

المستشار

مصطفى مجدى هرجه

رئيس محكمة الاستئناف

التعليق على قانون العقوبات

فى

ضوء الفقه والقضاء

طبعة نادى القضاء مضافا إليها
ملحق بالتعديلات الواردة بالقانون رقم
٩٧ لسنة ١٩٩٢

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق ت : ٤٨٢٢٨٢٩ - اسكندرية

الطبعة الثالثة

١٩٩٥

إهداء

إلى

الأعزاء والأحباء

من رحل منهم ومن بقى سائرا على الطريق
عرفانا للأولين وتقديرا للآخرين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه الطبعة هي ذات الطبعة التي سبق أن قدمتها هدية إلى نادى القضاء عام ١٩٩٢ والتي أعقبها صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والذي عدل من بعض نصوص قانون العقوبات ومن ثم فقد الحقنا ذلك التعديل معلقا على نصوصه بالشرح والتفاصيل بالطبعة الأصلية ثم ختمنا الكتاب بتصويب لبعض الأخطاء الواردة بالكتاب كم نتمنى اصلاحها أولا والإشارة اليها بصفحات المؤلف وذلك لأهميتها القصوى .

والله الهادى والموفق ،

المستشار
مصطفى مجدى هرجه

أبو صير - سمند

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

بعد أن نفذت الطبعة الأولى من هذا المؤلف ها نحن بعون الله نقدم هذه الطبعة الثانية بأحدث ما استجد من آراء وأحكام أملين أن تحقق الغرض المنشود منها وكم يسعدنا أن نهديها إلى الأساتذة الأجلاء والأخوة الأعزاء أعضاء الهيئة القضائية عليها تنال منهم القبول .
والله المستعان

مصطفى مجدى هرجه

أبو صير - سمنود

مقدمة الطبعة الأولى

هذه محاولة منا في التعليق على مواد قانون العقوبات بمختلف الآراء والاتجاهات الفقهية قديمها وحديثها وما أخذت به واستقرت عليه محكمة النقض . أملين إتمامها بمشيئة الله في جزئين أولهما يحوى مواد القسم العام وثانيهما يحوى مواد القسم الخاص ونسأله جلت قدرته أن يهيئ لذلك العمل قبولاً طيباً - وعلى الله قصد السبيل .

المستشار

مصطفى مجدى هرجه

أبو صير - سمنود

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

بإصدار قانون العقوبات^(١)

قرر مجلس « الشعب »، القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ - يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به امام المحاكم الاهلية وقانون
العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة ويستعاض عنهما بقانون العقوبات المرافق لهذا
القانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ .
نامر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
من قوانين الدولة .

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ جمادى الاول ١٣٥٦ (٣١ يوليو ١٩٣٧) .

(١) الوقائع المصرية فى ٥ اغسطس سنة ١٩٣٧ العدد ٧١ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية) فى ١١ نوفمبر
سنة ١٩٧١ - العدد ٤٥ تلعب (١) وكانت قد عدلت إلى « مجلس الأمة » ، بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٠
يوليو سنة ١٩٥٦ - العدد ٥٦ مكررا - وكان اصلها قبل التعديل « مجلس الشيوخ ومجلس النواب » .

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة (١)

تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

تعليقات وأحكام

١ - من المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .
المادة ١ هى المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ مع حذف العبارة الأخيرة منها وهى ، الا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية ، وذلك لأن هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد ان ألغيت الامتيازات الأجنبية واعد القانون ليطبق على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

٢ - مبدأ إقليمية النص الجنائى :

لما كان قانون العقوبات المصرى عنوانا لسيادة الدولة المصرية فهو ينطبق فى جميع أنحاء القطر الذى تباشر فيه هذه السيادة على المصريين والأجانب على السواء . ذلك أن الدولة مهما يكن شكل نظامها يجب عليها فى الدائرة التى تباشر فيه سلطتها أن تكفل أمن كل إنسان وتوطد النظام العام وليس خضوع الأجانب للقانون المصرى راجعا إلى نوع من قبول السيادة المصرية بل أن هذه السيادة تتحتم على كل من يوجدون فى القطر المصرى ولو بصفة مؤقتة ويترتب على حق سيادة الدولة أن كل شخص يخالف أحكام قانون العقوبات المصرى أثناء وجوده فى القطر يقع تحت سلطان هذا القانون^(١) بمعنى أن القانون المصرى هو الذى يطبق داخل النطاق الإقليمى للقطر ويستبعد بذلك أى قانون أجنبى آخر ومناطق تطبيقه هو ارتكاب الجريمة داخل القطر المصرى^(٢) من الشخص الطبيعى المخاطب بالقاعدة القانونية .

(١) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٥٩٤ وما بعدها

(٢) الدكتور مامون سلامة فى قانون العقوبات القسم العادى ١٩٧٩ ص ٦٣

٣ - مبررات الإقليمية :

مبدأ إقليمية قانون العقوبات يقوم على عدة مبررات عقابية وإجرائية وأسس أخرى دولية (٣) تجمل فيما يلي :

(أ) مصلحة المجتمع : فمكان ارتكاب الجريمة هو الذى يحدث فيه أثرها المفقوت وتتجلبوب فيه مشاعر السخط للاخلال بالأمن فيجب أن تتم فيه المحاكمة ويوقع العقاب على الجاني تهدئة للخواطر واقتصاصا من الجاني وازهايا لغيره من ذوى الميول الإجرامية وتكون العقوبة في هذه الحالة أكثر نفعاً إذ أنها ستكون أقرب إلى الجريمة من ناحية الوقت ومن ناحية المكان .

(ب) سهولة الإثبات ومكان الجريمة هو الذى تنطبع فيه أثارها المادية التى تظهرها المعائنات ويسهل فيه كشف الحقيقة عن طريق شهودها فتكون المحاكمة سريعة ومجدية .
(جـ) ضمان مصلحة الجاني فهو أكثر معرفة بقانون الدولة التى ارتكب الجريمة على إقليمها وقد يكون لمعرفته هذه شأن فى تيسير سبل الدفاع له .

(د) وأخيراً فإن الجريمة تعتبر خرقاً للسلطات المحلية التى تملك العقاب عليها فى مواجهة الدول الأجنبية لأن الجريمة وقعت على أرضها .
وهذه الاعتبارات هى التى أدت إلى الأخذ بمبدأ الإقليمية فى أغلب التشريعات - أن صراحة أو ضمناً - كمبدأ عام لتطبيق قانونها الجنائى .

٤ - الأشخاص المعنوية :

المراد بالأشخاص الذين يسرى عليهم قانون العقوبات هم الأشخاص الطبيعيون لأن قانون العقوبات المصرى لا يسرى على الأشخاص المعنوية كالشركات والجمعيات وإن كان هناك اتجاه نحو تطبيق هذا القانون على هذا النوع من الأشخاص مع فرض عقوبات تتناسب معه كالحل والتصفية والغرامة (تراجع المادة ١٠٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة) (٤) .

٥ - المقصود بإقليم الدولة :

الإقليم هو الإطار الجغرافى الذى يحيا فيه شعب الدولة وتمارس فيه الهيئة الحاكمة مظاهر السيادة على وجه الشمول والاستثناء ويتكون الإقليم أساساً وبالضرورة من رقعة

(٣) الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل فى شرح الأحكام العامة فى قانون العقوبات المصرى الطبعة الأولى ١٩٤٥

ص ١٥١ - وايضاً الدكتور كمال انور محمد فى تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان طبعة ١٩٦٥ ص ٣١

(٤) الدكتور محمد محيى الدين عوض فى القانون الجنائى طبعة ١٩٨١ ص ٤٥

معينة من الأرض بكل ما أرسى على ظهرها من جبال وما فجر فيها من انهار وبحيرات وبكل ما يحويه باطنها من مواد وموارد . وقد يشتمل إقليم الدولة ايضاً على مساحات معينة من البحار التى تطل عليها رقعة الأرض الداخلة فى تكوين إقليم الدولة وتسمى هذه المساحات بالبحر الإقليمى كما يدخل فى مشتملات إقليم الدولة طبقات الجو التى تعلو المناطق الأرضية والبحر الإقليمى^(٥) ويعتبر فى حكم الإقليم كذلك السفن والطائرات المصرية حيثما وجدت وذلك بالنسبة لما يقع على متنها من جرائم^(٦) وذلك على التفصيل الآتى .

(١) الإقليم الأرضى : ويشمل الجزء من الأرض الذى تعينه الدولة كحدود سياسية لها تمارس فيه سيادتها^(٧) وتشمل اراض الإقليم المصرى : (١) مصر الأصلية وهى واقعة فى الزاوية الشمالية الشرقية من قارة افريقيا وتمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى درجة ٢٢ من خطوط العرض الشمالية جنوباً . ومن قنال السويس وخليج السويس والبحر الأحمر شرقاً إلى خط الحدود المبين بالاتفاق الإيطالى المصرى الخاص بحدود مصر الغربية الموقع عليه فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والصادر بمرسوم ملكى فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٣ . (٢) شبه جزيرة سيناء وهى جزء من قارة اسيا يمتد شرقاً من قنال السويس إلى خط وهمى ممتد بين رفح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وطابا بالقرب من رأس خليج العقبة . (٣) عدة جزر فى خليج السويس والبحر الأحمر أهمها جوبل وشدوان وقفاطين وزبرجد او جزيرة سلن جورج^(٨) .

(ب) البحر الإقليمى : هو الجزء من البحر المحاذى للساحل لمسافة تختلف باختلاف الدول وكن العرف الدولى قد جرى على تحديده بثلاث أميال بحرية وفى ١٥/١/١٩٥١ صدر مرسوم بشأن المياه الإقليمية عدل بالقرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ وبمقتضاه أصبح البحر الإقليمى يمتد إلى مسافة اثنى عشر ميلاً بحرياً محسوبة من خط مياه الجزر . وخط مياه الجزر هو الخط الممتد على طول الساحل ويتبع تعرجاته او هو الخط المستقيم الوهمى الذى يحد أبرز نقطة إذا كن الساحل شديد التعرجات وعلى ذلك يكون خط مياه الجزر هى أدنى حد لانحسار المياه على الشاطئ ويسمى هذا الخط بخط الأساس الذى يحسب فيه البحر الإقليمى^(٩) ويلاحظ ان الميل البحرى يساوى ٦٠٨٠ قدماً او ١٨٥٢ متراً .

(٥) الدكتور محمد السعيد الدلق فى اصول القانون الدولى طبعة ١٩٨٦ ص ٧٣

(٦) الدكتور عوض محمد فى قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٨٥ ص ٢٠

(٧) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٤

(٨) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٩٥ وما بعدها

(٩) الدكتور محمد محيى الدين عوض فى القانون الجنائى طبعة ١٩٨١ ص ٤٥

ويخضع البحر الاقليمي لسيادة الدولة التي يمتد بحذاء اقليمها ولكن هذه السيادة سيادة مخففة غير مطلقة إذ يحدها حق سفن الدول الأخرى في المرور السلمي بمعنى أنه إذا جاز لدولة أن تمنع دخول السفن الأجنبية موانئها أو مياهها البحرية الداخلية فليس لها أن تغلق البحر الاقليمي عن مرور هذه السفن مرورا سلميا^(١٠) .

(جـ) الفضاء الاقليمي :

يشمل الفضاء الاقليمي كل ما يعلو الاقليم من الأرض والبحر من فضاء وبعبارة أخرى فإن الفضاء الاقليمي هو المدى الجوي الذي يغطي الاقليم الأرضي بشقيه من أرض وبحر . وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن الملاحة الجوية على أن للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوي الذي يعلو أراضيها وتشمل كلمة « اراضي » المياه الإقليمية المجاورة^(١١) .

(د) السفن :

يفرق في هذا الشأن بين السفن الحربية أو العامة والسفن الخاصة وتأخذ حكم السفن الخاصة السفن التجارية المملوكة للدولة . فإذا تعلق الأمر بسفينة حربية أو عامة فإن ما يقع عليها من جرائم يخضع لقانون الدولة التابعة لها ولاختصاص محاكمها الجنائية سواء أكانت السفينة في عرض البحر أو في المياه الإقليمية لدولة أخرى وذلك لأن السفينة الحربية أو العامة مثل سيادة الدولة التي تتبعها .

أما إذا وقعت الجريمة على ظهر سفينة خاصة أو تجارية راسية في ميناء أجنبي أو مارة بالمياه الإقليمية الأجنبية فهنا يثور التساؤل هل يسرى عليها القانون الجنائي الاقليمي ؟ وفي ذلك يقضي القانون الانجليزي باختصاص المحاكم الانجليزية بجميع الجرائم التي ترتكب في المياه الإقليمية الإنجليزية أما في فرنسا فقد أفتى مجلس الدولة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٦ وهي فتوى لها قوة القانون بأن الاختصاص يثبت في الأصل لقانون علم السفينة وأنه ليس للسلطات المحلية أن تتدخل إلا إذا طلب مساعدتها ربان السفينة أو اتصلت الدولة التي تحمل السفينة علمها أو إذا امتدت آثار الجريمة خارج حدود السفينة أو تضمنت الجريمة إخلالا بأمن الدولة ويسير القضاء المصري بوجه عام على نهج القضاء الفرنسي فيما يتعلق بالسفن الخاصة الأجنبية الموجودة في الموانئ المصرية . كما تأخذ بذات الحكم المادة ١٩ من اتفاقية جنيف في البحر الاقليمي المبرمة سنة ١٩٥٨ إذ تقضي بأن

(١٠) الدكتور علي جمال الدين عوض في القانون البحري ص ٢٧ .

(١١) الدكتور أحمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٨ .

الاختصاص الجنائي للدولة الساحلية لا يجوز ممارسته على سفينة اجنبية مارة بالبحر الاقليمي على اى شخص او إجراء اى تحقيق يتعلق بجريمة وقعت على السفينة اثناء مرورها إلا في الحالات التالية .

(ا) إذا امتدت اثر الجريمة إلى الدولة الساحلية .
(ب) إذا كانت الجريمة من نوع يمس سلام الدولة او النظام في المياه الاقليمية .
(ج) إذا طلب ربلان السفينة او قنصل الدولة التى تحمل السفينة علمها مساعدة السلطات المحلية .

(د) إذا كان ذلك ضروريا لمكافحة التجارة غير المشروعة المخدرات .
كما نص في الفقرة الثانية من ذات المادة على ان هذا النص المتقدم لا يمس حق الدولة الساحلية في اتخاذ اى إجراء ينص عليه قانونها للقبض على اى شخص او إجراء تحقيق على السفينة المارة في المياه الاقليمية بعد مغادرة السفينة للمياه الداخلية .

اما بالنسبة للسفن المصرية فقد نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الامن والنظام والتاديب في السفن على ان الجرائم التى ترتكب على ظهر سفينة ترفع علم جمهورية مصر تعتبر انها ارتكبت في اراضيها وقد يؤدي هذا النص إلى قيام التنزع بين القانون المصرى وقانون الميناء الأجنبى الذى كانت السفينة راسية فيه وقت ارتكاب الجريمة على ظهرها . بيد انه يجب تفسير هذا النص على انه يمنح القضاء المصرى اختصاصا احتياطيا في حالة عدم قيام القضاء الاقليمي بالعقاب .

اما إذا وقعت الجريمة في عرض البحر فليس ثمة قانون اقليمي ينطبق عليها في هذه الحالة ومن ثم فلا مفر من تطبيق قانون علم السفينة واختصاص محاكم العلم حتى لا يفلت الجاني من العقاب^(١٢) .

(هـ) الطائرات :

وتأخذ الطائرات حكم السفن ومن ثم فإن المبدأ العام هو ان الطائرات الاجنبية إذا كانت حربية فإنها تخضع لقانون الدولة التى تحمل جنسيتها ولو كانت الجريمة قد وقعت في الاقليم الجوى لدولة اخرى . إذ ان طبيعتها الحربية تجعل منها جزءاً لا يتجزأ من سيادة دولتها اما إذا كانت هذه الطائرات غير حربية فالمسألة محل جدل في الفقه والراجع ان القانون المصرى لا يطبق على الطائرة المدنية الاجنبية وبالتالي فإن الجرائم التى تقع على ظهرها اثناء تواجدها في الفضاء الاقليمي لا تخضع للقانون الجنائي المصرى اللهم إلا إذا

(١٢) في تفصيل ذلك الدكتور مصطفى كمال طه في القانون البحرى طبعة ١٩٨٠ ص ٥٨ وما بعدها والدكتور على جمل الدين عوض في القانون البحرى ص ٢٧ وما بعدها

أخلت الجريمة بالأمن العام للدولة التي تتواجد في إقليمها ويتحقق هذا الإخلال بالنسبة للطائرات المدنية إذا تجاوزت الجريمة الواقعة حدود الطائرة أو كان الجاني أو المجنى عليه مصرياً أو هبطت الطائرة المصرية بعد اقتراف الجريمة^(١٣) وهذا الرأي عموماً يتعارض مع نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ التي تنص على أن « للدولة كامل السيادة المطلقة على الفضاء الجوي الذي يعلو أراضيها ، الأمر الذي يؤدي إلى اختصاص المحاكم المصرية بالجرائم التي ترتكب في الفضاء الجوي الإقليمي أي الفضاء الجوي الذي يعلو الأراضي المصرية والبحر الإقليمي المصري . ويسرى ذلك على الطائرات المدنية دون الحربية وقد يؤدي ذلك إلى التنازع بين القانون المصري والقانون الأجنبي وهو قانون البلد الذي تحمل الطائرة جنسيته . وقيل حلالاً لذلك بأن القاضي يحسم التنازع بتغليب القانون المصري مع ملاحظة الحالات التي يتعين الاعتداد فيها بالحكم الأجنبي^(١٤) .

ويلاحظ أن الرأي الذي ذهب إلى تطبيق الأحكام الخاصة بالسفن على الجرائم التي ترتكب على الطائرات قد ذهب ذلك المذهب لخلو التشريع المصري من نص ينظم الاختصاص الجنائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب على الطائرات من بين القوانين المنظمة للطيران في مصر . وعموماً فإن الأمر في حاجة إلى تشريع خاص بالطائرات إذ أن السفينة تختلف في نظامها عن الطائرة^(١٥) .

٦ - مكان وقوع الجريمة :

نصت المادة الأولى من قانون العقوبات المصري على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه . ومفاد ذلك أن مناط تطبيق قانون العقوبات المصري هو بارتكاب الجريمة داخل مكان القطر المصري . ولا يشترط لاعتبار الجريمة واقعة في مصر أن تقع فيها بأكملها وإنما يكفي لاعتبارها كذلك أن يتحقق فيها جانب منها سواء في ذلك السلوك الإجرامي أو النتيجة الإجرامية وإذا وقع السلوك المؤثم في مصر فليس من اللازم أن يكتمل فيها بل يكفي وقوع بعضه^(١٦) بمعنى أنه يكفي أن يتحقق جزء من السلوك أو جزء من النتيجة في مصر حتى يتوافر الشرط الخاص بارتكاب الجريمة داخل النطاق الإقليمي للدولة فمثلاً في الجرائم المستمرة والجرائم المتتالية الأفعال يكفي أن يتحقق جزء من حالة الاستمرار أو فقرة من فقرات التتابع في مصر

(١٣) الدكتور محمد زكي أبو عامر في قانون العقوبات القسم العام الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٩٠

(١٤) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة الرابعة ص ١٣٤ .

(١٥) الدكتور كمال أنور محمد المرجع السابق ص ١٠٧

(١٦) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢١

حتى يطبق القانون المصرى على الواقعة الإجرامية باكملها كذلك الحال بالنسبة للمجنى عليه فى جريمة قتل بالسّم ارتكب فعلها المادى بالخارج إذا تواجد فى الاقليم المصرى لفترة اعمل السّم فيها بعض إثارة ثم حدثت النتيجة بعد مغادرته اقليم الدولة فإن الجريمة تعتبر قد ارتكبت فى جزء منها داخل الاقليم المصرى وبالتالي تخضع لأحكام هذا القانون . ويلاحظ أن الجريمة تعتبر مرتكبة فى مصر بالنسبة لجميع المساهمين حتى ولو كان بعضهم اجنبى وغير موجود بالأراضى المصرية كما يلاحظ أنه لا يدخل فى نطاق القانون المصرى الاقليمى افعال الاشتراك والأعمال التحضيرية لجرائم تقع فى الخارج أما الفرض العكسى وهو ارتكاب افعال الاشتراك أو المساهمة خارج القطر وكانت متعلقة بجريمة وقعت كلها أو بعضها فى مصر فإن القانون المصرى يختص بالواقعة بالتطبيق لمبدأ الاقليمية^(١٧) .

ثمة ملاحظة يجدر التنويه إليها وهى أنه إذا وقعت عدة أفعال فى مصر وفى الخارج على التوالى وكانت هذه الأفعال مكونة لجرائم مختلفة فالاختصاص الاقليمى لا ينطبق إلا على الأفعال التى وقعت فى مصر ولا يمكن أن يتعداها إلى الأفعال التى وقعت فى الخارج بحجة وجود ارتباط بينها . وقد تكون مجموعة الأفعال التى وقع بعضها فى مصر وبعضها فى الخارج متصلة بجريمة واحدة ولكنها قابلة للقسم فى عناصرها بحيث يمكن اعتبار أنها وقعت فى مصر وفى الخارج ففى هذه الحالة يتعين الاختصاص الاقليمى للمحاكم المصرية طبقاً للقاعدة نفسها^(١٨) .

٧ - هل توجد استثناءات ترد على مبدأ اقليمية النص الجنائى ؟

سوف نعرض فيما يلى لبعض حالات لا يطبق فيها قانون العقوبات على بعض الأشخاص ثم نعرض لبحث ما إذا كانت هذه الحالات تعد استثناء من مبدأ اقليمية النص الجنائى من عدمه .

(١) أعضاء مجلس الشعب :

تنص المادة ٩٨ من الدستور على أنه (لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه) وهذه الحصانة مقتصرة على الجرائم القولية والكتابية بشرط ارتكابها أثناء تادية العضو عمله سواء فى جلسات المجلس العامة أو فى لجانه وثبوت ضرورتها أو ملائمتها لأداء العمل^(١٩) .

(١٧) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٦٦

(١٨) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٠٢ .

(١٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٨

أما الجرائم الأخرى التي يرتكبها أعضاء مجلس الشعب داخل المجلس أو خارجه فقد أخضعها الدستور لقيد إجرائي يتمثل في عدم جواز اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس أو رئيسه إذا كان ذلك في غير ادوار الانعقاد إلا أن شرط الحصول على الإذن السابق قاصر فقط على غير احوال التلبس بالجريمة^(٢٠). وفي ذلك تنص المادة ٩٩ من الدستور على أنه (لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس - وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين اخذ إذن رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء) .

(ب) رؤساء الدول الأجنبية :

لا يخضع لقضاء الدولة رؤساء الدول الأجنبية وزوجاتهم وأفراد عائلاتهم وحاشيتهم وقد جرى العرف الدولي على تقرير حصانة لهؤلاء من جميع الأفعال التي يرتكبونها . كما وأن الحصانة التي يتمتع بها رؤساء الدول الأجنبية قاصرة عليهم دون رؤساء الحكومات على أنه إذا مثل هؤلاء الرؤساء دولهم في الخارج طبق عليهم نظام التمثيل الدبلوماسي وتمتعوا بالحصانة التي يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون . وتقتصر حصانة رؤساء الدول على التصرفات التي صدرت منهم أثناء توليهم الرئاسة دون غيرها وأساس تلك الحصانة لرئيس الدولة هو المجاملة لشخصيته وليس في الرأي الغالب هو مبدأ استقلال الدولة التي يمثلها أو سيادتها^(٢١) وعلى ذلك فإن رئيس الدولة يستطيع أن يعلن قبوله للاختصاص المحلي وإن كان هذا القبول فيه تنازل عن مركزه وكرامة بلاده بخضوعه لإحدى السلطات الأجنبية وتنازل عن صفة الرئاسة . وقد اتخذ معهد القانون الدولي في دورته المنعقدة في هامبورج عام ١٨٩١ قرارا اعتبر فيه المحاكم المحلية ذات اختصاص في بعض الدعاوى التي يكون فيها رئيس الدولة أحد أطرافها ومنها دعاوى التعويض الناتجة عن الجرائم التي يرتكبها أو يسببها رئيس الدولة . ويلاحظ أن هذه الامتيازات والحصانات ينتهي تمتع رئيس الدولة بها إذا زالت عنه صفة رئيس الدولة سواء أكلن ذلك بتنازله أم بعزله أو بانتهاء مدة رئاسته للدولة على أنه ليس هناك ما يمنع الدول أن تحتفظ له بها في هذه الحالات من باب المجاملة^(٢٢) .

(٢٠) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٧٧

(٢١) الدكتور عز الدين عبد الله في القانون الدولي الخاص الطبعة التاسعة ١٩٨٦ الجزء الثاني ص ٧٧٢

(٢٢) الدكتور كمال أنور محمد المرجع السابق ص ٦٣

(ج) رجال السلك السياسي

العلة وراء تقرير حصانة لرجال السلك السياسي هو ما يتمتع به هؤلاء من صفة تمثيلية للبلاد التي يمثلونها وإلى ما تتطلبه طبيعته أعمالهم من إقرار تلك الحصانة توفير جو الاستقلال والحرية اللازمين لاداء تلك المهمة وهذه الحصانة تمتد لتشمل كل رجال السلك السياسي الاجنبي على اختلاف اقليتهم ودرجاتهم كما تتسع لتستوعب سائر الافضل الصادرة عنهم سواء تعلقت بوظائفهم او لم تتعلق كما تشمل تلك الحصانة جميع موظفي الوكالة السياسية وخدمها بشرط الا يحملوا جنسية الدول التي يعملون في اقليمها واعضاء البعثات السياسية الخاصة وممثلوا الهيئات الدولية كهيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . اما بالنسبة لرجال السلك القنصلي فإن حصانتهم تنحصر فيما قد يقع منهم من افعال اثناء اداء وظائفهم او بسببها (٢٣).

(د) رجال القوات العسكرية الاجنبية المرابطون باقليم الدولة باذن منها والحصانة التي يتمتع بها هؤلاء تنبسط على جميع الجرائم التي يرتكبونها بسبب او بمناسبة قيامهم باعمالهم او كانت الجريمة قد وقعت داخل الامكن التي يرابطون فيها وجدير بالذكر ان قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يخضع لاحكامه عسكريو القوات العليفة او الملحقون بهم اذا كانوا يقيمون في اراضى القطر إلا اذا كانت هناك معاهدات او اتفاقيات خاصة او دولية تقضى بخلاف ذلك (م ٤ / ٦ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦) (٢٤).

هل تعد تلك الحالات استثناء من مبدأ اقليمية النص الجنائي ؟

اختلف الراى في تكليف تلك الحصانة المقررة في مثل الحالات السابقة فذهب راي إلى انها استثناء يرد على مبدأ الاقليمية فيعفى من الخضوع لاحكام القانون الجنائي بعض الاشخاص على اساس انهم يخرجون من عداد من يخاطبهم الشارع بلوامره ونواهيته وبالتالي فإن من ارتكب الجريمة من الناحية الواقعية لا يعد مرتكباً لها من الناحية القانونية (٢٥) ولكن الراجح في الفقه يذهب إلى ان هذه الحصانة تدخل ضمن الاسباب الخاصة لامتناع العقاب باعتبار ان الفعل المرتكب يظل غير مشروع وتكتمل به الجريمة في

(٢٣) الدكتور محمد زكى ابو غنر المرجع السابق ص ٩٥ وما بعدها وايضا الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٣٨ وما بعدها .

(٢٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٧٧ .

(٢٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد في الاحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٦٤ ص ١٥٦ والدكتور على راشد في القانون الجنائي المدخل واصول النظرية العامة طبعة ١٩٧٤ ص ١٩٠ .

أركانها وكل ما هنالك هو أن الحصانة تشكل مانعا من موانع العقاب الخاصة وبالتالي فلا ترتب على الجريمة آثارها القانونية^(٢٦). وفي ذلك أيضا قيل بأن التكييف الصحيح لهذه الحصانة أنها تقرر خروج بعض الأفعال عن الولاية القضائية للدولة لمجال هذه الحصانة هو الإجراءات الجنائية وهي لا تعدو غير أن تكون مقرر مانعا إجرائيا يحول دون اتخاذ الإجراءات ضد شخص معين بصدد فعل يندرج جريمة والقول بهذا التكييف ينفي عن الحصانة أنها استثناء يرد على قاعدة الإقليمية، ويردها إلى مكانها الصحيح في الإجراءات الجنائية^(٢٧).

ويلاحظ أن عدم تطبيق قانون العقوبات على الجرائم الواقعة من المذكورين ليس معناه أن رعايا الدولة يحرمون من الدفاع عن أنفسهم ضد تلك الأفعال وإنما لهم أن يدفعوا الجريمة بالقوة متى كان استعمال القوة لازما لأن الأفعال التي يقتربها هؤلاء لا تزول عنها صفة عدم المشروعية لتصبح مباحة بسبب الإعفاء من تطبيق القانون عليها وإنما تظل جرائم من ناحية الواقع والقانون لتعارضها مع القواعد القانونية للقانون الجنائي^(٢٨).

٨ - من أحكام النقض :

١ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عزه غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاضع بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يقرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .
(طعن جنائي رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٥٨) .

٢ - المادة الأولى من قانون العقوبات تنص على سريان أحكامه على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه والمادة الثامنة منه تعمم هذا الحكم بشأن كافة الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح المصرية الأخرى فإذا ضبط بحار صيني من بحارة مركب انجليزية بمدينة بورسعيد محرزا لمواد مخدرة لمحاكمته يجب أن تكون أمام المحاكم المصرية لأن القانون لم يفرق في المجرمين بين المقيمين بالقطر المصري وبين المارين به مجرد مرور بل كل ما يتطلبه هو وقوع الجريمة على أرض مصرية
(نقض جنائي جلسة ١٥/٦/١٩٣١ قضية رقم ٢ سنة أولى قضائية) .

(٢٧) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٧٨ .

(٢٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤١ .

(٢٨) الدكتور - محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٥٤ .

٣ - الامتيازات والحاصلات القضائية المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين أساسها أن لهم صفة التمثيل السياسى لبلد اجنبى لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين إليها وامتدادها بالتالى إلى افراد أسرهم .

(طعن جنائى رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦) .

٤ - من المتفق عليه أن رجال السلك السياسى وزوجاتهم واقاربهم الاقربين الذين يعيشون معهم فى معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية او مدنية .

(نقض مدنى جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٨ مجموعة أحكام النقض الجنائية س ٥ ص ١٩٠) .

٥ - الامتيازات والحاصلات القضائية المقررة بمقتضى الاتفاقات الدولية وطبقا للعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين إنما تقررت لهم بحكم أن لهم صفة التمثيل السياسى لبلد اجنبى لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين إليها وبالتالى فإنهم يتمتعون وافراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولى لما كان ذلك وكانت هذه الامتيازات والحاصلات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من امناء وموظفى المنظمات الدولية إلا بمقتضى اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك . وكانت الطاعنة لا تنازع فى أنها زوجة سكرتير اول بجامعة الدول العربية التى هى مجرد منظمة اقليمية عربية مقرها القاهرة وليس لها صفة التمثيل السياسى لبلد اجنبى كما لا تجادل فى صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من إفادة وزارة الخارجية من أن الحكومة المصرية قد تحفظت على قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من اتفاقية مزايا وحاصلات الجامعة العربية من تمتع الموظفين الرئيسيين بتلك المنظمة هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحاصلات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين مما مؤداه عدم التزامها بها . فإن مؤدى ذلك أن الذى يحكم مركز الطاعنة فى الخصوصية مثار البحث وعلى ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بحق هو نص المادة ٢٠ من ميثاق جامعة الدول العربية المبرم فى ١٠/٥/١٩٥٣ دون غيرها والتى يجرى نصها على أن : يتمتع موظفوا الامانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسياتهم بالحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية ، بما مؤداه عدم تمتع من دونهم من ازواجهم واولادهم بتلك الحصانة وهى الاتفاقية التى انضمت إليها مصر فى ٨/٣/١٩٥٤ بعد أن تحفظت على قبول ما تضمنته المادة ٢٢ منها من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحاصلات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين على النحو السابق ذكره . الامر الذى يضحى معه قيام رجال الجمارك بتفتيش حقائب الطاعنة فى غير حضور مندوب من وزارة الخارجية بعد أن توافرت لديهم

دواعى إجراء ذلك التفتيش على موجب اختصاصهم المقرر بالمواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إجراء لا شائبة فيه .
(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦) .

٦ - المحاكمات التأديبية أو الإدارية أو العسكرية لا تمنع من رفع الدعوى العمومية على مرتكب الفعل مادام أنه معتبر جريمة في قانون العقوبات .
(حكم محكمة النقض والإبرام المصرية جلسة ١٨٩٤/٧/٢ وأيضا ذات الحكم في ١٩٣٠/١٠/٢٠ بمجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١١ ص ٢٤٧) .

٧ - من المبادئ العمومية المتفق عليها علما والماخوذ بها عملا أن السلطة القضائية في المواد الجنائية تمتد على جميع أنحاء الدولة وأن جميع الجرائم التي تحدث من أى شخص في أرض دولة من الدول خاضعة وجوبا لأحكام تلك الدولة لا فرق في ذلك بين الوطنى والأجنبى .

(حكم محكمة الاستئناف الأهلية ١٩٠٠/٢/٢٧ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ٢ ص ٤٣) .

٨ - العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملا بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التى تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس كما أن المحكمة التى تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلفت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التى تطلب النيابة تطبيقها عليه مادام علمه بذلك مفروضا بحكم القانون .
(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢) .

٩ - الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وإن اعتقله بمشروعية عمله كانت له اسباب معقولة .
(الطعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠) .

٩ - من التعليمات العامة للنيابات :

ورد في كتاب التعليمات العامة للنيابات الجزء الأول القسم القضائى في الكتاب السادس منه بعض التعليمات خاصة بالأجانب ولاهيتها سوف نوردتها بارقامها في الكتاب سالف الذكر

٧٩٠ - لا يجوز لأعضاء النيابة بآية حال من الأحوال أن يتصلوا مباشرة ببعثات التمثيل السيلسى والسفارات والمفوضيات الأجنبية بمصر وعليهم مخابرة النائب العام فى كل ما يلزم الوقوف عليه من تلك الجهات لمخبرتها فى شأنه عن طريق وزارة الخارجية .

٧٩١ - يجب على النيابة أن تخطر النائب العام فوراً بما يقع من حوادث على رجال السلكن السيلسى والقنصلى الأجنيين أو على موظفيهم واتباعهم وعليها أن ترسل إلى مكتب النائب العام تقارير مفصلة عن تلك الحوادث ربما تكشف عنه التحقيق فيها .

٧٩٢ - لا يجوز دعوة رجال السلكن السيلسى الأجنبى شهوداً أمام المحكمة ولا يجوز نذبهم لأعمال الخبرة سواء فى المسائل الجنائية أو المدنية ما لم تدع إلى ذلك ضرورة وفى هذه الحالة يجب على النيابة مخابرة النائب العام لاستطلاع الرأى فيما يتبع فى هذا الشأن .

٧٩٣ - إذا لزم إعلان شهود من أعضاء السلكن القنصلى الأجنبى لسماع أقوالهم أمام المحاكم فيجب على النيابة أن ترسل طلبات تكليف هؤلاء الشهود بالحضور إلى النائب العام بمذكرة يبين فيها موضوع القضية المطلوب أداء الشهادة عنها ومدى تعلقها بأعمالهم الرسمية .

٧٩٤ - لا يجوز إعلان الأوراق القضائية - جنائية كانت أو مدنية - فى دور السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية .

٧٩٥ - يتمتع رجال السلكن السيلسى الأجنبى بحصانة مطلقة فى المسائل الجنائية فلا يجوز للنيابة اتخاذ إجراءات قبلهم ولا الاتصال بهم على أى وجه من الوجوه فى هذه المسائل سواء تعلقت بأعمالهم الرسمية أو لم تتعلق بها . وهذا لا يمنع من اتخاذ إجراءات التحقيق من معينة وسماع شهود ونذب خبراء ما دامت هذه الإجراءات لا تمس أشخاص رجال ذلك السلكن أو مسكنهم أو مراسلاتهم . ويراعى فى جميع الأحوال إخطار النائب العام فوراً وإرسال التحقيقات بعد اتمامها إلى مكتبه للتصرف فيها .

٧٩٦ - يتمتع رجال السلكن السيلسى الأجنبى أيضاً بالحصانة القضائية فى المسائل المدنية والتجارية التى تتعلق بأعمالهم الرسمية أما فى المسائل المدنية والتجارية التى لا صلة لها بوظائفهم فلا تلحقها الحصانة القضائية وإنما يجب على النيابة أن تستطلع رأى النائب العام فيما يتبع بشأن ما يرد إليها من أقلام المحضرين والكتاب من الأوراق المتعلقة بهذه المسائل .

٧٩٧ - يقصد برجال السلكن السيلسى الأجنبى رئيس البعثة الأجنبية - سفيراً كان أو وزيراً مفوضاً أو قائماً بالأعمال - والمستشارون والسكرتيريون والملحقون ممن ترد أسمائهم عادة فى القائمة الدبلوماسية التى تعدها سنوياً وزارة الخارجية .

ويدخل في حكم هؤلاء زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربون الذين يعيشون معهم في معيشة واحدة .

٧٩٨ - يتمتع أيضا بالحصانة والمزايا الدبلوماسية الأشخاص الآتى بيانهم :

١ - الممثلون الذين يفدون إلى مصر في بعثة خاصة كتقديم النياشين لرئيس الدولة وأفراد بطانتهم وكذلك المندوبون في المؤتمرات والهيئات الدولية .

٢ - أعضاء الهيئة العالمية للصحة .

٣ - أعضاء مجلس جامعة الدول العربية ورؤساء لجانها وموظفوها الذين ينص في النظام الداخلى للجامعة على تمتعهم بالمزايا والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .

٤ - المندوبون عن الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة فيما يتعلق بمهام وظائفهم المتصلة بها .

٥ - أعضاء محكمة العدل الدولية أثناء مباشرة وظائفهم .

٦ - محافظوا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وأعضاء لجنتهما التنفيذية ونوابها وموظفوها ومستخدموها فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهن الرسمية ما لم ينزل الصندوق أو البنك عن هذه الحصانة .

٧ - موظفو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أثناء مباشرة وظائفهم سواء كانوا من رعايا الجمهورية العربية المتحدة أو من رعايا الدول الأجنبية إلا إذا أذنت هذه المنظمة برفع الحصانة عنهم .

٧٩٩ - يجب على النيابات مخبرة النائب العام في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية التي تتعلق بأحد المستخدمين الكتابيين الذي يعينهم المبعوث السياسى أو بأحد خدم دار الوكالة السياسية لاستطلاع الراى فيما يتبع في كل حالة على حده نظرا لأن الدول لم تجمع على تمتع هؤلاء بالحصانة القضائية .

٨٠٠ - يتمتع رجال السلك القنصلى الأجنبى بالحصانة القضائية في المسائل الجنائية والمدنية التي تتعلق بأعمالهم الرسمية فقط ويخضعون فيما عداها للقضاء المصرى .

ومع ذلك إذا اتهم أحد رجال هذا السلك بارتكاب جريمة ما سواء تعلقت بعمله الرسمى أو لم تتعلق به فيجب على أعضاء النيابة أن يبادروا باتخاذ إجراءات التحقيق التي يكون من شأنها المحافظة على الأدلة من الضياع كسماع الشهود وإجراء المعاينات وندب ذوى الخبرة ونحو ذلك

فإذا كانت الجريمة غير متعلقة بالعمل الرسمي لرجل السلك القنصلي ورثى اتخاذ أى إجراء قبله كالقبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وضبط المراسلات الخاصة به أو تكليفه بالحضور فيجب استطلاع رأى النائب العام فى ذلك الإجراء قبل اتخاذه .
ولا يجوز القبض على أحد القناصل الأجانب أو حبسه احتياطيا إلا فى مواد الجنائيات والجنح الهامة وبعد استطلاع رأى رئيس النيابة .

٨٠١ - إذا ورد للنيابة إعلان صحيفة دعوى جنحة مباشرة ضد أحد رجال السلك القنصلي الأجنبى فيجب على رئيس القلم الجنائى أن يعرض الأمر فوراً - قبل تقدير الرسوم على الإعلان - على العضو المدير للنيابة ليأمر بوقف الإعلان إذا ظهر منه أن موضوع الدعوى يتعلق بالعمل الرسمي للشخص المطلوب إعلانه فإذا لم يتضح ذلك من الإعلان فيجب على العضو المدير للنيابة أن يبادر بسماع أقوال طالب الإعلان ومن يرى لزوماً لسماع أقواله لمعرفة مدى حصانة المطلوب إعلانه بالنسبة إلى موضوع الدعوى فإذا تبين أن الموضوع يتصل بعمله الرسمي فيجب وقف الإعلان . أما إذا اتضح أنه لا يتعلق بعمله الرسمي ففي هذه الحالة يجب إرسال الأوراق إلى النائب العام للاستطلاع الرأى فيما يتبع .

وإذا انتهى رأى النيابة العامة إلى عدم المضى فى الإعلان فيجب عليها فى جميع الأحوال أن يقيد الإعلان فى أقرب وقت ممكن إلى قلم المحضرين مشفوعاً برأيها . وبما يكون قد أجرته من تحريات لعرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية للفصل فيه طبقاً للمادة التاسعة من قانون المرافعات .

٨٠٢ - عندما يرد للنيابة من أقلام الكتاب والمحضرين أوراق تتعلق بالدعوى المدنية والتجارية التى ترفع على رجال السلك القنصلي الأجنبى فيجب عليها أن تتبع فى شأنها أحكام المادة السابقة .

ويراعى أنه يجب على أقلام الكتاب والمحضرين أن يرسلوا إلى النيابة جميع الأوراق المتعلقة بالدعوى المدنية والتجارية وغيرها التى يطلب إعلانها لأحد رجال السفارات أو القنصليات الأجنبية .

٨٠٣ - إذا حكم على أحد رجال السلك القنصلي بالغرامة أو المصاريف واقتضى الأمر تنفيذ الحكم بطريق الإكراه البدنى فيجب على النيابة أن ترسل نموذج التنفيذ إلى النائب العام ليتخذ ما يراه فى شأنه .

٨٠٤ - يدخل فى حكم رجال السلك القنصلي الأجنبى القناصل الموفدون عن بلادهم ونوابهم ومأمورو القنصليات ولا تمتد الحصانة القضائية إلى أفراد حاشيتهم أو أفراد أسرهم .

٨٠٥ - إذا عرض المبعوث السياسى النزول عن التمتع بالحصانة القضائية في غير الأحوال التى قررها القانون الدولى فلا يقبل إعفاؤه منها إلا بعد الحصول على إذن بذلك من دولته أو إذا كثر قانون دولته يبيح له النزول عن هذه الحصانة بدون إذن خاص .

مادة (٢)

- تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على الأشخاص الآتى ذكرهم :
- (اولا) كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى .
- (ثانياً) كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :
- (١) جنائية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .
- (ب) جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .
- (جـ) جنائية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ أو جنائية إدخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانوناً في مصر . (هذه الفقرة معدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢٢/٢/١٩٥٦ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ٢٦/٢/١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر) .

تعليقات وأحكام

١ - ارتكب فعل في الخارج يجعل صاحبه فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى .

عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات فإن أحكامه تسرى على كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى والنص على هذه الصورة يبرره أن الجريمة تقع بمصر فهى تخر بنظامه ومن

ثم تكون المحاكم المصرية احق بعقاب مرتكبها ومن أجل ذلك لا يفرق القانون بين جريمة واخرى فالنص عام يسرى مهما يكن نوع الجريمة التى تقع فى مصر^(١) ومفاد حكم النص ينصرف إلى كل شخص سواء اكان وطنيا أم اجنبيا ارتكب فى الخارج فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا فى جريمة وقعت كلها او بعضها داخل إقليم الدولة ويتم الاشتراك بطريقة او اكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهى التحريض او الاتفاق او المساعدة .

ويشترط لتطبيق النص ضرورة توافر شرطين اولهما هو وقوع الجريمة او بعضها فى الإقليم المصرى وثانيهما هو ارتكاب الجانى فعله الذى صار به فاعلا لها او شريكا فيها خارج هذا الاقليم فإن لم يتوافر احد هذين الشرطين فلا محل لتطبيق هذا النص^(٢) .

ولا يشترط لانطباق نص المادة الثانية فى فقرتها الاولى ان يكون الفعل الذى ارتكبه الجانى بالخارج معاقبا عليه طبقا لقانون البلد الذى ارتكب فيه ولكن العبرة بما وقع فى مصر وبانه جريمة او جزء من جريمة طبقا لاحكام القانون المصرى كما لا يشترط عودة الجانى من الخارج كما هو الحال فى المادة ٣ ع^(٣) .

ويلاحظ ان حكم المادة الثانية فقرة اولى يسرى على الذين يشتركون وهم خارج القطر فى جرائم تقع داخله لكن لا تشمل هذه المادة الحالة العكسية وهى حالة من يشترك وهو داخل القطر فى جريمة تقع خارجه لان مناط العقاب هنا هو ان تكون الجريمة كلها او بعضها قد وقعت فى القطر المصرى . فالاشتراك فى جريمة تقع خارج القطر لا يعاقب عليه فى مصر إلا إذا كان هذا الفعل يكون جريمة فى ذاته . إذا كانت الجريمة المرتكبة فى الخارج تمس بامن الحكومة .

٢ - حالات عينية القاعدة الجنائية :

يليد مبدأ عينية القواعد الجنائية ان القانون المصرى يطبق بالنسبة لجرائم معينة بغض النظر عن مكان ارتكابها وعن شخصية مرتكبها ومعنى ذلك انه يمتد ليحكم تلك الجرائم خارج النطاق الاقليمى للدولة دون اعتبار لشخصية مرتكبها وهذا المبدأ مؤسس على فكرة الدفاع عن المصالح الوطنية خارج النطاق الاقليمى للدولة ولذلك فالقانون المصرى يطبق على تلك الجرائم التى تشكل اعتداء على مصالح معينة قدرها المشرع دون استلزام اى شرط آخر يتعلق بالمكان او بشخص الجانى^(٤) وذلك لان حماس الدولة

(١) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٦٠٥

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٣) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٠ .

(٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٧ .

الأجنبية لتعقب الجناه لا يبلغ مبلغ حماس مصر لتعقبهم وعقابهم من أجل هذا أسقط القانون المصرى حاجز الأقليمية وبسط سلطانه على هذه الجرائم فعاقب عليها دون اعتداد بمكان وقوعها والعقاب واجب على كل من أسهم في هذه الجرائم بوصفه فاعلا أو شريكا سواء كان مصريا أو اجنبيا وسواء عاد إلى مصر أو ظل في الخارج وسواء كان الفعل معاقبا عليه في البلد الذى ارتكب فيه أو كان بمنأى عن العقاب^(٥) .

— وقد نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العقوبات المصرى على سريان احكامه على كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنائية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها بالباب الاول سالف الذكر هي الجنائيات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج وذلك مثل الاتيان عمدا بفعل يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها (م ٧٧ ع) أو الالتحاق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر (م ٧٧ أ ع) أو التخابر (م ٧٧ ب ع) أو ما إلى ذلك من الجرائم الضارة بأمن الحكومة من جهة الخارج والمنصوص عليها بالمواد من ٧٧ ع إلى ٨٦ ع . أما الباب الثانى من الكتاب الثانى فقد نص فيه على الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل كمحاولة أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة (م ٨٧ ع) أو تاليف أو تشكيل عصابة لمهاجمة طائفة من السكان أو لمقاومة رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين (م ٨٩ ع) أو ما إلى ذلك من الجرائم الضارة بأمن الحكومة من جهة الداخل والمنصوص عليها بالمواد من ٨٧ ع إلى ١٠٣ ع .

(ب) جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون . والتي تنص على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الأشياء الآتية بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

- أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .
- خاتم الدولة أو امضاء (رئيس الجمهورية) أو ختمه .
- اختتام أو تمغلت أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .
- ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة .
- أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة وفروعها .
- تمغلت الذهب أو الفضة .

(٥) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٣

— وقد ذهب رأى إلى أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٢ ع لا ينطبق سوى على جنائية التزوير المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ ع دون جنائتي الاستعمال أو الإدخال إلى البلاد وسند ذلك هو أن نص هذه الفقرة مقصور على التزوير دون الاستعمال ولكن رد على ذلك بأن هذه الجنائيات تدخل كلها في مدلول التزوير الذى هو عنوان الباب وهى جميعا تدخل في حكم الاستثناء ولا يصح القول بقصره على صورة التزوير فقط لأنه تخصيص للنص بما لا تسمح به صيغته وبغير علة^(٦) وقيل تأييدا للرأى الأخير بأنه على الرغم من أن الشارع قد استعمل - في الفقرة الثانية من المادة الثانية - تعبير « جنائية تزوير » فإن حكم هذا النص يمتد إلى كل الجنائيات التى تنص عليها المادة ٢٠٦ إذ يصدق عليها أنها تزوير في معناه الواسع^(٧).

(جـ) جنائية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ أو جنائية إدخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر .

ويلاحظ أن جميع الجرائم التى يمتد تطبيق القانون المصرى إليها خارج القطر هى من الجنائيات وعلة ذلك أن معيار العينية نظرا لاتصاله بسيادة أكثر من دولة تلك التى وقعت الجريمة في إقليمها والآخرى التى تبسط قانونها إلى تلك الجرائم فقد احتفظ به في النطاق الذى تشكل فيه الجريمة اعتداء جسيما على مصالح الدولة المجنى عليها^(٨) ومتى ارتكبت الجنائيات الواردة في المادة ٢ فقرة ثانية ع في الخارج يجوز للمحاكم المصرية محاكمة مرتكبها قبل عودته إلى مصر والحكم في غيبته سواء كان مصريا أو اجنبيا ولا يشترط أن يكون الفعل المرتكب معاقبا في محل وقوعه^(٩).

٣ - من أحكام النقض :

١ - نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات على أن هذا القانون تسرى أحكامه على من يرتكب في خارج القطر المصرى فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى وهذا النص صريح الدلالة في أن القانون المصرى هو وحده الواجب تطبيقه إذا كانت الجريمة التى ارتكبت وقع بعضها في مصر والبعض في بلدة

(٦) تفصيل ذلك الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ١٠

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٨) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٨ .

(٩) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق الجزء الخامس ص ٦٠٧

اجنبية - لا فرق بين ان يكون ما ارتكبه الشخص في الخارج يجعله فاعلا اصليا او شريكا في هذه الجريمة . فلو ان شخصا في فيينا صدر لآخر في مصر مواد مخدرة للإتجار فيها فإن المقيم في فيينا يعتبر مرتكبا لجريمة الإتجار في المواد المخدرة مع المقيم في مصر وتصح محاكمته عن هذه الجريمة امام المحاكم المصرية .

(في ذلك يراجع نقض جلسة ١٩٣٠/١٢/٤ مج ٣٢ عدد ١٢٧ ص ٢٧١ وما بعدها) .

٢ - لما كانت الفقرة (اولا) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على انه تسرى احكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري فإن مفاد ذلك ان حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء اكان وطنيا ام اجنبيا ارتكب في الخارج فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها داخل اقليم الدولة ويتم الاشتراك بطريقة او اكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني اجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور في البلاد . لما كان ذلك فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعنة من انها سورية الجنسية ولم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) .

٣ - بمقتضى هذه المادة يمكن دائما معاقبة الذين يشتركون وهم خارج القطر في جرائم تقع داخله لكن لا تشمل هذه المادة حالة من يشترك وهو داخل القطر في جريمة تقع خارج القطر لأن شرط العقاب ان تكون الجريمة الاصلية وقعت داخل القطر فالاشتراك في جريمة تقع خارجه لا يعاقب عليه في مصر إلا إذا كان الفعل الذي وقع خارج القطر معاقبا في مصر . (محكمة النقض والإبرام ١٩١٢/١٢/٢٢ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٤ ع ١٥) .

مادة (٢)

كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

تعليقات وأحكام

أولا - شخصية القاعدة الجنائية :

يقضى مبدأ الشخصية بأن يكون مناط تطبيق القاعدة الجنائية هو جنسية مرتكب الجريمة خارج القطر بأن يكون حاملا لجنسية الدولة ومعنى ذلك أن القانون الوطنى يلاحق المواطنين أينما وجدوا ليحكم أفعالهم الإجرامية المرتكبة بالخارج وقد اخذ المشرع المصرى بمبدأ شخصية القواعد الجنائية فى المادة الثالثة محل التعليق^(١).

ثانيا - الحكمة من النص :

الحكمة من تشريع هذا النص هى عدم إفلات المصرى الذى يرتكب فى الخارج جرما من العقاب إذا هرب وعاد إلى مصر بعد ارتكابه وقبل محاكمته والتنفيذ عليه . لأنه إذا لم يكن هذا النص موجودا وعاد المصرى بعد ارتكابه جرما فى الخارج إلى مصر فإنه لا يمكن لمصر أن تسلمه للدولة التى ارتكب على أرضها الجريمة لأنه لا يجوز تسليم المصريين إلى الدول الأخرى طبقا لنص المادة ٥١ من الدستور^(٢) غير أنه لا يصح من جهة أخرى أن يكون لجوء المصرى إلى وطنه عاصمًا له من المحاكمة والعقاب على ما اقترب من جرائم خارج بلده لأن ذلك يتناقض مع التزام مصر بمكافحة الجريمة والتعاون مع غيرها من دول العالم فى هذا السبيل . ومن ثم فإن الطريق الذى يرتفع به الحرج ويتوفق بين الاعتبارين هو محاكمة المصرى فى بلده وطبقا لقانونه^(٣).

ثالثا - شروط تطبيق قانون العقوبات المصرى :

يستفاد من نص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصرى أنه يشترط لتطبيق ذلك القانون عدة شروط هى .

١ - أن يكون الجانى مصريا أى حاملا للجنسية المصرية وذلك وقت ارتكاب الجريمة ويستوى أن يكون الجانى حاملا لأكثر من جنسية طالما أن أحداها هى الجنسية المصرية^(٤) وشرط مصرية الجانى يتعين أن توجد وقت ارتكاب الجريمة وعند العودة إلى مصر فإذا كانت الجنسية منتفية فى أى من اللحظتين لم ينطبق النص ويقع ذلك حين يفقد المصرى

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٩

(٢) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٢

(٣) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٤

(٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٩

جنسيته فيما بين وقوع الجريمة والعودة إلى مصر وكذلك حين يكتسب الاجنبي الجنسية المصرية فيما بين اللحظتين^(٥) .

ويجب اثبات الجنسية المصرية كشرط اساسي للمعاقبة في مصر على الجرائم التي ترتكب في الخارج ويقع عبء الاثبات على النيابة العمومية فهي الملزمة بجمع المعلومات التي من شأنها تنوير المحكمة في هذا الصدد^(٦) ويلاحظ ان عديم الجنسية لا يعد مواطناً ويعتبر في حكم من يحمل جنسية اجنبية^(٧) .

٢ - ان يكون الفعل المرتكب في الخارج يعتبر جنائية او جنحة في قانون العقوبات المصري . ومن ثم فإنه إذا كان الفعل المرتكب يعتبر مخالفة في قانون العقوبات المصري فإن الجاني لا يعاقب عنه إذا عاد إلى مصر . ومن باب أولى فإنه لا يعاقب ايضاً إذا كان الفعل غير معاقب عليه في مصر اصلاً .

ولايهم ان تكون الجنائية او الجنحة موجهة ضد مصرى او ضد اجنبى ولا ان تكون سياسية او غير سياسية عمدية او غير عمدية ولا يهم ان تكون العقوبة المقررة للجنحة هي الحبس او الغرامة^(٨) كما يستوى ان تكون الجريمة تامة او في حالة شروع لان الشروع في الجنائية جنائية والشروع المعاقب عليه في الجنحة جنحة^(٩) .

٣ - ان يكون الفعل معاقباً عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه ويكفى عندئذ ان يكون جريمة سواء كانت جنائية او جنحة او مخالفة اما إذا كان الفعل غير معاقب عليه في ذلك القانون فإن فاعله لا يعاقب عنه في مصر لأن اختصاص القانون المصري في هذه الحالة احتياطي فلذا لم ينعد الاختصاص للقانون الاجنبى ابتداء لم يثبت للقانون المصري تبعاً^(١٠) والعلة من هذا الشرط هو ان المواطن في الخارج يتغير سلوكه بقانون الاقليم الذي يقيم فيه فكل ما لم يحظره عليه هو مباح له وبالإضافة إلى ذلك فإن علة تطبيق القانون المصري عليه هو تجنب فراره من العقاب بمغادرته اقليم جريمته ولا محل لذلك إذا كان قانون ذلك الاقليم لا يعاقب على الفعل^(١١) وعلى النيابة العمومية ان تثبت ان الفعل الذي ارتكبه المتهم معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه اذ ان ما يشترطه القانون هو ان يكون نفس الفعل معاقباً عليه في تشريعى البلدين وليس بشرط ان يوجد بين

(٥) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٥

(٦) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٠٩

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٦

(٨) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٠٩

(٩) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٣

(١٠) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٥

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٦

التشريعين تماثل في العقوبة التي يعاقبان بها عليه فيكفى ان تكون الجريمة المعاقب عليها في مصر بعقوبة جنائية او بعقوبة جنحة معاقبا عليه في القانون الاجنبى ولا يهم بعد ذلك ان كلن معاقبا عليها بعقوبة جنائية او جنحة او مخالفة اذ الشرط يتحقق متى كلن الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه (١٢) .

٤ - عودة الجانى إلى القطر المصرى اذ تعتبر هذه العودة شرطا لتطبيق القانون المصرى على الواقعة المرتكبة فى الخارج وهذا الشرط هو الذى يبرر تدخل الدولة نظرا لان الجريمة المرتكبة فى البلد الاجنبى فى هذه الفروض لا تمس مباشرة المصالح العامة للدولة ويكفى لتحقيق الشرط ان يتواجد المصرى داخل النطاق الإقليمى للدولة مهما قصرت فترة التواجد ولو غادر البلاد بعد ذلك تجوز محكمة غيلبيا فى هذه الحالة اما إذا كلن لم يحضر إطلاقا داخل اقليم الدولة فلا يجوز محاكمته غيلبيا لتخلف شرط من شروط تطبيق القانون المصرى على الواقعة المرتكبة بالخارج ويستوى أن يكون حضور الجانى اختياريا ام اجباريا اذ فى كلا الحالتين يتواجد المبرر لتدخل الدلة (١٣) .

وكلن بعض الفقهاء قد ذهب إلى ان شرط اعمال النص هو عودة المواطن باختياره حيث عبر الشارع عن ذلك بقوله (إذا عاد إلى القطر) فإذا أعيد على الرغم منه كما إذا أبعد أو سلم للحكومة المصرية أو كلن وجوده على الإقليم المصرى نتيجة لحادث قهرى كهبوط طائرة بخلل اصليها فلا يصح اتخاذ أى إجراءات قبله عن الجنائية أو الجنحة التى ارتكبها فى الخارج . ولكن الراى الاول الذى يسوى فى النتيجة بين العودة الاختيارية والاجبارية هو الأقرب إلى السداد لان تسليم المصرى إلى الحكومة المصرية هى لكى تتمكن من محاكمته فاشتراط العودة الاختيارية لهذه المحكمة يناقض كل الاغراض العملية المبتغاة من هذا النص (١٤) .

رابعاً - تعدد الفاعلين وجنسياتهم :

قد تقع الجريمة فى الخارج من اشخاص متعددين بعضهم بصفة فاعلين اصليين والبعض الآخر بصفة شركاء فما الحل لو عاد بعضهم وبقي البعض الآخر فى الخارج ؟ طبقا لاحكام القانون المصرى إذا كلن كل من الفاعل والشريك مصرياً فمن يعود منهم إلى الإقليم الوطنى يحاكم عن جريمته التى ارتكبها فى الخارج اذ يصح أن يحاكم كل منهما منفرداً اما

(١٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦١٠

(١٣) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٧١

(١٤) الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل رئيس النيابة فى شرح الاحكام العامة فى قانون العقوبات المصرى الطبعة

الاولى ١٩٤٥ ص ١٨٥

إذا كان أحدهما مصرياً والآخر أجنبياً فإنه يجوز محاكمة المصري وحده سواء أكان فاعلاً أو شريكاً - دون الأجنبي - إذا عاد إلى القطر المصري .

خامساً - من أحكام النقض .

١ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج (بجده) معاقب عليها طبقاً لقانون المملكة العربية السعودية وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه (الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢) .

٢ - الأصل أن التمسك بتشريع أجنبى لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الإقليم المصرى عملاً بحكم المادة الثالثة من هذا القانون فإنه يتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه . (الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ - حكم النقض سالف الذكر) .

٣ - جرى عرف أغلب الدول المتمدينة على التعاون بينها في إجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنذب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المماثلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الإجراءات واعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحاً تعتمد عليه السلطة المنتدبة اعتماداً على ما تقوم به من ذلك بنفسها ويستفاد من نص المواد ٢ ، ٣ ، ٤ . ع الخاصة بالجرائم التى ترتكب خارج القطر ومن طبيعة وقوع هذه الجرائم خارج القطر ومن ضرورة سعى السلطات الأجنبية لضبطها وجمع الاستدلالات فيها والمحاكمة عليها ومن اشتراط المادة ٣ أن تكون هذه الجرائم مما يعاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ومن تحريم إقامة الدعوى العمومية بمصر على مرتكبيها إذا قضت المحاكم الأجنبية ببرائتهم أو بمعاقبتهم عليها واستوفوا عقوباتهم يستفاد من ذلك كله جواز الأخذ بما تجريه سلطات التحقيق الأجنبية من الإجراءات على نحو ما جاء بقوانينها ووجوب الاعتماد على ما تكون قد قضت به سلطات الحكم غيماً تكون قد أقيمت به الدعوى العمومية أمامها

(جلسة ١٧/١/١٩٢٩ مج ٢٠ عدد ٢٧ ص ١١٤ ومشار إليه في موسوعة المستشار جندى

عبد الملك الجزء الخامس ص ٦١٢)

٤ - إن المادة ٣ من قانون العقوبات تنطبق على المصرى الذى يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد إلى القطر بإرادته أو مكرها بأن سلمته الدولة التى ضبطت فى أرضها إلى الحكومة المصرية .

(جلسة ١٢/١٢/١٩١٤ شرائع ٢ عدد ١١٢ ص ١١٢ ومشار إليه فى المرجع السابق ص ٦١١) .

٥ - إن نص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصرى صريح الدلالة على أن هذا القانون واجب التطبيق إذا كانت الجريمة التى ارتكبت وقع بعضها فى مصر والبعض الآخر فى بلدة اجنبية وكان مرتكبها خاضعا للأحكام المصرية . فإذا كانت الجريمة وقعت كلها لا بعضها فى الخارج فإن مرتكبها الخاضع للأحكام المصرية متى عاد إلى مصر حوكم على فعله طبقا للقانون المصرى مادامت هى مما يعاقب عليه بقانون البلد الذى ارتكبت فيه .

(جلسة ٤/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٩ ص ١٢٦ ومشار إليه فى قانون العقوبات للدكتور حسن صادق المرصفاوى ص ٣٥) .

٦ - حضر المتهم إلى القطر المصرى ومعه منشورات ثورية لتوزع فى القطر تنفيذ للاتفاق الجنائى الذى وقع فى الاستانة وقبل البدء فى توزيع هذه المنشورات القى القبض عليه فحكمت محكمة النقض بأن جريمة الاتفاق الجنائى هى فى الأصل جريمة مستمرة فهى لم تتم فى الاستانة وارتكبت خارج القطر المصرى بل انها تنفذت على التوالى فى الاستانة ومصر فهذه الحالة ليست من الأحوال التى ينطبق عليها نص المادة ٣ من قانون العقوبات وليس من المهم معرفة ما إذا كانت الواقعة معاقبا عليها فى تركيا أو سويسرا أو بلاد أخرى لأن الجريمة قد ارتكبت كلها أو بعضها فى القطر المصرى (محكمة النقض والإبرام فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة ، سنة ١٩١٣ ، صفحة ٢٧ - ومشار إليه فى التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل للاستاذ محمد عبد الهادى الجندى رئيس محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية الطبعة الثانية ٢٣ - ١٩ ص ١٤) .

٧ - تنطبق المادة (٣) من قانون العقوبات على المصرى الذى يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد إلى القطر بإرادته أو مكرها بأن سلمته الدولة التى ضبطت فى أرضها إلى الحكومة المصرية

(محكمة النقض والإبرام حكم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ محكمة الشرائع سنة ثالثة صفحة ١١٣)

٨ - كل حكومة مختصة وحدها بالمعينة على الجرائم التي تحدث في بلادها ولا ولاية لها على ما يحدث في بلاد غيرها الا في احوال مخصوصة منها إذا كان المجرم من تبعتها وعاد إليها بعد ارتكب جريمته دون أن يحاكم عليها .
(محكمة الاستئناف حكم ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٠ مرجع الأستاذ محمد عبد الهادي الجندى السابق ص ١٤) .

مادة (٤)

لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل في الخارج الا من النيابة العمومية .
ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند إليه او أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .

تعليقات

١ - المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون العقوبات إنه يتعين توافر شرطين لصحة المحكمة قانونا في كافة الاحوال التي يعاقب فيها القانون المصرى مرتكب الجريمة في الخارج اولهما هو إقامة الدعوى العمومية من النيابة العامة وثانيهما الحكم نهائيا بالإدانة وان يستوفى المحكوم عليه عقوبته او الحكم بالبراءة وذلك على التفصيل الآتى : -
الشرط الاول : - إقامة الدعوى العمومية من النيابة العامة .

يجب ان لا تقام الدعوى العمومية عن فعل ارتكب في الخارج إلا من النيابة العامة لأنها الهيئة التى عهد إليها القانون بسلطتى التحقيق والأتهم بصفة اصلية ولأنها أقدر على إدارة التحقيق سواء باعضائها او بطريق الانابة القضائية وينبنى على ذلك المدعى بالحق المدنى لا يستطيع تحريك الدعوى العمومية^(١) .

الشرط الثانى : - صدور حكم نهائى بالإدانة او البراءة .
وفي حالة ما إذا كن الحكم صادرا بالإدانة فإنه يجب أن يكون الجانى قد استوفى مدة العقوبة بالكامل فإذا كان قد حكم عليه نهائيا بالعقوبة ثم هرب او قضى بعضها وصدر عفو عن باقى مدة العقوبة او كان قد حكم عليه ثم سقطت العقوبة بمضى المدة في الخارج دون سقوطها في مصر فإن هذا لا يمنع من محاكمته من جديد في مصر^(٢) .

(١) الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٨٦

(٢) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٧

على انه يجوز للقاضي إذا كان المتهم قد نفذ عليه جزء من العقوبة في الخارج ان يلاحظ هذا التنفيذ الجزئي في تقدير العقوبة بماله من سلطة التخفيف في الجنب وبما يسمح له به نظام الظروف المخففة في الجنائيات^(٣) .

اما إذا كان الحكم صادرا بالبراءة فقد جاء النص مطلقا فيما يتعلق بحكم البراءة بمعنى ان سلطة العقاب تنقضى بهذا الحكم ايا كان سبب البراءة ولو كان عدم المعاقبة على الفعل بمقتضى القانون الاجنبى . ولكن يجب تفسير النص وكما ذهب الراى الراجح في الفقة على ضوء ما جاء في المادتين الثانية والثالثة على ضوء العلة فيهما فالفقرة الثانية من المادة الرابعة تطبق على إطلاقها بالنسبة للجرائم المشار إليها في المادة الثالثة . فهذه المادة تشترط صراحة ان يكون الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه . اما المادة الثانية بشقيها فلا تشترط هذا . لأنه في الحالة التى تطبق فيها الفقرة الاولى تكون الجريمة قد اخلت بالامن أو النظام في مصر بوقوعها كلها أو بعضها في مصر وفي الحالة الأخرى يغلب ان التشريعات الاجنبية لا تهتم بالمعاقبة على الأفعال الضارة بالدولة الأخرى . وبناء عليه يجوز رفع الدعوى في الجرائم المشار إليها في المادة الثانية رغم حكم البراءة الصادر من محكمة اجنبية لعدم المعاقبة على الفعل^(٤) .

والخلاصة هي ان حكم البراءة الذى يحول دون رفع الدعوى الجنائية هو الحكم الصادر فاصلا في الموضوع متعلقا بنفى حق الدولة في العقاب استنادا إلى أسباب موضوعية تتعلق بصحة ثبوت الواقعة وبنسبتها إلى المتهم^(٥) أى في حالة البراءة التى تستند إلى عدم ثبوت الواقعة أو إلى عدم كفاية الأدلة .

٢ - الحكم الاجنبى الذى يكون مانعا من رفع الدعوى الجنائية امام القضاء المصرى من جديد يلزم ان يكون « باتا » ، أى غير قابل للطعن باى طريق من طرق الطعن في التنظيم القضائى للدولة التى أصدرته . وظاهر من نص المادة الرابعة في فقرتها الثانية انها لا تستلزم الحكم البات إلا في الحكم الصادر بالادانة إلا ان المادة تستلزم حقيقة ان يكون الحكم باتا سواء اكان صادرا بالبراءة أو بالادانة^(٦) .

٣ - سقوط العقوبة في الخارج بمضى المدة أو صدور عفو عنها : -
إذا سقطت العقوبة بمضى المدة أو صدر عنها عفو في الخارج فإن ذلك لا يمنع من رفع الدعوى في مصر استنادا إلى سكوت النص وما دامت الدعوى العمومية لم تسقط بمضى

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦١٤

(٤) الدكتور محمود محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الاول الطبعة العشرة ١٩٨٣ ص ١٣٦

(٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٧٤

(٦) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ١٠٧

المدة طبقا لاحكام القانون المصرى^(٧) وقد جاء بتعليقات الحقائقية تعليقا على المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٠٤ وهى ذاتها المادة محل التعليق انه فيما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة انظر المادة ١٣ من القانون البلجيكي الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التى نصها ، ولا تنطبق الاحكام السابقة فى حالة ما اذا حوكم الجانى فى بلدة اجنبية من اجل الجريمة نفسها وحكم ببراءته وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته او سقطت بمضى المدة القانونية او صدر عنها عفو ، وقد حذف من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة اجنبية بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما ان الدعوى العمومية تسقط فى مصر على العموم قبل سقوط العقوبة ، واما فى الاحوال الاستثنائية التى لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل سقوط العقوبة فإنه مما لا ريب فيه ان الجانى لا يستحق ان يعفى من المحاكمة فى مصر لانه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة فى بلدة اجنبية وقد حذف ايضا ما يتعلق بالعفو لان الجريمة قد يكون لها اعتبار ايضا فى نظر الحكومة الاجنبية غير اعتبارها فى نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم ان لا تكون هذه مرتبطة بالعفو الذى تمنحه الاخرى .

٤ - تقادم الدعوى و صدور عفو عن الجريمة فى الخارج :

لم يرد فى المادة الرابعة شىء عن انقضاء الدعوى العمومية بالتقادم او صدور عفو عن الجريمة وفقا للقانون الاجنبى ولا يصح قياس هذين السببين على تقادم العقوبة او العفو عنها لاختلاف الآثار المترتبة على كل فتقادم الدعوى او العفو عن الجريمة يجعل الفعل غير معاقب عليه فيحول دون المحاكمة عن الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة ولا يمنع المحاكمة عن الجرائم المشار إليها فى المادة الثانية^(٨)

٥ - حالة حفظ الدعوى

لم يتعرض الشارع فى نص المادة الرابعة محل التعليق على حالة حفظ الدعوى من السلطة القضائية فى البلد الاجنبى فذهب بعض الفقهاء إلى التفريق بين الحفظ المؤقت فهو لا يمنع من المحاكمة وبين الحفظ القطعى فإنه مانع منها ولكن النص قد ذكر حالة الحكد فقط وهى حالة متميزة عن حالة الحفظ الذى تصدره سلطة التحقيق وليس من السهل التسوية بين الحالتين بغير نص^(٩) ومن ثم فإن حفظ سلطات التحقيق الاجنبية للدعوى لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية قبل التهم فى مصر

(٧) الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٨٨

(٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٣٦

(٩) الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٨٩

مادة (٥)

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

تعليقات وأحكام

١ - تاريخ نفاذ القوانين بصفة عامة :

تنص المادة ١٨٨ من الدستور على أن (تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعادا آخر ومفاد ذلك أن الدستور قد حدد لحظة العمل بالقانون فجعلها بعد انقضاء شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وحدد موعد هذا النشر فتطلب كونه فى خلال اسبوعين من يوم إصداره ويعنى ذلك أن القانون لا يكتسب سلطانه بمجرد موافقة مجلس الشعب عليه بل أنه لا يكتسب هذا السلطان بإصدار رئيس الدولة له بل أن مجرد النشر فى الجريدة الرسمية غير كاف لذلك وإنما يتعين مضي شهر من تاريخ نشره وذلك ما لم يكن قد حدد فى القانون ميعاد آخر لسريانه . وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للمحاكم كقاعدة عامة أن تطبق نص التجريم على فعل ارتكب قبل أن يكتسب النص سلطانه طبقا للقواعد السابقة^(١)

٢ - مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية :

تنص المادة ٦٦ من الدستور على أن « العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بداء

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السلق ص ١٠٣

على قانون . ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون ، كما نصت المادة ١٨٨ من الدستور وكما سلف على أن يعمل بالقانون بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية إلا إذا حدد فيه ميعاداً آخر لسريانه . وتنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » .

ومن هذه النصوص يمكن استخلاص مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية وهذا المبدأ هو نتيجة لمبدأ « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص » ، والمراد بهذا المبدأ أنه لا يمكن العقاب على فعل ارتكب قبل صدور القانون الذى يحرمه وكذلك لا يمكن أن يعاقب شخص بعقوبة أشد صدر بها قانون آخر بعد ارتكاب الفعل فى ظل قانون سابق كانت العقوبة فيه أخف^(٢) وعليه فإنه يجب الرجوع فى تحديد الجريمة أو فى تقدير العقوبة إلى القانون المعمول به وقت ارتكاب الفعل فإذا لم يوجد قانون يعاقب على الفعل وقت وقوعه ثم صدر قانون جديد يعاقب على مثل هذا الفعل فلا ينطبق إلا على الأفعال اللاحقة لصدوره والعمل به ولا يسرى على الفعل الذى وقع قبله ولم يكن معاقباً عليه وقت ارتكابه^(٣) .

وتسرى القوانين الجديدة على الجرائم المستمرة وجرائم الاعتداء ولو بدأت قبل صدور تلك القوانين متى استمرت أو تكرر وقوعها بعد العمل بالقوانين المذكورة^(٤) وعلى ذلك فإذا كان الفعل من الأفعال المستمرة وبدأ قبل العمل بالقانون الذى يفرض له عقاباً واستمر إلى ما بعد العمل به فإنه حينئذ يكون معاقباً عليه ولكن العقاب ليس على ارتكاب الفعل فى الماضى قبل العمل بالقانون بل على استمراره بعد تجريمه بالقانون الجديد^(٥) وإذا صدر قانون بتشديد عقوبة كانت مقررة لأحدى الجرائم فإن العقوبة المشددة لا تسرى على الجرائم المرتكبة قبل صدور هذا القانون بل يقتصر تطبيقها على ما يقع بعد العمل به وعله هذا الحكم واضحة إذ العدل يوجب تقديم النذير على العقاب^(٦) .

٣ - استثناء تطبيق القانون الاصلح للمتهم .

تنص المادة الخامسة من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية على أنه (ومع هذا إذا صدر

(٢) الاستاذ محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٣) شرح القسم العلم من قانون العقوبات وجرائم القتل والجرح والضرب للاستاذ على زكى العرابى طبعة ١٩٢٥ ص ١٨٩

(٤) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٧٤

والاستاذ على زكى العرابى طبعة ١٩٢٥ ص ١٨٩

(٥) الاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ١٩٠

(٦) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٦

بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قلنا أصلح للمتهم فهو يتبع دون غيره (. وهذا الاستثناء مقرر لمصلحة المتهمين فهو لا يتعارض مع الدستور وعلته إن من التناقض والظلم أن يطبق على المتهم عقوبة في الوقت الذي يعترف فيه الشارع بعدم فئدتها أو بزيادتها عن الحد اللازم وليس من حق الجماعة أن توقع عقوبة ظهر إن توقيعها ليس في مصلحتها إذ أن العقوبة تقدر بالقدر اللازم لتحقيق هذه المصلحة^(٧) .

٤ - شرط الاستثناء :

يجب لتطبيق القانون الأصلح للمتهم أن يتوافر شرطان الأول - أن يكون القانون الجديد أصلح للمتهم من القانون الذي وقعت الجريمة في ظله والثاني - أن يكون قد صدر قبل الحكم في الدعوى نهائياً .

الشرط الأول - أن يكون القانون الأصلح للمتهم :

يكون القانون الجديد أصلح إذا كان يجعل الفعل - الذي كان يعاقب عليه القانون السابق - غير معاقب عليه أو يقرره تدبيراً احترازياً بدلاً من العقوبة أو كان يقرر عقوبة أخف من العقوبة المقررة في القانون السابق أو يقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها وقد وضع القانون مراتب للعقوبات في المواد ١٠ - ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ بحسب نوع الجريمة ثم بحسب درجة العقوبة في سلسلة العقوبات المقررة للجرائم متحدة النوع وبناء على ذلك تكون عقوبة المخالفة أخف وأصلح للمتهم من عقوبة الجنحة أخف من عقوبة الجنائية بصرف النظر عن المدة . فإذا كانت العقوبات من العقوبات المقررة لنوع واحد من الجرائم فإن الأخف منهما هي الأقل درجة في ترتيب العقوبات بصرف النظر عن مدة العقوبة وترتيبها الذي وصفه المشرع بادئاً بالأخف هو الآتي الغرامة فالحبس البسيط فالحبس مع الشغل فالسجن فالإشغال الشاقة المؤقتة فالمؤبدة ثم الإعدام^(٨) وإذا اتحدت العقوبة في القانون فأصلحها هو الذي يقررها مدة أقل فإذا هبط القانون الجديد بالحد الأقصى أو هبط بالحد الأدنى أو هبط بهما معاً فهو أصلح من القانون السابق عليه^(٩) أما إذا رفع القانون الجديد الحد الأدنى وخفض الحد الأقصى للعقوبة كما وردت في القانون القديم أو العكس فإن الأصلح للمتهم وفقاً للرأي الراجح هو القانون الذي يخفض الحد الأقصى والسبب في ذلك أن المتهم يرى أن أخراً تصل إليه شدة القانون هو الحد الأقصى للعقوبة وهو ينتظر في الغالب تجاوز القاضى للحد الأدنى الذي

(٧) الدكتور السعيد مصطفى في الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢ ص ٩١

(٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٠١ وما بعدها .

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٤

لا ينزل إليه إلا نادرا وفي حالة قيام اسباب للرافة تبرر الهبوط بالعقاب إلى أدنى قدر وهي اسباب لا تتوافر دائما^(١٠) .

- وإذا كان أحد القانونين يقرر عقوبتين على سبيل الوجوب في حين يقرر الثاني إحدى هاتين العقوبتين فقط فهو أصلحهما .

فالقانون الذي يقرر الحبس وحده أو الغرامة وحدها أصلح من القانون الذي يقرر الحبس والغرامة معا . وإذا كان أحد القانونين يقرر عقوبتين على سبيل الجواز في حين يقرر الثاني أحدهما فأصلح القانونين هو الذي يقرر عقوبة واحدة إن كانت أخف العقوبتين أما إذا كانت العقوبة الوحيدة التي ينص عليها أحد القانونين هي أشد العقوبتين المنصوص عليهما في القانون الآخر . فالقانون الذي يقرر عقوبتين هو الأصلح لأنه يتيح للقاضي السبيل إلى الحكم على المتهم بالعقوبة الأخف . فالقانون الذي يقرر الغرامة فقط أصلح من القانون الذي يقرر الحبس أو الغرامة وهذا الأخير أصلح من قانون يقرر الحبس فقط^(١١) .

وأخيرا قد تعرض مسألة البحث في القانون الأصلح بين أكثر من قانونين بأن يرتكب الجاني جريمة في ظل قانون ثم يصدر قانون آخر وقبل أن يحاكم يصدر قانون ثالث والرأي الغالب بين الشراح هو أن يطبق عليه أصلح القوانين الثلاثة^(١٢) .

الشرط الثاني :

أن يكون القانون الجديد قد صدر قبل الحكم في الدعوى نهائيا :

والشرط الثاني هو أن يكون القانون قد صدر قبل الحكم نهائيا في الواقعة الحاصلة قبل صدوره لأنه لا سبيل إلى تطبيق القانون على الفعل بعد خروجه من ولاية المحاكم بالحكم فيه نهائيا . وتغليباً للاستقرار القانوني على دواعي العدالة وصالح الفرد في هذه الحالة . وليس المراد بالحكم النهائي هنا الحكم غير القابل للاستئناف فقط وإنما المراد به الحكم البات . الذي استنفذ أيضا طريق الطعن غير العادي بالنقض فيجوز طلب تطبيق القانون الجديد الأصلح الذي صدر قبل الفصل في النقض المرفوع عن الواقعة ولمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم في هذه الحالة إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى (راجع م ٣٥ / من قانون الطعن بالنقض رقم ٥٧ لسنة

(١٠) الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٣٤

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم العام ص ١١٦

(١٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٩٨

١٩٥٩) . وإذا صدر قانون جديد قبل الحكم يبيح الفعل وصدر الحكم بالعقاب طبقا للقانون القديم كلن الحكم باطلا^(١٣)

٥ - صدور القانون الأصلح بعد الحكم النهائي :

تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على انه ، وإذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية ، وهذه الفقرة ادخلت فى قانون العقوبات المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ لأنه قد رأى أن من العدل أن يستفيد المحكوم عليه نهائيا بالإدانة تحت سلطان القانون القديم من إلغاء عقوبة ترى الهيئة الاجتماعية الفائدة من توقيفها ، وهذا النص الجديد قاصر على حالة ما إذا كان القانون يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه أما إذا كان القانون الجديد يخلف العقوبة فقط فلا يستفيد منه المحكوم عليه نهائيا مهما تكن درجة التخفيف . ويترتب على صدور قانون جديد بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه ما يأتى .

اولا : إن الحكم النهائي لا ينفذ إذا لم يكن قد بدىء فى تنفيذه ويوقف تنفيذه إذا كان قد بدىء فيه .

ثانيا : إن الآثار الجنائية التى تترتب على الحكم تنتهى ويؤول مفعولها فلا يعتبر سابقة فى العود ولا يتخذ سببا لإلغاء الامر بإيقاف تنفيذ عقوبة اخرى^(١٤) .

٦ - هل ترد الغرامة التى نفذت فى هذه الحالة ؟

قيل فى ذلك بأن الذى يبدو من النص أن وقف تنفيذ الحكم وزوال آثاره الجنائية لا يكون إلا من تاريخ نفاذ القانون الذى جعل الفعل غير معاقب عليه فإذا كان المحكوم عليه قد دفع جزءا من الغرامة قبل ذلك فالأصح أنه لا يكون له الحق فى استرداده ويكون شأنه شأن مدة الحبس التى يكون المحكوم عليه قد قضاها . والقول بغير ذلك يؤدى إلى نتائج لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد لها وهى استرداد جميع الغرامات التى تكون قد دفعت تنفيذا لأحكام سابقة بمجرد إلغاء النصوص التى صدرت هذه الأحكام بالتطبيق لها مهما مضى من الوقت^(١٥) وإلى مثل ذلك أيضا قيل بأنه ليس للمحكوم عليه أن يسترد ما دفع^(١٦) .

(١٣) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٨٣ وما بعدها

(١٤) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٧٩ وما بعدها

(١٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ص ١٠١

(١٦) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٨

بينما ذهب رأى آخر إلى أنه بصدور قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه وقت ارتكابه فإنه يمحو جميع الآثار المترتبة على اعتباره معاقبا عليه فإذا كان المحكوم عليه قد دفع الغرامة أو قسطا منها فإنه يستردها وكذلك يسترد الأشياء التي صودرت وجميع هذه الآثار تترتب على مجرد صدور القانون ولو لم يحل الأجل المحدد للعمل به كما هو الشأن في تطبيق الفقرة الثانية . ويضيف الدكتور محمود مصطفى صاحب هذا الرأي وبحق أن قياس الغرامة على الحبس هو قياس مع الفارق لتنفيذ الحبس لا يتأتى معه إعادة الحال إلى ما كانت عليه بينما يكون هذا متأتيا في الغرامة بردها . وهذا الفارق هو الذى دعا إلى إيجاب تنفيذ الغرامة فورا بمجرد صدور الحكم الابتدائى مع قيام الاستئناف إذ لا ضرر من هذا لأن الحكم إذا ألغى في الاستئناف فإن الغرامة ترد أما الحكم الصادر بالحبس فالأصل أنه لا ينفذ إلا إذا كُن نهائيا وفضلا عما ذكر فإن رأى العكس سيؤدى إلى أن من يبادر بتنفيذ الحكم سيكون أسوأ حالا مما ماطل في تنفيذه^(١٧) .

٧ - استثناء القوانين محدودة الفترة :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أنه « غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، وقد بينت المذكرة الإيضاحية السبب في إضافة هذه الفقرة وهو أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة التى ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمربه وإلا ضاع الغرض المقصود من القانون .

وقد قيل بأن الواقع أن لهذا النص هدفا آخر يرمى إليه فإنه بالنظر إلى أن مدة نفاذ القانون تكون معروفة مقدما إذ ينص عليها غالبا فيه فإن الجانى يحفره أمله في الإفلات من العقوبة لعدم لارتكاب جريمته في الأيام الأخيرة من الفترة المحددة وقد يفضى ذلك إلى ظاهرة ازدياد الجرائم في الجزء الأخير من تلك الفترة عندما يقترب سلطان القانون من الزوال به ولا يدرك الجناة جزاؤه لما تقتضيه الدعوى من إجراءات تستنفذ وقتا وتغلبا من حدوث هذه الظاهرة الخطرة ولأن العدالة تتطلب عقاب المجرم على ما أثاره حمالية للمجتمع نص القانون على عدم انتهاء آثار القانون بمجرد إلغائه وإن العقوبة التى تصدر تكون واجبة التنفيذ^(١٨) .

(١٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٠٩ . ومن هذا رأى أيضا الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٠ وما بعدها

(١٨) الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٣٦

ومفاد النص انه إذا كان القانون الذى وقعت الجريمة فى ظل سريانه محددة فى فترة تطبيقية فإن القاعدة العامة فى تطبيق قانون العقوبات من حيث الزمان وهى اعمال القانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة تكون هى الواجبة التطبيق بالرغم من تعاقب القوانين التى تتضمن صالحا للمتهم . ولذلك فإنه إذا انتهت الفترة المحددة وأصبح الفعل المرتكب فى ظل القانون السارى فى تلك الفترة مباحا أو معاقبا عليه بعقوبة أخف من تلك المقررة بالقانون السابق فإن ذلك لا يحول دون تطبيق العقوبة المنصوص عليها بالقانون محدد الفترة^(١٩) .

٨ - تحديد المقصود بالقوانين الوقتية أو (محددة الفترة) :

القوانين المؤقتة نوعان قوانين مؤقتة بطبيعتها وهى التى تسن لظروف خاصة طارئة وبقلوها منوط ببقاء هذه الظروف وقوانين مؤقتة بنص فيها وهى التى تحدد فيها الفترة التى يسرى فيها حكم القانون تحديدا زمنيا . والفرق بينهما ان النوع الاول لا يلغى إلا بقانون جديد يقرر إلغائها إذا ما انتهت حالة الطوارئ التى دعت إلى سنها . اما النوع الثانى فيلغى من تلقاء نفسه بمجرد انتهاء الفترة المحددة له^(٢٠) .

وقد اخذت محكمة النقض بالرأى القائل بان القوانين محددة الفترة هى فقط التى ينص فيها على تاريخ لسريانها وآخر لانتهاء العمل بها وهذه هى التى يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها اما القوانين الاستثنائية التى تصدر فى حالات الطوارئ ولا يكون منصوصا فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل فى حكم هذا النص . لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بإلغائها .
(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨) .

٩ - حكم تعاقب القوانين محددة الفترة :

قد يحدث ان تتعاقب قوانين محددة الفترة بان يصدر قانون جديد يعدل من احكام القانون القديم ويكون كلاهما محدد الفترة . وفى هذه الحالة فإنه لا مانع من اعمال رجعية القانون الاصلح للمتهم من بين القوانين محددة الفترة طالما انه لم يصدر حكم بات فى الدعوى^(٢١)

(١٩) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٧ .

(٢٠) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٢١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٩ .

١٠ - شروط تطبيق النص :

بشروط لتطبيق نص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات .
أولا : أن يكون الفعل قد وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة .
ثانيا : أن تكون إجراءات الدعوى قد اقيمت عن ذلك الفعل أو يكون قد صدر حكم بالإدانة ولا تقوم الدعوى إلا بتحريكها من قبل سلطة الاتهام وهي النيابة بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجناح بناء على محضر جمع الاستدلالات أو بقيام النيابة بالتحقيق في جريمة بصفتها سلطة تحقيق أما إذا كانت الدعوى لم تتحرك بإجراء من قبل النيابة أو كانت قد اتخذ فيها بعض التحريات من قبل الشرطة فقط فإن فوات المدة يعتبر مانعا من إقامة الدعوى من جديد^(٢٢) وحكم هذه الفقرة أعمالا لما سلف مقصور على جالتي قبلم إجراءات الدعوى وصدر حكم بالإدانة قبل انتهاء أجل القانون المؤقت فهو لا يسرى على حالة انتهاء أجل القانون المؤقت قبل بدء إجراءات الدعوى عن جرائم وقعت تحت سلطانه بل يكون للقانون العادي وهو الأصلح للمتهم أثر رجعي على هذه الجرائم ويحول دون إقامة الدعوى من أجلها عملا بالقواعد العامة^(٢٣) .

١١ - من احكام النقض :

أولا : في عدم رجعية قانون العقوبات :

١ - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون المصرى الذى ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكلفة بخطابه . وليس للقانون الجنائى اثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كلف قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين - الذين دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر في الوقائع المصرية إلا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ .
(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٩) .

(٢٢) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٨٦ وما بعده .

(٢٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٨١ .

٢ - من المقرر قانونا انه لا يجوز تائم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل إصدارها .
(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) .

٣ - يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كلن معمولاً به وقت ارتكابها مدام القانون الجديد لم يعدل من احكامه فى صدها .
(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٣) .

٤ - طبقاً لصريح نص المادة ٥ من قانون العقوبات ووفقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التى تقضى بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها وبأن احكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص فإنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثانى اصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق الاول على الأفعال التى وقعت قبل إلغائه وذلك لامتناع تطبيق الثانى على واقعة سبقت صدوره ولأن الشارع بنصه فى القانون الثانى على إلغاء القانون الاول لم يقصد بالبداية أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التى عاقب عليه ايضاً فى القانون الثانى .
(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٦/٢٦) .

٥ - مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه وهذا ما قننته الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن ، يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، . اما ما اورده الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من انه ، ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، فهو استثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدمه مع العلة التى دعت إليها تقريره لأن المرجع فى نص التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .
(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨) .

٦ - اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى او تنسخ نصاً أمراً فى القانون وانه عند التعارض بين نصين احدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية فإن النص الاول يكون هو الواجب التطبيق .
(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢) .

٧ - والاصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه ان يكون كاملا مبينا الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق - إلا انه لا حرج ان نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للائحة او القرار البيان التفصيلى لذلك الفعل .
(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩) .

٨ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات فى مقام تطبيق القانون .
(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠) .

ثانيا : تطبيقات لمبدأ القانون الاصلح .

٩ - القانون الاصلح للمتهم (فى الأسلحة والذخائر) - حكم صادر من الهيئة العامة للمواد الجنائية :

حيث انه وقد صدر بعد ارتكاب الجريمة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى اول يونيو سنة ١٩٧٨ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ومن بين نصوصه ما اورده المادة الرابعة من تقرير إعفاء من العقاب لمن يقوم خلال شهرين من تاريخ العمل به بتسليم ما يحرزه او يحرزه من اسلحة نارية وذخائر الى قسم الشرطة وإزاء ما يثور حول مدى اعتبار هذه المادة قانونا اصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى بما يوجب بالتالى على محكمة النقض - من تلقاء نفسها - ان تنقض الحكم لصالح المتهم عملا بحقها المخول بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض - فقد رأت الدائرة الجنائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للفصل فيها بالتطبيق لحكم المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث ان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد جرى بانه « يعفى من العقاب كل من يحرز او يحرز بغير ترخيص اسلحة نارية او ذخائر مما تستعمل من الأسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر إلى جهة الشرطة الواقع فى دائرتها محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ويعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة والذخائر او على إخفائها ، ولما كان الاصل العلم المقرر بحكم المادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور وعلى ما قنته الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه لا تسرى احكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها . ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها . وان مبدأ عدم جواز رجعية اثر الاحكام الموضوعية لنصوص القوانين الجنائية بالذات مستمد من قاعدة شرعية الجريمة والعقاب التى تستلزم ان يقتصر على عقاب الجرائم

بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . إلا أنه يستثنى من هذا الأصل العام ما أورده المادة الخامسة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه ، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون الأصح للمتهم هو الذى ينشئ له من الناحية الموضوعية - دون الإجرائية - مركزا أو وضعاً يكون أصح له من القانون القديم كان يلغى الجريمة المسندة إليه . أو يلغى بعض عقوباتها أو يخففها أو يقررونها للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها أو يستلزم لقيامها ركنا جديدا لم يتوافر في فعل المتهم فيكون من حق المتهم في هذه الحالات استبعادا من دلالة تغيير سياسة التجريم والعقاب إلى التخفيف - أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تاريخ صدورها شريطة ألا يكون الفعل الذى وقع منه مخالف لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان الاحتماء بقاعدة لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول القانون الجنائي بحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه فإنه يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدمه مع العلة التى دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .

ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلك الأصل العام المقرر من عدم رجعية أثر القوانين على الوقائع السابقة عليها . إذ هو لم يبلغ الجريمة التى وقعت من المتهم أو يخفف عقابها أو يرفع عنه مسؤوليتها . وإنما رفع العقاب في الفترة المحددة به عن الحالات التى تتوافر فيها شروط الإعفاء للعللة التى افصح عنها في مذكرته الإيضاحية وهى تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بها ولو كانوا سارقين أو مخفين لها وهى علة تنففى بالنسبة لكل من لم يتقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من أسلحة أو ذخائر وضبط حائزا أو محرزا لها بغير ترخيص . ومن ثم فإنه لا يتحقق بالنص المشار إليه معنى القانون الأصح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره . لما كان ذلك وكان مناط الإعفاء الذى قرره المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها أن يكون الشخص في أول يونيه سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القانون محرزا أو حائزا للسلاح أو الذخيرة بغير ترخيص . وأن يقوم في خلال الفترة المحددة قانونا بتسليمها إلى الشرطة فإنه يجب لتوافر موجب الإعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الحياة والإحراز في ذلك التاريخ المعين وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وهو ما يتحقق به العلة التى ابتغاها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذى جرى عليه قضاء هذه

المحكمة في تحديد معنى ونطاق القانون الأصلح والتزام مناط الإعفاء من العقاب وشروطه وكانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها . وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

(حكم الهيئة العامة للموارد الجنائية في الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧) .

١٠ - القانون الأصلح (سلاح) :

صدور القانون ١٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . بعد الحكم المطعون فيه . وتنظيمه في المادة ٢٨ مكررا منه حالات عدم تجديد الترخيص في المواعيد المقررة وجعله العقوبة في جميع هذه الأحوال هي الغرامة فقط . اعتباره قانون أصلح للمتهم . وجوب تطبيقه على الواقعة عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦) .

١١ - القانون الأصلح (بناء) :

صدور القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ بجعل إقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة فعلا غير مؤتم في هذا الخصوص . اعتباره أصلح للمتهم . إدانة الطاعن تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ خطأ في القانون وجوب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢) .

١٢ - مجال سريان قاعدة القانون الأصلح :

من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام عموما ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨) .

١٣ - القانون الأصلح في مجال الأحداث :

من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات والعقوبات - في صدر محكمة الأحداث ومعاقبتهم ومن بين ما أورده ما

نص عليه في المادة الأولى منه من أنه ، يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجلوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة .. لما كان ذلك وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التى يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيض العقوبات التى نص عليها فيه عن العقوبات التى كان منصوصاً عليها فى المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التى ألغاهها ذلك القانون هو قانون أصلح للمتهم .

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨) .

١٤ - صدور قانون أصلح للمتهم بعد صدور الحكم المطعون فيه واجب محكمة النقض من تلقاء نفسها تطبيقه على الواقعة .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤) .

١٥ - إبالة استيراد سلعة قبل الحكم النهائي فى جريمة استيرادها اثره اعتبار الفعل غير مؤثم مما يوجب القضاء بالبراءة .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥) .

١٦ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخ للأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات والعقوبات فى صدر محكمة الأحداث ومعلقباتهم .

(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨) .

١٧ - التشريع العام والخاص :

مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى احكام قانون عام إلا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من احكام وان التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١١) .

١٨ - عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم مادام ان العقوبة المقررة بها تدخل فى الحدود المقررة فى القانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٥) .

١٩ - صدور قانون أصلح اثناء سير المحاكمة واعمال المحكمة له لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن او المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قلة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) .

٢٠ - منشور النائب العام وقيمته

إن المكتب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على إرجاء تقديم قضايا الجنح التى يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم احكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى .. ولا يرقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .
(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣) .

٢١ - قرار تخفيض الخبز لا يعتبر قانونا أصلا .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزارى الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة .
(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١) .

٢٢ - وفى ذات المعنى السابق قضى بأن المقصود بالقانون الأصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتخفيض وزن الرغيف والذى يستند إليه المتهم بصنع خبز أقل من الوزن القانونى فى جوب الحكم ببراءته تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات وأن كان يختلف فى احكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذى كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التى أرسلتها وزارة التموين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخابز ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من اعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم وإنما هدفت الوزارة بإصداره إلى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل فى الوزن مصلحة المخابز بل يظل الوضع بالنسبة إليهم ثابتاً لا يتغير سواء أكان هذا التعديل بالزيادة أو النقصان لما كان ذلك فإن القرار الجديد الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة .

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١١)

ثالثا : الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :

٢٣ - لما كان من المقرر قانونا ان التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت احكامه اشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الاحكام الجديدة . وكان الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل الملقى المكون للجريمة كما عرفه القانون . سواء اكلن هذا الفعل إيجابيا او سلبيا ارتكبا او تركا فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا في تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعيا متجددا . ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته او بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الخبائية في اعقابه لما كان ذلك وكانت جريمة امتناع المطعون ضده عند تنفيذ القرار الهندسى تقوم على فعل سلبى يتوقف على تدخل إرادته تدخلا متتابعيا ومتجددا بتكوين فعل الامتناع المعاقب عليه ومن ثم فإنه يكون جريمة مستمرة تخضع ما بقى استمرارها لاحكام القانون اللاحق ولو كان احكامه اشد .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٣) .

رابعا : القوانين المؤقتة :

٢٤ - إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ، انه في حالة قيام إجراءات الدعوى او صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى او تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، قد أفادت ان حكمها خاص بالقوانين المؤقتة اى التى تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة . فهذه هى التى يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها اما القوانين الاستثنائية التى تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوص فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بإلغائها هذا هو المستفاد من عبارة النص . وهو أيضا المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسى التى نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التى اقتضت وضع هذه المادة هناك . وهو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر في سنة ١٩٣٠ والمشار إليه في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصرى فقد ذكرت المادة صراحة ان حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة إليه .

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨) .

٢٥ - من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا صريحا لها . فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنيا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملايساته . وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التي تصدر بالنسبة الأحكام العرفية فعدها غير محددة المدة ولا جائزا إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بالغاؤها . وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فاعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها . وإذا ما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فإنه يندرج تحت هذا الحكم . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥) .

٢٦ - إن البحث في وجوب تطبيق أخف القوانين لا يكون إلا في حالة ما إذا كان العقاب المراد توقيعه يسمح به القانون الأشد دون القانون الأخف لا في حالة ما إذا سمح به كل منهما .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢ يونيو سنة ١٩٠٥ مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٠٨ - مرجع الأستاذ محمد عبد الهادي الجندى السابق ص ١٦) .

٢٧ - نصت المادة - ٥ - من قانون العقوبات على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها (إلا في حالة ظهور قانون أصح للمتهم) ولكن هذا النص خاص بتوقيع العقوبات فلا يتعدى إلى مسائل الإجراءات . (محكمة النقض والإبرام حكم ١١ مارس سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة سنة ١٩١١ ص ١٧٥ - المرجع السابق ص ١٦) .

خامسا - أحكام متنوعة :

٢٨ - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ بعد صدور الحكم المطعون فيه وهو قانون أصح للمتهم عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات إذا أنشأ له مركزا قانونيا أصح بما اشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليه إذا ما تحققت موجباته وهذه الحالة تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة الطعن .

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٥) .

٢٩ - الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا أن عجز

هذه الفقرة تنص على انه : ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون
اصلاح فهو الذي يتبع دون غيره .
(الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٢٠) .

٣٠ - سريان القانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة . سريان القانون الاصلاح
للمتهم شريطة .. عدم صيرورة الحكم الصادر في الدعوى باتا نهائيا .
(الطعن رقم ٦٦٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٢٦) .

٣١ - إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص - والقانون الاصلاح للمتهم :

وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إقامة بناء على
أرض زراعية بغير ترخيص وقضى بمعاقبته - وفقا للمادة ١٠٧ مكرر (ب) من القانون رقم
٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الذي يحكم الواقعة
لحصولها في ظل سريان احكامه بالحبس مع الشغل لمدة اسبوعين وغرامة مائتي جنيه
وإزالة اسباب المخالفة - لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٧ مكررا سالفه الذكر قد نصت على ان
" يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أية مبان او منشآت في الاراضي الزراعية عدا
الاراضي التي تقع داخل كردون المدن وتلك المخصصة لخدمتها او مسكنها للملكها .. ، ونصت
المادة ١٠٧ مكررا ، ب ، على معاقبة من يخالف احكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائتي
جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد موضوع المخالفة او الجزء منه فضلا
عن الحكم بالإزالة على نفقة المخالف كما حظرت الامر بوقف تنفيذ العقوبة وإذ كان قانون
التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ
نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ قد استثنى في المادة الثانية من
مواد إصداره بعض حالات من الحظر الذي فرضه على إقامة المباني في الاراضي الزراعية كما
انه إذ ضمن الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه العقاب المقرر لجريمة البناء على الاراضي
الزراعية بدون ترخيص فقد خلا من النص على خط وقف تنفيذ العقوبة الامر الذي يفيد
جواز الامر بذلك لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة
الرقيم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية
في ١١ من اغسطس سنة ١٩٨٣ وقضى في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من
الحظر المقرر على إقامة المباني في الاراضي الزراعية كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦
منه على ان " توقف الإجراءات والدعوى المرفوعة على من اقاموا بناء على الاراضي الزراعية
في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من " القانون رقم ٣
لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت " مباني داخلية في نطاق الحي
العمراني للقرية ، لما كان ذلك وكان الاصل " معرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من
المادة الخامسة من قانون " العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به

وقت ارتكابها إلا أن عجز تلك الفقرة ينص على أنه ، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصالح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول هذه المحكمة - محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اصالح للمتهم وإذا كان كل من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادران بعد الحكم المطعون فيه بما أورده من استثناءات وما اشتمل عليه الأول من اجازة وقف تنفيذ العقوبة . وما أوجبه الثانى من وقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة إذا ما تحققت موجبات ذلك يتحقق به معنى القانون الاصالح للمتهم - الطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشا له مركزا قانونيا اصالح بما تتضمنه كلا القانونين من استثناءات من الحظر إذا ما تحققت موجباته فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤ / ١١ / ٢٧) .

٣٢ - فى مجال تجريف الاراضى الزراعية :

يعتبر تجريفا فى تطبيق احكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز تجريف الاراضى الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعىا او المحافظة على خصوبتها . ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والصرف الزراعى ، فإن تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها يضحى غير مؤثم إذا استخدمت الأتربة فى أغراض الزراعة أو إذا استهدف منه تحسين الأرض زراعىا او المحافظة على خصوبتها وذلك فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بهذه المثابة اصالح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أنه استهدف من التجريف او نقل الأتربة . أى من الأغراض سالفه البيان . وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ملامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه فى هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات . ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر فى حق الطاعن - بوصفه اصالح للمتهم - يقتضى استظهار - أن التجريف محل الاتهام كان لغرض تحسين الأرض زراعىا او المحافظة على خصوبتها - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا على استظهار ذلك فإنه يتعين مع النقض الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من أغراض التجريف (الطعن رقم ٧٩١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥ / ١ / ٩)

٣٣ - في مجال التموين :

القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ (الخاص ببيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المقرر) يعتبر قانونا اصلح اذ ترك للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس والغرامة معا او توقيع ايهما . بعد ان كان القانون القديم يقرر للجريمة عقوبتي الحبس والغرامة معا على سبيل الوجوب فإن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات اعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٤٩٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢) .

٣٤ - وفي هذا المعنى ايضا بانه لما كان القانون الجديد (١٢٨ لسنة ١٩٨٢) يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضي في توقيع اي من عقوبتي الحبس او الغرامة بعد ان كان الحكم بهما معا وجوبيا قبل هذا التعديل فيكون هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى .
(الطعن رقم ٥٦٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢) .

٣٥ - اتهم تاجر ببيع الفحم بازيد من الثمن المبين في التعريفة غير انه قبل صدور الحكم في الدعوى اصدر وزير الداخلية قرارا بحذف الفحم من التسعيرة فحكمت المحكمة ببراءة المتهم مرتكبة على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التي نصت على انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

(محكمة العطارين المركزية . حكم ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة ، سنة ١٩١٥ ، صفحة ٨٦ - ومشار إليه في المرجع السابق للأستاذ محمد عبد الهادي الجندی ص ١٧) .

٣٦ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون اصلح يسرى على واقعة الدعوى .
(الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/١/٩) .

٣٧ - صدور القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائى في جريمة بناء بدون ترخيص يتحقق به نص القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم اذ اوجب على القاضي وقف نظر الدعوى مدة ستة أشهر صدور قانون اصلح يسرى على واقعة الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه يوجب على المحاكم تطبيقه مخالفة ذلك خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٣٩ - صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة بناء بدون ترخيص يعد اصلح للمتهم من القانون القديم بما اشتملت عليه احكامه من إعفاء من عقوبة الغرامة حتى كانت جنحة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ومن قصر الإزالة والتصليح على الحالات المبينة بالمادة الاولى منه .
(الطعن رقم ٥٢٦٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨) .

مادة (٦)

لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض .

تعليقات وأحكام

١ - المقصود بالرد :

المستفاد من نص المادة السادسة من قانون العقوبات ان الحكم على المتهم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون سواء منها العقوبات الاصلية او التبعية لا يمس ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض - والمقصود بالرد - إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ومظاهر الرد متعددة فمنها إعادة المثل المستولى عليه عن طريق الجريمة إلى مالكه او حائزة عينا كما هي الحال مثلا في جرائم سلب مال الغير ومنها ايضا الحكم ببطلان السند المزور او ذلك الذي وقع المجنى عليه كرها ومنها ان يطلب الجار إزالة مبنى بطريقة مخالفة للقانون واضرت به او ان يطلب غلق محل خطر فتح بدون ترخيص . وقد ذهبت محكمة النقض إلى ان طلب إعادة وضع اليد على عقار وسلب حيازته من المجنى عليه بالقوة لا يعد ضمن التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة فلا اختصاص للمحكمة الجنائية وقيل بان هذا الحكم محل نظر لان رد حيازة العين المتنازع عليها إن لم يعد تعويضا فهو من صور الرد الذي تختص به المحكمة الجنائية . فلها إذا شاعت ان تفصل فيه بوصفه احد عناصر الدعوى المدنية او تتخلى عنه إذا رأت من الظروف ان الحكم فيه يقتضى إجراء تحقيقات خاصة^(١) .

(١) الدكتور رموف عبيد في مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - الطبعة الخامسة عشرة - ١٩٨٣ ص ١٩٥ وما بعدها

وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن للمحكمة أن تأمر بالرد من غير طلب^(٢) ولكن الرأى الغالب هو أنه في غير الأحوال التي لا يوجب فيها القانون الحكم بالرد لا يجوز للمحكمة أن تقضى به ما لم يطلبه المدعى على أساس أن الرد هو صورة من صور التعويض في خصوص تلك الحالات . فمن حق المدعى أن يطلب الجاني بتعويضه أما بدفع ثمن الشيء وأما برده عينا^(٣) .

ويلاحظ أن قانون الإجراءات الجنائية قد نظم في المواد من ١٠١ إلى ١٠٩ الأحكام الخاصة برد الأشياء التي تضبط أثناء تحقيق الدعوى وهنا ينبغي أن يلاحظ أن الأمر بالرد لا يحوز قوة الشيء المقضى به إلا إذا صدر من المحكمة في نزاع مطروح عليها بناء على طلب من أحد الخصوم في مواجهة الخصم الآخر . أما إذا صدر من جهة أخرى غير محكمة الموضوع مثل النيابة أو قاضى التحقيق فلا يحوز حجية تمنع من عرض النزاع على حيازة الشيء - وقت ضبطه أو وقت وقوع الجريمة بحسب الأحوال - على محكمة الموضوع . وكذلك إذا صدر من محكمة الموضوع من غير طلب أو في غير مواجهة الطرفين فلا مانع يمنع صاحب الشأن من رفع دعوى جديدة أمام القضاء المدني بشأن النزاع على الحيازة أو الملكية^(٤) .

٢ - المقصود بالتعويض :

تختص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض مهما بلغت قيمته بصريح نص المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لأن الحكمة في تخويلها الفصل في الدعوى المدنية هي أن عناصرها قد اكتملت أمامها بعد التحقيقات التي تجريها في الدعوى الجنائية ومتى كانت هذه هي الحكمة فلا محل لأن يقيد اختصاص المحاكم الجنائية في هذا الصدد بنصاب معين^(٥) والتعويض بمعناه الخاص يتمثل في مبلغ من النقود يعادل الضرر الذى أصاب المضرور من الجريمة ويجرى تقديره على أساس ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ويصح أن يكون هذا التعويض مبلغا يدفع فورا أو على أقساط أو دوريا وتقدير مبلغ التعويض من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض . إنما يلزم أن يكون المدعى قد طالب به فلا يجوز القضاء بالتعويض إلا إذا طالب به المدعى بالحقوق المدنية . ويقضى بالتعويض النقدي مع الرد أو بدونه فيجوز

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفلوى في اصول الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٢ ص ٢١٠

(٣) الدكتور محمد زكى أبو علم في الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٤ ص ٥٨٩

(٤) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ١٩٧

(٥) الدكتور حسن صادق المرصفلوى المرجع السابق ص ٢٠٧

القضاء بالاثنين معا إذا لم يتيسر سوى رد بعض المبروقات دون بعضها الآخر أو كلن الرد لا يكفى وحده لجبر الضرر الذى أصاب المدعى من جراء حرمانه من أمواله من وقت الجريمة إلى وقت الرد . وقد يقضى بالتعويض النقدي وحده إذا كلن الرد متعذرا سواء لأن محل الجريمة لم يكن شيئا ماديا أو كان شيئا ملك أو استهلك^(٦) . ويلاحظ أن وجود الدعوى المدنية بالتعويض يتوقف على توافر ثلاثة عناصر هى السبب والموضوع والخصوم وسبب الدعوى المدنية هو الضرر المترتب مباشرة على الجريمة وموضوعها يتمثل فى تعويض هذا الضرر وخصومها هم المدعى المدني والمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية^(٧) .

٣ - من أحكام النقض :

١ - لما كلن الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هى ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشء مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أسس قضائه به ولم يورد فيما نقله من صحيفة الدعوى المباشرة ما إذا كلن سند المدعى فى طلبه أنه جانب من قيمة الشيك فيكون خارجا عن ولاية المحاكم الجنائية اعتبارا بأن قيمة الشيك إنما هى دين سابق على وقوع الجريمة مترتب عليها أو أنه تعويض عن ضرر فعلى نشأ مباشرة عن الجريمة التى دينت الطاعنة بها مما يدخل فى ولاية المحاكم الجنائية الحكم به . فإن الحكم المطعون فيه يكون - فى خصوص الدعوى المطروحة - قاصر البيان فى شقه الخاص بالتعويض بما يوجب نقضه والإعادة ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥) .

٢ - من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله وأنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى من ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار المحكوم عليه

(٦) الدكتور محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ٥٩٠

(٧) الدكتور أحمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٢٤٢

ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٧) .

٣ - وفي ذات المعنى قضى بأنه من المقرر انه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت بالأدلة السائغة التي أوردها ارتكاب الطاعن الجريمة التي دانه بها وهي الفعل الضار الذي ألزمه بالتعويض على مقتضاه فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥) .

٤ - لما كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٦/١٤) .

٥ - إن النصوص الواردة في قانون تحقيق الجنايات التي تخول للمحاكم الجنائية الحق في الحكم بتعويضات مدنية يجب ان تفسر بما لا يخرج عن القاعدة القانونية المتبعة وهي انه ليس للخصوم ان يغيروا اختصاص المحاكم بمحض اختيارهم فلذلك لا تعتبر المحكمة الجنائية مختصة بنظر دعوى مدنية محضة بمجرد اتهام شخص بتهمة لا اثر الجنائية فيها .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١١٥) (المرجع السابق للأستاذ محمد عبد الهادي الجندى ص ١٨) .

٦ - الضرر الادبي اتساعه لكل ما يصيب مصلحة غير مالية للمضروب .

(الطعن رقم ٤٥٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .

٧ - قضاء الحكم بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط باستعمل اداة المؤتمة بالمادة ٢٤٢/١ و٣ من قانون العقوبات والتي لا يلزم لتوافرها حدوث جرح او نشوء مرض او عجز نتيجة له كفايته للحكم بالتعويض المؤقت - جدل الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين الضرب والعاهة لا يجديه ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود عقوبة الضرب البسيط .

(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .

٨ - جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدور مع موجبه من بقاء المال الذي تقاضاه المتهم كخلو رجل في ذمته حتى الحكم عليه .
(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٨) .

مادة (٧)

لا تخل احكام هذا القانون في اى حال من الاحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء .

تعليقات واحكام

(ا) الهدف من نص المادة السابعة من قانون العقوبات هو مجرد طمأنة الناس في اول عهدهم بالقوانين المدنية بان تطبيقها لن يضيع حقاقررت الشريعة . وهذا النص يعترف بالحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية كسب للإبلاحة وإلى جانبه تقوم المادة ٦٠ مكررة هذا الاعتراض ومضيغة إليه اعتراف بالحقوق التي يقرها التشريع الوضعى بصفة عامة^(١) .

(ب) ليس في نصوص القانون المصرى نص يسمح لشخص بالحق في تاديب اُخرومع ذلك فإن هذا الحق ثابت بمقتضى احكام الشريعة الإسلامية للزوج على زوجته وللوالد والاستلاذ او لمن في حكمها على الولد او القاصر^(٢) ويبيح هذا الحق افعال الضرب الخفيف التي تجعل منها المادة ٢٤٢ عقوبات جنحة .

(جـ) من أحكام النقض :

١ - من المقرر ان التاديب وإن كان حقا للزوج من مقتضاه إبلاحة الإيذاء إلا انه لا يجوز ان يتعدى الإيذاء الخفيف . فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فحدث اذى بجسم زوجته كان معاقبا عليه قانونا حتى ولو كان الاثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/١/١٩٨١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٧٢

(٢) الدكتور محمد زكى أبو علم المرجع السابق ص ٣٠٢

٢ - انه وان ابيح للزوج تاديب المرأة تاديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر إلا انه لا يجوز له اصلاً ان يضربها فاحشاً - ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذى يؤثر في الجسم ويغير لون جلده .
(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧) .

٣ - وضعت المادة لأجل الحقوق الخاصة بالأحوال الشخصية فلا يصح ان يرتكن عليها في امر خاص بالتحقيق الجنائى ويقال ان شهادة الشاهد الواحد لا تكفى لإثبات الواقعة طبقاً لقوله تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ لان قانون العقوبات المصرى يقبل شهادة الشاهد الواحد في اثبات الجرائم .
(محكمة النقض والابرار - حكم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٧٩ - مرجع سابق الأستاذ محمد عبد الهادى النجار السابق ص ١٩) .

مادة (٨)

تراعى احكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

تعليق

المستفاد من هذا النص ان المبادئ الأساسية والنظريات العامة الواردة في القسم العام من قانون العقوبات تسرى على الجرائم التى تسرى عليها القوانين الخاصة ما لم ترد قواعد خاصة تحكمها في القانون الخاص بها . ومن هذا القبيل ما قد تنص عليه القوانين العقابية الخاصة من احكام كالقوانين الاقتصادية او الضريبية وقانون الرى والصرف إلخ^(١) ومن ثم فإنه إذا ورد في قانون غير قانون العقوبات او لائحة حكم خاص بالشروع او الاشتراك او العود او إيقاف التنفيذ فيه مخالفة للقواعد العامة الواردة في الكتاب الاول من قانون العقوبات فإنه يجب اتباع تلك النصوص الخاصة^(٢) .

(١) الدكتور محمد محبى الدين عوض . المرجع السابق . ص ١٢٣ .

(٢) الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل . المرجع السابق . ص ٦٩ .

الباب الثانى أنواع الجرائم

مادة (٩)

الجرائم ثلاثة انواع :

(الاول) الجنائيات

(الثانى) الجنح

(الثالث) المخالفات

تعليقات

— تقسيم الجرائم :

اولا : تنقسم الجرائم من حيث جسامتها إلى ثلاثة اقسام جنائيات وجنح ومخالفات ولم يعرف القانون كل نوع منها بحسب طبيعته بل عرفها بحسب العقوبات المقررة لها فالجنائيات هي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة او الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن (م ١٠ ع) والجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس او الغرامة التى يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه (١١ ع) والمخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه (م ١٢ ع) .

ثانيا : تختلف الجنائيات عن الجنح والمخالفات فى نوع العقوبة واما الجنح والمخالفات فإنهما يشتركان فى نوع العقوبة - الحبس والغرامة - ولكنهما يختلفان فى مقدارها^(١) وذلك قبل الاكتفاء بالغرامة كعقوبة للمخالفة .

ثالثا : معيار تقسيم الجرائم رهن بمقدار العقوبة وقياس مقدار - العقوبة يكون بالرجوع إلى حدها الاقصى دون حدها الأدنى . والمرجع فى تطبيق هذا المعيار هو إلى العقوبة

(١) الاستاذ على زكى العرابى فى شرح القسم العلم من قانون العقوبات ص ٧ .

الأصلية فلا عبرة بالعقوبات التبعية أو التكميلية . وإذا حدد القانون للجريمة عقوبتين أو أكثر فالعبرة بأشدّها وذلك أن القانون يقرر للجريمة هذه العقوبة فيعنى ذلك أنها بالغة في تقديره الجسامة التي تحددها هذه العقوبة . وتطبيقاً لذلك فإذا قرر القانون للجريمة عقوبتي السجن والحبس أو أحدهما فالجريمة جنائية^(١) .

رابعاً - أهمية التقسيم :

تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات له أهمية بالغة سواء في مجال قانون العقوبات أو في مجال قانون الإجراءات الجنائية ذلك على النحو التالي :

(١) في مجال قانون العقوبات :

١ - في سريان قانون العقوبات على ما يرتكبه مصرى خارج القطر إذ يشترط وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون العقوبات أن يكون الفعل المرتكب خارج القطر يعتبر جنائية أو جنحة بمقتضى قانون العقوبات المصرى . ومن ثم فلا يسرى هذا القانون على الجريمة إذا كانت تعتبر مخالفة .

٢ - في الشروع - يختلف حكم الشروع تبعاً لاختلاف نوع الجريمة فالشروع في الجنائية يعاقب عليه دائماً إلا إذا وجد نص يقضى على خلاف ذلك (م ٤٦ من قانون العقوبات) .

وأما الجنح فلا يعاقب على الشروع فيها إلا إذا وجد نص يقضى بالعقاب وعلى ذلك نصت المادة ٤٧ من قانون العقوبات والتي نص فيها على أن : تعين قانوناً الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع ، وأما بالنسبة للمخالفات فلا شروع فيها .

٣ - وبالنسبة للعود فإن أحكام العود لا تنطبق في مواد المخالفات ويقتصر تطبيقها على الجنائيات والجنح وذلك عملاً بنص المادة ٤٩ عقوبات مع اختلاف بينهما في التطبيق .

٤ - مجال تطبيق الظروف المخففة هي الجنائيات فقط عملاً بنص المادتين ١٧ من قانون العقوبات والتي لا تنطبق في الجنح والمخالفات .

٥ - من حيث وقف تنفيذ العقوبة فهو جائز في الجنائيات والجنح إذا توافرت شروطه (م ٥٥ عقوبات) وغير جائز في المخالفات .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ، ص ٦٠ .

٦ - المصادرة لا تكون إلا في الجنايات والجناح (م ٣٠ عقوبات) بينما لا تكون في المخالفات إلا بنص صريح .

(ب) في مجال قانون الإجراءات الجنائية :

١ - في مجال الاختصاص فإن القاعدة العامة هي ان الجنايات تنظرها محاكم الجنايات بينما الجناح والمخالفات لتتنظرها المحاكم الجزئية وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص بالنسبة للجناح . فخلافا للقواعد العامة تحكم محكمة الجنايات في بعض جناح الصحافة والنشر المضرة بالمصلحة العمومية . والجناح المرتبطة بجنايات والجناح التي تقع في الجلسات .

٢ - في احوال القبض والتفتيس والحبس الاحتياطي والتصرف في التحقيق تختلف احكام الجنايات عنها في الجناح والمخالفات على نحو ما هو موضح في قانون الإجراءات .

٣ - في سقوط الدعوى الجنائية :

تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة . وفي مواد الجناح بمضى ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م ١٥ إجراءات جنائية) .

٤ - في سقوط العقوبة : تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة . وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين . (م ٥٢٨ إجراءات جنائية) .

٥ - يتعين حضور محام عن المتهم في جنائية وذلك بخلاف الجناح والمخالفات .

مادة (١٠)

الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الإعدام .

الاشغال الشاقة المؤبدة .

الاشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

مادة (١١)

الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
الحبس .
الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

مادة (١٢)

المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

تعليقات وأحكام

١ - عدلت المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ .

وقد كان نصهما الأصلي يقضى بما يأتى :
المادة ١١ : الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الحبس الذى يزيد أقصى مدته على اسبوع .
الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .
المادة ١٢ : المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على اسبوع .
الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

٢ - من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ :
كل من شأن الطفرة التى اكتنفت الأوضاع الاقتصادية أن أصبحت عقوبة الغرامة المقررة لجرائم المخالفات - والتى لا تزيد على جنيه واحد - جزاء تافها رادع - مما دعا الكثير من التشريعات الجنائية المكملة لقانون العقوبات إلى مجاوزة هذا الأصل فى تقدير العقوبة وهو ما نذا بالمشروع إلى رفع العقوبة فى مواد المخالفات بحيث لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه حتى يحقق الردع الكافى وتعود بذلك للعقوبة هدفها ومن ناحية أخرى فإنه تمشيا من المشروع مع الاتجاهات الحديثة فى السياسة الجنائية رضى إلغاء

عقوبة الحبس في المخالفات لما وجه إلى العقوبات سلبية الحرية قصيرة المدة من انتقادات ولأن المخالفات لا تعكس اتجاهها إجرامياً لدى المخالف يتعين مواجهته بالحبس أو بالغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه . بينما المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة فقط . والتي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

— من احكام محكمة النقض :

١ - لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه .

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨) .

٢ - من المقرر ان تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون فلا يصح النعى على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين في العقوبة التي اوقعها على كل منهم .

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٠) .

٣ - محكمة الموضوع مالم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني لا تسال حسابا عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف .

(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ٥/١٢/١٩٣٢) .

٤ - ان عقوبة السجن تكون دائماً مع الشغل ومن ثم فإن جريان منطوق الحكم بمعاقبة المتهم بالسجن مع الشغل يكون في خصوص اللفظ الاخير تزييداً لا يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٨) .

٥ - البلاء على ارتكاب الجريمة ليس ركناً فيها .

(الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤) .

٦ - الجريمة المستحيلة :

إن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول بالاستحالة .

(نقض جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠ السنة ٣١ ص ١٠٩٤) .

٧ - الجريمة الظنية :

الجريمة الظنية هي التي تتم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق إلا في وهم فاعلها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله .
(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦) .

٨ - الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :

إن الفحص في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً .
(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٢) .

٩ - الجريمة المتتابة :

إن من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد لا يكون بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني فكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً لهذا الغرض لا يكون العقاب عليه وحده . بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة . بحيث إذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر إلا بعد المحكمة الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعاً من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل احتراماً لمبدأ قوة الشيء المحكوم فيه والتمييز بين الجرائم التي من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى التي يعتبر كل منها جريمة مستقلة واجبا العقاب عليها عقاباً على حده وأن كانت كلها متماثلة في موضوعها لا يمكن وضع قاعدة له . إذ هو بحث موضوعي دقيق يجب أن يبحثه قاضي الموضوع في كل قضية على حده .

(٨/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١ ص ١ ومشار إليه في قانون العقوبات

للدكتور حسن صادق المرصفاوى ص ٥٦) .

الباب الثالث

العقوبات

القسم الأول . العقوبات الأصلية

مادة (١٣)

كل محكوم عليه بالإعدام يشنق

تعليقات وأحكام

٢ - الإعدام :

الاعدام في قانون العقوبات المصري - عقوبة جنائية تقضى بلزهاق روح المحكوم عليه - شنعاً . وهذه العقوبة محصورة في نطلق عدد قليل من الجرائم هي بالذات بعض جرائم الاعتداء على الحياة وبعض الجرائم الواقعة على أمن الدولة . ويثور الجدل في الفقه حول مدى ملائمة الأخذ بهذه العقوبة في التشريعات الجنائية فبينما يطالب البعض بإلغائها يتمسك البعض بها على أساس ضرورتها في مكافحة الاجرام وإن كان يطالب بحصرها في أضيق نطاق هو نطلق الجرائم التي تعدو على حق الحياة ، دون غيرها من الجرائم ومهما كان الرأي في سلامة هذا الرأي أو ذاك فالمهم أن هذه العقوبة مقررة في قانون العقوبات المصري لبعض الجنائيات^(١) .

٢ - سلطة المحكمة :

كل يشترط في القانون أن لا يحكم بالاعدام إلا إذا اعترف المتهم أو شهد عليه شاهدا رؤية ولكن الغى هذا بامر عا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ وأصبح الآن الحكم بالاعدام يكفي لصدوره أن تقتنع محكمة الموضوع من الأدلة القائمة أيا كان نوعها بقيام الجريمة التي وضع لها الشارع عقوبة الإعدام واستنادها للجاني ماديا ومعنويا^(٢) .

٣ - إجراءات صدور الحكم بالإعدام :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمستبدلة بالقانون

(١) الدكتور جلال ثروت في النظرية العامة لقانون العقوبات ص ٤٥٧ ما بعدها

(٢) الدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٦١٢

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه ، ولا يجوز لمحكمة الجنايات ان تصدر حكماً بالاعدام إلا باجماع اراء اعضائها ويجب عليها قبل ان تصدر هذا الحكم ان تاخذ رأى مفتى الجمهورية ويجب ارسال اوراق القضية إليه . فإذا لم يصل رايه إلى المحكمة خلال العشرة ايام التالية لارسال الاوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى . وفي حالة خلو وظيفة المفتى او غيابه او قيام مانع لديه يندب وزير العدل - بقرار منه - من يقوم مقامه .

المستفاد من هذا النص ان الشارع يتطلب إجرائين جوهرين لصحة الحكم بالاعدام يترتب على اغفال أحدهما بطلان الحكم وهما :

الإجراء الاول : هو انه يجب على المحكمة قبل ان تصدر حكم الاعدام ان ترسل اوراق القضية إليه . وذلك بان تقر في الاوراق مثلاً قررت المحكمة باجماع الآراء ارسال ملف القضية رقم جنائيات للسيد مفتى جمهورية مصر العربية لأخذ رايه بالنسبة للمتهم ونرى ان ينص في هذا القرار على الاجماع ، إذ انه مقدمة لصدور حكم بالاعدام ورأى المفتى استشارى للمحكمة . وإذا لم يصل رايه إلى المحكمة خلال العشرة ايام التالية لارسال الاوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى . ويتكرر ذلك الإجراء إذا رأت محكمة الجنايات بعد نقض الحكم توقيع عقوبة الاعدام على المتهم مرة أخرى .

الإجراء الثانى : هو ان يصدر الحكم بالاعدام باجماع اراء الدائرة مصدرة الحكم . ويكون منطوق الحكم كالتالى ، حكمت المحكمة باجماع الآراء بمعاقبة المتهم ... بالاعدام شنعاً ،

٤ - ضرورة عرض النيابة القضية على محكمة النقض :

تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات إجراءات الطعن امام محكمة النقض بانه مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برايها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ . أى فى ظرف اربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى . وبمقتضى هذا النص تلتزم النيابة العامة بالطعن فى الحكم الحضورى الصادر بالاعدام ولو كان لها رأى آخر أى ولو كان رايها ان الحكم لا عيب فيه ولا مطعن عليه وعلّة ذلك ان الحكم بالاعدام حكم خطير إذ يقضى باشد العقوبات ولذا اراد المشرع يستوثق من سلامة الحكم ومطابقته للقانون فالزم النيابة العامة بالطعن فيه ولو لم يتقدم احد غيرها بهذا الطعن وواجب النيابة العامة ان تطعن فى الحكم خلال ميعاد الطعن (وهو اربعون يوماً من تاريخ الحكم) . لكن انقضاء هذا الموعد لا يعفى النيابة من واجبها فيقبل

مها الطعن ولو بعد ذلك إذ أن المشرع قصد بهذا الموعد مجرد وضع قاعدة تنظيمية تستهدف التعجل بالعرض^(١).

٥ - الاعدام بطريق الشنق :

تنص المادة ١٣ من قانون العقوبات على أن كل محكوم عليه بالاعدام يشنق - وكان الشنق يحصل علناً في مصر في أحد الميادين العمومية على مرأى من الجمهور ولكن قامت اعتراضات شديدة على هذه العلنية بناء على أنها ليست ابلغ من الزجر كما يتوهم لأن الناس لا تلبث أن تالف مرأى الشنق فتضيع رهبته في نفوسهم ويقل خوفهم منه وفوق ذلك فإن علنية الشنق كانت مصدراً لخرافات كثيرة حيث كان النساء يعتقدون بأن المرور بين أعمدة المشنقة بعد التنفيذ أو الحصول على جزء من الحبل الذي استعمل فيه يفيد في إزالة موانع الحمل لذلك تقرر ابتداء من سنة ١٩٠٤ أن يكون تنفيذ هذه العقوبة سرياً داخل السجن بحضور الموظفين المختصين ومن يرخص له من مندوبي الصحف^(٢).

٦ - في تنفيذ عقوبة الاعدام :

متى صار الحكم بالاعدام نهائياً وجب رفع أوراق الدعوى فوراً إلى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل - وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو ببدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً (م ٤٧٠ إجراءات جنائية) .
إذا صدر حكم بالاعدام فيودع المحكوم عليه السجن إلى أن ينفذ فيه الحكم ويجرى إيداعه بمقتضى أمر تصدره النيابة المختصة على النموذج المعد لذلك . وعلى رئيس النيابة المختص أن يتصل فوراً بالمحامى الذى قام بالدفاع عن المحكوم عليه ليتخذ في الميعاد القانونى إجراءات الطعن بطريق النقض فى الحكم المذكور إذا كان لذلك وجه أو أن يقرر كتابة بأنه لا وجه للطعن مع المبادرة بتبليغ النائب العام بما يتم فى هذا الشأن وهذا بغير اخلال بما للمحكوم عليه من الحق فى رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر . ويراعى أنه لا يشترط أن يكون المحامى المذكور موثقاً كان أو معيناً قيد بجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض إذ أن القانون لا يشترط هذا التقيد بالنسبة إلى المحامى الذى يتولى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية سواء بالنسبة إلى التقرير بالطعن أو بالنسبة إلى تقديم اسبابه وشرط القيد بجدول محكمة النقض مقصور على المرافعة فقط أمام المحكمة المذكورة . (النبد ٨٣٤ من التعليمات العامة للنيابات) .

(١) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ٤٦٠

(٢) الاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٢٢٤

— لأقارب المحكوم عليه بالاعدام ان يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم على ان يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف او غيره من الفروض الدينية قبل الموت وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين احد رجال الدين من مقابلته (م ٤٧٣ إجراءات جنائية) .

— تنفيذ عقوبة الاعدام داخل السجن او في مكان آخر مستور بناء على طلب كتلي من النائب العام يبين فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٠ (م ٤٧٣ إجراءات جنائية) .

— يجب ان يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور احد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن او طبيب آخر تندبه النيابة العامة ولا يجوز لغير من ذكروا ان يحضروا التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة ويجب دائماً ان يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور .

ويجب ان يتلى من الحكم بالاعدام منطوقة والتهمة المحكوم من اجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين وإذا رغب المحكوم عليه في ابداء اقوال حرر وكيل النائب العام محضراً بها وعند تمام التنفيذ يحرر وكيل النائب العام محضراً بذلك ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها (م ٤٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية) .

٧ - ارجاء تنفيذ حكم الاعدام :

— لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في ايام الاعياد الرسمية او الاعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه (م ٤٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية) .

— يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها (م ٤٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية) ويجب على النيابة في هذه الحالة ندب الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليها للاستيثاق من حملها .

— ويراعى انه لا محل لوقف تنفيذ عقوبة الاعدام في حالة ادعاء الجنون من المحكوم عليه بهذه العقوبة (البند ٨٣٦ فقرة اخيرة من التعليمات العامة للنيابات) .

٨ - دفن الجثة :

تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام مالم يكن له اقارب يطلبون القيام بذلك .

ويجب ان يكون الدفن بغير احتفال ما (م ٤٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية) .

٩ - من أحكام النقض :

١ - إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الاعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضى على بيته بما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالاعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند إلى الجانى ووصفه القانونى .

(الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١/٩) .

٢ - ليس فى قانون العقوبات المصرى سوى طريقة واحدة للاعدام وهى الاعدام شنقاً فيكفى أن ينص فى الحكم على نوع العقوبة التى أرادت المحكمة تطبيقها أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فامر زائد عن الحكم والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانونى لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/١٠/٢٩) .

٣ - لا يشترط قانوناً لتوقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة خاصة بل شأنها فى ذلك شأن باقى العقوبات يوقعها القاضى متى اطمان إلى صحة الأدلة والقرائن المقدمة له إذ هو حر فى تكوين اعتقاده وليس مقيداً بدليل خاص كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى فى القضايا التى يحكم فيها بالاعدام .

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٣) .

٤ - لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على محكمة الجنائيات أن تأخذ رأى المفتى قبل أن تصدر حكمها بالاعدام إلا أنه ليس فى القانون ملجوب على المحكمة أن تبين رأى المفتى أو تفنده .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨) .

٥ - حيث أن النيابة العامة كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنة دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون . ولأنه لما كُن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ملجى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١) .

المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه ، مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون او البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١ - حكم النقض السابق الاشارة إليه) .

٧ - وفي ذات المعنى ، ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون او البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود اوجه الطعن او مبنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الاحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢١) .

٨ - النص على وجوب الاجماع عند إصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو ان يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يسمى اسس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء او التعديل ولا ينشئ لمقارفها ظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المقررة لها بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التى دان الطاعن بها بعد اعماله للمادة ١٧ من قانون العقوبات بدلاً من عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجريمة دون النص على الاجماع في الحكم فإنه يكون صحيحاً فيما قضى به .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩) .

٩ - قبول عرض النيابة قضائياً بالإعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .

(الطعن رقم ٤٠٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٨) .

١٠ - وجوب اخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام المادة ٣٨١ إجراءات لا يوجب على المحكمة ان تبين رايه او تلغده .

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٢) .

١١ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها عدم تقيدها بحدود اوجه الطعن او رأى النيابة . المادة ٢/٣٥ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) .

١٢ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الإعدام غير لازم علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/١) .

١٣ - عدم جواز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالاعدام من محكمة امن الدولة العليا طوارئ .

(الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق ١/٢/١٩٨٩) .

١٤ - وحيث ان النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها إلى طلب نقض الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون - إلا أنه لما كان تجاوز هذه الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شلب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد او بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(الطعن رقم ٢٢٤١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٨) .

١٥ - وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه ، مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم الصادر حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية ومن تلقاء نفسها ينقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون

او البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن طلب في ختام مرافعته عرض الطالب على مصحة للأمراض العقلية لبيان مدى سلامة قواه العقلية وهل هو مسئول عن أفعاله من عدمه او عرضه على الطب الشرعي ويبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع وأطرحه بقوله ، واما عن طلب الدفاع بطلب عرض المتهم على مصحة للأمراض العقلية فهو مردود إذ أن هذا الطلب غير قائم على سند من الأوراق إذ القصد منه تعطيل الفصل في الدعوى ومن ثم تلتفت المحكمة عما أبداه الدفاع من دفع ودفاع ، لما كان ذلك وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل في المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة او إنتفائها فإن لم تفعل كن عليها أن تورد في القليل اسباباً سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة ولما كن الحكم قد أسس إطرأحه دفاع الطاعن بطلب عرضه على مصحة للأمراض العقلية او الطب الشرعي لبيان مدى سلامة قواه العقلية وهل هو مسئول عن أفعاله من عدمه على أن هذا الطلب غير قائم على سند من الأوراق وإن القصد منه تعطيل الفصل في الدعوى مع أن ذلك لا يتبادى منه بالضرورة أن الطاعن لم يكن مريضاً بمرض عقلي وقت وقوع الفعل فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائماً على أساس سليم أن تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فنياً للبحث في حالته العقلية وقت وقوع الفعل او تطرحه بأسباب سائغة اما وهي لم تفعل وإكتفت بما قلته في هذا الشأن فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله .

(الطعن رقم ٢٢٤١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٨) .

مادة (١٤)

عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة او المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة إلى ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

مادة (١٥)

يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .

تعليقات وأحكام

١ - الأشغال الشاقة هي اشد العقوبات بعد الاعدام ويقصد بها الزام المحكوم عليه بالقيام بنوع من الأعمال التى تتصف بالشدّة والتى يتم تحديدها بلوائح و أنظمة السجون وذلك طوال فترة الحكم المقضى بها فيه . وعقوبة الأشغال الشاقة بذلك تتضمن فضلاً عن سلب الحرية خضوع المحكوم عليه لنظام فى العمل داخل المؤسسة العقابية يتسم بالشدّة تحقيقاً لغرض العقوبة فى الزجر والردع من ناحية وفى اصلاح وتاهيل المحكوم عليه من ناحية أخرى .

٢ - نوعا الأشغال الشاقة :

الأشغال الشاقة نوعان اشغال مؤبدة واشغال مؤقتة : اما الأشغال المؤبدة فالأصل فيها حسب تعريفها انها سالبة لحرية الإنسان مؤبداً أى تستغرق فى الأصل كل حياة المحكوم عليه (م ١/١٤ ع) ولكن وجود نظام الافراج تحت شرط المنصوص عليه فى الفصل الحادى عشر من قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قد جعل هذه العقوبة عقوبة مؤقتة إذ تنص المادة ٥٢/٢ منه على أنه (إذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا قضى المحكوم عليه فى السجن عشرين سنة على الأقل وكان حسن السيرة أثناء وجوده فى السجن وليس فى الإفراج عنه خطر على الأمن العام) .

اما عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز ان تنقص مدتها عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً (م ٢/١٤ ع) فينقص الحد الأدنى من ثلاث سنوات فى الحالتين المنصوص عليهما فى المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العقوبات حيث يجعل القانون العقوبة فيهما الأشغال الشاقة المؤقتة على خمس عشرة سنة فيصل إلى عشرين سنة فى حالتى تعدد العقوبات والعود طبقاً للمادتين ٣٦ ، ٥٠ من قانون العقوبات

٣ - تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في الليمانات (مادة ٤٣ من قانون السجون) . وقد ألغى قانون السجون القيد الذى كان مقرراً على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وأعطى من وضع القيد الحديدي في قدمي المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه إلا إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة وذلك بناء على أمر يصدره مدير عام مصلحة السجون (م ١/٢ من قانون السجون) .

٤ - طائفة مستثناه من تنفيذ الأشغال الشاقة :

هناك طائفة من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لا ينفذونها في الليمان وإنما في احد السجون العمومية وبالتالي يلزمون بنظام العمل المطبق في هذه السجون وهذه الطائفة هي :

- ١ - النساء مطلقاً .
 - ٢ - الرجال الذين بلغوا سن الستين وقت صيرورة الحكم واجب التنفيذ (م ١٥ ع) .
 - ٣ - الرجال الذين بلغوا سن الستين أثناء التنفيذ .
 - ٤ - الرجال الذين يتبين عجزهم لأسباب صحية عن الخضوع لنظام الليمان .
 - ٥ - الرجال الذين أمضوا في الليمان نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أيهما اقل وكان سلوكهم حسناً .
- (تراجع المادة الثالثة من قانون تنظيم السجون)^(١) .

من احكام النقض :

١ - عدم ذكر هذه المادة (م ١٥ ع) في الحكم ليس من أوجه النقض لأن معاملة المحكوم عليه بها من شأن القائم بالتنفيذ عليه .

(محكمة النقض والإبرام ٧ مارس ١٨٩٦ مجلة القضاة ٢ ص ١٢٨) .

٢ - الغرض من هذه المادة (م ١٥ ع) إنما هو التعديل فقط في تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة لأمنع المحكمة من الحكم بها متى كان المتهمون نسوة أو رجالاً تجاوزوا الستين من عمرهم كما هو صريح المادة فالحكم بالأشغال الشاقة مع من تجاوزت الستين من عمرها لا يكون وجهاً للنقض .

(محكمة النقض والإبرام ١٦ ابريل سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء ٥ ص ٢٠٥ - وكذا مجلة الحقوق ٢ ص ٢٢٢) .

(١) المراجع الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العلم الطبعة العاشرة - ١٩٨٣ ص ٥٧٢ - الدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٦١٨ - الدكتور مامون سلامة . المرجع السابق ص ٦٠٠ وبعدها . والدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٦٢ - الدكتور محمد زكي أبو عامر المرجع السابق ص ٥١٧

٣ - لا يصح قانوناً للمحكوم عليه بالحبس مع الشغل أن يطعن في الحكم بسبب كبر سنة لأن التعديل الذي أدخله القانون يقتصر على عقوبة الأشغال الشاقة بالنسبة للنساء وعن تجاوز الستين من الرجال .
(محكمة النقض والإبرام جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ مشار إليه في عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى طبعة ١٩٢٨ ص ٧٤)

مادة (١٦)

عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

تعليقات وأحكام

١ - عقوبة السجن مرتبة تقع بين عقوبتي الأشغال الشاقة المؤقتة والحبس فهي أخف من الأولى وأشد من الثانية وتتفق مع كل من العقوبتين من وجوه . فهي تتفق مع الأشغال الشاقة المؤقتة في أنها من عقوبات الجنائيات ومدتها واحدة . والآثار القانونية التي تترتب على الحكم بهما تتفق في أغلب الأحوال (انظر مثلاً المواد ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٩ من قانون العقوبات) وتتفق مع عقوبة الحبس في تنفيذها فهما تنفذان في أماكن واحدة والأشغال المقررة للمحكوم عليه بالسجن هي بعينها المقررة للمحكوم عليهم بالحبس الأمر الذي يجعل المحكوم عليه العادي لا يحس فرقاً بين العقوبتين^(١) .

٢ - عملاً بنص المادة ١٦ عقوبات فإن مدة السجن لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ومن هذه الأحوال الخصوصية أن مدة عقوبة السجن قد تزيد على خمس عشرة سنة وتصل إلى عشرين سنة كما في حالتى تعدد العقوبات والعود (المادتان ٣٦ ، ٥٠ عقوبات) .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٥٦٣ .

٣ - من احكام النقض :

- ١ - ان عقوبة السجن تكون دائماً مع الشغل ومن ثم فإن جريان منطوق الحكم بمعاقبة المتهم بالسجن مع الشغل يكون في خصوص اللفظ الاخير تزيدياً لا يعيب الحكم .
(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٨) .
- ٢ - لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهى المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه .
(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨) .

مادة (١٧)

- يجوز في مواد الجنائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضية تبديل العقوبة على الوجه الآتى :
- عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
 - عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .
 - الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور .
 - عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور .

تعليقات وأحكام

١ - تعريف الظروف المخففة :

الظروف المخففة هى اسباب متروكة لتقدير القاضى تخوله حق تخفيض العقوبة فى الحدود التى عينها القانون . وهى تتناول كل ما يتعلق بملاية العمل الإجرامى فى ذاته وبشخص المجرم الذى ارتكب هذا العمل وبمن وقعت عليه الجريمة وكذلك كل ما احاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابس والظروف بلا استثناء . وهو ما اصطلح على تسميته بالظروف المادية والظروف الشخصية وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابس

والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي ان يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرافة وهي تشبه الاعذار المخففة لأنها تؤدي مثلها إلى تخفيض العقوبة وانزالها عن الحد الأدنى الذي حدده القانون للجريمة مجردة عنها . ولكنها تختلف عن الاعذار المخففة في ان الاعذار قد تبولى القانون بيانها والزم القاضي باتباعها . اما الظروف المخففة فهي غير مبينة ولا محددة وقد تركها القانون لمطلق تقدير القاضي^(١) .

٢ - وإذا كان الشارع قد نص على اعذار مخففة بنصوصه في هذا الشأن غير كافية إذ قد تعرض للقاضي اعتبارات تستوجب التخفيف لم يتوقعها الشارع فلم يدرجها بين هذه الاعذار فلنكن الوسيلة إلى التحقيق بناء عليها هي الظروف المخففة ولهذه الأسباب دور قانوني هام هو تمكين القاضي من تطوير القانون وفقاً للمشاعر الاجتماعية او النظريات العلمية إذا اوضحت تقدر شدة العقوبة المقررة لبعض الجرائم فيستطيع القاضي الاستجابة لها مع الإبقاء في الوقت ذاته على العقوبة الشديدة المقررة في القانون تحقيقاً للردع العام^(٢) .

٣ - أسباب التخفيف :

ومضمون ما سلف هو ان أسباب التخفيف في الجنائيات نوعان : أسباب حصرها الشارع وبينها في القانون وتسمى اعذار قانونية وهي عذر صغر السن من ١٥ - ١٨ وبمقتضاه يلتزم القاضي في الجنائيات بتوقيع العقوبات المخففة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الأحداث . وعذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي وبمقتضاه يستطيع القاضي ان ينزل إلى حدود المادة ١٧ او إلى الحد الأدنى للحبس إذا لم تسعفه المادة ١٧ بان كلن التجاوز في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون حدود هذه المادة .

اما النوع الآخر فهو الظروف القضائية المخففة وقد ترك المشرع للمحكمة استظهارها واقتصر في المادة ١٧ عقوبات على بيان الحدود التي يصح لمحكمة الجنائيات ان تنزل إليها عند قيام تلك الظروف ونظام الظروف القضائية المخففة لا تقتصر فائدته على إمكان ابدال عقوبتي الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن بالسجن وإنما يجيز النزول بعقوبتي الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة وهما من العقوبات ذات الحد الواحد إلى ما دونها من العقوبات^(٣) .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٦٦٤ وما بعدها .

(٢) الدكتور عبد الحميد الشواربي في الظروف المشددة والمخففة للعقاب طبعة ١٩٨٦ ص ٨٢

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥٣ وما بعدها .

٤ - وينص المادة ١٧ عقوبات تقوم خطة الشارع على تخويل القاضى سلطة ان يهبط بالعقوبة درجة او درجتين حسب تقديره إلا إذا كانت عقوبة الجريمة السجن فلا يهبط بها إلا درجة واحدة ولم يضع الشارع حد أدنى للعقوبة التى يهبط القاضى إليها إلا إذا كانت هذه العقوبة هى الحبس فقد وضع لها حدا أدنى هو ستة اشهر او ثلاثة اشهر حسبما إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة أصلاً هى الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن وعلة السماح بالهبوط بالعقاب درجة او درجتين هو توسيع سلطة القاضى كى يواجه جميع الحالات التى تقتضى التخفيف حتى الشاذة منها . اما علة وضع حد أدنى للحبس فهى حرص الشارع على ان يقف تخفيف عقوبات الجنائيات عند حدود معقولة ويقتصر التخفيف على العقوبات السالبة للحرية دون عقوبة الغرامة . وغنى عن البيان ان تقرير المحكمة تطبيق الظروف المخففة لا يعنى التزامها بالحكم الأدنى الذى تنص عليه المادة ٧ (من قانون العقوبات بل يكون لها ان تقضى باية عقوبة تدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يخولها لها هذا النص^(٤)

٥ - المناطق فى تحديد العقوبة اعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات :
جدير بالذكر ان مناط تحديد العقوبة المقررة للجنائية والتى على اساسها تستخدم ضوابط المادة ١٧ عقوبات هى بالعقوبة المقررة للجريمة فى حدها الاقصى .
ولا عبرة فى ذلك بالحد الأدنى . فإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة فإن المحكمة إذا رأت استخدام الرأفة فلا يجوز لها ان تنزل من الاشغال الشاقة المؤقتة فى حدها الأدنى اى ثلاث سنوات فإن هى حكمت بالسجن يكون حكمها مخالفاً للقانون^(٥) .

ولكن الرأى الراجح فقها وقضاء أن العبرة هى بالحد الأدنى المقرر فى العقوبة وهو الذى يجب النزول عنه اذا رأت المحكمة استخدام الرأفة . فإذا كانت العقوبة هى الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فإن المحكمة اذا رأت استخدام الرأفة عملاً بنص المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنها تنزل درجتين من الاشغال الشاقة المؤبدة اى تنزل الى الشغال الشاقة المؤقتة ثم الى السجن وفى هذه الحالة فإن العقوبة لا تقل عن السجن لمدة ثلاث سنوات .

٦ - قد ينص القانون على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ من بعض الجنائيات ومثل ذلك ما نصت عليه المادة ٧٧ (د) من قانون العقوبات فى فقرتها الأخيرة من انه « لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون باية حال على جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت من موظف عام او شخص ذى صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة ، وقد ينص القانون على عدم جواز النزول بالعقوبة إعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات إلا درجة واحدة فقط ومثل ذلك ما نصت عليه المادة ١٠٢ (هـ) عقوبات من انه (استثناء من احكام المادة ١٧ لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة) . وايضاً ما تنص عليه المادة ٣٦ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٨٧٣ .

(٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٢٩ .

لسنة ١٩٦٦ من أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » . كما قد ينص القانون استثناء بعدم النزول بعقوبة الحبس التي يحكم بها في حالة أعمال المحكمة لنص المادة ١٧ عن حد أدنى معين للحبس . ومثل ذلك ما نصت عليه المادة ٣٧ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في فقرتها الثالثة المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ من أنه « لا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى » . ففى مثل هذه الحالات جميعاً يتعين تطبيق النص الخاص دون النص العام الوارد في المادة ١٧ عقوبات .

٧ - الظروف المخففة متروكة لتقدير المحكمة وقد تكتفى بتخفيض العقوبة بين الحدين المقررين فإذا لم يسعفها ذلك يكون لها أن تلجأ إلى المادة ١٧ تنزل بمقتضاها درجة أو درجتين غير مقيدة في ذلك بطلبات المتهم أو النيابة العامة وليست المحكمة ملزمة ببيان موجبات الرافعة بل يكفي أن تقول في حكمها أن هناك ظروفاً مخففة وأن تشير إلى النص الذى تستند إليه في تقدير العقوبة وهو المادة ١٧ من قانون العقوبات . ومن ناحية أخرى فنص هذه المادة وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة جوازيًا إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة الاتوقع العقوبة إلا على الأسس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة^(٦) .

٨ - الظروف القضائية المخففة هي ذات طبيعة شخصية بمعنى أنها لا تعتمد إلى غير من توافرت في حقه من المساهمين^(٧) .

٩ - تأثير هذه الظروف على العقوبات التكميلية والتبعية :

ليس لتطبيق المادة ١٧ عقوبات تأثيراً إلا على العقوبات الأصلية كما هو ظاهر من نصها فإذا كانت هناك عقوبة تكميلية من الواجب الحكم بها في حالة الإدانة في الجريمة فإنه يجب الحكم بها وتنفيذها لأنها عقوبات عينية تتبع الجريمة ولا تتبع العقوبة ولا الظروف الشخصية . ولكن يلاحظ تتبع الجريمة ولا تتبع العقوبة ولا الظروف الشخصية . ولكن يلاحظ أن العقوبات التبعية كالحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات والمراقبة كعقوبة تبعية في المادة ٢٨ عقوبات لا تتبع إلا عقوبة الجنائية وعلى ذلك

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥٥ .

(٧) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٣١ .

إذا حكم على الجاني بعقوبة الحبس طبقاً للمادة ١٧ فإن تلك العقوبات لا تسرى عليه ولذلك نصت المادة ٢٧ عقوبات الخاصة بعقوبة العزل من الوظائف العمومية على أن العزل يجب الحكم به كعقوبة تكميلية وجوبية في حالة الجنايات المنصوص عليها فيها إذا ما عومل المتهم بالرافة فحكم عليه بالحبس لأنه إذا لم يعمل بالرافة طبقت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥ عقوبات وكانت عقوبة العزل تبعية^(٨).

وقد جاء بتعليمات الحفائية أن المحاكم قد ترددت في مسألة جواز تطبيق أحوال الرافة على الغرامات النسبية والعقوبات التبعية فبعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات أو حذفها عن الرافة ولكن المبدأ الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلال في هذه المسألة إذ قد نص فيه على أن أحوال الرافة لا تنطبق إلا فيما يختص بعقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القيس والمثابه.

١٠ - من أحكام محكمة النقض :

١ - السجن لا يجوز أن ينقص عن ثلاث سنوات :

١ - مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن بأنها وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، وكانت المادة ١٧ سالفه الذكر لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والأقصى فإن الشارع يكون قد قصد الإحالة إلى المادة ١٦ المتقدم بيانها واعتبار عقوبة السجن تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة يكون قد خالف القانون - مما يتعين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالاضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٨١) .

(٨) الدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٧٢٤

٢ - العبرة في اعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني - إدافه المتهم بجريمة ضرب المضى إلى موت ومعلقته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في مسئوليته عن الوفاة . (الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢) .

٣ - تقدير موجبات الرافة موضوعي : من المقرر ان تقدير العقوبة وتقدير موجبات الرافة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسال حسابا عن الاسباب التي من اجلها وقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته فإن مما يثيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الملقى بها عليه في غير محله . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .

٤ - تصالح بعد الحكم النهائي : إن ما يثيره الطاعن في اسباب الطعن من تصالحه مع المجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه ابتغاء اخذه بالرافة مردود بأنه امر لاحق لصدور الحكم ولا يمس . (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق ١٩٧٧/١١/٢٨) .

٥ - من المقرر ان المادة ١٧ عقوبات تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا إقتضت الأحوال رافة القضية . (الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) .

٦ - حالات الاثارة والاستفزاز : لما كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو ان يكون سبب هذه الحالة راجعا إلى ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها - وكان المستفاد من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فالحجته إلى فعلته عندما سمع بحمل اخته سفاحا مما لا يتحقق به الجنون والعاهة في العقل - وهي مناط الاعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب بل يعتبر عذراً قضائياً مخففا يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض وهو ما يبدو أن الحكم قد التفت إليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . (الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) .

٧ - مناط تقدير العقوبة : إن تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التي قارلها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسبقه المحكمة عليها وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرافة ، وذلك

بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما احاط بها من ظروف .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) .

٨ - عقوبة العزل :

متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرافة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من المتعين عليه ان يؤقت عقوبة العزل المقضى بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧) .

٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة وقضى عليه بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر ان تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من العقوبات التي تسوى بين حالتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٥) .

١٠ - معاملة المتهم بالرافة ومعاقبته بالحبس عن جريمتي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة ان تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه بما ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملاً بالمادة ٢٧ عقوبات فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيت لمدة العزل فإنه يتعين على محكمة النقض ان تعمل حكم المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وان تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصححه بتوقيت مدة العزل .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) .

١١ - تقدير قيام الظروف المخففة :

تقدير قيام موجبات الرافة من إطلاقات محكمة الموضوع دون ان تكون ملزمة ببيان دواعيها او الاسباب التي من أجلها وقعت العقوبة بالقدر الذي ارتبته او عدم نزولها إلى الحد الأدنى .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) .

١٢ - عدم الإشارة إلى نص المادة ١٧ ع :

ان انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التي اوقعتها تدخل في تقدير محكمة الموضوع دون ان تكون ملزمة ببيان الاسباب التي من أجلها وقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

(الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) .

١٣ - إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرافة .
(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ ق ٢٠ / ٤ / ١٩٥٤) .

١٤ - عدم التزام المحكمة ببيان موجبات الرافة :
إذا أراد القاضى استعمال الرافة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزماً ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب من عندئذ هو مجرد القول بان هناك ظروفاً مخففة والإشارة إلى النص الذى يستند إليه فى تقدير العقوبة ذلك بان الرافة شعور باطنى تثيره فى نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع احيناً أن يحددها حتى يصورها بالقلم او باللسان ولهذا لم يكلف القانون القاضى وما كان لىستطيع تكليفه ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأل عليه دليلاً .
(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥) .

١٥ - إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ، ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى راته .
(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥) .

١٦ - التزام المحكمة بالنزول بالعقوبة فى حدود المادة ١٧ عقوبات عند تطبيقها :
ان نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التى أباح هذا النص النزول إليها جوازياً إلا انه يتعين على المحكمة إذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة إلا على اساس الوارد فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة فإذا ادانت المحكمة المتهم فى جنائية الاختلاس وذكرت فى حكمها انها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجنائية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تنزل - تطبيقاً للمادة ١٧ عقوبات بعقوبة السجن إلى الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور والمحكمة النقض فى هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس المدة التى تقدرها .
(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ١٠ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٤٠) .

١٧ - أن استعمال الرافة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع التى تثبت وقت الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٩ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٨) .

١٨ - مدلول عبارة إذا اقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة -

إن عبارة أحوال الجريمة التى تقتضى رافة القضاة التى ورد ذكرها فى المادة ١٧ عقوبات لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى وإنما تتناول بلاشك كل ما تعلق بمادية العمل الإجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذى ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابس والظروف بلا استثناء . والظروف التى ليس فى الاستطاعة بيانها ولا حصرها هى التى ترك لمطلق تقدير القاضى أن يأخذ منها ما يراه هو موجباً للرافة

(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١/٨) .

١٩ - أن طلب الرافة لا يصلح أن يكون أساساً للطعن بطريق النقض إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها والمحكمة الموضوع وحدها حق إجابته إذا رأت له محلاً .
(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٣/١٢) .

- صغر السن -

٢٠ - يصح للقاضى أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفاً قضائياً مخففاً ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذى يعتبر القانون فيه صغر السن عذراً قانونياً .
(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٣/١/٨) .

- فى المخدرات :-

٢١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه . . . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز استبدال عقوبة السجن الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور بعقوبة السجن بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - إذا اقتضت الأحوال رافة القضاة - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها عن حدها الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

٢٢ - في المخدرات أيضاً :

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار طبقاً لما تنص على الفقرة (١) من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هي الإعدام أو الأشغال المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه ، استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات كما نزل بعقوبة الغرامة إلى ألفي جنيه على خلاف مقتضى أحكام المادة ١٧ سالفه البيان التي لا تجيز إلا تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رافة القضية فإنه يكون قد خالف القانون . (الطعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٢) .

٢٣ - محضر صلح :-

لما كان من المقرر أن تقدير العقوبة قوياً بموجبيات الرافة أو عدم قيامها موكل لقاض الموضوع دون معقب عليه في ذلك بما يضمن معه منعى الطاعن بشأن تقديم محضر الصلح وعدم اعتداء المحكمة به غير مقبول . لما كان ذلك فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم قبوله . (الطعن رقم ٥١٦٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١/١/١٩٨٥ - غرفة مشورة) .

٢٤ - الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات المالية ولذا وجب في جنائية الاختلاس الحكم بالغرامة المساوية للمبلغ المختلس رغماً عن تطبيق المادة ١٧ عقوبات . (محكمة النقض والإبرام حكم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة عشرة د سنة ١٩٠٩ ، ص ١٧٠ ومشار إليه في المرجع السابق للأستاذ محمد عبد الهادي الجندي ص ٣١) .

٢٥ - لا تنطبق المادة ١٧ المتعلقة بالظروف المخففة على عقوبة الإرسال إلى الجهة المخصصة للمجرمين المعتادين على الإجرام . (محكمة النقض والإبرام حكم ٤ يونيو سنة ١٩٩٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة د سنة ١٩١٠ صفحة ٣٥٨ المرجع السابق ص ٣١) .

٢٦ - نصوص المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة قاصرة على العقوبات المقيدة للحرية فيجب عند الحكم بالعقوبة لجريمة الرشوة ان يحكم بغرامة مساوية لقيمة العطية ذلك لان المادة ١٧ نصت على تبديل العقوبة البدنية على الوجه المبين بها ولم تنص على الغرامات .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة سنة ١٩١٧ صفحة ٦٧ المرجع السابق ص ٢٢) .

٢٧ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الأشغال الشاقة المؤقتة - نزول الحكم في جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار إلى السجن ثلاث سنوات خطأ في تطبيق القانون يقتضى تصحيحه .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٧) .

٢٨ - إدانة المحكمة المتهم بجريمة هتك عرض بالقوة - وإعمالها في حقها المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة الأشغال الشاقة وهي العقوبة المقررة لتلك الجريمة أصلاً دون معاملته بالرافة خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٩٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١/١٩٨٩) .

مادة (١٨)

عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز ان تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

ولكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور ان يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً لما هو مقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة (١٩)

عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط :

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون او خارجها في الاعمال التى تعينها الحكومة .

مادة (٢٠)

يجب على القاضى ان يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فاكثر . وكذلك في الاحوال الاخرى المعينة قانونا .

وفي كل الاحوال الاخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط او مع الشغل .

تعليقات وأحكام

١ - تعريف الحبس :-

الحبس هو عقوبة مؤقتة سالبة للحرية تلزم المحكوم عليه احيانا بالعمل (الحبس مع الشغل) خلال المدة المحكوم بها عليه او تعفيه من هذا الالتزام (الحبس البسيط)^(١) .

والحبس هو من العقوبات الاصلية السالبة للحرية المقررة اساسا للجنح والاستثناء للجنايات في احوال الرأفة (م ١٧ ع) والشروع (م ٤٦ ع) وقد عرفته المادة ١٨ ع بالآتى :-

« عقوبة ، الحبس هي وضع المحكوم عليه في احد السجون المركزية او العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز ان تنقص هذه المدة عن اربع وعشرين ساعة ولا ان تزيد على ثلاث سنين إلا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا ولم يحدد

(١) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٦٤

الشارع حد أدنى أقل من ٢٤ ساعة لأنه مدة لا تحتل الانقاص^(١) إلا أنه لا يجب أن ينزل القاضى إلى هذا الحد أو إلى ما يقرب منه إلا فى الأحوال الاستثنائية جداً فإن الحبس القصير غير زاجر ويترتب عليه ازدحام السجون بلا ضرورة فضلاً عن افساد اخلاق المحكوم عليهم بهذه المدة القصيرة بمخالطتهم باقى المسجونين ويحسن بالقاضى إذا أراد التخفيف على المتهم أن يحكم بإيقاف التنفيذ أو بغرامة يمكن دفعها متى كان القانون يعطيه الخيار بين الحبس أو الغرامة^(٢).

٢ - مدة الحبس :-

عملاً بنص المادة ١٨ عقوبات فإن الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أربع وعشرين ساعة والحد الأقصى ثلاث سنين وذلك عدا الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً إذ قد يجعل القانون الحد الأدنى للعقوبة فى بعض الجرائم يزيد على أربع وعشرين ساعة . كما قد يجعل الحد الأقصى للعقوبة فى بعض الجرائم يزيد على ثلاث سنين . ومثل الحالة الأولى ما تنص عليه المادة ١٣٧ مكرراً عقوبات من أن يكون الحد الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشر جنيتها بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجرى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلف بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . ومثل ذلك المواد ٢٤٣ مكرراً عقوبات و ٣٠٦ مكرراً (ب) عقوبات ففى هذه المواد سألغة الذكر جعل القانون الحد الأدنى للحبس خمسة عشر يوماً . كما وأنه أعمالاً لنص المادة ٣٠٨ عقوبات فإن الحد الأدنى لعقوبة الحبس فيها هو ستة شهور . وكذلك فقد جعل المشرع عقوبة الحبس فى الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) عقوبات لا تقل عن ستة أشهر .

ومثل الحالة الثانية وهى التى جعل الشارع فيها عقوبة الحبس تزيد على ثلاث سنين نص المادة ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) عقوبات وهى عقوبات على الجرائم المنصوص عليها فيها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . وكذلك ما نص عليه بالمادة ٨٠ (١) عقوبات من معاقبة من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فيها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات .

(١) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٢٠

(٢) الأستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٢٢٧

٣ - حق اختيار الشغل بدل الحبس :-

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون العقوبات على ان « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور ان يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيلة خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون تحقيق الجنائيات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار ، وقد اضيفت هذه الفقرة إلى قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ وبقيت على وضعها في القانون الجديد والسبب الذي دعا إلى تقرير هذا الحكم هو كما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون « إن الحبس لمدة قصيرة يكون غالبا في الجرائم القليلة الأهمية ويظن ان التنفيذ بتشغيلة مرتكبى هذه الجرائم يكون احسن تأثيرا في اصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ عن الحبس في بلد كمصر على الأخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم طريقة حبس الأفراد من جهة وقلة السجون المركزية من جهة أخرى . وهو ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدد القصيرة في السجون العمومية فيحتكون ثوبا بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة ، ولكى لا يحكم القاضي بعقوبة لاكثر من ثلاثة شهور عندما يرى ضرورة لحبس المحكوم عليه اجيزله ان ينص في الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق اختيار الشغل .

وقد رأى الشارع أخيرا ان الوضع الطبيعي لهذا النص هو في قانون الإجراءات الجنائية فنقله في المادة ٤٧٩ من هذا القانون على انه لم ينص على الغاء الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون العقوبات فبقيت كما هي وبذلك صار الحكم الوارد بها مكررا في القانونين . واحكام الشغل خارج السجن مبينة بالمواد ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وهي الخاصة بحق المحكوم عليه في اختيار الشغل بدلا من الإكراه البدنى^(١) ويلزم لاستعمال المحكوم عليه هذه الرخصة توافر شرطين : - اولهما - ان تكون عقوبة الحبس المحكوم بها لا تتجاوز الثلاثة شهور وثانيهما - الا يقرر الحكم حرمانه من هذا الخيار .

٤ - نوعا الحبس :-

تنص المادة ١٩ عقوبات على ان عقوبة الحبس نوعان : الحبس البسيط والحبس مع الشغل . ويلاحظ ان الفارق بينهما هو في مدى الزام المحكوم عليه بعقوبة الحبس بالعمل داخل المؤسسة العقابية فالحبس البسيط العمل يكون فيه اختياريا للمحكوم عليه اما

(١) الدكتور السعيد مصطفى في الاحكام العامة في قنن العقوبات طبعة ١٩٥٢ ص ٥٦٦

الحبس مع الشغل فالعمل يكون الزاميا مع ما يترتب على ذلك من نظام خاص يخضع له المحكوم عليه من حيث استحقاقه للأجر والمعاملة داخل السجن فقد نصت المادة ٢٤ من قانون السجون على أنه ، لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك . اما المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل فانهم يخضعون للأعمال المفروضة على المحكوم عليهم بالسجن . فقد نصت المادة ١٩ من قانون العقوبات على ان المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون او خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة وقد نص قانون السجون على اخضاع المحكوم عليهم بالسجن والحبس مع الشغل لذات الاعمال مع ملاحظة ان تقسيم المحكوم عليهم على الاعمال المفروضة يتم وفقا لقواعد وضوابط خاصة بالمؤسسة العقابية^(١) .

٥ - متى يجب الحبس مع الشغل :

يكون الحبس مع الشغل واجبا .

- ١ - إذا كانت العقوبة المقررة بها سنة فأكثر (المادة ٢٠ / ١ عقوبات) .
 - ٢ - كلما نص القانون على أن يكون الحبس مع الشغل (المادة ٢٠ / ١ عقوبات) .
- ففي هذه الحالة يجب أن يحكم بالحبس مع الشغل مهما كانت مدة العقوبة المقررة بها حتى ولو كانت أقل من سنة ومن ذلك جرائم السرقة (المادتان ٣١٧ ، ٣١٨ عقوبات) . وإخفاء الأشياء المسروقة او المتحصلة من جنسية او جنحة (مادة ٤٤ مكررا عقوبات) . والشروع في السرقة (المادة ٣٢١ عقوبات) . واختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا او إداريا (المادة ٣٢٣ عقوبات) . وقتل الحيوانات (المادة ٣٥٥ عقوبات) واتلاف المزروعات (مادة ٣٦٧ عقوبات^(٢)) .

٦ - جواز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ عقوبات على أنه (وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل) أي أن مرجع ذلك إلى سلطة القاضي التقديرية وفقا لما يراه من مبادئ الدعوى وظروف المتهم والمجنى عليه ويكون ذلك إذا كان الحكم بالحبس لمدة أقل من سنة ومن أجل جريمة لا ينص فيها القانون على وجوب أن تكون العقوبة فيها الحبس مع الشغل

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٠٤

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٥٦٥

٧ - من أحكام النقض :

١ - ان عقاب السرقة في المادة ١٧٤ ع ، قديم ، الحبس مع الشغل اما التبديد فعقوبته في المادة ٢٩٦ الحبس إطلاقا ويجوز ان تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ولا شك ان الحبس مع الشغل اشد من الحبس المطلق ولو اضيفت إليه غرامة .
(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٢٢) .

٢ - من المقرر انه لا يجوز ان يضار الطاعن بطعنه ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة اولى درجة رغم ما اثبتته من ان الطاعن هو المستأنف وحده وكن من المقرر ان الحبس مع الشغل يعتبر اشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطا في القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .
(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٤/١١/١٩٦٢) .

٣ - لما كان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى على انه ، يجب على القاضي ان يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فاكثرو ذلك في الاحوال الأخرى المبينة قانونا ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في احوال المخالفات وفي كل الاحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس - البسيط او مع الشغل ، مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجناح كلما كانت مدة العقوبة المقضى بها تقل عن سنة .
(الطعن رقم ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨١) .

٤ - عقوبة الحبس مع الشغل اشد من عقوبة الحبس البسيط .

لما كان قانون تنظيم السجون الصادر بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ قد نص في المادة ٢١ منه على ان ، تحدد انواع الاشغال التي تفرض على المحكوم عليه بالاشغال الشاقة او بالحبس مع الشغل بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل في المادة ٢٢ على ان ، لا يجوز ان تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم .. او بالحبس مع الشغل عن ست ساعات وفي المادة ١٧ على ان يجوز لمدير عام السجون بعد موافقة النائب العام ان يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل او بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا ، وفي المادة ٢٤ على ان ، لايجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك ونصت المادة ٧٩ ع من قانون الإجراءات الجنائية على ان لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ان يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر في المواد ٥٢٠ وما بعدها وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من الخيار ، لما كان ذلك وكن البين من هذه النصوص ان عقوبة الحبس مع الشغل اشد من عقوبة الحبس البسيط بصرف النظر عن مدة العقوبة المحكوم

بها وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ، أما إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها ابتدائيا مع أن المستأنف هو المحكوم عليه وحده فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٤) .

٥ - من المقرر أن تطبيق العقوبة الاختيارية في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٤٠٥٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٤) .

مادة (٢١)

تبتدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ . مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي .

تعليقات

١ - طريقة تنفيذ الأحكام :

تنفذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيدة للحرية في السجون المعدة لذلك بمقتضى أمر تصدره النيابة العامة على النموذج المعد لذلك^(١) .

٢ - بدأ سريان مدة العقوبة :

تبدأ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب تنفيذه مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض .

ويحسب اليوم الذي يبدأ فيه التنفيذ من العقوبة . ويخرج عن المحكوم عليه في اليوم التالي ليوم انتهاء العقوبة في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

وإذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم أربعاً وعشرين ساعة فينتهي تنفيذها في اليوم التالي للقبض عليه في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين^(٢) .

(١) البند ٨٣٩ من الباب الرابع من الكتاب الثامن من التعليمات العامة للنيابات الجزء الأول القسم القضائي ص ٣٠٠

(٢) البند ٨٤٠ من التعليمات سابقة الذكر ص ٣٠٠

٢ - كيفية حساب مدة العقوبة :

تحتسب مدة العقوبة بالتقويم الميلادى وإذا كانت مدة العقوبة مقررّة بالسنين فإنها تحتسب من تاريخ حبس المحكوم عليه لغاية التاريخ المقابل له من السنة الميلادية الأخيرة وإذا كانت بالأشهر فتحتسب مدة الحبس من اليوم الذى يبدأ فيه التنفيذ حتى اليوم المقابل له من الشهر الذى ينتهى فيه التنفيذ فإذا لم يوجد يوم مقابل فى هذا الشهر ينتهى التنفيذ فى آخر يوم فيه .

وبين ذلك أنه إذا حكم بحبس المتهم شهرا وبدأ التنفيذ فى يوم ١٥ ديسمبر فإن مدة العقوبة تنتهى فى ١٥ يناير وإذا بدأ التنفيذ فى ٢٩ أو ٣٠ أو ٣١ يناير فإن مدة العقوبة تنتهى فى اليوم الأخير من شهر فبراير أى فى يوم ٢٨ منه إذا كانت السنة بسيطة أو فى يوم ٢٩ منه إذا كانت السنة كبيسة . وكذلك إذا حكم بحبس المتهم مدة عشرة شهور وبدأ التنفيذ فى ٢٨ فبراير فيجب أن تنتهى مدة العقوبة فى يوم ٢٨ ديسمبر . وإذا حكم بالحبس أربعة شهور وبدأ التنفيذ فى يوم ٣٠ نوفمبر فيكون انتهاء العقوبة فى يوم ٣٠ مارس . وإذا حكم بالحبس شهرا ونصف شهر وبدأ التنفيذ فى يوم ٢٨ فبراير فإن الشهر ينتهى فى يوم ٢٨ مارس ويضاف ١٥ يوما فيكون انتهاء العقوبة فى يوم ١٥ مارس إذا كانت السنة بسيطة وفى يوم ١٤ مارس إذا كانت السنة الكبيسة .

وتتبع القواعد نفسها إذا دخل المحكوم عليه السجن تنفيذا لأمر بحبسه احتياطيا اتصل بعد ذلك بالحبس التنفيذى على أن يعتبر يوم القبض بدءا للمدة المحكوم بها . أما إذا كان المحكوم عليه قد مضى فى الحبس الاحتياطى مدة أو مددا لم تتصل بالحبس التنفيذى . فيعتبر يوم الحبس التنفيذى بداية للمدة وتطبق القواعد المذكورة لتحديد اليوم الذى تنتهى فيه المدة المحكوم بها . ثم تخصم مدد الحبس الاحتياطى .

وبين ذلك أنه إذا قضى المتهم عشرة أيام فى الحبس الاحتياطى وأفرج عنه ثم حكم عليه بالحبس شهرين وبدأ الحبس التنفيذى فى يوم ٣٠ ديسمبر فيعتبر الشهران منتهيين فى يوم ٢٨ فبراير إذا كانت السنة بسيطة ثم يخصم منها عشرة أيام فيكون الإفراج فى يوم ١٨ فبراير^(٣) .

٤ - إذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من أجلها فتخصم مدة الحبس الاحتياطى من المدة المحكوم بها فى أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها فى أثناء الحبس الاحتياطى أنه فى هذه الحالة يعتبر محبوسا احتياطيا على ذمة الجريمة المذكورة^(٤) .

(٣) البند ٨٤١ من التعليمات سالفه الذكر ص ٢٠٠ وما بعدها

(٤) البند ٨٤٢ من التعليمات ص ٣٠١

٥ - إذا تعددت العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم المحبوس احتياطياً فيتعين استئصال مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة الأخف أولاً^(٥) .

٦ - إذا كانت المحكوم عليها حامل :

إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى في الشهر السادس من الحمل فيجوز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع .
فإذا رُئي التنفيذ على المحكوم عليها أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها حبلى فيجب معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطياً حتى تمضي المدة المقررة بالفقرة السابقة^(٦) .

٧ - إصابة المحكوم عليه بجنون قبل البدء في التنفيذ :

إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ولم يكن قد بدئ في تنفيذ هذه العقوبة فيجب على النيابة أن ترسل المحكوم عليه إلى مكتب النائب العام لإرساله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص حالته . فإذا تبين أنه مصاب فعلاً بالجنون فيجب على النيابة المختصة أن تؤجل تنفيذ العقوبة وتأمربوضعه في المستشفى المذكور حتى يبرأ مع إرسال أمر الإيداع إلى مكتب النائب العام لإرساله إلى المستشفى ليتخذ اللازم نحو تنفيذه .

أما إذا كان المحكوم عليه موجوداً بالسجن نفاذاً للعقوبة المقيدة للحرية الصادرة ضده وتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل في قواه العقلية فيعرض أمره على مدير القسم الطبي بمصلحة السجن لفحصه فإذا رأى إرساله لمستشفى الأمراض العقلية للتحقق من حالته واتضح من ذلك أنه مختل العقل فيظل بالمستشفى مع إبلاغ النائب العام ليصدر أمراً بإيداعه حتى يبرأ .

وفي جميع الأحوال تقوم إدارة المستشفى بإبلاغ النائب العام بمجرد شفاء المحكوم عليه ليأمر بإعادته للسجن وتستئزل المدة التي يقضيها المحكوم عليه المذكور بمستشفى الأمراض العقلية من مدة العقوبة المحكوم بها^(٧)

٨ - إصابة المحكوم عليه بمرض يهدد حياته قبل بدء التنفيذ :

إذا كان المحكوم عليه مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر ولم يكن

(٥) البند ٨٤٣ من التعليمات ص ٣٠٢

(٦) البند ٨٤٥ من التعليمات ص ٣٠٢

(٧) البند ٨٤٦ من تعليمات النيابة ص ٣٠٢

قد اودع السجن بعد لتنفيذ العقوبة عليه فيجب على النيابة ندب الطبيب الشرعى لفحص حالته فإذا ثبت إصابته بهذا المرض جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

أما إذا تبين بعد دخوله السجن تنفيذاً للعقوبة المحكوم بها عليه إصابته بمرض يهدد حياته للخطر أو يعجزه عجزاً كلياً فيعرض أمره على مدير القسم الطبى بمصلحة السجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعى للنظر فى الإفراج عنه . وينفذ قرار الإفراج بعد اعتماده من مدير عام مصلحة السجون وموافقة النائب العام .

ويتعين على جهة الإدارة التى يقيم بدائرتها من تأجل تنفيذ العقوبة عليه أو التى يطلب المفرج عنه الإقامة فى دائرتها فى الحالتين السابقتين عرضه كل ستة أشهر على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبى عليه وتقديم تقرير عن حالته يبلغ إلى النيابة المختصة . . كما ترسل صورة منه فى حالة المفرج عنه إلى مصلحة السجون للنظر فى استمرار تأجيل تنفيذ العقوبة أو استمرار الإفراج .

كما أنه يجوز لمدير عام السجون ندب مدير القسم الطبى بمصلحة السجون والطبيب الشرعى للكشف على المفرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما رأت ذلك .

وفى جميع الأحوال يرسل المحكوم عليه إلى السجن - بعد استطلاع رأى النائب العام - لتنفيذ العقوبة أو استيفاء المدة الباقية بمجرد زوال الأسباب الصحية التى دعت إلى تأجيل التنفيذ أو الإفراج وكذلك إذا غير المفرج عنه عنوان محل إقامته دون إخطار الجهة الإدارية التى يقيم فى دائرتها .

ويراعى أنه إذا كلن المحكوم عليه قد ادخل السجن لتنفيذ العقوبة الصادرة ضده والمفرج عنه بسبب مرضه المشار إليه ثم أعيد إلى السجن بعد شفائه لاستيفاء العقوبة فيجب احتساب المدة التى قضاها خارج السجن من مدة عقوبته^(٨) .

٩ - صدور حكم على رجل وزوجته :

إذا صدر حكم على رجل وزوجته بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل فيجوز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر وذلك إذا كلنا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة . وكلنا لهما محل إقامة معروف فى مصر^(٩) .

(٨) البند ٨٤٧ من تعليمات النيابة المرجع السابق ص ٣٠٣ وما بعدها

(٩) البند ٨٤٩ من تعليمات النيابة ص ٣٠٤

١٠ - للنيابة العامة إذا رأت تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه في الأحوال التي يجوز لها فيها ذلك أن تطلب منه بانه لن يفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل مع تقدير مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل كما يجوز للنيابة أيضا أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب ومن ذلك أن تحظر على المحكوم عليه السفر من الجهة التي يقيم بها أو أن تشترط وجوده في مستوصف أو مستشفى على حسب الأحوال . أو أن يتقدم للنيابة أو للبوليس في أوقات معينة ونحو ذلك من الاحتياطات الممنوعة من هرب المحكوم عليه^(١٠) .

١١ - المتهم وحق الخيار بين الحبس أو الشغل خارج السجن :

إذا حكم بعقوبة الحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر فيجب على النيابة طبقا للمادة ٤٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخيير المحكوم عليه بين تنفيذ عقوبة الحبس عليه أو تشغيله خارج السجن ما لم ينص الحكم على حرمان المحكوم عليه من هذا الخيار . وإذا اختار المحكوم عليه الشغل بدلا من الحبس فينفذ عليه بمقتضى النموذج المعد لذلك^(١١) .

١٢ - دفع الكفالة اللازمة لإيقاف الحكم بالحبس :

إذا قدرت المحكمة الجزئية في الحكم الصادر بالحبس كفالة لإيقاف تنفيذه فيجب على النيابة قبول الكفالة المقدرة في الحكم طالما أن الحكم لم يصبح نهائيا وإذا كان المحكوم عليه لم يتمكن من دفع الكفالة في يوم الجلسة وطلب إمهاله إلى اليوم التالي فيتعين عرض الأمر على العضو المدير للنيابة للنظر في إجابة طلبه إذا تبين له أن لا خوف من هرب المحكوم عليه وأن في ميسوره دفع الكفالة المذكورة^(١٢) .

مادة (٢٢)

العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم .

ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة قرش ولا أن يزيد حدها الأقصى في الجناح على خمسمائة جنيه . وذلك مع عدم الإخلال بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة .

(١٠) البند ٨٥٠ من التعليمات ص ٣٠٤

(١١) البند ٨٥٥ من التعليمات ص ٣٠٦

(١٢) البند ٨٥٦ من تعليمات النيابة ص ٣٠٦

مادة (٢٣)

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .
وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة وكانت المدة التى قضاها فى الحبس الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

تعليقات وأحكام

١ - المادة ٢٢ مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية - العدد ١٦) .

وكان نصها الاصلى يقضى بما يأتى :

العقوبة بالغرامة هى إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر فى الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية فى أى حال من الأحوال .

٢ - المادة ٢٣ عقوبت استبدلت الفقرة الاولى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية - العدد ١٦) .

وكان نصها الاصلى يقضى بما يأتى :

« إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور ، » .

٣ - تعريف الغرامة وخصائصها :

عرفت المادة ٢٢ من قانون العقوبات الغرامة بقولها « العقوبة بالغرامة هى إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر فى الحكم ، وهو تعريف يحيط بصور أخرى من صور الإلزام بالمال كالتعويض والغرامات المالية والمدنية والإدارية وهذه وإن كانت تسمى « غرامات » ، إلا أنها تختلف فى طبيعتها واحكامها عن الغرامة بمعناها المقصود فى قانون العقوبات .

والذى يميز الغرامة الجنائية عن هذه الصور المختلفة هو أنها عقوبة مقصود بها الإيلام مجردا من كل معنى من معانى التعويض ولها على هذا الوصف جميع خصائص العقوبات وتخضع لجميع احكامها .

- ١ - فهي لا توقع إلا من محكمة جنائية .
- ٢ - ولا توقع إلا بناء على نص خاص يبين الفعل المستوجب لها ويحدد قدرها عملاً بقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .
- ٣ - وهي شخصية لا تصيب غير مرتكب الجريمة فلا يحكم بها على المسئول مدنياً ولا على الورثة .
- ٤ - إنها تمثل قدراً من الإيلاء مقصوداً إيقاعه بمرتكب الجريمة على أساس مسئوليته عنه ودرجة إجرامه فتتعدد بتعدد المتهمين .
- ٥ - إن طلب الحكم بها منوط بالنيابة العامة ولا يتأثر برضاء المجنى عليه أو صلحه مع الجاني .
- ٦ - إن الدعوى بطلب توقيعها أو الحكم الصادر بها يسقطان بكل أسباب السقوط المقررة للدعوى العمومية والعقوبة كالتقادم والعفو والوفاء .
- ٧ - يجوز الحكم بوقف تنفيذها .
- ٨ - يعد الحكم الصادر بها سابقة في العود .. إلى غير ذلك من الآثار والأحكام الخاصة بالعقوبات^(١) .

٤ - أحكام الغرامة :

الغرامة أما عقوبة أصلية وأما تكميلية فهي لا تكون عقوبة تبعية .

(١) الغرامة عقوبة أصلية :

الغرامة عقوبة أصلية في المخالفات والجناح .. والمخالفات هي المجال الطبيعي لعقوبة الغرامة . ويقرها القانون وحدها (بشرط ألا تجاوز مائة جنيه مصري) مادة ٢٢ عقوبات معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

وفي الجناح لها أهمية كبيرة فقد يقرها القانون كعقوبة وحيدة في جناح بسيطة (المادة ١٥٧ عقوبات) . كما قد يقرها إلى جانب الحبس كعقوبة وجوبية (المادة ٣٠٨ عقوبات) أو جوازية (المادة ٣٤١ عقوبات) وقد يقرها مع الحبس على سبيل التخيير (المادة ٢٤٢ عقوبات) .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٠٤

(ب) الغرامة كعقوبة تكميلية :

مجال الغرامة كعقوبة تكميلية الجنايات التي ترتكب بقصد الكسب غير المشروع مثل ذلك الرشوة واختلاس الاموال الاميرية ولكنها توقع ايضا في بعض الجنايات التي يهدف الجاني فيها إلى الإثراء غير المشروع كجناية إحراز الأسلحة والذخائر (م ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤)^(٢) .

٥ - تقدير الغرامة :

سواء كانت الغرامة عقوبة اصلية أو تكميلية يجب أن تكون محددة فلا تكون قانونية إذا لم يوضع لها حد أقصى ولا يجوز أن ينص على تغريم المتهم كل ماله لأن الغرامة تكون عندئذ مصادرة عامة وهي محظورة بصريح المادة ٣٦ من الدستور . . وقد نص القانون على حد أدنى للغرامة وهو مائة قرش في جميع الجرائم ما لم يرتفع به عن ذلك بنص خاص ولا يجوز أن تقل الغرامة عن هذا الحد ولو كانت قيمة الضرر تقل عنه .

واكتفى القانون بالنص على الحد الأعلى للغرامة في المخالفات والجناح . ولم ينص على الحد الأقصى للغرامة كعقوبة تكميلية في الجنايات اكتفاء بما يقرره في كل جناية^(٣) .

٦ - الغرامة النسبية :

إذا كانت الغرامة كعقوبة جنائية يلزم أن تكون محددة من قبل المشرع بصدد كل نص تجريمي يبين الحد الأقصى لها على الأقل فقد خرج المشرع عن هذه القاعدة بالنسبة لبعض الحالات التي تكون فيها الغرامة عقوبة تكميلية . ففي هذه الحالات يجعل المشرع الحد الأقصى للغرامة غير ثابت ويختلف من واقعة لأخرى تاركا تحديد مقدار الغرامة للمحكمة ومعنى ذلك أن الغرامة تكون نسبية في تحديدها تقدرها المحكمة بحسب مقدار الضرر الذي ترتب وما حققه الجاني أو أراد تحقيقه من فائدة . وقد يحدد المشرع للغرامة النسبية حدا أدنى غير الحد الأدنى العام ويترك الحد الأقصى نسبي التحديد ومثل ذلك الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات حيث يحكم على المرتشي بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وكذلك ما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات والخاصة بجرائم الاموال العامة حيث قضت بأن يحكم على الجاني بغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه . ونظرا

(٢) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٧٩ وما بعدها

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٩٥

لأن الغرامة النسبية يراعى فيها التعويض فقد استثنىها المشرع من حكم الإلزام الشخصى بالغرامة كعقوبة ونص على التضامن بين المتهمين فى الإلزام بها فقد نصت المادة ٤٤ عقوبات على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين فى الإلزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك^(٤) .

٧ - حدود تنفيذ الغرامة على الورثة :

إذا توفى المتهم قبل الحكم عليه نهائيا فإن الدعوى الجنائية تنقضى بوفاة عملا بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية أما إذا توفى بعد صدور الحكم البات بالإدانة فإن العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف تنفذ فى تركته (المادة ٥٣٥ إجراءات) والورثة لا يلتزمون بهذه المبالغ إلا فى حدود التركة فلا يجوز التنفيذ بها على أموالهم الخاصة كما أنها لا تقبل التنفيذ إلا بالطرق المدنية فلا يصح التنفيذ بها على الورثة بطريق الإكراه البدنى لأنه طريق جنائى لا يتخذ إلا قبل المسئول جنائيا^(٥) .

٨ - خصم مدة الحبس الاحتياطى من الغرامة :

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التى قضاهما فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة (م ٢٣ عقوبات) والتى استبدلت الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

٩ - واجب النيابة عند تنفيذ العقوبة :

على النيابة عند التنفيذ بالمبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه على النموذج المعد لذلك بمقدار هذه المبالغ قبل التنفيذ بها ما لم تكن مقدرة فى الحكم عملا بالمادة ٥٠٥ من قانون الإجراءات والحكمة من الإعلان هى تمكين المحكوم عليه من الوفاء بما هو مطلوب منه اختياريا إذ هو لا يستطيع بداهة سداد مبلغ لا يعرف مقداره^(٦) .

(٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦١٨ .

(٥) الأستاذ إبراهيم السحلولى فى تنفيذ الأحكام الجنائية واشكالاته ص ٢٤٥ .

(٦) البند ٨٧٠ من التعليمات العامة للنيابات المرجع السابق ص ٣١٣ .

١٠ - طرق التنفيذ :

يجوز تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالتنفيذ على اموال المحكوم عليه سواء بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية او بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية . لا يجوز سلوك طريق التنفيذ على اموال المحكوم عليه إلا إذا كان المبلغ المطلوب منه كبيرا وكان من الميسور تحصيله بهذا الطريق^(٧) .

— وإذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت اموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله فيجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على الترتيب الآتى :

- اولا - المصاريف المستحقة للحكومة .
- ثانيا - المبالغ المستحقة للمدعى المدني .
- ثالثا - الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

١١ - جواز تقسيط الغرامة :

إذا طلب المحكوم عليه اجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة والمقضى بها من المحكمة الجنائية او طلب الإذن له بدفعها على أقساط نظرا إلى ظروفه المالية فعلى النيابة ان تعرض هذا الطلب على قاضى المحكمة الجزئية التى يجرى التنفيذ فيها مشفوعا برأيها سواء بإجابة الطلب او برفضه وللقاضى ان يمنح المحكوم عليه فى الأحوال الاستثنائية اجلا لدفع المبالغ المذكورة او يأذن له بدفعها على أقساط على حسب الأحوال بشرط ألا تزيد المدة على تسعة اشهر والامر الذى يصدر من القاضى بقبول الطلب او رفضه لا يجوز الطعن فيه باى حل من الأحوال . ويجوز للنسبة ان تطلب من القاضى الرجوع فى الامر الصادر منه إذا جد ما يدعو إلى ذلك . وإذا تأخر المحكوم عليه فى دفع قسط فى موعده حلت باقى الاقساط^(٨) .

— وتختص النيابة العامة وحدها بإصدار الامر بتأجيل او تقسيط المبالغ المستحقة للحكومة إذا كانت المحكمة المدنية هى التى قضت بها .

ولا يجوز للنسبة ان تقبل تأجيل او تقسيط الرسوم والغرامات فى المواد المدنية إلا إذا ثبت ان المدين غير قادر على دفعها كلها فورا او تبين ان ممتلكاته لا تفى بها ومصاريف الإجراءات القانونية لو اتخذت ويراعى دائما تكليف المدين بتقديم كفيل عند قبول طلبه .

(٧) البند ٨٧١ من التعليمات المرجع السابق ص ٣١٣

(٨) البند ٨٧٤ من تعليمات النيابة المرجع السابق ص ٣١٤

وعلى النيابة استطلاع رأى المحامى العام المختص فى التأجيل أو التقسيط إذا كانت المبالغ المذكورة كبيرة^(٩) .

— وعلى النيابة أن تعمل على تحصيل الغرامات والمبالغ المستحقة للحكومة فى المواعيد المحددة وأن تثبت على ملفات المطالبة إجراءات التحصيل أولاً بأول .
ويجب على أعضاء النيابة الإشراف بأنفسهم على تحصيل المبالغ المذكورة ومراقبة الإجراءات التى تتخذ فيها^(١٠) .

١٢ - التنفيذ الجبرى عن طريق الإكراه البدنى :

إعمالاً لنص المادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية يجوز الإكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

ومع ذلك فى مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

وفى مواد الجناح والجنائيات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

ويلاحظ أنه لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدنى على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ (م ٥١٢ إجراءات جنائية) .

١٣ - أثر الإكراه البدنى :

نصت المادة ٥١٨ إجراءات المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أنه ، لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الإكراه البدنى عليه ولا تبرأ من الغرامة إلا باعتبار مائة قرش عن كل يوم ، ومعنى هذا النص أنه إذا بلغ الإكراه البدنى حده الأقصى دون أن يعادل كل مبلغ الغرامة المحكوم به فلا تبرأ ذمة المحكوم عليه إلا بمقدار أيام الإكراه وما يتبقى يظل ديناً فى ذمة المحكوم عليه^(١١) .

(٩) البند ٨٧٥ من التعليمات المرجع السابق ص ٣١٤

(١٠) البند ٨٧٦ من التعليمات المرجع السابق ص ٣١٤

(١١) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٨٤

١٤ - استبدال الإكراه البدنى :

عملا بنص المادة ٥٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن للمحكوم عليه أن يطلب فى أى وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدنى إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به وعلى النيابة أن تنبه المحكوم عليه إلى مقتضى هذا النص قبل إصدار الأمر بتنفيذ الإكراه البدنى حتى يتسنى للمحكوم عليه اختيار طريق التشغيل إذا شاء فإذا اختار هذا الطريق فلا يجوز له العدول عنه بعد تحرير النماذج والبدء فى التنفيذ فعلا بطريق التشغيل ويلاحظ أن مدة التشغيل تكون دائما مسلووية لمدة الإكراه على أن يوضح فى نموذج التشغيل أنه لا يحتسب فى مدته الأيام التى يتغيبها المحكوم عليه عن الشغل لأى سبب كمن . وإذا كانت المحكوم عليها أنثى ورغبت الشغل فيحرر لها النموذج المعد لذلك ولجهة الإدارة أن تدخلها السجن إذا لم تجد لها عملا يناسبها^(١٢) .

ويشتغل المحكوم عليه فى العمل اليدوى أو الصناعى بلا مقابل لإحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مسلووية لمدة الإكراه التى كان يجب التنفيذ عليه بها وتعين أنواع الأعمال التى يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الإدارية التى تقرر هذه الأعمال بقرار يصدر من الوزير المختص « م ٥٢١ إجراءات » ويستفزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم (م ٥٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

١٥ - من أحكام النقض :

١ - عقوبة جريمة التبيد هي الحبس وجوبا . جواز أن يزداد عليها غرامة لا تجاوز مائة جنيه . المادة ٣٤١ عقوبات . تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب تصحيحه .

(الطعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨) .

٢ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/٥/١٥) .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس إعمالا لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم

(١٢) البند ٨٧٩ من التعليمات العامة للنيابة المرجع السابق ص ٣١٥ وما بعدها

من وجود استئناف مرفوع من النيابة إلا أنه لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه ولا يضار الطاعن بطعنه .
(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢) .

٤ - علق المشرع الموظف العمومي ومن في حكمه بالاشتغال الشاقة إذا اختلس مالا سلم إليه بسبب وظيفته طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ثم أضاف جزاءات أخرى - هي العزل والرد والغرامة النسبية نص عليها في المادة ١١٨ من هذا القانون - ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي أو من في حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك في جنائية إذا توافرت شروط المادة ٤٤ من ذلك القانون .
(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٧٢) .

٥ - تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس . فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .
(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧) .

٦ - الغرامة في الرشوة :

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كل المشرع قد أعطاها حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الإتجار في الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .
(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨) .

٧ - عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس - انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها :

من المسلم به في منطق القانون إنه لا عقوبة بغير نص ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقتها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .
(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٨) .

٨ - الغرامة في مجال الأسلحة والذخائر :

عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتناغم مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد فإنه يتعين إدماج هذه الغرامة في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٧) .

٩ - لا محل لتوقيع الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الإلتجار بالوظيفة .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠) .

١٠ - لما كان يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه إذ دان الطاعن بتهمة إقامة بناء قيمته أكثر من خمسة آلاف جنيه بدون موافقة اللجنة قد قضى بتغريمه بغرامة تعادل قيمة المبنى ولما كان الحكم لم يبين قيمة الغرامة المقضى بها أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون فإنه يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها لأنه يشترط أن يكون الحكم منبئاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيطن آخر خارج عنه لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧) .

١١ - جريمة الصيد بآدوات مخالفة - العقوبة المقررة لها الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه والمصادرة .

— إغفال عقوبة الحبس والنزول بعقوبة الغرامة إلى عشرين جنيهاً خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٠) .

١٢ - العقوبات الأصلية في الجنايات هي الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن - اعتبار الغرامة عقوبة تكميلية إذا قضى بها في الجنايات بالإضافة إلى عقوبة أخرى المادة ١٠٣ عقوبات - الغرامة النسبية وجوب الحكم بها على المتهمين متضامنين عدم التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم

(الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢) .

القسم الثاني

العقوبات التبعية

مادة (٢٤)

العقوبات التبعية هي :

- (أولا) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ .
- (ثانيا) العزل من الوظائف الاميرية .
- (ثالثا) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .
- (رابعا) المصادرة .

مادة (٢٥)

كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

- (أولا) القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة .
- (ثانيا) التحل برتبة أو نيشان .
- (ثالثا) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .
- (رابعا) إدارة اشغاله الخاصة بأمواله وأملكه مدة اعتقاله ويعين فيما لهذه الإدارة تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم

يكون ملغى من ذاته . وترد اموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته او الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إدارته .

(خامسا) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية او مجالس المديریات او المجالس البلدية او المحلية أو أى لجنة عمومية .

(سادسا) صلاحيته أبدأ لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خبيرا أو شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

مادة (٢٦)

العزل من وظيفة اميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة اميرية ولا نيله أى مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة .

مادة (٢٧)

كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

مادة (٢٨)

كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة

الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة .

مادة (٢٩)

يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك المراقبة ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

مادة (٣٠)

يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والالات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم .

مادة (٣١)

يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانونا .

تعليقات وأحكام فى العقوبات التبعية

خلط المشرع فى المادة ٢٤ عقوبات بين العقوبات التبعية والعقوبات التكميلية فاطلق عليها جميعا تسمية واحدة هى العقوبات التبعية مع ان العقوبات التبعية بمعناها الدقيق هى الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ اما العزل من الوظائف الاميرية فتارة يكون عقوبة تبعية طبقا للمادة ٢٥ اولا عقوبات وتارة يكون عقوبة تكميلية طبقا للمادتين ٢٦ ، ٢٧ عقوبات - والمراقبة قد تكون تدبيرا اصليا وذلك طبقا لقانون المتشردين والمشتبه فيهم وقد تكون عقوبة تبعية (راجع المادتين ٢٨ ، ٢٥ عقوبات) وفى احوال ثالثة تكون عقوبة تكميلية (كما فى احوال العودة فى السرقة والنصب وفى جرائم الاتلاف وسم الحيوانات المواد ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٦٧ ، ٣٥٥ عقوبات) والمصادرة من قبيل العقوبات التكميلية دائما^(١) .

وسوف نتناول فى المباحث التالية كل عقوبة من العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٢٤ عقوبات بشىء من التفصيل :

المبحث الأول الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من قانون العقوبات

نوع العقوبة :

تنص المادة ٢٥ من قانون العقوبات على ان كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المذكورة فى هذه المادة فهذا الحرمان كما هو ظاهر من عبارة النص عقوبة ، تبعية ، لكل حكم بعقوبة جنائية ويترتب على ذلك .

١ - إن هذه العقوبة تتبع كل حكم يصدر بالسجن او بالأشغال الشاقة او بالاعدام (فى الفترة بين الحكم وتنفيذ العقوبة او إذا عفى عن المحكوم عليه او سقطت عقوبته بعمى المادة) .

* (١) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٦٧٩ وما بعدها

- ٢ - انها تقع حتما بقوة القانون بغير حاجة إلى ان ينص عليها القاضى .
- ٣ - انها غير قابلة للتجزئة فليس للقاضى ان يجزىء العقوبة فيحكم بحرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق والمزايا المشار إليها في هذه المادة دون البعض الآخر .
- والزمان المشار إليه في هذه المادة مؤبد في بعض حالاته ومؤقت في بعضها فهو مؤبد في الحالات الاولى والثانية والسادسة ومؤقت في الباقى . وفي الحالات التى يكون الحرمان فيها مؤبدا تبقى هذه العقوبة بعد استيفاء العقوبة الأصلية حتى ولو سقطت العقوبة الأصلية بمضى المدة او صدر عنها عفو او ابدلت باخف منها ما لم ينص فى العفو على خلاف ذلك (انظر المادتين ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات) (٢) .

اولا - الحقوق والمزايا التى يتناولها الحرمان :

بينت المادة ٢٥ عقوبات على سبيل الحصر والمزايا التى يستلزم حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية منها وهى :

(اولا) القبول فى اى خدمة فى الحكومة مباشرة او بصفة متعهد او ملتزم ايا كانت اهمية الخدمة .

وهذا الحرمان مؤبد فلا ينقضى بانقضاء العقوبة الأصلية وإنما يدوم طوال حياة المحكوم عليه فإذا كان يشغل وظيفة عامة عزل منها كما انه يصبح غير اهل لتولى وظيفة عامة فى المستقبل (٣) . والعزل من الوظيفة يقتضى حتما الحرمان من مرتبتها (انظر المادة ٢٦ عقوبات) ولا يدخل فى مدلول النص الحرمان من المعاش الذى يستحقه المحكوم عليه او يكون قد استحقه ويرجع فى ذلك إلى القوانين المنظمة للمعاشات .

- المراد « بخدمة الحكومة » التى يحرم منها المحكوم عليه بعقوبة جنائية : -

يرى بعض شراح القانون ان الخدمة فى الهيئات العامة الخاضعة للحكومة كمجالس المديرىات والبلديات لا تدخل فى حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ استناداً إلى أن هذه المادة تكلمت فى إسقاط العضوية فى هذه الهيئات وعدم الصلاحية لها فى فترتيها الخامسة والسادسة . ويرى الدكتور السعيد مصطفى السعيد أن هذا الراى محل نظر وانه لعل الاصح فى ذلك هو أن الخدمة فى هذه الهيئات تدخل فى عموم معنى « خدمة فى الحكومة » وهذا التفسير يتمشى مع ما فسرت به عبارة « الحكومة » فى مواضع أخرى من قانون

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٢٤ وما بعدها

(٣) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٨٧

العقوبات . كما في المادة ١١٣ منه الخاصة بمن يكلف بشراء شيء أو بيعه على ذمة الحكومة ، ويستحصل على فائدة منه بواسطة الغش والمادة ١١٨ الخاصة بمن يدخل في ذمته نقودا ، للحكومة . وتكون الفقرتان الخامسة والسادسة من المادة ٢٥ قد ميزتا بحكم خاص العضوية في الهيئات السالفة الذكر . على اعتبار أنها مؤقتة وانتخابية وإذا كان في ذلك ما يدعو للاعتراض فإن القوانين المنظمة لهذه الهيئات قد تكلفت بتلافيه بالنص على وجوه لإسقاط العضوية وعدم الصلاحية أوسع مما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون العقوبات^(٤)

وفي تأييد ذلك الرأي قيل بأن لفظ « الوظيفة » يفسر تفسيراً واسعاً فيدخل في مدلول « الموظف العام » الأشخاص الذين شبهتهم به المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعنى ذلك أن يفقد المحكوم عليه بعقوبة جنائية عمله وتزول عنه صلاحيته لشغله من جديد^(٥) .

والرأي أن النص على حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من القبول في أي « خدمة في الحكومة » ، يتعين أن يقتصر على خدمة الحكومة دون غيرها من الهيئات الأخرى سواء كانت بالتعيين أو بالانتخابات إذ لا يجوز التوسع بالقياس في الأحوال المنصوص عليها في القانون . فضلاً عن أن نص المادة ١١١ عقوبات ينص على أنه « يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل » والمراد بالفصل جريمة الرشوة . كما وإن المشرع قد أفرد الفقرتين خامساً وسادساً من المادة ٢٥ عقوبات لأعضاء المجالس الحسبية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية واللجان العمومية . وعموماً فإن النص قد بات في حاجة إلى تدخل تشريعي لتحديد المراد « بخدمة الحكومة » المشار إليها في ضوء التغيرات الجديدة في المجتمع في المجال الوظيفي .

ثانياً - التحلي برتبة أو نيشان :

يترتب على الحكم بعقوبة جنائية عدم اهلية المحكوم عليه للتحلي برتبة أو نيشان تمنحه حكومة الجمهورية أو أية حكومة أجنبية كما ينبني عليه تجريده مما يكون قد أنعم عليه به من رتب أو نياشين^(٦) .

ثالثاً - المنع من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال :

والشهادة أمام المحاكم هي أداء واجب أكثر منها استعمال حق كما أن عدم اهلية المحكوم عليه لأداء الشهادة يمكن أن ينتج عنه حرمان القضاء من المعلومات المفيدة التي قد تكون

(٤) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٢٦ وما بعدها

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق هامش ص ٨٢٠

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٢٣

لديه ولذلك رأى المشرع تخفيفاً لهذه المضار أن يسمح بسماع المحكوم عليه على سبيل الاستدلال إذ كثيراً ما يتأثر القاضى من الشهادة ولو لم تعزز بيمين بل أن المنع من تادية الشهادة باليمين لا يترتب عليه سوى إعفاء المحكوم عليه من العقوبات المقررة لشهادة الزور ولذلك رأى قصر انعدام الأهلية على مدة العقوبة^(٧) .

رابعاً : حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله :

حيث أن المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة التى آل إليها بعد الحكم غير قادر على إدارة أمواله فقد راعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها فى هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعاً من إدارة أمواله ولكن إلى متى يستمر هذا المنع والجواب على ذلك أن القانون الجديد جرى على أن الحجر القانونى يدوم مادام المحكوم عليه غير قادر فعلاً على إدارة أمواله أى مادام محبوساً وبذلك تبقى ضرران كلنا محتملين إذ يستحيل الآن أن يتحمل تبعه الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عندما يفرج عن المحكوم عليه ولو بشرط فإنه يضع يده على أمواله وربما كان ذلك ضرورياً لتداركه حاجات معيشية .

ويترتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه وكان اختياره القيم بمقتضى نصوص القانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من المحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص المحكمة التابع لدايرتها المحكوم عليه إلا إذا كان لم يختره هو أحد لذلك وقد حصل خلاف فيما إذا كان التعيين يحصل من الدائرة المدنية أو من الدائرة الجنائية للمحكمة والقول الذى عليه المعول هو أنه يحصل من الدائرة المدنية والظاهر أن هذا رأى مبنى على مبدأ عادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأحوال والظروف التى اقترنت بالجريمة .

وكانت هناك مسألة أشد إشكالاً وهى معرفة الجهة التى يحاسب القيم أمامها عن شئون قوامته أيحاسب أمام قاضى الأحوال الشخصية أم أمام المحكمة الأهلية وقد حدث فى منازعة قريبة العهد أن كلا من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسبى حكم بعدم اختصاصه بذلك إذ أن الحجر من جهة معتبر على العموم من متعلقات الأحوال الشخصية كما سبقت الإشارة لذلك ومن جهة أخرى فإن الشرع لا يعتبر الحبس فى جنابة موجبا لإقامة قيم وإذن لو كان تقرر وجوب محاسبة القيم أمام محكمة الأحوال الشخصية لكان يخشى من أن قاضيه يابى الإقرار على حجر لم يحكم هو به وكذلك كان يابى الإقرار على قيم لم يقمه هو وبالجملة حيث أن حق العزل ينبغى أن يكون للجهة التى لها حق المراقبة على تصرفات

(٧) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ١٣١

القيم فمما لم تجرب به عادة ان تكون ولاية التعيين لجهة وولاية العزل لجهة اخرى وبعد التمعن في هذه المسألة والنظر فيما يمكن ان يقال فيها تأييدا او تفنيذا تقرر جعل هذه المادة برمتها من اختصاص المحكمة الاهلية (المدنية) .

اما عن تقديم الحساب فراجع المادة ٣٠ من القانون الفرنسي - وإذا كانت حقوق القيم قاصرة على إدارة اموال المحكوم عليه فبعض التصرفات لا تدخل في حدوده وحيث قد يتفق ان بعض هذه التصرفات يكون اضطراريا لما فيه من الفائدة فيلزم التدبير في طريقة إجرائها ومن الامثال الجلييلة على ذلك :

دفع النفقة إلى الزوجة والاصول او الفروع ويقتضى القانون الجديد إبقاء الحق في إجراء التصرفات للمحكوم عليه بشرط الإذن بذلك من المحكمة وكذلك الإيصاء او الوقف يبقين أيضا حقا له لأن مثل هذا التصرف لا تنافي له الحالة التي هو فيها . وبالجمله فإنه كان يقتضى ايجاد نص صريح يقضى ببطلان ما يخالف مقتضى الحجر الواقع على المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتى (كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من نفسه) (٨) .

ومفاد ما تقدم ان حرمان المحكوم عليه من إدارة امواله مؤقت بمدة العقوبة وهو يعنى فرض « حجر قانونى » على المحكوم عليه يمنعه من اعمال الإدارة ويقيده في اعمال التصرف . وقد استهدف الشارع بذلك ضمان تنفيذ العقوبة على الوجه المطابق للقانون وذلك للحيلولة بين المحكوم عليه وبين ان يستغل امواله في الهرب او في تحسين وضعه في السجن . وهذا الحجر قاصر على اعمال الإدارة فهو ممنوع منها تماما اما اعمال التصرف - بعوض او بغير عوض - فيبقى له الحق في مباشرتها بشرط الحصول على إذن المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته . ويقرر القانون تعيين قيم يتولى إدارة اموال المحكوم عليه والاصل ان يختاره المحكوم عليه وإلا تولت تعيينه المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته وذلك بناء على طلب النيابة العامة او كل ذى مصلحة ولها إلزامه بتقديم كفالة تضمن الالتزامات التي تنشأ في كل ما يتعلق باداء مهمته ويلزم بان يرد إلى المحكوم عليه امواله بمجرد انتهاء الحجر . كما يلزم بان يقدم إليه حسبا عن إدارته لها (م ٢٥ عقوبات) وجزاء مخالفة هذه الاحكام يعد بطلان للعمل القانونى بطلانا مطلقا (٩) .

(خامسا) الحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة :

نص القانون على هذا الحرمان في الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٢٥ من قانون

(٨) تعليقات الحقيقية على المادة ٢٥ من قانون ١٩٠٤ المقبلة للمادة ٢٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧

(٩) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٨٨

العقوبات فاولاهما تحظر بقاء المحكوم عليه ، من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في احد المجالس الحسبية او مجالس المديريات او المجالس البلدية او المحلية او اى لجنة عمومية .

وثانيهما تقرر ، عدم صلاحيته ابدا لان يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة او ان يكون خيرا او شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة .

وقد ميز الشارع في احكام هذا الحرمان بين عقوبتي السجن والاشغال الشاقة فإذا كانت العقوبة سجنًا فالحرمان في هذه الحالة مؤقت ويقتصر على إسقاط العضوية فلا يمنع من إعادة التعيين او الانتخاب ولكن النص لا يحدد لذلك اجلا والذي يبدو هو ان الحرمان يستمر طوال مدة العقوبة . وذلك كله ما لم تحظر القوانين المنظمة إعادة التعيين او الانتخاب في مثل هذه الحالة . اما إذا كانت العقوبة هي الاشغال الشاقة فإنه يترتب عليها إسقاط العضوية وعدم الصلاحية ابداً لان يكون المحكوم عليه بها عضوا في إحدى هذه الهيئات . وزيادة على ذلك يترتب على عقوبة الاشغال الشاقة عدم صلاحية المحكوم عليه ابدا لان يكون خيرا او شاهدا في العقود وهذا الحرمان لا يترتب على عقوبة السجن ومفاد ما تقدم ان كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة او السجن تنتهى عضويته حتما بصدور الحكم والمحكوم عليه بالاشغال الشاقة لا يصلح ابداً بعد ذلك لتوليها . اما المحكوم عليه بالسجن فيجوز له ذلك بعد انقضاء مدة العقوبة .

واخيراً يلاحظ ان المجالس الحسبية قد الغيت وتقوم باختصاصها دوائر الاحوال الشخصية . اما المجالس الاخرى فيقبلها في التنظيم الحالى مجالس القرى والمدن والمحافظات كما وان من امثلة اللجان العمومية . المجلس الاعلى للثقافة . ومجلس الازهر الاعلى . والمجلس الاعلى للجامعات . والمجالس القومية المتخصصة كما يلاحظ ان العقوبات التبعية تنفذ إذا نفذت العقوبة الاصلية (انظر المادة ٤٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية) وتنفذ العقوبة الاصلية متى صار الحكم نهائيا فيما عدا عقوبة الإعدام فإنها لا تنفذ إلا متى صار الحكم باتا أى استنفذ طريق الطعن بالنقض (انظر المادتين ٤٦٠ ، ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية) ولما كان الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في جنائية لا يعتبر نهائيا إذ يبطل حتما بحضور المحكوم عليه في غيبته او بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة فإنه لا ينبنى عليه تنفيذ العقوبات التبعية^(١٠) .

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٨٢٣ والدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٣٠ - والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٢٥ والدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص

المبحث الثانى العزل من الوظائف الأميرية

١ - تعريفه :

العزل من وظيفة اميرية ، هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة اميرية أو نيلة أى مرتب (المادة ٢٦ عقوبات) . فالعزل عقوبة لا توقع إلا على موظف عمومى أو من كان يشغل وظيفة عمومية وفصل قبل الحكم وفائدة الحكم بالعقوبة في الحالة الأخيرة هي حرمان المحكوم عليه من التعيين فيما بعد . والغرض من عقوبة العزل هو إبعاد الموظفين الذين يرتكبون جرائم خطيرة عن خدمة الحكومة ومنعهم من العودة إليها مدة معينة .

٢ - الأشخاص الذين يجوز الحكم عليهم بالعزل :

العزل عقوبة لا توقع إلا على موظف عمومى سواء كان باقيا في الوظيفة عند صدور الحكم أو كان قد فصل قبل الحكم ملام قد ارتكب الجريمة هو موظف (المادة ٢٦ / ٢ من قانون العقوبات) .. وفائدة الحكم بهذه العقوبة في هذه الحالة الأخيرة هو أنه يمنع من إعادة توظيفه المدة التى يقررها الحكم .

اما غير الموظف فلا يحكم عليه بهذه العقوبة حتى ولو كان شريكا للموظف في الجريمة التى يوجب القانون فيها عقوبة العزل على الموظف . ويرى الدكتور السعيد مصطفى السعيد فى مؤلفه الاحكام العامة فى قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢ ص ٦٣٢ أن هذا الوضع يؤدى إلى تفرقة غير مقبولة إذا ما حكم عليهما بعقوبة الحبس فى جنائية أو كانت الجريمة جنحة فإنه يؤدى إلى الحكم على الموظف بالعزل مع عدم جواز تعيينه فى الوظيفة فيما بعد المدة المقررة فى الحكم أما غير الموظف وهو شريكه فلا يوجد ما يمنع من تعيينه بعد ذلك مباشرة ومن أجل ذلك كن الاوفق أن ينص على حرمان غير الموظف الذى يشترك فى هذه الجرائم من التوظيف فى المستقبل المدة التى كان يحرمها لو أنه كان موظفا .

وقيل بأن دلالة الموظف العام لا تقتصر على المدلول الإدارى وإنما تتسع كذلك لكل من يشبههم قانون العقوبات بالموظفين العامين وتطبيقا لذلك فالأشخاص المشار إليهم فى المادة ١١١ من قانون العقوبات يعتبرون موظفين ويجوز الحكم بعزلهم .

٣ - مجال العزل :

إذا حكم بعقوبة جنائية كان العزل عقوبة تبعية مؤيدة طبقاً للمادة ٢٥ عقوبات . أما إذا حكم به إلى جانب عقوبة الحبس (سواء في جنائية اقتران بها سبب للتخفيف أو في جنحة) كان العزل عقوبة تكميلية . بمعنى أن العزل كعقوبة تبعية تلحق حتماً بعقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها والسجن طبقاً للمادة ٢٥ - أولاً عقوبات ولا مجال للنص عليها في الحكم . أما العزل كعقوبة تكميلية فإنه يجب على القاضي أن ينطق به وينص عليه في الحكم ويؤقته .

العزل في الجنائيات :

تنص المادة ٢٧ عقوبات على أن « كل موظف ارتكب جنائية ممانص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه » .

فالعزل في الجنائيات أساساً يكون عقوبة تبعية طبقاً للمادة ٢٥ أولاً عقوبات إذا حكم فيها بالعقوبات المقررة لها ولكنه قد يكون أيضاً عقوبة تكميلية وجوبية إذا حكم فيها بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة للجنائية تطبيقاً للمادة ٢٧ عقوبات . والجنائيات المشار إليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر هي جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس والتزوير . وعلة اختيار هذه الجنائيات هي صلتها الوثيقة بأعمال الوظيفة وكون ارتكاب أحداها يعني إساءة استغلال الثقة التي وضعت في الموظف العام حينما عهد إليه بمنصبه فيتعين لذلك تقرير عدم جدارته بهذه الثقة وعدم جدارته بمنصبه والعزل في هذه الجنائية تامة فالنص على أن تكون الجريمة جنائية الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء .

العزل في الجنح :

العزل كعقوبة تكميلية في الجنح قد يكون وجوبياً أحياناً وجوازياً أحياناً أخرى ويقتضى ذلك الرجوع إلى نصوص القانون التي تبين عقوبة كل جنحة .

ومن أمثلة الجنح التي يحكم فيها بالعزل كعقوبة تكميلية وجوبية ما تقضى به المادة ١٢١ عقوبات والتي تنص على أن « كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً وبالعزل . ومن أمثلة الجنح التي يحكم فيها بالعزل

كعقوبة تكميلية جوازية ما تقضى به المادة ١١٨ / ٤ مكرر من قانون العقوبات حيث اجازت فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع الحكم بالعزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لاي سبب آخر .

مدة العزل :

العزل عقوبة دائمة إذا كان عقوبة تبعية وفقا للفقرة الاولى من المادة ٢٥ . اما العزل كعقوبة تكميلية فهو مؤقت دائما وحده الأدنى سنة واحدة وحده الأقصى ست سنوات (المادة ٢٦ عقوبات) ويجب مراعاة هذين الحدين .

وقد روى أن تكون مدة العزل أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقي ولذلك جعل حداها الأدنى ضعف مدة الحبس وقد كان الحبس الذي يجوز الحكم به في جناية في عهد صدور قانون سنة ١٩٠٤ لا تقل مدته عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنين وعلى هذا الاعتبار تكون مدة العزل من سنة إلى ست سنين وهذا يطابق الحدود المقررة في المادة ٢٦ ع (راجع تعليقات الحفانية على المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤) . إلا أنه لما عدلت المادة ١٧ عقوبات بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ أصبح للقاضي أن يبدل عقوبة السجن بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر فإذا قدرت مدة العزل على مقتضى نص المادتين ٢٧ ، ١٧ عقوبات أمكن للقاضي إذا حكم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أن يحكم بالعزل لمدة ستة أشهر وهو ما لا يتفق مع حكم المادة ٢٦ عقوبات التي تقول إن مدة العزل لا يجوز أن تكون أقل من سنة واحدة ولذلك فإن الرأي المستقر عليه بين الفقهاء هو أنه يجب تقدير مدة العزل مع مراعاة حكم المادة ٢٦ عقوبات أي أنه على القاضي عند حكمه في الجناية بالحبس أن يقدر مدة العزل بما لا ينقص عن مدة الحبس المحكوم بها عليه طبقا للمادة ٢٧ عقوبات على ألا تقل هذه المادة عن سنة طبقا للمادة ٢٦ عقوبات .

من أحكام النقض في العزل :

١ - ان المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص أن : كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، ومادامت الواقعة التي ادانت المحكمة فيها المتهم هي جناية اختلاس اموال اميرية وعاقبته عليها تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فإنه يكون من المتعين الحكم عليه أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سائفة الذكر وهي العزل من الوظيفة مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١١ / ١٠)

٢ - لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات ان تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جنائية الامر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ملامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرافة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٣ - إذا كلن الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين بجنائية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة - وقضى عليهما بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر ان تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢) .

٤ - الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى اصله او التعويض المدني للخرانة او كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس . والتي هي في واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٧) .

٥ - إذا كلن الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم بجنائية الشروع في الاستيلاء بغير وجه حق على مال الدولة - بالرافة وقضى عليه بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر ان تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥) .

٦ - متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه عامل المتهم بجريمة إخفاء اوراق النقد المتحصلة من جنائية اختلاس بالرافة - فحكم عليه بالحبس - فقد كان من المتعين عملا بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات توقيت عقوبة العزل اما وان الحكم لم يفعل - فإنه يكون قد اخطا في تطبيق القانون خطأ يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقييت عقوبة العزل .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩) .

٧ - لما كان الثابت ان المحكمة لم تجر تعديل في وصف التهمة او في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوفر به جرائم

التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم إحدى جهات الحكومة واستعماله وإثباتها في حق الطاعن . عاملة بالرافة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر فإنه إذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار أن العزل من الوظيفة هو من العقوبات التي تطبق حتماً مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها دون ما حاجة إلى لفت نظر الدفاع ويكون النص على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦) .

٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وقضى بعزله من وظيفته فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ عقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل الذي يثيره الطاعن لا يكون إلا في حالة الحكم بعقوبة الحبس .

(جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ مجموعة المكتب الفني س ٣١ ص ٦٨٢) .

٩ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جنائية التعدي على مبان مملوكة للدولة .

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١١) .

١٠ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامه المادة ٢٧ عقوبات .

(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١) .

١١ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جريمة استيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة - إغفال الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون

(الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) .

المراجع في هذا المبحث :

الموسوعة الجنائية الجزء الخامس للمستشار / جندى عبد الملك - وشرح قانون العقوبات القسم العام للدكتور محمود نجيب حسنى الطبعة الرابعة - القانون الجنائي للدكتور / محمد محيى الدين عوض طبعة ١٩٨١ - والنظرية العامة لقانون العقوبات للدكتور / جلال ثروت - وشرح قانون العقوبات القسم العام للدكتور / محمود محمود مصطفى الطبعة العاشرة ١٩٨٣ . والموسوعة الذهبية للأستاذين / حسن الفكهاني وعبد المنعم حسنى ومجموعات المكتب الفني

المبحث الثالث مراقبة البوليس

تعريفها :

مراقبة البوليس هي عقوبة مقيدة للحرية وليست سالبة لها بمقتضاها تقييد حرية المحكوم عليه بالقدر الذى يمكن الشرطة من ملاحظته والإشراف على سلوكه وسبل معيشتة . ولذلك نصت المادة ٢٩ عقوبات على أنه ، يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة فى القوانين المختصة بتلك المراقبة ، وجعل المشرع من مجرد مخالفة شروط المراقبة جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة (مادة ٢٩ / ٢) . وهى عقوبة مقررة فى الجنايات والجنح دون المخالفات كما وأن المراقبة قد تكون عقوبة أصلية وقد تكون عقوبة تبعية أو تكميلية .

من يخضع لمراقبة البوليس ؟

الأصل أن يخضع لهذه العقوبة كل شخص تتوافر فيه شروط توقيعها ومع ذلك فقد استثنى القانون من ذلك الأحداث ذكورا كانوا أم أنثاء والأحداث فى عرف القانون هم من تقل سنهم عن ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة

والسبب فى استثناء الأحداث أن هذه التدابير لا تلائمهم بل وقد تكون عائقا لبناء مستقبلهم ولهذا فقد وضع لهم القانون تدابير تلائمهم هى التدابير المقررة للمشردين الأحداث تغنى عن تطبيق مراقبة البوليس عليهم

المراقبة كعقوبة أصلية :

تكون المراقبة عقوبة أصلية إذا كان القانون ينص على الحكم بها وحدها كما هو الشأن فى جريمة التشرد (انظر المادة ١ / ٢ ، ٢ / ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣) وفى جريمة الاشتباه (انظر المادة ٢ / ٦ من المرسوم بقانون المذكور) وتنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر على أن ، تعتبر التدابير المحكوم بها طبقا لأحكام هذا القانون مماثلة لعقوبة الحبس بما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، ولما كان الحبس عقوبة أصلية دائما فإن اعتبار مراقبة البوليس مماثلة له يعنى أنها - فى الحالات السابقة - عقوبة أصلية

وينبنى على ذلك التماثل أن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة المراقبة المحكوم بها عند التنفيذ وأن عقوبة المراقبة تعتبر سابقة في العود وفقاً للمادة ٤٩ - ٢ ، ٣ من قانون العقوبات كالحبس تماماً .

مراقبة البوليس كمراقبة تبعية :

تكون مراقبة البوليس عقوبة تبعية في حالتين :

الحالة الأولى :

نصت عليها المادة ٢٨ عقوبات وهي كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة لجناية مخلة بامن الحكومة او تزيف نقود او سرقة او قتل في الاحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ (القتل المقترن والمرتببط بجنحه) . او لجناية من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٦ (التخريب) ٣٦٨ (اتلاف المزروعات) يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو يقضى بعدمها جملة . والمراقبة هنا توقع بقوة القانون ودون حاجة للنص عليها ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدتها أو يعفى المحكوم عليها منها كلية .

والحالة الثانية :

نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٧٥ عقوبات وهي حالة ما إذا عفى عن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين . وهذا إذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك ومعنى ذلك أنه يجوز أن يخفض - بمقتضى قرار العفو ذاته - مدة المراقبة أو أن ترفع كلية .

وقيل بأن هذا الحكم واجب التطبيق ايضاً من باب اولى إذا كانت العقوبة هي الاعدام وعفى عن المحكوم عليه أو بدلت عقوبته .

وخلاصة ما تقدم أن المراقبة التي فرضها الشارع في المادتين ٢٨ ، ٧٥ عقوبة تبعية مصدرها القانون ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم من القضاء ثم انها اختيارية فيجوز للقاضي أن يخفضها أو يعدمها في حكمه كما يجوز أن ينصر في أمر العفو على انقاصها أو التجاوز عنها جملة إلا أن السبب الذي جعله الشارع اسساً لتوقيع المراقبة يختلف في الحالتين فالمراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة

الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن المحكوم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ولاية جنائية بغض النظر عن وصفها وذلك عقب صدور الحكم بها أو أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدتها بخمس سنين .

مراقبة البوليس كعقوبة تكميلية :

تكون المراقبة عقوبة تكميلية في بعض احوال نص عليها القانون صراحة في بعض الجرائم وهي بالذات الجرائم التي ينم ارتكابها عن خطورة اجرامية وتندربارتكاب جريمة لاحقة ودور مراقبة البوليس هنا هو مراقبة سلوك المحكوم عليه للحيلولة بينه ارتكاب الجريمة . وقد تكون المراقبة كعقوبة تكميلية وجوبية كما هو الشأن في جريمتي العود للتشرد والعود للاشتباه تنص المادتان ٢/٢ ، ٢/٦٠ من المرسوم بقانون المذكور على أن تكون عقوبة المتشرد والمشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ومن ذلك أيضا ما تنص عليه المادة ٣٣٦ عقوبات من جواز جعل الجاني في النصب أو الشروع فيه في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر . وايضا يجوز في جرائم قتل الحيوانات وضع الجاني تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر (المادة ٣٥٥ عقوبات) . وكذلك في جرائم قطع واتلاف الزراعة واقتلاع الاشجار يجوز وضع الجاني تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر .

مدة مراقبة البوليس :

يحدد القانون مدة المراقبة في كل حالة سواء اكانت اصلية أم تبعية أم تكميلية وفي حدود النص . يكون تحديد القاضي لمدها إلا في الاحوال التي تكون فيها عقوبة تبعية فإنها محددة بالنص . اما على قدر العقوبة الاصلية بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين . (م ٢٨ عقوبات) واما بمدة معينة كما تنص المادة ٧٥ عقوبات .

وقد جعل القانون للمراقبة حدا أقصى لا يجوز أن تتعداه فيقضى بانها لا تزيد على خمس سنوات حتى ولو تعددت (المادة ٣٨ ، والمادة ٢٨ عقوبات) .

وليس للمراقبة حدا أدنى عام معين في القانون إلا إذا كانت عقوبة اصلية ولم يبين لها القانون حدا أدنى فإنها تنقيد بالحدود الخاصة بعقوبة الحبس على اعتبار أنها مماثلة لها في تطبيق احكام قانون العقوبات .

وتجيز المادة ٢٨ من قانون العقوبات للمحكمة أن تخفض مدة المراقبة التبعية ولم تنص على الحدود التي تلتزمها في التخفيض وازاء سكوت النص يجوز أن يخفضها إلى ٢٤ ساعة قياسا على الحبس والمراقبة كعقوبة اصلية لا يتصور تخفيضها إلى اقل من ذلك

تنفيذ المراقبة .

يبدأ تنفيذ المراقبة كعقوبة تبعية تعقب قضاء العقوبة الأصلية فوراً . أما المراقبة كعقوبة تكميلية وكعقوبة أصلية فيبدأ تنفيذها من اليوم المحدد في الحكم .

ومدة المراقبة لا تقبل التجزئة أو الوقف حتى ولو تغيب المحكوم عليه عن محل المراقبة أو قبض عليه أو حبس لاي سبب من الأسباب ومن أجل ذلك يتعين على المحكمة أن تحدد في حكمها مبدأ المراقبة التي يحكم بها سواء أكانت عقوبة أصلية أم عقوبة تكميلية ولما كانت المراقبة تنتهي من تلقاء نفسها بانتهاء مدتها فلا يتصور سقوطها بمضى المدة كغيرها من العقوبات

وقد منح المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وزير الداخلية سلطة الاعفاء من المراقبة في جزء منها بشرط ألا يزيد على نصف المدة وسواء أكانت تبعية أم أصلية أم تكميلية وقد حدد المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ القواعد التي يخضع لها المحكوم عليه لمراقبة البوليس واعتبر مخالفة أحكامه جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة (م ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ومادة ٢٩ من قانون العقوبات) .

من أحكام النقض :

١ - المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم الذي وقعت الجريمة في ظله صريحة في أن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة ، التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون هي عقوبة أصلية وتعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر ، .

إن هذه العقوبة تعتبر في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل - تعتبر صنواً لعقوبة الحبس ومثيلة لها في كونها عقوبة مقيدة للحرية وإذا كان ذلك فإنه لا يلزم لقبول الطعن بالنقض من الطاعة إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١) .

٢ - ظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، إنه يجعل عقوبة المراقبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم (الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣) .

٣ - المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تدرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما

عقوبة تبعية مصدرها القانون ولا تحتاج في توقييعها إلى حكم القضاء إلا أنهما ما زالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مسلووية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الاشغال المؤبدة لاي جنائية بغض النظر عن وصفها وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدتها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على انقاصها أو التجاوز عنها جملة .
(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢) .

٤ - وجوب تعيين بدء المراقبة إذا رأى الحكم تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات بفقرتها وذلك لكيلا يؤدي إغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي قضى بها الحكم وتفويت ما قصد إليه الشارع من تقريرها .
(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٨) .

٥ - عدم استثناء النساء من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ .
(الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٥) .

٦ - جواز زيادة مادة المراقبة في جريمة العود للاشتباه على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي اعتبر بسببها عائدا للاشتباه .
(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٩) .

٧ - أن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائدا وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة .
وفضلا عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها . ثم أن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة واذن فإذا كان ما وقع من المتهم ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .
(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢) .

٨ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تامة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس وأن يكون عائدا فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لمخالفة ذلك لصريح هذا النص ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة

والشروع فيها من جهة العقوبة . كما أنه في جرائم السرقة بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨) .

المراجع

الدكتور السعيد مصطفى السعيد في الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢
- الدكتور محمود محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة
العاشرة ١٩٨٣ - الدكتور / مأمون سلامة في قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٧٩
- الدكتور / جلال ثروت في النظرية العامة لقانون العقوبات - الموسوعة الذهبية
للاستاذين : حسن الفكاهنى وعبد المنعم حسنى .

المبحث الرابع المصادرة

تعريف المصادرة :

المصادرة هي نزع ملكية المال جبرا على مالكه وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل وهي عقوبة مالية كالغرامة ولكنها تختلف عنها في كونها تتمثل في نقل ملكية شيء من المحكوم عليه إلى الدولة . أما الغرامة فتتمثل في تحميل ذمة المحكوم عليه بدين لها .

والمصادرة التي ينص عليها قانون العقوبات في المادة ٣٠ منه هي المصادرة الخاصة والتي محلها شيء أو أشياء معينة بذواتها دون المصادرة العامة التي حظرها الدستور المصرى حيث تنص المادة ٣٦ منه على أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى » .

احكام المصادرة الخاصة :

تنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات على أنه « يجوز للقاضى إذا حكم بـ عقوبة لجنائية أو جسيمة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة ، وذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله دون اخلاص بحقوق الغير الحسن النية - وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو

استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم ، ومفاد ذلك ان المصادرة لم ترد في قانون العقوبات الا كعقوبة تكميلية وجوبية او جوازية ولم ترد كعقوبة اصلية او تبعية ولكن إلى جانب ورودها كعقوبة فإنها وردت ايضا كاجراء وقائي . وقبل التعرض لتفصيل ذلك نشير اولا إلى شروط المصادرة :

شروط المصادرة :

يشترط للمصادرة كعقوبة :

١ - ان يكون هناك عقوبة اصلية وهذا هو مقتضى كون المصادرة عقوبة تكميلية دائما ويجب ان تكون تلك العقوبة لجنائية او جنحة وهذا هو الاصل ولا تجوز المصادرة في المخالفات إلا بنص اعمالا لنص المادة ٣١ عقوبات . ويجب ان يكون الحكم الصادر بالادانة صادرا في جريمة عمدية فلا يجوز الحكم بالمصادرة في الجرائم غير العمدية ما لم تكن الاشياء التي استعملت في ارتكابها تعتبر بطبيعتها خارجة عن التعامل بها اى مما تعد صناعته او استعماله او بيعه او عرضه للبيع او حيازته جريمة وفي هذه الحالة تعد المصادرة من قبيل الإجراءات الوقائية .

٢ - ان تكون هناك اشياء مضبوطة تحصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت او التي من شأنها ان تستعمل فيها .

والمقصود بالاشياء المتحصلة من الجريمة هي التي يكون الجاني قد حصل عليها بواسطة الجريمة مثل حصيلة اللعب القمار والجعل في الرشوة وثمان المواد المخدرة المعاقب على بيعها او نحو ذلك .

كما وان المقصود بالاسلحة والآلات التي استعملت في الجريمة كل ما استعان به الجاني في سبيل ارتكاب الجريمة كالسلاح الذي استعمل في القتل والاداة التي استعملت في السرقة والسيارة التي استخدمت في نقل المخدرات او السلع المهربة اما الاشياء التي من شأنها ان تستعمل في الجريمة فالمراد بها تلك الاشياء التي يكون الجاني قد اعدّها فعلا لارتكاب الجريمة إلا انه نفذها بوسيلة اخرى وكذلك الاشياء التي اعدت لاتمام الجريمة غير انها وقفت عند حد الشروع . وعموما فإن بيان الاشياء التي يمكن ان تصدر واردة على سبيل الحصر ، فلا تجوز مصادرة اشياء اخرى إلا بنص صريح

٣ - ان يكون الشيء مضبوطا فلا يجوز مصادرة الاشياء التي لم تضبط بعد كما لا يجوز الزام المحكوم عليه بدفع قيمتها ويكفى ان يكون الشيء قد ضبط ولو لم يكن تحت بصر المحكمة وقت الحكم .

٤ - يجب ان يكون الشيء منقولاً : والراى الراجح فقها هو ان الذى يبدو من نصوص القانون المصرى ان المصادرة لا تقع إلا على اشياء منقولة فلا تجوز مصادرة العقارات والمادة ٣٠ من قانون العقوبات تشير إلى ذلك باشتراطها ان يكون الشيء مضبوطاً إذ ان الضبط لا يتصور إلا فى المنقولات .

ويرى الدكتور محمود نجيب حسنى فى مؤلفه شرح قانون العقوبات القسم العام ص ٨٣٩ ان هذه الحجة غير مقنعة إذ ان العقار يتصور ضبطه بوضعه تحت الحراسة او الحجز عليه وبالإضافة إلى ذلك فإن تعبير « الاشياء » الذى استعمله الشارع يتسع للمنقولات والعقارات على السواء لذلك اذهب إلى انه يجوز مصادرة العقار ان توافرت فيه شروط المصادرة وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كانت الهدية التى تلقاها المرتشى عقاراً جازت مصادرته .

٥ - المصادرة لا تخل بحقوق الغير حسن النية : والغير حسن النية هو كل من كان اجنبياً عن الجريمة لا دخل له فيها سواء بوصفه فاعلاً او شريكاً فإذا كان لمثله على الاشياء المضبوطة المتعلقة بالجريمة حق عينى كحق الملكية او الانتفاع او الرهن فلا تجوز ان تخل المصادرة بحقه فإذا استعار شخص من آخر سيارته ليستعملها فى امر مباح فاستعملها فى نقل مخدر فإن السيارة لا تصادر .

— المصادرة كعقوبة تكميلية :

الاصل فى المصادرة انها عقوبة وتكون لها هذه الصفة إذا وقعت على اشياء لا يحرم القانون حيازتها وانما شرع المصادرة للمعاقبة على جريمة ارتكبها مالك هذه الاشياء . وهى بهذه الصفة عقوبة تكميلية لا يجوز توقيعها إلا تبعاً لعقوبة اصلية ولا بد لتوقيعها من ان يصدر بها حكم من القاضى . إذ بغير حكم قضائى يتعذر معرفة ما هو الاشياء التى تحصلت فى الواقع من الجريمة وما هى الاسلحة والادوات التى استعملت فى ارتكابها . ومفاد ذلك ان المصادرة بحسب الاصل عقوبة تكميلية لا يحكم بها إلا ضد من ارتكب جريمة تبعاً لعقوبة اصلية . وهى على هذا النحو ترد على اشياء يجوز قانوناً تداولها ويمكن حيازتها فلا يحكم بها على الورثة إذا مات مورثهم المتهم بارتكاب جريمة قبل صدور حكم نهائى بالإدانة ولا يحكم بها على متهم صدر حكم ببراءته او بانقضاء الدعوى الجنائية ضده بالوفاة او التقادم او العفو كما لا يحكم بها على المسئول عن الحقوق المدنية .

والاصل ان المصادرة عقوبة تكميلية جوازية لكنها قد تكون وجوبية يتـم على القاضى النطق بها تبعاً للعقوبة الاصلية كما هو الشأن فى المادة ١١٠ عقوبات التى قررت انه « يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى او الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة » .

المصادرة كتدبير وقائي :

وهي الصورة المنصوص عليها في الفقرة من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والتي تنص على انه ، وإذا كانت الاشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم ، ويطلق على هذا النوع المصادرة العينية لأنها تترتب على ضبط شيء ضار . والمصادرة هنا وجوبية باعتبار ان الاشياء المضبوطة تعد حيازتها أو استعمالها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ومعنى ذلك انه ليس للجاني حق مشروع في حيازتها أو استعمالها أو عرضها للبيع كما انه ليس للغير ولو كان حسن النية ايضا هذا الحق . ولذلك وجبت مصادرتها ولو لم تكن ملكا للمتهم طالما ان مالك الشيء لا تحقق له الحيازة المشروعة أو الصنع أو البيع أو العرض للبيع أي طالما انها جريمة بالنسبة للمالك . وإذا توافرت في الشيء شروط المصادرة الوجوبية وجب على المحكمة مصادرتها حتى ولو لم تحكم بالإدانة أي حتى ولو قضت بالبراءة . أو كانت الدعوى قد سقطت بوفاء المتهم أو بمضي المدة ولذلك فإنها تفقد خصائص العقوبة وتعتبر من قبيل التدبير الاحترازي الذي يوقع بغض النظر عن ظروف الجاني الشخصية إذ انه يراعى فيه خطورة الشيء الاجتماعية .

المصادرة كتعويض :

قد تكون للمصادرة صفة التعويض وذلك إذا قضى القانون بان تؤول الاشياء المصادرة إلى المجنى عليه في الجريمة ففي هذه الصورة تجمع المصادرة بين معنى العقوبة ومعنى تعويض المجنى عليه عما أصابه من ضرر الجريمة . ويحدث هذا في القوانين المتضمنة لجرائم الغش التجاري كغش وتقليد العلامات والبيانات التجارية وايضاً في القوانين المنظمة للجمارك .

والمصادرة هنا ليست عقوبة تكميلية وانما يغلب عليها طابع التعويض للمضروب من الجريمة وهي مع ذلك تحتفظ ببعض خصائص العقوبة في انها تتطلب ان تكون الاشياء استعملت أو حصلت من الجريمة وان تكون هناك جريمة قد وقعت في مادياتها ينطبق عليها نص تجريمي وارد في القانون الخاص .

ويترتب على صفة التعويض فيها :

اولاً - انه لا يشترط لتوقيعها صدور حكم بالإدانة في الجريمة بل يحكم بها على الرغم من وفاة المتهم أو تبرئته كما لو كان حسن النية ، ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على انه ، يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية ان

تحكم بمصادرة الاشياء المحجوزة او التي تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من التعويضات او الغرامات او التصرف فيها باية طريقة اخرى تراها المحكمة مناسبة ، فصفا التعويض تغلب في هذا النوع من المصادرة لان ثمن الاشياء المصادرة لا يضاف حتما إلى ملك الدولة بل يصح استنزاله من التعويضات المحكوم بها للمدعى .

ثانيا - انه يجوز ان يحكم بها في بعض الاحوال من المحكمة المدنية كما هو الشأن في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ السابق الاشارة إليها وهو ما يجب الاخذ به في شأن المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات الخاصة بجنة التقليد لاتحاد العلة (١) .

من احكام محكمة النقض :

١ - ما هية المصادرة :

١ - لما كانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الغرض منه تعليق الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعملها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة فإن المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتي لم يثبت لها استخداما في ارتكاب الجريمة لا تكون قد جانببت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعاها الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١) .

(١) المراجع في هذا البحث - الدكتور / السعيد مصطفى السعيد في الاحكام العامة في قانون العقوبات - الدكتور / محمد محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العام - المستشار / جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس - الدكتور / محمد زكى ابو عامر في قانون العقوبات القسم العام - الدكتور / محيى الدين عوض في القانون الجنائي مبادئه الاساسية ونظرياته العامة دراسة مقارنة طبعة ١٩٨١ - الدكتور / جلال ثروت في النظرية العامة لقانون العقوبات - الموسوعة الذهبية للاستائين / حسن الفكهاني وعبد المنعم حسنى - مجموعات المكتب الفنى لاحكام النقض - والمدينة الذهبية العدد الثاينى ١٩٨٥ للاستاذ / عبد المنعم حسن .

٢ - اغفال القضاء بالمصادرة مع وجوبها خطأ في القانون :

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها أعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون .
(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨) .

٣ - الشيء سبق ضبطه :

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كلن الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . ولما كلن الثابت من المفردات ان جهاز الاشعة موضوع الاتهام لم يضبط فإن الحكم الصادر بمصادرة جهاز الاشعة يكون وارداً على غير محل ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في قضائه بالمصادرة مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء المصادرة .
(الطعن ٣٨٥ ، ٤٣٥ رقم لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤) .

٤ - في العرض للبيع وجوب مصادرة اللحوم حتى لو كانت صالحة للاستعمال .
أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كلن عرضها للبيع يعد جريمة في ذاته . ولما كلن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالف الذكر كلن يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوباً على اعتبار ان العرض للبيع يعتبر جريمة في ذاته . وان المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات دون قانون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الاخلال بآية عقوبة اشد ينص عليها قانون غيره . وإذا كلن الحكم قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة المصادرة لمجرد ان اللحوم المضبوطة صالحة للاستهلاك فإنه يكون قد اخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقتضى بها .
(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٩) .

٥ - انواع المصادرة وشروطها وآثارها -

ان المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنائيات والجنح إلا إذا نص

القانون على غير ذلك فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص تثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكلفة كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار وهي بوضعها الأول تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .

٦ - ملكية الأشياء المصادرة بحسن نية :

ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ -سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع الصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته .

ومن ثم فإنها تكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سينها قضي بإدانته أو ببرأته رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣) .

٧ - ما تستلزمه المصادرة وجوبا :

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة ممن في ذلك والحائز على السواء أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣) .

٨ - وفي ذات المعنى السابق قضت محكمة النقض بأن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة -بما في ذلك الملك والحائز على السواء -وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في حملها أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم

يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا فيه فإنه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه .
(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١) .

٩ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .
(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢) .

١٠ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك الملك والحائز على السواء أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا من الجريمة فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصا له قانونا فيه . ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال على مدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن النية .
(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤) .

١١ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠) .

١٢ - المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية . أما ما اشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليسي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكلفة .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠) .

١٣ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كاثاث العيادة . وإذن فإذا عوقب متهم بالمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات لأنه وهو غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك ورم بالفك وقضى بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبس فإن الحكم بالمصادرة يكون في محله
(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٨) .

١٤ - المصادرة بحكم طبيعتها لا يجوز ان يتناولها وقف التنفيذ :

المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوع لها لا يجوز ان يتناولها وقف التنفيذ إذ هي عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حق القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه . وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/١٩) .

١٥ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه .

(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٦) .

١٦ - ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريرا لعدم توقيع عقوبة المصادرة من ان ثمة منازعة جدية قائمة في ملكية البندقية المضبوطة ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بان مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانونا من الحكم بعقوبة المصادرة .

(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٥) .

١٧ - تسليم السلاح المرخص لآخر - وجوب المصادرة :

انه وان كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الاحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية إلا انه وقد تضمنت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده الثانى - صاحب السلاح وذخيرته للمطعون ضده الاول بما يمتنع عليه معه قانونا إحراز وتداول ذلك السلاح فإنه كان يتعين على المحكمة ان توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ سالفه الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها في جميع الاحوال ما لم يقيم دليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائيا ويكون الحكم المطعون فيه إذ اغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد اخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) .

١٩ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ومن ثم فقد

كان بحسب الأصل توقيعتها مع عقوبة الجريمة الأشد إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا لصاحبها في حملها وإذا كلن الحكم قد استظهر أن المتهم ممن يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن احرازه للبندقية كان يقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) .

٢٠ - لما كان تسليم السلاح إلى آخر غير مرخص له في حيازته أو احرازه يقترب عليه إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذا أثبت في حق المطعون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو احرازه واعتبره مسئولا جنائيا عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة سالفه الذكر إلى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم احرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير كلن يتعين القضاء بعقوبة المصادرة طبقا لنص المادة ٣٠ سالفه الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدر في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ما دام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده - صاحب السلاح المرخص له - جنائيا ويكون الحكم المطعون إذ الغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائيا مع وجوبها فقد خطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .

القسم الثالث

تعدد العقوبات

مادة ٣٢

- إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .
- وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجربة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

تعليقات وأحكام

- المقصود بتعدد الجرائم :

يقصد بتعدد الجرائم حالة ارتكاب الشخص لعدة جرائم قبل أن يحكم عليه نهائياً في واحدة منها . فهو يختلف عن العود في أن هذا الأخير يستلزم ارتكاب الجريمة بعد الحكم نهائياً على الجاني في جريمة أخرى ^(١) . ومفاد ذلك أن تعدد الجرائم يختلف عن العود في أنه في العود يقارف الجاني جرائمه الجديدة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة سابقة أما في التعدد فهو يقارفها قبل الحكم عليه في أية جريمة أي قبل أن يتلقى بالتالي انذار القضاء وتحذيره له بعدم العودة لسلوكه الاثم لذا يعد أقل اثماً وخطورة من المجرم العائد لكنه أشد انما بطبيعة الحال من الجاني الى يرتكب جريمة واحدة فحسب ^(٢) .

التعدد الصوري والتعدد الحقيقي :

والتعدد عموماً نوعان تعدد صوري أو معنوي وتعدد حقيقي أو مادي والنوع الأول يكون إذا ما ارتكب المتهم فعلاً واحداً ينطبق عليه أكثر من نص في القانون أي يوصف قانوناً بأكثر من وصف واحد كحالة من يرتكب في الطريق العام جنائية هتك عرض فإن هذا الفعل

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٢٩

(٢) الدكتور رموف عبید في مبادئ القسم العام من التشريع العقلي طبعة رابعة عام ١٩٧٩ ص ٧٣٥

فضلا عن وصفه المنطبق على المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات يوصف في الوقت نفسه بأنه فعل فاضح علنى وفقا للمادة ٢٧٨ منه . أما النوع الثانى وهو التعدد الحقيقى فيكون بارتكاب الشخص لعدة افعال مستقلة يكون كل منها جريمة على حده كمن يسرق من إنسان ويقتل آخر ويضرب ثالثا^(٣) وفيما يلى نعرض لأحكام كل من التعدد الصورى او المعنوى والتعدد الحقيقى او المادى .

اولا - حكم التعدد الصورى او المعنوى .

بينت المادة ١/٢٢ عقوبات حكم التعدد الصورى والذى يتمثل فيما إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أى إذا وقع تحت طائلة عدة نصوص قانونية فنصت على أنه : إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، وفى الواقع لا يوجد فى هذه الحالة تعدد جرائم بل يوجد تعدد نصوص او تعدد اوصاف قانونية لان الامر لا يتعلق بوقوع عدة جرائم بل بمخالفة عدة قوانين جنائية . مثال ذلك إذا ضرب احد آخر بقصد القتل ولم ينشأ عن الضرب إلا عجز عن الاشغال اكثر من عشرين يوما فهذا الفعل يكون فى آن واحد جنائية شروع فى قتل معاقبا عليها بالمادة ٢٣٤ عقوبات وجنحة ضرب معاقبا عليها بالمادة ٢٤١ عقوبات وإذا هتك شخص عرض طفل فى الطريق العام فإنه يعد مرتكبا لجريمة هتك عرض وجريمة فعل فاضح علنى مخل بالحياء^(٤) ومن صور التعدد المعنوى ايضا حالة اطلاق عيار نارى على مجنى عليه معين بقصد قتله فلا يصيبه ويصيب شخصا آخر غير مقصود بالقتل فيقضى عليه فإنه عن هذه الحيدة فى الهدف تنشأ جنائية شروع فى قتل عمد بالنسبة للمجنى عليه المقصود بالقتل الذى اخطاه العيار . وجنائية قتل تامة بالنسبة للمجنى عليه الذى توفى بالفعل وتكون الحالة حالة تعدد معنوى لامادى ومثل هذه الامثلة للتعدد المعنوى اخذ المشرع المصرى فيها بنظام وحدة العقوبة فى صورته المبسطة أى التى لاتجعل من التعدد المعنوى سببا للتشديد فى العقوبة الواحدة واجبة التطبيق وعليه يتعين على القاضى أن ينطق بعقوبة واحدة هى المقررة للجريمة الاشد اما العقوبات المقررة لجرائم الاخف فلا تطبق سواء اكانت اصلية ام تبعية يم تكميلية فقد عالج المشرع التعدد المعنوى كما لو كان جريمة واحدة جاعلا معيار الجريمة الاشد هو المناط فى تحديد العقوبة واجبة التطبيق^(٥) . وهكذا يكون الاعتبار فى صور التعدد المعنوى للوصف الاشد وحده ولا يقضى على الجانى

(٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧١٩

(٤) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٢٠١

(٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٠٣ وما بعدها

بغير عقوبته . ويراعى ان انطباق نص المادة ٣٢ / ١ عقوبات على الواقعة كما يكون الحكم قد اثبتها والقول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض متى توافرت المصلحة من الطعن^(٦) .

ويلاحظ ان تقدير العقوبة الاشد يكون بالنظر إلى العقوبات الاصلية المقررة للجريمة ولا عبرة بما قد يوجد معها من عقوبات تكميلية او ما يترتب عليها من عقوبات تبعية ذلك ان العقوبات الاصلية هي العقوبات المرتبة في القانون على حسب جسامتها كما يلاحظ ان القاضى في تطبيقه للعقوبة الاشد ليس مقيدا بوجوب تطبيقها في حدها الاقصى بل انه حر في توقيع اى قدر منها فيما بين حديها ولو كانت العقوبة التى يحكم بها فعلا اقل من الحد الاقصى المقرر للعقوبة على حسب الوصف الاخف^(٧) .

ونظرا لوحدة الفعل في حالة التعدد الصورى فإن المتهم يعتبرند ارتكب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة او الجرائم الاخف وإذا كانت إحدى الجرائم الناتجة من الفعل الواحد جنحة والآخرى جنائية وجب رفع الدعوى لدى محكمة الجنائيات ووجب على محكمة الجناح إذا رفعت لها دعوى الجنحة وحدها وتبين لها ان الجنحة هي مظهر اى صورة من صور جنائية ان تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى^(٨) . وفي ذلك قضت محكمة النقض بان رفع الدعوى عن جريمة الجنحة امام محكمة الجناح لا يسلب المتهم فيها حقه في ابداء دفاعه عند نظر الدعوى امامها في شأن الارتباط الذى يدعيه بينها وبين الجنائية التى سبقت محاكمته وادانته من اجلها امام محكمة الجنائيات كما يكون من حقه - إذا تبين لمحكمة الجناح من التحقيق الذى تجريه ان الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنائية ارتباطا لا يقبل التجزئة - الا توقع عليه الا عقوبة واحدة^(٩) .

ويترتب على ذلك ان المختص بالدعوى هو القضاء المنوط به النظر في اشد اوصاف الفعل لانه الذى يستطيع النطق بالعقوبة المقررة لهذا الوصف وإذا صدر في شأن الفعل حكم بالبراءة او الادانة على اساس احد اوصافه كاحداثا لدون تحريك الدعوى على اساس وصف اخر ولو كان اشد . وذلك تطبيقا لمبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين او من اجل فعل واحد ، المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية^(١٠) .

(٦) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٧٤٠ .

(٧) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٢٢ .

(٨) الدكتور احمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ص ٤٣ .

(٩) الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ ص ٢٧٣ .

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٣٢ .

من احكام النقض في التعدد الصوري :

١ - مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات واثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة :

قضت محكمة النقض بانه (لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الاولى على انه ، إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها فقد دلت بصريح عبارتها على انه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف او التكييف القانوني الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد إذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة . وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر إذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة ان العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . ويؤكد هذا النظر تبليين صياغة الفقرتين إذ اردف الشارع عبارة ، الحكم بعقوبة الجريمة الاشد ، بعبارة ، دون غيرها ، في الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما اسقطت تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى افراد لفقرة لكليهما . لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاوزان المقررة للاستيراد من الخارج وتهريب هذه السبائك بدخالها إلى البلاد وتعمد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها مما يقتضى - اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف الاشد - وهي جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي دون عقوبة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصلية كانت او تكميلية فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر وهو ما يكون معه قد اخطا في تاويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركي قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و

٦٦٠ ملیم ودون حاجة إلى بحث السبب الثانی من سببی الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتهاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ مجموعة المکتب الفنى س ٢٢ ص ٨٧٥) .

٢ - بناء - تقسیم - ارتباط :

إن جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر و أركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل الملقى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم في أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل بالبناء الذي تم مخالفاً للقانون . ولما كانت واقعة إقامة بناء الدور الأول العلوى وإن كانت لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء لأنه مقصور - بالنسبة إلى المباني - على تلك التي تقام على الأرض ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضي ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها إلا أنه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وهي قائمة على ذات الفعل الذي كان محلاً للاتهام بذلك الوصف الآخر فقد كان يتعين على المحكمة قياماً بواجبها في تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها أن تضيف على الواقعة الوصف القانوني وهو إقامة البناء بغير ترخيص أما وإنها لم تفعل وقضت بالبراءة في الواقعة المطروحة عليها برمتها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ وفي هذا المعنى أيضاً الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٠) .

٣ - سلاح - إصابة خطأ - ارتباط :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده كان يعبث بمسدس أثناء وجوده في حفل عرس فانطلق منه مقذوف تارى أصاب كلا من المجنى عليهما في ساقه اليسرى بغير قصد في فرح قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نتجت عنه جريمة الإصابة الخطأ وهو فعل إطلاق السلاح الناري المستقل تماماً عن فعل الاحراز فإن ذلك مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦) .

٤ - تزوير صحيفة دعوى وعقد بيع :

واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى إذ أن لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المغيرة التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) .

٥ - إصدار عدة شيكات لشخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة مع اختلاف تواريخ الاستحقاق .

متى كانت الواقعة كما اثبتتها الحكمان أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منهما في تاريخ معين وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً فإنه يتعين أعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧) .

٦ - أحداث جرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص :

متى كانت جريمة أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحقن - وأن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة أحداث الجرح .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥) .

٧ - وفي ذات المعنى قضى بأنه متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمة أحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص وجوب تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد لأن الفعل الواحد كون الجريمةين فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٨) .

٨ - إذا ارتكبت عدة جرائم وكان الباعث على ارتكابها الوصول إلى غاية واحدة فالعقوبة الواجب تطبيقها هي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون فليس من الضروري إذن توقيع العقوبة المقررة للجريمة التي كل قصد الفاعل الوصول إليها

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢١ أبريل سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة

٢٠٧ أستاذ محمد عبد الهادي الجندى المرجع السابق ص ٥٤) .

٩ - لا تتعدد العقوبة بتعدد افراد المجنى عليهم فلو تعدى فريق على آخر بالضرب فعقوبته واحدة إذ الضرب الحاصل منه كان موجهاً ضد الافراد من حيث هيئتها بتمامها .
(محكمة النقض والإبرام حكم ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٦٩) .

ثانياً . حكم التعدد الحقيقي أو المادى

المقصود بالتعدد الحقيقي أو المادى :

يقصد بالتعدد الحقيقي أو المادى ارتكاب الجانى افعالاً متعددة يعد كل منها جريمة قائمة بذاتها سواء اكانت كلها من نوع واحد كما لو ارتكب عدة سرقات أم كانت من انواع مختلفة كما لو ارتكب جناحاً او جنائيات مختلفة النوع .

وعلى ذلك فإن التعدد الحقيقي أو المادى يتوافر إذا تعدد السلوك المرتكب من الجانى وترتب على ذلك تعدداً فى الوقائع الإجرامية المتحققة فتعدد السلوك مع تعدد النتائج المترتبة يعطى شكل التعدد المادى بين الجرائم ومثال ذلك سرقة محتويات مسكن المجنى عليه ثم اغتصاب انثى مقيمة به او ضرب المجنى عليه واتلاف منقولاته عمداً . والصفة المميزة للتعدد المادى أو الحقيقي هى استقلال كل واقعة عن الوقائع الأخرى فى العناصر المكونة لها فالجرائم المتعددة لا تشترك ولو جزئياً فى الفعل التنفيذى لها وإنما تستقل كل منها عن الأخرى فى الفعل المكون لها وهذا ما يميز تلك الصورة عن التعدد المعنوى وبذلك يخرج من هذا المعنى الأفعال المتعددة التى يجعل القانون من بعضها ظرفاً مشدداً للبعض الآخر إذا اقترن به وأن كان كل منها مستقلاً يعد جريمة فإن العقاب عليها عند اجتماعها بعقوبة خاصة يجعل من مجموعها وحدة غير قابلة للتجزئة وليست حالة تعدد ومثالها السرقة بكسر من الخارج (المادة ٣١٧ ، ثانياً ، من قانون العقوبات) كما يخرج منه جرائم الاعتداء فهى وإن تكونت من عدة أفعال إلا أن هذه الأفعال جميعاً تدخل فى جريمة واحدة باعتبارها من عناصرها وكذلك الجرائم المستمرة لأنها عبارة عن حالة جنائية تتجدد وتستمر فالفعل المستمر واحد والجرائم المتتابعة فهى وإن تكررت تكون فى مجموعها جريمة واحدة^(١) .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٢٢ . والدكتور مامور سلامة المرجع السابق ص ٥٠٤ .

القاعدة والاستثناء في تعدد العقوبات :

أخذ المشرع المصرى كقاعدة عامة بمبدأ تعدد العقوبات تبعا لتعدد الجرائم . وهذا المبدأ يطبق على كافة الجرائم سواء منها الجنائيات أو الجنح أو المخالفات وعلى ذلك نصت المادة ٣٣ عقوبات بأن « تعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ ، ٣٦ ، كما قررت المادة ٣٧ عقوبات بأنه « تعدد العقوبات بالغرامة دائما ، كما نصت المادة ٣٨ عقوبات على أن « تعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين ، وعلى ذلك فإن الأصل فى القانون المصرى هو تعدد العقوبات تبعا لتعدد الجرائم وهذا الأصل يرد عليه استثناء مقرر بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات والتي تنص على أنه « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .

ومن ثم فإنه يشترط لتوافر هذا الاستثناء شرطان :

الأول : هو وحدة الغرض .

الثانى : هو الارتباط الذى لا يقبل التجزئة .

وحدة الغرض :

تنص المادة ٣٢ عقوبات فى فقرتها الثانية على الحالة التى ترتكب فيها عدة جرائم لغرض واحد فتكون مرتبطة ببعضها ببعض بوحدة الغرض بحيث تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة كما لو اختلس صراف شيئاً من الأموال الأميرية التى فى عهده وزور فى الدفاتر بقصد إخفاء اختلاسه وكما لو ساعد أحد الأفراد متهما على الهرب وأواه فى منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص نقوداً وتعامل بها بعد ذلك^(٢) . وإذن فمناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها فإذا كانت الجرائم التى قارفها المتهم قد وقعت على أشخاص مختلفين وفى تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه فى كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد فإن ذلك لا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة ولو كانت الجرائم من نوع واحد^(٣) .

والخلاصة أنه لا عبرة بتعدد الوسائل مهما تعددت ولا باختلاف أشخاص المجنى

(٢) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوع الجنائية الجزء الخامس ص ٢١٨

(٣) الدكتور محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة العاشرة ١٩٨٣ ص ٦٤٠ .

عليهم فيها مهما انقطعت الصلة بينهم ولا بالمظاهر الخارجية للسلوك الإجرامى مهما تفلوتت فكما ظهرت وحدة الغرض كلما صح إمكان القول بالارتباط الذى لا يقبل التجزئة وكما انتفت هذه الوحدة كلما تعذر إمكان البحث فى مدى توافر عدم التجزئة بين الجرائم المتعددة^(٤) .

وتقدير وحدة الغرض امر موضوعى ينظر فيه إلى ظروف كل واقعة وتستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض^(٥) .

الارتباط الذى لا يقبل التجزئة :

لا شك أن وحدة الغرض يتحقق بها الارتباط بين الجرائم المرتكبة ذلك أن الارتباط بين الجرائم يتوافر إذا تواجد عامل مشترك بينها غير أن الارتباط البسيط غير كاف لتوافر الاستثناء الذى نحن بصدده وإنما يلزم أن تكون له صفة خاصة . وهذه الصفة تتمثل فى كون الارتباط غير قابل للتجزئة ويقصد بذلك . وفقاً للرأى السائد هى أن تكون الجرائم المرتكبة مرتبة على بعضها البعض بحيث ما كانت ترتكب الجريمة التالية لولا وقوع التى تسبقها^(٦) .

وتقدير قيام الارتباط فى الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة .

اثر التعدد بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية :

يترتب على أنه يحكم فى الجرائم المرتبطة بعقوبة الجريمة الأشد فقط أنه يمنع تنفيذ العقوبات التبعية الخاصة بالجريمة الأخف وذلك لأنها جزاءات قانونية الحقها الشارع ببعض العقوبات الأصلية وجعلها ملازمة لها تقوم بقيامها وتزول بزوالها - أما العقوبات التكميلية فهى فى واقع أمرها عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل يظل واجباً الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . وعقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من القانون

(٤) الدكتور عوف عبيد فى مبادئ القسم العلم الطبعة الرابعة ص ٨٤٧

(٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٣٢

(٦) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٠٨

رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد (٧) .

من احكام النقض في التعدد المادى :

١ - التفرقة بين فقرتى المادة ٣٢ عقوبات واثر ذلك .

يراجع في ذلك الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١ والذي سبق ان اوردناه في بند احكام النقض في التعدد الصورى تحت رقم ١ .

٢ - ضبط سلاح نلدى وذخيرة ومخدر مع شخص :

لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه الفقرة وكلن ضبط السلاح النلرى والذخيرة يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات لان جريمة إحراز المخدر هى فى واقع الامر مستقلة عن هاتين الجنائيتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين وإذا كلن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطا فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧) .

٣ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات :

لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم المسندة للمتهم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وكلن قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كلن الاصل ان تقدير قيام الارتباط فى الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧) .

(٧) الدكتور احمد محمد إبراهيم فى قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٥٠ .

٤ - عقوبة الجرائم المرتبطة :

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » ، فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك المقررة لأشدها إذا تفاوتت العقوبات المقررة لها كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه إذا تسلوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائي بالإدانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة في القانون لكل من جريمتي تزوير المحرر العرفي واستعماله واحدة . فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر العرفي برغم سبق صدور حكم نهائي بإدانته في جريمة استعمال ذلك المحرر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٥١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٦) .

٥ - عقوبة « العقوبة التكميلية » :

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبة التكميلية التي تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى . والحكم بهامع عقوبة الجريمة الأشد فإن الحكم المطعون فيه إذا عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦) .

٦ - الارتباط بين جريمتي اقتضاء مقدم إيجار وتقاضى مبالغ خارج نطق عقد الإيجار :

متى كانت جريمة اقتضاء مقدم إيجار - موضوع الطعن الحال - وجريمة تقاضى مبالغ

مبالغ خارج نطلق عقد الإيجار موضوع الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق - اللتين دين الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل منهما كانتا وليدتى نشاط إجرامى واحد يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن كليهما - وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة - إنما وقعتا لغرض واحد هو التحليل على قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تهدف إلى حماية المستأجرين من مغالاة المؤجرين في تقدير الأجرة فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعقوبة مستقلة عن جريمة اقتضاء مقدم إيجار برغم إدانة الطاعن في الجفحة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ سلفة البيان وتوقيع عقوبة عليه لتقاضيه مبالغ خارج نطلق عقد الإيجار يكون قد أخطأ في القانون مما كان يستوجب - بحسب الأصل - تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجه الصحيح إلا أنه لما كان الطعن رقم ٢٥٨٠ س ٥٠ ق قد قضى فيه بجلسة اليوم بالنقض والإعادة فإنه يتعين الحكم في الطعن الحال بالنقض والإعادة كذلك .

(الطعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٨) .

٧ - الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وإن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد .
(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥) .

٨ - من حيث أن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار إليها تلزم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجرامياً لا ينفصم فإن تخلف أحد العنصرين سالفى البيان انتفت الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وارتد الأمر إلى القاعدة العامة في التشريع العقابى وهى تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقاً للمادتين ٣٣ ، ٢٧ من قانون العقوبات مع التقيد عند التنفيذ بالقيود المشار إليها في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٨ من ذلك القانون .. وانتهت محكمة النقض إلى أن طبيعة جريمة عدم توفير أجهزة الإطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة - من الجرائم العمدية - لا ارتباط بينهما - انتهاء الحكم إلى توافر الارتباط بين الجريمتين وقضاءه بعقوبة واحدة عنهما - خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٨) .

٩ - تقدير الارتباط :

من المقرر انه وان كلن الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا انه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذى حصله الحكم - لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كلن الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها فى ان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضهما البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كلن يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس الملقى بها عن الجريمة الثانية عملاً بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى اسباب الطعن .

(نقض جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠ لسنة ٣١ ص ٥٥٧) .

١٠ - شروط توافر الارتباط الوارد فى المادة ٣٢ / ٢ عقوبات :

من المقرر ان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها ولما كلن الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وكانت الوقائع كما اثبتتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن فى طعنه تشير إلى ان الجرائم التى قارفها وقعت على اشخاص مختلفين وفى تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته ان ما وقع منه فى كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد فإن ذلك لا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمتين الأخرتين موضوع الدعويين المشار إليهما فى اسباب الطعن واللذين كانتا منظورتين معها فى الجلسة نفسها التى صدر فيها الحكم المطعون فيه (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨٠) .

١١ - ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدعارة الأخرى ومعاونتها عليها واستغلال بغائها وإدارة محل لممارسة الدعارة - يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ عقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) .

١٢ - الارتباط بين جريمتي بيع سلعة بأزيد من سعرها وعدم الإعلان عن الأسعار : إذا كانت جريمتا بيع سلعة بأزيد من السعر المحدد قانوناً وعدم الإعلان عن الأسعار المسندتان إلى المطعون ضده مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وكان الحكم الابتدائي لم يلزم هذا النظر وقضى بتوقيع العقوبة المقررة عن كل من الجريمتين اللتين دان المطعون ضده بهما فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى التهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ السنة ٣١ ص ٢٥٥) .

١٣ - مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات :

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(نقض جلسة ١٩٨٠/١/٢ السنة ٣١ ص ٢٥) .

١٤ - عقوبة الجرائم المرتبطة :

لما كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم تنبئ بذاتها عن الارتباط القائم بين جريمة القتل الخطأ وباقي التهم الثلاث المسندة إلى الطاعن - مخالفته لإشارة المرور وقيادته

سيارة دون ان يهدىء السير عند الاقتراب من ملتقى الطرق وقيادته سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر - فإن إغفال الحكم التحدث عن إحدى هذه التهم الثلاث على استقلال لا يوجب نقضه مادام انه قد انتهى إلى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد . القتل الخطأ .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧) .

١٥ - اتفاق على جلب مخدرات وجلبها فعلا :

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنائتي الاشتراك في الاتفاق الجنائي وجلب المواد المخدرة وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي اثبتتها في حقها فإنه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تعييبا للحكم في شأن جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥) .

١٦ - عقوبة التشرد أشد من عقوبة التسول :

من المقرر ان العبرة في جسامه العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات هي النظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسول هي بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ هي الحبس مدة لا تتجاوز شهرين وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التي يحكم بها طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر طبقا لما جرى به نص المادة العاشرة منه ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة التسول هي الأشد مما يقتضى اعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠) .

١٧ - الارتباط بين التشرد والتسول :

إن جريمة التشرد في صورتها القائمة على التعويل في كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الاستجداء من الغير الذي يكون جريمة التسول بها

انها تستلزم - بالإضافة إلى توافر شرطي السن والجنس الذي يتطلبه القانون فيمن يوجد في هذه الحالة - أن تنصرف إرادة الجاني إلى احترام تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . وإذا اقترن التسول بجريمة التشرد في نطلق الفهم سالف البيان يكونان معا جريمتين وان تميزت كل منهما عن الأخرى إلا انهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٦ - حكم النقض سالف الذكر) .

١٨ - استقلال احراز السلاح الناري وذخيره من الإصابة الخطأ :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى في ان المطعون ضده كان يعيث بمسدس اثناء وجوده في حفل عرس فانطلق منه مقذوف نارى أصاب كلا من المجنى عليهما في ساقه اليسرى بغير قصد منه وكان مؤدى ذلك ان جرائم احراز المسدس والذخيرة وحمل سلاح نارى في فرح قد نشأت عن فعل اطلاق السلاح الناري المستقل تماما عن فعل الاحراز فإن ذلك مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة الإصابة الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها وكن الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ولما كان هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ملابيا إلى المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الإصابة الخطأ موضوع التهمة الثالثة .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦) .

١٩ - وعن تقدير الارتباط فقد جاء بالحكم سالف الذكر ان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كان الأصل ان تقدير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦)

٢٠ - استثناء من نص المادة ٣٢/٢ عقوبات - هرب المقبوض عليه بالقوة وارتكابه جريمة أخرى :

لما كانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات قد نصت على أن « كل إنسان قبض عليه قانوناً فلهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية فإذا كان صادراً على المتهم أمراً بالقبض عليه وإيداعه في السجن وكان محكوماً عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرية . وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى ، فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط بوحدة الغرض لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة الهرب بعد القبض عليه قانوناً وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة احراز مخدر فقد كان لزاماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة كل من الجريمتين المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضت على المطعون ضده بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة احراز المخدرات فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥) .

٢١ - توقيع الحكم عقوبتين عن جريمتين غير مرتبطتين دون تخصيص عقوبة لكل منهما لا خطأ :

لما كان يبين من منطوق ومدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده بجرائم احرازه سلاحاً نارياً غير مششخّن وذخائر مما تستعمل في ذلك السلاح بغير ترخيص وإصابة خطأ وحمل سلاح نارى في فرح وإطلاق أعيرة نارية داخل القرى وقضى بمعاقبته عن هذه الجرائم بالحبس ستة شهور والغرامة عشرة جنيهاً ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة لم يؤسس قضاءه على وحدة الغرض وتوافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الإصابة الخطأ وباقي الجرائم أية ذلك أنه لم يضمن مدوناته تصريحاً بأعماله حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا أية إشارة إلى دعامتي هذه الأعمى أو أن ما أوقع من عقاب كل على جريمة احراز السلاح وحدها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد ومن ثم فإن نعى النيابة الطاعنة على الحكم الخطأ في تطبيق القانون هو نعى على

الحكم بما ليس فيه وفوق ذلك فلما كانت عقوبتا الحبس والغرامة المقضى بهما مقررتين لكل من جريمتي إحراز السلاح دون ترخيص والإصابة الخطأ على حد سواء بعد ان علمت المحكمة المطعون ضده بالرافة طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان كل من هاتين العقوبتين بالقدر المقضى به لم ينزل إلى الحد الأدنى وكانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على ان المحكمة كانت في حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذي قضت به مما لزومه انها قصدت توقيع هاتين العقوبتين بالقدر الذي اوقعته والذي يتسع للعقاب على كل من جريمتي الإصابة الخطأ وإحراز السلاح الناري معاً على استقلال فيكون رميها بالخطأ في تطبيق القانون على غير اساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٨٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢) .

٢٢ - مناط تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات :

لما كان ما يثيره الطاعن الثاني بشأن التاريخ الذي وقعت فيه جريمة السرقة وما يربطه على ذلك من قيام الارتباط بين الجريمتين اللتين دين بهما مردودا (أولاً) بأن خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر في سلامته طالما ان هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعن لم يدع ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ومردودا . (ثانياً) بان تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يتطلب توافر شرطين اولهما وحدة الغرض . والثاني عدم القابلية للتجزئة وإذ كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما ينفي توافر هذين الشرطين فإنه لا يكون ثمة محل لاثارة الارتباط . (الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠) .

٢٣ - مناط الارتباط رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة :

من المقرر ان مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية او العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها الحد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفياً . لما كان ذلك فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احدى التهم او سقوطها إذ انقضائها كما هو الشأن في خصوص واقعة الدعوى المطروحة ومن ثم فلا محل للقول بإنقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية ترتيباً على انقضاء الدعوى في جريمة الشروع في التهريب الجمركي موضوع التهمة الاولى ذات العقوبة الاخف المرتبطة بها لأن مجال البحث في الارتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) .

٢٤ - وفي ذات المعنى قضى بعدم جواز اعمال المادة ٣٢ عقوبات عن تهمتين قضى في إحداهما بالبراءة وفي الثانية بالادانة . وجوب ازالة عقوبة التهمة الثانية وحدها في هذه الحالة . مخالفة ما تقدم خطأ في القانون .
(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤) .

٢٥ - عقوبة القتل العمد واحراز السلاح :

لما كلن الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت في حق الطاعن اقترافه جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى غير مشخشن وذخيرته ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمتين ببعضهما ارتباطا لايقبل التجزئة قد جرى منطوقة خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسة جنيهات عن احراز السلاح فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة . وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها والمقررة للجريمة الاشد وهى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤) .

٢٦ - من المقرر ان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الغرض فتكونت منها وحدة اجرامية غير قابلة للتجزئة .
(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥) .

٢٧ - اختلاف السبب ووحدة الغرض :

لايصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالافعال المسندة إلى المتهمين إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض وإذا كان متقدما وكان الحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المستولى عليه ويختلف اختلافا بينا عن حق الدولة المعتدى عليه في واقعة التهرب الجمركى وهو اقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع المهربة ومن ثم فإن القول بتوافر شرطى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سديد ويكون من المتعين ايقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حده .

(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢) .

٢٨ - تحديد العقوبة المقررة لاشد الجرائم :

العبرة في تحديد العقوبة المقررة لاشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى تطبيقا للمادة

٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠، ١١، ١٢ من القانون المذكور . لا وفقا لما يقدره القاضى فى الحكم على ضوء ما يرى من احوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها اى القانونين يستمدها من الحدين الاقصى والادنى الاشددين فى كليهما فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على اساس الحد الاقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الادنى . وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الاقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية فى الجريمتين - مقيدة بحد أدنى .

(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٢ / ٨) .

٢٩ - الفكر الجنائى الواحد :

متى كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم - المطعون ضده - قد وقعتا فى زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد وقد انتظمهما فكر جنائى واحد وحصلتا فى ثورة نفسية واحدة فإنهما تكونان مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة مما لا يجوز معه ان توقع عنهما إلا عقوبة واحدة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد اوقع على المطعون ضده عقوبتين فإنه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ١١ / ٤) .

٣٠ - التعدد فى مجال المواد المخدرة :

متى كانت الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وهى احراز جواهر مخدر ، حشيش ، بقصد الاتجار واحراز سلاح نارى مششخن ، مسدس ، بغير ترخيص واحراز ذخائر مما تستعمل فى هذا السلاح والتعدى على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم اول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وكان ذلك اثناء تادية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات اثناء تادية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد ان طبق فى حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده ان الحكم قد اعتبر ان هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وانه قضى بالعقوبة المقررة لاشدها ولا يؤثر فى سلامته انه اغفل ذكر ان العقوبة التى أوقعها هى عن جميع هذه الجرائم او بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٤) .

٣١ - العبرة في تحديد عقوبة اشد الجرائم المنسوبة إلى الجانى هى بتقدير القانون ذاته لها - اى العقوبة المقررة لاشدها في نظر القانون من العقوبات الاصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقدره القاضى بالحكم فيها وبالتالي فإن القانون الذى يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة اخرى اشد من ذلك الذى يقرر له عقوبة الحبس او الغرامة (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢)

٣٢ - من المقرر انه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائى بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهى عقوبة اشد الجرائم المنسوبة إليه اعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢) .

٣٣ - طبيعة عقوبة الغرامة في جريمة احراز الذخيرة :

جرى قضاء محكمة النقض على ان عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احراز الذخيرة ولو انها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة إلا انه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة بمعنى انها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التى أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد فإنه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احراز الذخيرة بدون ترخيص - وهى الجريمة الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احراز الاسلحة النارية بدون ترخيص - وهى الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بإلغائها . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ وفى ذات المعنى أيضاً الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) .

٣٤ - من المقرر ان الارتباط الذى تنأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٦)

٣٥ - إذا كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقوبة وإنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هذه الجرائم وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .
(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) .

٣٦ - الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بالدعوى الثانية وأن تكون مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية .
(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١) .

٣٧ - إذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما تقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧) .

٣٨ - طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضى المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات مما يقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنحة بوصفها العقوبة الأشد .
(الطعن رقم ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١) .

٣٩ - امتناع عن بيع سلعة وبيعها بسعر أزيد .

إذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه أياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الواردة بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكنتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما فإن الحكم إذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .
(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠) .

٤٠ - تتمسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى في الاحالة والمحكمة إلى أن يتم الفصل فيها .
(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢) .

٤١ - قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جريمتين يوجب نظرهما أمام المحكمة المختصة بنظر الجريمة التي عقوبتها اشد :

إذا كلن المتهم قد وجهت إليه تهمةتان هما أنه ضرب شخصا فاحداث به اصابات افضت إلى موته وضرب شخص آخر ضربا بسيطا وكانت الواقعةتان قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد وفصلت النيابة بينهما فقدمت الجنالية إلى قاضي الاحالة (قبل الغائه) فاحالها إلى محكمة الجنائيات والجنحة إلى محكمة الجناح فاصدرت فيها حكما فهذا يكون خطأ . إذ ما دامت الجريمتان مرتبطتين احدهما بالآخرى هذا الارتباط الذي لا يقبل التجزئة لكونهما قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما لا يجوز معه ان يوقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الاشد فإنه يكون من المتعين متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائيا العمل على أن تفصل فيها محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها اشد .

(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ق جلسة ١٩٤٦/٢/٢) .

٤٢ - من مذكرة مكتب شئون امن الدولة في الجنالية رقم ٤٠١٣ لسنة ١٩٨٣ المراجعة والمقيدة برقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٣ كلى سوهاج وهي بشأن اختصاص المحكمة الاعلى درجة (قتل عمد بسلاح ابيض اختصاص محكمة الجنائيات) :

حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما كما خلا اى تشريع آخر من النص على افراد محكمة امن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ أنف البيان وكلن قضاء النقض قد استقر على ان محكم امن الدولة محكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه وان الشارع لم يسلب المحكم صلاحية الولاية العامة شيئا من اختصاصها الاصيل الذي اطلقتة الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ المعدل . لما كان ذلك وكانت جريمة احراز المطواة قرن الغزال (وكل الاسلحة البيضاء ومنها الساطور) بدون ترخيص والمنه نص عليها في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٤ في شأن الاسلحة والذخائر يعاقب عليها بعقوبة الجنحة وتشترك في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الاصلية محكم امن الدولة الجزئية المنصوص عليها

في قانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل في حين أن جريمة القتل والشروع فيه معاقب عليها بعقوبة الجنائية وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا طوارئ بنظرها وبالتالي فإن القول باختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمة أخرى السلاح الأبيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ٨١ والتي يجري نصها على أنه : « إذا كون الفعل جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ » ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن القاعدة العامة الواجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية إنه إذا اختصت محاكم من درجات مختلفة بجرائم مرتبطة وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وجب إحالة القضية برمتها إلى المحكمة الأعلى درجة وإذا كانت جريمة القتل العمد تختص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة أحرار السلاح الأبيض بدون ترخيص فإنه يتعين أن يتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ٨١ وهذا هو ما ذهبت إليه محكمة النقض في حكمها الصادر في الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق الصادر بجلسته ١٩٨٤/١١/٢١ . لما كان ذلك فإنه يتعين إلغاء الحكم وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات عادية .

لذلك

يرى المكتب إلغاء الحكم وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها .
تحريراً في ١٩٨٥/٩/٢٤ .

٤٣ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود أن المتهم كان يحرز السلاح الناري والذخيرة المستخدمين في القتل بغير ترخيص ويخفيها في قاربه وأن هاتين الجريمةتين (حيازة السلاح الناري والذخيرة) تستقلان عن جريمة القتل العمد ولا تربطهما بها رابطة قانونية في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما كان ذلك وكان تأدير الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ معلقاً بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون وكان ما استخلصه

الحكم فيما تقدم من شأنه ان يؤدي إلى ما انتهى إليه . فإن النص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢) .

٤٤ - من المقرر ان تقدير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان وفقا للتطبيق القانوني السليم لنص المادة ٣٢ عقوبات وكانت الوقائع كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تدل - بحالة من الاحوال - على وجود ارتباط بينها وبين الجنائية المطلوب ضمنها فلا جناح على المحكمة ان هي اعرضت عن ضم هذه الجنائية إلى الجنائية المنظورة امامها ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤) .

٤٥ - حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه قد دان المطعون ضده بجرائم القتل والاصابة الخطا وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص للخطر . وقضى عليه بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة اشهر لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات توجب في حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وكانت جريمة القتل الخطا هي أشد الجرائم الثلاث التي دين بها المطعون ضده وقد جعلت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في هذه الجريمة ستة اشهر وكن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى باقل منها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٤) .

٤٦ - اختصاص محاكم امن الدولة (طوارئ) واختصاص المحاكم العادية :

محاكم امن الدولة (طوارئ) محاكم استثنائية - احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها الاصيل بالفصل في هذه الجرائم - الجريمة ذات العقوبة الاخف تتبع الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والاختصاص فتختص محكمة الجنائيات بنظر جنحة احرار السلاح الابيض بدون ترخيص المرتبطة بجناية احرار الجواهر المخدرة او بجناية عامة مستديمة - وليس العكس - إذ ان عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ عقوبات - المادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ لا يغير من ذلك - قضاء محكمة الجنائيات بعدم الاختصاص اثره قبول الطعن شكلا ونقض الحكم

(نقض جنائي الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢١/١١/١٩٨٤ . و لمعان ٦٣٤ ،

٦٣٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٨٦)

٤٧ - الدفع بقيام ارتباط بين الجريمة موضوع الدعوى المطروحة وجريمة اخرى مماثلة مطروحة على المحكمة دعوى اخرى منظورة في الجلسة ذاتها دفاع جوهرى على المحكمة ان تعرض له في حكمها .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٦) .

٤٨ - مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات و اثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟ ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وضعان قانونيان هما الشروع في تصدير جوهر مخدر والشروع في تهريبه وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد وهى الشروع في تصدير المخدرات وتوقيع عقوبتها المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٦ عقوبات والمادتين ٣٣ / ١ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون عقوبة التهريب الجمركى .

(الطعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٦) .

٤٩ - مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - تقدير الارتباط بين الجرائم موضوعى إلا ان الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التى تقتضى تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح - تحقق معنى الارتباط بين جريمتى الإتلاف ودخول مسكن بقصد منع حيازته .

(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٨٦) .

٥٠ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احدها بالبراءة انتهاء الحكم إلى قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جريمة تقليد الاختتام والتزوير في الأوراق الرسمية يوجب توقيع العقوبة المقررة لاشدها وهى عقوبة التقليد تحقق موجب الإعفاء من العقاب في الجريمة الاشد يمتنع معه عقوبة الجريمة الاخف .

(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤/٦/١٩٨٦) .

٥١ - ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيا هما إحراز المادة المخدرة بقصد التعاطى على خلاف القانون . وتهريبها وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد هى خناية إحراز المادة المخدرة بقصد التعاطى وتوقيع عقوبتها دون عقوبة التهريب الجمركى .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٦) .

٥٢ - ارتباط جنائية استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من اعمال وظيفته بجنحة إحراز سلاح ابيض بدون ترخيص وجوب ان تتبع الجريمة الاخرة الاولى في التحقيق الإحالة والاختصاص بالمحكمة .

(الطعن رقم ٢٨٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٦) .

٥٣ - توافر حالة القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي والغلبة وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم - عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات لاحسب ما يقدره القاضي .

القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقر له عقوبة الحبس أو الغرامة .

العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ / ١ عقوبات المعدلة - لا انطبق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة من قبل واحد . إذ يعتبر الجاني أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة . (الطعن رقم ٥٠٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦) .

٥٤ - قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقلي والمنطقي أن تتبع الجريمة الأولى ذات العقوبة الأخف . الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها بموجب اثر الارتباط وليس العكس . (الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٦) .

٥٥ - مناط تطبيق الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ عقوبات انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة افعال يكمل بعضها البعض الأخر بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع - تقدير قيام الارتباط موضوعي - قيام الطاعن وآخرين بسرقة شخصين مختلفين وفي زمانين ومكانين متغيرين لا يتحقق به الارتباط . (الطعن رقم ٤٠٥٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢) .

٥٦ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة بالجلسة ذاتها دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له في حكمها إغفال ذلك قصور . (الطعن رقم ٥٢٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥) .

٥٧ - لا محل لإعمال الارتباط عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم ولو كانت جنائية . (الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧) .

٥٨ - ارتباط القتل العمد بإحراز سلاح نارى - من اختصاص محكم أمن الدولة العليا طوارئ : -

مذكرة مكتب الحاكم العسكري

في قضية الجنائية رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٨٨ جنائيات امن دولة عليا طوارئء اجا
المقيدة برقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٩ كلى جنائيات امن دولة عليا طوارئء المنصورة .
المتهمين الاول
الثانى

التهمة -

الاول : ١ - قتل عمد

٢ - احرز بعد ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس)

٣ - احرز عدد ٤ طلقات مما تستعمل فى سلاح النارى

الثانى : ١ - احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس)

٢ - احرز ذخائر (٣ طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى

٣ - اعلن المتهم الاول على الفرار من وجه القضاء بان اخفى السلاح

المستخدم فى الحادث

الحكم : بجلسة ١٥/١١/١٩٨٩ قضت محكمة جنائيات امن دولة عليا ، طوارئء ،

المنصورة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء
شئونها فيها .

الوقائع

حيث ان المحكمة اسست قضاءها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على سند من ان
مقتضى قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب ان الجريمة ذات العقوبة الاخف هى
التي تتبع الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والإحالة والمحكمة وتدور
فى فلکها بموجب الاثر القانونى للارتباط باعتبار ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة
التطبيق عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات وانه لما كانت جريمة القتل العمد المسندة إلى
المتهم الاول تختص بنظرها محكمة الجنائيات العادية وحدها باعتبارها الجريمة ذات
العقوبة الاشد من جريمة إحراز السلاح النارى والذخيرة بدون ترخيص ومن ثم تتبع هذه
الاخيرة الاولى فى التحقيق والإحالة والمحكمة إى الى النص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات
الجنائية .

ومن حيث انه لما كانت القاعدة العامة الإجرائية بقولها انه ، فى احوال الارتباط التى
يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة إذا كانت بعض الجرائم من
اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى

بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد نصت على انه ، فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية او في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق احكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم امن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها ، فإن مؤدى ذلك ان القاعدة الإجرائية المتصلة باختصاص محاكم امن الدولة ، طوارئ ، والتي ترد في اوامر صادرة من رئيس الجمهورية هي التي تكون واجبة الاتباع دون غيرها وذلك استثناء من القاعدة العامة الواردة في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمشار إليها آنفا . لما كان ذلك وكان امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم امن الدولة طوارئ قد اوجب اختصاص هذه المحاكم بصفة أصلية بالجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له كما يمتد اختصاص هذه المحاكم ايضا ليشمل الجرائم التي تقع مرتبطة بها تبعا لاختصاصها الاصلى بجرائم الاسلحة والذخائر تطبيقا لنص المادة الثانية من الامر الجمهوري سالف البيان . فإن نصوص الامر الجمهوري آنف الذكر تكون هي الواجبة الاتباع ولا يغير من ذلك ان تكون محكمة النقض التي انتهت إلى انه وإن اجازت القوانين في بعض الاحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لمحاكم امن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام القانون الخاص لم يرد به أى نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها يستوى في ذلك ان تكون الجريمة معلقا عليها بالقانون العام او بمقتضى قانون خاص ذلك ان احكام محكمة النقض هذه لم تنكر على محاكم امن الدولة التي نص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اختصاصها بنظر الجرائم المنصوص عليها في امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ ولم تجرده عليها او تسلبه منها بل إنها قطعت بان هذه المحاكم تشارك المحاكم العادية في اختصاصها دون ان تسلبها إياه (نقض جلسة ١٩٨٦/١٠/٩ طعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٦ ق) - لما كان ذلك وكانت جريمة القتل العمد موضوع التهمة الاولى المسندة إلى المتهم في الدعوى الراهنة وقعت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بجريمتي إحراز الاسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص موضوع التهم الأخرى المسندة إلى المتهم واللتين تختص بنظرهما محكمة امن الدولة طوارئ اختصاصا أصليا فإن هذه المحكمة الأخيرة تغدو مختصة بنظر الدعوى برمتها على مقتضى القاعدة الإجرائية الاستثنائية في شأن الاختصاص المنصوص عليها بامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ آنف الذكر وخاصة انها من نفس درجة محكمة الجنايات العادية . وإذ خالف الحكم هذه الوجهة من النظر وقضى بعدم اختصاص محكمة امن الدولة العليا طوارئ بنظر الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . فضلا عن ذلك فإنه ولما كانت المادة الثانية من امر رئيس

الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ قد جرى نصها على أن « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت عبارات هذا النص صريحة وقاطعة في إلزام النيابة العامة بتقديم الدعوى برمتها إلى محكم أمن الدولة طوارئ في الحالات التي وردت بصدر النص ولم يشترط عليها في ذلك أن تكون الجريمة التي تختص بها محكمة أمن الدولة طوارئ عقوبتها أشد من تلك المرتبطة بها وبحيث أنه إذا لم تلتزم النيابة العامة ماسلف أى تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة أمن الدولة طوارئ - فإنه بحكم اللزوم العقلي والتفسير الصحيح لنص المادة الثانية من الأمر الجمهورى رقم ١٩٨١ يكون أمر الإحالة الصادر منها في هذه الحالة باطلا لمخالفته لقاعدة ملزمة وخاصة أن إشارة هذه المادة إلى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات غير موجهة للنسبة العامة بل إلى محكمة أمن الدولة طوارئ ولا يعدو ذلك إلا تطبيقا للقواعد العامة الواجبة التطبيق في حالة الارتباط التي نصت عليها المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولا يصح الاحتجاج بالقول بأن الجريمة الأخف تتبع الجريمة الأشد في التحقيق والإحالة والمحكمة لأن هذا القول يورد قيذا خلت منه المادة الثانية من الأمر الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٨١ وهو نص خاص يقيد النص العام الوارد في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الذى جاء مطلقا في ذكر الجريمة - وإذا قضى الحكم بعدم اختصاص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بنظر الدعوى على خلاف التفسير الصحيح لنص المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليه فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . وبالبناء على ما تقدم فإن المكتب يرى إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى عملا بالحق المخول بنص المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

لذلك

يرى المكتب - إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى تحريرا في ١٩٩٠ / ١ / ٣

رئيس المكتب

توقيع

٥٩ - التزوير واستعماله ولو انهما جريمتان منفصلتان عن بعضهما يعاقب عليهما بعقوبة واحدة متى كان المرتكب لها شخصا واحدا .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة

٥٧ - الأستاذ محمد عبد الهادي الجندي المرجع السابق ص ٥٤) .

٦٠ - طبقا للمادة ٣٢ عقوبات يجب للحكم بعقوبة واحدة على المتهم الذي ارتكب جريمتين تنفيذا لغرض واحد كان شرع في قتل شخص عارضه في خطف امرأة .
(نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ مجلة الاستقلال سنة سادسة صفحة ٧٥ مرجع السابق ص ٥٦) .

٦١ - تزوير عقد وتسجيله بارتكاب تزوير آخرهما جريمتان مرتبطتان ببعضهما ويجب عدهما جريمة واحدة يحكم فيها بعقوبة واحدة .
(محكمة الاستئناف حكم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٦٦) .

٦٢ - نصت المادة ٣٢ عقوبات على انه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وجب اعتبارها كلها واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم ولكن هذه المادة لا تنطبق على العقوبات التبعية مثل المصادرة والغلق فإن هذه العقوبات يحكم بها ايضا مع عقوبة الجريمة الأشد .
(محكمة منوف الجزئية حكم ٢١ مايو سنة ١٩١٦ محكمة الشرائع سنة ثالثة صفحة ٦٠٥) .

٦٢ - مكرر حكم هام وحديث لمحكمة النقض - لا يجوز لمحكمة الجنايات ان تتخلى عن ولايتها الأصلية :
بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٩١ قضت محكمة النقض في الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٦٠ ق بأنه لا يجوز لمحكمة الجنايات ان تتخلى عن ولايتها الأصلية بنظر جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص وذلك بقضائها بعدم اختصاصها استناداً إلى ما أورده بأسباب حكمها من ان الاختصاص الفعلى إنما هو لمحكمة امن الدولة العليا ، طوارىء ، - وكانت وقائع الدعوى تتحصل فيما يلى :
- اتهمت النيابة العامة كلا من :

١

٢

٣

(مطعون ضده فى قضية الجنائية رقم ٦٧٣٣ لسنة ١٩٨٨ اشمون المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) بأنهم فى يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة مركز اشمون محافظة المنوفية - المتهمان الاول والثانى احرز بقصد التعاطى جوهر مخدرا ، حشيشا ، وكان ذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا - المتهم الثالث احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد خرطوش) واحالتهم إلى محكمة جنائيات شبين الكوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٣ من

ديسمبر سنة ١٩٨٩ عملاً بالمواد ١/١ ، ٢/١ ، ٣٧/١ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة أولا - المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمها مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر والادوات المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات .

ثانيا - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الثالث وإحالتها بحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ذات التاريخ موقعا عليها من رئيسها .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى المرفوعة على المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انتهى إلى القول بأن الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا في الاختصاص مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن جريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١/١ ، ٢٦/١ ، ٣٠/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول . ومحكمة الجنايات قضت بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل في الدعوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أنف البيان . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة العليا ، طوارئ ، محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في

الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . وإن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصلي الذى أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ومن ثم فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى . إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه : « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة ، طوارئ ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد أفراد محاكم أمن الدولة ، طوارئ ، بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الأحوال المماثلة . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على المتهم الثالث أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة فإنه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك . وإن تقضى بعدم اختصاصها استناداً إلى ما أوردته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلى إنما هو لمحكمة أمن الدولة العليا ، طوارئ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئاً - بعدم الاختصاص ولم يفصل فى موضوع الدعوى إلا أنه يعد فى الواقع - وفقاً لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعاً من السير فيها مادام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعى الذى كفله له الدستور بنصه فى الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعى ، وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائى ومادامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها وأنهت بذلك الخصومة أمامها فإن حكمها يكون قابلاً للطعن فيه بالنقص لما كان ذلك وكانت النيابة العامة - فى مجال المصلحة والصفة فى الطعن - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة إتهام - مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمتهم وتتمثل فى صورة الدعوى - فى الضمانات التى توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا ، طوارئ ، - وأخصها حقه فى الطعن بطريق

النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده . فإن صفة النيابة العامة في الانتصاب عنه في طعنها تكون قائمة وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون ولما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض وإن كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة إلى محكمة الجنايات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات شبين الكوم للفصل فيها مجددا من هيئة استئنائية أخرى . (صدر هذا الحكم في الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٩١) .

مادة (٣٣)

تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ .

مادة (٣٤)

إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

- (أولا) الاشغال الشاقة .
- (ثانيا) السجن .
- (ثالثا) الحبس مع الشغل .
- (رابعا) الحبس البسيط .

مادة (٣٥)

تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة .

مادة (٣٦)

إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها
وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة
تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة الحبس والحبس على
عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

مادة (٣٧)

تتعدد العقوبات بالغرامة دائما .

مادة (٣٨)

تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على
خمس سنين .

تعليقات واحكام

القاعدة الأصلية ، مبدأ تعدد العقوبات ، :

القاعدة الأصلية التي اخذ بها التشريع المصرى عند التعدد الملقى للجرائم قررتها
المادة ٣٣ عقوبات بنصها ، تتعدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين
٣٥ ، ٣٦ ، ومن ثم فإن القاعدة العامة هي تعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم والحكمة من
ذلك واضحة وهي أن الجانى الذى صدرت منه افعال جنائية متعددة هو اخطر بالضرورة
من الجانى الذى صدر منه فعل جنائى واحد . إلا أنه ومع ذلك فقد اورد التشريع المصرى
ثلاثة انواع من القيود على هذا المبدأ نص عليها فى المواد ٣٢ / ٢ عقوبات والخاصة بالتعدد
الملقى للجرائم والتي يجمعها غرض واحد وارتباطا لا يقبل التجزئة . ونعرض فيما يلى
لنص المادتين ٣٥ ، ٣٦ عقوبات .

(١) الدكتور عوف عبید المرجع السابق ص ٧٤٢

أولاً - نص المادة ٣٥ ع (جب العقوبات) :

تنص المادة ٣٥ ع على ان « تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة » .
والمقصود بالجب هنا هو ان تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة يفيد في نفس الوقت تنفيذاً للعقوبات الاخرى . وقد ورد بتعليقات الحقلية انه ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حد الاعتدال وان ليس من المستحسن ان المحكوم عليه بعد ان يستوفي الجانب الاشد من عقوبته اى الاشغال الشاقة ينقل إلى حبس آخر قبل ان يفرج عنه ليستوفي فيه عقوبة اقل شدة .

— مجال الجب مقتصر على العقوبات السالبة للحرية والعقوبة الوحيدة التى تجب غيرها هى الاشغال الشاقة والعقوبتان اللتان يتصور جيهما هما السجن والحبس فالسجن لا يجب الحبس وليس للحبس اثر في الجب والاشغال الشاقة عقوبة لا تجب فلا تجبها عقوبة من ذات نوعها ولا تجبها من باب اولى عقوبة السجن او الحبس^(١) وقد ذهب رأى إلى ان عقوبة الاشغال الشاقة تجب فحسب كل عقوبة اخرى مقيدة للحرية فلا تجب بالتالى الغرامة لكنها في تقديره تجب عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس ايضاً اسوة بالسجن والحبس لانها مثلها عقوبة مقيدة للحرية ونص المادة ٣٥ عام فلا محل للقول بعدم انصراف حكمه إلى عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس وذلك فيما خلى مراقبة البوليس التى تكون تبعية لعقوبة الاشغال الشاقة المحكوم بها عن نفس الواقعة^(٢) .

— ويلاحظ ان تنفيذ الغرامة بالاكراه غير جائز متى توافرت شروط الجب لان الاكراه البدنى حبس بسيط مما تجبه الاشغال الشاقة بحسب الاصل والا اصبح المحكوم عليه بالسجن او بالحبس احسن حالا من المحكوم عليه بالغرامة والغرض انها اخف منهما ولذا فإن السبيل الوحيد لتنفيذ الغرامة في هذه الحالة هو التنفيذ الجبرى على اموال المحكوم عليه وفقاً للمادة ٥٠٦ إجراءات . وقد نصت المادة ١٥١٠ من التعليمات القضائية للنيابات على انه « إذا كن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة قد حكم عليه بعقوبة مالية لجريمة وقعت قبل الحكم عليه بالاشغال الشاقة فلا ينفذ عليه بالمبالغ المحكوم بها سلفة البيان بطريق الاكراه البدنى وإنما يجرى التنفيذ بها بالطرق المقررة في قانون المرافعات وبالطرق الإدارية لتحصيل الاموال الاميرية إذا تبين ان في استطاعته دفع المبالغ المحكوم بها »^(٣) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٣٨ .

(٢) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٧٥٦ .

(٣) الاستاذ ابراهيم السحملوى في تنفيذ الاحكام الجنائية وإشكالاته الطبعة الثانية ص ١٧٠ .

— وبمقتضى القاعدة التى اتبعت لا تجب عقوبة الاشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن إذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الاشغال الشاقة ولو جعلت القاعدة عامة لما امكن معاقبة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة إلا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبون من الجرائم اثناء وجودهم فى الحبس^(٤) .

— ولا يهم ان يكون الحكم بالحبس او السجن قد صدر قبل الحكم بالاشغال الشاقة او بعده بل كل ما يشترط للجب ان تكون الجريمة المحكوم من أجلها بالحبس او السجن قد وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة فيحصل الجب متى وقعت الجريمة قبل الحكم بالاشغال الشاقة ولو لم يصدر الحكم فيها بالحبس او بالسجن إلا بعد الحكم بالاشغال الشاقة^(٥) .

— وينبغى ان يشار هنا إلى استثناء للقاعدة المقررة فى هذه المادة وهو انه إن كان الحكم فى المرة الاولى صادراً بالحبس ووقف تنفيذه مؤقتاً عملاً بالمادة ٥٢ ثم حكم فى المرة الثانية بالاشغال الشاقة فإن المادة ٥٣ تقضى بتعدد العقوباتين .

— وقد جاء بتعليقات الحقلانية على المادة المقابلة وهى ٣٥ ايضاً من قانون ١٩٠٤ بانه قد يقل ان عقوبة السجن يجب ان تجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس والجواب عن ذلك هو ان عقوبة السجن فى الواقع كعقوبة الحبس فى التنفيذ ولو كانت تقررت هذه القاعدة لكانت تفضى إلى نتيجة غريبة وهى ان من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنوات ثم السجن ثلاث سنوات اخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع انه ان لم يحكم فى المرة الثانية إلا بحبس ثلاث سنوات رافة به فإن كل العقوبة الثانية تضم إلى الاولى .

— وتقضى المادة ٣٥ بان عقوبة الاشغال تجب بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية ومن ثم فإن عقوبة الاشغال الشاقة تجب من عقوبة السجن او الحبس بمقدار مدتها فقط . فإذا كانت مدة الاشغال الشاقة اقل من مدد هذه العقوبات فالباقي منها ينفذ بعد انتهاء عقوبة الاشغال الشاقة . وقد تساعل البعض عما إذا كانت عقوبة الاشغال الشاقة تجب من كل عقوبة اخرى محكوم بها مدة تعادل مدتها او انها تجب فقط مدة واحدة مساوية لمدتها من العقوبات الاخرى المحكوم بها ؟ فلو حكم على شخص بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات وبمثل هذه المدة سجنًا ومثلها حبس هل تجب الاشغال الشاقة من عقوبة السجن بمقدار مدتها ومن عقوبة الحبس بمقدار مدتها ايضاً فى نفس الوقت او انها تجب فقط من إحدى العقوباتين او من مجموع العقوباتين مدة مساوية لمدتها ؟ وفى ذلك ذهب رأى إلى انه يرى ان المقصود بعبارة مدتها تجب مدداً متعددة من كل عقوبة على حدة بمقدار مدتها . وبناء على

(٤) من تعليقات الحقلانية

(٥) المستشار جندى عبد الملك فى الجزء الخامس من الموسوعة الجنائية ص ٢١٢

هذا الراى فإذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات وكان قد حكم عليه او صدر حكم عليه بالحبس خمس سنوات و آخر بالسجن ثلاث سنوات عن جريمتين وقعت منه قبل الحكم عليه بالاشغال الشاقة نفذ فيه الحكم الصادر عليه بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات ولا ينفذ عليه شيء من عقوبة السجن وتجب ثلاثة من عقوبة الحبس ويبقى عليه تنفيذ سنتين معه^(٦) . وبالرغم من ان ظاهر النص قد يؤدى إلى الاخذ بالراى سالف الذكر إلا ان الراى الغالب بين الفقهاء^(٧) . والذي يتمشى مع غرض الشارع هو ان الاشغال الشاقة تجب مدة واحدة في المثل موضوع التساؤل وهى هنا مدة السجن اما مدة الحبس فتنفذ كلها . بمعنى ان المحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تجب السجن المقضى به عليه لمدة ثلاث سنوات فقط وتبقى عقوبة الحبس وهى التى تنفذ عليه . وبتطبيق ذلك الراى على المثل الذى اوردته الدكتور محمد زكى ابو عامر فإن عقوبة الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تجب عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وتبقى عقوبة الحبس وقدرها خمس سنوات وهى التى يتعين تنفيذها .

— وإذا اجتمعت عقوبة الاشغال الشاقة مع عقوبة السجن والحبس فإن الاشغال الشاقة تجب من العقوبات بحسب ترتيب تنفيذها اى انها تجب من عقوبة السجن أولاً بمقدار مدتها فإن كانت مدة السجن اقل من مدة الاشغال الشاقة معادلة لمدتى السجن والحبس معا فإنها تجب العقوبتين اما إذا كانت عقوبة السجن اطول من الاشغال الشاقة فيجب منها بمقدار الاشغال الشاقة فقط وما بقى ينفذ هو وعقوبة الحبس المحكوم بها^(٨) .

— وقد اخذت التعليمات العامة للنيابات بالراى الغالب فقها فنص في البند ٨٥١ من هذه التعليمات في الجزء الاول القسم القضائى طبعة ١٩٥٨ بأنه تنص المادة ٣٥ من قانون العقوبات على ان عقوبة الاشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها كل عقوبة اخرى مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة فهى اذن لا تجب إلا عقوبة السجن او الحبس المحكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بها . ولا تجب عقوبة اشغال شاقة اخرى . كما انها لا تجب من عقوبتين السجن والحبس إلا مدة مساوية لمدتها ويبدأ أولاً بالخصوم من مدة السجن ثم من مدة الحبس ومثل ذلك انه إذا حكم على متهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالحبس لمدة ثلاث

(٦) الدكتور محمد زكى ابو عامر في قانون العقوبات القسم العام الطبعة الاولى ١٩٨٦ ص ٤٣٦

(٧) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق السابق ص ٧٢٩ والاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ١٨٢ والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٣٦ والمستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢١٢

(٨) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٢٠

سنوات لجرائم وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة فإن عقوبة الاشغال الشاقة تجب عقوبة السجن وحدها وتنفذ عقوبة الحبس كلها .

— ونظام الجب هذا متعلقا بالتنفيذ فلا شان للمحكّم به وهو يسرى على عقوبة الاشغال الشاقة سواء اصدر بها الحكم من المحاكم العادية ام الإستثنائية لأن المادة ٣٥ جاءت عامة فلم تضع اى قيد فى هذا الخصوص وغنى عن البيان ان اية عقوبة سالبة للحرية يتعذر تنفيذها بحسب نظام الحبس هذا تظل مع ذلك قائمة تنتج كافة آثارها من ناحية احتسابها سوابق فى العود ومن ناحية العقوبات التكميلية والتبعية فالجب يعطل التنفيذ لكنه لا يعطل هذه الآثار الحتمية^(٩) .

ثانياً : نص المادة ٣٦ عقوبات (عدم تجاوز العقوبات المقيدة للحرية حداً معيناً) :

اعمالاً لنص المادة ٣٦ عقوبات فإنه لا يجوز ان يتجاوز مجموع العقوبات المقيدة للحرية حداً معيناً . وعلى ذلك نصت المادة سالفة الذكر على انه : إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من اجل واحدة منها وجب ان لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو فى حالة تعدد العقوبات وان لا تزيد مدة السجن والحبس على عشرين سنة وان لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنوات .

— وقد جاء بتعليقات الحقانية تعليقاً على النص المقابل من قانون ١٩٠٤ على ان هذه المادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو ان تعدد العقوبات يجب ان يوضع له حد إذ لا يلزم ان العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستحيل بسبب تعددها إلى عقوبة مؤبدة ويلاحظ ان ما يترك بلا تنفيذ عملاً بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس إذا زاد مجموعها عن عشرين سنة إنما هي عقوبات الحبس او بعضها والقاعدة الوارد فى هذه المادة لا تنطبق إلا على تعدد الجرائم (بالمعنى المتفق عليه عند جمهور العلماء فى فرنسا) يعنى انها لا تتعلق بالاحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة اخرى .

— وقد جاء بالبند ٨٥٣ من التعليمات العامة للنيابات المرجع السابق انه إذا تعددت العقوبات لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه بالسجن فيجب الا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة والا تزيد مدة السجن او مدة السجن والحبس على عشرين سنة والا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنوات .

— ويلاحظ ان ما يترك بلا تنفيذ بالمادة ٣٦ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس إذا زاد مجموعها على عشرين سنة إنما هي عقوبات الحبس او بعضها فإذا بلغت مدة السجن وحدها عشرين سنة فلا ينفذ شيء من عقوبة الحبس^(١٠) .

(٩) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٧٥٨

(١٠) الدكتور السيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٣٠

— ويتعين لتطبيق الحد الأقصى أن يكون المتهم قد ارتكب كل جرائمه قبل أن يحكم عليه من أجل إحداها ، أما إذا ارتكب بعض الجرائم بعد أن حكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة فإن العقوبة التي حكم بها عليه من أجل هذه الجريمة لا تدخل في حساب الحد الأقصى وإنما يقتصر تطبيقه على العقوبات المحكوم بها من أجل الجرائم اللاحقة وقد تؤدي إضافة العقوبة السابقة إلى هذه العقوبات الأخيرة إلى تجاوز الحد الأقصى^(١١) .

ترتيب التنفيذ :

بمقتضى المادة ٣٤ عقوبات فإنه إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتى :

- (أولاً) الأشغال الشاقة .
- (ثانيا) السجن .
- (ثالثا) الحبس مع الشغل .
- (رابعا) الحبس البسيط .

ويلاحظ أن الشارع لم يأخذ في التنفيذ بترتيب صدور الأحكام بكل عقوبة وهو مكلن يتعين الأخذ به لو خلا القانون من نص وإنما أخذ بترتيب أسلسه البدء بالعقوبة الأشد فما يليها وهكذا وقد يحصل أن يحكم على شخص بعقوبة أشد أثناء التنفيذ عليه بعقوبة أخف فعندئذ يوقف تنفيذ العقوبة الأخف إلى أن عليه العقوبة الأشد^(١٢) وقد جاء بتعليمات الحقلانية أنه لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهرا تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن إذا حكم على إنسان بالأشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل نقله في الحال إلى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الأشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها .

تعدد العقوبات بالغرامة دائما :

بمقتضى نص المادة ٣٧ عقوبات فإنه تتعدد العقوبات بالغرامة دائما وقد جاء بتعليقات الحقلانية أنه إذا تبين عند التنفيذ على المحكوم عليه أن عليه أحكاما أخرى بعقوبات مالية واجبة التنفيذ وجب تنفيذها عليه بالاكراه البدنى في حدود المدد المنصوص عليها في

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٤٠

(١٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٣٥

المادتين ٥١١ ، ٥١٤ من قانون الإجراءات الجنائية اما المبالغ التي تحكم عليه بها بعد تاريخ التنفيذ فينفذ عليه بها استقلالا بطريق الإكراه البدنى في حدود المدة المشار إليها كذلك .

تعدد عقوبات مراقبة البوليس :

اعمالاً لنص المادة ٣٨ عقوبات فإنه تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز ان تزيد مدتها كلها على خمس سنوات .
وقد جاء بتعليقات الحقلانية ان الغرض من هذه المادة تقرير العمل بالمبدأ العام سالف الذكر الوارد في الامر العالمى المختص بمراقبة البوليس اعنى المبدأ الذى من مقتضاه ان الحد التقريبى لتلك المراقبة الذى إذا تعدته بعد ذلك يكون ضرباً من العبث والجور هو خمس سنوات .

من احكام محكمة النقض :

١ - العقوبات الأصلية والجب :

من المقرر ان العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله او التعويض المدنى للخزانة او كانت ذات طبيعة وقتائية كالمصادرة ومراقبة الشرطة التى هى فى واقع الامر عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . وكن يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر جريمتى احراز الجواهر المخدر وتهريبه مرتبطين وبرغم هذا اغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المقررات المضمونة اربعمئة وسبعون جنيتها - فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالإضافة إلى باقى العقوبات المقررة بها .

(الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ١٢/٢/١٩٨٥) .

٢ - إن تنفيذ مقتضى القانون فى الأحوال التى يقضى فيها بان تجب إحدى العقوبات غيرها متروك للسلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحكم به .
(نقض ١٦/٢/١٩٤٨ المجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ٦١ ص ٣٠١)

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

مادة (٣٩)

يعد فاعلا للجريمة :

- (أولا) من يرتكبها وحده او مع غيره .
- (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها .
- ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

تعليقات وأحكام

متى يعد الجانى فاعلا للجريمة ؟

نص المادة ٣٩ عقوبات يعرض لحالتين في كلاهما يعتبر الشخص فاعلا للجريمة .

الحالة الأولى :

من يرتكب الجريمة وحده او مع غيره .

وفي هذه الحالة يتكلم المشرع المصرى عن حالتين يعتبر الجانى فيها فاعلا

- ١ - إذا ارتكب الفاعل بمفرده الفعل المكون للجريمة كما ينص عليه القانون كمن يختلس منقولا أو من يقتل إنساناً

٢ - إذا ارتكب الجريمة مع غيره وفي هذه الصورة الأخيرة قد يكون الفعل الذي ارتكبه كل منهم يكفى قانوناً في ذاته لوقوع الجريمة كما لو تعاون عدة أشخاص في سرقة امتعة وحمل كل منهم جانباً منها . فكلهم فاعل لجريمة السرقة إذ أن ما ارتكبه كل منهم في ذاته مكون لهذه الجريمة وإنما اتحادهم في القصد واتفاقهم على ارتكاب الجريمة هو وحده الذي يجعل الفعل الذي وقع واحداً مع تعدد فاعلية وقد يكون الجانسون جميعاً قد قارفوا نفس الفعل المكون للجريمة معاً كما لو أطلق ثلاثة أشخاص أعيرة نارية على شخص قاصدين قتله فاصلبوه جميعاً ونشأ عن الجروح النارية نزيف أودى بحياته أو ضرب شخصان ثالثاً بقصد قتله فمات من الضرب . وهذه واضحة بنفسها بغير حاجة إلى نص وقد ذكرت في القانون حتى يكون بيانه للفاعلية شاملاً^(١) .

الحالة الثانية :

وفيها توزع الأعمال المكونة للجريمة على فاعلين فأكثر فكل من يقوم بعمل من هذه الأعمال يعد فاعلاً وإن لم يقم ببقية الأعمال^(٢) وفي هذه الحالة فقط يتمثل نشاط الجاني في فعل خارج عن الركن المادي للجريمة وتكون له على الرغم من ذلك أهمية كبيرة تبرر وضعه في مصاف الفعل الذي يقوم به هذا الركن مثال ذلك الإمساك بالمجنى عليه لمنعه من المقاومة تمكيناً لآخر من أعمال السلاح في جسده . وإيقاف العربية التي يستقلها لتمكين آخر من إطلاق النار عليه بالإمساك بالمجنى عليه لتعطيل مقاومته وإيقاف العربية التي يستقلها لتمكين آخر من إطلاق النار عليه فعلاً لا يدخلان في الركن المادي لجريمة القتل إذ تقوم هذه الجريمة بفعل الإعتداء على الحياة وقد ارتكبه من أعمال السلاح أو أطلق الرصاص وعلى الرغم من ذلك فإن هذين الفعلين يمثلان أهمية كبيرة في تنفيذ جريمة القتل وتكاد أهميتها لا تقل عن أهمية فعل الاعتداء على الحياة وقد أشار المشرع إلى هذه الحالة بقوله « يعد فاعلاً للجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ، فهذه الحالة تشترط وقوع عدة أفعال من أشخاص متعددين بقصد تحقيق جريمة معينة ولو أن من هذه الأفعال ما يخرج عن الفعل المكون للجريمة كما عرفها القانون . فلا يشترط إذن اعتبار الجاني فاعلاً في الجريمة أن يكون عمله هو الذي أحدث النتيجة أو أنه كان كافياً في ذاته لأحداثها بل يكفى أن يكون الجاني قد ارتكب فعلاً في سبيل تنفيذها وبعبارة أخرى يكفى أن يكون هناك أفعال متعددة وقعت تنفيذاً لقصد مشترك فكل من يرتكب فعلاً من هذه الأفعال يعد مرتكباً للجريمة لو كان قد ارتكبها وحده .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٧٠

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٣٣

ومادام الأمر كذلك فإنه يتعين وضع ضابط لتمييز عمل الفاعل بهذا المعنى من مطلق الأعمال المادية التي ترتكب في سبيل الجريمة وتكون خارجة عن ركنها المادى وخصوصا ان المادة ٤٠/٣ من قانون العقوبات تجعل من حالات الاشتراك المساعدة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة وهي أعمال تتداخل في الأعمال الداخلة في التنفيذ بالمعنى المتقدم والتي يعد مرتكبها فاعلا . ولقد وضعت تعليقات الحفائية على المادة ٣٩ من قانون العقوبات الضابط الآتى .. وهو انه يكفي لاعتبار ما وقع داخلا في الأعمال المكونة للجريمة أن يكون هذا العمل كاهيا بذاته لاعتبار مرتكبه قد بدأ في تنفيذ الجريمة بحيث يعد شارعا فيها وفقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات على فرض أن الجريمة لم تتم وعلى ذلك ينظر إلى الفعل الذى وقع فإذا كان كاهيا لتكوين ركن البدء في التنفيذ في الشروع عد مرتكبه فاعلا أصليا للجريمة إذا ما وقعت أما إذا كان هذا العمل لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا فلا يعد مرتكبه فاعلا إذا وقعت الجريمة وإنما هو شريك وفقا للمادة ٤٥ عقوبات إذا توافرت شروط الاشتراك ويتبين من ذلك أن فيصل التفرقة بين عمل الفاعل وعمل الشريك في الجريمة هو بعينة المميز بين العمل التنفيذى والعمل التحضيرى فمن يرتكب عملا يعد به شارعا إذا لم تتم الجريمة يعد فاعلا أصليا إذا ما وقعت وعلى هذا جمهور الشراح .

وتطبيقا لهذا الضابط فإن من يقتصر نشاطه على مجرد إعداد السلاح الذى يستعمل في القتل لا يعد فاعلا لهذه الجريمة وإنما شريكا بالمساعدة لأن فعله لا يعدو أن يكون مجرد عمل تحضيرى لهذه الجريمة . ولكن من يمسك بالمجنى عليه كى يمكن آخر من قتله يرتكب فعلا يعد بدءا في تنفيذ القتل فيعتبر لذلك فاعلا لهذه الجريمة ومن يمسك العربة التى يستقلها المجنى عليه ليمكن آخر من قتله يعد فاعلا في الجريمة لأن فعله المذكور يعد بدءا في تنفيذ القتل وإذا أطلق شخصان النار على المجنى عليه بنية قتله فكل منهما فاعلا للقتل ولو ثبت أن الرصاص الذى أطلقه أحد المتهمين لم يصب المجنى عليه وأنه إنما أصيب وقتل برصاص المتهم الآخر وحده وقد استقر قضاء النقض على الأخذ بهذا الضابط .

ويلاحظ أن مجرد كون الفعل عملا تنفيذيا لا يكفي وحده لاعتبار مرتكبه فاعلا للجريمة بل يتعين أن ياتيه وقت تنفيذها أى أن يعاصر فعله الوقت الذى تنفذ فيه الجريمة . وكما قالت محكمة النقض فيمن يعد فاعلا للجريمة ، باتيانه فعلا يمثل دورا رئيسيا فيها حسب خططها وكيفية توزيع الأدوار بين الجناة وأن يظهر به على مسرح الجريمة ، ولم تضع محكمة النقض تعريفا لمسرح الجريمة إلا أنه يمكن تحديده بأنه المكان الذى يتاح فيه للجانى - حسب خطة الجريمة - أن يقوم بدوره الرئيسى أثناء تنفيذها ويعنى ذلك أن مسرح الجريمة لا يقتصر على مكان ارتكاب الفعل المكون لها فلا يشترط إذن أن يشهد الجانى تنفيذ الجريمة أو أن يلمس ذلك بحاسة من حواسه وإنما يمتد مسرح الجريمة إلى

رقعة تختلف مساحتها باختلاف ظروف كل جريمة بحيث يكون في استطاعة من يوجد فيها أن يقوم بدوره الرئيسى الذى عهد إليه^(٣) .

وخلاصة ما سبق أن العنصر المادى للمساهمة الاصلية في الجريمة يتكون من تعدد لأفعال المساهمين وكل فعل يحقق كاملا او في جزء فقط النموذج التشريعى للجريمة او يبدأ في التنفيذ وفقا لاحكام الشروع او يحقق دورا رئيسيا في التنفيذ تبعا للخطة الموضوعية من الجناة . وفقا لاتجاه محكمة النقض متى تواجد على مسرح الجريمة . وجدير بالملاحظة انه في جميع الاحوال يلزم لاعتبار الشخص فاعلا اصليا ان يباشر سلوك الفاعل ويتواجد وقت التنفيذ على مسرح الجريمة .. وفقا للفقهاء السائد .

فلو ان (١) قام بكسر باب مسكن تمهيد لسرقته بواسطة (ب) في اليوم التالى وتم ذلك فعلا دون حضور الاول فإن (١) يعتبر شريكا وليس فاعلا اصليا على حين يعتبر فاعلا اصليا إذا تواجد بمسرح الجريمة وقت ارتكاب (ب) للسرقة^(٤) .

قصد التداخل في الجريمة :

لكى يعد الجانى فاعلا اصليا للجريمة بالمعنى الوارد بالمادة ٣٩ (ثانيا) يجب ان يكون قد ارتكب الفعل ، عمدا ، كما جاء بالنص وهو لفظ يقصد به ان يكون عند الجانى نية التداخل في الجريمة وأنه ارتكب ما ارتكبه من الأفعال في سبيلها تنفيذ هذه النية وهو شرط لازم بالضرورة في هذه الصورة لإمكان مساعلته عن النتيجة التى أحدثها غيره لأن فعله هو لم يصل إلى درجة الفعل المنفذ للجريمة في ذاتها^(٥) . وفي ذلك فقد جاء بتعليقات الحقانية انه لكى يعتبر شخص فاعلا ينبغى ان يكون عنده نية التدخل في ارتكاب الجريمة وان يكون اشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذى يكسر قفل بيت ولكن لا يدخل فيه والذى يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقة بكسر ولو ان الثانى لم يشترك في كسر الباب وكذلك إذا اوقف زيد مثلا عربية عمرو ثم قتل بكر عمدا فزيد هو فاعل للقتل إذا كان اوقف العربية بقصد القتل وكما لو شرع زيد مثلا في قتل عمرو وتركه على انه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمرا فحيث ان زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا إلا بجريمة الشروع في القتل .

وقصد التداخل في الجريمة ليس من خصوصيات الحالة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات بل انه شرط لازم في كل احوال تعدد الخيانة في الجريمة الواحدة لأنه هو الذى يحقق الرابطة الذهنية التى تربط الجناة المتعددين بالقياس إلى الفعل الذى وقع بحيث

(٣) المستشار عدلى خليل في جرائم القتل العمد علما وعملا طبعه ٨٦ - ٨٧ ص ٢٧٧ وما بعدها

(٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤١٧

(٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٧٦

يجعلهم جميعا مسئولين عنه بوصفه جريمة واحدة فإن وحدة الجريمة لا يقصد بها وحدة النتيجة المادية التي وقعت فذلك يكون فقط عند انفراد الجاني فإذا تعدد الجناه وجب ان يقوم مع وحدة النتيجة وحدة في القصد تربط ما بين اعمال الجناه المتعديين^(٦) وهذه الرابطة هي التي تقوم بها الوحدة المعنوية للجريمة وجوهر هذه الرابطة ان عناصر الركن المعنوي لدى كل فاعل يتعين ان تشمل كل ماديات الجريمة ما كان منها ثمرة لنشاطه وما كان ثمرة لنشاط سائر الفاعلين معه فإذا كانت الجريمة عمدية تعين ان يعلم كل فاعل بما هي فعله ويتوقع نتيجته المباشرة وتتجه إرادته إليهما معا بالإضافة إلى ذلك فإنه يتعين ان يعلم بالافعال التي يرتكبها الفاعلون الآخرون وان يتوقع النتيجة الأخيرة التي تترتب على فعله متضامنا مع هذه الافعال وتتجه إرادته إليها وإلى النتيجة^(٧).

ومن اجل ذلك يكفي لاعتبار الشخص فاعلا مع غيره ان يكون قاصدا الدخول في الجريمة التي يرتكبها هذا الغير ويعمل على ذلك بعمل من قبيل ما تقدم بيانه وسيان بعد ذلك ان يكون الفاعل الآخر عالما بدخوله وقابلا له او غير عالم وكذلك الشأن في الاشتراك بالمساعدة^(٨).

وقد جرى قضاء محكمة النقض على انه يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين في جريمة واحدة ان يقوم الدليل على اتفاقهم على مقارفة الجريمة ومؤدى هذا الراى انه لو اعتدى - على غير اتفاق - عدد من الأشخاص على شخص وتسبب عن الاعتداء وفاة المجنى عليه فإنه لا يسأل عن الضرب المفضى إلى الموت إلا من ثبت انه احدث الإصابة القاتلة فلو كان محدث هذه الإصابة مجهولا فلا يكون للمحكمة إلا ان تقضى على كل من المساهمين بعقوبة الضرب البسيط فهو القدر المتيقن في حق كل منهم ولكن الامر يختلف فيما لو كان بين المساهمين اتفاق على الضرب إذ في هذه الصورة تكون الجريمة واحدة يسأل عنها الجميع بغير تفرقة بين من احدث الإصابة القاتلة وبين من احدث إصابة بسيطة ولا ضرورة لتعيين الفاعل لكل من الإصابتين فالمتيقن في حق كل منهما انه فاعل في الضرب الذي افضى إلى الموت وبهذا الراى قال معظم الشراح في مصر وفي فرنسا^(٩).

عدم تأثر الفاعل بالظروف والأحوال الخاصة بأحد الفاعلين :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ عقوبات على ما يأتى (ومع ذلك إذا وجدت احوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها

(٦) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٨٠

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٣٤

(٨) الدكتور السعيد مصطفى انسعيد المرجع السابق ص ٢٧٩

(٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٣٧ وما بعدها

إلى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها) .

وقد تضمنت هذه المادة قاعدة مؤداها أن الفاعل لا يتأثر بالظروف الخاصة بغيره من الفاعلين والمقصود بالظروف هي الظروف الشخصية المتعلقة بالفاعلين وليست الظروف المادية المتعلقة بالجريمة نفسها^(١٠) وهذا النص يشمل أربع صور .

١ - تغيير وصف الجريمة لوجود أحوال خاصة بأحد الفاعلين والأحوال المقصودة هي التي تغير من نوع الجريمة ومثالها إذا ما عذب موظف أو مستخدم عمومي متهمًا بحملة على الاعتراف فإنه يعاقب بمقتضى المادة ١٢٦ بعقوبة جنائية فإذا ارتكب الجريمة معه آخر غير موظف بصفة فاعل أصلي فإن الآخر يعاقب بعقوبة الجنحة إذا لم يتجاوز الضرب في جسامته حد المرض أو العجز عن الأشغال ، وكذلك إذا تعاون شخص بفعل أصلي - مع الطبيب في إسقاط امرأة حبل بإعطائها أدوية مثلاً فإنه يؤاخذ على جنحة بمقتضى المادة ٢٦١ بينما يؤاخذ الطبيب على جنائية وفقاً للمادة ٢٦٣^(١١) .

٢ - تغيير العقوبة بسبب وجود ظروف خاصة بأحد الفاعلين :
والظروف التي من هذا القبيل قد تكون مشددة للعقاب كظرف العود (المادة ٥٠ من قانون العقوبات) وقد تكون مخففة له كما هو الشأن في المجرمين الأحداث وفي الزوج الذي يقتل زوجته أثناء

تلبسها بالزنا (المادة ٢٣٧) وقد تكون معفية من العقاب كلية كصلة الزوجية أو الأبوة أو البنوة في إخفاء الفارين (المادة ١٤٤) وفي اعلنة الجناة على القرار من وجه القضاء (المادة ١٤٥) فلا يضر بالظرف أو يستفيد منه إلا من توافر فيه من الفاعلين^(١٢) .

٣ - تغيير وصف الجريمة بالنظر إلى قصد الفاعل : كما لو ارتكب شخصان جنائية قتل عمد وكان أحدهما فقط مصراً على القتل من قبل ولم يكن لدى الثاني سبق إصرار فإن الأول يعاقب بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات والثاني بالمادة ٢٣٤ / ١ منه^(١٣)

٤ - تغيير وصف الجريمة بالنظر لكيفية علم الفاعل بها : فإذا ارتكب شخصان جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة وكان أحدهما يعلم أنها تحصلت من جريمة ذات عقوبة أشد مما تقرره المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات في حين لا يعلم الثاني بذلك فإن وصف الجريمة يتغير بالنسبة للأول فتشدد عقوبته في حين يظل للجريمة وصفها وعقابها بالنسبة للثاني^(١٤) .

(١٠) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ٢٨٢

(١١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٤٢

(١٢) و (١٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٨٢

(١٤) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ٢٨٤

الظروف المتصلة بالجريمة :

وهي الظروف الملادية التي تتصل بذات الجريمة وتؤثر فيها كالكسر في السرقة والتسلق وظرف الليل وحمل السلاح ولم تذكر المادة ٣٩/٢ الجريمة فهي تسرى على كل من يساهم فيها بوصفه فاعلا او شريكا علم بها او لم يعلم لأنها بحكم اتصالها بالفعل الذي اراده المتهمون وعملوا والظروف التي من هذا القبيل مشددة للجريمة في الغالب كالتي اشير إليها ولكنها قد تكون مخففة كما هو الشأن في سرقة الغلال والمحصولات المنصوص عليها في المادة ٣١٩ من قانون العقوبات وهذه ايضا تسرى على جميع الفاعلين في الجريمة ويستفيدون من حكمها^(١٥) .

من احكام النقض في تعريف الفاعل :

١ - الفاعل الاصل في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات :

لما كان مفاد ما اثبتته الحكم ان الطاعن اتفق مع المتهمين الاول والثاني والخامس على تقليد العملات المحلية والاجنبية وان يقتصر دور المتهم الاول اللازمة لذلك وان الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس في انفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل اعداد الادوات والخامات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلا اصليا في الجرائم التي دانه الحكم بها . إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على انه يعد فاعلا للجريمة : (أولا) من يرتكبها وحده او مع غيره (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة افعال فيأتي عمدا من الاعمال المكونة لها فالبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعي الذي استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او يساهم معه غيره في ارتكابها فإذا اسهم فلما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة . وأما ان يأتي عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة افعال سواء بحسب طبيعتها او طبقا لخطتها تنفيذها . وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد او اكثر ممن تدخلوا فيها عرف او لم يعرف وليس بلام ان يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا ام شريكا بل يكفي ان يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي اثبتها كما انه ليس بلام ان يحدد الحكم الافعال التي اتاها كل مساهم على حده ما دام قد اثبت في حق الطاعن اتفاه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج اوراق النقد المحلية والاجنبية وارتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت

(١٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٨٣

واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك فإن هذا وحده يكفى لتضامنه فى المسئولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ . مجموعة المكتب الفنى س ٢٢ ص ٢٦٦) .

٢ - لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هى بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم فى حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ - حكم النقض سالف الذكر) .

٣ - الفاعل فى تقليد علامات الحكومة :

يعتبر الشخص فاعلا أصليا فى جريمة تقليد علامات الحكومة سواء ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه وفى ذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ / ١ من قانون العقوبات أن يكون الجانى قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كلن مساهما معه فيما قارفه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ س ٢٢ ص ٦٩٢) .

٤ - متى يسال الجانى بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟

من المقرر أن الجانى يسال بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كلن هو الذى أحدث الضرب أو الضربات التى افضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كلن غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ - س ٢٢ ص ١١٥٨) .

٥ - سبق الاصرار موجب للتضامن فى المسئولية :

تحقق قيام ظرف سبق الاصرار كما هو معروف به فى القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى باسهامهم فى ارتكاب الفعل معه تضامنا فى المسئولية يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه إذ يكفى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامها فى الاعتداء على المجنى عليه فإذا ما اخذت المحكمة الطاعن عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذى انتواه دون تحديد لفعله وفعل من كلنوا معه ومحدث الاصليات التى أدت إلى وفاته بناء على قصد أحداثها وهى الوفاة فإن ما يثيره

الطاعن بشأن تعدد محدثي اصابات المجنى عليه التي سببت الوفاة نظرا لتعددتها واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد .

(الطعن جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ص ٢٤٦) .

٦ - مسئولية الفاعل عن جميع النتائج المحتملة :

الفاعل يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الإهمال فيه ما لم يثبت أن المجنى عليه كان يعتمد التجسيم في المسؤولية .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٨ - س ٢٦ ص ٨٥٨) .

٧ - حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه :

متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه فإن مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث إصابة العاهة .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٢) .

٨ - كما قضى أيضاً بأن الأصل ألا يسأل شخص بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات المفضية إلى الوفاة أو التي ساهمت في ذلك أو إذا كان قد اتفق مع آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلاً تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى اتفق معهم على مقارفته وفي هذه الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربات التي سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٦) .

٩ - وفي هذا المعنى أيضاً قضى بأنه إذا كان المتهمان متفقين على ضرب المجنى عليه وقام كلاهما بتنفيذ الاعتداء فيه فضربة أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فإن كلا منهما يعتبر فاعلاً في جريمة أحداث العاهة الناشئة عن إحدى الضربتين .

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٢١) .

١٠ - الفاعل في سرقة تيار كهربائى :

تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائى بل هو مؤد إليها حتماً بمجرد مرور التيار به بعد توقفه فلا يغرم من موقف المتهم أن يستعين في اتلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه وما دام هو الذى يختلس التيار فهو السارق له

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠) .

١١ - وفي السرقة ايضا قضى بانه يكفى في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا اصليا في الجريمة ان يساهم فيها بفعل من الافعال المكونة لها ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه ان كلا من الطاعنين الاول والثاني قد ساهم في جريمة السرقة - التي قارفها ودبرا امرها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الافعال المكونة لها فذلك يكفى لاعتبار كل منهما فاعلا اصليا .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) .

١٢ - كما قضى بانه اذا كان الثابت ان المتهمين قد اتفقا على سرقة القطن الذي كان المجنى عليه قائما بحراسته فلما اعترض ووقف حائلا دون تمكينهما من اختلاسه امسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين فان ذلك مما يصح معه قانونا وصف المتهم الثاني بانه فاعل اصلي مادام انه تداخلا مباشرا في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات لان كلا منهما قد اتى عمدا عملا من الاعمال المكونة للجريمة .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٥) .

١٣ - كما قضى بان ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة او الاعتداء المكونين لجريمة السرقة بلكراه يعتبر فاعلا اصليا في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩) .

١٤ - وقضى بانه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافره جريمة السرقة بلكراه ان يكون سابقا او مقارفا لفعل الاختلاس بل انه يكفى ان يكون كذلك ولو اعقب الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين ، السرقة والاعتداء ، فهو فاعل في الجريمة الاصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧) .

١٥ - وفي السرقة ايضا قضى بانه متى كان الثابت من الحكم ان المتهمين بالسرقة بطريق الاكراه قد ساهموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلس واحد منهم النقود وتسلمها اخر منه وساهموا جميعا في تعطيل مقاومة المجنى عليه فانهم يكونون في القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على اساس انها تكونت من اكثر من عمل واحد وان كلا منهم مع علمه بعمل زملائه قد قلم بعمل من هذه الاعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/١٥) .

١٦ - كما قضى بأن جلوس احد المتهمين بالسرقه يتكلم مع حارس الشئ الذى سرق لكى يسهل لزميله السرقة - ذلك بعد عملا من الاعمال المكونة للجريمة فيعد فاعلا فيها متى تمت الجريمة باخذ المسروق واخرجه عن حيازة صاحبه .
(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١) .

١٧ - الفاعل في جريمة الخطف :
سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الادبى (المحرض على ارتكاب الجريمة) واعتبر كلا منهما فاعلا اصليا فلا تكون المحكمة في هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .
(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١) .

١٨ - كما قضى بأن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل والشريك اذ هو يعتبر فاعلا في هذه الجريمة من ارتكبها بنفسه او بواسطة غيره .
(الطعن رقم ٨٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٢) .

١٩ - وفي الخطف ايضا قضى بانه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهمين ومنهم الطاعن اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر ستة عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده لذويه . وان اثنين منهم تنفيذا لهذا الاتفاق خطفاه وذهبا به إلى مسكن الطاعن ثم نقلاه منه بعد ذلك إلى مسكن آخر فهذا الذى ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلا اصليا في جريمة الخطف لانه اتى عملا من الاعمال المكونة لها بلخلافه الطفل وحبسه عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته .
(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٦/٢١) .

٢٠ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة التزوير :
إن الجريمة إذا كانت تتركب من جملة افعال (كما هو الشأن في تزوير ايصال مركب ماديا من العبارة الواردة بصلبه ثم من الامضاء) فكل من اتى فعلا من هذه الافعال المادية التى من مجموعها تتكون الجريمة فهو فاعل اصلى لهذه الجريمة وان لم يكن هو فى باقى الافعال التى صدرت من غيره سوى مجرد شريك كما جاء بالمادة ٢/٣٩ عقوبات .
(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/١٩) .

٢١ - الظهور على مسرح الجريمة :
مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة واتباعه عملا من الاعمال المكونة لها مما يدخله فى نطاق المادة ٢/٣٩ عقوبات يجعله فاعلا اصليا مثال - قيام الطاعن وباقى المتهمين بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنقود .
(الطعن رقم ٦٥٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٤) .

٢٢ - يكفى لاعتبار الشخص فاعلا ان يساهم في فعل من الافعال المكونة للجريمة
(الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٤) .

٢٣ - عقوبة الفاعل :

انتفاء الجدوى من النعى على الحكم مسؤولته الطاعن بصفة فاعلا اصليا مع غيره ما
دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الاصلى .
(الطعن رقم ٢٨٧٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩) .

متى يعد الجانى فاعلا في القتل - تطبيقات :

٢٤ - لما كانت المادة ٢٩ من قانون العقوبات قد نصت على انه ، يعد فاعلا للجريمة
(اولا) متى يرتكبها وحده او مع غيره (ثانيا) من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من
جملة افعال فياتى عمدا عملا من الاعمال المكونة لها ، والبين من نص هذه المادة في صريح
لفظه وواضح دلالة ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى
استند منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او يسهم معه
غيره في ارتكابها فاذا اسهم فلما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان
ياتى عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة ترتكب من جملة افعال سواء بحسب
طبيعتها او طبقا لخطتها تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل في
ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد او اكثر ممن تدخلوا معه
فيها عرف او لم يعرف اعتبارا بين الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب ان يتوافر لديه
- على الاقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسال عن فعله
وحده . ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة او نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة
لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية
النهائية من الجريمة اى ان يكون منهم قصد مقصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة واسهم
فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطه التى وضعت او تكونت لديهم فجأة - وان لم يبلغ دوره
على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمرة الجانى وتدل عليه بطريق
مباشرة او غير مباشر الاعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه .

فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه ، ولما كانت نية تدخل
الطاعنين في اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع
الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث
واحد واتجاههم جميعا وجه واحد في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو
ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه . فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد
يكون غير سديد وفق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المتهمين الخمسة قد

انهالوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسكاكين والمدي بقصد ازهاق روحه وانهم احدثوا به جملة اصابات في راسه وصدره وظهره وان الاصابات مجتمعة بين طعنية وقطعية قد ساهمت في احداث الوفاة بما احدثه من كسور وفزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا اصليا بغض النظر عن الاصابة التي احدثها .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠) .

٢٥ - لما كان ما اثبتته الحكم كافيها بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها مما يترتب في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين اصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩) .

٢٦ - متى كان الثابت في حق المتهمين انهما كانا على مسرح الجريمة واعمل المتهم الاول موسى واعمل المتهم الثاني مطرقة الحديدية . تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه - فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمدا كفاعلين اصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات لما كان ذلك صحيحا في القانون وكان الحكم قد اثبت توافر ظروف سبق الاصرار في حق المتهمين مما يترتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين اصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٨) .

٢٧ - لما كانت نية القتل من الامور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته باعتبارها امرا داخليا متعلقا بالارادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع وكان ما اوردته الحكم تدليلا على قيام نية القتل في حق مقترفها يكفي لحمل قضاؤه وكان الحكم قد اثبت بالادلة السانغة التي اوردتها ان الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها ودل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الاصلي في جريمة القتل العمد لذلك حسبه . إذ ينعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات او عدم

مقارفته ما دامت المحكمة قد طلبت تدليلا سليما على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها .
(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) .

٢٨ - إذا كان الحكم قد اثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . هذا إلى أن ما اثبته الحكم كالف بذاته للتدليل على اتفق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاهها وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر في ايقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ويكون النص على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله .
(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢) .

٢٩ - إذا كان من اثبته الحكم كالف بذاته للتدليل على اتفق المتهمين على القتل من معيتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جنائية القتل العمد المقترن بجنائية قتل أخرى ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الاصابات القاتلة منهم أو لم يعرف .
(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .

٣٠ - إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة واسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ولما كانت نية تدخل الطاعنين في مقارفة جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في ارتكاب الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا جهة واحدة في تنفيذها وهو مالم يقصر الحكم في استظهاره ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنين أنهم أنهالوا على المجنى عليه ضربا بالعصى في مقتل ولم يتركوه إلا جثة هامدة وخلص إلى قوله : بأن كلا من الطاعنين يكون مسئولا عن الوفاة حتى ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة بل أنه لا يؤثر قانونا فيما انتهت إليه

المحكمة من ذلك ان بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة ما دام ان الثابت على الوجه المتقدم بيانه هو ان كلا من المتهمين كان منتويا القتل مع الاضرين وقد باشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك ومن ثم فإنه يعتبر فاعلا في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته ونشأت عن فعله زميله ولذلك كله لا تعول المحكمة على ما ذهب إليه الدفاع عن المتهمين من طلب مناقشة الطبيب الشرعى في هذا الخصوص ، فإنه لا يكون قد خالف القانون او اخطأ في تطبيقه ويكون منعى الطاعنين على الحكم في شأن ذلك كله غير سديد .
(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) .

٣١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في منطق سليم وبادلة سائغة وجود الطاعنين - معا - على مسرح الجريمة واطلاقهم الاعيرة النارية على المجنى عليه تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه فإن هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين - جميعا - عن جنائية قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين اصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا ان يكون مطلق الاعيرة التى اودت بحياة المجنى عليه معلوما معيننا بالذات او غير معلوم .
(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) .

٣٢ - متى كان الحكم قد اثبت بالادلة السائغة التى ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد ازر زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا عن جنائيتى قتل احد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر - كفاعلين اصليين فيهما طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا ان يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على المجنى عليه الاول معلوما ومعينا بالذات او غير معلوم .
(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١) .

٣٣ - لما كان الحكم قد اثبت وجود الطاعن على مسرح الجريمة لسد ازر زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليه تنفيذا لمقصدهم المشترك فإن ما ذهب إليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلا اصليا في جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الاصرار يكون صحيحا في القانون طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٢٦٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٢) .

٣٤ - متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من بندقيته يمينا وشمالا هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهريهما في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد انتج التدبير الذى تم بينهم النتيجة

التي قصدوا إليها وهي القتل فذلك يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عمدا من غير سبق اصرار .

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٩) .

٣٥ - إذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص واطلق هذا المتهم اذعة نارية لم تصب المجنى عليه الذي توفي نتيجة اذعة اطلقها عليه الآخرون فإن المتهم يكون مسئولا عن جريمة قتل المجنى عليه باعتباره فاعلا أصليا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ذلك ان ما ساهم به من افعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١٢) .

٣٦ - يكفي لاعتبار الجاني فاعلا للجريمة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ان يكون قد اتفق مع غيره على ارتكابها واعد لذلك عدتها وتسليح كل منهما ببندقية وتوجهها إلى المكان الذي اعتاد المجنى عليه ان يجلس فيه فلما وجداه اطلق كل منهما عليه عيارا من البندقية التي يحملها ولو كلن عيارا واحدا هو الذي اصاب المجنى عليه ونشأت عنه وفاته ذلك بان ما اتاه كل منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة التي اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذي يقوم به كل منهما في المساهمة فيها وما دام كل منهما قد قام بالدور الذي اختص به وما دام هذا التدبير قد انتج النتيجة التي قصدوا إليها وهي القتل وانن فلا محل للبحث فيما إذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار واحد او عن عيارين .

(الطعن رقم لسنة ق جلسة ١٩/ /) .

٣٧ - وفي ذات المعنى السابق قضى بينه متى كان الثابت بالحكم ان المتهمين جميعا قد اتفقوا على قتل المجنى عليه وكمنوا له ثم ساهم كل منهم في الأعمال التنفيذية للجريمة بما أحدثه بالمجنى عليه من اصابات فإن كلا منهم يكون مسئولا عن موت المجنى عليه بوصفه فاعلا أصليا في جريمة القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعلته بعينها وأيا كانت الضربة التي أحدثها بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩) .

٣٨ - يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين ان يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه فاصابه احدهما الإصابة القاتلة وارتكب الآخر فعلا من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل ولو لم يساهم بفعل في الإصابة التي سببت القتل .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٩) .

٣٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمين اتفقا على قتل المجنى عليه فلما ابصراه قداما في الطريق انقضا عليه وضربه احدهما بالعصا واطلق عليه الآخر عيارا ناريا

اصابه فتوفى من هذه الاصابة فإن الضارب بالعصا يكون هو ايضا فاعلا في جنائية قتل المجنى عليه ولو ان الوفاة لم تحدث من الضرب الذى اوقعه .
(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤) .

٤٠ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للاصابات التى أدت إلى القتل فإنه يكون مسئولاً عن هذه الجنائية ولو كانت الادعاءات تدل على تعدد القاتلين مادام الثابت أنه قد تدخل فى ارتكابها بين أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها .
(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٦/١٢) .

٤١ - أنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات نظارة الحفانية عليها والامثلة التى وردت فى هذه التعليقات شرطاً لها أنه يعتبر فاعلاً : (أولاً) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان مع غيره (ثانياً) من تكون لديه نية التدخل فى ارتكاب الجريمة فيأتى عمداً عملاً من الأعمال التى ارتكب فى سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل فى ذاته يعتبر شروعاً فى ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وانما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . ومن قبيل ذلك ما جاء من التعليقات المذكورة من أنه إذا أوقف زيد مثلاً عربية عمرو ثم قتل بكر عمراً فريد فاعل للقتل إذا كان يوقف العربية بقصد القتل ، وإذا اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه فإن كلا منهم يعتبر فاعلاً لاشريكتا ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بعينه .
(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩) .

٤٢ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت فى منطق سليم من الأدلة التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها أن كلا من المتهمين أطلق فى وقت واحد وفى حضرة الآخر على المجنى عليه مقدوفاً نارياً بقصد قتله وكان المستفاد من الواقعة - كما فهمتها المحكمة - أنها حين أصابا المجنى عليه بالعيارين كانا متفقين على قتله وأنهما لم يرتكبا ما ارتكباه الا لتنفيذاً لقصد جنائى مشترك بينهما فإن معاقبتهم باعتبارهما فاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة مقنعة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٢٩ ع ذلك ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ما دام ما وقع منه مشروعاً فى القتل ومع ذلك فلا مصلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا الا شريكين لمجهول من بينهما فى جنائية القتل مادامت المحكمة حين ادانتهم بوصف كونهما فاعلين وقالت أنها تأخذهما بالرافة لم توقع عليهما إلا عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة فإن تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعة إلى ذات الواقعة الجنائية التى وقعت لا إلى الوصف القانونى الذى وصفتها المحكمة به وقد كان فى وسع المحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت إليه على مقتضى الحدود الواردة فى

المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك وما دامت هي لم تفعل فيستوى من جهة العقاب ان يعد المتهمان شريكين او فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير .
(الطعن رقم ١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٧) .

٤٣ - لما كان من المقرر قانونا ان الفاعل اما ان يتفرد بجريمته او يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا اسهم فلما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان يأتى عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال بحسب طبيعتها او طبقا لخطة تنفيذها ويكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد او أكثر ممن تدخلوا فيها عرف او لم يعرف وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعنة الثانية مع باقى المحكوم عليهم على تمكين المقبوض عليهما من الهرب كما أثبت قيامها والمحكوم عليها السادسة بادخال الأدوات التي استخدمت في عملية الهرب إلى السجن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون إذا دانها بوصفها فاعلة اصلية في جريمة تمكين المقبوض عليهما من الهرب ولا يعيبه - من بعد - إلا يكون قد حدد ما قامت هي وحدها بادخاله إلى السجن من الأدوات التي استخدمها الهاربين ومن ثم يكون النص بشيوع التهمة بينهما وبين المحكوم عليها الخامسة على غير اساس .
(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٢) .

احكام متنوعة :

٤٤ - الحكم الصادر بعقوبة على شخصين باعتبارهما فاعلين اصليين في جريمة واحدة مع ان احدهما في الواقع شريك لا يكون قبلا للنقض بهذا السبب لأن العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الاصلى والشريك .

(محكمة النقض والابرار حكم ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة التاسعة سنة ١٩٠٨ فحة ١٢٤ - المجرع السابق للاستاذ محمد عبد الهادى الجندى ص ٦٦) .

٤٥ - إذا ارتكب جملة اشخاص جريمة واحدة وحكم عليهم بصفقتهم فاعلين اصليين فلا حاجة لبيان الفعل الخاص الذى ارتكبه كل منهم في الحكم لعدم وجود قاعدة عامة تقضى بذلك .

(محكمة النقض والابرار حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٦٢ المرجع السابق ص ٦٦) .

٤٦ - يعتبر فاعلا اصليا لجريمة التسميم من صنع حلاوة مسمومة بقصد اعطائها للمجنى عليه ولو كان تقديمها لهذا الاخير بواسطة شخص آخر يعلم انها مسمومة .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٥ - المرجع السابق ص ٦٧) .

٤٧ - لا مانع قانونا يمنع من اعتبار شخصين مرتكبين لجريمة قتل فاعلية اصليين ولو كان المجنى عليه قد تقل من طلق عيار نارى واحد عليه .
(محكمة النقض والابرارم حكم ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ٢٠ - المرجع السابق ص ٦٧) .

٤٨ - انه من المبادئ القانونية انه اذا ارتكب جملة اشخاص عملا جنائيا او تدخلوا فى تنفيذ عمل مكون لجريمة تنفيذا القصد مشترك بينهم جميعا فكل واحد من هؤلاء الاشخاص يكون مسئولا عن هذا الفعل كنفس مسئوليته فيما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدته فاذا قصد جماعة مسلحون شخصا لقتله واطلق عليهم بعضهم دون البعض الآخر عيارا او اميرة نارية فقتلوه يعتبر الجميع فاعلين اصليين لجريمة القتل .
(محكمة النقض والابرارم حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ١١٠ - المرجع السابق ص ٦٧) .

٤٩ - اذا اشترك عدة اشخاص فى ارتكاب فعل مكون لجريمة اعتبر القصد مشتركا بينهم واصبح كل منهم مسئولا عن نتائج هذا الفعل لو انفرد فى ارتكابه فاذا ضرب عدة اشخاص رجلا ضربا لم يقصدوا منه قتله ولكنه افضى الى موته جاز معاقبتهم جميعا بوصف كونهم مرتكبين للجريمة .
(محكمة النقض والابرارم حكم اول يونيو سنة ١٩١٨ المجموعة سنة ١٩١٨ ص ١٤٢ المرجع السابقة ص ٦٧) .

٥٠ - اذا ارتكب عدة اشخاص جريمة السرقة واستعمل بعضهم الاكراه فاطر هذا الظرف المشدد يتناول جميع المتهمين بغير استثناء ما دامت السرقة وقعت بناء على اتفاق سابق وكان استعمال الاكراه متوقعا لسبب من الاسباب .
(محكمة النقض والابرارم حكم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ المجموعة سنة ١٩٢٢ ص ٦٢ المرجع السابق ص ٦٧) .

٥١ - استظهار الحكم إتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معيته فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها ، إن كل منهما قصد قصد الآخر فى إتباعها - إعتباره فاعلا اصليا فى الجريمة .
(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .

٥٢ - إثبات الحكم فى حق الطاعنين مساهمة كل منهما بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة كفائية لإعتبارهما فاعلين اصليين فيها
(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) .

٥٣ - إثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حملة مدية وتواجهه مع آخرين على مسرحها كفاية لاعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين .

(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) .

مادة (٤٠)

يعد شريكا في الجريمة :

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما أستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

تعليمات وأحكام

التعريف بالاشتراك في الجريمة أو المساهمة التبعية :

تتحقق المساهمة التبعية حينما يكون السلوك المرتكب من المساهم لا يتوافر به النموذج التشريعي للجريمة كما لا يصل إلى مرحلة الشروع فيها ^(١) ، وبتعبير آخر فإن سلوك الشريك لا يعتبر من الأعمال المكونة للجريمة كما أنه لا يعد بمقاييس الشروع بدءاً في تنفيذها ، ولهذا فقد عني المشروع ببيان صور السلوك المؤثم بوصفه مساهمة تبعية أو اشتراكا ، وعنى كذلك ببيان الصلة بينه وبين الجريمة المرتكبة ، وتجريم فعل الشريك رهن بوقوع جريمة من غيره فإذا استنفذ الشريك نشاطه ، ولكنه لم يحقق مآربه فلم تقع الجريمة بناء على نشاطه فلا محل لعقابه ^(٢) .

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٢٣ .

(٢) الدكتور عوض محمد في قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٨٥ ص ٣٦٥ .

أركان الاشتراك :

لأجل أن يوجد اشتراك معاقب عليه يجب توافر الشروط الآتية :

(أولاً) : أن يقع فعل معاقب عليه قانوناً .

(ثانياً) : أن يكون الشريك قصد الاشتراك في هذا الفعل .

(ثالثاً) أن يكون الاشتراك قد وقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٤٠ من قانون العقوبات .

وفيما يلي تفصيل لازم لكل شرط .

أولاً أن يقع فعل معاقب عليه قانوناً :

لا يعاقب القانون على أعمال الاشتراك لذاتها ، ولكنه يعاقب عليها لتعلقها بالجريمة التي تقع بناء عليها فإن الشريك لا يرتكب الجريمة بنفسه ، ولكنه يعمل على دفع الغير إلى ارتكابها أو تمكينه من ارتكابها فعمل الشريك في ذاته لا عقاب عليه ، ولكنه يستمد العقاب من الجريمة التي أدى إليها ، وحينئذ فعقوبة الاشتراك هي عقوبة مستعارة لا عقوبة أصلية ، ولذلك تشترط المادة ٤٠ وقوع الجريمة بالفعل لاعتبار الشخص شريكاً وعلى ذلك فإذا كان الفعل الذي وقع لا يعد جريمة فلا عقاب على الاشتراك فيه ، فالانتحار مثلاً لا يعاقب عليه القانون فلا عقاب على من شارك المنتحربان قدم له السلاح أو الجوهر السام الذي انتحربه مع علمه بقصده أو مرضه أو اتفق معه على الانتحار ، كذلك لما كانت جرائم العادة تتكون من جملة أعمال لا يعاقب القانون على واحد منها بل يعاقب على مجموعها ، فالاشتراك في عمل واحد لا عقاب عليه . ويترتب على هذا المبدأ أن الشريك يستفيد أيضاً من العفو التام عند الجريمة أو سقوطها بمضى المدة لأنه يترتب عليه محو العقوبة عن الفعل ، وهذا يستلزم محوها عن الاشتراك فيه .^(٣)

والفعل الأصلي في التشريع المصري قد يكون جنسية أو جنحة أو مخالفة إذ أن الاشتراك في المخالفات جائز . كما وأن الفعل الأصلي يكون جريمة تامة أو مجرد شروع معاقب عليه في صورة جريمة موقوفة أو خائبة فالاشتراك في الشروع جائز .^(٤)

العبرة بوصف الفعل وليست بمسئولة الفاعل :

يكفي أن يكون الفعل الذي حدث الاشتراك فيه معاقباً عليه في ذاته ولو كان فاعله الأصلي لا يعاقب لسبب يرجع لشخصه كما لو كان غير مسئول عن عمله كالمجنون (م ٦٢ من قانون

(٣) الاستاذ على زكي العرابي المرجع السابق ص ٣٥

(٤) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٤٢٤

العقوبات) او توافرت فيه سبب من اسباب الإباحة او كان حسن النية (م ٤٢ من قانون العقوبات) ، ففي هذه الحالات لا يعاقب الفاعل ، ولكن لا يمنع من معاقبة الشريك بالعقوبة التي يفرضها القانون (٥) .

وليس بشرط ان يكون فاعل الجريمة معلوماً بل يعاقب الشريك ولو كان الفاعل الاصلى للجريمة مجهولاً او كان قد توفى او لم ترفع النيابة الدعوى العمومية عليه لان رفع الدعوى العمومية من خصائصها ، وإذا برىء الفاعل الاصلى لسبب يتعلق بشخصه كعدم ثبوت التهمة قبله او لان غيره الذى ارتكب الجريمة فلا يمنع ذلك من معاقبة الشريك بخلاف ما لو كانت البراءة قد بنيت على ان الفعل المسند للمتهمين لم يقع . او ان اركان الجريمة قانوناً لم تتوافر او ان الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة . (٦)

ولما كان الشريك يستمد إجرامه من تجريم الفعل الاصلى فلا يوجد ما يمنع من ان يكون الشخص شريكاً في جريمة تستلزم في فاعلها صفة خاصة ليست في الشريك بحيث لا يمكن ان تقع هذه الجريمة من الشريك ، وعلى ذلك يعاقب على الاشتراك الذى يقع من انثى في جنسية اغتصاب ولو ان الاغتصاب لا يقع إلا من ذكر على انثى . ومن ثم فإن المرأة التى تحرض رجلاً على اغتصاب انثى تكون شريكة في جريمته بالتحريض ، وكذلك يعاقب على الاشتراك مع موظف عمومي في رشوة وعلى الاشتراك في جنسية الإجهاض مع طبيب . (٧)

- وخلاصة ذلك ان العبرة في توافر الاشتراك الجنائى هي بوجود فعل غير مشروع من الفاعل الاصلى ولا يهم بعد ذلك ان تتوافر في هذا الفعل بقية الشروط الأخرى اللازمة لمساعدة مرتكبة جنائياً فقد لا يكون الفاعل معاقباً لانتفاء القصد الجنائى لديه او لتوافر مانع من موانع الاهلية او المسئولية او العقاب ومع ذلك يتحقق الاشتراك الجنائى اكتفاء بالفعل غير المشروع مادام (٨) . وكما ان الشريك لا يسال عن الجريمة إذا لم تقع بالفعل فكذلك لا يسال عما لم يتحقق من ظروفها المشددة فإذا حرض الفاعل على السرقة بلكراه فسرق بدون اكراه فلا يسال الشريك الا عن السرقة التى وقعت بالفعل او إذا حرض على القتل ولم يقع إلا شروع فيه فلا يسال إلا عن الشروع وهكذا (٩) .

- عدول الفاعل :

يترتب على اشتراط وقوع فعل اصيل معاقب عليه انه إذا عدل الفاعل عن ارتكاب

(٥) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٦) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٦٨ .

(٨) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٤١ .

(٩) الأستاذ على زكى العرابى السابق ص ٣٦ .

الجريمة بعد ان اتفق مع الشريك واعدوا العدة لارتكابها فإن الشريك يستفيد من هذا العدول ولو كان بالرغم منه ومن اجل ذلك لا يمكن ان يكون هناك شروع في الاشتراك^(١٠) .

عدول الشريك :

اما عدول الشريك نفسه فلا يفيد إذا وقعت الجريمة بل يؤخذ عليها بصفته شريكا ذلك لأن عمله في الجريمة يتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك . فإذا عدل بعد ذلك فلا يفيد هذا العدول الا إذا استطاع ان يزيل كل اثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها وهذا لا يتأتى في كل صور الاشتراك فمن يحرض على ارتكاب جريمة لا يمكنه بعد ذلك ان يتدخل من اشتراكه بعد ان بث فكرة الجريمة في الفاعل اما إذا كان قد وعد الجاني بجعل مقابل ارتكاب الجريمة لكنه عدل وسحب وعده قبل ارتكابها او كان قد امدده بسلاح لينفذ به جريمته ثم استطاع بعد عدوله ان يسترد هذا السلاح او يعدمه او يجعله غير صالح للاستعمال في تنفيذ الجريمة فلم ترتكب فإن عدول الشريك في هذه الصور وامثالها يفيد من العقاب^(١١) .

الاشتراك في الاشتراك :

اثير البحث فيما إذا كان يلزم ارتباط الاشتراك بفعل أصلي معاقب عليه ارتباطا مباشرا ام لا فمثلا نفترض ان المتهم (أ) حرّض المتهم (ب) على ضرب المجنى عليه (جـ) ولكن (ب) بدلا من ان يضرب بنفسه المجنى عليه حرّض بدوره شخصا آخر هو (د) الذي قام بتنفيذ هذه المهمة بغير رجوع إلى (أ) ولا استئذانه فهل يعتبر المتهم (أ) شريكا بالتحريض في هذه الجريمة او لا ؟ في الواقع فإن الشريك انما يستمد صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه فهو على الاصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها وإذن فمتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة كما هو معروف بالقانون فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة انه لم يقع من الفاعل بل مع شريك له . ومع التسليم بإمكان الاشتراك بالاشتراك لا بد ان تستظهر محكمة الموضوع توافر سائر اركان الاشتراك وبوجه خاص بقاء رابطة السببية بين الجريمة التي وقعت في النهاية وبين سلوك المتهم بالاشتراك وهذه مسألة موضوعية^(١٢) .

الشروع في الاشتراك :

يتحقق الشروع في الاشتراك إذا اتى الشريك نشاطه ولكن لم ترتكب الجريمة بناء عليه

(١٠) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٨٧ .

(١١) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٨٧ وما بعدها

(١٢) الدكتور رموف عبّيد المرجع السابق ص ٤٢٧ .

ولذلك صورتان : فقد لا ترتكب الجريمة على الاطلاق وقد ترتكب بناء على اسباب ليس من بينها نشاط الشريك . حكم الشروع في الاشتراك هو عدم العقاب عليه وتعليل ذلك انه اذا لم ترتكب الجريمة او لم تتوافر علاقة السببية بينها وبين نشاط الشريك فإنه هذا النشاط يفقد المصدر الذي يستمد منه صفته غير المشروعة فينتفى بذلك الركن الشرعى للمساهمة التبعية^(١٣) . وبعبارة اخرى فإن الشروع يتعين ان يكون في جريمة والاشتراك لا يعد جريمة وإذا كان القانون يعاقب الشريك فهو لا يعاقبه على ذات فعله بل على ما يؤدي إليه هذا الفعل فإذا كان الفعل عقيما فلا عقاب عليه بوصفه شروعا ذلك لأن سلوك الشريك لا يحقق اثرا إلا من خلال سلوك الفاعل ولهذا كان تجريم فعل الشريك وعقابه رهنا بوقوع الفعل من جانب الفاعل فإذا استنفذ الشريك نشاطه ثم لم تقع جريمة الفاعل او وقعت ولكن علاقة السببية كانت منتهية بينها وبين سلوك الشريك فإن سلوك هذا الأخير لا يمكن عده شروعا في اشتراك^(١٤) .

وفي بعض الاحيان يعاقب المشرع على الفعل الاشتراك بالرغم من عدم وقوع فعل غير مشروع من الفاعل وانما بوصف الفعل مكونا بذاته جريمة مستقلة . ففي هذه الفروض يتكون الركن المادى للجريمة من ذات الفعل الذى نص عليه القانون كوسيلة اشتراك في جريمة اخرى . ومثال ذلك تجريم التحريض على بعض الجرائم بوصفه جريمة قائمة بذاتها بالرغم من عدم وقوع الجريمة المحرض عليها بل ان جريمة التحريض المستقلة لا تتوافر إلا إذا كان التحريض غير منتج اما إذا كان منتجا اعتبر المحرض شريكا في الجريمة التى وقعت . فالمادة ٩٥ من قانون العقوبات تعاقب كل من حرض على ارتكاب جريمة من جرائم امن الدولة والمنصوص عليها في المواد ٨٧ ، ٨٩ وما بعدها بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض اثر كذلك الحال بالنسبة للعقاب على الاتفاق الجنائى إذا لم يترتب عليه وقوع الجريمة محل الاتفاق (م ٤٨ عقوبات)^(١٥) .

ثانيا - الشرط الثانى - أن يكون الشريك قصد الاشتراك في هذا الفعل :-

والمراد بالقصد في باب الاشتراك هو العلم بالجريمة وقيام نية ايقاعها على يد الفاعل بحيث يرتبط ارتكابها مع فعل الاشتراك برابطة السببية^(١٦) . وعلى هذا فإذا كان قصد الاشتراك ، قصدا عمديا إلا ان الجريمة التى يرتكبها الفاعل (واسهم فيها الشريك بطريق

(١٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٦١ وما بعده .

(١٤) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٨٤

(١٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٤٦

(١٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل . شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الثانية ١٩٥٩ ص ٣١٧

التحريض او الاتفاق او المساعدة) قد يكون جريمة عمدية او غير عمدية او متعدية القصد .

- والمشكلة لا تنحصر بصدد الاشتراك في جريمة عمدية فالقصد متوافر على اية حال وإذا انتفى القصد انتفى الاشتراك فالخادم الذى يترك الباب مفتوحا فيدلف منه لص ويسرق ما بالمنزل من اشياء ثمينة لا يعد شريكا في السرقة لانه لم يقصد إلى التدخل في جريمة السرقة . ولو كان خطؤه مؤثرا في اتمام السرقة - كذلك فلا تنحصر هذه المشكلة بصدد الاشتراك في الجرائم المتعدية القصد فمن يحرض شخصا على ايداء آخر فيستجيب الفاعل لتحريضه ويضرب المجنى عليه ضربا يفضى إلى وفاته يعتبر مسئولا عن جريمة القتل المتعدية القصد (الضرب المفضى إل وفاة) لانه اسهم ف جريمة مقصودة تولد عنها حدث يتعدى قصده .

- انما تنحصر الصعوبة بصدد الاشتراك في الجرائم غير العمدية فمثلا إذا حرض الشريك الفاعل (او التفق معه او ساعده) على حرق بئر او اتلاف مال او هدم جدار او قيادة سيارة ولم يتخذ من الاحتمالات ما يقتضيه المقام فادى ذلك إلى حدوث النتيجة الضارة المعاقب عليها بوصف الجريمة غير العمدية كان كاهما مسئولا الاول بوصف « الشريك » والثاني بوصف « الفاعل » ، في جريمة غير عمدية . هذا عمدية سواء اكانت مساهمة تبعية او اصلية (١٧) .

- ويجب على القاضى ان يثبت توافر قصد الاشتراك في حكمه على انه لا يشترط ان يذكره صراحة إذا كان يفهم ضمنا من اعمال الاشتراك كما في التحريض والاتفاق
ثالثا - حصول الاشتراك بإحدى الطرق المنصوص عليها بالقانون :-

عين القانون طرق الاشتراك فنص في المادة ٤٠ عقوبات على ما يأتى :-
اولا : كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

ثانيا : من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقع بناء على هذا الاتفاق .
ثالثا : من اعطى للفاعل او الفاعلين سلاحا او آلات او اى شئ آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها او ساعدهم بأى طريقة أخرى في الاعمال المجهزة او المسهلة او المتعمة لارتكابها .

- وهذه الطرق المذكورة في القانون على سبيل الحصر فليس للمحكم ان تضيف إليها طريقة أخرى . وظاهر من النص ان هذه الطرق يجب ان تسبق الجريمة او على الاكثر تكون

(١٧) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٩٢ .

معاصرة الارتكابها - ويخرج بذلك الأفعال التي ترتكب بعد حصول الجريمة وتكون ذات اتصال بها هذه الأفعال تعتبر جرائم خاصة لا اشتراكا من ذلك إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة . وإخفاء جثة القتيل وإخفاء شخص فار من الخدمة العسكرية وإيواء الجانبين فكل هذه جرائم خاصة لأن الاشتراك لا يتصور إلا إذا سبق الجريمة في الزمن أو كان على الأكثر معاصرا لها . ومن ثم فإن فعل الاشتراك يجب أن يكون إيجابيا وسابقا على تنفيذ الجريمة أو على الأكثر معاصرا لها . فإذا امتنع شخص من أن يحول دون ارتكاب الجريمة لرغبته في اتمامها لا يعد شريكا وهذا ظاهر من تعريف القانون للشريك وبيان طرق الاشتراك فالتحريض يكون أغراء الجاني بعمل إيجابى هو القول أو الكتابة التي تتضمن التحريض وكذلك الاتفاق أما المساعدة بتقديم سلاح مثلا فلها مظهر مادي إيجابى لاتعتريه شبهة^(١٩) .

ونتناول فيما يلي طرق الاشتراك بشئ من التفصيل :-

أولا - التحريض

تعريف التحريض :

التحريض هو خلق فكرة الجريمة وخلق التصميم عليها في نفس الجاني بأى وسيلة كانت ومن هذا التعريف يتضح :-

أولا - أن نشاط المحرض ذو طبيعة معنوية بمعنى أنه يهدف إلى التأثير على نفس الفاعل ، بما يحمله بعد ذلك على ارتكاب الجريمة .

ثانيا - أنه لا يخلق فكرة الجريمة في نفس الجاني وحسب بل يواصل الإلحاح عليها حتى يقطع على الجاني سبيل العدول عنها فمبدأ التحريض هو بث الفكرة لكن غايته أو منتهاه هو خلق التصميم عليها .

ثالثا - أن التحريض ينتمى إلى دائرة الأفكار والنوايا لا دائرة الأفعال والنتائج ومن ثم فإذا خاطب المحرض فكر الجاني فلنما يخاطبه ، قبل ، ارتكابه الفعل المادى لا بعد ارتكابه أو اثنا هو الذى يصمه بأنه « فعل تحضيرى » ، لا « فعل تنفيذى » ،^(٢٠) .

وجوب أن يكون التحريض مباشرا :

يلزم دائما في التحريض كطريقة من طرق الاشتراك في الجريمة أن يكون مباشرا أى أن

(١٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل في شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الثانية ١٩٥٩ ص ٢٩٧ .

(٢٠) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٨٢ .

يدفع المحرض صراحة المحرض نحو ارتكاب جريمة محددة وهذا المعنى عنته المادة ٤٠ عندما نصت على عقاب « كل من حرّض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة ... » ، فأخرجت بذلك من نطاقها التحريض غير المباشر وتعبير « تحريض غير مباشر » يطلق على إثارة شعور النقص والانفعال ضد شخص ما بغير أن يطلب المتكلم صراحة الاعتداء عليه ولو وقع بالفعل أى اعتداء فيما بعد إذ قد يقال أن الاعتداء كان واقعاً على أية حال فلم يكن بسبب استثارة مشاعر المعتدى والتلاعب بعواطفه ثم أنه بغير هذا التحديد تصبح حدود التجريم مبهمة ويكون فعل التحريض صعب الإثبات فتصبح الادانة مؤسسة على مجرد افتراض^(٢١) .

وسائل التحريض :

كانت المادة ٦٨ من القانون القديم تستلزم كالمادة ٦٠ من القانون الفرنسى أن يكون التحريض بطرق معينة « بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو بشارة أو باستعمال ما للشريك من الصولة على مرتكب الجريمة » ، وعليه لمجرد النصيحة أو الأمر أو مجرد التحريض إذا لم يقترن بإحدى هذه الطرق لم يكن يعد اشتراكاً معاقباً عليه . ولكن القانون الجديد رأى أن الأوفق أن يترك للقاضى السلطة المطلقة في تقدير التحريض وتأثيره على الفاعل الاصلى ولذلك لم يقيد بطرق مخصوصة بل قال بوجه عام يعد شريكاً في الجريمة « من حرّض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة » ،^(٢٢) وعلى ذلك فإن استخلاص وجود التحريض من عدمه إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع تستخلصها من الوقائع والظروف تحت رقابة محكمة النقض .

أشكال التحريض :

ليس للتحريض شكل معين فقد يأخذ شكل الأفعال والإيماءات والإشارات وقد يأخذ شكل الأقوال وقد يأخذ شكل الكتابة والمهم في كل ذلك أن يكون موحياً للفاعل بفكرة الجريمة هادفاً إلى حمله على ارتكابها قاطعاً عليه سبيل التردد فيها أو العدول عنها^(٢٣) .

علاقة السببية :

الرضا عن ارتكاب الجريمة والآن أو السماح بارتكابها ومجرد مشاهدة ارتكابها دون

(٢١) الدكتور موف عبيد المرجع السابق ص ٤٣١ .

(٢٢) الأستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٤١ .

(٢٣) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٨٣ .

منعها وكذلك العلم بها لا تعتبر تحريضا إذ يجب أن تكون هناك علاقة سببية معنوية بين تدخل المحرض واتخاذ المحرض قراره الإرادى بإرتكاب الجريمة أى أن يكون هذا القرار قد اتخذ بناء على التحريض . أما إذا كان الفاعل قد اتخذ قراره الإرادى بإرتكاب الجريمة وشجع آخر هذا القرار أو حبذه فإن فعل هذا الأخير لا يعد تحريضا^(٢٤) :

انواع التحريض :

التحريض بمعناه الجنائى نوعان خاص وعام :

اولا - التحريض الخاص أو الفردى :

التحريض الخاص هو الذى يصدر من الشريك للفاعل وتقع الجريمة بناء عليه وهذا النوع هو المراد بنص الفقرة (اولا) من المادة ٤٠ ويجب أن يكون مباشرا وأن تقع الجريمة كنتيجة له أما كون التحريض مباشرا فمعناه أن يتجه إلى تحقيق الجريمة فيدفع إليها الفاعل الاصلى ويقتضى ذلك أن تكون الجريمة معينة حتى تتوفر العلاقة بين عمل الشريك وعمل الفاعل . وأما وقوع الجريمة فعلا بناء على التحريض فهذا شرط اساسى واجب توافره في طرق الاشتراك الثلاث لا في التحريض خاصة وذلك واضح من نص المادة ٤٠ عقوبات فإذا لم تقع الجريمة فلا يعاقب المحرض وكذلك إذا لم يكن بين وقوع الجريمة وبين التحريض علاقة السبب بالنتيجة فلا تعتبر الجريمة أنها وقعت بناء على التحريض^(٢٥) .

ثانيا - التحريض العام :

التحريض العام هو الذى يكون موجها إلى كافة الناس أو إلى جمهورهم بغير تحديد فالأصل أنه لا يعد اشتراكا ولو استجاب له أحد الأفراد فاقدم على ارتكاب الجريمة وقد لا تكون المادة ٤٠ قاطعة في ايجاب هذا الشرط إلا أنه مع ذلك متفق عليه وقد اكده المشرع بطريقة غير مباشرة بنصه في المادة ١٧١ على أن ، كل من أغرى واحدا أو أكثر بإرتكاب جنسية أو جنحه بقول أو صياح جهربه علنا أو بفعل أو ايماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو اية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها أو باية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الأجراء وقوع تلك الجنسية أو الجنحة بالفعل أما إذا ترتب على الأجراء مجرد الشروع في الجريمة يطبق القاضى الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

(٢٤) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٢٧٢

(٢٥) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٠٠

- ويختلف التحريض العام عن التحريض الخاص من وجهين :-

أحدهما أن التحريض العام كما يبين من عبارة المادة ١٧١ يقتصر على الجنايات والجناح
أما التحريض الخاص فيشمل كل الجرائم بلا تفريق حتى المخالفات يمكن الاشتراك فيها
بالتحريض والثاني أن التحريض العام يقضى العلانية أما الخاص فيصح أن يقع علنا أو في
غير علن (٢٦).

التحريض بالامتناع :

يجب أن يكون التحريض ايجابيا فلا يجوز في القانون المصرى أن يقع التحريض عن
طريق الامتناع كما هو الحال في القانون السودانى والهندي وبالرغم من ذلك فإن بعض
الفقهاء يرى أن الاشتراك بالتحريض كما يقع بطريق ايجابى يقع بطريق سلبى (٢٧).

التحريض كجريمة قائمة بذاتها :

ينبغي التمييز بين التحريض كطريقة من طرق الاشتراك في الجرائم وبينه كجريمة
قائمة بذاتها والفارق بين الأمرين ليس في طبيعة التحريض فإنها مشتركة بينهما بل في أنه
عندما يكون التحريض جريمة قائمة بذاتها لا يلزم ارتباطه بفعل ولا شروع ويعد التحريض
جريمة على حده في المادة ٩٥ عقوبات التى نصت على عقاب كل من حرض على ارتكاب جريمة
من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من
هذا القانون - وهذه كلها من الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل - إذا لم يترتب
على هذا التحريض أثر . كما يعد كذلك في المادة ١٧٢ التى نصت على عقاب كل من حرض
مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحريق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة
بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ، وهذه الطرق هى القول أو
الصياح علنا أو بآية طريقة من طرق العلانية مثل الكتابة أو الرسوم أو الرموز ... في محفل
عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق (٢٨).

اثبات التحريض :

قد يقوم على التحريض دليل مباشر من شهادة أو اعتراف أو رسالة مكتوبة غير أنه
يستنتج في أغلب الأحوال من القرائن وعلى الأخص من سلوك الشخص بعد وقوع الجريمة

(٢٦) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٦٩ وما بعدها

(٢٧) المرجع السابق للدكتور محمد محيى الدين عوض ص ٢٧٤ - وهامشها

(٢٨) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٤٣٦ وما بعدها

وكل الأدلة سواء في مقام الإثبات ولقاضي الموضوع كامل الحرية في القول بقيام التحريض أو تخلفه دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام قضاؤه مؤسسا على ما يؤدي إليه عقلا (٢٩).

ثانيا . الاتفاق

تعريف الاتفاق :

الاتفاق هو اتحاد ارادتين او اكثر على ارتكاب الجريمة ومن هذا التعريف :
يتضح أولا : ان الاتفاق نشاط ذي طبيعة نفسية تتصل فيه ارادة الشريك بارادة الفاعل ويترتب عليه وقوع الجريمة .

ويتضح ثانيا - ان الاتفاق وسيلة اشتراك مستقلة عن التحريض إذ يفترض ان ثمة التقاء لإرادتين على فكرة واحدة هي فكرة الجريمة بينما يفترض التحريض ان هناك إرادة تعلو على إرادة أخرى . وتحملها حملا على اقتراف الجريمة ومن ثم تظهر أهمية اعتباره وسيلة ، أخرى ، من وسائل الاشتراك إلى جانب التحريض إذ يتصور وجوده دون وجود التحريض ويتضح ثالثا انه وسيلة من وسائل المساهمة (التبعية) إذ لا يصلح بذاته لارتكاب الفعل المادي في الجريمة . بل لابد ان يمهّد لنشاط الفاعل الأصلي في الجريمة . وإذا كان القانون يعاقب على ، الاتفاق ، وحده احيانا (كما في الاتفاق الجنائي المعاقب عليه بالمادة ٤٨ والمادة ٩٦ عقوبات) فإنما يعاقب عليه بوصفه ، جريمة قائمة بذاتها ، - وعلى خلاف القواعد العامة - نزولا على مقتضيات الأمن الداخلي في الدولة (٣٠) .

الفرق بين التحريض والاتفاق :

الفرق بين التحريض والاتفاق ان إرادة المحرض تعلو على إرادة من يحرضه إذ الأول صاحب فكرة الجريمة ثم هو الذي يبذل الجهد لاقتناع الثاني وخلق التصميم الإجرامي لديه وعلى خلاف ذلك نجد إرادات المتفقين تتعادل أهمية فكل منهم مقتنع بفكرة الجريمة وإذا كانت فكرة الجريمة قد نبتت لدى أحدهم فإن عرضه يصادف قبولا فوريا . ولذلك يتصور وجود الاتفاق دون التحريض . وبذلك تتضح أهمية اعتباره وسيلة مساهمة تبعية قائمة بذاتها إذ يكفل ذلك توقيع العقاب على من اتفق مع الفاعل دون ان يحرضه (٣١) .

(٢٩) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٧٠ .

(٣٠) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٨٥ وما بعدها .

(٣١)

الفرق بين الاتفاق وسبق الإصرار :

يجب الحذر من الخلط بين الاتفاق في الاشتراك وبين سبق الإصرار وهو ظرف مشدد نص عليه القانون في جرائم الاعتداء على النفس وسبق الإصرار معناه أن يرتكب الجاني جريمته بعد إجماع رايه عليها وتوالى تفكيره لتنفيذ الجريمة في هدوء وروية ولما كان سبق الإصرار متعلقا بنشاط المتهم العقلي اى بإدراكه كانت له صلة وثيقة بقصد الجنائي اما الاتفاق فهو حالة نفسية تتوافر باتحاد إرادة الشريك مع إرادة الفاعل على إيقاع الجريمة وتستلزم وجود شخصين على الأقل في حين أن الإصرار السابق قد يتوافر عند الجاني بمفرده . ولا يشترط لقيام جريمة الاشتراك بالاتفاق أن يرتكب الجريمة المتفق عليها بسبق الإصرار إذ يجوز أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة^(٣٢) .

شرطى توافر الاشتراك بالاتفاق :

يشترط لتوافر الاشتراك بالاتفاق شرطان :

الاول - أن يحصل اتفاق على ارتكاب الجريمة ويقصد بالاتفاق هنا اتحاد شخصين او اكثر واجتماع إرادتهم على ارتكاب الجريمة .
والثاني - أن تقع الجريمة بناء على الاتفاق كما هو الشأن في الاشتراك بالتحريض فإذا لم تقع الجريمة فلا اشتراك ولكن حالة الاتفاق في ذاتها قد تكون معاقبا عليها إذا ما توافرت شروط الاتفاق الجنائي وفقا للمادة ٤٨ من قانون العقوبات^(٣٣) .
جواز الاتفاق مع الشريك :

يصح أن يكون الاتفاق مع الفاعل الاصلى كما يصح أن يكون مع الشريك إذ القول بأن الاتفاق يلزم أن يكون مع الفاعل الاصلى لا مع الشريك هو قول في غير محله لأن القانون لم ينص على أنه يلزم أن يكون مع الفاعل الاصلى بل اطلق وغاية ما يقال أنه يلزم أن يكون الاتفاق على ارتكاب الجريمة مع ارتباطه بالفعل الاصلى سواء اكلن مع الفاعل الاصلى او مع شريكه^(٣٤) .

الفرق بين الاتفاق والتوافق :

يجب التفرقة بين الاتفاق والتوافق على ارتكاب الجريمة فالاتفاق هو اتحاد الإرادات على ارتكاب الجريمة بينما التوافق هو تعاصر الإرادات في ارتكابها دون تقابل بينها ولذلك ففي

(٣٢) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٠٥ .

(٣٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٩٤ .

(٣٤) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٧١٣ .

التوافق يرتكب كل شخص الجريمة بمفرده ولحسابه الخاص . فإذا توجه (١) لمنزل (ب) لسرقته وتصلاف حضور (هـ) أيضا للسرقه وقام كل منهما بسرقة ما أمكن سرقته من منقولات المجنى عليه فلا تكون بصدد جريمة متعددة المساهمين وإنما بصدد جريمتين مستقلتين يسأل كل منهما عما حققه . كذلك لو أطلق (١) النار على (ب) بقصد قتله في الوقت الذي أطلق عليه (جـ) النار على ذات المجنى عليه بقصد قتله دون اتفاق بينهما تحددت مسئولية كل منهما بحسب ما حققه . فإذا ثبت أن المجنى عليه قتل بمقذوف الأول دون الثاني كان الأول مسئولاً عن قتل والثاني عن شروع في قتل . على حين لو كان هناك اتفاق بينهما سئل كلاهما عن قتل عمد بوصفه جريمة تعدد المساهمون الأصليون فيها^(٣٥) .

إثبات الاتفاق :

قد يستدل على الاتفاق بدليل مباشر كاعتراف أو شهادة أو كتابة كما قد يستدل عليه أيضا بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقدم لدى القاضي أو من أعمال تلحق الجريمة ومتى كان للاستنتاج ما يسوغه فلا رقابة لمحكمة النقض كما وأن الجارى عليه في قضاء النقض أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها^(٣٦) .

ثالثا . المساعدة

تعريف المساعدة :

المساعدة هي تقديم العون - بأى وسيلة كانت - إلى الفاعل عندما تقع الجريمة بناء عليه . فكما تكون المساعدة مادية تكون معنوية فمن يعطى للفاعل سلاحا يستخدمه في الجريمة يشترك في الجريمة بطريقة المساعدة المادية أما من يقدم للفاعل معلومات أو إرشادات تؤدي بالفاعل إلى إتمام الجريمة أو البدء في تنفيذها يساهم في الجريمة بطريق المساعدة المعنوية^(٣٧) ومن ثم وبمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ عقوبات يعد شريكا من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو

(٣٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٢٨ وما بعدها .

(٣٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٥٢ .

(٣٧) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٨٧ وما بعدها .

المتمة لارتكابها ، وقد جاء بتعليقات الحقلانية بأن هذه الفقرة قد جمعت بين حكمي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٨ القديمة وأن ذكر الأسلحة الخ لا ضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أبقى خشية أن يؤدي حذفه إلى الخطأ^(٣٨) .

صور المساعدة :

يتبين من نص الفقرة من المادة ٤٠ عقوبت ان المساعدة تكون بصورة من صور اربع هي :

- ١ - إعطاء السلاح للفاعل أو الفاعلين أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمة .
- ٢ - المساعدة فى الأعمال المجهزة لارتكاب الجريمة .
- ٣ - المساعدة فى الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة .
- ٤ - المساعدة فى الأعمال المتممة لارتكاب الجريمة .

ولكل من هذه الصور مدلول خاص يميزها عن غيرها وان كانت كلها تعبر عن معنى مشترك هو المعاونة في إيقاع الجريمة^(٣٩).

١ - إعطاء السلاح للفاعل أو الفاعلين أو آلات أو أي شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة :

الشرط الأول من نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ عقوبات يذكر تقديم ، الأسلحة والآلات أو أى شيء آخر ، فهو يتسع لكل ما يستعمل به فى الجريمة كتقديم مادة سامة أو عقاقير مخدرة بشرط أن يكون قد استعمل فعلا فى ارتكاب الجريمة حتى يحقق معنى المساعدة على أن تقديم الأسلحة والآلات التى تستعمل فى ارتكاب الجريمة يدخل فى عموم الشرط الأخير من النص ، أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ، إذ أن هذه العبارة عامة تشمل كل صور المعاونة فى الجريمة ومن أجل ذلك يبدو أن تخصيص الأسلحة والآلات بالذكر ليس له فائدة بل أنه تزيد^(٤٠) ومن ثم فإن الشارع قد ذكرها على سبيل التمثيل .

ويجب ان تستعمل هذه الاشياء
الاصلي وبين الاشتراك : قال تعالى تفقه

ارتكب الجريمة والا انقطعت الصلة بين الفعل
لصلة بين الفاعل والشريك . كما يجب كذلك ان يعلم

(٣٨) تعليقات الحظ

(٣٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المراجع السابق ص ٣٠٧

(٤٠) الدكتور السعيد مصطفى السيد المرع السابق ص ٢٩٦

الشريك ان ما قدمه سيستعمل في ارتكاب الجريمة كاستخدام السلاح في القتل او المفتاح الذى إعطاه للسارق في ارتكاب السرقة^(٤١) .

٢ - المساعدة في الأعمال المجهزة لارتكاب الجريمة :

الأعمال المجهزة صياغة أخرى للأعمال التحضيرية وهى نشاط سابق على البدء في تنفيذ الجريمة . وإذا كانت القاعدة ان الأعمال التحضيرية لا عقاب عليها فإن ذلك مشروط بالا تجاوز الأعمال المرتكبة هذا المدى فلا يعقب التحضير تنفيذ والا اعتبر من قام بالتنفيذ فاعلا ومن ساعد، في التحضير شريكا . مثال ذلك ان يعطى الشخص لغيره سلاحا ليقتل به عدوه او يقدم له سيارة ليستخدمها في التهريب او يعيره بيته ليرتكب فيه جريمة واقعة او إجهاض لهذه الأفعال جميعا تدخل في باب التحضير او التجهيز ولا عقاب عليها إذا وقف الأمر عندها اما إذا وقعت الجريمة بناء عليها فإن صاحبها يعد شريكا بالمساعدة ويتعين عقابه على هذا الأساس^(٤٢) .

٣ - المساعدة في الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة :

الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة هى التى تجعل تنفيذها ايسر حصولا فقد يحتاج الفاعل بعد حصوله على السلاح وبعد تجهيز معدات التنفيذ إلى تسهيلات أخرى تساعد على المضى في التنفيذ واما على الخلاص والهرب فالتسهيلات التى تسير له التنفيذ مما لا يدخل في باب التجهيز كترك الأبواب مفتوحة او فتحها للسرقة واستبعاد الرقيب او الحارس من مكانه او استبقاء المجنى عليه في مكان لتسهيل قتله كل ذلك ونحوه من قبيل الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة^(٤٣) .

٤ - المساعدة في الأعمال المتممة لارتكاب الجريمة :

اما الأعمال المتممة لارتكاب الجريمة فهى التى ياتى بها الشريك وقت ارتكاب الفعل فتكون معاونته متممة لها . مثال ذلك من يراقب المنزل او الطريق اثناء تنفيذ الجريمة ومن يضع سلما للجانى ليهبط عليه ومعه المسروقات . او يعطى إشارة معينة للقاتل تدل على مرور المجنى عليه ليطلق النار عليه ان يدخل في تنفيذها ماديا^(٤٤) .

(٤١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٠٨

(٤٢) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٧٣

(٤٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٠٩

(٤٤) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٠٩

— الفاعل والشريك :

— والمساعد في الأعمال المجهزة للجريمة قبل وقوعها أما إذا كانت في الأعمال المسهلة أو المتممة للجريمة فتكون معاصرة لها . ومن أجل ذلك تختلط الأعمال التنفيذية ويصعب التمييز بينها وبين ما بعد تداخلها في ارتكاب الجريمة يجعل مرتكبة فاعلا أصليا .

وقد كانت هذه الصعوبة تزول لو قصر معنى الفاعل على من يقارف الأفعال التي تنفذت بها الجريمة وهو ما كنت تأخذ به محكمة النقض في فترة من قضائها . ولكن المتفق عليه الآن فقها وقضاء هو أنه يعد فاعلا للجريمة من يقصد التدخل فيها ويأتي عمدا عملا من الأعمال المرتكبة في سبيل تنفيذها متى كان عمله هذا يعد شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تداخلوا معه فيها^(٤٥) .

— أما إذا كان الدور الذي اتخذته الشخص على مسرح الجريمة في وقت تنفيذها يعتبر فقط من الأعمال المسهلة أو المتممة وإتاه الشخص بقصد تقديم المساعدة للفاعل أو الفاعلين لا بقصد التدخل في التنفيذ فإنه يعد شريكا فقط^(٤٦) .

— معيار محكمة النقض :

مالت محكمة النقض منذ حوالي سنة ١٩٤٠ إلى التوسع في تعريف الفاعل الأصلي توسعا اقتضى اعتبار الكثير منها أفعالا أصلية فلم تعد تنقيد بمعيار الفعل التنفيذي باعتباره مناط التمييز بين الفعل الأصلي والاشتراك المعاصر له بل أخذت أحكامها تشير إلى أن مجرد القيام بدور ما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها يكفي لأن يجعل صاحبه فاعلا أصليا حتى ولو لم يكن هذا الدور تنفيذيا . فلم يعد معيار الشروع هو ضابط التمييز الوحيد بين الفعل الأصلي والاشتراك بالمساعدة في الأعمال المعاصرة للجريمة أي في الأعمال المسهلة أو المتممة لها بل وضعت إلى جانبه معيارا آخر أوسع منه وهو معيار القيام بدور ما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها كثيرا ما تستهدى إليه - بالإضافة إلى معيار الفعل التنفيذي - قد تستغنى عنه في بعض الصور . ويرى الدكتور رعوف عبيد أن هذا المعيار وهو معيار « القيام بدور ما على مسرح الجريمة وقت ارتكابها » يؤدي حتما إلى الخلط بين الفعل الأصلي وبين الاشتراك المعاصر في الجريمة بالمساعدة في الأعمال المسهلة أو المتممة لارتكابها والذي بينت المادة ٤٠ عقوبات أنه مجرد اشتراك في الجريمة مع أنه يقتضى دائما التواجد على مسرح الجريمة وقت ارتكابها مع القيام بدور فيها فينبغي اعتباره طبقا لهذا المعيار المتوسع فعلا أصليا على غير ما يريد النص الصريح^(٤٧) .

(٤٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٩٧

(٤٦) الدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٢٨٣

(٤٧) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٤٥١

— وقيل بانه من الممكن رفع التعارض والتوفيق بين نص المادتين ٣٩ (ثانيا) ، ٤٠ (ثالثا) من قانون العقوبات ذلك أن إطلاق وصف الفاعل على كل من يباشر عملا يعد بدءا في التنفيذ فيه مغالاة . فإن هناك قيودا لذلك يستفاد من مجموع النصوص الخاصة بتعريف الفاعل والشريك ومن الاصل التشريعي للمادة ٣٩ (ثانيا) وهو القانون الهندي وهذا القيد هو انه لكي يعد الجاني فاعلا أصليا في هذه الحالة يجب ان يكون حاضرا لتنفيذ الجريمة فإذا لم يكن حاضرا وقت التنفيذ فلا يعد فاعلا بل هو مجرد شريك ولو كان يعد بدءا في التنفيذ وفقا لضوابط الشروع^(٤٨) .

— هل يجوز أن تتم المساعدة بطريق الامتناع :

ذهب رأى في الفقه إلى أن المساعدة كما تتم بفعل إيجابى تتم بفعل سلبى وذلك عندما يسهل الشريك للفاعل امر ارتكاب الجريمة بالامتناع عن اداء واجبه بالحيلولة دون وقوعها فالشرطى الذى يرى اللصوص يفتحون المخزن فيبتعد تمكينا لهم من إتمام السرقة والحكيمة التى ترى الممرضة تفصل جهاز نقل الدم عن جسم المريض فتسارع بمغادرة المستشفى كى يؤتى فعل الممرضة اثره تعتبر شريكة بالامتناع عن المساعدة^(٤٩) إلا أن الرأى الراجح فقها وقضاء هو أن الاشتراك يكون بفعل إيجابى دائما فلا يكفى فيه اتخاذ موقف سلبى بحت من الجاني حتى ولو كان مكلفا بالتدخل بحكم القانون أو العقد وقد اخذت محكمة النقض بهذا الرأى السائد مقرررة انه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال إيجابية ولا ينتج أبدا من أعمال سلبية^(٥٠) .

الاشتراك لا يكون بأفعال لاحقة للجريمة :

الاشتراك بالمساعدة لا يكون بعد وقوع الجريمة كما هو صريح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة .

وعلى ذلك فإن المساعدة لا تعد اشتراكا إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة أما إذا كانت أعمال المساعدة لاحقة على ارتكاب الجريمة فلا تعد اشتراكا وإنما قد تكون جريمة مستقلة بذاتها وأساس ذلك أن المساعدة تفترض تقديم العون إلى الفاعل لتمكينه من تنفيذ

(٤٨) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٩٨

(٤٩) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٨٩ ومن هذا الرأى أيضا الدكتور مامون سلامة المرجع السابق

ص ٤٣٤ . وأيضا الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٥٩

(٥٠) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٤٦١ والدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٢٧٩

ونقص ٢٨ مايو ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ ص ٧١٩ رقم ٥٧٣

الجريمة فإذا ما انتهى التنفيذ لم يعد محل للعون أو التعاضيد وعلى ذلك فإن إخفاء جثة القتيل لا يعد اشتراكا بالمساعدة في جريمة سابقة ولكنها جريمة مستقلة . ولتطبيق هذه القاعدة يتعين تحديد عناصر الركن المادي للجريمة فإذا ثبت أن المساعد قد أتى نشاطه قبل اللحظة التي تكتمل فيها لهذا الركن عناصره كانت لمساعدته صفة الاشتراك في الجريمة وغنى عن البيان أن الركن المادي للجريمة لا تكتمل له عناصره إلا إذا تحققت النتيجة بكل أجزائها وبالنسبة لجريمة القتل فإن النتيجة تتحقق بوفاة المجنى عليه^(٥١) .

إثبات الاشتراك بطريق المساعدة :

يتم الاشتراك في الجريمة غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ويكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقدها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم . ويتعين أن تكون الجريمة ثمرة للمساعدة السابقة أو المعاصرة . لها .

ضرورة بيان وجه المساعدة في الحكم :

تختلف وسيلة الاشتراك بالمساعدة عن الاشتراك بالتحريض أو الاتفاق في أن المساعدة يكون لها مظهر خارجي ومن أجل ذلك يجب على المحكمة إذا ما اعتبرت المتهم شريكا بهذه الوسيلة أن تبين الوقائع التي تكون اشتراكه^(٥٢) .

— من أحكام محكمة النقض :

أولا - أحكام في القواعد العامة في الاشتراك :

١ - الاشتراك في الاشتراك :

لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ومن ثم يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها إذا الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من

(٥١) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ٢٩٩

(٥٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٩٩

انه لا عقاب على الاشتراك في الاشتراك يكون غير صحيح ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .
(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) .

٢ - سريان قواعد الاشتراك على القوانين الخاصة :

قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى ايضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك . ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن إحراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه فيكون ما يثيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في إحراز السلاح غير سديد .
(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١) .

٣ - تحقق المساهمة الجنائية :

المساهمة الجنائية تتحقق من الشريك بإحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي التحريض والاتفاق والمساعدة .
(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦) .

٤ - قصد الاشتراك في جريمة أو جرائم معينة :

المستفاد من مطالعة نصوص القانون العلة في الاشتراك (المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥) .

٥ - تحقق فعل الاشتراك :

من المقرر قانوناً أن فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروع فيها .
(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٥) .

٦ - صفة الشريك .

الشريك أنما يستمد صفة من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦) .

٧ - اثر انتفاء الفعل الأصلي :

إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .
(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠) .

٨ - وجوب أن تكون أفعال الاشتراك سابقة على الجريمة أو معاصرة لها :

انه وان كان من المقرر قانوناً ان الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراح الجريمة أو معاصرة لها . إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق ان تقع الجريمة بناء عليهما . ولقيام الاشتراك بطريق المساعدة ان تنصب المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة الا انه لا حرج على المحكمة في ان تستنتج فعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .
(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧) .

٩ - م يستمد الشريك صفة :

ان المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك ان تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة لا تشترط في الشريك ان تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة وكل ماتوجبه هو ان تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها . او بناء على إتفاقه على ارتكابها مع غيره ايا كان ومهما كانت صفة او بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها ويستوى في هذا كله ان يكون اتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً او بعيداً وبالأوسطة . إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر النص - على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها .

والشريك انما يستمد صفة بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها وإذن فمتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة - كما هو معروف به في القانون - فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة انه يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له
(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٢)

١٠ - محكمة الشريك غير معلقة على محكمة الفاعل الاصلى :

انه وان كان صحيحا ان الاشتراك لا يتحقق الا في واقعة معاقب عليها من الفاعل الاصلى وان الشريك لا يجوز عقابه إذا كان ملوقع من الفاعل الاصلى غير معاقب عليه إلا ان ذلك لا يستلزم ان تكون محكمة الشريك معلقة على محكمة الفاعل الاصلى والقضاء عليه بالعقوبة اذ ذلك يؤدى إلى عدم معاقبة الشريك إذا تعذرت محكمة الفاعل الاصلى لكونه مجهولا او متوفى او غير معاقب لانعدام القصد الجنائى عنده او لاحوال اخرى خاصة به واذن فتصح محكمة الشريك استئنافيا قبل ان تنظر الفاعل الاصلى ابتدائيا .
(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤) .

١١ - عدم تصور سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لفعل الاشتراك قبل وقوع الجريمة :

إن فعل الاشتراك لا تتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التى حصل الاشتراك فيها . ومن ثم لا يتصور سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من الفاعل الاصلى كذلك مادام الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة بعد وقوعها لم ينقضى بمرور الزمن لا يمكن ان تسقط الدعوى بالنسبة للشريك .

(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/١٤)

١٢ - محو جريمة الزوجة بوصفها الفاعل الاصلى في جريمة الزنا اثره - محو جريمة الشريك :

لما كان المشرع قد اجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشكوى الزنا ان يتنازل عن شكواه في اى وقت إلى ان يصدر في الدعوى حكم بأت غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لانها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون إحداهما فاعلاً اصلياً وهى الزوجة ويعد الثانى شريكاً وهو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت اثارها بسبب من الاسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك ايضاً لانها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص للزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تائيداً غير مباشر للزوجة التى غدت بمنأى عن كل شبهة إجرام . كما ان العدل المطلق يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية . لان إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الاصلى والواجب في هذه الحالة ان يتبع معه التجزئة ويجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات - لما كان ما تقدم فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجة الطاعنة الاولى - والمقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج اثره

القانونى بالنسبة لها ولشريكها - الطاعن الثانى - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بالنقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وبرائتهما مما اسند إليهما .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٠) .

ثانيا - طرق الاشتراك واثباته :

١٣ - عدم وجوب التلازم بين التحريض والإتفاق والمساعدة :

ليس بلام لل عقاب أن يقترن التحريض بوسيلتى الاتفاق والمساعدة مادام انهما تكونان فعلى الاشتراك طبقاً للمادة ٤٠ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦١) .

١٤ - من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى ان يستمد عقيدته من اى مصدر شاء فإن له - إذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة او شهود او غيره - ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائغاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .
(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢/١٠/١٩٨٠) .

١٥ - عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب فى جريمة اعطاء شيك بدون

رصيد :

جريمة اعطاء الشيك بغير رصيد هى جريمة الساحب الذى اصدر الشيك فهو الذى خلق اداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بانه ليس له رصيد قابل للسحب تقديراً بان الجريمة إنما تتم بهذه الافعال وحدها دون غيرها من الافعال التالية لذلك لما كان ذلك وكان التظهير الحاصل من المستفيد او الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بان الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما ان المظهر لا يعتبر شريكاً للساحب لان الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إذا ثبت أنه اشترك معه - باى طريق من طرق الاشتراك - فى إصداره على هذه الصورة على ان عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد

لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر توافر اركان هذه الجريمة .
(النقض رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦) .

١٦ - الاشتراك في التزوير :

لما كان من المقرر ان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية واعمال ملادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦) .

١٧ - انتفاء سبق الاصرار لا ينفي قيام الاتفاق :

من المقرر ان عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم .
اذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع اكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه .
ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة او لحظة تنفيذها لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة اى ان يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت او تكونت لديهم فجأة ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المجنى عليه مما يقتضاه مساعلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن النتيجة التي وقعت تنفيذاً لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الاصابات متى نشأت عنه الوفاة .
(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .

١٨ - الاتفاق والتوافق :

من المقرر ان الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقبلاً صريحاً على اركان الواقعة الجنائية التي تكون محللاً له . وهو غير التوافق الذي هو توافر خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حده قد اصر على ما توافرت الخواطر عليه وهو مالا يستوجب مساعلة سائر من توافقوا على فعل ما ارتكبه بعضهم إلا في الاحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر

- كالشان فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - اما في غير تلك الاحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً او شريكاً بالمعنى المحدد في القانون .
(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٩) .

١٩ - الاتفاق لحظة تنفيذ الجريمة :

من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة او نية التدخل فيها يتحقق حتماً إذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها أي أن يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وقعت او تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .
(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .

٢٠ - ماهية الاشتراك بالاتفاق واثباته :

الاشتراك بالاتفاق إنما يكون م اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها امارات ظاهرة . كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات الاتفاق او التحريض دليل مباشر أن يسدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقم لديه ولا حرج عليه من أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .
(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .

٢١ - الاشتراك بالمساعدة :

الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها بان تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجلبوب صداه مع فعله وان يساعد في الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة .
(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) .

٢٢ - بيان عناصر الاشتراك :

من المقرر انه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريقي الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .
(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) .

٢٣ - مناط جواز اثبات الاشتراك :

مناطق جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً إلى القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغاً لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ سنة ص) .

٢٤ - لا يشترط مضي وقت معين من الاتفاق :

الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٣/١٩٦٠) .

٢٥ - تحقيق الاشتراك :

الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد نما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب المتهم الفدية لإعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة .

(الطعن ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ وأيضاً الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ق جلسة

١٤/١/١٩٥٨) .

ثالثاً : احكام متنوعة :

٢٦ - عدول الشريك

إن عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولية الجنائية إذ وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكاً ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٢)

٢٧ - الاشتراك في جريمة السرقة :

يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى امتدت إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على الاتفاق .
(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .

٢٨ - جواز عدم افصاح الحكم عن صفة المتهم :

ليس بلامزم ان يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي ان يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي اثبتتها .
(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) .

٢٩ - سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات الاشتراك :

سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه مادامت المحكمة قد اشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة .
(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠) .

٣٠ - توافر نية القتل لدى الفاعل والشريك :

من المقرر انه متى اثبت الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توافرها في حق من ادانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سلفاً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الاصل في قتل المجنى عليها مع علمه بذلك فإن النعي على الحكم بالقصور في بيان توافر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤) .

٣١ - الوجود على مسرح الجريمة :

إذا كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه اسهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشقة ودخولهم جميعاً بها ومعهم الادوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من ان دوره لا يتعدى الاشتراك في الجريمة
(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢)

٣٢ - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك :

متى كانت واقعة الدعوى التى اتخذها الحكم اساساً لاعتبار المتهم شريكاً فى الجريمة هى بعينها الواقعة التى رأى الاتهام أن يجعل منها اسساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً وهى بذاتها الواقعة التى كانت تدور عليها المرافعة فلا على المحكمة إذا هى لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز المتهم .
(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤) .

٣٢ - للمحكمة وهى تحكم فى الدعوى أن تعد المتهم شريكاً لا فاعلاً فى الجريمة المرفوع بها الدعوى مادامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التى شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تنقيد بالوصف الذى وصفت به النيابة العلامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم .
(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٣٣ - تعديل التهمة من اشتراك إلى فعل أصلى يقتضى تنبيه المتهم :

إن تعديل التهمة من اشتراك فى تزوير إلى فعل أصلى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه اجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يتعرض بان العقوبة مبررة للجريمتين الأخريتين المسندتين للمتهم (وهما استعمال محرر عرقى مزور ونصب) مادامت جريمة التزوير هى أساس هاتين الجريمتين الأخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً ببطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣) .

رابعاً - من أحكام محكمة النقض والابرام :

٣٤ - أن توقيع شخص على عقد مزور بصفة شاهد مع علمه بتزويره يعد إعانة لفاعل التزوير على الأعمال المجهزة والمسهلة والمتامة للفعل .
(محكمة النقض والابرام حكم ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ - مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٨٦) .

٣٥ - المعلونة والتمهيد هما الأساس الشرعى لتهمة الاشتراك .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رباعة صفحة ٢٦٨) .

٣٦ - بما ان الاتفاق الجنائى لا يحصل عادة باعمال ظاهرة يمكن معاينتها بل يحصل بتواطؤ غير محسوس يدل على وجود مجموع القرائن القانونية فى التحقيقات لذلك كان إثبات وجود هذا الاتفاق من الأمور الموكولة لراى المحكمة وليس لمحكمة النقض والإبرام حق المراقبة على صحة إقتناع محكمة الموضوع بوجود هذا الاتفاق .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٥ مايو ١٩٠٧ - مجلة الاستقلال سنة سادسة صفة ٥٠) .

٣٧ - الشخص الذى يحرض آخر على ارتكاب جريمة يعتبر شريكا سواء كان هو الذى حرض بنفسه الفاعل الاصلى او حرضه بواسطة شخص آخر .
(محكمة النقض والإبرام حكم ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة عشرة د سنة ١٩٠٩ ، صفة ٤١) .

٣٨ - إذا اتهم شخص بانه شريك فى ارتكاب جنحة وجب بيان هذه الجريمة فى الحكم ولو لم يعرف فاعلها الاصلى إذلا وجود لجريمة الاشتراك إلا باثبات وجود الجريمة الاصلية .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية حادية عشر د سنة ١٩١٠ ، صفة ١٢٢) .

٣٩ - ١ - لم يرد فى القانون تعريف للاشتراك بالتحريض فهو إذن من المسائل المتعلقة بالموضوع التى يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع وبناء عليه يكفى ان يثبت الحكم وجود التحريض بدون حاجة إلى بيان الاركان المكونة له بالتفصيل .

ب - ليس من الضرورى فى حكم قاض بالإدانة فى تهمة اشتراك بالتحريض طبقاً للمادة - ٤٠ - عقوبات ان يذكر تاريخ التحريض لأن التاريخ الواجب بيانه هو تاريخ ارتكاب الجريمة المحرض عليها حيث ان من حرض على ارتكاب جريمة لا يعاقب إلا إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض .

(محكمة النقض والإبرام . حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثلاثة عشرة صفة ٢٢) .

٤٠ - ولو انه لا يجب حتما ان يشتمل الحكم بالإدانة للاشتراك بناء على اتفاق د مادة ٤٠ عقوبات ، على الوقائع المادية المكونة لهذا الاتفاق لأنه يجوز ان يوجد الاتفاق من اتحاد اردات مختلفة لا تظهر باعمال خارجية بيد ان مجرد ذكر هذه الجملة د ان المتهم اتفق مع آخرين على ارتكاب الجريمة التى وقت بناء على هذا الاتفاق ، فى الحكم غير كاف ويكون

الحكم في هذه الحالة باطلاً بطلانا جوهرياً لأن للمتهم الحق في أن يجد في الحكم الذي قضى عليه بالعقوبة الدليل على أن الحكم عليه لم يكن نتيجة عمل استبدادي ، راجع مجموعة دالوز فقرة ١٠٥٤ ، ولأنه يجب أن تشتمل الأحكام على أسباب تسمح لمحكمة النقض والإبرام بإجراء مراقبتها .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٢ أبريل سنة ١٩١٢ المجموعة الرمية سنة ثالثة عشر صفحة ١٢٧) .

٤١ - إن الاشتراك في الجريمة لا يكون إلا بفعل إيجابى يصدر من الشريك ومجرد الامتناع لا يكفي لوجود الاشتراك حتى لو كان الشخص عالماً بالعمل المنوى اجراؤه ولم يسع في منعه فمجرد حضور اشخاص وقت ارتكاب جريمة قتل لا يكفي لاعتبارهم شركاء ولو كانوا مسلحين مادام أنه لم يثبت عليهم أنهم وجدوا في محل الواقعة لتسهيل وقوع الجريمة .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٢ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢٨) .

٤٢ - ولو أنه ليس من الضروري أن يذكر في الحكم الوقائع المادية المكونة للاشتراك المبني على اتفاق قد لا يكون ظاهراً مادياً إلا أنه على المحكمة بيان الأسباب التي اقنعتها بوجود هذا الاشتراك أما إذا اعتبرت المحكمة المتهم شريكاً بالمساعدة فلذلك يعتبر باطلاً بطلاناً جوهرياً حكم محكمة الجنائيات الذي اقتصر على القول ، بأن المستفاد من التحقيق اشتراك المتهم باتفاقه مع بقية المتهمين وبتسهيله لهم ارتكاب الجريمة ، .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٧ يونيو سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشر سنة ١٩١٣ ، صفحة ٢٢١) .

٤٣ - إذا بقي الفاعلون الأصليون لجريمة القتل غير معلومين فذلك لا يمنع مطلقاً من الحكم على الشريك الذي حرض على ارتكاب جريمة القتل التي ارتكبها هؤلاء المجهولون ، وأما إذا كان بعض الأشخاص متهمين بانهم الفاعلون وحكم ببراءتهم فذلك لا يغير شيئاً من حالة من كانت مقامة عليه الدعوى بصفة شريك لأنه ليس شريكاً فقط لأشخاص معينين بل شريكاً في جريمة القتل نفسها .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٠ يناير سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة سنة ١٩١٤ ، صفحة ٧١) .

٤٤ - إن التحريض أو الاتفاق تابعا لمباشرة الواقعة الأصلية إذا نظر لهما كاشتراك . لأن الاشتراك لا يمكن وجوده إلا تابعا لواقعة أصلية يجوز أن يبقى الفاعل لها غير معلوم أو تكون هي غير معاقب عليها ولكن يجب على كل حال أن تكون ارتكبت فعلاً وعليه فإن

الاشتراك لا يكون تاماً إلا بتمام الواقعة الأصلية . ويعتبر تاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ وقوع جريمة الاشتراك ولو كانت وقائع الاشتراك حاصلة قبل ذلك .

(محكمة النض والإبرام - حكم ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة (١١٢) .

٤٥ - إن الاشتراك في ارتكاب جريمة الذي يحصل بالاتفاق مع الفاعل الأصلي لا يترك في الغالب أثراً مادياً يمكن الارتكاز عليه لإثباته . وكذلك في أغلب الأحيان لا يمكن إثباته مباشرة بشهادة شهود أو ضبط آلات أو أوراق أو أى شيء مادي آخر يدل عليه وإنما للمحكمة بدون شك أن تستنتج استنتاجاً من وقائع الدعوى ومتى بينت الوقائع التي تستنتج منها هذا الاتفاق كلن حكمها صحيحاً من جهة بيان الوقائع .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٨ أبريل سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة (١٩٧) .

ملحوظة : الأحكام الأخيرة لمحكمة النقض والإبرام مشار إليها في مؤلف الاستاذ محمد عبد الهادي الجندي رئيس محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية - التعليمات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى طبعة ١٩٢٣) .
من الأحكام الحديثة :

٤٦ - الاشتراك لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة . كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٨) .

٤٧ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الافلاس يوجب استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الاول في تقديم المستند المزور إلى المختصين لا يفيد في ذاته المساهمة في جريمة الاختلاس - عدم بيان الحكم مايدل على توافر المساهمة في مقارنة جريمة الاختلاس قصور - نقض الحكم في تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

(الطعن رقم ٢٦٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧) .

٤٨ - عدم استظهار عناصر الاشتراك وطريقته في جريمة الاستيلاء على اموال اميرية قصور .

(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١) .

٤٩ - إذا كان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة الاشتراك لطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول ، الماذون ، في تزوير عقد الزواج دون أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته ودون أن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها

من واقع الدعوى وظروفها فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالطعن وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٤٤٧٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ٩) .

٥٠ - لما كان مناط جواز إتيان الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً إلى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبه على واقعة التحريض والاتفاق والمساعدة ذاتها وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفاً للأسباب التى اعتمد عليها الحكم فى إدانة المتهم والعناصر التى استخلص منها فعندئذ يكون لمحكمه النقض بمالها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون وكل من المقرر كذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبته الدليل المعتبر . ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة وكل ما أثبتته الحكم المطعون فيه من الأدلة التى تساند إليها فى إدانته للطاعن لا ينصب على واقعة الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة التزوير . ولا يكفى بمجرد ثبوت اشتراكه فى التزوير أو العلم به ولا يرفع هذا العيب أن يكون الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى ذلك أن ما حصله الحكم من أقوال ضابط الواقعة أن الطاعن قدم له رخصة القيادة واكتشافه تزويرها وتقرير المعمل الجنائى لا يصلح كلاهما دليلاً على واقعة الاشتراك فى التزوير أو العلم به من بعد وقوعه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاعادة . دون الحاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١٥) .

مادة (٤١)

من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص :
ومع هذا :

(أولاً) . لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .
(ثانياً) إذا تغير وصف الجريمة نظراً إلى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التى يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه كقصد الشريك منها أو علمه بها .

تعليقات وأحكام

أولاً : القاعدة العامة :

نصت المادة ٤١ - ١ عقوبات على أن « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى بنص خاص ، وعلى ذلك فالقاعدة العامة هي خضوع الشريك لذات العقوبة المقررة قانوناً للجريمة ومعنى ذلك أن المشرع يساوى بين المساهمين في ذات الجريمة من حيث الخضوع للنص التجريمي الذي وقع بالمخالفة له ولكن ليس معنى المساواة أن تكون عقوبة الشريك هي ذات العقوبة الواقعة على الفاعل ذلك أن المساواة هي في الخضوع للنص الذي يحكم الجريمة . أما العقوبة التي توقع على كل منهم فهي تخضع للسلطة التقديرية الممنوحة للقاضي في النص التجريمي ذاته . ولذلك لا يحول دون المساواة بين الفاعل والشريك أن يحكم القاضي بالحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة على الفاعل بينما ينزل بالنسبة للشريك إلى الحد الأدنى المقرر لها أو العكس . إذا أن القاضي يفرد العقوبة التي ينطق بها تبعاً لجسامة الفعل المنسوب لكل مساهم وتبعاً للخطورة الإجرامية الكامنة في شخصه كما يجوز للقاضي أن يطبق الظروف القضائية المخففة أو يوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لأحد المساهمين دون الباقيين . وكل ذلك لا يؤثر على القاعدة العامة في عقاب الشريك والمساواة بينه وبين الفاعل في الخضوع لأحكام النص الذي جاءت الجريمة مخالفة له^(١) وذلك أن المساواة التي يقرها المشرع بين الشريك والفاعل هي مساواة قانونية لا فعلية فإذا كان القانون يجعل للجريمة على سبيل التخفيف عقوبتين للقاضي أن يوقع على الفاعل إحداهما وعلى الشريك الأخرى وإذا كان يجعل للجريمة عقوبة واحدة فله أن يوقعها على أحدهما في أحدها الأدنى وعلى الأخرى أحدها الأقصى وللقاضي أن يأخذ الفاعل دون الشريك أو العكس بالرافة فيخفف عقوبته طبقاً للمادة ١٧ أو يوقف تنفيذ العقوبة عليه طبقاً للمادة ٥٥ عقوبات^(٢) .

ثانياً - الاستثناء :

بعد أن وصفت المادة ٤١ عقوبات القاعدة العامة في عقاب الشريك بقولها « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ، أردفت ذلك بقولها « إلا ما استثنى بنص خاص ، ومعنى هذا أن العقوبة المقررة للفاعل تصبح هي نفس العقوبة المقررة للشريك ما لم يرض القانون للشريك

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٥٥

(٢) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٩٠

عقوبة مختلفة ومثل ذلك ما تقرره المادة ٢٣٥ عقوبات في قولها المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة ، ونفس الحكم نجده مقررًا في المواد ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ من قانون العقوبات فطبقاً لهذه النصوص يعاقب الشريك في جريمة هرب المحبوسين بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للهارب نفسه وتزداد هذه العقوبة إذا كان الشريك مكلفاً بحراسة الهارب (٣) .

ثالثاً - تأثير الظروف على عقوبة الشريك :

أولاً - الأحوال الخاصة بالفاعل والني تقتضى تغيير وصف الجريمة : نصت المادة ٤١ عقوبات في الفقرة أولاً على أنه ومع هذا لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال ، ويؤخذ من ذلك أن هذه الظروف تسرى على الشريك إذا كان عالماً بها والظروف التي تغير وصف الجريمة هي التي تغير في نوعها أو في شروط العقاب عليها مما يترتب عليه تغيير العقاب كصفة الموظف العمومي في التزوير (المادتان ٢١١ ، ٢١٣) والطبيب في الاجهاض (المادة ٢٦٣) والخدام أو المحترف بنقل الأشياء في السرقة (المادة ٣١٧ - ٨٢٧) ولا يسرى حكم هذه الظروف على الشريك إلا إذا كان عالماً بها والنص صريح في ذلك وعلته تغاير ما قد يؤدي إليه إطلاق تطبيق القاعدة المقررة في المادة ٤١ - ١ من تشديد العقاب بسبب ظروف يجهلها الشريك وقد لا يرضى بالدخول في الجريمة لو كان يعلمها وهو امر تباين العدالة . ويشترط أن يكون العلم بالظروف متوافراً في الشريك عند دخوله في الاشتراك فإذا كان يجهله وقت أن حرض أو اتفق على الفعل أو ساعد فيه ثم علمه بعد ذلك فلا عبرة بهذا العلم ولا يؤاخذ الشريك بالظرف (٤) وتطبيقاً لذلك فإنه إذا اشترك شخص مع طبيب في اجهاض امراه حبلى فلا يخلو حال الشريك من أحد امرين أولهما إذا كان يعلم بصفة الطبيب فإنه يعاقب بعقوبة الجنائية المقررة للفاعل (م ٢٦٣ ع) وثانيهما إذا كان لا يعلم بتلك الصفة فيعتبر أنه مشترك في جنحة (٢٦١ عقوبات) .

رابعاً - الظروف التي تغير العقوبة :

إذا لم تكن الظروف تغير من وصف الجريمة وإنما تغير من العقوبة تشديداً أو تخفيفاً وهو ما لم يذكره الشارع في النص فحكمها لا يتغير إلا في حق الفاعل الأصلي وحده الذي توافرت فيه وهذا الحكم يجد أساسه في سكوت الشارع عن إيراد حكم هذه الظروف واقتصره على ذكر الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير الوصف ومن مقارنة الفقرة

(٣) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٩٧

(٤) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣١١

أولا من المادة ٤١ بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ التي تنص على أنه إذا وجدت احوال خاصة باحد الفاعلين تقتضى تغيير العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى اثرها إلى غيره منهم - هذه الفقرة يمكن الأخذ بحكمها بالنسبة للشريك لأنه إذا كانت هذه الظروف لا يتعدى اثرها لفاعل آخر فمن باب أولى لا يتعدى اثرها للشريك حتى ولو كان عالما بها . وعلى ذلك إذا كان الظروف مشددا خاصا بالفاعل كالعود فإنه لا يسرى كذلك على الشريك (٥) .

خامسا - الظروف التي تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها او كيفية علمه بها :-

وهذه الظروف لا تثير لها على عقوبة الشريك فقد نصت المادة ٤١ (ثانيا) على أنه إذا تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها او كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة او علمه بها كقصد الشريك منها او علمه بها ، ومفاد النص السابق استقلال الفاعل والشريك بالنسبة لهذه الظروف فهذه الظروف تتعلق بالركن المعنوي للجريمة والذي يستقل فيه كل مساهم عن الآخر ولذلك إذا توافر لدى الفاعل ظرف سبق الإصرار في القتل دون توافره لدى الشريك فلا يطبق التشديد الخاص به عليه . كذلك إذا توافر الظرف لدى الشريك دون الفاعل استحق الشريك العقوبة المقررة للجريمة مشددة لتوافر الظروف . والحال كذلك بالنسبة لظروف التشديد الراجعة إلى كيفية العلم بالجريمة فالشريك الذي يعلم بأن الاشياء موضوع الاخفاء متحصلة من جنائية يعاقب بالعقوبة المقررة لذلك حتى ولو كان الفاعل يعاقب بالوصف الاخف لاعتقاده بانها متحصلة من جنحة والعكس صحيح (٦) .

وقد جاء بتعليقات الحقانية تعليقا على الفقرة والواردة بالمادة ٤١ من القانون ١٩٠٤ والمقابلة لهذه الفقرة من قانون العقوبات الحالي بأن المراد من هذا الشرط هو النص عن احوال متعلقة بالشركاء مماثلة للاحوال المنصوص عنها في النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا أن يعاقب الشريك بعقوبة اشد من عقوبة الفاعل ومثل ذلك أن يحرض الشريك الفاعل على التعدي بالضرب على شخص إنسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل فيفضى الضرب إلى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع أنه لو لم يكن هذا المرض لما افضى الضرب إلى هذه العقوبة القاتلة ففي هذه الحالة يكون الشريك مدانا بالقتل عمدا ويكون الفاعل مدانا بضرب افضى إلى موت .

(٥) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السبع ص ٣٣٨

(٦) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ١٦١

سلسلا - من أحكام محكمة النقض :

١ - عقوبة الفاعل هي عقوبة الشريك :

لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصل هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن من القول بان ما اورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩) .

٢ - وفي ذات المعنى قضى بانتفاء الجدوى من النعى على الحكم مساعلته الطاعن بصفته فاعلا اصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الاصل .

(الطعن رقم ٢٨٧٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩) .

٣ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الاجرامى ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان او شريكا ولو لم يعلم به .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢) .

٤ - عدم وجود القصد الجنائى لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك مادام الحكم قد اثبت الاشتراك في حقه .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢) .

٥ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة اثر يمتد إلى الشريك ويشمله فانه يكون قد اخطا في القانون .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨) .

٦ - عدم توفر القصد الجنائى لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوى متى تحقق القصد الجنائى لدى الشريك .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨) .

٧ - عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥ عقوبات ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات إلى عقوبة السجن .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٨ - الحكم بان الواقعة غير معاقب عليها :

مادام قد صدر حكم نهائى من محكمة جنائية مختصة بان الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فإن المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد منه ولو لم يكن هو طرفا فيه ذلك لأن احكام البراءة المؤسسة على ان الواقعة في ذاتها غير

صحيحة او لا عقاب عليها تعتبر - ويجب ان تعتبر على خلاف احكام الادانة او احكام البراءة الصادرة لاسباب متعلقة باشخاص متهمين معينين بالذات حجة في حق الكلفة اى بالنسبة لكل من يكون له شان في الواقعة موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٤١) .

٩ - إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الاصل بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولاً على اساس وجود هذا الظرف خاص به إلا إذا كان عالماً به . ويجب في هذه الحالة ان يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم .

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٤٠) .

١٠ - يشترط لعقاب الشريك في جنائية القتل العمد ثبوت علمه بها وقت مقارفته فعل الاشتراك .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٩ ق جلسة ٨/٥/١٩٣٩) .

١١ - ان القانون في تقدير العقوبات لم يجر على قاعدة ان يكون عقاب الفاعل الاصل اشد من عقاب الشريك بل انه ترك إلى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررهما كل من يساهم في الجريمة فاعلاً كل من لو شريكاً ولا رقابة في ذلك لمحكمة النقض مدامت العقوبة المحكوم بها داخله في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة واذن فالمحكمة إذا وقعت على الشريك عقوبة اشد من عقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتعليل ذلك .

(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠) .

١٢ - إذا كان الفاعل الاصل للجريمة حسن النية في فعله بحيث لا يترتب عليه مسئولية فإن ذلك لا يبرىء المشاركين له في الجريمة من العقوبة ماداموا سيئى النية في الاشتراك .
(محكمة الاستئناف حكم ٨ مايو سنة ١٨٩٨ مجلة الحقوق سنة ثلاثة عشرة صفحة ٢٢٨) .

مادة - ٤٢

إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الاباحة او لعدم وجود القصد الجنائي او لاحوال اخرى خاصة به . وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً .

تعليقات وأحكام

اولاً - الظروف الشخصية المعفية من العقاب :

الظروف التي تشير إليها المادة ٣٢ عقوبات ثلاثة ظروف تبيح الفعل - وظروف تنفى

القصد - وظروف تمنع العقاب فحسب وهذه الظروف على اختلافها سواء في حكمها فائرها لا يتعدى شخص الفاعل الذى قامت به إلى شريكه ولو كان عالما بها^(١) .

ويذكر النص ، اسباب الاباحة ، وهو خطأ في التعبير فليس المقصود به الاسباب التى تبيح الفعل كالدفاع الشرعى واستعمال الحق فانها ترفع الصفة الجنائية للفعل مما يجعل الاشتراك فيه غير معاقب عليه لانه لا يكون إلا في جريمة بل ان المقصود هو الاسباب الشخصية التى تمنع مسئولية الفاعل مع بقاء الفعل جريمة في ذاته كالجنون (الملة ٦٢) وصغر السن (الملة ٦٤) وقيام الموظف بعمل غير قانونى تنفيذا لامر اعتقد ان اطاعته واجبة او اعتقادا بانه قانونى (الملة ٦٣) ، ففى هذه الاحوال لاتمنع عدم مسئولية الفاعل من عقاب الشريك .

وكذلك يعاقب الشريك ولو امتنع عقاب الفاعل ، لعدم وجود القصد الجنائى ، كما لو دعى كاتب إلى تحرير عقد مزور وهو لا يعلم بان ما يكتبه تزوير فانه لاعقوبة عليه لعدم وجود القصد الجنائى ولكن الذى دعاه واحضر له ادوات الكتابة وذكر له الاسماء المزورة يعد شريكا تناله العقوبة .

وتنص الملة اخيرا على حالة ما إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب ، لاحوال اخرى خاصة به ، وهو نص عام يدخل فيه كل موانع العقاب كالزوجة التى تخفى زوجها الذى فر بعد القبض عليه (الملة ١٤٤ من قانون العقوبات) او تعيينه على الفرار من وجه القضاء (الملة ١٤٥)^(٢) .

ثانيا - اثر النص :

ينتج عن هذا النص ان الشريك تجب معاقبته حتى ولو لم يحكم الفاعل الاصل او حوكم ولكن حكم ببراءته او باعفائه من العقوبة^(٣) .

ثالثا - من احكام محكمة النقض :

إن الملة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على انه ، إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الاباحة او لعدم وجود القصد الجنائى لديه او لاحوال اخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا ، فقد جاءت بحكم عام

(١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٤٤٤

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣١٢ وما بعدها .

(٣) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٧٣١

شامل للجرائم كلها ... فمتى ثبت حصول تغيير في الحقيقة في ورقة رسمية وثبت اشتراك المتهم في هذا الفعل بإحدى طرقه . وتوافرت سائر أركان جريمة التزوير في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعل الأصلي غير معاقب مادام عدم عقابه راجعا إلى سبب خاص به هو . وإذن فإذا كان الفاعل الأصلي في جريمة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاء قد قضى ببرأته لجهله حقيقة تاريخ الوفاء فلا جناح على المحكمة إذا هي عاقبت الشريك في هذه الجريمة على أساس أنه هو كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ .
(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/٢٢ / ١٩٤٠) .

٢ - إن المادة ٤٢ عقوبات إذ نصت على أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا ، فقد جاءت بعبارة عامة يتناول حكمها الجرائم كافة ويسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها وهذا هو الذي يتسق مع ما نصت عليه المادة ٤١ من قانون العقوبات من أن عقوبة الشريك هي العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر الفاعل . مما مفاده أن الشريك يعاقب بغض النظر عن معاقبة الفاعل ومع ما نصت عليه المادة ٤٠ التي عرفت الشريك في الجريمة دون أن تشترط في حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل مما مفاده أن الشريك - بحسب الأصل يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده هو من فعلته وأنه لا يجب لمعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريض على ارتكاب الفعل لمكون لها أو اتفاقه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومما كانت صفته أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها . يستوى في ذلك كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبلا واسطة فعل مقتضى ذلك يصح أن يكون الشريك عالما بالجريمة التي يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها والفاعل الأصلي يبشر ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو حسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة - وإذا كان يجوز في الفعل تصور ذلك في جريمة الرشوة أو الشروع فيها فإن المحكمة إذا استخلصت أن الشريك حين اتفق مع الفاعل وساعده في أن يقدم المبلغ الذي قدمه إلى الموظف كان في الواقع وحقيقة الأمر يقصد هو الموظف أن المبلغ إنما هو في مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته لا للعمل الذي قدمه الفاعل من أجله معتقدا أنه عمل بريء - إذا استخلصت ذلك . وكانت الأدلة التي ذكرتها مؤدية إليه . فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . واختلاف قصد فاعل الشروع في الرشوة عن قصد الموظف وكون الأول لم يقصد عملا من أعمال الوظيفة - ذلك وأن كل ينفي الجريمة عن الفاعل ليس من شأنه أن ينفيها عن الشريك متى كانت جميع عناصرها القانونية متوافرة في حقه .

(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/٦ / ١٩٥٤) .

٣ - إن المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الإبلاحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً فقد جاءت بحكم علم شامل للجرائم كلها فمتى ثبت حصول تغيير في الحقيقة في ورقة رسمية وثبت اشتراك المتهم في هذا الفعل بإحدى طرقه وتوافرت سائر أركان جريمة التزوير في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعل الأصلي غير معاقب مادام عدم عقابه راجعاً إلى سبب خاص به . وإذن فإذا كان الفاعل الأصلي في جريمة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة قد قضى ببراءته لجهله حقيقة تاريخ الوفاة فلا جناح على المحكمة إذا هي عاقبت الشريك في هذه الجريمة على أساس أنه كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٢) .

٤ - عدم توافر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك .
(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨) .

٥ - متى كن الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة اثراً يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد اخطأ في القانون .
(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨) .

٦ - معاقبة الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة واجب ولو امتنع ذلك على الفاعل لسبب من اسباب الإبلاحة أو لعدم وجود القصد أو لأحوال خاصة به - صفة القاضي أو عضو النيابة ليست من الأحوال التي تمنع من معاقبة الفاعل لكي تحول دون رفع الدعوى عليه إلا بعد إذن . إقائه الدعوى الجنائية على الشريك غير ممتنعه - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لمن لا يشترط الحصول على إذن مجلس القضاء الأعلى لتحريك الدعوى الجنائية ضده - خطأ في القانون .
(الطعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣) .

مادة (٤٣)

من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

تعليقات وأحكام

أولا - تعليقات الحقانية :

جاء بتعليقات الحقانية أن مثل أنواع الأحوال الواردة في هذه المادة .

وهي - أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليسرقا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقلو منهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضي ولو أن السرقة لا القتل هي المقصودة في هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هذه المادة ولا غرض من هذه المادة في الحقيقة سوى تقرير قاعدة أن الجاني لا يمكن أن يدافع عن نفسه بقوله أنه لم يقصد النتائج التي كان من المحتمل أن يؤدي إليها عمله .

ثانيا - شروط انطباق المادة ٤٣ عقوبات :

يشترط لتقرير مسئولية الشريك عن الجرائم الأخرى التي يرتكبها الفاعل ثلاثة شروط

وهي :

- ١ - توافر أركان الاشتراك .
 - ٢ - ارتكاب الفاعل لجريمة مختلفة عما قصده الشريك .
 - ٣ - أن تكون الجريمة الأخرى المرتكبة نتيجة محتملة لأفعال الاشتراك .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل شرط :

١ - توافر أركان الاشتراك - يتعين أن يتوافر في جانب الشريك أركان الاشتراك وهذا يقتضى أن تكون إرادته قد انصرفت إلى تحقيق فعل معاقب عليه . أما إذا كان ما انصرفت إليه الإرادة لا عقاب عليه فإن المادة ٤٣ لا تنطبق . وينبنى على ذلك أنه إذا أمر شخص عاملا لديه بالسعى لدى جهة الإدارة لحفظ مخالفة وقعت عليه فلجا العامل في سبيل ذلك إلى عرض الرشوة على الموظف المختص فلا شأن لرب العمل بهذه الجريمة وإذا تنازع اثنان على حيازة عقار فاقام أحدهما حارسا وكلفه بمنع الغير من البناء فاعتدى الحارس بالضرب على الخصوم فلا شأن لمن عهد إليه بالحراسة بهذه الجريمة ولا يختلف الحكم في الحالين ولو كان رب العمل يعرف عن العامل في المثال الأول سوء السلوك وعن الحارس في المثال الثاني حدة الطبع لأن كليهما لم يحرض تابعه على ارتكاب فعل معاقب عليه ولهذا فإنه ينفى عند تطبيق المادة ٤٣ أن يبين حكم الادانة الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الشريك ، الا كلن قاصرا^(١) .

(١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٩٩

٢ - ارتكاب الفاعل لجريمة مختلفة عما قصده الشريك ومعنى ذلك أن تكون الجريمة التي وقعت بالفعل ، جريمة أخرى ، غير التي اشترك الجاني مع الفاعل في ارتكابها مثلاً اتفاق على سرقة فوق القتل أو حرض على القتل فوق اغتصاب أو ضرب أفضى إلى عاهة أو إجهاض . ومعنى ذلك أن الجريمة التي وقعت قد تناولت ، بالعدوان ، مصلحة قانونية أخرى غير المصلحة محل الحماية القانونية في الجريمة التي أسهم فيها بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة يستوى في ذلك أن تكون الجريمة المغايرة مساوية للجريمة التي اشترك فيها أو أقل منها أو أشد منها جسامة - ومثال الجريمة المساوية الاتفاق على قتل شخص فيقتل الفاعل شخصاً آخر ومثال الجريمة الأقل جسامة التحريض على القتل فيرتكب القاتل ضرباً أو جراحاً - ومثال الجريمة الأشد جسامة أن يساعد الشريك الفاعل في جريمة سرقة بأن يترك له البيت مفتوحاً فيرتكب الفاعل جريمة قتل (٢) .

٣ - أن تكون الجريمة الأخرى نتيجة محتملة لفعل الاشتراك :-

ولقد استقر الفقه والقضاء على اعتبار النتيجة المحتملة إذا كانت نتيجة متوقعة دفعا للمجرى الطبيعي أو العادي للأمور بمعنى أن الشريك يسأل عنها إذا كانت تعتبر نتيجة متوقعة لأفعال الاشتراك وفقاً لسير الأمور العادي معنى ذلك أنه لا يشترط أن يكون الشريك قد توقعها فعلاً . كما لا تنتفى مسؤوليته بمجرد عدم توقعه لها . فهو يسأل عنها مادامت هي تكون بذاتها نتيجة متوقعة تطبيقاً لسير الأمور العادية بمعنى أن المشرع اكتفى بإمكان التوقع لكي يسأل الشريك لبيان ما إذا قد قام لديه من عدمه وإنما هو معيار موضوعي إلى الشخص المعتقد لبيان ما إذا كان يمكنه في الظروف التي تصرف فيها الجاني أن يتوقع ارتكاب حدوث النتيجة التي حققها الفاعل من عدمه (٣) .

وخلاصة ما سلف هو أن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً وبحكم المجرى العادي للأمور أن تنتج عن الجريمة التي أراد المساهمة في أركانها فهو مسئول سواء توقع النتيجة أم لم يتوقعها مادامت هي متوقعة في ذاتها . ويلاحظ أن مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة وفقاً للمادة ٤٣ عقوبات تستلزم أن يكون الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه جريمة في ذاته فإذا لم يكن كذلك فلا يسأل عن نتائجه المحتملة إلا من يحدثها فعلاً . ومن المستقر عليه أن القتل يعد نتيجة محتملة للاشتراك في السرقة أو الاتلاف . هذا وتقدير كون الجريمة نتيجة محتملة للاشتراك الحاصل بين المتهمين أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع على ضوء ظروف الواقعة وملابساتها (٤)

(٢) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٠٥ .

(٣) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٧١ وما بعدها .

(٤) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ٣١٥ .

ثالثا - مسئولية الفاعل في حالة ارتكاب فاعل آخر جريمة محتملة :

جاء نص المادة ٤٣ عقوبات مقصورا على الشريك ومع ذلك جرى قضاء النقض على تطبيقه على الفاعل الاصلى الذى يرتكب الجريمة مع فاعل آخر فيما لو ارتكب الاخر جريمة محتملة . وينتقد الدكتور محمود مصطفى ذلك الاتجاه ويقول ان ذلك القضاء خروج على القواعد العامة في التفسير ومخالفة لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ذلك ان المادة ٤٣ تقرر نوعا من المسئولية عن فعل الغير استثناء من الاحكام العامة في قانون العقوبات التى تقضى بان لايسأل شخص عن جريمة الا إذا اتجهت ارادته إليها واحاط علمه بعناصرها وقد جاءت مقصورة على الشريك تجاوزا في تطبيق مبدأ التبعية وهو مبدأ لايسرى بين الفاعلين والتفسير الحرفي او اللغوي هو الذى يتبع في هذا الصدد فمع صراحة النص يجب قصره على الشريك دون الفاعل^(٥) .

رابعا - من احكام محكمة النقض :

١ - القتل نتيجة محتملة للاتفاق على السرقة :

من المقرر ان اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة اخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه انما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على اساس ان القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التى وقعت فيها ولم تقع إلا تسهيلا لارتكابها اثناء قيام الطاعن وزميليه بتنفيذها بما يجعله في صحيح القانون مسئولا عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن يباشرة بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة . وهو ما لاينازع الطاعن في صحة ما اورده الحكم في شأنه فان ماينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ١ / ١٨) .

٢ - مسئولية الشريك عن النتائج المحتملة

من المقرر في القانون ان الفاعل او الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٧٢ . وكذلك والدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣١٩

متى كانت الجريمة التى وقعت بالعفل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثانى من اقتصار المسئولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديداً فى القانون .
(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠) .

٣ - الأصل أن الجانى لا يسأل إلا عن الجريمة التى ارتكبها أو اشترك فيها بلحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها . وإنما تقع بنتيجة محتملة للمساهمة فى الجريمة الأصلية المقصودة ابتداء وفقاً للمجرى العادى للأمور وقد خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان فى مقدوره إذ كل من واجبه أن يتوقع حدوثها على أساس افتراض أن إرادة الجانى لا بد أن تكون قد توجهت نحو المجرم الأصل ونتائج الطبيعية وهو ما نص عليه فى المادة ٤٣ من قانون العقوبات التى وإن وردت فى باب الاشتراك إلا أنها جاءت فى باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقر قاعدة عامة هى أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التى اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمور .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠)

٤ - من المقرر فى فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير ذلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .
(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٧ ق ١٩٥٧/١٠/٧) .

٥ . إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت فى باب الاشتراك إلا أنها جاءت فى باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقر قاعدة عامة هى أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التى اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمور .
(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥)

٦ - إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تشترط لمساهلة الشركاء فى جريمة عن الجريمة أو الجرائم التى تكون من نتائجها المحتملة أن تكون الجريمة الأولى لم تتم وإذن فيصبح العقاب على الشروع فى القتل باعتباره جريمة محتملة للسرقه ولو كانت جريمة السرقه قد تمت مقارفتها بالفعل .

(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

٧ - إن مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٤٣ لا تنقضي إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة ما . فإذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثاني للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين فعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ملوقع عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤاخذ زيد على جريمة التزوير طبقاً للمادة ٤٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذي تم بينهما مادام الاتفاق الذي تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الاحتمالية وما دام استخراج جواز السفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعي الحصول على ضرورة ارتكاب التزوير .
(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٢٥) .

٨ - إن ظرف حمل السلاح ظرف ملادى يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم اتفقوا على حمله وإذا استعمل عليهم العقوبة بسبب ولو لم يثبت أنهم كانوا يعملون به أو أنهم اتفقوا على حمله وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على إعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٣ ع .
(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٩) .

مادة (٤٤)

إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد . خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

تعليقات وأحكام

أولاً : جاء بتعليقات الحقانية أن الرأي الأوفق للانصاف فيما يتعلق بالغرامات المتروكة تقديرها لرأي القاضى هو أن تكون مسئولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة إدانته حسب تعيين القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو بحسب عسرهم وأما الغرامات النسبية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة

أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر أن كل إنسان أتى فعلاً يجعله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله ومسألة المصاريف عند تعدد الجناة منصوص عنها في قانون تحقيق الجنائيات .

ثانياً : الغرامة التي ذكرها المشرع في المادة ٤٤ ع نوعان الغرامة العادية والغرامة النسبية .

والغرامة العادية هي عقوبة أصلية يحكم بها القاضي على كل مجرم فيلزم وحده بادائها سواء كان فاعلاً أو شريكاً في جريمة واحدة وهذا هو معنى قول المشرع (فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد) وذلك لأن عقوبة الغرامة في هذه الحالة شخصية مرتبطة بمسئولية الجاني لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو بحسب عسرهم .

والغرامة النسبية هي عقوبة تكميلية يحكم بها في بعض الأحوال المنصوص عليها في القانون بمراعاة الفائدة التي عادت على الجاني أو الضرر الذي ألحق به الجريمة^(١) .

ثالثاً - من أحكام محكمة النقض :

١ - أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا القرار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه . (الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥) .

٢ - من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر في قولها « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات التي يحكم بها على كل منهم على انفراد . خلافاً للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب فيه . لما كان ذلك وكن المشرع في المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجاني بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم عليه موظفاً أو من في حكمه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من

(١) المستشار محمود إبراهيم المرجع السابق ص ٣٤٥ ومابعدها .

المطعون ضدهما الأول والثاني اللذين اعتبرهما فاعلين دون الثالث الذي اعتبره شريكا في جنائية الاختلاس فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئياً بالنسبة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول وتصحيحه بتغريمهم متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه بالإضافة إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٣ - عاقب المشرع الموظف العمومي ومن في حكمه بالاشغال الشاقة إذا اختلس مالا سلم إليه بسبب وظيفته طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ثم اضاف جزاءات اخرى - هي العزل والرد والغرامة النسبية - نص عليها في المادة ١١٨ من هذا القانون - ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي او من في حكمه او بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك في جنائية إذا توافرت شروط المادة ٤٤ من ذلك القانون .
(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٤ - إن المستفاد من عبارة المادة ٤٤ عقوبات وعبارة تعليقات وزارة الحفانية عليها ان الشارع إنما عني بالنص على الغرامة النسبية ليضمن للدولة ان تحصل من المتهمين جميعهم مبلغاً بصفة غرامة يساوي المبلغ المختلس لا اكثر ولا اقل . وهذا واضح ايضاً من استقراء النصوص الواردة في باب اختلاس الاموال الاميرية والغدر (م ١١٢ وما بعدها) . فإنها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده وابرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالاً لأي شك . إذ نصت عبارتها الفرنسية بالزام الجاني بمبلغ مساو لضعف ما استفاده برد نصفه لمستحقه ويؤخذ النصف الآخر غرامة . وإذن فالواجب في الغرامة النسبية ان يحكم بها على المتهمين معا بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً باكثر من مقدارها ، اما إيجاب هذه الغرامة كلها على كل واحد منهم فغير سديد .
(نقض ١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٩ ص ٢١٨ وفي هذا المعنى ايضاً نقض ١٩٥٥/٦/٧ مجموعة احكام النقض س ٦ رقم ٢٢١ ص ١٠٩٤) .

مادة (٤٤) مكررا

كل من اخفى اشياء مسروقة او متحصلة من جنائية او جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد على سنتين .
وإذا كان الجاني يعلم ان الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

تعليقات وأحكام

— المادة ٤٤ مكرراً عقوبات اضيفت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ والمنشور بالوقائع المصرية في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٧ - العدد ٥٤ .

— معنى الاخفاء :

الاخفاء هو تسلم الأشياء من جانب المخفى تسليماً حقيقياً أو حكماً وادخالها في حيازته سواء كان ذلك على نية التملك أم لا . عن طريق الشراء أو الهبة أو غيرها . طالما أنه عالم بأن الأشياء التي في حيازته متحصلة من جنائية أو جنحة . والجنائية أو الجنحة قد تكون سرقة أو نصباً أو خيانة أمانة أو غيرها ولا تعتبر البضائع المهربة لعدم دفع الضريبة الجمركية أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة وبالتالي لا يعد اخفاءها جريمة^(١) .

ويجب أن تكون الأشياء متحصلة من جنائية أو جنحة وبذلك خرجت المخالفات فهي تافهة في ذاتها واخفاء ما يتحصل منها إن أمكن أن يتحصل منها شيء يجوز أن يجرى في شأنه الاخفاء . فهو لا يستاهل الاهتمام بالعقاب عليه . والأشياء المتحصلة من الجنائية أو الجنحة هي الأشياء الناتجة عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة في التبيد أو المستولى عليها في النصب . ولكنها لا تقتصر على ذلك بل تشمل أيضاً الأشياء التي حلت محلها كالاستيلاء على جزء من ثمن الشيء المسروق^(٢) .

— عناصر الجريمة :

توجد جريمة الاخفاء بتوافر عنصرين هما : عنصر مادي هو اخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جنائية أو جنحة وعنصر معنوي هو انصراف إرادة الجاني إلى الاخفاء مع علمه بأن الأشياء متحصلة من جريمة .

اولا - العنصر المادي :

أشياء مسروقة متحصلة من جنائية أو جنحة يخفيها الفاعل : — فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً يكون محلها شيئاً لأشخاص والأشياء التي تخفى يجب أن تكون مسروقة أو متحصلة من جنائية أو جنحة فلا يعقاب على الاخفاء إذا كانت الأشياء قد جاءت

(١) الدكتور محمد محيي الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٠

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣٤٣

عن غير طريق الجريمة . ومن هذا القبيل ما إذا صدر عفو شامل فأزال صفة الجريمة عن الفعل . والأشياء المسروقة أمرها واضح إذ يجب أن تقع سرقة من شخص ويخفى آخر الشيء المسروق وعلى المحكمة أن تتأكد من وقوع سرقة قبل الحكم في دعوى الاخفاء . أما عبارة « متحصلة من جنائية أو جنحة » فأوسع مدى إذ تشمل الأشياء المسروقة والأشياء المتحصلة من السرقة ومن أية جنائية أو جنحة فلا يشترط مثلاً في جريمة اخفاء الشيء أن يكون فعل الاخفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكفي أن يقع على أى شيء يكون قد جاء عن طريق السرقة فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفياً^(٣) .

ويتحقق الاخفاء مادياً بتسليم الشيء أو حجزه أو حيازته فلا تقع الجريمة إلا إذا دخل الشيء فعلاً في حيازة المتهم . ومن ثم لا يعد مخفياً من يتوسط في رد شيء مسروق للملكة ولو في مقابل جعل تقاضاه منه متى ثبت أن الشيء لم يكن في حيازته ولا من يتوسط بين السارق وآخر في بيع متاع مسروق أن يكون حائزاً له والقانون لم يبين بآية صفة يجب حصول المخفى على الحيازة فيعد مخفياً من توصل إلى حيازة الشيء المسروق بآية صفة كانت سواء أكل ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو العارضة أو الاجارة أو غير ذلك .

وتكفي مجرد الحيازة بآية صفة كانت لاعتبار الحائز مخفياً فلا يشترط أن يكون الحائز قد خبا الشيء كما قد يفهم من ظاهر النص . وليس بشرط أن يكون المخفى قد تسلم الشيء من السارق مباشرة بل يجوز عقابه ولو تسلمه من شخص آخر حسن النية أو سيئها ، ويعاقب على الاخفاء مهما كان الوجه الذي استعمل فيه الشيء المخفى ولو لم يعد على المخفى أية فائدة شخصية من ذلك الشيء^(٤) .

ولا يتحقق الركن المادى لجريمة الاخفاء إلا إذا اتى الجانى فعلاً مادياً ايجابياً يدخل به الشيء المسروق في حيازته فمجرد علم المتهم بوجود شيء مسروق في منزله لا يكفي لاعتباره مخفياً له متى كان معه في المنزل سكن آخرون هم الذين عملوا على وجود هذا الشيء في المنزل وكانت يده لم تصل إليه^(٥) .

- ويعد الجانى مخفياً طالما أن الشيء موجود في حيازته فالاخفاء بهذا الوصف جريمة مستمرة ولا تنتهى حالة الاستمرار فيها إلا بخروج الشيء من حيازة مخفية ومن هذا الوقت فقط تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بالتقدم . على أن هذا لا يمنع من أن يكون الاخفاء جريمة وقتية في بعض الصور إذا كان فعل الاخفاء ذاته فيه معنى انتهاء حالة الاخفاء كمن يأكل طعاماً مسروقاً مع علمه بسرقة وعلى أى حال فحال جريمة الاخفاء من الجرائم التى تحدث وتنتهى ثم يتجدد حدوثها وانتهالها تبعاً لصور الاخفاء فكلما خرج

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٢ وما بعدها

(٤) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٤٦١ وما بعدها .

(٥) الدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٧

الشيء من حيازة المخفى تنتهى الجريمة وتتجدد بعودته إليه أو لغيره وهكذا ولا يتصور الاخفاء إلا بعد وقوع الجريمة الأصلية تامة . ولا يقع إلا من شخص غير مرتكبها فسارق الشيء لا يعد مخفيا له ولو ابقاه في حيازته لأن الاخفاء في هذه الحالة من اثار السرقة ونتيجة طبيعية لها وكذلك الشأن في سائر الجرائم^(٦) .

ثانيا - العنصر المعنوي :-

يشترط ان يكون الاخفاء حاصلًا بقصد جنائي ولا يهم ان يكون علم المخفى بالسرقة معاصرا لاستلامه الشيء المسروق او طارئا عليه مادام وقد استمر بعده على الاحتفاظ بالشيء المسروق وهذا مستفاد من ان الاخفاء جريمة مستمرة وان القانون لا يعاقب على الاستلام وانما يعاقب على الاخفاء^(٧) .

- ولا يشترط ان يكون المخفى عالما بنوع الجريمة التي استحصل منها الشيء ولا بتاريخها او مكان وقوعها ولا بالفاعلين فيها وهذا وغيره نتيجة لان القانون لا يعتبر الاخفاء اشتراكا في الجريمة التي استحصل منها الشيء وانما يعتبره القانون جريمة قائمة بذاتها . ولا يقيم القانون في هذه الجريمة وزنا للباعث او للغاية فمضى ثبت علم المتهم انه حاز الشيء مع علمه بانه متحصل من الجريمة فلا يجدي ان يدعى انه لم يقصد غشا او اضرار بالغير كما لا يشترط ان تكون الحيازة بنية التملك وعلم المتهم بان الشيء مسروق او متحصل من جنائية او جنحة مسالة موضوعية لمحكمة الموضوع الراى الاعلى فيها وانما عليها ان تثبت في حكمها توافر هذا العلم ودليلها عليه^(٨) .

- الجانى يعلم بحقيقة الجنائية او الجنحة :

اعمالا للفقرة الثانية من المادة ٤٤ عقوبات فانه إذا كان الجانى عالما بان الاشياء تحصلت من جنائية معينة او من جنحة معينة عقوبتها اشد من العقوبة السابق بيانها ففى هذه الحالة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجنائية او الجنحة كان يكون عالما بانه يخفى اشياء تحصلت عن سرقة بلكراه (المادة ٣١٦ من قانون العقوبات) او انه يخفى مبلغ خباها تاجر مفلس اضرار بدائنيه (المادتان ٣٢٨ / ٢ ، ٣٢٩) او انه يخفى اشياء تحصلت عن جنحة خيانة امانة (المادة ٣٤١) . وعلى ذلك يمكن ان تكون جريمة الاخفاء جنائية في بعض الاحوال وعلى هذا الوضع يصح الشروع فيها وفقا للمادة ٤٦ من قانون العقوبات^(٩) .

(٦) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع من ٢٤٤ وما بعدها

(٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق من ٤٦٢ .

(٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق من ٢٨٨

(٩) الدكتور السعيد مصطفى المرجع السابق من ٢٤٦

- إخفاء الأشخاص :

إخفاء الجناة والتستر عليهم أو اعانتهم بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أو إيواؤهم من قبيل الجرائم الخاصة ومنصوص عليها في المواد ١٤٤ ع وما بعدها والنصوص المصرية مأخوذة من القانون الهنـدى . وتتفاوت العقوبة عن هذه الأفعال تبعاً لتفاوت العقوبة المقررة للجريمة الأصلية المرتكبة من الجاني موضوع الإيواء أو الإخفاء أو المعلونة على الفرار من وجه القضاء^(١٠) .

- من أحكام محكمة النقض :

١ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية تستخلص من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ٢٩٣٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٤) .

٢ - وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة أن المتهم كان يعلم يقيناً بأنها مسروقة .

(الطعن رقم ٥٠١٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢ - وإيضاً الطعن رقم ٥٥٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ٩/١/١٩٨٣) .

٣ - جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا تعتبر اشتراكاً في السرقة أو مساهمة فيها بل هي جريمة مستقلة .

(الطعن رقم ٤٤٦٠ ، ٤٤٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢/١٢/١٩٨٢) .

٤ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة حق محكمة الموضوع في أن تتبينه من ظروف الدعوى وملايساتها .

(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٢) .

٥ - الدفع بوقف نظر دعوى إخفاء أشياء مسروقة حتى يفصل في جريمة السرقة . تقديره موضوعي .

(الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٢) .

٦ - ركن العلم :

المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما

(١٠) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٠

توحي به ملابساتها مادام استخلاصها سائغا كما هو الحال في الدعوى . فانه تنحسر عن الحكم في هذا الخصوص دعوى الخطا في الاسناد او الفساد في الاستدلال لما كان ذلك وكان لاينال من سلامة الحكم اطراحه الشهادة الرسمية التي قدمها الطاعن للتدليل على وجود المتهم الثاني في السجن وما دفع به من ان الشراء تم بالسعر السائد في السوق ذلك بان الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الادلة القائمة في الدعوى . ولما كان من المقرر ان القاضى وهو يحاكم متهما يجب ان يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر . ولا مبال بان يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضى الآخر . وكان من المقرر انه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستعين قضاءه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها - ومن ثم فان كل ما يثيره الطاعن في باقى اوجه طعنه - من نفى علمه بالسرقة وتسانده إلى حكم صادر ببراءة متهم آخر في نفس الجريمة - لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لايجوز اثارته امام محكمة النقض لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

(الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦ ، وايضا الطعن رقم ٢٩٣٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

٧ - القضاء بالبراءة ودعوى التعويض :

لما كانت المحكمة الجنائية لاتختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه اما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطة إلا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة اصلا او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها إلى المتهم لأنه في هذه الاحوال لا تملك المحكمة ان تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئولين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها إلى صاحبها . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر اركان جريمة الاخفاء المسندة إلى المطعون ضده فإن هذه الاسباب بذاتها في هذه الحالة تكون اسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧) .

٨ - تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة :

من المقرر ان تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة بل يجوز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .
(الطعن رقم ١٢١٩ ، ١٢٢٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢) .

٩ - العلم في جريمة الاخفاء :

العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسالة نفسية لا يستفاد فقط من اقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع ان تتبينه من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .
(حكم النقض سالف الذكر)

١٠ - اختلاف جريمة الاخفاء :

من المقرر ان جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنائية او جنحة انما هي جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الاخرى فلا يعتبر الاخفاء اشتراكا في الجريمة او مساهمة منها ولا يتصور وقوعهما من شخص واحد ويجوز ان يكون فعل الاخفاء واحدا وموضوعه اشياء متحصلة من جرائم عدة .
(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٢٧) .

١١ - الفرق بين الفقرة الاولى والثانية من المادة ٤٤ مكررا عقوبات :

إذا كانت المحكمة لم تستظهر الصلة بين واقعة شراء المتهم للعربة والدابة وتصرفه فيهما على الوجه الذى قالت به واقتنعت بحصوله وبين جنائية قتل المجنى عليه التى وقعت بقصد تسهيل السرقة كما لم تورد فى حكمها دليلا على أن المتهم حين أقدم على الشراء فى الظروف المريبة التى ذكرتها كان عالما علما يقينا بأن ما اشتراه متحصل عن تلك الجنائية بالذات محيطا بما لايسها من الظروف هذا العلم الذى هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات فإنه لايكفى فى هذا الصدد ما أورده الحكم من عبارات مرسلة غير واضحة الدلالة على المراد منها ولا تؤدى بطريق اللزوم إلى تعيين الجنائية التى تختلف عنها الاشياء المخفاة لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الاشياء متحصلة من جنائية - لم

يثبت من الحكم تحقق علم المطعون ضده بها - ويكون اخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الاولى من المادة ٤٤ المشار إليها .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٩) .

١٢ - توقيت عقوبة العزل :

متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه علمل المتهم بجريمة اخفاء اوراق النقد المتحصلة من جنابة اختلاس - بالرافة فحكم عليه بالحبس - فقد كان من المتعين عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات توقيت عقوبة العزل - اما وان الحكم لم يفعل - فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب نقضه جزئياً وتصحيحة بتوقيع عقوبة العزل .

١٣ - كفاية ثبوت الحيازة :

يكفى للعقاب على اخفاء الاشياء المتحصلة من جنابة او جنحة ان تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١ / ٢ / ٢٧) .

١٤ - لاتعارض بين الاخفاء والاحراز :

تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح نارى مع علمه بانه متحصل من جنابة قتل عمد مقترن بجنابة احراز سلاح ونخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لايتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح - لاستقلال كل من الجريمتين عن الاخرى فى عناصرها .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٧) .

١٥ - جواز تعدد السرقات مع وحدة فعل الاخفاء :

من المقرر ان القانون لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة إشتراكاً فى السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وان تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة بل يجوز ان يكون فعل الاخفاء واحداً ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان ما أورده الطاعن بوجه طعنه من ناحية تمسكه بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة ٣٨٣٥ سنة ١٩٦٩ العجوزة استناداً إلى انه اشترى جميع المنقولات من المتهم الاول دفعة واحدة - صحيح - والتفت الحكم عن الرد عليه على الرغم من انه متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن قضاءه بالنسبة لهذا الطاعن يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤ / ٣ / ٣١)

١٦ - الاختلاس والاختفاء :

تعلقبت الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات المخفى لأشياء مختلصة مع علمه بذلك بعقوبة جنائية الاختلاس وإذا كانت كل من جريمتي الاختلاس والاختفاء مستقلة عن الأخرى فإن إحالة هذه المادة ١١٢ من القانون ذاته في شأن العقاب لا تنصرف إلا إلى العقوبة الواردة في هذه المادة الأخيرة دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ من هذا القانون والتي أراد الشارع انزالها بالموظف العمومي أو من في حكمه لاعتبارات متعلقة بطبيعة جنائية الاختلاس ذاتها وبصفته فاعلها فمتى كان الحكم المطعون إذ دان الطاعن ضدهما - وهما غير موظفين - بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية اختلاس وعاقبتهم بعقوبة الجنائية الواردة بالمادة ١١٢ مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور ولم يحكم عليهما بالغرامة بالنسبة التي نصت عليها المادة ١٨ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

١٧ - عقوبة الغرامة في الاختفاء خطأ :

جرى نص المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات بأنه : كل من اخفى اشياء مسروقة او متحصلة من جنائية او جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين . وإذا كان الجاني يعلم بان الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدها بجريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمها بذلك ويقضى عليها بالغرامة تطبيقاً لنص الفقرة الاولى من المادة سالفه الذكر يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١) .

١٦ - حكم المادة ٤٨ من قانون العقوبات منبت الصلة بجريمة اخفاء الاشياء المختلفة والتي لم يقرر القانون ثمة حالات للاعفاء منها .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩) .

١٧ - براءة السارق جواز رفع الدعوى عليه من جديد بتهمة الاختفاء :

إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضبوطة وحكم ببرأته فإنه يجوز ان ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفياً لها لاختلاف الواقعتين ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً في السرقة .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠) .

١٨ - المقصود بالشخص الذى يتجر :

إن القانون يشترط فى الشخص الذى يتجر فى مثل الشئ المسروق أو الضائع فى معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدنى أن يتجر فيه خفية ولا يكفى أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .
(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥) .

١٩ - فى العقوبة :

إذا كان الحكم قد أدان المتهم باخفاء اشياء مسروقة متحصلة من جنائية قتل بالظروف التى أورد بيانها استناداً إلى أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدى إليها ثم اخذه بالرافة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فإنه لا يقبل من هذا المتهم الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٥٠) .

٢٠ - لا يوجد تلازم بين رفع الدعوى على السارق وصحة معاقبة المخفى :

أن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضرورى لصحة معاقبة المخفى متى ثبت أن اخفى ما سرقه غيره وهو عالم بحقيقة الامر فيه . فإذا كانت المحكمة استخلصت من الأدلة التى أوردتها أن الشئ المضبوط لدى المتهم مسروق وأن المتهم اخفاه مع علمه بسرقة ثم عاقبته بمقتضى المادتين ٣١٨ ، ٣٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .
(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٤٢) .

٢١ - عدم ضبط المسروق :

إن عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه ليس من شأنه أن ينفى عنه الجريمة لأنه يكفى أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المسروق كان فى حيازته فعلاً إذ القانون لا يشترط فى جريمة الاخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم
(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٤٢) .

٢٢ - جريمة مستمرة :

إن جريمة اخفاء الشئ المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج الشئ المسروق من حيازة مخفية فإذا اثبت الحكم أن السرقة وقعت فى ٣١ أغسطس

سنة ١٩٢٩ وان المتهم باع الشيء المسروق في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢ وان التبليغ بضبطه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ فإن الجريمة تعتبر مازالت قائمة لأن مدة سقوطها لا تبدأ إلا من تاريخ البيع .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠) .

٢٣ - الواجب لسلامة الحكم :

الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كلن يعلم علم اليقين ان المال لا بد متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وان يستخلصها استخلاصاً سائغاً كالميليا لحمل قضائية .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) .

٢٤ - تضمين الحكم الثمن الحقيقي :

ليس لزاماً على المحكمة ان تضمن حكمها الثمن الحقيقي للاشياء المسروقة وإنما يكفي ان يكون قد قدرت - استناداً إلى قرائن مقبولة - إنها بيعت للمتهم بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية .

(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) .

٢٥ - تعيين الجناية هو مناط تطبيق المادة ٤٤ / ٢ مكرر :

ان تعيين الجناية التي تخلفت عنها الاشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه التعيين هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) .

٢٦ - الاحراز :

من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق ان يكون محرراً له احرازاً مادياً بحيث بل يكفي لاعتباره كذلك ان تتصل يده به وان يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية ولا يلزم في القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ذلك الركن بل يكفي ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه إذ ان هذا الركن مسألة نفسية

لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توصى به ملابساتها وأدبياتها .
(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣) .

٢٧ - علم المتهم :

إن من أركان جريمة اخفاء الأشياء المسروقة ان يعلم المتهم بان ما يخفيه متحصل من السرقة فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على انه لم يكن يعلم بما ضبط بمنزله مسروق وكان الحكم المطعون فيه مع تنويه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسباب دون أن يستظهر علم الطاعن بان ما ضبط بمنزله مسروق .
(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١٨) .

٢٨ - وجوب بيان الحكم الفعل الإيجابي الذي قام به المتهم لادخل المسروقات في حيازته .
(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨) .

٢٩ - علم المتهم بالاخفاء :

إذا كانت المحكمة قد بنت قولها بعلم المتهم في الاخفاء وبان الاقمشة التي ضبطت عنده مسروقة على ما اعترف به من شرائه هذه الاقمشة باثمان ثقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية من شخص له اتصال به وليس ممن يتجرون في مثل هذه الاقمشة فذلك يكفي ولا تجوز المجادلة فيه امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤) .

٣٠ - الظروف المشددة :

استلزم القانون لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ان يعلم الجاني بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدراً للعمل الذي يخفيه اما إذا انتفى علمه بتلك الظروف المشددة فيجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة سالفه الذكر .
(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) .

٣١ - قدر الشيء المخفي :

يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره
(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

٣٢ - اشياء فاقدة :

يستوى لتوفير جريمة الاخفاء ان تكون الاشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة او من جريمة عثور على اشياء فاقدة بنية تملكها ما دامت قد توافرت لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء كانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أولاً حقه عليه .
(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨) .

٣٣ - لا يشترط لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق ان يكون محرراً له مادياً بل يكفي لاعتباره كذلك ان تتصل يده به ويكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .
(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٧/١٧) .

٣٤ - المقصود بفعل الاخفاء :

إن الاخفاء في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ليس معناه ان يبعد المتهم الشيء عن انظار الناس او يضعه في مكان بعيد عن متناولهم كما هو مفهوم الكلمة لغة بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الاحتجاز والاتصال المادي مهما كانت صفته . اى ولو كان علناً وعلى مرأى من الكافة ومهما كان سببه اى ولو كان عن طريق الشراء ولو بثمن المثل وساء اكلن بين المتهم وبين السارق علاقة ام لم تكن واذن فإن معاقبة المتهم من اجل جريمة اخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه اشترى الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبثمن مناسب .

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨) .

٣٥ - لا يشترط في جريمة اخفاء المسروق ان يكون الفعل المكون لها قد وقع سرا في غير علانية او ان يكون مرتكبه قد وصلت يده إلى المسروق بغير ثمن او مقابل . واذن فلا يجدى المتهم ان يكون قد اشترى الاشياء المسروقة جهاراً امام الناس مادام هو حين اشتراها كان عالماً بسرقتها .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤) .

٣٦ - إن جريمة إخفاء الاشياء المسروقة لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء ولا يتحقق العنصر الأول إلا بتسليم الجاني الشيء أو حجزه أو حيازته فعلاً فتوسط المتهم في عرض اشياء مسروقة للبيع بغير ان تكون يده قد وصلت إلى هذه الاشياء لا يعد إخفاء لها لعدم توافر العنصر المادي للجريمة

(الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨) .

٣٧ - المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسالة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها مادام استخلاصها سائغا .

(الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .

٣٨ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة او المتحصلة من جريمة بالظروف المشددة مسالة نفسية لمحكمة الموضوع تبينها من اقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٥) .

٣٩ - اختلاف جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية او جنحة عن الجريمة المتحصلة منها في الطبيعة والمقومات الإخفاء لا يعتبر اشتراكا في الجريمة او مساهمة فيها ولا يتصور وقوعهما من شخص واحد جواز ان يكون فعل الإخفاء واحدا وموضوعه اشياء متحصلة من جرائم عدة إدانة الطاعن بجريمة إخفاء اشياء متحصلة من جناية اختلاس ومعاقبته بعقوبة الجناية الواردة بالمادة ١١٢ عقوبات . فضلا عن الغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح . بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٥) .

٤٠ - تقصى العلم بأن ما يخفيه المتهم من مسروقات متحصلة من جناية اختلاس موضوعي - عدم تقييد محكمة الموضوع في اخذها بإقرار المتهم بنصه وظاهره لها استنباط الحقيقة منه ومن غيره من العناصر الأخرى بطريق الاستنتاج والاستقرار وكافة الممكنات الفعلية مادام ذلك متفقا مع الفعل والمنطق .

(الطعن رقم ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٥) .

٤١ - توافر أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة شرطة - ان يثبت فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان هذا المال مسروق .

(الطعن رقم ٦٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥) .

الباب الخامس

الشروع

مادة (٤٥)

الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .
ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

مادة (٤٦)

يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك .

- بالأشغال الشقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام .
- بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة .
- بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .
- بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية السجن (هذه الفقرة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦) .

مادة (٤٧)

تعين قانونا الجناح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع

أحكام الشروع وتطبيقاته

— تعريف الشروع وأركانه :

عرف القانون الشروع في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من قانون العقوبات بأنه هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .

ومن هذا التعريف يتبين أنه لوجود الشروع قانوناً يجب أن تتوافر الأركان الآتية :

١ - البدء في تنفيذ فعل .

٢ - أن يكون ذلك بقصد ارتكاب جناية أو جنحة .

٣ - أن يقف التنفيذ أو يخيب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .
وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن من هذه الأركان .

١ . البدء في التنفيذ

عبر الشارع المصرى عن الركن المادى في الشروع بتعبير « البدء في تنفيذ فعل » ، فمتى يعتبر الفعل الذى اتاه الجانى ، بدءاً في تنفيذ الجريمة ، ومتى لا يعتبر كذلك ؟ وللإجابة على ذلك يلزم تحديد المراحل التى تمر بها الجريمة لكى نميز بين مرحلتين وهما مرحلة لا يعاقب عليها ومرحلة تالية يحق العقاب عليها .

أولاً - المرحلة التى لا يعاقب عليها فى الجريمة :

لا يتدخل القانون بالعقاب على مرحلتين من مراحل الجريمة الأولى هى التفكير فيها والتصميم عليها والثانية هى الأعمال التحضيرية لها .

ومرحلة التفكير فى الجريمة والتصميم عليها هى مرحلة نفسية مستترة فى النفس الأصل أنه لا يعاقب عليها لأنها لا تعدو أن تكون مجرد خواطر لم تظهر فى العالم الخارجى فى شكل فعل أو امتناع ومعروف أن القانون لا يعتد إلا بالإرادة التى عبر عنها فى شكل فعل مادى أو بامتناع وإذا كلن التصميم على ارتكاب الجريمة غير كاف لقيامها فإنه فى الوقت نفسه لا يعد شروعا فيها لأن الشروع فى أمر يقتضى بالضرورة نشاطا يتجاوز مجرد التصميم عليه وعلى الرغم من أن هذا الحكم بديهية مسلمة فقد حرص المشرع على تأكيد درء أى شبهة فنص فى المادة ٤٥ عقوبات فى فقرتها الثانية على أنه ، لا يعد شروعا فى الجناية أو الجنحة مجرد

العزم على ارتكابها ، وإذا كان القانون يعاقب في بعض نصوصه على مجرد التحريض على ارتكاب جرائم معينة أو على التهديد بارتكاب بعض الجرائم أو على الاتفاق الجنائي فليس في ذلك نقض للحكم السابق لأننا لسنا بصدد نوايا مجردة ولكننا بصدد أفعال خارجية جاوزت العزم وإن افصحنا عنه والعقاب عليها مقرر لا باعتبارها شروعا في الجريمة التي انصب التحريض أو التهديد أو الاتفاق عليها بل باعتبارها جريمة قائمة بذاتها لها أركانها المستقلة وعقوبتها المتميزة^(١) .

أما المرحلة الثانية للجريمة والتي لا عقاب عليها فهي مرحلة الأعمال التحضيرية . والأعمال التحضيرية هي التي ينتهي بها الجاني لتنفيذ الجريمة كأعداد السلاح للقتل وآلات كسر الأبواب أو المفاتيح المصطنعة للسرقه وهي مرحلة تتوسط التفكير في الجريمة وتنفيذها فهي وإن كانت مظهر خارجي ماديا للتصميم على الجريمة فهي لا تدخل في تنفيذها ولا تربطها بها إلا رابطة فكرية في ذهن الجاني ومن أجل ذلك لا يعاقب عليها القانون من حيث علاقتها بالجريمة التي وقعت هذه الأعمال تحضيريا لها فهي لا تدخل في معنى الشروع المعاقب عليه (بالفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون العقوبات) . والعلة في ذلك أنها أعمال مبهمه لا تدل بذاتها على اتجاه إجرامي فالسلاح قد يعد للقتل وقد يكون لغرض آخر مشروع كالصيد أو الدفاع عن النفس وحتى إذا ثبت التصميم على الجريمة وتعين الغرض من العمل التحضيرى فالقانون لا يعاقب عليه لاحتمال نكوص الجاني عن تنفيذ ما كان مقدما عليه إذ لا يزال المدى أمامه متسعا لذلك ومن حسن السياسة ألا يعجله القانون بالعقاب وهو في هذه المرحلة ليتسع له المجال في العدول وإلا لدفعه إلى التعمد في الجريمة مادام قد وقع تحت طائلة العقاب فعلا^(٢) .

— ومع ذلك قد يجد الشارع من الأعمال التحضيرية ما يعتبره خطرا على الأمن الجماعى فيجرمه ويضع له عقبا باعتباره فعلا أصليا أو باعتباره اشتراكا فهو يعاقب مثلا بصفة أصلية كل من صنع أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها (م ٢٠٤ مكررا^(٣) ع) وكل من يقلد مفاتيح أو يغير فيها و يصنع آلة مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة (م ٣٢٤) وكل من يدخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه (م ٣٧٠ ع) وكل من يحرز سلاحا بدون ترخيص (قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤) وكل من يحرز سلاح أو يحوز أو يصنع مفرقعات بدون ترخيص (م ١٠٢ مكررا ع) — ويعاقب كل من يعطى للفاعل أو للفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو يساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمق

(١) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣١٩ والدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٩٣ وما بعدها

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٢٩ وما بعدها

المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها طبقاً للمادة ٤٠ / ٣ ع باعتبارها شريكا في الجريمة فهو يعاقب على أعمال المساعدة التي تعتبر أساساً من الأعمال التحضيرية - وقد يجعل الشارع من الأعمال التحضيرية ظرفاً مشدداً للجريمة كالتمسك في السرقة (٣١٧ ع) (٣)

ثانياً - المراحل التي يعاقب عليها القانون في الجريمة :

إذا جاوز الجاني هاتين المرحلتين دخل في مرحلة (التنفيذ) وإذا جاوز مرحلة التنفيذ دخل في مرحلة ، التمام ، وهاتان المرحلتان : مرحلة التنفيذ ومرحلة التمام يعاقب عليها القانون . وتحديد بدء مرحلة التنفيذ يقتضى تحديد معيار بمقتضاه يتم التمييز بين العمل التحضيرى ، والعمل التنفيذى في الجريمة أى نميز بين عمل لا عقاب عليه وعمل معاقب عليه لأنه يكون ، شروعاً ، في الجريمة (٤) وقد تردد الفقه بتحديد هذا المعيار بين مذهبين هما المذهب المادى والمذهب الشخصى .

المذهب المادى :

بمقتضى هذا المذهب فإن البدء في التنفيذ هو البدء في ارتكاب الأعمال المكونة لنفس الجريمة والتي تعتبر من أركانها ولا تقوم الجريمة بدونها أما الأعمال التحضيرية فإنها سابقة على تنفيذ نفس الجريمة وممهدة لها ولكنها ليست من أركانها ولا تدل على قصد الفاعل بطريقة قاطعة وعليه لا يعتبر الشخص الذى يضبط بعد أن تسلق حائط المنزل ودخله أنه شرع في السرقة .

المذهب الشخصى :

أما أنصار المذهب الشخصى فيقررون أن البدء في التنفيذ يتوفر بارتكاب الأعمال التى وإن لم تكن من أركان نفس الجريمة إلا أنها تؤدى مباشرة إلى ارتكابها مع ثبوت نية الفاعل في ارتكاب الجريمة وبعبارة أخرى لأجل اعتبار الشخص شارعاً في ارتكاب جريمة معينة يجب أن يثبت أنه كان يقصد ارتكاب تلك الجريمة وأتى أعمالاً وإن كانت سابقة عليها إلا أنها تؤدى مباشرة إليها كالسارق الذى يضبط وهو يفتح الخزانة التى بها النقود أو الحلى المراد سرقتها فإنه يعتبر شارعاً في السرقة . أو كمن يضبط وقد رفع يده بسكين وعلى وشك أن يطعن بها خصمه فإنه يعتبر شارعاً في القتل (٥)

(٣) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ١٦٦ وما بعدها

(٤) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٢٠

(٥) الاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ١٧ وما بعدها

مذهب القضاء المصرى :

استقرت محكمة النقض على الأخذ بالمذهب الشخصى فقررت فى أحد أحكامها أن الشروع فى عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الأهل هو ، البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لاعتبار أنه شرع فى ارتكاب جريمة أن يبدأ فى تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد إليه حتماً ، وبعبارة أخرى يكفى أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً^(٦) ومن الأحكام الحديثة قضى بأن ، الشروع يكفى فيه ارتكاب فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤدياً إليه حالاً ... البدء بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة غير لازم^(٧) .

رقابة محكمة النقض :

لما كان البدء فى التنفيذ من أركان الشروع القانونية فإن اعتبار الأفعال التى ترتكب بدءاً فى التنفيذ أو أنها أعمال تحضيرية هو فصل فى نقطة قانونية ومن ثم يخضع لرقابة محكمة النقض ومن أجل ذلك يجب على محكمة الموضوع أن تبين فى حكمها الأفعال التى ثبت لديها أن المتهم ارتكبها وتقديرها فى ذلك نهائى . أما وصف هذه الوقائع بأنها بدء فى التنفيذ أو مجرد أعمال تحضيرية فيخضع لرقابة محكمة النقض^(٨) .

٢ - قصد ارتكاب جنابة أو جنحة .

الركن الثانى من أركان الشروع هو قصد ارتكاب جنابة أو جنحة وقد نصت المادة ٤٥ ع على ذلك بقولها ، الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة ، .

والقصد الجنائى هو نية تسلط إرادة الجانى لارتكاب جريمة معينة مع علمه بأركانها القانونية وأن القانون يعاقب عليها والقصد الجنائى فى الشروع هو أهم أركانه لأن الفعل المرتكب يكون فى بعض الحالات قابلاً للتأويل حتى تظهر نية الفاعل وما انطوى عليه صدره

(٦) الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤ فى جلسة ١٩٣٤/٤/٢٩

(٧) الطعن رقم ٣٦١٨ لسنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨١/٥/١٧

(٨) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٣٨

فيصبح هذا الفعل عملا من الأعمال التي بدا بها تنفيذ الجريمة فيعاقب معاقبة مقارنة بعقوبة الشروع . وتظهر هذه النية من طبيعة الفعل ومن ملابسات حصوله وشخصية فاعله وسوابقه ونوع الوسائل التي استعملها أو غير ذلك من الأمور والقرائن التي تعلن ما خفي من نية الجاني فإذا لم يعرف قصد الفاعل فلا يمكن عقابه باعتباره شارعا وإن كان يجوز اعتباره مرتكبا لجريمة أخرى يعاقب عليها القانون مثال ذلك وجود شخص بداخل منزل وعدم بلوغ التحقيق حد الكشف عن نوع الجريمة التي أراد ارتكابها بحيث يبقى قصده مجهولا . فيجوز عقابه على جريمة أخرى وهي دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه (م ٣٧٠ ع ٩) .

ويترتب على ما سبق أن الشروع غير مقصور بالنسبة للجرائم التي يقوم الركن القوي فيها على غير القصد الجنائي فلا يتصور الشروع بالنسبة للجرائم غير العمومية والتي لا تتجه فيها الإرادة إلى النتيجة غير المشروعة التي تحققت كالقتل الخطأ أو الإصابة الخطأ كما لا يتصور الشروع أيضا بالنسبة للجرائم المتجاوزة القصد كالضرب المفضي إلى موت أو الضرب المفضي إلى عاهة إذ في هذه الفروض يقوم الشروع فقط بالنسبة لجنحة الضرب دون النتيجة المتجاوزة والتي لا يعاقب عليها إلا إذا تحققت فعلا ومع ذلك يتصور الشروع بالنسبة للضرب المفضي إلى عاهة إذا انصرفت الإرادة إلى تحقيق العاهة ذلك أن تلك الجريمة ليست دائما متجاوزة القصد إذ من الجائز أن يكون تحقق العاهة عمديا - ويجب أن تتجه الإرادة إلى تحقيق جنائية أو جنحة من الجنح المعاقب عليها بوصف الشروع فلا يكفي أن يكون البدء في التنفيذ هو بقصد تحقيق جريمة أيا كانت وإنما يلزم أن تكون جنائية أو جنحة .. ويجب أن تكون جنائية أو جنحة معينة وليست مجهولة باعتبار أن الفعل التنفيذي المعاقب عليه كشروع إنما يرتبط بغاية محددة يعتبر بالنسبة لها بدءاً في التنفيذ^(٩) وترتب على ذلك أنه لا شروع في المخالفات ولا في الجنح التي لم ينص القانون على تجريم الشروع فيها^(١٠) .

سلطة القضاء في اثبات توافر القصد الجنائي :

اثبات القصد الجنائي يكون بجميع طرق الإثبات وهو من الوقائع فلا رقابة لمحكمة النقض في اثباته أو نفيه^(١١) وبعبارة أخرى فإن التحقق من توافر القصد الجنائي يدخل في

(٩) المستشار محمد إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٤٠ وما بعدها

(١٠) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٣٧٢ .

(١١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٢٢

(١٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٠

اختصاص قاضى الموضوع الذى يستخلصه من وقائع الدعوى وقرائنها . ولا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا اخطأ في تحديد عناصره واحكامه إذ يكون للمحكمة ان ترده إلى التحديد الصحيح ويلتزم قاضى الموضوع بأن يثبت في حكمه بالإدانة من أجل الشروع توافر القصد المتجه إلى الجريمة فإن لم يفعل فحكمه قاصر التسبب إذ أغفل بيان ركن تقوم عليه المسؤولية الجنائية عن الشروع^(١٣) .

٣ - وقف التنفيذ أو خيبة اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها :

الشروع وإن كان معاقبا عليه بوصفه جريمة استولت أركانها إلا أنه بالقياس إلى الجريمة المشروع فيها يعتبر مرحلة من مراحلها ومن هذه الزاوية وحدها يمكن القول بأن الشروع جريمة غير تامة فالشروع في القتل جريمة لكنها جريمة شروع في مقتل لا جريمة قتل وعدم اتمام له صور وأسباب بينها المادة ٤٥ حين تحدثت عن وقف الفعل أو خيبة اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها^(١٤) .

الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة :

تكون الجريمة موقوفة إذا كان الجانى لم يتم الأفعال اللازمة لوقوعها لسبب خارج عن إرادته كان يحاول عادل قتل غريمه وعندما يهم بأعمال السلاح فيه يتدخل آخر فيعطل حركته ويمنعه من اتمام فعله أو يحاول لص السرقة من منزل فيقبض عليه قبل أن يتمكن من الاستيلاء على ما أراد سرقة . أما الجريمة الخائبة فهي التي يقوم فيها الجانى من جانبه بالأعمال التي من شأنها أحداث الجريمة ولكنه يفشل في تحقيق غرضه كما لو أطلق شخص على آخر عيارا ناريًا قاصدا قتله فلا يصيبه أو يصيبه في غير قتل أو يدس له مادة سامة في طعامه فيتناولها المجنى عليه ولكنه يسعف بالعلاج فلا يموت . وعلى الرغم من اختلاف الصورتين فإن القانون يسوى بينهما في الحكم ويعد الجانى فيها شارعا متى كان وقف الأفعال أو خيبة اثرها لأسباب لا دخل لإرادته فيها (المادة ١/٤٥ من قانون العقوبات)^(١٥) .

العدول الاختياري :

يجب أن يكون عدم اتمام الجريمة - سواء كانت جريمة موقوفة أو خائبة - راجعا إلى

(١٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٨٤

(١٤) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٠٩

(١٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٤٢

سبب لا دخل لإرادة الجاني فيه أى سببا خارجيا يحدث ويتدخل في منع اتمام الجريمة على الرغم من الفاعل الذى بدأ التنفيذ فعلا فإذا عدل الجاني قبل ان يبدأ تنفيذ الجريمة فلا عقاب عليه إذا كان عدوله بإرادته تشجيعا من الشارع للجاني الذى يثنيه شعوره عن متابعة نشاطه الإجرامى وإتاحة الفرصة له في تلك اللحظة التى يواجه فيها التنفيذ فيكون في مأمن من العقاب ان هو عدل من تلقاء نفسه^(١٦) ولا ينظر القانون إلى السبب الذى حمل الجاني على العدول عن اتمام الجريمة فسواء عنده إن كان هذا السبب هو الندم أو الخوف أو لأن الجاني شعربان الظروف غير مناسبة بل المهم انه كان في وسعه ماديا اتمام الجريمة ولم يفعل - ولكن إذا كان عدول الجاني باختياره يعفيه من عقوبة الشروع فإنه لا يعفيه من العقاب إذا كانت الأفعال التى تمت تعتبر جريمة في ذاتها كما إذا قصد السرقة بإكراه وبعد أن ضرب المجنى عليه والجاه إلى الفرار عدل عن السرقة فإنه لا يعاقب على الشروع في السرقة ولكنه يكون مسئولاً عن جريمة الضرب^(١٧) وقد يعدل الجاني باختياره بعد توافر أركان الشروع أى بعد أن يخيب أثر فعله لسبب غير إرادى وفي هذه الحالة لا يكون للعدول الاختيارى أى أثر على جريمة الشروع وقد تمت من ذلك أن يطلق المجرم عيارا نلريا على المجنى عليه فيخطئه ثم يحجم بإرادته عن الاستمرار في نشاطه مع قدرته عليه فمع أن الجريمة لم تتم وإنما لازالت في مرحلة الشروع فإن عدول الجاني لا يفيد لحصوله بعد أن خاب أثر فعله لسبب اجنبى ومن باب أولى لا تأثير للعدول الاختيارى عن تحقيق الغاية بعد تمام الجريمة وإن صح للقاضى أن يدخله في حساب العقوبة أو عند الحكم في مسألة التعويض المدنى فرد الموظف العطية أو الهدية إلى الراشى بعد تمام الرشوة لا تأثير له على الرشوة . ولا يمحو الحريق أن يعمد الجاني إلى إطفاء النار التى أشعلها^(١٨) .

وقد يكون العدول مختلطا من حيث طبيعته إذ فيه جانب غير اختياري وجانب اختياري ويعنى ذلك انه لم يكن وليد عملية نفسية خالصة وإنما عرضت للفاعل واقعة خارجية أثرت على تفكيره وإرادته وجعلته يقف في نشاطه الإجرامى والغرض انه إذا لم تعرض هذه الواقعة ما كان يعدل عن الجريمة مثال ذلك ان يرى شخصا مقبلا نحوه أو يسمع صوتا قريبا منه فيعتقد انه مهدد بالقبض عليه فيوقف نشاطه الإجرامى وقد تكون الواقعة موهومة كما لو توهم انه يرى شخصا أو يسمع صوتا والحقيقة انه لا وجود لذلك والرأى الراجح في ذلك هو إلحاق العدول المختلط بالعدول غير الاختياري إذ لا يكون العدول اختياريًا إلا إذا كان تلقائيًا راجعًا إلى أسباب نفسية خالصة وهذه الصفة التلقائية غير متوافرة في العدول المختلط إذ ليس مرجعه إلى نفسية الفاعل وحدها^(١٩) .

(١٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٤٣

(١٧) الأستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٢١

(١٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣١٣

(١٩) الدكتور محمود بخيب حسنى المرجع السابق ص ٣٨٨

العدول في نوعى الشروع :

العدول الاختيارى متصور في نوعى الشروع كل ما هناك انه إذا كُن الشروع ناقصا (الجريمة الموقوفة) فإن العدول يتخذ صورة موقف سلبي بينما يتخذ صورة موقف إيجابى في الشروع التام (للجريمة الخائبة - فإذا رفع الجانى عصا ليعتدى على المجنى عليه قاصدا قتله فإنه يكفى لاعتبار العدول اختياريا في هذه الحالة) وهى حالة الشروع الناقص او الجريمة الموقوفة (ان يمتنع عن انزال الضربة . اما إذا اعطى شخص عدوه مادة سامة تناولها على الفور فإن العدول الاختيارى يتصور في هذه الحالة (وهى حالة الشروع التام) حالة الجريمة الخائبة او الشروع التام إذا سارع الجانى بإعطاء المجنى عليه ترياقا يفسد اثر السم وكذلك الشأن لو اراد قتله غرقا فالتقى به في الماء ثم عدل عن الجريمة فسارع إلى انتشاله وانقله حياته^(٢٠)

تقدير العدول موضوعى :

وتقدير كون الاسباب التى من اجلها لم تتم الجريمة هى إرادية او خارجة عن إرادة الجانى هو امر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض ولما كُن من الأركان الجوهرية في الشروع ان يقف التنفيذ او يخيب اثره لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه فلا بد ان ينص الحكم على هذا الركن وإلا كُن محلا للنقض ومع ذلك فليس من الضرورى ان ينص الحكم على ذلك بعبارة صريحة مادامت الوقائع الثابتة به مشتملة في ذاتها على ما يستفاد منه ان اثر الجريمة قد خاب لظروف خارجة عن إرادة المتهم^(٢١) .

الجريمة المستحيلة

يقصد بالجريمة المستحيلة تلك الصورة من صور النشاط الإجرامى التى يبدأ فيها الجانى فعلا ولكنه لا يستطيع تحقيق نتيجة بالنظر إلى قيام ظروف خاصة تجعل من غير الممكن - بالنسبة له او بالنسبة لغيره - تحقيق هذه النتيجة فالجريمة المستحيلة أشبه بالجريمة الخائبة بيد ان اسباب الخيبة منها ليست عارضة وانما محققة ومثلها ان يطلق شخص النار على آخر بقصد قتله فإذا به ميت من قبل او يحاول الاستيلاء على ملل يعتقد انه مملوك لغيره فإذا به مملوك له . او يحاول قتل شخص بالسم فيستعمل مادة غير سامة وهو يعتقد انها يمكن ان تسبب الوفاة^(٢٢) .

(٢٠) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٣١ وما بعدها

(٢١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٤٥

(٢٢) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٣٤

— ومعنى الاستحالة هو أن الجريمة لا يمكن أن تقع أما لانعدام موضوعها أو عدم كفاية أو عدم صلاحية وسائل ارتكابها . وهذه الاستحالة تنصب في الواقع على نتيجة الجريمة وبذلك يلف الفعل في هذه الجرائم عند حد الشروع فهي قريبة الشبه بالجرائم التي يخيب أثرها لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه ومثل الجريمة المستحيلة التي لا تتحقق نتيجتها لانعدام موضوعها كمن يطلق عيارا ناريا قاصدا القتل ولكن المقصود قتله يكون قد فارق الحياة من قبل ومثل الجريمة المستحيلة التي لا تتحقق نتيجتها لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت كمن يحاول إطلاق عيار نارى من بندقية غير محشوة أو غير صالحة للاستعمال وهو لا يعلم ذلك^(٢٣) .

هل يجوز العقاب على الشروع في الجريمة المستحيلة ؟

أقدم الآراء في هذا الشأن هو أن الشروع لا يتصور في حالة الاستحالة وأصحاب هذا الرأي هم أنصار المذهب المادى الذين يستلزمون في الشروع أن يبدأ الجانى تنفيذ الفعل المكون للجريمة ذاتها ويستند هذا الرأي على حجة منطقية وهي أن البدء في تنفيذ فعل يقتضى إمكان حصوله ومادام تنفيذ الجريمة مستحيلا فلا يمكن القول بإمكان البدء في تنفيذها لعدم تصور البدء في تنفيذ المستحيل وبذلك يكون عمل الجانى مجرد إعلان عن قصد جنائى وهو لا يكفى وحده لتكوين الشروع ويستند هذا الرأي على حجتين يمكن استخلاصها من نصوص التشريع المصرى أيضا وهي أولا - حجة مستخلصة من نص المادة ٤٥ فالشروع المعاقب عليه بمقتضاها هو البدء في التنفيذ وهو أمر لا يتوافر في الجريمة المستحيلة إذ أن الإنسان لا يستطيع تنفيذ المستحيل وثانيا - أن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تستلزم لتوافر جنائية القتل بالتسميم استعمال « جواهر يتسبب الموت عاجلا أو آجلا ، وليس هذا النص إلا تطبيقا لقاعدة عامة مقتضاها عدم قيام الشروع إذا كانت الوسيلة غير منتجة ويضيف أصحاب هذا الرأي حجة أخرى هي أن الخطر الاجتماعى المترتب على جريمة مستحيلة أقل بكثير مما يحدثه الشروع في جريمة ممكنة^(٢٤) .

— وذهب رأى آخر إلى التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية سواء في الغاية أو في الوسيلة وانتهى إلى أنه لا شروع إذا كانت الاستحالة مطلقة أما إذا كانت نسبية فلا تمنع الشروع ولا العقاب عليه بل أن هذه الاستحالة هي السبب في أن التنفيذ قد خلب أثره طبقا للمادة ٤٥ ع .

(٢٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٤٦

(٢٤) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٢٤٦ والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣١٤ وما بعدها

— فالاستحالة المطلقة في الغاية تكون عند عدم وجود تلك الغاية أو عند عدم توافر شرط من الشروط الضرورية لوجودها كما إذا ظنت المرأة خطأ أنها حامل واستعملت الوسائل لإسقاط حملها ثم تبين أنها غير حامل أو كما إذا أطلق شخص عيارا ناريا على خصمه وهو نائم بقصد قتله فإذا به ميت من قبل .

— والاستحالة النسبية في الغاية تكون عند وجود الغاية فعلا ولكن في غير المكان الذي ظن الفاعل أنها فيه كالنشل الذي يضع يده في جيب شخص فلا يجد فيه نقودا أو من يطلق النار على سرير خصمه ليلا على اعتقاد أنه فيه قاصدا قتله فإذا هو ليس فيه .

— أما الاستحالة المطلقة في الوسيلة فتكون إذا كانت تلك الوسيلة لا يمكن أن تؤدي بحال من الأحوال إلى الغرض المطلوب كمن يريد أن يقتل خصمه فيقدم له مادة على اعتقاد أنها سامة فإذا بها غير سامة أو يطلق عليه مسدسا كان قد عمره وأعدّه من قبل وتصادف أن غيره سبق أن أفرغه بغير علمه .

— والاستحالة النسبية في الوسيلة تكون حيث تصلح الوسيلة في ذاتها ولكن الجاني لا يحسن استخدامها كما إذا لم يحكم تصويب البندقية نحو خصمه فلم يصبه أو أعطاه مقدارا من السم لا يكفي لقتله^(٢٥) .

موقف القضاء المصري :

إن قضاء النقض المصري أخذ في عديد من أحكامه بالتمييز بين الاستحالة المطلقة وبين الاستحالة النسبية فذهب إلى أن الجريمة لا تعتبر مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . فإذا كلن المتهم قد انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها إلا أن المقذوف لم ينطلق منها فساد الكبسولة وقد ضبطت معه طلقة أخرى سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها فإن القول باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا إلى فساد الكبسولة الخاصة بالطلقة التي استعملها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون^(٢٦) .

(٢٥) الاستناد على زكي العرابي المرجع السابق ص ٢٤ .

(٢٦) نقض ١ يناير ١٩٦٢ مجموعة الأحكام س ١٣ رقم ٢ ص ١٠ ومشار إليه في مرجع الدكتور مأمون سلامة السابق ص ٣٨٠ .

عقوبة الشروع :

يفرق القانون المصرى فيما يتعلق بالجرائم التى يعاقب على الشروع فيها بين الجنائيات والجنح والمخالفات فيعاقب على الشروع فى الجنائيات إلا ما استثنى قانونا ولا يعاقب على الشروع فى الجنح إلا فى الأحوال المنصوص عليها قانونا ولا يعاقب على الشروع فى المخالفات إطلاقا والحكمة فى ذلك أن مصلحة المجتمع فى العقاب على الجرائم القليلة الأهمية وهى مصلحة ضعيفة فى حالة الجريمة التامة تصبح معدومة فى حالة الشروع وأنه من الخطأ العقاب على فعل لم يسبب ضررا لأحد وليس من شأنه الإخلال بالأمن العام ولذلك فإن الشروع فى المخالفات غير معاقب عليه فى كل بلاد العالم^(٢٧) .

— وتسوى بعض التشريعات المعاصرة بين عقوبة الشروع وعقوبة الجريمة التامة على أسس أن الخطورة الإجرامية للفاعل فى الحالتين واحدة أما الغالبية العظمى من التشريعات فتفرق فى الحكم بين الشروع والجريمة التامة على أسس أن الضرر الاجتماعى يختلف مداه فى كل حالة وقد أخذ المشرع المصرى بالاتجاه الأخير فجعل عقوبة الشروع بوجه عام أقل من عقوبة الجريمة التامة^(٢٨) وذلك على النحو الآتى :

أولا فى الجنائيات :

تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات على أن ، يعاقب على الشروع فى الجنائية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك :

- بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجنائية الإعدام .
- بالاشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجنائية الاشغال الشاقة المؤبدة .
- بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجنائية الاشغال الشاقة المؤقتة .
- بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس إذا كان عقوبة الجنائية السجن .
- ومحل تطبيق العقوبات المقررة بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات الا يكون هناك نص فى القانون يقضى على خلاف ذلك كما هو الشأن فى المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات التى تنص على أنه ، لا يعاقب على الشروع فى الإسقاط ، وكما هو الشأن فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات التى تعاقب على الشروع فى هتك العرض بالقوة المقررة للجريمة التامة^(٢٩)

(٢٧) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ١٥٢

(٢٨) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٢٣ .

(٢٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٢٤

— وإذا كانت العقوبة المقررة قانونا للجريمة التامة هي تخيرية بين نوعين من العقوبات كالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فتكون العبرة في تحديد عقوبة الشروع هي بالعقوبة الأشد جسامة بوصفها الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة (٣٠).

— ولا تقتصر عقوبة الشروع على العقوبة الأصلية وحدها بل تشمل كذلك العقوبات التبعية والتكميلية وإن كانت المادة ٤٦ لم تشر إليها وذلك ما لم يتضح أن هذه العقوبات لا تسرى إلا على الجريمة التامة وحدها وعلّة انطباق هذه العقوبات في حالة الشروع أنها ترتبط إما بنوع الجنائية أو بنوع العقوبة المحكوم بها لأمرين معا (م ٢٤ - ٣١ ع) . أما بالنسبة للغرامة النسبية فترى محكمة النقض أنه لا يجوز الحكم بهذه الغرامة إذا وقعت الجريمة عند حد الشروع وذلك لسببين الأول أن المادة ٤٦ لم توجب الحكم بها والثاني أن مقدار الغرامة يتحدد على أساس ما اختلسه الجاني أو ما استولى عليه من مال أو منفعة وهذا يقتضى أن تكون الجنائية قد وقعت كاملة إما إذا كانت في حالة شروع فإن تحديدها يكون متعذرا (٣١).

وبحسب السائد في الفقه لا عقاب على انشروع في جريمة شهادة الزور يستوى في ذلك أن تكون الواقعة جنائية (كما في المادتين ٢٩٥ ، ٢٩٨) أم جنحة وذلك لإفساح مجال العدول عن الأقوال المكنوبة إلى حين إقفال باب المرافعة في الدعوى حتى ولو حدث عدول من الشاهد بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه ما دامت المرافعة لم تتم بعد وبعد تمام المرافعة تكون الواقعة جريمة تامة وليست شروعا (٣٢).

ثانيا - في الجنح :

تنص المادة ٤٧ عقوبات بأن « تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع » ، وإعمالا لهذا النص فلا عقاب على الشروع في الجنح إلا بناء على نص خاص ومعنى هذا أن المشرع لم يضع في شأنها قاعدة عامة كما فعل بالنسبة للشروع في الجنائيات ولهذا فيقتضى معرفة عقوبة الشروع في الجنحة الرجوع إلى النص الخاص بها ففترة تكون العقوبة « أقل » ، كما هو الشأن في عقوبة الشروع في السرقة (م ٣٢١ ع) والنصب (م ٣٣٦ ع) والنصب والتهديد (م ٣٢٦ ع) وتارة أخرى تكون العقوبة

(٣٠) الدكتور مامور سلامة المرجع السابق ص ٢٨٣

(٣١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٢٤ - ونقض جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ص ١٠٢٠

ومشتر إليه في المرجع السابق

(٣٢) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٤٠٣

متسلوية في الشروع والجريمة التامة كما هو الشأن في نقل المفرقعات أو المواد القابلة
للالتهاب في القطارات والمركبات (م ١٧٠ ع) وإدخال البضائع الممنوع دخولها في البلاد
(م ٢٢٨ ع) (٣٣)

من أحكام النقض في الشروع

اولا - في تعريف الشروع وأركانه :

١ - تحقق الشروع :

من المقرر انه لا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الاعمال المكونة
للمركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات
ان يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا
ومباشرة .. ولما كان الحكم قد اثبت ان الطاعنين وآخر قد دخلوا منزل المجنى عليه من بابه
ثم تسللوا جميعا إلى الحظيرة بقصد سرقة ما بها من مواشى وعندئذ هاجمتهم القوة فإن ذلك
يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لانه يؤدي فورا ومباشرة إلى اتمامها ومن ثم فإن
الحكم إذا اعتبر ما وقع من الطاعنين شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه
الصحيح .

(الطعن رقم ٢٥٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٣) .

٢ - ماهية الشروع :

الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب
جناية أو جنحة إذا أوقف أو خلب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها : فلا يشترط
لتحقق الشروع ان يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الاعمال المكونة للمركن المادي للجريمة بل
يكفي لاعتباره شروعا في ارتكاب جريمة ان ياتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها
ومؤديا إليه حالا . ولما كان الثابت في الحكم ان الطاعنين الثلاثة الأول تسلقوا السور
الخارجي للحديقة إلى داخل المنزل وبقي الطاعن الرابع بالسيارة في الطريق في انتظارهم
حتى إتمام السرقة وان الطاعن الثاني عالج الباب الداخلي بآدوات احضرها لكسره إلى ان
كسر بعض اجزائه واثبت الحكم انهم كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل فإنهم يكونون
بذلك قد دخلوا فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب السرقة

(٣٣) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٣٤٢ وما بعدها .

التي انفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكبوه سابقا على ضبطهم شرعا في جنابة السرقة .

(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) .

٣ - لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة بإكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارفا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨) .

٤ - من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد مل فعلا مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٥ . وأيضا الطعن رقم ٤٢٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٠) .

٥ - إن تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على قاضي الموضوع فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن المتهم وزميله اطلقا على المجنى عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خلب لظرف خارج عن إرادتهما . وهو عدم احكام الرماية فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه .

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤) .

٦ - متى يعتبر المتهم شرعا في ارتكاب جريمة :

إن المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه : البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خلب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذي بدىء في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فورا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة . وإذن فإن إعداد المتهم للمادة السامة وذهابه إلى حظيرة المواشى التي قصد سمها ثم محاولته فتح باب الحظيرة ذلك لا يمكن اعتباره شروعا في قتل تلك المواشى لأنه لا يؤدي فورا ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يعدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية المتهم فيها .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢١) .

٧ - متى كان المألزوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة

إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة
أمانة ويكون الحكم إزدان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .
(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥) .

٨ - متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من « عنبر الفرهرة » بالشركة
ووضعها في أكياس بفناء المحلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة
ورودها باسم هذا التاجر أثباتا للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن
يستلم الأقطان بعد حلجها فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة
تامة .

(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠) .

٩ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو
ممرض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر
وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية فإن جريمة الاختلاس تكون
قد تمت ذلك إن جريمة الاختلاس تتم بمجرد إخراج الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات
الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

١٠ - إذا أثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ
خمس جنيهات علما أن لا حق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على إثر استلامهما
إياه وأنهما قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالإساءة إليها والنيل من سمعتها
وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاوّل عملها فيه وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير
عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورهما معا إلى
محل المجنى عليها في أول الأمر ثم إلى محل « الأميركيين » الذي اتفقا مع المجنى عليها على
اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف نيتهما إلى أخذ هذا المال فإن الحكم يكون قد بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد
التي كان المتهمين بها .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦) .

١١ - في الجريمة المستحيلة :

من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة
الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر
القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل
المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة

أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة - كما هو الحال في صورة الدعوى الماثلة - فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم .

(الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩) .

١٢ - متى تعتبر الجريمة مستحيلة :

لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لما أعدت له أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . فمتى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المعد لشرب غريمه متعمداً قتله بها ولم يتم له قصده فإن فعله هذا يكون شروعا في قتل بالسّم . وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة . أما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها لما تحدثه من قىء بطردها من جوف من شربها فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون اتمامها .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢) .

١٣ - في الجريمة المستحيلة أيضا :

إن الجريمة لا تعتبر في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً . كل تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول بالاستحالة فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهمه وضعت مادة سامة (سلفات النحاس) في طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله قاصدة بذلك قتلها فاستراحت المجنى عليها في الطعام لرؤيتها لونها غير عادي به فامتنعت عن تناوله واحتفظت بجزء منه وبل التحليل على أن به سمّا . فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل . أما كون كمية السم التي وجدت بالجزء الذي أجرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذي وضعت فيه المتهمه السم للمجنى عليها .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/١٥) .

١٤ - إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ملكينة طحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد إشعال النار فيها فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ويعد هذا الفعل شروعا لا مجرد أعمال تحضيرية .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠) .

ثانيا - العقاب على الشروع :

١٥ - عقوبة الغرامة النسبية :

شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حل الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك - وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة لو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥) .

١٦ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة لو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ - سالف الذكر - يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقررة بها على كل من الطاعنين ملام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١) .

١٧ - إذ كلن الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة وقضى عليه بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقررة بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥) .

١٨ - عقوبة العزل :

لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المتصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جناية الأمر الذي

ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء مادامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرافة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .
(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

ثالثا - تسبيب الأحكام في الشروع :

١٩ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها في حقه فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة إطار من سيارة ولم يقل في ذلك إلا ، أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطار ، فإنه يكون معيبا إذ هو لم يات بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بهما .
(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦) .

٢٠ - لا جدوى مما ينعاه المتهم على الحكم من أنه اعتبر الجريمة تامة مادام الشروع في التحريض معاقبا عليه أيضا بذات العقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .
(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) .

٢١ - من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن في أن يثير عدم إسهام الإصابات التي أحدثها في التعجيل بوفاة المجنى عليه مادام الحكم قد أثبت في حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة مبررة في القانون لجناية الشروع في القتل .
(الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨) .

٢٢ - لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات أن المطعون ضده قد أقر في محضر ضبط الواقعة بصحة ما أثبتته موظف الجمر من ضبط سبع وأربعين ساعة رقمية أجنبية الصنع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية مخبأة في الجيوب الداخلية لسترتة التي كان يرتديها عند مغادرته منفذ الجمر مبديا استعدادا للتصالح ودفع ما يقتضيه ذلك من رسوم وغرامة وأنه إذ ووجه بتهمة الشروع في التهريب أجاب بأنه مخطيء وبأن تلك هي المرة الأولى التي يرتكب فيها مثل هذا الفعل . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من تلك الأقوال ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو راقه غير صالح للاستدلال به على المتهم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والإحالة .
(الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٦) .

ثالثا - من أحكام محكمة النقض والإبرام وأحكام مختلفة :

٢٣ - إذا كانت الواقعة تعتبر جنائية أو جنحة تبعا لإقترانها أو عدمه بأحد الظروف المشددة فالشروع فيها يعتبر جنائية كذلك إذا اقترن به ظرف من تلك الظروف .
(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٢٨) .

٢٤ - لا يتحتم في حكم الإدانة في الشروع مادة ٤٥ ، عقوبات بيان الظروف التي منعت إتمام الجريمة وقول المحكمة بأن الجريمة لم تتم لظروف خارجية عن إرادة المتهم هو فصل في مسألة موضوعية تفصل فيها نهائيا .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٨٨)

٢٥ - لا تكفي الأعمال غير الجلييلة لتكوين الشروع في جريمة وخصوصا في مسألة دقيقة مثل جنائية واقعة أنثى بغير رضاها وذكر محكمة الموضوع أن المتهم طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها لا يكفي للمعاقبة على الشروع في الجريمة المذكورة .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثالث عشرة صفحة ١١٨) .

٢٦ - إذا قدم شخص لأخر عمدا جواهر غير مضررة في الواقع اعتقادا منه بإمكان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافي من السم لأحداث الوفاة اعتبر فعله شروعا لأن الجريمة تكون إنما خابت لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وينتج مما تقدم أنه لا يشترط في الحكم القاضي بالإدانة لشروع في القتل بالسم أن يشير إلى أن كمية السم المقدمة كانت كافية لأحداث الموت لأن هذه الواقعة لا تكون ركنا من أركان الجريمة .
(محكمة النقض والإبرام حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة سنة ١٩١٤ ، صفحة ٣٩) .

٢٧ - من الأركان الجوهرية لجريمة الشروع أن يخيب اثرها لظرف خارج عن إرادة الفاعل فلا بد وأن ينص الحكم على هذا الركن وإلا كان محلا للنقض . ومع ذلك ليس من الضروري أن ينص الحكم بعبارة صريحة ولا أن يستعمل الفاظ القانون نفسها طالما أن الوقائع الثابتة في الحكم مشتملة في نفسها على ما يستفاد منه أن اثر الجريمة قد خاب بظرف خارج عن إرادة الفاعل .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ المحاماة السنة الأولى ص ٢٥٣) .

٢٨ - قصد قتل إنسان هو ركن من أركان جريمة القتل العمد فإذا أطلق شخص عيارا ناريا على شيء يحسبه بحسن نية شبعا فاصاب رجلا وهو يجهل وجود أحد من الناس

لا يعاقب لتهمة شروع في قتل بل لتهمة احداث جروح ناشئة عن عدم احتياط لان الشروع كما هو وارد في المادة ٤٥ عقوبات لا ينطبق على الاعمال التي ترتكب بغير عمد .
(محكمة طنطا الابتدائية قرار قاضى الإحالة رقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثالث عشرة « سنة ١٩١٢ ، ص ١٦٠) .

٢٩ - يكفي لتوافر الشروع ان يبدأ في التنفيذ باعمال محسوسة يظهر منها جليا قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان اتمامها في ذلك الوقت مستحيلا لأسباب خارجة عن إرادته فلذلك إذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدها خالية اعتبر عمله شروعا في سرقة .

(استئناف جنح أسبوط حكم رقم ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٢٦) .

٣٠ - من بشر ثقب سقف بقصد السرقة يعد شارعا في السرقة ولا سيما مع اعترافه بقصده هذا اعترافا صريحا ولو ضبطه رجال الحفظ قبل اتمام مشروعه .
(محكمة قنا - حكم ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ القضاء سنة أولى صفحة ١٢٦) .

ملحوظة :

احكام البند « ثالثا » مشار إليها في التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الاهلى للاستاذ محمد عبد الهادى الجندى رئيس محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية طبعة ١٩٢٣ ص ٧٨ وما بعدها) .

٣١ - إن الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الاهلى هو « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية او جنحة إذا اوقف او خلب اثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها » فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار انه شرع في ارتكاب جريمة ان يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد إليه حتما . وبعبارة اخرى يكفي أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الاولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة مادام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

(الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/٢٩) .

٣٢ - إن تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة هي إرادة أم خالصة عن إرادة الجاني هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٧/٦/١٩٣٥) .

٣٣ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توفرها في حقه فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة إطار من سيارة ولم يقل في ذلك إلا ، أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطار ، فإنه يكون معيباً إذ هو لم يات بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بها .

(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٤٨) .

المطلب السادس

الاتفاقيات الجنائية

مادة (٤٨)

- يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فاكتر على ارتكاب جنائية او جنحة ما او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها .
- ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء اكان الغرض منه جائزاً ام لا إذا كان ارتكاب الجنائيات او الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه .
- وكل من اشترك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنائيات او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس .
- وكل من حرض على اتفاق جنائى من هذا القبيل او تداخل فى إدارة حركته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فى الحالة الاولى المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وبالسجن فى الحالة الثانية .
- ومع ذلك لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جنائية او جنحة معينة عقوبتها اخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة اشد مما نص عليه القانون لتلك الجنائية او الجنحة .
- ويعفى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من يبادر من الجناه باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع اية جنائية او جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن اولئك الجناة . فإذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين ان يوصل الاخبار فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين .

تعليقات وأحكام

— أركان جريمة الاتفاق الجنائى :

عرفت الفقرة الاولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات الاتفاق الجنائى بقولها ، يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فاكتر على ارتكاب جنائية او جنحة ما او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء اكان الغرض منه جائزاً ام لا إذا

كان ارتكاب الجنائيات او الجنح من الوسائل التى لو حظت فى الوصول إليه ، وظاهر من هذا النص ان لهذه الجريمة اركاناً ثلاثة هى :

- ١ - اتفاق شخصين فأكثر .
 - ٢ - ان يكون الاتفاق على ارتكاب جنائية او جنحة ما او على الأعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها .
 - ٣ - القصد الجنائى .
- وفيما يلى تفصيل لازم لكل ركن من هذه الأركان .

١. الاتفاق بين شخصين فأكثر

معنى الاتفاق :

ركن الجريمة الملقى هو الاتفاق والمقصود به تقابل الإرادات وتبادل الرضا بين الجناه على ما اضمروه فلا يكفى التوافق على النص المشار إليه بالمادة ٢٤٣ من قانون العقوبات بل يجب حصول ، اتفاق ، وهو لا يوجد إلا إذا انعقد العزم بين الجناة وإتحدت ارادتهم على العمل^(١) .

— والقانون المصرى لا يشترط أكثر من اتفاق شخصين ولكن يشترط أن يكون كل من الشخصين أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية فلا يعد اتفاقاً جنائياً الاتفاق الذى يحصل بين شخص أهلاً وبين مجنون أو صغير غير مميز أما إذا بقى شخصان بعد استبعاد من ليس أهلاً فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن الاتفاق وإذا كان المتفلقان اثنين مسئولين وبأدراهما إلى الإخبار بوجود الاتفاق وبمن اشترك معه فيه فإن هذا لا يترتب عليه أكثر من إعفائه وحده من العقاب وليس من شأنه أن يؤثر فى قيام الجريمة عدم معرفة جميع الفاعلين فيكفى لتطبيق المادة ٤٨ أن يثبت لدى المحكمة أن المتهم اتحد مع غيره على ارتكاب جنائية او جنحة ولو بقى هذا الغير مجهولاً^(٢) .

— ولا يشترط فى الاتفاق أن يكون كتابة وإنما قد ينعقد بالأقوال أى شفاهة وعلى أى حال يجب أن يكون جدياً فإذا اتفق شخص مع آخر على ارتكاب جنائية بقصد الإيقاع به فإن هذا الاتفاق لا يكون جدياً لأنه ينتفى به اتحاد الإرادتين على جنائية او جنحة وبالتالي لا يعتبر جريمة طبقاً للمادة ٤٨ ع أما إذا كان أطراف الاتفاق أكثر من اثنين والتقت ارادتان

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣٢٦

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩٧

على الأقل بصفة جدية فإن الاتفاق ينعقد جدياً ويكون قائماً ولو كانت مساهمة الآخرين فيه غير جدية إذ لا تقوم المسؤولية بالنسبة لهم فقط لانقضاء القصد الجنائي لديهم^(٣) .

— والعلاقة بين الاتفاق الجنائي المنصوص عليه بالمادة ٤٨ ع والاتفاق كوسيلة اشتراك هي ذات العلاقة بين النص الخاص والعام فالاتفاق كوسيلة للاشتراك يتطلب العقاب عليه وقوع الجريمة بناء على هذا الاتفاق في حد ذاته . ان النص التجريمي الخاص بالجريمة المتحققة يستغرق تطبيقه نص المادة ٤٨ وبالتالي لا يمكن أعمال النصين معا . اى لا نكون بصدد تعدد بين الجرائم وإنما بصدد تنازع ظاهرى بين النصوص^(٤) .

— ويكفى الاتفاق لتكوين الجريمة فلا يشترط وجود جمعية منظمة لها رؤساء وقوانين كما لا يشترط أن يستمر الاتفاق مدة من الزمن وبعبارة أخرى يجوز أن يكون الاتفاق الجنائي وقتياً كما يجوز أن يكون مستمراً ومتى استمر الاتفاق تكون الجريمة مستمرة لأن الفعل المعاقب عليه ليس هو وقوع الاتفاق الذى يحدث عرضاً أو بطريق الصدفة بل هو حالة الاتفاق اعنى تلك الحالة التى تدوم منذ وقوع الاتفاق إلى أن يتم القصد المراد منه مع وجود ذات الأركان المكونة له^(٥) .

— وإذا كانت جريمة الاتفاق الجنائي لا تتم إلا باتحاد ارادتين على الأقل على ارتكاب جنائية أو جنحة فإن الشروع غير متصور في هذه الجريمة فالاتفاق أما أن ينعقد تلاماً أو لا يحصل أصلاً ولذلك فالعدول عنه بعد تكماله لا يمحو الجريمة إلا إذا تبين للمحكمة أن الاتفاق قد انحل وانتهى فعلاً وأن وقلع الدعوى وظروفها تبدل على أن الاتفاق لم يعد له وجود^(٦) .

٢ . الاتفاق على ارتكاب جنائية أو جنحة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها

يجب أن ينصب الاتفاق على جريمة هي جنائية أو جنحة أيا كان نوعها وبذلك يخرج عن نطاق جريمة الاتفاق الجنائي المخالفات ولكن يدخل في مضمونها جميع الجنائيات والجنح حتى التى تكفل بالنص على تجريم الاتفاق فيها نصوص خاصة ذلك ان المادة ٤٨ ع تعتبر نصاً احتياطياً أو عاماً لجميع النصوص التى تجرم الاتفاقات الخاصة بأنواع معينة من

(٣) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٥ .

(٤) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٩٣ .

(٥) المستشار جندى عبد الملك الموسوع الجنائية الجزء الاول ص ٩ وما بعدها .

(٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٥٣ .

الجرائم . ولا يلزم في موضوع الاتفاق على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ولذلك فإن الاتفاق على تحريض آخرين على ارتكاب الجريمة تكتمل به الجريمة كذلك الاتفاق على توفير مواد لازمة لارتكاب الجريمة بواسطة الغير^(٧) .

— ولا يشترط أن يكون الغرض من الاتفاق الجنائي غير مشروع لأنه لا عبرة بالغايات وإنما يجب أن يكون تلاقى الإرادات قد انعقد على ارتكاب جنائية أو جنحة سواء كان ذلك الارتكاب ذاته هو الغاية أو كان الارتكاب وسيلة إلى الغاية التي قد تكون مشروعة وقد عبرت عن ذلك المادة ٤٨ ع فقرة أولى شطرتان بقولها ، ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجنائيات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه ، ولا يشترط أن يقع أى فعل تنفيذاً لهذا الاتفاق أو في سبيل تنفيذه وإنما يكفي التقاء الإرادات وحده^(٨) .

— ويصعب تصور حصول الاتفاق في الجرائم غير العمومية لأن الضرر الحادث فيها لا يمكن التنبؤ به سلفاً وكذلك الجرائم ذات النتائج الاحتمالية كالضرب الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة أو يفضى إلى الموت وإن كان الاتفاق يتصور في جنحة الضرب البسيطة وعلة ذلك أن الجاني في هذه الجرائم ماخوذ بقصده الاحتمالى والنتيجة الحاصلة مرتبطة بفعله المادى برابطة السببية ومن الصعب حصول الاتفاق على مثل هذه النتيجة المحتملة^(٩) .

— ولا يشترط أن يعلم المساهم في الاتفاق جميع تفصيلاته أو منفذ الجريمة أو جميع المساهمين فيه وإنما يكفي أن تلتقى إرادته معهم على ارتكاب جنائية أو جنحة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لها^(١٠) .

— ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء اكانت الجنائية أو الجنائيات أو الجنحة أو الجنح المقصودة منه معينة أم لا كما لو اشير إلى استعمال القوة أو العنف أو المفرقعات أو الأسلحة وهكذا كوسائل للوصول إلى غرض جائز أم لا . وليس العقاب مقصوراً على الاتفاقات التي يكون الغرض منها تنفيذ جنائية أو جنحة بل يتناول أيضاً الاتفاقات التي يكون الغرض منها تحضير هذه الجنائية أو الجنحة أو تسهيل ارتكابها فيقع تحت طائلة المادة من ينفقون على صنع أسلحة أو مفرقعات معدة لاستعمالها فيما بعد كما يقع تحتها من ينفقون على استعمال هذه الأسلحة أو المفرقعات^(١١) .

(٧) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٤٩٥

(٨) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٥

(٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(١٠) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٦ .

(١١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٥ الجزء الاول .

— وإذا كان موضوع الاتفاق ارتكاب جريمة خارج الإقليم المصرى على نحو تخضع به لأحكام هذا القانون فإن الاتفاق يعد جنائياً إذ يخضوع موضوع الاتفاق للقانون المصرى بحسب وفقاً له صفة إجرامية ويصلح بذلك موضوعاً للاتفاق ولا وجه للتفرقة بين الحالات المختلفة لخضوع الجريمة للقانون المصرى^(١٢).

٢. القصد الجنائى

القصد الجنائى فى جريمة الاتفاق هو الركن الأدبى ومعناه دخول المتفق فى الاتفاق عالماً أن المراد من هذا الاتفاق هو ارتكاب جنائية أو جنحة أو اثبات الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها فإذا تم الاتفاق ولم يتوافر القصد فلا جريمة ولا عقاب - مثال ذلك إذا اتفق اثنان على نقل أمتعة من مكانها إلى مكان آخر وكان أحدهما يرمى إلى السرقة والآخر لا يعلم ذلك بل يعتقد أن تلك الأمتعة هى ملك لمن اتفق معه فلا يعتبر مشتركاً فى اتفاق جنائى لعدم توفر القصد الجنائى عنده^(١٣).

عقوبة الاتفاق الجنائى :

— إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جنائية أو عدة جنائيات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه كانت العقوبة السجن من ٣ - ١٥ سنة . فإذا كان الغرض منه ارتكاب جنائية واحدة أو اتخاذها وسيلة لغرضه وكانت عقوبتها أقل مما تقدم فتكون العقوبة المقررة لها تامة هى الواجبة التطبيق . أما إذا كانت عقوبتها أكثر من السجن فيكون السجن هو العقوبة المقررة .

— أما إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جنحة أو عدة جنح أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض منه كانت العقوبة الحبس (من ٢٤ ساعة إلى ٣ سنوات) فإذا كان الغرض منه ارتكاب جنحة واحدة أو اتخاذها وسيلة لغرضه وكانت عقوبتها أقل مما تقدم فتكون العقوبة المقررة لها هى الواجبة التطبيق والعبرة بعقوبة الجنحة التامة^(١٤).

— عقوبة التحريض على الاتفاق أو التداخل فى إدارة حركته :

تنص المادة ٤٨ / ٣ عقوبات على أن ، وكل من حرض على اتفاق جنائى من هذا القبيل أو

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٠٩ .

(١٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٥٦ .

(١٤) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٣١٧ وما بعدها .

تداخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية ، والعلة من تشديد العقوبة على المحرضين هي أنهم هم الذين يغرون برفاقهم من ضعيفي الإرادة ويدفعونهم إلى الجريمة

— الإعفاء من العقوبة :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه (ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جنائية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الإخبار فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين) وللإعفاء المقرر بهذا النص حالتان :

الأولى : يستفيد فيها الجاني بالإعفاء بمجرد الإخبار ويشترط لنواله :

- ١ - أن يخبر عن الاتفاق الجنائي وعن المشتركين فيه وليس بشرط أن يخبر عن أعضاء الاتفاق جميعاً بل يكفي أن يخبر عن يعرفه منهم .
- ٢ - أن يكون الإخبار قبل وقوع أية جنائية أو جنحة فإذا وقع شيء من ذلك امتنع الإعفاء .

٣ - أن يكون الإخبار قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة ويقصد بالبحث هنا البحث والتفتيش المبنيان على المادة ٤٨ وهما يستلزمان بالضرورة سبق العلم بوجود الاتفاق ومن أجل ذلك يستفيد الجاني إذا أخبر عن الجناة ولو كان البحث عنهم جارياً بسبب جرائم أخرى ارتكبوها وليس بشرط لامتناع الإعفاء أن يكون هناك تحقيق قضائي قد بدا فعلاً بل يكفي مجرد بحث البوليس .

الثانية - يشترط لنوال الإعفاء فيها أن يوصل الإخبار فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين وهي تتفق مع الحالة الأولى في وجوب الإخبار عن الجناة الذين يعرفهم وأن يكون ذلك قبل وقوع أية جنائية أو جنحة تنفيذاً للاتفاق ولكنها تختلف في الشرط الأخير منها فقد رأى الشارع أن يفسح المدى للجاني فيسعه أن يخبر بعد البحث والتفتيش عن الجناة ويستفيد بالإعفاء . ولكنه اشترط مقابل ذلك أن يؤدي خدمة جدية بأن يعين الحكومة ويدلها على الوسائل التي توصل فعلاً إلى ضبط بقية الجناة . ومبادرة أحد الجناة إلى الإخبار بوجود الاتفاق وبمن اشتركوا فيه لا يترتب عليه بنص المادة ٤٨ أكثر من إعفائه وحده من العقاب وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الاتفاق إلا بين اثنين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه^(١٥) .

(١٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٣٣٩ وما بعدها

من أحكام النقص في الاتفاق الجنائي

اولا : ماهية الاتفاق الجنائي واركانه :

١ - من المقرر ان الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على ارتكاب الواقعة الجنائية التي تكون محلا له وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه وهو ما لا يستوجب مساعدة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - اما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم على فعل ارتكبه غيره ان يكون فاعلا فيه او شريكا بالمعنى المحدد في القانون .

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) .

٢ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين او أكثر على ارتكاب جنائية او جنحة ما سواء اكانت معينة او غير معينة او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق او لم تقع .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) .

٣ - من المقرر ان عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم إذ الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٠) .

٤ - ان تعثر تنفيذ ذلك الاتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثنائهم بعد ان تمكن الباقون من الهرب فهو امر لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من اركانه او شرطا لانعقاده .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) .

٥ - يكفي لتحقيق الاشتراك بطريق الاتفاق اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) .

٦ - الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركانه الواقعة الجنائية التي تكون محلا له .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) .

٧ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من اتقان التزييف - لا يجعل جنابة التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاهتمام من أن إرادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنابة وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعثره لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركان أو شرطا لانعقاده .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) .

٨ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة سواء كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع فإن الحكم فيه بتبرئة المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقلالة أنها - بسبب أن التزييف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) .

٩ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع - ويعاقب المشتركون في الاتفاق الجنائي بمقتضى المادة المذكورة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون في الاتفاق الجنائي على مسرح الجريمة المقصودة منه في حال تنفيذها .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧) .

١٠ - أن قانون العقوبات قد عرف الاتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه في قوله « يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ، فهذه الجريمة على ما هو واضح من مفهوم هذا النص لا يمكن أن تتكون إلا باتحاد الإرادات على ما نهى النص عنه بحيث إذا كان أحد أصحابها جادا في الاتفاق والآخر غير جاد فلا يصح أن يقال بأن اتفاقا جنائيا قد تم بينهما لعدم اتحاد

إرادتهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر واذن فإذا كانت الواقعة هي أن زيدا اتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه أن يبيعه هذا الأسلحة من الجيش البريطاني فتظاهر هذا الجندي له بقبول العرض واتصل بأحد رؤسائه وهو ضابط بريطاني وافضى إليه بالأمر فاتفقا فيما بينهما على التظاهر بقول العرض وسلوما العارض على ثمن الأسلحة ثم اتصل الضابط بالبوليس المصرى وبلغه بما وقع ثم أحضر الضابط والجندي البريطانيين في بعض الأسلحة بدعوى سرقتها إياها من مخازن البوليس ثم هما بتسليمها لزيد فداهمه البوليس المصرى فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة الاتفاق الجنائى ولا عقاب عليها .
(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨) .

١١ - لما كان الاتفاق الجنائى طبقا للتعريف الموضوع له يوجد كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها فإنه لا يشترط فيه أن تقع الجنائية أو الجنحة المتفق على ارتكابها ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم بالعقوبة فيها ومن ثم فالعبرة في الاتفاق الجنائى هي بثبوت واقعه ذاتها بغض النظر عما تلاها من الوقائع فإذا كان الحكم قد استخلص تدخل المتهم في إدارة الاتفاق الجنائى من أدلة ندى إليه عقلا . فإنه لا يكون ثمة محل الطعن عليه .
(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨) .

١٢ - القول بقصر تطبيق نص المادة ٤٨ عقوبات على الجرائم السياسية أو الخطيرة الشأن تخصيصا بلا مخصص لا سيما أن الأعمال التحضيرية للمادة المذكورة ليس ما يدل على تعلقها بنوع معين من الجرائم دون نوع وهذا هو الذى جرى عليه قضاء محكمة النقض باطراد .
(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/١٤) .

١٣ - مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنائية أو الجنحة ولو واحدة بعينها كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت المحاكم للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافى لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جديا فكلما ثبت ذلك للقاضى قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب .
(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١/٢٣) .

- ثانيا - عقوبة الاتفاق الجنائى :

١٤ - لما كان الحكم المطعون قد دان الطاعنة بجنايتى الاشتراك في الاتفاق الجنائى وجلب المواد المخدرة واعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وواقع عليها عقوبة

واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي اثبتتها في حقها فإنه لا جدوى للطاعة مما تثيره تعيينا للحكم في شأن جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥) .

١٥ - إذا كن الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع جنائتي تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبتروك والتزوير قبل اعتراف الطاعن بارتكابها - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اثاره الطاعن في شأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات بما يدل على اطراحه .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) .

١٦ - ان الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تتطلب وجوب المبادرة بأخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جنائية او جنحة واذن فمتى ما ادلى به الطاعن هو اقوال معماه ابداءها بعد ضبطه وهو يحلّول تسلم الرسالة بالبوليصة المزورة وبعد ان وقعت جريمة التزوير والاستعمال ولم يكن من شأن تلك الاقوال التي ابداءها ان تكشف عن اشتركوا في الاتفاق الجنائي فلا حق له في الانتفاع من الاعفاء المقرر بتلك المادة .

(الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢٦) .

١٧ - ان مبادرة احد المتفقيين إلى الاخبار بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه لا يترتب عليه بنص المادة ٤٨ أكثر من إعفائه وحده من العقاب وليس من شأنه ان يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الاتفاق الا بين اثنين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨) .

١٨ - إن المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات (المقابلة لنص المادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالي) تشترط للإعفاء من العقاب الوارد بها ان يحصل الإخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة فالاعتراف الذي يصدر بعد ضبط الجناة لا يعفى المعترف من العقاب .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٨/١/٣) .

١٨ - ان الفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات إذ نصت بصفة مطلقة على انه ، يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فاكتر على ارتكاب جنائية او جنحة ما او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها ، قد دلت بوضوح وجلاء على ان حكمها يتناول كل اتفاق على اية جنائية او جنحة مهما كان نوعها او الغرض منها وهذا يلزم عنه انه إذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فإنه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته واما إذا ارتكبت الجريمة

بتنفيذ الاتفاق فإنه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته واما إذا ارتكبت أو شرع في ارتكابها وكان الشروع معاقباً عليه فإنه يكون هناك جريمتان وفي هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات مالم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة ففي هذه الحالة وحدها يجب بمقتضى النص الوارد في المادة ٤٨ المذكورة - على خلاف القاعدة العامة المقررة في المادة ٣٢ أن تكون العقوبة التي توقع على عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذاً للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي . وإذن فإذا ادانت المحكمة المتهم في جريمة الاتفاق الجنائي على التزوير وفي جريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ فإنها لا تكون قد أخطأت (الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

١٩ - أفاد المشرع بنص المادة ٤٨ من قانون العقوبات أنه لم يستثنى من الحكم الذي قرره في الفقرتين الثانية والثالثة إلا الحالة التي يكون فيها الغرض من الاتفاق ارتكاب جنائية أو جنحة معينة . ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يجوز توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنائية أو الجنحة أما إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنایات أو عدة جنح فيجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت أشد مما نص عليه القانون لأي من الجرائم المقصودة من الاتفاق وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه حرض على اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنح سرقات وأدار حركته بجمع الغلمان الذين استخدمهم في النشل ثم تقديم ما يحصلون عليه فقد حقت عليه عقوبة السجن المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ ع ولو أنها أشد من العقوبة المقررة لجنحة السرقة (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨) .

٢٠ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة

الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائماً ومدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها لا تبدىء إلا من وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها أو بعدول المتفقين عما اتفقوا عليه (الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

٢١ - من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه (الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

٢٢ - لما كُن ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها - على نحو ما سلف بيانه - تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي كما هي معرفة في القانون ذلك انه لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالاتفاق أو لم تقع وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن والمسئولين بالمنظمة التي يتبعها أن إرادتها قد اتحدت على ارتكاب الجرائم المنسوبة إليه واعدوا العدة للأمر ونفذوا الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها وبدأوا في تنفيذها فعلاً بأن تم تفجير عبوة ناسفة بمكتب شركة مصر للطيران بقبرص وتوجه الطاعن إلى الأراضي المصرية بتوجيههم ومعه المتفجرات حيث تم ضبطه بمطار القاهرة الدولي ومعه جواز سفره المزور وحقيبته التي أخفيت بها المتفجرات بجيب سري بها وأجهزة التفجير اللازمة لتنفيذ الجريمة فإن هذا حسبه لتدفع عن الحكم دعوى القصور في بيان أركان جريمة الاتفاق الجنائي .
(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩/٢/١٩٨٤) .

— من أحكام محكمة النقض والإبرام :

٢٣ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة فليس حصول الاتفاق هو المعاقب عليه بل حالة الاتفاق وهذه الحالة تستمر من وقت وقوع الاتفاق للوقت الذي ينفذ فيه مع توافر أركانه المكونة له ومن ثم لا عبرة بمحل وقوع الاتفاق :

حضر المتهم للقطر المصري ومعه منشورات ثورية لتوزع في القطر تنفيذا للاتفاق الجنائي الذي وقع في الاستانة وقبل البدء في توزيع هذه المنشورات ألقى القبض عليه . قررت محكمة النقض أن حالة المتهم المذكورة تدخل تحت نص المادة ٤٧ عقوبات مكررة (المقابلة لنص المادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالي) وأنه لا يهم معرفة ما إذا كانت الجريمة معاقبا عليها في تركيا أو لا .

(حكم محكمة النقض والإبرام - حكم ٢١ ديسمبر ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة ص ٢٧) .

٢٤ - لا يقصد بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات الخاصة بالاتفاق الجنائي (المقابلة لنص المادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالي . مجرد التوسع في المواد ٤٠ إلى ٤٣ عقوبات الخاصة بالاشتراك بل تقرير جريمة جديدة قائمة بذاتها وهذه الجريمة قد تتوفر بصرف النظر عن البدء في تنفيذها بمجرد دخول جملة أشخاص في بحث الأعمال التحضيرية لمشروع ما ونوع الاتفاق يختلف في كل من الحالتين إذ لتوفر الاتفاق الجنائي يجب أن يكون الاتفاق منتظماً ولو كان التنظيم في مبدأ تكوينه فقط وإن يكون مستمراً مدة من الزمن على الأقل بينما لا يشترط لوجود الاشتراك توفر أي ركن من هذين الركنين .

- اتحد جملة اشخاص وهم تحت عامل الغضب الوقتي وبلا ترتيب سابق وساروا في الطريق باتفاقهم معاً بقصد الاعتداء بالقوة على اشخاص واملاك خصومهم ولكنهم قبل ان يرتكبوا عملاً ما عدلوا عن قصدهم بارادتهم فحكم بان هذه الوقائع لا تقع تحت احكام المادة ٤٧ مكررة عقوبات (المقابلة للمادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالي) ولا غيرها من مواد قانون العقوبات .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٥ فبراير ١٩١٢ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٠٧) .

٢٥ - ١ - إنه وإن كانت الظروف السياسية هي التي دعت إلى سن هذه المادة الخاصة بالاتفاق الجنائي إلا ان هذه المادة تنطبق على الاتفاقات الجنائية التي يكون الغرض منها ارتكاب جرائم عادية كما تنطبق على الاتفاقات الجنائية ذات الأغراض السياسية .

ب - لا بد لوجود جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة (العقوبات الاهلي) ان يكون الاتفاق منظماً على نوع ما وان يستمر قائماً مدة من الزمن .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٠ يونيو سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة سنة ١٩١٧ صفحة ١٨١) .

٢٦ - ان القانون المصري قبل التعديل الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ كلن لا يعاقب على شيء من الاعمال التي تتقدم الشروع في ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق الفاعلين او الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على القيام بالاعمال المجهزة والمحضرة لها . فالشارع اراد ان يضرب على يد الاجتماعات والاتفاقات التي يكون العيب بالأنفس او الاموال او الهيئة الاجتماعية غرضاً من اغراضها ووسيلة من وسائل تحقيق هذا الغرض فأتى بنص المادة ٤٧ مكررة وهو مستمد من قوانين الامم الفرنسية والإيطالية والبلجيكية وجعل النص شاملاً لعصابات الاشقياء وقطاع الطرق الذين لا عقاب عليهم قبل هذا التعديل إلا في احوال الاشتراك والشروع كما انه جعل النص شاملاً للجمعيات التي لها صبغة سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق امل من الآمال الاجتماعية . ويكون الاتفاق جنائياً سواء كلن المراد ارتكاب جنائية واحدة او اكثر او جنحة واحدة او اكثر وسواء كانت تلك الجرائم معينة ام لا . وان جريمة الاتفاق الجنائي تتم إذا اتفق جملة اشخاص على قتل شخص ما وكلفوا آخر - مقابل اجر يدفعونه إليه - تنفيذ هذا الاتفاق سواء بنفسه او بمن يختاره لذلك بصرف النظر عن كون الاتفاق لم ينفذ بسبب ان الشخص الموكل إليه التنفيذ ابلغ الامر للجهة المختصة .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ المجموعة سنة ١٩٢٢ ص ٩٦) .

- (احكام النقض والإبرام مشار إليها في مؤلف الأستاذ محمد عبد الهادي الجندي المرجع السابق ص ٩٧ ومابعدها) .

الباب السابع

العود

مادة (٤٩)

يعتبر عائدا :

(اولا) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية او جنحة .
(ثانيا) من حكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة او من تاريخ سقوطها بمضى المدة .
(ثالثا) من حكم عليه لجنائية او جنحة بالحبس مدة اقل من سنة واحدة او بالغرامة وثبت انه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .
وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في العود وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم مماثلة .

تعليقات وأحكام

تعريف العود واقسامه :

العود هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائيا لجريمة اخرى ويترتب عليه جواز تشديد العقوبة في المرة الثانية لانه ثبت ان الحكم بالعقوبة العادية لم يات بالفائدة المطلوبة وان هذه العقوبة التي اعتبرها الشارع كافية عادة لم تكن كذلك بالنسبة لهذا الشخص ويختلف العود عن حالة تعدد الجرائم اى نسبة عدة جرائم لشخص واحد يحكم عليه نهائيا لاجل واحدة منها .

وينقسم العود إلى :

اولا : إلى عود عام وعود خاص فالعام هو الذي لا يتقيد بنوع الجريمة فيعتبر الشخص عائدا بمجرد ارتكابه جريمة ثانية ولو كانت تختلف في نوعها عن الاولى . والعود الخاص هو الذي يعود فيه الشخص إلى جريمة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه بسببها ففي الحالة الاولى يكون التشديد للاعتياد على الجرائم مطلقا وفي الثانية للتخصص في نوع معين منها .

ثانيا : إلى عود مؤبد ومؤقت فالمؤبد هو الذى لا يشترط وقوع الجريمة الثانية فى مدة محددة . أما المؤقت فهو الذى لا يكون الشخص فيه عائدا إلا إذا ارتكب الجريمة الثانية فى مدة معينة بعد الحكم فى الأولى ويكون الأول فى الجرائم الخطيرة والثانى فى الجرائم الأقل أهمية حيث يعتبر انقطاع المحكوم عليه عن الإجرام مدة معينة دليلاً على عدم تاصله فى نفسه^(١) .

شروط العود :

يشترط لاعتبار الجانى عائدا أن تتوافر ثلاثة شروط هى :

- (الأولى) أن يكون قد صدر عليه حكم سابق .
- (الثانى) أن يكون قد ارتكب جريمة جديدة .
- (الثالث) أن يكون فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

وفيما يلى تفصيل لازم .

الشرط الأول :

صدور حكم سابق ولا يكفى أن يكون قد ارتكب جريمة سابقة مادام أنه لم يحكم عليه فيها ويجب أن تتوافر فى الحكم السابق الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون صادرا بعقوبة جنائية أى بعقوبة من عقوبات الجنائيات أو بالحبس أو بالغرامة (المادة ٤٩ عقوبات) فإذا كان صادرا بعقوبة تقويمية من العقوبات المقررة للمجرمين الأحداث فلا يعتبر سابقة فى العود .
- ٢ - أن يكون الحكم صادرا فى جنائية أو جنحة فالأحكام الصادرة فى المخالفات لا تعتبر سوابق فى العود والمادة ٤٩ من قانون العقوبات صريحة فى ذلك .
- ٣ - يجب أن يكون هذا الحكم نهائيا قبل ارتكاب الجريمة الثانية لأن الحكم النهائى هو الذى يعتبر إنذارا للمتهم وأما الحكم غير النهائى فقد يعدل أو يلغى ويكون الحكم نهائيا بانقضاء طرق الطعن فيه وهى المعارضة والاستئناف والنقض وأما بغوات ميعادها .

ولكن لا يشترط أن يكون هذا الحكم قد تنفذ فالقانون لم يشترط سوى سبق صدور الحكم .

(١) الأستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ١٤٢ وما بعدها

٤ - يجب أن يكون هذا الحكم صادرا من محكمة مصرية ولا يشترط أن تكون محكمة جنائية عادية بل يصح أن تكون محكمة استثنائية أو مخصصة أو محكمة عسكرية بشرط أن يكون الفعل المحكوم على المتهم من أجله يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أما الأحكام الجنائية الأجنبية فعلا تعتبر سوابق في العود .

٥ - يجب ألا يكون هذا الحكم قد سقط بالعفو الشامل أو برد الاعتبار أو بانقضاء خمس سنوات عليه إذا كان قد أوقف تنفيذه ولم يبلغ الإيقاف أما إذا كان الحكم باقيا ولكن عفى عن العقوبة فقط أو سقطت العقوبة بمضى المدة فلا يمنع هذا من اعتباره سابقة في العود . وكذلك لا يمنع وقف تنفيذ العقوبة من اعتبارها سابقة في العود في فترة الإيقاف . إلا إذا كان منصوصا في الحكم على أن وقف التنفيذ يشمل مع العقوبة اعتباره سابقة في العود . ولا يعتبر الحكم سابقة في العود إذا كان قد صدر قانون جديد يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه^(٢) .

(الشرط الثاني) - ارتكاب جريمة أخرى :

والشرط الثاني هو أن ترتكب جريمة جديدة يقدم من أجلها للمحاكمة والجريمة الجديدة التي ترتكب أما أن تكون جنائية أو جنحة وبذلك تخرج المخالفات لأن أحكام العود العامة لا تنطبق عليها . ويجب أن تكون الجريمة الجديدة منفصلة عن الجريمة التي سبق الحكم فيها نهائيا غير متصلة بها بصلة باعتبار العقوبة الأصلية في الحكم فالشخص الموضوع تحت مراقبة البوليس وخالف شروط هذه المراقبة لا يعتبر عائدا لأنه إنما أراد التحلل من عقوبة المراقبة هذه ولا تدل مخالفته لشروطها على تغلغله في الإجرام . كذلك من حكم عليه بالسجن لسرقة وفر فلا يعتبر عائدا طبقا لنص المادة ٤٩ فقرة أولى لأنه أراد الخلاص من عقوبة منفذة عليه فالجريمة الثانية بهذا النظر هي نتيجة للأولى ووليدها ولا يعتبر مرتكبها عائدا . ولكن إذا فرض وارتكب المحكوم عليه سرقة وهو في السجن فهو عائدا إذا كان الحكم السابق أصبح نهائيا . أما بخصوص الاشتباه فالمراد به أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه وعلى ذلك لا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التي بنى عليها الاشتباه الأول بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالمراقبة لاشتباه أي فعل من شأنه تثبيت حالة الاشتباه في حقه^(٣) .

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٨٣ وما بعدها .

(٣) المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٥٨٩ .

(الشرط الثالث) - أن يكن في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات :

للعود في التشريع المصرى صور متعددة ترجع كلها إلى أحد نوعين رئيسيين بسيط وه تكرر وقد تضمنت المادة ٤٩ صور ثلاثة للعود البسيط كما تضمنت المادتان ٥١ ، ٥٤ احكام العود المتكرر ويتطلب العود البسيط محل البحث الرجوع إلى ميدان الجريمة بعد سبق الحكم على المتهم نهائيا بالإدانة ولو مرة واحدة فحسب والعود البسيط ثلاث صور واردة بالمادة ٤٩ عقوبات هي :

الصورة الاولى :

يعتبر عائدًا من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه جنائية او جنحة (م ١/٤٩) فهذه الصورة تتطلب ان يكون الحكم السابق بعقوبة جنائية اما بالنسبة للجريمة الجديدة فلا يلزم فيها اى شرط سوى ان تكون جنائية او جنحة من اى نوع وفى اى تاريخ وقعت ما لم يرد اعتباره .

الصورة الثانية :

يعتبر عائدًا من حكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة او من سقوطها بمضى المدة (م ٢/٤٩) وهذه الصورة تتطلب ان يكون الحكم السابق بالحبس لمدة سنة او اكثر ويستوى ان يكون صادرا فى جنحة ام فى جنائية وتوافرها من الاعذار القانونية او الظروف القضائية المحققة ما سمح للمحكمة ان تقضى فيها بعقوبة جنحة بدلا من جنائية . كما تتطلب ان تكون الجريمة الجديدة جنحة وقعت قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة إذا كانت قد نفذت اى من تاريخ انتهائها الفعلى . وتحسب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقادم العقوبة السابقة إذا لم تكن قد نفذت لمثل هرب المتهم ولا يلزم اى تماثل او تشابه بين نوع الجريمة الجديدة . ونوع الجريمة التى كانت موضوع الحكم السابق .

الصورة الثالثة :

يعتبر عائدًا من حكم عليه لجنائية او جنحة بالحبس مدة اقل من سنة واحدة او بالغرامة وثبت انه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور (م ٣/٤٩) وهذه الصورة تتطلب ان يكون الحكم السابق لمدة اقل من سنة سواء فى

جناية او جنحة او ان يكون بالغرامة ايا كان مقدارها كما يتطلب ايضاً ان تكون الجريمة الجديدة جنحة وقعت قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم السابق وان تكون هذه الجنحة مماثلة للجريمة اى من نفس فصيلتها او نوعها^(١) .

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الامة جنحا متمثلة في العود وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متمثلة .
- ويلاحظ ان مدة العود تحسب دائماً بالتقويم الميلادى .

من احكام محكمة النقض :

١ - اعتراف المتهم بالتحقيقات بسبق الحكم عليه في جريمة احرار مخر انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ظرف العود في حقه صحيح مادامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف او تطلب اجلا لإثبات ذلك . نعى النيابة باغفل الحكم اعتراف المتهم في هذا الصدد غير صحيح .

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٧) .

١- جرى قضاء محكمة النقض في جرائم الاعتيا على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتبار بجميع الوقائع التى لم يمضى بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى او رفعها مدة ثلاث سنوات .
(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس انه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات آخرها بحبسه سنة فى الجنحة - رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وان هذه الاحكام نهائية وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات ان الحكم فى الجنحة سالف الذكر لم يصبح نهائياً إلا فى ٢٦/٤/١٩٦٧ اى بعد وقوع الجريمة - التى تجرى محاكمة المتهم عنها فى ٢٤/١/١٩٦٧ فإن المحكمة تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣/١١/١٩٦٩) .

٤ - الاشتباه :

الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه وهذا الوصف بطبيعته ليس

(١) الدكتور عبد الحميد الشواربى فى الظروف المشددة والمخلفة للعقاب طبعة ١٩٨٦ ص ١٠٤

فعلا يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصرف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه فإذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كلن هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ وفي هذا المعنى أيضاً الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢١) .

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع وصوناً للأمن بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كلن قائماً على أسس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها وهذا العود إنما يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) .

٦ - معيار تطبيق العود :

من يثيره الطاعن من أنه كلن حدثاً وقت الحكم عليه في جنحة السرقة - مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه - في غير محله لأن الأصل في تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساساً للعود .

(الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣)

٧ - متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش - الصادر من المحكمة العسكرية والذي تستند إليه الطاعنة (النيابة) في اعتبار الواقعة جنائية لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ولم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائياً بالتصديق عليه ولم تطلب التاجيل لتقديم الدليل على ذلك وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد إلا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى فإن النص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة - يكون في غير محله متعين الرفض موضوعاً .
(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢) .

٨ - مجرد ادراج الحكم الغيابي في صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته مادام وروده قد يرد إلى الإهمال .
(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨/١١/٩٦٠ وأيضاً الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٧) .

٩ - جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة .
(الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢١/١١/١٩٦٠) .

١٠ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طاللت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها .
(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٦٠) .

١١ - مجرد شك المحكمة في صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لاستبعادها مادام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في إدراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .
(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٠) .

١٢ - متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائياً ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي فإن قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .
(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥٦) .

١٣ - ان المماثلة بين الجريمة الاولى التى صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية فى حالة العود طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢) .

١٤ - العبرة فى اثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هى بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .
(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠) .

١٥ - متى كان الحكم قد افصح فى مدوناته على ان الجريمة التى قارفها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخذة اساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر فى المتهم او تكشف عن ميله إلى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا إلى ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٢) .

١٦ - ان مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هى عقوبة جنائية او جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦) .

١٧ - يجب لسلامة الحكم القاضى بمعاقبة المتهم على اساس انه عائد ان يبين الاحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكى تمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون فإذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على اساس انه عائد دون ان يشير إلى شىء مما ذكر فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢١) .

١٨ - يجب فى العود ان تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم فى الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة ان تعتبر المتهم عائدا وتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اساس ان الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية - ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل فى موضوعها بعد مدام هذا الحكم من شأنه ان ينهى الخصومة فيها امام جهة الحكم لان الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجناح وحدها .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤) .

١٩ - اعتبار الحكم ان المتهم عائدا دون بيان ظروف العود في حقه يجعل الحكم معيبا بالقصور .
(الطعن رقم ٦٤٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٢١) .

مادة (٥٠)

يجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عنه في المادة السابقة ان يحكم بأكثر من الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .
ومع هذا لا يجوز في اى حال من الاحوال ان تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن على عشرين سنة .

تعليقات وأحكام

اعمالا لنص المادة ٥٠ عقوبات فقد اجاز المشرع التشديد في حالة العود البسيط بما يجاوز الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة الجديدة بشرط عدم مجاوزة ضعف هذا الحد .
ومعنى ذلك ان القاضي اذا راي التشديد للعود ان يحكم بعقوبة تقع ما بين الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة وبين ضعف هذا الحد الاقصى . ونظراً لأن التشديد جوازى للقاضي فإن العقوبة التى يحكم بها على المتهم في الجريمة الجديدة إما ان تكون هى العقوبة المقررة أصلاً للجريمة إذا راي القاضي عدم التشديد واما الحكم بعقوبة لا تجاوز ضعف الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة إذا راي القاضي التشديد بسبب العود^(١) .

واثر العود في العقوبة لا يكون إلا في حدها الاقصى بزيادته في الحدود المتقدمة وليس له اى اثر في الحد الأدنى الذى يقرره القانون للعقوبة . وتشديد العقوبة بسبب العود امر متعلق بالمصلحة العامة فيجوز للمحكمة تطبيقه من تلقاء نفسها ولو لم تطلبه النيابة ويجوز للمحكمة الاستئنافية ان تطبق مواد العود لأول مرة في الاستئناف بناء على استئناف النيابة وان لم تطلب تطبيقها امام محكمة اول درجة ولكن لا يجوز هذا التشديد إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده إذ ان المتهم لا يجوز ان يضار إذا طعن وحده وإذا كانت هذه المحكمة قد التزمت الحد الاقصى للعقاب على اساس خاطيء هو عدم توافر شروط العود فلمحكمة النقض ان تراجعها في ذلك وتقضى بالعقوبة المناسبة كما يكون لها ان تنقض الحكم الذى يتجاوز الحد الاقصى للعقوبة مع عدم توافر شروط العود^(٢) ويلاحظ

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٣٨ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٨١ .

انه يجوز تطبيق عقوبات اخرى في بعض الجرائم كما هو الشأن في السرقة (م ٣٢٠) والنصب (م ٣٣٦) فيجوز في حالة العود فيها وضع الجاني تحت مراقبة البوليس لمدة سنة على الاقل او سنتين على الاكثر . وكذلك المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات في جرائم النشر حيث تقضى بتعطيل الجريدة لمدة مختلفة في حالة العود إلى ارتكاب جرائم اشير إليه في هذه المادة .

— كما يلاحظ انه إعمالاً لنص المادة ٥٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الأحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد تكون واجبة التنفيذ فوراً ولومع حصول استئنافها^(١) .

من احكام محكمة النقض :

١ - ان القانون لا يوجب على القاضي ان يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد بل ترك امر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد او الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل اجاز ذلك واذن فلا تثريب على المحكمة إذا هي قالت ان المتهم عائد ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود ثم امرت بوقف تنفيذ العقوبة التي اوقعها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٣ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٣) .

٢ - تطبيق العقوبة المشددة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر لا يستند إلى احكام العود بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقاً للفقرة جـ من المادة السابقة من القانون انف الذكر .

(الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١) .

مادة (٥١)

إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الاقل او بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الاقل لمدة سنة او اكثر وذلك لسرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بأخر تلك العقوبات فللقاضي ان يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق احكام المادة السابقة .

(١) المختار للسعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٩٢ وما بعدها

مادة (٥٢)

إذا توافر العود طبقاً لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرماً اعتداد الاجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالاً جدياً لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة . وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في المؤسسة على ست سنوات .

مادة (٥٣)

إذا سبق الحكم على العائد بالاشغال الشاقة عملاً بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرماً اعتداد الإجرام ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات .

مادة (٥٤)

للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة .

تعليقات وأحكام

العود المتكرر :

العود المتكرر هو الذي تتعدد فيه سوابق المتهم فتستدعي حالته زيادة في تشديد العقوبة عليه حتى لقد أجاز القانون للمحكمة أن تعاقبه بعقوبة الجنائية وهي الأشغال

الشاقة من سنتين إلى خمس سنوات^(١) وقد تضمنت المادتان ٥١ ، ٥٤ أحكام العود المتكرر الذى يتطلب اجتماع أربعة شروط هى :

- ١ - توافر إحدى صور العود البسيط .
- ٢ - توافر عدد معين من السوابق يتمثل فى عقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل . او فى ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة .
- ٣ - ان تكون السوابق فى جرائم معينة .
(أ) جرائم السرقة أو اخفاء الأشياء المسروقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو الشروع فى هذه الجرائم جنحا كانت أو جنبايات (م ١٥) .
(ب) جنح قتل الحيوانات بغير مقتضى (م ٣٥٥ ع) وجنبايات ارتكبت هذه الجرائم (م ٥٤ ع) .
- ٤ - ان تكون الجريمة الجديدة من نفس النوع .

وإذا تحققت صورة العود المتكرر المبينة بالمادة ٥١ ، ٥٤ فللقاضى ان يحكم على المتهم بالاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين بدلاً من الحكم بالعقوبات العادية^(٢) .

— ولما كانت عقوبة الاشغال الشاقة من العقوبات المقررة للجنبايات ولا تقضى بها إلا محكمة الجنبايات فيتعين إحالة المتهم إليها ولا تجوز إحالته إلى المحكمة الجزئية والحكم بالاشغال الشاقة هنا اختياري متروك لتقدير محكمة الجنبايات التى لها ان تكتفى فى الحكم بالعقوبة الأصلية او بتطبيق المادة ٥٠ فتتجاوز الحد الأقصى للعقوبة بما لا يزيد على ضعفه^(٣) .

الاعتیاد على الإجرام - المادة ٥٢ عقوبات :

نص المادتان ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات على جواز توقيع عقوبة أخرى غير الاشغال الشاقة على المجرم العائد الذى تنطبق عليه شروط المادة ٥١ من قانون العقوبات وذلك بان تقرر المحكمة انه مجرم اعتاد الإجرام وتامر بإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة ليسجن فيه إلى ان يأمر وزير العدل بالإفراج عنه . ونص المادة ٥٢ ع يطابق نص المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وينطبق فى كل الحالات التى تنطبق فيها المادة ٥١ من قانون العقوبات تماماً بلا خوف ولا يختلف عنها إلا فى نوع العقوبة المقررة فى كل من المادتين ففى كل الاحوال التى يجوز فيها تطبيق المادة ٥١ وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة يجوز تطبيق

(١) المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٩٥

(٢) الدكتور عبد الحميد الشواربى المرجع السابق ١٠٥ وما بعدها

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٨٦

المادة ٥٢ واعتبار المتهم اعتداد الإجرام ووضع في المحل المخصص لاعتداد الإجرام والحكم بذلك جوازي على أي حال^(٤).

- التدابير الاحترازية عند عودة المجرم العائد عوداً متكرراً إلى الجريمة :

يستفاد من نص المادة ٥٣ عقوبات أن شروط توقيع التدبير الاحترازي المنصوص عليه فيها هي :

(أ) أن يكون الشخص قد حكم عليه باعتباره مجرماً عائداً عوداً متكرراً وطبقت عليه عقوبة الأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس أو استبدلته بالإيداع في مؤسسات العمل لمدة لا تزيد على ست سنوات فإذا كان الشخص قد توافرت فيه شروط العود المتكرر ورأى القاضي عدم التشديد عليه في العقوبة أو شدد العقوبة في حدود ما هو مقرر للعود البسيط فلا يجوز تطبيق التدبير المنصوص عليه بالمادة ٥٣ .

(ب) أن يكون الحكم بالأشغال الشاقة أو الإيداع في مؤسسات العمل لكون المتهم عائداً عوداً متكرراً في محيط طائفة جرائم الأموال وهي السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير وإخفاء الأشياء المسروقة أو الشروع المعاقب عليه فيها .

(جـ) أن يرتكب العائد جريمة جديدة تندرج تحت طائفة جرائم الأموال السابقة وذلك خلال فترة زمنية محددة هي سنتين من تاريخ الإفراج عنه من أجل جريمة متماثلة ويستوى أن يكون الإفراج لانقضاء العقوبة أو لإنهاء مدة التدبير الاحترازي أي الست سنوات أو كل الإفراج قد تم قبل انتهاء هذه المدة الأخيرة بأن يكون المجرم قد أثبت بسلوكه في المؤسسة أنه قادر على مجابهة الحياة الاجتماعية الشريفة .

ومتى توافرت تلك الشروط السابقة وجب على المحكمة أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات العمل لمدة غير محدودة ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات^(٥) .

اثبتت حالة العود :

لكي يعتبر المتهم عائداً يجب أن يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة وأن تكون هذه العقوبة المحكوم بها مما يعد سابقة في العود وفقاً للمادة ٤٩ من قانون العقوبات وهذا يستلزم فضلاً عن إثبات سبق الحكم ببيان نوع الجريمة التي حكم فيها والعقوبة التي صدرت .
الحكم وفي بعض الأحوال تاريخ تنفيذه والنيابة العامة هي المكلفة بإثبات ذلك

(٤) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٦٩٧

(٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٥٣٤ وبعدها

— وإثبات ذلك يحصل بكافة الطرق لتقديم صورة الحكم السابق أن وجدت فإذا لم توجد تثبت السابقة باقرار المتهم ويجوز اثباتها عليه بشهادة عند الضرورة .
وتثبت السوابق عملاً لدى المحاكم في مصر بتقديم صحيفة بيان سوابق المتهم تستخرج من إدارة تحقيق الشخصية التي تحفظ بها صحف من جميع الأحكام الصادرة في الجناح والجنائيات من المحاكم المصرية - على أن صحيفة السوابق ليست حجة بما ورد فيها فإذا انكر المتهم السوابق التي تظهر في الصحيفة يتعين على النيابة إثبات أن الأحكام المدونة بهذه الصحيفة قد صدرت على المتهم فعلاً^(٦)

مدى خضوع العود لرقابة النقض :

تقدير توافر سابقة للمتهم أو أكثر مما قد يسمح بتطبيق أحكام العود عليه فصل في مسألة موضوعية فلا يخضع لرقابة النقض إلا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة كافة المسائل الموضوعية . وبوجه خاص سلامة التدليل على ثبوت السوابق واستنتاج هذا الثبوت بأدلة منطقية سائغة تؤدي إليه سواء كانت مستمدة من صحيفة سوابق المتهم أم من صور الأحكام السابقة المرافقة بالأوراق أم من اعترافه بهذه السوابق أما تطبيق القانون على حالة المتهم . بما يقتضى اعتباره عائد أم غير عائد فهو بطبيعة الحال فصل في مسألة قانونية مما يخضع لرقابة النقض^(٧) .

من أحكام محكمة النقض :

١ - إذا لم ترمحكمة الجنائيات أن الواقعة - كما هي مبينة في امر الإحالة - جنحة إلا بعد التحقيق - فإنه يتعين عليه أن تحكم فيها ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى قدمت بوصفها جنائية اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة بعود منطبقة على المواد ٤٤ / ١ مكرر و ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات . إلا أن المحكمة لم تتبين أن الواقعة المطروحة عليها جنحة لعدم توافر ظرف العود إلا بعد أن قامت بتحقيقها فإنها إذا تصدت للحكم فيها تكون قد التزمت صحيح القانون ولا محل للنعي عليها من هذه الناحية .
(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ١) .

٢ - وجوب توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في حالة العود إلى عرض اغذية مغشوشة . وأساس ذلك أن العقوبة المنصوص عليها

(٦) الدكتور السعيد مصطفى المرجع السابق ص ٧٠٣

(٧) الدكتور عبد الحميد الشواربي المرجع السابق ص ١٠٧

في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ .
(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٦) .

٣ - يشترط لاعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيراً أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفة الذكر .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١/٤/١٩٧٣) .

٤ - شرط تطبيق المادة ٥٣ عقوبات :

لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده ارتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة في ٨/٢/١٩٧١ وأن آخر سابقة صدر الحكم فيها في ٨/١١/١٩٦٧ بالاشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ والتي توجب الحكم على العائد - إذا ما توافرت شروطها - بإيداعه إحدى مؤسسات العمل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعالجة المطعون ضده بالاشغال الشاقة لمدة سنتين طبقاً للمادة ٥١ من قانون العقوبات دون أن تعنى المحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب التفاتها عن أعمال حكمها في حق المطعون ضده على الرغم من أن الواقعة بظروفها المشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها . ولم تتغير فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٣) .

٥ - إذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بصدد هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات . وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه . وكانت المحكمة لم تعن ببحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر

بشيء إلى مؤدى ماورد عن هذه السوابق ولم تبين سبب اطراحها له فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

٦ - شروط اعتبار المتهم عائد في حكم المادة ٥١ عقوبات :

يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أولا - ان يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون . ثانيا - ان يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل او بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات او في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الاحكام - ثالثا - ان يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .
(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢) .

٧ - لفظ التزوير الوارد في المادة ٥١ ع :

المادة ٥١ من قانون العقوبات إذا أوردت جريمة التزوير في عداد الجرائم المماثلة التي عدتها جاء نصها في ذلك علما لا تخصيص فيه ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الاختتام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار جريمة تقليد الاختتام من الجرائم التي عدتها المادة ٥١ سألغة الذكر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تاويله .
(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧) .

٨ - ان المواد ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها بل هي تجعل ذلك جوازا لها ان شاعت حكمت بها وان شاعت حكمت بعقوبة الجنحة .
(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/١٢) .

٩ - إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعده عائدا ولم تعامله بمقتضى احكام العود كما هو معرف به في القانون بل قالت فقط انها تأخذه بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والموكل إليها هي تقديرها بالنسبة إليه فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد اعتباره إليه .
(الطعن رقم ١١٤١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١٤) .

١٠ - اختلاس المحجوزات :

انه وانه كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الاحوال - على ما جاء في تعليقات الحقانية اعتداء على السلطة العامة قضائية كانت او إدارية . والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام اوامر هذه السلطة . إلا ان هذا لا يمنع من انها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الافراد وان من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم وبهذا يتحقق التماثل بين جريمة السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى .

وإذا كانت جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجريمة السرقة والنصب فإن المختلس يجوز في حالة العود ان تشدد عليه العقوبة ويصح ان تطبق عليها احكام المواد ٤٩ و ٥٠ ، ٥١ و ٥٢ متى توافرت شروطها .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩) .

ان القانون لا يوجب على القاضي ان يغلف العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد بل ترك امر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها . وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد او الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل اجاز ذلك واذن فلا تثريب على المحكمة إذا هي قالت إن المتهم عائد . ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود . ثم امرت بوقف تنفيذ العقوبة التي اوقفها عليه على الرغم من سبق المحكمة له بوقف التنفيذ .

(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١٥) .

١٢ - المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقا للمادة ٤٩/٢ عقوبات .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/٤) .

١٣ - عدم بيان توافر ظرف العود بالشروط التي نص عليها في المادة ٥١ عقوبات -

قصور .

(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٦) .

١٤ - ان استدلال الحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة - مع الأدلة الأخرى - على توافر علمه بالسرقة سائغ ولا يتعارض مع نفيه ظرف العود لعدم توافر شروطه المنصوص عليها في القانون إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١)

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

مادة (٥٥)

— يجوز للمحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبات إذا رأت من اخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنة أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .

— ويجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

تعليقات وأحكام

الغرض من إيقاف التنفيذ :

كثيرا ما يبدو للقاضي أن الجاني قد تورط في ارتكاب الجريمة وإن ماضيه الحسن يدل على أنه لن يعود إلى الإجرام وأنه لا فائدة من توقيع العقوبة عليه بل قد ينجم عن تنفيذها ضرر بالغ كما إذا كانت العقوبة سالبة للحرية فعندئذ لا يترتب على تنفيذها إلا إفساد المحكوم عليه بمخالطة المسجونين ومن أجل ذلك تأخذ التشريعات المختلفة بنظام تهديد مرتكب الجريمة بتوقيع العقوبات عليه إذا عاد إلى مخالفة القانون مستقبلا^(١) وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر بالإيقاف هو في الحقيقة حكم تهديد يتوعد المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة المحكوم بها إذا هو عاد للإجرام ويعدده بالعفو عنها إذا هو استقام وهكذا يبقى الحكم سيفا مسلولا على المحكوم عليه في المدة المعينة يمنعه من الشر ويدفعه إلى الخير^(٢)

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥٧ .

(٢) الاستاذ علي زكي العرابي المرجع السابق ص ١٣٧ .

شروط الأمر بوقف تنفيذ الحكم :

إعمالاً لنص المادة ٥٥ عقوبات فإنه يتعين للأمر في الحكم بوقف التنفيذ شروطاً تتعلق بالجريمة وشروطاً تتعلق بالجاني وشروطاً تتعلق بالعقوبة .

أولاً - الشروط المتعلقة بالجريمة :

استلزمت المادة ٥٥ أن تكون الجريمة هي جنائية أو جنحة ومعنى ذلك عدم جواز وقت التنفيذ في المخالفات باعتبار أن الحكمة من وقف التنفيذ غير متوافرة فيها نظراً لأن المخالفات لا يعتد بها في العود للجريمة فضلاً عن أن المخالفات لا تظهر في صحيفة سوابق المتهم وبالتالي يتعذر على المحكمة التثبيت من ماضى المتهم وسوابقه في هذا المجال . كما أن الحكم بالغرامة في المخالفة مع تحصيلها أولى من الحكم بالحبس مع وقف تنفيذه - ولا يكفى أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة بل يلزم ألا يكون القانون قد نص صراحة على عدم جواز وقف التنفيذ وحرمان المحكوم عليه من هذه الميزة ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات من أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وقد يخرج المشرع بعض الجنائيات من نظام وقف التنفيذ وذلك بخطر استخدام ظروف الرافعة بصدها . ومثال ذلك الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٧٧ ، ٧٧ ب ، ٧٧ جـ ، ٧٧ د من قانون العقوبات إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة حيث خطر المشرع استعمال المادة ١٧ عقوبات والخاصة بظروف الرافعة^(٣) .

ثانياً - الشروط المتعلقة بالعقوبة :

تنص المادة ٥٥ عقوبات على أن إيقاف التنفيذ لا يجوز إلا لحكم صادر بعقوبة الغرامة أو الحبس لمدة لا تزيد على سنة .

فلا يجوز إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بإرسال المحكوم عليه الصغير للإصلاحية . كما وأن وقف التنفيذ لا يكون بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون - إلا بالنسبة للعقوبات فلا يجوز في التعويضات وهي تشمل سائر أحوال الرد . ويجوز إيقاف تنفيذ الحكم الحضورى والحكم الغيابى على السواء .

(٣) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٣٨ وما بعدها

— وإذا تناول الحكم عقوبتين احدهما بالحبس والاخرى بالغرامة فإنه يجوز إيقاف تنفيذ إحدى العقوبتين دون الاخرى .

— وبمعكس ذلك لا يجوز إيقاف تنفيذ جزء من الحبس او جزء من الغرامة لانه بذلك تفوت الحكمة المقصودة من تعليق تنفيذ العقوبة وهذه الحكمة اظهر في عقوبة الحبس منها في عقوبة الغرامة .

— وقد اجاز القانون تنفيذ العقوبات التكميلية والتبعية التى تلحق الحكم بالعقوبة الاصلية (م ٥٥ فقرة ثانية) . ولو ان القانون ذكر عبارة (اية عقوبة تبعية) فإن هذا الوصف يمتد إلى العقوبات التكميلية ايضا لان المشرع لم يعن بذكر النوعين مكثفيا في المادة ٢٤ ع بوصف واحد لهذه العقوبات جميعا بانها تبعية وبغير تفريق بين النوعين . ويجب على القاضى ان يذكر في الحكم صراحة إيقاف تنفيذ العقوبة التكميلية او التبعية التى تلحق عقوبة اصلية حكم بها . ويلاحظ انه لا يجوز إيقاف تنفيذ المصادرة إذا كان الحكم بها وجوبيا لان القانون حتم الحكم بها في جميع الاحوال (م ٣٠ فقرة ثانية) حتى ولو صدر حكم بالبراءة فالمصادرة تكون عندئذ إجراء متعلقا بالنظام العام^(٤) واخيرا فإن المادة ٥٥ تجيز ان يجعل الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم كاعتباره سابقة في العود بمعنى ان المحكوم عليه إذا ارتكب جريمة في مدة الإيقاف فلا يكون الحكم الذى اوقفت آثاره سابقة تجيز التشديد عليه اما إذا انقضت مدة الإيقاف بغير ان يلغى هذا الإيقاف فإن الحكم يعتبر كأن لم يكن وبذلك لا يثار مسألة اعتباره سابقة في العود وهنا ايضا يتعين على محكمة الموضوع ان تنص في حكمها على شمول الإيقاف للآثار الجنائية^(٥) .

ثالثا - الشروط التى ترجع للجانى :

وقف التنفيذ جائز بالنسبة للمتهم بغض النظر عن سوابقه ومهما كانت جسامة العقوبة التى سبق الحكم بها عليه وكل ما تشترطه المادة ٥٥ من القانون الحالى فيما يتعلق بالجانى ان يكون له من اخلاقه او ماضيه او سنه او الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بانه لن يعود إلى مخالفة القانون . وقد ترك الامر لفطنة القاضى وحسن تقديره فصار له الحق في ان يأمر بوقف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم مادام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بانه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم . كما ان للقاضى ان لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق إذا رأى من الظروف الأنفة الذكر انه لا امل في صلاح حاله^(٦) .

(٤) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٧٦٦

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٦٤

(٦) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٠٨

اثر توافر الشروط السابقة :

إذا ما توافرت الشروط المتطلبية في الجريمة والجاني والعقوبة ورأى القاضي الأمر بوقف التنفيذ أصدر هذا الأمر نصاً في الحكم محدداً نطاقه . والقاضي له مطلق التقدير في ذلك وله أن يأمر بالإيقاف من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم وإذا تعدد المتهمون فيمكن أن يأمر بإيقاف التنفيذ بالنسبة لأحدهم دون الباقين . وكل ما ألزمه به القانون في الأمر بإيقاف التنفيذ وجوب بيان الأسباب التي دعت به إلى ذلك : وإلا جاء الحكم قاصراً في أسبابه مستوجباً النقض . وقد يصدر الحكم متضمناً الأمر بإيقاف التنفيذ من محكمة أول درجة كما يمكن أن يصدر من محكمة ثانية درجة باعتبارها هي أيضاً محكمة موضوع ولتكن لا يجوز أن يصدر حكم محكمة النقض متضمناً الأمر بإيقاف التنفيذ باعتبارها محكمة قانون وليست محكمة موضوع إلا في الأحوال الاستثنائية التي تختص فيها بالحكم في الموضوع كما في حالة نقض الحكم للمرة الثانية وبالشروط المقررة قانوناً^(١) .

من احكام محكمة النقض :

١ - عقوبة الغلق :

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ولما كانت عقوبة إغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار بيلانه لا تعتبر عقوبة بحتة وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة إغلاق المحل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون في هذا الصدد أيضاً مما يعيبه ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٢) .

٢ - إيقاف التنفيذ في الجنائيات والجنح قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة - عقوبة إغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر عقوبة بحتة . هي من التدابير الوقائية . الحكم بوقف تنفيذها خطأ في القانون . يستوجب تصحيحه والغلو في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١) .

(١) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٤١ .

٣ - لما كان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة يعتبر عنصرا من العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه الحكم المعارض فيه يكون - بهذه المثابة - قد عدل العقوبة إلى أخف .
(الطعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩) .

٤ - عمل :

لما كانت المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه ، لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات الحالية وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات الحالية المقضى بها على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .
(الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦) .

٥ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد ما انتهى إليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في أسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فإن الحكم يكون معيبا بالتخاذل مما يوجب نقضه والإحالة .
(الطعن رقم ٢٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٧) .

٦ - لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح :

مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لأن أسسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها . ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لأن الشارع الصق بالسلاح طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته . وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون في خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالإضافة إلى ما قضى به من عقوبات وبإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .
(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨) .

٧ - القضاء بالنقض والإحالة يجعل طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .
(الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٥) .

٨ - متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه امر بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا إلى ظروف الدعوى وإلى عدم ثبوت وجود سوابق للمتهم وثبت من المفردات انها لم ترفق بها صحيفة حالة المتهم الجنائية وانه انكر في التحقيقات سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وان اورد الضابط في محضره واقواله بالتحقيقات ان المطعون ضده قد سبق اتهامه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات لما كان ذلك وكانت النيابة العامة لم تتقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الأوراق او تطلب نظرا جيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ نقضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة امامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٢) .

٩ - مخدرات :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قد نصت على أنه ، لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ارفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وانها تضمنت سبق الحكم عليه في جنحية لإحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لاحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذا انتهت في قضائها في الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دانت بها وفقا لاحكام ذلك القانون . ما كان يجوز لها ان تامر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما انه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة امامها انه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته .
(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .

١٠ - إن الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين يكون قد اخطأ في القانون لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات وإذ كان ذلك وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا انه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا مما حجب محكمة

الموضوع عن اعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) .

١١ - الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها ان يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شائنا فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥) .

١٢ - تقليع النباتات الموجودة بالحديقة :

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية او جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى لو كان فيها معنى العقوبة لما كان ذلك وكانت عقوبة تقليع النباتات الموجودة بالحديقة المنشأة بغر الطريق القانوني - المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر - والتي عبر عنها الحكم المطعون فيه - بالأزالة - لا تعتبر عقوبة بحتة - وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة إذ المقصود بها - رد الأرض الزراعية إلى الحالة التي كانت عليها قبل المخالفة وإزالة أثرها فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيبه ويستوجب تصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف التنفيذ لجزاء الإزالة .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤) .

١٣ - إن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهي لمدة سنتين يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١) .

١٤ - الإيقاف الشامل :

إن الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون - مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال - كتبها ان يأمر

بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه او ان يجعل هذا الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شائنا فيه بل خصه بقاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه
(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢)

١٥ - تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضى الموضوع .
(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) .

٦ - اعلان الاسعار :

إن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف احكام القرارات التي تصدر بإعلان الاسعار او المادة ١٣ من المرسوم المذكور فالحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن اسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/٢٧) .

١٧ - إذا كانت المحكمة قد صرحت في اسباب الحكم بأنها تقصد ان يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها فهذا الحكم يكون متخذا متعينا رفضه .
(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٧) .

١٨ - إن وقف التنفيذ لا يكون - بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون - إلا بالنسبة إلى العقوبات فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر احوال الرد . فان الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب او الزجر وإنما قصد به إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ومتى كان ذلك كذلك وكانت إزالة المبنى التي تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة اثر المخالفة فان الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالف للقانون
(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٣٠) .

١٩ - المادة ٥٥ من قانون العقوبات خولت المحكمة عند الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معا ان تامر بوقف تنفيذ احدهما او كليتهما وليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت التنفيذ بان تامر به بالنسبة لهما معا .
(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٤/١٩) .

٢٠ - القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد او الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل اجاز ذلك واذن فلا تثريب على المحكمة إذا هي قالت ان المتهم عائد ثم امرت بوقف تنفيذ العقوبة التي اوقفها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .
(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٣) .

٢١ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الاسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الاسباب التي تدعوها إلى الغاء وقف التنفيذ . إذا بدا لها ذلك .
(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٦ ق جلسة ٦/٤/١٩٣٦) .

٢٢ - للمحكمة عند الحكم في جنائية او جنحة بالغرامة او الحبس مدة لا تزيد على سنة ان تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ليس في ذلك ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ ان تأمر به بالنسبة لهما معا إثارة الطاعنة ذلك غير مقبول .
(الطعن رقم ٥١٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٦) .

مادة (٥٦)

يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .
ويجوز الغاؤه :

- ١ - إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف او بعده
- ٢ - إذا ظهر في خلال هذه المدة ان المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

مادة (٥٧)

يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور . وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضا ان يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية

مادة (٥٨)

يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

مادة (٥٩)

إذا انقضت مدة الايقا ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

تعليقات وأحكام

صدور الأمر بوقف التنفيذ :

يصدر الأمر بوقف التنفيذ في نفس الحكم القاضي بالعقوبة ويكون لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا (م ٥٦ / ١ عقوبات) والقانون نصه على هذا قد أراد امرين .

اولهما - ان يكون بدء مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .
والثاني - ان الحكم يجب ان يصرح فيه بان مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة اذار صريح للمحكوم عليه^(١) .

- وإذا كان الحكم الابتدائي لم يصرح فيه بذلك فانه يجب على المحكمة الاستئنافية ان تصرح به في حكمها ولا يجوز للقاضي ان يغير في المدة المعينة بالقانون لوقف التنفيذ بالزيادة او بالنقص^(٢) .

اثر انقضاء المدة دون إلغاء الايقاف :

تنص المادة ٥٩ عقوبات على انه إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ومعنى ذلك ان

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٦٦ وما بعدها

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧١٤

يفقد الحكم الصادر بالعقوبة كل اثره الجنائي ولا يعتبر سابقة في العود ولا يحتاج المحكوم عليه إلى رد اعتباره . وبطبيعة الحال فإن زوال الآثار الجنائية للحكم قاصر فقط على العقوبة التي امر بوقف تنفيذها فإذا كانت هناك عقوبات أخرى لم يشملها الإيقاف يظل الحكم بالنسبة لها منتجا اثاره القانونية فمن حكم عليه بالحبس والغرامة وأوقف تنفيذ الحبس دون الغرامة فإن الحكم يظل منتجا اثاره ويمكن اعتباره سابقة في العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات (٣) . وانقضاء مدة الإيقاف لا يؤثر فيما يترتب للمغير من الحقوق بمقتضى الحكم كالتعويضات والرد والمصاريف .

إلغاء وقف التنفيذ :

اعمالا لنص المادة ٥٦ عقوبات فإنه يجوز إلغاء الإيقاف في حالتين :

الحالة الأولى :

الحكم بالحبس أكثر من شهر لجريمة ارتكبها المحكوم عليه في خلال مدة الثلاث سنوات .

وهذه الحالة مقتضاها أن تكون فترة التجربة قد شابهها صدور حكم على الشخص الذى أوقف التنفيذ بالنسبة له وذلك لارتكابه جريمة بعد الحكم الأول بإيقاف التنفيذ أو قبله وأن يكون هذا الحكم بالحبس لمدة أكثر من شهر . وتوافر هذه الحالة يستلزم ١ - أن يصدر على الجانى حكم بعد الأمر بالإيقاف ويستوى أن يكون عن جريمة ارتكبت قبل الإيقاف ولم يحكم فيها إلا بعده أو عن جريمة ارتكبت بعد الأمر بالإيقاف .

٢ - وأن يصدر الحكم في خلال السنوات الثلاث التالية لتاريخ صيرورة الحكم بالإيقاف نهائيا فإذا صدر بعد انقضائها فإنه لايجوز الإلغاء حتى ولو كانت الجريمة التى صدر فيها قد وقعت في فترة السنوات الثلاث المذكورة .

وأخيرا يجب أن يكون الحكم الجديد صادرا بالغرامة فقط فلا يجوز إلغاء الوقف (٤) .

الحالة الثانية :

إذا ظهر في خلال مدة السنوات الثلاث أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه بالفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به . والمقصود بذلك مواجهة

(٣) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٦٤٢ .

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٦٨ .

الحالة التي يكون فيها المحكوم عليه قد سبق أن صدر ضده حكم يظن معه أن المحكمة ما كانت لتوقف التنفيذ بالنسبة له ولو كانت تعلم به فأجاز الشارع لها عند العلم بهذا الحكم الغاء الايقاف إذا رأت أن المتهم لا يستحقه وأنها لو كانت تعلم بهذا الحكم وقت الأمر بالاييقاف لما أمرت به . والشروط اللازمة في الحكم الذي من هذا القبيل هي بعينها الشروط اللازمة في الحكم المشار إليه في الحالة الأولى^(٥) .

إجراءات الإلغاء :

إذا توافرت إحدى الحالتين السابقتين جاز للمحكمة التي أصدرت الأمر بالاييقاف أن تصدر حكماً بإلغاء الإيقاف فالإلغاء لتوافر إحدى حالتيه ليس وجوبياً وإنما جوازياً للمحكمة .

ويصدر الحكم بالالغاء من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور (مادة ٥٧٥ عقوبات) ويجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة عن الجريمة المرتكبة قبل الايقاف أو بعده أن تصدر حكماً بإلغاء ايقاف التنفيذ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة .

وإذا كلن الايقاف قد صدر من المحكمة الجزئية وتأييد من المحكمة الاستئنافية فإن المحكمة المختصة بالغاء الايقاف تكون هي محكمة أول درجة نظراً لأن الايقاف لا بد وأن تبين أسبابه في الحكم والمحكمة الاستئنافية عند تأييدها للحكم الابتدائي إنما تؤيده لأسبابه ومن ثم يكون الحكم بالاييقاف صادراً من المحكمة الجزئية^(٦) .

وإعمالاً لنص المادة ٥٨ عقوبات فإنه يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكومة بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

من أحكام محكمة النقض :

١ - لما كان الأصل طبقاً لنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات أن مدة ايقاف تنفيذ العقوبة لا تبدأ إلا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعادة إلى حالتها الأولى . ولما كان مناط اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة وفقاً لنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات مشروطاً بأن يكون الحكم الصادر بالعقوبة نهائياً وأن تكون مدة الايقاف قد انقضت ولم يصدر من خلالها حكم بالغاء الايقاف

(٥) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧١٧ .

(٦) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٦٤٣ .

وكان الشرط الاول متخلفا في خصوص الدعوى ذلك بان الحكم الاستثنائي المنقوض صادر معدوما من بعد نقضه ولم يصبح الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا إلا بصدر الحكم المطعون فيه بتأييده من محكمة الاعادة ومن ثم فإن الحكم الاخير إذ جعل بداية مدة ايقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدوره يكون التزم صحيح القانون .
(الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦) .

٢ - لم تضع الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لالغاء الامر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته ان يصدر امر الالغاء من المحكمة التي امرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق .
(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٦) .

٣ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استثنائيا فإن الاختصاص بالفصل في طلب الغاء وقف العقوبة انما يكون لمحكمة الدرجة الاولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستثنائية لا يجعلها بمثابة انها هي التي اصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومنتجا لنتائجه من وقت صدوره .
(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢١) .

٤ - لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب ان تكون العقوبة التي يستند إليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ . كما ان نصوص المواد الواردة بالبواب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الاحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الاحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الالغاء .
(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢١) .

٥ - ان القانون إذ نص في المادة ٥٦ عقوبات على ، صدور الامر بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبديء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا قد اراد امرين اولهما - ان يكون مبداء مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا والثاني ان الحكم يجب ان يصرح فيه بان مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة انذار صريح للمحكوم عليه وإذا كلن الحكم الابتدائي لم يصرح فيه بذلك فإنه يجب على المحكمة الاستثنائية ان تصرح به في حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . ولا يكون في ذلك منها تسوية لحالة المتهم مادام بدء مدة الايقاف لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن

منصوصا على الحكم . ولا يؤثر في هذا ان الحكم قد صار قبل ذلك نهائيا بالنسبة للنياحة
بالنقضاء ميعاد الاستئناف المقرر لها . وذلك لانه وان كان انتهايا بالنسبة لها لا يزال
بالاستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلا للتعديل امام المحكمة الاستئنافية .
(الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٩) .

٦ - ملادام القانون قد حدد مدة معينة لوقف التنفيذ فلا يملك القاضي ان يغير فيها
بالزيادة او بالنقص .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/٥) .

٧ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الاسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها
غير ملزمة ببيان الاسباب التي تدعوها إلى الغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك .
(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٤/٦) .

الباب التاسع

أسباب الإباحة وموانع العقاب

مادة - ٦٠

لاتسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقبر بمقتضى الشريعة .

تعليقات وأحكام

- ماهية أسباب الإباحة وأثرها :

أسباب الإباحة هي التي يكون من شأنها رفع الصفة الجنائية عن الفعل في الظروف التي وقع فيها فهي تعدم الركن الشرعي في الجريمة فتخرج الفعل من دائرة الأفعال المعاقب عليها إلى مجال الإباحات - والإباحة وصف يلحق الفعل ومن أجل ذلك كانت الأسباب الإباحة عينية تتصل بالفعل ذاته . ويترتب على ذلك أن كل من يساهم فيه لا يحلقه عقاب لأنه يساهم في عمل لا يعد جريمة - وأسباب الإباحة نوعان عامة لا تنقيد بجريمة معينة بل تبيح الفعل الذي يرتكب مهما كان وصفه الأصلي في القانون ومن هذا النوع استعمال الحق والقيام بالواجب والدفاع الشرعي فهي جميعاً أسباب عامة للإباحة في جميع الجرائم وأسباب خاصة بجرائم معينة ولا أثر لها فيما خرج عن هذه الجرائم كإباحة القذف والسب في بعض الأحوال ولا فرق بين النوعين إلا في مدى شمول ما تلحقه الإباحة أما أثرها فهو هو في جميع الأحوال^(١) .

الفرق بين أسباب الإباحة وموانع العقاب .

في بعض الفروض تكتمل الجريمة في أركانها الثلاث الملأى عدم المشروعية والمعنوي ومع ذلك لا تحدث أثرها القانوني في العقاب نظراً لأن المشرع نص على الاعفاء من العقاب وفي هذا الغرض يتحدث الفقه عن موانع العقاب ومثل ذلك ما نص عليه المشرع في الرشوة من اعفاء الراشي والوسيط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها (م ١٠٧ مكرراً) فالاعتراف أو الإخبار في هذه الحالة يعتبر مانعاً من العقاب ومعنى ذلك أن موانع العقاب

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٤٨ وما بعدها

تفترض وجود الجريمة تامة في أركانها المكونة لها . وكل ما تحدثه الموانع من أثر هو في عدم توقيع العقوبة المقررة للجريمة . ومن هنا يبدو الفرق واضحا بين موانع العقاب وأسباب الإباحة فتلك تحول دون اكتمال الجريمة في أركانها بنفى الصفة غير المشروعة عن الواقعة المادية المرتكبة ونظرا لأن الجريمة لم يكتمل لها بنيانها القانوني فلا مجال للحديث عن العقاب . إذ أن شرط فاعلية الواقعة لأعمال أثرها في العقاب هو أن تكون قد اكتملت لها الأركان المتطلبية قانونا لذلك وأسباب الإباحة تحول دون هذا الاكتمال^(٢) .

شروط تطبيق المادة ٦٠ عقوبات :

يشترط لتطبيق المادة ٦٠ عقوبات ثلاثة شروط : هي

- ١ - أن يكون وقوع الفعل بمقتضى حق مقرر في القانون .
 - ٢ - استعمال الحق بحسن نية .
 - ٣ - استعمال الحق في حدود القانون .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل شرط :

١ - وقوع الفعل بمقتضى حق مقرر في القانون :

نصت المادة ٦٠ عقوبات على أنه ، لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ورغم أن ملابسات وضع هذه المادة تشير إلى انصراف نية واضعها إلى تخصيص الحقوق المقررة بمقتضى الشريعة الإسلامية إلا أنه من المتفق عليه فقها أن حكمها ينصرف إلى الحقوق المقررة بالقوانين المختلفة ومنها مثلا المدنية والتجارية والمرافعات المدنية والتجارية والدستورية فضلا عن قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بمن يباشر الحقوق الواردة بها . وبعبارة أخرى هي تبيح كل حق يحميه القانون أينما كان موضعه من القوانين المختلفة . وبعض هذه الحقوق يعتبر تطبيقات عامة لمبدأ الإباحة الوارد في هذه المادة مثل أفعال الضرب التي تقع استعمالا لحق التأديب الذي يملكه الوالد على ولده وأفعال الجرح التي تقع استعمالا لحق العلاج الذي يملكه الجراح على مريضه ومثل أفعال السب والقذف أو البلاغ الكاذب إذا وقعت تعبيرا عن الرأي في أحوال معينة وبعضها الآخر يمثل تطبيقات خاصة محدودة النطاق نص عليها نفس التشريع العقلي كما في أداء الموظف لأعمال وظيفته (و ٦٣ ع) وكما في أمثال الدفاع الشرعي عن النفس أو المال (م ٢٤٥ ع - ٢٥١ ع)^(٣) .

(٢) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ١٧٢

(٣) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٥٠٤

— والأصل أن يكون الحق مقبلاً في القانون وقد يثبت بالضرب كضرب السيد لخدمه مثلاً أو المعلم لتلميذه مما جرى عليه اعتياد الناس ابتغاء تاديب من هم في كنفهم وتحت رعايتهم كالخدم وصبيان الحرفة . ويجب أن يكون الحق مختصاً بصاحبه وفق القانون كحق الزوج في تاديب زوجته فلا يملكه غيره مهما كانت صلته بصاحب الحق أو بالزوجة .

— ويجدر هنا التنويه إلى أن العقوبات البدنية ممنوعة في المدارس فلا يجوز للمعلم أن يضرب تلميذه ولو لتاديبه اعتماداً على حقه في ذلك لأن النص الذي يمنع التاديب البدني في المدارس هو نص خاص عطل استعمال هذا الحق (انظر المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الثانوي) (٤) .

— ويلاحظ أخيراً أنه يشترط في كل الأحوال أن تكون القاعدة التي تقرر الحق أو تقره من القواعد التي تنتمي إلى النظام القانوني النافذ في الدولة دون سواء وهذا يقتضي عدم الاعتداد بالقواعد القانونية الملغاة ولا بالأعراف الفاسدة ولا بقواعد القانون الأجنبي إلا إذا اعترف لها التشريع الوطني بقوة السريان . ولا بقواعد الشريعة الإسلامية التي وضحت نية المشرع في عدم الأخذ بها بصرف النظر عن سلامة مسلك المشرع من الناحية الدينية أو عدم سلامته (٥) .

٢ - استعمال الحق بحسن نية :

عبر المشرع عن هذا الشرط بقوله : كل من ارتكب بنية سليمة ، ويقصد بذلك أن يكون استعمال الحق يتفق والغاية التي من أجلها تقرر لصاحبه فلا يكفي لمشروعية الفعل المرتكب استعمالاً للحق أن يكون صاحبه قد التزم بالحدود الموضوعية المنصوص عليها قانوناً وإنما يلزم أن تكون ممارسة الحق قد روعى فيها الجانب النفسي المتمثل في تحقيق المصالح التي تقرر الحق من أجلها وبعبارة أخرى يلزم أن تكون القاعدة القانونية مصدر الحق تسمح ولو ضمناً بممارسته عن طريق السلوك المتحقق والذي يعتبر غير مشروع من الناحية الجنائية نولاً استعمال الحق (٦) . وعلى ذلك فإن النية السليمة يتعين أن تكون رائدة من يباشر هذه الحقوق .

(٤) المستشار محمد إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٤٤

(٥) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٩٥

(٦) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ١٨١

٣ - أن يكون استعمال الحق في حدود القانون :

كما يجب أن يكون استعمال الحق بحسن نية كذلك يجب أن لا يتعدى الفعل حدوده القانونية ففي حق التأديب يجب أن لا يبلغ الضرب حداً أشد مما أوجبه أحكام الشريعة كحصول جرح أو مرض بالمجنى عليه ولذلك لا يجوز أن يكون غرض صاحب الحق من استعمال حقه إيقاع الأذى أو التشفى والانتقام أو تحقيق غاية غير مشروعة وكل هذا تعد لحدود الحق يجر المسؤولية الجنائية كمن يضرب ولده ليطيعه في معصية كالسرقة أو اتلاف مال الغير - فإذا تجاوز صاحب الحق حدود حقه فلا يخلو الحال من أن يكون تجاوزه مقصوداً فتكون الجريمة عمدية تستاهل العقوبة المفروضة لها في القانون وإذا رأى القاضي استعمال الرأفة فله تخفيف العقوبة في الحدود المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبت إذا كان الفعل جنائياً . وإذا كان جنحة وقع عقوبتها وإن شاء الرأفة اتجه في التخفيف نحو الحدود الدنيا المقررة قانوناً للجنح . أما إذا كان التجاوز مبنياً على خطأ وإهمال بحيث كان من الممكن تفادي وقوع النتيجة بشيء من التثبيت والاحتياط فيعاقب المتجاوز عن جريمة غير مقصودة إذا وجد في القانون نص يعاقب عليها وأخيراً إذا كان التجاوز مصدره القوة القاهرة أو حادث مفاجئ فتنعدم المسؤولية ولا يكون عقاباً^(٧) .

بعض صور استعمال الحقوق

١ - تأديب الزوجة

للزوج أن يؤدب زوجته إذا لم تطعه فيما أوجبه الله تعالى عليها من طاعته لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخْلَوْنَ شَوْرَهْنَ فَعُظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ . فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ﴾^(٨) .

وتأديب الزوج لزوجته حق له ويكون بالموعظة والهجر في المضاجع والضرب كما نصت الآية الكريمة والضرب في التأديب هو الضرب غير المبرح الذي يوقع ولا يترتب عليه تلف للنفس أو الأعضاء فإذا ادب الزوج زوجته وتجاوز الحدود المقيدة في الأدب فإنه مسئول عن أي ضرر أو تلف ينتج عنه وذلك باتفاق الفقهاء لأنه بتجاوزه حدود الضرب المأذون فيه يكون قد أتى عملاً غير مباح فيسأل عن نتائجه . ذلك أن التأديب حق للزوج وليس واجباً عليه والحق مقيد بشرط السلامة^(٩) .

(٧) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٤٥ ومباعدة .

(٨) الآية رقم ٣٤ من سورة النساء .

(٩) الدكتور محمد رشدي محمد إسماعيل في الجنائيات في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ ص ١٥٣ .

— وعلى ذلك فإن تاديب الزوج أزواجه مقيد من حيث وسيلة التاديب فهو لا يكون إلا بوسيلة من ثلاث الوعظ والهجر في المضجع والضرب وبهذا الترتيب بحيث لا يجوز للزوج ان يلجأ إلى وسيلة إلا إذا ظهر ان مادونها لم ينتج في اصلاح الزوجة ثم ان هذا الحق مقيد ايضاً بوجوب ان يكون عمل الزوج مقصوداً به تحقيق الغاية التي من اجلها شرع التاديب وهو اصلاح حال المرأة وان يكون لسبب شرعى ولا يجوز اصلاً إذا كان مقصوداً به عرض اخر كان يكون للانتقام او لمجرد الايذاء ، ففي هذه الحدود يكون عمل الزوج مباحاً ولا عقاب عليه فإذا خرج عنها بأن تجاوز الحد المقرر شرعاً للتاديب او كان سيئ النية يخفى قصداً إجرامياً تحت ستار استعمال حق التاديب فلا يكون فعله استعماراً لحق وإنما يكون مستحقاً للعقوبة التي يقرها القانون وقد استقر قضاء المحاكم في مصر على ان التاديب حق للزوج من مقتضاه إبادة الايذاء ولكن لا يجوز ان يتعدى الايذاء الخفيف فإن تجاوز الزوج هذا الحد فاحدث اذى بجسم زوجته لم يزد عن سحجات بسيطة فإن هذا القدر كاف لا اعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجب للعقاب (١٠).

٢ - تاديب الصغار

تاديب الاب او الجد او الوصى او الام للصغار لا خلاف في جوازه لينشأوا تنشأة صالحة وقد امر النبي ﷺ بضرب الاولاد إذا بلغوا عشر سنوات ولم يؤدوا الصلاة فإذا لم يؤد ضرب التاديب إلى تلف فلا مسئولية على المؤدب . وضرب الصغير واجب ليس حقاً لأن الصغير يحتاج إلى التعليم والتهديب ولا يتم ذلك غالباً إلا بالضرب الخفيف لقصور ادراك الصغير عن الاستجابة للخير بالنصح فهو يحتاج إلى التخويف ولا يسع من يلى الصغير ان يترك تهذيبه لأنه مكلف بذلك شرعاً فتهديبه واجب عليه وليس حقاً إذ لو كان حقاً لوسعه تركه والتهديب لا يتم إلا بالضرب في اكثر الاحيان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (١١).

— على ان إبادة ضرب الصغير ليست مطلقة وإنما هي مقيدة فيتعيد الضرب المشروع من وجهين من حيث قدره ومن حيث الغرض منه . فاما عن قدره فلا يجوز ان يتجاوز الثلاث والا يكون بغير اليد كالسوط والعصا وان تنقى به المواضع المخوكة من الجسم كالراس والوجه والا يكون فاحشاً وإن كان في محل الضرب ولم يتجاوز به الثلاث والفاحش من الضرب هو الذى يكسر العظم او يمزق الجلد واما عن الغرض من الضرب فيجب ان يكون مقصوداً به التاديب او التعليم والا كان غير مشروع (١٢).

(١٠) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٥٨

(١١) الدكتور محمد رشدي محمد إسماعيل المرجع السابق ص ١٤٤ .

(١٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٦٠

— وعموماً فإنه يتعين التزام حدود التأديب والمقصود بذلك ألا يتجاوز أفعال التأديب مداها ولهذه الأفعال حدان هي المشروعية والملاءمة ويراد بالمشروعية أن يكون الفعل مباحاً في ذاته بوصفه وسيلة مقبولة للتأديب وهذا يقتضى إستبعاد الأفعال المحظورة باطلاق وهي التي يمتنع اللجوء إليها مهما تكن خطأ الحدث جسيماً وإياكلن شخص المؤدب أو الغرض من التأديب ومن الأفعال التي يشملها الخطر الأفعال المهلكة وكذلك الأفعال التي يرجى من التأديب تحقيقها فلا يتصور أن يكون قتل الحدث من وسائل تأديبه كما يمنع تأديبه بما يبتتر عضواً من أعضائه أو يعطل منفعته أو بما يهتك عرضه أو يهدر عفته - أما الملاءمة فيراد بها التناسب بين وسيلة التأديب والغاية المرجوة منه وللقائم بالتأديب أن يختار من الوسائل المشروعة ما يراه أكثر ملاءمة^(١٣) ويشترط أن يكون ذلك كله بطبيعة الحال بحسن نية وأن يكون الهدف هو تأديب الحدث .

— ويلاحظ أن للمعلم شرعاً أن يضرب الصغير للتعليم وللتأديب بإذن والده أو وصية أذا صريحاً أو ضمناً مستفاداً من العرف السائد . لكن هذا الحق معطل في المعاهد الحكومية بمقتضى قوانين ولوائح صريحة مثل المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٧/٤/١٩٣١ باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد والمادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي (١٤) - ولذلك فقد ذهب بعض الفقه إلى أنه لا يكون للمعلم حق التأديب بوسيلة منعها المشرع بنص صريح ولو كانت جائزة بالنسبة للأب أو الوصى . وذهب رأى إلى أنه يرى خلاف ذلك إذا كلن صاحب الحق في التأديب قد انلب المعلم في استعمال حقه بالنسبة للصغير تطبيقاً لقواعد الانابة في استعمال الحق كذلك يجوز للمخدوم أن يؤدب خدامه الصغير إذا كانت هناك إنابة صريحة من ولى النفس . ويسرى على أرباب الحرف ما يسرى على المعلم بالنسبة لتأديب الصغار الذين يتدربون على أيديهم^(١٥) .

٣ - حق الأطباء في علاج المرضى

اسبغ القانون على الأطباء والجراحين حق علاج المرضى بوصف الدواء لهم وباعمال الجراحة مهما كلن نوعها وذلك لأن المفروض فيهم العلم بأصول الطب والجراحة بعد أن اتموا دراساتهم العلمية وأقرت الدولة كفايتهم لممارسة مهنتهم^(١٦) . والمتفق عليه في

(١٣) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٠٣ ومابعدها

(١٤) الدكتور زخوف، مجيد المرجع السابق ص ٥٠٨

(١٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ١٨٤

(١٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٤٧

القضاء والفقه هو ان التزام الطبيب أمام المريض ينحصر في الالتزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة . ومن ثم فإن كل ما على الطبيب هو أن يعنى بالمريض العناية الكافية وأن وصف له وسائل العلاج ما يرجى به شفاؤه من مرضه فليس يكفى لكى يعد الطبيب مخالفاً بالتزامه أن يخيب العلاج أو تسوء حالة المريض بل يجب أن يقوم الدليل على تقصير الطبيب في عنيته ولا يتأتى هذا إلا إذا وقع منه خطأ يمكن أن تقترب عليه المسؤولية .

— ويتحدد مدى التزام الطبيب بالقواعد المهنية أي تلك التي تفرضها عليه مهنته وما جرت عليه عادة الأطباء في نفس الظروف فلا يفرض على الطبيب التزام محدد بضمان شفاء المريض إذ يتوقف ذلك على عوامل واعتبارات تخرج عن إرادة الطبيب كمناعة الجسم وحالته وحدود التقدم الطبى فالطبيب لا يلتزم بمنع المرض من التطور إلى حالة أسوأ أو ألا تتخلف عند المريض عاهة أو ألا يموت إذ كل هذا يخرج عن سلطانه .

— ويدخل في تحديد التزام الطبيب مستواه الفنى فالطبيب العمومى لا يتحمل نفس الالتزامات التي يتحملها الطبيب المتخصص إذ يطلب منه قدر من العناية يتفق مع هذا المستوى . ويؤخذ في الحسبان كذلك عند تحديد مدى التزام الطبيب الظروف الخارجية التي يوجد فيها ويعالج فيها المريض كمكان العلاج والإمكانات المتاحة كان يكون ذلك في مستشفى مزودة بأحدث الآلات والمختبرات أو في جهة نائية منعزلة لا وجود فيها لشيء من هذه الإمكانيات أو أن تكون حالة المريض في درجة من الخطورة تقتضى إجراء جراحة له فوراً في مكان وجوده ودون نقله إلى مستشفى أو عيادة . وأخيراً يدخل في تحديد مدى التزام الطبيب أن تكون الجهود المبذولة متفقة مع الأصول العلمية الثابتة . إذ لا يعقل استعماله لوسائل طبية بدائية تخالف التطور العلمى الحديث . فهو وإن كان لا يلتزم باتباع تلك الوسائل إلا أنه ينبغى عليه الالتجاء إلى تلك التي استقر عليها الطب الحديث وله الاجتهاد في اختيار أنسب الوسائل حسب حالة المريض والإمكانات المتاحة وتطويعها بحيث تتفق وظروفه الخاصة . فقد أدان القضاء في أكثر من مناسبة الأطباء الذين يلجأون إلى طرق علاجية مهجورة فالالتجاء إلى طريقة في التوليد يقدر الخبراء بأنها أصبحت مهجورة وتمثل خطورة بالنسبة للجنين يشكل خطأ من جانب الطبيب المولد . ونفس الشيء بالنسبة للطبيب الذي يتجاهل المبادئ الأولية في التشخيص ومعرفة حالة المريض والطبيب الذي يلجأ لطريقة خاصة في العلاج تعتمد على محض الصدفة بدلاً من اتباع الطرق التقليدية المعروفة .

ولقضى الموضوع تقدير مسلك الطبيب على ضوء الوقائع الموجودة والاستعانة بأهل الخبرة وقواعد المهنة دون التقيد بتلك القواعد إذا ما ثبت مخالفتها للتبصر والحيطة وبدون الدخول في فحص النظريات العلمية والخلافات الطبية القائمة^(١٧) .

(١٧) الدكتور محمد حسين منصور في المسؤولية الطبية ص ١٤٨ مبعدها

جوهر الخطأ الطبى :

والخلاصة هو أن جوهر الخطأ الطبى هو إخلال القائم بهذا العمل بواجب الحيطة والحذر اللذين يفرضهما عليه الشارع فوجب عند مباشرة الطبيب للعلاج الطبى اتباع الأسلوب الذى يكفل تجنب المخاطر فالشارع عندما يخاطب الطبيب فى تدخله الجراحى يوجب اتجاه إرادته على النحو الذى لا يعرض مصالح وحقوق المريض للخطر وتلك المعايير هى التى يراعيها المريض - عادة - عند اختياره للطبيب المعالج ومن ثم فيمكن القول بأن معيار الخطأ الطبى - شأنه شأن الخطأ عموماً - هو بالنظر إلى مسلك القائم به دون قياس درجته بما ينجم عنه من أضرار فهو عنصر معنوى يتمثل فى مسلك الطبيب وبالنظر إلى تقديره لاحتمال تدخل . الخطأ . ومساهمته فى تحقيق الضرر فإن اتى الطبيب الفعل مع تأكده بوقوع الضرر نتيجة لذلك فإنه ولاشك يكون قد ارتكب خطأ غير مغتفر يصل إلى مرتبة العمد فى القانون الجنائى بينما لو كان اعتقاده القائم بأن فعله لن يترتب عليه ضرر وكان فى ذلك شأنه شأن الشخص الحريص اليقظ من أوساط زملائه فلا ينسب إليه خطأ ولو وقع الضرر من فعله ذلك .

أى يمكن القول بأنه تنحصر درجة الخطأ الجسيم فى عنصر الاحتمال لحدوث الضرر فكما تبين وقوع هذا العنصر لدى الطبيب وفقاً لراى طبيب آخر فى نفس الظروف الخارجية تعين الخطأ الجسيم وكما قلت درجة الاحتمال قلت معها درجة الخطأ^(١٨) .

٤ . ممارسة الألعاب الرياضية

الألعاب الرياضية المعروفة كلعبة كرة القدم والملاكمة والمصارعة وغيرها يقرها القانون العام وتشجع عليها الحكومات وتؤيدها وتعمل على نشرها وتعلن جمعياتها والغرض من ذلك رعاية مصلحة عامة لما فى مزاولة هذه الألعاب من تقوية الأبدان وبث الروح الرياضية بين النشء فمصدر إبلاحة ما يحدث فيها هو القانون العام . وإذا تجاوز اللاعب الأصول المتعارفة فى اللعب ونظامه فيسأل عن جريمة غير عمدية بسبب إهماله وعدم احتياظه . ومع ذلك إذا ثبت أن الجرح الحادث أثناء اللعب وقع بقصد الإيذاء يسأل محدثه عن الجريمة العمدية^(١٩) وتطبيقاً لذلك فإنه إذا تعدد اللاعب الرياضى الخروج عن قواعد اللعبة فأصاب منافسه يسأل عن جريمة عمدية ومن ذلك أن يتعمد ملاكم ضرب غريمه فى أسفل بطنه حيث لا يصح الضرب فيموت فإنه يسأل عن جنائية ضرب الفضى إلى الموت لا عن

(١٨) المستشار الدكتور أحمد . حمود سعد فى مسئولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه ص ٣٩٩

(١٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٥٢ .

جنحة قتل خطأ . مادام يثبت أن الجاني تعمد الضرب على خلاف قواعد اللعبة اما إذا لم يثبت ذلك وتبين أن الضربة التي أصابت أسفل البطن كانت من قبيل الخطأ غير العمدى فالواقعة تكون جنحة قتل خطأ والامر رهن بالوقائع (٢٠) .

حالات الإباحة الخاصة :

ينص القانون على حالات للإباحة ترجع في أساسها إلى معنى استعمال الحق ولها من الأثر ما للإباحة العامة المقررة بالمادة ٦٠ المتقدمة ولكنها تختلف عنها في أنها خاصة بجرائم معينة كجريمة القذف والسب ولا أثر لها في غيرها من الجرائم . ونظر لما لهذه الحالات من صفة الخصوص فإنها تدخل في دراسة الجرائم المتصلة بها ومن حالات الإباحة الخاصة إباحة القذف إذا وجه إلى ذوى الصفة العمومية في شأن واجباتهم (م ٣٠٢ ع) وإباحة التبليغ عن الجرائم (م ٣٠٤ ع) والشهادة أمام جهات القضاء والدفاع أمامها (م ٣٠٩ ع) (٢١) .

من أحكام النقض في استعمال الحق

١ - أساس مسئولية الطبيب :

الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد واللوائح وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاومتها فعلاً وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما إليها باعتباره معتدياً - أى على أساس العمد - ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .
(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢) .

٢ - ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ :

المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تبيح الأفعال التى ترتكب عملاً بحق قرره القانون وإذا

(٢٠) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٥١٠

(٢١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٦٩

كلن الاصل ان اى مسلسل بجسم الإنسان يجرمه قانون العقوبات . وكلن ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد (وكلن دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأديب المجنى عليها) يكون غير مقبول .
(الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢) .

٣ - متى يجوز مساءلة المحامى :

من المقرر - إعمالا للمادة ٩١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - أن مناط عدم جواز مساءلة المحامى عما يدلى به فى مرافعته الكتابية او الشفوية ان يكون ما أورده معا يستلزمه حق الدفاع وذلك لما هو مقرر من ان حق الدفاع من الحقوق المباحة فلا يسال صاحبه إلا إذا انحرف به واستعمله استعمالا غير مشروع لما كان ذلك وكلن الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن بالأسباب السائفة التى أوردها ان ما وجهه إلى هيئة الحكم المعتبرة عليها هو الفاظ جارحة تحمل بذاتها معنى الإهانة لهيئة المحكمة وتخرج بالتالى عن مستلزمات حق الدفاع فإن تعلله بان ما بدر منه كلن استعمالا مشروعا لحق الدفاع عن موكله لا يكون سديدا .
(الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠) .

٤ - تأديب الزوج لزوجته :

من المقرر ان التأديب وإن كلن حقا للزوج من مقتضاه إبالة الإيذاء إلا انه لا يجوز ان يتعدى الإيذاء الخفيف فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فاحدث اذى بجسم زوجته كلن معاقبا عليه قانونا حتى ولو كلن الأثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة .
(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١) .

٥ - إن ما يدعيه الطاعن من توليه امر المجنى عليها فضلا عن انه لا تقبل إثارته امام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحكمة من انه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعى امام محكمة الموضوع فإنه - بفرض صحته - لا يجديه لما هو مقرر شرعا من ان التأديب المباح لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا او جرحا ولا يترك اثر ولا ينشأ عنه مرض .
(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥) .

٦ - إنه وإن ابيح للزوج تأديب المرأة تأديبيا خفيفا على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقرر إلا انه لا يجوز له اصلا ان يضربها ضربا فاحشا - ولو بحق - وحد الضرب الفاحش هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد .
(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧) .

٧ - إباحة الشريعة الإسلامية إجهاض الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها وإنما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الراى فيما بينهم .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣) .

٨ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تبيح الأفعال التى ترتكب عملاً بحق قرره القانونى بصفة عامة وتحريم الشارع للإسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وإنما يجعل منه إذا وقع جريمة يستحق جانبها العقاب الذى فرضه الشارع لفعلته فلا يكون مقبولاً ما عرضه إليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الإسلامية تبيح إجهاض الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبينه الشريعة .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣) .

حكم النقض سالف الذكر .

٩ - توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه وهو في أدائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقاً مقرر له بمقتضى القانون . فإن انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يحرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات هذا إلا إذا ثبت سوء نيته كما إذا كان الحجز الموقع على القمح قد اصطنع اصطناعاً - فإنه في هذه الحالة لا يتمتع بالإباحة المقررة في القانون .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦) .

١٠ - إباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطه بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١١) .

١١ - يقتضى التبليغ عن الجرائم في بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهرة يتسم بطابع الجريمة وذلك عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١١) .

١٢ - إذا كان الولى قد راى في سبيل حمل ابنته القاصرة على إطاعة أو امره التى لا يبغى من ورائها إلا تهذيب أخلاقها وتقويم سلوكها أن يضع في رجلها قيداً حديدياً عند غيابه عن

المنزل ملاحظا في ذلك الا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل وإلا يؤلم بدنها ذلك لا تجاوز فيه
لحدود حق التأديب المخول له قانونا .
(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/١/٤) .

١٣ - من المقرر ان التأديب من مقتضاه إباحة الإيذاء ولكن لا يجوز أن يتعدى الإيذاء
الخفيف فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث اذى بجسم زوجة كان معاقبا عليه قانونا حتى
ولو كان الاثر الذى يحدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحبات بسيطة لما كان ذلك وكان
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد اعتدى على زوجته وأحدث بها
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان البين من هذا التقرير - المرفق بالقراءات
المضمومة - أن بالمجنى عليها كدمات بالفخذ اليسرى فإن هذا كاف لاعتبار ما وقع خارجا عن
حدود المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للعقاب عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من
قانون العقوبات . وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢) .

١٤ - لا تلتزم المحكمة بتقصي اسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع بها
امامها وإذا ما كُن الثابت أن الطاعن لم يتمسك امام المحكمة بقيام سبب من ذلك الاسباب
فليس له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .
(نقض جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ ص ١٢٤٢) .

١٥ - أن حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية في
الاحوال الشخصية التى نصها : يباح للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا عن كل معصية لم
يُرد في شأنها حد مقرر ولا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق ، وقد قالوا أن
حد الضرب الفلحش الذى تشير إليه المادة هو الذى يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد فإذا
ضرب زوج زوجته فأحدث بها سحبين في ظاهر الخنصر وسحجا آخر في الصدر فهذا القدر
كاف لاعتبار ما وقع منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للعقاب .
(نقض جلسة ١٨/١٢/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٢٢٥) .

١٦ - إن انتفاء المسؤولية الجنائية عن الوالد الذى يضرب ابنه في الحدود المعقولة
تأديبيا لا يرجع إلى انتفاء القصد الجنائي عنده لسلامة نيته وابتغاء الخير لابنه بل يرجع
إلى الإباحة القانونية المنصوص عليها في المادة ٦٠ عقوبات التى تنص بان حكم القانون
لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملا بحق مقرر قانونا ولذلك فإذا تجاوز الوالد
حدود التأديب المباح حق عليه العقاب المقرر لجريمة الضرب العمد .

(نقض جلسة ٢٨/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانون ج ٤ ص ١٨٤)

١٧ - التاديب المباح شرعا لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا او جرحا ولا يترك اثرا ولا ينشأ عنه مرض فاذا ربطا والد ابنته بحبل ربط محكما فى عضديها احدث عندها غنفرينا سببت وفاتها فهذا تعذيب شنيع يقع تحت المادة ١/٢٠٠ عقوبات (قديم) .

(نقض جلسة ١٩٣٣/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ١٩٠) .

١٨ - إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٣١/٤/٢٧ باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية قد نصت على منع التاديب الجسمانى منعاً باتاً فلا يصح إذن التمسك باحكام الشريعة فى صدد وسائل التاديب ومع ذلك فإنه إذا صح للمدرس بتلك المعاهد (مدرس بالأزهر) ان يؤدب احد الطلبة جسمانياً فإن هذا ليس معناه انه لا يعاقب إذا هو تخطى فى ذلك الحدود المقبولة عقلا .
(نقض جلسة ١٩٤٢/١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٦٠٣) .

١٩ - لا يعتبر استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن فى جوزته استعمالا لحق مقرر له بمقتضى القانون فى المادة ٥٥ عقوبات (قديم) حيث أن القانون لا يبيح لأحد ان يقضى حقه لنفسه بنفسه .
(١٩١١/٦/٣ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٦ ص ٢٧٥ ومشار إليه فى قانون العقوبات للدكتور حسن صادق المرصفاوى ص ٢١٤) .

٢٠ - اللاعب الذى يتسبب فى جرح غيره اثناء اللعب مع مراعاة اصوله لا يكون مسئولا جنائيا إذا وقع ذلك عفوا منه وبحسن قصد وكان اللعب مصرحاً به قانونا ولا خطر على الامن العام .
(إحالة طنطا ١٩٠٨/١٠/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٢٣ ومشار إليه فى المرجع السابق)

٢١ - لما كان بين من محاضر المحاكمة ان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن ان ما اتاه كان استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة بما يخرج عن نطاق التأثيم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات . وكان هذا الدفاع يقوم على واقع يقتضى تحقيقا تنأى عن وظيفة محكمة النقض . فإن إثارته امامها لأول مرة تكون غير مقبولة .
(الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨) .

مادة (٦١)

لا عقاب على من ارتكب جريمة الجاته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

تعليقات وأحكام

موانع المسؤولية - ما هيتهأ واثرها :

موانع المسؤولية هي الأسباب التي من شأنها إسقاط المسؤولية الجنائية عن الجاني لأنها تؤثر في شرطى تحملها وهما الإدراك وحرية الاختيار فتفقدهما أو تفقد أحدهما وهذه الأسباب شخصية تتصل بالفاعل ولا شأن لها بالجريمة فهي تبقى على أصلها من التحريم ويترتب على ذلك نتيجتان الأولى أن مانع المسؤولية لا ينتج أثره إلا فيمن توافر فيه من الجناه أما غيره من الفاعلين للجريمة معه والشركاء فيها فتبقى مسئوليتهم عنها كاملة والثانية أنه مادامت الصفة الجنائية للفعل باقية فقد يلزم الفاعل بتعويض ما ينتج عنه من الضرر على الرغم من عدم مسئوليته عنه جنائيا وفي ذلك تختلف موانع المسؤولية عن أسباب الإبلاحة السابق الكلام فيها . ونص المادة ٦١ عقوبات لا يذكر شيئا عن الاكراه المادى ولكن ذلك لا يعنى أن القانون لا يجعله مانعا للمسؤولية بل أن الشارع لم ينص عليه صراحة لأنه مانع لها بغير حاجة إلى نص لأن المكره ماديا لم يعمل حتى يكون مسئولا عن عمله فهو بالإكراه مجرد آلة مسخرة ومع ذلك تمتنع المسؤولية في الاكراه المادى والذي يحققه على أية حال النص الجديد لأنه يجعل مادونه مانعا للمسؤولية فهو يمنعها من باب أولى وبذلك يكون النص متضمنا في حض منع المسؤولية ثلاثة أمور تتدرج نزولا من حيث أثرها في إرادة الجاني وهي الاكراه المادى والاكراه المعنوى وحالة الضرورة^(١)

الاكراه المادى :

الاكراه المادى هو الذى يسلب الإرادة بالكلية ويمنع الاختيار فيدفع الشخص إلى المحذور بقوة مادية لا قبل له بالتغلب عليها بحيث يكون عاجزا عجزا مطلقا عن تجنب الفعل باى ثمن ويسمى الاكراه في هذه الحالة بالقوة القاهرة فلا يكفى أن تكون هناك

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٤١٧ وما بعدها

صعوبة في تجنب الفعل مهما كانت الصعوبة عظيمة بل يجب ان تكون هناك استحالة مطلقة وقد تاتي القوة القاهرة من فعل شخص آخر كما إذا دعى شخص للشهادة امام المحكمة فقبض على آخرون ومنعوه بالقوة او كما إذا نوم شخص شخصا آخر تنويما مغنطيسيا ضد إرادته وامره بارتكاب جريمة وهو نائم فارتكبها وقد تاتي القوة القاهرة من الطبيعة كما إذا سقط الشاهد مغشيا عليه في الطريق وهو ذاهب للمحكمة ولم يفق الا بعد انتهاء الجلسة ففي هذه الاحوال ليس للشخص إرادة ولا اختيار وليس وسعة تجنب الفعل باى وسيلة من الوسائل^(٢) .

وينبغي اعتبار القوة القاهرة او الحادث الفجائى من اسباب امتناع المسؤولية إذا ادى ايها إلى إعدام إرادة المتهم ولا إرادة له إذا انتفت حريته في الاختيار كما هي الحال في القوة القاهرة المعاصرة لتصرفه او السابقة عليه فإذا انهار بناء بفعل زلزال او فيضان فجائى او غارة جوية كلن صاحب البناء غير مسئول جنائيا عن إصابة من قد يصاب من جراء الانهيار الذى يعد من صور القوة القاهرة او الحادث الفجائى ومصدر انتفاء مسؤوليته هو انتفاء إرادته التى اعدتها القوة القاهرة اما إذا تداخلت القوة القاهرة بعد صدور نشاط إرادى - صادر عن إدراك - من الجانى فتوسطت بين هذا النشاط وبين النتيجة النهائية فإنها تعد من اسباب انقطاع السببية بين الأمرين فإذا صدم الجانى بسبب خطئه في قيادة سيارة عبر سبيل محدثا به إصابة بسيطة لكن توفي المجنى عليه فيما بعد من سقوط جدار عليه بسبب زلزال يكون هذا الزلزال قوة القاهرة من شأنها أن تقطع السببية بين خطأ قائد السيارة ووفاة المجنى عليه فلا تعتبر الواقعة قتلًا خطأ بل إصابة خطأ فحسب . ولا يختلف الوضع عن ذلك شيئًا في الجرائم العمدية إذ ان طبيعة السببية واحدة لا تختلف في الجرائم العمدية عنها في الجرائم غير العمدية ففي جميع الاحوال يسال الجانى عن القدر المتيقن في حقه فحسب^(٣) .

الاکراه المعنوى :

يوجد خلاف واضح بين نوعى الاكراه المادى والمعنوى ففي الاكراه المادى لا يقوم المكره بسلوك ما بينما في الاكراه المعنوى يقوم المكره تحت تاثير التهديد بضرر جسيم حال بالفعل المكون للجريمة الذى تنعدم مسؤوليته عنه ذلك ان الاكراه المعنوى إذا بلغ تأثيره الحد الذى يرغم الشخص المتوسط على سلوك سبيل الجريمة فإنه يعد القدر اللازم من حرية الاختيار للمساءلة الجنائية ومن ثم ينتفى عن صاحبه . الخطأ او الاسناد المعنوى

(٢) الاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٩٢ وما بعدها

(٣) الدكتور رعوف عبید المرجع السابق ص ٦٠٨

والاكراه المعنوى على هذا النحو يعد صورة من صور الضرورة ومن ثم يجب توافر شروط المادة ٦١ لنفى المسؤولية عمن يكره معنويا على ارتكاب المظهر المادى للجريمة^(٤) - ويمكن القول إن الدفاع الشرعى ما هو إلا حالة من احوال الاكراه الادبى أو الضرورة فإن من يدافع عن نفسه يجد انه مهدد بخطر لا سبيل لتجنبه إلا بارتكاب الجريمة وإنما الفرق بينهما انه فى الدفاع الشرعى يقع الضرر على جان لمنعه من ارتكاب جنايته اما فى حالة الاكراه أو الضرورة فإن الضرر يقع على برىء لدفع ضرر قد لا يكون له دخل فى حله ففى الدفاع الشرعى يذهب الشخص ضحية عمله اما فى الاكراه فقد يذهب ضحية عمل غيره^(٥)

حالة الضرورة

حالة الضرورة هى ان يجد الإنسان نفسه فى ظروف تهدده بخطر لا سبيل إلى تلافيه الا بارتكاب جريمة ولا يكون هذا الخطر قد وجه إليه عمدا بقصد الجائء إلى ارتكابها فهى تتفق مع الاكراه المعنوى فى ان الجانى لا يجد سبيلا للخلاص من الشر المحقق به الا بسلك سبيل الجريمة وتتميز عنه فى انه فى الاكراه يهدد بالشر لحمله على سلوك هذا السبيل اما فى حالة الضرورة فهو يسلكه من نفسه بغير ان يقصد احد الجائء إليه والجريمة التى تقع فى هذه الظروف تسمى « جريمة الضرورة »^(٦) وبعبارة اخرى فإن الاكراه الادبى أو المعنوى لا يختلف عن حالة الضرورة الا اختلافا هينا من حيث مصدر كل منهما فالاكراه الادبى هو حمل الشخص على ارتكاب الجريمة بتخويفه وإنزال الرعب فى نفسه اما الضرورة فهى اذعان الشخص لظرف قاهر يواجهه فيرتكب فعلا لوقاية نفسه أو نفس غيره فإذا كان الغالب ان الاكراه الادبى منشؤه تسلط إرادة اخرى بالتهديد تسلطا يؤثر على اختيار أو إرادة الجانى حتى يكاد يستنفدها كما سلف القول فحالة الضرورة ظرف يوجد فجأة يتولد عنه خطر مائل لا حيلة للإنسان فيه الا ان يرتكب الجريمة^(٧) .

شروط حالة الضرورة :

يجب ان تتوافر فى حالة الضرورة أو الاكراه الادبى الشروط الآتية حتى تسقط المسؤولية عن الجانى :

-
- (٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٩٦
(٥) الاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق ص ٩٣
(٦) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٤٢١
(٧) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥٠٦

١ - خطر على نفس المكره أو نفس غيره :

وإذا فالخطر على المال لا يكفي لرفع المسؤولية عن الجاني خلافا للدفاع الشرعى فإنه يكون عن النفس أو المال . وبعبارة أخرى فإن الخطر هنا ينبغي أن يتهدد نفس الجاني أو نفس غير فلا يكفي الخطر الذى يتهدد المال وحده للتذرع بحالة الضرورة ويجب أن تفسر عبارة « النفس » هنا على مقتضى التفسير الواسع الذى تفسر به عبارة « جريمة على النفس » فى الدفاع الشرعى فيدخل فى معناها ما يهدد الحياة أو الجسم كما يدخل فيها ما يمس الحياء كما لو احترقت ملابس امرأة فى حريق فكسر عامل الانقاذ صندوقا واخذ منه رداء وستر به عورتها .

وقد يكون الخطر مهددا للحرية الشخصية ويعتبر مانعا من المسؤولية الجنائية كمن يحجز فى غرفة بغير وجه حق فيكسر بابا أو نافذة للهرب استرداذا لحرية . ولا شك أن الإنسان يعتبر أنه فى حالة ضرورة إذا كان الخطر لاحقا بأقاربه أو أعزائه كمن يرى اولاده على وشك الموت جوعا فيسرق ليطعمهم ومن المقرر أن الاكراه هو من الأسباب الشخصية التى إذا توافرت فى الفاعل الاصلى فلا يستفيد منها الشريك .

وغنى عن البيان أنه يخرج من معنى الخطر هنا ما يكون منه مشروعا بأن يكون مأمورا به كحالة المحكوم بإعدامه فمن يساعده على الهرب لا يجوز أن يدفع بحالة الضرورة . أو يكون الموجه إليه ملزما قانونا بمواجهته كحالة الجندى فى الحرب فلا يجوز له أن يدفع مسؤوليته عن الفرار من الميدان بحالة الضرورة وهذا القيد مفهوم بداهة بغير حاجة إلى التصريح به فى النص .

٢ - أن يكون الخطر جسيما :

لا يشترط القانون فى الاعتداء الذى يبيح الدفاع أن يكون جسيما ولكنه يشترط فى حالة الضرورة أن يكون الخطر جسيما ويبرره أن جريمة الضرورة تقع على برىء بينما الدفاع على معتد فإذا كان الاذى الذى ينجم عن الخطر ضئيلا فإنه لايجوز الاعفاء من المسؤولية وجسامة الخطر تقدرها محكمة الموضوع وفقا لمعيار مجرد هو معيار الشخص المتوسط الذى يوجد فى ظروف المتهم فإذا كانت هذه الظروف تلجئه إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة صح تطبيق المادة ٦١ عليه .

- وعموما فقد قيل بأن الخطر الجسيم هذا الذى من شأنه أن يحدث ضررا لا يمكن جبره أو لا يجبر الا بتضحيات كبيرة وقد فسر البعض بأنه الخطر الذى يهدد الشخص فى حياته أو يفقد عضو من أعضائه أو يفقد حريته وهو ما تفيد بعض أحكام القضاء .

٣ - أن يكون الخطر حالا :

وقد ورد عن هذا الشرط في عبارة النص « خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره » ، ومعنى هذا الشرط أن يكون الخطر محدقا بالشخص وليس خطر مستقبلا قريبا او بعيدا فمن يهدد غيره بالقتل عندما يعود من رحلة أن لم يضع سيفا في طعام عدوه فلا يعتبر أنه أزاء خطر حال . ويعد الخطر حالا في إحدى صورتين :

- إذا كان الاعتداء المهدد به على وشك الوقوع وإذا كان الاعتداء قد بدأ ولكن لم ينته بعد . ويعد الخطر غير حال في إحدى صورتين إذا كان الاعتداء المهدد به مستقبلا وإذا كان الاعتداء قد تحقق بالفعل وانتهى .

- والأصل أن يكون الخطر جديا فالخطر الوهمي لا يصلح أساسا لحالة الضرورة ولكن ذلك ليس لازما بصفة مطلقة فقد يكون الخطر وهميا ومع ذلك يعتقد به وذلك إذا كان لدى الشخص من الأسباب الجدية بحسب الظروف والملابسات التي كان فيها ما يدعو إلى الاعتقاد بحلول خطر . والأمير يرجع إلى ظروف كل واقعة ويقدره القاضي بالنظر إلى حالة الجاني بظروفه التي كان فيها .

٤ - ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلول الخطر :

إذا كان الخطر الجسيم الذي هدد نفس مرتكب الجريمة أو نفس غيره قد نجم عن فعل عمدى صادر منه فلا محل لأن يتذرع بعد ذلك بحالة الضرورة وورد في تعليقات الحقانية مثال لهذه الحالة بأن الشخص الذي يتامر مع آخرين على ارتكاب جريمة ليس له أن يدفع بأنه كان في حالة اكراه أدبى بدعوى أنه كان يريد في آخر لحظة أن يعدل عن ارتكاب الجريمة ولكن منعه رفقاؤه عن ذلك .

- وأهمية هذا الشرط لا تخفى لأنه ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرماً ثم يرتكب جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده فمن يضع النار عمداً في منزل جاره ليحرقه فتشعل بسرعة وعند محاولة الفرار بنفسه من خطر النار يدفع أو يصدم إنسانا فيوقعه على الأرض فيصاب إصابة قاتلة لا يعتبر مكرها لأن إرادته هي التي أنشأت ذلك الخطر من أول الأمر . والمراد بالإرادة هنا تعمد الفعل أى تعمد الجاني أحداث الخطر . فإذا وقعت الجريمة بإهماله فله أن يدفع بأنه كان مكرها أو في حالة ضرورة فمن يشعل نارا للتدفئة بغير أن يحتاط ويفر منها عند اشتعالها بقوة فيصدم طفلا ويقتله لا مسئولية عليه لأنه كان مكرها ولأن فعل الحريق لم يات به عمدا بل وقع على غير قصد منه .

٥ - ان تكون الجريمة ارتكبت للوقاية من الخطر :

وهو اسس الإعفاء وبه يصرح النص بقوله : « ضرورة وقاية نفسه .. إلخ » ، فإذا كان الجاني قد انتهز فرصة حلول الخطر وارتكب الجريمة لشفاء غل أو ضغينه فلا يعفى من المسؤولية ولو توافرت باقى الشروط فى الظاهر فلو أن شخصا وجد عدو له ينازع آخر خشبة وهما فى الماء للنجاة بواسطتها من الغرق فتدخل بينهما وأبعد خصمه عنها بقصد إغراقه فلا يجوز له أن يدفع بحالة الضرورة ولو أن فعله قد مكن منافس خصمه من النجاة من الغرق وذلك لأن الجاني لم يقصد بعمله وقاية غيره وإنما قصد قتل خصمه .

٦ - ألا يكون فى قدرة الجاني منع الخطر بوسيلة أخرى :

وهذا الشرط مذكور فى نهاية نص المادة ٦١ ع أيضا . والمقصود هو أن يكون ارتكاب جريمة معينة أمر لا مفر منه فإذا كان ميسورا ارتكاب فعل أقل جسامة كالجرح والضرب بدل القتل وجب الالتجاء إليه أو الركون إلى الفرار من وجه الخطر أو اتلاف منقول دون إزهاق روح فلو أوشكت مركب على الغرق فأمر ربانها بإلقاء بعض ركابها فى الماء فغرقوا وكان فى مقدوره أن يخفف محمولها من البضائع بإلقاء جانب منه فلا يجوز له التمسك بحالة الضرورة .

وتقدير ما إذا كان الجاني يستطيع تفادى الخطر بوسيلة أخرى غير الجريمة أو بجريمة أخف من الجريمة التى ارتكبها أو لا يستطيع ذلك يكون بالنظر إلى حالة الجاني الشخصية وظروفه وقت الجريمة كما هو الشأن فى حالة الدفاع الشرعى .

أثر الضرورة فى المسؤولية :

حالة الضرورة والإكراه بنوعية إذا توافرت شروطها المتقدمة تقوم المسؤولية الجنائية وحدها لأن الجريمة ينقصها شرط حرية الإرادة والاختيار وهو من شروط ركنها الأدبى العام أما المسؤولية المدنية فتبقى قائمة لأن حالة الضرورة والإكراه من الأسباب الشخصية لانعدام المسؤولية الجنائية وليست من أسباب الإباحة التى تعدم المسئوليتين ونص المادة ٦١ ذكر عبارة « لا عقاب على من ارتكب .. إلخ » مما يدل على أن قصد الشارع اتجه لإسقاط المسؤولية الجنائية وحدها وفضلا عن ذلك فإن صاحب الحق الذى تحمل التضحية قد أصابه أذى لقاء ما إلتمسه الجاني بفعله من منفعة هى صيانة نفسه أو نفس غيره .

— ومن الناحية المدنية يحول الإكراه المادى دون إمكان المساءلة بالتعويض طالما توافرت له شروط القوة القاهرة أو « حادث الفجائى » ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك

(م ١٦٥ مدنى) اما حالة الضرورة فهي لا تحول دون إمكان المساءلة المدنية بالتعويض الذى يراه القاضى مناسبا (م ١٦٨ مدنى) أى بتعويض مخفف وهذه المسئولية المدنية تكفى بذاتها كيما تنفى صفة الإباحة عن الجريمة التى قد تقع دفعا للخطر فى حالة الضرورة وتتمشى مع موقف التشريع الجنائى عند اعتبارها من اسباب امتناع مسئولية الجانى اللاصقة بشخص لا من اسباب إباحة الفعل فى ذاته إذا أن اسباب الإباحة تحول دون إمكان المسئوليتين الجنائية والمدنية معا .

اثبات حالة الضرورة :

اثبات حالة الضرورة يكون على علق من يدفع بها ولقاضى الموضوع سلطة تقدير الوقائع التى يستخلص منها توافر شروط الضرورة او تخلفها وعليه أن يبين فى حكمه الوقائع التى يستخلصها فى هذا الخصوص ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كانت الشروط التى يحتمها القانون فى المادة ٦١ متوافرة أم لا . (٨) .

من أحكام محكمة النقض

١ - يشترط لتوافر حالة الحوادث القهرى الا تكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته على منعه واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى توافر الخطأ فى جانب الطاعن واوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن فى ذلك ما ينبغى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) .

٢ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكم أن الطاعن اثار دافعا مؤداه أنه كان فى حالة ضرورة الجاته إلى ارتكاب الجريمة المسندة إليه فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .

(٨) يراجع فى تفصيلات حالة الضرورة الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١١٧ وما بعدها والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ٤٩٦ وما بعدها والاستاذ على زكى العرابى فى مؤلفه السابق ص ٩٢ والمستشار محمود إبراهيم إسماعيل فى المرجع السابق ص ٥٠٥ وما بعدها . والدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٦٠٠ وما بعدها . والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٨٤ .

٣ - ماهية حالة الضرورة :

من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقلية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله . ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه بامتناع مسؤولية المطعون ضده إلى أنه لجأ إلى إقامة البناء بدون ترخيص لضرورة وقلية نفسه وماله بسبب خارج عن إرادته لا يد له فيه ولا في قدرته منعه وهو تهدم البناء بسبب هطول الأمطار فإن هذا الذي اتخذته المحكمة أساساً لقضائه بنفى المسؤولية الجنائية لا يصلح في ذاته سبب للقول أساساً لقضائه تبقى المسؤولية الجنائية لا يصلح في ذاته سبب للقول بحالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب جريمة إقامة البناء بدون ترخيص وبأن أعاده البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال على النفس أو وشيك الوقوع . وإذ كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية فقد كان يتعين عليه أن يستظهر الصلة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الأمطار والضرورة التي ألجأت المطعون ضدها إلى إقامته على خلاف أحكام القانون وأن يستجلى هذا الأمر ويستظهره بأدلة سائغة للوقوف على ما إذا كانت الجريمة التي ارتكبها المطعون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله أو أنه كان في وسعه أن يتجنب ارتكابها بالالتجاء إلى وسائل أخرى يتمكن بها من وقلية نفسه أو غيره من ذلك الخطر الجسيم الحال بفرض قيامه مما قصر الحكم في بيانه .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢) .

٤ - لما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه من امتداد الضرورة المعفية من العقاب إلى حالة الخطر الذي يهدد المال إلى فهم خاطيء لأحكام حالة الضرورة وشروطها فإنه يكون قد تردى في خطأ في تطبيق القانون فوق ما شابه بين قصور وفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ حكم النقض سالف الذكر) .

٥ - من المقرر أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس ولا تتوافر إذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١) .

٦ - أنه يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الإكراه الأدبي التي تمنع المسؤولية الجنائية أن يثبت أن الجاني قد أراد الخلاص من شر محقق به وأنه كان يبغى دفعه مضره لا

يبررها القانون ولا يتصور ان يكون الطعن في حكم صادر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن في الاحكام عملا جائزا يتفيا المتهم منه او الخلاص منه . باقتراف جريمة .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .

٧ - الفصل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه او الضرورة هو من الموضوع يستقل به قاضيه بغير معقب .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٩) .

٨ - العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم او خرق محرم القانون .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٩ حكم النقض سالف الذكر) .

٩ - الأصل لن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقلية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله فليس للمرء ان يرتكب امراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/١/١٩٦٩) .

١٠ - يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية ان تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له ان ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي الت بالمجنى عليه في طريق السيارة وخاصة ان الطاعن لا يدعى ان المجنى عليه حاول منعه او الامسك به ولم يرد بالاوراق ولا مدونات الحكم او تقرير اسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة انما يكون دفاعاً قانونياً لا يستاهل من المحكمة رداً .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٦٤) .

١١ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقلية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله ومن المسلم انه ليس للإنسان ان يرتكب امراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده . ولما كان الثابت من الحكم ان الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الاخفاء التي ارتكبها فإن الدفاع الذي يستند إليه الطاعن من انه كان في حالة ضرورة الجائئة إلى دفع الرشوة تخلصاً من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستاهل رداً .

(الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١) .

١٢ - لا يجوز لمتهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٢٥/١/٢١) .

١٣ - متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري لا يد للمتهم فيه ولا في قدرته منعه فلا مسئولية عليه ولا على المسئول عن الحق المدني . بل لأيهما أن يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهري وللمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدى وإن العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الاحتمالية فيه .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٤) .

١٤ - إن اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ينتفى مع صدق القول بحصول الواقعة نتيجة حادث قهري .
(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢١) .

١٥ - إن تراخي جهة الإدارة في اخلاء عقلر أيل للسقوط بعد صدور قرار بخلائه لا يعفى المالك من المسؤولية .
(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١) .

مادة (٦٢)

لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل :

أما الجنون أو عاهة في العقل .
وأما الغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

تعليقات وأحكام

الجنون والعاهة العقلية :

نصت المادة ١/٦٢ عقوبات على أنه «لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل : أما الجنون أو عاهة العقل، وقد ورد عنها في تعليقات الحنفية أنها مأخوذة بالنص عن القانون الفرنسي وأن ما فيها من نقص ناشئ من عدم وجود أي

تعريف للفظ الجنون وهذا الاتهام كان سببا للخلاف الذى قام منذ قرن بين الاطباء وعلماء الشريعة بشأن مسئولية المصابين بخلل قواهم العقلية .

وعموما فإن الجنون هو تعبير قصد الشارع منه الافة الطبيعية او المرضية التى تصيب العقل وتناثر بها القوى العقلية فتضعف ملكتها بحيث تكون تلك القوة الواعية المدركة فى حكم المفقودة وذلك بصفة دائمة او مؤقتة .

اما العاهة العقلية فهى كل حالة تطرا على جهاز المخ او الجهاز العصبى فتعيقهما عن اداء وظيفتهما اما بصورة دائمة او مؤقتة وقد لا تبلغ العاهة العقلية درجة الجنون بوصفه المعروف فى علم الطب إلا انها تتفق معه فى التأثير فى الملكة المفكرة وفى إرادة الشخص سواء كان ذلك شاملا لأفعاله كلها بصفة عامة او قصورا على فعل يعنيه من أفعاله . ومن امثلة هذه العاهات نوبة الصرع التى تصيب الإنسان فتفقده وعيه ويزول بها شعوره فلا يدرك ما يفعل ولا يعي ما يقول ومرض الهستيريا وهو ما يصيب الإنسان فيدفعه إلى عمل من الأعمال دفعا لا سيطرة لإرادته عليه واكثر ما يصيب هذا المرض النساء . واليقظة اليومية وهى ان يأتى النائم اعمالا لا شعورية ولا يدرك عنها شيئا فكل هذه العاهات العقلية ومثيلاتها فيما يثبت وجودها وقت ارتكاب الفعل الذى يحرمه القانون تمنع المسئولية الجنائية^(١) .

شروط انعدام المسئولية الجنائية فى حالة الجنون والعاهة العقلية :

تنص المادة ٦٢ / ١ ، ٢ عقوبات على الجنون او العاهة العقلية كعارض من عوارض الاهلية الجنائية تنفى المسئولية الجنائية ويشترط لانتفاء المسئولية الجنائية فى هذه الحالة :

١ - ان يكون مرتكب الفعل فى حالة جنون فقدته الشعور او الاختيار : المستقر عليه ان الضابط فى بيان معنى الجنون وعاهة العقل المشار إليهما فى المادة ٦٢ عقوبات هو باثر الحالة المرضية على وعى المصاب بها او إرادته اى على شعوره او اختياره فإذا كان من شأنها ان تفقده شعوره او اختياره كلية فهى جنون او عاهة فى العقل فى حكم هذه المادة . وعلى ذلك فإن حالة الجنون او عاهة العقل تشمل الجنون بمعناه الطبى والذى يتمثل فى مرض يصيب المخ فيجعله ينحرف فى نشاطه عن المسار العادى ليعيش فى عالم من صنعه منبت الصلة بدنيا بالواقع سواء اكلن هذا الجنون علما مستغرقا لكل الملكات الذهنية للمصاب ام جزئيا متعلقا بجانب فقط من جوانب ملكاته الذهنية وسواء اكلن مؤبدا اى مستغرقا كل وقت المصاب به ام عرضيا دوريا تتخلله ساعات افلقه يعود فيها المصاب إلى

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥١٨ .

رشده . كما يشمل الجنون كذلك بعض صور الامراض العقلية التي يدخل فيه كذلك بعض صور الامراض العصبية التي يكون لها نفس اثر حالة الصراع والبله الراجعة إلى تخلف العقل عن النحو الطبيعى كما يدخل فيه كذلك بعض صور الامراض العصبية التي يكون لها نفس اثر الجنون مثل نوم اليقظة وانقسام الشخصية تحت تاثير التنويم المغناطيسى . كما يدخل فيه كذلك حالات الهستيريا والنوراستينيا او الميكلانكوليا يستوى في ذلك ان تكون هذه الامراض ناتجة عن مرض اصاب المخ او عن جرح به او شلل ادركه ام كلن راجعا إلى التسمم الناتج عن عجز اجهزة الجسم عن التخلص منه ام كلن راجعا إلى إدمانه المخدرات او الكحوليات العبرة إذن في تقدير حالة الجنون هي بتاثير الحالة المرضية على شعور المصاب بها واختياره او على المصاب بها وارادته فإن ترتب عليه الانتقال لوعيه وارادته كانت الحالة جنونا وامتنع قيام المسؤولية العقلية على حاملها اما إذا اقتصر تاثيرها على مجرد اضعاف هذا الوعي وتلك الإرادة فإنه يتحمل مسؤولية عادية فلا جنون إذن إلا بفقد الوعي والإرادة فقد تالما^(٢) . ويلاحظ ان الجنون يتسع للعتة او الضعف العقلى الذى يفترض وقوف الملكات الذهنية في نموها دون النضج الطبيعى كما يدخل في موانع المسؤولية ايضاً حالات الإصابة بالصمم والبكم منذ الميلاد او سن مبكرة اما إذا أصيب الشخص بهما في سن متأخرة او اتاحت له وسائل التعليم الحديثة على الرغم من أصابته بهما في سن مبكرة فليس لهما هذا الاثرويعنى ذلك وجوب فحص كل حالة على حدة لتقدير نصيب صاحبها من التمييز^(٣) .

— ويثبت الجنون بعد استطلاع رأى الأطباء واهل الخبرة وبعد فحص فنى يثبت منه ان المتهم كلن وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والادراك لجنون او عاهة في العقل والفصل في هذه المسألة هو فصل في مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع وحدها دون ان يكون لمحكمة النقض اية رقابة عليها . كما وان للمحكمة ان تثبت من جنون المتهم إذا ادعاه وتفصل في ذلك بغير الاستعانة برأى الخبراء كما ان رأى الخبراء لا يلزم المحكمة مداامت قد اطمأنت إلى سلامة عقل المتهم والعبرة في انعدام المسؤولية هي بقيام حالة الجنون وقت ارتكاب الفعل^(٤)

٢ - يجب ان ينشأ عن الجنون او العاهة العقلية فقد الادراك وقت ارتكاب الجريمة : يتطلب الشارع ان يكون فقد الشعور او الاختيار الناتج عن الجنون او عاهة العقل معاصراً وقت ارتكاب الفعل الاجرامى ويردد الشارع بهذا الشرط القاعدة العامة القاضية

(٢) الدكتور محمد زكى ابو علم المرجع السابق ص ٢٠٧ وما بعدها

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٥٠ .

(٤) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥٣٢ .

بان ملغ المسؤولية لا ينتج اثر إلا إذا كان متعلقا وقت ارتكاب الفعل ولا يعنى الشارع بهذا الشرط زوال التمييز أو الاختيار تماما وإنما يريد الانتقاص منهما إلى حد يجعلهما غير كافيين لاعتداد القانون بالإرادة ومن ثم كان مقصورا أن تمتنع المسؤولية على الرغم من قدر من التمييز أو الاختيار دون ما يتطلبه القانون وتحديد القدر المطلوب من التمييز والاختيار من شأن قاضى الموضوع وله الاستعانة بالخبير كى يكشف له عن خصائص الإرادة فيحدد عل هذا الأسس مقدار ما تستحقه من قيمة في نظر القانون^(٥) .

— اما إذا أصيب مرتكب الفعل الإجرامى بحالة الجنون بعد ارتكاب الفعل الإجرامى فإن هذا لا يؤثر بطبيعة الحال على أهليته في تحمل تبعه هذا الفعل جزائيا ومدنيا . مادام وقت ارتكابه له كلن مستجمعا لوعيه وأردته غاية الأمر أن يوقف رفع الدعوى أو محكمته حتى يعود إلى رشده وذلك اعمالا لنص المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية^(٦) .

الغيبوبة الناشئة من العقاقير المخدرة

تنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات بأنه (لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل وأما لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا اخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها) ويشترط لقيام هذا المنع من موانع المسؤولية :

- ١ - أن يكون الشخص فاقد الادراك والاختيار في عمله بمعنى أنه لا يمكنه التمييز بين الخير والشر ولا يمكنه الهيمنة على ملكات عقله وتفكيره وأرادته فلا يمكنه أن يضفى على الأشياء والأمر ما تحمله من مدلول ومعنى في المجتمع ولا يقدر كنه أفعاله ونتائجها .
- ٢ - أن يكون ذلك وقت ارتكاب الفعل فالعبرة في فقد الادراك والاختيار بوقت ارتكاب الجريمة ولا يعد ذلك إذا لم يكن السكر تاما وقت ارتكاب الجريمة بان كلن يميز بين الأمور بوعى تام أو ناقص فلهذه تمييز وادراك واختيار على أى حال وتقوم المسؤولية الجنائية .
- ٣ - أن يكون فقد الادراك والاختيار راجعا لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة ولم ينص الشارع على السكر بالذات حتى لا تكون الغيبوبة ناشئة عن نوع معين من المواد ولذا نص على فقدان الشعور لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها سواء كانت خمورا أى مواد كحولية أو مخدرات من أى نوع كان طبيعية أو صناعية .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٥٣ .
(٦) الدكتور محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ٢١٣ ومابعدها

٤ - ويجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ ع أن يكون الشخص قد تناول المسكر أو المخدر قهرا عنه أو على غير علم منه به أى أما بإكراهه على أخذه سواء كان ذلك الإكراه ماديا كحقيقة به رغم انقه أو معنويا عن طريق تهديده بالخلق الاذى به ان لم يتناولوه او كان بخداعه في المادة بأن يتناولها عالما بانها غير مخدرة او مسكرة حالة كونها في الواقع مخدرة او مسكرة (٧) .

السكر أو التخدير الاختيارى :

الصعوبة الجدية تبدو في صورة من يتناول باختياره مادة يعلم انها مخدرة او مسكرة فيفقد شعوره واختياره فقد اكتملا ويرتكب في اثناء ذلك جريمة . وجمهور شراح القانون في مصر هو ان السكران اختيارا يسأل عن كل ما يرتكبه من الجرائم حتى الجرائم العمدية وذلك استنادا إلى ان القانون إذ يقصر الاعفاء من المسؤولية على حالة السكر غير الاختيارى وفقا للمادة ٦٢ عقوبات فمفهوم ذلك انه يحمله اياها كاملة في حالة السكر الاختيارى . وقد انتقد الدكتور السعيد مصطفى السعيد ذلك الاتجاه وذهب إلى ان الاصح في هذا الشأن هو ان الجانى لا يسأل في صورة السكر الاختيارى إلا على أسس الاهمال وعدم الاحتياط وقد كن قضاء النقض مستقرا في القديم على مسؤولية السكران اختياريا عن كل جريمة حتى ما يطلب فيه قصد خاص كالقتل .

ثم عدلت محكمة النقض عن هذا الاتجاه وجرى قضاؤها على عدم امكان مساعلة السكران عن الجريمة التى يلزم فيها قصد خاص لدى المتهم ولكنه عدم مساعلة السكران متصور على الجريمة بوصفها القائم على أسس القصد الخاص . فإذا كانت توصف بوصف آخر يكتفى فيه بالقصد العلم فإن الجانى يؤاخذ به . كما هو الشأن في جريمة القتل فإن السكران اختياريا وان كان لا يسأل عنها بهذا الوصف فهو مسئول عن الفعل بوصفه ضربا القضى إلى الموت .

على ان هناك صورة من السكر الاختيارى يكاد حكمها ان يكون متفقا عليه وهى ما إذا كان السكر مسبوقا بالإصرار على ارتكاب الجريمة وكان تعاطى المادة المخدرة للإقدام على ارتكابها ففى هذه الحالة يكاد يجمع شراح القانون على تحميل السكران مسؤولية الجريمة كاملة لأنها وقعت نتيجة تعمد سابق . ولا يؤثر في ذلك عدم مصاحبة القصد للفعل ما دام هذا الأخير نتيجة له ومرتبا عليه . وهذه الصورة في حقيقتها مجرد افتراض لأن الذى ينفذ وهو سكران الجريمة التى تعمد ارتكابها وقت تناول المادة المخدرة لا يمكن ان يقل عنه انه

(٧) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٤٥٢ .

في حالة سكر تفقده التمييز لأن تنفيذه للجريمة التي قصدها قبل السكر يدل على انه حافظ لشعوره بمقدور لأعماله فيسأل عنه^(٨) .

إثبات حالة السكر :

إثبات حالة السكر سواء من حيث ظروف تناول المادة المخدرة أو المسكرة أو من حيث أثرها في الإدراك من المسائل التي تختص بها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . وعلى المحكمة إذا ما استظهرت حالة السكران تبين مبلغ تأثيره في المتهم وما إذا كان هذا قد أخذ السكر بإرادته أو بغير إرادته^(٩) ويتعين على المتهم أن يوقع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فقد الشعور وقت مقارفة الجريمة . وذلك لأن هذا الدفع موضوعي لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

من أحكام محكمة النقض

١ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية :

لما كان ما يثيره الطاعن من انه كان في حالة سكر عند مقارفة الجريمة مردوداً بأن المحكمة لا تلتزم بتنقيض أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها وإذا ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان معدوم الإرادة بسبب تلك الحالة فليس له أن ينعى على حكمها اغفاله التحدث عن ذلك .. هذا فضلاً عن انه لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تناول السكر باختياله وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن فإنه ليس له - من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختيالي مبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دين بها مدام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث ذلك أن الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي تلك التي تكون ناشئة عن عفاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فلقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الادراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام .

(نقض جلسة ٢٦/٥/١٩٨٠ السنة ٣١ ص ٦٧١) .

(٨) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٤٥٤ وما بعدها .

(٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٢٩ .

٢ - الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما هما مناط الاعفاء من العقاب عملاً بالمادة ٦٢ عقوبات .

— الحالة النفسية والعصبية تعد من الأعذار القضائية المحققة التي يرجع فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٠) .

٣ - المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانوناً وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك - سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سبباً لانعدام المسؤولية .

— المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فني في الدعوى لتحديد المدى تأثير مرض الطاعن على مسؤوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سليمة .

— المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٠) .

٤ - تقدير مدى اكراه المتهم أو اختياره في مقارفة الجريمة موضوعي .

(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٩) .

٥ - الحالات النفسية :

من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقداً للشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦٤) .

٦ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماماً عن الفعل وأن أمراضاً قد تصيبها فتكون أمراضاً نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه -

بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه اصابته بأى مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما فى الأمر أن قانون العقوبات قد نص فى المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو اختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل أما الجنون أو عاهة فى العقل وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجنى وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور والاختيار فى عمله وكان تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فإن النعى على لحكم بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسبب يكون فى غير محله

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢) .

٧ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجنى لشعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان فى حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فالحالته إلى فعلته دون أن يكون متملكا ادراكه فإن ما وقع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة فى العقل وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ولا يعد فى صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤننا بتوفر عذر قضائى مخفف يرجع مطلق الأمر فى أعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ وأيضاً الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٤) .

٨ - المصاب بالحالة المعروفة باسم «الشخصية السيكوباتية»، وأن عد من الناحية العلمية مريضاً نفسياً - إلا أنه لا يعتبر فى عرف القانون مصاباً بجنون أو عاهة فى العقل مما يصح معه اعتباره فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله .

(الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١) .

٩ - تقدير حالة المتهم العقلية وأن كان من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبني عليها قضائها فى هذه المسألة ببيان كافٍ لا أجمل فيه وليس لها أن تستند فى إثبات عدم اصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به بل أن من واجبها فى هذه الحالة أن تثبت هى من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضائها بذلك على أسباب سائغة .

(جلسة ١٨/١/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ ص ٦٥) .

١٠ - وفي ذات المعنى السابق ايضاً قضي بأن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الاصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا انه يتعين ليكون قضاؤها سليماً ان تعين خيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام او انتفاء مسؤولية المتهم فإن لم تفعل كان عليها ان تبين في القليل الاسباب التي تبني عليها قضاءها برفض هذا الطلب بياناً كافياً وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال دون وقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وانه مسئول عن الجرم الذي وقع فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠) .

١١ - من المقرر ان المرض العقلي الذي يوصف بانه جنون او عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه ان يعدم الشعور والادراك اما سائر الامراض والاحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية . ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فني في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها إذ ان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها وكن الحكم المطعون فيه قد انتهى - في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى نوع المرض الذي يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ وايضاً الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)

١٢ - من المقرر ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من ندب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية مادامت قد استبان سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجابته على ما وجهته إليه من الاسئلة ذلك ان تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية امر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما انه يقيمه على اسباب سائغة .

(الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ وايضاً الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) .

١٣ - يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية ان يكون المتهم فاقد الشعور او الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقاً للاحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات اما الإصابة

المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليس من الاحوال المنصوص عليها في تلك المادة .
(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢) .

١٤ - لا يلتزم محكمة الموضوع بنذب خبير إذا هي رأت ان ما طلبه الدفاع عن المتهم من استطلاع رأى طبيب نفسانى لا يستند إلى اساس جدى لاسباب سائغة اوردتها فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من انه كان في حالة فقد فيها شعوره وادراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : ان تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه انحراف فلم يثبت او يقيم اى دليل على انه كان في حالة جنون او عاهة عقلية افقدته شعوره واختياره بل كان تفكيره الإرادى والشعورى قائما - من كيفية ذهابه لامة وعدم ذكر ذلك لاحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التى تمنع من ان يوجه إليه اتهام او اشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبته ومسح بصماته وغسل اداة القتل والبحث عما كان يريد اخذه من نقود ومصوغات واوراق ثم بعد كشف الجثة من تصويره الواقعة وإلقاء الشبهات على سارق مجهول امام المحقق الاول ولصديقه رافقه واقتراض النقود في اليوم التالى كل ذلك يقطع في تمام شعوره وادراكه لما يفعل وارتكب ... فلا تكون المحكمة بعد ذلك في حاجة إلى ان تستعين برأى طبيب في الامراض العقلية او النفسية في امر بنته من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .
(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧) .

١٥ - الاصل ان الغيبوبة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه او على غير علم منه بحقيقة امرها ومفهوم ذلك ان من يتناول مادة مخدرة او مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة امرها يكون مسئولا عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تاثيرها فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما ينبئ عليه توافر القصد الجنائى لديه إلا انه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص لدى المتهم فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الادلة المستمدة من حقيقة الواقع وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات وهو المعول عليه في القانون الهنذى الذى اخذت عنه المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠) .

١٦ - مناط الامر بإيداع المتهم احد المحال المعدة للأمراض العقلية في حالة براءته ان يكون المتهم وقت صدور الحكم مصابا بعاهة في عقله .
(الطعن رقم ٥٦١٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٣) .

١٧ - المرض العقلي الذي تنعدم به المسؤولية قانونا وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذي من شأنه ان يعدم الشعور والإدراك سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

(الطعن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٨٨) .

١٨ - تقدير حالة المتهم العقلية موضوعي على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليما ان يعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما او تورد اسبابا سائغة لاعراضها عن ذلك - تمسك المدافع عن الطاعن بسبق إصابته بمرض عقلي جوهري - وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا او الرد بما ينفي ذلك باسباب سائغة العقود عن ذلك يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٥٥٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨) .

١٨ - المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك وتتوافر فيه المسؤولية الجنائية - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى وهي الخبر الاعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها هي غير ملزمة بإعادة المهمة لذات الخبر او ندب خبير آخر في الدعوى مادام استنادها إلى الراي الذي استندت إليه هو استناد سليم لا يجافي العقل والقانون .

(الطعن رقم ٥٧٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٨٩) .

مادة (٦٣)

لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف اميرى في الأحوال الآتية :

(اولا) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه اطاعته او اعتقد

انها واجبة عليه

(ثانيا) إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما امرت به القوانين او ما اعتقد ان اجراءه

من اختصاصه .

- وعلى كل حال يجب على الموظف ان يثبت انه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت

والتحرى وانه كان يعتقد مشروعته وان اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة .

تعليقات وأحكام

اداء الواجب سبب عام للإباحة :

اداء الواجب كاستعمال الحق من اسباب الإباحة العامة فهو لا يتقيد بجريمة او جرائم

معينة فكل عمل يتركب تنفيذا لأمر القانون لا ينبغي ان يكون مؤاخذا عليه جنائيا لانه عمل

مامور به والشارع لا يتناقض بالعقاب على ما يامر بإجرائه ويلاحظ على نص المادة ٦٣ عقوبات امران اولهما أن الشارع ضيق من مجاله فقصره على الموظفين العموميين وثانيهما أنه وسع فيه على الموظفين فاسقط مسئوليتهم جنائيا في حالات يكون عملهم فيها مخالفا^(١)

المقصود بالموظف العام في نطق المادة ٦٣ عقوبات :

لتحديد المقصود بالموظف العام في حكم المادة ٦٣ عقوبات ينبغي أن تضع في الاعتبار الغاية التي يهدف إليها النص فإذا كان النص يقرر سببا لإباحة الأفعال التي ترتكب تنفيذا لما أمرت به القوانين واللوائح أو الأوامر رئيس يجب طاعته فمعنى ذلك أن الإباحة مرتبطة بمزاولة الوظيفة العامة ومن أجل ذلك نجد أن المعيار الموضوعي في تعريف الموظف العام هو الذي يتفق وأهداف القاعدة المبيحة وليس المعيار الشكلي بمعنى أن من يباشر الوظيفة العامة يعتبر موظفا عموما بغض النظر عن العلاقة القانونية التي تربط الشخص بجهة الدولة فالنشاط الذي يباشره هو الذي يضيف على صاحبه صفة الموظف العام طالما أنه يباشر باسم ولصالح الجهة العامة فهناك إذن شرطان لاعتبار الشخص موظفا عاما في حكم المادة ٦٣ عقوبات الأول هو مباشرة نشاط عام من اختصاص جهة عامة والثاني أن يكون النشاط منسوباً لتلك الجهة ولا قيمة بعد ذلك أن تكون علاقة الشخص بالجهة العامة يحكمها قانون العاملين المدنيين بالدولة أو القوانين واللوائح الخاصة التي بها تتحدد علاقة الفرد بالجهة العامة . ويستوى أيضاً نوع النشاط فقد يكون نشاط إدارياً بحتاً كما قد يكون تشريعياً أو قضائياً وعليه فيندرج تحت مفهوم الموظف العام المفهوم الضيق له وإيضاً جميع المستخدمين في المصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة ورجال القضاء والنيابة والشرطة والجيش بما فيهم المجندين منهم . والمكلفين بخدمة عامة^(٢) .

— وقد قررت محكمة النقض أن الموظف العام هو من يولي قدراً من السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة أو تمنح له هذه الصفة بمقتضى القوانين واللوائح سواء أكان يتقاضى مرتباً من الخزانة العامة كالموظفين والمستخدمين الملحقين بالوزارات والمصالح التابعة لها أم بالهيئات المستقلة ذات الصلة العامة كالجامعات والمجالس البلدية ودار الكتب أم كان مكلفاً بخدمة عامة دون أجر كالعمد والمشايخ ومن اليهم^(٣) .

— وهكذا فيمقتضى هذا التعريف الموسع يدخل في نطاق الإباحة من ليس « موظفاً عاماً » بالمعنى الدقيق المقرر في فقه القانون الإداري ولكن يخرج عنه كل من لا يتولى قدراً من

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ١٧٤

(٢) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ١٩٥

(٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٦٥ ص ١٣٣١

السلطة في الدولة وبهذا يخرج عن هذا المفهوم الزوجة إذا نفذت أمر زوجها والابن إذا نفذ أمر أبيه والخدم إذا نفذ أمر مخدمه^(١) .

صور تطبيق المادة ٦٣ عقوبات :

نص المادة ٦٣ عقوبات يشمل ما يؤديه الموظف العمومي قیاما بواجباته وقيامه بواجباته لا يتجاوز احدى صورتين :

١ - ان يكون عمل الموظف مطابقا للقانون سواء كان تنفيذا لأمر رئيسه او قياما بواجبه في تنفيذ اوامر القانون .

٢ - ان يكون عمل الموظف غير مطابق للقانون سواء كان الأمر الصادر إليه على خلاف القانون او اخطأ الموظف في فهم واجبه .

الحالة الاولى : عمل الموظف العمومي إذا كان مطابقا للقانون :

يكون العمل الذي يقوم به الموظف مطابقا للقانون في حالتين نصت عليهما المادة ٦٣ عقوبات الاولى إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر رئيس وجبت عليه اطاعته والثانية إذا ارتكب الفعل تنفيذاً للقانون وتتفق الحالتان في ان الموظف فيهما بواجب ويختلفان في ان الموظف في الحالة الثانية يتحمل مسئولية العمل شخصيا اما في الحالة الاولى فإنه ينفذ فيها أمرا يتحمل غيره مسئوليته وعلى اى حال يجب ان يكون العمل قانونيا في الحالتين .

وإذا كان عمل الموظف مطابقا للقانون سواء كان نتيجة لتنفيذ أمر رئيس تجب عليه اطاعته او قياما بواجبه لتنفيذ القانون فلا مسئولية على الموظف في ذلك وهذا أمر ما كان يحتاج إلى نص لأن القانون يوجب على المرعوس اطاعة أمر رئيسه والا كان عرضه للمؤاخذة التأديبية كما يستلزم قيام الموظف بتنفيذ اوامر القانون وبذلك لا يكون عمل الموظف مباحا فقط ولكنه فوق ذلك واجب مفروض فلا يترتب عليه اى مسئولية جنائية ولا مدنية .

— ومن امثلة تنفيذ امر قانونى صادر من رئيس تجب اطاعته الجلاء وهو ينفذ حكم الاعدام والقبض على متهم بمعرفة البوليس بناء على امر صحيح من وكيل النيابة والمحضر الذى يبيع منقولا للغير بناء على امر صادر من جهة القضاء .

ومن امثلة عمل الموظف المطابق للقانون الذى يقوم به أداء لواجبه دخول وكيل النيابة منزل المتهم لتفتيشه بعد التبليغ عن جناية او جنحة ومأمور الضبطية القضائية كذلك في احوال التلبس او اصدار القاضى حكما بحبس متهم مقدم للمحاكمة .

(١) الدكتور جلال تروت المرجع السابق ص ٣٠٧

الحالة الثانية : عمل الموظف العمومي إذا كان غير مطابق للقانون :

ويكون ذلك في حالتين أيضاً الأولى إذا كان الموظف قد ارتكبه تنفيذاً لأمر ليس من الأوامر الواجب عليه العمل بها أما لأن العمل المأمور به في ذاته غير جائز في القانون أو لأن الأمر به صادر ممن لا يملك إصداره أو لأن الموظف الذي أمر به ليس رئيساً له في الحقيقة ويكون الموظف المأمور قد ارتكب العمل رغم ذلك معتقداً بصحة الأمر الصادر إليه وأنه مكلف بتنفيذه مثل ذلك أن يقبض الموظف بحسن نية على إنسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل والحالة الثانية أن يكون الموظف قد أخطأ في معرفة واجبه وارتكب العمل بحسن نية اعتقاداً منه أنه من اختصاصه كحالة الموظف الذي يقبض بحسن نية على إنسان غير الذي عين في أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية .

ولما كان العمل غير قانوني في هاتين الحالتين كان من المفروض أن يسأل الموظف جنائياً عنه ولكن الشارع رأى ضماناً لما يجب للموظفين العموميين من الطمأنينة في القيام بأعمالهم إعفاء الموظف من المسؤولية الجنائية بشرطين :

- ١ - أن يكون حسن النية معتقداً مشروعياً العمل .
- ٢ - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأن اعتقاده بمشروعيته بنى على أسباب معقولة .

١ - حسن النية :

وحسن النية معناه أن الموظف يجهل العيب الذي يشوب فعله وأنه لهذا يعتقد أن فعله مشروع . وعلى هذا فإذا جاوز الموظف اختصاصه فحسن نيته يعنى جهله بذلك واعتقاده على العكس بأنه يأتي فعلاً داخل في حدود اختصاصه وكذلك إذا نفذ لرئيس لا تجب طاعته فحسن نيته تعنى جهله بالعيب واعتقاده أن أنفذاً أمراً لرئيس واجب عليه .

أما شرط التثبت والتحري :

فمعناه أن الموظف قد بذل جهداً معقولاً في سبيل التحقيق من مشروعية الفعل الذي اتاه أما أنفذاً للقانون أو لأمر الرئيس وهذا الجهد هو جهد الرجل العادي في مثل وظيفته ومركزه والوقت المتاح له ولا يطلب منه - في مثل هذه الأحوال - أن يناقش الأمور مناقشة الفقيه بل يكفي ألا يكون الغلط الذي وقع فيه (سواء أكن غلطاً في الواقع أو في القانون) غلطاً مكشوفاً يستطيع أن يتبينه فإن جاز عليه مع ذلك فهو حسن النية ولكنه لم يؤد واجبه في التثبت والتحري لكشف الغلط .

وخلاصة ذلك ان القانون يشترط شرطين لابلحة العمل غير القانونى الذى اتاه الموظف تنفيذاً للقانون او امر الرئيس الاول شرط حسن النية والثانى شرط التثبيت والتحرى ولا يغنى احدهما عن الآخر كما انهما واجبا معا لابلحة العمل فى هذه الحالة ابلحة لا يترتب عليها مسئولية جنائية .

اثبات حسن النية والتثبيت والتحرى :

إن قاعدة على صاحب الدفع عبء اثباته لا يعمل بها فى المسائل الجنائية لخطورتها فعلى النيابة ان تثبت ليس فقط توافر اركان الجريمة بل ايضا عدم قيام سبب يحول دون معاقبة المتهم وعلى المحكمة ان تتحرى بنفسها حقيقة الظروف التى ارتكب فيها الفعل فلا تقضى بالادانة إلا إذا توافرت العناصر اللازمة لذلك . وعلى خلاف هذا الاصل جاءت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ عقوبات فالقت على عاتق المتهم عبء اثبات حسن النية والتثبيت والتحرى وجاء فى تعليقات الحقانية انه « مما يؤول ان تشدد المحاكم فيما يختص بالاثبات المقدم ، وليس فى هذا الشرط مغالاة من المشرع لانه إذا كان يسوى بين العمل القانونى والعمل غير القانونى حتى لا يدعو تهديد الموظف بمسئولية مطلقة إلى ترده فيما هو من وظيفته مما يلحق ضرراً بالمصلحة العامة فمن الواجب ايضا الا يغفل جانب الافراد الذين يعتدى على حقوقهم مما مقتضاه التنبيه إلى عدم الاقدام على العمل مالم يكن بيد الفاعل الدليل على قيام اسباب معقولة تبرر اعتقاده بمشروعية العمل ^(١) »

من أحكام محكمة النقض

١ - الأحكام التى تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - حتى وان كانت العلاقة بينه وبين من اصدر الأمر تقضى عليه الطاعة كما انه ليس لمرعوس ان يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه .
(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٣) .

٢ - من المقرر ان اعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ليسوا من طائفة الموظفين العاملين وان كانوا مكلفين بخدمة عامة ومن ثم فإن الطاعنين - بصفتهم اعضاء إحدى لجان هذا الاتحاد - لا يستفيدون من حكم البند الثانى من المادة ٦٣ من قانون العقوبات .
(نقض جلسة ١٩٧٨/٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٤ ص ١٣٢) .

(١) المراجع فى ذلك الدكتور السيد مصطفى السعيد ص ١٧٤ وما بعدها والدكتور محمود مصطفى ص ٢١٢ وما بعدها . والمستشار محمود إبراهيم إسماعيل ص ٤٠٧ وما بعدها . والدكتور جلال نروت ص ٢١١ وما بعدها .

٣ - من المقرر أن الأحكام التي تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات إنما تقتصر بصرامة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب .

(نقض جلسة ١٩٧٤/١/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ ص ٧٥٦) .

٤ - من المقرر أن طاعة الرؤوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون وقد جعل القانون أساساً في المادة ٦٣ من قانون العقوبات لمنع مسئولية الموظف أيضاً بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به اطاعة لأمر رئيسه وإن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٤) .

٥ - ما يقوله الطاعن خاصة بعدم مسئوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بفعل الاختلاس الذي أسند إليه وإدانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئوليته - بل أن اقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة المتهم الأول في الجريمة وفضلاً عن ذلك فالذي يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له .

(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١) .

٦ - أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته ولا يغني اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلاً والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨) .

٧ - أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل في حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتخرجوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسئولية الجنائية وقد جعل الشارع أساساً لمنع تلك المسئولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضاً بما ينبغي من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وإن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملاً له صيغته الرسمية وارتكب فعلاً ينهي عنه

القانون تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيسه الذى تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولاً على
ى الاحوال .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥) .

٨ - متى كان المتهم قد عين طبقاً للاوضاع القانونية فى وظيفة بديوان الخاص الملكية
السابق الذى نظم على قرار المصالح الحكومية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس
الانظمة واللوائح التى تطبق على موظفى الحكومة ومستخدميها سواء بسواء فإنه يكون
فى هذا القدر من الكفالية ما يخوله الحق فى الافادة من الاعفاء الوارد فى المادة ٦٣ من قانون
العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ حكم النقض السالف الذكر) .

٩ - إذا كانت الوقائع مما لا يمكن للرجل العادى الفهم ان يفترض منها انها مما يجوز
للرئيس ان يأمر مرعوسيه بارتكابها لخروجها عن حدوده فلا محل إذن لتطبيق هذه المادة .
(نقض جلسة ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ ص ٢٠٣) .

١٠ - ان المادة ٥٨ عقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات
الحالى) تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف - فوق ان يكون حسن نية - وجوب تحريه
وتثبته من ضرورة التجائه إلى ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقاداً مبنياً
على اسباب معقولة فإذا كان المفهوم مما اثبتته الحكم ان ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم
يكن منبعثاً عن اسباب معقولة فلا حق له فى التمسك بهذه المادة .

(نقض جلسة ١٩٣٥/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٧ ص ٤٤٧) .

١١ - إن مظهر التثيت والتحري اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها
بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات (قديم) هو الا يلجأ الموظف إلى استخدام سلاحه ضد من
يشتبى فى امرهم إلا بعد التيقن من ان لشبهته محلاً واستنفذ وسائل الإرهاب والتهديد التى
قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى استعمال سلاحه .

(نقض جلسة ١٩٣٢/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨١ ص ٦١١) .

الباب العاشر

المجرمون الأحداث

المواد من ٦٤ حتى ٧٣ الغيت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الصادر بشأن الأحداث

الباب الحادى عشر

العفو عن العقوبة والعفو الشامل

مادة (٧٤)

العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا .

- ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

مادة (٧٥)

- إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة إعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

- وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو إبدالها كانت من العقوبات المقررة الجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

مادة (٧٦)

العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو حكم إدانة .

ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

تعليقات وأحكام

تعريف العفو عن العقوبة وأهميته :

العفو عن العقوبة هو إقالة المحكوم عليه من تنفيذها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها قانوناً (المادة ٧٤ عقوبات) وهى وسيلة لا غنى عنها لتحقيق العدالة في بعض الأحوال فقد تصدر العقوبة نتيجة الخطأ القضائى لا سبيل إلى إصلاحه بالوسائل المقررة في القانون كما أنه وسيلة للتخفيف من قسوة العقوبات إلى حد دون ما يسمح به القانون للقاضى وأخيراً قد يكون من حسن السياسة العفو عن جزء من العقوبة لمن ينفذ جانباً منها وهو حسن السلوك . ولم يعلق القانون العفو على طلب من المحكوم عليه كما أنه لا يتوقف على قبوله له فليس له أن يرفض عفواً صدر من ولى الأمر لأن تنفيذ العقوبات وإسقاطها ليس من حق المحكوم عليه بل من حقوق المجتمع ممثلاً في ولى الأمر^(١) .

— ويبنى على ذلك أن العفو تنازل من الهيئة الاجتماعية عن كل أو بعض حقوقها المترتبة على الجريمة ويلجأ إليه لأسباب مختلفة منها الرغبة في إسدال الستار على جريمة أو جرائم من نوع معين لأنها ترجع إلى عهد بغض تقضى المصلحة بعدم تجديد ذكره ويكون العفو في هذه الأحوال شاملاً أو عن الجريمة وقد يكون العفو عن العقوبة فقط ويسمى بالعفو غير التام ويلجأ إليه في حالة الخطأ القضائى الذى لا سبيل إلى إصلاحه بالطرق القضائية أو التخفيف من شدة قانون العقوبات في ظروف تبرر ذلك^(٢) .

ممن يصدر العفو عن العقوبة ومضمونه :

ويصدر العفو عن العقوبة بقرار من رئيس الجمهورية والذى له العفو الكامل عن

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٤٠ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٩٥ .

العقوبة او عن جزء منها او ابدالها بعقوبة اخرى . والاصل ان قرار العفو لا يصدر الا بعد صيرورة الحكم بالعقوبة باتا فإذا صدر قبل ذلك فلا ينتج اثره لأن الدعوى الجنائية تكون قائمة والذي يسقط الدعوى هو العفو الشامل . وإن كانت محكمة النقض قد نصت بان صدور العفو عن العقوبة اثناء نظر الطعن امام محكمة النقض يخرج الامر من يد القضاء ويتعين على المحكمة التقرير بعدم جواز نظر الطعن^(٣) .

والعفو عن العقوبة يكون بإسقاطها كلها او بعضها او بإبدالها بعقوبة اخف مقرر قانونا (المادة ٧٤ / ١ من قانون العقوبات) وإبدال العقوبة جائز باية عقوبة اخرى ينص عليها امر العفو كان ينص على ابدال عقوبة الإعدام بعقوبة اشغال شاقة او بعقوبة سجن او بعقوبة حبس إما إذا صدر العفو بإبدال العقوبة باخف منها مطلقا ولم تبين في امر العفو العقوبة التي توقع بدلا من العقوبة المحكوم بها فإن كانت هذه هي الإعدام فإن ابدالها يكون بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٧٥ / ١ من قانون العقوبات) .

وحق العفو مقرر في اغلب التشريعات لرئيس الدولة يباشره بواسطة حكومته وتنص المادة ١٤٩ / ١ من الدستور على ان « لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيفها »^(٤) .

العفو ملزم للمحكوم عليه فلا يجوز له بعد صدور العفو ان يقبل تنفيذ العقوبة لانه منحة من رئيس الدولة قصد بها اقرار العدالة ورعاية الصالح العام والعفو يؤثر على العقوبة الاصلية وقد يمتد إلى غيرها من العقوبات إذا نص فيه على ذلك والاصل ان العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى اما إسقاطها كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف منها مقرر قانونا . والعقوبات الاصلية تكون محلا للعفو عنها سواء كانت مقرر للجنايات او للجناح بما فيها الغرامة وعبرة النص عامة لم تستند نوعا من هذه العقوبات .. وقد يسقط العفو العقوبة كلها وقد يقتصر على جزء منها فقط فيسمى عفوا جزئيا كان يصدر عن عقوبة الحبس دون الغرامة او عن جزء من عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او عقوبة السجن وقد يقتصر على تخفيف العقوبة فينص على استبدال عقوبة السجن بالاشغال الشاقة او استبدال عقوبة الحبس بعقوبة السجن وليس بلازم قانونا ان تكون العقوبة المخففة هي التالية في الدرجة للعقوبة المحكوم بها .

وبالنسبة لمراقبة البوليس فقد يعفى المحكوم عليه منها ايضا إذا تناول امر العفو ذلك صراحة . ومفاد ذلك أنه إذا اقتصر امر العفو على العقوبة الاصلية فلا يؤثر على غيرها من

(٣) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٩٦

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٩٧

عقوبات تبعية و آثار جنائية إلا إذا نص فيه على خلاف ذلك كما وأن العفو لا يمحو الحكم ولا يمحو آثاره الجنائية إلا بنص خاص في أمر العفو .

العفو الشامل :

يهدف العفو الشامل أو العفو عن الجريمة إلى محو الآثار الجنائية المترتبة على بعض الجرائم ونظرا لأن في ذلك تعطيل لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية فلا يصدر العفو الشامل إلا بقانون يحدد الأفعال الإجرامية التي تخضع لأحكامه ويعتبر بمثابة استثناء على أحكام قانون العقوبات لا يستبعد من العفو الشامل إلا مرتكبي الجرائم المحددة فيه قبل صدوره أو في الفترة الزمنية التي حددها قانون العفو فلا يسرى العفو على الجرائم المرتكبة بعد صدوره .

ويترتب على العفو الشامل محو الآثار الجنائية المترتبة على ارتكاب الجريمة وينفى عنها الصفة غير المشروعة وبالتالي يمحو الأحكام الصادرة بالعقوبة من أجلها ويزيل جميع آثارها الجنائية ولا يؤثر العفو الشامل على حقوق الغير المترتبة لهم عن الجريمة كالتعويضات والمصاريف والرد إلا إذا نص قانون العفو على خلاف ذلك ، مادة ٢/٧٦ عقوبات (غير أنه في هذه الحالة تتولى الدولة تعويض الغير لحقه من أضرار^(٥)) وبعبارة أخرى يقتصر تأثير العفو على العقوبات فهو لا يمنع من تنفيذ المصادرة المحكوم بها وفقا للمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات ولا يمس الحقوق المدنية أو التعويضات التي حكم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة ذلك أن العفو لا يمحو عن الفعل وصفة الضرر وإذا كان للمجتمع أن يتنازل عن حقه في معاقبة الجاني أو تنفيذ العقوبة التي صدرت عليه فليس له أن يتصرف في حق شخص لفرد من الأفراد واستثناء من هذا يجوز النص في قانون العفو على سقوط الدعوى المدنية أو الحكم فيها رغبة في عدم إثارة الجريمة على أي وجه وعندئذ يجب على الحكومة أن تعوض من لحقه ضرر كما هو الشأن في نزاع الملكية للمنفعة العامة (تراجع المادة ٧٦ من قانون العقوبات)^(٦) .

من أحكام محكمة النقض

١ - إن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها فإنه على أي حال لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يمحو

(٥) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٦٥٠ وما بعدها

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٩٩

الصفة الجنائية التي تظل عالقة به . ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٤) .

٢ - الالتجاء إلى ولى الأمر للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للتظلم من هذه العقوبة والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها محتملة إذن أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن بآية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا بإبدال العقوبة المحكوم بعقوبة أخرى قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطية المضى في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٣٧/١١/٢٩) .

٣ - المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون وتدرجان تحت وصف واحد هو أن كل منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء إلا أنهما مازالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما وذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد عن خمس سنين في أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لآى جنائية بغض النظر عن وصفها وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمرها بخمس سنين مالم ينص أمر العفو على انقاصها أو التجاوز عنها جملة .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢) .

٤ - العفو عن العقوبة لا يمس الفعل في ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا مساس له بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل ذاته .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .

الكتاب الثاني

**الجنايات والجنح المضرة بالصلحة العمومية
وبيان عقوبتهما**

الباب الأول

الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

مادة ٧٧

يعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها .

تعليقات

- هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ ، والمنشور بالوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر . . .
- جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المادة ٧٧ عقوبات انه لوحظ في إطلاق صياغتها حماية مقدسات الوطن من كل فعل يمسها دون حصر أو تحديد للصور التي يقع بها الفعل المذكور .
- لم يشترط النص ان يكون الجاني مصرياً ، ومن ثم ينطبق على المصري والأجنبي على حد سواء .
- يتكون الركن المادي لهذه الجريمة من كل فعل يرتكبه الجاني عمداً ، ويؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها ، ولم يحصر المشرع الصور التي يتحقق بها الركن المادي للجريمة ، وذلك لعله وحكمة مؤداها ان تلك الأفعال التي تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها لا يمكن حصرها وتحديدتها مقدماً نظراً لتغيرها بتغير الزمن وتطوره . ومن ثم فإن كل فعل أياً كان يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها يعاقب مرتكبه بالنص محل التعليق إذا كان قد ارتكبه عمداً . ومن هنا نأتي إلى القصد الجنائي . وهو انه يتعين ان يكون الجاني قاصداً توجيه إرادته لأحداث النتيجة المقصودة بالنص

إعمالاً لنص المادة ٧٧ من قانون العقوبات فإن عقوبة الفعل هي الإعدام ، وليس هناك ما يمنع المحكمة من تطبيق نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وذلك بتبديل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا رأت من أحوال الجريمة أنها تقتضى ذلك . كما يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم فضلاً عن العقوبة المقررة بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه ، عملاً بنص المادة ٨٣ عقوبات . ويتبع في شأن الغرامة نص المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .

مادة ٧٧ (أ)

يعاقب بالإعدام كل مصرى التحق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر .

تعليقات واحكام

مذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د ، د) .

أركان الجريمة :

من صيغة المادة ٧٧ ، ١ ، نتبين أن لجريمة الالتحاق بقوات العدو أركاناً ثلاثة :

١ - الجانب المفترض ويتكون في هذه الجريمة من شرطين (١) صفة الجانى ، وذلك بان يكون مرتكب الفعل ، مصرى ، (ب) ، وأن تكون مصر في حالة حرب ، مع دولة أخرى .

٢ - الفعل المادى وهو التحاق المصرى بالقوات المسلحة للدولة التى تقوم بينها وبين وطنه حالة حرب ، أما بوصفه مقاتلاً في صفوف العدو ، وإما بقيامه بالأعمال الإضافية أو المساعدة لقواتها المسلحة .

٣ - القصد الجنائى وهو علم الشخص بانه مصرى اثناء التحاقه بإرادته في قوات العدو ، وعلمه بان الدولة التى يعمل في جيشها في حالة حرب مع وطنه ونيتة الاستفادة من ذلك وهى ، غلية الاضرار ، بقوات الوطن وإعانة عدوه (١) .

(١) الدكتور عبد المهيم بكر في القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة السابعة عام ١٩٧٧ ص ٣٠ وما بعدها

ويكفى ان يكون الجانى قد التحق بجيش اجنبى يعمل ضد الحكومة المصرية ، ولو كان القسم التابع هو له لم يشترك اشتراكاً فعلياً فى القتال وليس ضرورياً من باب اولى ان يكون الجانى قد استعمل مادياً سلاحه (١) .

● العقوبة هى الإعدام ويجوز إعمالاً لنص المادة ٨٣ عقوبات الحكم فضلاً عن ذلك بغرامة لا تجاوز عشرة الاف جنيه يتبع فى شأنها حكم المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .
من احكام محكمة النقض :

١ - معنى الحرب فى القانون الدولى :

انه وإن كان الاصل فى فقه القانون الدولى ان الحرب بمعناها العام هى الصراع المسلح بين دولتين إلا ان للأمر الواقع اثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل ، وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .
(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨) .

٢ - ما هى الهدنة واثرها :

الهدنة لا تجيء إلا فى اثناء حرب قائمة فعلاً ، وهى اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ، ولا تتاثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين ، اما الحرب فلا تنتهى إلا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين ، او بإبرام صلح بينهما يحسم اسباب هذا النزاع نهائياً . وإذن فلا يمس مااستدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل مااعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التى توقف بها القتال او ان دولة « بريطانيا ، التى سلمت الاسرار إلى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨) .

٣ - حق محكمة الموضوع فى تحديد نص حالة الحرب :

للمحكمة الجنائية فى تحديد نص حالة الحرب ، وزمن الحرب ان تهتدى بقصد المشرع الجنائى تحقيقاً للهدف الذى هدف إليه وهو حماية الصالح العام للجماعة متى كان ذلك مستنداً إلى اسس من الواقع الذى رآته فى الدعوى وأقامت الدليل عليه .
(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨) .

(١) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٩٠ .

٤ - اثر قيام حالة الحرب :

يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة اموال العدو الموجودة في اقليمها .
(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠) .

مادة ٧٧ (ب)

يعاقب بالإعدام كل من سعى لدى دولة اجنبية او تخابر معها او مع احد ممن يعملون لمصلحتها للقيام باعمال عدائية ضد مصر .

تعليقات

هذا النص معدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د ،) .

مدلول السعى والتخابر :

أولاً - السعى :

يراد بالسعى كل عمل او نشاط يصدر من الجاني يتجه به إلى الدولة الأجنبية لاداء خدمة معينة لها مما يقع تحت طائلة التجريم دون ان يشترط اداء هذه الخدمة بالفعل والسعى هو مرحلة سابقة على التخابر إلا ان القانون سلوى بين الاثنين نظراً إلى الخطورة التي ينطوى عليها مسلك الجاني الذي يتوجه بنفسه إلى الدولة الأجنبية لخدمتها على نحو غير مشروع .

ثانياً : التخابر :

اما التخابر فيراد به التفاهم غير المشروع بمختلف صوره بين الجاني نفسه ، وبين الدولة الأجنبية سواء كان صريحاً او ضمنياً ، وسواء تم عن طريق سعى الجاني نفسه إلى الدولة الأجنبية او طريق سعى هذه الدولة إليه . فإذا قبل الجاني العرض المقدم إليه من دولة اجنبية للحصول على اسرار الدفاع وقعت منه جريمة تخابر تامة لا مجرد اشتراك في انتهاك اسرار الدفاع ، ومن هنا فإن التخابر يفترض توافر الاتفاق الجنائي . فالتفاهم

والاتفاق من واد واحد ، وهو تبادل الاراتين ويفترض هذا التخابر قيام صلة بين المتهم والدولة الأجنبية في نوع من الاتصال الواضح سواء كان ذلك مباشرة او بمن يعمل لمصلحتها (١)

ثالثاً : أركان الجريمة :

تتكون الجريمة محل نص المادة ٧٧ (١) عقوبات من فعل مادي هو ، الاتصال ، بدولة اجنبية او باى شخص يعمل لمصلحتها لدفعها إلى القيام باعمال عدائية ضد مصر ، وهذا الاتصال يكون إما بالسعى او التخابر ، اما الجانب المعنوى فإن السعى او التخابر جريمة عمدية ، فلا يصح ان تسند معنوياً إلى مقارف الفعل المادي إلا إذا توفر قصده الجنائي . والمستفاد من عبارة المادة ٧٧ ، ب ، عقوبات هو انه فضلاً عن علم الجاني بجانب الواقع يجب ان تكون لديه ، غاية ، معينة هي دفع الدولة التي حصل الاتصال بها إلى القيام باى عمل من الاعمال العدائية ضد مصر ، ولكن لا اهمية بعد ذلك للبواعث المحركة إلى الفعل فسيان ان يكون الباعث على السعى او التخابر هو الحقن على الجمهورية او ان يكون الطمع لدى غيرها في مال او منفعة (٢) .

● ويلاحظ انه لا يشترط ان يكون السعى او التخابر لدى دولة اجنبية او مع احد ممن يعملون لمصلحتها فيجوز ان ترتكب الجريمة في وقت السلم ولا يهم ان تكون الدولة الأجنبية حليفة لمصر او صديقة لها .

● والمستفاد من نص المادة هو معاقبة الفاعل حتى ولو لم ينشأ عن فعله اعمال عدائية ضد مصر بالفعل .

● العقوبة هي الاعدام ويجوز الحكم فضلاً عن ذلك بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه عملاً بنص المادة ٨٣ عقوبات يتبع في شأنها حكم المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .

مادة ٧٧ (جـ)

يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة اجنبية معادية او تخبر معها او مع احد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية او للاضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية .

(١) الدكتور احمد فتحي سرور في الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٨٣ وما بعدها .

تعليقات

لا يكفي لأعمال هذا النص مجرد السعى أو التخليب مع دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون في مصلحتها إيا كانت هذه الدولة بل يجب أن تكون دولة معادية . والركن المادي هو السعى أو التخليب معها أما الركن المعنوي فلفضلاً عن استلزام القصد الجنائي العام والمراد به هو أن يعلم الجاني بأنه يسعى ويتخابر مع دولة معادية أو مع أحد يعمل لمصلحتها فإن المشرع قد استلزم توافر قصد جنائي خاص هو اتجاه نية الجاني لأحد غرضين (الأول) معاونته الدولة المعادية في عملياتها التي لا يشترط أن تكون قد شنت بالفعل وإنما يكفي أن تكون الدولة المعادية قد اعتزمت القيام بهذه العمليات ولو لم تكن قد قامت بتنفيذها وقت السعى أو التخليب (والثاني) الأضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية ولا يشترط في هذا الفرص أيضاً أن يكون الجاني قد تمكن بالفعل من الأضرار بالعمليات الحربية المصرية بل يكفي مجرد تحقيق النية ولو لم يعقبها التنفيذ ومن صور هذا القصد أن يسعى الجاني إلى تثبيطهم الجنود وحثهم على الاستسلام أو أن يسعى إلى امتناع موظفي السكة الحديد عن تسير القطارات التي تحمل الجنود والمؤن إلى القتال^(١) .

● العقوبة هي الأعدام ويجوز فضلاً عن ذلك الحكم بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه وذلك إعمالاً لنص المادة ٨٣ عقوبات . وهذه الغرامة عند الحكم بها واجب على الجاني شخصياً فإذا أعدم قبل إدائها فلا يجوز التنفيذ بها على ورثته وإنما تنفذ في تركته وفقاً لأحكام المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .

هل يتصور الشروع في جريمة السعى أو التخليب ؟

ذهب رأي إلى أنه وإن كان القانون قد علق على مجرد السعى كجريمة تامة إلا أنه يتصور الشروع في هذا الفعل بكل ما من شأنه أن يقرب الجاني إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها إذا توقف فعله أو خاب لسبب لا دخل لإرادته فيه . أما التخليب فلا يتصور الشروع فيه إلا إذا كانت الدولة هي البائدة في السعى أما إذا بدر السعى من الجاني فإنه يعتبر بذاته جريمة تامة^(٢) ولكن هذا الرأي مردود بأنه لا يتصور الشروع في جريمة السعى والتخليب للأسباب التالية :

١ - أن المشرع جرم السعى أو التخليب وقرر لهما عقوبة واحدة وهي الأعدام فالجريمة في كل منهما تقع تامة بمجرد السعى أو التخليب بصرف النظر عما إذا كان مرتكب هذا النشاط الإجرامي المتهم أو الدولة الأجنبية أو ممن يعمل لمصلحتها حتى إذا أوقف فعله أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادته فيه .

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٨

٢ - لو فرضنا جدلاً أن الأفعال التي من شأنها أن تقرب المتهم إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها هي مجرد عزم على ارتكاب الجريمة أو أعمال تحضيرية فهي لا تعتبر شروعاً عملاً بنص المادة ٢/٤٥ عقوبات فضلاً عن أن كل ذلك يخالف قصد وروح التشريع .

٣ - اعتبر المشرع السعي أو التخابر جريمة تامة وحدد عقوبتها فعلاً بقاعدة لا اجتهد مع صراحة النص فلا يتصور الشروع في السعي أو التخابر والقول بغير ذلك هو تحميل النص القانوني أكثر مما يحتمل (١) .

مادة ٧٧ (د)

يعاقب بالسجن إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت في زمن حرب :

١ - كل من سعي لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو تخابر معها أو معه وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي .

٢ - كل من أتلف عمداً أو أخفي أو اختلس أو زور أوراقاً أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى .
فإذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو بقصد الإضرار بمصلحة قومية لها كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في زمن السلم والأشغال الشاقة المؤبدة في زمن الحرب .

ولا يحوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون بأي حال على جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .

تعليقات وأحكام

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها بالمفردة الأولى وجود النشاط الإجرامي ذاته المتمثل في السعي أو التخابر لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها وأن يكون

(١) الدكتور محمد جمعة عبدالقادر في جرائم أمن الدولة علماً وقضاء الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٥٧ .

من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر الحربى او السياسى او الدبلوماسى او الاقتصادى ولم يشترط القانون وقوع الضرر فعلاً بالبلاد بل يكفى تحقق النموذج الاجرامى المنصوص عليه بالمادة محل التعليق . وفوق ذلك فإنه يتعين ان يتوافر القصد الجنائى لدى الجانى ويكتفى فى ذلك بالقصد الجنائى العام وهو ان يعلم الجانى بأنه يسعى او يتخبر مع دولة اجنبية بقصد الاضرار بمركز مصر الحربى او السياسى او الدبلوماسى او الاقتصادى

اتلاف الوثائق المتعلقة بأمن الدولة :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ (د) على عقاب كل من (اتلف عمداً او اخفى او اختلس او زور اوراقاً او وثائق وهو يعلم انها تتعلق بأمن الدولة او بأية مصلحة قومية اخرى) والمستفاد من ذلك ان الفعل المادى لهذه الجريمة يتحقق بإحدى صور اربع هي الاتلاف او الاخفاء او الاختلاس او التزوير . ولا بد فضلاً عن ارتكاب الفعل المادى فى إحدى صوره الأربعة من ان يتوافر لدى مقارفه قصد جنائى عام وذلك بان يكون عالماً بان الورقة او الوثيقة التى يتلفها او يختلسها او يخفيها او يزور فيها تتعلق بأمن الدولة او بأى مصلحة قومية اخرى .

العقوبة :

إذا توافرت عناصر الجريمة سواء بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالفقرة (أ) أو تلك المنصوص عليها بالفقرة (ب) عوقب الجانى بالسجن إذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم وبالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت فى زمن حرب . فإذا توافر لدى الجانى فضلاً عن العلم نية أو غاية الاضرار بالمصلحة القومية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فى زمن السلم والأشغال الشاقة المؤبدة فى زمن الحرب . وذلك كله ما لم ينطبق على الواقعة وصف جريمة اشد . ولا يجوز بأية حال تطبيق المادة ١٧ عقوبات فى هذه الجريمة إذا وقعت من موظف عام أو من شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة^(١) مع ملاحظة جواز الحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه فضلاً عن العقوبة المقررة وذلك عملاً بنص المادة ٨٣ عقوبات .

من احكام محكمة النقض :

١ - لما كان الحكم قد اعمل فى حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد ان خلص إلى انطباقها على منظمة الصاعقة السورية التى يتبعها ورد على دفاعه فى هذا الصدد بما مؤداه ان تلك المنظمة هي الجناح العسكرى لحزب البعث السورى طبقاً لما جاء

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ١٠٤

باعتراف الطاعن - وانها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها - وإلى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناصب حزب البعث السوري العداء لمصر - وكان الشارع لم يشترط في الجماعة السياسية لكيما تصير في حكم الدولة طبقا للمادة ٥٨/١ د من قانون العقوبات ان تكون جماعة معادية لمصر وإنما احال في شأنها - إذ اعتبرها في حكم الدولة - إلى احكام الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برمته - بما في ذلك جريمة التخابر سواء تم مع دولة معادية وفقا للمادة ٧٧ هـ - او مع مجرد دولة اجنبية ولو لم تكن معادية وفقا للمادة ٧٧ د بما مفاده وجوب تطبيق البندين ج - د من المادة سالفة الذكر حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية لما كان ذلك فإن رمى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩/٢/١٩٨٤) .

٢ - من المقرر ان نية الاضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركنا من اركان جريمة التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٧ د من قانون العقوبات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩/٢/١٩٨٤) .

مادة ٧٧ (هـ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة اجنبية في شأن من شئون الدولة فتعتمد اجرائها ضد مصلحتها .

تعليقات

- يسرى هذا النص على كل شخص، ومن ثم يستوى في هذا ان يكون هذا الشخص مصريا او اجنبيا .
- يتعين ان يكون هذا الشخص مكلفا بالمفاوضة مع حكومة اجنبية . ويتعين ان يكون هذا التكليف صادرا من جهة حكومية صاحبة اختصاص في الامر محل التكليف .
- يتعين ان ينصب التكليف على شأن من شئون الدولة سواء الحربية منها او السياسية او الاقتصادية .
- تعمد الشخص المكلف الخروج عن مهمة التكليف بقصد الاضرار بمصلحة البلاد ومن ثم فإنه يتعين ان يكون هذا الشخص المكلف عالما بان ما يفعله ضد مصلحة البلاد

• يعاقب الجاني بالاشغال الشاقة المؤبدة فضلاً عن جواز توقيع عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه عليه عملاً بنص المادة ٨٣ من قانون العقوبات . ويراعى في تنفيذها احكام المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .

مادة ٧٧ (و)

يعاقب بالسجن كل من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند إذ قام بعمل عدائى آخر ضد دولة أجنبية من شأنه تعويض الدولة المصرية اخطار الحرب أو قطع العلاقات السياسية .

فإذا ترتب على الفعل وقوع الحرب أو قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات

صورة هذه الجناية أن يقوم شخص تلتزم الدولة بدراء أعماله بجمع الجند أو ارتكاب أي عمل عدائى آخر ضد دولة أجنبية دون إذن من الحكومة وعلى نحو يعرض الجمهورية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية والجاني في هذه الجريمة هو كل شخص، فيصح إذن أن يكون وطنياً ولو لم تتوفر به صفة الموظف بالجمهورية أو الممثل لها كما يصح أن يكون أجنبياً طالما كان للدولة الحق وعليها الواجب فى درء أعماله العدائية ضد الدول الأخرى .

• والفعل المادى هو القيام بدون إذن من الحكومة بجمع الجند أو ارتكاب أى عمل عدائى آخر ضد مصلحة دولة أجنبية ويكون من شأن ذلك تعريض الجمهورية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية . وجمع الجند هو نموذج أو مثال قانونى للعمل العدائى الذى يجرمه النص . والمقصود بجمع الجند هو الارتباط مع الاشخاص من العسكريين أو المدنيين ليكونوا جنوداً يعملون لخدمة الدولة الأجنبية . أما ، العمل العدائى ، فهو كل فعل يكشف عن المناهضة والانتهاك مما قد يؤدى إلى تعريض الدولة المصرية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية مع الدولة المقصود بذلك العمل العدائى .

• والقصد الجنائى في هذه الجريمة ، قصد عام ، فيكفى إذن لوجوده أن يكون الجاني وقت قيامه بجمع الجند أو غيره من الأعمال العدائية بإرادته عالماً بأنه يأتيه دون إذن من الحكومة وأن يكون عالماً بأن من شأن فعله أو يؤدي إلى خلق خطر الحرب أو إلى قطع العلاقات السياسية فعلاً فإذا انتفى علمه بأحد هذه العناصر تخلف القصد الجنائى اللازم

حتى ولو كان جهله أو غلطة راجعاً إلى تقصير منه أو عدم احتياط في التقدير لأن هذه الجريمة لاتقع إلا عمدية (١) .

العقوبة : إذا توفرت عناصر الجريمة يعاقب الجاني بالسجن . اما إذا ترتب على الفعل وقوع الحرب أو قطع العلاقات السياسية فعلا تكون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة . ويجوز للمحكمة في الحالين أن تقضي بغرامة لاتجاوز عشرة آلاف جنيه وفقاً للمادة ٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ٧٨

كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقوداً أو أي منفعة أخرى أو وعداً بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وإذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب . ويعاقب بنفس العقوبة من أعطى أو عرض أو وعد بشيء مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

ويعاقب بنفس العقوبة أيضاً كل من توسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .

وإذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب .

تعليقات

طرفا الرشوة :

تقتضي جريمة الرشوة توافر طرفين المرتشي والراشي وقد يتدخل في الرشوة ما يسمى

(١) الدكتور محمد جمعة عبدالقادر في جرائم أمن الدولة علماً وقضاءاً الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٥٧ .

الوسيط والذى يكون ممثلاً لأحد طرفي الرشوة أو كليهما . والمرتشى في الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٧٨ هو كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ ولو بالواسطة من دولة اجنبية أو ممن يعملن لمصلحتها نقداً أو أية منفعة أخرى أو وعد بشيء من ذلك ومفاد ذلك ان المرتشى قد يكون مصرياً كما قد يكون اجنبياً كما قد يكون موظفاً أو غير موظف .

أما الراشى فلا بد وان تتوافر فيه صفة الممثل للدولة الأجنبية أو أحد الذين يعملون لمصلحتها .

والهدف من الرشوة هو ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية ويخضع تقدير ذلك لتقدير محكمة الموضوع ولا يشترط لتمام جريمة الرشوة تنفيذ العمل الضار بالمصلحة القومية . إذ ان تنفيذ الغرض من الرشوة ليس ركناً من أركانها ولكنها تتم بالنسبة للمرتشى بمجرد طلبه أو قبوله أو اخذه النقود أو المنفعة الأخرى أو الوعد بذلك .

العقوبة :

إذا تمت جريمة الرشوة على النحو السالف الذكر يعاقب المرتشى بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به - أما إذا كان الجانى موظفاً علماً أو مكلفاً بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب فإن المشرع قد شدد العقوبة بأن جعلها الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من اعطى أو عرض أو وعد بشيء مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

كما يعاقب بنفس العقوبة ايضاً كل من توسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .
أى ان القانون قد سوى بين عقوبة المرتشى والوسيط .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة بأنه إذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب . ولا يهم بعد ذلك تنفيذ الغرض من الرشوة من عدمه .

مادة ٧٨ (أ)

يعاقب بالاعدام كل من تدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده .

تعليقات

أركان الجريمة :

١ - الركن المادى : يتعين لتوافر هذه الجريمة أن يقوم الجانى بالتدخل لمصلحة العدو ويفترض ذلك وجود حالة حرب بين مصر والدولة الأخرى المتدخل لصالحها وقد يكون هذا التدخل فى صورة مادية بإلقاء متفجرات مثلاً أو القيام باغتيالات للزعماء كما قد يأخذ شكل التدخل صورة معنوية كنشر مقالات أو توزيع منشورات وبث الأكاذيب والإشاعات التى من شأنها زعزعة اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده .

٢ - القصد الجنائى : يكفى لتوافر هذه الجريمة توجيه الإرادة نحو هدف معين وهو أن يعلم الجانى أن فعله من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى جرمها النص .

٣ - العقوبة : العقوبة هى الاعدام ويجوز فضلاً عن ذلك الحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه عملاً بنص المادة ٨٣ عقوبات ويراعى فى شأن تنفيذها احكام المادة ٥٣٥ إجراءات جنائية .

مادة ٧٨ (ب)

يعاقب بالاعدام كل من حرض الجند فى زمن الحرب على الانخراط فى خدمة أية دولة أجنبية أو سهل لهم ذلك وكل من تدخل عمداً بأية كيفية فى جميع الجند أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدبير شئ من ذلك لمصلحة دولة فى حالة حرب مع مصر .

تعليقات

● بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى الشق الاول من المادة ٧٨ (ب) فإنه يلزم لانطباق صورة هذه الجنائية فضلاً عن زمن الحرب أو حالتها حصول الفعل المادى على وجه مما هو مبين بالنص وقيام القصد الجنائى لدى مقارفة الفعل .

● الفعل المادى فى هذا النوع من التجريم يتحقق بأحد أمرين :

(أ) تحريض الجند المصريين على الانخراط فى خدمة دولة أجنبية .

(ب) تسهيل التحاقهم بأية دولة بتقديم الوسيلة التى تعينهم على التخلص من خدمة

البلاد .

والقصد الجنائي اللازم لتحقيق مسئولية مقارف الفعل المادى بهذه الجنائية هو القصد الخاص ومن مقتضى ذلك انه يجب ان يكون الجانى وقت تحريضه الجند على الانضمام لدولة اجنبية او وقت تسهيل ذلك لهم عالما بان الجمهورية فى حالة حرب قائمة . وان الجند الذين يحرضهم من المصريين ويجب ان تكون غايته من ذلك إعانة العدو^(١) .

اما بالنسبة للجريمة الثانية التى نص عليها المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٨٧ (ب) فهى كل من تدخل عمداً بآية كيفية فى جمع الجند او رجال او اموال او مؤن او عتاد او تدبير شىء من ذلك لمصلحة دولة فى حالة حرب مع مصر . ومن ثم فإن الفعل المادى فى هذه الجريمة هو ان يتدخل الجانى بآية كيفية فى جمع الجند او رجال والمقصود بذلك الارتباط مع الاشخاص بآية كيفية فى جمع الجند او رجال والمقصود بذلك الارتباط مع الاشخاص سواء كانوا عسكريين او مدنيين من اجل العمل فى صفوف الدولة التى تحارب مصر . وكذلك يدخل فى الفعل المادى جمع الاموال او العتاد او تدبير شىء من ذلك لمصلحة دولة فى حالة حرب مع مصر .

ولا بد ان يتوافر لدى الجانى القصد الجنائي بان يعلم بانه بفعله ذلك يساعد العدو ضد بلده مصر .

العقوبة : الاعدام ويجوز الحكم بغرامة لا تجاوز عشرة الاف جنيه إعمالاً لنص المادة ٨٣ عقوبات .

مادة ٧٨ (جـ)

يعاقب بالاعدام كل من سهل دخول العدو فى البلاد او سلمه مدناً او حصوناً او منشآت او مواقع او موانى او مخازن او ترسانات او سفناً او طائرات او وسائل مواصلات او أسلحة او ذخائر او مهمات حربية او مؤناً او أغذية او غير ذلك مما أعد للدفاع او مما يستعمل فى ذلك او خدمة بان نقل إليه اخباراً او كان له مرشداً .

تعليقات

- هذه الجريمة يفترض وقوعها فى زمن الحرب .
- اركان الجريمة :
- تتكون اركان الجريمة من ركن مادي وركن معنوي :

(١) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ١٣٨ وما بعدها .

أولاً الركن المادى :

هو كل فعل إيجابى أو سلبى يؤدي إلى تسهيل دخول العدو في البلاد أو يؤدي إلى تسليمه مدناً أو حصوناً أو منشآت أو مواقع عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفناً أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية . أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك ومن ثم فإن النص يتسع ليشمل الأشياء الواردة فيه بالنص وكذلك كل فعل أو امتناع يترتب عليه تسليم العدو أى شيء أعد للدفاع في زمن الحرب . وكذلك يشمل النص من نقل للعدو أخبار أو كان له مرشداً .

ثانياً : القصد الجنائي

أو الركن المعنوى ومفاده انه يتعين ان يكون لدى الجنائي قصد جنائي خاص هو احاطته وعلمه بكافة عناصر الجريمة وبان فعله أو امتناعه سوف يؤدي إلى تسهيل أو تسليم العدو شيئاً مما أعد للدفاع عن مصر . ولا يقصد بالباعث المحرك له على ذلك طالما ارتكب النموذج الاجرامى للجريمة . واستخلاص القصد الجنائي مسألة موضوعية تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

العقوبة :

العقوبة هي الاعدام وفضلاً عن ذلك يجوز للمحكمة ان تحكم على الجنائي بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه إعمالاً لنص المادة ٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ٧٨ (د)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أعان عمداً العدو بأية وسيلة أخرى غير ما ذكر في المواد السابقة .
ويعاقب بالسجن كل من أدى لقوات العدو خدمة ما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لشخص عينه لذلك سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وسواء كانت المنفعة أو الفائدة مادية أم غير مادية .

من المذكرة الإيضاحية :

لما كانت وسائل إعانة العدو لا تقع تحت حصر فقد كفل النص المقترح بالمادة ٧٨ (د) معاقبة من يساعد العدو عمداً بأية وسيلة أخرى غير الوسائل التى تنطوى تحت حصر

المواد السابقة وجعل العقاب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ولا يخفى ان العقاب على هذه الجريمة يكون الاعدام اذا كانت الوسيلة التي يقدمها الجاني لعدو البلاد من شأنها تحقيق الغرض المقصود من إعاقته عليها عملاً بالمادة ٨٣ (أ) من المشرع ومن المسلمت ان الاحكام السالف ذكرها تتطلب وجود قصد جنائي خاص لدى الجاني وهو اتجاه النية إلى إعانة العدو وعلى ذلك فلا سبيل إلى تطبيقها على أداء الخدمات لقوات العدو بقصد الحصول على الفوائد او المغنم الشخصية وقد دلت الاحداث الأخيرة التي اجتازتها البلاد على ما يكون لهذه الافعال من اثر في معاونة الاعداء ولو لم تنصرف إلى ذلك غاية الجاني فشرعت فقرة ثانية بالمادة ٧٨ (د) لتجريمها وجعل العقاب عليها بالسجن .

مادة ٧٨ (هـ)

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من اتلف او عيب او عطل عمداً اسلحة او سفناً او طائرات او مهمات او منشآت او وسائل مواصلات او مرافق عامة او ذخائر او مؤنات او ادوية او غير ذلك مما اعد للدفاع عن البلاد او مما يستعمل في ذلك . ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من اساء عمداً صنعها او اصلاحها وكل من اتى عمداً عملاً من شأنه ان يجعلها غير صالحة ولو مؤقتاً للانتفاع بها فيما اعدت له او ينشأ عنها حادث وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

تعليقات

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٧٨ (هـ) تقابل المادة ٨١ من القانون القائم وقد لوحظ ان هذه المادة تعدد على سبيل الحصر الاشياء التي يعاقب على إعدامها او اتلافها عمداً عندما تستعمل في الدفاع عن البلاد او ان تكون معدة لهذا الغرض كما تنص على جريمة اخرى قصرت صورتها على إساءة صنع الاشياء المذكورة اساءة من شأنها ان تجعلها غير صالحة لان ينتفع بها او أن تعرض للخطر حياة الاشخاص الموجودين بها او الذين يناط بهم استعمالها او ينشأ عنها حادث ما فعدل نص المادة على وجه يتناول بالعقاب أعمال الاتلاف او التعيب او التعطيل التي تقع على الاشياء المشار إليها او غيرها مما يوضع في موضع الدفاع عن البلاد او يعد لذلك الغرض كما الحقت اساءة الاصلاح بإساءة الصناعة لوحدة القصد في الفعلين واتفاقهما في الاثر الذي يحقق بادوات الدفاع عن البلاد واطلقت صورتها الجريمة من القيود التي يشترطها النص القائم لتجريم الفعل واضيف حكم جديد لعقاب كل من اتى عملاً آخر من شأنه ان يجعل الاشياء السالف ذكرها غير صالحة ولو مؤقتاً للانتفاع بها فيما اعدت له او أن ينشأ عنها حادث ما .

٢ - أركان الجريمة :

تحمي جنائية المادة ٧٨ (هـ) معدات الدفاع في زمن السلم والحرب على السواء والجاني فيها هو كل شخص مصري كان أو اجنبياً بل ان النص ينطبق في زمن الحرب على رعايا العدو الذين لا يعدون جزءاً من قواته المسلحة ويستوى كذلك ان ترتكب الجريمة في إقليم الدولة او في الخارج .

ويجب لتحقيق هذه الجنائية ان تتوفر عناصر ثلاث الاول وقوع أحد الأفعال المبينة في النص وهي الاتلاف أو التعيب أو التعطيل أو إساءة الصنع أو الإصلاح أو أي فعل آخر من شأنه ان يجعل الشيء غير صالح بالانتفاع به ولو مؤقتاً فيما اعد له او ينشأ عنه حادث . والثاني ان يكون محل أحد هذه الأفعال شيئاً فيما يستعمل في الدفاع عن البلاد او مما اعد لهذا الغرض . والثاني هو القصد الجنائي ، الخاص ، لدى مقارن الفعل المادي في الجريمة^(١) .

مادة ٧٨ (و)

مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧

إذا وقع أحد الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة بسبب اهمال أو تقصير تكون العقوبة السجن .
فإذا وقعت الجريمة في زمن حرب تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وتكون العقوبة الأشغال المؤبدة إذا ترتب عليها تعطيل العمليات العسكرية .

تعليق

● صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ واستحدث من بين مواده المادة ٧٨ (و) وتقضى بتجريم الاتلاف أو التعيب أو التعطيل وغير ذلك من الأفعال الأخرى المبينة بالمادة ٧٨ (هـ) من قانون العقوبات والتي تقع على أسلحة وسفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو غير ذلك مما اعد للدفاع عن البلاد او مما يستعمل في ذلك إذا وقعت هذه الأفعال

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ١٧٨

بسبب اهمال او تقصير وذلك لان المادة ٧٨ (هـ) لا تعاقب عليها إلا إذا ارتكبت عن عمد وتقرر الفقرة الاولى من المادة المستحدثة رقم ٧٨ (و) عقوبة السجن لهذه الجريمة اما فقرتها الثانية فتقرر لها عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت في زمن الحرب .

مادة ٧٩

كل من قام في زمن حرب بنفسه او بواسطة غيره مباشرة او عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع او منتجات او غير ذلك من المواد من مصر إلى بلد معاد او باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل خمسة امثال قيمة الاشياء المصدرة او المستوردة على الا تقل الغرامة عن ألف جنيه . ويحكم بمصادرة الاشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الاشياء .

مادة ٧٩ (أ)

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من باشر في زمن الحرب اعمالاً تجارية أخرى بالذات او بواسطة مع رعايا بلد معاد او مع وكلاء هذا البلد او مندوبيه او ممثليه أيا كانت إقامتهم او مع هيئة او فرد يقيم فيها . ويحكم بمصادرة الاشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الاشياء .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣

لم يتضمن قانون العقوبات المصرى نصوصاً تعاقب من يصدر او يستورد في زمن حرب إلى او من بلد معاد او من يباشر اعمالاً تجارية من رعايا تلك البلد او وكلائه او مندوبيه او مع هيئة او فرد يقيم فيها . ولا شك ان هذه الافعال تهدد امن الدولة وسلامتها وتلحق ضرراً جسيماً بمصالحها الاقتصادية مما يترتب عليه عرقلة مجهودها الحربي كما تزيد في إمكانات البلد المعادي للاستمرار في عدوانه . وقد جرى التشريع المقارن بنصوص تشمل عقاب مثل هذه الافعال ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٧٩ فقرة خامسة والمادة ٨٣ من قانون

العقوبات الفرنسى من فرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على كل من يقوم باعمال تجارية فى زمن الحرب بالذات او بالواسطة مع رعايا دولة معادية او وكلائها او مندوبيها مخالفاً بذلك الخطر الصادر فى هذا الشأن من السلطات الفرنسية - وكذلك المواد ٢٤٨ وما بعدها من قانون العقوبات الإيطالى وهذه المواد الأخيرة شملت كثيراً من صورة هذه الجريمة .

● وقد رأى لهذه الأسباب سد هذه الثغرة فى قانون العقوبات المصرى وذلك بإضافة مادتين جديدتين إليه برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية فى الباب الأول من الكتاب الثانى الخاص بسلامة أمن الدولة فى الخارج لما بين الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وتلك الواردة فى المشروع المقترح من تماثل فى الهدف هو حماية الدولة وأمنها وسلامتها فى زمن الحرب .

● وقد نصت المادة ٧٩ مكرراً على عقاب عمليات التصدير والاستيراد سواء تمت هذه العمليات بالذات او بالواسطة ويشمل موضوع الجريمة كافة الأشياء سواء كانت منتجات صناعية ام زراعية ام مواد أولية او غير ذلك وسواء أتم التصدير من مصر إلى بلد معاد مباشرة ام فى طريق بلد اجنبى آخر وكذلك إذا تم استيراد هذه الأشياء إلى مصر مباشرة من البلد المعادى او عن طريق بلد اجنبى .

● واشتملت المادة ٧٩ ثانية على عقاب صور التعامل الأخرى التى لا تدخل فى نطاق المادة السابقة فنصت على عقاب من يباشر فى زمن حرب بنفسه او بواسطة غيره أعمالاً تجارية مع رعايا بلد معاد او مع وكلاء هذا البلد او مندوبيه او ممثليه او مع هيئة او فرد مقيم فيها .

● والمقصود بزمن الحرب فى خصوص هذا التشريع حالة قيام الحرب فعلاً او حالة وقف القتال من غير إبرام صلح سواء كان ذلك نتيجة هدنة دائمة او مؤقتة او كان نتيجة لغير ذلك من الأسباب .

مادة (٨٠)

يعاقب بالإعدام كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو افشى إليها أو إليه بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك كل من أتلف لمصلحة دولة أجنبية شيئاً يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به .

تعليقات وأحكام

● وزيد الايضاح في المادة ٨٠ بالتصريح في نصها على عقاب من يحصل على سر من اسرار الدفاع قصد تسلمه لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها او قصد مجرد افشائه لتلك الدولة او لمن يعمل لمصلحتها فإنه وإن كان الافشاء يدخل في مدلول التسليم بمعناه في مقام هذا النص إلا انه رؤى إضالته صراحة تلافيا لكل شك او تاويل . (من المذكرة الايضاحية) .

● تفترض هذه الجريمة توافر ما يعتبر من اسرار الدفاع وتقتضى ركنا ماديا هو التسليم او الافشاء او الحصول على السر او اتلافه او جعل السر غير صالح للانتفاع به وذلك بالإضافة إلى ركنها المعنوي .

● ويشترط لتوافر السر الذي هو من اسرار الدفاع أن تسبغ الدولة على واقعه او شيء ما صفة السرية بحيث يتعين بقلوه محجوبا من غير من كلف بحفظه او استعمله مالم يتقرر ابلحة إذاعته على الناس كافة دون تمييز وتتحقق إرادة الدول في اصفاء السرية ، اما صراحة بالتنبيه بعدم إذاعته وإما بالنظر إلى طبيعة الواقعة او الشيء موضوع السر في ظروف معينة فليس بشرط إذن لتوافر السرية أن ينبه على حافظ السر بعدم إذاعته متى كانت طبيعته تنطق بالسرية^(١) .

و يتمثل النشاط الإجرامي للمتهم في إحدى صور ثلاث :

الصورة الاولى : هي قيام الجاني بتسليم سر لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها او افشائه إليها باية صورة وعلى اية صورة وعلى أى وجه وباية وسيلة سراً من اسرار الدفاع ويقصد بواقعة تسليم السر نقل او اعطاء وعائه المادى إلى حيازة دولة اجنبية او لاحد ماموريها ممن يعملون لمصلحتها او تمكين الغير من حيازته بما يتفق مع طبيعته والافشاء يدخل في مدلول التسليم المقصود بالنص ويقصد به الافشاء بالسر إلى الغير او تمكينه من الاطلاع على مضمونه دون نقل وعائه المادى إلى حيازة الغير . ويقع تسليم السر بطرق كثيرة منها على سبيل المثال ما يكون بالنقل او التصوير او الرسومات او اعطاء معلومات كتابية او شفوية للغير او بالاتصال اللاسلكى او تليفونيا او تلغرافيا او بالشفرة او بالراديو او الكتابة بالحبر السرى وغير ذلك من الوسائل الأخرى الحديثة او القديمة .

الصورة الثانية : هي الحصول على سر من اسرار الدفاع بقصد تسليمه او افشائه لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها فالفعل المادى هنا هو مجرد التوصل إليه او

(١) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٤٧

الحصول عليه بنقل حيازته المادية بأى وسيلة وعلى أى وجه . أو تصويره أو الاطلاع على
بمضمون والافشاء بمضمونه السر وغير ذلك من الطرق الأخرى التى تؤدى للتوصل أو
الحصول على أحد أسرار الدفاع .

الصورة الثالثة : هى الاتلاف لمصلحة دولة أجنبية شيئاً يعتبر سراً من أسرار الدفاع أو
جعله غير صالح لأن ينتفع به والاتلاف وهو اعدام السر ذاته كإعدام الوثائق والمستندات
والمحررات والرسومات والخطط العسكرية أو الخطط القومية وبالجمله كل ما يعتبر سراً
من أسرار الدفاع والاتلاف نوعان الاتلاف الكلى ويتحقق بإعدام الوعاء المادى جمعياً لأحد
أسرار الدفاع . أما الاتلاف الجزئى فيتحقق بإعدام جزء من الوعاء المادى جمعياً لأحد
أسرار الدفاع . أما الاتلاف الجزئى فيتحقق بإعدام جزء من الوعاء المادى للسرو جعل جزء
منه غير صالح للاستعمال أو الانتفاع به ولا فرق بين النوعين فى وقوع الجريمة فهى تقع
تامة بتحقيق أحدهما أو الاثنين معاً كإعدام جزء من وثيقة أو اتلاف الجزء الباقى منها بحيث
يضحى غير ذى فائدة أو منفعة من وجوده .

● ويكفى توافر القصد الجنائى العام فى الصورة الأولى حتى تقع الجريمة تامة أما فى
الصورتين الثانية والثالثة فضلاً عن توافر القصد الجنائى العام فيجب توافر القصد
الخاص حتى تقع الجريمة تامة كاملة ، والمقصود بالقصد الخاص هو أن تكون نية أو
غرض الجانى من الحصول على سر الدفاع تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد مما
يعملون لمصلحتها وذلك بالنسبة للصورة الثانية . والمقصود به فى الصورة الثالثة هو أن
يكون قصد أو غاية الجانى اتلاف الوعاء المادى للسركلىا أو جزئياً لمصلحة دولة أجنبية
شيئاً يعتبر من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به . ولا عبرة بالبواعث
والأسباب فى الصور الثلاث لأن البواعث والأسباب ليست عنصراً من عناصر جريمة فى
الصور الثلاث (٢) .

من أحكام النقض :

١ - يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم
سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر
شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشئ ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع
عن البلاد وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع فى كلا الأمرين ولها فى سبيل ذلك أن
تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها
مداومت المحكمة أبانت فى حكمها الأسانيد التى استندت إليها فى استخلاص النتيجة التى

(١) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق ص ٦٥ وما بعدها

انتهت إليها في طبيعة السرو في علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سلفا يؤدي إليها .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٢ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على اسرار الدفاع بقصد تسليمها . وعلى تسليمها لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الاجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص ان تكون مصر نفسها في حالة حرب تبشرها قواها النظامية .

٣ - إن مفهوم نص المادة ٨٠ ان السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وان مسئولية نقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وابلغه إلى دولة اجنبية او لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٤ - ان المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيلة إلى الدولة الاجنبية او من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من اسرار الدفاع عن البلاد بآية صورة وعلى اى وجه وبآية وسيلة لدولة اجنبية او لاحد باموريتها او لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٥ - ان المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون إذ جاء بها : ان المهم في امر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى إليه الجانى فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها تحقيق هذا الغرض او الوسائل التى تستعمل فى ذلك . كما انه ليس المهم ان يكون السر قد علم باكماله فإن عبارة : باى وجه من الوجوه ، يراد بها ان تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر الهشى على وجه خاطيء او ناقص ، .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٦ - ان سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شىء ان الاسرار التى الهشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

٧ - ان ترمى اسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

(الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥) .

مادة ٨٠ (أ)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه :

١ - كل من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد ولم يقصد تسليمه أو افشاءه لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها .

٢ - كل من اذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد .

٣ - كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو اذاعته .
وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (ب)

يعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة افشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد . وتكون العقوبة الاشغال المؤقتة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (ج)

يعاقب بالسجن كل من اذاع عمدا في زمن الحرب اخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة . وكان من شأن ذلك كله الحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة النزاع بين الناس أو أضعاف الجلد في الأمة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية .

مادة ٨٠ (د)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصرى اذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بأثر أية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

من المذكرة الإيضاحية للقانون :

المادة ٨٠ (د) هي مادة جديدة تعاقب كل مصرى يذيع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية في البلاد إذا كان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بأثر أية طريقة إضعاف الثقة القومية وقد رُوي العقاب على هذا الفعل لما قد ينشأ عنه من نتائج سيئة تصيب سمعة الدولة في المحيط الخارجى فضلاً عن دلالة على مروق المواطن من واجبات الولاء للوطن .

مادة ٨٠ (هـ)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من طار فوق الأراضى المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة .

٢ - كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة .

٣ - كل من دخل حصناً أو أحد منشآت الدفاع أو معسكراً أو مكاناً خيماً أو استقرت فيه قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترسانة أو أى محل حربي أو محلاً أو مصنعاً يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله .

٤ - كل من أقام أو وجد في المواضع والأماكن التي حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها . فإذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنية أو الصفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .
وفي حالة اجتماع هذين الظرفين تكون العقوبة السجن ويعاقب بالعقوبة نفسها على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم .

من المذكرة الإيضاحية :

استحدث النص فقرة جديدة بالنص على عقاب التحليق فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة . ويرمى هذا النص إلى توخي الغاية من تجريم الصور الأخرى التي يتناولها حكم المادتين المعمول بهما وهي فرض أسباب الصيانة الضرورية لحماية أسرار الدفاع عن البلاد .

مادة ٨٠ (و)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بآية صورة وعلى أى وجه وبآية وسيلة أخبارا أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته .

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٨٠ (و) هي مادة جديدة يقصد منها معالجة نقص في التشريع القائم ذلك أن نصوص ذلك التشريع إنما تهدف في المادة ٨٠ وما بعدها إلى صون أسرار الدفاع عن البلاد

من ان تسلم إلى دولة اجنبية او ان تفشى او تذاغ او تتخذ الاسباب لافشائها او إذا اعتها على ان هناك طلائفة من الاخبار او المعلومات ونحوها لا ترقى إلى مرتبة اسرار الدفاع ومع ذلك يفرض الصالح العام عدم إذا اعتها إلى الهيئات الاجنبية وقد وضع النص المقترح للوفاء بهذا الغرض ويعاقب من يسلم امثال هذه الاخبار او المعلومات إذا كانت خاصة بالمصالح الحكومية او الهيئات العامة او المؤسسات ذات النفع العام وصدر امر من الجهة المختصة بحظر نشرها او إذا اعتها .

مادة ٨١

يعاقب بالسجن كل من اخل عمداً في زمن الحرب بتنفيذ كل او بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد توريد او اشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة او لوقاية المدنيين او تموينهم او ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد ويسرى هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبائعين إذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام راجعاً إلى فعلهم .
وإذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالدفاع عن البلاد او بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الاعدام . ويحكم على الجانى في جميع الاحوال بغرامة مساوية لقيمة ما أحدثه من ضرر باموال الحكومة او مصالحها على ألا تقل عما دخل في ذمته نتيجة الاخلال او الغش .

مادة ٨١ (أ)

إذا وقع الاخلال في تنفيذ كل او بعض الالتزامات المشار إليها في المادة السابقة بسبب اهمال او تقصير فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه او إحدى عاتين العقوبتين .

مادة ٨٢

يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب :
١ - من كان عالماً بنيات الجانى وقدم إليه إعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكاناً للاجتماع أو غه ذلك من التسهيلات وكذلك من

حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو أخفائه أو نقله أو ابلاغه .

٢ - كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .

٣ - كل من اتلف أو اختلس أو أخفى أو غير عمدا مستندا من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها ويجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني واصهاره إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .

من المذكرة الإيضاحية :

هذه المادة تقابل المادة ٨٣ من القانون الحالي وقد أضيف بالنص المقترح إلى الأفعال الجنائية التي يحكمها المادة المذكورة فعل جنائي آخر تتمثل صورته في الاتلاف أو الاختلاس أو التزوير أو الاخفاء الذي يقع عمدا على مستند من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها إذا رُوي تسوية هذا الفعل من تلك الأفعال باعتباره شريكا في الجريمة الأصلية دون الحاجة إلى التزام قواعد القانون العام المتعلقة بالاشتراك في الجرائم بالنظر إلى ما تنقسم به الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب من أهمية وخطورة قد اجيز للمحكمة أن تقضى بالاعفاء من العقاب المقرر بالمادة المقترحة لصلة القربى أو المصاهرة حتى الدرجة الرابعة إذا وجدت من ظروف الدعوى ما تبرر الاعفاء .

مادة ٨٢ (أ)

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ من هذا القانون ولم يترتب على تحريضه اثري لعقاب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٨٢ (أ) هي مادة جديدة رُوي استهدافها للعقاب التحريض على ارتكاب الجنائيات ذات الخطر الشديد مما نص عليه في ذلك الباب إذا لم يترتب على التحريض اثر فتوازن بذلك مع المادة ٩٥ في باب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل والتي تعاقب على التحريض العقيم على ارتكاب الجنائيات المرسومة بالخطر مما نص عليه الباب المذكور

مادة ٨٢ (ب)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من اشترك في اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ او ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ ا ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه .
ويعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة كل من حرّض على الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته . ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .
ويعاقب بالحبس كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٨٢ (ب) هي مادة جديدة رؤى إضافتها لوضع عقوبة على الاتفاق الجنائى على ارتكاب الجنائيات المنصوص عليها في المادة السابقة أغلظ من العقوبات المقررة في الأحكام العامة للاتفاق الجنائى ومع استحداث جريمة خاصة لمعاقبة من دعا آخر إلى اتفاق جنائى على ارتكاب الجنائيات المذكورة إذا لم تقبل دعوته وبذلك يتناسق حكم هذه المادة مع ما تنص عليه المادتان ٩٦ و ٩٧ عقوبات في باب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل من أحكام خاصة بالاتفاق الجنائى على ارتكاب الجنائيات المنصوص عليها فيها .

مادة ٨٢ (جـ)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سهل باهماله أو بتقصيره ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ ا ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ ا ب و ٧٨ ج و ٧٨ هـ و ٨٠ .
فإذا وقع ذلك في زمن الحرب أو من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ضوعفت العقوبة .

مادة ٨٣

في الجنايات المنصوص عليها في هذا الباب يجوز للمحكمة في غير الأحوال المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٧٩ أ من هذا القانون ان تحكم فضلاً عن العقوبات المقررة لها بغرامة لا تجاوز عشرة الاف جنيه .

من المذكرة الايضاحية :

المادة ٨٣ هي مادة جديدة ولوحظ في وضعها ان العقوبات المقررة للجنايات المنصوص عليها في هذا الباب هي الإعدام او العقوبات الجنائية الأخرى المقيدة للحرية دون الغرامة . ولما كانت الظروف في بعض تلك الجنايات قد تجعل من الملائم الحكم فيها بعقوبة الغرامة مع العقوبة البدنية فقد اجيز للمحكمة بالنص المقترح ان تقضى في الجنائية بعقوبة الغرامة مع العقوبة المقررة لها بالمادة الأصلية التي تحكمها كلما رأت محلاً لذلك . على انه لما كانت الجنايات المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٧٩ أ من هذا المشروع يحكم فيها بالعقوبتين على سبيل الوجوب فقد تضمن النص المقترح استثناء تلك الجنائية من حكمه وقد اخذ مشروع هذه المادة مما تنص عليه المادة ١٥٥ من مشروع لجنة التعديل .

مادة ٨٣ (أ)

تكون العقوبة الإعدام على اية جريمة معانص عليه في الباب الثاني من هذا الكتاب إذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها او إذا وقعت في زمن الحرب بقصد إعانة العدو او الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكن من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

وتكون العقوبة الإعدام ايضاً على اية جنائية او جنحة منصوص عليها في هذا الباب متى كان قصد الجاني منها إعانة العدو او الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكن من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

من المذكرة الايضاحية :

تقع الجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج والداخل على صور واشكال شتى ولا مشاحة ان اخطر هذه الجرائم على حياة الدولة واشدها أثراً على كيانها ووجودها هي الأفعال التي يقصد من ورائها إلى المساس باستقلال البلاد او وحدتها وسلامة أراضيها وكذلك الأفعال التي ترمى إلى إعانة عدوها عليها او الاضرار بالعمليات الحربية لقواتها

المسلحة . ولما كانت الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الداخل قد تنصرف إلى غاية من الغايات السابقة فلا تكون العقوبة المقررة لها كافية في الزجر ولذلك تضمن النص المقترح العقاب على الجريمة في هذه الأحوال بالاعدام إذا كان من شأن الجريمة تحقيق الغرض المقصود منها أما في الباب الأول من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج فقد تضمن المشروع نصاً جديداً بالمادة ٧٧ يعاقب بالاعدام كل من يرتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها . ولم يبق بعد ذلك إلا أن يضاف إلى المادة المقترحة ٨٣ (١) نص يعاقب بالعقوبة السابقة أيضاً من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب بقصد إعلان العدو أو الإضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة إذا كان من شأنها تحقيق الغرض المذكور . وقد اشتق نص المادة المقترحة بما تجرى به المادة ١٣٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

مادة ٨٤

يعاقب الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يسارع إلى إبلاغه إلى السلطات المختصة . وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب . ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجاني وأصوله وفروعه .

مادة ٨٤ (أ)

يعفى من العقوبة المقررة للجرائم المشار إليها في هذا الباب كل من بادر من الجناه بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز لها ذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٨٤ والمادة ٨٤ (١) والمادة الأولى تقابل المادة ٨٤ فقرة أولى من القانون القائم التي يتناول حكمها بالعقاب كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيها ولم

يبلغه إلى السلطات المختصة . وقد رأى في النص المقترح ان يبسط الحكم على جميع الجرائم التي تقع تحت طائلة هذا الباب حثا على ابلاغ اول الامر باية جريمة من هذه الجرائم بالنظر لاثرها الخاص على الدولة كما رأى مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب واجيز للمحكمة ان تعفى من العقاب لصلة الزوجية او الابوة والبنوة إذا رأت من ظروف الدعوى محلا لذلك .

مادة ٨٥

يعتبر سرا من أسرار الدفاع :

١ - المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي بحكم طبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد ان تبقى سرا على من عدا هؤلاء الأشخاص .

٢ - الأشياء والمكاتبات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد الا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها او استعمالها والتي يجب ان تبقى سرا على من عداهم خشية ان تؤدي إلى افشاء معلومات مما اشير إليه في الفقرة السابقة .

٣ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ما له مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته .

٤ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها ومع ذلك فيجوز للمحكمة التي تتولى المحاكمة ان تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها .

مادة ٨٥ (أ)

في تطبيق أحكام هذا الباب :

(أ) يقصد بعبارة « البلاد » الأراضى التى للدولة المصرية عليها سيادة أو سلطان .

(ب) يعتبر موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تأدية وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه الصفة قبل ارتكابها سواء كان قد حصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها .

(ج) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية فى حكم حالة الحرب وتعتبر من زمن الحرب الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً .

(د) تعتبر فى حكم الدول الجماعات السياسية التى لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تبسط أحكام هذا الباب كلها أو بعضها على الأفعال المنصوص عليها فيه حين ترتكب ضد دولة شريكة أو حليفة أو صديقة .

من المذكرة الإيضاحية :

المادة ٨٥ - وتقابل المادة ٨٥ بند ، ثانياً ، و ، ثالثاً ، وقد تميزت المادة المقترحة بوضع ضوابط محدودة المعالم للمعنى المقصود « بأسرار الدفاع عن البلاد » فى تطبيق أحكام القانون ولما كانت الأخبار والمعلومات الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك كل ما يسمى الشئون العسكرية والاستراتيجية تتصل بطبيعتها بتنظيم وسائل الدفاع عن البلاد مما يقتضى إحاطتها بالسرية التامة لذلك تضمن النص الجديد اعتبارها من أسرار الدفاع ما لم تنزع الجهة المختصة هذه الصفة منها بالتصريح كتابية بنشرها أو إذاعتها . وقد الحق بأسرار الدفاع الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التى تتخذ للكشف عن

الجرائم التي يتناولها هذا الباب او لتحقيقها او محاكمة مرتكبيها وذلك ضماناً لحصر نطق الجرائم المذكورة وعدم افلات الجناة من القصاص . واخذ في ذلك بما يجرى به نص المادة ١٤٢ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المقتبسة من المشروع الفرنسي .

المادة ٨٥ (١) - وتقبل بعض فقرات المادة ٨٥ من القانون القائم وقد استحدث النص المقترح حكماً جديداً يلحق بحالة الحرب الفترة التي يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً اعتباراً بان تلك الفترة وإن كانت في الواقع ليست في زمن الحرب إلا انها تبلغ بحكم الظروف مبلغ حالة الحرب مما يقتضى تسويتها بتلك الحالة وسحب احكامها عليها وقد تضمنت المادة المقترحة النص على انه يعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة متى كانت تعامل معاملة المحاربين ولم يقصد بذلك إلى خلق حكم جديد في القانون وإنما رؤى التصريح به في المشروع باعتباره من المبادئ التي استقرت عليها آراء الفقه والقضاء في القانون الدولي . وابتنت المادة كذلك الموظف ومن في حكمه بالمعنى المقصود في هذا الباب فقد رؤى باعتباره موظفاً ولو لم يحصل على الاوراق او الوثائق او الاسرار اثناء قيام الصفة او بسببها وكذلك ولو زالت عنه الصفة قبل ارتكاب الجريمة وسواء حصل على الاشياء المذكورة اثناء قيام الصفة او بعد انتهائها . وقد روعى في ذلك الحكم ان بين هذه الطائفة وبين الدولة التي اختارته وقتاً للخدمة العامة علاقة ادبية لا تنضم عراها بانتهاء العمل او الخدمة وتستوجب هذه العلاقة مزيداً من واجب الاخلاص والامانة ولو بعد انتهائها .

وقد جرى مشروع المادة الجديدة ايضاً يحذف البند خامساً من المادة ٨٥ الذي ينص على اعتبار الافعال المشار إليها في احكام ذلك الباب إذا وقعت على دولة حليفة في حكم الجرائم التي تقع على مصر وسوى في الحكم بين الدولة الحليفة والدولة الشريكة او الصديقة واصبح قرار رئيس الجمهورية شرطاً لازماً لبسط احكام ذلك الباب كلها او بعضها على الافعال المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت ضد اى دولة من الدول المذكورة على اختلاف علاقاتها بمصر . فقد رؤى ان يوضع في يد الحكومة الحق في سحب هذه الاحكام على حليف البلاد او عدم سحبها عليه حسبما تمليه ظروف الحال ومقتضيات الصالح العام . فضلاً عن ان القرار بسريان الاحكام المذكورة يعتبر لازماً في كثير في الظروف للمعلم باحكام القانون وترتيب المسؤولية الجنائية بناء عليه وقد اقتبس هذا النص من المادة ٨٦/٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

من احكام محكمة النقض :

١ - لما كان الحكم قد اعمل في حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد ان خلص إلى انطباقها على منظمة الصاعقة السورية التي يتبعها ورد على دفاعه في هذا الصدد

بما مؤداه ان تلك المنظمة هي الجناح العسكرى لحزب البعث السورى طبقاً لما جاء باعتراف الطاعن - وانها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها - وإلى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناسبة حزب البعث السورى العداء لمصر - وكان الشارع لم يشترط فى الجماعة السياسية لكيما تصير فى حكم الدولة طبقاً للمادة ٥٨/١ د من قانون العقوبات ان تكون جماعة معادية لمصر . وإنما احال فى شأنها - إذ اعتبرها فى حكم الدولة - إلى احكام الباب الاول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات برمته - بما فى ذلك جريمة التخليب سواء تم مع دولة معادية وفقاً للمادة ٧٧ هـ او مع مجرد دولة اجنبية ، ولو لم تكن معادية وفقاً للمادة ٧٧ د بما مفاده وجود تطبيق البندين جـ ، د من المادة سالفه الذكر - حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية لما كان ذلك فإن رعى الحكم بالخطا فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب فى هذا الخصوص يكون فى غير محله

(نقض جلسة ١٩/٢/١٩٨٤ الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ ق) .

٢ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على اسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الاجنبية فى حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص ان تكون مصر نفسها فى حالة حرب تبشرها قواتها النظامية .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق) .

الكتاب الثانى

الجنايات والجنح المضرة بالحكومة

من جهة الداخل

مادة ٨٦

الغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو ١٩٥٧
(الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكررد) .

وكانت تنص على ما يأتى :

مادة ٨٦ : يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حرите .
ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك
اعتداء لا يهدد حياته .

ويحكم بتلك العقوبات نفسها إذا كان الاعتداء على الملكة أو ولى العهد
أو أحد أوصياء العرش .

مادة ٨٧

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو
تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة . فإذا وقعت
الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من
تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

تعليقات

طبيعة الجريمة :

هذه الجريمة جريمة شكلية لا مادية بمعنى انه لا يلزم لتوافرها ان ينتج سلوك الجانى

حدثا ضارا هو بالذات قلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة كما لا يلزم ان ينتج من السلوك ذاته ولو حدث خطر هو تعريض الدستور او النظام الجمهورى او شكل الحكومة لخطر القلب او التغيير فلا يلزم لا الضرر ولا الخطر وإنما يكفي ان يكون قلب او تغيير الدستور او النظام الجمهورى او شكل الحكومة هدفا يتجه سلوك الجانى ماديا إلى تحقيقه ولو لم يتحقق . ولو لم يمثل خطر تحقيقه .

أركان الجريمة :

● يتوفر الركن المادى لهذه الجريمة عن طريق المحاولة بالقوة لقلب او تغيير الدستور او النظام الجمهورى او شكل الحكومة ومن ثم فإن الركن المادى يتكون من عنصرين هما المحاولة واستعمال القوة وقيل فى تعريف المحاولة بأنه إذا كان الشروع جريمة قائمة بذاتها كانت المحاولة شروعا فى الشروع فبينما يتحقق الشروع بالبدء فى تنفيذ الجريمة فإن المحاولة تتوافر بالفعل المؤدى حالا ومباشرة إلى هذا البدء فى التنفيذ بحيث لو ترك الجانى لامره لادى إلى البدء فى تنفيذ الجريمة . ويجب فى جميع الاحوال ان تتجاوز المحاولة مجرد التصميم او الاتفاق او التخطيط للجريمة بل يجب ان يصل الامر إلى مباشرة بعض الاعمال المادية التى تشف من عزم الجانى على تحقيق قصده وان لم تصل هذه الاعمال إلى مرحلة البدء فى تنفيذ الانقلاب . وهنا لا يكفي مجرد الاعمال التحضيرية بل يجب تجاوزها بحد يسير ولذلك فإن مجرد شراء السلاح هو مجرد عمل تحضيرى اما توزيعه على المتآمرين فهو نوع من المحاولة . وعلى ذلك فالمحاولة هى دون الشروع من الاعمال التى يقصد بها الوصول إلى الجريمة وان لم تصل إلى البدء فى التنفيذ .

● ولا بد ان تقترن المحاولة باستعمال القوة على اية صورة وبأى قدر فى محاولة لقلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة وعديدة هى صور استعمال القوة . ويلاحظ ان نجاح المحاولة فى الاطاحة بالحكم القائم ليس مؤداه بالضرورة ان تؤول إلى ايدى اصحابها مقاليد الحكم الجديد فقد تثبت لسواهم ولو بفضل منهم وعندئذ يتعرضون للمحاكمة بالتطبيق للقانون النافذ كما لو كانت المحاولة لم تنجح وقد قدمت السوابق التاريخية الفرنسية امثلة على ذلك .

● واما عن الركن المعنوى فإنه فضلا عن توافر القصد العام يشترط لوقوع هذه الجريمة توافر قصد جنائى خاص هو نية الانقلاب وهلة ذلك ان الركن المادى لهذه الجريمة يتم بفعل ينطبق عليه وصف المحاولة ولا يشترط فيه وقوع الانقلاب فعلا ومن ثم فإن واقعة الانقلاب تبدو عنصرا بعيدا عن الركن المادى للجريمة ولذلك فإن انصراف قصد الجانى نحو تحقيق هذه الواقعة يعتبر قصدا جنائيا خاصا . وعلى ذلك فمن يحاول بالقوة

الوصول إلى غرض آخر كالنهب أو السلب لا يسرى عليه وصف الجريمة التي نحن بصدددها
وإن كان يصدق على مسلكه وصف جريمة أخرى .

العقوبة :

كل من يحاول قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة بالقوة
منفردا أو مع غيره ولو استخدم السلاح يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ما لم
تكن له صفة مؤلف العصابة أو زعيمها أو متولى قيادة ما فيها إذ يعاقب في هذه الحالة
بالاعدام إذا كانت العصابة مسلحة فإذا لم تكن العصابة مسلحة عوقب جميع أعضائها
ومنهم مؤلفها وزعيمها والمتولى قيادة فيها بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

● المراد بالعصابة في هذا الصدد كل جمعية منظمة يديرها ويتزعمها بعض أفرادها ولا
يشترط توافر عدد معين في هذه العصابة وكل ما يجب هو أن تكون العصابة مسلحة أى
حاملة للأسلحة ولا يشترط أن يكون السلاح في أيدي أفرادها بل يكفي أن يكون تحت
تصرفهم ويكفى أيضاً أن تتوافر صفة التسليح بالنسبة إلى غالبية أعضائها ولو لم يحمل
السلاح مؤلفها أو زعيمها أو من له قيادة فيها . ولا يتوافر الظرف المشدد بالنسبة إلى جميع
أعضاء العصابة وإنما يقتصر على مؤلفها أو زعيمها أو من تولى قيادة فيها ومؤلف العصابة
هو الذى قام بتشكيلها أو اختيار أعضائها وقد يتعدد مؤلفو العصابة الواحدة . وزعيم
العصابة هو كل عضو أسندت إليه مهمة رئاسية على غيره من أعضاء العصابة تعطيه قدرا
من سلطة التوجيه أو الإرادة أو الإشراف على أعمال العصابة أو أعضائها^(١) .

مادة ٨٨

ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩
والمنشور في الوقائع المصرية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - العدد ٥٧ .
وكانت تنص على ما يأتى :

المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية
ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل
سياسى .

(١) في تفصيل ذلك الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٧٥ وما بعدها . والدكتور رمسيس بهنام في الق.
الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٤٣ وما بعدها

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها .

مادة ٨٩

يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم إلى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

الركن المادي للجريمة :

لا يكفي لتوافر الركن المادي كما حدده نموذجها في القانون أن تتكون عصابة بل يلزم فوق ذلك أن تهاجم هذه العصابة فعلا طائفة من السكان أو أن تقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين . أما عن الطائفة التي تهاجمها العصابة فإنه يستوى أن يكون القسم المشترك بين أفرادها وحدة المقر السكني أو وحدة السلالة أو وحدة العقيدة السياسية أو الدينية أو وحدة الحالة الاقتصادية ثراء أو بؤسا فاية طائفة تراعى العصابة في مهاجمتها أنها وحدة بشرية تجمع أفرادها خصائص مشتركة يمكن أن تكون محلا للمهاجمة التي يعتبرها القانون مكونة لهذه الجناية . ولا يلزم في مهاجمة طائفة من السكان أيا كانت أن تستخدم العصابة في هذه المهاجمة السلاح فالقانون لم يتطلب السلاح في سبيل توافر الجناية إلا في مقاومة السلطة العامة أما طائفة السكان فتتوافر الجناية ولو بمهاجمتها بالقوة العضلية المجردة

الركن المعنوي للجريمة :

هذه الجريمة عمدية ويلزم لها بالتالي توافر القصد الجنائي وعلى ذلك يلزم أن تكون إرادة المتهم قد انصرفت إلى الدخول في عضوية عصابة هدفها مهاجمة طائفة من السكان

بسلاح أو بدون سلاح أو مقاومة رجال السلطة العامة بالسلاح في تنفيذ القوانين فإذا كان المتهم قد انضم إلى العصابة دون أن يعلم بأن ذلك هو هدفها أو سلوره غلط من شأنه أن ينفي وجود ذلك العلم عنده على وجه اليقين فإنه لا تتوافر في حقه الجنائية . على أنه متى تحقق لدى المتهم العلم بأن ذلك هو هدف العصابة فانضم أو ظل منضمًا لها ثم حدثت المهاجمة أو المقاومة اعتبر مرتكبًا للجنائية وسئل كذلك عن كافة الجرائم الأخرى التي تمخضت عنها هذه المهاجمة أو المقاومة ولو لم تحدث بيديه^(١)

العقوبة :

يعاقب مؤلف العصابة وزعيمها وكذا كل من تولى قيادة فيها بالاعدام - أما من انضم إليها ولم يشترك في تاليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

مادة ٨٩ مكررا

كل من خرب عمدا بأي طريقة إحدى وسائل الإنتاج أو أموالا ثابتة أو منقولة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها . ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٣١ يوليو سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١ .

(١) الدكتور مصطفى بهنام المرجع السابق ص ٥١ وما بعدها .

الركن المادى للجريمة :

هذه الجريمة تعتبر جريمة مادية ذات حدث ضار هو تخريب وسيلة إنتاج أو مال ثابت أو منقول لإحدى الجهات العامة وهذا التخريب معناه إزالة أو انقاص قيمة تلك الوسيلة أو هذا المال وعلى ذلك فإن السلوك المكون للجريمة كما حدده نموذجها في قاعدة التجريم هو التخريب أى استخدام العنف على الأشياء بحيث تتشوه وتتغير معالمها وتصبح غير صالحة للاستعمال الكامل الذى كانت مخصصة له . ويلزم فى الأشياء التى ينصب عليها هذا السلوك أن تكون كما حددتها المادة وسبلة إنتاج أو مال ثابت أو منقول مملوك لإحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ عقوبات .

والركن المعنوى للجريمة فقد عبر عنه النص إذ حدد فاعل الجريمة بأنه «كل من خرب عمداً» . وفى الوقت ذاته أردفت القاعدة هذا التحديد باخر هو أن يكون ذلك التخريب المتعمد مقترنا بقصد معين أى بغاية معينة ترجى من ورائه هى «قصد الإضرار بالاقتصاد القومى»^(١) .

مادة ٩٠

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من خرب عمداً مبانى أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو للجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا وقعت الجريمة فى زمن هياج أو فتنة بقصد أحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى .
وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً فى تلك الأماكن .

ويحكم على الجانى فى جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التى خربها .

تعليقات

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٢٩ مكرر (د) ثم بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ والمنشور فى ٢٥/٧/١٩٦٢ .

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٥٩ وما بعدها

جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تعليقا على هذا النص انه لما كانت المادة ٩٠ من القانون الحالى تشترط وقوع فعل التخريب في زمن هياج او فتنة او بقصد احداث الرعب بين الناس او اشاعة الفوضى فقد رأى استبعاد هذا الشرط كركن من اركان الجريمة وجعله ظرفا مشددا لها واقتضى ذلك تعديل النص تعديلا من مقتضاه التدرج في العقوبة بما يتناسب والآثار المترتبة على فعل التخريب فنص على عقوبة السجن جزاء من يخرب عمدا املاكا عامة وما في حكمها من الاشياء المملوكة للجهات التى عددها النص فإذا وقع الفعل ابلن هياج او فتنة او بقصد احداث الرعب بين الناس او اشاعة الفوضى تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة وتكون عقوبة الاعدام فى الحالين إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا فى تلك الامكن .

واستحدث النص الجديد فقرة خاصة بالزام الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى خربها ومن المفهوم ان التخريب المعاقب عليه طبقا لهذه المادة هو التخريب الذى يتسم بالجسامة سواء وقع على مال ثابت او منقول مملوك للدولة او لإحدى المؤسسات العامة او غيرها من الجهات التى اوردتها هذه المادة . فلا يدخل فى حكم هذه المادة افعال الهدم والاتلاف البسيطة التى تنولتها المادة ١٦٢ عقوبات . كما انه من المفهوم ان المادة ٣٦١ عقوبات لا تنناول إلا تخريب واتلاف الاموال الخاصة وقد استتبع تعديل المادة ٩٠ عقوبات تعديل المادتين (١٦٢ ، ٣٦١) مع التدرج فى العقوبة على الوجه المبين بالمشروع ومع استبعاد الاعمال ذات القيمة التاريخية من حكم المادة ١٦٢ عقوبات لان ما يعتبر منها من الاموال العامة يدخل فى مدلول المادة ٩٠ عقوبات إذا كن الاتلاف جسيما اما فى الحالات الأخرى فإنه يعاقب عليها طبقا لقانون حماية الآثار كذلك حذفت عبارة «بقصد الإساءة» من المادة ٣٦١ عقوبات تمشيا مع ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من انها تحصيل لحاصل وذكر المفهوم .

مادة ٩٠ مكررا

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من حاول بالقوة احتلال شىء من المباني العامة او المخصصة لمصالح حكومية او مرافق عامة او لمؤسسات ذات نفع عام .

فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها او تولى فيها قيادة ما .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٢٩ مكرر .
وقد جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليقا على ذلك النص بان المادة ٩٠ مكرر هي مادة جديدة تعاقب كل محاولة بالقوة لاحتلال شئ من المباني العامة او المخصصة لمصالح الحكومة او المرافق العامة فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة غلظ العقاب على من الف العصابة او تولى زعامتها او باشر فيها قيادة ما وقد جرمت الافعال التي تنطبق على هذا النص بالنظر لما تنطوى عليه من خطر على استقرار الامن في الدولة والتحدى للسافر لسلطاتها والمقصود بالعصابة الموجبة للتشديد في العقوبة هو وجود جمعية منظمة لها رؤساء يديرون اعمالها ومؤسساتون تابعون لهم ولم يحدد القانون عدد الاشخاص الذين تتكون منهم العصابة فهذا الامر متروك لتقدير قاضي الموضوع . ويشترط ان تكون العصابة مسلحة وليس ضروريا ان يكون جميع الاشخاص الذين يكونون العصابة حاملين اسلحة بل كل ما يجب بحثه هو ما اذا كانت العصابة لديها من الاسلحة ما يكفي لاعتبارها مسلحة وهذا الامر ايضا متروك لتقدير القاضي^(١).

ويلزم ان تكون محاولة الاحتلال موجهة الى مبنى او الى جزء منه وان يكون هذا المبنى مملوكا او مخصصا لمصالح حكومية او لمرافق عامة او لمؤسسات ذات نفع عام بالمعنى السابق تحديده ويجب لتوافر هذه الجنائية ان يكون من حاول احتلال المبنى او شئ منه بالقوة عالما بان المبنى مملوك او مخصص لجهة من الجهات العامة المحددة في نموذج الجريمة فان لم يتوافر لدى الجاني العلم اليقيني بتوافر هذه الصفة في المبنى بان خيل اليه واعتقد ان المبنى من المباني الخاصة فان محاولته احتلال المبنى او شئ منه بالقوة لا تحقق في هذه الحالة الجنائية موضوع الحديث ولا حتى اى جريمة اخرى^(٢).

مادة ٩١

يعاقب بالاعدام كل من تولى لغرض اجرامى قيادة فرقة او قسم من الجيش او قسم من الاسطول او سفينة حربية او طائرة حربية او نقطة عسكرية او ميناء او مدينة بغير تكليف من الحكومة او بغير سبب مشروع . ويعاقب كذلك بالاعدام كل من استمر رغم الامر الصادر له من

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ١٢٠

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٧٨ وما بعدها

الحكومة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها .

تعليقات

● يتخذ الركن المادى للجريمة صورة من صور ثلاث هي :

- ١ - أن شخصا ما ولو لم يكن ذا صفة عسكرية يتولى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو الأسطول أو سفينة أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة دون تكليف من الحكومة ويستوى هنا أن يكون الفاعل عسكريا أو عاديا ولا تهم الوسيلة التى يتولى بها الشخص القيادة فقد تكون وسيلته إلى ذلك الاكراه أو الخديعة أو الاحتيال أو الاقناع والمهم أن يكون العاملون أو بعض منهم ولو كان هذا البعض عاملا واحدا قد حدثت منهم أو منه استجابة لأوامر من وقف موقف القائد .
 - ٢ - أن شخصا له صفة القائد العسكرى يستمر في قيادته رغم الأمر الصادر له من الحكومة بالكف عنها .
 - ٣ - أن شخصا له صفة رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح أو في حالة تجمع رغم صدور أمر الحكومة بتسريح القوة^(١) .
- وبالنسبة للركن المعنوى فتعتبر الجنائية في صورها الثلاثة جريمة عمدية ومن ثم فإنه يلزم لذلك أن تنصرف إرادة الجانى إلى تحقيق النموذج الإجرامى كما وصفه القانون .

مادة ٩٢

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو البوليس طلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامى . فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة كانت العقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .
أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوه فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٨٩ وما بعدها

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩/٥/١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

من المذكرة الايضاحية :

تعاقب هذه المادة كل شخص يجب على عسكري الجيش او البوليس طاعته إذا طلب إليهم او كلفهم العمل على تعطيل او امر الحكومة الصادرة بالتجنيد وقد لوحظ أن تخصيص التعطيل في اوامر التجنيد يحول دون عقاب الفعل إذا انصب التعطيل على ما عدا ذلك من اوامر مع انها قد لا تكون اقل خطرا على كيان الدولة واستتباب الامن فيها فعدلت المادة لتتناول بالعقاب جميع الصور التي ينصب فيها الطلب او التكليف على تعطيل اى امر من اوامر الحكومة مادام الغرض منه اجراميا .

مادة ٩٣

يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسه عصابة حاملة للسلاح او تولى قيادة ما وكان ذلك بقصد اغتصاب او نهب الاراضى او الاموال المملوكة للحكومة لجماعة من الناس او مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه الجنايات .
ويعاقب من عدا هؤلاء من افراد العصابة بالاشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩/٥/١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

● جاء بالمذكرة الايضاحية ان الفقرة الاولى من المادة ٩٣ تنص على عقاب من يتولى الرئاسة او القيادة في عصابة مسلحة بقصد ارتكاب الجرائم المبينة بها وتنص الفقرة الثانية على عقاب افراد العصابة الآخرين الذين لم يتولوا فيها رئاسة او قيادة وقبض عليهم في محل الواقعة ولما كان شرط القبض على افراد العصابة بمحل الواقعة يجعل من تمكنوا من الفرار بمنأى عن العقاب فقد عدل هذا النص لاستدراك العقاب في الصورة الاخيرة .

● ويشترط لتوافر الجريمة أن يقلد الجاني نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو تولى قيادة ما فيها . والعصابة تقتضى التنظيم والتبعية فيجب أن تكون لها إدارة ووظائف موزعة بين أعضائها فيكون لها رؤساء وقواد وجنود ونم يحدد القانون عدد الأشخاص الذين تتكون منهم العصابة بل ترك هذا الأمر لتقدير المحكمة تقدرا ما إذا كان عددهم كافيا لاداء الغرض المستهدف من عدمه كما وأن المادة لم تنص صراحة على ضرورة تسليم جميع افراد العصابة بل يكفي أن يكون لدى العصابة من الأسلحة ما يمكنها من المهاجمة^(١) .

● وهذه الجريمة عمدية يلزم لها توافر القصد الجنائي بانصراف ارادة كل عضو في العصابة إلى اغتصاب أو نهب الاراضى أو الاموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه الجنائيات والتلاقى بهذه الإرادة مع إرادة الباقين بمطاردة العصابة ولو لم تحدث بالفعل واقعة نهب أو اغتصاب أو مقاومة من هذا القبيل . فقصد التآمر مع الغير عن علم بالهدف المتآمر من اجله وهو اغتصاب أو نهب الاراضى أو الاموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه الجنائيات وعن علم بوجود سلاح فى حوزة المتآمرين هو الركن المعنوى فى الجنائية التى نحن بصدد^(٢)ها .

مادة ٩٤

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصابة المذكورة فى المادة السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجنائية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤونات أو دخل فى مخابرات إجرامية بأى كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو مدبريها وكذلك من قدم لها مساكن أو محلات يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم .

تعليقات

● هذا النص ترديد واضح للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من قانون العقوبات والتى تنص على أن من اشترك من جريمة فعلية عقوبتها . وقد أراد المشرع بهذا

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٢٣

(٢) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ١٠٢

النص محل التعليق التأكيد والتوضيح فضلا عن انه جعل صور المساعدة المنصوص عليها بالمادة جريمة خاصة قائمة بذاتها .

● ويتوافر الركن المادى للجريمة فى حق كل شخص مصريا كان او اجنبيا مدنيا كان او عسكريا ادار حركة عصابة حاملة للسلاح او نظمها او اعطاها او جلب إليها اسلحة او مهمات او آلات تستعين بها على فعل الجنائية وهو يعلم ذلك او بعث إليها بمؤونات او دخل فى مخبرات إجرامية بأى كيفية مع رؤساء تلك العصابة او مدبريها وكذلك من قدم لها مسكن او محلات ياوون إليها او يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم أى يتعين توافر القصد الجنائى لديه وهو العلم وانصراف إرادته إلى مساعدة العصابة وفقا للنموذج الإجرامى للجريمة كما نص عليه .

مادة ٩٥

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ مكررا ، و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض اثر .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ٦٩/٥/١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

● والركن المادى المكون للجريمة هو التحريض والمراد به استخدام الوسائل الكفيلة بحمل نفس الغير حملا على انتواء الامر الذى يبغى الفاعل إقناعها بان تريده وذلك بتوليد إرادة فى هذه النفس لم يكن لها وجود قبل ان يسلك الفاعل سلوكه . اما بالنسبة للركن المدنى فإنه يتعين ان يكون التعبير الصادر من الفاعل كاشفا بوضوح عن معنى التحريض ودالا على انتوائه وان يكون مضمون التحريض محددا واضحا فى تعبيرات المحرض ذاته بانه جريمة من الجرائم السالف بيانها وبان الفاعل يحض على ارتكابها بأسلوب يستخلص منه دون غموض او إبهام هذا الحصن فيجب فوق انصراف إرادة الفاعل إلى التعبير ان تتجه كذلك إلى المضمون النفسى الذى جعل القانون من توافره فى التعبير جريمة فإذا احاط الغموض بتعبيرات المتهم ولم يتهيا منها ومن ملابساتها القطع بانه انتوى بها التحريض على جريمة من تلك الجرائم تعينت تبرئته لان الجريمة العمدية

والقصد الجنائى كركنها المعنوى يتعين ثبوته على وجه اليقين لا على وجه الحدس او التخمين^(١) .

● تعاقب المادة ٩٥ على التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص فى المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ إذا لم يترتب على التحريض اثر . اما إذا ترتب عليه اثر عوقب الجانى بعقوبة الجريمة الواقعة بناء على هذا التحريض .

مادة (٩٦)

● يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق او كان له شأن فى إدارة حركته .

● ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن كل من شجع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية او مالية دون ان تكون لديه نية الاشتراك مباشرة فى ارتكاب تلك الجرائم .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩/٥/١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

● يشترط لوجود الاتفاق الجنائى المنصوص عليه فى المادة ٩٦ عقوبات .

١ - ان يكون هناك اتفاق - ٢ - ان يكون الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من قانون العقوبات او اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه وذلك على التفصيل الآتى .

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٠٩

١ - أن يكون هناك اتفاق جنائي . فيشترط أولا أن يكون هناك اتفاق ويوجد الاتفاق متى عقد العزم بين شخصين فأكثر واتحدت إرادتهم على العمل

والعزم يقتضى وجود إرادة ثابتة مقررة فلا يكفي وجود امانى او تهديدات بل يجب توطيد العزم على العمل وعلى النية أن تقيم الدليل على هذا العزم فلا تقتصر على اثبات أن المتهمين اجتمعوا وتداولوا فيما بينهم وأنهم الفوا جمعية او عصابة علنية او سرية وأن لديهم مشروعا غير معروف او غير واضح بل عليها أن تثبت أنهم اعترضوا ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ويمكن حصول هذا الاثبات بجميع الطرق من كتابة وبينة وقرائن . ولم يشترط القانون أن يكون العزم قد عقد سرا فيمكن تصور اتفاق جنائي يكون قد جعل علنيا وليس من الضروري أن يكون الوقت الذى اختير لتنفيذ الجريمة محددا وكذلك لا يهم أن يكون الأجل غير محقق كما إذا اتفق المتآمرون على أن لا يعملوا إلا عند وفاة أحد الأشخاص مثلا . ولا يهم أيضا أن يكون العزم معلقا على شرط كما إذا اتفق المتآمرون على العمل فى حالة ما لو حصل حادث معين مثل حل مجلس الشعب . وإذا عدل المتآمرون من تلقاء أنفسهم عن العزم على العمل فلا يمكن القول بوجود مشروع جنائي مقرر بصفة نهائية ومن ثم لا يكون الاتفاق معاقبا عليه .

ويشترط أن يكون العزم معقودا بين شخصين فأكثر وهذا هو الشرط الذى يميز الاتفاق الجنائي فهو لا يوجد إلا بين عدة اشخاص (اثنين على الأقل) . وأن يكون الغرض من الاتفاق هو ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من قانون العقوبات او اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود منه .

● وقد جعل الشارع عقوبة المحرض على الاتفاق او المدبر لحركته اشد من عقوبة الأعضاء فعاقب المحرض او المدبر بالاشغال الشاقة المؤبدة وعاقب الأعضاء بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن^(١)

● وأما عن الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة محل التعليق فإن السلوك الملقى المكون لها هو التشجيع بالمعونة المادية او المالية على ارتكاب الجرائم سألقة الذكردون أن يكون فاعل التشجيع قد تبين نوعية كل جريمة وملابساتها قبل اقترافها او يحقق هذه الصورة التى قصد القانون العقاب عليها بنص خاص بسبب كون القواعد العامة فى المساهمة الجنائية لا تسمح بهذا العقاب . ويجب لتوافر القصد الجنائي فى هذه الجريمة أن يكون مقدم تلك المعونة يعلم الغرض الذى سوف تستخدم فيه وهو ارتكاب جريمة من الجرائم سألقة الذكر وأو لم تحدد بعد هذه الجريمة . وأن يكون موافقا على

(١) فى تفصيل ذلك المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٣١ وما بعدها

تحقيق هذا الغرض فإن كان لا يعلم به أو قدم المعونة لغرض آخر غير الغرض الإجرامى المحدد فى النص واستخدمت مع ذلك فى الغرض الآخر لا تتوافق فى حقه الجريمة فلا بد فوق انصراف إرادته إلى التشجيع وهذه نية من وعى كذلك باغراض من حباهم بالتشجيع^(١).

مادة (٩٧)

كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس إذا لم تقبل دعوته .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالنون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩/٥/١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

● وهذه الجريمة تتكون من ركنين فيشترط أولاً أن تكون هناك دعوة إلى الانضمام إلى اتفاق جنائى يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم التى عينها القانون ثانياً أن لا تقبل هذه الدعوى .

● وتقضى الدعوة وجود مشروع مصمم عليه من قبل يريد صاحبه أن يشرك معه غيره فيه ولهذا الغرض يعرض عليه مشروعه وخططه ووسائله التى أعدةا للتنفيذ على أنه لا يكفى أن يضيفى صاحب المشروع للغير بما اعتزمه فإن هذا الإفضاء غير معاقب عليه وإنما يجب أن يدعو هذا الغير بالاشتراك معه فى مشروعه .

وليس يشترط أن تكون الدعوة قد رفضت بل يكفى أنها لم تقبل فتتحقق الجريمة إذا كان الشخص الذى توجه إليه الدعوة لا يجيب بشيء^(٢) .
ولابد من التسليم بأن الشروع بكلتا صورتيه الموقوفة والخائبة لا يتصور تحققه فى الجريمة التى نحن بصددنا .

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السليق ص ١١٣ وما بعدها

(٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السليق ص ١٣٤

على أن الاشتراك في الدعوى متصور سواء بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة .
وقد نص القانون على عقوبة الحبس لهذه الجريمة . مراعى في ذلك أنها تعبير لم يلقي
قبولا^(١)

مادة (٩٨)

■ يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١
و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى السلطات المختصة .
■ ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك
المشروع ولا على أصوله وفروعه .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو ١٩٥٧ والمنشور
في الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر .

● تعاقب المادة ٩٨ من علم بوجود مشروع لارتكاب نفس هذه الجنايات ولم يبلغه إلى
أولى الأمر وذلك باعتبار أن واجب الإبلاغ عن تلك الجرائم هو واجب وطنى لكل من يعلم
به . ولكنه في الفترة الثانية استثنى من ذلك زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع وكذلك
أصوله وفروعه فتلك طائفة لا يسرى عليها النص والعلة من ذلك هو مراعاة المشرع صلة
الزوجية وقرابة الدم بين الأصل والفرع .

مادة (١٩٨)

■ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس
أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات أو منظمات ترمى إلى سيطرة طبقة
اجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة اجتماعية أو إلى

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٧

قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو إلى تحبيذ شىء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك .

■ ويعاقب بنفس العقوبات كل اجنبى يقيم فى مصر وكل مصرى ولو كان مقيما فى الخارج إذا أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار فرعا فى الخارج لإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة . وكذلك كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار فى مصر فرعا لمثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات ولو كان مقرها فى الخارج .

■ ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة فى الفقرتين السابقتين أو اشترك فيها بأية صورة .

■ ويعاب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من اتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدم ذكرها لأغراض غير مشروعة أو شجع غيره على ذلك أو سهله له .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤ العدد ٩٤ مكرر .

من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ :

كفل نص المادة ٩٨ (١) الجديد العقاب على مجرد انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المحظور تكوينها بمقتضى هذه المادة سواء اكانت ذات صفة دولية ام غير ذلك وحتى ولو كان غرضها قاصر على تحبيذ أو ترويج شىء مما هو منصوص عليه فى نفس المادة ولو لم تقم باى مجهود نحو تنفيذ هذه الاغراض وبذلك يمكن القضاء على مثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات وهى فى مهدها دفعا لشرها وخطرها

المتوقع كما ضمن النص الحكم على تغليظ العقاب على الأجنبي المقيم في مصر وكذلك المصري المقيم في الخارج إذا انشا احدهما او ادار فرعاً في الخارج لإحدى هذه الجمعيات او المنظمات او الهيئات وكذلك الحال لو ادار في مصر فرعاً لمثل هذه الجمعيات او المنظمات التي يكون مقرها في الخارج وهو ما لم تحققه المواد القديمة .

وقد سوى النص الجديد بين عقوبة الانضمام إلى الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٨ (١) وعقوبة الانضمام إلى فروع هذه الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية ومن البديهي أنه يجب أن يثبت على من ينضم إلى تلك الهيئات أو يشترك فيها علمه بحقيقة أمرها حتى يمكن أن ينطبق عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (١) .

واعتبر بموجب النص الجديد الاتصال بالهيئات او الجمعيات المذكورة او بملحقاتها لأغراض غير مشروعة جريمة بحيث لا يشترط لتوافر أركانها أن يبلغ الاتصال لدرجة الانضمام او الاشتراك في تلك الهيئات بل يكفي فيها أن تكون هناك علامة غير مشروعة من أي نوع كانت - كان يتصل شخص بإحدى هذه الهيئات لتلقى تعاليمها تمهيداً لأن يكون في المستقبل أداة لنشر مبادئها او الالتحاق بخدماتها فيخرج من دائرة العقاب من يتصل بالهيئات المذكورة لأغراض علمية او لأغراض أخرى مشروعة وغير مستترة فيظل عبء الإثبات في هذه الحالة - اثبات أن الاتصال كان لغرض غير مشروع - على علق النيابة العامة .

● وفقاً للمادة ٩٨ (١) يعتبر التنظيم مناهضاً بشرطين يتعلق الأول بالهدف ويتعلق الثاني بالوسيلة .

(الأول) أن يرمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او إلى القضاء على طبقة اجتماعية او إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية او الاقتصادية او إلى هدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية او إلى تحييد شيء مما تقدم او الترويج له وبوجه عام فإن المشرع انصرف مراده إلى حماية النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التي ترمى إلى بسط طبقة على أخرى وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا ولذلك كانت تسمى جريمة انشاء هذا النوع من التنظيمات بجريمة الشيوعية وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى إلى تحقيق أحد الأهداف التي أتمها القانون .

(والثاني) أن يكون استعمال القوة او الارهاب او أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك ولا يشترط لذلك أن يدعى التنظيم صراحة إلى استعمال القوة او أي

وسيلة غير مشروعة ، وانما يكفي ان يفهم ضمنا ان برنامجا وخطته الذي يرمى إلى تحقيقها تقتضى بحكم اللزوم العقلي اللجوء إلى القوة أو إلى أى وسيلة غير مشروعة^(١) .

● وهذه الجريمة عمدية يلزم لتوافرها وجود القصد الجنائي أى انصراف الإرادة إلى عناصر السلوك الملقى المكون للجريمة كما وصفه نموذجها عن وعى بالملابسات المحيطة به طبقا لهذا النموذج فالقصد الجنائي نية ووعى . وهو فى خصوص هذه الجريمة انعقاد النية على عناصر الركن الملقى أى على التلاقى مع نوايا الآخرين فى السعى نحو هدف من الأهداف المحددة فى قاعدة التجريم والاتجاه نحو استعمال القوة أو الإرهاب أو وسيلة غير مشروعة فى سبيل بلوغه وسواء أكان هذا التلاقى انتمائيا إلى التشكيل فى صورة انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أو محض انضمام أم كان هامشيا مع التشكيل على صورة مجرد اتصال به .

فيلزم ان تقيم سلطة الاتهام الدليل على توافرها هذه النية لدى المتهم ويلزم فوق ذلك وعى المتهم بالملابسات التى تطلب قاعدة التجريم احاطتها بالسلوك كى تتكون به الجريمة أى وعيه بان الأفراد الآخرين الذين تلاقى بنواياهم نيته سواء على صورة انتمائية أم على صورة هامشية يسعون إلى هدف من الأهداف المحددة فى نص القانون ويزمعون كذلك استخدام القوة أو الإرهاب أو وسيلة غير مشروعة فى سبيل تحقيق هذا الهدف . فيجب ان تقيم سلطة الاتهام الدليل على توافرها هذا الوعي لدى المتهم^(٢) .

مادة ٩٨ (أ) مكررا

■ يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من انشا أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة أو الحض على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويج أو تحبيذ شىء من ذلك .

■ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن

(١) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٧٧

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٣٨

خمسائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا في ذلك .

■ ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه أو اشترك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من روج بأية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة أو حرّض على كراهية هذه المبادئ أو الازدراء بها أو حبذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو حرّض على مقاومة السلطات العامة . وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٠ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٨ مايو سنة ١٩٧٠ العدد ٢٢ .

● تشترط هذه المادة لاعتبار التنظيم هداما شرطا واحدا وهو الهدف من التنظيم فيشترط أن يكون الغرض منه الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ومن ثم فإن هذه المادة تحمي نظام الدولة الاشتراكي ضد خطر النظام الرأسمالي ويتمثل النظام الاشتراكي في خصائص معينة يجب أن يتحلى بها كل من النظامين الاجتماعي والاقتصادي ولما كان الجانب السياسي للنظام الاشتراكي في بلادنا طبقا للدستور يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فقد شمله القانون أيضا بالحماية . وقد استعمل المشرع عبارات مختلفة هي المناهضة والحض على الكراهية أو الازدراء والدعوة المضادة وكل هذه العبارات تعنى

محاربة النظام الاشتراكي سواء بالعمل أو بالقول^(١) وفقا للنموذج الاجرامى المنصوص عليه بالمادة محل التعليق .

● ويلزم لقيام الجريمة فى اية صورة من صورها المنصوص عليها بالمادة توافر القصد الجنائى وذلك بان يكون الجانى على علم و ارادة بنتيجة فعله والفرض منه .

مادة ٩٨ (ب)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من روج فى الجمهورية المصرية باية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظم السياسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او للقضاء على طبقة اجتماعية او لقلب نظم الدولة الاساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من حذب باية طريقة من الطرق الافعال المذكورة .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤٦ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩ اغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤ .

● وعدل لفظ الجمهورية ، بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٥/٦/١٩٥٣ والمنشور فى ٢٥/٦/١٩٥٣ .

● وقد جاء بالملذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ان هذه المادة توسعة لحكم المادة ١٧٤ الحالية فيما تعاقب عليه من الافعال فوضع عقاب على تلك الافعال ولو لم يثبت ان الترويج او التحبيذ قد وقعاعلانية لان اعمال الهيئات او الاشخاص الذين يقومون بتلك الدعوة الضارة هى بطبيعتها مما يحصر فيه على منتهى الكتمان ولان تعدد

(١) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٨٩ .

النواحي التي تقوم بالدعوى كما هو مشاهد يجب معه ان يعامل كل قائم بها على اساس النتيجة التي يبتغونها .

● والترويج يتمثل في تعبير صادر من صاحب السلوك بآية طريقة يجرى بها تنقل المعانى والمشاعر بين الناس وقد تكون هذه الطريقة مشافهة او كتابة او رسما . وينطوى هذا التعبير على حمله ضد مبادئ الدستور الاساسية او النظم السياسية للهيئة الاجتماعية بغية تغييرها او على مناداة بتسوية طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او بالقضاء على طبقة اجتماعية او بقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية او الاقتصادية او بهدم اى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية . ويلزم لتوافر الترويج ان يقع بصورة على قدر من الانتشار فى المكان او على قدر من التكرار فى الزمان وبغير علانية لان السرية اخطر من العلانية ولانه فى حالة العلانية تسرى المادة ١٩٧٤ من قانون العقوبات .

● اما التحبيذ فيميزها عن الترويج انها تتمثل فى تحريض غير مباشر على الامر بتحسينه وتزيينه على نحو يخفى ما فيه من وجوه الاستهجان ويحول النفور منه إلى اقتناع به وهذا ما يعبر عنه بالثناء الايجابى فى حين ان الترويج يكون بالتحريض المباشر على الامر .

ولما كانت الجريمة فى صورتها من الجرائم التعبيرية فإنه يجب فوق إنصراف إرادة الجانى إلى البوح بالتعبير الصادر منه ان تنصرف إرادته كذلك إلى مضمون نفسى معين يحمله التعبير الصادر منه . ان تنصرف ارادته كذلك إلى مضمون نفسى معين يحمله التعبير ويفهم من التعبير بوضوح وهذا المضمون هو الترويج اى الدعاية لامر من الامور المحددة فى قاعدة التجريم بتحريض مباشر عليه او التحبيذ اى التزيين والتحسين بثناء ايجابى يحرض على الامر بطريق غير مباشر وعلى النيابة إقامة الدليل على توافر هذا الركن المعنوى من واقع التعبيرات التى سجلت على الجانى فى اكثر من مناسبة^(١) .

مادة ٩٨ (ب) مكررا

■ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء نص عليه فى المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٣ إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها

(١) فى تفصيل ذلك الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٤٩ وما بعدها

وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو منظمة ترمى إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادتين المذكورتين .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ والمنشور في الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٩٤ مكرر
- وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ انه بموجب نص المادة ٩٨ (ب) مكررا أصبحت حيازة أو إحراز المطبوعات أو المجموعات التي تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه أو المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ جريمة إذا كانت معدة للترويج أو لاطلاع الغير عليها ولا بس ضبطها حالة أو ظروف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولو لم يكن قد بدأ هذا التوزيع فعلا أو تم اطلاع الغير عليها . كما أصبحت حيازة أو إحراز وسائل الطبع والتسجيل والإذاعة المخصصة لهذا التحبيذ أو الترويج جريمة يعاقب عليها . ولا شك أن عبء إثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة ولا يشترط لتوافر أركان هذه الجريمة توافر أية طريقة من طرق العلانية . فيكفى أن تضبط المحررات أو المطبوعات بمسكن المتهم مثلا وهي متضمنة تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ إذا كانت معدة .

● الركن المادي للجريمة يتمثل في حيازة الجاني أو إحرازه الأشياء المنصوص عليها بالنص والمقصود بذلك هو أن يكون له السيطرة الفعلية والمادية على تلك الأشياء سواء بنفسه أو بواسطة غيره . ولا بد لتوافر الجريمة من وجود القصد الجنائي لديه وهو علم الجاني وانصراف ارادته إلى حيازة أو إحراز تلك المضبوطات وهو يعلم أنها محل للخطر .

مادة ٩٨ (جـ)

■ كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أى نوع كان ذات صفة دولية أو فروعا لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه

■ ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من انضم إلى الجمعيات أو الهيئات أو الانظمة المذكورة وكذلك كل مصرى مقيم في الجمهورية المصرية انضم أو اشترك باية صورة من غير ترخيص من الحكومة إلى تشكيلات مما ذكر يكون مقرها في الخارج .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ اغسطس سنة ١٩٤٦ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩ اغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٤٨ .

● ومعدلة إلى ، لفظ الجمهورية ، بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٥/٦/١٩٥٣ والمنشور في الوقائع المصرية في ٢٥/٦/١٩٥٣ - العدد ٥٢ مكرر .

عدلت عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ (والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٢/٤/١٩٨٢ العدد ١٦) . وكانت الغرامة قبل التعديل لا تتجاوز (خمسين جنيها) (ثلاثين جنيها) .

● وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ انه نظرا لما لوحظ في العمل من ان كثيرا من الناس تجرفهم تيارات الشيوعية الخلابة ولكنهم خشية من صولة القانون من جهة ولكي يخفوا مراميهم من جهة اخرى حتى يستدرجوا الأبرياء إلى الانضمام إليهم فإذا ما وقعوا في ايديهم استعهدوهم واثروا فيهم بشتى الوسائل إلى أن يعتنقوا مذهبهم يتدارفون في مسميات وعناوين لمشروعات دولية ظاهرها غير مريب وحقيقتها عمل أكيد في ميدان الشيوعية المخالفة لأصول النظام المقرر فترات الحكومة منعاً للاشتغال في هذا السبيل وتحاشيا لوقوع الأبرياء في براثن اولئك العلبثين بالنظام من وراء الحجب - رات ان تراقب مثل هذه التشكيلات الدولية فنص في المادة ٩٨ (جـ) على تحريم إنشاء جمعيات أو هيئات أو انظمة لها صفة دولية في المملكة المصرية (الجمهورية المصرية) قبل الحصول على ترخيص من الحكومة كما نص على ان يحرم على المصريين المقيمين في المملكة (الجمهورية) المصرية ان يشتركوا او ينضموا على اية صورة إلى مثل تلك الهيئات في اية جهة تكون وذلك بغير اذن الحكومة .

مادة ٩٨ (د)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بآية طريقة أموالاً أو منافع من أى نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ أ و ٩٨ مكررو ٩٨ ب و ٩٨ جـ و ١٧٤ من هذا القانون .

■ ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من شجع بطريق المساعدة المالية أو المادية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار إليها في الفقرة السابقة دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس لسنة ١٩٤٦ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤ .

● وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ تعليقا على تلك المادة أن الغرض منها المعاقبة على المدد الذي يرسل من الخارج من الجمعيات الشيوعية لبث الدعوة الضارة أو العمل على بثها فكل من يقبل من مصر مددا من هذا القبيل تجب معاقبته وكذلك تجب معاقبة من يعمل على تسهيل بث الدعوة بامداد المال أو أية معونة مادية ولو لم يكن قصده الاشتراك في الجريمة وبث الدعوة المعاقب عليه هنا هو ما يكون للشيوعية أو لتكوين احزاب أو جمعيات لها سواء أكلن علانية أم لم يكن .

● ويلزم لتوافر الجريمة أن يحدث تسلم فعلي لأموال أو منافع الغرض منها ارتكاب جريمة من تلك الجرائم بأن تكون الأموال نقودا تخصص مثلا لدفع مرتبات يتقاضاها من يشكون الجماعة الإجرامية أو ينضمون إلى عضويتها أو يتصلون بها أو لشراء أسلحة لاستخدامها عندما تحين مناسبة ذلك أو للانفاق على عملية الطبع والتسجيل والتخزين والترويج أو بأن تكون الأموال أشياء أخرى غير النقود منقولة أو عقارية كالأسلحة ذاتها والسيارات والأدوات والمهمات والرسوم والأشكال وورق الطباعة وهذه منقولات وكالأراضي لتقام عليها مساكن قادة الجماعة الإجرامية أو أعضائها كالأبنية تخصص لسكناهم أو لاجتماعاتهم أو لمكاتبهم مقرونة بالاثاث أو غير مفروشة وهذه عقارات وأما

المنافع فيراد بها ان تسلم لا الملكية التامة للأرض أو للبناء وإنما يسلم مجرد الانتفاع بها أو به مع ردهما عندما يشاء مانح المنفعة استردادهما أو ان يسلم الشيء المنقول من سيارات أو ادوات مثلاً على وجه عارية الاستعمال لا على وجه الهبة ويلزم في متسلم الأموال أو المنافع ان يكون واعياً الغرض الذي سلمت من أجله كما حددته قاعدة التجريم^(١)

مادة ٩٨ (هـ)

■ تقضى المحكمة في الأحوال المبينة في المواد ٩٨ أ و ٩٨ أ مكرر و ٩٨ جـ بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة وأغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لاستعماله فيها أو يكون موجوداً في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع . كما تقضى بمصادرة كل مال يكون متحصلاً من الجريمة أو يكون في الظاهر داخل ضمن أملاك المحكوم عليه إذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى أن هذا المال في الواقع مورد مخصص للمصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩/٨/١٩٤٦ - العدد ٤٨ ثم عدلت بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٤/١١/١٩٥٤ والمنشور في الوقائع المصرية في ٢٥/١١/١٩٥٤ - العدد ٩٤ مكرر . ثم عدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٠ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠ - العدد ٢٢ .

● جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ انه قد نص في المادة ٩٨ (هـ) على وجوب حل التشكيلات الشيوعية في حالة المادة ٩٨ (١) وبإجازة ذلك في الأموال الأخرى بناء على ما يراه القاضي من ظروف كل حالة كما نص على وجوب

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٧٢ وما بعدها

مصادرة النقد والامتعة والاوراق وسائر ما يستخدم في بث الدعوة او في ارتكاب اية جريمة في سبيل ذلك .

● كما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ تعليقاً على ذات النص انه قد اصبح بمقتضى نص المادة ٩٨ د هـ ، حل الجمعيات والمنظمات والهيئات وفروعها المشار إليها في المادتين ٩٨ (١) و ٩٨ (جـ) واغلاق امكنتها وجوبيا كما جعل الغلق جوازيا بالنسبة للامكنة التي تقع فيها الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكررا و ٩٨ (د) و ١٧٤ - وقد اورد نص المادة ٩٨ (هـ) حكما يتضمن النص على مصادرة الاموال الموجودة في حيازة المحكوم عليه التي تكون في الظاهر داخله ضمن املاكه اذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى اعتبار هذا المال هو في الواقع مورد تحت تصرف الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الفروع المذكورة .

مادة ٩٨ (و)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز خمس سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج او التحبيذ بالقول او بالكتابة او باية وسيلة اخرى لأفكار متطرفة بقصد اثارة الفتنة او تحقير او ازدياء أحد الأديان السماوية او الطوائف المنتمية إليها او الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي .

تعليقات

● هذه المادة اضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ والمنشور في ٢٢ / ٤ / ١٩٨٢

● وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بان النص الوارد من الحكومة يقضى بمعاقبة من يرتكب أحد الأفعال الواردة بالمادة المذكورة بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه بمعنى انه - في حالة ارتكاب هذه الجريمة - يكون الحكم بالحبس والغرامة معا وجوبيا ولكن اللجنة رأت تعديل مقدار الغرامة بجعلها لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . وذلك لخطورة الأفعال المؤثمة بموجب تلك المادة وهي استغلال الدين في الترويج او التحبيذ بالقول او الكتابة او باية وسيلة اخرى لأفكار متطرفة بقصد اثارة الفتنة او تحقير

او ازراء احد الاديان السملوية او الطوائف المنتمية إليها او الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى ومع رفع مقدار الغرامة جعلت اللجنة العقوبة تخيرية للقاضى اما ان يقضى بالحبس او بالغرامة حسب ظروف الواقعة التى تجرى المحكمة بصدها .

مادة ٩٩

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من لجأ إلى العنف او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على اداء عمل من خصائصه قانونا او على الامتناع عنه وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن إذا وقع الفعل على وزير او على نائب وزير او على احد اعضاء مجلس الشعب .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر .

● وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بان المادة ٩٩ تعاقب من يحاول بالقوة او التهديد باستعمالها ارغام رئيس الدولة او احد الوزراء او اعضاء البرلمان على اداء عمل من خصائصه او على الامتناع عنه وقد عدلت صياغتها بما يلائم الوضع الدستورى الراهن مع إضافة : اية وسيلة اخرى غير مشروعة ، إلى الوسائل القسرية التى تستعمل فى ارتكاب الجريمة .

● ويتطلب نموذج الجريمة صفة خاصة ليمن يوجه إليه السلوك المكون لها وهى صفة رئيس الجمهورية او الوزير او نائب الوزير او عضو مجلس الشعب . ذلك لانه إذا لم تتوافر هذه الصفة الخاصة وانما توافرت صفة الموظف العام فحسب . توافرت جريمة اخرى كجريمة استعمال القوة او العنف او التهديد مع موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة لحمله بغير حق على اداء عمل من يعمل وظيفته او على الامتناع عنه . (م ١٣٧ مكررا (١)) لو جريمة عرض رشوة على موظف عمومى بغير ان يقبلها (م ١٠٩ مكرر) ويجب لتوافر الجريمة فوق انصراف ارادة الجانى إلى العنف او التهديد او استخدام وسيلة اخرى غير مشروعة ان يكون واعيا بصفته من يفعل ذلك فى مواجهته وكونه رئيس الجمهورية او وزيرا او نائبا وزير او عضوا فى مجلس الشعب . وان تكون غايته من مسلكه

حمل هذا الأخير على عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه . فإن كانت له غاية أخرى كالشفى أو الانتقال مثلا فلا تتوافر الجنائية التى نحن بصددھا (١) .

مادة ١٠٠

لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنة على كل من كان فى زمرة العصابات المنصوص عليها فى احكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عند اول تنبيه عليه من السلطات المدنية او العسكرية او بعد التنبيه إذا لم يكن قد قبض عليه إلا بعيدا عن اماكن الاجتماع الثورى بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا فى هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من الجنائيات الخاصة .

تعليقات

● جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون الحالى من هذه المادة انها هى المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٢٢ . ولما كانت هذه المادة تنص على اعفاء من العقوبة فى احوال خاصة كان مكانها الطبيعى قبل المادة ١٠٢ [١٠١ من القانون كما صدر] مباشرة التى تنص على اعفاء عام من العقوبات المقررة لجنائية الفتنة .

■ شروط الاعفاء من العقوبة :

يشترط للاعفاء من العقوبة عملا بنص المادة ١٠٠ عقوبات :

١ - ان يكون الشخص عضوا فى إحدى العصابات المنصوص عليها فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . ولم يكن له فى العصابة رئاسة ولا وظيفة والمقصود بالوظيفة هنا هى الوظيفة القيادية فى العصابة بحيث يكون له جزء من القيادة تحتم اصداره للأوامر والتزام الاعضاء بتنفيذها . ومن ثم فإنه يتعين لاستفادة الشخص من الاعفاء المقرر هو ان يكون عضوا عاديا فى إحدى العصابات المشار إليها ينفصل عنها عند اول تنبيه عليه من السلطات المدنية او العسكرية .

٢ - ويستفيد أيضاً الشخص الذى لا يمثل للتنبيه الاول من السلطات المدنية او العسكرية ولكن يقبض عليه بعيدا عن اماكن الاجتماع الثورى بشرط ان يستسلم بلا

(١) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٧٧ .

مقلومة وان لا يكون حاملا سلاحا . وينصرف مدلول السلاح إلى كل سلاح يعاقب على حيازته أو إحرازه قانون الأسلحة والذخائر إلا ان ذلك لا يمنع من عقابة على ما يكون قد ارتكبه شخصا من جنليات خاصة أخرى قبل القبض عليه

مادة ١٠١

■ يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عمن أجرى ذلك الاغتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاه . وكذلك يعفى من العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش .

تعليقات

● للاعفاء المقرر بنص المادة ١٠١ عقوبات حالتان :

الاولى : يستفيد منها الجاني بالاعفاء من العقوبة إذا بادر باخبار الحكومة بمن أجرى ذلك الاعتصاب من البغاه أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وذلك قبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاه . ولا يشترط الاخبار عنهم جميعا بل يكفي ان يخبر الشخص عمن يعرفه منهم . والمقصود ببحث وتفتيش الحكومة هو بدء بحث الشرطة عنهم .

الثانية : يعفى كذلك من العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش ويشترط لنوال الاعفاء في هذه الحالة ان يوصل الاخبار فعلا إلى القبض على الجناه الآخرين .

مادة ١٠٢

كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

تعليقات

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت عقوبة الغرامة قبل التعديل ، لا تزيد على عشرين جنيها مصريا ،

● ويتمثل السلوك المادى المكون للجريمة فى سلوك ذى مضمون نفسى هو الجهد اى التعبير العلنى المسموع بالصياح او الغناء ومضمونه امور تثير الفتن اى تحفز الناس الى ارتكاب جرائم مما ورد فى الباب الخاص بالعدوان المباشر على امن الدولة ويلزم كما ذهب الدكتور مسيس بهنام فى مؤلفه سالف الذكر ص ١٩٣ ان تنصرف ارادة الجانى الى الصياح او الغناء جهرا وكذلك الى غاية يرمى إليها من وراء هذا الصياح او الغناء هى ان تثار الفتن . فيجب ان تقيم النيابة الدليل على مقصود المتهم من الصياح او الغناء جهرا بان تكون غايته مستقاه فى وضوح لا لبس فيه سواء من معنى الكلمات التى صاح بها او غناها او من وقعها فى الظرف او الملابس التى حدث فيها الصياح او الغناء بها وبحيث يتحدد على وجه اليقين ان مرمى المتهم من ورائها كان اثاره الفتن .

مادة ١٠٢ مكررا

■ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من اذاع عمدا اخباراً او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة او بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام او القاء الرعب بين الناس او الحاق الضرر بالمصلحة العامة .

■ وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

■ ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى كل من حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او مطبوعات تتضمن شيئا ممانص عليه فى الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكل من حاز او احرز أية وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل او العلانية المخصصة ولو بصفة وقتية لطبع او تسجيل او اذاعة شىء مما ذكر .

تعليقات

● هذه المادة اضيفت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩/٥/١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د . وقد عدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٧٠ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٨/٥/١٩٧٠ - العدد ٢٢

● وقد جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن هذه المادة انها مادة جديدة رؤى سنهالضرب على ايدى العابثين ممن يعمدون إلى ترويج الاكاذيب او بث الدعايات المثيرة التى يكون من شأنها تكدير الامن او القاء الرعب بين الناس او الحلق الضرر بالمصلحة العامة ويقصد بهذا النص الحرص على استقرار السكينة فى ربوع البلد لتتصرف الجهود إلى العمل المثمر دون ياس او تخلف - وقد كان الامر العسكرى رقم ٤٦ الصادر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يعاقب على هذه الجريمة بالسجن فرؤى ان يكون عقابها فى النص المقترح بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين للموازنة بين حكمها وبين العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ عقوبات .

واشتملت المادة المقترحة على فقرة ثانية (المقصود بها الفقرة الثالثة بعد التعديل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠) . تعاقب على حيازة او احراز المحررات او المطبوعات المتضمنة شيئا مما نص عليه فى الفقرة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها ولايس ضبطها حالة الظروف او ظرف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه المحررات او المطبوعات معدة للتوزيع او لاطلاع الغير كما تعاقب على حيازة او احراز وسائل الطبع والتسجيل والاذاعة التى تخصص لتكون اداة لترويج الاكاذيب او بث الدعايات وغنى عن البيان ان عبء اثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة .

من أحكام النقض فى الباب الثانى (الجنايات والجناح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

١ - إذا كان الحكم الصادر ببلانة المتهمين بجريمتى الانضمام إلى منظمة شيوعية ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمى إلى القضاء على طبقة اجتماعية ملحوظا فى تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة وجريمة التحبيذ والترويج لهذه المبادئ - إذا قل ردا على ما يثيره الدفاع فى خصوص زوال المملكة المصرية والدستور المصرى اللذين كانا موجودين وقت الحادث ، ان تغيير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية او تغيير الدستور لا يلغى الجريمة التى لا زالت فى نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن ، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح فى القانون ويكفى الاستناد إليه فى رفض ما يثيره الدفاع فى هذا الخصوص .
(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢) .

٢ - لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى فى حقه تطبيق المادة ٢١٣٢ من قانون العقوبات وكانت

العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ (١) عقوبات التي اثبت الحكم مقارفة المتهم اياها مادامت اسبابه وافية في خصوصها ولا قصور فيها .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨) .

٣ - إذا كان الحكم وان اورد في بيانه لمضمون الأوراق والكتب المضبوطة بعض الأغراض المنشورة فإنه لم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤثمة في القانون فهو لم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى وأقوال الشهود التي حصلها أن الالتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أى وسيلة أخرى غير مشروعة في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمتى الانضمام إلى أى جمعية ترمى إلى قلب نظام الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية بالقوة . والترويج لأى مذهب يهدف إلى ذلك - اللتين دين بهما الطاعن الثانى ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية إليه لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند إليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة به فى القانون . ولما كان هذا القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذى لم يقدم اسبابا لطعنه فإنه يتعين نقض الحكم للطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧) .

٤ - إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا من مطابقة بعض النشرات التى ضبطت مع الطاعن مع النشرات التى ضبطت عند المتهم الثانى ومن اعتراف المتهم الثانى بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة . وبما انتهت إليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثانى الخطاب المتضمن نشرات بعنوان المقاومة الشعبية ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية استخلص أن الطاعن هو الذى أرسل للمتهم الثانى النشرات التى ضبطت عنه - فإن ما انتهت إليه المحكمة فى هذا الشأن يتوافر معه التحبيذ والترويج .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٨) .

٥ - إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمتى الترويج والتحبيذ من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو فى جمعية خاصة أو فى مكان خاص .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٨) .

الباب الثانى مكررا

المفرقعات

مادة ١٠٢ (أ)

■ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقعات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

■ ويعتبر فى حكم المفرقعات كل مادة تدخل فى تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التى تستخدم فى صنعها أو لانفجارها .

تعليقات

● أضيف هذا الباب (من المادة ١٠٢ إلى المادة ١٠٢) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - العدد ٥٧ .

● وتنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ على ما يأتى :
« يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات المبينة للشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات » .

● وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ على ما يأتى :
« يعفى من العقاب المقرر للجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات كل من بادر فى خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون إلى إبلاغ مركز البوليس الذى يتبعه محل إقامته بما يوجد عنده من المفرقعات وفى هذه الحالة يعفى المبلغ أيضا من العقوبة المقررة لاية جنحة تكون قد وقعت منه فى سبيل الحصول على تلك الأشياء » .

مادة ١٠٢ (ب)

يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب

المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو المؤسسات ذات النفع العام
أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياح
الجمهور .

مادة ١٠٢ (جـ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من استعمل أو شرع في استعمال
المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض حياة الناس للخطر .
■ فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام .

مادة ١٠٢ (د)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من استعمل أو شرع في استعمال
المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض أموال الغير للخطر .
■ فإذا أحدث الانفجار ضرراً بتلك الأموال كان العقاب الأشغال
الشاقة المؤبدة .

مادة ١٠٢ (هـ)

استثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول
عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

مادة ١٠٢ (و)

يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار إليها في المادة ١٠٢
(أ) .

تعليقات وأحكام

● المادة ١٠٢ (و) مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
والمنشور في الوقائع المصرية في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ - العدد ٤

■ تعريف المفرقعات :

المفرقعات مادة كيميائية أو خلط من عدة مواد كيميائية سريعة الاشتعال لو اشتعلت انفجرت وأحدثت صوتا مروعاً بحيث يسمع حيزاً من السكان كبيراً ويؤدي إلى ضرر وقد لا يترتب على الاشتعال أحداث صوت يدوي كالرصاصة الذي يخرج من المسدسات كالتمى الصوت^(١) وقيل في تعريف آخر أن المفرقعات هي المواد التي تنتشر أو تنفجر في المحيط الخارجي في ظروف معينة فينتج عنها أذى للناس ويلحق بها في الحكم كل جهاز أو أداة بها مواد متفجرة وهذا التعريف مستمد من الجدول الثالث الملحق بقانون الأسلحة والذخائر والمفرقعات فقد جاء به أن المفرقعات تشمل : البارود والنتروكلسترين والديناميت والقطن المفرقة والمسحوقات المتفجرة وفوكمانات الزئبق أو المعادن الأخرى والجلجنيت وكل مادة قابلة للانفجار والقنابل وكل جهاز أو أداة بها مواد متفجرة . والغازات الخفيفة أو المعمية أو المؤذية على أي وجه . .

هذا وقد أصدر وزير الداخلية قراراً بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقعات (الوقائع المصرية عدد ٩٣ لسنة ١٩٥٠) وقد عدل بقرارين أحدهما صادر في ١٩٥٥/٤/٧ وثانيهما القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ وهذا القرار يتضمن واحداً وثلاثين مادة تعتبر في حكم المفرقعات وما عداها لا يدخل بمفهوم المخالفة في عداد المفرقعات الخاضعة لنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات كما لا يدخل في عداد الذخائر الخاضعة لحكم قانون الأسلحة والذخائر .

ويعتبر في حكم المفرقعات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها والعقوبات الواردة في المادة ١٠٢ (١ ، ب ، ج ، د ، هـ) أشد بوجه عام من العقوبات الواردة في تشريع الأسلحة والذخائر لما تنطوي عليه جرائم المادة ١٠٢ (١) وما بعدها من احتمال الإخلال بأمن الدولة من جهة الداخل^(٢) .

● والمقصود بالحراز المفرقعات بدون ترخيص أو مسوغ مشروع هو مجرد الاستيلاء المادي على مفرقعة أما الحيازة فهي تتوافر بمجرد أن يكون سلطان المتهم مبسوط على المفرقعة ولو لم يكن بحيازته المادية وجريمة احراز المفرقعات لها ركن مادي وركن معنوي - أما الركن المادي فهو نشاط إجرامي يتحقق بمجرد احراز المفرقعات في كافة صورة والوانه مهما كان الباعث لهذا الاحراز إلا ما كلن منه برخصة أو مسوغ قانوني . والمقصود من عبارة

(١) الدكتور محمد جمعة عبدالقادر المرجع السابق ص ١١٩ .

(٢) المستشار معوض عبدالنواب في الوسيط في شرح قانوني الأسلحة والذخائر والتشرد والاشتباه ص ٦ وما بعدها .

مسوغ مشروع هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرمة يجيز له احراز المفرقع او صنعه او استيراده - اما الركن المعنوى فى الجريمة فهو انه يجب توافر القصد الجنائى العام فى جريمة احراز المفرقات بدون رخصة او مسوغ مشروع ويتحقق ذلك بمجرد علم وادراك المحرّز بان المادة مفرقة او مما يدخل فى تركيب المفرقات^(٣) .

قرار وزير الداخلية

بشأن المواد التى تعتبر فى حكم المفرقات^(٤)

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات .
وعلى ما ادراته الجمعية العمومية لقسمى الراى والتشريع بمجلس الدولة .

(مادة ١)

تعتبر فى حكم المفرقات المواد الآتية^(٥) :

- ١ - الفلمينات .
- ٢ - الازيدات .
- ٣ - الاستيفينات .
- ٤ - التريل .
- ٥ - التترازين .
- ٦ - الهكسوجين .
- ٧ - النيترونيثا .
- ٨ - نيتروجلسرين .
- ٩ - ت . ن . ت (ثالث نترات التولوين) .
- ١٠ - قطن البارود .
- ١١ - الامونال .
- ١٢ - البكرات .

(٣) الدكتور محمد جمعة عبدالقادر المرجع السابق ص ١١٩ وما بعدها

(٤) منشور بالوقائع المصرية رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ .

(٥) المادة الاولى عدلت بقرار وزير الداخلية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ٢١ / ١ / ١٩٦٣ والذى استبدل به قرارى
١٩٥٠ / ٥ / ٢٠ ، ١٩٥٥ / ٦ / ٢٠ .

- ١٣ - حامض البكريك (بللورات ومسحوق) .
- ١٤ - الديناميت .
- ١٥ - الجلجنيت .
- ١٦ - المفرقع البلاستيكي .
- ١٧ - نetro جواندين .
- ١٨ - نetro سليولوز .
- ١٩ - النشا المنترج .
- ٢٠ - نيترو جليكول .
- ٢١ - دايجليكول دابيتيرات .
- ٢٢ - نترات امونيوم .
- ٢٣ - البنتريت .
- ٢٤ - الداينيتا .
- ٢٥ - البارود الاسود .
- ٢٦ - اليوردايت .
- ٢٧ - البلاستيت .
- ٢٨ - اى مركب او مخلوط يحتوى على مادة او اكثر من المواد المبينة بعالیه إذا كان محتفظا بخواصه .
- ٢٩ - الكلورات .
- ٣٠ - البيرولكورات .
- ٣١ - النترات .

(مادة ٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية^(٦) .

من أحكام النقض في المفرقات

- ١ - من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بان ما يحزره مفرقعة او مما يدخل في تركيب المفرقات ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك

(٦) - مشار إلى هذا القرار في مؤلف الدكتور احمد محمد إبراهيم قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ١٤٩ وما بعده . وفي مؤلف المستشار معوض عبدالقواب المرجع السابق ص ٩٤ .

المادة لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف - وانما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالاعدام كل من استعمال مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ وبغرض ارتكاب قتل سياسي او تخريب المباني او المنشآت المعدة للمصالح العامة او للمؤسسات ذات النفع العام او للاجتماعات العامة او غيرها من المباني او الامكن المعدة لارتياح الجمهور ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٨) .

٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرزان ما يحزره مفرق او مما يدخل في تركيب المفرقات ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف كما ان القصد الجنائي لا شان له بالباعث على الاحراز .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٣/٥/١٩٦٦) .

٣ - تنص المادة ١٠٢ (ا) من قانون العقوبات على عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة لجريمة احراز المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك ونصت المادة ١٠٢ (هـ) من هذا القانون على انه ، استثناء من احكام المادة ١٧ لايجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، والبين من هذين النصين ان عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (ا) لجريمة احراز المفرقات بغير ترخيص لايجوز ابدالها عند معاملة المتهم بالرافعة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات الا بالعقوبة التالية له مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

ولما كان الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة في جريمة احراز مفرقات بدون ترخيص إلى الحبس لمدة ستة شهور مع ايقاف التنفيذ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالاضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) .

٤ - القصد الجنائي لا شان له بالباعث على الاحراز وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز ان المادة مفرقة او مما يدخل في تركيب المفرقات .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٩) .

٥ - يعاقب على احراز المفرقات في كافة صورته والوانه مهما كان الباعث على هذا الاحراز اللهم الا ما كلن منه برخصة او بمسوغ قانوني وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم

العمدية فإن القصد الجنائي فيها يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون بصرف النظر عن البواعث التي تكون دفعته إلى ارتكاب ما ارتكبه منها إذ الباعث لا يؤثر في كيانها وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .
(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٣٤ / ٤ / ٣٠) .

٦ - المفرقعات المحرمة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة فلعب الأطفال (الصواريخ) لا تدخل في عداد المفرقعات .
(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٣٥ / ١ / ٢٨) .

٧ - إن البارود لا يعتبر من المفرقعات الوارد ذكرها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفي حيز مغلق لا يتسع للغازات التي يتحول إليها عقب الاشتعال فإذا كانت كميته يسيره ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقعات - فإذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراما في كيس داخل قفه بقطار السكة الحديد فلا يمكن عدة مفرقعات لأنه بحسب كميته والظرف الموجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرقة ذات الخطر المعنى في المادة المذكورة .
(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠ / ٤ / ٢٢) .

٨ - لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات (قديم) يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو احراز القنابل أو الديناميت أو المفرقعات بصفة عامة وبين حالة صنع أو استيراد أو احراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقعات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها ففي الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرقعة ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرزه رخصة به ولم يكن لديه مسوغ شرعي لصنعه أو استيراده أو احرازه ولا يشترط - لتوقيع العقاب اثبات نية المتهم في استعمال المفرقعة في الاجرام بل يكفي مجرد وجود المفرقعة ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرقعة - والمقصود من عبارة " مسوغ شرعي " هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرمة تجيز له احراز المفرقعة أو صنعه أو استيراده أما في الحالة الثانية (حالة صنع أو استيراد أو احراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب المفرقعات - وهذا أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع - وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر " بارود الصيد " مفرقعات مما يدخل في حكم تلك المادة - ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئيا أن يعد من قبيل المفرقعات لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقة إذا ما أشعلت وحدها ولا يترتب على اشتعالها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف الذي هو مناط العقاب في المادة المذكورة إلا أنه نظرا إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقعات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرقعة ما - فإذا كان

الثابت بالحكم ان كمية البارود المضبوط لدى المتهم صغيرة وانها مما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقعات في حكم الفقرة الاولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتباره محرزا لمادة تدخل في تركيب المفرقعات لمادامت ظروف الدعوى المبينة بالحكم لاتدل على انها قد اعدت لذلك .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/١٠/٢٩) .

٩ - إن المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على انه « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من احرز مفرقعات يوحازها او صنعها او استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ويعتبر في حكم المفرقعات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار وزير الداخلية وكذلك الاجهزة والادوات والآلات التي تستخدم في صنعها او لانفجارها . ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على انه « يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ او بغرض ارتكاب قتل سياسى او تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة او للمؤسسات ذات النفع العام او للاجتماعات العامة او غيرها من المباني او الاماكن المعدة لارتياح الجمهور ، . وجاء بالمذكرة الايضاحية ان الشارع استهدف بهذا التعديل «توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل الصور التي تهدد الامن العام وسلامة الدولة وحياة الافراد و اموالهم ، وواضح من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ان المقصود بحيازة المفرقعات هو حيازة المواد التي من شأنها ان تستعمل في غرض من الاغراض الإجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٢ (ب) ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذى صدر بعد اضافة المادة ١٠٢ (١) لمواد قانون العقوبات قد نص في مادته العاشرة على انه « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما تستعمل في الاسلحة النارية بالمخالفة لاحكام المادة الخامسة ، وكان المستفاد من نصوص التشريعين ومن تفلوت العقاب الذى فرضه الشارع لكل من الجريمتين ومما افصححت عن المذكرة الايضاحية سالفه الذكر . ان احرار المفرقعات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذى من شأنه ان يهدد الامن العام وسلامة الدولة وحياة الافراد و اموالهم وان احرار تلك المواد إذا كان مقصودا به مجرد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية فانه يكون معاقبا عليه بعقوبة الجنحة وعلى قاضى الموضوع ان يستظهر - من الظروف والادلة القائمة في الدعوى ما إذا كانت الواقعة مما تنطبق عليه احكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات او المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ - واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قال ان البارود الذى ضبط في حيازة الطاعن كان الغرض من احراره تعبئة الفرد المضبوط وهو ملكان يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن

باعتبار انه احرز ذخيرة مما تستعمل في الاسلحة النارية إلا انها دانت الطاعن بعقوبة الجنائية على اساس ان المادة ١٠٢ (١) تعاقب على الاحراز في جميع صورته وايا كان الغرض منه بعقوبة الجنائية - فان حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تاويل القانون .
(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤) .

● يلاحظ ان حيازة او احراز ذخائر اصبحت جنائية بمقتضى نص المادة ٢٦ / ٥ من قانون الاسلحة والذخائر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

الباب الثالث

الرشوة

مادة ١٠٣

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو اخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

تعليقات وأحكام

تعريف الرشوة :

الرشوة اتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة وهي تقتضى وجود شخصين موظف أو مستخدم يطلب أو يقبل جعلا أو وعدا به مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته - ويسمى مرتشيا . وصاحب مصلحة يسمى راشيا إذا قبل اداء ما يطلبه الموظف أو تقدم بالعطاء فقبله الموظف . وعلى ذلك تكون العبرة في جريمة الرشوة بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر فتقع الرشوة متى قبل الموظف ما عرض عليه قبولا صحيحا منتويا العبث بأعمال وظيفته ولو كان الطرف الآخر غير جاد في عرضه ولا تقع الرشوة إذا لم يكن الموظف جاد في قبوله كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارشأؤه متلبسا بجريمة عرض الرشوة^(١) .

وعلى ذلك فالرشوة فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتجر بوظيفته أو بالأحرى يستغل السلطات المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة وذلك حين يطلب لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن ذلك العمل أو للاخلال بواجبات الوظيفة والرشوة قد يقترفها المستخدمون أيضا في المشروعات الخاصة حينما يقبلون لأنفسهم أو لغيرهم أو يقبلون أو يأخذون وعودا أو عطايا بدون علم مخدميهم ورضائهم وذلك لاداء أعمال قد كلفوا بادائها أو بالامتناع عن القيام بهذه الأعمال - وعلى العموم فالرشوة مظهر من مظاهر تدهور الاخلاق ولقد قيل بحق : ان من اثرى بأفعال خبيثة أصبح فقيرا في شرفه^(٢) .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٩

(٢) الدكتور احمد رفعت خفاجي - جرائم الرشوة في التشريع المصرى والقانون المقارن - رسالة دكتوراه الطبعة

الاولى ١٩٥٧

وقد يتوسط بين الراشى والمرتشى شخص ثالث وهو ، الرائش ، وقد سماه القانون الوسيط (المادة ١٠٧ مكرر ، ١٠٨ ، ١١٠) وهو يعتبر ممثلاً لمن كلفه بالوساطة فليس له عمل مستقل في جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين إلى الآخر وقد يكون رسولا مشتركا بينهما فهو في مركز الشريك ومما تجدر الإشارة إليه ان القانون لم يقتصر على عقاب الوسيط الذي قام بالوساطة فعلا وإنما تناول بالتجريم أيضا من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله مجرد العرض أو القبول فجعل من فعله جريمة خاصة (المادة ١٠٩ مكرر ثانيا) (٣).

وقد يتوافر في الرشوة ما يسمى بالمستفيد وهو شخص يعينه المرتشى أو يوافق على تعيينه للحصول على الفائدة أو العطية موضوع الرشوة وقد يساهم هذا المستفيد في جريمة الرشوة بفعل من أفعال الاشتراك فيعتبر شريكا فيها وإلا فإنه يتعين مساءلته عن جريمة خاصة نصت عليها المادة ١٠٨ مكرر عقوبات وتستلزم جريمة الرشوة لقيامها بتوافر شرط مفترض يمثل الصفة الواجب توافرها في الجاني وركنين هما ١ - ركن مادي هو النشاط الإجرامي الذي يتحقق به في نظر القانون معنى الإتجار بالوظيفة واستغلالها ٢ - وركن معنوي هو القصد الجنائي (٤).

أركان جريمة الرشوة :

تقوم جريمة الرشوة وكما سبق على ثلاثة أركان الأول يتعلق بالصفة الخاصة للمرتشى إذ يتعين أن يكون موظفا عاما أو ممن يعدون في حكمة والثاني الركن المادي وهو الطلب أو القبول أو الأخذ والثالث هو الركن المعنوي أو القصد الجنائي . وسوف نتناول صفة الموظف العام عند التعليق على نص المادة ١١١ عقوبات وفيما يلي نعرض أولا للركن المادي ثم للركن المعنوي .

الركن المادي

تنص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على أن ، كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ... ومفاد ذلك أن الركن المادي لجريمة الرشوة هو طلب أو قبول أو اخذ وعد أو عطية نظير عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه ومن ثم فإن الفعل المادي ينحصر في صور ثلاث هي

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ص ٦٢٩

(٤) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط ، قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ١١٥

(١) الطلب :

جعل المشرع من مجرد طلب الشخص فائدة معينة للاتجار بالوظيفة أو العمل جريمة تامة فيكون هو البادئ بعرض خدمة معينة لقاء مقابل يحصل عليه ومن ثم فإنه لا يشترط أن يلقي الطلب قبولا من جانب صاحب المصلحة وإذا كانت عملية الرشوة تقتضى في طبيعتها وجود طرفين الراشئ والمرتشى وقيام ايجاب وقبول والتقاءهما حتى تعتبر الجريمة قد تمت فإنه يترتب على هذا أن مجرد الطلب من جانب المرتشى أو العرض من جانب الراشئ يعتبر مشروعا في رشوة أن لم يلقي ايها قبولا على أن المشرع رأى في تصرف المرتشى ما يمثل خطورة بذاته فجعله جريمة مستقلة لانه كشف عن مدى عبثه بمهام وظيفته وإتخاذها موضوعا للاتجار مما قد يترتب عليه افقاد ثقة الناس في رعاية مصالحهم بوجه حق^(٥) . وقد قيل في ذلك أن المشرع المصرى بمساواته الطلب بالقبول في جريمة الرشوة - قد اعتبر الرشوة جريمة شكلية طالما أنه يعاقب على هذين الفعلين سواء بسواء باعتبار أن القصد الجنائى للجانى قد ظهر بجلاء بطلبه للرشوة شأنه في ذلك شأن قبولها وذلك دون النظر إلى النشاط الاجرامى للموظف أى قبول صاحب الحاجة لطلب الوظف أو رفضه له . وهذا يدل على أنه لا مجال للشروع في جريمة الموظف لأن الجريمة تتم بمجرد الطلب حتى ولو لم ينتج اثرا أى بمجرد قيام مسعى من جانب واحد^(٦) .

وقد ذهب رأى إلى أن الشروع متصور في حالة الطلب وهو يكفى وفقا للنصوص الحالية لقيام الجريمة في صورتها الحالية لقيام الجريمة في صورتها التامة في كل فعل يعتبر بدءا في تنفيذه فالموظف الذى يكتب ما يطلبه من عطية أو في رسالة نظير أداء عمل ما لصاحب المصلحة وقبل أن يفضيها يعتبر شارعا في رشوة ولا يغير من ذلك القول بأن هذا الفعل كن يشكل مجرد عمل تحضيرى قبل تجريم الطلب لأن الطلب نفسه كن يشكل شروعا^(٧) . ولكن الراجح في نظر غالبية الشراخ أن فعل ، الطلب ، في حقيقة أمره شروعا في رشوة وقد خرج المشرع على هذا الأصل باعتباره عملا تنفيذيا تاما بالنص . فإن الشروع فيه وفقا للأصل عمل تحضيرى للرشوة وبالتالي فلا يصح ادخاله في نطاق التجريم باعتباره بدءا في تنفيذ الرشوة أو تنفيذا على خلاف الأصل . لا ينص ومن ثم فإن الرشوة بعد تجريم مجرد ، الطلب ، قد أصبحت جريمة شكلية ولا يتصور فيها الشروع^(٨) وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة^(٩) .

(٥) الدكتور حسن صادق المرصفلوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٢٤ وما بعدها

(٦) الدكتور احمد رفعت خفاجى المرجع السابق ص ٢٤٧

(٧) الدكتور محمد زكى ابو عامر في قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٧٦

(٨) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٢٩٧

(٩) الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦

ويتعين أن يكون الطلب الذى تتحقق به جريمة الرشوة جديا وليس على سبيل العبث كما يتعين أن يتصل بذى الحاجة أو وسيطه وليس للطلب شكل خاص فقد يكون كتابة وقد يكون شفاهة كما قد يكون بأى فعل يستشف فيه طلب الوعد أو العطية ولقد سوى الشارع بين طلب الموظف المقابل لنفسه أو لغيره فالموظف الذى يطلب رشوة لموظف آخر يعد فاعلا للرشوة وليس مجرد شريك فيها .

(ب) القبول :

لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يحصل المرشئ من صاحب الحاجة على فائدة معجلة فالرشوة تتم متى قبل المرشئ وعدا بالحصول على الفائدة فيما بعد وذلك بدون توقف على تنفيذ الراشئ بما وعد به . ولا يشترط فى العرض والقبول شكل معين كان يكون بالقول أو الكتابة ولكن يشترط أن يكون قبول الموظف جديا أو حقيقيا فإذا تظاهر بقبول العرض ليسهل على اولى الامر القبض على العارض متلبسا بجريمته فإن القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون منعما فى هذه الحالة ولا يكون فى المسالة اكثر من ايجاب لم يصادف قبولا يعاقب عليه عرض الرشوة فقط وفقا للمادة ١٠٩ مكرر . كما وإن القبول الحقيقى يقتضى عرضا جديا ولو فى الظاهر ، فإن كان العرض ظاهر الهزل فلا يعد عرضا ولا ينصرف إليه بالتالى قبول ولا تقع بذلك اية جريمة^(١٠) .

وخلاصة ذلك أن القبول هو تعبير عن ارادة متجهة إلى تلقى المقابل فى المستقبل نظير العمل الوظيفى ويصدر القبول عن الموظف ويفترض عرضا وإيجابا من صاحب الحاجة وبالقبول الذى صلافا العرض ينعقد الاتفاق الذى تتمثل فيه مديت الرشوة فى هذه الصورة والقبول فى جوهره ارادة ينبغى أن تكون جادة وصحيحة وهو فى مظهره تعبير والفصاح بوسيلة ما عن هذه الارادة .

وقد يكون التعبير بالقول أو الكتابة أو الإشارة بل يجوز أن يكون القبول ضمنيا ويعنى القبول الضمنى ارادة صحيحة قانونا تضع فى اعتبارها أن القبول نظير العمل الوظيفى . وابرز صور القبول الضمنى انصراف الموظف إلى اداء العمل الذى تقتضيه مصلحة صاحب الحاجة بعد علمه بالعرض كما يجوز أن يكون القبول معلقا على شرط وتعد الرشوة تامة بالقبول فلا يتوقف تمامها على تنفيذ موضوع الاتفاق^(١١)

الآخذ :

الآخذ هو تناول المعجل يو الفورى للعطية أو الفائدة إذ العادة أن المرشئ يقتضى ثمن

(١٠) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٦ .

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٦ ص ٢٨ .

اتجاره بوظيفته عطية حاضرة هذا ما يعنيه المشرع بقوله «اخذ» أى ان الاخذ تعبير عن الدفع المعجل وهذه هي الصورة الغالبة في افعال الارشاء ولا عبرة بنوع العطية ولا الهيئة التي قدمت بها فقد تقدم إلى المرتشى في شكل هدية اخفاء القصد الرشوة او تدابا معه ويكون المقابل من اعمال الوظيفة امر مفهوم ضمنا وقد تقدم إليه على انها ثمن للعمل المطلوب صراحة^(١٢) . وتعتبر هذه الصورة من اخطر صور الرشوة إذ فيها يكون الموظف قد قبض فعلا ثمن إجاره بوظيفته واستغلالها ولذلك يطلق عليها اسم «الرشوة المعجلة» ، خلافا لصورة القبول إذ يطلق عليها اسم : الرشوة المؤجلة فإذا تسلم الموظف العطية فلا عبرة بنوع التسليم فيستوى أن يكون حقيقيا او رمزيا ويعتبر اخذ العطية انتفاع الجاني بالميزة او الفائدة موضوع الرشوة^(١٣) .

الركن المعنوى

القصد الجنائي في الرشوة :

جريمة الرشوة جريمة عمدية يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي فهل يكفي قيام قصد جنائي عام او ينبغي قيام قصد جنائي خاص ؟ والقصد العام هو توجيه ارادة الجاني نحو ارتكاب فعل او الامتناع عن فعل يعلم ان القانون يقرر من اجله العقاب والقصد الخاص يشترط فيه فضلا عن توافر القصد العام ثبوت النية نحو تحقيق هدف معين يحدده القانون وفي ذلك ذهب راي إلى انه يتعين ان تكون لدى المرتشى نية اجرامية خاصة هي غرضه او غايته من تلقى العطية او الوعد فالقانون لا يعاقب على مجرد تلقى العطية او الهدية لذاته وإنما يلاحظ الغاية من هذا الفعل وهذه الغاية إما ان تكون اتجار الموظف باعمال وظيفته او الخدمة العامة المكلف بها أى يكون تلقيه للعطية او الوعد في مقابل ما سيقوم به من عمل او امتناع عن عمل من اعمال وظيفته واما ان تكون نية استغلال الوظيفة ذاتها دون الاتجار باعمالها إذا كان لا ينتوى القيام بما طلب منه ومن ثم فإن القصد اللازم لاجرام الموظف المرتشى هو القصد الجنائي^(١٤) ولكن الراى الغالب في الفقه هو انه يكفي في جريمة المرتشى توافر بالقصد الجنائي انعام وذلك بتوجه الجاني لارادته نحو تصرف يعلم ان فيه معنى الاتجار بالوظيفة او العمل وهو الامر المعاقب عليه قانونا واية هذا ان المشرع لا يقيم وزنا لما ينتو به المرتشى في شأن عمله الذي يتمتع به عن غير حق بل اكثر من ذلك تقوم الجريمة حتى ولو كان عازما على عدم القيام بالعمل الذي وعد على القيام به او على الامتناع

(١٢) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٢٩٤

(١٣) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٣٣

(١٤) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٠٧

عن العمل الذى وعد بالامتناع عنه^(١٥) . وعلى هذا الراى الاخير إستقر راي محكمة النقض فقضت انه المقرر ان القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب او قبول الوعد او العطية او الفائدة يفعل ذلك لقاء القيام بعمل او الامتناع عن عمل من اعمال الوظيفة او بالاخلال بواجباته وانه ثمن لاتجاره بوظيفته او استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل او الامتناع او الاخلال بواجبات الوظيفة^(١٦) .

إثبات القصد الجنائى :

يثبت القصد الجنائى بكافة طرق الاثبات فليس من الضرورى ان يفصح عنه المرتشى او شريكه او عارض الرشوة بقول او كتابة بل يكفى ان تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ذلك بان الركن المعنوى لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوى لاي جريمة اخرى قد يقوم فى نفس الجانى وغالبا ما يكتمه وللقاضى الموضوع إذا لم يفصح الجانى عن قصده بقول او كتابة ان يستدل على توافره بظروف الدعوى وملابستها^(١٧) .

عقوبة الرشوة :

العقوبة الاصلية هى الاشغال الشاقة المؤبدة وهى عقوبة صارمة تتفق مع سياسة القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فى محاربة الرشوة وغنى عن البيان ان للقاضى ان يخفض العقوبة إلى الحد المسموح به طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات إذا اقترنت الجريمة بإحد الظروف المخففة التى يرى معها القاضى تخفيف العقاب .

العقوبة التكميلية :

فرض القانون عقوبتين هى الغرامة النسبية والمصادرة وبالنسبة إلى الغرامة النسبية فقد نصت المادة ١٠٣ على ان يعاقب المرتشى بغرامة لاتقل عن الف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به . وطبقا للمادة ٤٤ عقوبات يلزم الجناة إذا تعددوا بهذه الغرامة متضامنين على انه إذا تعدد المرتشون وإختلف نصيب كل منهم فى الرشوة فإن الغرامة الواجب الحكم بها فى هذه الحالة تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشون او ما

(١٥) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق

(١٦) الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠

(١٧) الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ .

كلن موضوعا لطلبهم او قبولهم الرشوة وإذا دعت رافة القضاء إلى تخفيف العقوبة الأصلية وفقا للمادة ١٧ فلا يجوز إن يمتد ذلك إلى الغرامة النسبية وذلك باعتبار أن المادة المذكورة لا تشمل غير العقوبات المقيدة للحرية . هذا إلى أن رد مبلغ الرشوة إلى الرأشي لا يعفى المرتشى من هذه الغرامة . ذلك باعتبار أنها عقوبة - وإن خالطها عنصر التعويض - وليست تعويضا بحتا . والحد الأدنى لهذه الغرامة هو ألف جنيه حتى ولو كانت قيمة الرشوة أقل أو تعذر تحديدها . والعقوبة التكميلية الثانية هي المصادرة التي تشمل مصادرة النقود أو غيرها من القيم التي كانت موضوعا لجريمة الرشوة ويتعين لذلك القضاء بالمصادرة عندما يكون لها محلا^(١٨) .

من أحكام محكمة النقض

١ - من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للاخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ولما كلن الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون فإن ما يثير الطاعن من أنه أخذ المبلغ « كوهبة » لا يكون مقبولا ويضحي النعى على الحكم بقللة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠) .

٢ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) .

٣ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقومان بتفتيشه إلا بعد أن راياه رؤية عين حال أخذ مبلغ الرشوة من صاحب المصلحة فإن الجريمة تكون في حالة تلبس مما تخول الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون إذن

(١٨) في هذا المعنى الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق

من النية ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقلة .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) .

٤ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم المرتشى بصفة المترشى وان الرشوة التي عرضها او قدمها إليه مقابل اتجار الأخير بوظيفته واستغلاله اياها (الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١/٢/١٩٧٠) .

٥ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة وان يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الاساس . (الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١/٢/١٩٧٠)

٦ - ان اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه اداؤه ايا كان نصيبه فيه وسواء كان حقيقيا او مزعوما او معتقدا في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ومن ثم يتعين اثباته بما ينحسم به امره وخاصة عند المنازعة فيه والا كان الحكم معيبا بما يبطله . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩) .

٧ - يكفي لتوافر الاختصاص في جريمة الرشوة ان يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها وإذا كان ذلك اثبتت مما اورده الحكم ان مفتش التامينات هو الذي حرر المحضر الذي عرضت الرشوة لتغييره وان هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه . فإن هذا مما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ويكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر قد عمل حكم القانون على وجهه الصحيح (الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) .

٨ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل او اخذه او قبوله ولو كان العمل الذي يدق الجعل لتنفيذه غير حق ولا يستطيعه الموظف ولا ينتوى القيام به لمخالفته لاحكام القانون مادام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخل في اختصاص الموظف .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/١/١٩٦٩)

٩ - ان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/١/١٩٦٩) .

١٠ - الامر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع وهو ان يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معترف

به في القانون . وواقع الحال انه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسليمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ وهو ما حدث فعلاً على النحو الذي اوردته الحكم .
(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) .

١١ - تنعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتشى ولا تبقى بعد ذلك الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ .
(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) .

١٢ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي ان يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشي قد اتجرمه على هذا الاساس .
(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١) .

١٣ - الاصل انه متى كان الموظف مختصاً بالعمل فإن الجاني يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل او الامتناع المطلوب من الموظف حقاً او غير حق . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من عرض مبلغ الرشوة إنما كان يقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله في غير الاحوال المصرح بها قانوناً .
(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢) .

١٤ - لم يفرق الشارع في سائر جرائم الرشوة بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني نفسه والفائدة التي يطلبها او يقبلها لغيره .
(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠) .

١٥ - جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة .
(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦) .

١٦ - لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها . ومن ثم فإن اقرار المتهم في طعنه بانه كان وكيلاً عن الاصل في انفاذ العمل المطلوب يعقد له الاختصاص بما قبل الرشوة من اجله .
(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢) .

١٧ - لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة ان يكون المجنى عليه جاداً في قبولها إذ يكفي لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي او من في حكمه .
(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) .

١٨ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهرة وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما إتجه إليه في مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي .
(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) .

١٩ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحدة المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢) .

٢٠ - لا يؤثر في قيام اركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة وأن لا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهرة . وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدى منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين .
(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢) .

٢١ - أنه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصا بالعمل أن يكون اختصاصه بالعمل شاملا للعمل كله بل يكفي أن يكون له نصيب إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة أما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرته وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفا صحيحا أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠) .

٢٢ - علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسؤولية بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن إلا لحملة على الإخلال بواجبات وظيفته .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠) .

٢٣ - متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حقا .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٧) .

٢٤ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٠) .

٢٥ - سلوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره واخذ العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .
(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٧) .

٢٦ - أن جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها أو في قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبوت ذلك في حقه ما تتحقق به حكمة معاقبته .
(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥) .

٢٧ - أن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف كي يقارن بها في أثناء تادية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .
(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢١) .

٢٨ - ما دام الغرض الذي من أجله قبل الموظف (كونستابل) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم إليه المال وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص الموظف فإنه يكون مرتشياً ولو لم يكن هناك أي موجب لتحرير المحضر الذي دفع لعدم تحريره .
(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٠) .

٢٩ - لا يهم لأجل أن يعد الموظف مرتشياً أن يكون الراشي جاداً في عرضه بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهرة وقبله الموظف على هذا الاعتبار منتوياً العبث بأعمال وظيفته بناء عليه . ذلك بأن العلة التي شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه لأنه يكون قد أتجر فعلاً بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ من العبث بالوظيفة .
(الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٤) .

٣٠ - يكفي في جريمة الرشوة أن يكون الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنالي مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع .
(الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢) .

٣١ - الدفع ببطلان إجراءات التسجيل . دفاع جوهرى لاتصاله بمشروعية مصدر الدليل المطروح في الدعوى ... إغفال الحكم له إيراد وردا رغم التعويل على الدليل المستمد منه .. قصور .
(الطعن رقم ٧٠٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١١) .

٣٢ - ضرورة ذكر مؤدى شريط التسجيل :

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين فيها مدى تاييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاله مع باقى الأدلة التي أفردها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وكان إستناد الحكم إلى محضر تفريغ شريط التسجيل الصوتى دون أن يعنى بذكر مؤداه بطريقة وافية ودون أن يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن بشأن نسبة الصوت الوارد بالشريط له . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم على هذا النحو لا يكفى في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة ما دام أنه خلا مما يكشف عن وجه استشهاد الحكم لهذا الدليل الذي استنبط فيه معتقده في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها فيها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التصرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى إنتهت إليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨) .

٣٣ - ١ - الركن المادى لجريمة الرشوة -توافره بصدور وعد من الراشى إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جديا .
ب - جريمة الرشوة قيامها لا يشترط فيه أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها .. مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل كاف لقيامها متى كان الغرض حاصلا للعبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .

ج - إدانة المحكمة للطاعن بإعتبار أن عرض الرشوة حاصل لموظف عام وإعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن وكذا تغريمه ألفى جنيه متجاوزة الحد الأقصى . خطأ في تطبيق القانون عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس والغرامة إلى ألف جنيه .

(الطعن رقم ٤١٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١) .

٣٤ - مناط التفرقة بين إنطباق المادة ١٠٣ عقوبات والمادة ١٠٥ عقوبات : - إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل إنطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه ما دام العمل كان تنفيذا لإتفاق سابق إذ أن نية الإتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية أما إذا كان أداء العمل - أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجبات

الوظيفة - غير مسبوق بإتفاق بين الراشئ والمرتشئ فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٤) .

٣٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينعاه في اسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يثر هذا الأمر الأول مرة أمام محكمة النقض . إذ هو لا يعدو وأن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم . هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال مادام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناولوه الدفاع بالمناقشة .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٢) .

٣٦ - لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي اتبعت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسلة مجهلة مما لا يعد دفاعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٢) .

٣٧ - كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة وله فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٧) .

٣٨ - توافر عنصر إختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله متروك لتقدير محكمة الموضوع مادام سائفاً .

(الطعن رقم ٨٥٢١ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٣/١٩٨٧) .

٣٩ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٣/١٩٨٧) .

٤٠ - أ - توافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف أو من في حكمة متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان لاحقاً .

ب - لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة يكفي أن يكون له نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها

(الطعن رقم ٣٢٧٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٦) .

٤١ - توافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف ولو كان غير مختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة . كفاية ان يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .

(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٨) .

٤٢ - جريمة الرشوة تمامها بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي تسليم مبلغ الرشوة - من بعد - ليس إلا نتيجة الإتفاق .
(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٨٨) .

٤٣ - جريمة الرشوة عدم قيامها إلا بإنعقاد الإتفاق غير المشروع بين الراشي والمرشى او الوسيط .
(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٨) .

مادة ١٠٣ مكرراً

يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعداً او عطية لاداء عمل يعتقد خطأ او يزعم انه من اعمال وظيفته او للامتناع عنه .

تعليقات وأحكام

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ [الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو ١٩٦٢ العدد ١٩٦٨] .

الزعم بالاختصاص :

سوى الشارع بين الاختصاص الفعلي ومجرد الزعم به (المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات) ويفترض الزعم بالاختصاص انتفاء الاختصاص ، فالموظف غير مختص بالعمل يتلقى المقابل نظير القيام به او الامتناع عنه ، ولكنه يزعم انه مختص به ويفترض الزعم بالاختصاص ادعاءه ، ويكفي القول المجرد فلا يشترط تدعيمه بمظاهر خارجية ،

فالطرق الاحتمالية قدر زائد على ما يتطلبه القانون بل ان الشارع لا يتطلب اتخاذ الزعم صورة التصريح قولاً او كتابة ، وإنما يكفي ان يكون ضمناً فمجرد إبداء الموظف استعداداً للقيام بالعمل الذي لا يدخل في اختصاصه فيستوى ان يكون نوعياً او محلياً كما لا يشترط ايضاً ان يكون لهذا الزعم تأثير في اعتقاد صاحب الحاجة بهذا الاختصاص المزعوم لان الجريمة تنقسم بمجرد الطلب من جانب الموظف العام فضلاً عن اختلافها عن جريمة النصب في نموذجها القانوني .

ويلاحظ انه يجب ان يكون هناك ارتباط سببي بين الوظيفة التي يشغلها الموظف وبين الاختصاص الذي زعمه ، فهنا يتحقق الخطر الحقيقي على الوظيفة العامة صاحبة الاختصاص المزعوم ، وعليه فإذا ادعى مثلاً موظف بمؤسسة النقل العام انه يعمل طبيباً بالقومسيون الطبي فإنه في هذه الحالة لا تتوافر جريمة الرشوة ، إنما تكون بصدد جريمة النصب ، وذلك بانتحال صفة غير صحيحة . أما إذا ادعى احد المدرسين انه يملك اختصاص ناظر المدرسة أو ادعى طبيب بإحدى المستشفيات انه يملك اختصاص اطباء القومسيون الطبي ، ففي مثل هذه الحالات يكون الموظف قد استغل وظيفته الحقيقية فزعم انه يملك اختصاصاً من اختصاص هذه الوظيفة (١) .

وزعم الاختصاص على هذا النحو إنما هو نشاط إيجابي يصدر عن الموظف ، فإذا لم يصدر عن الموظف هذا النشاط فلا يتحقق الزعم في جانبه ، ولو اتخذ موقفاً سلبياً تجاه توهم صاحب الحاجة أم من شخص آخر بغير إيعاز من الموظف أم من بعض المظاهر الخارجية التي لا شأن للموظف بها ، وإذا صدر الزعم من جانب الموظف فلا عبرة بتأثير ذلك على عقيدة المجنى عليه إذ تقع الجريمة سواء صدقه المجنى عليه أو اكتشف خداعه .

فالزعم ، سلوك يصدر عن الموظف ولا علاقة له بسلوك صاحب الحاجة (٢) .

الاعتقاد خطأ بالاختصاص :

ويقصد بذلك اعتقاد الموظف المرتشي هو نفسه بأنه مختص على خلاف الواقع لا اعتقاد صاحب الحاجة . ويفترض ، الاعتقاد خطأ بالاختصاص وقوع الموظف في غلط موضوعه نطلق اختصاصه وسواء ان يقع فيه من تلقاء نفسه أو بناء على عوامل أسهمت في ذلك ، وقد يكون من بينها سلوك صاحب الحاجة والاصل ان يقع صاحب الحاجة بدوره في الغلط .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣١ ، والدكتور احمد فتحي سرور ، المرجع السابق ص ١٤٥ ومبعدها .

(٢) الدكتور محمد زكى ابو علم المرجع السابق ص ٩٩

فيعتقد اختصاص الموظف بالعمل ، ولكن إذا كان يعلم بعدم اختصاص الموظف واعطاه المقابل ليسعى لمصلحته لدى المختص فاخذه معتقداً انه مختص بالعمل ، فإن أركان الرشوة تتوافر في حق الموظف . وإذا كان الشارع قد حصر حالات الرشوة في الاختصاص الفعلي ، والزعم به والاعتقاد الخاطيء به فمؤدى ذلك انه لا قيام للرشوة إذا كان الموظف غير مختص ، ويعلم ذلك ، ولم يزعم اختصاصه ، ولكن صاحب الحاجة توهم اختصاص ذلك الموظف فتقدم إليه بالعطية او الوعد بالعطية او الوعيد فقبله (٣) .

من أحكام محكمة النقض

١ - الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفي مجرد إبداء الموظف استعداد له للقيام بالعمل الذى لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمناً زعمه بذلك الاختصاص .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧) .

٢ - استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعدلة أخيراً) بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين الحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ، ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساعدة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٦) .

٣ - نصت المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على انه ، يعتبر مرتكباً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة (١٠٣) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم انه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه ، مما مفاده اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذى طلب الجعل أو اخذه لأدائه أو للامتناع عنه صلباً على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية ، أما الزعم القائم على انتحال صفة وظيفة

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ٣٢

منبته الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني - كما هو الحال في الدعوى المطروحة إذ الوظيفة التي انتحلها المتهم هي وظيفة ملاحظ بالبلدية للإشراف على الاشتراطات الصحية ، والرخص الخاصة بالمحلات العامة في حين ان وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة - فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بانتحال الجاني لصفة غير صحيحة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما اقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعى عليه في غير محله .
(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥) .

٤ - إن اختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجعل مقابلاً لادائه سواء كان حقيقياً او مزعوماً او معتقداً فيه ركن جريمة الرشوة التي تنسب إليه ، ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما ينحسم امره ، وخاصة عند المنازعة فيه دون الاجتزاء في الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يتحقق بها ما يجب في التسبب من وضوح البيان مما يجعل الحكم قاصراً متعيناً نقضه .
(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٧) .

٥ - من المقرر ان جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط ان يعتقد خطأ انه من اعمال الوظيفة او يزعم ذلك كذبا وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد الموظف او زعم إذ هو يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء .
(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) .

٦ - تتحقق جريمة الرشوة في جانب الموظف ومن في حكمه - طبقاً لنص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات - متى قبل او طلب او اخذ وعداً او عطية لاداء عمل من اعمال الوظيفة ، كما تتحقق الجريمة ايضاً ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط ان يعتقد الموظف خطأ انه من اعمال الوظيفة او يزعم كذبا وبصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف او اعتقد .
(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٧ - يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات - في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما ان جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف او من في حكمه متى قبل او طلب او اخذ وعداً او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته ، ولو كان حقاً . كما تتحقق الجريمة ايضاً في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته او يزعم ذلك كذباً مما دلالتة ان الشارع في نطق جريمة الرشوة بما استثنه في

نصوصه التي استحدثتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه ، وذلك عن طريق الاتجار فيها . وإن الشارع قدر أن الموظف . لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد إذ هو حينئذ يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء .

(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) .

٨ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله وتوافر نية الارتشاء من أجله وتوافر نية الارتشاء لدى الراشي هو من الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل صحيح ثبت في الأوراق .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢) .

٩ - لا يلزم تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١) .

١٠ - جريمة الرشوة تدخل في عداد الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة .

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) .

١١ - اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب ادأؤه أياً كان نصيبه فيه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركناً في جريمة الارتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ مجموعة المكتب الفني س ٣٤ ص ٢٧١) .

١٢ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الاشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف العام . على مقتضى وظيفته في حدود اختصاصه أياً كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه كما أن الاشتراك في التزوير ، وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها طالما كان اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . طالما كان ذلك كله وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق الطاعنين اختصاصهم بالعمل الذي دفع الجعل مقابل لادائه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها كما لم يبين كيف أن وظيفة الطاعنين الأول والثاني قد طوعت لهما تسهيل استيلاء الغير على مال

الدولة . وان هذا المال كان قد آل إليهما بسبب صحيح نقل للملك . ولم يفصح الحكم عن اختصاص الموظف العام في صدد جنائية التزوير في الأوراق الرسمية حالة ان الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنائية التزوير في المحرر الرسمي ، كما خلت مدوناته من بيان الظروف والملابسات التي تظاهر الاعتقاد باشتراك الطاعنين مع الموظف العام في التزوير في الأوراق الرسمية إذا اكتفى في ذلك بعبارة عامة مجملة ومجهلة لا يبين فيها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ولا يحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسببها من الوضوح والبيان فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٢ المرجع السابق) .

مادة ١٠٤

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافاته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون .

تعليقات وأحكام

الغالب في الرشوة ان يكون الغرض منها هو الإخلال بواجبات الوظيفة ، وقد سوت المادة ١٠٤ بين هذا الإخلال وبين الامتناع عن أعمال الوظيفة ، وقد جاء تعبير الشارع مطلقاً من التقييد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أداء الوظيفة على الوجه السرى الذي يكفل لها دائماً ان تجرى على سنن قويم فكل انحراف من واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع بالنص (١) .

ما يشترط لتطبيق المادة ١٠٤ عقوبات هو مجرد الاتفاق بين الموظف والراشئ على الامتناع عن العمل أو الإخلال بواجبات الوظيفة دون الاتفاق على الفائدة أو الوعد (٢) .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨ .

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ١٥٧ .

استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ ع على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

إعمالاً لنص المادة ١٠٤ فإنه يستوى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو الإخلال أو يكون لاحقاً عليه ما دام الامتناع أو الإخلال كلن تنفيذاً لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها (١) .

من أحكام محكمة النقض

من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صورة الرشوة - قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة بغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقاً من التعيين يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السرى الذي يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف مقبلاً على هذا الإخلال كلن فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب ، ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من النقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس فإن النص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسبب يكون على غير أساس متعيناً رفضه .
(الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى استخلص منها ، ومن مؤدى أقوال شهود الإثبات وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته - أن الطاعن إذ توجه إلى منزل المجنى عليه ، ولم يجده وقبض من زوجته مبلغ جنيه بزعم أنها غرامة عليه طلب التنبيه على زوجها بضرورة مقابلته في منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل . وأن تفهمه ، يعمل حسابه لهذه المقابلة ، - وأنه إذ قابله بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر

(١) نقض جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٢

ضده محضر مخالفة مباني وابدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر . وبعد ان قام بذلك طلب إليه انتظاره في الخارج ، ثم لحق به واستولى منه على مبلغ الرشوة . واستخلص الحكم من ذلك كله ان الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للاخلال بواجبات وظيفته ، فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي دين بها . ولا يؤثر ذلك ان يكون العطاء لاحقاً مادام ان نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية وهو ما اثبتته الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يثيره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الاولى الخاصة باستيلائه على مبلغ جنيه من زوجة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انزل بالطاعن العقوبة المقررة في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات لجريمة عرض الرشوة على الموظف العمومي التي اثبتتها في حقه بعد ان اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان إيرادها للمادة ١٠٤ من القانون المذكور ، إنما قصد به بيان الغرض الذي اراد الطاعن تحقيقه من عرض الرشوة على الموظف العمومي ، وهو الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفته وهو من بين الاغراض المشار إليها في تلك المادة ، والتي يلزم إحداها لقيام جريمة الارتشاء او عرض الرشوة فإن النعى على الحكم بتطبيقه للمادتين ١٠٤ ، ١٠٩ مكرراً عقوبات مع اختلاف الجريمة في كل من النصين مما لا يعرف معه اي النصين اخذت به المحكمة يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٧) .

٤ - إن مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ من قانون العقوبات انه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن اداء عمل معين او بالإخلال بواجبات وظيفته انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات يستوى في ذلك ان يكون العطاء سابقاً او معاصراً للامتناع او بالإخلال او ان يكون العطاء لاحقاً عليه مادام الامتناع او الإخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق إذ ان نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الامر بدلالة تعمد الإخلال بواجب الوظيفة . اما إذا ادى الموظف عمله او امتنع عنه او اخل بواجبات وظيفته دون ان يسبقه اتفاق مع الراشي على اداء العمل او الامتناع عنه او الإخلال ثم طالب بمكافأة انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) .

٥ - استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً من اعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها . فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات او امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه في النص . فإذا تعاطى الموظف

جعلاً على هذا الإخلال كان فعله ارتشاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب ، ولا يتغير حكم القانون ولو كان الإخلال بالواجب جريمة في ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات مداومت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كى يقارف تلك الجريمة اثناء تادية وظيفته ، وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .
(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١) .

٦ - استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التى عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها ، وإذا كانت امانة الوظيفة تفرض على المستخدم فى مصلحة حكومية الا يتدخل فى عمل رئيسه وان ينأى عن السعى لديه للامتناع عن اداء واجب التبليغ الذى يلزمه به القانون . لما قد يؤدى إليه تدخله من إفلات مجرم من المسئولية الجنائية ، وهو امر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف . فإذا وقع منه فإنه يعد إخلالاً بواجبات وظيفته التى تفرض عليه ان يبذل بالتبليغ عن الجرائم فور علمه بها . ولما كان الحكم قد اثبت ان رئيس مجلس المدينة (وهو مكلف بخدمة عامة) وسائق سيارته (وهو مستخدم فى الدرجة التاسعة بمحافظه الشرقية) ، علماً بسبب تادية عملها بارتكاب الطاعن جريمة نقل فول سودانى من محافظة الشرقية بدون ترخيص وهى جريمة تموينية يجوز للنيلبة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى او طلب فإن عرض جعل على احدهما للإخلال بواجبات الوظيفة او الخدمة العامة بالامتناع عن اداء واجب التبليغ عن تلك الجريمة التموينية يعد فى صحيح القانون عرضاً للرشوة .

(الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨) .

٧ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعداً او عطية للامتناع عن عمل من اعمال وظيفته او للإخلال بواجباتها او لمكافاته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال ان يكون العطاء سابقاً او معاصراً للامتناع او الإخلال او ان يكون لاحقاً عليه ما دام الامتناع او الإخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق إذ ان نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الامر بدلالة تعمد الإخلال بواجباتها فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد ان عرض الرشوة ، إنما كان متفقاً عليه من قبل فإن ما يثيره المتهم من ان تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠) .

٨ - إذا تقاضى الموظف جعلاً مقابل الامتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة التى يعلم بها أثناء تادية عمله او بسببها كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب . يكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقوبة .
(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠) .

٩ - إذا كان الثابت ان المتهم توجه إلى مكتب الشخص الذى كلف بإجراء التحريات عن المنزل الذى يديره للدعارة السرية - ثم كشف له عن شخصيته وافهمه بان لديه شكوى ضده محالة إليه من النيابة ويمكنه حفظها وطالبه بمبلغ عشرة جنيهاً ، فإن هذا يوفر الإخلال بواجبات وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الإشارة إليها سواء كان طلبه المبلغ له او فى سبيل استرداد له لقريبه نظير ما دفعه اجراً لأفعال غير مشروعة .
(الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨) .

١٠ - من المقرر ان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ، ومن فى حكمه اسوة بامتناعه عن عمل من اعمال الوظيفة ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف ، وكل تصرف او سلوك ينسب إلى هذه الاعمال ، ويعد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم ، وقد استهدف المشروع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً اوسع من اعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها ، فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات او الامتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة التى عناء الشارع فى النص . فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله إرتشاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف ادائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة . بل يكفى ان يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وان يكون الراشئ قد اتجرمه على هذا الاساس .

(الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٢) (مجموعة المكتب الفنى س ٢٤ ص ٦٢٠) .

١١ - لما كانت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عدت صور الرشوة ، وجاء نصها فى ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف ، وكل تصرف او سلوك ينتسب إلى هذه الاعمال ويعد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم ، ولما

كلن المشرع قد استهدف من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التى عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . (فإذا تقاضى الموظف مقابلأ على الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع من هذا النص كان فعله رشوة مستوجبا العقاب) ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن وهو باحث بمراقبة الخبرة الحسابية بجمرك بالإسكندرية ورئيس اللجنة التى أرسلت إلى الجمعية لبحث موضوع الغرامة التى فرضتها مصلحة الجمارك ، وكان الطاعن لا يدعى خلاف ذلك فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٢) (مجموعة الكتب الفنى س ٢٤ ص ٥٦٤) .

١٢ - الإخلال بواجبات الوظيفة فى مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة شمولها أمانة الوظيفة ذاتها .
(الطعن رقم ٤٩٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٨) .

مادة ١٠٤ مكرراً

كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو اخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة حسب الأحوال حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات الوظيفة .

تعليقات وأحكام

لا يجعل الشارع من أركان الرشوة أداء الموظف العمل الوظيفى الذى وعد به . فالرشوة تتوافر أركانها ولو اخل الموظف بوعده فلم يحقق لصاحب الحاجة مصلحة بل وتصرف على نقيضها وتتوافر أركان الرشوة ، كذلك إذا كلن الموظف يخادع صاحب الحاجة فكلن منتوياً منذ البداية عدم القيام بالعمل الذى يبتغيه ذلك انه طالما عرض عمله الوظيفى

نظير المقابل الذى يطلبه - او يتقاضاه او يقبل الوعد به - فقد جعله سلعة وشوه سمعة الدولة واخل بالثقة في نزاهة اعمالها فحقق بذلك كل ما تقتضيه فكرة الرشوة ^(١) ، ومن ثم فإن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة .

من أحكام محكمة النقض

١ - الموظف الذى يخل بواجبات وظيفته مسئول جنائياً حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار فيها لانه يكفى مجرد نية استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها .

(الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٨) .

٢ - ان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٣ - تنعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى ولا تبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) .

٤ - جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة .

(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦) .

٥ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢) .

مادة ١٠٥

كل موظف قبل من شخص أدى عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو اخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى الرجوع السابق ص ٣٥ . وراجع التعليق على المادة ١٠٣ مكرراً في خصوص الزعم بالاختصاص والاعتقاد الخاطئ بالاختصاص .

تعليقات وأحكام

أركان الجريمة :

جريمة قبول الموظف العام ومن في حكمه لمكافأة عن عمله تتطلب ركنين الأولى منهما مادي هو قبول الموظف الهدية أو العطية والآخر معنوي وهو القصد الجنائي .

١ - الركن المادي :

النشاط المادي الذي يصدر من الجاني في هذه الجريمة هو القبول للهدية أو العطية وهو يقع من موظف عمومي أو من في حكمه ويقتصر الأمر هنا على حالة الاختصاص بالعمل دون الزعم به وإية هذا أنه يتلقى المكافأة عن عمل قام به أو امتنع عن أدائه أو اخل بواجبات وظيفية - وليس للقبول صورة معينة فقد يقع في عبارة صريحة أو بتصرف يفيد معناه كما إذا وضع الشخص بعض المال في درج الموظف فأغلقه هذا فور ذلك ولا يشترط في القبول أن يكون عن مال يعطى لشخص الموظف بل يصح أن يكون لغيره مادام ارتضاء عالما بسببه ومثال هذا أن تصل هدية إلى زوجته من صاحب الشأن فيسكت عنها والقول بغير هذا يؤدي إلى سهولة الإفلات من أحكام القانون . ويجب أن ينصب القبول على ما يقدم من هدية أو عطية - بصريح النص - من الشخص صاحب المصلحة في التصرف . ومع هذا يدخل تحت حكم النص قبول الوعد بهدية أو عطية لاتحاد الحكمة في هذه الصور جميعاً . وإذا كان موضوع القبول هدية أو عطية فإن أي قدر منها يكفي حتى تأتي الحلول بالنسبة إلى جميع الوقائع .

٢ - الركن المعنوي :

جريمة قبول المكافأة اللاحقة جريمة عمدية يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام فلا يشترط قصد خاص ويتحقق القصد الجنائي بتوجيه الجاني لإرادته نحو قبول هدية أو عطية يعلم أنه مكافأة على تصرفه في أعمال وظيفته أي يجب أن يثبت في حقه العلم بالعلاقة بين ما قبله والأعمال التي باشرها في وظيفته فإذا انتفى أي من الأمرين فقدت الجريمة أحد ركنيها كما إذا كان قبوله في الظاهر فقط ابتغاء كشف أمر من يقدم له المال وتسهيل ضبطه أو قبل المال لاسيما إن كان في صورة سلعة معتقد أنه مما اعتاد إهداء إياه لعلاقة بينهما فانتهت من ذهنه الرابطة بينه وبين العمل وقيام القصد الجنائي على هذه الصورة أو انتفلؤه مسالة يقدرها القاضي من وقائع كل دعوى وملابساتها الخاصة على أن يكون استنتاجه متفقاً مع المنطق ومستمداً مما طرح عليه من أدلة^(١) .

(١) راجع الدكتور حسن صديق المرصطوي المرجع السابق ص ٦٤ ولاحقاً .

وخلاصة ما سلف هو أن المادة ١٠٥ قد أوردت صورة من صور جريمة الرشوة السلبية لمعالجة حالة الارتشاء اللاحق الذى يدل على الاتجاه بالوظيفة شأنه في ذلك شأن الارتشاء قبل أداء العمل أو الامتناع عنه سواء بسواء غاية ما في الأمر أن الشارع المصرى رمى إلى القضاء على المكافأة على أداء العمل أو الامتناع عنه رغبة منه في محاربة الرشوة في أى صورة من صورها وفي أى مظهر من مظاهرها ولم يقصد الشارع على وجه الإطلاق وضع جريمة خاصة لهذه الصورة التى نحن بصددتها وإنما جاءت المادة ١٠٥ في معرض بيان صور جريمة الرشوة السلبية على غرار المواد السابقة لها واللاحقة . ومادام الأمر كذلك فقد استتبنا فساد الراى الذى ينادى باعتبار المادة ١٠٥ قد أوردت جريمة خاصة^(١) .

من أحكام محكمة النقض

١ - إن مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ من قانون العقوبات أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء عمل معين أو للاخلال بواجبات وظيفته انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء لاحقاً عليه مادام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجب الوظيفة أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو اخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراى على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال ثم طالب بمكافأته انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ١ / ١٦) .

٢ - لما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشياً ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد ما أعطى أو وعد به كما تنص المادة ١٠٥ منه على أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو اخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الاخلاء بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه ومفاد هذين النصين أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً لأداء العمل أو لاحقاً عليه مادام أداء العمل كان تنفيذاً لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في

(١) الدكتور احمد رفعت خفاجى المرجع السابق ٢٥٣

هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية . أما إذا كان أداء العمل - أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبوق بالتفلق بين الراشئ والمرتشئ فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه بالمادة ١٠٥ من قانون العقوبات لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة في الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أخذها من الأوراق وإلا كان الحكم قاصراً والمراد بالتسبيب المعتبر في تطبيق تلك المادة هو تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وصفه صورة مجملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام . ولا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإذا كان هذا الذي أجمله الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى - على النحو المتقدم - لا يكفي بيانا للواقعة على النحو الذي يتطلبه القانون إذا أنه لا يلصق عما إذا كانت المبالغ التي تقاضاها الطاعن الأول من الطاعن الثاني تنفيذاً لاتفاق سابق بينهما مما ينطبق عليه حكم المادة ١٠٣ من قانون العقوبات التي خلص الحكم إلى مؤاخذه الطاعن الثاني بها . أم إن هذه المبالغ دفعت على سبيل المكافأة اللاحقة دون أن يسبقها اتفاق مسبق بينهما فتكون المادة ١٠٥ من القانون المذكور هي الواجبة التطبيق - من شأن ذلك - مع ملابن الجريمتين من تغلوت في العقوبة المقررة لك منهما - أن يعجز المحكمة من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم هذا إلى أن الحكم فضلاً عن ذلك قد أغفل عن بيان مضمون شهادة .. بالتحقيقات ولم يورد مؤداها مكلفيا بإيراد مؤدى أقواله أمام المحكمة وذلك على الرغم من أنه تساند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشاهد المذكور في كلتا المرحلتين لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصور يعيبه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني دون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى المقدمة منه .

وكذلك بالنسبة للطاعن الأول لاتصال وجهي الطعن الذين بنى النقض عليهما به وذلك ممثلاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة منه .

(الطعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ مجموعة المكتب الفني ٣٥ ص

(٢٦٧)

مادة ١٠٥ مكرراً

كل موظف عمومي قام بعمل من اعمال وظيفته او امتنع عن عمل من اعمال وظيفته او اخل بواجباتها نتيجة لرجاء او توصية او وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

تعليقات

اركان الجريمة :

فضلاً عن الشرط المفترض المتعلق بصفة الجاني ، موظف عام ومن في حكمه تقع الجريمة بتوافر ركنين آخرين :

- ١ - ركن ملأى قوامه استجابة الموظف للرجاء او التوصية او الوساطة وقيامه بالعمل او الامتناع او الاخلال .
- ٢ - قصد جنائي .

١ - الركن الملأى :

يتوافر هذا الركن بتوافر عنصرين هما :

- (أ) رجاء او توصية او وساطة .
- (ب) الاستجابة وتمثل النشاط الاجرامى للجاني .

(أ) الرجاء او الوساطة او التوصية :

استهدف المشرع من النص على هذه الجريمة محاربة كل وسائل الاغراء خارج نطاق الرشوة التي قد تؤثر في نفس الموظف فتتحرف به عن مقتضيات وظيفته وهي الرجاء والتوصية والوساطة .

الرجاء : يتحقق الرجاء بواسطة صاحب المصلحة مباشرة باستعطاف الموظف او استمالته او دعوته في تزلف إلى قضاء الحاجة .
الوساطة : اما الوساطة فتتحقق في صورة رجاء او طلب يصدر عن وسيط لصاحب المصلحة لدى الموظف العام .

التوصية . أما التوصية فلا تعدو أن تكون إحدى صور الوساطة التي تصدر من شخص
ذى نفوذ أو حيثية على الموظف فيتدخل ضده طالباً لا راجياً - قضاء حاجة معينة وغالباً
ما تكون في صورة مكتوبة .

(ب) الاستجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية :

يتعين لوقوع الجريمة أن يستجيب المتهم فعلاً إلى الرجاء أو الوساطة أو التوصية
بإداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته فإذا شرع
الموظف في أمر من هذا القبيل ثم حالت ظروف معينة دون اتمامه اعتبرت الواقعة شروعاً
ويتعين التمييز بين نوعين من الاستجابة الأولى استجابة تتعلق بعمل يدخل في حدود
السلطة التقديرية للوظيفة والثانية استجابة تتعلق بعمل يدخل في حدود السلطة المقيدة
للوظيفة وبالنسبة للنوع الأول إذا اختار الموظف إحدى الحلول التي تدخل في حدود
سلطته اعتبر مؤدياً لعمل من أعمال وظيفته . أما إذا استهدف الموظف من هذا الاختيار
غاية لا تتعلق بالمصلحة العامة اعتبر منحرفاً في استعمال السلطة ويتعين عقابه طبقاً
للمادة ١٠٥ مكرراً إذا هو قام بهذا الاختيار تحت تأثير رجاء أو وساطة أو توصية . أما في
الحالة الثانية فإنه يتعين على الموظف أن يباشر حلاً واحداً معيناً دون غيره من الحلول
ولا اعتبر مخالفاً للقانون^(١) . وقد يتولى الموظف القيام بالعمل المطلوب منه بناء على رجاء
ثم يتوقف في تنفيذ العمل لسبب لا دخل فيه وعندئذ يعد شارعاً في الجنائية ويعاقب بعقوبة
الشروع للمادة ٤٦ ع (مضافة إليها الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً) .
أما المتقدم بالرجاء أو التوصية أو الوساطة فإنه يعد شريكاً للموظف في الجنائية حالة
تمامها فإذا لم يقبل منه الرجاء أو التوسط فلا يعد مرتكباً للجريمة إذ لا يوجد نص يقرر لهذه
الحالة عقوبة خاصة كما هو الحال في عرض الرشوة^(٢) .

وقد انتقد ذلك النص لأنه توسع توسعاً خطيراً في نطق التجريم على الأخص في الحالة
التي يكون فيها العمل مطابقاً للقانون وفي هذا قيل بأن الصياغة الواسعة لهذه الجريمة
تدعو إلى التشدد في معنى رابطة السببية فلا يمكن اعتبار هذه الرابطة قائمة إلا إذا كان أداء
العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة قد تحقق فقط بسبب الرجاء أو
التوصية أو الوساطة بحيث لو لا الرجاء لم يكن يمكن العمل المطابق للقانون والذي كان
محلاً للرجاء يكون بمنأى عن العقاب لأنه يصعب القول بتوافر رابطة السببية بين الرجاء

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٧٥ ومابعدها

(٢) الدكتور رمسيس بهنام في الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية طبعة ١٩٨٦ ص ٤٢

وبين ادائه لان الخضوع للقانون يصبح ايضاً سبباً من اسباب هذا الاداء على نحو تنتفى به رابطة السببية^(١) .

مادة ١٠٦

كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية بغير علم مخدومه أو رضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو الامتناع عنه يعتبر مرتشياً ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات

أركان الجريمة :

استحدث الشارع بنص المادة ١٠٦ عقوبات جريمة الرشوة في نطق الأعمال الخاصة حماية لأرباب هذه الأعمال غير انه قدر ان ضرر الرشوة في هذا المجال ليس في جسامته ضررها في محيط الأعمال العامة ومن أجل ذلك لم يتوسع في تجريمها كما انه لم يبالغ في ربط جزائها ولكنه اكتفى بجعلها جنحة ويشترط لوجود هذه الجريمة عناصر ثلاثة هي :

١ - صفة الجاني واختصاصه ٢ - الفعل الملقى ٣ - القصد الجنائي

أولاً : صفة الجاني واختصاصه :

* تعبير المستخدم يريد به الشارع مدلولاً متسعاً إذا شمل كل شخص يرتبط بالمشروع بعلاقة قانونية جوهرها صلة التبعية التي تعنى سلطة رب العمل في الرقابة والتوجيه والتزام المستخدم بالخضوع لهذه السلطة وإلزامه العام كذلك برعاية مصالح المشروع من عناصر هذه العلاقة كذلك الأجر الذي يستحقه المستخدم ويلتزم به رب العمل إزاءه فإذا توافرت لهذه العلاقة عناصرها فلا عبرة بتكييفها القانوني ولا عبرة كذلك بطبيعة الأجر وكيفية ادائه فقد تكيف العلاقة بانها عقد عمل وقد تكيف بانها وكالة إذا تضمنت من بين عناصرها صلة التبعية .

(١) الدكتور محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ١٤٧ .

اجمع الدكتور محمود نجيب حسنين المرجع السابق ص ٥٦ - الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع ص ٣٢٩ - الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ١٨١ - الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٣٤

• وليس من الضروري أن تكون التبعية مستمرة فقد تكون لبضع ساعات أو يومية كما أنه لا يلزم أن تكون وليدة عقد إيجار خدمت فكما سبق فإن مجرد الوكالة تكفي ملاامت بمقابل . والمهم بإيجاز أن توجد رابطة التبعية ولو مؤقتة وأن تكون ماجورة ايلاما كانت الطريقة التي يدفع بها هذا الأجر فيستوى أن يعطى في صورة مكافأة أو أن يكون مرتبا . وطبقاً لما تقدم فإنه يقع تحت طائلة هذه الجريمة ، مستخدموا البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية وكل مستخدم بهذه البيوت أو لدى أرباب الأعمال من أحد الناس ، كما تدخل طائفة الخدم الذين يلتحقون بخدمة الغير في صور شتى كالبواب والجنائني وسائق العرب . كما يدخل في معنى المستخدم لدى الشركة مدير الشركة المساهمة ، ومجال وقوع الجريمة هو عمل أو امتناع يختص به هذا المستخدم فعلاً فلم ينص القانون على توافر الجريمة حالة الزعم بالاختصاص كما فعل في جنائية الرشوة - ومن ثم فإذا أخذ المستخدم عطية نظير عمل يزعم أنه من اختصاصه مع أنه ليس في مقدوره مطلقاً فإنه يرتكب جنحة نصب إذا توافرت شروطها لا جنحة رشوة .

ثانياً - الركن المادي :

• وتقع الجريمة من المستخدم الخاص كما من الموظف العمومي ولو كان العمل الذي قام به نظير الوعد أو العطية من الأعمال التي لا تخل بواجبات الخدمة . ومعنى ذلك أنه لا يشترط أن يلحق المخدم ضرر فعلي من عمل المستخدم كل ما يلزم هو أن يطلب المستخدم أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية بدون علم ورضاء مخدمة . وعلى ذلك تتوافر الجريمة في حق المستخدم من باب أولى إذا كان العمل الذي قام به مضاداً لواجبات خدمته ويكفي لاعتباره كذلك أن يخل بأى التزام من الالتزامات التي يفرضها على المستخدم عقد العمل بينه وبين المخدم . وأخيراً يشترط في الوعد أو العطية أن يكون دون علم المخدم ورضائه فإذا كان المخدم عالماً بهما وراضياً بهما فلا يرتكب المستخدم جريمة كما لا تتوافر الجريمة في حق المستخدم رغم انتفاء علم المخدم ورضاه متى كان الوعد أو العطية لم يكن مقبلاً لعمل أو امتناع على المستخدم القيام بهما . وإنما أن يكون مكافأة أو نفحة شكر وتقدير عن عمل أو امتناع قام بهما المستخدم فعلاً فالمكافأة اللاحقة للعمل أو الامتناع دون اتفاق سابق عليها لا عقب على المستخدم في قبولها خلافاً للمال بالنسبة للموقف العمومي أو من في حكمه .

وخلاصة ذلك أن الركن المادي يتحقق بتوافر ثلاثة عناصر هي :

(١) الطلب أو القبول أو الأخذ (للوعد أو العطية) .

(ب) سبب الرشوة وهو أداء العمل أو الامتناع .

(جـ) أن يتم بغير علم ورضاء صاحب العمل .

وبالنسبة للعنصر الأول فإن الطلب يكفي لتوافر النشاط الإجرامى فى الرشوة بمعنى ان يصدر عن الموظف بإرادته المنفردة إيجاب بالرشوة ، اما بالنسبة لعنصر القبول فيكفى لوقوع جريمة الرشوة ان يقبل الموظف من الراشى . وللمحكمة ان تتحقق من توافر القبول من جميع ظروف الواقعة وفقاً لما تستبينه من أدلة الإثبات المطروحة عليها ولا ينظر فيه ان يكون فى صورة معينة فيستوى ان يصدر شفاهة او كتابة او صراحة او ضمناً اما من عنصر الاخذ فيقع هذا الفعل باستلام الموظف او انتفاعه بالعطية موضوع الرشوة ويعتبر هذا العنصر اخطر صور الرشوة إذ فيه يكون الموظف قد قبض فعلاً من اتجاره بوظيفته او استغلالها .

٣ - القصد الجنائى :

هذه الجريمة عمدية يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائى وهو اتجاه إرادة الجنئى إلى طلب الرشوة او قبولها او اخذها مقابل اداء العمل او الامتناع دون علم رضاء صاحب العمل مع عمله بذلك . فلا جريمة فى الأمر إذا قبل الرشوة معتقداً ان صاحب العمل سمح له بها وبالإضافة إلى القصد العام يتعين ان تتجه نية المستخدم إليه اداء العمل او الامتناع وهو ما يعبر عنه بالقصد الجنائى .

عقوبة الجريمة هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه زيد على خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين - هذا فضلاً عن وجوب رد ما يدفعه الراشى او الوسيط على سبيل الرشوة اعمالاً لنص المادة ١١٠ قررت هذه العقوبات ، فى جميع الاحوال ، وللقاضى ان يأمر بوقف تنفيذ الحبس . الذى لا تزيد مدته المحكوم بها على سنة او الغرامة اياً كان مقدارها او هما معا .

اما الراشى والوسيط فيعاقبلان باعتبارهما شريكين بالعقوبة المقررة للجريمة طبقاً للمادة ٤١ عقوبات . اما بشأن الاعفاء فيعفى كل من الراشى والوسيط من العقوبة إذا اخبرا السلطات عن الجريمة او الاعتراف بها (م ١٠٧ ع) . وعلة ذلك ان حكمة العقاب لا تقتصر على الرشوة فى نطق الموظفين العموميين فضلاً عن ان النص قد ورد فى عبارة مطلقة عقب المادة ١٠٦ مما يفيد سريانها عليها .

نسبة إلى تشديد العقاب فتسرى كذلك المادة ١٠٨ عقوبات ذلك لأن سبب هو من العمومية بحيث لا يقتصر على رشوة الموظفين العموميين وحدهم وهو يتضح من ورود هذه المادة عقب المادة ١٠٦ عقوبات^(١) .

(١) اجمع الدكتور محمود نجيب حسنين المرجع السابق ص ٥٦ - الدكتور عبد المهيم بكر المرجع ص ٣٢٩ - الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ١٨١ - الدكتور رمسيس بهنام السابق ص ٣٤ .

شرعية الوهبة :

لا تثريب على المستخدمين والعمال إن هم تقاضوا الوهبة بعلم مخدميههم ورضائهم فقد افترض القانون أن ما يسلم إليهم من العملاء يعتبر جزءاً من الأجر المقرر عن عملهم أما في حالة اخذهم هذه الوهبة سراً وفي الخفاء بدون علم مخدميههم ورضائهم فلا لوم عليهم ايضاً إذا كانت هذه الوهبة قد سلمت إليهم على سبيل الإمتنان بعد ادائهم للعمل المنوط بهم أو الامتناع عنه وذلك دون إتفاق سابق إذ لا خطورة هنا على رب العمل وإنما يعتبر هؤلاء المستخدمين والعمال قد ارتكبوا جريمة الرشوة إذا ما طلبوا أو قبلوا أو اخذوا وعوداً أو عطايا قبل أداء العمل أو الامتناع عنه بدون علم مخدميههم ورضائهم^(١)

مادة ١٠٦ مكرر

كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لإستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو إلتزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقابلة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع يعد في حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ممن هذا القانون إكان موظفاً عمومياً وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى .

ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لإشرافها .

تعليقات

● الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً عقوبات تسمى جريمة « إستغلال النفوذ » - وإستغلال النفوذ جنائية إذا وقع من موظف عمومى ومن في حكمه وجنحة إذا وقع من فرد عادى .

(١) الدكتور احمد رفعت خفاجى المرجع السابق ص ٣٠٧

الفعل المادى المكون لاستغلال النفوذ هو كالفعل المادى المكون للرشوة ينحصر فى ان يطلب الفاعل لنفسه او لغيره او يقبل او ياخذ وعدا او عطية فمجرد طلب العطية او مجرد قبولها يحقق الركن المادى ولو لم تؤخذ العطية بالفعل . وانما يختلف الركن المادى فى استغلال النفوذ عنه فى الرشوة من ناحية ان الفاعل فى طلب او قبول او اخذ الوعد او العطية لا يلزم ان تتوافر فيه صفة الموظف او المستخدم بل يجوز ان يكون فردا عاديا . كما انه فى حالة كونه موظفا لا يكون طلب او قبول او اخذ الوعد او العطية ملحوظا فيه ان يقوم هذا الموظف لعمل او امتناع داخلين فى حدود وظيفته بل يستخدم نفوذا له حقيقيا او مزعوما لدى السلطة العامة .

ويجب لتحقيق الجريمة ان يستند الفاعل فى طلب او اخذ الوعد او العطية على نفوذ له حقيقى او مزعوم . والزعم بالنفوذ يتحقق بمطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر اخرى او وسائل احتمالية^(١) .

وتتم الجريمة بحصول الفعل المادى فى إحدى صوره الأخذ والقبول أو الطلب للعطية أو الوعد بها مقابل الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على مزية من أى نوع للراشى حتى ولو لم يستعمل الجانى النفوذ فعلا فى تنفيذ الغرض الذى تناول العطية من أجله وتتم مساهمة الراشى بتقديمه العطاء أو الوعد فيقبل منه أو بقبوله تقديمه بناء على طلب الطرف الآخر^(٢) .

وجريمة استعمال النفوذ من الجرائم العمدية ويتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد وعناصره هى العلم بوجود النفوذ الحقيقى أو كذب الإدعاء بالنفوذ الموهوم والعلم بنوع المزية التى يعد بالحصول عليها أو محاولة ذلك وبأن الاختصاص بمنحها هو لسلطة عامة وطنية ويتطلب القصد بعد ذلك اتجاه الإرادة إلى فعل الأخذ أو القبول أو الطلب . وليس من عناصر القصد ان تتجه إرادة الجانى إلى بذل الجهود من أجل الحصول على المزية التى وعد بها فتقوم الجريمة ولو كانت إرادة الجانى متجهة منذ البداية إلى عدم بذل جهد فى هذا الشأن والاستيلاء مع ذلك على مال من يعد باستغلال نفوذ لمصلحته^(٣) .

عقوبة الجريمة :

يعاقب المستغل لنفوذه - إذا كان من أحاد الناس - بالحبس وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى العقوبتين فإذا كان موظفا عموميا أو ممن

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٤٢ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٩ .

يعتبرون في حكمه وفقا للمادة ١١١ عقوبات فإنه يعاقب بعقوبة المرتشى المنصوص عليها
بالمادة ١٠٤ والمصادرة وجوبا للعطية والعزل بقوة القانون كجزاء تبعى والحرمان من
الحقوق المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات ويعاقب الراش والوسيط بالعقوبة المقررة
للمتجر بنفوذه . ويعفى كل منهما من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها
(المادة ١٠٧ مكرر عقوبات) أما إذا رفض صاحب النفوذ ما عرض عليه صاحب الحاجة
فإنه تطبق على كل من عارض الفائدة والوسيط احكام المادة ١٠٦ مكررا عقوبات^(١) .

من أحكام محكمة النقض

١ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : أن الواقعة تتحصل
فيما شهدت به .. أنها بصفتها وكيلة عن نجلتها .. القيمة على والدها المحجور عليه في
القضية رقم ... مكتب احوال شخصية المنصورة تقدمت بطلب إلى المحكمة للتصريح لها
ببيع فدان من املاكه للإتفاق على عرس وتجهيز نجلتها وإثناء نظر الطلب في المحكمة تقابل
معها المتهم وروى لها أنه على صلة بالسيد القاضى المختص وعرض عليها الوساطة لديه
لإصداره قرار لصالحها وطلب منها مهلة اسبوع للإتصال به وإخبارها بما يتم بينهما
وإتفقا على أن يتقابل لهذا الغرض بمثل شقيقها .. وعندما تقابل معها في الموعد المحدد قرر
لها أن السيد القاضى طلب مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) على سبيل الرشوة مقابل
إصدار قرار لصالحها فأعذرت له عن عدم قدرتها على دفع المبلغ هذا . فانقصه إلى مبلغ
٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) وقد سلمته هذا المبلغ على ثلاث دفعات كما حضر إليها بمنزلها
بالقاهرة صحبة ... وأطلعها على صورة فوتغرافية من قرار السيد وكيل نيابة الاحوال
الشخصية بالموافقة على بيع ربع فدان ثم طلب منها أربعين جنيها مقابل إصداره لهذا
القرار فقدمت له المبلغ المطلوب أيضا واضافت أنها تقابلت مع ... وروت له ما حدث مع
المتهم فافهمها بعدم صحة ما فعله المتهم فتقدمت بشكواها وإنتهى الحكم إلى تبرئة
المطعون ضده بمقولة عدم إنطباق المادة ١٠٩ ب مكررا ثانيا من قانون العقوبات على
الواقعة بتقدير أنه لم يثبت أن المطعون ضده قد أخذ المبلغ بقصد توصيله كله أو بعضه
لشخص آخر وهو القصد الذى لا بد من توافره لعرض أو قبول الوساطة في الرشوة إذ ليس
في الأوراق سوى ما زعمه المطعون ضده من الوساطة لدى كل من القاضى ووكيل النيابة وأن
قصده لم ينصرف البتة إلى الإتصال بهما وإنما قصد الإستئثار بالمبلغ لنفسه وأنه من ثم
تكون التهمة غير متوافرة الأركان في حق المطعون ضده . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس

(١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٤٣

لزاما على محكمة الموضوع ان تتقيد بالوصف القانوني الذي اسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها واوصافها وصولا إلى إنزال حكم القانون صحيحا عليها وكان من المقرر أيضا ان الشارع قد سوى في نطق جريمة الإتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات بين تذرع الجاني في الطلب لو القبول لو الأخذ بنفوذ حقيقي للحصول على فزية من سلطة عامة وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قدر الشارع ان الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل إستحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع - إذ هو حينئذ يجمع بين الغش - والاحتيل - والإضرار بالثقة الواجبة في السلطة العامة والجهات الخاضعة لإشرافها والزعم هو هنا مطلق القول دون إشتراط إقتترانه بعنصر أخرى لو وسائل إحتيالية ولم يفرق الشارع - في صدد تلك الجريمة ووسائل جرائم الرشوة - بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها او يقبلها لغيره . فإن كان الجاني موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان ذلك مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى ان المطعون ضده - وهو موظف عمومي قد زعم للمجنى عليها ان له صلة بالقاضي الذي ينيط به التصرف في الطلب المقدم منها بصفتها قيمة على زوجها المحجور عليه للتصريح لها ببيع مسلحة فدان من أرضه للإنفاق من ثمنه على عرس إبنتهما وأنه ذو صلة أيضا بوكيل النيابة المختص وأنه طلب منها النقود وأخذها لإستعمال نفوذه - النشء عن تلك الصلات للحصول على قرار بالموافقة على مطالبة أنف الذكر . ومن ثم فإن الواقعة تكون قد إنطوت على ما توفر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ من الحكم قد حجب المحكمة عن تمحيص أدلة الدعوى والإحاطة بظروفها وبأدلة الثبوت التي قلم عليها الإتهام فإنه يتعين ان يكون مع النقض الإحالة ..

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠) .

٢ - الطعن بالنقض للمرة الثانية من المتهم الذي قضى بمعالقته بعد نقض الحكم بموجب حكم النقض سالف الإشارة إليه وإعادة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة والتي قضت بمعالقة المتهم طبقا للمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات :

- وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذا دانه بجريمة إستعمال النفوذ فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ان عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات التي دانتها المحكمة بها غير متوافرة في حقه إذ الثابت من التحقيقات انه مجرد عامل بالنيابة الكلية للأحوال الشخصية للولاية على المال وان المجنى

عليها تعلم بصفته هذه مما يعيب الحكم ويجب نقضه . وحيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن لأنه عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين ولم يتعد عمله ذلك العرض بأن عرض على ... الوساطة في دفع مبلغ ثلاثمائة جنيه لرئيس محكمة المنصورة الكلية للأحوال الشخصية للولاية على المال وأربعين جنيها لوكيل نيابتها المختص على سبيل الرشوة مقابل إصدارهما قرار لصالحها في القضية رقم ... كل أحوال شخصية حالة كونه عاملا بهذه النيابة وإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لمحاكمته بالمادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من مارس ١٩٨٢ ببراءة الطاعن مما اسند إليه على أساس أن الواقعة لا تحكمها تلك المادة . فقررت النيابة العامة الطعن بالنقض في ذلك الحكم وبتاريخ ٣٠ من مايو ١٩٨٣ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة للحكم فيها مجددا من قضاة آخرين بمقولة أن الواقعة تحكمها المادة ١٠٦ من قانون العقوبات والمحكمة الأخيرة بعد أن نظرت الدعوى بجلسة ١٤ من يناير ١٩٨٤ قضت حضوريا بمعاقبة الطاعن بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألفي جنيه أخذا بتكليف محكمة النقض للواقعة بأنها تحكمها المادة سابعة البيان فقرر الطاعن بالطعن بالنقض في هذا الحكم بالطعن المائل .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أثناء عمله عاملا بنياية المنصورة الكلية للأحوال الشخصية في الفترة من ١٠/٩/١٩٨٠ حتى ١٩٨١/١/٦ زعم - ... وإدعى لها بأنه على صلة بالسيد رئيس المحكمة المختصة وعرض عليها الوساطة لديه لإصدار قرار لصالحها في الطلب المقدم منها بصفتها وكيلة عن إبنتها ... القيمة على والدها المحجور عليه في القضية رقم ... كل أحوال شخصية المنصورة للتصريح لها ببيع فدان من أملاكه للإنفاق على عرس وتجهيز إبنتها وأهلها أسبوعا للإتصال بسيادته . وفي الموعد المحدد تقابل معها وأخبرها بأن السيد القاضي طلب مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل إصدار هذا القرار فاعتذرت عن قدرتها على دفع هذا المبلغ وطلبت إنقاذه إلى مبلغ ثلاثمائة جنيه حيث سلمته للطاعن على ثلاث دفعات كما أنه حضر إليها بمنزلها بالقاهرة صحبة ... وأطلعها على صورة فوتوغرافية من قرار السيد وكيل نيابة الأحوال الشخصية بالموافقة على بيع ربع فدان فقط وطلب منها أربعين جنيها لإعطائها لسيادته مقابل أن يصدر لها هذا القرار فقدمت له المبلغ أيضا . وبعد أن سردت المحكمة مضمون أدلة الثبوت عرضت إلى دفاع الطاعن بإنتفاء القصد الجنائي لديه وأطرحته بقولها : إن الثابت إزاء إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى يكون المتهم قد زعم للمجنى عليها أن له صلة بالسيد قاضي محكمة المنصورة والسيد وكيل نيابتها وأنه طلب منها النقود وأخذها لإستعمال نفوذه للحصول على قرار

منهما ببيع فدان من الأرض الزراعية لعرس إبنتها ومن ثم يكون قد ثبت ثبوتاً جازماً أن المتهم قد زعم أن له نفوذ لدى القاضى ووكيل النيابة الذى يعمل عاملاً لدى المحكمة التى يراسها الأول تمكنه من الحصول على ذلك القرار نظير المبالغ المالية الموضحة آنفاً ومجرد كذبه هذا يتوافر به الزعم المطلوب وهذه الجريمة عمدية يتعين لوقوعها القصد الجنائى العلم . ولا يشترط فيها أن تتجه نية الجانى إلى إستعمال النفوذ الذى تزرع به وذلك أن المشرع قد سوى بين النفوذ الحقيقى والمزعوم . لما كان ذلك وكن من عناصر الركن المادى فى جريمة إستغلال النفوذ المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات هو التذرع بمثل السند الذى يعتمد عليه الجانى فى أخذه أو قبوله الوعد أو العطية فهو ذلك نظير وعده لصاحب الحاجة فى أن يستعمل ذلك النفوذ كما أن المقصود بلفظ النفوذ هو ما يعبر عن كل مكانة لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء كن مرجعها مكانة رياضية أو سياسية أو إجتماعية وهو أمر يرجع إلى وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع على أن يكون تقديره سائفاً . لما كان ذلك وكن يبين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه إستدل على سنده إلى الطاعن إلى مجرد القول بأنه عامل بنىابة المنصورة الكلية للأحوال الشخصية وأنه زعم للمجنى عليها أنه على صلة بالسيد رئيس المحكمة المختص وأنه فى إستطاعته التوسط لديه لإصدار قرار لصالحها فى الطلب المقدم منها ببيع فدان من اموال زوجها المحجور عليه فى القضية رقم ... كلى احوال شخصية المنصورة دون أن يستظهر الصلة بين كون الطاعن مجرد عامل بالنىابة والنفوذ الحقيقى أو المزعوم الذى مرجعه المكانة الرياضية أو السياسية أو الاجتماعية لهذا الوظيفة وأن لها إمكانية التأثير لدى السلطة العامة - رجال القضاء والنيابة بمحكمة المنصورة الكلية للأحوال الشخصية - مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب من إصدار قرار لصالح المجنى عليها . لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان واقعة تذرع الطاعن بالنفوذ صراحة أو ضمناً . وأنه نتيجة تصرف من جانبه وليس مما يكون قد تولد لدى المجنى عليها من اعتقاد من وجوده لديه . وأن وظيفته كعامل بالنىابة لها إمكانية التأثير لدى رجال القضاء والنيابة بالمحكمة التى يعمل بها للحصول على قرار لصالح المجنى عليها فإذا هو قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه يكون معيباً مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨) .

٣ - إستهدف الشارع بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض التوسع فى مدول الرشوة حتى تشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية ما من اية سلطة عامة وبذلك تتحقق المساعلة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً . والزعم هنا مطلق القول دون اشتراط

إقترانه بعنصر آخرى أو وسائل احتيالية . فإن كان الجانى موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات . وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا من القانون المذكور وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر فإنه قد طبق تطبيقا صحيحا . (الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) .

٤ - إذا اشترطت المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات لتطبيقها ان يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وغدا أو عطية تذرعا بنفوذه الحقيقي أو المزعوم بغرض الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة فقد دلت ذلك على أن المشرع قد سلوى في هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها . فلا يشترط لتحقيقها قبول العطية أو أخذها فحسب بل إن مجرد طلب العطية تكوّن فيه هذه الجريمة بتعمدها ولا يغير هذا في صحيح القانون بدءا في تنفيذها أو شروعا فيها . (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/١٤) .

٥ - إستهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة وبذلك تتحقق المساعلة حتى ولو كان النفوذ مزعوما والزعم هنا هو مطلق القول بكون إستراط إقترانه بعنصر آخرى أو وسائل احتيالية فإن كان الجانى موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات وذلك على اعتبار أن الوظيفة ليست ركنا في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) .

٦ - الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هم مطلق القول بكون إستراط إقترانه بعنصر آخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف بكون أن يكون لذلك تأثير في إعتقاد المجنى عليه بهذا الإختصاص فإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سلفا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فعلا . (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) .

٧ - سوى الشارع في نطق جريمة الرشوة بما إستند في نصوصه التي إستحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإلتجار فيها . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٨ - متى كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحكمة على أساسها هي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات والخاصة باستغلال النفوذ وهي تختلف في أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة القائمة على الإتجار بالوظيفة التي دانت بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات في حكمها إسباًغاً للوصف القانوني الصحيح لتلك الأفعال وإنما هو في حقيقته تعديل في التهمة ذاتها يتضمن إسناد عنصر جديد إلى الواقعة التي وردت في أمر الإحالة هو الإتجار بالوظيفة على النحو الوارد في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات وهو تغيير لا تملك المحكمة إجراؤه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ويشترط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) .

٩ - متى كانت الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض الرشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً منه التي طلبتها النيابة العامة فإن هذا التعديل لا يعطى الطعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع . إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) .

١٠ - قصد المشرع بالمادة ١٠٦ من قانون العقوبات حماية مصلحة الجماعة ممن يتجرون بنفوذهم حقيقياً كن أو مزعوماً لدى أية سلطة عامة بصرف النظر عن مدى إتصال المستغل بالعمل الذي إتفق على القيام به لما كان ذلك وكان الشارع قد سوى في نطق جريمة الإتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات بين تذرع الجاني - في طلب أو قبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقبل إستحقاقاً للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع إذ هو حينئذ يجمع بين الغش - أو الإحتيال - والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحاً بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منطوياً ضمناً على

زعم منه بذلك النفوذ ولم يفرق الشارع - في صدد تلك الجريمة وسائر جرائم الرشوة بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .
(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠) .

مادة ١٠٦ مكررا (أ)

كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لأداء عمل أو للإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتد خطا أو يزعم انه من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما اعطى أو وعد به ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته .
ويعاقب الجاني بالعقوبات ذاتها إذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ لاحقا لأداء العمل أو للإمتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق .

تعليقات

اضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقد جاء بالمذكرة الايضاحية بشأنها انها ، اضيفت .. لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته .. فنصت على عقاب الرشوة في محيط الوظائف العامة وذلك مع عدم الإخلال بالحالات التي يعتبر فيها الجاني مكلفا بخدمة عامة طبقا للمادة ١١١ عقوبات ، كما يلاحظ انه لا يدخل في حكم المادة ١٠٦ مكررا (١) إلا الشركات والمؤسسات الخاصة فيخضع مستخدموها للمادة ١٠٦ وثمة فوارق بين النصين ليس فقط في العقوبة فحسب بل في مجال تطبيقها فنص المادة ١٠٦ مكررا (١) قد أورد صورا للتجريم على غرار ما نص عليه بالنسبة للموظفين والمستخدمين العموميين وبعض هذه الصور لم يرد في المادة ١٠٦ (١) . ويلاحظ ان القانون قد إستعمل تعبير ، النقابات دون تخصيصها بنوع معين مما يفيد لأول وهله انها تنصرف إلى جميع النقابات ايا كانت طبيعتها القانونية إلا انه يجب ملاحظة ان هناك من النقابات ما تعتبر مؤسسات عامة كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين بالنظر إلى ان الدولة تقوم بانشائها

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ٢٣

وتهدف بها إلى تحقيق مصلحة عامة وتباشر سلطات القانون العام مع الاحتفاظ للدولة بحقها في الرقابة والإشراف^(٢) .

والفعل المادى هو قيام المستخدم بإحدى هذه الجهات باخذ عطية او قبول وعد بها او طلب عطية او وعد مقابل عمل يدخل فى إختصاصه او يزعم هو أنه مختص به . ولا عبرة باسم الفائدة المعطاه او التى بذل الوعد بشأنها ولا صورتها ويستوى ان تكون من الأشياء المادية او ان تكون فائدة غير مادية ولا يشترط ان تكون العطية او الوعد بها قد بذلت لصالح المرشئ نفسه وهو ما يحدث فى الغالب إذ يكفى ان تكون لصالح شخص آخر عينه لذلك او علم به ووافق عليه ومقابل الفائدة او سبب العطية هو أداء عمل يدخل فى إختصاص المستخدم المرشئ فعلا او زعما او توهما^(٣) .

وخلاصة ذلك ان الركن المادى لهذه الجنائية هو ذات الركن المادى فى رشوة الموظف العمومى او من فى حكمه . اما إذا كان الطلب او القبول او الأخذ لاحقا للعمل او الامتناع او الإخلال بواجبات الوظيفة للمكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق فإنه تستحق ذات العقوبة ولا تكون الجريمة عندئذ رشوة بالمعنى الصحيح وإنما أخذه حكم الرشوة^(٤) .

ويكفى توفر القصد العام وقد عنيت المادة ١٠٦ مكررا ١ ، عقوبات باستبعاد ان يتجه القصد الجنائى إلى القيام او الامتناع عنه او الإخلال بواجبات الوظيفة فنصت على وجوب توقيع العقوبة ولو كان الجنائى يقصد عدم القيام بالعمل او عدم الامتناع عنه او عدم الإخلال بواجبات وظيفته وهذا بخلاف الحال فى الصورة المخففة من الرشوة فى نطاق الأعمال الخاصة^(٥) .

العقوبة :

حدد الشارع عقوبة هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على قيمة العطية او الوعد . وتوقع هذه العقوبة كذلك على الراشئ والوسيط باعتبارهما شريكين ويستفيدان من إمتناع العقاب بالإختيار او الإعتراف والشروع يعاقب عليه دون نص لأن الجريمة جنائية .

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ١٨٧ .

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٢٣٥ .

(٤) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ١٨٨ وما بعدها .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٢ .

من أحكام محكمة النقض

متى كان الحكم قد اورد واقعة الدعوى بما يفيد ان الطاعن طلب واخذ مبلغ الرشوة نظير إعادة الشاهد إلى عمله وسلق الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حقه ولكنه إنتهى في ختام اسبابه إلى ان الطاعن عرض وقبل الوساطة في رشوة موظف عمومي بان تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدعوى تسليمه للموظف المختص لقاء العمل على الغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله دون ان يقوم من وقائع الدعوى وادلتها ما يوفر جريمة الوساطة في الرشوة ثم قضى بمعاقبة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكررا (١) قانون العقوبات التى تنص على العقاب على جريمة الرشوة إذا وقعت من عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نظام عام أو من مدير أو مستخدم في إحداها مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بتلك الواقعة أو تطبيق القانون عليها .

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٧) .

مادة ١٠٧

يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشى أو الشخص الذى عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها وسواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية .

تعليقات

اعمالا للنص فإن العطية فائدة قد تكون مادية وقد تكون غير مادية والفائدة المادية امثلتها عديدة لا تحصى فقد تكون ظاهرة وقد تكون مقنعة كما لو بيع عقار باقل من ثمنه وإشترى منه عقار باكثر من ثمنه . والفائدة غير المادية مثلها الحصول على وظيفة أو ترقية لأحد اقارب الموظف .

ولقد اختلف الراى حول الواقعة الجنسية وهل تعتبر بالنسبة للموظف فائدة بالمعنى المقصود في الرشوة ؟ وقيل في ذلك بان القانون سوى بصريح النص بين الفائدة المادية والفائدة غير المادية ولانه يتفق مع حكمة التجريم في الرشوة ان يعاقب إبتجار الموظف بوظيفته أيا كان المقابل الذى يناله في هذا الإبتجار^(١) .

(١) الدكتور رسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٢ وما بعدها .

وعلى ذلك يجوز كقاعدة عامة ان يكون مقابل الرشوة غير مشروع في ذاته كمواد مخدرة او اشياء مسروقة او شيك بدون رصيد او لقاء جنسى يهيا للمرتشى او ان تسمح له راشية بان ياتى افعالا مخلة بالحياء على جسمها وان كانت درجة إخلالها يسيره . ولا يشترط القانون ذلك فلو ان موظف قضى لامرأة حاجتها نظير ذلك اعتبر مرتشيا واعتبرت راشية وقد حكم بعقوبة الرشوة على موظفين اتجرا باعمال وظيفتهما وكان الثمن الذى حصل عليه مقابل ذلك من قبيل المتع الشخصية التى لا تقوم بمال وقد جاء فى اسباب الحكم ان نصوص الرشوة قد إتسعت لتشمل كل فائدة مادية او غير مادية او اى خدمة تقوم بمال او لا تقوم ولا يهم نوع الفائدة ولا تهم كذلك الصورة التى قدمت او التى تقوم بها . والعطية هى ما تعطيه من نفسك او من مالك او من عملك والمنفعة هى كل ما يتوصل به الإنسان لمطلوبه فهو منفعة لان النفع ضد الضرر والوعد قد يكون بالخير لطالبه او بالشر لخصمه (٣)

من أحكام النقض

١ - يكفى لتوافر الركن المادى لجريمة عرض الرشوة ان يصدر وعد من الراشى إلى موظف او من فى حكمه بجعل او عطاء له متى كان هذا العرض جديا لا يهم فى ذلك نوع العطاء المعروض وبقطع النظر عن الصورة التى قدم بها ولما كان الشيك بطبيعته اداة دفع بمجرد الإطلاع ومن شأنه ان يرتب حقوقا كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له رصيد قائم وقابل للسحب . فإن ما اثبتته الحكم المطعون فيه من ان الطاعن قدم شيكين بمبلغ رشوة بقصد حمله على الإخلال بواجباته فى الخدمة العمومية الموكلة إليه اداؤها يكفى لتحقيق الركن المادى لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ذلك بان وجود او عدم وجود رصيد قائم وقابل لسحب الشيكين المسلمين إلى المجنى عليه على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له فى إكمال عناصرها القانونية .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥)

٢ - لا يغير وصف فعل الموظف المتهم بانه إرتشاء ان يكون ما قبضه من مال حرام جزاء مما إستولى عليه الراشى بغير حق من مال الدولة علم بذلك او لم يعلم - إذ ان يكون الراشى موظف مثله - لانه لا ينظر فى وصف الوظيفة إلا بالنسبة إلى المرتشى وحده

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢)

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٢ .

(٣) حكم المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فى قضية الجنائية رقم ٨٣

لسنة ١٩٥٥ عسكرية قسم المنقرة والمقيدة برقم ٨٠١ سنة ١٩٥٥ عسكرية عليا ومشار إليه مؤلف الدكتور

احمد رفيع فى المجلة المراجعة للسابق ص ٦٥٧

المادة ١٠٧ مكرر

يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

تعليقات

نصت المادة ١٠٧ مكرر عقوبات على معاقبة الراشى والوسيط بذات العقوبة المقررة للمرتشى . ولإنطباق النص على الراشى يتعين أن تتحقق الواقعة الإجرامية في الرشوة بأن يحصل موظف عمومي أو من في حكمه على جعل أو وعد به لقاء عمل أو إمتناع عن عمل من اختصاصه أو مما يزعم هو أو يعتقد أنه مختص به وأن يساهم الراشى في الجريمة بفعل مادي يقابل المرتشى في صورتي الأخذ والقبول كما يشترط توافر القصد الجنائي لدى الراشى وذلك بأن يكون عالماً بأنه يقدم العطية أو الوعد بها إلى موظف بيده قضاء خاص ويثبت بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة والقرائن ولا يشترط أن يفصح عنه صراحة بالقول أو بالكتابة وإنما قد يستنتج من ظروف الحال (الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣١٥ وما بعدها) .

والمراد بالوسيط كل شخص يتدخل بين الراشى والمرتشى ممثلاً أحدهما لدى الآخر في القيام بدوره لاتمام جريمة الرشوة ولا شك أن مهمة الوسيط المذكورة تقتضي منه أن يكون على اتفاق مع من يمثله راشياً أو مرتشياً أو مع الاثنين معا ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون شريكاً في جريمة الرشوة إذا تمت بناء على هذا الاشتراك يؤيد ذلك مفهوم المخالفة من نص المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً التي نصت على جريمة خاصة تتعلق بعرض الوساطة وقبولها دون أن يتجاوز عمله أو القبول .

ويجب عدم الخلط بين الوسيط عن المرتشى والمرتشى ذاته الذي يطلب الرشوة لغيره الأول لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة تنقل رغبة المرتشى دون حاجة إلى أن يكون مختصاً أو زاعماً الاختصاص بالعمل المراد أدائه مقابل الرشوة هذا بخلاف المرتشى الذي يطلب الرشوة لغيره مقابل عمل يدخل في اختصاصه الحقيقي أو المزعوم فضلاً عن أن الوسيط لا يشترط فيه أن يكون موظفاً بخلاف المرتشى الذي تفترض فيه صفة الموظف العام ومن ثم فإذا كان الوسيط موظفاً عاماً وأريد منه مساعدة المرتشى في عمل يدخل في اختصاصه الحقيقي أو المزعوم فإنه يعتبر مرتشياً لا مجرد وسيط^(١) .

(١) الدكتور أحمد همتي سرور المرجع السابق ص ١٦٠

الإعفاء من العقاب :

نص الشارع على سببين للإعفاء من العقاب في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . وسبب الإعفاء هما الاخبار والاعتراف والاستفادة منهما مقتصرة على الراشى والوسيط دون المرتشى والاخبار يعنى الإبلاغ ويفترض جهل السلطات أمر الجريمة والاعتراف يعنى الاقرار على نحو تستمد به الأدلة على وقوع الجريمة ومسئولية مرتكبيها ويتعين ان يتوافر في الإبلاغ او الاعتراف شرطان الاخلاص والتفصيل ويقتضى ذلك ان يكون صادقا مطابقا للحقيقة . ونطاق الاستفادة من الاعتراف مقتصر على الراشى والوسيط . ويقتصر تأثير الإعفاء على العقوبة السالبة للحرية والغرامة فلا يمتد إلى المصادرة ذلك ان حيازة مقابل الرشوة مخالفة النظام العام^(١) .

من أحكام محكمة النقض

١ - يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشى او الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ان يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشى او الوسيط دون نقص او تجريف وان يكون حاصل لدى جهة الحكم حتى يتحقق فائدته فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الإعفاء .

(الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١) .

٢ - ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقتصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦) .

٣ - ان المشرع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الإعفاء الوارد بها للراشى باعتباره طرفا في الجريمة ولكن من يصح وصفه بأنه وسيط فيها سواء كان يعمل من جانب الراشى وهو الطالب او يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه أحيانا دون ان يمتد الإعفاء للمرتشى وإذا كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائغة على ان ما ارتكبه الطاعن يوفر في حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا - وليس وسيط - فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه

(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٢

٤ - ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون امتناع الموظف عن قبول الرشوة ذلك لان الراشى او الوسيط يؤدي في الحالة الاولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها تسهيل اثبات الجريمة عليه وهذه العلة أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشى او الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة .

(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) .

٥ - اطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدھا فمُنح الإعفاء للراشى باعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشى - وهو الغالب - او يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه احيانا وإذا كان الحكم قد سأل الطاعن بوصف كونه مرتشيا فإن ما إنتهى إليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكررا المذكور عليه وهى بصريح نصها انما تقصر الإعفاء على الراشى والوسيط دون غيرهما من اطراف الجريمة فإن ما انتهى إليه الحكم من إخراج المتهم من نطلق الإعفاء يكون سليما في القانون .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨١/٧/٢٩) .

٦ - العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ذلك ان الراشى او الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليه وهذه العلة التى أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشى او الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨) .

٧ - ان جريمة الرشوة قد اثمها القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التى عهد بها إليه ولما كان الراشى هو احد اطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكى يقوم او يمتنع عن القيام بعمل من اعمال وظيفته فإنه لا يصح ان يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من اعفاء الراشى والمتوسط إذا اخبر السلطات بالجريمة او اعترف بها فالحكم للراشى الذى اعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى وبمبلغ الرشوة الذى قدمه مجانباً للصواب متعينا نقضه

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٤)

٨ - متى كان ما أورده الحكم في مدوناته خاص بحالة الضرورة انما كان تزييدا استتورد إليه بعد ما اعتنق الاعفاء من العقاب على أساس تطبيق المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات بما يكفي لحمله فإن مثل هذا التزييد ليس من شأنه ان يعيب الحكم ولو انطوى على تقارير قانونية خاطئة .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٩ - من المقرر ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصورا على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة . كما هو الحال في واقعة الطعن . فإن منعى الطاعن في شأن تمتعه بالإعفاء لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٤) .

١٠ - الإعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى من عقوبة الرشوة شرطه حصول الإعتراف لدى جهة التحقيق ثم العدول عنه لدى المحكمة . لا إعفاء .

(الطعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٨) .

١١ - وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما اثاره الطاعن ورد عليه بقوله ، وحيث لا محل لما اثاره المتهم الثانى من حقه في الإعفاء من العقوبة إعمالا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ذلك لأن هذا الإعفاء إنما ينصرف إلى الراشى والوسيط فقط دون الشخص الذى يعينه المرتشى لإستلام مبلغ الرشوة . متى كان ذلك وكان الثابت للمحكمة ان المتهم الثانى أقر صراحة ان المتهم الاول رفض تسليم إذن الحديد للمجنى عليه في الليلة السابقة على يوم الضبط إلا إذا دفع له خمسون جنيها ثم إعترف بان المتهم الاول طلب منه مصاحبة المجنى عليه يوم الضبط وعدم تسليمه إذن الحديد إلا بعد إستلام مبلغ الخمسين جنيها منه . وبالتالي يكون قد ثبت يقينا ان المتهم الثانى وهو يتسلم مبلغ الخمسين جنيها من المجنى عليه كان يعلم علم اليقين ان هذا المبلغ يدفع كرشوة لاداء المتهم الاول عملا من اعمال وظيفته هو تسليم المجنى عليه إذن الحديد الخاص به وما ساقه الحكم فيما قدم صحيح في القانون ذلك ان المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات تنص على انه ، يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ومع ذلك يعفى الراشى او الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة او إعترف بها ، اما نص المادة ١٠٨ مكرر من ذات القانون فيجرى بانه ، كل شخص عين لأخذ العطية او الفائدة او علم به ووافق عليه المرتشى او أخذ او قبّل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى او وعد به وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة ويبين من هذين النصين ان المشرع عرض في كل منهما لجريمة تختلف عن الواردة في النص وان جريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في

حق الطاعن بادلة سائغة انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكررا انه الذكر فإنه لا موجب لإعمال الإعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات لكونه قاصرا على الراشى والوسيطدون غيرهما ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن لا سند له ، لما كن ما تقدم فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
(الطعن رقم ٤٤٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) .

مادة ١٠٨

إذا كان الغرض من الرشوة إرتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة اشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الراشى والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة . ويعفى الراشى او الوسيط من العقوبة إذا اخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون .

تعليقات

إعمالا لهذا النص يعفى الراشى الوسيط من العقوبة في حالتين :

الاولى - ان يبادر بإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع الجريمة المتفق عليها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن اولئك الجناه فلا يكفى مجرد الاخبار عن الاتفاق بل يجب الاخبار عن يعرفهم المبلغ ممن ساهموا فيه .

والثانية - ان يخبر الحكومة بالاتفاق قبل وقوع الجريمة المتفق عليها ولكن بعد البحث والتفتيش عن الجناه فيكون الاعفاء مقابلا لخدمة جديده يؤديها الراشى او الوسيط بان يعين الحكومة ويدلها على الوسائل التي توصل فعلا إلى ضبط من يعرفهم من الجناة^(١)

ويلاحظ هنا انه لا يشترط لتوقيع العقوبة الأشد الخاصة بالجريمة المتعلقة بها الرشوة ان تقع هذه الجريمة بالفعل فالموظف الذي يطلب ان يقبل او ياخذ وعدا او عطية نظير افشاء اسرار عسكرية إلى دولة أجنبية او التوصل للحصول عليها بقصد افشائها وهذا الافشاء لها او التوصل إلى الحصول عليها جنائية يعاقب عليها بالإعدام طبقا للمادة ٨٠ عقوبات يعاقب بالإعدام ولو لم يحدث منه الافشاء او التوصل بالفعل وقد تكون هذه

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٥

النتيجة مستساغة إذا كلن تنفيذ الجريمة المتفق عليها قد امتنع لسبب لا دخل لإرادة المرتشى فيه ولم يصدر منه ولا من الراشى أو الوسيط دلائل قوية تبرر اخذهم بالرافة غير أن تلك النتيجة لا تخلو من مغالاة ظاهرة إذ الغرض الذي يمتنع فيه تنفيذ الجريمة المتفق عليها بإرادة المرتشى نفسه وقد يكون امتناعه عن تنفيذها برد العطية التي اخذها توبة منه عن الرشوة وتلبية لنداء ضميره وهو رد لا يمحو الرشوة وقد تحققت بتوافر أركانها فتطبيق العقوبة الأشد المقررة للجريمة التي لم تقع ربما يكون في هذا الغرض مستساغا بالنسبة للراشى أو الوسيط . ولكنه لا يبدو بحال ما سائغا بالنسبة للمرتشى التائب^(١) .

مادة ١٠٨ مكررا

كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشى أو أخذ أو قبل من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة .

تعليقات

يلاحظ أن المادة ١٠٨ مكررا عقوبات حين عاقبت المستفيد لم تفرق بين رشوة الموظفين العموميين والرشوة في نطاق الأعمال الخاصة بل أوردت عبارة عامة تسرى على نوعي الرشوة دون تمييز .

الركن المادى :

يفترض لتطبيق هذا النص إلا يكون وسيطا في الرشوة والا اعتبر شريكا فيها وعوقب بعقوبتها فيلزم إذن أن يقتصر الفعل المادى الواقع منه على أخذ أو قبول شيء مع علمه بأنه عطية أو فائدة ملحوظة في منحها له أن تكون مقابل رشوة يرتكبها موظف أو مستخدم يمت إليه بصلة . فإذا سلمت زوجة موظف منحه أو قبلت وعدا يمنحه نظير قيام زوجها الموظف بعمل من أعمال وظيفته دون أن تتوسط بين مقدم المنحة أو الواعد بها وبين زوجها فإنها ترتكب الجنحة المنصوص عليها بالمادة محل التعليق سواء وقعت الرشوة من الموظف فعلا

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص

بان قبل بعد علمه بالأمر القيام بالعمل أو الامتناع عن المطلوب منه نظير تلك المنحة المقدمة لزوجته بان رفض المنحة أو الوعد لانه يكفى كما يتطلب النص ان يكون فاعل الجنحة قد اخذ او قبل شيئاً من ذلك ، مع علمه بسببه لمجرد ذلك العلم يكفى دون أى شرط آخر .

الركن المعنوى :

يتعين لقيام الجريمة ان يتوافر القصد الجنائى لدى المستفيد ويتحقق باتجاه ارادته من الرشوة مع علمه بان سبب الوعد أو العطية هو اتجار الموظف أو إستغلاله لوظيفته فإذا جهل المستفيد هذا السبب فلا جريمة فى الامر .

العقوبة :

العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مسلوية لقيمة ما اعطى أو وعد به . فضلاً عن عقوبة المصادرة طبقاً للمادة ١١٠ عقوبات^(١) .

مادة ١٠٩

ألغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢
(الجريدة الرسمية فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ العدد ١٦٨) .

مادة ١٠٩ مكرر

من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان الغرض حاصلًا لموظف عام . فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

تعليقات وأحكام

لولا هذا النص لطبقت المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات الخاصتين بالشروع ولكن

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٥١ . والدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٠٩

المشرع رأى أن الجريمة في حالة الشروع ليست من الخطورة التي تستوجب تطبيق الأحكام العامة ومن ثم نزل بالعقاب إلى الحل المشار إليه . وفيما عدا هذا تطبق الأحكام العامة في الشروع من ناحية أركانها فيشترط البدء في التنفيذ والقصد الجنائي وعدم تمام الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيها^(١) .

وعلى ذلك فإن الركن المادي للجريمة يتحقق بتوافر عنصرين هما عرض الرشوة وعدم قبولها ولا يختلف المقصود بعرض الرشوة في هذه الجريمة عن المقصود بفعل العرض الذي يرتكبه الراشي في جريمة الرشوة . وقد سلوى المشرع في التجريم - وإن اختلف قدر العقاب - بين حالة عرض الرشوة على موظف عام (أو من في حكمه) أو العرض على غيره والمقصود بغير الموظف العام المعروض عليه الرشوة المستخدمون في المشروعات الخاصة المعاقب على ارتشائهم طبقاً للمادتين ١٠٦ ، ١٠٦ مكرراً^(٢) من قانون العقوبات . كما وإن عدم الرشوة يمثل جوهر هذه الجريمة الذي يميزها عن فعل الارشاد .

ويتم عرض الرشوة إما بالتخاطب مع الموظف وإما بالكتابة له على أن العرض يتم كذلك بكل وسيلة تفصح عنه ولو لم تكن كلاماً شفويّاً أو مكتوباً . والعبرة في استخلاص نية عرض الرشوة لظروف كل حالة على حدها كما تستظهرها محكمة الموضوع ومن قبيل عرض الرشوة دون قبولها حالة كون العمل الذي عرضت من أجله مشروعاً تقديم رشوة إلى كاتب أول لتحديد جلسة . وعدم قبول الرشوة معناه أن يرفضها الموظف أو المستخدم أو أن يضبط الراشي أثناء عرضه لها . ويلاحظ أنه يتعين لقيام الجريمة في حق عارض الرشوة خلافاً للامر بالنسبة للموظف المرتشى أن تعرض الرشوة على موظف مختص فعلاً بالعمل أو الامتناع المطلوب منه أو زاعم لنفسه ذلك^(٣) .

من أحكام النقض :

١ - مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه عدم كفايته لوقوع الرشوة إعتباره جريمة خاصة لها ذاتيتها . لا يمتد إليها حكم المصادرة المقررة كعقوبة تكميلية إلى جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢) .

٢ - عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عقوبات لجريمة عرض الرشوة

(١) الدكتور حسن صليق المرصطوى المرجع السابق ص ٥١

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٩٦

(٣) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٥٨

ليست من الغرامات النسبية وجوب الحكم بها على كل متهم دين بها إغفال الحكم بها خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .

(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) .

ماد ١٠٩ مكررا ثانياً

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول . فإذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ وإذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومى يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكررا .

تعليقات

الجريمة المشار إليها فى النص محل التعليق تقابل فى صدرها جريمة عرض الرشوة الذى لم يقبل وإذا فهى تتطلب نشاطا ماديا من جانب الجانى يتمثل فى تقديمه لصاحب المصلحة عارضا إليه الوساطة فى الرشوة والصورة الأخرى أن يعرض عليه صاحب المصلحة تلك الوساطة فيقبلها ويقف النشاط عند هذا الحد فى الصورتين . لأن عرض الوساطة أو قبولها لا يكون إلا فى صورة رشوة الموظف أو من فى حكمه فلا بد أن تكون هناك صورة من إحدى الصور التى تتوافر للمرتشى^(١) .

على أنه يشترط أن يكون الموظف الذى عرضت أو قبلت الوساطة فى رشوته مختصا اختصاصا حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا خطأ اختصاصه بالعمل الذى يراد بالوساطة فى الرشوة أن يؤديه وأعمالا للنص فإن العقوبة تختلف تبعا لصفة الفاعل من جهة وتبعا لصفة الشخص الذى اقترح أو قبل التوسط فى رشوته من جهة أخرى^(٢) .

(١) الدكتور حسن صديق المصطفى ، المرجع السابق ص ٥٥

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٦١

مادة ١١٠

يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشئ أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة .

تعليقات

ليس موضوع المصادرة مقتصراً على النفوذ وإنما يتسع لكل شيء دفع ممن يصدق عليه وصف الراشئ أو الوسيط وهذه المصادرة عقوبة تكميلية وجوبية . وهي على هذا النحو تخضع للقواعد العامة في المصادرة ومن أهم ما تنقيد به أنها لا ترد إلا على مال مضبوط . فالمصادرة بطبيعتها عينية . وإذا هلك المال موضوع الرشوة فلا محل للمصادرة ولا يجوز الإلزام بإداء قيمته وإذا كان مقابل الرشوة غير ذي قيمة مادية فلا محل كذلك للمصادرة^(١) .

* المصادرة لا تخل بحقوق الغير حسن النية وفقاً للقواعد العامة في هذا الشأن .

من أحكام محكمة النقض (م ١٠٨ - ١١٠)

١ - يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشئ أو الوسيط .
(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩) .

٢ - لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة على ما سبق به قضاء النقض
(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠) .

٣ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشروع قد أعطاها حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشروع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو الفساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ٥٠ .

المادة ١٠٣ نصت على ان الغرامة لا تزيد على ما اعطى او وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .
(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢) .

٤ - لا يشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة ان يصرح الراشئ للموظف بقصده من هذا العرض وبانه يريد شراء ذمته بل يكفي ان يدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بان الركن المعنوي لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوي لاية جريمة اخرى قد يقوم في نفس الجاني وغالبا ما يتكتمه ولقاضي الموضوع ع - اذا لم يفصح الراشئ عن قصده بالقول او الكتابة - ان يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات بظروف العطاء وملابساته .
(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢) .

٥ - لا يشترط لتحقيق جريمة الرشوة ان يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي ان يكون قد قام بفعل الاعطاء او العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها - ومن ثم فانه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في شأن التفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط اليه وما تقدم به من مستندات تايد له .
(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٨٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦) .

٦ - الاصل في قواعد التفسير ان الشارع اذا ما اورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا في كل نص آخر يرد فيه ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ما كشفت عنه الاعمال التشريعية لهذه المادة وايرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة انه وان كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ويغايير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إلا انه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة له فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة ان يأتى الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام او من في حكمه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك ان تكون إرادة الجاني على هذا الاساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم فإنه لو اراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة او قبول الوساطة فيهما ذلك لعمد إلى الافصاح عن ذلك في صراحة - على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكرراً من تائيم زعم الموظف ان العمل من اعمال وظيفته وليس يجوز القياس لو التوسع في التفسير لأنه في مجال التائيم محظور . لما كان ذلك وكلن الامر المطعون فيه - الصادر من مستشار الاحالة بان لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد اثبت بما أورده من أدلة سائغة ان قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارتكائه وإنما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسيهما بما ينتفى معه - صورة الدعوى - الركن

المعنى للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .
(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٣) .

٧ - جريمة المادة ١٠٩ مكرر ثانيا :

لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا - المطبقة في الدعوى - تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤتمها نص آخر وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمتها وحدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون . لما كان ذلك فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعلة في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه اداؤه أو الامتناع عنه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجانى - على هذا الاساس - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها . ذلك بأنه لو أراد الشارع من التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تائيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لأنه في مجال التائيم محظور لما كان ذلك وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤسسين على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشائه من شأنه لو صح أن يؤدى إلى انتفاء القصد الجنائى للجريمة وكان الحكم المطعون فيه لم يسقط هذا الدفاع الجوهري حقه في البحث فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٨٣) .

٨ - لا يقدح في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشى جاداً في قبوله الرشوة متى كان عرضها جدياً في ظاهره وكان الغرض فيها العيب بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراش .

(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٣/١٩٨٧) .

٩ - لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه قوله : « .. فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٥ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن الشرع هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى اسهامه في عرض الرشوة . وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة الثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة ، وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيًا وسائغاً في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٤) .

١٠ - رجال السلطة القضائية والمادة ١٠٩ مكرراً عقوبات :

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن رجال السلطة القضائية يدخلون في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين في صدد تطبيق هذا النص وبأنحسر هذه الصفة عن المبلغ لفقدانه صلاحية الفصل في الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد ، إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة . ولا عبرة بالنظام القانوني الذي يحكم طائفة معينة من الموظفين فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة ولم يثر أي جدال أو خلاف في أنهم يدخلون في نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم المعروض أمامه قضيته عليه قد فقد صلاحيته وانقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كلنا يعلمان بأنه القاضي الذي سيفصل في الاستئناف المرفوع من المتهم الثاني وصاحب الاختصاص ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً في القانون ذلك بأن فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء ولا يترتب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سالف الذكر فإن ما يثيره الطاعن الثاني في شأن ذلك لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٤ مجموعة المكتب الفني س ٣٤

ص ٣٦) .

١١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا (ثانيا) من قانون العقوبات لا تقوم في جانب العارض أو القابل للوساطة إلا إذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في اختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته يستوى في ذلك الاختصاص الحقيقي أو المزعوم أو المبني على اعتقاد خاطيء من الموقف المذكور بالذات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط إذ لا اثر لزعمه أو اعتقاده الشخصي في عناصر جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦) .

١٢ - حكم المادة ١١٠ عقوبات :

حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب ان يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كاصل علم حماية حقوق الغير حسن النية - ويندرج تحت معنى الغير كل من كان اجنبيا عن الجريمة .

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩) .

١٣ - يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة ان يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي أو الوسيط .

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩) .

١٤ - جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات طبيعته . عقوبة وجوب توقيعها على من يثبت مقارفته الجريمة فاعلا كان او شريكا - وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على هذه نص المادة ٣٠ من ذات القانون .

(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) .

١٥ - صحة الحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ١١٠ عقوبات رهينة بكون موضوعها شيئاً دفعة من تصدق عليه صفة الراشي أو الوسيط في جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢) .

مادة ١١١

يعد في حكم الموظفين في تطبيق هذا الفصل : -

١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة او الموضوعه تحت

رقابتها .

- ٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانو منتخبين أو معينين .
- ٣ - المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .
- ٤ - الغى .
- ٥ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .
- ٦ - أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

تعليقات

تعريف الموظف العام :

الموظف العام كما استقرت محكمة النقض هو الذى يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام للدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإدارى لذلك المرفق (١) .

فئات الأشخاص الذين نصت

عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات :

نصت المادة ١١١ على فئات من الأشخاص اعتبرتهم في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل وهم :-

١ - المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها يريد الشارع بالمستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أن يشير إلى صغار الموظفين العاملين في الدولة فقد جرى عرف الشارع فيما مضى على احتجاز تعبير « الموظف » لكبار العاملين في الدولة ولفظ « مستخدم » لصغارهم وقد زالت الآن هذه الفقرة وصار الجميع « العاملين مدنيين في الدولة » ، والاشارة إلى المستخدمين في النص يستفاد منه أن المشرع يخضع لنصوص الرشوة كل شخص ينطبق عليه تعريف الموظف العام في مدلوله الجنائى ايا كان وضعه في

(١) الطعون رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/١٢/٩

التدرج الوظيفي فمن يشغلون أدنى الدرجات يخضعون لنصوص الرشوة ولو كانوا سعاة أو حجابا . وخضوع الموظف لنظام خاص خلاف قانون العاملين المدنيين كرجال الجيش والشرطة . وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والقضاة لاينفى عنهم صفة الموظف العام ، ويريد الشارع بالمستخدمين المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة أن يشير إلى العاملين في الهيئات العامة اللامركزية باعتبارها هيئات تخضع ، للوصاية الإدارية ، وسواء في ذلك أن تكون من هيئات الإدارة المحلية كالمحافظات والمدن أو أن تكون مؤسسات عامة متخصصة إدارية كانت أو تجارية أو صناعية (٢) .

٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين : ولا شك أن هؤلاء الأشخاص يعتبرون موظفون عموميون إلا أن المشرع أشار إليهم - صراحة منعا لكل خلاف . وهؤلاء يقومون بأعمال عامة وإن لم يكن لها صفة الدوام إذ هي مؤقتة بعدة النيابة .

٣ - المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون وهؤلاء هم الذين يعلنون القضاء في ممارسة اختصاصاتهم .

٤ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية : ويقصد بالمكلف بخدمة عامة كل من يلزم القانون بالقيام بإحدى الخدمات العامة أو بمباشرة مهمة تتعلق بالنظام العام بغض النظر عن كونه لايشغل مركزا وظيفيا في الدولة ولا تثبت هذه الصفة إلا في حدود العمل المكلف به . ويشترط لصحة التكليف الصادر من موظف عام أن يصدر ممن يملكه فلا يستعاض عن ذلك بالأمر الواقع الذي تفرضه الإدارة خروجاً على حكم القانون ويستوى أن يكون العمل المكلف به دائما أو مؤقتا بمقابل أو بغير مقابل سواء سعى إلى التكليف بإرادته أو كن بناء على أمر من السلطة العامة (٣) ويلاحظ أن احكام الرشوة لا تسرى على من يتطوع لعمل من الأعمال العامة .

٥ - العاملون في الوحدات الاقتصادية التي تساهم الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية العامة في مالها بنصيب : أعمالا لنص الفقرة الأخيرة للمادة ١١١ من قانون العقوبات فإنه يعتبر في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل الخاص بالرشوة أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها ما بآية صفة كانت ويلاحظ أنه يتعين أن تتوافر تلك الصفة وقت ارتكاب الرشوة .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٠

(٣) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ١٢٣

الموظف الفعلى :

يثور التساؤل حول مدى إمكان وقوع الرشوة من موظف لم يصدر قرار بتعيينه أو صدر قرار التعيين باطلاً وهو ما يسمى بالموظف الفعلى أو الواقعى فذهب رأى إلى أنه إذا وقع نقص فى إجراءات تعيين الموظف يجب التفرقة بين حالتين :

أولاً - إذا كان النقص الذى وقع فى الإجراءات غير جوهري أو كان على أهميته لا يعرفه الناس ولم يفقد الموظف به أى مظهر من مظاهر السلطة بل كان له نفوذ الوظيفة الظاهري وجب عليه تطبيق أحكام الرشوة .

وكذلك على من يقدم له وعداً أو عطاء ليحمله على القيام بعمل من أعمال وظيفته الظاهرية وعلى الامتناع عن عمل من أعمالها فكلت المحكمة الذى لم يحلف اليمين القانونية قبل تقلد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة إذا باشر وظيفته وقبل عطاء لاداء عمله وعلى كل حال فالموظف الذى لم يحلف اليمين قبل مباشرة عمله يعتبر على الأقل مكلفاً بخدمة عامة وهو على هذا الأساس تطبق عليه أحكام الرشوة .

ثانياً - وإذا كان النقص فى الإجراءات جوهرياً بحيث أنه لا يمكن الموظف من أن يقوم بأعمال الوظيفة فلا تطبق عليه أحكام الرشوة ولا يمكن أعمالها ويتصرف بها دون وجه حق إذا قبل عطية للقيام بعمل من أعمال الوظيفة المختلصة لانعدام أحد أركان جريمة الرشوة وهو الصفة وقد يجوز عقابه فى هذه الحالة بجريمة النصب إذا توافرت أركانها^(٤) .

وقريب من ذلك قيل بأن المدلول الجنائى للموظف العام هو أنه (كل شخص يمارس فى مواجهة الأفراد باسم الدولة أو شخص معنوى عام فى صورة طبيعية تستدعى ثقتهم أحد الاختصاصات التى خولها القانون لمرق عام تديره الدولة أو الشخص المعنوى العام إدارة مباشرة وهذا التعريف يصدق على الموظف الفعلى إجمالاً فلا تخرج عن نطاقه إلا بعض حالاته فحسب فإذا كان العيب الذى شاب تعيينه بسيطاً بحيث لا يستطيع جمهور الناس تبينه أو كان جسيماً ولكن مظاهر المنصب الذى يشغله قد حجبته عنهم فإن مؤدى ذلك أنه محل لثقتهم وأنه فى نظرهم يمثل سلطات الدولة ويعمل باسمها ومن ثم فإن تصرفه الممس بالنزاهة يخل بثقتهم فى الدولة ويقتضى ذلك أن تطبق عليه نصوص الرشوة مثال ذلك موظف فوض تفويضاً معيناً أو عين تعييناً صحيحاً ولكن لم تستوف بعد الإجراءات المتطلبة لممارسة أعمال وظيفته كقاض لم يحلف اليمين بعد أو من يتصدى لإدارة الشئون العامة عند غياب السلطات الشرعية أما إذا كان العيب يشوب وضع الموظف الفعلى واضحاً بحيث كانت نظرة جمهور الناس إليه أنه مغتصب للسلطة وأن ثمة انفصال بينه وبين السلطات الشرعية فإن نصوص الرشوة لا تطبق عليه . ذلك أن مايمس نزاهته لا

(٤) الدكتور احمد رفعت خلفجى المرجع السابق ص ٢٢٨

ينعكس على نزاهة الدولة مثال ذلك شخص لم يعين قط في وظيفة ويعلم الناس عنه ذلك ولكنه أقحم نفسه في ممارسة الشئون العامة مستعينا في ذلك بالحيلة أو بالاكراه^(٥) .

وقد ذهب رأى إلى أنه من المقرر في القانون الإدارى أن الموظف يعتبر فعليا متى كان قرار تعيينه الباطل معقولا أى يرجع إلى الظاهر فيعتبر صحيحا إذا لم يفتن الجمهور إلى سبب بطلانه دون عبرة بما إذا كان الموظف حسن النية أولا . إما إذا عين في الأوقات الاستثنائية كحالة الحرب والثورة فقد قيل بأنه ليس من الضروري أن يكون الفرد قد عين تعيينا معقولا . بل يعتبر موظفا فعليا ولو لم يصدر قرارا بتعيينه وإذن فإن أساس نظرية الموظف الفعلى هو أما الظاهر أو الضرورة - ولما كانت الأعمال الإدارية التى يقوم بها الموظف العام الفعلى تعتبر كالأعمال التى يباشرها الموظف العام الحقيقى فإن الموظف الفعلى يعتبر صالحا لارتكاب جريمة الرشوة^(٦) .

وقد انتقد ذلك الاتجاه سالف الذكر وقيل بأن الأمر يدور حول الحكمة من تجريم المشرع لفعل الارتشاء والغلبة التى يهدف إليها من وراء ذلك وهو ما يدعو إلى القول لعدم اتخاذ قواعد القانون الإدارى مقياسا في هذه الحالة فشروط الموظف وشروط صلاحيته لمباشرة العمل هو أمور تتعلق بالجهة التى تختص بتعيينه ومن ثم لا محل لبحث مفهوم الموظف الفعلى أو الواقعى وحكم تصرفه من وجهة نظر القانون الإدارى ومدى ما يترتب على هذا من علاقات قانونية أما الوظيفة ذاتها باعتبارها السبيل إلى خدمة الجمهور فإنه ينبغى أن تكون محل ثقة والا اضطربت مصالح أفراد وليس من المقبول أن يفلت الشخص من العقاب على الارتشاء لأن قرار تعيينه قد صدر باطلا . مادام هو قد باشر فعلا مهام الوظيفة ولا يمكن أن يطلب من أفراد الجمهور التحقق من مصلحة تعيين كل موظف تدعوهم مصالحهم لمباشرة بعض الأعمال معه بل أن مثل هذا الشخص يكون أولى بالعقاب من غيره . وعلى هذا الأساس فكل شخص يقوم بأعباء الوظيفة العامة يعتبر من وجهة نظر قانون العقوبات موظفا عاما مهما شاب تعيينه من عيوب وبهذا نكون قد حفظنا للوظيفة العامة الثقة التى ينبغى أن تتوافر لها وتسد كل باب لمحاولة الاتجار بها^(٧) .

وفي تأييد هذا الرأى سالف الذكر قيل بأن تحديد المقصود بالموظف العام إنما يتوقف على العلة التى تقف وراء تجريم الرشوة وهى حماية الوظيفة العامة ومقتضيات الثقة فيها فشروط تعيين الموظف وشروط الصلاحية لمباشرة مهامها إنما هى أمور تتعلق بمصلحة الموظف بالجهة التى يتبعها تتعلق بوصفه الإدارى أما في نطق قانون العقوبات فإن العلة

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٦ .

(٦) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٧) الدكتور حسن صادق المرصطوى المرجع السابق ص ١٨ .

في تجريم الرشوة تفرض معنى خاصا للموظف العام فليس مقبولا ان يفلت شخص من العقاب لان قرار تعيينه قد صدر باصلا مادام هو قد باشر فعلا مهام الوظيفة والقول بغير ذلك يلقي على الجمهور عبء التحقق في تعامله مع الموظفين من صحة القرارات الصادرة بتعيينهم وعلى ذلك فكل شخص يقوم باعباء الوظيفة العامة يعتبر موظفا عاما من وجهة نظر قانون العقوبات مهما شاب تعيينه من عيوب مادام هذا العيب ليس مفضوحا ذلك كله ينطبق حين يكون تعيين الموظف باطلا او يكون قرار تعيينه لم يصدر^(٨).

حالة الموظف الموقوف عن العمل

حالة الموظف الموقوف عن العمل حتى يفصل في بعض الوقائع المسندة إليه المفروض انه في خلال فترة الوقف عن العمل لا يبشر اى من مهام وظيفته فاذا فرض انه برغم هذا توصل إلى الحصول على رشوة مقابل القيام بعمل او الامتناع عنه هل تنتفى الجريمة ؟ لاشك ان حكمة التجريم توصل إلى امكان مساءلته عن جريمة الرشوة فصفا الموظف ملازالت باقية له .

والحل واحد إذا كان الموظف في اجازة سواء اعتيادية ام مرضية ويختلف الوضع في الحالتين تنتفى عنه اطلاقا صفة الموظف التي ينبغي أن تتوافر اثناء مقارفته الجريمة على انه من ناحية أخرى قد يسند إليه ارتكاب جريمة النصب إذا توافرت اركانها^(٩).

أشخاص آخرون تسرى عليهم احكام الرشوة

يضاف إلى الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١١١ من قانون العقوبات بعض الأشخاص ليسوا من الموظفين او من في حكمهم وتسرى مع ذلك احكام الرشوة عليهم وهم :

(١) كل طبيب او جراح او قابلة اعطى بطريق المجاملة شهادة او بيانا مزورا بشأن حمل او مرض او عاهة او وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس او بغرامة خمسمائة جنيه مصرى . فاذا طلب لنفسه او لغيره او اقبل او اخذ وعدا او عطية للقيام بشئ من ذلك او وقع بالفعل نتيجة لرجاء او توصية او سلطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة . ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ايضا .

(المادة ٢٢٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة

(١٩٥٧

(٨) الدكتور محمد زكى ابو علم المرجع السابق ص ٥٧

(٩) الدكتور حسن صادق المرصطوى المرجع السابق ص ١٩ .

(ب) إذا قبل من شهد زوروا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وغد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة . (المادة ٢٩٨ / ١ من قانون العقوبات)

(ج) وإذا كان الشاهد طبييا أو جراحا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاداء شهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة . أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور ايهما اشد . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبات المقررة للمرتشي ايضا .

(مادة - ٢٨٩ / ٢ من قانون العقوبات والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧) .

من أحكام محكمة النقض

١ - الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق . (الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١ / ٢ / ٩) .

٢ - لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدار بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . (الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١ / ٢ / ٩ حكم النقض سالف الذكر) .

٣ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك ثم الحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة إلا في مسائل محدودة مثل التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - قد افصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العاملين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحته نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذي أخضعتهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقاً لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٥٨ وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذا أضف المشرع إلى المادة ١١٠ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي « الموظف العمومي » مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سائقاً بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤) .

٤- من المقرر أن عضوية الاتحاد الاشتراكي وإن تكن بالاختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها لما كان ذلك وكن الثابت من الأوراق أن الطاعن ولئن كان من العاملين بمحافظة الاسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لمراقبة الورش بالمحافظة وأنه بصفته الأخيرة وقع التقرير المؤرخ ٢٤/١/١٩٧٠ الذي تضمن وقائع الانحراف واستغلال النفوذ التي أسندها ضده وقدمه إلى المحافظ بناء على تكليف منه ومن لجنة القسم - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فإن ما نسب إلى الطاعن من خطأ في خصوص الوقائع التي تضمنها هذا التقرير يكون منبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع اثناء تاديبه لها بسببها وإنما كونه أميناً للجنة الوحدة بالاتحاد الاشتراكي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة الذين تنحصر عنهم الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مبرر .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣/٢/١٩٧٨) .

٥ - أن الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يعد في حكم الموظفين أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب مادية صفة كانت ومفاد هذا النص انطباق حكم المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورين

به من افعال تؤثمها اى من هاتين المادتين وإذا كان ذلك وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة إقتصادية تابعة لها فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك ان تكون الفقرة الأخيرة من المادة السابقة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية وذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية أن هي إلا منشأة ، وقد نص القانون على موظفي المنشآت . فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على اموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما .

أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر بعقوبة أشد جسامة مما تركهم إذا ما إقترفوا الفعل الملقى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات وتسرى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) .

٦ - لا يقدح في انطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت فإن النصوص تكمل بعضها بعضا .
(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/١/١٩٦٨) .

٧ - يبين من نص المادتين ١١١ ، ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ إن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منهما عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر في نص المادة الذكورة بعقوبة أشد جسامة مما تركهم والقواعد العامة إذا ما إقترفوا الفعل الملقى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات . وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمصاحبة القانون - أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالا خاصة

الا ان اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع رعاية اولى - اما اذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة او إحدى الاشخاص المعنوية تساهم بنصيب فى مالها فإن العاملين فيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات حسب الاحوال .
(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) .

٨ - رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات المؤممة فى حكم الموظفين او المستخدمين العاملين فى تطبيق الجرائم الواردة بالبلبين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة - حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على انه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها بنصيب ملاباة صفة كانت وإذ كلن ما تقدم وكانت العلاقة القانونية التى ربطت بين الطاعن وشركة اتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها هى علاقة عمل فإنه يكون فى حكم الموظفين العاملين فى مجال الرشوة يستوى فى هذه الخصوص ان يكون عقد العمل محدد المدة او غير محدد .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) .

٩ - نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على ان المأمورين والمستخدمين ايا كلن وظيفتهم يعتبرون كموظفين وبذلك تنطبق احكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك فى إدارة اعمال الحكومة مهما كان نصيبه فى ذلك صغيرا وإنما يشترط بجانب ذلك ان يكون ممن تجرى عليهم احكام الانظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ احد هذه الانظمة . وهناك انظمة اخرى خاصة برجال الجيش والبوليس وعلى هذا يدخل فى حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكررا ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدمىها على اختلاف طبقاتهم .
(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠) .

١٠ - حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة طلب او اخذ رشوة قد اخطا فى تطبيق القانون وشأبه البطلان ذلك بأنه ليس موظفا عاما فضلا عن انه غير مختص بالعمل المطلوب اداؤه لأن المجلس الشعبى المحلى للحى لا يملك سوى إصدار توصيات والتوصية تصدر من المجلس وليس منه وحده ... لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١١١ من قانون العقوبات نصت على ان يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص هذا الفعل اعضاء المجالس النيابية العامة او المحلية سواء اكانوا

منتخبين او معينين مما يوفر في حق الطاعن انه في حكم الموظفين العامين في مجال جريمة الرشوة كما انه لا يشترط في جريمة الرشوة ان تكون كالأعمال التي يطلب من الموظف او من في حكمه اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي ان يكون له نصيب فيما يسمح بتنفيذ الغرض منها وان يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الاساس .

(الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢) .

١١ - اعتبار العاملين بالمؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشئها بمفردها من مالها المملوك للدولة في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص واحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ عقوبات .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) .

١٢ - المكلف بخدمة عمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين او المأمورين او المستخدمين العموميين مادام قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥) .

من الأحكام الحديثة لمحاكم جنايات أمن الدولة العليا في جريمة الرشوة

١ - براءة من جريمة الرشوة :

تنوه المحكمة بادیء ذی بدء إلى انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية في الموازنة بين الأدلة توصلًا للتحقق من وقوع الجريمة وإسنادها من أن ترى في تحريات وأقوال مأموري الضبط القضائي ما يسوغ ويكفي لصدور الإذن ، بالتفتيش فقط ولا ترى فيها بعد ذلك من ناحية الموضوع ما يقنعها ويطمئن وجدانها إلى صحة الواقعة وإسنادها للمتهم دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها إذ أن لكل من هذين الأمرين وجهة هو مولبها ذلك انه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقض له بالبراءة إذ أن مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل وإذ كان ذلك وكانت المحكمة بعد إستعراضها لظروف الدعوى ووقائعها لا تطمئن إلى الإتهام القائم فيها بل ويساورها الشك فيه وذلك للأسباب الآتية .

أولاً : ان الاحكام الجنائية لا تبني إلا على الجزم واليقين وليست على الظن والتخمين ولما كلن الثابت بالأوراق ان المجنى عليه عند سؤاله بتحقيقات النيابة عن سبب طلب المتهم للمبلغ اجاب (انا فهمت ان دى جزء منها رشوة والباقى ثمن رسم هندسى) ولا يصلح ذلك سبباً لإدانة المتهم إذ ان الرشوة بمعناها القانونى هى فعل يرتكبه موظف عام او شخص ذو صفة عامة عندما يتجر بوظيفته او بالاحرى يستغل السلطات المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة وذلك حين يطلب لنفسه او لغيره او يقبل او ياخذ وعداً او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته او يزعم انه من اعمال وظيفته او للإمتناع عن ذلك العمل او للإخلال بواجبات الوظيفة وعلى ذلك يتعين ان يكون محددأ طلب الموظف الوعد او العطية والغرض منه اما الإستنتاج الذى قال به المجنى عليه فالإحتمالات فيه كثيرة ولا تركز إدانة على إحتمال او عقوبة على استنتاج .

ثانياً : الثابت بأقوال ضابط الواقعة بالتحقيقات انه طلب مبلغ الرشوة من المتهم فقام بإخراجه له من جيب قميصه الأيسر العلوى وإذ سئل المجنى عليه قريبان المتهم إحتفظ بالمبلغ عند إعطائه إياه بجيب قميصه العلوى ولا يتذكر اليمين او الشمال وقد اثبت السيد وكيل النيابة المحقق عند مناظرته للمتهم انه يرتدى قميص بنى بكم طويل بدون جيوب واستشهد على ذلك عمن كلن متواجدا بالحجز الامر الذى يشكك فى الواقعة وليس هنا مجال للإفتراض بأن المتهم قد أبدل قميصه إذ الثابت بالتحقيقات انه منذ لحظة القبض عليه كان رهن السلطة فضلاً عن عدم تحقق دفاعه فى هذا الشأن بسؤال من كلن معه متواجداً بالحجز .

ثالثاً : إن محضر تفريغ شريط تسجيل الواقعة لا يدل دلالة قاطعة على صحة إسناد التهمة للمتهم وإية ذلك انه جاء على لسان المبلغ (عشرين اربعين سبعين ثمانين تسعين وادى خمسين يبقى ١٥٠ وكدا براءة) اجابة المتهم (كمان) إذ فضلاً عن عدم اتساق العدد مع تفريده المبلغ الثابت بمحضر طلب الاذن بالتسجيل فإن كلمة (كمان) المنسوبة إلى المتهم تدل على انه لم يكن هناك سابق إتفاق على مبلغ محدد ومحضر التفريغ لا يدل على ان المبلغ هو رشوة للمتهم نظير إخلاله بعمل من اعمال وظيفته إذ قد خلت كلماته من ثمة ما يشير إلى هذا المضمون الامر الذى لا تطمئن معه المحكمة إليه كدليل لصحة الواقعة وإسنادها للمتهم .

وحيث انه وقد خلصت المحكمة إلى ما سلف فإن الواقعة برمتها تكون محاطة بإسار من الشك لا تطمئن معه المحكمة إلى ثبوت التهمة فى حق المتهم ومن ثم وعملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية يتعين القضاء ببراءة المتهم ما اسند إليه .

(الجناية رقم ٦١٨٥ لسنة ١٩٨٥ البساتين المقيدة برقم ٥١٣ لسنة ٨٥ كلى جنابات أمن دولة عليا القاهرة جلسة ١٩٨٨/١١/٥) .

٢ - دفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات ولصدوره عن جريمة مستقبله :
وحيث انه بداءة وعن الدفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات ولصدوره عن
جريمة مستقبله فمردود بأن من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تاذن النيابة
بإجرائه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة
معينة جنائية او جنحة قد وقعت من شخص معين وان يكون هناك من الدلائل والإمارات
الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحرية فى سبيل كشف
مبلغ اتصاله بتلك الجريمة وعلى ذلك فإن التحريات يجب أن تكون على مسوغ قانونى
فيشترط أولاً أن تكون هناك جريمة معينة جنائية او جنحة .

ثانياً - أن تكون هناك إمارات قوية لإتهام شخص معين بإرتكاب هذه الجريمة .
ثالثاً - أن تدل الظواهر والمظاهر على أن الإجراء سوف يكشف هذه الجريمة - والنيابة
العامّة كقاعدة عامة هي السلطة الموكول إليها إصدار الإذن بالتفتيش فلها أن تصدره ولها أن
ترفضه ومعيّار ذلك هو مدى إقناعها بجدية التحريات التى تتقدم بها إليها مأمورى الضبط
القضائى او عدم تقدير مدى جدية التحريات التى تمت وصدور الأذن بناء عليها ومفاد ذلك
أن للمحكمة الإشراف على تقدير النيابة لمدى كفاية الوقائع والدلائل المبررة للتفتيش وحيث
انه وترتيباً على ما سلف ولما كان الثابت بمحضر التحريات المطعون بعدم جديته انه قد
تضمن علم رجل الضبط القضائى بإرتكاب المتهم المثلل لجناية رشوة بناء على بلاغ المجنى
عليه بطلب المتهم منه مبلغ ألفى جنيه على سبيل الرشوة وكذا مبلغ خمسون جنيها شهرياً
نظير السماح له بالعمل منفرداً فى منطقة المسكن فضلاً عن إعطائه اياه مبلغ ٥٠ جنيه
خمسون جنيهاً عن الشهر الذى تم فيه الإبلاغ وان تحرياته السرية قد دلت على صحة
البلاغ وبأن المتهم إعتاد تحصيل مبالغ مالية على سبيل الرشوة من متعهدي نقل القمامة من
المنازل وكذا من أصحاب المحلات التجارية فى جميع مناطق البساتين ودار السلام ولما كان فى
ذلك ما يكفى لإستجابة النيابة إلى إصدار الإذن ومن ثم فإن المحكمة تقرر النيابة العامة فيما
ارتقاه من جدية تلك التحريات وصلاحياتها لإصدار الإذن عن جنائية إرتكابها المتهم الأمر
الذى يكون فيه الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات ولصدوره عن جريمة مستقبله
غير سديد .

(القضية ١٠٤٥ لسنة ١٩٨٦ جنايات البساتين والمقيدة برقم ٧٢ لسنة ١٩٨٦ كل جنايات
امن دولة عليا القاهرة جلسة ١٩٨٨/١١/٩) .

٣ - الدفع ببطلان إجراءات التسجيل الصوتى :

وحيث انه وعن الدفع ببطلان إجراءات التسجيل الصوتى لأن الذى قام بها هو المبلغ
وهو غير ماذون له بذلك فمردود بانه وإن كان يشترط لصحة إجراءات التسجيل أن يجريه

مامورى الضبط القضائى او من من يعلونه وفقاً لاذن النيابة إلا ان ذلك لا يمنعه من الإستعانة باعوانه ولو كانوا من غير مامورى الضبط القضائى طالما ان ذلك قد تم تحت إشراف من له الحق فى التسجيل قانوناً ، وعلى ذلك فإنه إذا ما صدر إذن النيابة العامة لمامورى الضبط القضائى بالتسجيل فإن للآخر ان يتخذ مايراه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون ان يلتزم فى ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرج فى إجراءاته عن حدود الاذن الصادر له . ومن ثم فإنه وبالنظر إلى طبيعة إجراءات التسجيل الصوتى والتى لابد فيها من مسجل ومستمع وطبيعة هذه الدعوى ذاتها التى تستلزم بالضرورة ان يكون المبلغ هو المسجل تحت إشراف المستمع الذى هو مامور الضبط القضائى الماذون له بالتسجيل والذى له حق الإستعانة بما يرى وبمن يرى تنفيذاً للغرض طالما انه قد تم فى نطاق القانون اى تحت سمعه وبصره ، ومن ثم يكون فى إستعانة مامور الضبط القضائى بالمبلغ فى تسجيل الحديث بينه وبين المتهم حول طلب الرشوة صحيحاً ذلك انه كان تحت إشرافه ويضحي لذلك هذا الدفع غير سديد .

من الحكم الصادر فى القضية رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٨٦ البساتين والمقيدة برقم ٧٢ لسنة ١٩٨٦ كلى جنائيات امن دولة عليا القاهرة جلسة ١٩٨٨/١١/٩ .

٤ - الدفع ببطلان التسجيل لإختلاطه بجريمة إسترقاق السمع المؤثمة قانوناً :
وحيث انه وعن الدفع ببطلان التسجيل لإختلاطه بجريمة إستراق السمع المؤثمة قانوناً فمردوده بان المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات تنص على ان يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بان ارتكب احد الافعال الآتية فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً او بغير رضاء المجنى عليه .

(١) إسترق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من الاجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت فى مكان خاص او عن طريق التليفون وهذا النص الهدف منه هو حماية حق كل شخص فى ان يكفل لحياته الخاصة حرمتها واحتاط بسياج من السرية فلا ينفذ منه شخص إلا برضاء من صاحب هذه الحياة او بتصريح من القانون وهذا التصريح هو استعمال السلطة الذى نصت عليه المادة ٦٣ من قانون العقوبات وذلك سبب مبيح بصريح القانون يصرح بموجبه بإستراق السمع او تسجيل حديث كشف عن جريمة او تحقيقاً لها مغلباً فى ذلك مصلحة المجتمع وامنه على مصلحة الفرد وحيث انه وترتيباً على ما سلف فإنه ولما كان مامور الضبط القضائى قد قام بإستراق السمع فى الحديث الدائريين المجنى عليه والمتهم تنفيذاً لاذن النيابة العامة بالتسجيل كشفاً عن جريمة رشوة ومن ثم فإنه فى هذا الفعل يتمتع بالسبب المبيح المنصوص عليه بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات ويكون لذلك القول بإرتكاب جريمة إستراق السمع المؤثمة قانوناً ما يتنافر مع نصوص قانون العقوبات ويضحي لذلك الدفع فى غير محله .

(حكم محكمة جنائيات امن الدولة العليا بالقاهرة سالف الذكر) .

٥ - الزعم بالإختصاص :

من المقرر أن جريمة الرشوة تنعقد بالإتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى ولا يتبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الإتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ وقد سوى الشارع بمقتضى نص المادة ١٠٣ مكرراً عقوبات بين الإختصاص الفعلى للموظف ومجرد الزعم به ويفترض الزعم بالإختصاص إنتفاء إختصاص الموظف المرتشى ولكنه يزعم أنه مختص ويكفى لذلك القول المجرد بل إن الشارع لا يتطلب اتخاذ الزعم صورة التصريح قولاً أو كتابة وإنما يكفى أن يكون ضمناً لمجرد إبداء الموظف إستعداداه للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى إختصاصه يفيد ضمناً زعمه ذلك الإختصاص وذلك بشرط أن يكون هناك ارتباط سببى بين الوظيفة التى يشغلها الموظف وبين الإختصاص الذى يزعمه .

(حكم محكمة جنايات أمن الدولة العليا سالف الذكر) .

٦ - دفع بطلان إذن التسجيل لعدم جدية التحريات :

وحيث أنه بداءة وعن الدفع ببطلان إذن التسجيل الصادر من النيابة لعدم جدية التحريات التى بنى عليها فمردود بان من المقرر أن إصدار إذن النيابة بصفة عامة هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرية مسكنه أو لحرية الشخصية وتقدير جدية التحريات وكلايتهما لتسوية الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وترتيباً على ذلك لما كان الثابت بالأوراق أن أسس التحريات فى الدعوى الراهنة هو تحقق عضو الرقابة الإدارية من صحة ما جاء بالبلاغ المقدم من الشلكى حول طلب المتهم الثانى مبلغاً من المال لنفسه وللمتهمين الثانى والثالث على سبيل الرشوة مقابل الإخلال بواجبات وظيفتهم وكذلك سبق دفعة مبلغاً من المال لهم فى مقابل إعطائه شهادة رد الشئ إلى أصله وقد أفادت تحرياته أن المتهمون الثلاثة قد اعتادوا تقاضى مبالغ نقدية من أهالى المنطقة واقتسامها فيما بينهم نظير السماح لهم بالإستفادة من الأتربة الرملية الناتجة من طرح النهر والتطهيرات دون سداد ثمنها لخزينة الدولة وإلغاء محاضر المخالفات المحررة ضدهم لتعديدهم على جسر النيل وإعطائهم ما يفيد قيامهم بإعادة الشئ لأصله ووقف إجراءات تلك المحاضر ولما كانت هذه التحريات تشير إلى تحقق وقوع جريمة معاقب عليها قانوناً وليس عن جريمة مستقبلية أو ممثلة مما يستوجب معه صدور الأذن وترى المحكمة لذلك أن تلك التحريات جدية ومن ثم يكون الأذن محمولاً على تحريات كافية لإصداره ويكون الدفع ببطلان إذن التسجيل الصادر من النيابة لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على

غير سند من القانون خليفاً برفضه .

(القضية رقم ٢٠٢٧ لسنة ١٩٨٦ جنابات ميت غمر والمقيدة برقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٦ كل جنابات أمن دولة عليا المنصورة جلسة ١٢/١/١٩٨٧) .

٧ - الدفع ببطلان إجراءات التسجيل الصوتي وكذا تسجيل الفيديو :

كما وانه عن الدفع ببطلان إجراءات التسجيل الصوتي وكذا تسجيل الفيديو لان الذي قلم بها هو المبلغ وليس احد رجال الرقابة الإدارية كما جاء بإذني النيابة العامة فمردود هو الآخر بانه وإن كلن يشترط لصحة إجراءات التسجيل الذي يجريه عضو هيئة الرقابة الإدارية او من يعلونه من الهيئة وفقا لإذن النيابة إلا ان ذلك لا يمنعها من الاستعانة باعوانهما ولو كانوا من غير ماموري الضبطية القضائية طالما ان ذلك قد تم تحت إشراف من له الحق بالتسجيل قانونا ذلك انه إذا ما صدر إذن النيابة العامة لعضو هيئة الرقابة الإدارية وهو احد ماموري الضبط القضائية بالتسجيل فإن للاخير ان يتخذ مايراه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون ان يلتزم في ذلك طريقه بعينها مادام لا يخرج في إجراءاته على القانون ، ومن ثم فإنه وبالنظر إلى طبيعة إجراءات التسجيل الصوتي إذ لابد من مسجل ومستمع وطبيعة هذه الدعوى ذاتها أنتى تستلزم بالضرورة ان يكون المبلغ هو المسجل في التسجيل الصوتي تحت إشراف المستمع الذي هو عضو هيئة الرقابة الإدارية الصادر له الإذن والذي له حق الإستعانة بما يرى وبمن يرى تنفيذا للغرض طالما انه قد تم في نطلق القانون ومن ثم يكون الدفع ببطلان التسجيل الصوتي غير سديد اما عن تسجيل الفيديو فإن القائم به هو عضو هيئة الرقابة الإدارية الماذون له بإجراته .
(حكم جنابات أمن الدولة العليا بالمنصورة سلف الذكر)

٨ - الاعفاء من العقاب :

وحيث انه وعن دفاع المتهم الثاني بانه كلن وسيطا بين الراشى والمرتشى وقد اعترف بالجريمة ومن ثم حق التمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات فذلك امر مردود بانه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشى او الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ان يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي إرتكبها الراشى او الوسيط دون نقص او تحريف وان يكون حاصل لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الإقرار لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الإعفاء . والثابت بالأوراق ان المتهم الثاني وإن اعترف امام سلطة التحقيق الا انه لم يعترف امام المحكمة ذلك الاعتراف المقصود ومن جهة اخرى فقد اوجبت

المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة علم اثناء تادية عمله او بسبب وظيفته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنياية العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى او طلب ان يبلغ عنها فوراً النياية العامة او القرب مامور من مامورى الضبط القضائى وإمتناع الموظف العام عن اداء واجب الابلاغ عن جريمة يفيد إخلالا خطيرا بواجبات الوظيفة يستوى فى القانون مع إمتناع الموظف عن اداء عمل من اعمال وظائفه تطبيقا لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات الذى جاء نصها فى ذلك مطلقا من كل قيد بحيث يتسع مدلولها لإستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف وقبول الوساطة من الموظف يقتضى حتما وبطريق اللزوم العقلى الامتناع عن التبليغ ومن جهة ثالثة لابد وان يكون ذلك الإعتراف نتيجة وازع من ضمير الموظف بحيث يؤدى إلى كشف الجريمة كما حددها نموذجها الإجرامى بالنسبة له وللآخرين ومن جهة رابعة فإن الثابت بيقين ان المتهم الثانى ليس وسيطا إذ انه قد اختص لنفسه بمبلغ من المال المدفوع على سبيل الرشوة ومن ثم يكون القبول بإعتباره وسيطا إعترف فيحق له التمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على غير سند من القانون .

(حكم محكمة جنائيات امن دولة العليا بالمنصورة سالف الذكر)

٩ - الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من اغراض الرشوة :

من المقرر ان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من اغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن فى حكمه إسوة بإمتناعه عن عمل من اعمال الوظيفة وقد جاء التقيد بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقيد بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينسب إلى هذه الاعمال ويعد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما ان تجرى على سنن قويم وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدولا علما اوسع من اعمال الوظيفة التى تفص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات او إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة التى عنها الشارع فى النص فإذا تعاطى جعلاً على هذا الإخلال كل فعله إرتشاء وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التى يطلب من الموظف ادائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى ان يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة .

(حكم محكمة جنائيات امن الدولة العليا بالمنصورة سالف الذكر)

ملحوظة :

احكام محاكم جنائيات امن الدولة العليا سالفه الذكر إشتراك المؤلف فى إصدارها .

من الأحكام القديمة

نفسى

جرائم الرشوة

- ١ - يكون الحكم باطلا إذا لم يبين به سبب إعطاء الرشوة أو الغرض المقصود من إعطائها .
(محكمة النقض والإبرام جلسة ١٨٩٦/٥/٢٠ وأيضا جلسة ١٩٠٢/٢/١٧ وكذلك جلسة ١٩١٤/٧/٢٤) .
- ٢ - لا لزوم لذكر الجهة التى حدثت فيها واقعة الشروع فى الرشوة ملام الشخص المرتشى معينا باسمه ووظيفته . (محكمة النقض والإبرام جلسة ١٩٠٤/٥/٢) .
- ٣ - يعد مرتشيا وكيل إدارة البضائع بمصلحة السكة الحديد الذى يقبل نقودا فى مقابل تعيين بعض العمال أو ترقيةهم أو نقلهم وليس من الضرورى أن يكون مختصا وحده بهذه المسائل بل يكفى أن يكون ممن يرجع إلى رأيهم أو يستشاروا فى هذه الشئون .
(مصر احالة ١٥ مايو سنة ١٩١٠ ج ١١٣ ٢٥) .
- ٤ - تتم جريمة الرشوة بمجرد قبول الوعد أو اخذ الهدية لاداء عمل من اعمال الوظيفة بصرف النظر عن عدم اداء العمل الذى حصلت عنه الرشوة وعن رد العطية إلى الراشى .
(محكمة النقض والإبرام ٨ يناير سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٨ ص ٦٧) .
- ٥ - اعتبرت المحاكم العمدة مرتكبا لجريمة الرشوة إذا حصل على شيء للأغراض الآتية :
(١) إعطاء رأيه بتعيين الراشى شيخا للناحية لأن إعطاء الراى من اعمال وظيفة العمدة بمقتضى لائحة العمد .
(محكمة النقض والإبرام ٣ مارس سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٨ ص ٨٩) .
- (ب) حسم نزاع بين شخصين بخصوص ارض متنازع فيها وفصل الحد بينهما لأن هذا داخل ضمن اعمال وظيفته بمقتضى لائحة العمد .
(محكمة النقض والإبرام ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية للمحاكم ٢٠ ص ٥٧) .
- (جـ) إداء عمل يتعلق بانتخاب الشخص الذى يراد تعيينه خفيرا لأن لعمله دخل أساسى فى الانتخاب وهو إداؤه شهادة بحسن سير وسلوك المرشح لهذه الوظيفة .
(حنايات اسبوط ٢٣ نوفمبر ١٩٢٦ المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ص ١٣٤) .

٦ - ليس الضروري لتوافر اركان الرشوة ان يكون العمل المطلوب اداؤه من الموظف داخلا ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفى ان يكون له علاقة بها . لذلك يعد رشوة تقديم مبلغ لكاتب المجلس الحسبى بقصد تاجيل قضية لانه ولو ان هذا التاجيل من اختصاص هيئة المجلس الحسبى مجتمعة إلا انه متعلق بوظيفته ويمكنه ان يؤثر على رئيسة بالنسبة للإجراءات التى تتخذ وتم الجريمة بإرسال المبلغ للموظف ولو بعد حصول تاجيل القضية .

(محكمة النقض والإبرام جلسة ١٩٢٢/٢/٢٧ مجلة المجموعة الرسمية للمحكم الأهلية ٢٤ ص ١) .

٧ - يجب ان يبين الغرض الذى من اجله اعطيت الرشوة او شروع فى إعطائها أى العمل الذى طلب من الموظف اداؤه لو الإمتناع عنه لمعرفة ما إذا كان داخلا فى أعمال وظيفته ام لا لإثبات توافر اركان الجريمة وإلا كان الحكم باطلا بطلانا جوهريا موجبا للنقض .

(محكمة النقض والإبرام ٧ يونيو ١٩٢٧ مجلة المحاماة لنقلية المحامين الأهلية ص ٧٤٣ عددها ٤٤٦) .

٨ - جريمة إرتشاء الموظف المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ تتحقق إما بقبول الموظف وعدا بشيء ما لأداء عمل من أعمال وظيفته او لامتناعه عن عمل من أعماله وإما باخذ عطية او هبة لاي من هذين الغرضين . فتتفيذ هذه الجريمة إنما يكون بإيقاع ذلك القبول او هذا الاخذ وفى كل من القبول او الاخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته .

(محكمة النقض والإبرام ٤٦/٢٤ فى ١٩٢٩/١/٣١ مجلة المحاماة لنقلية المحامين الأهلية ٣٥٩ عددها ١٩٤) .

٩ - إذا كان الموظف له إتصال بعمل ما يمكن معرفة اسراره فإذا قبل رشوة او هدية فيعتبر ان هذا العمل داخل فى حدود وظيفته وانه مرتشى وإن من أعطاه الرشوة يعتبر راشيا .

(محكمة النقض والإبرام ٤٦/١٤٤٦ ق ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩) .

الباب الرابع

اختلاس المال العام

والعدوان عليه والفساد

■ مواد هذا الباب (من المادة ١١٢ إلى المادة ١١٩) ملغاة ومستبدل بها المواد لرقم ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، مكررا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ - العدد ١٩ مكرر) ثم عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨) . ثم أعيد الغلها واستبدلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ٣١ يوليو سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١) .

مادة ١١٢

■ كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .
وتكون العقوبات الاشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :
(أ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة .
(ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .
(جـ) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

تعليقات وأحكام

أركان الجريمة :

المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتناول جنائية اختلاس الموظف للأشياء المسلمة إليه لو التي يحوزها بمقتضى وظيفته وهي صورة خاصة من خيانة الأمانة (المادة ٣٤١) يميزها

انها لا تقع إلا من موظف عام لو من في حكمه على أموال في عهده بحكم وظيفته وقد جعل المشرع منها جنائية لأنها تنطوي على خيانة الأمانة بالمعنى العام وعلى الإخلال بمقتضيات الوظيفة معا أما أركان هذه الجريمة فهي ثلاثة الأول توافر صفة الموظف لو من في حكمه بالجاني والثاني وقوع فعل الاختلاس منه على مال مسلم إليه أو متواجد في حيازته بسبب وظيفته والثالث هو القصد الجنائي^(١) .

الركن الأول - صفة الموظف العام :

وهذا الركن هو العنصر المفترض إذ بصريح نص المادة ١١٢ عقوبات فإن جنائية الاختلاس لا تقع إلا من موظف عام . وقد كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون ، ثم صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فالغى هذه المادة وأضاف مادة جديدة تحت رقم ١١٩ مكررا عرفت المقصود بالموظف العام في حكم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) . والملاحظ أن الشارع حدد مدلول الموظف العام في جرائم اختلاس المال العام في نطلق لوسع من مدلول الموظف العام في نطلق الرشوة المنصوص عليه بالمادة ١١١ عقوبات ذلك أن الشارع في الاختلاس أطلق حكم النص ليشمل كل موظف لو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما إليه بسبب وظيفته .

● ومن ثم فإنه يشترط في صفة الفاعل أن يكون موظفا عاما يندرج تحت نص المادة ١١٩ مكررا على نحو ما سوف يأتي تفصيلا عند التعرض لهذه المادة .

● ويشترط أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تنزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه واستمرار الجاني في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل بعد انتهاء عمله لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة مالم يثبت أنه كلف بالعمل ممن يملك هذا الكليف إذ لا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة^(٢) . ونظرا لأن صفة الجاني شرط مفترض لوقوع الجريمة فيجب على المحكمة أن تستظهر هذه الصفة في حكمها والا كان معيبا بالقصور في التسبب^(٣) إلا أنه لا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كيما يكون مستاهلا للعقاب اعتبارا بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

(١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٦١ .

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص ١٩٧٨ ص ٧٧ .

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٢٢٧ .

الركن الثانى - الركن المادى :

الفعل المادى المكون للجريمة هو اختلاس اموال او اوراق ام غيرها وجدت فى حيازة الموظف او من فى حكمه بسبب وظيفته فعناصر الركن المادى ثلاثة :

- ١ - فعل الاختلاس .
- ٢ - محل الاختلاس وكونه اموالا او اوراقا او غيرها مملوكة للدولة او غيرها .
- ٣ - كون هذه الاشياء وجدت فى حيازة الموظف او من حكمه بسبب وظيفته .

١ - فعل الاختلاس :

المقصود بفعل الاختلاس عموما هو تصرف الحائز فى الشيء المملوك لغيره منتويا اضافته إلى ملكه . ويقع الاختلاس تاما متى وضحت نية المختلس فى انه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف الملك لحرمان صاحبه منه^(٤) وعلى ذلك يقع الاختلاس بكل فعل او تصرف يدل على ان الشخص قد غير حيازته من ناقصة إلى تامة واعتبر المال ملكا له . ومتى توافرت الجريمة حق العقاب ولورد المختلس الشيء او قيمته لأن الظروف التى قد تعرض بعد وقوع الجريمة لاتنفي قيامها ولا تؤثر فى كيانها ويلاحظ ان فعل الاختلاس لا يكون له محل فى حق الموظف إذا كن اختفاء الشيء او عجزه راجعا إلى قوة قاهرة او سبب اجنبى لايدله فيه .

هل يتصور الشروع فى الاختلاس ؟

ذهب رأى إلى انه لما كانت جريمة الاختلاس تتم بمجرد تغيير نية الحيازة فإنه لا يتصور الشروع فيها^(٥) وفى تاييد ذلك قيل بان هذه الجريمة تقع بفعل وقتى وانه لا يتصور الشروع فيها تملما كما هو الشأن فى خيانة الأمانة فتغير صفة الحيازة اما ان يقع فتكون الجريمة تامة واما الا يقع فلا توجد الجريمة اطلاقا حتى ولا فى صورة الشروع^(٦) وفى ذلك أيضا قيل بان الشروع فى الاختلاس غير متصور ذلك ان أى فعل يكشف على نحو قاطع عن اتجاه النية إلى اكتساب الحيازة الكاملة تقع به الجريمة تامة فإن لم تكن للفعل هذه الدلالة فالجريمة لا ترتكب أصلا فالاختلاس اما ان يقع واما الا يقع على الاطلاق وليس بين الوصفين وسط^(٨) .

(٤) الدكتور رمسيس بهنام فى الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية طبعة ١٩٨٦ ص ٧١ .

(٥) نقض جنائى جلسة ١٩٥٦/٦/٥ الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق .

(٦) الدكتور محمود محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثانية ١٩٨٤ ص ٦٤ .

(٧) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٨) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٦ ص ١٠٢ .

بينما ذهب رأى عكسى إلى أن الاختلاس ليس مجرد نية داخلية بحقة بل هو عمل مركب يتطلب توافر فعل مادي بالإضافة إلى نية التملك فإذا أراد الموظف العلم بالظهور على الشيء بمظهر المالك ثم ضبط قبل أن يتم هذا الفعل كان فعله شروعا مثل ذلك الموظف العلم الذى يضبط أثناء إخراج المالك الذى يحوزة في خزينته . في هذا المثال ضبط الموظف قبل أن يتم إخراج المال من خزينته لكي يظهر عليه بمظهر المالك وهذا الاستيلاء على المال لو ترك دون ضبطه لآتم الجاني الظهور عليه بوصفه مالكا . ومن ثم فإن الاستيلاء على المال في هذه الحالة يعتبر مشروعا موقوفا^(٩) .

● وتميل محكمة النقض إلى الأخذ بمبدأ تصور الشروع في جريمة الاختلاس فقضت بأن المشرع أعلن صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشرع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالف الذكر . ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضى توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها^(١٠) كما قضت في حكم آخر بأن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسته الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة^(١١) .

المدة المسقطة للدعوى :

لما كانت هذه الجريمة جريمة وقتية فإنه ينتج عن ذلك أن المدة المسقطة للدعوى عنها تبدأ من يوم الاختلاس ولكن تنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات فقرة ثالثة على أن ، لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتي تقع من موظف علم إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك ، فاستثناء من القاعدة العامة الواردة في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لا تبدأ المدة من يوم وقوع الجريمة بل تبدأ من تاريخ انتهاء الوظيفة لو من آخر عمل من أعمال الاتهام أو التحقيق إذا كان ذلك قد بدأ قبل انتهاء الخدمة

(٩) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(١٠) الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ - والطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ .

(١١) الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٥ .

ومعنى هذا ان الدعوى لاتنقضى ولو مضت مدة التقادم قبل انتهاء الخدمة او قبل التحقيق ولعل الشارع قد لاحظ في ذلك ان الوظيفة قد تسهل على القائم بها اخفاء الاختلاس مدة قد تستغرق المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية مما يدعو إلى تقرير استثناء من القاعدة العامة في هذا الخصوص رعاية للمصلحة العامة^(١٢) .

٢ - محل الاختلاس :

محل الاختلاس هو مال او ورقة او غير ذلك مما سلم إلى الموظف فهو أى شيء ذو قيمة مالية مملوك لسلطة عامة في الدولة مركزية كانت او محلية او مملوك لأحد من الناس فلم يشترط النص ان يكون المال او الورقة مملوكا للدولة أى من الاموال الاميرية إذ لو قصد المشرع هذا الشرط لذكره صراحة كما فعل في المادة ١١٣ الخاصة بالاستيلاء على مال الدولة ثم انه يعد في حكم الموظف طبقا للمادة ١١٩ مكررا ع فيما يتعلق بجريمة الاختلاس المستخدم في مؤسسة موضوعة تحت رقابة الحكومة^(١٣) وعلى ذلك فالأصل في المال محل الاختلاس ان يكون مالا عاما ولكنه قد يكون خاصا ووجد مع ذلك في حيلة الموظف بحكم وظيفته فإن اختلسه طبق عليه نص الاختلاس ذلك ان علة التجريم ليست فحسب حماية أموال الدولة او الأشخاص المعنوية العامة بل حماية الثقة فيها التي يزعمونها ان يستولى موظف خائن على مال سلمه إليه ماله ثقة فيه وفي الدولة التي يعمل باسمها^(١٤) .

ويتعين ان يكون المال منقولاً وهو أمر مستفاد من نص المادة ١١٢ عقوبات ويتفق مع الحكمة من التجريم وهي المحافظة على ما بين يدي الأمين بحكم وظيفته او عمله . وهو ما لا يتحقق إلا بالنسبة إلى الأموال المنقولة اما الأموال العقارية فلها في ثباتها الحماية الكافية والعبرة في التفرقة بين المال المنقول والمال الثابت هي القابلية للنقل من مكان إلى آخر بدون تلف بصرف النظر عن اعتباره في نظر القانون المدني . ومن ثم فإن العقار بالتخصيص يعتبر من وجهة نظر جريمة الاختلاس مالا منقولاً ولا أهمية لمعرفة ملك المال . بل قد يكون ملك المال مجهولاً لأن المسالة لاتتعلق بحماية ملكية الفرد لملكه . وإنما هي المحافظة على المال الذي يوجد بين يدي الموظف بحكم وظيفته^(١٥) .

● ويلاحظ ان صيغة عبارة « الأموال او الأوراق او غيرها » قد جاءت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية او اعتبارية وبناء عليه فإن

(١٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥ .

(١٣) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٧٤ .

(١٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٨ .

(١٥) الدكتور حسن صادق المرضاوى المرجع السابق ص ٨١ .

الخطابات التي يسلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ للملها من القيمة الاعتبارية^(١٦) .

٣ - وجود المال في حيازة الموظف بسبب وظيفته :

لا تتوافر جنسية الاختلاس في كل استيلاء يقع من موظف عمومي على مال تحوزة السلطة العامة حتى ولو كان هذا الموظف أميناً على الودائع . فقد اشترط النص عنصراً هاما يجب توافره في فعل الاستيلاء كي تتوافر في هذا الفعل جنسية الاختلاس هذا العنصر هو ان يكون المال محل الاستيلاء من جانب الموظف قد وجد في حيازة هذا الموظف بسبب وظيفته فيلزم لولا ان يكون هناك وجود للمال في الحيازة ويلزم ثانياً ان يكون هذا الوجود في الحيازة بسبب الوظيفة^(١٧) وبالنسبة للشرط الاول وهو ضرورة وجود المال في حيازة الجاني فإنه إذا كان الأساس في جريمة الاختلاس هو تملك المال فإنه بطريق اللزوم الفعلي لابد ان يكون المال بين يدي الجاني بسبب سبق تسليمه إليه فإذا انتفى التسليم انتفى تبعاً لهذا احد اركان الجريمة . وقد يكون تسليم المال مادياً بطريق مناولته من يد إلى يد . وهو الامر الغالب ولكن قد يتوافر التسليم حكماً بكل تصرف يفترض فيه وجود المال بين يدي الشخص على سبيل الحيازة المؤقتة ويستشف هذا من ان المشروع استعمل عبارة « وجد في حيازته » بدلاً من عبارة « تسلم إليه » ، وذلك في التعديل الذي تم بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقيل الدليل على حصول التسليم حقيقة او حكماً مسألة يرجع فيها إلى وقائع كل دعوى على حدة^(١٨) .

● يلاحظ انه لا قيام للاختلاس ان تسلم الموظف المال على سبيل الحيازة الكاملة كما لو كان جزءاً من مرتبه او مكافأته إذ يعد تصرفه فيه مشروعاً ولا قيام للاختلاس كذلك ان سلم المال إلى الموظف على سبيل اليد العارضة كما لو كلف الساعي بنقل المال من مكان إلى آخر ولو تباعد المكانان وإنما يسأل عن استيلاء بدون حق على مال للدولة^(١٩) .

وبالنسبة للشرط الثاني فإنه حتى يدخل المال في حيازة الموظف عن طريق يد سلمته هذا المال يتعين ان يكون هذا التسليم بسبب الوظيفة والتسلم بسبب الوظيفة معناه ان تقضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاضعة لها والوظيفة بان يحوز الموظف المال الذي تسلمه

(١٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٧ .

(١٧) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٧٥ .

(١٨) الدكتور حسن صادق المرصفاوي المرجع السابق ص ٨٢ وما بعدها .

(٢٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٩ .

وان يقدم عنه الحساب امام السلطة العامة اى ان يكون من خصائص الوظيفة ومن اعمالها حيازة الموظف ماديا للمال الذى سلم اليه . ومن ثم فإن الوجود فى الحيازة بسبب الوظيفة يكفى إنن لتوافره بالنسبة لموظف ان يكون من خصائص وظيفته وجود المال فى متناول حيازته المادية فلا يلزم ان يكون المال بين يديه هو وإنما يكفى ان يكون من اختصاص وظيفته وصول يديه إلى المال ولا تهم الوسيلة التى تم بها تسليم المال فى البداية فقد يكون المال مسلما إلى الموظف قهرا عن صاحبة بمقتضى سلطة تبرر ذلك كتفتيش المتهم بجريمة مثلا وقد يكون المال مسلما إلى الموظف من صاحبه مباشرة او عن طريق الإدارة التى يعمل بها هذا الموظف وكل ما يلزم هو ان تكون الحيازة المادية للمال من مقتضيات وظيفة الحائز فهذا هو المقصود من وجود المال فى الحيازة بسبب الوظيفة^(٢٠) .

ويلاحظ ان المشرع استخدم عبارة « بسبب وظيفته » ، لحكمة مفهومه هى انه لم يرد ان يقصر العقاب على الصورة التى يوجد فيها المال بين يدي الموظف لدخوله فقط فى اختصاصه الوظيفي المحدد بالقوانين واللوائح . فتنتفى هذه الجريمة إذا لم يكن مختصا أصلا بابقاء المال بين يديه ولكن الشارع قد ابتغى توسعة مقصوده لتشمل الحماية كل مال يصل إلى يد الموظف لتوافر صفة الوظيفة فيه . وانه ما كان يصل إليه لولا تلك الصفة ولأن هذه الصفة هى التى تعطى الاطمئنان للأفراد بوجود المال بين يديه دون تكليفهم جهد بحيث ما إذا كان الأمر يدخل فى اختصاصه من عدمه . فإذا كان وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي المحدد قانونا فالمسألة واضحة اما إذا لم يكن وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي ولكن حدث هذا بتكليف من يملكه ولو لم يكن أصلا فى نطق اختصاصه الوظيفي فإن هذا الشرط يعد مترافرا فى الجريمة وبصريح نص المادة ١١٩ مكررا عقوبت^(٢١) .

اما إذا كان الشيء لم يسلم إلى المختلس او لم يوجد فى حيازته بسبب وظيفته فإنه لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ ولكنه يعاقب بالمادة ١١٣ إذا كان المال الذى استولى عليه بغير حق من الاموال العامة وبمقتضى نصوص السرقة وخيانة الأمانة إذا كان المال المختلس او المبدد من الاموال الخصوصية^(٢٢)

الركن الثالث - القصد الجنائى :

يتحقق القصد فى الاختلاس بتصرف الجانى فى الشيء او ظهوره عليه بمظهر المالك بنية اضاعته على صاحبه نهائيا وبعبارة اخرى فإنه يجب ان يكون عالما بحقيقة الواقع وهو ان

(٢٠) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٧٦ وما بعدها .

(٢١) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ٨٣ .

(٢٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٩ .

المال ليس ملكاً له وأنه تسلمه بمقتضى وظيفته وأن يكون غرضه ضم المال إلى ملكه فإذا كان يجهل بعض عناصر الركن المادى أو إذا كان غرضه مجرد الانتفاع مؤقتاً بالمال فإن القصد ينتفى ولا يؤثر في هذه النية رد المتهم ما اختلسه كما وأنه لا عبرة ببواعث الجانى سواء كانت طيبة أو شريرة وإن جاز أن ينظر إليها في ملائمة العقاب^(٢٣).

عقوبة الجريمة :

عملاً بنص المادتين ١١٢/ ١، ١١٨ عقوبات فإن عقوبة الاختلاس هي الأشغال الشاقة المؤقتة والحق الشارع بها عقوبتى العزل أو زوال الصفة والغرامة النسبية المادية بقيمة المال المختلس على الأقل عن خمسمائة جنيه والحق بها كذلك جزاء مدنياً هو الرد وذلك على التفصيل التالى :

أولاً - الأشغال الشاقة : والأصل أنها مؤقتة أى من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة . وقد أطلق المشرع هذه العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى . ويلاحظ أنه إذا رأت المحكمة تطبيق نص المادة ١٧ عقوبات فإنه يجوز أن تنزل بالعقوبة إلى السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر .

ثانياً - الغرامة : تقدر الغرامة بقيمة ما اختلسه الجانى على الأقل عن خمسمائة جنيه (المادة ١١٨ عقوبات) حتى ولو قل المال المختلس عن هذا الحد . وتعتبر الغرامة من الغرامات النسبية التى اشترت إليها المادة ٤٤ عقوبات فلا تتعدد بتعدد الجناة وإنما يكون الجناة متضامين في الالتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب ما . ويتعين الحكم على جميع المساهمين في الاختلاس بهذه الغرامة سواء كانوا فاعلين أو شركاء^(٢٤).

ثالثاً - العزل :

العزل هو عقوبة لم يكن توقيعها بحاجة من المشرع إلى نص خاص (١١٨ م ع) يقرها اكتفاء بالمادة ٢٥ التى تجعل العزل عقوبة تبعية مؤبدة على المحكوم عليه بعقوبة جنائية فلذا استخدم القاضى المادة ١٧ وقضى بالحبس أو المادة ١١٨ مكرراً (١) وقضى بالحبس فلا بد أن يكون العزل مؤقتاً لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس كما تقضى المادة ٢٧ من قانون العقوبات .

أما إذا قضى بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرراً استخداماً للمادة ١١٨ مكرراً (١) فلا تنور المشكلة حيث أن جوهر هذه التدابير هو العزل من الوظيفة . والعزل

(٢٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٧٠

(٢٤) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٤٦ .

عقوبة وجوبية يتعين القضاء بها ولو كان الموظف قد سبق فصله من جانب الإدارة ولو أن هذا الفصل يأتي على غير محل (٢٥).

● ويثور البحث عما إذا كان يتعين الحكم بعقوبة العزل على المجند بالجيش إذا ارتكب جنائية الاختلاس والراجع هو أن المحكمة يتعين الحكم عليها بهذه العقوبة في هذه الحالة نظرا لعموم النصوص مع ملاحظة أن هذا الحكم لا يخل بسلطة إدارة التجنيد في إعادة تجنيده وفقا للقانون - ويلاحظ أن المادة ١١٨ عقوبات قد نصت على عزل الجاني عن وظيفته أو زوال صفته وينصرف زول الصفة إلى الفئات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات والتي لا تعتبر من الموظفين العموميين بالمعنى الدقيق وأن كانت تعتبر بهذا المعنى في حكم تطبيق الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (٢٦).

● ويتعين أخيرا ملاحظة أن العزل لا يجوز أن يقل عن سنة واحدة في أية حالة من الأحوال وذلك عملا بالأصل العام المقرر بالمادة ٢٦ عقوبات ولا أن يزيد على ست سنين .

رابعاً - الرد :

الرد هو من قبيل التعويض تلقى به المحكمة الجنائية إذا حكمت بإدانة المتهم وقد رأى الشارع من باب الاختصار في الإجراءات أن لا ضرورة لدخول صاحب المال مدعيا بحق مدنى بسبب هذا التعويض وإن يكلف القاضى بالحكم به من تلقاء نفسه وذلك على خلاف القاعدة العامة التى تقضى بضرورة المطالبة بالتعويض للحكم به . على أن ايجاب الحكم بالرد محله الا يكون المبلغ المختلس قد حصل رده قبل صدور الحكم بالعقوبة . فإذا كان المتهم قد رد المبلغ المختلس إلى المجنى عليه قبل صدور الحكم فلا محل للزامه برده مرة أخرى . وإذا تعدد المسئولون عن الجريمة كانوا متضامنين في التزامهم بالرد وفقا للمادة ١٦٩ من القانون المدنى وفي هذا يتفق الرد مع الغرامة النسبية (٢٧).

تشديد العقوبة

نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية على أنه : « وتكون العقوبة الأشغل الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الجاني من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة .

(٢٥) الدكتور محمد زكى أبو علم في قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٢٠٤ .

(٢٦) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٢٧) الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٧٢ وبعدها .

(ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ج) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية .

● ومفاد ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات قد شددت العقوبة الأصلية فجعلتها الأشغل الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

لولا - إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيرفة وسلم إليه المال بهذه الصفة :

١ - مأمور التحصيل : يراد بمأمور التحصيل كل شخص مكلف بتحصيل أموال أميرية أو غيرها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو الأوامر أو بحسب توزيع الأعمال مثل الصراف الذى يقوم بتحصيل ضريبة الأتيلين والكتب الذى يحصل عوائد الأملاك والمائون الذى يحصل رسوم عقد الزواج ومحصل المجلس البلدى الذى يقوم بجبلية الرسوم المقررة^(٢٨) ومأمور التحصيل يصدق عليه هذا الوصف سواء بأمر كتابى أم بأمر شفوى عهد إليه بمهمة التحصيل . وكذلك فإن صفة مأمور التحصيل تتحقق متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان فى اجازة مرضية^(٢٩) .

٢ - مندوب التحصيل :

لما مندوب التحصيل فيراد به مساعد مأمور التحصيل الذى يقوم بالتحصيل نيابة عنه لمساعد الصراف يسرى عليه حكم المادة ١١٢ وكذلك كاتب السجن أو الإدارة بالمركز الذى يباشر بحكم وظيفته تحصيل الغرامات وغيرها من المبالغ الى تدفع على ذمة القضايا لتوريدها إلى خزانة المحكمة أو المركز ولكن إذا كان الثابت ان المتهم لم يكن إلا موظفا كتابيا بحسابات الحكمادارية ولم يكن بمقتضى عمله صرافا أو مساعدا أو منتدبا للصرف مستمدا هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطا به رسميا من رئيس أو أى جهة حكومية مختصة بل كان الثابت انه تدخل فى عمل صيرف الخزانة واقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهلونا من هؤلاء الصيرف أو تغاضيا منهم عنه فإنه لا يمكن ان تضفى عليه صفة الصراف أو مساعده مهما استطل به الزمن وهو موغل فى هذه الفوضى . واذن فالمادة المنطبقة على فعله هى المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى تعاقب كل موظف استولى بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره ولا تطبق المادة ١١٢

(٢٨) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٧١ .

(٢٩) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٨٧ .

التي يتطلب القانون لتطبيقها أن تكون الأشياء المختلصة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت بسبب وظيفته^(٣٠).

٣ - الأمين على الودائع :

يراد بالأمين على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال . ولا يشترط أن تكون في وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري ويعتبر من هذا القبيل أمين شونة بنك التسليف وكتيب قيودات مصلحة الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله وإذا كان المتهم يقوم فعلاً بمهمة الأمين على المخزن وكان بمقتضى اللوائح يقوم بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها فتبقى في عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها فهو من الأمانة على الودائع ولا يغير من هذه الصفة مخالفة قانون المخدرات التي يمنع وجودها إلا في عهدة طبيب أو صيدلي^(٣١) وخلاصة ذلك أن الأمين على الودائع في مفهوم النص هو كل موظف يختص بالمحافظة على أموال للدولة أو للأفراد وجدت في حيازته بسبب وظيفته لتبقى تحت تصرف أصحاب الحق فيها .

● وقد قيل في ذلك بأن محكمة النقض قد توسعت قبل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في تفسير مدلول الأمين على الودائع بحيث أصبح نص المادة ١١٢ عقوبات سارياً على ما يؤتمن على حفظ الأشياء التي تسلمها بسبب وظيفته ولو لم تكن وظيفته الأصلية حفظ الودائع مثل ذلك الكونسابل بالنسبة إلى النقود التي وصلت إليه نتيجة التفتيش وكتيب القيودات بالنسبة إلى المظاريف المسلمة إليه لرصدها في دفتر خاص وإرسالها إلى الجهة المختصة وقد كان هذا التوسع يبرره ما كانت تشترطه المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها من أن يكون الموظف أميناً على الودائع أو غير ذلك مما اعتبرت أوصافهم طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - ظرفاً مشدداً في الجريمة . أما وقد أصبحت الصفة المذكورة ظرفاً مشدداً يرفع العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة فإنه لا مناص من الوقوف عند التفسير الضيق للمقصود بالأمين على الودائع أما من تقتضى وظيفته استلام بعض الأشياء وحفظها ككتيب القيودات وأمور الضبط القضائي عند التفتيش فإنه يقع تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات إذا اختلس شيئاً مما سلم بسبب وظيفته^(٣٢).

(٣٠) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٧٤ ومابعدها .

(٣١) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٨٨ .

(٣٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٤٩ ومابعدها .

● وانطلاقاً من مبدأ عدم التوسع في تفسير المقصود بالأمين على الودائع أقيمت النيابة العامة الدعوى قبل أحد الموظفين بإعتباره أمين عهدة الأسماك بمجمع النيل الاستهلاكى اختلس كمية من الأسماك المملوكة للجهة سابقة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه أميناً على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة - ولم تسير محكمة جنائيات أمن الدولة العليا النيابة في ذلك الوصف وجاء بمذونات حكمها أن : المتهم لا يدخل في عداد الأمناء على الودائع المقصود بالمادة ١١٢/٢ لأن الأمين على الودائع يتميز بأنه يحفظ الوديعة لديه ليقوم بردها للجهة المالكة لها بحالتها التي هي عليها كأمين الشئونة وصراف الخزنة أما المتهم وهو أمين عهدة فقط وليس أمين وديعة يتلخص دوره في استلام السلع لبيعها وتوريد ثمن بيعها وليس ردها بحالتها التي تسلمها عليها فيدخل في عداد من اختلس أموالاً وجدت في حيازته بسبب وظيفته في حكم المادة ١١٢/١ وليس المادة ١١٢/٢ والمحكمة تكيف الواقعة على هذا الأساس وتعديل وصف التهمة على ضوء ذلك وتعالجه على مقتضى هذا التعديل (٣٣) .

● وفي قضية أخرى قدمت النيابة العامة أحد الموظفين (أمين عهدة فرع إحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية) بتهمة اختلاسه بضائع وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . فقضت محكمة جنائيات المنصورة بأن المتهم لا يعتبر أميناً على الودائع بالمعنى المقصود بالمادة ١١٢/٢ عقوبات والتي تحتم تشديد العقاب ذلك أنه قد تسلم تلك البضاعة بسبب وظيفته لكي يتصرف فيها بالبيع وليس لحفظها أمانة لديه والتزامه برد قيمة ما يباع لا يدرج الواقعة تحت هذا النص ومن ثم فإن فعل المتهم يندرج تحت نص المادة ١١٢/١ عقوبات ويتعين لذلك تعديل وصف التهمة على هذا الأساس (٣٤) .

٤ - الصيرفة : يراد بالصيرفة كل من يكلف بمقتضى وظيفته باستلام نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها في الوحدة المقررة لها (٣٥) وأهم مثال له الموظف الذي تسلم إليه نقود لكي يعطيها لأصحاب الحق في المرتبات أو المعاشات أو التعويضات (٣٦) .

● وفي ذلك قال الدكتور محمود مصطفى وبحق أن تشديد العقوبة على الموظف له ما يبرره إذا كانت وظيفته الأصلية هي التحصيل أو حفظ الودائع ولكن محكمة النقض لم تكتف

(٣٣) حكم محكمة جنائيات أمن الدولة العليا بالقزوين في الجنائية رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٥ جنائيات بلبليس والمقيدة برقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٥ كل القزوين جلسة ١٥/١٠/١٩٨٦ وقد صدر الحكم برئاسة المستشار رياض محمد اسماعيل رئيس محكمة الاستئناف وعضوية المستشارين مصطفى مجدى هرجه ومحمد على عبد الرحمن .

(٣٤) حكم محكمة جنائيات أمن الدولة العليا بالمنصورة في الجنائية رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٨٥ والمقيدة برقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٥ كل جلسة ١٤/١٠/١٩٨٦ - ذات الدائرة السابقة .

(٣٥) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٩٣١ .

(٣٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٠٦ .

بهذا فطبقت المادة ١١٢ على كل موظف اخل بواجب الامانة في حفظ الاشياء التي وضعت في عهده وقد كان ذلك مفهوما عندما كان يقتصر تطبيق المادة ١١٢ على من اعتبرت صفتهم في النص الجديد ظرفا مشددا للعقوبة فالمصلحة كانت تبرر التوسع في بيانهم اما وقد اصبحت نص المادة ١١٢ ساريا على جميع الامناء فانه يجب قصر التشديد على من تكون وظيفتهم هي التحصيل وما من قبيله . وإلا اصبحت عقوبة المادة ١١٢ عملا هي الاشغال الشاقة المؤبدة ولما امكن تطبيق الشطر الاول من هذه المادة وهو مالا يستقيم وغرض الشارع (٣٧) .

● ويلزم بالنسبة لهؤلاء جميعا ان يكونوا اولا موظفين عموميين فإذا اناب صراف ابنة لتحصيل الضرائب المقرره على الاطيان من معولى القرية فلا يتوافر الظرف المشدد بل لا تقوم جريمة الاختلاس على الإطلاق لكنه لا يلزم لتحقيق تلك الصفات ان يكون الموظف مختصا بهذا العمل وحده بل يكفي ان تكون تلك الصفة من مقتضيات وظيفته كما يكفي لتوافر تلك الصفة مجرد الأمر الشفهي او محضر توزيع العمل في المصلحة لكن يلزم ان يكون المال قد سلم إلى الموظف بصفته امينا و مامورا او مندوبا او صرافا (٣٨) .

ثانيا - إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير او استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة :

يعنى الشارع بذلك وحدة الغرض في جريمتي الاختلاس والتزوير واستعمال المحرر المزور وارتباطهما ارتباطا لا يقبل التجزئة في المدلول الذي تعنيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات (الفقرة الثانية) واهم تطبيق لهذا الظرف ان يرتكب الموظف العام التزوير او الاستعمال إخفاء للاختلاس (٣٩) إذ غالبا ما يرتبط الاختلاس بجريمة تزوير في الأوراق او استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة . وهو ما يستوجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات باعمال العقوبة المقررة لأشد الجريمتين . وعمومية عبارة الورقة المزورة تنصرف إلى الورقة الرسمية او الورقة العرفية ومؤدى هذا ان اعمال الاحكام العامة في قانون العقوبات يجعل أقصى العقوبات هو الاشغال الشاقة المؤقتة باعتبارها العقوبة الأشد في جريمتي الاختلاس والتزوير او الاستعمال وهو مادعا المشرع إلى رفع العقاب المقرر في صورة الارتباط المشار إليها بان جعله الاشغال الشاقة المؤبدة نظراً لما راه من خطورة النشاط الإجرامى فيها (٤٠) .

(٣٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٧٦ وما بعدها .

(٣٨) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٢٠٢ .

(٣٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٤٠) الدكتور حسن صديق المرصفلوى المرجع السابق ص ٨٩ .

ثالثا - إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .
ويقتضى توافر هذا الشرط المشدد تحقيق شرطين معاً هما :

(١) زمن الحرب (٢) ان يترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها - اما عن زمن الحرب فينصرف إلى زمن الحرب بمعناها الفعلي او القانوني وقد اختلف قانون العقوبات بما له من ذاتية خاصة إلى معنى الحرب حالتين طبقا للمادة ٨٥ عقوبات هما الخطر الوشيك بوقوع الحرب متى انتهى فعلا بوقوعه وحالة قطع العلاقات السياسية^(٤١) .

ومن قبيل الإضرار بمركز البلاد الاقتصادي ان تكون الاموال الاميرية المختلصة على ضخامة كبيرة وان يكون فقدانها قد احدث خللا في ميزانية الدولة لا يستهان به ومن قبيل الإضرار بمصلحة قومية للدولة ان يكون المال المختلس نقد اجنبيا تعذر على الدولة بفقدانه ان تفي بالتزاماتها قبل دولة اخرى وهي ان تسدد في ميعاد السداد ثمن واردات جاعتها من هذه الاخيرة وكان من شأن التواني عن سداد هذا الثمن في الميعاد ان اندرت الدولة الاجنبية مصر بعدم التعامل معها من جديد^(٤٢) .

من أحكام النقض في الاختلاس

اولا - الاختلاس :

١ - لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ / ١ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو امر إداري صادر ممن يملكه أو مستمد من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه الجريمة إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب
(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)

٢ - العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته
(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

٤ - لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت يد الموظف العمومي ومن في حكمه . يستوى ان يكون قد سلم إليه تسليما ماديا

(٤١) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٥١

(٤٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٨٨

أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته . كما يستوى أن يكون الشيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣) .

٥ - إن الاختلاس يقتضى بطبيعته إضافة المال المختلس للمال المعهود إليه إلى ملكه بنية إضاعته على ملكه .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤) .

٦ - يعتبر التسليم منتجا لآثره في اختصاص الموظف إذا كان مأمورا به من رؤسائه .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤) .

٧ - إن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمة بسبب وظيفته وبأن يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه وتتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له بأى فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) .

٨ - متى كان الطاعن بما قارفه من فعل مادي قد تصرف في المال عهده على اعتباره أنه مملوك له فإنه يكون فاعلا أصليا في جريمة اختلاس المال الأميرى .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤) .

٩ - العجز في محتويات المخزن الذى أوتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية إضاعته على ربه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اقتصر في التدليل على قيام الاختلاس من مجرد ضياع الشيء من المتهم دون أن يقدم لخدمته تعليلا مقبولا وكانت قيمة هذا الشيء داخلة في حساب المبلغ الذى ألزم المتهم برده فإن الحكم يكون قاصر البيلان واجبا نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) .

١٠ - من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

(الطعن رقم ٦٢٧٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) .

١١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد واثبت في حقه التصرف في مستلزمت الانتاج التى أوتمن عليها

تصرف الملك لها فان ذلك حسبه بياناً لجنائية الاختلاس كما هي معرفة في القانون بركنيها المادى والمعنوى .

(نقض جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق) .

١٣ - فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه ما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادى - هو التصرف في المال ومن عامل معنوى يقترن به - وهو نية إضاعة المال على ربه .
(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) .

١٤ - أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ المال أو الشيء المقدم به الذى وجد بين يديه بمقتضى وظيفته فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المال من حيلة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه أما في هذه الصورة فالشئ المختلس في حيلة الجانى بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قلرفه من اعمال مادية وجدت جريمة الاختلاس تامة . ولو كان التصرف لم يتم فعلا .
(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢) .

١٥ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التى أوردها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذى يجرى في جنائية - من المحقق المادة المخدرة لتحريرها اختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للتمهم الثانى الذى أسرع في الخروج بها وأخفاها فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنائية اختلاس حرز المادة المخدرة وجنائية احراز المخدر في غير الأحوال التى بينها القانون .

(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٠) .

١٦ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ذلك إن جريمة الاختلاس تتم بمجرد إخراج الموظف أو المستخدم العمومى للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٥٨) .

١٧ - لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد العجز كما لا يفيد الاستناد إلى ملورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة إدارية تنظيمية - من انذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ملجاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥) .

١٨ - أن جريمة اختلاس مهمات حكومية تتم بمجرر إخراج المهمات من المخزن الذي تحتفظ فيه بنية اختلاسها .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧) .

١٩ - إن جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصراف بصفته هذه ولو لم يقبدها في دفاتر أو لم يعط وصولات لمن سلموها إليه .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢١) .

٢٠ - اختلاس صراف القرية المبالغ التي سلمت إليه بسبب وظيفته لتوريدها الخزنة سدادا للأموال الأميرية يقع تحت نص المادة ١١٢ عقوبات ولو كان تسليمها لم يحصل إلا بمقتضى ايصالات عرفية ولم تورد قيمتها في الأوراق الرسمية .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٨/١٢/٢٦) .

٢١ - مادام المتهم قد حصل بصفته صرافا معيناً من وزارة المالية أموالاً من الأهالي على اعتبار أنها ضرائب مستحقة أو أقساط بنك التسليف أو أجور خفر فاختلسها لنفسه ولم يوردها للخزنة وعجز عن ردها عجزاً تاماً فقد توافرت في فعلته هذه أركان جريمة اختلاس أموال أميرية وكون الأموال المسلمة إليه لم تدخل الخزنة قبل أن يختلسها لنفسه لا تأثير له في قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٣/٧) .

٢٢ - الشخص المسلم إليه مبالغ إذا ردها قبل الحكم عليه يعتبر هذا الرد ظرفاً مخففاً ولا يمكن اعتباره بآى حال من الأحوال مغيراً لوصف الجريمة أو لشيء من أركانها .

(محكمة النقض والابرام حكم ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة سنة ١٩١٤ صفحة ٢٣٣) .

ثانياً : المال المختلس :

٢٣ - من المقرر أن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس سلم إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن

يكون المال اميريا او مملوكا لاحد الافراد لان العبرة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .

٢٤ - لا يشترط في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان يكون المال المختلس مالا اميريا بل يكفي ان يكون مملوكا للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .
(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٦) .

٢٥ - الخطابات التي يسلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته هي من الأوراق المشتر إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ذلك ان عبارة " الاموال او الأوراق او الامتعة او غيرها " الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة ادبية او اعتبارية .
(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢) .

٢٦ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين الاموال الاميرية والاموال الخصوصية وجعل العبرة بتسليم الاموال إلى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته .
(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩) .

٢٧ - إذا كان ما استلمه المتهم من القمح تم بصفته امينا لشئون بنك التسليف وحساب الحكومة فيكون اختلاسه مما تنطبق به المادة ١١٤ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٦) .

٢٨ - إن كل مبلغ يتسلمه الصراف لتوريده في الاموال الاميرية يعتبر بمجرد تسلمه اياه من الاموال الاميرية .
(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٣١) .

٢٩ - جنسية الاختلاس تتوافر متى ثبت تصرف الطاعن في مستلزمات الانتاج التي أوتمن عليها وتصرف فيها تصرف المالك لها .
(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٠) .

ثالثا - صفة الجاني :

٣٠ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف او مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرر من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته فلذا كان الجاني من الامناء على الودائع وسلم إليه

المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥) .

٣١ - أن صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذي اخذ به قانون العقوبات هي الركن المفترض في جنائية الاختلاس تقوم بقيامها في المتصف بها . ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كيما يكون مستاهلا للعقاب اعتبارا بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) .

٣٢ - لما كان المتهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات فإنه يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من اموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢) .

٣٣ - إذا كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم بوصفه جنديا في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ويصبح مسئولاً عما تحت يده من اموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٧) .

٢٤ - تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابي أو شفوي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة مادام لم يدع بأنه ألحم نفسه على العمل وأنه قام به متطفلا أو منفصلا أو فضوليا سواء بتهلون من رؤسائه أو زملائه أو بإعفاء منهم .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤) .

٣٥ - يراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوي الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفي أن كون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته . أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التمويل

بها . وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الايصال كما شهد الشهود بان مخزن المدرسة في عهده
فإن الحكم إذ اعتبره من الأمانة على الودائع يكون صحيحا في القانون .
(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٥) .

٣٦ - اعتبار أمين شونة بنك التسليف في استلامه حصة الحكومة من القمح في حكم
الموظفين ويقوم بخدمة عامة - وهو في ذلك من الأمانة على الودائع .
(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٦) .

٣٧ - من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضا تحصيل
الأموال فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فإنه يكون مرتكبا الجريمة
المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات .
(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤) .

٣٨ - متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب
فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين والتي تحوى اذون البريد ورصد
هذه الأذون في دفتر خاص وارسلها إلى الإدارة المحلية فإنه يكون أمينا على هذه الأوراق من
وقت تسلمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى ارسالها إلى الجهة الرئيسية له . وبذلك يعتبر
في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أمينا على
الودائع .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦) .

٣٩ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمانة على الودائع المذكورين في المادة ١١٢
عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذي يسرى عليهم قانون الموظفين ومن ثم فإن
المتهم يعتبر من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخزنجي بمصلحة السكة
الحديد ومنوط به حساب النقود .
(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١) .

٤٠ - إذا كان المتهم يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن وكان مكلفا بمقتضى اللوائح
بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها وتبقى في عهده إلى أن يتم طلبها
والتصرف فيها فهو من الأمانة على الودائع المعرف عنهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات
ولا يغير من صفته الحقيقية هذه مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها إلا في عهدة
الطبيب أو الصيدلى .
(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٢٦) .

٤١ - إذا كان الطاعن وهو أومبلى (عريف) بسلاح المدفعية يشتغل سائقا لإحدى
سيارات الجيش قد شوهد يختلس بنزينا من خزان السيارة فهذا الاختلاس يقع تحت نص

المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش مكلف بقيادة إحدى السيارات لا يمكن اعتباره آمينا على وقود تلك السيارة إذ هذا الوقود لم يسلم إليه لحفظه باعتباره آمينا عليه بل لاستعماله في امر معين هو إدارة محرك السيارة .
(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١) .

٤٢ - سرين حكم المادة ١١٢ عقوبات ٩٧١ ع قديم) على مساعدى الصيارف ولو لم يصدر امر من المدير او من المالية بندبهم لتادية عمل الصراف .
(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥/٢٥) .

٤٣ - يعاقب مندبو تحصيل الاموال الاميرية بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات (قديم) الخاصة باختلاس الاموال الاميرية بقطع النظر عن كونهم موظفين عموميين او غير موظفين عموميين وعلى ذلك إذا اختلس الماذون الرسوم التى يحصلها عوقب بمقتضى هذه المادة بدون حاجة إلى أن تتعرض المحكمة لكونه موظفا عموميا من عدمه .
(محكمة النقض والابرار . حكم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثلثة عشرة سنة ١٩١٢ صفحة ١٦ ، .

٤٤ - ان الموظف في قلم تمغة المصوغات الذى يختلس شيئا من المصوغات الذهبية التى يسلمها إليه الافراد لأجل إجراء عملية الشئنى يعاقب بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات (قديم) والمقابلة لنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات الحالى) لأنها تنص أيضا على اختلاس الاموال والامتعة الخصوصية التى تسلم إلى الامناء بسبب وظائفهم .
(محكمة النقض والابرار . حكم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية ١٩١٩ صفحة ٤٨) .

٤٥ - إن المادة ٩٧ عقوبات (قديم) لم تات بها عبارة « موظف عمومى » ، التى يصح ان تكون محل جدل دائما وإنما نصت على « مامورى التحصيل او المندوبين له او الامناء على الودائع او الصيارفه » ، وهو مايشير إلى انه يقصد بهذه المادة كل مستخدم علم سواء كان موظفا بمعنى الكلمة او لم يكن كذلك متى كلف بهذا الاعتبار بصفة دائمة او مؤقتة بتحصيل او حفظ اموال او اوراق بسبب وظيفته بقطع النظر عما اذا كانت هذه الاموال والاوراق خاصة او عامة - وعلى ذلك فنأظر الزراعة وامين المخزن التابعان لمصلحة الاملاك الاميرية اللذان يختلسن محصولاتهما مؤتمنان عليها بسبب وظيفتهما يرتكبان الجنائية المعاقب عليها بالمادة ٩٧ عقوبات (قديم) .
(محكمة النقض والابرار . حكم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ صفحة ١٤٣) .

رابعاً - القصد الجنائي :

٤٦ - من المقرر انه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ان يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على انه مملوك له كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . بل يكفي ان يركن فيما اورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى المطروحة فإن ماثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس لا يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .

٤٧ - من المقرر انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في الاختلاس بل يكفي ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه .

(الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥) .

٤٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما اورده من أدلة وشواهد سائغة واثبت في حقه انه تصرف في الادوية المسلمة إليه بسبب وظيفته على اعتبار انها مملوكة له فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الاختلاس كما هي معرفة في القانون بركنيها المادي والمعنوي واثباتاً لوقوعها من الطاعن ويكون نعى الطاعن على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤) .

٤٩ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص على عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ان يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار انه مملوك له كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن ماثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) .

٥٠ - لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التي اثبتها الحكم تفيد بذاتها ان المتهم قد قصد بفعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤) .

٥١ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار انه

مملوك له ولا يؤثر في ذلك دفعه مقابل المال الذي تعرف فيه فإذا كان المتهم قد اعترف في التحقيق بأنه انما تصرف في المبالغ التي حصلها في شئونه الخاصة لضيق ذات يده واعتمد الحكم على ذلك في ثبوت القصد الجنائي عليه فلا غبار على الحكم .
(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧) .

خامسا - اثبات الاختلاس :

٥٢ - من المقرر انه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم ان تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من اى دليل او قرينة تقدم إليها وكان من المقرر كذلك انه حسب الحكم كى ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه ان يتعبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها وكان المطعون فيه قد اثبت استنادا إلى الادلة السائغة التي اوردها استلام الطاعن للمبالغ التي دين باختلاسها وعدم توريده لها بنية اضافتها إلى ملكه وهو ما تتوافر به الاركان القانونية لجريمة الاختلاس في حقه فإن ما يثيره بشأن التاريخ الذي اسندت إليه فيه اختصاصات رئيس الفرع وبشأن محاسبته على اسس ما ورد باقراره وليس بناء على المستندات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثرته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٠) .

٥٣ - من المقرر انه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الاصل ان تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون من اى دليل او قرينة تقدم إليها وكان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه في ادانة الطاعن إلى اقوال كل من و و واورد فيما حصله منها ان لجنة مشكلة من هؤلاء الشهود قامت بجرد المخازن عهدة الطاعن فتبينت وجود العجز المشار إليه بتقريرها وان اللجنة رجعت في تحديد ما تسلمه الطاعن إلى ما اثبت بدفتر البنك المجنى عليه والذي يعمل الطاعن امينا للعهد به وكانت المحكمة قد اطمأنت من ذلك إلى ثبوت استلام الطاعن للأشياء المختلصة وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة ان الطاعن لم ينزع في استلامه لتلك الاشياء فإن ما يثيره من أن الحكم لم يدل على استلامه المال محل الجريمة من واقع تقرير فنى يكون على غير اسس .

(الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥) .

٥٤ - من المقرر انه وأن كلن القانون قد اوجب سماع ما يبديه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه إلا ان للمحكمة ان كانت قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط بيان علة اجابة هذا الطلب . وكلن الحكم قد اطرح طلب نذب خبير حسابي في الدعوى لما راته المحكمة من ان مهمة الخبير لا تعدو ان تكون تكرارا للمهمة التي سبق ان قامت بها لجنة الجرد التي اطمانت المحكمة إلى تقريرها فإنه لا يكن هناك محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن .
(الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١) .

٥٥ - متى اثبت الحكم المطعون فيه على الطاعنين قيام صفة الوظيفة بهما وقت ارتكاب جريمة الاختلاس المسندة إليهما فهذا حسبه ليبرا من دعوى القصور في البيان .
(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨) .

٥٦ - من المقرر ان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الاختلاس ومتى كلن سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة ان تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وان تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من ادلة او براهين على عدم انشغال ذمته وذلك حتى تستطيع ان تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالادانة او بالبراءة .
(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣) .

٥٧ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الادلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغاً ومستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .
(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ٨/٤/١٩٧٣) .

٥٨ - إن الجريمة تتحدد وتتحقق بتوافر اركانها القانونية ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة فالتضاء الحكومة من المولين مطلوباتها بعد ان كلنوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها - ذلك لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت جنائية اختلاس اموال الحكومة .
(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٤٥) .

سلاسا - عقوبة :

٥٩ - الحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار انه عقوبة من العقوبات المقررة قانونا للجريمة التي بين الطاعن بارتكابها يقتضى من الحكم تحديده . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل إحدى العقوبات التي

اوقعها مما يقتضى نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢) .

٦٠ - اعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات انه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الاصلية ولو شاء ان يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالفه الذكر . ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضى توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٦١ - إن الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات المالية ولذلك وجب في جنائية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات (قديم) الحكم بالغرامة المساوية للمبلغ المختلس رغما من تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

(محكمة النقض والابرار . حكم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة عشرة سنة ١٩٠٩ ، صفحة ١٧٠) .

سابعا - التسبيب :

٦٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى ان المطعون ضده الاول امين للمخزن ثم انتهى إلى نفي هذه الصفة عنه مقالة عدم توافرها يؤكدان ما اوردته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص مدى انطباق الظرف المشدد في جنائية الاختلاس لاضطراب العناصر التى اورتها المحكمة عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على اى اساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيبا بالتناقض .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥) .

٦٣ - لما كان من المقرر ان مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية او لسبب آخر وكانت الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني على الجزم والتعيين لا على الظن والاحتمال وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب

المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما فراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبیب الأحكام ولا به كن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقاعة مما صار اثباتها بالحكم . وكن استناد الحكم المطعون فيه إلى تقرير لجنة الجرد دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة التي استنبط منها معتقده في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقاعة . (الطعن رقم ٦٢٧٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٢٦) .

٦٤ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والاكن باطلا والمراد بالتسبیب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما فراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقاعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه - قد اقتصر على بيان تسع اذونات من بين الاذونات العديدة موضوع الاتهام - ولم يوضح قيمة هذه الاذونات التسعة جملة أو تفصيلا - ودان الطاعن باختلاس قيمتها وقيمة غيرها مما لم يناقش أمر صحته أو تزويره ودون أن يبين كيفية احتساب قيمة كل تلك الاذونات وأساسه - فإن ذلك لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالادانة عنها مما يصم بالقصور . لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه قد عول بين ما عول عليه في ادانة الطاعن واطراح دفاعه وما ورد بالتقرير الاستشاري المقدم منه - على ما جاء في تقريرى لجنتى فحص أعماله مكتفيا بالإشارة إليهما دون بيان لمضمونهما ووجه استدلاله بهما على اطراح هذا الدفاع - فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقاعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما خاص فيه الطاعن في أوجه طعنه لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون والاحالة - بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن المتقدمة منهما .

(الطعن رقم ٣١٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤ / ١١ / ٢٠) .

٦٥ - من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة

المطعون ضدهما من جنائتي الاختلاس والاشترار فيه قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه اسس قضاءه بالبراءة على ان المطعون ضده الاول لم يختلس لنفسه المطبوع الذي كان في حيازته بسبب وظيفته وان انحرف في استعماله بتزوير بياناته مع ان استعماله لصالح من لاحق له فيه وعلى وجه مخالف للقانون يعتبر تصرفا في الورقة تصرف المالك لها مما تتوافر به جريمة الاختلاس .

● ومن حيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدهما لانهما في يوم ٢٩/١٢/١٩٨٢ بدائرة مركز طلخا المطعون ضده الاول : بصفته موظفا عموميا (موظف بسجل مدنى نبروه) اختلس مطبوع البطاقة العائلية رقم ٢٤٥٨٠٠ ج والمملوك لسجل مدنى نبروه والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع وقد ارتبطت هذه الجنائية بجنائتي تزوير في محررين رسميين هما مطبوع البطاقة العائلية سلفة البيان وسجل قيد طلبات الحصول على بطاقات عائلية . وان المطعون ضده الثانى اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الطاعن الاول في ارتكاب جنائية الاختلاس سلفة الذكر كما اشترك مع موظف عمومى حسن النية في ارتكاب تزوير في محضر الضبط المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٨٢ بان انتحل فيه اسم ... واشترك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في الاستمارة ٢٩ جوازات واستعمل المحررين المزورين (البطاقة والاستمارة) بان قدمها لوحدة جوازات المنصورة ومحكمة الجنائيات قضت حضوريا - للاول وغيايبها للثانى ببراءة المطعون ضده الاول من تهمة اختلاس المطبوع وبمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر عن تهمة تزوير المطبوع بسجل قيد طلبات الحصول على بطاقات عائلية وبمعاقبة المطعون ضده الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة الاشتراك في تزوير المطبوع ومحضر الضبط والاستمارة ٢٩ جوازات واستعمالها وقد اقليم الحكم قضاءه بالبراءة من تهمة الاختلاس على قوله : ان المحكمة ترى ان هذه الواقعة لا تعد اختلاسا كما هو معرف به في القانون لان واقعة استعمال الموظف العمومى المحرر الذى وجد في حيازته بسبب وظيفته فيما يعد له اصلا وان انحرف في استعماله هذا بتزوير بياناته وان انطوت على جريمة تزوير في محرر رسمى إلا انه لا يستقيم قانونا القول بانطوائها اختلاس لهذا المحرر لانه لم يقم باختلاسه لنفسه واضافته إلى ملكه وذمته ومن ثم يضحى هذا الاتهام غير قائم على ركيزة من صحيح القانون ، لما كان ذلك وكان القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوى يقترب به وهو نية اضرار المال على ربه . لما كان ذلك وكانت مطبوعات البطاقات الشخصية والعائلية قد أعدت لاستخراج بطاقة لمن يتقدم لمكتب السجل المدنى بطلب استخراج بطاقة وفقا للإجراءات المنصوص

عليها في القانون وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على مجرد القول بان مطبوع البطاقة قد استعمل فيما أعد له أصلا فلا يشكل جريمة اختلاس وإن انحرف الموظف في استعماله بتزوير بياناته دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان المطعون ضده الثاني الذي صدرت له البطاقة المزورة قد قدم طلبا لاستخراج هذه البطاقة فإنه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لتهمة الاختلاس وبالقى التهم المسندة إلى المطعون ضدهما لارتباطها بجريمة الاختلاس ارتباطا لا يقبل التجزئة وباعتبارها ظرفا مشددا فيها .

(الطعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٥) .

٦٦ - وقوع الاختلاس بالفعل متتابعة بناء على تصميم واحد عدد من الجرائم المتتالية وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الاختلاس المقترفة قبل المحاكمة حتى ما كان فيها لم يعرض على المحكمة . ومن مقتضى ذلك أن يكون لمحاكمة الموضوع أن تضيف إلى أفعال الاختلاس المقامة بها الدعوى أفعال اختلاس أخرى ظهرت لها من التحقيق مدامت هذه الأفعال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائي وذلك بشرط أن تنبه المتهم إلى هذه الإضافة . ولها بالتالي أن توقع على المتهم العقوبات الأصلية والتبعية المقررة قانونا لمجموع أفعال الاختلاس التي أثبتت وقوعها منه ما رفعت به الدعوى في الأصل وما ظهر أثناء المحاكمة .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٢٦) .

مادة ١١٣

■ كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

■ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

■ وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

■ ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الأحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت .

أولا - أركان الجريمة :

للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات أركان ثلاثة يتعين أن تتوافر وهي أولا - صفة الموظف في الجاني ثانيا - الركن المادي ثالثا - الركن المعنوي .

١ - صفة الموظف في الجاني :

تنطبق المادة ١١٣ من قانون العقوبات على الموظف العام كما عينته المادة ١١٩ مكررا عقوبات . وتتوافر جريمة الاستيلاء ولو لم يكن المال في حيازة الفاعل أو لم يكن الجاني من العاملين في الجهات المذكورة قانونا ويكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جنائية مجرد توافر الصفة العمومية في الجاني وكونه موظفا عاما أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء^(١) .

ويلاحظ أنه يتعين أن تكون صفة الموظف العام متوافرة للمتهم وقت ارتكابه فعله فإذا تجرد المتهم من هذه الصفة فكلن فردا عاديا أو عاملا في مشروع خاص واستولى على مال عام فهو لا يرتكب هذه الجريمة وإنما تكون جريمة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة^(٢) .

● وقيل بأن نظرية الموظف الفعلي تنطبق كذلك في صدد الاستيلاء إذ يعتبر الشخص موظفا عاما مهما شاب علاقته بالدولة من عيوب وكذلك لو انقطعت علاقته بالدولة بصفة دائمة أو مؤقتة مادام هذا الشخص يقوم فعلا بأعباء وظيفته^(٣) مع ملاحظة أنه إذا استمر

(١) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٩٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٠٩ .

(٣) الدكتور محمد زكى أبو عمر المرجع السابق ص ٢١١ .

الجانبي في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل بعد انتهاء وظيفته فإن ذلك لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة ما لم يثبت انه كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف إذ لا يكفي ان يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة^(٤) .

٢ - الركن المادي :

يقصد بالاستيلاء على المال ضمه إلى الملك . وقد يكون هذا بالاختلاس المكون للركن المادي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ فتطبق المادة ١١٣ لأن المال الذي أوتمن عليه الموظف لم يكن تحت يده بسبب وظيفته . كما يصح الاستيلاء على المال بالاختلاس المكون للركن المادي في السرقة أو بالاحتيال المكون للركن المادي في النصب ومن صور الاحتيال ان يقدم الموظف استمارة بمبلغ غير مستحق أو بمبلغ ازيد مما هو مستحق له فعلا ويستولي على المبلغ الوارد بها . ولما كانت المادة ١١٣ لا تطبق على غير من ورد ذكرهم بل تطبق نصوص السرقة والنصب وخيانة الأمانة فإن مقتضى هذا ان يكون الموظف شريكا في جريمة من هذه لمن سهل له الاستيلاء على مال للحكومة وقد رأى الشارع ان هذا لا يكفي فاعتبر الموظف فاعلا سواء استولى على المال لنفسه أو سهل ذلك لغيره فيعد فاعلا الموظف الذي يحرر استمارة لأحد الأفراد بمبلغ يعلم انه لا يستحقه كله أو بعضه ويعد هذا الأخير شريكا للموظف في الجريمة ويعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ١١٣^(٥) .

● وقد توسع الشارع في تحديد موضوع هذه الجريمة فلم يقصره على المال العام وانما جعله شاملا كل مال خاص تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وقد ضربت المذكرة الايضاحية مثلا لذلك ، موظف البنك الذي يستولي على مجوهرات شخص مودعة في خزانة بالبنك ومؤجرة لهذا الشخص حين لا يكون امر هذه الخزنة معهودا به إلى ذلك الموظف ، ويستوى ان تكون للمال قيمة مادية أو قيمة معنوية وإذا كانت قيمته مادية فسواء ان تكون كبيرة أو ضئيلة ويجوز ان يكون المال عقارا . ولكن يشترط الا يكون المال في حيازة الموظف بسبب وظيفته واهمية هذا الشرط انه الذي يرسم الخط الفاصل بين مجال هذه الجريمة ومجال جريمة اختلاس المال العام^(٦) .

ويتعين في الاستيلاء ان يتم بغير حق أي خلافا لما تنص به القوانين واللوائح ولا عبرة في احقية الموظف في الحصول على الشيء طالما انه قد التجا في الحصول عليه إلى غير الطريق الذي رسمه القانون ولا يقبل الاحتجاج بان الموظف المسلم إليه المال قد سمح له بالاستيلاء عليه لانه سبب غير صحيح للاستيلاء على هذا المال^(٧) .

(٤) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٥٤ .

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٨١ وما بعدها .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٠ .

(٧) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٥٧ .

وخلاصة ذلك أن المسلم به لدى الفقه والقضاء أن الاستيلاء هو كل نشاط إيجابى ينتزع به الموظف حيازة مال عام أو خاص تحت يد جهة تعتبر أموالها عامة بقصد امتلاكه أو بقصد الانتفاع به دون أهمية للوسيلة التى قم بها الانتزاع فقد يتم هذا الانتزاع خلسة أو حيلة أو عنوة على حد تعبير محكمة النقض أما تسهيل استيلاء الغير على مال الدولة فقد يتخذ صورة امداد هذا الغير بالممكنات التى تمكنه من ذلك أو إزالة العقبات التى تقف فى سبيل انتزاعه لحيازة المال . فبينما يلزم لتحقيق فعل الاستيلاء على المال أن يصدر عن الموظف نشاط إيجابى يتحقق فعلا الاستيلاء على المال أن يصدر عن الموظف نشاط إيجابى يتحقق به فعل الانتزاع فإنه لا يلزم لتحقيق فعل تسهيل الاستيلاء أن يكون النشاط الصادر من الموظف ايجابيا بل يجوز أن يكون هذا النشاط سلبيا متخذا صورة التغاضى^(٨) .

● هذا وتطبق القواعد العامة فى الشروع على جريمة الاستيلاء على مال الدولة أو الهيئات الأخرى مع مراعاة أن الحالة المنصوص عليها فى المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات هى من نوع الجنب التى لم يعاقب على الشروع فيها^(٩) .

■ الفعل غير مصحوب بنية التملك (جنحة الاستيلاء) :

نص المشرع فى الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ عقوبات على أنه ، وتكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك ، ويفترض الركن المادى فى هذه الحالة فعلا يكتسب به المتهم الحيازة الناقصة أو اليد العارضة على مال مملوك للدولة ويعنى ذلك أن المتهم يعترف للدولة بملكيتها على المال الذى وضع يده عليه ومظهر هذا الاعتراف أنه عازم على رده إليها عينا ومثل ذلك طبيب موظف يستولى على أدوات جراحية للدولة ليجرى بها عملية جراحية أو عامل فى الدولة يستولى على أداة مملوكة لها ليصلح آلة أو قطعة أثاث ثم يردها عينا . وتفترض هذه الصورة للجريمة أنه قد صدر عن المتهم فعل استيلاء على الشيء للانتفاع به ثم رده أما إذا لم ينسب إليه سوى استعمال المال الذى سلم إليه تسليما صحيحا أى كان فى حيازته من قبل بناء على اختصاصات وظيفته فى غير الغرض الذى ترخص له به واجبات وظيفته فهو لا يرتكب هذه الجريمة . مثل ذلك سائق السيارة الحكومية الذى يستعملها فى مصالحه الخاصة . أو الموظف الذى يستعمل الآلة الكتابية المملوكة للدولة فى كتابة رسائله الخاصة إذ يستعمل التليفون الحكومى فى مكالماته الخاصة^(١٠) .

(٨) الدكتور محمد زكى أبو علم المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٩) الدكتور حسن صائق المرصفاوى المرجع السابق ص ٩٩ .

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٤ .

وقد عمد المشرع في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١١٨ منه على استبعاد الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ وهي التي تتناول هذه الجنحة من نطلق العقوبات التي فرضتها وهي عزل الجاني أو زوال صفته والرد والغرامة النسبية المساوية لقيمة ما اختلّسه الجاني أو استولى عليه على الاقل عن خمسمائة جنيه ومعنى ذلك واضح وهو الاكتفاء بالعقوبات التي نصت عليها المادة ١١٣ لهذه الجنحة وعلى الاخص الغرامة^(١١).

٣ - الركن المعنوي :

جريمة الاستيلاء على المال بغير حق أو تسهيل ذلك للغير تعتبر جريمة عمدية ومن ثم يجب ان يتوافر فيها القصد الجنائي الذي يتحقق بعلم الجاني ان من شان فعله حرمان الجهة صاحبة المال منه سواء بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة وسواء كلن ذلك لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير والقصد الجنائي في هذا الجريمة من نوع القصد العلم ولا يغير من هذا النظر مغيرة المشرع للعقاب حين توافرنية تملك المال يو انتفائها لان هذا امر خارج عن نطلق الجريمة ويقتصر اثره على قدر العقاب^(١٢).

العقوبة :

اولا - عقوبة الجريمة في صورتها البسيطة :

فرق المشرع في تحديد عقوبة هذه الجريمة بين وصفين :

إذا توافرت نية التملك لدى الجاني وقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وتوقع عليه بالإضافة إلى ذلك عقوبتي العزل أو زوال الصفة والغرامة النسبية التي تعادل في مبلغها قيمة المال المستولى عليه بشرط الاقل عن خمسمائة جنيه ويلزم كذلك برد هذا المال . والشروع فيها معاقب عليه^(١٣) الا انه لا يجوز الحكم بالغرامة النسبية في الشروع لاستحالة تحديد مقدارها بالنظر إلى عدم تعيين موضوع الجريمة تعيينا كافيًا كما ذهبت محكمة النقض^(١٤) وقد انتقد ذلك الاتجاه لمحكمة النقض وقيل بأنه إذا استحال تقدير قيمة المال تعين تقدير الغرامة بحدها الأدنى الذي نص عليه القانون - كما يحكم بالعزل أو زوال الصفة في حالة الشروع ولكن لا محل للحكم بالرد لان الشروع يفترض في اغلب احواله ضبط الجاني قبل ادخاله المال في حيازته^(١٥).

(١١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٨٨ .

(١٢) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ١٠١ .

(١٣) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١١٦ .

(١٤) نقض ١٩٥٨/١٢/٢ مجموعة احكام النقض س ٩ رقم ٢٤٧ ص ١٠٢٠ .

(١٥) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١١٦ .

● وللمحكمة استعمال الرافعة في جنائية الاستيلاء بتطبيق المادة ١٧ عقوبات ومن ثم يجوز أن تقضى بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

ولكن ذلك لا يؤثر بحال على الغرامة والرد . وكل ما هنالك أنه يتعين توقيت عقوبة العزل بأن يكون العزل من الوظيفة مؤقتا ولمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على المتهم وذلك عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات وذلك في حالة استخدام المحكمة المادة ١٧٠ عقوبات أو المادة ١١٨ مكررا (١) عقوبات .

ويلاحظ أنه بالنسبة للغرامة النسبية فإنه إذا تعدد المتهمون التزموا متضامنين بأدائها مالم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها عملا بالمادة ٤٤ عقوبات .

الثاني : إذا انتفت نية التملك فالجريمة مجرد جنحة وعقوبتها الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ولا يقضى بالعزل أو الغرامة النسبية ولا عقاب على الشروع إذ الجريمة جنحة ولم يضع الشارع نصا خاصا يقرر فيه العقاب على الشروع . وتوقع العقوبات السابقة سواء أكان المال عاما أم كان تحت يد إحدى الجهات التي نص عليه القانون^(١٦) .

ثانيا - عقوبة الجريمة في صورها المشددة :

نص المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١١٣ عقوبات على أنه ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد أو بمصلحة قومية لها ، . ومن ثم فإن الأثر المترتب على توافر أحد هذين الطرفين المشددين هو توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بالإضافة إلى العقوبتين التكميليتين وهما الغرامة والعزل وكذلك الرد كجزاء مدني ينصرف إلى المال المستولي عليه فعلا دون أن يرده المتهم قبل الحكم مع ملاحظة أنه يجوز للمحكمة استعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات إذا رأت مبررا لذلك . وفي هذه الحالة فإنه لا يجوز أن تنقص العقوبة عن السجن . ومن ثم فإن الحد الأدنى لها في هذه الحالة هو السجن لمدة ثلاثة سنوات . الذي لا يقل عن ستة شهور .

من أحكام محكمة النقض

١ - أن جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام - أو من في حكمه - على مال للدولة أو

(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٧

لاحدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت إذا كانت الدولة او إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة بنية تملكه واضاعة المال على ربه ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة . وإذا كان مؤدى ما يثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعن - وهو مساعد معمل بالمجموعة الصحية - استولى بغير حق على كميات من مواد المعونة الأجنبية التي آلت إلى الدولة بسبب صحيح ناقل للملكية قاصدا حرمانها منها وكان الطاعن لا يجحد صفته التي أثبتتها الحكم من كونه موظفا عاما كما لا ينزاع في طعنه فيما أورده الحكم بشأن ملكية الدولة للمال المستولى عليه فإن ما وقع من الطاعن تتوافر به - بهذه المثابة - الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سالفه الذكر التي دانه الحكم بها .

(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤) .

٢ - لا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة او لحدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت التي تساهم الدولة او إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما إلا إذا انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء إلى تملكه وإذا كان ذلك وكان الحكم قد قصر في استظهار هذه الغية فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) .

٣ - جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضى وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر زمتها المالية ثم قيام موظف عام او من في حكمه ايا كان بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة .

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠) .

٤ - تتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد اخراج الموظف العمومي او المستخدم للمال من المكان الذي يحفظ فيه بنية تملكه ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم قد دلت على أن النحاس والأدوات موضوع الجريمة ضبطت مخبأة في ملكية السيلة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة فإن الجريمة تكون قد تمت .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) .

٥ - ملكية الدولة او من في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .

٦ - تتوافر أركان جنائية الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من

قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) .

٧ - التحدث استقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه وما دامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨) .

٨ - جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام - أو من في حكمه - بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة - ولا يعتبر المال - أيا كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وهو ما خلا الحكم من استظهاره ومن ثم يكون قاصر البيان واجب النقض والاحالة .

(الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨) .

٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) .

١٠ - اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي وردت بأمر الإحالة وجرت محكمة المتهم على أساسها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى المحكمة تعديده الاتهام المسند إلى المتهم بإضافتها إلى ما أسند إليه أثناء المحاكمة ومواجهته بذلك تمكينه من ابداء دفاعه في خصوصها إخلال بحق الدفاع

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٤) .

١١ - جاء النص الجديد للمادة ١١٣ سالف الذكر واختار لفظ " المال " ليشمل العقاب

بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها .

(الطعن رقم ٢٩٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٣) .

١٢ - لا يشترط لقيام جنائية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صفات خاصة في الموظف العمومي كالتي اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا أن يكون المال قد سلم إليه بسبب وظيفته بل يكفي أن الجاني موظفا عموميا أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢) .

١٣ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وأن كل الشارح قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - إلا أنها من الغرامات النسبية التي اشترط إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢) .

١٤ - تسليم الموظف المتهم لأخر مبلغ من مال الدولة أكثر من قيمة ما يستحقه لقاء ما ورده لها من أشياء توافر جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة بغير حق قبل الموظف ، (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦) .

١٥ - أموال هيئة قناة السويس أصبحت من أموال الدولة اعتبارا من تاريخ تأميم شركة القناة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ - انطبق المادة ١١٣ عقوبات إذا اختلسها موظف عمومي - لا فرق - في صدد هذه الجريمة - بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة . (الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧) .

١٦ - إذا كلن الثابت من الأوراق أن المتهم موظف عمومي بسلاح الصيانة وأن السرقة على مال مملوك للدولة وهو التيلر الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغرفان الواقعة جنائية تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ . (الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢) .

١٧ - لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف بل يكفي أن تمتد يده بغير حق إلى مال للدولة ولو لم يكن في حيازة الموظف . (الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢) .

١٨ - متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيها فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهي استيلاء موظف عمومي أو من في

حكمه بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفا عموميا ، أو من في حكمه ، وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكمة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسنداتھا وامتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات اختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢) .

١٩ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما محصلة أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته إلى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويحوز الشجرة المتهم الثاني ، وهو جلويش بالبدلية ، فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩) .

٢٠ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات جرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو الأضرار العمدى بمصالحها أو التزوير في محرراتها طريقا خاصا .
(نقض جلسة ١٩٧٧/٥/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٠ ص ٥٦٩) .

مادة ١١٣ مكررا

■ كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

■ وتكون العقوبة مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك .

تعليقات وأحكام

● تضمن هذا النص تجريم ذات الأفعال التي قضت بتجريمها المادتان ١١٢، ١١٣ من قانون العقوبات وهي الاختلاس والاستيلاء بغير حق سواء اصطحب بنية التملك أو مجرد منها - ولكن الاختلاف الاساسى بين هذا النص والنصين السابقين عليه يتعلق بصفة الجانى فهو ليس موظفا عاما أو من فى حكمه وإنما هو رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها ويتصل بذلك فرق آخر متعلق بالوضع القانونى للمال المعتدى عليه فهو ليس مالا عاما أو تحت يد جهة عامة أو فى حيازة المتهم بسبب الوظيفة العامة وإنما هو ملك للشركة المساهمة التى يعمل فيها المتهم أو فى حيازته بسبب عمله فيها^(١) والفرص أن هذه الشركات لم تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بآية صفة كانت وإلا كن مستخدموها فى حكم الموظفين العموميين طبقا للمادة ١١٩ مكررا وعندئذ تطبق عليهم إحدى المادتين ١١٢، ١١٣ حسب الأحوال^(٢).

■ صفة الجانى :

الجانى فى هذه الجريمة هو كل من يعمل بالشركة المساهمة لقاء أجر أى من تربطه بها علاقة التبعية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة واشترط الأجر مقابل العمل مبناه أن هذه شركات خاصة ولو أن المشرع قرر لأموالها حمالية أقوى من غيرها من الأشخاص الخاصة رعاية لدورها الاقتصادى ولا يكون الشخص عاملا أو مرتبطا بعلاقة التبعية لشخص معنوى خاص إلا إذا كان يعمل فيه بمقابل وعلى أى حال فإن من ذكرهم النص يتلقون أجورا سواء شهرية أو فى صورة مكلفات اجمالية سنوية أو مقابل حضور مجلس الإدارة وهذا خلاف ما هو مقرر فى شأن الموظف العام أى بإحدى الجهات التى تعتبر أموالها عامة فإنه يستوى أن يكون بمرتب أو بدون^(٣).

■ الركن المادى :

جمعت المادة ١١٣ مكررا صور الركن المادى فى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ الخاصة بالاختلاس و ١١٣ الخاص بالاستيلاء وهى :

١ - اختلاس الجانى المال الذى وجد فى حيازته بسبب الوظيفة - أيا كان صاحب المال وسواء أكانت للمال قيمة مالية أم قيمة اعتبارية

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٨

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٨٧

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٣٨٩

- ٢ - الاستيلاء بغير حق على مال مما ذكر في النص .
٣ - تسهيل استيلاء الغير حق على الاموال المذكورة .

■ الركن المعنوى :

الركن المعنوى لا يختلف عن نظيره في كل من الجريمتين السابقتين فتلزم نية التملك في الاختلاس اما في جريمة الاستيلاء بغير حق فالركن المعنوى صورتان تختلف العقوبة في كل منهما فقد تنصرف نية الجانى إلى اغتيال المال وقد تنصرف إلى مجرد استعماله ورده^(٤) .

العقوبة :

يعاقب كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلاس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين مع وجوب تطبيق المادة ١١٨ في شأن الغرامة والرد والعزل .

اما إذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا تطبق المادة ١١٨ في هذه الحالة بخصوص الغرامة والرد والعزل بل يكتفى بالعقوبة المقررة بنص المادة ١١٣ مكررا لفترة ثلثية . ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال ان تطبق نص المادة ١٧ عقوبات إذا رأت مبررا لذلك .

من أحكام محكمة النقض

- ١ - تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات إذا كان الجانى من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في القانون بيان حصر - سواء كانت عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما - وإن يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين أو اللوائح .
(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) .

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٨٨ .

٢ - إن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي اضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته انما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة او مدير او مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة او إحدى الهيئات العامة في مالها بآية صفة كانت ومن ثم فإن المؤسسة العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتبشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢) .

٣ - جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ مكررا من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا كلن الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في القانون بيان حصر - سواء كلن عضوا بمجلس الإدارة او مديراً او مستخدماً - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استناداً إلى نظام مقرر او امر إداري صادر ممن يملكه او مستمداً من القوانين او اللوائح أما إذا كلن قد استلم المال بصفته عميلاً للبنك - لا بصفته موظفاً في المشروع - فإنه يكون مديناً بهذا المال فحسب ولا تتحقق بتسليمه له جنابة الاختلاس كما هو معروفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٤) .

٤ - استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها او تساهم في مالها بنصيب ما - أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد - فهي وحدها التي يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية او المؤسسات العامة مادام الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس مالها .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) .

٥ - فرض القانون العقب في المادة ١١٣ مكرراً على عبث الموظف او من حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقترب به وهو نية اضرار المال على ربه .

(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) .

٦ - جنابة الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ولا مراء في أن ما أتاه الطاعن للحصول على العلف المستولى عليه من اصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها إلى استيلاء عليه وحرمان الجمعية المجنى عليها منه ولم يكن أداء الثمن وفي خصوص واقعة الدعوى إلا وسيلة للوصول إلى الاستيلاء على العلف بغير حق .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) .

٧ - عبارة « الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها » الواردة بالمادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية - لما كان ذلك - وكانت مستندات المجنى عليه المودعة بملفه - على فرض صحة ما أثله الطاعن في شأنها من أنها عبارة عن صورة لأوراق عرقية هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة للمالها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلا عن امكان استعمالها والانتفاع بها دلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته كما أن الطاعن لا يمارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد مالها من قيمة فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون على غير أسس .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣١/٣/١٩٧٤) .

٨ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة (جريمة الاختلاس) بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيلمه .
(الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٤) .

مادة ١١٤

■ كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

تعليقات وأحكام

■ أركان الجريمة :

١ - امر مفترض في الركن المادي .

٢ - الركن المادى .

٣ - الركن المعنوى .

● الأمر المفترض : صفة الفاعل :

يجب ان يكون الفاعل موظفاً عمومياً او ممن يعدون فى محكمة طبقاً للمادة ١١٩ مكرراً . ويلزم كذلك ان يكون له شأن فى تحصيل الرسوم او الغرامات او العوائد او الضرائب او نحوها فمتى كان له شأن فى ذلك فلا عبرة يكون هذا الشأن كبيراً او صغيراً اى لا عبرة بكونه قائماً فعلياً بالتحصيل او المساعدة فيه او مجرد الاشراف عليه^(١) وعلى هذا الاساس فإنه يكفى ان يكون الموظف مساعداً للمحصل او مشرفاً عليه او رقيباً على اعماله او مسئولاً عنه مختصاً به وحده او بالإضافة إلى اعماله الأخرى من باب اولى ويلتزم القاضى بالتحقيق من توافر تلك الصلة بين الموظف والتحصيل ويكفى للقول بتوافرها ان يكون التحصيل مسنداً إلى الموظف او مسموحاً له به بمقتضى القانون او اللائحة او بمقتضى القرار الإدارى او من مجرد التكليف الشفهي وتنظيم العمل فى المكتب او المصلحة^(٢) فإذا كان المتهم فرداً عادياً او موظفاً لا شأن له بتحصيل الاعباء العامة وادعى ان له هذا الشأن فهو لا يرتكب هذه الجريمة وإنما يرتكب نصيباً او شروعاً فيه حسب الاحوال ومن باب اولى فإنه لا يرتكب هذه الجريمة صاحب مهنة حرة يطلب باعتاب تزيد على ما يستحق ولو جاز بذلك تعريفه بقررها القانون او اللائحة^(٣) .

● الركن المادى :

ينحصر الركن المادى فى طلب او اخذ ماليس مستحقاً من الرسوم ونحوها فتتم الجريمة بمجرد الطلب كما تتم باخذ ماليس مستحقاً إذا اعطى للفاعل دون ان يطلبه ويجب ان يكون ذلك حال تحصيل الرسوم او الغرامات او الضرائب او نحوها سواء كان التحصيل لحساب الحكومة او لحساب هيئة عامة وعبرة « او نحوها » تفيد سريلاً على ما هو من قبيل ما ورد فيه ومن هذا القبيل المبلغ الذى يدفعه المخالف وفقاً لنظام الصلح ولكن المادة ١١٤ لا تسرى على الموظف الذى يطلب او ياخذ ماليس مستحقاً حال تحصيل اجرة عقار للحكومة^(٤) .

(١) الدكتور رمسيس بهنام فى الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية طبعة ١٩٨٦ ص ١٠٩

(٢) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٢٣٧

(٣) الدكتور محمد نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٤) الدكتور محمد مصطفى المرجع السابق ص ٨٩ .

● وتعتبر الأعباء المالية غير مستحقة في ثلاثة أحوال :

- ١ - إذا كان القانون لا يجيز تحصيلها بناء على السند الذي يستند إليه الموظف في التحصيل .
- ٢ - إذا كانت مما يجيز القانون تحصيله في وقت آخر خلافاً للوقت الذي قام فيه الموظف بالطلب أو الأخذ .
- ٣ - إذا كان القانون يجيز تحصيلها بقدر يقل عما يطالب به الموظف أى أنها تزيد على المستحق قانوناً^(٥) .

● ويتطلب الفعل الإجرامى حصول الموظف على غنم فإذا ورد إلى الخزانة العامة كل ما حصله على وجه غير مشروع فهو يرتكب هذه الجريمة إذ الشارع يريد في المقام الأول حماية حقوق المواطنين ضد استبداد ممثلى السلطات العامة . وغنى عن البيان أنه لا يحول دون استكمال الجريمة أركانها رضا المجنى عليه بأداء ما يزيد على المستحق وهو ما يفترض علمه بذلك^(٦) .

وخلاصة ذلك أن الفعل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات قد يكون مجرد طلب وقد يكون اخذاً فعلياً والطلب هو سلوك مادى ذو مضمون نفسى أما الأخذ فمعناه احتباس ما قد يكون قدم خطأ رغم تبين وجه الخطأ في تقديمه وهذا سلوك مادى بحت ولا يلزم إلى جانب الطلب أو الأخذ أن يكونا لحساب الطلب أو الأخذ . قال القانون لم يشترط هذا الشرط وإنما قرر العقاب على الطلب أو الأخذ مجردين ولو اثبت كل المبلغ الماخوذ في الأوراق الرسمية وورد للخزانة . وبديهي أنه حالة اخذ الموظف المال لنفسه تتعدد في حقه الجريمة فيرتكب إلى جانب جنايته اخذ ما ليس مستحقاً جنائياً اختلاس مال يعد رغم أنه غير مستحق للحكومة مالا لأحد من الأفراد وجد في حيازة الأخذ بسبب وظيفته^(٧) .

● محل الطلب أو الأخذ - العبء المالى العام

ينبغي أن ينصب طلب الموظف أو اخذه على ضريبة أو رسم أو عوائد أو غرامة أو نحوها وبذلك الكلمة - أو نحوها - دل الشارع على أنه محل النشاط وأرد على سبيل المثال الأمر الذى يجيز القياس على الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب فيما يجرى مجراها

(٥) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٦) الدكتور محمد نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٣ .

(٧) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٠ .

وياخذ حكمها ويلخص البعض محل النشاط في تعبير « الأعباء المالية العامة » ويراد بها سائر الالتزامات المالية التي تفرضها الدولة أو يحد الأشخاص المعنوية العامة وفق قواعد القانون العام على الأفراد بشرط أن تكون لها صفة العمومية في زمنها على من تتوفر فيه شرائط انطباقها وأن تكون لها كذلك ميزة التحصيل الجبرى من جانب السلطات العامة^(٨) .

وقد ذكر المشرع في نص المادة ١١٤ الضريبة والرسوم والعوائد والغرامة والضريبة مبلغ يدفع جبرا إلى الدولة بمقتضى قانون يفرضها ويحدد وعاءها وقواعد حسابها وجباتها ولا يراعى فيها أنها نظير خدمة تؤديها الدولة إلى الدولة . والرسم مبلغ تتقاضاه الدولة جبرا نظير خدمة تؤديها إلى دافعه أو منفعة تعود عليه ويتميز الرسم عن الثمن أو مقابل الخدمة العادية بأن تحديده لا يكون على أساس قيمة الخدمة أو المنفعة ولا يخضع لقانون العرض والطلب وإنما تحدده قواعد أمر صادرة عن السلطة العامة ومستمدة من اعتبارات السياسة الاقتصادية للدولة . والغرامات هي جزاءات نقدية تفرض وتحصل جبرا من أجل عمل غير مشروع وسواء أن تكون الغرامة جنائية أو غير جنائية ويدخل في مدلولها غرامات التأخير التي تفرض على مقلول أو متعهد تعاقد مع الدولة ففصر في الوفاء بالتزاماته . أما العوائد فهي نوع من الضرائب جرى القانون على التعبير عنها بهذا اللفظ . والأنواع السابقة من الأعباء المالية العامة قد ذكرها الشارع على سبيل المثال فإن توافرت عناصر العباء للمالى العام لآى التزام كانت جبايته غير المشروعة غدرأ فإذا تجرد المال موضوع الطلب أو الأخذ من طابع العباء المالى العام فإن جبايته غير المشروعة لا تعدو غدرأ^(٩) .

❶ الركن المعنوى :

هذه الجنائية عمدية يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائى وهو اتجاه ارادة الفاعل إلى الطلب أو الأخذ مع علمه بأن المطلوب أو الماخوذ غير مستحق للحكومة فإذا كان يجهل ذلك ولو لعدم الملمه بأحكام القوانين المالية فإن هذا الجهل الذى يتناول قانونا غير قانون العقوبات يعد من قبيل الجمل بالوقائع وينفى وجود القصد الجنائى . ومتى وجد القصد الجنائى تحققت الجريمة دون اعتداد بالبائع فلا يؤثر في قيام الجريمة دفاع الموظف بأن باعته عليها هو مضاعفة دخل الحكومة^(١٠) .

(٨) الدكتور محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٤ .

(١٠) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٢ .

العقوبة :

عقوبة الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون العقوبات ويطلق عليها جريمة الغدر هي الاشغال الشاقة او السجن وفضلاً عن ذلك يحكم على الجاني بالعزل والرد وبغرامة عن خمسمائة جنيه (المادة ١١٨ عقوبات) اما إذا اقتصر فعل الجاني على الطلب فإنه لا يكون هناك مبرراً للحكم بالرد . مع ملاحظة وجوب الحكم بالغرامة النسبية .

من أحكام محكمة النقض

١ - متى كانت الواقعة التي اثبتتها محكمة الموضوع في حكمها هي ان المتهم بصفته محصلاً بسوق صفت الملوك قد استولى حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدين على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٤/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٥ ق ١٨٠ ص ٥٢٤) .

٢ - تعتبر شركة الاسواق بالذخيرة لما تحصله من رسوم الذبيح من ملتزمي الرسوم والعوائد والاموال ونحوها بالمعنى المقصود منهم في المادة ٩٩ عقوبات « اهل » ، وعلى ذلك إذا اخذ احد موظفي الشركة زيادة عن المستحق حوكم بمقتضى المادة المذكورة .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٩١١/٨/٢٨ المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشر ١٩٢١

صفحة ٨) .

مادة ١١٥

● كل موظف عام حصل او حاول ان يحصل لنفسه او حصل او حاول ان يحصل لغيره بدون حق على ربح او منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات وأحكام

● من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

جريمة التريب في صورتها الواردة في المشروع تتسع لتشمل حالة كل موظف عام ايا كان وجه نشاطه يحصل او يحاول الحصول لنفسه او لغيره بدون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته وقد روعي في صياغة النص ان يكون تريب الموظف مؤثم على اطلاقه وان

يكون تظفيره غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق . ومن المعلوم ان النشاط الإجرامى للجانى يتحقق سواء حصل على فائدة من ربح او منفعة او حاول الحصول عليها ولما كانت المحلولة لا ترقى إلى مرتبة الشروع فإن النشاط الإجرامى للجانى يتحقق في حالة المحلولة ولو لم تصل افعاله إلى مرتبة البدء في التنفيذ .

وتقع الجريمة كذلك سواء حصل الموظف لنفسه على الربح او المنفعة او حاول الحصول على اى منهما بطريق مباشر او غير مباشر ولا يشترط لتحقيق هذا النشاط ان يحصل الجانى بالفعل على الربح او المنفعة اثناء مباشرته العمل المكلف به بل يستوى ان يحصل على الربح او المنفعة بعد الانتهاء من هذا العمل او ان يكون الحصول على اى منهما رهنا بتنفيذ اتفق لم ينفذ بعد او ان يامل الموظف في الحصول على الربح او المنفعة دون ان يتحقق امله .

● أركان الجريمة :

تقتضى المادة ١١٥ من قانون العقوبات لانطباقها توفر عناصر ثلاثة هي صفة الجانى والركن المادى والركن المعنوى .

١ - صفة الجانى :

يتعين ان يكون الجانى موظفاً عاماً وفقاً لما بينه قانون سنة ١٩٧٥ في المادة ١١٩ مكرراً عقوبات فيدخل في ذلك العاملون بالدولة او بإحدى الهيئات العامة او وحدات الإدارة المحلية والقائمون بخدمة عامة وكل من فوضته السلطات العامة في القيام بعمل معين ورؤساء واعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التى اعتبرت اموالها عامة طبقاً للمادة ١١٩ وكل من يفوض باداء عمل يتصل بالخدمة بناء على تكليف بمقتضى القانون او من موظف في حكم المادة ١١٩ مكرراً وهذا مايمتد إلى المفوض باداء عمل للجهات الخاصة ذات النفع العام^(١) .

ويشترط اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه وذلك مستخلص من قول الشارع ان حصوله او محاولته الحصول على الربح كان ، من عمل من اعمال وظيفته ، ويحدد عنصر الاختصاص وفقاً للقواعد العامة فيجوز ان يكون الاختصاص بناء على قانون او لائحة او قرار إدارى او تكليف كتابى او شفوى من رئيس مختص ولا يشترط ان يكون الموظف مختصاً بكل العمل الذى تربح منه وإنما يكفي وتستوى الصورة التى يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل فقد يختص باتخاذ القرار في شأنه او ابداء الراى فيه او يختص بتنفيذه

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٠٤ .

مباشرة أو إدارة تنفيذه أو مجرد الاشراف عليه . فإذا انتفتت عن الجاني صفته فلا يرتكب هذه الجريمة ولو حصل لنفسه أو غيره على ربح فإذا لم يكن موظفاً على الإطلاق أو كان موظفاً ولكن لا اختصاص له بالعمل الذي تربح منه وإنما أقحم نفسه بما لا شأن له به فهو لا يرتكب هذه الجريمة . والعبرة بتوافر هذه الصفة في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الذي تقوم به الجريمة^(٢) بمعنى أنه إذا لم يكن للموظف وقت ارتكاب الفعل الملقى أى اختصاص بالعمل الذي حصل بشأنه التريح أو محاولته فإن المادة ١١٥ لا تنطبق عليه سواء في ذلك أكانت له الصفة والاختصاص من قبل ثم زالت وقت الفعل أم لم تكن له على الإطلاق^(٣)

ويلاحظ إذا اشترك موظف في إحدى العمليات بصفته الشخصية أو تحت اسم مستعار ثم كلف بعد ذلك بمقتضى وظيفته بإدارة هذه العمليات أو الاشراف عليه فلم يعتذر عن قبول هذا التكليف أو لم يكف عن الاستمرار في مباشرة هذه العملية فإن الجريمة تتوافر في حقه قانوناً وعلّة ذلك أن المادة ١١٥ عقوبات قد اتت بواجب قانونى فرضته على مثل هذا الموظف مقتضاه عدم الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة والتربح من وراء ذلك^(٤) .

٢ - الركن الملقى :

الفعل الملقى المكون للجريمة هو الحصول أو محاولة الحصول سواء للنفس أو للغير على ربح أو منفعة من عمل الوظيفة أو المهمة المجهود بها إلى الفاعل كما في شراء الفاعل شيئاً للحكومة بأكثر من ثمنه أو بيعه شيئاً للحكومة بأقل من ثمنه واخذ فرق الثمن لنفسه أو لغيره وهذا هو الحصول على الربح أو المنفعة وكما في شراء الفاعل شيئاً أقل جودة مما طلب إليه شراؤه نظير وعد بهدية أو مكافأة من جانب البائع دون أن يقدمها هذا الأخير فعلاً إلى الفاعل . وهذه هي محاولة الحصول للنفس أو للغير على ربح أو منفعة . وعند بيع شيء للدولة أو لهيئة عامة تتوافر الجنائية ولو ورد الموظف المكلف بالبيع ثمن المثل محتفظاً لنفسه أو لغيره بالقدر الزائد عن ثمن المثل في الثمن الذى تم البيع به لأن هذا يعتبر كذلك تحقيقاً لربح أو منفعة من وراء العمل الوظيفى^(٥) .

ويتضح من ذلك أن للركن الملقى لهذه الجريمة صورتين هما حصول الجاني لنفسه على ربح أو منفعة أو محاولته ذلك وحصول الجاني لغيره على ربح أو منفعة أو محاولته ذلك .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٧ ومليدها .

(٣) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٠٦ .

(٤) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٥) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٣ ومليدها .

وفي الصورة الأولى يستوى أن يكون الحصول على الربح أو المنفعة بحق أو بغير حق وفي الصورة الثانية يتعين أن يكون ذلك بغير حق وعلة هذه التفرقة أنه لا يجوز للموظف أن يحصل لنفسه على أى مغنم شخصى أو يحلّول ذلك من أعمال وظيفته ولا يصلح دفاعاً أن يدعى الجانى بمشروعيته الفائدة التى حصل أو أراد الحصول عليها فهى حتماً فائدة غير شرعية فى نظر القانون مادام أن الحصول عليها جاء بسبب مباشرة الموظف لأحد أعمال الوظيفة العامة المكلف بها . أما الصورة الثانية أى حصول الموظف لغيره على ربح أو منفعة أو محاولته ذلك فيشترط لقيام الجريمة أن يكون ذلك « بغير حق » أى أن يكون قد مكّنه من الحصول على مزية لا يستحقها^(٦) .

ويلاحظ أنه لا يلزم لتتمام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٥ ع أن يتحقق بالفعل الربح الذى يقصده الفاعل لنفسه أو لغيره كما لا يلزم أن ينجم عن الربح أو عن محاولة الحصول عليه أى ضرر بالدولة أو الهيئة العامة أو الجهة التى تساهم هذه بنصيب عليه أى ضرر بالدولة أو الهيئة العامة أو الجهة التى تساهم هذه بنصيب فى مالها فالأضرار ليس ركناً فى هذه الجنائية لأن الحكمة من العقاب عليها منع الموظف المكلف بإدارة أعمال الحكومة أو الإشراف عليها من كل سعى إلى مصلحة خاصة يحتمل أن تصيب المصلحة العامة بالضرر ولو لم يثبت فعلاً تحقق هذا الضرر لأن الجريمة تعتبر من جرائم الحدث غير المؤذى « الشكلى » ذات السلوك المنتهى^(٧) .

كما يجدر التنبيه إلى أن المصلحة التى يجب أن يحصل عليها الموظف العام أو يسعى نحو الحصول عليها هى مصلحة مادية فإذا كانت له مصلحة غير مادية مجردة كزمانة أو قرابة فلا يوصف من أجلها فقط بأنه صاحب مصلحة مالم يعمل على تحقيق مصلحة مادية بغير حق لهذا الزميل أو الغريب^(٨) .

والسائد حالياً فى الفقه أن الفاعل الذى يتخذ الموظف ليتغطى به فى الحصول أو محاولة الحصول على فائدة لنفسه أو الذى يحصل الموظف أو يحلّول الحصول له على فائدة دون حق من عمل من أعمال وظيفته يعد شريكاً للموظف فى جريمته دون الحاجة إلى نص خاص بذلك وإنما تطبيقاً للقواعد العامة وكما أن الشروع يدخل فى نطاق التجريم باعتباره عملاً تنفيذياً . ولما كان القانون يعتبر الشروع والمحاولة عملاً تنفيذياً تاماً . وكانت المحاولة تقتضى فعلاً مادياً يدل على نية مقارفة وتدنو من الشروع لحاقته وتلامسه فإن العدول لا يؤثر فى قيام مادية للجريمة^(٩) .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٩ والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(٧) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ١١٦ .

(٨) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(٩) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٠٨ ، ٤١٢ .

٣ - الركن المعنوى :

الركن المعنوى او القصد لجنائى هو اتجاه الإرادة إلى الحصول على ربح مع العلم بكل عناصر الجريمة فيجب ان يتدخل الموظف فى العمل عن علم بانه مختص بإدارته او الاشراف عليه بحيث إذا جهل ذلك انتفى القصد لديه ولو كان مرجع الجهل هو عدم علم الموظف باللوائح او التعليمات الإدارية لأن الجهل او الغلط فى غير احكام قانون العقوبات ينفى القصد الجنائى . كذلك يلزم انصراف إرادة الموظف إلى الحصول على ربح سواء حصل عليه او لم يحصل فإذا لم تتجه ارادته إلى ذلك لا يرتكب الجريمة ولو قصد مجرد الاضرار بمصلحة الدولة او الهيئة او نفحه صاحب العمل من تلقاء نفسه مكافأة^(١٠)

العقوبة :

عملاً بنص المادتين ١١٥ ، ١١٨ فإنه يعاقب على هذه الجريمة بالاشغال الشاقة المؤقتة كما يحكم على الجانى بالعزل من وظيفته وبغرامة نسبية تساوى قيمة الربح او المنفعة التى حصل عليها بشرط الاتقل عن خمسمائة جنيه . وإذا كان فعل المتهم هو مجرد محاولة الحصول على ربح دون ان يتمكن من الحصول عليه بالفعل فقد ذهب رأى إلى ان الغرامة النسبية تحدد بقيمة ملكان يحلوا الحصول عليه إن امكن تحديده والا قضى بحدها الأدنى ولا محل فى هذا الغرض للحكم بقرد^(١١) .

● ولكن الرأى المتفق مع نص المادة ٤٦ ع هو انه لا محل للحكم بالغرامة النسبية إذ وقف نشاط الجانى عند مجرد الحصول على الربح دون ان يتمكن من الحصول عليه بالفعل وذلك باعتبار ان هذه الغرامة تتوقف على تقدير هذا الربح فإذا لم يكن قد تحقق بعد فلا محل للحكم بهذه الغرامة بالنظر إلى ذاتية الجريمة فى هذه الحالة وهذا النظر هو ما اعتمدت عليه محكمة النقض حين قررت عدم حواز الحكم بالغرامة النسبية فى جريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة ، المادة ١١٣ ع ،^(١٢) . وفى ذلك قضت محكمة النقض بان المشرع اعلن صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات انه يرى عقاب الشروع فى الجريمة بعقوبة غير جريمة العوبة الاصلية ولو شاء ان يلحق بالمحكوم عله فى الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها فى حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة فى المادة ٤٦ سالفه الذكر ومن ثم فإن جريمة الشروع فى الاختلاس لا تقتضى توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبيها^(١٣) .

(١٠) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٥ .

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٣٣ .

(١٢) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٨١ واملعهدها .

(١٣) الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ وايضاً .

● ويلاحظ انه يجوز للمحكمة استعمال المادة ١٧ عقوبات إذا رأت مبرراً لذلك . وفي هذه الحالة يجوز لها أن توقع بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن يتقص عن ستة شهور . وفي هذه الحالة يتعين عليها توقيت مدة العزل عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات . مع الحكم بالغرامة النسبية والرد وفقاً للمفهوم سالف الذكر .
(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) .

مادة ١١٥ مكرراً

كل موظف عام تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف خيرى أو لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة إنشاءات بها أو شغلها أو انتفع بها بآية صورة أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة يعاقب بالسجن متى كان ذلك العقار يتبع الجهة التى يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

● ويحكم على الجانى في جميع الأحوال بالعزل من وظيفته أو زوال صفته وبرد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته وبغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر ف ١٩٨٤/٣/٢٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرراً) .

أركان الجريمة :

١ - صفة الجانى : يلزم لتوافر هذه الجريمة أن يكون الفاعل موظفاً عاماً أو من في حكم الموظف العام طبقاً لنص المادة ١١٩ مكرراً عقوبات ويجب فوق ذلك أن يكون التعدى من

الموظف لنص المادة ١١٩ مكرراً عقوبات . ويجب فوق ذلك ان يكون التعدى من الموظف العلم او من في حكمه على عقار يتبع الجهة التى يعمل بها او جهة يتصل بها بحكم عمله . والعلة من النص هى منع الموظف من استغلال وظيفته فى التعدى على عقارات تتبع الجهة التى يعمل بها او اية جهة اخرى يتصل بها بحكم عمله . فإذا تخلف ذلك الشرط انتفت الجريمة .

٢ - الركن المادى :

يشترط ان يكون تعدى الموظف العلم او من فى حكمه على ارض فضاء او مبان مملوكة لوقف خيرى او لإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات بشرط ان يكون ذلك العقار يتبع الجهة التى يعمل بها الجانى او اية جهة من الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات يتصل بها بحكم عمله . وياخذ صورة التعدى زراعة هذه الاراضى او غرسها او إقامة إنشاءات عليها او شغلها او الانتفاع بها بآية صورة . او يسهل تلك الأفعال للغير . ومن ثم فإن فعل التعدى قد يكون من الموظف العلم او من فى حكمه وقد يكون من الغير بتسهيل من الموظف . وفى هذه الحالة الأخيرة يكون ذلك الغير شريكاً للموظف فى الجريمة وذلك عملاً بالقواعد العامة .

٣ - الركن المعنوى :

هذه الجنائية عمدية يتعين ان يتوافر فيها القصد الجنائى وهو انصراف الموظف العلم او من فى حكمه إلى الاعتداء على عقار مملوك لوقف خيرى او لإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات مع علمه بان هذا العقار يتبع الجهة التى يعمل بها او اية جهة اخرى يتصل بها بحكم عمله . فإذا انتفى ذلك العلم تخلف وقوع الجريمة كما حددها النموذج الإجرامى .

العقوبة :

يحكم على الجانى بالسجن . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير او استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما يحكم على الجانى فى جميع الاحوال بالعزل من وظيفته او زوال صفته وبرد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان او غراس او برده مع إزالة ما عليه من تلك الاشياء على نفقته وبغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من منفعة على الاقل عن خمسمائة جنيه .

● ويجوز للمحكمة ان تستعمل المادة ١٧ عقوبات إذا رأت مبرراً لذلك وفى هذه الحالة يراعى نص المادة ٢٧ من قانون العقوبات من حيث توقيت مدة العزل .

مادة ١١٦

كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فاخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس .
وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته أو إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

تعليقات

أركان الجريمة :

١ - صفة الجاني : يلزم لتوافر الجريمة أن يكون الفاعل موظفاً عاماً أو في حكم الموظف طبقاً لنص المادة ١١٩ مكرراً .

ويجب فوق ذلك أن يكون مسئولاً عن توزيع سلعة طبقاً لنظام معين أيا كانت درجة هذه المسؤولية وسواء أكانت في أدنى السلم الوظيفي أم كانت في أعلاه أو أن يكون معهوداً إليه فعلاً بتوزيعها وفقاً لذلك النظام^(١) ومصدر هذا التكليف هو القانون أو اللوائح أو الأوامر الإدارية الصادرة من الرؤساء في حدود اختصاصهم^(٢) .

الركن المادي :

يفترض الركن المادي لهذه الجريمة موضوعاً هو السلعة التي يخضع توزيعها لنظام معين وفعلاً هو الاخلال بهذا النظام .

وخضوع توزيع السلع لنظام معين يفترض وضع قواعد متكاملة لتوزيع هذه السلعة . سواء من حيث تحديد نصيب معين لكل شخص أو جعل توزيعها ببطلات أو تراخيص معينة أو في مواعيد محددة أو مقابل ثمن معلوم . والفعل الذي يقوم به الركن المادي هو الاخلال بنظام توزيع السلعة والاخلال هو كل سلوك إيجابي أو سلبي ، امتناع ، يتضمن خروجاً على النظام الموضوع لتوزيع سلعة أي مخالفة لقاعدة مقررة في هذا الشأن^(٣) .

وقد ذهب رأي إلى أن وقوع الاخلال بالنظام يفترض حدوثه على نحو منتظم فالمخالفة الفردية لنظام التوزيع مثل إعطاء شخص أكثر من حقه المقرر في نظام التوزيع ليس كافياً

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٩ .

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٢٨٧ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٨ .

فالاخلال هو اسلوب معين ينتهجه الموظف العام خلافا لنظام توزيع السلع ويفترض هذا الاسلوب ان يكون مقررأ على شكل منتظم مثل مجاملة بعض الفئات واعطائها اكثرمن حقها المقرر او حرمان طائفة من الناس من بعض السلع او تعليق التوزيع بوجه عام او بالنسبة إلى بعض الناس على شروط معينة مخالفة للنظام^(٤) .

ولكن الراى المتفق مع نص المادة ١١٦ عقوبات هو انه يكفى فعل اخلال واحد لقيام الجريمة فليس فى عبارة النص او علة التجريم مايدعم القول « باعتياد الاخلال » اى حدوثه على نحو منتظم^(٥) وعلى ذلك فإنه يكفى لتحقيق النموذج الإجرامى ان يعطى الجانى شخص اكثر من حقه المقرر فى نظام التوزيع او تعليماته . او يحرم شخص من حقه ان ينتقص منه .

٣ - الركن المعنوى :

القصد الجنائى اللازم والكافى فى هذه الجريمة هو القصد الجنائى العام ويتوفر لدى الجانى بعلمه بنظام التوزيع وتعليماته الواجبة الاتباع وقت ارتكابه بإرادته فعل الاخلال بتوزيع السلعة ولا اعتداد بعد ذلك بغاية الجانى او بواعثه الدافعة وإنما يجب مراعاة حكم المادة ٦٣ عقوبات وخاصة فى فقرتها أولاً إذا ارتكب الموظف الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس تجب طاعته او اعتقد انها واجبة^(٦) . وعلى ذلك فإنه إذا رسم لتوزيع السلعة نظام اخير لم يمض من الوقت ما يسمح للموظف بان يعلم به وحدث اخلال بهذا النظام تعتبر الواقعة جهلاً بقاعدة غير جنائية ينشأ عن امتناع تطبيق القاعدة الجنائية إذ يأخذ هذا الجهل حكم الجهل بواقعة يتوقف على الوعى بها توافر القصد الجنائى^(٧) .

٤ - العقوبة :

عملاً بنص الفقرة الاولى من المادة ١١٦ عقوبات فإنه يعاقب على الجريمة بالحبس . كما نصت الفقرة الثانية من المادة على سببين للتشديد يرفع كل منهما إذا توافر العقوبة إلى السجن اولهما إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتقرير ما إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته أمر متروك لتقدير المحكمة وفقاً لظروف الحال وثانيهما إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

(٤) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٨٨ .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٣٩ .

(٦) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤١٨ .

(٧) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٢٠ .

ويتعين مراعاة تطبيق المادة ١١٨ عقوبات من حيث وجوب عزل الجانى من وظيفته او زوال صفته وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

مادة ١١٦ مكررا

- كل موظف عام اضر عمدا باموال او مصالح الجهة التى يعمل بها او يتصل بها بحكم عمله او باموال الغير او مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .
- فاذا كن الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن .

تعليقات

اركان الجريمة :

١ - صفة الجانى : يلزم ان يكون الجانى موظفاً عاماً بالمعنى الوارد فى المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات .

٢ - الركن المادى :

يتمثل الركن المادى فى الاضرار بالاموال والمصالح المعهودة الى الموظف ولولم يترتب على الجريمة اى نفع شخصى له وسيلان فى سلوك الجانى ان يكون ايجابيا او سلبيا وقد يكون محله اموالاً او مصالح لها قيمة مادية او اعتبارية . وقد سلوى القانون بين اموالاً او مصالح لها قيمة مادية او اعتبارية . وقد سلوى القانون بين اموال ومصالح الجهة التى يعمل بها الموظف او يتصل بها بحكم وظيفته واموال الافراد او مصالحهم المعهود بها الى احدى الجهتين اما الجهة التى يعمل بها الموظف فقد تكون احدى جهات الحكومة المركزية او اللامركزية وقد تكون احدى جهات القطاع العلم او غيرها مما نصت عليه المادة ١١٩^(١) ويتعين ملاحظة انه ليس بلازم فى المال ان يكون ذا كيان مادى متجسم فقد يكون مالا معنويا مثل مهابة الدولة فى نظر مواطنيها . فالجريمة اذن كما هو واضح من الجرائم المادية لانها جريمة ضرر فلا يتوافر الا اذا ترتب على سلوك الموظف ضرر فعلى وعلى النيابة ان تقيم

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٧

الدليل على نشوء هذا الضرر وقد يكون الاضرار المكون للجريمة سلوكاً منتهياً او سلوكاً ممتداً على حسب الاحوال فإذا تعنت الموظف مع احد الأفراد حابساً عنه دون حق ورقة معينة من مصلحة ذلك الفرد ان يحصل عليها فنشأ عن ذلك ضرر بهذا الاخير ظل ممتداً توافرت الجريمة في صورة سلوك ممتد والشروع في الجريمة قليل للوقوع^(٢) .

● كما يتعين ملاحظة توافر علاقة السببية بين فعل الموظف وبين الضرر فإذا ثبت ان الضرر يرجع إلى سبب اجنبى لا دخل لإرادته فيه او لسبب اهمال جسيم وقع فيه احد الموظفين العموميين انقطعت علاقة السببية بين الفعل والضرر^(٣) .

٣ - الركن المعنوى :

يتعين ان يتوافر القصد الجنئى وهو اتجاه الإرادة إلى الاضرار بالمال او المصلحة فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الاهمال وهذه الجريمة لا تقتضى حصول الموظف على نفع شخصى ولذلك لا يشترط في القصد الجنئى اتجاه الإرادة إلى الحصول على ربح او منفعة^(٤) .

العقوبة :

العقوبة هي الاشغال الشاقة المؤقتة ويحكم فضلاً عن ذلك بالعزل او زوال الصفة عملاً بنص المادة ١١٨ عقوبات ويلاحظ انه لا محل هنا للحكم بالغرامة النسبية او الرد . اما إذا كان الضرر الذى ترتب على فعل الجانى غير جسيم فإنه يجوز للمحكمة ان تخلف العقوبة إلى السجن بدلاً من الاشغال الشاقة المؤقتة وتقدير جسامته الضرر من عدمه من اطلاقات محكمة الموضوع . ويمكن ان تستهدى المحكمة في ذلك بنص المادة ١١٨ مكرراً (١) . كما يجوز للمحكمة ان تعمل حكم المادة ١١٨ مكرراً (١) في هذه الحالة بدلاً من اعمال حكم المادة ١١٦ مكرراً ٢/ متى توافرت شروطها .

حكم لمحكمة النقض :

إن اعمال حكم المادة ١١٦ مكرراً (١) [والمقابلة لنص المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات الحالى] يتطلب توافر اركان ثلاثة (الاول) صفة الجانى وهو ان يكون موظفاً

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٣٠ .

(٣) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٧ .

عمومياً بالمعنى الوارد في المادة ١١١ من قانون العقوبات (١١٩ مكرراً من قانون العقوبات الحالي) . (الثاني) الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصي له . (الثالث) القصد الجنائي وهو اتجاه إرادة الجاني إلى الاضرار بلئال أو بالمصلحة فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال . ويشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة أن يكون محققاً أى حالاً ومؤكداً لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق أحد أركانها والضرر الحالي هو الضرر الحقيقي سواء كان حاضراً أو مستقبلاً والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . وإذا كان ذلك وكان دفاع المتهم قد تأسس على أن الضرر منتفٍ تماماً ذلك بأن الشركة التي يرأسها قد اشترت من شركة الوحدة العربية خمس عشرة سيارة بالعقد المؤرخ في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بثمن قدرته لجنة من الفنيين في الشركة وقد نص في عقد الشراء على أن الشركة المشترية لا تلتزم بديون هيئة التأمينات الاجتماعية إلا في حدود مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وأنها خصمت هذا المبلغ من ثمن الشراء . وأن شراؤها كل مناصباً على عدد من السيارات وليس على منشأة الوحدة العربية ذاتها . ومن ثم فهي لا تلتزم بديونها ولا تعتبر خلفاً لها في ادائها لهيئة التأمينات الاجتماعية وأن السيارات المشتراة لم تنتقل إلى ذمة الشركة محملة بأي حوز إدارية إذ الثابت من محاضر هذه الحوز أنه لم يوقع على الشركة البائعة إلا حجز واحد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى بعد تاريخ الشراء في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأنه لم يقرر أى مبلغ لمواجهة الاستهلاك فإن هذا الدفاع على هذه الصورة في شأن انتفاء الضرر بعد دفاعاً جوهرياً يتغير به - إذا صح - وجه الرأي في الدعوى . وإذا لم تظن المحكمة إلى فحواه ولم تقسطه حقه ولم تعن بتحقيقه وتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل أمسكت عنه إيراداً ورداً واكتفت بعبارة قاصرة أوردها لا يستقيم بها الدليل على تحقيق الضرر على وجه اليقين فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) .

مادة ١١٦ مكرراً (أ)

● كل موظف عام تسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهودة بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

● وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادى او بمصلحة قومية لها .

تعليقات واحكام

من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

نظراً لأن القانون الحالى يعاقب على الاضرار العمدى كما يعاقب على حدوث الضرر فقد استحدث المشروع فى صياغة الفقرة الاولى من المادة ١١٦ مكرراً (١) حكماً جديداً جرم به سلوك الموظف الذى لا يعتمد الاضرار وإنما يأتى عمداً فعلاً من شأنه الاضرار باموال مصالح الجهة التى يعمل بها لو يتصل بها بحكم عمله او باموال الغير او مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة وجعل النص الجديد الضرر حال تحققه بالفعل ظرفاً مشدداً لعقوبة الجريمة . وقد روعى فى تجريم هذا السلوك توقع الضرر من ورائه وإن لم ينصرف قصد الجانى إلى إحداث هذا الضرر .

● أركان الجريمة :

١ - صفة الجانى : يتعين أن يكون الجانى موظفاً عاماً او من فى حكمه طبقاً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات .

٢ - الركن المادى :

الركن المادى فى الجريمة هو نشاط ارادى خاطئ يعبر عنه عادة ، بالخطأ ، وقد حدد القانون صور الخطأ فى المادة ١١٦ مكرراً (١) وحصرها فى ثلاث : ١ - الاهمال فى اداء اعمال الوظيفة ومن ذلك أن يغفل الموظف اتخاذ اجراء مقيد بموعد معين والاسقط الحق فيه او يتأخر بغفلة منه عن الموعد فى اتخاذه ، ٢ - الاخلال بواجبات الوظيفة وهذا يتضمن كل فعل لو امتناع يعد مخالفاً لواجبات الوظيفة او لما تقتضيه الحيطة الواجبة او يمس سيرها على السنن القويم ، ٣ - اساءة استعمال السلطة أى استخداماها فى غير الغرض العلم الذى منحت للموظف من اجله^(١) .

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٢١ .

ويتعين ان ينتج عن الخطأ ضرر جسيم يشترط فيه ان يكون محققا وكذلك يشترط ان يكون الضرر ماديا بحيث يلحق اموال او مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف او يتصل بها بحكم وظيفته او اموال او مصالح الافراد المعهود بها إلى تلك الجهة والمراد بالمصلحة في هذا المقام المصلحة المادية اى المنفعة التي يمكن تقويمها بالمال ذلك ان الشرع لم يتجه إلى إدخال المصالح الادبية للأفراد في نطاق الحماية المقررة في المادة ١١٦ مكررا (١) وهي ترعى اساسا الاموال العامة والمصالح القومية والاقتصادية للبلاد . اما انعطاف حمايته إلى اموال الافراد او مصالحهم المادية المعهود بها إلى جهة عامة لذلك لان نشاط هذه الاموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية وبذلك يستوى ان تكون صورة الضرر انتقاص مال او منفعة او تضییع ربح محقق^(١) .

العقوبة :

العقوبة هي الحبس والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه او إحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها ولا تطبق المادة ١١٨ في هذه الجريمة . وقد صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ مضافا إلى قانون الإجراءات الجنائية المادة ٨ مكررا ونصها انه لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات إلا من النائب العام او المحامي العام .

من أحكام محكمة النقض

١ - تدل المراحل التشريعية التي مر بها نص المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - (والمقابلة للنص محل التعليق في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥) - واعماله التحضيرية على ان اعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر لركن ثلاثة هي خطأ جسيم وضرر جسيم ورابطة سببية بين ركن الخطأ الجسيم والضرر الجسيم .

(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) .

٢ - الضرر في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات (المقابلة للنص الحالي) هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه وشرطه ان يكون

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٩ .

جسيما بدوره وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعا لاعتبارات ملادية عديدة . كما يشترط في الضرر أن يكون محققا ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة فاقدا . كذلك فإنه يشترط أن يكون ملاديا بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الأفراد المعهود بها إلى تلك الجريمة - والمراد بالمصلحة في هذا المقام - المصلحة الملادية - أي المنفعة التي يمكن تقويمها بالمال ذلك أن الشارع لم يتجه إلى ادخال المصالح الادبية للأفراد في نطاق الحماية المقررة في هذه المادة وهي ترعى أساسا الأموال العامة والمصالح القومية والاقتصادية للبلاد - سعيا وراء بناء مجتمع جديد - أما انعطاف حمايته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم الملادية المعهود بها إلى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر انتقاص مال أو منفعة أو تضييع ربح محقق .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) .

٣ - حدد المشرع للخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر (ب) [والتي أصبحت ١١٦ مكررا (أ)] صورا ثلاث هي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ومن المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد عمدا في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذي أحاطت فيه ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمسئول والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفلحش ينبىء عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى في مثل ظروفه وقوامه تصرف ارادى خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كلن عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقبل إحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها . فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهلونا في أمور نفسه كلن تصرفه خطأ جسيما . وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

● ولما كلن ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن من الواقع الذى استبان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير انه إهمال إهمالا جسيما في أداء أعمال وظيفته واغفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع الشركة من حذر وحيطة ودلل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارهما المالى شيئا دون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على عملهما أو

ان يطلع على سجلهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل له
في العمل وفي حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من ان ذلك العميل الضامن سبق اشهار
إفلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن في خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ جنيه
و ٨٨٢ م فإن هذا الذى لورده الحكم سائغ ويستقيم به قضاؤه وتندفع به دعوى الفساد في
الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٤) .

٤ - الخطأ الذى يقع من الافراد عموما في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف
الشخص تصرفا لا يتفق والحيطة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب
يشوب ملك الإنسان لا يأتية الرجل العادى المتبصر الذى احاطت به ظروف خارجة مماثلة
للظروف التى احاطت بالسئول .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) .

٥ - لا يشترط ان يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد بل قد يتحقق بأفعال متعددة ايجابية
او سلبية متلاحقة .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦ حكم النقض سالف الذكر) .

مادة ١١٦ مكررا (ب)

كل من اهمل في صيانة او استخدام اى مال من الاموال العامة معهود به
إليه او تدخل صيانتة او استخدامة في اختصاصه وذلك على نحو يعطل
الانتفاع به او يعرض سلامته او سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس
مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين
العقوبتين .

● وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست
سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق او حادث آخر نشأت عنه
وفاة شخص او أكثر او إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص .

● وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة
السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الإنتاج المخصصة للمجهود
الحربى .

تعليقات

أركان الجريمة :

١ - صفة الجاني .

تتميز هذه الجريمة بأنها جريمة فاعل خاص لا تقع إلا ممن عهد إليه بمال عام وجعل من اختصاصه صيانة أو استخدام هذا المال ويراد بلال العلم هنا أى مال من الأموال العامة التى حددتها المادة ١١٩^(١) وبناء عليه فإن هذه الجريمة قد تقع من موظف عام أو من فرد عادى وكل ما يشترط فى الجاني هو أن يكون إما معهودا إليه بصيانة أو استخدام المال العام أو أن تكون هذه الصيانة أو ذلك لاستخدامه فى اختصاصه^(٢) .

٢ - الركن المادى :

يقوم الركن المادى بكل سلوك من شأنه تعطيل الانتفاع بلال العلم أو من شأنه تعريض سلامة هذا المال أو سلامة الأشخاص للخطر وفى الصورة الأولى يتعين أن يترتب على الفعل حدوث التعطيل أما الصورة الثانية فيكفى فيها أن يكون من شأنه تعرض سلامة هذا المال العام أو سلامة الأشخاص للخطر والجريمة فى الصورة الأولى مجرمة ضرر، وهى فى الصورة الثانية مجرمة خطر، ويعنى هذا التحديد للسلوك الذى تقوم به الجريمة أنه لا تتطلب فيه شروط معينة وإنما يكفى أن يكون له الأثر الفعلى أو الاحتمالى السابق ويستوى أن يكون هذا السلوك المسند إلى المتهم ايجابيا أو سلبيا وموضوع الجريمة هو المال العام فى المدلول الذى حددته المادة ١١٩ من قانون العقوبات^(٣) ومن ثم فإن الإهمال يتكون أساسا من فعل مادى وهو النشاط الخارجى للعقل البشرى سواء أكلن ذلك بعمل ايجابى أو بعمل سلبى هذا النشاط الخارجى الذى يقوم به الفاعل دون أن يتخذ الحيطة اللازمة الذى يتخذها الإنسان العادى لتجنب العواقب التى قد تنتج عن تصرفاته^(٤) .

الركن المعنوى :

هذه الجريمة غير عمدية ومن ثم يتخذ ركنها المعنوى صورة «الخطأ» وقد عبر الشارع عن هذا الركن بلفظ «إهمال» والإهمال فى ذاته إحدى صور الخطأ . وعلى النبلية أن تقيم

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٣٢٠ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٤) الدكتور أبو اليزيد على الخيت فى جرائم الإهمال الطبعة الخامسة ١٩٨٦ ص ٨٦ .

الدليل على أن ما حدث من تلف للمال أو من تعريضه أو من تعريض سلامة الأشخاص للخطر بسببه راجع إلى إهمال من جانب المتهم بالمعنى المحدد لهذا الإهمال في النظرية العامة للقانون الجنائي . فيراد به اتخاذ سلوك مغاير لما كان واجبا في واقع الحال من صيانة أو من أسلوب استخدام وخمول الإرادة في الدعاية دون نشوء الضرر من هذا السلوك في صورة تعطيل للانتفاع بالمال أو دون نشوء الضرر منه في صورة تعريض المال لخطر التلف أو تعريض سلامة الأشخاص للخطر^(٥) .

العقوبة :

عقوبة الجنائي هي الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص (الفقرة الثانية) .
● كما تكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الإنتاج المخصصة للمجهود الحربي (فقرة ثالثة) .

مادة ١١٦ مكرر (ج)

■ كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقولة أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم أو إذا ارتكب أي غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب السجن .
■ وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو مصلحة قومية لها .

■ وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين

(٥) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٤٣ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٥٥

العقوبتين وذلك ما لم يثبت انه لم يكن في مقدوره العلم بالغش او الفساد .
■ ويحكم على الجاني بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

■ ويعاقب بالعقوبات سالفه الذكر على حسب الاحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام او الغش راجعا إلى فعلهم .

تعليقات وأحكام

أركان الجريمة :

صفة الجاني :

يلزم لوقوع الجريمة ان يكون الفاعل ملتزما بتنفيذ عقد مقلولة او نقل او توريد او التزام او اشغال عامة ارتباطه مع إحدى الجهات التي حددتها المادة ١١٩ او مع إحدى شركات المساهمة وعلى ذلك فإن الشارع قد حدد صفة الجاني من وجهتين : من حيث نوع العقد ومن حيث من يتعاقد مع الجاني .

فمن حيث نوع العقد تطلب الشارع ان يكون عقد مقلولة او نقل او توريد او التزام او اشغال عامة وقد نص الشارع على هذه العقود على سبيل الحصر .

● ويستوى في الفاعل ان يكون هو المتعاقد الاصلى مع جهة من تلك الجهات او يكون متعاقدا من الباطن مع هذا الاخير او وكلاء عنه او وسيطا بينه وبين غيره ممن يتصل بهم تنفيذ العقد بشرط ان يعترف القانون بصلته بالمتعاقدين الاصلى ويقتضى ذلك ان تكون علاقته به صحيحة قانونا على انه إذا كانت صلته به باطلة فإن مسئوليته عن فعله لا تنتفى ولكنه يعد شريكا . ولا يحول دون مسئوليته ان يكون المتعاقد الاصلى وهو الفاعل باعتباره الذى يحمل الالتزام قبل الدولة او ما عداها من الهيئات حسن النية^(١) .

٢ - الركن المادى :

هو الإخلال او الغش في تنفيذ العقود المذكورة والفصل في الإخلال بتنفيذ العقد هو فصل في مسألة اولية ترجع فيها المحكمة إلى القانون الذى يحكم العقد ومع ثبوت هذا الإخلال فإن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٢ والدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٢٤ .

المشرع لا يكتفى به لوقوع الجريمة بل يشترط ان يترتب عليه ضرر جسيم وقد جاءت صيغة النص مبهمة لا تحدد نوع الضرر او مقداره او المضور كما لم يرد في المذكرة الايضاحية ما يفصح عن غرض الشارع من ذلك وينبغي عندئذ الاسترشاد بالفرض الذى استهدفه المشرع من نصوص الباب الذى وردت فيه المادة ١١٦ مكررا (ج) والمادة ١١٦ القديمة بوجه خاص فقد ربطت المذكرة الايضاحية لقانون سنة ١٩٦٢ بين النصين فالضرر المقصود يجب ان يكون ضررا ماديا يلحق بالجهة المتعاقدة اما جسامته الضرر فقد ترك تقديرها لمحكمة الموضوع^(٢).

● وقد سلوى القانون بين الغش في التنفيذ والإخلال الضار بالالتزامات العقدية ومن امثله الغش في عدد الاشياء الموردة او في مقدارها او مقلستها او عيارها او في ذاتية البضاعة المتفق عليها او في حقيقتها او طبيعتها او صفاتها الجوهرية او ما تحتويه من عناصر نافعة وخصائص مميزة او عناصر تدخل في تركيبها وكل كان تغير في الشيء لم يجربه العرف او اصول الصناعة . وتقع الجريمة بادننى قسط من الغش ولو لم يكن على درجة كبيرة من الجسامته او الخطورة . وهذا الغش لا يختلف في طبيعته عن الغش المعاقب عليه بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إلا انه متى توافر هذا الغش تعين تطبيق المادة ١١٦ مكررا باعتبارها ذات العقوبة الأشد ويلاحظ ان القانون يكتفى بمجرد وقوع الغش لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما بخلاف الحال بالنسبة إلى الإخلال بالتنفيذ حيث يتعين توافر الضرر الجسيم^(٣).

● والصورة الثالثة من الركن المادى هي استعمال او توريد بضاعة او مواد مغشوشة او فاسدة تنفيذا للالتزام التعاقدى وموضع استعمال هذه المواد هو عقود المقلولة والالتزام والأشغال العامة وموضع توريدها هو عقد التوريد^(٤).

٣ - الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية فيلزم قيام توافر القصد الجنائى وهو اتجاه الإرادة إلى الإخلال بتنفيذ العقد او الغش فيه فلا تقوم الجنائية إذا كان عدم تنفيذ العقد راجعا لمجرد الإهمال وقد وردت كلمة «عمدا» في صورة الإخلال ويستفاد العمد من التعبير بارتكاب الغش في الصورة الأخرى . وقد لا يثبت الغش او العلم به فعندئذ افترض المشرع ان الفاعل قد أهمل في التحقق من سلامة البضاعة وعاقبه بعقوبة الجنحة ولكنه يستطيع ان يدحض هذه العقوبة بان يثبت انه لم يكن في مقدوره العلم بالغش او الفساد^(٥).

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٣) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٠٤ .

العقوبة :

عقوبة الإخلال بتنفيذ العقد إذا ترتب عليه ضرر جسيم وكذلك إذا ارتكب أى غش فى تنفيذه ولم لم يترتب على ذلك ضرر ما هى السجن .

● وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو مصلحة قومية لها .

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأى من العقود سألقة الذكر ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك كله ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد . ويحكم فضلاً عن ذلك على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

ويعاقب بذات العقوبات على حسب الأحوال المتعلقون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كلن الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم . مع ملاحظة أنه يجوز أن يحكم بالإضافة إلى ما تقدم بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكرراً .

من أحكام النقض :

١ - جنائية الغش فى تنفيذ عقد التوريد هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى الذى يتمثل فى اتجاه إرادة المتعاقد إلى الغش فى تنفيذ العقد مع علمه بذلك وكلن سياق نص المادة ١١٦ مكرراً دجـ من قانون العقوبات التى تعاقب على هذه الجريمة قد خلا من القرينة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقوانين أرقام ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والتى افترض بها الشارع العام بالغش إذا كلن المخالف من المشتغلين بالتجارة . فإنه لا يكون ثمة تناقص بين انتقاء القصد الجنائى لجنائيات الغش فى تنفيذ عقد التوريد وتوافر ركن العلم فى جنحة الغش المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المستند من القرينة القانونية المنصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) .

٢ - لما كلن نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات قد جرى فى فقرته الثانية على أن كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأى من العقود سألقة الذكر . ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة

ويعاقب بالعقوبات سالفه الذكر على حسب الأحوال المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها متى أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته أن الطاعن بصفته متعلقاً من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها إلى تلك الجهة إذ تبين من فحص تلك الكمية أنها محمولة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي وقد كان ذلك راجعاً لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له معينه الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون . إذ دانه عن جريمة لما تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى منقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥) .

٣ - لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبني الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل وكان يبين مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجة أنها إن الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض نظراً لما يحتلجه إلى تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥) .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد جسيمة الضرر المترتب عليه بل يكفي وقوع الغش لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما . فإن مانعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥) .

٥ - من المقرر أن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعنة قد عمدت إلى غش اللبن المورد إلى المستشفى للإخلال بعقد التوريد أو الغش في تنفيذه فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والإحالة إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التي أوقعها

الحكم على الطاعنة تدخل في نطق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ اخذا بالقريضة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الآخرين التي افترض بها الشارع العلم بالغش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك ان مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توافر هذا الشرط في حق الطاعنة .
(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١) .

٦ - واضح من سبق نص المادة ١١٦ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة به على سبيل الحصر ويدخل في حكم النص - حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية لذلك القانون من الغش في عدد الاشياء الموردة او مقلتها او عيارها او في ذاتية البضاعة المتفق عليها او في حقيقتها او طبيعتها او صفاتها الجوهرية او ما تحتويه من عناصر نافعة او خصائص مميزة او عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الاشغال او الاشياء الموردة بالمخالفة لاحكام العقد وكل تغيير في الشيء لم يجربه العرف او اصول الصناعة .
(نقض جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٠) .

٧ - لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش او جسامته الضرر المترتب عليه .
(نقض جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٠) .

٨ - يبين من سيق نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه اشترط لقيام اى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهي الإخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود ان يقع الإخلال او الغش في تنفيذ عقد من العقود التي اوردتها المادة على سبيل الحصر وان يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة او إحدى الجهات الأخرى التي اشارت إليها المادة المذكورة وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالثبوت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من اثر في اسباب التكيف الصحيح على واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) .

٩ - الواضح من سيق نص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على نوعين من الجرائم (الاول) هو الإخلال العمدى في تنفيذ

اي من العقود المبينة بها على سبيل الحصر وهذا النوع هو الذي ربط فيه الشارع الإخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا في الجريمة دون ما عداه و(الثاني) وهو الغش في تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معيناً من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦) .

١٠ - يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش إذ أن كلا منهما يمثل وجهاً للأجرام يختلف عن الآخر اختلافاً تامة وينتقضه فالخطأ هو جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ولن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية . إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية . يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الأضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدثت به جريمة الإهمال الجسيم فاستلزم الغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركناً في الجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) .

مادة ١١٧

كل موظف عام استخدم سخرة عمالاً في عمل لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجاني موظفاً عاماً .

تعليقات

أركان الجريمة :

١ - صفة الجاني :

تتطلب الجريمة في صورتها العادية أن يكون الجاني موظفاً عاماً في ذات المدلول الذي حددته المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات ويتعين بالإضافة إلى ذلك أن يكون مكلفاً باختيار عمل لحساب الدولة أو إحدى الجهات التي نصت عليها المادة ١١٩ من قانون العقوبات أو أن يكون مكلفاً بتوزيع الأجور عليهم وفقاً للقواعد يقررها القانون . وسواء أن يكون هذا العمل هو اختصاصه الأصلي أو أن يكلف بالقيام به على وجه عارض فإذا انتفت

عن الجانبى هذه الصفة . توافرت الصورة المخففة للجريمة^(١) ومفاد ذلك أن الفاعل قد يكون موظفا عاما ممن عددتهم المادة ١١٩ مكررا فتكون الواقعة جنائية وقد يكون شخصا آخر من أحد الناس فتكون الواقعة جنحة . ومن أمثلة الفرض الأول أن يرتكب الجريمة كاتب في مزرعة تابعة لوزارة الزراعة يختص بقيد العمال الذين يعملون يوميا في المزرعة بالدفاتر المخصصة لذلك^(٢) .

٢ - الركن المادى :

يتوافر الركن المادى فى الجريمة بإحدى صورتين :
الأولى : أن يستخدم الموظف العمال سخرة أى بلا أجر . وهو يرتكب الجريمة سواء استولى على الأجرة لنفسه مع احتسابها على الجهة أو لم يحسبها عليها فالمقصود بالحماية هنا هو العامل وهو المستحق للأجر .
والثانية : أن يحتجز الموظف بغير مبرر كل أو بعض ما يستحقه العامل من أجر وسواء احتجزه لنفسه أو وفره للحكومة فالقانون لا يشترط فى هذه الجريمة أن يحقق الموظف لنفسه ربحا أو يحاول تحقيقه .

وقد لا يستوفى الموظف استخدام كامل العمال المطلوبين للمأمورية المكلف بها وياخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضهم وقد يقيد أسماء خدمة الخصوصيين ليستحصل على إعطائهم أجورا بحسبها على الجهة وفى الصورتين لا يضر الموظف بالعمال . وإنما يستولى على مال عام فيعاقب على الاستيلاء وفقا لإحدى المادتين ١١٢ ، ١١٣ حسب الأحوال^(٣) .

٣ - الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية ويتطلب القصد فى حالة تشغيل العمال مسخرة أن يعلم المتهم بما ينطوى عليه فعله من اكراه للعامل على العمل وهو يفترض علمه بعدم رضائه بل رضاء حرا . ثم اتجاه ارادته إلى فعل الاكراه ويتطلب القصد فى حالة احتجاز الأجر كله أو بعضه دون مبرر علم المتهم بالأجر الذى يستحقه العامل ومقدار المبلغ الذى أعطاه له واتجاه ارادته إلى حرمانه الفرق بين المبلغين (وفى حالة الاحتجاز الكلى فإن ارادته تتجه إلى حرمانه كل ما يستحق) وينتفى القصد إذا جهل الجانبى حقيقة الأجر الذى يستحقه العامل أو أخطأ

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٠٥ .

في حساب المبلغ الذي اعطاه له . او اعتقد وجود مبرر لحرمان العامل من كل اجره او بعضه ولو كان مرجع ذلك إلى الجهل بقواعد قانونية غير عقابية ولا ينتفى القصد بانتفاء الباعث إلى الإثراء كما لو كانت نية المتهم إفلاحة الخزانة بتوفير اجور العاملين لحسابها^(٤) .

العقوبة :

العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الفاعل موظفا عاما ممن حددتهم المادة ١١٩ مكررا . ويحكم فضلاً عن ذلك بعزل الجاني من وظيفته او زوال صفته عملاً بنص المادة ١١٨ عقوبات . وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجاني موظفاً عاماً . ويجوز فضلاً عن هذه العقوبات الحكم بكل او بعض التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا عقوبات . سواء بالنسبة للموظف او غير الموظف .

مادة ١١٢ مكررا

كل موظف عام خرب او اتلف او وضع النار عمداً في أموال ثابتة او منقولة او اوراق او غيرها للجهة التي يعمل بها او يتصل بها بحكم عمله او للغير متى كان معهودا بها إلى تلك الجهة . يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

■ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت إحدى هذه الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا او لإخفاء أدلتها .

■ ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التي خربها او اتلفها او احرقها .

تعليقات

أركان الجريمة :

١ - صفة الجاني :

هذه جريمة موظف عام يشترط في مرتكبها توافر هذه الصفة ولكن تخلف صفة الموظف

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٥٨

العلم لا تخرج الجاني عن دائرة العقاب طبقاً للمواد ٨٩ مكرراً أو ٢٥٢ مكرراً و ٣٦١ (١) عقوبات حسب الأحوال ويستوى في المال موضوع الجريمة أن يكون عقلاً أو منقولاً وهو ما عبرت عنه المادة ١١٧ مكرراً بالأموال الثابتة أو المنقولة أو الأوراق أو غيرها . ويستوى أيضاً أن يكون المال موضوع الجريمة من الأموال العلنية (الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان معهوداً بهذا المال إلى الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله) (١) .

٢ - الركن المادي :

السلوك المكون للجريمة هو التخريب أو الاتلاف أو وضع النار فالتخريب هو ، الاتلاف العشوائي الذي لا يستهدف شيئاً معيناً بذاته والاتلاف هو تعطيل منفعة شيء معين بذاته ووضع النار هو توصيل شعلة إلى شيء يمسك به لهيبتها (٢) .

٣ - الركن المعنوي :

القصد الجنائي ينحصر في تعدد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بأركانه التي حددها القانون ويتلخص في اتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الاتلاف أو التخريب أو وضع النار عمداً في الأموال الثابتة أو المنقولة أو الأوراق المبينة في صلب المادة مع علمه أنه يحدثه بغير حق .

العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة في صورتها البسيطة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ويحكم بالإضالة إلى ذلك بإلزام المتهم بدفع قيمة الأموال التي خربها أو أتلفها أو أحرقها وللجريمة صورة مشددة تفترض أنها ارتكبت «بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكرراً لاختفاء أدلتها، ويعنى ذلك أن الظرف المشدد يفترض «صلة سببية نفسية بين هذه الجريمة وإحدى الجرائم التي أشار النص إليها» . وعقوبة الجريمة إذا توافر هذا الظرف المشدد هي الأشغال الشاقة المؤبدة بالإضالة إلى إلزام المتهم بدفع قيمة المال موضوع جريمته (٣) ويجوز فوق ذلك أن يحكم على الجاني بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها في المادة ١٨ مكرراً .

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٣٠٢ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١٤٦ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٤٩ .

مادة ١١٨

**فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة
اولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة اولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
مكررا ، ١١٧ فقرة اولى ، يعزل الجانى من وظيفته او تزول صفته . كما
يحكم عليه فى الجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة اولى وثانية
ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة اولى ، ١١٣ ، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية
لقيمة ما اختلسه او استولى عليه او حصله او طلبه من مال او منفعة على
الا تقل عن خمسمائة جنيه .**

تعليقات وأحكام

١ - العزل :

عرفت المادة ٢٦ عقوبات العزل من وظيفة اميرية بانه الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

والعزل من الوظيفة أو زوال الصفة عقوبة تكميلية وجوبية في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة، ١١٣ مكررا فقرة أولى، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٦ مكررا، ١١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات وذلك عملا بنص المادة ١١٨ عقوبات محل التعليق . وهذه الجرائم هي جرائم الاختلاس والاستيلاء وطلب أو اخذ ما ليس مستحقا من رسوم أو غرامات أو عوائد أو ضرائب أو نحوها . والتربح والإخلال المتعمد بنظام توزيع السلع والأضرار المتعمد بالأموال أو المصلح والارتكاب المتعمد لفعل من شأنه الأضرار بها إذا نجم عنه الضرر بالفعل واستخدام الموظف العام لعمل سخرة .

● ويلاحظ ما تنص عليه المادة ٢٧ من قانون العقوبات من أن كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . وفي هذه الحالة يجب مراعاة ما تنص عليه المادة ٢٦ عقوبات من أن مدة العزل لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنوات ولا أقل من سنة واحدة .

٢ - الغرامة :

والغرامة النسبية هي التي ترتبط بالضرر أو الفائدة التي تحققت من الجريمة وهي

«غرامة، لأنها عقوبة تكميلية تحكمها المبادئ العامة التي تحكم سائر العقوبات وهي نسبية لأنها تتناسب مع الضرر أو الفائدة في تحديد مقدارها»^(١) ولم يحدد المشرع حدا أقصى للغرامة بل أطلقه وجعله مساويا لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة واشترط المشرع في كل الأحوال ألا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه .

● ويلاحظ أن الغرامة النسبية لا تتعدد بتعدد المتهمين لأنه يراعى فيها التعويض بل يحكم بها على الفاعلين والشركاء جميعا بالتضامن . وذلك عملا بالمادة ٤٤ عقوبات والتي تنص على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الإلتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

٢ - الرد :

الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات هو رد المبلغ المختلس أو المستولى عليه أو قيمة ما حصله الجاني أو طلبه من مال أو منفعة . والرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه . فإذا كان المتهم قد رده قبل صدور الحكم عليه فلا محل للزامه برده مرة أخرى . أي أنه لا محل للحكم بالرد كعقوبة تكميلية إذا كان قد سبق ورد المبلغ قبل صدور الحكم .

من أحكام محكمة النقض

في العزل :

١ - لما كان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكلن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جرائم التزوير في محرر رسمي وتقليد ختم إحدى جهات الحكومة واستعماله وإثبتها في حق الطاعن عامله بالرافة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر فإنه إذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة إعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار أن العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التي تطبق حتما مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها - دون ما حاجة إلى لفت نظر الدفاع ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦) .

(١) الدكتور جلال ثروت في النظرية العامة لقانون العقوبات ص ٤٨١ .

٢ - إذا كلن الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة - وقضى عليهما بالحبس فقد كلن المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر ان تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢) .

٣ - لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ على مجرد ارتكاب جناية الامر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع من قانون العقوبات ان تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها فيها على حد سواء مادامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرافة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٤ - لا يؤثر في وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس سبق مجازاة المتهم إداريا عن خطأ إدارى ناشئ من الفعل ذاته لأن عقوبة العزل عقوبة تكميلية مقررة في القانون عن جناية الاختلاس عملا بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات والمحكمة الجنائية ملزمة بتوقيعها وهي تختلف في طبيعتها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإدارى من الجهة الإدارية .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

في الغرامة :

٥ - من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وأن كلن الشارع قد ربط لها حد أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي اشترت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر في قولها «إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك، وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدود في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب فيه . لما كلن ذلك وكلن المشرع في المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجاني بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص . وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم عليه موظفا أو من في حكمه وإذا كلن الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المطعون ضدهما الأول والثاني اللذين اعتبرهما فاعلين دون الثالث الذي اعتبره شريكا في جناية الاختلاس فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئيا بالنسبة إلى المطعون

ضدهم الثلاثة الاول وتصحيحه بتغريمهم متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه بالإضافة إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٦ - أعلن المشرع صراحة بليزاده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي تقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالفه الذكر - يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقررة بها على كل من الطاعنين مادام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١) .

٧ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وأن كلن الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥) .

٨ - أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥) .

في الرد :

٩ - الحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التي دين الطاعن بارتكابها - يقتضى من الحكم تحديده . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذي قضى برده يكون قد جهل إحدى العقوبات التي أوقعها مما يقتضى نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢) .

١٠ - جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ولما كان الثابت من مدونات الحكم نفسه أن الطاعن رد ما اختلسه في اليوم

السابق على محاكمته فإن الحكم إذ قضي بالرد يكون معيبا بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضي به من الرد .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢) .

١١ - الرد والغرامة المكملان لعقوبة الاختلاس مقصودان بذاتهما لا يحول دون ترتيبهما أية عقوبة أخرى تجب عقوبة الاختلاس الأصلية ذلك بان الرد حق أصيل للمجنى عليه المختلس ماله لا تعنى عنه بالنسبة إليه أية عقوبة مدنية توقع على المختلس كما أن الغرامة هي عقاب مالى وضع خصيصا للمختلس جزاء وفاقا على اختلاسه ماله غيره وفي ترتيب الشروع لها معنى خاص والتأديب بشيء من جنس العمل فإذا حكمت المحكمة بالعقوبة الأصلية ولم تحكم بالغرامة وجب على محكمة النقض تعديل الحكم بإلزام المتهم بالغرامة أيضاً فوق العقوبة الأصلية .

(نقض ١٩٢٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٩ ص ٨١) .

مادة ١١٨ مكررا

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

- ١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبته مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر .
- ٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأى سبب آخر .
- ٥ - نشر منطوق الحكم بالإدانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .

تعليق

● جاء بتقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن اللجنة أدخلت تعديلا على صياغة هذه المادة فأضافت عبارة «مع عدم الإخلال بأحكام المادة

السابقة، ذلك أن المادة السابقة وهي المادة ١١٨ تنص على عقوبات من بينها العزل من الوظيفة كما أن هذه المادة تجيز فضلاً عن العقوبات السابقة توقيع عقوبة العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين ومن ثم فقد اقتضت الحيلة هذا التعديل في الصياغة حتى لا تتداخل عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة السابقة مع عقوبة العزل المؤقت المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ١١٨ مكرراً (أ)

يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلاً من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

● ويجب على المحكمة أن تقضى فضلاً عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لهما محل وبغرامة مادية لقيمة ما تم اختلاسها أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

تعليقات

١ - جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تعليقا على هذا النص ما يأتي - ومن البديهي أنه في الحالات التي تستوجب ظروفها رافة القضية بالجاني تطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ومؤداها ما كان النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى الحبس الذي لا ينقص عن ستة شهور وبالعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور كما أنه من الممكن شمول هذا الحبس بوقف التنفيذ .

غير أنه لما كانت الوقائع العملية تتخذ في كثير من الأحيان صوراً يكون من القسوة فيها حتى الحكم بمثل هذه العقوبة فقد استحدثت المادة ١١٨ مكرراً (أ) لكي تجيز للمحكمة إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنه لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها بدلاً من العقوبات المقررة لها بعقوبة الحبس الذي يهبط بالتالي إلى أقل من ثلاثة شهور . أو بواحد أو أكثر مما نصت عليه المادة ١١٨ مكرراً من تدابير .

وأوجببت الفقرة الثانية من المادة نفسها أن تقضى المحكمة بالمصادرة والرد في جميع الأحوال كلن لها محل وبغرامة مساوية لقيمة ماتم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

وأجاز المشروع في المادة الرابعة منه والتي تتضمن إضافة مادة جديدة برقم ١٦٠ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام أو المحامي العام إذا تحققت شروط الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) أن تحيل الدعوى إلى محكمة جناح مختصة لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة ١١٨ مكررا (١) المشار إليها .

٢ - وبالفعل صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ مضيفا إلى قانون الإجراءات الجنائية المادة ١٦٠ مكررا ونصها «يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محكم الجناح لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة المذكورة» .

مادة ١١٨ مكررا (ب)

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها .

■ ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة إذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

■ ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢، ١١٣، ١١٣ مكررا إذا لم يؤد الإبلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة .

■ ويجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب إذا أبلغ عنها وأدى ذلك إلى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها .

تعليقات

١ - جاء بالملذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تعليقا على هذا النص إلى انه ولما كانت جرائم الاختلاس والاضرار والعدوان على المال العام تقترف في

العادة خفية وقد لا يظن إليها أولى الأمر إلا بعد أن ينقضى على ارتكابها زمن يطول أو يقصر فقد رأى تلمسا سبيل التخبير بها واملطة اللثام عنها وعن جناتها أن توضع المادة ١١٨ مكررا (ب) كى يعفى من العقوبة من يبادر منهم بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية بالجريمة إذا كان من غير فاعلها أو المحرضين على ارتكابها وجاء الإبلاغ بعد تعلم الجريمة وإنما قبل اكتشافها واجازت المادة عيناها الاعفاء من العقوبة كذلك حتى إذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وإنما بشرط أن يسبق صدور الحكم النهائي فيها - هذا وتطلبت المادة كذلك فى سبيل الاعفاء من عقوبة جنائية الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما فى المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا أن يتوافر فضلا عما تقدم من الشروط شرط إضافي هو أن يؤدي الإبلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة . واجازت المادة كذلك أن يعفى من العقاب المخفى للمال المتحصل من إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى فى قانون العقوبات إذا أبلغ عن الجريمة وأدى ذلك إلى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل منها .

٢ - ومفاد نص المادة ١١٨ مكررا (ب) أن القانون قد قرر بعض أسباب للاعفاء من عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع :

السبب الأول للاعفاء وجوبى وهو أن يبلغ بالجريمة أحد الشركاء فيها من غير المحرضين عليها وذلك بعد وقوعها وقبل اكتشافها .
والسبب الثانى للاعفاء جوازى وهو أن يحصل الإبلاغ بالجريمة بعد اكتشافها وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

والسبب الثالث للاعفاء جوازى كذلك وهو أن يحدث الإبلاغ من شخص يخفى مالا متحصلا من الجريمة وإنما يلزم فى هذه الحالة لاعفائه أن يؤدي إلى اكتشاف الجريمة وأن يرد كذلك كل أو بعض ذلك المال .

ولا يجوز كذلك اعفاء المبلغ بالجريمة من عقوبتها إذا لم يؤدي الإبلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة . وذلك فى جرائم معينة هى الاختلاس والاستيلاء على مال عام والاختلاس والاستيلاء الواقع على مال يوجد فى حيازة شركة مساهمة (المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣ مكررا) .

٣ - وفى ذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ١١٨ مكرر (ب) من قانون العقوبات هو من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها وتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

(نقض مدنى جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٨٠ س ٣١ ق ١٧١ ص ٨٨٦) .

مادة ١١٩

يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها .

(أ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

(ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

(جـ) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

(د) النقابات والاتحادات .

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

(و) الجمعيات التعاونية .

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .

تعليقات وأحكام

١ - المقصود بالأموال العامة في نطق القوانين الجنائية التي تهدف إلى حملتها يختلف عن المعنى الفني الدقيق للأموال العامة في حكم القانون المدني والقانون الإداري إذ يخلع المشرع الجنائي صفة المال العام على طائفة من الأموال التي يراها جديرة بحماية خاصة لتعلقها بالمنفعة العامة ولو لم تكن هذه الصفة في حكم القوانين الأخرى . وانطلاقا من هذا المعنى وسع المشرع في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه المقصود بالمال العام في تطبيق أحكامه وقد تابع المشروع هذا الاتجاه في المادة ١١٩ فخلع صفة المال العام على ما يكون كله أو بعضه لإحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات من «أ» إلى «ز» من هذه المادة .

(من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥) .

٢ - يلاحظ أنه يستوى أن يكون كل الأموال أو بعضها مملوكا لإحدى الجهات المبينة بالنص أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها .

من أحكام محكمة النقض

١ - لا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته .
(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠) .

٢ - متى كان البين من مدونات الحكم أن المواد المختلصة مال عام مملوك للهيئة العامة للإصلاح الزراعي . أما دور الجمعيات التعاونية فقاصر على الإشراف على توزيعها فإنه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية .
(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) .

٣ - متى كان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه في أن الشركة التي كان يعمل بها واتهم بالاستيلاء على الغزل منها كانت أصلاً شركة خاصة ثم ضمت إلى القطاع العام - وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه - فإن ذلك ما يكفي لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بنصيب ما . ومن ثم فهي تدخل في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أما ما قاله الطاعن من أن الشركة بقيت لها شخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام فإن ذلك لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة سالفه الذكر .
(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧) .

٤ - التحدث إستقلالاً عن ملكية المال موضوع جريمة الاستيلاء - غير لازم - مداومت تلك الملكية لم تكن محل منازعة .
(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) .

٥ - استيلاء على مال إحدى الشركات المملوكة للدولة - ليس لهذه الجريمة طريق خاص للإثبات .
(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٩) .

مادة ١١٩ مكرراً

يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب :

(أ) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدول ووحدات الإدارة المحلية .

(ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها عامة طبقاً للمادة السابقة .

(و) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة باجر أو بغير اجر طوعية أو جبرا .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

تعليقات وأحكام

١ - من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

تبعاً للتوسعة في مدلول المال العام تضمن المشروع في المادة ١١٩ مكرراً التوسعة في مدلول الموظف العام كذلك في نطلق تطبيق احكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فلم يقف في شأن تحديد مدلول الموظف العام في نطلق تطبيق احكامه عند التعريف الضيق للموظف العام في نطلق تطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين في الدولة او عند التعريف الذى وضعته المحكمة الإدارية العليا للموظف العام بانه الشخص الذى يعين بصفة مستمرة غير عارضة للمساهمة في خدمة مرفق عام تديره الحكومة المركزية او السلطات الإدارية اللامركزية بالطريق المباشر ولكن اتجه المشروع إلى التوسع في مدلول الموظف العام في نطلق تطبيق احكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فحددت المادة (١١٩) مكرراً بالإضافة إلى الموظف العام بالمعنى الضيق كل من اعتبروا موظفين عموميين في نطلق تطبيق احكام الباب المذكور يستوى في ذلك أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة باجر أو بغير اجر .

وقد حرص المشروع على النص على سريان احكامه على رجال السلطة العامة حتى يمتد سريان احكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات على كل من يتمتع بقسط

من السلطة العامة ولو لم يدخل في نطاق العاملين المدنيين في الدولة بالمعنى الضيق .
وبديهي انه يخضع لاحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات كذلك
وفقا للنص سالف الذكر رجال القوات المسلحة والشرطة وفرق الامن والعمد ومشايخ البلاد
والمأذونين وغيرهم سواء نظمت احوالهم الوظيفية تشريعات خاصة ام لا .

٢ - تنطبق نظرية الموظف الفعلى فى صدد جنائيات الباب الرابع اذ لا يؤثر فى قيامها ان
يكون الموظف لم يصدر بعد قرار بتعيينه او ان يكون هذا القرار قد صدر باطلا او ان تتوقف
علاقته بالدولة لفترة مؤقتة او بصورة نهائية مادام هذا الشخص يقوم فعلا باعباء
الوظيفة ولم يكن العيب الذى يشوب علاقته بالدولة مفصوحا^(١) وعلى ذلك فانه متى كان
الفاعل موظفا فليس للمحكمة ان تراقب صحة تعيينه فى وظيفته اذ يكفى لإدانته ان يكون
بالفعل حاملا صفتها مؤديا عملا وقت اسناد الفعل إليه^(٢) .

٣ - ويجب ان تتوافر صفة المتهم كموظف وقت ارتكابه الفعل وهذا الاشتراط تطبيق
للقواعد العامة التى تجعل العبرة فى تحديد ما اذا كانت اركان الجريمة متوافرة ام غير
متوافرة بوقت ارتكاب العمل الاجرامى^(٣) .

٤ - من الواضح ان المادة ١١٩ مكررا يقتصر تطبيقها على جرائم الباب الرابع من
الكتاب الثانى دون باقى الجرائم وقيل فى ذلك بانه لا يجوز ان يختلف معنى الموظف العام
فى مجال عن آخر من مجالات قانون العقوبات لذلك كان يلزم وضع نص فى الاحكام العامة
لبين مدلول الموظف العام فى تطبيق احكام قانون العقوبات^(٤) .

من أحكام محكمة النقض

١ - ان صفة الجانى او صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذى اخذ به قانون العقوبات
هى الركن المفترض فى جنائية الاختلاس تقوم بقيامها فى المتصف بها . ولا يشترط ان يثبت
الحكم توافر العلم بها لدى الجانى كفيما يكون مستاهلا للعقاب اعتبارا بان الشخص
يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .
(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨) .

(١) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ١٧٨

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٧٠ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٧ .

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٢

٢ - العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة - شموله جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملاحقة بها حكما - أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه - وأيا كان نوع العمل المكلف به - الخفير في شركة تابعة للقطاع العام اعتباره في حكم الموظفين العموميين - ولو كان عقده محدد المدة .
(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .

٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرر من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٥) .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن المطعون ضده الأول أمين للمخزن ثم انتهى إلى نفي هذه الصفة عنه بقالته عدم توافرها ما يؤكد أنها فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقع بخصوص مدى انطباق الظرف المشدد في جنائية الاختلاس لاضطراب العناصر التي أوردتها المحكمة عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التصرف على أي أسس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ومن ثم يكون الحكم معيبا بالتناقض .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١/١٥) .

من التعليمات العامة للنيابات
في شأن
الرشوة واختلاس المال العام

التعليمات وفقا لموادها الواردة بالتعليمات العامة للنيابات
الكتاب الأول

التعليمات القضائية القسم الأول في المسائل الجنائية
طبعة ١٩٨٠

مادة ١٣٥ - يجب على اعضاء النيابة ان يسارعوا بتحقيق قضايا العاملين بالحكومة والقطاع العام وبالتصرف فيها حتى لا تطول مدة وقفهم او يظل امرهم معلقا امدا طويلا حرصا على الصالح العام ومنعا من تعطيل سير العمل في الجهات التي يتبعونها .

مادة ١٤٠ - على اعضاء النيابة ان يقولوا بانفسهم تحقيق حوادث العدوان على المال العام بمجرد تبليغها إليهم .

مادة ٢٥٧ - يتعين عدم البدء في تحقيق القضايا التي يتهم فيها رؤساء مجالس إدارات الهيئات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها اثناء تادية اعمالهم او بسببها إلا باذن من النائب العام وذلك ما لم تكن الاوراق محالة من النيابة الإدارية ماذونا فيها من مديرها بالتحقيق معهم .

مادة ٢٥٨ - يجب على اعضاء النيابة سرعة تحقيق وإنجاز القضايا ذات المساس بمصالح القطاع العام وعدم ضبط المستندات التي يحتاج إليها سير العمل في الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا في حالات الضرورة التي يستلزمها التحقيق . والاكتفاء فيما سوى ذلك بإثبات الاطلاع عليها او نسخ صور منه مطابقة للأصل وتسليم اصولها إلى مسئول بالمؤسسة او الوحدة الاقتصادية لا صلة له بالتحقيق للمحافظة عليها وتسليمها للنيابة عند الاقتضاء .

مادة ٢٥٩ - إذا استلزم التحقيق في الجرائم التي يرتكبها العاملون بجهات الحكومة او القطاع العام وقف العامل عن عمله . فيجب على عضو النيابة المحقق ان يعرض الامر على

المحامي العام أو رئيس النيابة الذي له مخابرة الجهة المختصة لوقف العامل عن عمله إن رأى موجبا لذلك .

وإذا استفسرت الجهات المذكورة من النيابة أثناء توليها التحقيق في قضايا العاملين بها عن موقفهم وما إذا كان الأمر يتطلب اعتقالهم أو إبعادهم عن العمل أو ما إلى ذلك من الإجراءات الإدارية أو تقدم العاملون المذكورون بطلبات لخطر الجهات التابعين لها بان التحقيق معهم لا يستلزم اتخاذ إجراءات حيالهم يتعين على النيابة حفظ الطلبات المذكورة التي ترد إليها عن غير طريق الجهات الرسمية . وعرض ما يرد إليها من هذه الجهات على المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية لاتخاذ ما يراه ملائما في هذا الشأن .

وإذا استلزم ذلك التحقيق فحص أعمال المتهم فيجب على النيابة أن تندب لذلك لجنة إدارية يكون أعضاؤها من غير العاملين المسؤولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المتهم أو الذين ينتمون إليه بصفة . ويمكن للنيابة أن تطلب إلى مدير عام التفتيش بوزارة المالية إيلاء أحد المفتشين التابعين له للاشتراك في اللجنة إذا كانت هناك حاجة إلى خبرة فنية في المحاسبة .

ويجب أن تكلف اللجنة بفحص أعمال المتهم في جميع شتى خدمته بتسلسل من تاريخ اكتشاف الحادث حتى التاريخ الذي يثبت أنه بدا فيه الاختلاس أو التلاعب سواء كان ذلك في الجهة التي ظهر فيها الحادث أم في غيرها من الجهات التي يكون قد سبق له العمل فيها . وللنيابة أن تطلب إلى تلك الجهات تشكيل لجان إدارية من قبلها لتتولى فحص أعمال المتهم أثناء عمله بكل منها مع مراعاة الاتضم هذه اللجان مفتش المناطق الذين وقعت الحوادث في دائرة عملهم أو الموظفين المسؤولين عن المراجعة أو الإشراف على أعمال المتهم .

وذلك للكشف عن الوسائل التي اتبعت في ارتكاب الحادث وللأسباب التي سهلت وقوعه وعلى الأخص ما قد يتعلق فيها بالقصور في أنظمة العمل أو في أجهزة المراجعة والرقابة . وحصر جميع الأشياء والمبالغ التي وقع عليها الاختلاس أو السرقة أو الإهمال وتحديد الأضرار التي نتجت عن الحادث . مع تحديد مسئولية العاملين الذين تقع عليهم تبعة وقوع الحادث سواء كان هذا نتيجة تهاون في تفتيش أعمال المتهم ومدى مسئولية كل منهم وكذلك اقتراح أنجح الوسائل والاحتياطات التي يجب اتخاذها لاتقاء تكرار الحادث وتلافي ما قد يوجد بأنظمة العمل من نقص ساعد على وقوع الحادث أو عدم اكتشافه قبل التماهي فيه . ويجب على اللجنة الإدارية أن تقدم تقريرا عن نتيجة فحص الحادث من ست صور تتضمن ما نص عليه بالفقرة التاسعة من الفقرة ثانيا بالمادة ١٢٦٩ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عما ١٩٧٩ .

مادة ٢٦٠ - يجب على أعضاء النيابة الاستعانة بالبنك المركزي (إدارة الرقابة على

البنوك) إذا نسب لأحد العاملين في البنوك منح قروض بدون ضمانات كافية أو غير ذلك من تصرفات تثير شبهة الجريمة - في إعداد تقرير فنى لاستجلاء الجانب المصرى للوقائع موضوع التحقيق . وبيان مدى ما فيها من مخالفة للقوانين النقدية أو للقواعد السليمة للإئتمان والمصلحة العامة للاقتصاد . كما يراعى الالتزام بسرية إجراءات التحقيق في وقائع الاختلاس أو المخالفات المالية في المصارف الوطنية والإمر - وإذا دعا الحال إلى ذلك - يحظر نشر ما يكون من هذه الوقائع ماساً بالاقتصاد القومى أو من شأنه أن يهز الثقة في سلامته .

مادة ٢٦١ - يجب على النيابة اخطار إدارة الكسب غير المشروع بحوادث الاختلاس وما إليها من مظاهر الاعتراف التى تنسب إلى أحد الخاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع وذلك فور تشكيلها على أن يتضمن الاخطار رقم القضية الخاصة واسم المتهم وصفته وملخصاً وافياً للواقعة والإجراءات التى اتخذت فيها لتتولى الإدارة المذكورة عرض الأمر على اللجان المتخصصة حتى تقوم برسالتها بطريقة مجدية وفى التوقيت المناسب .

مادة ٢٦٥ - إذا رأت النيابة العامة الاطلاع على أوراق في إحدى المصالح الحكومية لا يمكن نقلها من مكانها . فعلى عضو النيابة الانتقال إلى المصلحة المختصة وإجراء هذا الاطلاع بها بعد استئذائها في ذلك فإذا كانت المصلحة في دائرة نيابة أخرى ترسل القضية إلى تلك النيابة بمذكرة يبين فيها الموضوع والأوراق أو البيانات المطلوب الاطلاع عليها لإجراء الاطلاع المطلوب . ما لم يستلزم التحقيق أن يطلع عضو النيابة بنفسه على الأوراق فيجب في هذه الحالة عرض الأمر على المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية كى ياذن له بالانتقال .

مادة ٢٦٦ - إذا استلزم التحقيق الحصول على بيانات من أحد مكاتب البريد أو الاطلاع على الحوالات والدفاتر الموجودة بها فيطلب ذلك من هيئة البريد رأساً بواسطة المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية المختص . ولا يجوز طلب تلك الأوراق من مكاتب البريد مباشرة ولعضو النيابة في حالة الاستعجال أن ينتقل إلى مكتب البريد المختص للحصول على البيانات المطلوبة . مع تقديم طلب كتابى إلى المكتب المذكور بشأن الاطلاع عليها ويلاحظ فحص ما يرد من الأوراق المطلوبة وإعادتها إلى هيئة البريد في أقرب وقت .

مادة ٢٧٨ - تتبع في حوادث الاختلاس والإهمال التى يرتكبها العاملون بالنيابة العامة الأحكام المنصوص عليها في المواد من ١٢٦٩ إلى ١٢٨١ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ٣٤٤ - يجوز إجراء التفتيش في أى وقت ليلاً ونهاراً إذ أن التشريع المصرى لم

يقيد إجراء تفتيش المتهم المأذون بتفتيشه في أى مكان وجد فيه طالمأكلن ذلك المكان في أثره اختصاص مجرى التفتيش ومصدر الإذن .

مادة ٣٤٥ - يجوز تفتيش الشخص برضائه كما يجوز تفتيش المكان برضاء حائزه او من ينوب عنه ويعتبر الوالد الذى يقيم مع ولده بصفة دائمة حائزا للمكان الذى يقيمان فيه .

مادة ٣٧٨ - إذا إقتضى التحقيق القبض على احد العاملين بالحكومة او القطاع العام فيجب على النيابة إخطار الجهة التى يتبعها بذلك فور صدور الامر بالقبض عليه .

مادة ٣٩٤ - يكون للنيابة العامة فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة امن الدولة العليا بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة له سلطات قاضى التحقيق .

المباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها

مادة ١٢٠

كل موظف توسط لى قاض او محكمة لصالح احد الخصوم او اضراراً به سواء بطريق الامر او الطلب او الرجاء او التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

تعليقات

١ - مقدار الغرامة معدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ وكان قبل التعديل خمسين جنهما مصرىا . وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن هذا التعديل انه قد اقتضى إجراء هذا التعديل تحقيق التناسق التشريعى بين التعديل الذى ادخل على قانون العقوبات بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بإلغاء عقوبة الحبس فى المخالفات إذ استبدل بنص المادة ١٢ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ نصا يقضى بأن المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه، كما عدل نص المادة ١١ من القانون المذكور بحيث أصبح يقضى بأن الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الحبس .

- الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

وفى ضوء هذا التعديل الذى ادخل على المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات سلفى الذكر فقد كان لزاما تعديل عقوبة الجنحة فى مختلف مواد قانون العقوبات بما يحقق التناسق التشريعى بين التعديل الذى طرا على هاتين المادتين بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ وبين نصوص قانون العقوبات .

٢ - اركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من الاركن الآتية :

الركن الأول : صفة الجاني :

تنص المادة ١٢٠ عقوبات على أن «كل موظف، ومن ثم فإنه يشترط في صفة الجاني أن يكون «موظفاً، وعلى ذلك فإن هذا النص لا ينطبق على غير الموظف إذا توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به . ويلاحظ أن نص المادة لم يذكر كل موظف عام أو من في حكمه ومن ثم فإنه لا مجال لانطبيق نص المادة ١١١ عقوبات والتي عدت من يعتر في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الفصل الخاص بالرشوة . كما لا ينطبق نص المادة ١١٩ مكرراً عقوبات والتي عرفت الموظف العام في نطاق تطبيق الباب الرابع وهو اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر . لأن ذلك التعريف الموسع للموظف العام قاصر على الجرائم المنصوص عليها بالباب سالف الذكر والتي هدف المشرع منها إلى حماية المال العام .

● وهنا يثور التساؤل من المقصود بالموظف في حكم المادة ١٢٠ من قانون العقوبات ؟ وللإجابة على ذلك فإن الملاحظ أنه لم يرد في قانون العقوبات تعريف للموظف العام خلاف نص المادة ١١١ الخاص بالرشوة ونص المادة ١١٩ الخاص بالاختلاس . ودون ذلك لم يرد تعريف عام للمقصود بالموظف بالنسبة لباقي مواد قانون العقوبات . ولا مفراًذن من الرجوع إلى تعريفه في القانون الإداري وقد عني القضاء الإداري والجنائي على السواء بهذا التعريف الذي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : صدور أداة قانونية يلحق بمقتضاها الشخص في الخدمة ومن ثم فإن مجرد استيفاء المرشح للشروط المقررة للتعين في الوظيفة العامة لا يكفي لاعتباره معيناً فيها وإنما يلزم حصول التعيين بالأداة المقررة .

والثاني : أن يقوم الشخص بعمل دائم والمناط في دائمية الوظيفة هي بحسب طبيعتها وكنها والعلاقة التي تقوم بين الموظف والحكومة على أساسها فمتى كان الشخص يشغل وظيفة على وجه الاستمرار بحيث لا تنفك عنه إلا بالوفاة أو الاستقالة أو العزل فإنه يعتبر موظفاً علماً بما إذا كانت العلاقة عارضة فإنها تندرج في مجالات القانون الخاص ومن ثم فإن المكلف بخدمة عامة لا يعد موظفاً .

والثالث : أن يساهم الشخص بعمله في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن طريق الاستغلال المباشر وسواء كان المرفق من المرافق العامة الإدارية أو الاقتصادية .

● ومتى توافرت الشروط الثلاثة فلا يؤثر في اعتبار شخص موظفاً علماً النظام القانوني الذي يحكمه فقد يكون النظام القانوني العام . وقد يكون نظاماً خاصاً بطائفة معينة كهيئة التدريس في الجامعات أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ولا يشترط رضا الموظف بالتعيين فالمكلفون بالتعيين في وظائف معينة موظفون عموميون ولا يؤثر في اعتبار الشخص موظفاً إلا يتقاضى عن عمله راتباً من خزانة الدولة لأن الراتب ليس من خصائص

الوظيفة العامة او شرطاً من الشروط الواجبة في الاعتبار^(١) وفي ذلك فقد قضت محكمة النقض بان الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق^(٢) .

الركن الثاني : التوسط وطريقته :

يشترط في التوسط ان يكون بطرق الامر او الطلب او الرجاء او التوصية .
فالامر يقتضى ان يكون للأمر سلطة على القاضى الذى اصدر إليه الامر وكانت المادة ١١٠ من القانون القديم تنص على عقب كل صاحب وظيفة اميرية امر او توعده بناء على سطوة وظيفته قاضيا او محكمة .. الخ .
اما الطلب والرجاء والتوصية فلا تقتضى شيئاً من ذلك ويجوز صدورهما من اى موظف كبيرا كلن او صغيرا^(٣) وقد يكون شكل الطلب او الرجاء او التوصية كتابية كما قد يكون شفاهة . إذ ان القانون لم يشترط شكلا خاصا للطلب او الرجاء او التوصية .

الركن الثالث :

يشترط ان يكون التوسط لدى قاض او محكمة . والمقصود بالقاضى هو كل قاضى يجلس على منصة القضاء على مختلف درجاته فينطبق النص سواء كلن التوسط لدى قاضى محكمة جزئية او ابتدائية او استئنائية او نقض . وايا كلن اختصاصه النوعى اى سواء كلن العمل المسند إليه جنائيا او مدنيا او عماليا .. إلى آخره .
ونرى ايضاً انه يستوى ان يكون القاضى قاضيا عاديا يخضع للقضاء العادى او قاضيا في مجلس الدولة او قاضيا في إحدى المحاكم العسكرية . إذ ان النص قد جاء عاما بالتوسط لدى قاض ومن ثم فهو يشمل اى قاض اسبغ القانون عليه هذه الصفة .
كما وان المقصود بالمحكمة الواردة بالنص الدوائر القضائية ايا كانت .
ويلاحظ ان النص قد حدد التوسط وقصره على انه لدى «قاض او محكمة»، ومن ثم فإنه لا يندرج تحت النص التوسط لدى اعضاء النيابة العامة او التوسط لدى أحد الموظفين بالمحكمة من غير القضاة .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٦ .

(٢) الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ .

(٣) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ١٥٢ .

الركن الرابع :

يشترط أن يحصل التوسط لمصلحة أحد الخصوم أو اضراراً به فيجب أن تكون هناك دعوى مرفوعة أمام القضاء سواء أكانت الدعوى مدنية أو جنائية وسواء أكانت الدعوى المدنية مرفوعة أمام القضاء المدني أو الجنائي ويجب أن يحصل التوسط لمصلحة أحد الخصوم في تلك الدعوى أو اضراراً به سواء أكان الخصم مدعياً أو مدعى عليه أو متهماً أو مسئولاً عن حقوق مدنية ومصلحة الخصم قد تكون في الحكم له بما يطلب أو برفض ما يطلبه الخصم الآخر أو بتأخير الحكم في الدعوى أو الامتناع عن الحكم فيها أو ما شاكل ذلك وما يكون في مصلحة أحد الخصوم قد يضر بمصلحة الخصم الآخر - ويعاقب الموظف الذي يتوسط لدى قاض أو محكمة ولو لم تؤد وساطته إلى نتيجة^(١) .

الركن الخامس : القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية فيكفي فيها أن يعلم الموظف بأنه يتوسط لدى قاض أو محكمة لمصلحة أحد الخصوم أو للاضرار به .

العقوبة :

يعاقب الموظف الذي يتوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصري .

مادة ١٢١

كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أن غير حق وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً وبالعزل .

تعليقات

١ - هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر .

(٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٥٣ .

٢ - وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تعليقا على هذا النص بانه مونتص المادة ١٢١ على عقب القاضى الذى يصدر حكمه بناء على التوسط او الامر او الطلب او الرجاء او التوصية او يمتنع عن الحكم بسبب من ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل ولما كان القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد استحدث حكما جديدا بالمادة ١٠٥ مكررا يقضى بعقوبة السجن على الموظف العمومى الذى يقوم بعمل من اعمال الوظيفة او يمتنع عن ادائه نتيجة لرجاء او نحوه فقد رأى تنسيقا للعقوبات فى الجرائم المتمثلة تعديل المادة ١٢١ بتغليظ العقاب عليها لتكون بالسجن والعزل .

٣ - اركان الجريمة :

يشترط لتحقيق الجريمة ضرورة توافر الارقان الآتية :

الركن الاول :

يشترط ان يكون الجانى قاضيا ولفظ قاضى يشمل وكما سبق قضاة المحاكم الجزئية والابتدائية ومستشارى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . ولكنه لا يشمل اعضاء النيابة ولا اعضاء اللجان الادارية او المجالس التأديبية لان المادة تنص على القضاة واحكام قانون العقوبات مما لا يجوز التوسع فى تاويلها^(١) ونرى ان ذلك النص ايضا ينطبق على قضاة مجلس الدولة وقضاة المحاكم العسكرية وكذلك قضاة محكمة القيم واى قاض اسبغ عليه هذا الوصف بمقتضى القانون .

الركن الثانى :

والركن الثانى اللازم لتوافر الجريمة هو ان يمتنع القاضى عن اصدار الحكم او يصدره بغير حق وذلك بناء على التوصية المنصوص عليها فى المادة ١٢٠ عقوبات .

● ونرى ان النص بالنسبة لامتناع القاضى عن إصدار الحكم نتيجة للتوصية قد جاء فضفاضا لا ضابط محدد له ولا معيار ونهيب بالمشروع تعديل هذا النص وذلك لانه يتعارض مع نص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات التى تنص على انه «يجوز للقاضى فى غير احوال الرد المذكورة إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لآى سبب ان يعرض امر تنحيه على المحكمة فى غرفة المشورة او على رئيس المحكمة للنظر فى إقراره على التنحي، ومن ثم فإذا توسط موظف لدى قاض لصالح احد الخصوم او اضرارا به . الا يكون الطريق الطبيعى

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٥٤

هو أن يتنحى القاضى عن نظر الدعوى مع اتخاذ باقى الإجراءات بالنسبة للموظف الذى توسط لديه . وإذا حدث ذلك هل يعتبر ذلك امتناعا من القاضى عن إصدار الحكم ؟ والجواب طبعاً بالنفى لأن القاضى فى هذه الحالة يستند فى امتناعه عن الحكم إلى نص قانونى هو نص المادة ١٥٠ مرافعات الامر الذى يضحى معه لا محل لادراج ذلك الفعل تحت وصف الامتناع . ومن ثم فإننا نرى أن هذا النص عديم الجدوى من الناحية الواقعية .

● أما بالنسبة للحالة الثانية وهى حالة صدور حكم من القاضى يثبت أنه بغير حق فقد ثار التسؤل عما إذا كان يكفى لمحاكمة القاضى إقامة الدليل على هذا الظلم فى الدعوى الجنائية التى ترفع عليه بمقتضى المادة محل التعليق أم يجب أن يثبت هذا بحكم قضائى سابق ؟ وفى ذلك قيل وبحق أن الظاهر من النص أنه لا تجوز محاكمة القاضى بمقتضى المادة محل التعليق إلا إذا ثبت قضائياً أنه حكم بغير الحق ويتحقق هذا الإثبات عن طريق دعوى المخاصمة التى يجوز لذى الشأن أن يرفعها على القاضى بطلب إلزامه بتعويضات طبقاً لما نص عليه قانون المرافعات فإن من الأحوال التى تقبل فيها المخاصمة وقوع تدليس أو غش من القاضى فى أثناء نظر الدعوى أو فى وقت توقيع الحكم . وهذا الغش متوفر فى الحكم الذى يصدر بناء على امر أو طلب أو رجاء أو توصية فمتى حكمت المحكمة المدنية بالتعويض فى دعوى المخاصمة بناء على أن الحكم الذى أصدره القاضى هو حكم ظالم لصدوره منه بطريق الغش أمكنت محاكمة القاضى جنائياً بمقتضى المادة محل التعليق وبناء على ذلك يعد ثبوت ظلم الحكم من المسائل الفرعية التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى العمومية التى ترفع بمقتضى المادة محل التعليق^(١) .

الركن الثالث :

يشترط أن يكون امتناع القاضى عن إصدار الحكم أو صدوره منه وثبوت أنه غير حق نتيجة لتوسط الموظف عن طريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

الركن الرابع :

ويشترط أخيراً لتطبيق المادة ١٢٠ عقوبات أن يكون لدى القاضى نية الغش بمعنى أن يمتنع عن الحكم أو يقضى بغير الحق محاباة للموظف الذى صدر منه الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية وهو عالم بأنه على غير حق سواء فى امتناعه أو فى حكمه .

● أما إذا امتنع القاضى عن الحكم لا اذعنا للامر ولا إجابة للطلب أو الرجاء أو التوصية به لأنه وجد أنه لا يمكنه بعد ذلك أن يحكم فى القضية بغير ميل فلا عقاب عليه من

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٥٥ .

أجل امتناعه عن الحكم لأن من أسباب الرد الواردة في قانون المرافعات وجود سبب قوى يستنتج منه أن القاضي لا يمكنه الحكم بغير ميل .

● وكذلك إذا صدر من القاضي حكم يثبت أنه غير حق ولكن لم يثبت أنه صدر عن طريق الغش أو التدليس بل كان صدوره عن جهل أو خطأ في فهم الوقائع أو في تطبيق القانون فإنه لا عقاب عليه من أجل ذلك^(١) .

العقوبة :

العقوبة هي السجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه والعزل من الوظيفة .

مادة ١٢٢

إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .
ويعد ممتنعا عن الحكم كل قاضى أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو باى وجه آخر .

تعليقات

١ - عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على عشرين جنيتها مصرى) .

٢ - يشترط لتحقيق النموذج الإجرامى المنصوص عليه بالمادة محل التعليق أن يكون الجانى قاضيا وقد سبق تفصيل المقصود به . وأن يمتنع عن إصدار الحكم لغير الأسباب المنصوص عليها بالمادة ١٢٠ عقوبات أى أن يكون سبب امتناعه لغير توسط موظف لديه بالأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٥٦ .

● وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ عقوبات على انه يعد ممتنعا عن الحكم كل قاض ابي او توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون او بان النص غير صحيح او باى وجه آخر .

● وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على انه إذا امتنع القاضى عن الإجابة على عريضة قدمت له او من الفصل في قضية صالحة للحكم وذلك بعد إنذاره مرتين على يد محضر يتخللها ميعاد اربع وعشرين ساعة بالنسبة إلى الاوامر على العرائض وثلاثة ايام بالنسبة إلى الاحكام في الدعاوى الجزئية المستعجلة والتجارية وثمانية ايام في الدعاوى الأخرى .

● وبالنسبة للقصد الجنائى فإنه يكفى ان يمتنع القاضى عن الحكم لسبب غير الوارد بالمادة ١٢٠ عقوبات وهو توسط الموظف العام ولو لم تكن لديه نية الغش .

العقوبة :

يعاقب الجانى بالعزل من الوظيفة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٢٣

■ يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تاخير تحصيل الاموال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من اية جهة مختصة .

■ كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم او الأمر داخلا في اختصاص الموظف .

تعليقات وأحكام

١ - هذه المادة معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في الوقائع المصرية في ٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ - العدد ١٢٠ .

● جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ انه قد اضيفت فقرة جديدة إلى المادة ١٢٣ عقوبات قصد بها القضاء على ما كثر منه الشكوى من امتناع الوزراء المسؤولين في الوزارات المختلفة عن تنفيذ الاحكام التي يصدرها مجلس الدولة او تراخيهم في تنفيذها الامر الذي لم يكن يخضع الموظف المسئول عن التنفيذ إلا للمسئولية المدنية فقط . فجاء النص بعقوبة الحبس والعزل لكل موظف عمومي يمتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر .

٣ - يشترط للتجريم ضرورة إعلان الموظف العام بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به ولا يكتفى في ذلك بإنذاره بالتنفيذ .

■ من أحكام النقض :

١ - المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصا كالشان في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالأموال العامة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين اُضيف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على ان يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة او إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواء لما كان ذلك وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه ان يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لإنزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحسر عنه صفة الموظف العام .
(الطعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦) .

ملحوظة : ولذات العلة المنصوص عليها في الحكم سالف الذكر فإن نص المادة ١١٩ مكررا عقوبات لا ينطبق هو الآخر في مجال المادة ١٢٣ عقوبات وذلك لأن المقصود بالموظف العام في حكم المادة ١١٩ مكررا مقصور على الباب الرابع وهو اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ومن ثم فإن المقصود بالموظف العام في حكم المادة ١٢٣ عقوبات هو ذات المقصود بالموظف في حكم المادة ١٢٠ عقوبات والتي سبق التعليق عليها في هذا الشأن ونحيل إليها منعا من التكرار .

٢ - لما كان الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام

لا يعد موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله .

(الطعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦) .

٣ - لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تاسيسا على تخلف الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لعدم إعلان المتهم المطعون ضده بالصورة التنفيذية للحكمين المطلوب إليه تنفيذهما واكتفاء الطاعن بإنذاره بالتنفيذ وكن ما أورده الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون . ذلك بأنه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أن : يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو امر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كن تنفيذ الحكم أو الأمر خلا في اختصاص الموظف ، مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإنذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبداء مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بانقضائها العقاب إذا امتنع عمدا عن التنفيذ . وكن من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ - أيا كن نوعه - وإلا كن باطلا . فإنه لا يتصور أن يكون بإغفاله إيراد هذا الإجراء في النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام ذلك أن الحكمة التي استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بإدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية لما كن ذلك وكانت هذه الحكمة مستهدفة في جميع الأحوال وكن الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ وأيضا الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩) .

٤ - لما كن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - استصدر حكما ضد الطاعن بصفته رئيسا لمجلس مدينة دمياط بإلزامه بالتعويض المستحق له عن قطعة أرض مملوكة له صدر قرار بنزع ملكيتها لصالح مجلس المدينة ولما لم تجد مطالبة الودية للطاعن بالمبلغ المقضى به قام بإنذاره بتنفيذ الحكم فرد عليه بعدم وجود مصرف مالى لتنفيذه وبأنه طلب من المديرية المالية تدبير المبلغ المحكوم به لتقوم بتنفيذ الحكم فاعتبر

المدعى بالحقوق المدنية هذا الرد من الطاعن امتناعا عن تنفيذ الحكم يقع تحت طائلة نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وأقام على الطاعن دعوى الجنبنة المباشرة موضوع هذا الطعن ثم اورد الادلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لعدم استطاعته تنفيذ الحكم لعدم وجود المورد المالي بقوله « وحيث انه ما من شك في ان تنفيذ الحكم المذكور يدخل في اختصاص السيد رئيس مجلس مدينة دمياط وهو ما لم يزعم ان ذلك داخل في اختصاصه ومن ثم يكون متعمدا عدم تنفيذ الحكم المذكور ، واضاف الحكم الاستثنائي في معرض رده على هذا الدفع قوله « من الطبيعي ان يكون المجلس قد وضع في خطته المالية اعداد المقابل النقدي لهذا الاستيلاء وقام برصده في ميزانيته المالية تمهيدا لصرفه إلى مالك الارض المستولى عليها عند صدور حكم نهائي بتعويض قيمة التعويض المستحق .. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو اين الاعتماد المقرر عن خطة المجلس بالاستيلاء على ارض المدعى بالحقوق المدنية . إن الإجابة على هذا السؤال يكمن فيها اسباب اطمئنان المحكمة إلى توافر قيام اركان الاتهام المسند إلى المتهم في حقه ، لما كان ذلك وكان ما اورده الحكمين الابتدائي والاستثنائي - على ما سلف - غير كاف للتدليل على ان الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المطعون ضده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في اثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥) .

٥ - الصحافة وإن كانت ملكا للشعب وقائمة على خدمة عامة باعتبارها وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي . بيد انها لا تخرج عن كونها جزءاً من التنظيم الشعبي وهو - بمثابة سلطة توجيه ومشاركة في بناء المجتمع - لا يخضع للجهاز الإداري ولا تعدو المؤسسات الصحفية ان تكون مؤسسات خاصة تنوب مجالس إدارتها في هذه الإدارة وكافة ما تبشره من تصرفات قانونية عن الاتحاد الاشتراكي العرسي بوصفه التنظيم السياسي الذي يمثل تحالف قوى الشعب - وهي وإن اعتبرت مؤسسات عامة - حكما لا فعلا - في الأحوال المستثناة المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر إلا ان هذا الاستثناء لا يجعل منها مؤسسات عامة بتعريفها ومعناها ولا يجوز القيلس عليه أو التوسع في تفسيره . لما كان ذلك وكان نطلق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من حكمه - فلا يدخل في هذا النطاق بالتالي العاملون بالمؤسسات الخاصة المعتبرة في حكم المؤسسات العامة . لما هو مقرر من ان الموظف العام هو من يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق . وكان رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية - بحكم نيابة هذه المجالس عن الاتحاد الاشتراكي العربي وكون تلك المؤسسات بمنأى عن

الخضوع للجهاز الإدارى - شأنهم شأن العاملين بها ليسوا فى عداد الموظفين العاملين الذين يحكمهم ذلك النص . وكان القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى العربى لا يسبغ عليهم هذه الصفة وأن نص فيه على تكليفهم بتنفيذه - إذ هو لا يتضمن سوى إعادة أعضاء نقابة الصحفيين الذين سبق نقلهم لوظائف غير صحفية إلى المؤسسات الصحفية التى كانوا يعملون بها ولا شأن له بطبيعة هذه المؤسسات ولا بصفة العاملين بها والقائمين على إدارتها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة المشار إليها لأن المطعون ضده - بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير جريدة الجمهورية - ليس موظفا عاما فى حكم هذا النص . ورتب على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك وكانت الحجج المغيرة التى ساقها الطاعن بوجه نعيه لا تعدو أن تكون دفاعا قانونيا ظاهرا بطلان . ومن ثم - وبفرض إبدائها أمام محكمة الموضوع فلا ينال من سلامة حكمها التفاته عن نقصائها فى كل جزئية منها للرد عليها .

(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢١) .

مادة ١٢٤

إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو فى صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

■ ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة .

■ وكل موظف أو مستخدم عمومى ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بانتظامه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

■ ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من

شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ (أ)

■ يعاقب بضعف العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض في ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها .

■ ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الأولى من المادة المذكورة كل من حرض أو شجع موظفاً أو مستخدماً عمومياً أو موظفين أو مستخدمين عموميين بآية طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تادية واجب من واجبات الوظيفة إذا لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة .

■ ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة أو في الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ ويعد على وجه الخصوص من وسائل التحبيذ إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن هذه الجرائم بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ .

■ وفضلاً عن العقوبات المتقدم ذكرها يحكم بالعزل إذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين أو المستخدمين العموميين .

مادة ١٢٤ (ب)

يعاقب بالعقوبات المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين في العمل باستعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ .

مادة ١٢٤ (ج)

فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاث السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأضرار الذين يشتغلون بآية صفة كانت

في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من السلطات الإقليمية أو البلدية أو القروية والأشخاص الذين يندبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة .

تعليقات وأحكام

١ - المادة ١٢٤ معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٣) .

وكن قد سبق تعديلها بالمرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤) .

● كما وأن عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ قد عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تجاوز ٥٠ جنيها) .

٢ - المادة ١٢٤ (١) معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٢) .

وكانت قد أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤) .

٣ - المادة ١٢٤ (ب) وكذلك المادة ١٢٤ (ج) معدلتان بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٢) .
وكانتا قد أضيفتا بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤) .

٤ - اتحاد الموظفين أو المستخدمين على ترك العمل أو الامتناع عنه :

تنص الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ عقوبات على أنه ، إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين عنه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، .
ويشترط لتحقيق النموذج الإجرامى المنصوص عليه في هذه الفقرة أن يحصل اتفاق بين ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين على ترك عملهم ولو في صورة الاستقالة .
ويستفاد من ذلك أنه يجب أن يكون قد حصل التشاور وتقرر ترك العمل قبل إعلان هذا الترك

إذ بغير التشاور السابق لا يمكن أن يكون هناك اتفاقاً بل يمكن أن يقال أن هناك توافقاً بين الخواطر^(١).

- لا يشترط توافر الضرر بالمصلحة العامة إذ أن الضرر ليس ركناً في تكوين الجريمة .
- وبالنسبة لامتناع الموظفين أو المستخدمين العموميين عمداً عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم فإن المشرع لم ينص على وجوب الاتفاق لأن هذا الاتفاق يكون بطبيعة الحال مفروضاً قيامه مادام الترك أو الامتناع إجماعياً بين متعددين ويكفى أنهم قد جمعهم غرض مشترك وتضامنوا على تحقيقه . فالذين يمتنعون عن العمل في بلد على ما علموه من أمر زملائهم في بلد آخر لا يصح في حقهم القول بوجود اتفاق وإن كل الواقع أنهم كأنهم اتفقوا بالفعل . وحتى لا يلجأ الذين تسول لهم نفوسهم الأضرار بالمصلحة العامة إلى ترك العمل تحت ستار الاستقالة لأسباب ظاهرها فيه الجد وباطنها فيه الشر تضمن المشروع النص على حظر العمل ولو بدعوى الاستقالة وقد شددت العقوبة إذا وقع الترك أو الامتناع من ثلاثة موظفين على الأقل إذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كل من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

٥ - الاشتراك بالتحريض :

- ترمى المادة ١٢٤ (١) من مشروع القانون إلى تناول حالات ثلاثة :
- الاولى : حالة الاشتراك بالتحريض في جريمة وقعت .
- الثانية : حالة التحريض والتشجيع ولو لم تقع الجريمة .
- الثالثة : إذاعة أخبار بقصد تحبيذ جريمة وقعت أو الدعوة إلى ارتكاب جريمة لم تقع بعد من الجرائم التي ورد ذكرها في المادة ١٢٤ .

- ونص المادة ١٢٤ (١) في فقرتها الاولى على أن يعاقب بضعف العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض في ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها . هو تطبيق للمبدأ العام الذي يوجب مسئولية الشريك في جريمة مهما تكون طريقة اشتراكه فيها والجديد في هذا جعل عقاب الشريك مضاعفاً لعقوبة الفاعل الأصلي ذلك لأن مسئولية الشريك في هذه الجرائم مسئولية خطيرة إذ أن في إقدامه على ارتكاب جريمة الاشتراك ما يدل على الاستهتار بمصلحة الموظفين والمصلحة العامة على السواء .

والمادة ٤١ من قانون العقوبات تقضى بأن الشريك يعاقب بعقوبة الفاعل الأصلي إلا ما

(١) تلا الجزئية ٣ يناير سنة ١٩٢٦ محاماه ٦ عدد ٢٦٣ ، وبهذا المعنى بنى مزار الجزئية ٥ يناير سنة ١٩٢٦ محاماه ٦ عدد ٢٦٥ . ومشر إليه في الموسوعة الجنائية للمستشار جندى عبد الملك الجزء الثاني ص ٥

استثنى بنص خاص وقد وردت في مواضع مختلفة من قانون العقوبات نصوص تقضى بعقاب الشريك بعقوبة اشد مما يوقع على الفاعل الاصلى . (من تقرير لجنة الشئون التشريعية) .

من أحكام محكمة النقض

١ - لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردى قصد جنائى خاص بل يكفى لتوافرها ان يحصل التحريض على إرادة من الجانى وعلم منه بجميع اركانها التى تتكون منها قانونا وان لم يترتب على تحريضه او تشجيعه أية نتيجة . كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى بعبارة مستقلة بل يكفى ان يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة فى الحكم .
(الظعن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠) .

٢ - ان كل ما تتطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو ان يمتنع الموظف او العامل عن عمله او يتركه بقصد عرقلة سيره او الإخلال بانتظامه وهى لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ولا ان يكون المتهمون متعددين .
(نقض ١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٣٥٩ ص ٣٣٧) .

مادة ١٢٥

كل من سعى من ارباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش فى اضرار او تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع إلزامه بان يدفع للحكومة بدل الخسائر التى نشأت عن فعله المذكور .

تعليقات

■ اركان الجريمة :

١ - صفة الجانى : لا يشترط فى صفة الجانى ان يكون موظفا علما بل ينطبق النص على غير الموظفين .

٢ - الركن المادى : هو السعى بطريق الغش فى اضرار او تعطيل سهولة المزايدات

المتعلقة بالحكومة . وكلمة الأضرار تشمل كل ما من شأنه إلحاق ضرر من أى نوع كلن من شأنه التأثير فى سهولة المزيادات المتعلقة بالحكومة .

٣ - القصد الجنائى : يتعين أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى وهو علمه بأنه يسلك طريق الغش فى سبيل الأضرار أو تعطيل سهول المزيادات المتعلقة بالحكومة .

العقوبة :

يعاقب الجانى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين فضلا عن عزله من وظيفته إذا كلن موظفا عموميا مع إلزامه فى كل الأحوال بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التى نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس الإكراه وسوء المعاملة

من الموظفين لأفراد الناس مادة ١٢٦

■ كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر . وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للمقتل عمدا .

تعليقات وأحكام

١ - الحكمة من النص :

يبين من صراحة النص أن المشرع قد أثم أو حرم تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف والحكمة التي ابتغاها الشارع من هذا هي :

(أ) غلق الباب على كل موظف تسول له نفسه تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف .

(ب) حماية للمتهمين وتحقيقا للعدالة سيما وأن المتهم قد يضطر إلى الاعتراف كذبا حتى يتخلص من العذاب^(١) .

ومنع تعذيب المتهم إنما هو الصدى المباشر لنص المادة ٤٢ من الدستور والتي تنص على أن « كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا . كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » .

٢ - أركان الجريمة :

يتكون النموذج الإجرامي المنصوص عليه في المادة ١٢٦ من قانون العقوبات من الأركان الآتية : (أ) وقوع تعذيب مادي أو معنوي على متهم . (ب) وقوع هذا التعذيب من موظف أو مستخدم عام . (جـ) أن يكون القصد من التعذيب هو حمل المتهم على الاعتراف .

(١) الأستاذ محمد أحمد عابدين رئيس المحكمة في جرائم الموظف العام التي تقع منه أو عليه طبعة ١٩٨٥

وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن :

(١) وقوع تعذيب مادي أو معنوي على متهم :

المراد بكلمة التعذيب هو الايذاء البدني المتضمن لمعنى الانتزاع والاعتصار والاستخراج بالقوة وهي تعبر عن معنى معياري لعدوان بدني يختلف باختلاف الظروف والبيئات والأزمنة ولكن يلائم فكرة الانتزاع والاعتصار والاستخراج بالقوة ويتمشى دائما معها وعبرة العدوان البدني تتسع للضرب والجرح والتقييد بالأغلال والحبس والتعريض للهوان والحرمان من الطعام أو من النوم أو ما شابه ذلك من سائر ألوان الإيذاء والحرمان . ولم يعرف القانون معنى التعذيب تاركا للفقه والقضاء أمر تحديد هذا المفهوم ويلاحظ انه لا يشترط ان يكون التعذيب بدنيا اي ان ينصب على جسد المجنى عليه بل يمكن ان يكون التعذيب معنويا متجها إلى اذلال النفس بقصد حملها على الاعتراف^(٢) وفي الواقع فإن التعذيب المعنوي هو ايذاء وايلام نفسي « للمتهم » بل قد يصل إلى حد اذلاله وتدميره نفسيا كما لو تمثل ذلك في « البس الرجل ملابس النساء وامرهم بالتسمى باسماء النساء أو بوضع الجمة الخيل على افواههم وذلك على مرأى ومسمع من اهليهم وذويهم أو يجر نسائهم امامهم وتهديديهم بهتك اعراضهن على مرأى ومسمع منهم بل ان التعذيب المعنوي بهذه الصورة قد ينطوي في بعض الحالات على اكثر من جريمة واحدة . ولم يشترط المشرع درجة معينة من الجسامة لتحقيق مفهوم التعذيب وقد استقرت محكمة النقض سواء في قضائها الحديث أو في قضائها القديم على عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة في التعذيبات البدنية^(٣) .

● والقانون لم يعرف المتهم في اي نص من نصوصه فيعتبر متهما كل من وجهت إليه تهمة من اي جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدني وبغير تدخل النيابة وإذن فلا مانع قانونا من أن يعتبر الشخص متهما اثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التي يجرونها طبقا لصحيح القانون ما دامت قد حاطت حوله شبهة ان له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم اولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها ولا مانع من وقوع احد اولئك الرجال تحت طائلة المادة ١٢٦ إذا حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف ايا كان الباعث له على ذلك^(٤) وعلى ذلك فإن كلمة المتهم في حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات تشمل كل شخص تحركت نحوه أي سلطة مدفوعة

(٢) اللواء دكتور سامي صديق الملا في اعتراف المتهم الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ص ٤٠٢ وما بعدها .

(٣) الدكتور عمر الفاروق الحسيني في تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف طبعة ١٩٨٦ ص ١٣٥ وما بعدها .

(٤) الاستاذ محمد احمد عابدين المرجع السابق ص ١٣٣ .

بالاشتباه في مساهمته في ارتكاب جريمة معينة بالذات او بالنوع يمكن ان يكون اقراره على نفسه وبما اراد حمله على الاقرار به مؤديا إلى محكّمته جنائيا وان لم يؤد إليها إليها بالفعل - ولا يعتبر متهما من وجهة إليه مسئولية تاديبه عن خطأ تاديبى ليس له أى وجه جنائى او مسئولية مدينه عن خطأ مدنى لا يمكن ان تبني عليه أى مسئولية جنائية^(٥) .

(ب) وقوع التعذيب من موظف او مستخدم عام :

يشترط ان يقع التعذيب من موظف او مستخدم عام سواء منه مباشرة أى يقارف اعمال التعذيب بنفسه . او بواسطة غيره بان يأمره مع مراعاة ان سكوت الموظف او المستخدم عن وقوع التعذيب تحت بصره ودون ان يمنعه قد يتخذ في بعض الظروف دليلا موضوعيا على ان التعذيب حدث بأمره وتنفيذا لتعليماته و او أمره خاصة إذا كان يملك سلطة رئاسية على الشخص الذى ارتكب هذه الأفعال^(٦) .

وكلمة موظف او مستخدم هنا تؤخذ بأوسع معانيها فتشمل فيما تشمله العمدة والمشايخ والخبراء ومشايخهم كما تشمل رجال الشرطة من أدنى رتبهم إلى أعلاها . والقانون هنا يلاحظ الصفة ويشترطها فيجب ان يقع التعذيب من الموظف او المستخدم أثناء عمله او بسبب عمله لأنه في غير ذلك لا يكون موظفا إلا على المجاز . ولم تصرح المادة ١٢٦ بهذا القيد لأنه قيد مفهوم من طبيعة الجريمة ومن طائفة الجرائم التى تدرج معها في الباب السادس من الكتاب الثانى من قانون العقوبات^(٧) .

(ج) القصد من التعذيب هو حمل المتهم على الاعتراف :

يشترط لقيام جريمة التعذيب توافر قصد جنائى خاص قوامه إنصاف نية الجانى إلى حمل المتهم على الاعتراف فبدون توافر هذا القصد لا تقوم جريمة التعذيب وعلى ذلك إذا كان قصد الموظف او المستخدم من التعذيب هو الانتقام او التلذذ من الايذاء دون حمل المتهم على الاعتراف فلا تقوم هذه الجريمة وانما تقوم جريمة استعمال القسوة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات إذا توافرت شروطها .

ولا يشترط القانون لتوافر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا لأن حصوله او عدم حصوله لا يؤثر في قيام الجريمة متى توافر لدى الموظف

(٥) اللواء دكتور سامى صديق الملا المرجع السابق ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٦) المستشار عدلى خليل في اعتراف المتهم فقها وقضاء الطبعة الاولى ١٩٨٥ ص ٧٢ .

(٧) اللواء دكتور سامى صديق الملا في اعتراف المتهم ص ٧٠٤ .

أو المستخدم قصد الحصول على هذا الاعتراف إما إذا وقع التعذيب بعد صدور الاعتراف من المتهم فلا مجال لتطبيق المادة المذكورة لعدم تحقق القصد الجنائي وهو حمل المتهم على الاعتراف . وإذا عذب المتهم بعد عدوله عن اعتراف لحمله على إعادة الاعتراف فيخضع الموظف أو المستخدم الذي قام بهذا التعذيب لذلك الغرض تحت طائلة المادة ١٢٦ عقوبات . ولا يشترط في الاعتراف أن يكون قراراً قضائياً ولا أن يكون إجراء من إجراءات التحقيق ولا أن يكون قد سبقه أو عاصره استجواب فمحاوله الحصول على أي قرار من المتهم على نفسه بمساهمة في جريمة معاقب عليها ولو كان المراد أن يجيء الاقرار على صورة إخبار للسلطات كما لا يؤثر أيضاً على قيام جريمة التعذيب أن يكون المطلوب هو الاقرار على الغير متى كان ذلك يتضمن حتماً الاقرار على النفس سواء بارتكاب الجريمة كلها أو بعضها^(٨) .

ويجب أن يلاحظ أن فكرة التعذيب هي وقصد الحصول على الاعتراف يتبدلان المنافع فإذا توافر قصد الحصول على الاعتراف كان ذلك مرجحاً لفكرة التعذيب وكذلك إذا وضحت فكرة التعذيب كان وضوحها معينا على القول بتوفير ذلك القصد الخاص^(٩) .

العقوبة :

يعاقب الجاني بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر وإذا ملت المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد .

ويترتب على الحكم بهذه العقوبة عزل الموظف من وظيفته كعقوبة تبعية طبقاً للمادة ٢٥ من قانون العقوبات - وإذا رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية استعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة إلى الحبس فإنه يتعين هنا أعمال نص المادة ٢٧ من قانون العقوبات والتي توجب على المحكمة الحكم على المتهم بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . ويلاحظ أن عقوبة الحبس هنا أعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات لا يجوز أن تنقص عن ستة شهور . وعلى ذلك فإن العزل في هذه الحالة لا يجوز أن ينقص عن سنة ويتسق ذلك أيضاً مع نص المادة ٢٦ عقوبات . وطالما استعملت المحكمة الرخصة المخولة لها بمقتضى نص المادة ١٧ عقوبات ونزلت بالعقوبة إلى حد الحبس فإنه يجوز لها أن تشمل حكمها بالإيقاف إذا رأت من ظروف المتهم وملابسات الدعوى ما يبرر استعمال نص المادتين ٥٥ ، ٥٦ / ١ من قانون العقوبات .

(٨) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٧٣ .

(٩) اللواء دكتور سلمي صديق الملا المرجع السابق ص ١٠٨ .

■ عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم

نصت المادة ٥٧ من الدستور المصرى على ان « كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ، واعمالاً لهذا النص الدستورى فقد اضيفت للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة ثانية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ٣١/٧/١٩٧٥ - العدد ٣١ نصها : اما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكرراً ، ٣٠٩ مكرراً (١) من قانون العقوبات والتى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .»

من أحكام محكمة النقض

١ - إن القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه فيعتبر متهماً كل من وجهت إليه تهمة من اية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدنى بغير تدخل النيابة وإن كان فلا مانع قانوناً من ان يعتبر الشخصى متهماً أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بتهمة جمع الاستدلالات التى يجرونها طبقاً للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنائيات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع قانوناً من وقوع احد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ ع (القديمة) إذا حدثت نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف اياكلن الباعث على ذلك اما التفرقة فى قيمة الحجية بين الاعتراف الذى يدلى به المتهم فى محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف الذى يدلى به فى محضر البوليس فلا عبرة به فى هذا المقام مادام القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الاصل بالأخذ بنوع معين من الدليل وما دامت له الحرية المطلقة فى استمداد الدليل من أى مصدر فى الدعوى يكون مقتنعاً بصحته ولا يمكن القول بان الشروع إذ وضع نص المادة ١١٠ ع (القديمة والمقابلة لنص المادة ١٢٦ ع) انما اراد بها عملية نوع معين من الاعترافات لأن ذلك يكون تخصيصاً بغير مخصص ولا يتمشى مع عموم نص المادة المذكورة .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤ ق جلسة ١١/٦/١٩٢٤) .

٢ - إن ايثاق يدي المجنى عليه وقيد رجليه بالحبال واصابته من ذلك بسحجات وورم ذلك يصح اعتباره تعذيباً بدنياً .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٤٨) .

٣ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة والامر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .
(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) .

٤ - لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات حصول الاعتراف فعلا وانما يكفي - وفق صريح نصها - ان يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .
(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) .

٥ - المتهم في حكم الفقرة الاولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك اثناء قيام مامورى الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ ، ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية مادامت قد حامت حوله شبهة ان له ضلع في ارتكاب الجريمة التي يقوم اولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها ولا مانع من وقوع احدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثت نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف ايا ما كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الاصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من اى مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته ولا محل للقول بان الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لان ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع اطلاق النص .
(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) .

٦ - لا تلتزم محكمة الموضوع بنذب طبيب لتحقيق اثار التعذيب طالما انها رأت ان ما اثاره الدفاع عن المتهم في هذا الشأن لا يستند إلى اسس جدى لاسباب سائغة اوردتها .
(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) .

٧ - لا يلزم لمساعدة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب ان يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشرحها .
(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ السنة ٣١ ص ٦٤٩) .

٨ - لما كان من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسالة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا او نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاؤه في ذلك على اسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وإذا كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن توافر علاقة السببية

بين الفعل التعذيب التي ارتكبتها وبين النتيجة التي افتقرت إليها هذه الأفعال وهي وفاة المجنى عليه من قوله ، ولما كانت المحكمة ترى توافق علاقة السببية بين فعل التعذيب الذي أوقعه المتهم بالمجنى عليه وبين النتيجة التي انتهت إليها هذا التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائما ومنطقيا على وقائع الدعوى . ذلك أن فعل التعذيب الذي بشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاسقاط في الماء الملوث مع التهديد بالقاء في البحر وما أدى إليه ذلك مع استمرار الاعتداء بتلك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه إلى حافة رصيف المياه في محاولة لانزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التاذي من سابقتها كل ذلك يستتبع أن يحل المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه للسباحة وقد جرى كل ذلك في بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول الممتدة بطوله . هذا التتابع الذي انتهى إلى سقوط المجنى عليه في مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر علانيا ومالوفا في الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عامل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت المجنى عليه غرقا ، وهو تدليل سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ويتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد هذا فضلا عن انتفاء مصلحته في هذا المنع لأن العقوبة التي أنزلها الحكم به وهي السجن لمدة خمس سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف المجردة عن ظروف وفاة المجنى عليه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات .

(نقض ١٢/١١/١٩٨٠ السنة ٣١ ص ٩٨٢) .

٩ - حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكم الابتدائية الأخيرة أن المدافع عن الطاعن دفع بما مفاده أنه أدلى باعترافه على أثر اعتداء ضابط المباحث عليه بالضرب وكان يبين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن إلى اعترافه وكان الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صلافا - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه كما أن من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - وهو الذي أخذ بأسباب الحكم المستأنف - قد عول في ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث ما أثاره

الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥) .

١٠ - يتضح من اللائحة المختصة بعمد ومشايخ البلاد وبيان اختصاصاتهم بها أنهم هم والخفراء والطوافون المعينون من موظفي الحكومة تنطبق عليهم المادة ١١٧ ، ١١٠ جديدة ، (والمقابلة لنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات الحالي) الموضوع في حق هؤلاء الموظفين .

(محكمة النقض والابرام حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٦٨ - ومشار إليه في مرجع الأستاذ محمد عبد الهادي الجندى التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأمل طبعة ١٩٢٢ ص ١٦٦) .

١١ - شيخ الخفراء يعد من الموظفين العموميين ويعاقب عقاب من يعذب متهما لحمله على الاعتراف إذا دخل السجن وضرب متهما لهذا القصد ولا يعترض على ذلك بأن المادة ١١٠ عقوبات (المقابلة للمادة ١٢٦ عقوبات من القانون الحالي) لا تنطبق عليه لأنه ليس من الموظفين الذين لهم سلطة التحقيق لأن هذه المادة نصها عام وينطبق على كل موظف يرتكب التعذيب لالزام متهم بالاعتراف .

(محكمة النقض والابرام حكم ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ - مجلة سنة رابعة صفحة ٤٠٨ - المرجع السابق ص ١٦٦) .

١٢ - إذا عذب موظف عمومي متهما ليحملة على الاعتراف وجب عقابه سواء اعترف المتهم بسبب التعذيب أو لم يعترف لأن عبارة « أمر بتعذيب متهم » الواردة بالمادة ١١٠ - عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات الحالي) تشير إلى استعمال القسوة أو التعذيب المقصود منه حمل متهم على الاعتراف مكرها أو محاولة الحصول على ذلك الاعتراف لا الحصول فعلا على الاعتراف بواسطة القسوة أو التعذيب ولو كان الأمر بخلاف ذلك لأصبحت المادة غير قابلة للتطبيق وخصوصا في حالة موت المجنى عليه بسبب التعذيب قبل اعترافه مع أن المادة المذكورة تقضى بتشديد العقوبة في حالة موت المجنى عليه وذلك بدون أدنى تمييز بين حالة وفاة المجنى عليه قبل الاعتراف وبينها بعده .

(محكمة النقض والابرام حكم ٢ يونيو سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشر سنة ١٩١٧ صفحة ١٧٤ - المرجع السابق) .

١٣ - سكوت القانون عن تعريف معنى التعذيب البدني وعدم اشتراطه له درجة معينة من الجسامة - تقرير توافره موضوعي .

(الطعن رقم ٥٩٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩) .

■ من احكام مخاكم الجنائيات :

١٤ - لا يشترط ان تكون التعذيبات من الخطورة بحيث تؤدي احيانا للوفاة فمن التعذيب المراد به الارغام المعنوى ما هو مذل للنفوس ومميت لآكرم عواطفها ومثل هذا النوع لا يقلس بدرجة القسوة فقط بل بدرجة الاعتداء على حرية الافراد .
(حكم محكمة جنايات المنصورة فى ١٥ يناير ١٩٣٠ ومشار إليه فى مؤلف اللواء دكتور سامى صادق الملا اعتراف متهم طبعة ١٩٨٦ ص ٤٠٤) .

١٥ - لتطبيق مادة التعذيب توصلا للحصول على الاعتراف يلزم ان يكون المعذب او الامر بالتعذيب صاحب صفة رسمية ويكون اما انه امر بالعذاب او بلشره بنفسه وبدون ذلك لا يمكن تطبيق المادة ١١٧ (١١٠ جديدة) و(المقابلة لنص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات الحالى) - إن حصول التعذيب بعلم الموظف واثناء وجوده لا ينتج انه الامر به إلا انه ينتج الرضا وهذا الرضا لا يغير معنى لفظة الامر الواردة فى المادة .
(استئناف مصر - حكم ١٠ مايو سنة ١٩٠٢ مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ١٠٦ ومشار إليه فى المرجع السابق للأستاذ محمد عبد الهادى الجندى) .

١٦ - يجب لتطبيق هذه المادة ان يكون الموظف قد امر بالتعذيب او بلشره بنفسه فإذا حصل بعلمه واثناء وجوده فلا ينتج انه الامر به وإن كان ينتج الرضا به وهذا الرضا لا يغير معنى لفظ الامر .
(حكم محكمة الاستئناف الاهلية ١٠ مايو سنة ١٩٠٢ مجلة الحقوق ٧ ص ١٠٦) .

١٧ - تعذيب المتهم لحملة على الاعتراف قد بات واضحا انه مؤثم ومحرم والابواب دونه مغلقة وموصدة ومن يقتحمها لا محالة واقع تحت طائلة التجريم والعقاب الامر الذى يجر بالتبعية للتسلؤل وما هو المراد بالتعذيب وقد سكت القانون عن تعريفه ؟ وتجيب المحكمة بان التعذيب هو فى عقيدتها عبارة عن اعتداء على المتهم او إيذاء له ملابا او معنويا وبهذا المعنى فإن التعذيب صورة من صور العنف او بالإكراه والتعذيب الملبى يتسع للضرب والجرح والتقييد بالأغلال والحبس والتعريض للهوان والحرمان من الطعام او من النوم او ما شابه ذلك من سلئر الوان الإيذاء والحرمان ولا يشترط درجة معينة من الجسامة فى التعذيبات البدنية او التعذيب المعنوى فهو يتجه إلى إذلال النفس بقصد حملها على الاعتراف ويتعين ان يقع التعذيب المؤثم من موظف على متهم بقصد حمله على الاعتراف ويترتب على ذلك انه إذا نتج عن التعذيب اعتراف فإنه لا يعول على ذلك الاعتراف حتى ولو كان صلافا طالما تيقنت المحكمة ان ذلك الاعتراف صدر اثر إكراه او تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد او ذلك الإكراه ومفلا ذلك انه لا يكفى ان يثبت لدى المحكمة ان اعتداء قد وقع على المتهم بل لابد ان يثبت لدى المحكمة ان اعتراف المتهم أمام

سلطة التحقيق جاء متأثراً بالاعتداء الذي وقع عليه سواء كان ذلك الاعتداء مادياً كان أو معنوياً .

(من أسباب الحكم في الجنائية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٨٦ جنایات الحسينية والمقيدة برقم ٩٨٨ لسنة ١٩٨٦ كل جنایات الزقازيق - جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٧ وكانت الدائرة مشكلة من المستشار رياض محمد إسماعيل رئيس محكمة الاستئناف وعضوية المستشارين مصطفى نجدى هرجة وجمعة نجدى عثمان) .

مادة ١٢٧

يعاقب بالسجن كل موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عامة أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

تعليقات

١ - هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٨/٩/١٩٧٢ - العدد ٣٩ .

● وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ انه لما كانت التجربة قد كشفت عن ان الدولة باجهزتها قد انحرفت في بعض الظروف عن التزام القانون وبدلاً من ان تكون مهمتها حماية امن الموظفين وحريةهم كادت تهدد هذه الحرية - فقد كان لذلك انعكاسه على مبادئ الدستور الجديد الذي نص على ان سيادة القانون اساس الحكم في الدولة وحظر ابداء المتهم بدنياً او معنوياً (مادة ٤٢) كما نص على ان لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون (المادة ٤٥) وقد كان الدستور بهذا النص يدين ما تكشف من حالات انتهكت فيها بعض مراكز السلطة الحياة الخاصة للمواطنين عن طريق التصنت والتلصص على حياتهم الخاصة .

وقد جاء المشروع المقترح معبراً عن هذه العملية التي تغياها الدستور في مادته الاولى شدد العقوبة المقررة في المادة ١٢٧ عقوبات لجريمة الموظف العام الذي يأمر بعقاب المحكوم عليه او يعاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً او بعقوبة لم يحكم بها عليه فرفعها إلى مرتبة الجنائية ونص على ان عقوبتها السجن نظراً لعدم تناسب عقوبة الجنبنة المقررة لها في النص الحالي وهي الحبس او الغرامة التي لا تزيد عن خمسين جنبها مع جسامه الجريمة .

مادة ١٢٨

إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

تعليقات

● هذه المادة عدلت عقوبة الغرامة فيها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت قبل التعديل في تلك المواد (لا تزيد على عشرين جنيتها مصرياً) .

● وقد نظم قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الرابع من الباب الأول من الكتاب الأول دخول المنزل وتفقيشها .

مادة ١٢٩

كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث ألاماً بإبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

تعليقات وأحكام

● عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل في تلك المواد (لا تزيد على عشرين جنيتها مصرياً) .

■ أركان جريمة استعمل القسوة :

لهذه الجريمة ثلاثة أركان :

١ - فعل ملادى من أفعال القسوة .

٢ - حصول هذا الفعل من موظف اعتماداً على وظيفته .

٣ - القصد الجنائي .

١ - الركن الأول - القسوة :

وهيما يلي تفصيل لازم لكل ركن .

عرفت المادة القسوة التي يعاقب الموظفون على استعمالها بأنها هي التي من شأنها الإخلال بشرف الناس أو أحداث الألام بأبدانهم ويتناول هذا التعريف كل فعل ملادى الفعل العنف يقع على شخص المجنى عليه فيخدش شرفه أو يؤلم جسمه مهما كان الألم خفيفاً فيدخل في حكم هذه المادة البصق في وجه شخص أو إلقاء شيء عليه يوجب مضايقته أو توسيخه أو انتزاع شيء من يده بشدة أو ربط عينيه أو تكميمه أو تقييده أو دفعه أو جذبه من شعره أو من ملابسه أو إيذاؤه إيذاء خفيفاً أو ضربه أو جرحه^(١) .

ولا يدخل في حكم المادة ١٢٩ الأقوال والإشارات والتطاول على الناس بقذف أو سب أو شتم مهما كان ذلك مخالفاً للشرف وإنما تنطبق في هذه الأحوال النصوص العادية الواردة في شأن جريمة القذف والسب . ولا تدخل حالات القبض والحبس والحجز دون أمر أحد الحكام ولو اقترن ذلك بتعذيب بدنى في عداد تلك الجريمة وإنما تنطبق المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات . ويبين أن جريمة استعمال القسوة تسرى في حالة استعمال الموظف القسوة مع غيره من الموظفين إذ أن المادة ١٢٩ عقوبات لم تخصص للاعتداء الواقع على الأفراد بل جاءت بصفة عامة تؤثم استعمال القسوة مع الناس والناس يدخل بينهم الموظفون^(٢) .

وليس في نص المادة ١٢٩ ما يفهم منه أن العنف هنا هو العنف الملادى فقط ولذلك فسواء تعلق الأمر بجريمة التعذيب أو بجريمة استعمال القسوة فإنه يستوى في ذلك أن يكون العنف ملادى أو معنوياً كذلك فلا يشترط أن يكون هذا العنف - بصورتيه على درجة معينة من الجسامة . وعلى ذلك فجريمة استعمال القسوة اعتماداً على سلطة الوظيفة تقوم كلما انطوى سلوك الموظف العام أو من في حكمه مع أحد الأفراد على إيذاء ملادى أو معنوى لهذا الفرد ومع ذلك فلا يشترط في هذه الجريمة أن يكون المتهم وقت ارتكابها قائماً بأعمال وظيفته ومن الممكن أن تجتمع جريمتا التعذيب واستعمال القسوة معاً . وكذلك قد تجتمع جريمة استعمال القسوة مع جريمة الضرب المعاقب عليه بالمادتين ٢٤١ ، ٢٤٢^(٣) . ويتعين أعمال المادة ٣٢ عقوبات عند توافر شروطها .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثاني ص ١٨١ .

(٢) الأستاذ محمد أحمد علي بن رئيس المحكمة في المرجع السابق ص ١١٩ .

(٣) الدكتور عمر الفاروق الحسيني المرجع السابق ص ١٣٩ ولاحقاً .

الركن الثانى - حصول هذا الفعل من موظف اعتمادا على وظيفته :

يشترط لتطبيق المادة ان تقع القسوة من موظف او مستخدم عمومى او اى شخص مكلف بخدمة عمومية وهى عبارة من السعة بحيث تشمل جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم حتى صغار المستخدمين والأشخاص المكلفين بخدمة عمومية كالعمد والمشايخ والخفراء . على ان الموظف لا يقع تحت طائلة المادة إلا إذا استعمل القسوة ، اعتمادا على وظيفته فيشترط لعقابه بمقتضى هذه المادة ان يكون استعمل القسوة في اثناء تادية وظيفته او بسبب تاديتها وبغير ذلك يعتبر الموظف كانه فرد من الافراد ويعاقب على ما يرتكبه من اعمال القسوة طبقا للأحكام العادية .

ويجب ان يبين الحكم الصادر بالعقوبة العمل الذى كان يؤديه الموظف وقت صدور التعدى منه لمعرفة ما إذا كان ارتكب الجريمة اثناء تاديته عملا خاصا بوظيفته او كيف كان اعتماده على تلك الوظيفة^(٤) ويلاحظ انه لا يشترط في ذلك ان يكون الموظف قائما بوظيفته او موجودا بمقر عمله اثناء هذا التعدى إذ يمكن ان يستعمل الموظف القسوة مع احد الافراد وهو في الطريق العام إذا كان معتمدا في ذلك على وظيفته^(٥) وقد قيل في ذلك بان جريمة استعمال القسوة قد تقع في ظروف يصعب معها القول بوجود رابطة ولو سببية او غائية بين الجريمة ومباشرة الجانى وظيفته كما لو تمثلت الواقعة في تنزه ضابط شرطة بزيه الرسمى في سيارته الخاصة وحدث احتكاك او مشادة بينه وبين احد المارة او قائد المركبات فاعتدى الضابط عليه بالضرب او السب فواضح من هذا انه لا صلة إطلاقا بين هذه الجريمة ومباشرة الوظيفة لا من حيث السبب ولا الغاية وإنما العلاقة تقوم بين الجريمة والوظيفة ذاقها من حيث اعتماد الجانى على سلطة وظيفته وما تحيطه به من سطوة او من مظاهر قد تغل يد المجنى عليه عن دفع اعتدائه عليه^(٦) .

الركن الثالث - القصد الجنائى :

هذه الجريمة من الجرائم العمدية فلا تنطبق هذه المادة إلا على اعمال القسوة المتعمدة ولا يصح تطبيقها على الاعمال التى تقع عن رعونة او إهمال او عدم احتياط^(٧) .

(٤) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٨٤ .

(٥) الأستاذ محمد احمد عابدين المرجع السابق ص ١٢١ .

(٦) الدكتور عمر الفروق الحسينى المرجع السابق ص ٧٦ .

(٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٨٤ .

■ العقوبة :

يعاقب الجانى بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

من أحكام محكمة النقض

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس فى الباب السادس من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنىح المضرة بالمصلحة العمومية . اما المادتان ١٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق فى الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنىح التى تحصل لأحد الناس . وفى هذه المفارقة بين العناوين التى اندرجت تحتها هذه المواد ما ترسم به فكرة المشرع المصرى من انه يمد الاعتداء على حرية الناس بالقبض او الحبس او الحجز من الجرائم التى تقع إطلاقاً من موظف او غير موظف .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤ / ١٢ / ٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

٢ - إن جريمة استعمال القسوة تتم كلما استعمل الموظف او المستخدم القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث يخل بشرفهم او يحدث الأما بآبدانهم ولا يشترط في ذلك ان يكون المتهم وقت ارتكابه الاعتداء قائماً بأداء وظيفته ولا ان يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على المجنى عليهم بالضرب اعتماداً على سلطة وظيفته فحدث بهم جروحاً فليس مما يستوجب نقضه انه لم يذكر فيه ما إذا كان المتهم وقت استعمال القسوة كلن يؤدي وظيفته او اسم المجنى عليه او بيان ما وقع من عدوان .

(نقض ١٩٤٤ / ٢ / ٢ المحاماه س ٢٦ رقم ٢١٧ ص ٥٧٨) .

٣ - إن جريمة استعمال القسوة المنصوص عنها فى المادة ١٢٩ من قانون العقوبات تتوافر أركانها بالاستظهار وقوع التعدى من المتهم على المجنى عليه اعتماداً على سلطة وظيفته دون ما حاجة إلى ذكر الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدى

(نقض ١٩٥٤ / ١١ / ١٦ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٦١ ص ١٨٣) .

٤ - إن ركن استعمال القسوة يتحقق بكل فعل مدى من شأنه ان يحدث الما ببدن المجنى عليه مهما يكن الألم خفيفاً ولو لم يترتب على الفعل حدوث إصابات ظاهرة فيشمل

إذن الضرب كما يشمل الإيذاء الخفيف .

(نقض جلسة ١٤/٢/١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣١١ ص ٨٣٠)

٥ - إن جريمة استعمال القسوة المنصوص عنها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات تتوافر أركانها باستظهار وقوع التعدي من المتهم على المجنى عليه اعتمادا على سلطة وظيفته دون ما حاجة إلى ذكر الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدي .
(نقض ١٦/١١/١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٦١ ص ١٨٣) .

٦ - لما كان ذلك وكانت الأقوال والإشارات لا تدخل في مدلول القسوة المقصود بالمادة ١٢٩ المذكورة . وإذ كان القانون المصرى قد حذا حذو القانون التركى في عدم الاكتفاء بالعبارة المذكورة فأضاف إليها عبارة « بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث الأما بابدانهم » فإن هذا منه لا يعدو أن يكون بيانا لفعل القسوة في جميع أحوال الاعتداء الذى يقع على الشخص مهما خفت جسامته أى سواء أكل من قبيل الضرب الذى يؤلم الجسم أم كان من قبيل الإيذاء الخفيف الذى يمس الشرف وإن لم يؤلم الجسم وإذن فإذا عدت المحكمة المتهم مرتكبا لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالألفاظ كما تقع بالأفعال فإنها تكون مخطئة .

(نقض ١٦/٤/١٩٤٥ المجموعة الرسمية س ٤٦ رقم ٦٥ ص ١١٠) .

٧ - إن ركن القسوة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات يتحقق بكل فعل ملادى من شأنه أن يحدث الما ببدن المجنى عليه مهما يكن الألم حقيقيا ولو لم يترتب على الفعل حدوث إصابات ظاهرة فيشمل إذن الضرب كما يشمل الإيذاء الخفيف .
(نقض ١٤/٤/١٩٥٢ مجموعة أحكام نقض س ٣ ق ٣١١ ص ٨٣) .

٨ - إذا كانت جريمة استعمال القسوة قد وقعت أثناء وبسبب تادية الموظف لوظيفته فإنه عملا بالمادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة لا ترفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة ويكفى أن يؤشر بكلمة نوافق أو ناذن أو ترفع الدعوى ولكن لا تثريب على وكيل النيابة الجزئية أن يحدد الجلسة . وإذا رفعت الدعوى من وكيل النيابة الجزئية أى من غير من سلف ذكرهم فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لرفعها من غيردى صفة أو بغير الطريق القانونى وكذلك الدعوى المدنية لأنها تابعة للدعوى الجنائية .
(نقض ٢٣/١٠/١٩٦٢ سنة ١٣ ص ٦٦٤) .

مادة ١٣٠

كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل إنسان مكلف بخدمة

عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان او منقولا قهرا عن مالكه او استولى على ذلك بغير حق او اكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المغتصب او قيمته إن لم يوجد عينا .

مادة ١٣١

كل موظف عمومي اوجب على الناس عملا في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك او استخدم اشخاصا في غير الاعمال التي جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بقيمة الاجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

تعليق

■ من المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات :

هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في نصها اقتضاه الغاء السخرة في البلاد والنص الجديد يعاقب الموظف العمومي في حالتين :
(الاولى) إذا لوجب على الناس عملا في غير الاحوال التي يجيز فيها القانون ذلك سواء اكلن قد استخدمهم في هذا العمل باجر او بغير اجر (الثانية) إذا استخدم اشخاصا فرض عليهم عمل يجيزه القانون في عمل آخر غير المفروض عليهم .

مادة ١٣٢

كل موظف عمومي او مستخدم عمومي تعدى في حالة نزوله عند احد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بان اخذ منه قهرا بدون ثمن او بثمن بخس مأكولات او علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنية مصرى وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الاشياء الماخوذة لمستحقها .

تعليق

● عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

الباب السابع
مقاومة الحكام
وعدم الامتثال لأوامرهم
والتعدي عليهم بالسب وغيره

مادة ١٣٣

من اهان بالاشارة او القول او التهديد موظفا عموميا او احد رجال الضبط او اى انسان مكلف بخدمة عمومية اثناء تادية وظيفته او بسبب تاديتها يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة اشهر او بغرامة لاتتجاوز مائتى جنيه مصرى .

■ فإذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على احد اعضائها وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على سنة أو غرامة لاتتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

تعليقات واحكام

● عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ . وكانت عقوبة الغرامة قبل التعديل فى الفقرة الاولى (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) وفى الفقرة الثانية (لاتتجاوز خمسين جنيها مصريا) .

■ **أركان الجريمة :**

١ - فعل ملدى وهو وقوع الاهانة

٢ - صفة المجنى عليه .

٣ - القصد الجنئى .

وفيما يلى تفصيل لازم لكل ركن :

١ - **الركن الملقى :**

الركن الملقى للجريمة هو وقوع الاهانة باحد الأفعال المبينة بالمادة ١٣٣ عقوبات وهى الاشارة او القول او التهديد .

ولم يعرف القانون الاهانة . وقد عرفت ان محكمة النقض المصرية بانها هي كل قول او فعل يحكم العرف بان فيه ازدراء وحقا من الكرامة في عين الناس وان لم يشمل قذفا او سبا او اغتراء وانته لاعبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الاسلوب ملامت العبارات مفيدة بسيلها معنى الاهانة^(١) . والاهانة امر نسبي يتغير تعبا للظروف والملايسات فان العبارة الواحدة اذا قالها شخص بحضور آخر في مكان ما وفي ظرف معين قد تعد مهينة بينما هي اذا وجهها شخص آخر الى موظف من طبقة اخرى في ظرف آخر فلا تكون لها هذه الصفة^(٢) . وليس للاهانة وسيلة ايضاح او طريقة لاثباتها فقد تقع بالقول او الاشارة وقد تكون بالتهديد واكثر الصور شيوعا هي الاهانة بالقول ومن المعلوم ان الاهانة بالكتابة لا تندرج تحت طائلة هذه المادة لان هذه المادة تعاقب من اهلن الموظف في مواجهته وتفريعا على ذلك اذا كانت الاهانة مكتوبة وقراها من صدرت عنه فإنه تندرج تحت طائلة هذا النص . والاهانة بالاشارة ليست لها اشارات محددة وإنما تتحقق بكل حركة او ايماء او وضع يدل دلالة واضحة على الاحتقار فتتصرف الى التهديد المهين قولا واشارة وكتابة^(٣) . ويتعين على الحكم بيان الفاظ الاهانة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت تلك الالفاظ تعتبر اهانة للموجهة إليه من عدمه .

٢ - صفة المجنى عليه :

حدد النص صفة المجنى عليه الموجهة إليه الاهانة فاشتراط ان يكون موظفا عموميا او احد رجال الضبط او اى إنسان مكلف بخدمة عمومية . ولا خلاف على تعريف الموظف العام او رجال الضبط اما عبارة اى إنسان مكلف بخدمة عمومية فهي من السعة بحيث تسمح بحماية جميع رجال السلطة من الاهانة وهي تشمل كل شخص لا يدخل في عداد الموظفين الرسميين ولا رجال الضبط ولكنه يشترك في الإدارة العامة باداء اية خدمة عمومية دائمة كانت او وقتية^(٤) .

ويجب ان تقع الاهانة اثناء تادية الوظيفة او بسببها ويتعين ان تكون في حضور الموظف وعلى مسمع منه .

٣ - القصد الجنائي :

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى

(١) نقض ١٩٢٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٦ ص ١٤ .

(٢) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثاني ص ٦٢٥ .

(٣) المستشار محمد احمد عبيدين المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٤) المست جندى عبد الملك المرجع السابق ٦٣٥ .

الاهانة إلى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فمتى ثبت للمحكمة صدور الالفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على ان الجانى قصد بها الاساءة او الاهانة (٥) .

● يلاحظ ان الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ ع يكون خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء اثناء سيرها أو توقفها بالمحطات (م ١٣٧ مكرراً ع) .

■ اهانة المحامى :

تنص المادة ٥٤ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ان : يعاقب كل من تعدى على محام أو اهانه بالإشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة ، أى يعاقب الجانى في هذه الحالة بمقتضى المادة ١٣٣ / ٢ من قانون العقوبات ومن ثم تكون العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

من أحكام محكمة النقض

(١) اهانة المحكمة :

١ - تتحقق جريمة المادة ١٣٣ / ٢ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .
● نعلم توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة - كفايته لتوافر القصد الجنائى في تلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١ / ١٠ / ٢٠) .

٢ - لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ان تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد أمر معين بل يكفي ان تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة . وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائى منها تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة إلى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت للمحكمة صدور

(٥) نقض ١٩٧٧/١١/٢٧ مجموعة احكام النقض س ٢٨ ص ٩٦٩ .

الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة ولما كانت العبارات التي أثبت الحكم صدورهما من الطاعن للمحكمة المعتدى عليها أثناء انعقادها بالجلسة تفيد بذاتها قصد الإهانة فلن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان الفاظ الإهانة والقصد الجنائي منها لا يكون له أسس .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) .

٣ - إن قانون العقوبات إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ ع على أنه ، إذا وقعت الإهانة على هيئة محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة .. الخ ، بعد أن كان قد نص في الفقرة الأولى على إهانة الموظفين أثناء تادية وظائفهم أو بسبب تاديبتها فهو إنما أراد بذلك النص العقاب على إهانة هيئة المحكمة أو أحد قضائتها في أثناء الجلسة ولو كانت الفاظ الإهانة غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو متعلقة بشئون القاضى الخاصة . ذلك لأنه حال انعقاد الجلسة تعتبر الإهانة واقعة دائماً أثناء تادية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المساس بالوظيفة وبكرامتها .

(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/١٠) .

٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب الحكم في دعواه نطقاً قتلًا ، داحلاً ، موجهاً الخطب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص القاضى الذى أصدر الحكم فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة إهانة المحكمة والاخلال بمقام القاضى المنصوص عليهما في المواد ١٣٣/٢ ، ١٧١ ، ١٨٦ من قانون العقوبات وإذا كان هذا يمكن اعتباره تشويشاً في حكم المادة ٨٩ من قانون العقوبات في المواد المدنية والتجارية . فإن ذلك لا يمنع من العقاب عليه بتلك المواد مادام هو يكون في ذات الوقت الجريمتين المنصوص عليهما فيها .

(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/١٠) .

٥ - إن الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بان فيه ازدراء وخطا من الكرامة في أعين الناس وأن لم يشمل قذفا أو سبا أو افتراء . فمن وصف حكم محكمة بكلمة جرى العرف بعدها زراية وخطا من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب . ولا يقل أن ما يوجه إلى الحكم من الأوصاف المزرية لا ينسحب إلى هيئة المحكمة فإن هناك تلازماً ذهنياً بين الحكم والهيئة التى أصدرته فالازدراء بحكم يشمل هو والهيئة التى أصدرته معا .

(الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١/٢) .

٦ - المراد من لفظ المحكمة ، هو هيئة المحكمة أى القضاء ومن يعتبرون جزاء متمماً لهيئتهم ولا جدال في أن عضو النيابة متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الاحالة فالاعتداء عليه هو اعتداء موجه إلى المحكمة .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٦) .

٧ - لم يحتم القانون اصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة الالهانة مادام قد بدىء في نظرها في تلك الجلسة بل أن المادة ٩٠ مرفعات (قديم) اجازت للمحكمة في هذه الحالة ان تؤجل الحكم إل جلسة اخرى .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٠/٥/٢٦) .

(ب) من احكام النقض في الالهانة بوجه عام :

٨ - لا يشترط لتوفر جريمة الالهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ان تكون الافعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف او اسناد امر معين بل يكفي ان تحمل معنى الاساءة او المساس بالشعور او الغض من الكرامة وانه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الالهانة إلى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها .

(الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠) .

٩ - يجب لصحة الحكم في جريمة الالهانة ان يشتمل بذاته على بيان الفاظ الالهانة التي بنى قضاءه عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صلا اثباتها في الحكم ولا يغنى عن هذا البيان الاحالة في شأنه إلى ملورد بمحضر جمع الاستدلالات .

(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .

١٠ - من المقرر ان المرجع في تعرف حقيقة الفاظ الالهانة هو بما تطمئن إليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض مادامت هي لم تخطىء في التطبيق القانوني على الواقعة .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢) .

١١ - يكفي لتوافر القصد الجنائي فيه جريمة الالهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات -تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الالهانة إلى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت للمحكمة صدور الالفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على ان الجاني قصد بها الاساءة او الالهانة .

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥) .

١٢ - ان عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل اهانة بالاشارة او القول او التهديد بلا فرق بين ان تكون الالهانة حصلت ابتداء من التعدي او حصلت ردا لاهانة وقعت عليه .

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨) .

١٣ - جريمة اهانة الموظف تتحقق بمجرد تعدد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الالهانة إلى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها .
(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢) .

١٤ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تفوه بالفاظ الالهانة قد اوردها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين مادام انه قد تعدد توجيهها إلى الموظف في محضره وعلى مسمع منه . وهذه المادة لاتعاقب على اهانة الموظف بسبب تادية الوظيفة فقط بل تعاقب ايضا على الالهانة متى كانت قد وقعت عليه اثناء تادية الوظيفة وكان من شأنها المسلس بالوظيفة وكرامتها .
(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١١) .

١٥ - ملادام الحكم قد اورد الفاظ الالهانة التي بدرت من المتهم وبين انها وجهت منه إلى المجنى عليه (موظف) في اثناء قيام هذا الأخير بتادية وظيفته فهذا يكفى في بيان الواقعة .
(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٥) .

١٦ - انه إذا جاز ان تتحقق جريمة توجيه الالهانة إلى الموظف او إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء في غير حضور المجنى عليه فان ذلك مشروط بان تصل الالهانة بالفعل إلى علم الموظف او الهيئة وان يكون المتهم قد قصد إلى هذه الغاية فإذا كانت واقعة الدعوى - كما اثبتها الحكم - لاتدل على توافر هذين الشرطين فلا يصح اعتبار الالهانة قد وجهت إلى المجنى عليهم .
(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٣/١١) .

١٧ - يشترط لتطبيق المادة ١١٧ عقوبات (قديم) ان تحصل الالهانة في مواجهة المجنى عليه ويجب ان يذكر ذلك في الحكم القاضي بالادانة والا كلن باطلا .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حلدية عشرة د سنة ١٩١٠ ، صفحة ٢١٤) .

١٨ - مستخدمو سلخانة بلدية الاسكندرية معتبرون من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة تسعة د سنة ١٩٠٨ ، صفحة ٩) .

١٩ - الحكم القاضي بادانة متهم لاهانته موظفا عموميا اثناء تادية وظيفته قبل للنقض إذا لم يبين فيه الفاظ الالهانة ونوع العمل الذي كان يؤديه الموظف العمومي وقت الاعتداء عليه وذلك لان محكمة النقض والابرار لايتسنى لها عند عدم استيفاء هذه الأوجه

مراقبة صحة تطبيق القانون .

(محكمة النقض والابرام حكم ٤ يناير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة
سنة ١٩٣١ ، صفحة ٥٥) .

٢٠ - استأنفت النيابة حكم المحكمة الجزئية الذى قضى ببراءة المتهم من تهمة التعدى
على موظف بالاهانة فحكمت المحكمة الاستئنافية بالعقوبة لأنها عدت عمل المتهم سباً علنياً
غير أن محكمة النقض والابرام قضت بنقض الحكم بناء على أنه ليس للمحكمة الاستئنافية
أن تغير وصف التهمة في حكمها لأن التحقيق والمرافعات لم يشملا البحث في العلنية التى
هى من الأركان الجوهرية لجريمة السب وقالت :

« وحيث لا يمكن القول بأنه لا فائدة فعلية للمتهم من التمسك بمسألة التعديل في وصف
التهمة لأن الأركان المكونة للسب العلنى ليست نفس الأركان المكونة لجنحة التعدى التى
كن متهماً بها ولو دافع المتهم عن نفسه في تهمة السب العلنى لكان في إمكانه أن يثبت بأن
أحد أركانها وهو العلنية غير متوافر في الدعوى .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ - المجموعة الرسمية سنة ثامنة
عشرة سنة ١٩١٧ صفحة ١٥٤ ومشار إليه في مؤلف الاستاذ محمد عبد الهادى الجندى
المرجع السابق ص ١٧٤) .

مادة ١٣٤

يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة إذا وجهت
الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم .

من احكام النقض :

١ - أن جريمة الإهانة التى توجه إلى موظف عمومى أثناء تادية وظيفته أو بسبب
تاديتها والإهانة التى تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها
أثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق بحكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو
التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو
الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقاً
للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المشار إليها ولا يشترط لتوافر الإهانة أن تكون الأفعال أو
العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى
الإساءة أو المسلس بالشعور أو الغض من الكرامة .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢١) .

٢ - أن القانون في المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ ع قصد المعاقبة على الإهانة بمعناها العام فما يوجه إلى الموظف مما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكلن من قبيل القذف أو السب . إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لإثبات ما اسنده إلى المجنى عليه ما دام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد إذاعته بل مجرد توجيهه إلى المجنى عليه وحده .

(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨) .

مادة ١٣٥

كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن أخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وتقضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التى تسببت عن هذا الإزعاج .

تعليقات

١ - عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية) .

٢ - ويشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٥ ع أن يخبر أى شخص بأى طريقة كانت إذ يستوى أن يكون الإبلاغ شفاهة أم كتابة وأن يكون الإبلاغ لإحدى السلطات العامة فى الدولة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية .

ويكون موضوعه وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها ومجرد الإبلاغ عن الكوارث أو الحوادث أو الأخطار ثم تبين السلطات التى ابلغت بها أنه لا وجود لها يكفى لتوافر جريمة إزعاج السلطات والعلة فى ذلك هو أنه يتعين على كل مبلغ عن مثل تلك الحوادث أن يتحرى الدقة أولاً وأن يتأكد بداءة من وقوع الكوارث أو الحوادث أو الأخطار ثم يقوم بالإبلاغ . لما يسببه الإبلاغ عن حوادث لا وجود لها من مضار وأخطار جسيمة وضياع الوقت والجهد للسلطات المسئولة فى جمع الاستدلالات والتحقيقات ثم يتبين أنه لا توجد جريمة يعاقب عليها .

مادة ١٣٦

كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تادية وظيفته أو بسبب تاديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٣٧

وإذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

فإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو ادوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

مادة ١٣٧ مكررا

يكون الحد الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنهيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداد أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

مادة ١٣٧ مكررا (أ)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ

بذلك مقصده فإذا بلغ الجانى مقصده تكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على عشر سنين .

وتكون العقوبة السجن فى الحالتين إذا كان الجانى يحمل سلاحا وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجانى ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه فى الفقرة السابقة إلى الموت .

تعليقات وأحكام

١ - المادة ١٣٦ ع عدلت عقوبة الغرامة فيها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا) .

٢ - الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ ع مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٤٥ وكان نصها الاصلى يقضى بما يأتى ، فلذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس ، .

كما عدلت عقوبة الغرامة فى الفقرة الاولى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لاتتجاوز عشرين جنيها) .

٣ - المادة ١٣٧ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر) .

٤ - المادة ١٣٧ مكررا (١) مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ العدد ١٩٦٨)

٥ - أركان جريمة التعدى على الموظف العام :

أركان الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات هى (أ) فعل التعدى أو المقاومة بالقوة أو العنف . (ب) صفة المجنى عليه . (ج) حصول التعدى أو المقاومة أثناء تادية الوظيفة .

(د) القصد الجنائى .

وفيما يلى تفصيل لازم :

(١) التعدى او المقاومة بالقوة او العنف :

الركن المادى للجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ ع هو فعل التعدى او المقاومة بالقوة او العنف فالقانون في هاتين المادتين يعاقب على كل اعتداء يقع على موظف عمومى سواء اكلن وقوعه بشكل هجومى وهو مائسسيه القانون تعديا او بشكل دفاعى وهو ما يسميه مقاومة ولكن يشترط على كل حال ان يكون الاعتداء مقترنا بالقوة او العنف اى ان القوة لازمة لتكوين التعدى كما هى لازمة لتكوين المقاومة . وقد استعملت المادة عبارة « القوة او العنف » ، فليس بشرط اجتماع القوة والعنف معا بل يكفى ايهما لتكوين الجريمة والقوة بمعناها الاعم تشمل كل اعتداء يقع على الاشخاص او الاشياء ويطلق العنف على الاعتداء الذى يقع على الاشخاص فقط^(١) .

- وفعل التعدى او المقاومة بالقوة او العنف عموما إذا لم يحدث ثمة اصابات بالمجنى عليه يعاقب الجانى بالعقوبة المقررة بالمادة ١٣٦ ع .
- فإذا حصل مع التعدى او المقاومة ضرب او نشأ عنهما جرح يعاقب الجانى بالعقوبة المقررة بالمادة ١٣٧ / ع مع ملاحظة انه لا تشترط جسامه معينة في الاصابة بل يكفى لتحقيقها ان يصحب التعدى ضرب او ينشأ عنه اى جرح .
- اما إذا حصل الضرب او الجرح باستعمال اية اسلحة او عصى او آلات او ادوات اخرى او بلغ الضرب او الجرح درجة الجسامه المنصوص عليها في المادة ٢٤١ ع فتكون العقوبة الحبس (المادة ١٣٧ / ٢ ع .

(ب) صفة المجنى عليه :

- يتعين ان يكون المجنى عليه في هذه الجريمة احد الموظفين العموميين او احد رجال الضبط او اى إنسان مكلف بخدمة عمومية .
- والموظف العام هو كل شخص يؤدي عملا يتميز بصفة الدوام وبانه في خدمة مرفق عام او مصلحة او مؤسسة عامة .
- اما رجال الضبط فهم الاشخاص الذين عهد إليهم القانون بسلطة حفظ الامن والنظام .
- ويعنى الشارع بعبارة « او اى إنسان مكلف بخدمة عمومية » ، كل من عهدت إليه سلطة مختصة باداء عمل مؤقت وعارض لحساب الدولة او شخص معنوى عام وعلى هذا النحو فإن ما يميز بينه وبين الموظف في المدلول الإدارى انه لا يؤدي عمله الرسمى في صورة من الاعتياد والانتظام ولا يعد مكلفا بخدمة عامة إلا من عهد إليه بذلك من يملكه قانونا اما إذا

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق الجزء الثانى ص ٦٥٦ وما بعدها .

كل من متطوعاً أو كان من عهد إليه بذلك غير مختص فهو أدنى إلى ، الموظف الفعلي ، وغنى عن البيان أنه لا أهمية لكون هذا التكليف نظير مكافأة أو بدون مقابل فيعد مكلفاً بخدمة عامة المترجم الذي تندبه المحكمة للترجمة في دعوى والمرشد الذي تستعين به الشرطة في الكشف عن جريمة^(٢) .

(ج) وقوع التعدي أو المقاومة أثناء تادية الوظيفة أو بسببها :

يتعين لتحقيق النموذج الاجرامى المنصوص عليه في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ ع ان يكون وقوع التعدي أو المقاومة أثناء تادية الوظيفة أو بسببها ويتحقق ذلك عندما يكون الموظف قائماً بعمل من اعمال وظيفته ويحصل عليه التعدي أو المقاومة بسبب ذلك العمل . او ان يكون للعمل دخل في وقوع التعدي أو المقاومة عليه اى ان يكون ذلك بسبب العمل .

(د) القصد الجنائى :

يكفى لتوافر القصد الجنائى ان يرتكب الجانى الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التى لايلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائى العام .

٦ - ظرف مشدد :

يتعين ملاحظة ان الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً عقوبة الغرامة وذلك إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . (المادة ١٣٧ مكرراً) .

٧ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ / ١ ، ٢ مكرراً (١) لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان تؤدي عملاً من اعمال وظيفته لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمنع عن اداء عمل مكلف بادائه .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٢ .

٨ - من احكام محكمة النقض :

١ - لما كان من المقرر ان الركن الادبى فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توفرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى ان يؤدى عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل كلف بادائه . وقد اطلق الشارع حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة او العنف او التهديد مع الموظف العام او الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الاعتداء او التهديد حمل الموظف او المكلف بالخدمة العامة على قضاء امر غير حق او اجتناب اداء عمله المكلف به . يستوى فى ذلك ان يقع الاعتداء او التهديد اثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه او فى فترة قيامه به لمنعه من ادائه فى المستقبل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفى لتوافر الركن المادى للجنائية المذكورة . قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان نية الطاعنين مما وقع منهم من افعال مادية قد انصرفت إلى منع ضابط الشرطة المجنى عليه من اداء عمل من اعمال وظيفته هو تنفيذ امر النيابة العامة بتمكين المدعين بالحقوق المدنية من الشقة المتنازع عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اثبت قيام الركن الادبى للجنائية التى دان الطاعنين بها ويضحي معنى الطاعنين بعدم توافر اعمال العنف المكونة للجريمة او انها حدثت بعد تمام تنفيذ قرار التمكين لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثرته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١) .

٢ - الركن الادبى فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجانى بالإضافة إلى القصد العام ويتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى ان يؤدى عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يحمله على الامتناع عن اداء عمل كلف بادائه وان الشارع اطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا عقوبات لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة او العنف او التهديد مع الموظف العام او الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء او التهديد حمل الموظف او المكلف بالخدمة العامة على قضاء امر غير حق او اجتناب اداء عمله المكلف به يستوى فى ذلك ان يكون الجانى قد فكر فيما اذا كان الموظف او المكلف بالخدمة العامة سيستجيب إلى رغبته او لم يكن قد ادخل ذلك فى اعتباره وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن انه قاوم رجال الشرطة السريين وتعدى عليهم لمنعهم من اداء عمل من اعمال وظيفتهم وهو القبض عليهم تنفيذاً للحكم الصادر ضده لهروبه من الخدمة العسكرية وانه تمكن بذلك فعلا من الهرب

منهم فإن الحكم يكون بذلك قد اثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي منعه الطاعن من ادائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . بالرغم من اثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة فإن الحكم يكون قاصرا في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي ادانها بها :
(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦) .

٤ - إن العقوبة المقررة أصلا لجناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين العموميين على تنفيذ احكام قانون مكافحة المخدرات طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .
(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) .

٥ - يتحقق الركن الادبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل كلف بادائه .
(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٧١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .

٦ - من المقرر ان جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الادبي . فبينما يكفي لتوافر الركن الادبي في الجرائم التي من النوع الاول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ إلا إذا توافر لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل مكلف بادائه .
(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) .

٧ - شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية او مكلفا بخدمة عامة بها او غيرها من وسائل النقل العام ووقع

عليه الاعتداء اثناء سيرها او توقفها بالمحطات فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الغرامة ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المطعون ضده اعتدى عليه اثناء سير القطارات وأبان تاديبته لعمله وبسببه فقد توافرت في حق الحائى مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ومن قم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٢) .

٨ - ان المادة ١٣٧ / ١ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة في الاصابة بل يكفي لتحقيقها ان يصحب التعدى ضرب او ينشأ عنه اى جرح واذن فالنعى على المحكمة انها لم تبين في الحكم ما اثبتته الكشف الطبى من اصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له .
(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠) .

٩ - من المقرر انه يدخل في اعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان في غير اوقات العمل الرسمية ومن ثم فإن القول بأن الشرطيين كلنا في وقت الراحة مردود بانهما كلهما بمرافقة النقيب .. اثناء قيامه بضبط المتهم الاول ومن ثم فقد وقع الاعتداء عليهما اثناء تادية وظيفتهما وبسببها .
(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١/٢/١٩٧٦) .

الباب الثامن

هرب الملبوسين

واخفاء الجائين

مادة ١٣٨

كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

■ فإذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وايداعه فى السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

■ وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب فى إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى .

تعليقات وأحكام

- ١ - عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز عشرة جنيهات) فى الفقرة الأولى ، (لا تتجاوز خمسين جنيها فى الفقرة الثانية) .
- يشترط للعقاب على جريمة الهرب فى حكم المادة ١٣٨ من قانون العقوبات أن يكون الهارب قد سبق القبض عليه فإذا لم يكن قد حصل القبض بالفعل فلا جريمة .
- وقد استثنى المشرع من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليه إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط بوحدة الغرض (م ١٣٨ ع فى فرتها الأخيرة) .

من أحكام محكمة النقض والجنايات

- ١ - دلت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن المشرع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات

جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة الهرب بعد القبض عليه قانونا وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة إحراز مخدر فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة كل من الجريمتين المرتبطتين لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها . أما وقد خالفت هذا النظر واعملت في حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضت على المطعون ضده بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة إحراز المخدرات فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥) .

٢ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم نفسه إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمرارا للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده مما مقتضاه وفقا لأحكام قانون العقوبات إلا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة . ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقبا عليه بمقتضى قانون الجيش وحده وكان هرب الجندي الفرار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمرار لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضا عليه قانونا بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون . (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥) .

٢ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمرارا للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده مما مقتضاه وفقا لأحكام قانون العقوبات إلا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة . ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقبا عليه بمقتضى قانون الجيش وحده وكان هرب الجندي الفرار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمرارا لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضا عليه قانونا بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون . (الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١٥) .

٣ - إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس فتش المتهم فوجد معه هروينا فكلف الخفير بالمحاطة عليه حتى يفتش منزله فأفلت المتهم من الخفير وفر هاربا فهروبه يقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات (المقابلة لنص المادة ١٣٨ من قانون العقوبات

الحالي) لحصوله على اثر ضبطه متلبساً بالجريمة .
(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٢٧) .

٤ - يشترط للعقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات ان يكون الهرب قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب فلا جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإذا فإذا كان المستفاد من الثابت بالحكم ان المتهم عندما علم من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه تنفيذا للحكم الصادر بحبسه هرب قبل ان ينفذ عليه الامر بالقبض فذلك لا يعد هرباً فما يعاقب عليه القانون سواء أكلن قد صدر امر بالقبض على المتهم ام لم يصدر .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ١١ ق جلسة ٢٠/١/١٩٤١) .

٥ - يجب لتطبيق المادة ١٢٠ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٣٨ من قانون العقوبات الحالي) ان يكون المتهم الهارب مقبوضاً عليه قبضاً قانونياً وبما ان الخفاء ليسوا من رجال الضبطية القضائية للمتهم الذي يهرب بعد ان يقبض عليه خفيراً قبل التحقيق وقبل صدور امر بالقبض عليه من الجهة المختصة لا يمكن اعتباره مقبوضاً عليه قبضاً قانونياً ولا ينطبق عليه نص المادة ١٢٠ عقوبات .

(محكمة ابنوب الجزئية حكم جنح رقم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرون د سنة ١٩٢٢ ، ص ٥٦) .

٦ - العمدية بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات من رجال الضبطية القضائية فإن قبض على شخص متلبس بجريمة ثم فر هذا الشخص يعتبر انه هرب بعد القبض عليه قانوناً .

(محكمة النقض والإبرام ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ٢٥ ل ٢ ص ٢٢٥) .

٧ - اعتبرت المحاكم الفترة الأولى من المادة ١٣٨ ع منطبقة في الحالات الآتية - شخص إتهم بجناية إحراق ساقية فقبض عليه العمدية وهرب في الطريق أثناء إرساله للمركز .
(اسبوط الابتدائية ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ٢ ص ٢٦١) .

٨ - شيخ الخفاء من رجال الضبطية القضائية فإن قبض على شخص متلبس بجريمة ثم هرب هذا الشخص يعتبر انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٠ ع (قديمة) .

(محكمة النقض والإبرام ١٥ أبرايل سنة ١٩١٤ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١٤ ع ص ١٩١) .

٩ - لا تنطبق الفقرة الأولى من هذه المادة في الأحوال الآتية :
١ - المتهم الذى يقبض عليه أحد الأفراد وهو متلبس بالجريمة .
(ديروط الجزئية ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١٩
ص ٥٠ ع ٢٤) .

ب - المتهم الذى يهرب بعد أن يقبض عليه خفير قبل التحقيق وقبل صدور أمر بالقبض
لأن الخفير ليس من رجال القبطية القضائية .
(ابنوب ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ٢٣ ص ٥٦) .
١٠ - لا تتم جريمة هرب المحبوسين وهى من الجرائم المستمرة إلا بالخروج كلية من
السجن بحيث يصبح المحبوس طليقا لا سلطة لأحد عليه أما إذا ضبط الهارب على أثر
خروجه من نافذة السجن فإن عمله يعتبر شروعا غير معاقب عليه .
(محكمة مصر الابتدائية ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماه لنقابة المحامين الأهلية ٨
ص ٢٣٧) .

مادة ١٣٩

كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب
باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز
خمسمائة جنيه مصرى إذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه
بعقوبة جنالية أو متهما بجنالية أما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة
الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه
مصرى .

تعليقات

- عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٨٢ والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦ وكانت الغرامة قبل ذلك لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فى الفقرة الأولى ولا تتجاوز عشرين جنيها مصريا فى الفقرة الثانية .
- جاء بالنص كلمة « مقبوض عليه » ، وهى كلمة عامة لكن معنى ذلك أن النص واجب التطبيق إذا كان الهرب قد وقع من أى فرد مقبوض عليه إنما يسرى النص فقط إذا كان

المقبوض عليه متهما او معاقبا بعقوبة حتى ولو برىء بعد التحقيق او بعد المحكمة . كما يشترط ان يكون القبض صحيحا وليس بإطلا . ويلاحظ ان نص المادة ١٣٩ عقوبات لا تنطبق إذا هرب الأسير نتيجة اهمال الحارس لأن أسير الحرب لم يرتكب جنائية او جنحة وإنما قلم بواجبه نحو وطنه . كما يلاحظ ان المادة لم تبين المكان الذى يهرب منه المحبوس او المقبوض عليه من السجن او أثناء ترحيله إليه . وقد يهرب من قسم البوليس كما قد يهرب من المستشفى إذا كان قد نقل إليها بسبب مرض أحل به . وعلى ضوء ما تقدم فإنه يشترط لمسائلة الحارس وفقا لهذا النص :

(أ) ان يتم الهرب (فلا تتوافر الجريمة عند الشروع في الهرب) .

(ب) من شخص مقبوض عليه قانونا .

(ج) باهمال من المكلف بحراسته ومراقبته .

واهمال الحارس مفترض عندما يتحقق الهرب وعليه اثبتت العكس وقد تقع المسؤولية على علق مأمور السجن إذا كان الهرب نتيجة خطأ في إجراءات الرقابة التى يتبعها^(١) .

حكم موضوعى :

إن مجرد القبض على أى شخص كان تحت تهمة معينة بمعرفة رجال الضبطية القضائية او رجال البوليس ونحوهم من أرباب الحفظ يجعل المقبوض عليه فى حكم المحبوس تماما ولو لم يصدر امر بحبسه فإذا هرب بعد ذلك ممن كلف بالمحافظة عليه أثناء السير فى الطريق او من محل من محلات الحكومة ولم يكن معدا للحبس وكان هذا الهرب باهمال عوقب المهمل على ذلك .

(محكمة قنا الابتدائية حكم جنح استثنائى فى ٧/٩/١٨٩٧ - مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٧٣١ ومشار إليه فى مؤلف الأستاذ محمد عبد الوهاب الجندى طبعة ١٩٢٢ المرجع السابق ص ١٨١) .

مادة ١٤٠

كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه او بمرافقته او بنقله وساعده على هربه او سهله له او تغافل عنه يعاقب طبقا للأحكام الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالأعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

(١) المستشار الدكتور ابو اليزيد عل التمت (جرائم الاهمال الطبعة الخامسة ١٩٨٦ ص ٢١٤ وما بعده

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الأعدام تكون العقوبة السجن وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤١

كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان ويهمل في الإجراءات اللازمة لذلك بقصد معلونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبة المدونة في المادة السابقة بحسب الأحوال المبينة فيها .

مادة ١٤٢

كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سهله له في غير الأحوال السابقة يعاقب طبقا للأحوال الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالأعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع . فإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الأعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤٣

كل من اعطى اسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١٤٤

كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فربعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من

اعلنه باى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .
وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبوية أو أجداده أو أحفاده .

تعليقات وأحكام

- الغيت عقوبة الغرامة التى كلن منصوفا عليها فى الفقرة الرابعة وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ . والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- الحكمة من سريلى الإعفاء الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٤ ع على الأجداد والأحفاد هى ان الأجداد فى الفئة كالآباء والأحفاد كالأولاد ولهذا كلن من العدل إعفائهم .

من الأحكام القديمة :

١ - تنطبق المادة ١٢٦ عقوبات (المقابلة للنص الحالى) على كل من أخفى جانباً على وجه العموم سواء كلن قبض عليه ثم فر أو مأموراً بالقبض عليه أو جارياً البحث عنه متى كلن المخفى عالماً بالجريمة - فظهور اشاعة بين الناس بواسطة الجرائد عن إجرام شخص وهربه تجعل من إخفاءه تحت حكم المادة .

(محكمة النقض والإبارم فى ٢٨/٨/١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة د سنة ١٩١٢ ، صفحة ٥) .

٢ - فى تهمة إخفاء المجرمين يجب ان يبين فى اسباب الحكم ان المتهم كلن عالماً بان الشخص الذى حوكم من أجل إخفائه فربعد القبض عليه أو كلن متهماً فى جنائية أو جنحه أو صدر فى حقه أمر بالقبض عليه وإلا كلن ذلك من أوجه البطلان والتى يترتب عليها نقض الحكم .

(١٩٢٢/٢/٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٨٢ ص ١٢٨ ومشار إليه فى قانون العقوبات للدكتور حسن صادق المرصفاوى طبعة ١٩٨٥ ص ٤٧٣) .

■ ومن الأحكام الحديثة :

٣ - لما كان المشرع قد فرق بين جريمة تمكين مقبوض عليه من الهرب المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من قانون العقوبات وجريمة إختفاء الهارب المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من هذا القانون فقرر للأولى عقوبات أشد من تلك التي قررها للثانية ونص في المادة ١٤٤ من قانون العقوبات على عدم سريان أحكامها على زوج وأصول وفروع من أخفى أو ساعد على الإختفاء وهو استثناء لم تنص عليه المادة ١٤٢ بالنسبة لجريمة تمكين المقبوض عليه من الهرب التي دين بها المحكوم عليهم . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ انتهى إلى رفض ما تمسكت به الطاعنة الثانية من أنها معفاة من العقاب لكونها زوجة أحد المقبوض عليهما اللذين مكنا من الهرب وكان من المقرر أن علاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح للقول بقيام سبب للإبلاحة وتبرير ارتكاب الجرائم وخرق محارم القانون فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٤) .

٤ - لما كان المطعون فيه قد أثبت استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعنة الثانية وهي زوجة أحد المقبوض عليهما الهاربين اتصلت ببعض ضباط الشرطة الذين سهلوا لها التردد على السجن لمقابلة زوجها سواء في مواعيد الزيارة الرسمية أو في غيرها من الأوقات وأنه قد تم أثناء هذه الزيارات رسم خطة لتمكين المقبوض عليهما من الهرب عن طريق تزويهما بزي ضابط الشرطة والخروج من باب السجن بعد فتحه بمفتاح مصطنع وإن هذه الخطة قد وضعت موضع التنفيذ . وقام كل من المحكوم عليهم بدور فيها . فقامت الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم عليهما السالسة أثناء تردهما على السجن بإدخال أقمشة وأصباغ وعلامات للرتب العسكرية وأدوات أخرى تم بواسطتها صنع كسوتين على غرار ما يرتديه ضباط الشرطة كما أدخلتا إلى المقبوض عليهما مبردا لاستعماله في اصطناع مفتاح لباب السجن وإبلاغتهما بتعليمات الطاعن الأول بشأن تنفيذ الخطة وبيان باقي الجناة أعدوا لهما سيارة ستكون في انتظارهما عند مغادرة باب السجن لنقلهما إلى المكان الذي سيختفيان فيه وأعطيتاهما أوصاف الشخص الذي سيقود هذه السيارة كما إبلاغتهما بالإشارة المتفق عليها ليتمكن هذا السائق من التعرف عليهما وأنه في الموعد المتفق عليه ارتدى المقبوض عليهما الزي الممثل لزي ضابط الشرطة وفتح باب السجن بالمفتاح المصطنع الذي استخدم في صنعه المبرد الذي أحضرته الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم عليهما الخامسة . وخرجا دون أن يشتبه فيهما أحد وتمكنا بذلك من الفرار فإن جريمة تمكين المقبوض عليهما من الهرب التي دينت بها الطاعنة الثانية تكون قد تمت بالفعل ومن ثم فلا محل لما تثيره . أن ما وقع منها لا يعدو أعمالا تحضيرية للجريمة .

(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

كل من علم بوقوع جنائية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها واعان الجانى باى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بليواء الجانى المذكور واما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

اما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجانى .

تعليقات وأحكام

● ألغيت عقوبة الغرامة من الفقرتين الثانية والثالثة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كما يلى :

« إذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . اما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها . »

● جاء بتقرير اللجنة المشكلة بمجلس شورى القوانين لنظر مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ فى المادة ١٢٦ مكرر (المقابلة فى فقرتها الأولى لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الحالى) أنه يجب الإترفع الدعوى على المتهم بمعلونة جلن على الفرار إلا إذا ثبت للمحققين ثبوتاً تاماً أنه أعانته وهو يعلم علماً أكيداً بارتكابه جنائية أو جنحة وأن يكون الجانى قد حكم بإدانته نهائياً لارتكابه تلك الجنائية أو الجنحة نفسها . لأنه قد يحصل أن

الجاني لا يضبط إلا بعد أن يحكم على المتهم بمساعدته على الفرار حكماً نهائياً بإدانته ثم يقدم الجاني الأصل للمحكمة لتبرئته . فمنعاً لوقوع مثل هذا الخطأ الذي يؤسف له كثيراً - وقد لا يمكن تلافيه - يجب أن لا يحكم المتهم بتسهيل الفرار لجان إلا بعد الحكم نهائياً بإدانة ذلك الجاني . وقد أرادت اللجنة أن تنص صريحاً على ذلك في المشروع فأجلبها سعادة ناظر الحفائية بأن نص المادة الأصلية على الفرار من وجه القضاء بالجاني وليس بالمتهم ولا شك أن كل متهم لا يكون جانياً إلا إذا حكم عليه نهائياً .

■ من أحكام النقض :

١ - إن الشارع لم يضع نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فلا تنطبق عليه هذه المادة ذلك بأن المراد من عبارة « وإما بإخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها إنما هو إخفاء الذي ملكن القانون يعاقب عليه أما إذا كن إخفاء أدلة الجريمة مكوناً في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانوناً فإن مثل هذه الصورة التي يقررها القانون عقاباً خاصاً وإن كانت في الواقع إخفاء لتلك الأدلة - لم يبعث عليه أولاً وبالذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء - ليست البتة مما قصده الشارع بعبارة « وإما بإخفاء أدلة الجريمة » بل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون وفي أن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار إليها .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) .

٢ - إذا ضبطت الزوجة محرزة مادة مخدرة فإن القضاء بإدانته يكون صحيحاً لتوافر أركان الجريمة في حقها ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طرئاً أو غير طرئاً ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجل البوليس وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إعفائها من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الإعفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقاباً على ارتكبتها .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٤) .

٣ - إذا كن الحكم قد اثبت أن المتهم تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستند من الرقم الحقيقي للسيارة التي قربها الجناه وأنه كن يعلم بوقوع هذه الجريمة وكن غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإعانة الجناه على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقاً .

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٥) .

٤ - لم تفرق المادة ١٤٥ عقوبات في تحدثها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من ملادية أو غير ملادية بل جاءت مطلقة فمتى ثبت في حق المتهم أنه أخفى دليلا من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصدا من ذلك إعلانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب .

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠) .

٥ - لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصبر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتعمامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥/٤/١٩٥٥) .

٦ - عدول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ عقوبات عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعلانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٤٣) .

٧ - إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكرره (المقلبة لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الحالي) إلا للعقاب على الفعل لم تكن من قبل معاقبا عليها فكلفة الطرق التي بينتها تلك المادة هي الفعل إعلانة الجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم أما ما كلن من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق عليه هذه المادة وأنن فالمراد من عبارة « وإما بإخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها هو الإخفاء الذي ما كلن القانون يعاقب عليه . كلخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة أو إخفاء العصي التي استعملت في ضرب . أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها أو وضع تراب على محل فيه دم من اثر الحادثة أو كغير ذلك من الأمور التي ليس فعلها إجرام أما إذا كلن إخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها أو إخفاء جثة القتل أو الإجهاز على القتل قبل أن ينم عن قتله أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز ما ينطبق عليه قانون المخدرات) فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إعلانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ليست البتة من مقصود الشارع بعبارة « وإما بإخفاء أدلة الجريمة » بل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من الفعل الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون . وفي أن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ مكرره (المقلبة للمادة ١٤٥ من قانون العقوبات الحالي) ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من

المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .
(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦) .

٨ - إن الإعفاء الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكرره (١٤٥ ع) لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها فالأم لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقة أو أخفت مخدرا يحزره ابنها مع علمها بأنه مخدر محرم إحرازه لو أخفت جثة قتيل قتله ابنها أو رأت ابنها يطعن إسنانا بسكين أو أطلق عليه عيارا نلريا فأصابه وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمه فاجهزت عليه بغير باعث آخر سوى إنقاذ ابنها من خطر التبليغ عنه هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مثلها إعفائها من العقاب لمجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من ابنها . ولم تقصد به غير هذا الإخفاء . بل تجب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المنصوص عليه في القانون ولا ينفعها التمسك بالعبارة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكرره (م ١٤٥ ع) وكل ما في الأمر أن لا محل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه إعلان لابنها على الفرار من وجه القضاء .
(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦) .

٩ - تنطبق المادة ١٢٦ مكرره عقوبات (م ١٤٥ عقوبات على جميع الأحوال التي يثبت فيها أن شخصا تعمد إعلان الجاني على الفرار من وجه القضاء وذلك بتقديم معلومات كاذبة عن الجريمة لأي موظف عمومي له حق التحقيق ولو لم يتم الفرار فعلا .
(محكمة النقض والابرام - حكم ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشر سنة ١٩١٣ ، صفحة ١٣٥) .

١٠ - تنطبق المادة ١٢٦ مكرره (المقابلة للمادة ١٤٥ ع) على الشخص الذي يقرر وقائع كاذبة في تحقيق البوليس أو النيابة من شأنها أن تمنع معاقبة أحد مرتكب الجريمة الحاصل بشأنها هذا التحقيق ولا ضرورة لكي تنطبق المادة المذكورة أن يكون الشخص الذي أعلن الجاني على التخلص من العقاب يعرف هذا الجاني شخصيا أو أن يكون الجاني وقتئذ شخصا معلوما للمحققين لأن القصد من المادة هو معاقبة من يضع العوائق في سبيل ظهور الحقيقة في التحقيقات وتنطبق المادة المذكورة سواء حكم على الشخص الذي قصد اعانته على التخلص من العقاب أو لم يحكم عليه .

(محكمة النقض والابرام حكم ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢١٢) .

١١ - لا يشترط لتكوين الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦ مكرره من قانون العقوبات (م ١٤٥ ع) وجود اتفاق ما بين من يقدم معلومات كاذبة وبين الجاني الأصلي

الذى تقدم هذه المعلومات لصالحه بل يكفى ان يعلم الشخص بوجود جنائية او جنحة من شخص آخر ويعين الجانى على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة لا تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها .

(محكمة النقض والابرار حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ ص ٨٢) .

١٢ - إن المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات تطلب لكى يعاقب المتهم ان يكون ما حصل منه عملا فعليا لا عملا سلبيا

(محكمة النقض والابرار . حكم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ - قضية نمرة ٢٠٢ سنة ٢٩ قضائية - الأحكام من رقم ٩٠ إلى رقم ١٢ مشار إليها في مؤلف الأستاذ محمد عبدالهادى الجندى التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأمل طبعة ١٩٢٢ ص ١٨٦ وما بعدها) .

١٣ - يجب ان تقع الجريمة بعمل إيجابى لا سلبى .

(محكمة النقض والإبرار ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهلين ٢ ص ٤٢٥) .

١٤ - يجب للعقاب بهذه المادة ان تقدم المعلومات لموظف عمومى له حق التحقيق وان يصر عليها المتهم فإذا عدل عنها قبل انتهاء التحقيق فلا عقاب .

(إحالة قنا ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١٩ ص ٨٢) .

١٥ - ويجب أن لا توقف محاكمة المتهم بهذه المادة حتى تفصل محكمة الجنائيات في الجنائية التى قدمت عنها المعلومات الكاذبة .

(بلبس ٩ يناير سنة ١٩١٨ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ٣٠ ع ٢) .

١٦ - إن المادة ١٤٥ عقوبات قد وضعت العقاب على حالات الإعفاء التى لا يكون معاقبا عليها فتطبيقها إذن لا محل له فيما يكون العقاب مقررأ له بنص صريح خاص والإعفاء الوارد باخر هذه المادة لا ينصب إلا على إخفاء ادلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقب عليها فالزوجة التى تحرز مخدرا مملوكا لزوجها لتخفيه كدليل عليه لا ينفعها التمسك بهذا الاعفاء لأن إحراز المخدر في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص وارد في قانون المخدرات بصرف النظر عن الباعث عليه وأباكلن الغرض منه مادام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة في القانون ذاته .

(حكم النقض رقم ١٤٤٩ / ق جلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤) .

مادة ١٤٦

كل من اخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .
ملحوظة : ألغيت عقوبة الغرامة من الفقرة الأولى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

تعليق

يلاحظ ان كلمة « القضاء » الواردة بالنص مقصود بها الآن القضاء العسكرى الذى يختص دون سواه بمحاكمة الفارين من الخدمة العسكرية .

الباب التاسع

فك الاختتام

وسرقة المستندات والأوراق الرسمية والمواد

مادة ١٤٧

إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري إن كان هناك حراس .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً .

مادة ١٤٨

إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جنائية أو محكوم عليه في جنائية يعاقب الحارس الذي وقع فيه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً .

مادة ١٤٩

كل من فك ختما من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيلها ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة فإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١٥٠

إذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مدمرى وان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

تعليقات وأحكام بشأن فك الاختتام

■ أركان جريمة فك الاختتام :

تتكون جريمة فك الاختتام من ثلاثة أركان هي :

- (أ) فعل ملادى هو فك الاختتام .
 - (ب) أن تكون الاختتام موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم .
 - (جـ) إهمال الجانى أو سوء قصده .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن :

(أ) الركن المادى وهو فك الاختتام :

الركن المادى لجريمة فك الاختتام هو كسر أو إتلاف الاختتام الموضوعة بأمر السلطة المختصة على الأملكن أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى . فالعقاب انما هو على كسر الاختتام فقط وكل طريقة أخرى غير هذا الكسر أو غير العبث بالاختتام ذاتها يتوصل بها إلى النفوذ إلى داخل المكان لا عقاب عليها بمقتضى المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع مهما يكن من مخالفة هذه الطريقة للغرض المقصود من وضع الاختتام ذلك لأن نصوص قانون العقوبات هي مما لا يجوز التوسع في تفسيرها وإخراج معناها عن دلالة اللفظ^(١) .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٤٢٨ .

(ب) الركن الثانى -وضع الاختتام بأمر من إحدى جهات الحكومة أو المحاكم :

إن الاختتام التى يعاقب على كسرها بالمادة ١٤٧ عقوبات وما بعدها هى الاختتام التى تضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانونى أو قياماً بأمر قضائى أو بما تراه هى واجبا عليها للمحافظة على الأمان أو الأوراق أو الامتعة الأخرى ومتى كانت الاختتام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية قضائية كانت أو إدارية فلا يجوز لآى إنسان المساس بها حتى ولو كان يزعم أن لاحق لها فى وضع تلك الاختتام ومفاد ذلك أن الجريمة لا تتحقق إذا كانت الاختتام التى كسرت قد وضعت بناء على اتفاقات بين الأفراد .

(ج) الركن المعنوى الاهمال أو القصد :

جريمة الاهمال هى الجريمة التى تقع نتيجة خطأ من الفاعل معنى ذلك أنها الجريمة التى لا يقصد الفاعل وقوعها فالضرر فى جريمة الاهمال نتيجة لسوء تصرفه فى الوقت الذى كلن من الميسور عليه أن يتوقع أن تصرفه قد يؤدى إلى اضرار بمال الغير أو ببدنه فعدم توافر النية لدى الفاعل فى احداث الضرر هو العنصر المميز لجريمة الاهمال عن الجريمة العمدية^(٢) وبالنسبة للجريمة محل التعليق فإنه لا يعاقب على فك الاختتام إلا إذا وقع عن اهمال أو سوء قصد ومن هذه الوجهة يفرق القانون بين ما إذا كلن الفاعل هو الحارس أو غيره .

■ الاهمال : فإذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أو الأوراق أو امتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم فى ملادة من المواد يحكم على الحرس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أن كلن هناك حراس (م ١٤٧ ع) . ذلك لأنه لما كلن الحارس مكلفاً بالمحافظة على الاختتام فهو مسئول جنائياً إذا لم يقم بهذا الواجب ومسئوليته لا تقتصر على كسر الاختتام الناجم عن فعله الشخصى بل تتناول الكسر الناجم عن فعل الغير وعلى قاضى الموضوع أن يبين الوقائع التى يستنبط منها الدليل على الاهمال فإن هو لم يفعل ذلك يكون حكمه قابلاً للنقض^(٣) .

■ القصد :

ويعاقب القانون أيضاً على كسر الاختتام الحاصل عن قصد وإرادة وسواء اكلن مرتكبة هو نفس الحارس أو أى شخص آخر غير الحارس ولكن عقوبة الحارس أشد لأنه خالف

(٢) المستشار الدكتور أبو اليزيد على المتيت المرجع السابق ص ٢٩ .

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٣١ .

واجبا من اقدس واجباته وخالن الامانة التى عهد به اليه وعقاب هذا الحارس هو الحبس مدة لا تتجاوز سنة بينما عقاب غير الحارس الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه (م ١٥٠ ع) .

ويتوفر القصد الجنائى فى هذه الجريمة متى اقدم الجانى على كسر الاختام عن عمد وهو يعام ان فى عمله انتهاكا للفعل الذى وضعت السلطة العامة ويستوى بعد ذلك ان يكون الجنائى قد لجأ الى هذا الكسر لغرض شريف او غير شريف (٤) .

■ حالات تشديد العقوبة :

نص المشرع فى المادة ١٤٨ عقوبات على انه اذا كانت الاختتام موضوعة على اوراق او امتعة لمتهم فى جنابة او لمحكوم عليه فى جنابة يعاقب الحارس الذى وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى وكذلك نص فى المادة ١٤٩ ع ان كل من فك ختما من الاختتام الموضوعة لحفظ اوراق او امتعة من قبيل ما ذكر فى المادة السابقة اى عن قصد واراده فانه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كما شدد العقاب على الحارس اذا كان هو الفاعل فنص على انه ان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

ويلاحظ اخيراً ان الراى الراجع يذهب إلى ان قواعد الاشتراك العامة تسرى على هذه الجريمة .

من احكام النقض :

١ - اوجبت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة ان كان من فك الاختتام هو الحارس نفسه .
(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) .

٢ - اذا كانت الواقعة - كما صار اثباتها فى الحكم - ان المطعون ضده قد فك الاختتام الموضوعة على خانوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده واخذه بوصفه حارسا على الاختتام فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها فى المادتين ١٤٧ ، ١٥٠/٢ من قانون العقوبات . وإذ قضى الحكم بعقوبة الغرامة فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون .
(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .

(٤) فى تفصيل ذلك المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٣٢ .

٣ - متى كانت محكمة الموضوع لم تعتبر فتح باب المكان المغلق تنفيذاً للحكم القضائي بمثابة فك الاختام التي وضعتها عليه سلطة التنفيذ فإنها لا تكون قد أخطأت إذ أن القانون لا يعاقب إلا على فك الاختام فقط وما دامت هي سليمة لم تمس فلا جريمة .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٢١/٢/٥) .

٤ - فك الاختام الموضوعه بأمر النيابة تنفيذاً لحكم قضى بغلق اسطبل طبقاً لقانون نمره ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمخلات المضرة بالصحة معاقب عليه بمقتضى المادة ١٣١ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٥٠ من قانون العقوبات) لأن الاختام وضعت بأمر إحدى الجهات العمومية المختصة ولأن المادة المذكورة نصت على حالة فك الاختام الموضوعه (لأمر غير ما ذكر) في المواد السابقة عليها .
(محكمة النقض والإبرام حكم ١٤ يناير سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة سنة ١٩١١ ، صفحة ٦٠) .

مادة ١٥١

إذا سرقت أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه مصري .

ملوحظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت قبل التعديل (لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً) .

مادة ١٥٢

وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس .

ملوحظة : ألغيت الفقرة الثانية من المادة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ٣١ يوليو سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١) ، وكانت نصها يقضى بما يأتي « فإذا كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع » .

تعليقات واحكام بالنسبة للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع

■ اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥١ ع :

تتكون هذه الجريمة من الارقان الآتية :

- (١) حصول السرقة او الاختلاس او الاتلاف .
 - (ب) ان يكون المسروق او المختلس او المثلث اوراقاً او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مرافعة قضائية .
 - (جـ) ان تكون هذه الاشياء محفوظة في المخازن العامة المعدة لحفظها او مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها .
 - (د) ان تكون واقعة السرقة او الاختلاس او الاتلاف قد تمت نتيجة خطئه او رعونته .
- ويتعين ان يكون الحكم شاملاً لبيان هذه الارقان وإلا اصبحت الواقعة غير مبينة بياناً كافياً في الحكم .

وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن :

(١) حصول السرقة او الاختلاس او الاتلاف :

فالفعل المادي هو الذي يتحقق في هذه الجريمة ، إما بالسرقة او الاختلاس او الاتلاف ، ومع ذلك فإن كلمة سرقة او اختلاس او اتلاف الواردة بالنص تثير عدة ملاحظات ، فالاتلاف قد يكون إما بفعل المودع لديه او بفعل الغير ، أما السرقة فالوضع فيها يختلف إذ لا بد وان يفترض لتحققها وضع اليد على الشيء وحيازته حيازة مادية ، وهذا امر لا يمكن ان يكون ممن له الحق في تملك الشيء او المودع لديه الشيء ، وعلى ذلك فإن واقعة السرقة لا يمكن حدوثها من الموظف المكلف بحفظ هذه الاشياء ، وهذا على العكس من الاختلاس إذ قد يقوم الموظف المكلف بحفظ الاشياء باختلاسها .

(ب) ان يكون المسروق او المختلس او المثلث اوراقاً او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مرافعات قضائية ، ويبين من هذه الكلمات أنها عامة تتضمن كافة الاوراق او السجلات او الدفاتر ، ولكنها في حد ذاتها لا تشمل كل الاشياء المنقولة المودعة في المخازن العمومية - ويقصد باوراق المرافعة القضائية كافة الاوراق المتعلقة بالمنزعات التي يثار بشأنها منازعات امام القضاء ، كما إذا وقع الاختلاس على محاضر التحقيق التي تجرى بأقسام البوليس او على دفتر الأحوال

أما الاختلاس الذي يقع على بعض الخطابات المتبادلة بين الهيئات العامة او المصالح

الحكومية قبل إيداعها في المكان المخصص لحفظها أو تسليمها لأحد الأشخاص ليتولى حفظها فلا يسرى في حقه أحكام المادة ١٥١ عقوبات .

(جـ) ان تكون هذه الأشياء محفوظة في المخازن العامة المعدة لحفظها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها : ومما ينبغى ملاحظته في هذا الشأن ان القانون ينص على حالتين حكمهما واحد الحالة الأولى كون الشيء محفوظات مخزن عام أى في مكان عام أعد لحفظ الأوراق والمستندات ومراد الشارع من عبارة ، المخازن المعدة لها ، كافة الأماكن التى فيها هذه الأوراق أو السجلات أو الدفاتر كالمكتبات العمومية والمتاحف والمعارض ولا يشترط ان يكون لهذه الأوراق قيمة مادية ، كما إذا اختلس أحد الأفراد بعض الخطابات البريدية من حقيبة ساعى البريد أو اختلس أحد عمال البريد بعض الخطابات من مكتب بريد آخر غير الذى يعمل به أو من عربة البريد الملحقة بالقطارات .

والحالة الثانية كون الشيء مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعاً في مخزن عام ، وإذن فإن تطبيق المادة لا يستلزم حتماً وجود الشيء في مخزن عام معد لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ . وليس بشرط ان يكون الشخص المكلف بحفظها من موظفى الدولة أو من ذوى الرتب ، وهذا واضح من عبارة النص ، والتى جاء بها ، أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ، ولهذا فإن احكام هذا النص تسرى على المأذون الذى اهمل في حفظ قسائم الزواج واشهادات الطلاق ، كما يسرى النص على نقلش الاختتام الذى تسبب في اتلاف بعض أوراق دفتره .

(د) ان تكون واقعة السرقة أو الاختلاس أو الاتلاف قد تمت نتيجة خطئه أو رعونته .

أى نتيجة اهماله .

ويبين مما تقدم انه يكفى لمساءلة الشخص المكلف بالحفظ ومعاقبته بالعقوبة الواردة بالمادة ١٥١ عقوبات ان تكون الأوراق أو الدفاتر أو السجلات أو المستندات قد اختلست أو سرقت أو اتلفت نتيجة اهماله سواء اكان هذا الإهمال طفيفاً أم جسيماً^(١) .

■ من أحكام النقض

١ - من المقرر انه متى كانت الأوراق القضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن تلك الأوراق تحت يد الكاتب لاي سبب من الاسباب

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٣) .

(١) المستشار الدكتور ابو اليزيد المتيت في جرائم الإهمال الطبعة الخامسة ١٩٨٦ ص ٢٥٩ وما بعدها وايضا الدكتور احمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٢١٣ وما بعدها

٢ - إذا كانت الواقعة - كما صار إثباتها في الحكم - أن المطعون ضده قد فك الاختام الموضوع على حائوته بغير إذن وحالة كونه حارساً عليها ، وكان المطعون فيه قد انتهى إلى تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده ، واخذه بوصفاً حارساً على الاختام فقد بات واجباً توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠ / ٢ من قانون العقوبات ، وإذا قضى الحكم بعقوبة الغرامة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ١٢ / ٦) .

٣ - متى كلن الثابت من الأوراق أن الطاعن بناء على طلب تقدم به رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد - المرفق بملف الدعوى المدنية - مقدم منه . فاشربالتسليم وتمكن الطاعن بذلك من استلامه من الكتب المختص بعد أن اوهمه أنه هو المدعى عليه الثالث مقدم العقد في الدعوى ، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له في الخصومة ، وأن العقد لم يكن خاصاً به أو مقدماً منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى معاقبة الطاعن المذكور طبقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٢٢) .

٤ - إن جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية وأن القصد الذي رمى إليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية ، ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم مادام أن الاستيلاء قد وقع بطريق الغش .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٢٢) .

٥ - أراد المشرع بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أياً كان نوعه أي سواء كان سرقة أم اختلاساً أم سلباً للحيازة ، ومهما كان الباعث عليه يستوى أن يكون الغرض منه تملك الشيء أو اتلافه .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٢٢) .

٦ - يكفي لقيام القصد الجنائي في جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون مستفاداً من سياق الحكم مادام ما أورده فيه يكفي لاستظهاره .

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٢ / ٨) .

٧ - إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبيعة بها مهما كان الباعث عليه ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ..

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٢ / ٨) .

٨ - جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكنن المخصص لحفظها بنية اختلاسها .
(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٤) .

٩ - القصد الذي رمى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .
(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤) .

١٠ - لما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ ، وكانت هذه المادة لا تستلزم لأعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق المادتين ١٤١ ، ١٥٢ عقوبات يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٤) .

١١ - إذا كان الثابت مما أوردته الحكم أن المتهمين اختلسوا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة ، وكذلك طوابع التمغة الخاصة بنقلية المحامين ، والتي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهد الأمين المأمور بحفظها ، الأمر المنطبق على المادتين ١٥١ ، ١٥٢/١ من قانون العقوبات والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فإن الحكم إذ دانهما طبقاً للمادتين ١١٣ ، ١١٨ من قانون العقوبات بوصف انهما استوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .
(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦) .

١٢ - إذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصلي ليودع بدلاً منه المحضر المزور وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما تتحقق به جريمة الاختلاس التي دانه بها فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها .
(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠) .

١٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة فاغتنم المتهم - وهو كاتب عمومي - فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات له ، وأخفى هذه الأوراق بين صديريه وقميصه ثم أحس بعد ذلك بالفتضح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها فأعادها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ،

١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

(الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٣)

١٤ - مساعلة الموظف عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات إليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦) .

١٥ - اعتبار الموظف حافظاً للورقة في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الأوراق إليه .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦) .

١٦ - العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هي مناط تشديد العقوبة .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦) .

١٧ - متى كانت الأوراق القضائية المختلصة مسلمة إلى كاتب مكلف لحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ولو تصادف وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب التي قد تعرض . وإذا كان الاختلاس قد وقع من الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب وإليه فإنه يكون مؤخذاً عليه بهذا النص . وإذا وقع من شخص آخر عليها وهي مع الساعي فإن فعلته تقع تحت هذا النص كذلك .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٣٠)

١٨ - إذا اختلس أحد موظفي المحكمة أوراقاً ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه . فإنه يعد مختلساً لأوراق مرافعة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ويقع تحت طائلة المادة ١٥١ . ولو كان الاختلاس لم يتم إلا بعد أن نقل القضية إلى منزله . واعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة أن يد الموظف على ملف القضية كانت عارضة غير صحيح في القانون . ما دام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصياً بمنزله ولبحث في حيازته أياً بما يجعل يده على الملف يد أمين . لكن هذا الخطأ في الوصف لا تأثير له في الإدانة لأن السرقة والاختلاس والاتلاف في المادة ١٥١ ع حكمها جميعاً واحد .

(الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

١٩ - إن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التي تقع ممن قدمها إلى المحاكم أثناء تحقيق

قضية بها هي جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات بغية الزام الخصوم سلوك
الذمة والامانة في المخاصمات القضائية والتنبيه إلى ان السندات والاوراق التي يقدمها كل
منهم للمحكمة تصبح حقاً شائعاً للفريقين يسوع للخصم الآخر ان يعتمد عليها في إثبات
حقوقه فلذلك وملازم نص هذه المادة صريحاً في علقب من قدم الورقة ثم سرقها . فإن هذا
النص يتناول حتماً صاحب الورقة الذي يسرقها بعد تقديمها .
(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٥/٣٠) .

٢٠ - سرقة عقد الإيجار المودع في اوراق دعوى ينطبق علقبها على المادتين ١٤٢ ، ١٤٣ ،
(١٥١ ، ١٥٢ ع جديدة) ، عقوبات لان المقصود بالاوراق المنصوص عنها بهاتين المادتين
هي الاوراق المودعة بالقضايا التي يحصل من سرقتها ضرر لمودعيها لا الاوراق الإدارية
والقضائية التي يتيسر للإنسلان استخراج صورة مطابقة لها .
(محكمة النقض والإبرام - حكم ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء سنة سادسة صفحة
١٣٠) .

مادة ١٥٣

إذا حصل فك الاختام او سرقة الاوراق او اختلاسها او اتلافها مع اكراه
الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١٥٤

كل من اخفى من موظفى الحكومة او البوستان او ماموريهما او فتح
مكتوباً من المكاتيب المسلمة للبوستان او سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس
او بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى ، وبالعزل في الحاليتين .
وكذلك كل من اخفى من موظفى الحكومة او مصلحة التلغرافات او
ماموريهما تلغرافاً من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة المذكورة او إفشاء
او سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

ملحوظة - عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ،
وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً) .

تعليقات وأحكام

● شدد المشرع العقاب على فك الاختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو اتلافها إذا وقع ذلك نتيجة إكراه على الحافظين لها سواء كان ذلك الإكراه مادياً أو معنوياً فجعل العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة (م ١٥٣ ع) .

ويلاحظ أن حالة الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة بها .

● المادة ١٥٤ تتناول المكاتب والتلغرافات على السواء .

■ أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٤ ع :

يتكون النموذج الإجرامي المنصوص عليه بالمادة ١٥٤ عقوبات من الأركان الآتية :

- ١ - صفة الجاني .
 - ٢ - فعل الإخفاء أو الفتح أو الإفشاء .
 - ٣ - أن يقع ذلك على خطاب مسلم إلى مصلحة البوستان أو تلغراف مسلم إلى مصلحة التلغرافات .
 - ٤ - القصد الجنائي .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن :

١ - صفة الجاني :

إن الغرض من لفظي « الموظف » ، و « المأمورين » ، الرؤساء والمؤسسين ويدخل في عداد المؤسسين كل العمل والخدم أي كانت الوظيفة التي يشغلها الرئيس ، وعليه فإذا ارتكب فراش البوستان عملاً من الأعمال المنوه عنها بالمادة فإنه يعاقب بالعقاب الوارد بها ^(١) .

ويلاحظ أنه يجب فهم عبارة « موظف الحكومة أو البوستان أو مأموريها » ، بأوسع معانيها فتشمل جميع الأشخاص الذين تستخدمهم مصلحة البوستان أو مصلحة التلغرافات في استلام أو تمويل أو توزيع الأشياء المعهود بها إلى هاتين المصلحتين ولا يقتصر تطبيق هذه المادة على موظفي البوستان والتلغرافات بل يتناول جميع موظفي الحكومة ومأموريها . ومتى وقعت الجريمة من الموظف فإنه لا محل للبحث فيما إذا كانت الرسالة التي أخفاها أو فتحها أو هشأها قد عهد بها إليه ولا سيما إذا كان من عمله الخاص

(١) حكم محكمة لنا الابتدائية حكم استئنائي في ١٦/٤/١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خمسة عشرة ، سنة ١٩١٤ ، ص ٢٤٥ .

إيصالها إلى صاحبها كما أنه لا يهم أن يكون قد فعل ما فعله لفائدتها الشخصية أو لفائدة غيره . كما وأنه ليس من الضروري أيضاً أن يكون قد أتى الفعل في أثناء تادية وظيفته إلا أنه يجب على الأقل أن يكون الموظف قد أساء استعمال سلطة وظيفته . وأن يكون قد فتح الرسالة أو أفشاها أو أخفاها بصفته موظفاً لا بصفته فرداً عادياً . وبناء عليه لا تنطبق المادة على معلم أو محصل يتوصل إلى اخراج خطاب من صندوق البوستر بطريقة كسره ويفتحه ليقلب على مضمونه لمصلحة خاصة به فإنه لا يوجد في هذه الحالة أية رابطة بين صفة الجاني والفعل الملقى الذي أتاه (٢) . ولا يعاقب القانون على إفشاء التلغرافات إلا إذا حصل الإفشاء بواسطة أحد موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو بواسطة أحد الأفراد بالاشتراك مع أحد هؤلاء الموظفين أو المأمورين بالشرائط القانونية المنصوص عليها في قواعد الاشتراك ، وينتج من ذلك أنه إذا أفشى أحد الأفراد تلغرافاً من التلغرافات المسلمة إلى مصلحة التلغرافات ، وكان وصوله إليه بغير واسطة أحد الموظفين أو المأمورين المذكورين أو بواسطة البعض ممن ذكروا ، ولكن بغير الشرائط المذكورة فلا عقاب عليه ، وغاية ما في الأمر أن يكون قد ارتكب فعلاً مضرراً بغير موجباً لتعويض الضرر حسبما تقتضيه قواعد القانون المدني (٣) .

٢ - فعل الاخفاء أو الفتح أو الافشاء :

الفتح يقتضي وجود حرز مقل ، ومن ثم لا تنطبق المادة فيما يختص بالفتح على التذاكر المكشوفة ولا على الأوراق والتذاكر والعينات التي تلف بشريط من الورق أو توضع في مظاريف مفتوحة ولا عقاب على من يطلع على شيء منها ولو استلزم ذلك نزع الشريط أو قطع الرباط الذي يربط به .

وأما الاخفاء فيعاقب عليه في جميع الأحوال سواء أكلن الشيء المخفي خطباً داخل ظرف مقل أو تذكرة مكشوفة أو عينة ، أو ما مثل ذلك . لأن الغرض من هذه المادة هو المحافظة على سر المراسلات وضمن إيصالها إلى أربابها .

وأما التلغرافات فيطلع عليها حتماً مستخدمو مكاتب التلغراف ، ولذا لا يعاقب الشارع المصري على فتحها ، ولكنه يعاقب على أخفائها وأفشلها (٤) .

(٢) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٤٧٦ .

(٣) حكم محكمة استئناف مصر في ١٨٩٦/١٢/١٥ مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢ ومشار إليه في مؤلف

الاستاذ محمد عبد الهادي الجندى المرجع السابق ص ١٩٣

(٤) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢١٧

٣ - الخطابات والتلغرافات :

المادة ١٥٤ عقوبات تتناول الخطابات والتلغرافات على السواء كما يستوى أن تكون الخطابات اعتيادية أو مسجلة أو سرية من غير فرق أو تمييز وكل ما يشترط هو أن يكون ذلك الخطاب أو التلغراف قد سلم إلى البوستة (مصلحة البريد) ، وأن يكون الموظف قد استغل صفته الوظيفية في الركن المادي المكون للنموذج الإجرامى المنصوص عليه بالمادة ١٤٥ عقوبات .

٤ - القصد الجنائى :

يشترط في الجريمة أن ترتكب بقصد جنائى ويتوافر هذا القصد متى تعمد الجانى فتح الرسالة أو افشاءها أو اخفاءها مهما كان الباعث له على ذلك فليس بشرط أن يفعل ذلك بنية الغش وبقصد الاضرار بالغير إذ لا شك في أن المادة تنطبق على ساعى البريد الذى يمزق أو يعدم إعلاناً يرى أنه ليس بذى قيمة حتى لا يكبد نفسه مشقة إيصاله إلى المرسل إليه . ولكن يلاحظ أنه لا جريمة إذا لم يمكن أن ينسب إلى المتهم سوى مجرد إهمال أو عدم تبصر فلا تنطبق المادة على من يفك ختم خطاب بغير قصد أو يفقد رسالة بإهماله أو يسلمها خطأ إلى غير المرسل إليه .^(٥)

من احكام النقض :

١ - إن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تتناول المكاتب والتلغرافات على السواء .
(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨) .

٢ - قضت المادة ١٤٥ (١٣٥ جديدة) [المقابلة لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الحالى] ، بمعقبة من اخفى تلغرافاً أو افشاء ولم تفرض عقاباً على فتحه ، ولذا كلن الحكم عليه على مقتضى المادة المذكورة باطلاً ويتعين على محكمة النقض الغلوه والحكم بالبراءة .
(محكمة النقض والابرار حكم ٥ مارس سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٢٢) .

(٥) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٨٠ وما بعدها

البسبب المباشر

اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق

مادة ١٥٥

كل من تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت او عسكرية من غير ان تكون له صفة رسمية من الحكومة او اذن منها بذلك او اجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس

تعليقات وأحكام

- صدر القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ - العدد ٥٢ مكرر) ونص على ان تحذف من القوانين والمراسيم وغيرها من التشريعات بعض العبارات التي لا تتماشى مع إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .
- ألغيت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . وكانت العقوبة قبل ذلك هي الحبس او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

أركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :

- ١ - ان يكون الجاني قد تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية او اجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف .
 - ٢ - ان يكون التداخل في وظيفة عمومية .
 - ٣ - ان يكون التداخل من غير صفة رسمية او اذن من الحكومة .
 - ٤ - القصد الجنائي .
- وفيما يلي تفصيل لازم :

الركن الأول - التداخل :

تنص المادة ١٥٥ عقوبات على عقاب من تداخل في وظيفة عمومية او اجرى عملاً من مقتضيات هذه الوظيفة فهناك إذن أمران مختلفان رأى الشارع وجوب النص عليهما هما التداخل في الوظيفة وإجراء عمل من مقتضياتها

الامر الاول : التداخل بدون صفة وهو ينتج من مجموع افعال ياتيها الجاني على شكل اساليب او طرق احتيالية ليوهم بها انه حائز لسلطة الموظف الذى اختلس وظيفته فلا يشترط في التداخل ان يقوم الجاني باداء عمل معين من اعمال الوظيفة المختلسة بل يكفي ان يحمل الغير بتصرفاته على الاعتقاد بان له سلطة الموظف المزعوم . ولكن لا يكفي في التداخل مجرد انتحال الجاني صفة الموظف كما لا يكفي تركه الغير يصفه بهذه الصفة دون صدور عمل ايجابى من جانبه .

والامر الثانى : اداء عمل معين من اعمال الوظيفة ولا نزاع في ان النص ينطبق في الصورتين الاتيتين (الاولى) ان يتداخل الجاني في وظيفة من الوظائف وينتحل صفتها ثم يعمل عملا من مقتضيات هذه الوظيفة (والثانية) ان لا ينتحل الجاني صفة موظف ما ولا يختلس اى لقب من الالقاب ولكنه يعمل عملا خاصا بوظيفة لم تسند اليه لان من يعمل عملا خاصا بوظيفة يتداخل حتما في هذه الوظيفة ويجب في الصورتين اثبات ان الموظف اجرى عملاً معيناً من مقتضيات وظيفة عمومية^(١) .

٢ - الوظائف العمومية :

يشترط ان يكون الجاني قد تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية او اجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف ويستوى ان تكون الوظيفة العمومية ملكية اى مدنية او عسكرية .

٣ - ان يكون التداخل من غير صفة رسمية او إذن من الحكومة :

وهذا الشرط لازم في حالتى التداخل في الوظيفة وإجراء عمل معين من اعمالها فإذا كانت له صفة رسمية في الحكومة او اذنت له الحكومة بذلك تخلف هذا الركن وبالتالي تتخلف الجريمة .

٤ - القصد الجنائى :

هذه الجريمة من الجرائم العمدية ويتحقق الركن الادبى لها متى اتى الجاني الفعل عن عمد وهو عالم بانه يتداخل في وظيفة عمومية وانه لا صفة له في ذلك . فينتفى القصد الجنائى إذا ادى شخص وظيفة ما وهو يعتقد عن خطأ انه عين فيها بصفة قانونية ولكن لا عبرة بالبواعث فلا يهم ان يكون التداخل لغرض شريف ولخدمة المصلحة العامة^(٢) .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٤٠٨ وما بعدها .

(٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤١٢ .

من احكام النقض :

١ - لما كان من المقرر ان انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من اعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد اقتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيل والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يقوم بعمل من اعمالها . وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب ايضاً من تداخل في الوظيفة من غير ان تكون له صفة رسمية في الحكومة . لما كان ذلك وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يتطلب توافرها ان يكون ثمة احتيل وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيل الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وكان القانون قد نص على ان الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات المشار اليها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ما اسنده بعبارة مرسلة غير متضمنة لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة او اركان الجرائم التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكان الحكم - مع هذا - لم يبين العمل الذي اتاه الطاعن ويعد افتئاتا على الوظيفة التي انتحلها الطاعن ولم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار اركان هذه الجرائم التي دان الطاعن بها الامر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣) .

٢ - إذا كان الثابت من الحكم ان المجنى عليه رجل قروي من الريف متقدم في السن وان المتهم اعترض سبيله وانحرف به إلى طريق فرعى وزعم له انه مخبر ثم امره بابرار بطلاقة الشخصية وإخراج ما يحمله في جيوبه من نقود واوراق فلنصاع المجنى عليه لهذا الامر اعتقاداً منه بان المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الإجراء قانوناً - فإن هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١ / ١ / ٦) .

٣ - لما كانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات

وظيفة عمومية بل تعاقب أيضاً على تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد انتحال الوظيفة بل طلب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقته الشخصية والإطلاع عليها فأخرجها وتظاهر الطاعن المذكور مع الطاعن الثاني والمتهم الثالث بضبط المجنى عليه ومن معه واصطحبهم إلى قسم الشرطة الأمر الذي حملته على الاعتقاد بأن الطاعنين من رجال الذين لهم اتخاذ هذه الإجراءات قانوناً وهو ما تتحقق به جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(نقض جنائي جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ص ١٨٧) .

٤ - أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلاً فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتاً عليها وهو يتحقق بالاحتيل والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يقم بعمل من أعمالها .

(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١١/١٢) .

لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى شهادة المجنى عليهما وفحوى الإيصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر الحكم في جريمة التداخل في وظيفة عمومية الأعمال الإيجابية التي صدرت من الطاعن والتي تعتبر افتئاتاً على الوظيفة إذ أن انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة كما لم يبين الحكم في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة الصحيحة وبين تسليم المجنى عليهما النقود للطاعن الأمر الذي يعجز محكمة النقض أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى التي صار اثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .

٦ - أن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون - بالإضافة إلى ادعاء الصفة وانتحالها - الافتئات الذي قصد الشارع أن تكون محلاً للعقاب ذلك هو الذي يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكد المقارنة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها . فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على لبس الكسوة الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالموظف واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علناً مع أن لبس الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف . مما مفاده أن هذا الانتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ وإذن فتوقف العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات

على من لم يقع منه أكثر من ادعائه كذبا انه مخبر يكون خطأ إذ هذا العمل لا عقاب عليه قانونا .

(الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٦) .

٧ - لا تعد جريمة التداخل في الوظائف العمومية الفتوى الشرعية التي يفتى بها شخص بصفته عالما في وقوع او عدم وقوع الطلاق .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ - المجموعة الرسمية - سنة خامسة ١٩٠٤ ، صفحة ١٥٨)

٨ - إذا أقيمت دعوى بمقتضى المادة ١٣٦ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٥٥ من قانون العقوبات الحالي) ضد شخص لتداخله في وظيفة ماذون يجب أن يثبت أن هذا المتهم انتحل لنفسه وظيفة ماذون وأجرى عملا من الأعمال الخاصة بهذا الموظف وبناء على ذلك فإن الفقيه الذي أصدر فتوى بأن المرأة المطلقة يجوز لها أن تتزوج بزوجه مرة ثانية وساعد في أرجاعها لا يصح عقابه بصفة أنه قد تداخل في وظيفة الماذون .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة عاشرة ، سنة ١٩٠٩ ، صفحة ٨٢) .

مادة ١٥٦

كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

تعليقات

ألغيت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

أركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :

١ - لبس كسوة رسمية أو حمل علامة مميزة لعمل أو لوظيفة علانية .

٢ - أن يكون ذلك بدون حق

٣ - القصد الجنائي

وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن

الركن الأول : لبس الكسوة أو العلامة علانية :

يشترط أن يكون الجانى قد لبس كسوة رسمية أو حمل علامة مميزة لعمل أو لوظيفة علانية وبالنسبة للكسوة الرسمية فيلاحظ أن السلطة العامة قد قررت كسوى خاصة الغرض منها إما تمييز الموظفين عن الأفراد أو تمييز الموظفين من طبقة معينة عن الموظفين من طبقة أخرى .

والصفة الرسمية لا تقتصر على كسوى الموظفين المدنيين أو العسكريين بل تتناول أيضاً كسوى كل من يؤدي عملاً يبيحه القانون طالما أن هذه الكسوى مقرر قانوناً . ويعتبر رداء المحامين من الكسوى الرسمية . ومن ثم فإن هذه المادة لا تحمى من الاختلاس الكسوى التى لم تقرها السلطة العامة كالأزياء التى تلبسها بعض الفرق الموسيقية ورجال بعض الجمعيات أو الشركات أو البنوك^(١) . ويشترط لتكوين هذا الركن أن يكون لبس الكسوة الرسمية أو العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة علانية . أى فى مكان أو محفل يحوى العديد من الأشخاص . ويلاحظ أنه يستوى أن تكون الكسوة الرسمية لموظف حكومة اجنبية أو لموظفى الحكومات العربية .

الركن الثانى : أن يكون ذلك بدون حق :

يتعين أن يكون لبس الكسوة الرسمية أو العلامة المميزة لإحدى الوظائف بدون حق والمقصود بالرتبة فى النص الرتب المدنية والعسكرية على السواء .

الركن الثالث القصد الجنائى :

لا بد أن يتوافر لدى المتهم العلم بأنه يلبس كسوة رسمية لرتبة لا يحملها أو يحمل علامة مميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق له فيها .

مادة ١٥٧

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى كل من تقلد علانية نيشاناً لم يمنحه أو لقلب نفسه كذلك بلبق من القاب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق .

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤١٤ وما بعدها

تعليقات

- عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .
- المقصود باللقب الشرف والرتب في هذا المقام الألقاب والرتب المقررة قانونا كلقب أمير وأميرة ونبيل ونبيلة وكالرتب المدنية والعسكرية والألقاب الخاصة بها .
(من المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ تعليقا على المادة ١٣٧ د.ا. ع المقابلة للمادة محل التعليق) .
- تتحقق العلانية في انتحال لقب الشرف والرتب والصفات بتعمد ذكرها في دفاتر المواليد وعقود الزواج والعقود الرسمية والعرفية إذ ان هذه الاوراق ونحوها هي المجال المعتاد العمل الذي يستعمل فيه الاسم او اللقب او الرتبة او الصفة^(١)

مادة ١٥٨

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصري كل مصري تقلد علانية بغير حق او بغير إذن رئيس الجمهورية نيشانا اجنبيا او لقب نفسه كذلك بلقب شرف اجنبي او برتبة اجنبية .

تعليقات

- عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .
- يتضمن النص حالتين الاولى هي حالة من تقلد نيشانا اجنبيا او لقب نفسه بلقب اجنبي او برتبة اجنبية لم يمنحها قط والغرض من هذا الحكم المحافظة على كرامة النيشانين والألقاب المقررة في الدول الاجنبية اسوة بالنيشانين والألقاب المصرية الرسمية .
والحالة الثانية هي حالة الانعام على الشخص حقيقة بالنيشان او اللقب او الرتبة من جانب دولة اجنبية وإنما قصر هو في القيام بواجب الاستئذان الذي يفرضه عليه النص .
هو استئذان رئيس الجمهورية او استئذان فعلا فلم يؤذن له . فإنه في هذه الحالة ايضاً ينطبق النص .

(١) جرائم النشر للدكتور محمد عبد الله ص ٢٥١ ومشار إليه في مؤلف الدكتور احمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢١٩ .

مادة ١٥٩

في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يجوز للمحكمة أن
تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه في الجرائد التي تختارها ويكون
النشر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الحادى عشر

الجنح المتعلقة بالأديان

مادة ١٦٠

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولا : كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد .

ثانيا : كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مبان معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .
ثالثا : كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

ملحوظة :

● عدلت العقوبة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل ،يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز الخمسين جنيها مصريا .

مادة ١٦١

يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :

أولا : طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علنا إذا حرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

ثانيا : تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور .

تعليقات وأحكام

التشويش على إقامة الشعائر :

نص القانون على معاقبة كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد وما ذلك إلا الصدى المباشر لنص المادة ٤٦ من دستور جمهورية مصر العربية والتي تنص على أن «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، ويستوى أن يكون التشويش أو التعطيل بالقوة أى بالعنف أو بالتهديد باستخدامها كما يجوز أن يكون التهديد بأى أمر آخر بخلاف التهديد باستخدام القوة . والمعول عليه في التهديد المؤثم هو أن يؤتى ثماره كما نص النموذج الإجرامى .

تخريب أو إتلاف المباني المعدة لإقامة الشعائر الدينية :

كما تعاقب الفقرة الثانية من المادة ١٦٠ ع كل من خرب أو كسر أو إتلف أو دنس مبنى معدة لإقامة شعائر دين أو رموز أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس والمقصود بالدين هو أحد الأديان السماوية . ويعاقب النص كل اعتداء على أى رمز أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس . وهذه العبارة الأخيرة تنسج لكل جماعة تتخذ لها رمزا دينيا .

انتهاك حرمة القبور :

أركان الجريمة :

الركن الأول : الانتهاك أو التدنيس :

وهذا هو الركن المادى للجريمة وهو فعل من شأنه الإخلال بواجب الاحترام نحو الموتى وهذا الفعل يجب أن يكون عملا ماديا فلا يدخل السب أو القذف في حكم المادة إلا إذا كان بالكتابة ولصق المكتوب على القبر أو سطرت عبارته أو نقشت على أحجار القبر نفسها^(١) .

الركن الثانى : حرمة القبور أو الجبانات :

والركن الثانى اللازم لتحقيق النموذج الإجرامى المنصوص عليه بالمادة ١٦٠/٣ ع هو أن يكون الفعل من شأنه انتهاك حرمة القبور أو الجبانات أو تدنيسها : ولا ينطبق النص

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ٧٤ .

إلا على الجبانة التي لا تزال معدة للدفن فعلا . والجبانة التي وإن بطل الدفن بها إلا أنها مازالت حافظة لمعلمها . ومن أمثلة انتهاك حرمة القبور استخراج جثة في غير الأحوال المقررة قانونا . أما تدنيس القبور فمثلها ارتكب جريمة اغتصاب داخل جبانة .

الركن الثالث : القصد الجنائي :

يتوفر القصد الجنائي في جريمة انتهاك حرمة القبور أو الجبانة أو تدنيسها متى ارتكب الجنائي بمراده عملا من شأنه انتهاك حرمة القبر أو الجبنة والإخلال بالاحترام الواجب نحو الموتى مهما كانت البواعث التي حملته على ارتكابه أو الغرض الذي يرمى إليه من ورائه^(٢) .

من أحكام النقض :

١ - أنه وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور إلا أن هذا لا يبيح لمن يجادل في أصول دين من الأديان أن يمتن حرمة أو يحط من قدره أو يزدريه عن عمد منه فإذا ما تبين أنه إنما كان يبتغي بالجدل الذى أثاره المسلس بحرمة الدين والسخرية منه فليس له أن يحتج من ذلك بحرية الاعتقاد وتوافر القصد الجنائي هنا - كما في كل الجرائم - هو من الأمور التي تستخلصها محكمة الموضوع من الوقائع والظروف المطروحة أمامها ولا يشترط في الحكم بالعقوبة أن يذكر فيه صراحة سوء نية المتهم بل يكفي أن يكون في مجموع عباراته يفيد ذلك .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٧) .

٢ - إن القصد الجنائي ليس ضروريا في تهمة انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها ويكفى أن الفعل الملقى المسبب للانتهاك يكون حصل بإرادة الفاعل ورغبته . والقول بأن الفعل الملقى يجب أن يقع على الجثة أو المقبرة على غير أسس .. فإذا اغتصب شخص صبية داخل جبانة يكون مرتكبا لجريمة تدنيس القبور ويحكم بمقتضى المادة ١٣٨ عقوبات (المقابلة للمادة ١٦٠/٣ ع) .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ - المجموعة الرسمية سنة سابعة سنة ١٩٥٦ ، صفحة ٢١) .

٣ - إن الأعمال المكونة للتعدي على الأديان المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٣٩ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٦١/٢ من قانون العقوبات الحالي) لم تذكر على طريق الحصر بل ذكرت لبيان أنه معاقب عليها بمقتضى هذه المادة فيعتبر تعديا على مذهب ديني

(٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٧٧

بيع او عرض للبيع كتاب مشتمل على امور مهنية لاداب المذهب ومخالفة للاداب المتبعة عند جميع المذاهب والاديان ومناقصة لتعليمات المذهب المعتدى عليه
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة ثاعسة ١٩٠٨، صفحة ٩٤) .

٤ - حكم جنائيات :

ان الحد الذى يجب ان تقف عنده المساجلة والمناقشة فى المسائل الدينية هو دون الامتهان والازدراء وكل ما من شأنه ان يحط من قدر الدين ويسقط من كرامته وكل ما يتسع له لفظ التعدى الذى استعمله المشرع . وليست الإهانة جزءا لا يتجزأ من حرية المناقشة العلمية او الفلسفية إذ ان ميزة هذه المناقشة التى تتميز بها وطلبها الذى تعرف به . هو ان تكون رزينة محتشمة . اما السباب والتحقير والدد والشطط فى الخصومة فلا تتصل بالمناقشة الكريمة بسبب . ولا تؤدى لها اية خدمة بل على العكس تعقد سبيلها وتقلبها من وسيلة اقناع واقتناع إلى ساحة خصومة وزريعة هياج وسبب لإثارة الخواطر فليس إذن لمن توسل بما وصل إلى حد التعدى ان يندرج بتلك الحرية ولا ان يتمجك بالرغبة فى البحث العلمى لان هذا التعدى يثير المسائل ولا يقدم البحث خطوة بل هو يجعل طريقه مظلماً بما يثيره فى النفوس من نار الغضب والتعصب فإذا كان الكاتب قد ألقى على الشريعة الإسلامية تبعة الفوضى الأخلاقية من خلاعة ومجون وتفزل بالفلمن وتسابق على إنتهاك الحرمات وشرب الخمر وانما ابلحت الزنا وادعى ان الإسلام كلن سببا فى انحطاط الشرق . كلن متعديا على الدين الإسلامى خليفاً بالعقاب عملاً بالمادتين ١٦٠ ، ١٦١ من قانون العقوبات .
محكمة جنائيات مصر ١٠ / ٥ / ١٩٢٩ المحاماه س ٢٠ رقم ٤٥ ص ١٠٢ ومشار إليه فى مؤلف الدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٢٢) .

٥ - حكم موضوعى :

ان الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ عقوبات (المقابلة للفقرة الثالثة من المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الحالى) التى تعاقب على إنتهاك حرمة الجبائيات لا تنطبق إلا على الجبائيات التى لاتزال معدة للدفن فعلا والجبائيات التى وان بطل الدفن بها إلا انها لاتزال حافظة لمعالمها وظاهر فيها ما اشتملت عليه من المقابر ظهورا لا يقبل الشك اما الجبائيات التى أهمل امرها حتى درست وزالت معالمها وصارت سوادا فلا يمكن تطبيق المادة المذكورة على الاعتداء عليها «بحفر ارضها مثلاً، لزوال السبب الذى انشئت من اجله .
(محكمة قنا الكلية - حكم جنح استثنائى رقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية ١٩٢٢ ص ٥٥) .

الباب الثاني عشر

إتلاف المباني والأثار وغيرها من الأشياء الممنوعة

مادة ١٦٢

كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو الأملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة أو ذات القيمة التذكارية أو الفنية .
وكل من قطع أو أتلف اشجاراً مغروسة في الأماكن المعدة للعبادة أو في الشوارع أو في المتنزهات أو في الأسواق أو الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها .

تعليقات وأحكام

نص المادة ١٦٢ ع عدل بالقانون رقم ١٢٠ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ العدد ١٦٨ . وعدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أركان الجريمة :

أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٦٢ عقوبت هي ركن ملأى ومحل الجريمة والقصد الجنائى وذلك على التفصيل الآتى :

١ - ركن ملأى : هو هدم أو إتلاف شيئاً من المباني أو الأملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة أو ذات القيمة التذكارية أو الفنية . وكذلك كل قطع أو إتلاف لأشجار مغروسة في الأماكن المعدة للعبادة أو في الشوارع أو المتنزهات أو في الأسواق أو الميادين العامة .

وقد اراد الشلوع بهذا النص ان ينال بالعقاب كل افعال الإتلاف الجسيم منها وغير الجسيم فليس من اللازم ان يكون البناء لو الأثر قد اتلف او خرب او هدم كله بل يكفى ان يكون قد عيب وليس من اللازم إتلاف الشجرة بل يكفى قطعها ولو لم يكن القطع من شأنه املتها^(١) .

● الركن الثانى وهو محل الجريمة : فيشترط النص لكى يتحقق النموذج الإجرامى الوارد به ان يقع الهدم او الإتلاف على المبانى او الاملاك او المنشآت المعدة للنفع العام او الاعمال المعدة للزينة او ذات القيمة التذكارية او الفنية . وان يرد القطع والإتلاف على الاشجار المغروسة فى الامكن المعدة للعبادة او فى الشوارع او فى المنتزهات او فى الاسواق او الميادين العامة . ومن ثم فإن محل الجريمة محدد على سبيل الحصر .

الركن الثالث : القصد الجنائى : هذه الجريمة من الجرائم العمدية ومن ثم فهى تتحقق بمجرد تعدد الإتلاف او الهدم او القطع .

من احكام النقض :

١ - لما كمن الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالمادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يقضى بإلزامه بان يدفع قيمة زجاج السيارة الذى اتلفه وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الاحوال فإنه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا ولما كمن الثابت من مطالعة المفردات المضمومة لن قيمة الاشياء التى اتلفها المطعون ضده هى ثلاثة جنيهات فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والزام المطعون ضده بدفع مبلغ ثلاث جنيهات قيمة ما اتلفه بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) .

٢ - القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال .

(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) .

٣ - ليس لجريمة الإتلاف قصد جنائى خاص بل هى تتحقق بمجرد تعدد الإتلاف .

(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٢٣/٢/٢٧) .

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق الجزء الاول ص ٩٤ .

مادة ١٦٢ مكررا

يعاقب بالسجن كل من تسبب عمدا في إتلاف خط من خطوط الكهرباء التي تملكها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها . أو ترخص في إنشائها لمنفعة عامة وذلك بقطعه الأسلاك أو إتلاف الأبراج أو المحطات أو الشبكات المتصلة بالخطوط الكهربائية المذكورة أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتا .

- وإذا حدث فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة نتيجة إهمال أو عدم احتراس فتكون العقوبة الحبس الذي لا يجاوز ستة أشهر أو الغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه .
- وفي جميع الأحوال يجب الحكم بدفع الأشياء التي اتلفها المحكوم عليه أو قطعها أو كسرها .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ وعقوبة الغرامة المنصوص عليها بالفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تجاوز خمسين جنيها) .
- جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ أن المشروع قد استحدث مادة برقم (١٦٢ مكررا) في الباب الثاني عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المخصص لجرائم إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية وتقضى هذه المادة في فقرتها الأولى بعقوبة السجن لجريمة التسبب العمدي في إتلاف خط من خطوط الكهرباء بارتكاب فعل من الأفعال ولو مؤقتا وتحقيقا للغاية المقصودة من هذا المشروع وهي توفير الحماية الخاصة . لخطوط الكهرباء ذات المنفعة العامة فقد قصر المشروع هذه العقوبة المغلظة على خطوط الكهرباء التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص في إنشائها لمنفعة عامة حتى لا يمتد حكم تلك العقوبة المغلظة إلى ما هو مملوك للأفراد أو القطاع الخاص من آلات توليد الكهرباء أو توصيلها أو استعمالها .

كما تقرر الفقرة الثانية من المادة عقوبة الغرامة في حالات الإتلاف الذي يقع بالإهمال وهي حالات لا تتوافر فيها دواعي التغليب كما في جرائم الإتلاف العمدى . أما الفقرة الثالثة من المادة فهي توجب الحكم على الجانى بدفع قيمة الأشياء التى اتلفها أو قطعها أو كسرها حتى يتسنى للدولة استرداد قيمة هذه الأشياء على النحو الذى يصلح تنفيذ العقوبة .

مادة ١٦٢ مكررا (أولا)

كل من ارتكب في زمن هياج أو فتنة فعلاً من الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أو قام بالاستيلاء على أحد مرافق توليد أو توصيل التيار الكهربائى المذكورة في الفقرة المشار إليها بالقوة الجبرية أو باى طريقة كانت بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائى وكذا كل من منع قهراً إصلاح شىء مما ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التى اتلفها أو قطعها أو كسرها .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٥ ابريل سنة ١٩٧٣ - العدد ١٤ .
- وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور انه إذا كن ارتكب جريمة الإتلاف العمدى لخطوط الكهرباء المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة (م ١٦٢ مكررا) في الظروف العادية يشكل خطورة شديدة على حاجات الجمهور ويضر ضرراً بليغاً بالمصلحة العامة فإن وقوع هذه الجريمة في زمن هياج أو فتنة يكون اشد خطراً واهدح ضرراً وكذلك الحال في جريمة الاستيلاء بالقوة الجبرية أو غيرها من الطرق على إحدى المرافق العامة لتوريد أو توصيل التيار الكهربائى أو الحيلولة قهراً دون إصلاح اجهزتها التى لحقها التلف لذلك استحدث المشروع مادة ثلثية برقم (١٦٢ مكرر اولاً) رفع بمقتضاها العقوبة للجريمة التى ترتكب في هذه الاحوال إلى الاشغال الشاقة المؤقتة .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

مادة ١٦٣

كل من عطل المخابرات التلغرافية أو اتلف شيئاً من آلاتها سواء بإهماله أو عدم اكتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى وفى حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

تعليقات

- النص معدل بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ والمنشور فى الوقائع المصرية فى ٥ اغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٢ مكرر .
- لفظ (اكتراسه) الوارد بالنص مذكور هكذا فى الوقائع المصرية ولكن صحة اللفظ (احتراسه) وهو نفس اللفظ المذكور فى النص القديم .
- عقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً) .
- يتعين لتطبيق الفقرة الاولى من المادة ١٦٣ ع ان يكون تعطيل المخابرات التلغرافية او إتلاف شيئاً من آلاتها نتيجة إهمال او عدم احتراس . وان يؤدى ذلك إلى انقطاع المخابرات . والمقصود بجريمة الإهمال انها هى الجريمة التى تقع نتيجة خطأ من الفاعل بمعنى انها الجريمة التى لا يقصد الفاعل وقوعها فلضرر فى جريمة الإهمال نتيجة لسوء تصرفه فى الوقت الذى كان من الميسور عليه ان يتوقع بان تصرفه قد يؤدى إلى اضرار بمل الغير فعدم توافر النية لدى الفاعل فى احداث الضرر هو العنصر المميز لجريمة الإهمال عن الجريمة العمدية^(١) .

- ونظراً لما كشف عنه العمل من ان الردع لم يعد كافياً فى العقوبات المقررة لجرائم تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية عمداً فى غير حالات الهياج او الفتنة ولذلك فقط

(١) الدكتور ابو الزيد على المتيت المرجع السابق ص ٨٣ .

غلظ المشرع العقاب في الفقرة الثانية من المادة إذا ثبت أن التعطيل أو الإتلاف كان بسوء قصد ثابت وذلك بأن جعل الجريمة في هذه الحالة جنائية عقوبتها السجن .

● وسواء في الجنحة أو الجنائية المنصوص عليهما بالمادة ١٦٣ ع فإن يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعقوبة التعويض بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

من أحكام النقض :

١ - لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على أنه «كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلف شيئاً من آلاتها سواء بإهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً (قبل التعديل) وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض، ثم المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقلائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها في جميع الأحوال وإن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦) .

٢ - لما كان الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه فالمقاول المختص الذي يعهد إليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطئه . وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصل في الأوراق وإن كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها والتي لا يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى - أن أعمال الحفر في مكان الحادث كانت تجرى تحت إشراف وملاحظة الطاعن وانتهت إلى مساعطته لأنه أهمل في اتخاذ الاحتياطات المعقولة في مكان العمل وامتنع عن رقابة عماله على نحو يكفل عدم المساس بالكوابل مما أدى إلى تلفها وترتب على ذلك انقطاع المخابرات التليفونية فإن الحكم بذلك يكون قد أقام مسئولية الطاعن على أسس من الواقع والقانون .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦) .

مادة ١٦٤

كان من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو باى كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالتعويض عن الخسارة .

تعليقات وأحكام

● هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٢ مكرر) .

● يتعين لتحقيق النموذج الإجرامى المنصوص عليه بالمادة ١٦٤ عقوبات توافر امرين هما انقطاع المراسلات التلغرافية بالفعل سواء كان ذلك بقطع الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها ولأن انقطاع تلك المراسلات قد ينشأ من اى فعل آخر فقد نص القانون على عبارة « باى كيفية كانت » ، ومن ثم فإن المذكور بالمادة هو على سبيل المثال وليس الحصر .

وثانيهما هو أن يكون ذلك الانقطاع بفعل فاعل عن عمد . ومن ثم فلا يتحقق النموذج الإجرامى إذا كان الانقطاع نتيجة إهمال أو خطأ .

● شددت العقوبة فجعلت السجن ضمناً لسير مرفق المواصلات التلغرافية على الوجه المطلوب .

من احكام النقض :

١ - انه لما كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات توافر امرين : انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصوله كان واجباً على المحكمة - إذا ما رأت إدانة المتهم في تلك الجريمة - أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصول انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذى نتج عن ذلك وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٣٠) .

٢ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب

إلى العقوبات التكميلية، التي تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقلنية كالمصادرة ومراقبة البوليس التي هي في واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بإلزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سألغة البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤) .

مادة ١٦٥

كل من اتلف في زمن هياج أو فتنة خطاً من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات أحد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلغرافي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور .

مادة ١٦٦

تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

مادة ١٦٦ مكررا

كل من تسبب عمداً في ازعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

تعليقات وأحكام

● هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٢ (الوقائع المصرية في ٣ مارس لسنة ١٩٥٥ العدد ١٨ مكرر).

المذكرة الايضاحية :

كثرت أخيراً حوادث الاعتداء على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستغلت مشكلة ازعاجهم في بيوتهم ليلاً ونهاراً وسماعهم افزع الالفاظ واقبح العبارات واحتمى المعتدون بسرية المحادثات التليفونية واطمانوا إلى ان القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر طبقاً للنصوص الحالية الامر الذى يستلزم تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث وللضرب على ايدى هؤلاء المستهترين رؤى إضافة مادتين إلى قانون العقوبات برقمى ١٦٦ مكرراً ٣٠٨ مكرراً تعاقب الاولى منهما كل من تسبب عمداً في ازعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية .

حكم لمحكمة النقض :

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن ان الطاعنة قد شهدت بتحقيقات الشرطة والنيابة ببعض وقائع السب وعبارات الازعاج التى صدرت من المتهم وكانت ضمن احاديثه معها بالتليفون واحالت بالنسبة للبعض الآخر فيها على ما ورد ببلاغ زوجها وما رده في التحقيقات لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذيئة نابية تخجل هى من إعادة ترديدها كما قررت صراحة بالتحقيقات انها تمكنت وزوجها من تسجيل احاديث المتهم معها قدم الحاضر عنها بالجلسة المطعون فيه إذا اورد ضمن ادلة البراءة ورفض الدعوى المدنية ان الطاعنة لم تشهد بعبارات السب والازعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق ودل على ان المحكمة قد اصدرت حكمها دون ان تحيط بادلة الثبوت في الدعوى كما وانه قد قدم إليها دليل من الادلة وهو شريط التسجيل فقد كان عليها ان تتولى تحقيقه والاستماع إليه وابداء رأيها فيه اما وقد تكلت عن ذلك فإنها تكون قد اغفلت عنصراً جوهرياً من عناصر دفاع الطاعنة ودليلاً من ادلة الإثبات ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته بين ادلة اخرى إذ ليس من المستطاع الوقوف على مبلغ اثر هذا الدليل لو لم تقعد عن تحقيقه في الراى الذى انتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦) .

مادة ١٦٧

كل من عرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ١٦٨

إذا نشأ عن الفعل المذكور في المادة السابقة جروح من المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ أو ٢٤١ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات وأحكام

(م ١٦٧ ، م ١٦٨)

● نص المادة ١٦٧ عقوبات يعاقب على امرين التعطيل والتعريض للخطر ولم يحصل تعطيل بالفعل .

● كان النص القديم القابل للمادة ١٦٧ عقوبات يعاقب على تعطيل سير قطارات السكك الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل العامة فأصبحت الحماية شاملة لكل هذه الوسائل .

● يستوى في توافر الجريمة أن تكون وسيلة النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لإحدى الشركات الخاصة أو لأحد الأفراد مادامت تقوم بخدمة الجمهور عامة دون تفرقة أو تخصيص .

من أحكام محكمة النقض :

١ - هدف الشارع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات - التي حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ - إلى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية وتحقيق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بآية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدي إلى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعل بالأشياء المستعملة في هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦١) .

٢ - ان المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ التي كانت تنص على عقاب من يعطل عمدا سير قطار على السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التي التزمت القيام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود التزام بينها وبين الحكومة وقد رأى المشرع في النص الجديد ان تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية او برية او جوية تنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر او يعطل سيرها عمداً وكشف في نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بان ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب ان يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى اساس المساواة التامة بين الافراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء اكانت الحكومة ام شركة ام فرد من الافراد وما يوضح قصد الشارع ما جاء في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات في شأن الخطوط التليفونية ، تسرى احكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة او ترخص بإنشائها لمنفعة عامة وهذا المعنى ذاته هو الذى اشار إليه المشرع المصرى في المادتين ٦٦٨ ، ٦٦٩ من القانون المدنى في باب التزام المرافق العامة وإنّ القول بانه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات ان تكون وسائل النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير اساس . (الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٣) .

٣ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٤٧٥ ع) ، بمجرد تعطيل قطارات السكة الحديدية بسبب إلقاء اشياء على الخط الحديدى سواء اوقع اصطدام القطار فعلا بهذه الاشياء وكن التعطيل بسببه ام كن هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الاصطدام . (الطعن رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٩) .

مادة ١٦٩

كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى اما إذا نشأ عنه موت شخص او إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

تعليقات وأحكام

● عقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .

● يلاحظ ان المشرع نص على عقوبة مشددة لكل من يقع منه إهمال على إحدى وسائل النقل إذ ان أى حادث يقع على إحدى هذه الوسائل يسبب أضرار بالغة . وحتى يمكن تطبيق المادة ١٦٩ عقوبات دون المادة ٢٣٨ أو ٢٤٤ عقوبات يجب ان تكون حادثاً قد وقع على إحدى وسائل النقل أيا كانت وكان نتيجة لهذا الحادث ان يتعرض الأشخاص الموجودين بها للخطر . وعلى ذلك فإن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا إذا كان إهمال الغير أدى إلى وقوع حادث لإحدى وسائل النقل وجعل حياة الأشخاص الذين بها مهددة بالخطر . إن لم يكن قد مات أو أصيب أحدهم فعلاً . أما الحوادث التي تقع بإهمال على الأشخاص من إحدى وسائل النقل أو بسبب إحدى وسائل النقل ففي المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات هما واجبتى التطبيق أو أحدهما فقط حسب الأحوال . ومع ذلك قد يكون هناك ارتباط بين الأفعال التي ارتكبها المتهم بما يوجب توقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات .

● كما يلاحظ انه لا يقصد بوسائل النقل العامة وسائل النقل المملوكة للدولة فقط . بل يتسع النص لكافة وسائل النقل سواء أكانت مملوكة للدولة أو لفرد من الأفراد ما دامت تقوم بخدمة الجمهور عامة^(١) .

● من أحكام النقض :

١ - ان الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التي دين بها الطاعن قد جرمت التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام من شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث إصابة أحد .
(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - لسنة ٣١ - ص ٢٩٧) .

٢ - من المقرر ان المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لانطبق الفقرة الثانية من هذه المادة ان تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد أسباباً سائغة تفيد عدم اطمئنان المحكمة إلى أن إصابة المجنى عليه قد حدثت أثناء وجوده بالسيارة الاتوبيس

(١) المستشار الدكتور ابو اليزيد على الفتيت المرجع السابق ص ٢٩٨ وما بعدها

لدى حصول الحادث وكانت الطاعنة لا تجادل في ان ما ذهبت إليه المحكمة له معينة بالأوراق - لما كلن ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق المطعون ضده نص الفقرة الأولى من المادة سالفه البيان دون الفقرة الثانية منها . وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجرائم الثلاث التي دانه بها وكانت العقوبة التي أوقعها على المطعون ضده تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من ذلك القانون باعتبارها الجريمة الأشد فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فان الطعن يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٥) .

٣ - إن العقوبة للجريمة التي دين المطعون ضده بها بمقتضى المادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من هذه المادة وكانت تلك الجريمة هي اشد من الجرائم الأخرى التي قضى بآدانة المطعون ضده بها وهي التسبب بغير عمد في حصول حادث لأحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطا وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة للأولى عملا بالمادة ٣٢ من القانون المذكور نظراً لارتباط هذه الجرائم ارتباط لا يقبل التجزئة - على ما أثبتته الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه - فان المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المقضى بها إبتدائيا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون فما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه جزئيا وتصحيحة بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢) .

مادة ١٢٠

كل من نقل أو شرع في نقل مفرقعات أو مواد قابلة للالتهاب في قطارات السكك الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

● ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من نقل أو شرع في نقل مفرقعات أو مواد قابلة للاشتعال في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء .

تعليقات

- عقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .
- الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ والمنشور في الوقائع المصرية في ٨ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٨ مكرراً (١ ،) .
- وقد اضيفت الفقرة - الثانية إلى المادة وذلك لما تلاحظ من خلو نصوص قانون العقوبات من عقاب من ينقل أو يشرع في نقل المفرقعات أو المواد القابلة للاشتعال في الرسائل البريدية في غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء .

مادة ١٧٠ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
أولاً : كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الاجر أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق .
ثانياً : كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ (الوقائع الرسمية في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر) ثم عدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ العدد ٢٠) . ثم استبدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦) .

● السبب الذى حدا بالمشرع إلى إضافة هذه المادة هو ملاحظه من قيام بعض المواطنين بالسفر متسلقين أسطح عربات السكك الحديدية أو جوانب القطارات والعربات أو غيرها من وسائل النقل العامة تهربا من دفع الأجرة مما يعرضهم للمخاطر هذا فضلا عن ان وجودهم فى غير اماكن الركوب يكون سببا فى وقوع بعض الحوادث لاسيما عند سقوط ما يحملونه فوق شريط القطار وقد اظهرت الحوادث ارتفاعا فى عدد الضحايا كان منشؤة تواجد كثيرين منهم فوق أسطح القطارات عند انقلابها لخروجها عن الخط .

الباب الرابع عشر الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

مادة ١٧١

كل من اغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهربه علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أى طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو باية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى .

ويعتبر الفعل أو الإيماء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

تعليقات وأحكام

التحريض في معنى المادة ١٧١ ع :

تعاقب المادة ١٧١ ع على من يغري واحداً أو أكثر بارتكاب جنائية أو جنحة والمقصود بالإغراء هنا هو التحريض . ويختلف التحريض المنصوص عليه في هذه المادة عن التحريض الذي عده الشارع طريقاً من طريق الاشتراك (مادة ١/٤٠) في أن التحريض المنصوص عليه في المادة ١٧١ يجب أن يكون علنيا وليست العلانية شرطا في التحريض المنصوص عليه في المادة ١/٤٠ ثم أن التحريض في المادة ١٧١ يجب أن يكون الغرض منه ارتكاب جنائيات أو جنح فقط ويكفي للعقاب على التحريض طبقا للمادة ١/٤٠ ثم أن التحريض في المادة ١٧١ يجب أن يكون الغرض منه ارتكاب جنائيات أو جنح فقط ويكفي للعقاب على التحريض طبقا للمادة ٤٠ يكون عادة موجها إلى شخص أو لأشخاص معينين أما هنا فلا يشترط ذلك ويغلب أن يكون إلى أفراد غير معينين أو إلى جمهور الناس وأنه وإن كل من الواجب أن يكون التحريض مباشرا في الحالتين إلا أنه من اللازم لاعتبار التحريض هنا مباشرا أن يعين المحرض الجريمة التي يحرض عليها بأوصافها وأركانها ولا أن يكون فكره موجها إلى جريمة بوصف خاص بل يكفي أن يكون التحريض موجها إلى نوع من أنواع الجرائم السابق بيانها فيكفي لهذا أن يقول المحرض مثلا أقطعوا دابر الخونة ولا تبقوا لهم أثرا فوق أرض الكنانة ، مادام المقصودون بالتحريض قد عينوا .

ولا يعاقب المحرض إلا إذا ثبت قبلة نية التحريض على ارتكاب الجريمة التي ارتكبت فعلا بناء على تحريضه أو ما يدخل في حكمها فيجب أن يثبت الاتهام :

أولا : أن هناك علاقة مباشرة بين التحريض ووقوع الجريمة .

ثانيا : أن المحرض كان يتعمد في الواقع التأثير في قرائه ليرتكبوا الجريمة التي وقعت فعلا أو ما هو في حكمها ومن طبيعتها وعلى غرارها وهذا يستلزم اثبات أن مرتكب الجريمة التي وقعت قد قرأ الكتابة أو سمعها أو عرف مضمونها وأنه تأثر بها فارتكب جريمته بناء على هذا التأثير^(١) .

شرط توافر العلانية :

لم يبين قانون العقوبات في المادة ١٧١ منه طرق العلانية بيان حصرو تحديد وإنما بينها

(١) الدكتور أحمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ص ٢٣٠ - والدكتور رياض شمس في حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ ص ١٩٧٣

على سبيل البيان والمثال . ولا تتحقق العلانية قانونا إلا بتوافر عنصرين أولهما حصول الإذاعة وثانيهما أن يكون المتهم قد انتوى وقصد الإذاعة التي حصلت فإذا حصلت الإذاعة دون أن يقصدها المتهم فلا يجوز مؤاخذه عليها . ولقاضي الموضوع أن يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ظروف وملابسات .

اثبات العلانية :

توافر العلانية وهي الركن المادي لجميع جرائم إعلان الرأي يقع عبث اثباته على الاتهام أو على المطالب بتعويض الضرر الذي لحقه من الكتابة أو الرسم .. إلخ فعلى النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية أن يثبت مثلا أن التوزيع حصل بدون تمييز بين عدد من الناس وأن المتهم انتوى إذاعة ما هو مكتوب أي أن توافر ركن العلانية لا يمكن استنباطه من مجرد العثور على الكتابة إذ قد تكون الكتابة قد تسربت بطريق الاختلاس أو مع قصد الناشر إلا تتسرب نسخة واحدة من المطبوع مثلا لأنه يريد إعدامه أو تصديره إلى بلد آخر سواء أسيحت قوانينه بتداول المطبوع فيه أم لم تسمح ومحكمة الموضوع هي التي تتعرف توافر ركن العلانية^(٢) .

وقوع جريمة من الجنائيات أو الجنح :

ويتعين أن تقع بالفعل ثمة جريمة من الجرائم التي تعتبر من الجنائيات أو الجنح ومن ثم يستوى أن تكون الجريمة التي وقعت جنائية قتل أو حريق عمد أو استعمال مفرقات أو غيرها من الجنائيات أو أن تكون الجريمة التي وقعت جنحة ضرب أو قذف أو سب أو إضراب عن العمل أو غيرها من الجنح^(٣) .

القصد الجنائي :

بالرغم من أن الشارع المصري لا يكاد يبقى على القصد الجنائي في الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحافة فإنه لابد حتما من توافره فيها جميعا . باعتباره الركن الأدبي لكل الجرائم العمدية .

والأصل في جرائم النشر مجرد توافر القصد الجنائي العام ويكفي في ذلك أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المعاقب عليه علما بنتيجته التي يحظرها القانون . والقصد الجنائي

(٢) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ١٦٢

(٣) الأستاذ شريف كامل في الجرائم الصحفية الجزء الثاني طبعة ١٩٩٦ ص ٨٩ .

لا يفترض توافره في جرائم الرأى بل يجب على النيابة اثبات وجوده في القضية المرفوعة فإذا كانت العبارات مقذعة بدرجة واضحة بحيث تدل بذاتها على قصد الجاني فيعتبر القصد الجنائي متوافرا بصفة عامة بمجرد نشرها ولا يكون على النيابة اثبات وجوده فعلا لأنه ظاهر بجلاء ويقع عبث اثبات انعدام القصد الجنائي على المتهم وأنه ما قصد استخدام الألفاظ أو العبارات بالمعنى الذى يحرمه القانون^(٤).

الامكن العمومية :

جرى شرح القانون على تقسيم الامكن العمومية إلى ثلاثة أقسام هي :

(أ) الامكن العمومية بطبيعتها : وهي الامكن التى تكون بصفة قاطعة ودائمة مباحة للجمهور كالطرق العمومية والشوارع والميادين والمنترهات العمومية ويكفى لتوافر العلانية في هذه الحالة أن توجه الألفاظ في الشارع العمومى حيث يحتمل سماعها .

(ب) الامكن العمومية بطريق التخصيص : وهي الامكن التى لا تكتسب هذه الصفة بطبيعتها وإنما حيث ما وضعت وأعدت له فمثل هذه الامكن ليست مباحة للجمهور بصفة دائمة بل في بعض ساعات أو اوقات معينة وفيما عدا هذه الاوقات تعتبر امكن خاصة . ولا تطلق الصفة العمومية إلا على الجزء المعد للجمهور فيعتبر من الامكن العمومية بالتخصيص المساجد والكنائس والمسارح والملاهي العامة والمتحاف والمكاتب العامة وغرف الجلسات بالحكم والمقاهي والمطاعم والفنادق وذلك في الاوقات التى تكون فيها مفتوحة للجمهور وفي الاجزاء التى يسمح بدخولها وتتوافر العلانية في هذه الامكن متى كان الفعل قد وقع في الوقت الذى كان المكان فيه مفتوحا للجمهور وفي الجزء المفتوح منه . ولو لم يسمع القول أو الصياح سوى فرد واحد . بل يذهب عامة الشراح إلى أن وجود الجمهور والسماع غير مشترطين في هذه الحالة أيضا . فتعتبر الجريمة قائمة ولو وقعت في وقت كان المكان فيه خلوا من الناس لأنه يكفي أنه كان من المحتمل سماع هذه الألفاظ ويجب أن يتحمل الجاني تبعه ذلك .

(جـ) الامكن العمومية بطريق المصلافة : وهي الامكن الخاصة بطبيعتها ولكنها تكتسب الصفة العامة من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها بطريق المصلافة والاتفاق كالمنازل والحوانيت والمخازن ولا تتوافر العلانية في هذه الحالة إلا إذا حصل الجهر بالقول أو الصياح أثناء اجتماع الجمهور فالمكان لم يكتسب صفته العامة إلا من وجود ذلك الجمهور^(٥).

(٤) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ١٦٧

(٥) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٣٤

من احكام النقض :

- ١ - العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة .
(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩) .
- ٢ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .
(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨) .
- ٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في د بئر السلم ، بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الالفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توافر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٢) .
- ٤ - جهر المتهم بفعل القذف في حانوت الكواء - وهو من أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز فضلاً عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله (وهو ناظر مدرسة) في حضور شاهدي الإثبات الغريبين عن مخالطية في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق وهو ما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .
(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢) .

مادة ١٧٢

كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم يترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

تعليقات

التحريض المباشر :

لكلمة « مباشرة » الواردة في نص المادة ١٧٢ عقوبات أهمية أكيدة لأن وجودها في المادة

يقطع بأن التحريض يجب أن يكون مباشرا أى يشترط قيام صلة سببية المباشرة بين التحريض على ارتكاب الجريمة وبين الجريمة التى ارتكبت أو شرع فى ارتكابها .

فإذا لم يترتب على التحريض أى نتيجة فإنه لابد للعقاب من أن يثبت أن عبارات التحريض كانت صريحة محددة منصبه على إحدى الجنائيات المعينة التى تعاقب المادة ١٧٢ على التحريض على ارتكابها .

فلا يكفى إذن التحريض الغامض غير المحدد الهدف الذى ليس له بالجريمة إلا علاقة بعيدة بل يجب أن يكون من الوضوح وقوة التأثير بحيث يثبت لدى القاضى أن الجريمة وقعت بناء عليه . غير أنه لا يشترط لاعتبار التحريض مباشرا أن يعين المحرض الجريمة المقصودة بأركانها القانونية ولا أن يكون تفكيره منصرفا إلى نوع معين من أنواع الجرائم الواردة فى المادة بل يكفى أن تهيج عباراته الفاعل فتدفعه إلى ارتكاب الجريمة . ويختلف التحريض الوارد فى هذه المادة عن التحريض فى القانون العام من عدة وجوه هى أنه أولا يجب أن يكون التحريض المنوّه عنه فى هذه المادة علنيا بإحدى الوسائل المنصوص عليها فى المادة ١٧١ فى حين لا تشترط العلانية فى التحريض المنصوص عليه بالمادة ٤٠ عقوبات بل يحدث عادة فى الخفاء .

وثانيا : لا يشترط فى التحريض الوارد بالمادة ١٧٢ عقوبات تعيين الشخص أو الأشخاص المجنى عليهم بل يغلب أن يكون موجها إلى أفراد غير معينين أو إلى طائفة من الناس كما لا يشترط فيه تخصيص الجريمة المراد ارتكابها وتعيينها بأوصافها وأركانها أو تحديد مكان ارتكابها أو طريقة أما التحريض بمقتضى المادة ٤٠ فإنه يستوجب عادة تعيين المجنى عليه وتخصيص نوع الجريمة كالتحريض على قتل شخص معين أو سرقة منزل بالذات وتحديد مكان ارتكابها أو طريقة كما وأن التحريض فى المادة ١٧٢ ع لا يكون إلا على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو الجنائيات المخلة بأمن الحكومة أما التحريض بالمادة ٤٠ عقوبات فإنه يشمل جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات وأخيرا فإن المادة ١٧٢ وضعت المعاقبة المحرض الذى لا يثبت على تحريضه أى نتيجة أما التحريض بالمادة ٤٠ فلا عقاب عليه إلا إذا وقع الفعل المكون للجريمة^(١) .

القصد الجنائى فى الجريمة :

جريمة التحريض على ارتكاب الجنائيات من الجرائم العمدية فلا بد لقيامها من توافر القصد الجنائى وعلى ذلك فيتعين أن تنصرف إرادة المتهم إلى نشر الأمور التى تتضمن التحريض على ارتكاب الجنائيات المذكورة فى المادة ١٧٢ عقوبات مع علمه بأن شأن ذلك خلق

(١) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ١٧٣ وما بعدها

فكرة ارتكاب اى من هذه الجنائيات لدى شخص او اكثر من جمهور القراء . ومن الطبيعى انه اذا كانت العبارات او ما يلحق بها من طرق التعبير تشتمل على معنى التحريض على ارتكاب الجنائيات بشكل مباشر وصریح لا يقبل الدجل او الشك . تحقق القصد الجنائى على النحو الذى يستلزمه القانون وتوافرت مسئولية الناصر عن هذه الجريمة . اما اذا كانت العبارات او غيرها من طرق التعبير قد جاءت بشكل يحتمل عدة معان من بينها التحريض فيكون على المحكمة فى هذه الحالة ان تنتهى الى رأى محدد فى هذا الصدد بحسب ما تفصح عنه واقعات الدعوى وملابساتها وبحسب ما يرسخ فى وجدانها من خلال فيهما العبارات المنشورة وتحليلها للمعنى التى تضمنتها وللمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع فى تفسيرها لما نشر وفى فهمها لمعنى الفاظه ولا يقبل من المتهم الاحتجاج باية بواعث دفعته الى مباشرة التحريض العام المنشور ولو كانت هذه البواعث شريفة فى تقدير الجانى كلن تكون من قبيل البواعث السياسية او البواعث الدينية او غيرها من البواعث كالْبواعث الحزبية^(٢) .

مادة ١٧٣

الغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ -
(العدد ٣٩ مكرر) .
وكانت تنص على ما يأتى :

« كل من تطاول بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على سند الملكية أو طعن فى نظام توارث العرش أو طعن فى حقوق الملك وسلطته يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » .

مادة ١٧٤

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق

(٢) الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ٩٥ وما بعدها

المتقدم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :

أولا : التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصرى أو على كراهته أو الإزدراء به .

ثانيا : تجنيد أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

تعليقات وأحكام

قلب نظام الحكم :

قلب نظام الحكم معناه هنا تغيير هذا النظام في عمومته أو في جزء من أجزائه بوسيلة غير مشروعة كما هي طبيعة الدعوى إلى الفتنة والفرق بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها في المادتين ٨٧ ، ٩٥ من قانون العقوبات كبير فإن هاتين المادتين تتحدثان عن فعل جنائى معين يجب لوجوده قانونا أن يوجد مشروع جنائى واضح المعالم لقلب الدستور أو شكل الحكومة يعرف المساهمون فيه - سواء اكانوا منفذين أو محرضين أو شركاء - ماهيته ومبلغ مخاطره ومقدار المسؤولية التى اخذها كل منهم على عاتقه معرفة يمكن معها الجزم بانعقاد إرادتهم وعزمهم على القيام به على نحو نهائى بات . أما جريمة التحريض التى ذكرتها المادة ١٧٤ فموضوعها بحث فكرة تغيير النظام في عمومته أو في بعض أجزائه بوسيلة غير مشروعة أو الدعوى العامة الخالية من التعيين إلى أحداث هذا النوع من التغيير فدعوة الناس إلى إلغاء الحكم النيابى بالقوة دعوة مجردة من التفاصيل التى تكسبها صورة شروع جنائى معين محدود تدخل تحت طائلة المادة ١٧٤ لكنها لا تدخل تحت طائلة المادة ٩٥ ولولا المادة ١٧٤ لما أمكن العقاب على مثل هذه الدعوة إلا باعتبارها تحريضا على عدم الانقياد للقوانين المقررة للنظام النيابى^(٣) .

(٣) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٣٨ .

التحريض على قلب نظام الحكم :

يتحقق التحريض على الجريمة بخلق التصميم على الجريمة لدى الفاعل الأصلي لدفعه نحو ارتكابها . والمقصود بهذا التحريض هو التحريض العام وليس التحريض الفردي الخاص ففي جميع جرائم الصحافة المضرة بالمصلحة العامة لا يتصور إلا ان يكون التحريض موجها إلى جمهور القراء دون ان تكون هناك ثمة علامة مباشرة بين الناشر المحرض وجمهور القراء الذين يوجه إليهم هذا التحريض . ويقع هذا التحريض العام بنشر أية أمور أو وقائع أو أخبار أو مشاعر من شأنها خلق التصميم على ارتكاب جريمة قلب (أى تغيير) نظام الحكم لدى شخص أو مجموعة أشخاص من جمهور القراء ممن لا تربطهم أية علاقة مباشرة بالناشر المحرض . ويلاحظ ان المشرع لم يتطلب حصول أية نتيجة مادية لذلك التحريض فلم يستلزم مثلا أن يشرع الشخص أو الأشخاص الواقعين تحت تأثير التحريض في قلب نظام الحكم فعلا وإنما اعتد المشرع بعبارات التحريض في ذاتها واعتبر أن مجرد نشرها مع توافر القصد الجنائي على ذلك تقوم به الجريمة المنصوص عليها^(٤) .

كراهة النظام والازدراء به :

الكراهة ضد الحب ومع ذلك فإن الحب والكراهة يشتركان في كثير من الاتجاهات الانفعالية كالخوف والغضب والفرح والحزن وإن اختلفت الأسباب المثيرة لمظاهر هذه الاتجاهات الانفعالية في الكراهة عنها في الحب وليس اشق على القاضى من متابعة العواطف الأساسية وهى تشق طريقها إلى أهدافها مسخرة في خدمتها عناصر نفسية تكاد تكون واحدة في الكراهة والحب كليهما .

أما الإزدراء بالنظام فإن الإزدراء هو العيب والاحتقار والتهلون وترك الإكرام والاستخفاف والتعنيف والوضع من القدر وهو في اللغة أيضا العتاب والتبصر^(٥)

تحبيذ أو ترويج المذاهب :

تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور بالقوة أو بالإرهاب تتحقق بنشر أية أمور أو أخبار أو وقائع أو مشاعر تتضمن معنى تحبيذ (أى تشجيع أو استحسان أو معنى ترويج أى نشر أو الدعاية لها) النظريات أو التيارات الفكرية التى تدعوا إلى تغيير الدستور بالقوة أو بالإرهاب ولم يستلزم المشرع ضرورة أن يؤدى هذا

(٤) الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ٧٣ .

(٥) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ١٩٢ وما بعدها .

التحبيذ أو ذلك الترويج إلى تغيير الدستور بالقوة أو بالإرهاب فعلا . بل اكتفى بمجرد نشر التحبيذ أو الترويج - مع توافر القصد الجنائي لتقع هذه الجريمة المنصوص عليها^(٦) .

من أحكام النقض :

١ - هل يجوز الشروع في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٧٤/٢ عقوبات ؟

قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعدوا منشورا يستفاد من عباراته أنه يتضمن تجبيزا لنظام الحكم الوقتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحضا للعمال اعتناقه ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره فخرج هذا الفريق لسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ للمنشور وزجاجة الغراء يبغون بها الصلاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم أوقف لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها وهي ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء فإن ما وقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ ع . (الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥) .

تعليق : انتقد الدكتور رياض شمس في مؤلفه حرية الرأي الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ ص ٢٨ وما بعدها حكم النقض السالف الإشارة إليه وقال بأنه لا يستطيع أن يتصور شروعا في جريمة تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر لأن هذا يوجب أن نتصور أن النشر وقف ومادام النشر قد وقف فإن العلانية لم تتوافر وإذن فالجريمة لا وجود لها أما إذا تم النشر ولم تتحقق مع ذلك الغاية التي كان الكاتب يقصد إليها فإن عمله هذا لا يعتبر شروعا بل هو جريمة تامة مدامت قد استكملت أركانها القانونية أو هو لا يعتبر جريمة على الإطلاق إذا لم تتوافر هذه الأركان .

فإذا فكر بعض العمال في ارتكاب الجنائية المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ وصمموا على ارتكابها وأعدوا مسودة منشور لتحبيذ النظام السوفيتي والدعاية للمذهب الشيوعي وجمعوا حروفه ووضعوها على آلة الطباعة وأداروها وطبعوا منه بضعة آلاف من النسخ ثم حملوها في سيارة إلى الشوارع وأخذوا معهم زجاجة غراء يبغون استخدامها في نشر المنشور عن طريق الصلاق بالجدران ولكنهم ضبطوا قبل أن يوصلوا منشورا واحدا منها . فهذا الذي وقع منهم إلى حين ضبطهم هو كله من أعمال التحضير للنشر أما البدء في التنفيذ فهو لا يكون في هذه الحالة إلا بالصلاق منشور واحد أو أكثر ومادام إلا لصلاق قد تم وإن لم يرا المنشور أحد فإن الجريمة تقع تامة في نفس اللحظة التي بدى فيها التنفيذ . ذلك أن

(٦) الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ٧٤

المادة ١٧٤ تنص على استعمال طرق معينة لا تتحقق الجريمة إلا بها ومنها الكتابة ويشترط أن تكون هذه الطرق علنية وتعتبر الكتابة علنية إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو في أي مكان مطروق والكتابة هنا هي المنشور وهو لم يعرض أي لم يلصق بالعمل التنفيذي لم يبدأ . وإذن يكون حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ الذي اعتبر هذا شروعاً ، لا شك فيه ، حكم ، لا شك ، في أنه محل نظر قانوناً فالنشر إذا تم ولم تتحقق الغاية التي كان النشر يرمى إليها فإن عمله لا يعتبر شروعاً البتة ولكنه أحد أمرين :

أما ألا يعتبر جريمة على الإطلاق كما هو في المثل المتقدم أو كالمؤلف الذي ينشر كتاباً يحرض فيه الأطباء على إسقاط الحوامل الراغبات في التخلص من حملهن وهي جنائية يعاقب الطبيب عليها بالاشغال الشاقة . ولكن تحريضه لم يترتب عليه أي نتيجة . فلا يكون هذا شروعاً من المؤلف في التحريض على ارتكاب جنائية لأن الجنائيات التي يعاقب على التحريض على ارتكابها إذا لم يترتب على التحريض أي نتيجة - منصوص عليها في المادة ١٧٢ وجنائية إسقاط الحوامل ليست واردة فما عداها .

وإما أن يعتبر التحريض في ذاته جريمة كاملة إذا لم يترتب عليه أي نتيجة إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٢ كالكتاب الذي يحرض على جنائية قتل إذا لم تقع الجنائية بناء على تحريضه .

وقد ذهب الأستاذ محمد عبد الله إلى أنه يتصور الشروع في هذه الجنائية كما لو ضبطت نسخ المطبوع المتضمن للتحريض مع المتهم أثناء وقوفه بها أمام المصنع أو المدرسة في انتظار خروج العمال أو الطلبة لتوزيعه عليهم .

(مشار إليه في مؤلف الدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٣٩) .

٢ - عنصري الجريمة :

أن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الإزدراء به إنما عني الطعن الذي يكون المقصود به تعويض الدستور وكل ما كان الدستور مصدراً له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم في البلاد وتحديد وإدارتها وإلى ما أراد حمايتها منه وهو الحصن على قلبها أو كراهيتها أو الإزدراء بها . ولم يعن الطعن في حكومة بعينها أو وزارة نبداً بها أو حكماً بأشخاصهم إذا أن القانون - قد قرر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التي هي باعتبارها ذوات معنوية بحثاً تحتاج لحماية إلى

نص خاص بها هو الذى وردت به المادة المذكورة كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها
لفها وبما هو مستفاد من مذكرتها الإيضاحية في جملتها . وإذا كان القانون لا يتطلب في
عبارات التحريض عن كراهة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا
بها فإنه لا نزاع في أنه يجب على كل حال لكى يتوافر في الجريمة عنصرا هما المادى والادبى -
أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه
نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها ثم أنه إذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذه
المادة موجها في الظاهر إلى هيئة معينة أو أشخاص معينين ومسددا في الواقع إلى ذات
النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفادا من العبارات في ذاتها على
حسب المقصود منها .

- (الطعن رقم ٩٩١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٠) .

٣ - إذا كان الحكم قد استخلص استخلاص سائفا من مطابقة بعض النشرات التى
ضبطت مع الطاعن مع النشرات التى ضبطت عند المتهم الثانى ومن اعتراف المتهم الثانى
بان الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة ومما انتهت إليه المحكمة من أن الطاعن
أرسل للمتهم الثانى الخطاب والمتضمن نشرات بعنوان « المقاومة الشعبية » ومطبوعات
بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية واستخلص أن الطاعن هو الذى أرسل للمتهم
الثانى النشرات التى ضبطت عنده فإن ما انتهت إليه المحكمة في هذا الشأن يتوافر معه
التحبيذ والترويج .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٤) .

٤ - أن وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ ع المعدلة (القابلة لنص المادة
١٧٤/٢ من قانون العقوبات الحالى) لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير
نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر
أو يحبذ المذاهب التى ترمى إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو
بنفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ولا يكفى تبرئة متهم في مثل هذه الحالة
القول بأنه لم يشير باستعمال القوة مادام المذهب الذى يحبذه في منشوره يقوم على أسس
التذرع بالقوة والإرهاب .

(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥) .

مادة ١٧٥

يعاقب بنفس العقوبات من حرض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها
على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

تعليقات

جريمة تحريض الجنود سواء من القوات المسلحة أو من الشرطة على العصيان والتمرد تعتبر من الجرائم التي تنذر بالفئنة التي تحل بالنظام العسكري الذي يقوم على الضبط والربط وإطاعة الأوامر ولذلك فهي من الجرائم التي تهدد النظام العام في البلاد على نحو خطير الأمر الذي دفع المشرع إلى اعتبارها جنائية من الجنائيات وعاقب عليها بالسجن والغرامة . ولقد افترض المشرع وقوع هذه الجريمة بأى طريق من طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات وهذا هو الركن المفترض في الجريمة بالإضافة إلى الركن الملقى والركن المعنوي على التفصيل الآتي :

أولاً - الركن الملقى - الركن الملقى في هذه الجريمة هو التحريض تحريض الجنود سواء كانوا من رجال الجيش أو الشرطة - ولا يشترط أن يكون التحريض هنا مباشراً ولا أن يكون على ارتكاب جنائية أو جنحة أو مخالفة ولا أن تترتب عليه أى نتيجة . ويجب أن يتصب التحريض على أحد أمرين :

(أ) الخروج عن الطاعة . المفروض في الجند أن يطيعوا الأوامر التي تصدر إليهم من رؤسائهم ولكن الطاعة ليست فرضاً على الجند إلا فيما يأمرهم به رؤسائهم تنفيذاً للقوانين واللوائح العسكرية . ويكون التحريض منصبا على عدم إطاعة أمر صادر ممن يملك إصداره للجند فإذا أصدر الأمر من لا صفة له في إصداره بأن كان مصدره من غير قواد الجيش ورجاله مثلاً فإن التحريض على مخالفة أمره وعدم إطاعته لا يقع تحت طائلة المادة ١٧٥ ع .

(ب) التحول عن أداء الواجبات العسكرية : يستلزم التحريض على الخروج عن الطاعة سبق صدور أمر معين يراد التحريض على عدم إطاعته . أما التحول عن أداء الواجبات العسكرية فهو يشمل الإقناع عن إطاعة الأمر المعين باعتبار الطاعة من أهم الواجبات العسكرية أن لم تكن أهمها كما يشمل الامتناع عن تنفيذ الأوامر الدائمة التي تفرض على رجال الجيش واجبات عسكرية ثابتة منصوص عليها في قانون الجيش .

ويلاحظ أن المشرع لم يتطلب حصول أية نتيجة لهذا التحريض كل ما يؤتى التحريض بثماره ويقوم الجنود بالفعل بالخروج عن الطاعة أو التحول عن أداء واجباتهم العسكرية ولكنه اعتبر أن مجرد حصول هذا التحريض يمثل اعتداء فعلياً وحالاً على النظام العسكري ومقتضياته ومن ثم على النظام العام في البلاد ولو لم ينصاع الجنود إلى التحريض .

ثانيا - الركن المعنوى - القصد الجنائى :

جريمة تحريض الجنود على العصيان والتمرد من الجرائم العمدية فيجب لتحقيقها توافر القصد الجنائى ومن ثم يتعين ان تتجه إرادة المتهم إلى نشر الأمور التي تحمل معنى تحريض الجنود على العصيان والتمرد مع علمه بان هذا النشر يؤدي إلى خلق فكرة الخروج عن الطاعة والتحول عن أداء الواجبات العسكرية لدى واحد أو أكثر من الجنود التابعين للقوات المسلحة أو للشرطة . ومن ثم فالغرض ان تكون العبارات المنشورة تشتمل على معنى التحريض وذلك سواء بصيغة مباشرة أو غير مباشرة ولو لم ينجح هذا التحريض في التأثير على الجنود للقيام بالعصيان والتمرد . وعلى العموم فإن المعيار في هذه الحالة هو الشخص المعتاد في مثل ظروف الموجه إليه التحريض . ويراعى في ذلك كافة الظروف الخاصة بالجنود كالظروف النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها وتختص محكمة الموضوع بتقدير مدى توافر القصد الجنائى لدى الناصر وذلك من خلال تحليلها للعبارات المنشورة واستظهارها للمعاني التي حوتها . وكذا من خلال كافة ظروف الدعوى الأخرى وملابساتها^(١) .

مادة ١٧٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرّض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على بعض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

تعليقات وأحكام

ألغيت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦) وكان النص الاصلى للمادة ١٧٦ يقضى بما يأتى قبل التعديل : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات وإلى جانب ذلك يتعين ان يتوافر ركنين هما الركن المادى والركن المعنوى ويتمثل الركن المادى في الجريمة في التحريض على

(١) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٢٤٦ والاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ١٠٦ وما بعدها

بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدراء بها إذا كلن من شأن هذا التحريض تكرير السليم العام ويتحقق الركن الملقى حتى ولو لم تتحقق نتيجة من النشر أى حتى ولو لم يحصل فعلا تكدير السلم العام ومن ثم فإنه يكفى لوقوع الجريمة تحقق نشر العبارات التى من شأنها التحريض على بغض طائفة من الناس أو على الإزدراء بها مما يؤدى إلى تكدير السلم العام . وتقدير العبارات الدالة على ذلك من حق محكمة الموضوع . أما بالنسبة للركن المعنوى فإن القانون يكتفى فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائى العام الذى يستفاد من اثبات الفعل الملقى المكون للجريمة عن علم واختيار ولا يشترط أن يقصد المتهم إلى تكدير السلم العام بل يكفى أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه . ومفاد ذلك أنه يكفى لجعل الفعل جريمة أن يكون التحريض من شأنه تكدير السلم العام وللقاضى تقدير هذا حسب الظروف .

من احكام النقض :

١ - إن الجريمة المنصوص عليها فى ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العلانية بإحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويج والتحييد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو فى جمعية خاصة أو فى مكان خاص .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٤) .

٤ - بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقل المتضمن للتحريض والإثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلى ليكون ذلك بذاته شاهداً على قيام القصد الجنائى لديه إذ القانون يكتفى فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائى العام .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٧ ق جلسة ٢١/١/١٩٤٧) .

٣ - أن عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض بإحدى طرق العلانية المذكورة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جنائية أو جنحة بالفعل .

(نقض ١٢/٤/١٩٥٤ مجموعة احكام النقض س ٥ رقم ١٦٦ ص ٤٩١) .

مادة ١٧٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمراً من الأمور التى تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون .

تعليقات وأحكام

يجب لا اعتبار هذه الجريمة ضمن جرائم الصحافة أن يجرى التحريض على عصيان القوانين بطريق النشر في الصحف أو المجلات وهو الأمر الذي يعتبر الركن المفترض في هذه الجريمة وبالإضافة إلى هذا الركن المفترض تقوم هذه الجريمة على ركنين هما ركن مادي وركن معنوي .

أولا : الركن المادي - التحريض على العصيان العام أو ارتكاب الجرائم :

ويتحقق التحريض بخلق فكرة الجريمة لدى الفاعل الأصلي ودفعه إلى التصميم على ارتكابها والتحريض الذي تقع به هذه الجريمة هو التحريض العام وليس التحريض الفردي الخاص . ويلزم لوقوع الجريمة أن يكون المحرض عليه (محل التحريض) أحد امرين يكفي أيهما لتحقيقها :

١ - عدم الانقياد للقوانين ويطلق عليه العصيان العام .

وعدم الانقياد المقصود في المادة ١٧٧ معناه جحود الصفة الأساسية للقانون أي كونه قاعدة ملزمة . ويجب أن يرد العصيان على قانون موجود فإن لم يكن قد استوفى مقومات وجوده فلا تتحقق الجريمة أما إذا كان القانون رغم وجوده لم ينشر بعد في الوقت الذي حصل فيه التحريض بأن هذا لا يمنع من تحقق الجريمة لأن التحريض يكون عندئذ منصرفا لدفع الناس إلى عصيان القانون حين يصبح معمولاً به . وخلاصة ذلك أن عدم الانقياد للقوانين هو عدم تنفيذها باتخاذ موقف سلبي منها أي بالامتناع عن أداء العمل الذي أوجبه ولو كانت هذه القوانين لا تنص على عقوبة لمن لا ينفذها أو مخالفتها مخالفة إيجابية باثباته العمل الذي أوجبت القوانين الإمتناع عنه

٢ - تحسين الجنائيات والجنح

تحسين الجنائيات أو الجنح هو التعبير بشأنها عن وجهة نظر مضادة لرأي المجتمع فيها ممثلا في القانون الذي يؤثماها وفي القضاء الذين قطعوا في نسبتها إلى مرتكبها وهو تعبير من شأنه أن يهون على الناس شناعته ويضعف من استنكارهم فعلة مرتكبها فعلى حين هي عند الشارع عمل إجرامي فإنها في نظر المحسن عمل عادي لا غبار عليه أو عمل ضروري أو نفع أو عمل مجيد وفي حين يجب أن يكون فاعلها في تقدير الرأي العام مجرما انتهك حرمة الجماعة وخرق النظام الذي ارتضته . وارتكب عملا يستوجب احتقاره أو نبذة أو النقمة عليه إذ هو في نظر المحسن إنسان شريف جدير بالتكريم أو شخص بارع خليق بالإعجاب والتهنئة بما ظفر به من منافع عن طريق مخالفة القانون

ولاشك أن التحسين كالتحريض يضعف الوازع المنفر للناس من الجرائم ويحل محله

إحساس الاستهانة بارتكاب الجريمة المحسنة وفي هذه نزول بمستوى المثل العليا للجماعة وحفز لضعيفي الإرادة على الانسحاق في مسالك الجريمة فإذا جاوز التحسين هذا الحد فهو تحريض أو إيعاز مباشر بارتكاب الجريمة لا يقع تحت طائلة المادة ١٧٧ بل يكون العقاب عليه طبقاً لأحكام المادة ١٧١ أو ١٧٢ أن توازت أركانها .

الركن المعنوي :

جريمة التحريض على العصيان العام أو ارتكاب الجرائم جريمة عمدية يجب لتحقيقها توافر القصد الجنائي ومن ثم يلزم أن تتجه إرادة المتهم إلى نشر الأمور التي تشتمل على معنى التحريض على العصيان العام أو ارتكاب الجرائم مع علمه بأن ذلك النشر يؤدي إلى خلق فكرة الامتناع عن العمل بالقوانين أو ارتكاب الجرائم وذلك لدى شخص أو أكثر من جمهور القراء . وعلى ذلك فيجب أن يتوافر في العبارات المنشورة معنى التحريض على ذلك ولو لم ينجح هذا التحريض في التأثير على أي شخص من جمهور القراء والمعيار في تقدير مدى اشتغال العبارات المنشورة على معنى التحريض في التأثير على أي شخص من جمهور القراء^(٢) .

من أحكام النقض :

١ - (١) تشمل المادة - ١٥٤ - عقوبات المقابلة لنص المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الحالي) جريمتين مختلفتين أولاهما التحريض على عدم الانقياد للقوانين وثانيهما تحسين أمر من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون ويكفي لتوافر القصد الجنائي في الثانية أن يرتكب عمدا وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس إلى ارتكاب الجرائم .

(ب) اتهم شخص بأنه حيا بواسطة الغناء شخصا آخر ارتكب جريمة ولم يكن ليعرفه إلا بسبب ارتكابه لها وصدر ذلك منه علنا والجريمة لم تزل حديثة العهد ولم يكن لكلامه معنى مقبول سوى استحسان ارتكاب الجريمة وتمجيدها في شخص مرتكبها . والمحكمة قررت بأن عمله ينطبق على المادة « ١٥٤ » ، عقوبات .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة د سنة ١٩١١ ، صفحة ٢٣) .

(٢) الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٢٤٢ وما بعدها . والدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٤٢ . والاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ١٠٢ .

٢ - حق الدفاع حريجب احترامه إلا انه من الواجب أيضا تفسير هذا الحق بمراعاة حقوق غير المتهمين من الأفراد وحقوق الهيئة الاجتماعية على العموم وعلى ذلك إذا منع رئيس الجلسة أحد المحامين من ذكر عبارات خارجة عن الموضوع يحتمل اعتبارها طعنا في حق أحد الأفراد أو نبهة إلى نصوص قانون العقوبات الخاصة بتحسين الجرائم فلا يعتبر ذلك مساسا بحق الدفاع .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١١ يونيو سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة سنة ١٩١٠ ، صفحة ٢٨٧) .

٣ - يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة تحسين أمر من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بمقتضى القانون أن ترتكب عمدا وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس إلى ارتكاب الجرائم .

(حكم محكمة النقض والإبرام ١١ مارس سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة سنة ١٩١١ ، صفحة ١٧) .

مادة ١٧٨

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تجاوز خمسمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الإتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو محفوظات أو رسومات أو إعلانات أو صور محفورة أو منقوشة أو رسوما يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للآداب .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور وكل من أعلن عنه أو عرضه على انظار الجمهور أو باعة أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية . وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع باية وسيلة وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجان بقصد إفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية باغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة

للآداب وكل من اغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

تعليقات وأحكام

ألغيت المادة ١٧٨ الواردة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ واستبدلت بها المادتان ١٧٨ الحالية و ١٧٨ مكررا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٢ (الوقائع المصرية ١٩٥٢/٢/٢٨ - العدد ٤٣) .

ثم عدلت عقوبة الغرامة بها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز مائة جنيه) .

حدد المشرع الركن المادي لهذه الجريمة بصنع أو حيازة محررات أو إبداء أقوال شفهية فإنه بذلك قد غيرها من جريمة الفعل الفاضح التي يقوم ركنها المادي على سلوك مادي أو حركة عضوية يأتياها الجاني على جسمه أو جسم الغير^(١) .

أركان الجريمة : أولا - الركن المادي :

تضمنت المادة ١٧٨ بفقراتها الثلاث جرائم عبارة عن عديد من الأعمال المادية وصورا مختلفة لهذه الأفعال .

فمن ناحية جاءت الفقرة الأولى متضمنة الجريمة الأولى والفعل المادي عبارة عن الصور الآتية :

١ - صناعة .. وتفيد عمل أو خلق سواء كان في صورة فنية أم مجرد تعبير ذهني . ومن ثم فالصناعة تشمل الإيجاد لأول مرة أي صناعة وصياغة الفكرة بعد ابتدائها لأول مرة . والصناعة تشمل أيضا التقليد والنقل عن آخر أو تعديله أو تغييره .

٢ - الحيازة بقصد الإتجار لأي من هذه الأشياء وبذلك يخرج عن نطاق النص الحيازة لذات الشخص وبصفة خاصة له دون غيره من الأفراد أيا كانت صلته بهم . ويشترط أن تكون الحيازة بقصد الإتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو مجرد العرض . وتحقق الحيازة حتى ولو لم يتم البيع فعلا طالما أنها كانت بقصد الإيجار .

(١) الدكتور أحمد كامل سلامة في جرائم الاعتداء على الأشخاص الجزء الثاني ص ١٠١

٣ - التوزيع وهو النشر أو الإذاعة أو إعطاء الأشياء المذكورة بالنص للغير بغير تمييز حتى ولو كان بالمجان ويتم التوزيع حتى ولو لم يوجد إلا عدد واحد ويسلم لشخص واحد ويتميز التوزيع عن البيع بأنه يكون بدون مقابل .

٤ - الإيجار

٥ - اللصق

٦ - العرض .

كما بينت الفقرة الثانية العقاب على الأفعال الآتية :

١ - الاستيراد لأي شيء مما سبق ذكره بأي وسيلة من الخارج وسواء عن طريق السلطات الجمركية أو عن طريق التهريب وقد تدخل هذه المطبوعات أو الأشياء الفاضحة عن طريق الجمارك تحت أسماء وأنواع أخرى ذلك أنه لا يجوز منح أذن استيراد لهذه الأشياء سائلة الذكر إلى الخارج بآية وسيلة من الوسائل .

٣ - النقل عمدا سواء كان بطريق مباشر أم كان بطريق غير مباشر .

٤ - الإعلان عن الأشياء سائلة الذكر بآية وسيلة من وسائل الإعلان وسواء في ذلك أكل يهدف المعلن من وراء ذلك إلى الحصول على ربح مادي من عدمه .

٥ - عرض هذه الأشياء تحت نظر الجمهور .

٦ - البيع أو العرض للبيع ولو كان في غير علانية ويتحقق ذلك في حالة وضع صور أو كتب أو أية مطبوعات منافية للآداب في محل ولو كانت غير معروضة للأنظار علانية وكذلك حيازة مثل هذه الأشياء في مخزن للمكتب تابع للمحل من أجل بيعها أو عرضها لمن يرغب في ذلك .

٧ - التاجير أو العرض للتاجير ولو كان في غير علانية .

٨ - التقديم علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لو بالمجان أو في أي صورة .

٩ - توزيع هذه الأشياء أو تسليمها للتوزيع .

١٠ - تقديم هذه الأشياء إلى آخرين سرا بقصد إفساد الأخلاق ولو كان ذلك بالمجان .

وهذه الصور كلها تكون بالنسبة للمطبوعات أو المخطوطات أو الرسومات أو الإعلانات والصور المحفورة أو المنقوشة أو الرسوم اليدوية أو الفوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء وذلك يقصد إفساد الأخلاق . ويلاحظ أن هذه الصور العديدة للمطبوعات والأشياء الفاضحة لم يوردها المشرع على سبيل الحصر إذ أنه جاز بالمادة (أو غير ذلك من الأشياء أو الصور العامة إذا كانت منافية للآداب العامة) .

كما تضمنت الفقرة الثالثة جريمة أخرى هي :

الجهر علانية بأغان مخالفة للآداب أو صدور صياح أو خطب مخالفة للآداب أو الإغراء علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها والفعل المؤثم هو إذاعة الأغان جهرا بحيث يمكن أن يسمعها الغير وتتضمن الفاظا خلية أو مغيرة لقواعد الاخلاق وحسن الآداب المتعارف عليها في المجتمع والتي تتضمن إثارة جنسية أو حث الناس على الفجور والمجون .

والعلانية هنا تعنى الإذاعة عن طريق مكبرات الصوت أو الجهر بها في مكان عام أو طريق عام أو مكان مطروق بحيث يمكن أن يسمعه من يتواجد في هذه الامكن أو احتمال وجوده فيها وينطبق على هذا ايضا من فعل هذا في المكان العام بطبيعته والمكان العام الذي اكتسب صفته بالتخصيص أو المكان الذي اكتسب عموميته بالمصلافة كما يمكن أن يقول أن من يجهر وهو يذيع هذه الاغاني أو الالفاظ الخارجة عن حدود الآداب العامة من داخل مسكنه أو اى مكان خاص بحيث يمكن أن يسمعه غيره من جيرانه أو المارين بالمصلافة يطبق عليه ذلك النص ذلك أن الحكمة من التشريع كانت لحماية حياء الإذن للكافة . والضرب على ايدى المفرطين في قواعد الاخلاق والآداب العامة والمتفق عليها والسائدة عرفا داخل المجتمع والذين ينتهكون الآداب وحسن الاخلاق .

اما بالنسبة لما ورد بالنص في الفقرة الثالثة من الجزء الآخر منها (كل من اغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عبارتها) . فإن المقصود بالإغراء هنا هو أن تكون الاعلانات المنشورة أو الرسائل تغرى أو تحث أو تحرض الناس على الفسق وإفساد الاخلاق فمن يعرض صورا على باب حانة أو كباريه أو محل عام لراقصة بملابس خلية تكشف عن عورات الجسم أو بعضها ليستحث الناس على ارتياد محله فهو قد اتى إعلانا يتضمن إغراء على الفجور ولفظ الفجور هنا يعنى الفسق بشتى صورته ومعناه اللغوى هو لفظ يعنى اى فعل يناقى الاخلاق . المقصود بانتهاك الآداب أو حسن الاخلاق :

يتحقق انتهاك حرمة الآداب العامة باتيان الفعل المادى مسا باسس الكرامة الادبية للجماعة و اركان حسن سلوكها ودعائم سموها المعنوى ويمثل هذا الانتهاك الاستهانة بالمبادئ الاخلاقية وتعويض القواعد التى تواضعت عليها الجماعة .

اما انتهاك حسن الاخلاق فهو اقل شمولا من الآداب العامة وإن كان يشمل طابع الإخلال بالمبادئ أو الفساد والفجور والخلاعة في حدودها المثيرة للشهوات الجنسية .

ويتعين أن تكون الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الاولى منافية للآداب كما أن تكون الأفعال الواردة بالفقرة الثانية بقصد إفساد الاخلاق . وتقدير ذلك يخضع لقاضى

الموضوع في ضوء العادات الشائعة وتقاليد البيئة الاجتماعية وعلى هدى من مستوى الأخلاق العامة بحيث يكون المرجع هو النظر إلى الشعور العام في البيئة الاجتماعية .

ثانيا - القصد الجنائي :

يتحقق القصد الجنائي لدى الجاني بارتكابه لفعل من الأفعال التي يتكون منها الركن المادي والسابق بيانها عن علم وإرادة . علم بأن النشاط المادي الذي يأتيه منافع للآداب العامة وإرادة حرة غير مشوبة بما يفسدها ومن ثم فإن القصد الجنائي في هذه الجريمة هو قصد عام يكفي لتوافره مجرد ارتكاب الفعل المادي مع الإحاطة بمدى مخالفته للآداب العامة .

ويكتفي الشارع في هذه الجريمة للعقاب عليها بمجرد الحياة المادية إذا كانت تلك الصور في ذاتها تنبئ عن مناهلتها للآداب^(٢) .

من أحكام النقض :

١ - الكتب التي تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدثه ذلك من اللذة كالأقاصيص الموضوعة لبيان ما تفعله العاهرات في التفريط في أعراضهن وكيف يعرضن سلعتن وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه من الإغراء بالعهر خروجاً على عاطفة الحياء وهدماً لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرياً وأن تكتم أخباره ولا يجدى في هذا الصدد القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافي الآداب العامة استناداً على ما يجرى في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١١/٢٦) .

٢ - إذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علناً بعرضه للبيع كتباً تتضمن فسقا وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما يشتري الكتب من

(٢) المستشار سيد البغل في الجرائم المخلة بالآداب فقه القضاء طبعة ١٩٨٣ ص ٣٩٦ وما بعدها - الأستاذ معوض عبد التواب في الموسوعة الشاملة في الجرائم المخلة بالآداب العامة وجرائم هتك العرض طبعة ١٩٨٥ ص ٢٧٤ وما بعدها . والأستاذ محمد أحمد عابدين والعميد محمد حامد قهقوى في جرائم الآداب العامة طبعة ١٩٨٥ ص ٢٧٠ وما بعدها

بائعها دون ان يعرف محتوياتها فادانته المحكمة بناء على ان الكتب التى يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض انه قبل ان يقتنى شيئاً منها يطلبها اما بنفسه واما بواسطة غيره ليعرف ان كانت مما تروج سوقه كما انه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد إلمامه بقيمتها وان علمه بمحتويات الكتب التى بمحله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه إلى موضع نوع ما يريدون اقتنائه ثم هو لاشك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالآداب للبيع ولذلك لا بد ان يلم بموضوعات الكتب التى تعرض عليه لشرائها وان من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة مما من شأنه ان يسترعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقتضى فحصها بالاطمئنان إلى محتوياتها هذا فضلاً عن ان جميع الكتب المضبوطة بها صور خلية ثم عن موضوعاتها ولاشك في انه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تمرقها فهذا الذى سألته المحكمة في حكمها من ادلة كلف لاثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التى عرضها للبيع ولقيام الركن الادبى للجريمة التى دين بها .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١/٣٠) .

٣ - لا يكفى إطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للآداب عرضها باعتبارها من ادلة الجريمة على بساط البحث والمنافشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويطمئن إلى ان هذه الاوراق موضوع الدعوى هي التى دارت المرافعة عليها وهو ما فلت محكمة اول درجة إجراؤه وغلب محكمة ثلثى درجة تداركه . ومن ثم يكون الحكوم المطعون فيه معيباً بما يبطله ويوجب نقضه

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) .

٤ - اتهم شخص بانتهاكه حرمة الآداب وحسن الاخلاق لسيدة بان قال لها ، مافيش كده ابدأ انا من جمالك ما بنام الليل ، وطلب عقابه بالمادة ٢٦٥ عقوبات واحتياطياً بالمادة ١٥٥ عقوبات (المقابلة للنص محل التعليق فحكمت المحكمة الجزئية ببراعته والمحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عملاً بالمادتين ١٥٥ عقوبات و ١٧٧ جنابات فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض قررت :

(١) إن الأقوال المعزوة إلى المتهم لم يتوفر فيها الغرض المقصود من جريمة انتهاك حرمة الآداب وحسن الاخلاق لأن العبارة الصادرة من المتهم للمجنى عليها لا ينطوى تحتها في الواقع ونفس الامر اى معنى قبيح ومناف للآداب يمكن اعتباره خادشاً للآداب العامة مهما بلغت المغالاة في تقديرها وفضلاً عن ذلك فإن الحكم لم يشر إلى ان الأقوال التى صدرت من المتهم قد لازمتها إشارات او مظاهر من شأنها ان تؤول او تزيد في معناها وحينئذ تكون الأعمال التى اوخذ عليها المتهم لا يمكن ان تقع تحت نص المادة - ١٥٥ - عقوبات

وإذن يكون قد وقع خطأ في تطبيق القانون على الواقعة .

(ب) ان توجيه تلك الالفاظ بنفسها إلى امرأة شريفة أو التفوه بها بصوت مرتفع في محل عام على مسمع من تلك المرأة وبكيفية تشعر الجمهور بان هذه السيدة هي المقصودة صراحة كان ذلك أو تلميحاً فإن تلك الأقوال بالنظر إلى ما ترمى إلى الدلالة عليه من سابق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من تقوه بها علناً تعتبر بالرغم عن خلوها في حد ذاتها عن كل ما هو منافي للآداب سباً بمعنى الكلمة من شأنه ان يחדش ناموس واعتبار تلك السيدة وعقابها فيطبق عليه المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ ومشار إليه في مؤلف الاستاذ محمد عبد الهادي الجندی - التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأمل طبعة ١٩٢٢ ص ٢١٠) .

مادة ١٧٨ مكرراً

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر :

وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفقتهم فاعلين أصليين الطابعون والعرضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفقتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجناح المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

تعليقات وأحكام

١ - مسئولية رؤساء التحرير والناشرون :

تتحقق الجريمة بمجرد النشر وقبل تمام ذلك لا جريمة ذلك ان النشر يمثل مرحلة التوزيع أو البدء فيه أما قبل ذلك فيعتبر الفعل في مرحلة شروع وهي حالة غير معاقب عليها في المادة ١٧٨ مكرراً عقوبات .

ومن ناحية أخرى فإن الشروع في هذه الجريمة غير متصور لأن الشروع سيستوجب ان تكون الأعمال السابقة على التنفيذ قد أوقفت ومادام الأمر كذلك فإن العلانية وهي مناط التجريم لم تتوافر وتكون الجريمة لا وجود لها إما إذا تم النشر ولم تتحقق مع ذلك الغاية التي كان الكاتب يقصد إليها فإن عمله هذا لا يعتبر شروعاً بل هو جريمة تامة مادامت قد استكملت أركانها القانونية أو هو لا يعتبر جريمة على الإطلاق إذا لم تتوافر هذه الأركان .

ويعاقب رئيس التحرير باعتباره فاعلا أصليا باعتبار أن الصحف تجسدت في شخص رئيس تحريرها مع اعتباره فاعلا أصليا للجريمة مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة للمؤلف أو صاحب المقال . ويلاحظ أنه يتعين أن يكون رئيس التحرير رئيسا فاعليا أى أنه يجب أن يبلش التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الإشراف - وتقرير مسئولية رئيس التحرير على هذا النحو هو نوع من الافتراض الذى لا يقبل اثبات العكس حتى ولو لم يكن هو الجانى الحقيقى الذى ارتكب الجريمة أو اشترك في ارتكابها بالمعنى القانونى للفاعل أو الشريك .

ايضا يكون مسئولا بصفته فاعلا أصليا الناشر ومسئوليته قائمة اسلسا على الافتراض .

وتتحقق المسئولية بمجرد النشر حيث أن في ذلك الوقت تتحقق الجريمة اما قبل النشر فلا جريمة .

٢ - مسئولية الطابعون والعارضون والموزعون :

أراد المشرع بتحديد هذه المسئولية أن يكون ذلك على سبيل الاحتياط فحيث لا يمكن الاستدلال على مرتكب الجريمة الأصلى فيكون المسئول الاحتياطى الطابعون والعارضون والموزعون . وهذه المسئولية قائمة على اسس من الافتراض كذلك ولا يعتد بمدى علمهم بما قلموا به من حيث مدى مناهته للأداب العامة ولا يعتد ايضا بمدى صلتهم بمرتكب الجريمة .

— مسئولية المستوردين والمصدرين والوسطاء :

تقرر هذه المسئولية جوازا بشروط معينة :

(أ) أن يساهموا عمدا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات .

(ب) أن تقع هذه الجريمة بطريق الصحافة .

ويلاحظ أن تحقق هذه المسئولية يكون على سبيل الجواز ويكونوا مسئولين بصفقتهم فاعلين أصليين .

ويلاحظ أن أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات سواء من ناحية الركن المادى أم الركن المعنوى أم العقوبة بما فيها من ظروف مشددة عند العود هي ذاتها أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مكررا عقوبات . ويراعى أن تقدير مرامى العبارات وماهية المطبوعات محل الجريمة ومدى مناهتها للأداب العامة يخضع لتقدير قاضى الموضوع^(١) .

(١) الاستاذ معوض عبد التواب المرجع السابق ص ٢٨٤ .

من احكام محكمة النقض :

١ - رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لاحكام قانون العقوبات والمسئول إداريا طبقا لاحكام قانون المطبوعات يجب اصلا ان يكون رئيسا فعليا اى انه يجب ان يباشر التحرير بنفسه او يشرف عليه او يكون فى استطاعته هذا الإشراف واتفاهه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرا عنه هذه المسئولية بعد ان اخذها على نفسه رسميا بقيامه بالإجراءات التى يقتضيها قانون المطبوعات وإلا لأصبح فى استطاعة كل رئيس تحرير ان يتخلى عن هذه المسئولية بإرادته ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانونى بانه اطلع على كل ما نشر فى الجريدة وانه قدر المسئولية التى تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسئولية باثبات انه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة او انه وكل إلى غيره القيام بأعمال التحرير او انه لم يطلع على اصل المقالة المنشورة او انه لم يكن لديه الوقت الكافى لمراجعتها ويظهر من ذلك ان المسئولية الجنائية فى جرائم النشر اتت على خلاف المبادئ العامة التى تقضى بان الإنسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذى يثبت بالدليل المباشر انه قام به فعلا فهى إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات فى جرائم النشر ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء او القياس عليه ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر فى الجريدة التى يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسئولية الفرضية إلى غيره لمن يقومون بالتحرير او يتولون رئاسته فعلا على ان هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم بل هم مسئولون ايضا غير ان مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة فى المسئولية الجنائية فيجب لإدانتهم ان يثبت من الوقائع انهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام او انهم اشتركوا فى تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/٥) .

٢ - إن القضاء قد استقر على ان لمحكمة النقض والإبرام فى جرائم النشر حق تقدير مرامى العبارات التى يحكم عليها الناشر لانه وان عد ذلك فى الجرائم الأخرى تدخلا فى الموضوع إلا انه فى جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة النقض من ناحية ان لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ فى التطبيق على الواقعة بحسب ما هى فى الحكم .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/١٤) .

مادة ١٧٨ مكررا ثانيا

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صنع أو حاز بقصد الإتيان أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد سواء أكان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بآية طريقة أخرى .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور وكل من أعلن عنه أو عرضه على انظار الجمهور أو باعة أو أجرة أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بآية وسيلة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون فإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سرى في شأنها حكم المادة السابقة .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ - العدد ٩١ مكرر) وقد ألغيت عقوبة الغرامة من المادة ١٧٨ مكررا ثانيا بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٢ :

درج بعض الأشخاص على عرض صور للبيع باعتبار أنها تمثل مظاهر الحياة في البلاد وترمز إلى عاداتها وتقاليدها وأنها بمثابة دعاية للدولة المصرية ولقد تبين في الواقع أن هذه الصور لا تمثل المظاهر الحقيقية في البلاد كما أنها أحيانا تعنون على غير حقيقة الموضوع المصور فيها وتبرز عادات بالية منفرد انقرضت وربما كانت شائعة في عهود انحلال اجتماعي مضت إلا أنها لا تمثل حقيقة البلاد الآن ومستوى الحضارة فيها ولا عاداتها الدينية أو الاجتماعية أو الخلقية ومن أمثال ذلك أناس من قبائل اجنبية متخلفة ليسوا مصريين ومع ذلك يرمز لهم على أنهم من أهالي البلاد أو تصوير عربات (الكلرو) على أنها

وسيلة النقل الرئيسية في مصر مما يشعر بتأخر البلاد في هذا المضمار وصور رجال يدخنون الحشيش كما لو كان هذا الفعل عملاً لا يعاقب عليه القانون .

ولما كان عرض مثل هذه الصور يسيء إلى سمعة البلاد في الداخل والخارج ويترك أثراً سيئاً في المحيط الدولي فقد رأى إضافة نص جديد إلى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكرراً برقم ١٧٨ ثالثاً للعقاب على صنع أو حيازة الصور إذا كان من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد وذلك تطهير للحياة المصرية من هذه الشوائب وصيانة لعزة المواطنين القومية وكبريائهم .

وبديهي أنه يسرى على الجرائم المنصوص عليها في النص الجديد ما سبق للمشروع أن ذكره في المذكرة الإيضاحية بمناسبة التعديل الذي أجراه على المادة ١٧٨ من أن الجريمة الخاصة ببيع أو عرض أو حيازة الصور أو غيرها من الأشياء المنافية للآداب العامة تتم بمجرد الصنع أو الحيازة إذا كان مقصوداً بها الإتجار أو العرض أو التوزيع وكانت الصور في ذاتها تنبئ عن منافقتها للآداب أخذاً بالمعيار المأدب في تكوين الجريمة وهو معيار من شأنه أن ينقل عبث اثبات النية إلى علق التهم كما يجري عليه الحال في جرائم النشر . وتطبيقاً لهذا القيلس بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في النص الوارد في المشروع تتم الجريمة بمجرد الصنع والحيازة إذا كان مقصوداً بها الاتجار أو العرض أو التوزيع وكانت الصور في ذاتها من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد .

مادة ١٧٩

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها .

تعليقات

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر) .

تعاقب هذه المادة كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . ويتعين لتوافر النموذج الإجرامي المنصوص عليه في هذه المادة أن يتوافر ركن العلانية بالإضافة إلى الركن المأدب وهو نشر عبارات شائنة موجهة إلى المجنى عليه ويكتفى في ذلك بتوافر القصد الجنائي العام .

مادة ١٨٠

ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٥٧
الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر .

مادة ١٨١

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى الطرق
المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

تعليقات

يشترط لتوافر الجريمة أن تتحقق العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة
١٧١ عقوبات بالإضافة إلى القصد الجنائي وهو استعمال الفاظ تتضمن عيبا في حق ملك أو
رئيس دولة أجنبية .

ولم تنص المادة على تحديد الدولة الأجنبية وهل يشترط أن تكون من الدول الصديقات
لمصر من عدمه . ولعل تبادل التمثيل السيلسي هو الفيصل العملي في هذا الصدد ولكنه
فيصل لا ينص عليه القانون فليس ما يمنع النيابة نظريا من طلب تطبيق هذه المادة على من
يعيب في رئيس دولة ليس التمثيل السيلسي متبادلا بيننا وبينها .

والعيب معاقب عليه ولو كان منصبا على أمور خاصة غير متعلقة بصفته كرئيس للدولة
ولو كانت هذه الأمور قد وقعت قبل ولايته للرئاسة . ولا تنطبق المادة ١٨١ ع على العيب في
هؤلاء الرؤساء بعد وفاتهم أو بعد زوال عروشهم بانتهيار دولهم أو بحلول غيرهم محلهم مع
اعتراف الدولة المصرية بالتغيير الذي اعتور صفتهم وهذه المادة لا تنطبق على الملكات أو
زوجات رؤساء الجمهوريات مادام العيب فيهن لا يمس شخص رئيس الدولة . ولا بد على
كل حال أن تكون الحكومة المصرية معترفة برياسة هؤلاء الرؤساء لدولهم والمادة تحمي
رؤساء الدول أيا كان لقبهم ملوكا أو أباطرة أو سلاطين أو رؤساء جمهوريات والطعن في
أعمال ، حكومة ، الرئيس لا يقع تحت طائلة هذه المادة فهي إنما توئم العيب في
، شخصه ، سواء أكلن موجهة إلى حياة الرئيس الخاصة أم العامة وسواء أكلن متعلقا
بأمور حدثت بعد ولايته الرئاسة أم قبل أن يتبوا منصبه الرفيع (الدكتور رياض شمس
المرجع السابق - حرية الرأي الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ ص ٤٤٠ وما بعدها وقد قيل بأنه
يشترط أن يكون الملك أو الرئيس رئيسا لدولة كاملة السيادة ولا يكفي أن تكون ذات سيادة

ناقصه . ولكن هذا الراى محل نظر إذ يكفى أن يكون ملك أو رئيسا لإحدى الدول الأجنبية التى تعترف بها مصر كدولة من بين دول العالم . بغض النظر عن شكلها السياسى أو الدستورى أو مدى تبعيتها سياسيا لغيرها من الدول .

مادة ١٨٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فى حق ممثل لدولة أجنبية معتمد فى مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

تعليقات

عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فى المادة ١٨٢ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

يتحقق النموذج الإجرامى للجريمة بتوافر العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع والعيب فى حق ممثل لدولة أجنبية والعيب هنا يعنى السب والافتراء . والممثلون الذين تحميهم هذه المادة وتنطبق عليها هم السفراء والوزراء المفوضون والمندوبون فوق العادة والوزراء المقيمون والقائمون بالأعمال ويتعين أن يكون العيب يتعلق بأمور تتعلق بأداء وظيفته .

مادة ١٨٣

ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ والمنشور فى (الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر) .

مادة ١٨٤

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى

جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

تعليقات وأحكام

يتعين لتوافر هذه الجريمة ضرورة تحقق العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع . والاهانة الواردة بالنص لا تكون إلا قذفا أو سبا ومن ثم فهي مرادفة للسب . ويتعين أن تكون الاهانة أو السب موجهة إلى إحدى الجهات المنصوص عليها بالمادة ١٨٤ ع ولا يشترط أن تكون الاهانة أو السب موجهة إلى الهيئات دون تعيينهم قد يلحق الهيئة نفسها وإن الاهانة التي تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة . كما يشترط أن يكون الفرد أو الأفراد الموجه إليهم السب أو الاهانة غير معينين وأن يمس الاسناد الهيئة التي ينتمى إليها الفرد أو الأفراد غير المعينين مع ملاحظة انه إذا وجه الاسناد إلى اشخاص معينين انطبقت مواد القذف أو السب دون المادة ١٨٤ عقوبات . (الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٢٦٤ وما بعدها) .

من احكام النقض :

١ - حكم بان عبارة « فلتنسقط الحكومة المذبذبة » كلات تكون مألوفة لان التطورات السياسية والمناقشات الحزبية جعلتها مألوفة عند الناس ولان الحالة التي قال فيها المتهم العبارة المذكورة لا يمكن ان يؤخذ منها انه قصد اهانة الحكومة فالقصد الجنائى غير متوفر عند المتهم ولا يمكن ان تدل هذه العبارة وحدها على معنى الاهانة .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ مج ١ ن ١٧٩ ص ٢٠٧ المحاماة س ٨ ن ٢٢٦ ص ٢٩٦) .

ثم عدل عن هذا الراى وحكم بان عبارات « لتنسقط الحكومة المصرية » ، « لتنسقط الوزارة » ، « ليسقط ... باشا » ، « فلتنسقط الوزارة المذبذبة » ، « فلتنسقط الوزارة الحالية » ، « لتنسقط الوزارة المستبدة » ، الفاظ جارحة تحمل في ذاتها نية خدش الشرف والكرامة وتحمل في ذاتها سوء النية (القصد الجنائى) وانه لا محل للقول بان مثل هذه الالفاظ قد اصبحت بعد التطور السياسى مألوفة يجرى بها اللسان بدون قصد الاهانة .

(نقض ٢٨ فبراير ١٩٢٩ مج ١ ن ١٧٩ ص ٢٠٠ ؟ ٢٠ مايو ١٩٢٩ مج ١ ن ٢٧١

ص ٣٦١) .

٣ - لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره من عبارات يكون

الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة واخرى يكون القصد منها التشهير .

(نقض ٤ يناير ١٩٣٢ مج ٢ ن ٢١٢ ص ٤٠٦ ، ٤٠٧) .

٤ - الاهانة ليست شيئاً غير المساس بالشرف والكرامة وان الهتاف بسقوط الهيئة النظامية مع وصفها بالخيانة فيها مساس بشرفها وكرامتها .

(نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ مج ١ ن ١٧٩ ص ٢٠٠ ومشار إلى الاحكام سالفة الذكر في مؤلف الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٣٦٤ وما بعدها) .

مادة ١٨٥

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما او شخصا ذا صفة نيابية عامة او مكلفا بخدمة عامة بسبب اداء الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

تعليقات

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مئة جنيه) .

وهذه هي عقوبة السب الذي يقع ضد الموظف العام او من في حكمه بغير طريق النشر في الصحف او المجلات اما إذا وقع السب بهذا الطريق تعين رفع الحدان الأقصى والأدنى للغرامة طبقا للمادة ٣٠٧ عقوبات وبذلك تكون الغرامة ملئتي جنيه في حدها الأقصى وأربعين جنيها في حدها الأدنى .

والسب بحسب الأصل لا يشتمل على اسناد وقائع معينة حتى يكون هناك ثمة محل للقول بان للمجتمع مصلحة في كشفها غير ان المشرع قد لاحظ ان إيضاح وقائع القذف الموجهة إلى الأشخاص ذوي الصفة العمومية قد يستلزم في بعض الاحيان اسناد أمور إليهم تعد من قبيل السب . لذلك نص المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٥ عقوبات على اباحة السب الموجه إلى الموظف العام او من في حكمه متى وجد ارتباط بين هذا السب وبين القذف الذي ارتكبه ذات المتهم ضد نفس من وقع عليه السب وابطاحة السب على أساس هذا النص

تفترض ان المتهم ارتكب قذفا ضد ذات المجنى عليه في السب وان هذا القذف كان مباحا طبقا للمادة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات (الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ٣٦) . وفي الواقع ليس من المقبول ان يمكن المتهم في جريمة قذف من اثبات سلامة نيته وحقيقة الافعال المدعى بها ولن ينال بذلك البراءة في حين يتعين لعدم جواز اقامة الدليل على السب توقيع العقوبة عليه بسبب سب بسيط لا يعدو ان يكون اجمالا في كلمة مهينة للوقائع التي قذف بها ولذلك فإن تسوية الاثنين في الحكم امر يوجب في هذه الحالة ما بين الجريمتين من الارتباط الوثيق وانما يتحقق هذا الارتباط عندما يكون مؤداهما واحدا ويكون فوق ما بينهما اختلاف طريقة التعبير فهي في احدهما اسناد وقائع معينة وفي الاخرى اسناد الفاظ تبني على صحة تلك الوقائع (المذكرة الايضاحية) .

مادة ١٨٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من اخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض او هيئته او سلطته في صدد دعوى .

تعليقات

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

اركان الجريمة :

الركن الاول - العلانية : فإذا حصل الاخلال في جلسة سرية استحال تطبيق المادة ١٨٦ ولم يبقى إلا تطبيق المادة ١٣٤ ان كان لها محل الركن الثاني - القصد الجنائي : يتعين ان تتجه إرادة المتهم إلى الإخلال بمقام القاض وهيبته .

الركن الثالث - الإخلال بمقام قاض او هيئته او سلطته :

الإخلال فيه معنى الاقلال والاضعاف والنقص والمعنى اللغوي للإخلال بمقام قاض او هيئته هو التقليل من منزلته او نقص من مكانته او قصر في اتقائه وتوقيره .

الركن الرابع : بصدد دعوى قائمة : لا بد ان يكون الإخلال في صدد دعوى يستوى ان تكون دعوى مدنية او دعوى جنائية . وكل ما يشترط هو ان تكون الدعوى قائمة وقد وضعت المادة حماية للقاضي من الإخلال به في اثناء نظرة الدعوى اما بعد صدور حكمه او في

اثناء نظرها امام درجات قضائية اعلى او بعد الفصل فيها بحكم نهائى فلا سبيل إلى تطبيق هذه المادة بل تطبيق مواد القانون الأخرى التى تحمى الأشخاص العلميين أن توافرت أركانها (الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٣٦١) .

مادة ١٨٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الافضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الراى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده .

فإذا كان النشر بقصد احداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

تعليق

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

مادة ١٨٨

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته .

فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الاضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الاضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات

عدلت المادة ١٨٨ بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٩٤ مكرر .

وقد عدلت عقوبة الغرامة بتلك المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

تستلزم المادة ١٨٨ عقوبات لعقاب من ينشر بسوء قصد اخبارا كاذبة أن يكون من شأنها تكدير السلم العام أو أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة وقد اظهر العمل أن هذا الشرط قد جعل النص قاصرا عن تناول صور أخرى تقضى الضرورة تناولها بالعقاب لما لها من اتصال بالسلم والصالح العام لذلك كان لابد من إجراء تعديل يشمل هذه الصورة درءا لما يقترب على النشر من ضرر لا يخفى .

فحرية الأفراد في نشر الأنباء التي تتعلق بمصلحة عامة ليست مكلفة ولكنها كسائر الحريات الفردية محددة بحق الهيئة الاجتماعية في الذود عن مصالحها ومن هذه المصالح وصول المواطنين إلى الأنباء الصحيحة في كل أمر ذي صفة عامة أما نشر الأوهام والمفترقات فمن شأنه أن يضلل الرأي العام عن الحقائق الهادية إلى تكوين عقيدته فيما يعرض على أسس سليم .

ولذلك رأى تعديل المادة ١٨٨ عقوبات واستبدالها بالنص المقترح في المادة الأولى من هذا المشروع كما رأى جعل عبء الإثبات على عاتق المتهم حتى يأخذ نفسه بالحرص والحيلة في كل ماله مساس بالسلم أو الصالح العام فلا يقدم على النشر قبل أن يتثبت من صحة الخبر فإذا هو أقدم متأن ولا مستوثق فلا يكون من التعسف افتراض علمه بالكذب بل لعل ذلك هو الأقرب للنظر الصحيح وأدنى إلى وجه الحق في الكشف عن النوايا .

(من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٨٨ مكررا

الغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠
(الوقائع المصرية في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ - العدد ٦٣) وكانت قد اضيفت
بالرسوم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٩
(الوقائع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ - العدد ٨٧) .

مادة ١٨٩

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها
ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر
بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي
قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم
المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا
القانون .

ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم
ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها اقامة الدليل على الامور المدعى
بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص
عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد
حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه .

تعليقات

عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل
(لا تزيد على مائة جنيه) .

الركن الأول للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٨٩ عقوبات هو العلانية والثاني هو
القصد الجنائي ويتحقق بمجرد النشر المحظور . والثالث هو ما جرى في الدعاوى وهذا هو
الركن المادي ولا يشترط ان يشمل النشر كل ما جرى في الدعاوى بل يكفي نشر جانب منه أو

وصف الجلسة وحالة الشهود أو نفسية المتهم أو مركز الاتهام أو الدفوع التي أبدت أو المفاجأة التي حدثت أو تصرفات القضاء أو ملاحظاتهم ذلك إن الشارع أراد أن يبقى ما يجرى في نوع معين من الدعاوى محصوراً بين جدران الجلسة لا يذاع خارجها فكل نشر وإن خلا من أي تصريح أو تلميح لوقائع الدعوى يعتبر نشرًا لما جرى فيها معاقبا عليه سواء أكلن نشرًا للتحقيقات أم لشهادة الشهود أم لمرافعة النيابة أم للدفاع أم لأقوال المتهمين .

وتشتمل المادة ١٨٩ عقوبات على أربع جرائم هي :

١ - نشر ما جرى في الجلسات السرية - والاصل أن تسمع الدعاوى في جلسة علنية ولكن للمحكم سماع القضايا في جلسة سرية بناء على طلب أحد الخصوم أو إذا رأت أن تقرر ذلك من تلقاء نفسها لاعتبارات خاصة بالمحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب أو النظام العام وتقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها فمتى رأت أن المحافظة على الحياة أو مراعاة الآداب تقضى بجعل الجلسة سرية فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين إمامها مناقشتها في ذلك ويلاحظ أن نشر ما جرى قبل تقرير السرية لا يسرى عليه حظر النشر مادامت المحكمة لم تستعمل الحق المقرر لها وفقا للمادة ١٩٠ لأن الدعوى لا تدخل في عداد الدعاوى التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ، إلا ابتداء من لحظة صدور القرار بسرية الجلسة ولا يمكن أن ينسحب قرار السرية وفقا للمادة ١٨٩ على ما جرى في الجلسة العلنية قبل صدوره . فيجوز نشر كل ما دار في الجزء العلني من الجلسة باعتبارها جلسة علنية .

٢ - نشر ما جرى في جلسات دعاوى الصحف وغيرها من طرق النشر :

منع الشارع نشر ما يجرى في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وهي الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (م ١٧١ - ٢٠١) سواء أقررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أم لم تقرر .

٣ - نشر ما جرى في جلسات دعاوى القذف والبلاغ الكذب والسب وإهشاء الأسرار : وقد حظر الشارع أيضا نشر ما جرى في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهي جرائم القذف والبلاغ الكذب والسب وإهشاء الأطباء والجراحين والصيدلة والقوالب إلخ الأسرار الخاصة التي ائتمنوا عليها بمقتضى صناعتهم أو وظيفتهم سواء أنظرتها المحاكم في جلسة علنية أم قررت سماعها في جلسة سرية .

٤ - النشر المعاقب عليه لموضوع الشكوى أو للحكم :

نشر موضوع الشكوى أو مجرد نشر الحكم مباح كلاهما في الحالات الثلاث المتقدمة

جميعاً بشرط ألا تكون الدعوى قذفاً أو سبب ضد (الأفراد) أى بشرط أن تكون دعوى يجوز فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها وبشرط بامانة وحسن نية - ومع ذلك فلا علق على نشر موضوع الشكوى أو مجرد نشر الحكم ولو كان فى دعوى لا يجوز فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها إذا كان النشر بناء على طلب الشاكى أو بإذن (فى تفصيل ذلك مؤلف الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٤٨٨ وما بعدها) .

مادة ١٩٠

فى غير الدعوى التى تقع فى حكم المادة السابقة يجوز للمحكم نظراً لنوع وقائع الدعوى أن تحظر فى سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة فى المادة ٤٧١ . ومن يخالف ذلك يعاقب الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات

عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

يتعين لتوافر الجريمة تحقق العلانية والقصد الجنائى الذى يتوافر عندما يكون الناشر قد علم أو كان فى وسعه أن يعلم قبل النشر بأمر الحظر . ويشترط فى المرافعات القضائية أن تكون قد حدثت فى جلسة علنية سواء فى مقر المحكمة أو فى موضع آخر قررت المحكمة الانتقال إليه وأن تكون المحكمة قد رأت أن تحظر نشرها كلها أو بعضها إذ يحول أمر المحكمة المرافعات المحظور نشرها إلى مرافعات جرت فى جلسة هى فى حكم الجلسة السرية وينتهى حق المحكمة فى إصدار أمر الحظر بمجرد النطق بالحكم فى الدعوى (حرية الراى المرجع السابق ص ٤٩٧) .

من أحكام النقض (م ١٨٩ ، ١٩٠ ع) :

١ - دل الشارع بما نص عليه فى المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التى تصدر علناً وأن

هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما كما أنها مقصورة على إجراءات المحكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وأحالة على المحكمة فإنما ينشر ذلك على مسئوليته وتجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب واهانة .
(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦) .

٢ - حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .
(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ - وأيضا الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤) .

مادة ١٩١

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداوولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

تعليقات

١ - نشر المداوولات :

بالإضافة إلى ركن العلانية وهو الركن المفترض يتعين أن يتوافر القصد الجنائي وهو يتحقق بمجرد نشر ما جرى في المداوولات السرية بالمحاكم بغض النظر عن الباعث على النشر وأن كل تحقيقا لمصلحة عامة مادام الناشر قد اتجهت نيته إلى نشرها وهو يعلم أنها مداوولات سرية . والمقصود بالمداولة السرية تبادل الرأي بين القضاة ابتغاء الوصول إلى قرار فاصل في النزاع المطروح عليها ، ويلاحظ أنه لا عبء ممكن حدوث المداوولات فالنشر معاقب عليه وإن حدثت خارج حجرة المداوولات بالمحكمة لأن المداوولات السرية بالمحاكم إنما يقصد بها المداوولات السرية أيا كان مكانها لا المداوولات التي تدور في حجرة المداوولات بالمحكمة دون غيرها . (حرية الرأي المرجع السابق ص ٥٠٠) .

(ب) نشر ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم بغير أمانة وبسوء قصد :

والمقصود بعدم الأمانة تغيير الحقيقة المعنوية والمادي كليهما إذ قد يكون عدم الأمانة

أو التغيير ماديا بنشر ما جرى في الجلسة على غير حقيقته أما بزيادة الفاظ أو عبارات أو نسبتها لغير قائلها أو اختلاق أمور لم تحدث أو قد يكون معنويا بأن يتحلى الناشر اصطناع شيء لم يحدث أو نسبة شيء مما حدث إلى غير صاحبة ولكنه ينشر بعض ما حدث فعلا على وجه يلقى في روع القارئ فكرة مخالفة للحقيقة كان يكتفى بنشر وجهة نظر الاتهام دون الدفاع أو العكس قاصدا بذلك قصدا سيئا . والناشر غير مقيد بحرفية العبارات التي قيلت في الجلسة فله تلخيصها أو صياغتها بأسلوبه .

وعدم الأمانة لا يكفى في ذاته للدلالة على سوء قصد المتهم فلا يستنتج القصد الجنائي للنشر من مجرد نشره ما جرى في الجلسات العلنية للمحاكم بغير أمانة . بل يجب على الاتهام أن يثبت أن الناشر كلن يقصد قصدا سيئا أى أن الباعث له على عدم الأمانة في النشر هو أن يلقى في ذهن القارئ فكرة تخالف حقيقة ما جرى قاصدا أن يمالئ المتهم أو المدعى المدنى أو الاتهام أو أن يسئ إلى القاضى أو النيابة أو أحد الشهود أو كاتب الجلسة أو أحد الخصوم أو محاميهم أو أى شخص آخر حضر الجلسة أو لم يحضرها أو أن يستغل عدم الأمانة للتأثير في الراى العام لمصلحة حزب سياسى .

كما يلاحظ أن المقصود بالمحاكم هى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من جنائية ومدنية وإدارية وشرعية وعسكرية وعادية واستثنائية كما تشمل جميع الجلسات ولو كلن انعقادها خارج مقر المحكمة في حالة انتقال هيئة المحكمة (حرية الراى المرجع السابق ص ٥٠٢ وما بعدها) .

مادة ١٩٢

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجلس المذكور .

تعليق

القصد الجنائي لا يستنتج من مجرد نشر ما جرى في الجلسات بل يجب على الاتهام أن يثبت أن الناشر قد تعدد التحريف بسوء قصد .

ولا يشترط أن يترتب على التحريف أى ضرر فإن مجرد عدم الأمانة مع سوء القصد هو كل ما يتطلبه الشارع للعقاب بغض النظر عن النتيجة (حرية الراى المرجع السابق ص ٥١٧) .

مادة ١٩٣

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(١) اخبارا بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراءه فى غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شىء عنه مراعاة للنظام العام أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

(ب) أو اخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر) .

وقد عدلت عقوبة الغرامة فيها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تجاوز خمسين جنيها) .

وكانت هذه المادة قد ألغيت بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩٥٢ - العدد الأول) .

بالإضافة إلى ركن العلانية يتعين توافر القصد الجنائى وهو يتحقق بمجرد النشر مهما يكن الدافع إليه ولو كان الأشفاق على المحكوم عليه المجرى من كل رغبة فى تحدى القضاء أو الاحتجاج على الحكم .

والتحقيق الجنائى المقصود به هو التحقيق الابتدائى أى جمع الأدلة القائمة على الجريمة وعلى المتهم بقصد استجلاء الحقيقة . والنيابة هى التى تتولى من حيث المبدأ مهمة التحقيق الابتدائى وقد خولها القانون حظر إذاعة شىء من التحقيق الابتدائى الذى تجرى مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة . وينتهى حق النيابة فى حظر الإذاعة بمجرد حفظ الدعوى أو رفع الدعوى عن طريق تكليف المتهم الحضور أمام المحكمة المختصة بنظرها . لأن التحقيق فى هذه الحالة لا يكون قائما إذ يخرج التحقيق من يد النيابة وتصبح المحكمة هى المختصة بتحقيق الدعوى (الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٥٠٦ وما بعدها) .

مادة ١٩٤

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اكتتابا أو أعلن عنه بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جناية أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه أو بعضه أو عزمه على ذلك .

تعليقات

عدلت عقوبة الغرامة في المادة ١٩٤ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) .

من المذكرة الايضاحية لمشروع الرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ :

هذه المادة تقابل المادة ١٦٦ من قانون العقوبات وقد لوحظ ان الافعال التي اشير اليها في المادة الحالية لا تستقصى كل الاحوال التي تقع في هذا السبيل والتي يترتب عليها المسلس بهيبة الاحكام الجنائية وحرمتها ومن الافعال ما لا يقل خطورة عن فتح اكتتاب او الإعلان عنه كان يعلن شخص انه قائم عن المحكوم عليه بدفع الغرامات او المصاريف او التضمينات او انه سيتولى القيام عنه في ذلك او كان يعلن ان شخصا آخر او هيئة معينة فعلت او ستفعل ذلك وإذا كان فتح الاكتتاب سبيلا إلى إستثارة عطف الجمهور ولاشراكه في الاعتراض على الاحكام القضائية فإن الافعال التي سبقت الإشارة إليها تنطوي على تحد لها لا يقل خطورة عن فتح الاكتتاب او الإعلان عنه . ولذلك كملت المادة بالنص على هذه الافعال ومن جهة اخرى شددت العقوبة .

مادة ١٩٥

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي تتركب بواسطة صحيفته .

ومع ذلك يعفى من المسؤولية الجنائية :

١ - إذا اثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

٢ - او إذا ارشد في اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبتت مسئوليته واثبت فوق ذلك انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة او لضرر جسيم آخر .

تعليقات وأحكام

نص المادة ١٩٥ يقرر مسئولية رئيس تحرير الصحيفة او المجلة وينطبق ذلك على الصحف الحكومية او الحزبية مفترضا توافر القصد الجنائي لديه وذلك على اساس ان من واجباته الاشراف الفعلى على محتويات الصحيفة او المجلة ومنع نشر ما يعد منها جريمة ففعوده عن اداء هذا الواجب يعد قرينة قانونية على انه قد اراد النشر واذن به فيعتبر فاعلا اصليا في الجريمة وهكذا يفترض القانون توافر القصد الجنائي لدى رئيس التحرير الذى لا يستطيع دفع مسئوليته بل ثبتت انه كان وقت النشر غائبا عن مكن الإدارة او انه وكل غيره في القيام باعمال التحرير او انه لم يطلع على اصل المقال المنشور او انه لم يكن لديه الوقت الكاف لمراجعته .. إلى غير ذلك من الاسباب التى تدور في هذا الصدد ويظهر من ذلك ان المسئولية الجنائية في جرائم الصحافة وجرائم النشر بصفة عامة قد اتت على خلاف مبدأ شخصية المسئولية الجنائية إذ هى مسئولية جنائية مفترضة رتبها القانون لتسهيل الاثبات في جرائم النشر (الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ١٤٧ وما بعدها) .

حالات اعفاء رئيس التحرير او المسئول عن القسم :

١ - إذا ثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم من بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة والمعلونة في معرفة المسئول عن النشر او استطاع اثبتت ان النشر قد تم على غير ارادته او انه كان في ظروف يستحيل عليه معها ان يتمكن من الاطلاع على ما نشر حتى يعارض في نشرة .

٢ - إذا ارشد في اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من معلومات وأوراق لاثبتت مسئوليته واثبت فوق ذلك انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة او لضرر جسيم آخر .

ويمكن ان يرد سند هذه الاعفاءات إلى اسلبيين :

١ - استنادا إلى نوع من القوة القاهرة حيث يكون النشر قد حصل دون علمه وذلك بشرط أن يقدم رئيس التحرير منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق لمساعدة على معرفة المسئول عما نشره سواء كان هو المسئول أم غيره .

٢ - استنادا إلى صورة من صور الإكراه المعنوي حيث يكون رئيس التحرير قد اضطر للإذن بالنشر تحت ضغط الخوف من نقد وظيفة أو من ضرر جسيم آخر يلحقه بشرط الارشاد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة أو تقديم كل ما لديه من معلومات وأوراق لاثبات المسئولية . فالعلة في الاعفاء من المسئولية في الحالتين هي الإكراه أما الارشاد عن المسئول عن النشر فهو شرط اضافي للاعفاء (الأستاذ معوض عبد التواب المرجع السابق ص ٢٨٥ وما بعدها) .

من احكام النقض :

١ - لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على اعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية في إحدى حالتين : الأولى ، إذا اثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر . والثانية ، إذا ارشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر ، وكل من موجب هذا الاعفاء في كل من حالتية المتقدم ذكرهما قد ورد استثناء من الاصل العام الذي يقضى بمسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية افتراضية فإن عبء اثبات توفر الاستثناء في صورتيه انما يقع على كاهل المتهم لما كل ذلك وكلن الحكم المطعون فيه قد اطرح ما دفع به الطاعن من اعفائه من المسئولية لعدم اثباته موجب الاعفاء وتحقق شروطه وهو ما لا يجادل فيه الطاعن في اسباب طعنه - فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محلة مستوجبا للرفض . (الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) .

٢ - مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبنياها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صلافاً أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذلك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسئولية عن عاقبة أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر مادام قد استبقى لنفسه . حق الاشراف عليه ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المفترضة انما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي أن المشرع قد انشا في حقه قرينة قانونية بانه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم .

وملادام ان عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السبب فقد حقت عليه مسئولية
الفرضيه ولا يمكنه التنصل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال
والإذن بنشرة بل يشترط قصدا خاصا لا يفيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه او علما
خاصا لا تدل على وجوده معانى المقال المستفادة من قراءة عباراته والفاظه .
(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) .

٣ - إن القانون قد اوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لاعفاء
رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة
توافر شرطين احدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ويقدم كل ما لديه من
المعلومات والاوراق لاثبات مسئولية والآخر ان يثبت أيضا انه لو لم يتم بالنشر لعرض
نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة او لضرر جسيم اخر فإذا لم يتم بتحقيق هذين الشرطين
او قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسئولية .
(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٥/٢٢) .

مادة ١٩٦

في الاحوال التي تكون فيها الكتابة او الرسوم او الصور او الصور
الشمسية او الرموز او طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في ارتكاب
الجريمة قد نشرت في الخارج وفي جميع الاحوال التي لا يمكن فيها معرفة
مرتكب الجريمة يعاقب بصفقتهم فاعلين أصليين المستوردون والطابعون
فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والملصقون وذلك ما لم يظهر من
ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو
الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

تعليقات وأحكام

أخذ الشارع بمبدأ المسئولية المشتركة بالنسبة لرئيس التحرير ومؤلف الكتاب فإذا لم
يمكن معرفة مرتكب الجريمة كان كانت الكتابة أو الرسم .. إلخ قد نشرت في الخارج أو كان
المؤلف لا وجود له أو كان موجودا ولكنه غير معروف فإن الفاعلين الأصليين يكونون في هذه
الحالة إحدى طائفتين .

(أولا) المستوردون والطابعون .

(ثانيا) البائعون والموزعون والملصقون إذا تعذرت معرفة المستوردين والطلّابين وبشرط أن يظهر من ظروف الدعوى أنه كان في وسع هؤلاء البائعين والموزعين والملصقين معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم إلخ .

فالذين يبيعون أو يوزعون أو يلصقون مطبوعا بلغة اجنبية لا يعرفونها أو باللغة العربية مع كونهم اميين أو يعرفون القراءة ولكنهم لا يفهمون مراميها أو لا يستطيعون مطالعتها لأن أوراقها غير مقطوعة أو لأنها مغلفة بطريقة تمنع مطالعتها قبل بيعها أو توزيعها لا يعتبرون فاعلين أصليين ولا يتعرضون للمحاكمة الجنائية لانعدام القصد الجنائي ولصريح نص المادة ١٩٦ .

ولا ترفع الدعوى الجنائية على الطائفة الثانية بصفة كونهم فاعلين أصليين إلا إذا تعذرت معرفة الطائفة الأولى أي المستوردين والطلّابين (حرية الرأي المرجع السابق ص ٤٤ وما بعدها) .

من أحكام النقض :

١ - إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطلّابين ثم البائعين والموزعين والملصقين ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة إذا كانت الكتاب ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة فإن نصه هذا محله فقط - حسبما هو واضح به - معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة ولا علاقة له بعقاب من منهم - كائنه ما كانت مرتبته - يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي أخذ منه وصفه مستوردا أو طابعا أو بائعا أو موزعا أو ملصقا متى كان عالما بما حوته الورقة التي تحمل الجريمة فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لا على أساس أنه فاعل أصلي بل على أساس أنه شريك بطرق المساعدة في الجريمة التي قصد إليها والتي وقعت بناء على فعله .
(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠ / ٢ / ٢٦) .

٢ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه : يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم أصدر نشره دينية في اوقات غير منتظمة وكان ما أصدره منها ثمانية أعداد في خمسة عشر شهرا وأنه لم يخطر المديرية بصدورها فعاقبته المحكمة على أنه أصدر جريدة بدون أن يخطر عنها الجهة المختصة فإنها لا تكون قد خالفت القانون .
(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٥ / ٧)

مادة ١٩٧

لا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزدد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

تعليقات

المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ :

تشتمل هذه المادة على حكم جديد فهمي تنص على أنه لا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية الاعتذار بأن ما نشره في مصر إنما نقله عن مطبوعات سبق نشرها في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزدد على مجرد اشاعات أو روايات عن الغير ذلك لأن الواجب يقضى على من ينقل كتابة أو رسما سبق نشرهما بأن يتحقق أولا من أن هذه الكتابة أو هذا الرسم لا ينطويان على أية مخالفة للقانون كما يقضى الواجب لعدم قبول كل اشاعة أو رواية على علاقتها وبلا تمحيص .

وقد انتقدت هذه المادة وبحق إذ أنها افترضت توافر سوء النية في الصحفي واستبعدت شرط اثبات " سوء القصد " الذي نصت عليه المادة ١٨٨ وجعلتها في حكم العدم إذ اوصدت في وجه الصحفي باب نشر الاخبار واعفت النيابة من عبء اثبات سوء قصده مع أنه لم يبتكر اشاعة كاذبة أو يخلق رواية غير صحيحة بل ردد صدَى اشاعة معروفة أو نقل رواية عن شخص آخر بامانة تامة . ولهذا فإنه يجب تعديل هذه المادة بحيث لا تنطبق إلا إذا ثبت سوء القصد . فهذه المادة يقع تحت طائلتها حسنو القصد من الصحفيين الذين لا يغنيهم حسن قصدهم شيئا والذين يضعهم الشارع في وضع اسوأ من وضع الصحفيين بإزاء المادة ١١٨ مثل اشتراط إثبات سوء القصد ان كانوا عند ذلك يتفادون العقاب بإثبات حسن قصدهم أما هنا فإن الشارع قد جعل سوء قصدهم قرينة قانونية لا تقبل الدليل العكسي (الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٥٢ وما بعدها) .

إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجل الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً وكذلك الأصول (الكليشوهات) والالواح والاحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمومية فوراً فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتين من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو اسبوعية وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط في الساعة السادسة صباحاً فيعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة وفي باقي الأحوال يكون العرض في ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره في الحال بتأييد أمر الضبط أو الغائه والإفراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذي يجب إعلانه بالحضور .

ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة في نفسه هذه المواعيد .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبط فيما بعد أو اعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة أن تأمر أيضاً بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالامرین معا على نفقة المحكوم عليه .

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أي شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالي لصدور الحكم ما لم

تحدد المحكمة معيادا أقصر من ذلك والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبالفناء الجريدة .

تعليقات

اضيفت الفقرتان الثانية والثالثة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧ - العدد ٥٦) .

شروط جواز الضبط قبل الحكم :

اولا - ان تكون الجريمة قد وقعت : ذلك بان المادة ١٩٨ تنص على انه « إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقم ذكرها ... ، وهذا قاطع بان هناك جريمة وقعت مستكملة ركن العلانية المنصوص عليه في المادة ١٧١ . والجريمة لا تقع حتى تكون أعداد الجريمة قد تدولت ولا يكفي ان تكون قد اعدت للبيع او التوزيع او العرض بل يجب ان تكون أعدادها قد بيعت او وزعت او عرضت بالفعل .

ثانيا - ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت : ذلك ان جواز الضبط مرهون برفع الدعوى الجنائية غير جائز قبلها . إذ ان الجريمة تبتدىء بالنشر وتنتهى به لجسمها موجود وهو عدد الجريدة الذى نشرت فيه الكتابة . والمسئول الاول عنه معروف وهو رئيس التحرير او المحرر المسئول ولا محل لتأخير رفع الدعوى حتى يهتدى إلى مؤلف الكتابة ان لم يكن معروفا . لان القانون كاد يفترض عدم وجوده او هو اعتبر ان مؤلف الكتابة هو رئيس التحرير ما لم يثبت ان هناك مؤلفا غيره . فإذا كان ثمة جريمة قد وقعت بواسطة الصحف فإن مهمة النيابة فيها تكاد تنحصر من حيث الإجراءات فى مجرد رفع الدعوى .

الاشياء التى تضبط : اولا - يجوز ضبط كل ما اعد للبيع او التوزيع او العرض او ما يكون قد بيع او وزع او عرض فعلا من :

- ١ - الكتابات .
- ٢ - الرسوم .
- ٣ - الصور .
- ٤ - الصور الشمسية .
- ٥ - الرموز .
- ٦ - وغيرها من طرق التمثيل .

ثانيا - وكذا يجوز ضبط :

١ - الأصول (الكليشيهات) .

٢ - الأكوام .

٣ - الأحجار .

٤ - وغيرها من ادوات الطبع والنقل .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الاشياء التي ضبطت أو التي قد تضبط فيما بعد أو اعدامها كلها أو بعضها كما وأن للمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة والمقصود بنشر الحكم هو نشره برمته لا منظوقة فحسب .

عدم نشر الحكم جنحة قائمة بذاتها :

عدم نشر الحكم جنحة قائمة بذاتها نص لها القانون على عقوبة مالية لا تتجاوز مائة جنيه مع الحكم بإلغاء الجريدة والالغاء هنا عقوبة يتحتم على القاضي الحكم بها إذا أثبت عدم النشر في ميعاده . وهذه الجنحة يمكن تقديمها منفصلة إلى المحكمة المختصة لتحكم فيها بعد صدور الحكم بالعقوبة في الجريمة التي وقعت بواسطة الجريدة الممتنعة عن النشر ونظرها لا علاقة له مطلقا بموضوع الجريمة التي ينص القانون أو يقضى الحكم الصادر فيها بوجوب نشره في موعد معين . وتختص بنظرها محكمة الجنايات لأنها من الجناح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها . ولأنها غير متعلقة بأفراد الناس . بل هي منصبة على مخالفة الحكم الصادر بنشر الحكم . أو مخالفة النص القانوني أن لم يكن الحكم قد أمر بالنشر . وتكون محكمة الجنايات هي المختصة بنظر هذه الجنحة ولو كان الحكم الذي امتنعت الجريدة عن نشره صادراً من محكمة الجناح . في جنحة وقعت بواسطة الصحيفة ضد أفراد الناس .

والنشر هنا واجب في خلال الشهر التالي لصدور الحكم سواء أمرت المحكمة بنشره أم لم تأمر فالعقوبة تبعية توقع من غير حاجة للنص عليها في الحكم . في حين أن العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة عقوبة تكميلية اختيارية فللقاضي أن يأمر في حكمة بإزالة الاشياء المضبوطة أو اعدامها أو بنشر الحكم أو الصلابة أو بكليهما وله الا يأمر بشيء من هذا كله (الدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٩٩ وما بعدها) .

مادة ١٩٩

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على

نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بآية طريقة من طرق الطعن .

فإذا كانت موالة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجench أو إلى محكمة الجنائيات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجench أو من محكمة الجنائيات على حسب الأحوال .

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بان لا وجه لأقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

تعليقات

شروط تطبيق العقوبة :

يشترط لتطبيق العقوبة المنصوص عليها بالمادة ١٩٩ عقوبات عدة شروط هي أولا - العلانية : ويشترط أن تكون العلانية هنا بطريق النشر في جريدة فلا تطبق المادة إذا كان النشر الأول في كتاب أو خطبه .

ثانيا - القصد الجنائي :

ثالثا - أن تكون الجريدة قد ارتكبت بهذا النشر جريمة من المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٩٨ . فلا تدخل جرائم القذف والسب (م ٣٠٢) ولا يشترط أن تكون الجريمة التي ارتكبت ثابتة ثبوتا قانونيا .

رابعا - أن تكون الجريدة قد حقق معها في الجريمة التي وقعت بواسطتها :

من المقرر قانونا أن التكليف بالحضور هو من إجراءات التحقيق وليس هناك ما يمنع أن يتم هذا التكليف بأي طريقة توصل إلى حضور المطلوب سؤاله متى قبل ذلك ولم يعترض

عند حضوره . وفوق هذا فإنه ليس من الضروري أن يكون بدء التحقيق من وقت التكليف بالحضور بل يصح أن يبدأ قبل ذلك بإجراء آخر .

ويشترط أن يكون النشر قد حصل في اثناء التحقيق أو بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجنح أو إلى محكمة الجنائيات . الشرط الخامس : أن تكون المادة التي نشرت من نفس ، نوع ، ما يجرى التحقيق من أجله (الدكتور رياض شمس حرية الراى المرجع السابق ص ١١٤ وما بعدها) .

جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ أن المادة الجديدة تنص على أن الجريدة التي توالى مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه لا يصدر امر تعطيلها إلا من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة وقد كلن صدور هذا الامر من سلطة القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق فإذا كانت القضية قد اجلت إلى محكمة الجنح أو إلى محكمة الجنائيات فيكون امر التعطيل من اختصاص هذه أو على حسب الاحوال .

ومن جانب آخر فإن التعطيل الذى كلن يحكم به لمدة خمسة عشر يوما - ولم يكن مقياس الايام عمليا بالنسبة للجرائد والمجلات الاسبوعية أو الشهرية .

واخيراً فإن الجزاء لا يتضمن اقفال المطبعة الذى كلن يؤمر به حتما في حالة ما تكون المطبعة ملكا للجريدة .

مادة ٢٠٠

إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر وصاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ ، ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الاسبوع أو اكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الاسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها وإذا حكم بالعقوبة مرة

ثانيا في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الامر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى .

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى .

مادة ٢٠١

كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تادية وظيفته القى في احد اماكن العبادة او في حفل دينى مقالة تضمنت قدحا او ذما في الحكومة او في قانون او في مرسوم او قرار جمهورى او في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية او ذاع او نشر بصفة نصائح او تعليمات دينية رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا استعملت القوة او العنف او التهديد تكون العقوبة السجن .

تعليقات

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢ / ٤ / ١٩٨٢ .

أركان الجريمة :

الركن الاول - العلانية : لا تتوافر علانية القذح او الذم إلا إذا كن بالخطابة فى محفل عمومى او بنشر رسالة بصفة تعليمات او نصائح دينية - والقاء مقالة فى محفل عمومى يدخل فى وسائل العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ . ولم تشترط المادة ان يكون المحل العمومى مكانا تؤدى فيه الفروض الدينية اما نشر رسالة بصفة نصائح . فإن النشر يتوافر فيها وان لم يحدث بإحدى الطرق المنصوص عليها بالمادة ١٧١ . كان أرسلت الرسالة داخل

مظارييف مغلقة إلى أشخاص معينين بالذات من أعضاء الكنيسة أو أثناء الطريقة إلخ .
الركن الثاني - القصد الجنائي - يجوز توافره بمجرد القاء القدح أو الذم في رسالة
بصفة نصائح أو تعليمات دينية ولو لم يكن هذا بسوء نية .

الركن الثالث - القدح أو الذم :

والقدح مرادف للنقد وهو كل ابداء لرأى مخالف وان لم يخرج عن حدود النقد المباح لو
انه صدر من غير رجال الدين والمفروض ان يتضمن القدح معنى اللوم .
اما الذم فهو اقل تعميما من القدح إذ هو اقرب إلى الذم .

الركن الرابع : يتعين ان يكون الفاعل احد رجال الدين في أثناء تادية وظيفته وعلى ذلك
فإذا القى احد رجال الدين وهو في الاجازة او بعد إحالته إلى المعاش مقالة في محفل عمومي
او نشر بصفته نصائح او تعليمات رسالة دينية تتضمن قدحا او ذما في الحكومة فإن شأنه
في هذا شان اى شخص آخر وتكون الجريمة « اهانة هيئة نظامية » لا قدح رؤساء الادين
(م ١٨٤) .

الركن الخامس - مقالة او رسالة : - والمقالة هي الخطبة او الكلام خطبة او درسا او
تفسيرا سواء اكلن فياضا ام موجزا ولو اشتمل على جملة واحدة مستقلة بالفهم . اما
الرسالة فهي اى مكتوب ينشر باى طريقة مطبوعة او مكتوبا باليد او مصورا . ويجب ان
تكون للرسالة بخلاف المقالة صفة النصائح او التعليمات الدينية . بالإضافة إلى قدح او ذم
الحكومة .

ويشترط ان يكون القدح أو الذم في الحكومة او في قانون او مرسوم او في عمل من اعمال
جهات الإدارة العمومية (حرية الراى للدكتور رياض شمس المرجع السابق ص ٣٨٤ وما
بعدها) .

مادة ٢٠١ مكررا

الغيت بالمرسوم بقانون رقم ٤٢ الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢
(الوقائع المصرية في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٢ العدد ١٢٠ مكررا) .
وكانت قد أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٠
أغسطس سنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠
- العدد ٨٠) .

الباب الخامس عشر المسكوكات الزيوف والمزورة

مادة ٢٠٢

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج .
ويعتبر تزيفاً انتقاص شيء من معدن العملة أو طلاؤها بجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .
ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكوت الماذون بإصدارها قانوناً .

تعليقات وأحكام

— مواد هذا الباب (الخامس عشر) (من المادة ٢٠٢ إلى المادة ٢٠٥) ملغاة ومستبدل بها المواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٤، ٣٠٤ مكرراً (١)، ٢٠٤، ٢٠٤ مكرراً (٢)، ٢٠٥، بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر) .

— المراد بالمسكوكات الواردة بالباب الخامس عشر :

المسكوكات هي النقود المعدنية التي تحمل اسم سيد البلاد ويتبادلونها الناس في معاملاتهم .

وينقش على المسكوكات قيمة القطعة وتاريخ السنة التي سكنت فيها ولا يدخل تحت لفظ المسكوكات . النقود الورقية ولا الاوسمة ولا النقود الاثرية القديمة التي انقطع التعامل بها فاصبحت من التحف التاريخية .

والمسكوكات الزيوف هي التي اصطنعت تقليداً للمسكوكات الصحيحة - والمسكوكات المزورة هي المسكوكات التي كانت صحيحة في الاصل ثم اصابها التزوير^(١) .

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل في شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ص ٥٣٧ .

أركان الجريمة :

- توافر النموذج الإجرامى المبين بالمادة ٢٠٢ عقوبات يتطلب توافر الأركان الآتية :
- أولا : وقوع فعل مالى من نوع معين هو التقليد أو التزييف أو التزوير .
- ثانيا : أن يقع هذا الفعل على عملة صحيحة ورقية أو معدنية متداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج .
- ثالثا - أن يتوافر القصد الجنائى لدى الجانى وفيما يلى تفصيل لازم :

وقوع الفعل المالى :

الفعل المالى المنصوص عليه بالمادة ٢٠٢ عقوبات قد يكون بالتقليد أو بالتزييف أو بالتزوير .

(١) التقليد : المقصود بالتقليد :

التقليد هو صنع عملة معدنية تشبه العملة القانونية الصحيحة مهما كانت الطريقة التى استخدمت فى بلوغ هذا التشابه ولا يفرق القانون بين التقليد المتقن وغير المتقن فلا يشترط للعقاب أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحذق بل يكفى أن يكون مظهر القطعة المقلدة مشابها للعملة الصحيحة وأن يكون التقليد على صورة تؤدى إلى خديعة الناس ولو البسطاء منهم فيقبلون المسكوكات المقلدة فى التعامل ويمثل لهم امكان تداولها بحسبانها عملة صحيحة^(٢) ويرجع إلى معيار الشخص المعتاد فى تقدير مدى احتمال قبوله العملة المزيفة فى التعامل فهو المعيار الذى يستعلن به بين العملة المزيفة والعملية الصحيحة وهو امر موضوعى يستقل به قاضى الموضوع ويلاحظ انه يجب لتوافر التقليد أن يكون الشئ قد توافرت فيه الخصائص الرئيسية الخارجية للعملة المزيفة فلا جريمة إذا كانت العملة ظاهرة البطلان . ولا يصلح دفاعا أن يبين الجانى أوجه الخلاف بين العملة المزيفة والعملية الصحيحة ذلك أن القاعدة المقررة فى جرائم التقليد بأن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف^(٣) .

(٢) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥٤٠ .

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص بالطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٣٦٢ وما بعدها

ب - التزييف :

ويكون التزييف بانتقاص شيء من معدن العملة أو طلائها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى (م ٢٠٢ فقرة ثانية) فهو اذن يقع على عملة في الاصل صحيحة ولكن الجاني ينقص منها أو يموه حقيقتها بطلاء يجعلها شبيهة بأخرى ويتم الاتفاق باخذ جزء من العملة بواسطة مبرد أو أية آلة أخرى أو باستعمال محلول كيميائي أو يرفع وجهيها أو جزء من قلبها وصب معدن آخر أقل قيمة بينهما . أو في مكان الجزء المنتزع ويكون التمويه بطلاء عملة قليلة القيمة كالنحاس مثلا بطبقة رقيقة من معدة كبيرة القيمة كالفضة أو الذهب أو باستعمال مادة تعطيها هذا اللون أو ذاك . وعلى أية حال فإنه لا عبرة بالوسيلة التي يعمد إليها الجاني لارتكاب التزييف . سواء في انتقاص شيء من العملة أو طلائها بما يجعلها تشبه أخرى وبطبيعة الحال فإن العملة تظل في حالة الطلاء محتفظة بقوتها وعلاماتها ولكنها تعتبر عند التعامل بها أداة غش وخداع لمن لا يمعن النظر أو من لا يميز أنواع العملة . أما نقض قيمتها فهو غش بالغ السبك وشره محقق لأن به فضلا عن العدوان على حق الدولة نوع من السرقة ولأن ملاحظته تفوت على كثير من الناس^(٤) .

والفرق بين التقليد والتزييف هو أن التقليد ينتج عملة غير صحيحة لم يكن لها من قبل وجود في حين يفترض التزييف عملة صحيحة أصلا أدخل التشويه عليها والإضافة إلى ذلك فالتقليد متصور إزاء عملة معدنية أو ورقية في حين لا يتصور التزييف إلا بالنسبة لعملة معدنية^(٥) .

(ج) التزوير :

يراد بالتزوير تغيير الحقيقة في عملة كانت صحيحة في الأصل ذلك أن اصطناع عملة مقلدة يدخل في طريقة التقليد ومن قبيل التزوير أن يغير الفاعل في الرسم المنقوش أو في العلامات أو في الأرقام بطريقة من طرق التزوير المأدب الواردة في القانون بالنسبة لتزوير المحررات أو غيرها من الطرق فالقانون لم يحصر هنا طرق تزوير العملة^(٦) . وقيل بأنه بهذا المعنى العام للتزوير في العملة يمكن أن يقال بدخول التقليد فيه وكذلك التزييف بانقاص قيمة العملة كما يدخل كل تغيير آخر ومن ذلك تغيير الرسوم أو النقوش أو العلامات والأرقام لأعطاء عملة حقيقية مظهر عملة أخرى أكبر قيمة أو لأعطاء عملة قديمة مظهر عملة متداولة^(٧) .

(٤) الدكتور عبدالمهيمن بكر في القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة السابعة ١٩٧٧ ص ٤٣٨ .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ١٦٦ .

(٦) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاصة الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ١١١ .

(٧) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٢٩ .

تمام الركن المادى :

يتم الركن المادى لهذه الجريمة بمجرد وقوع التزييف بأحد الافعال سالفه الذكر ولو لم توضع بعد فى التعامل فهناك انفصال تام بين جريمة التزييف من جهة وجريمة استعمال العملة المزيفة من جهة اخرى . ولا تلازم بين مسئولية الجانى عن الجريمتين فقد يقتصر نشاط الجانى على التزييف دون الاستعمال ولا يحول دون وقوع الفعل الا يمس الجانى بفعله قيمة المعدن الذى طرا عليه التزوير^(٨) .

الركن الثانى - محل الفعل المادى :

يحمى القانون من التقليد وتغيير العملة مطلقا اى سواء كانت معدنية او ورقية صادرة من الحكومة او من جهة اذن لها قانونا باصدار العملة وسيان كانت العملة مصرية او اجنبية ولكن يشترط فى جميع الاحوال ان تكون العملة متداولة قانونا فى مصر او فى الخارج ويكون للعملة صفة التداول القانونى متى كان الاشخاص مجبرين على قبولها فى التعامل بكميات غير محدودة او فى حدود معينة^(٩) ويعتبر من العملة الورقية اوراق البنكنوت المأثون باصدارها قانونا .

الركن الثالث - القصد الجنائى :

وهذه الجنائية تتطلب لمسئولية مقارناتها واستحقاقه العقاب ان يتوفر لديه القصد الجنائى وان يجب فضلا عن ارتكاب الجانى احد الافعال المادية بارادته ان يكون على علم بالواقع ولكن فى هذه الجنائيات لابد من توفر غاية معينة يستهدفها الجانى بفعله وعندئذ يكون القصد اللازم هو القصد الجنائى الخاص ففى جرائم التقليد والتزييف والتزوير يجب ان يكون لدى الجانى غاية ترويج العملة غير الصحيحة سواء بنفسه او بواسطة غيره . فاذا تبين عدم توفر هذه الغاية لديه كما لو كان يهدف من ذلك الى اغراض ثقافية او علمية او صناعية او تجارية فإن القصد الجنائى المطلوب فى هذه الجرائم وفقا للمادة ٢٠٢ ينتفى لديه . وان كان يصح ان يقع فعله تحت طائلة المادة ٢٠٤ مكررا (١) عقوبات . غير ان هذه الغاية وهى ترويج العملة المقلدة او المزيفة او المزورة يجب ان تكون متوفرة لدى الجانى وقت ارتكاب احد هذه الافعال اذ القاعدة ان القصد الجنائى يجب ان يتعاصر مع الفعل المادى فاذا انتفت هذه الغاية فى ذلك الوقت ثم طرات بعد تمام احد هذه الافعال فإن القصد الجنائى لا يكون متوافرا لديه وبالتالي فإنه لا يعاقب فى جنائية منها ولكنه قد يعاقب على الترويج^(١٠) .

(٨) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٣٦٥

(٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٣ .

(١٠) الدكتور عبدالمهمين بكر المرجع السابق ص ٤٣٣ .

وفي توافر القصد الخاص فلا عبء بالبائع الذي حدا بالجاني على ارتكاب جريمته فيستوى ان يكون متمثلا في مجرد تحقيق ربح شخصي له او لغيره او في مجرد الاضرار بمصالح الدولة الاقتصادية او السياسية . وعلى المحكمة استظهار القصد الخاص في جريمة التزييف إلا أنها لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان او اوردته عن تحقق الفعل المادي يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها^(١١) .

من احكام محكمة النقض :

١ - من المقرر ان التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد والعبء فيه باوجه الشبه لا باوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه ان يندفع به الجمهور في المعاملات .

(الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

٢ - من المقرر انه يكفي للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به حتى المدقق بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وان يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس وإذا كان الحكم قد اثبت نقلا عن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ان الاوراق التي عوقب الطاعن وبالقى المتهمين من اجل تقليدها وترويجها سواء المحلية او الاجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة اكليشيا مصطنعة وان تزييفها قد تم بحيث يمكن ان تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على انها اوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت ان من شأن ذلك التقليد ان يخدع الناس ومن ثم فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩) .

٣ - ليس بلازم ان يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا ام شريكا بل يكفي ان يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي اثبتها كما انه ليس بلازم ان يحدد الحكم الافعال التي اتاها كل مساهم على حده مادام قد اثبت في حق الطاعن اتفاهه مع باقي المتهمين على تقليد وترويج اوراق النقد المحلية والاجنبية واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت

(١١) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٣٧٣ .

واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك فإن هذا وحده يكفى لتضامنه فى المسئولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .
(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١) .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتى التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨١) .

٥ - لما كان تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها بغير معقب عليها فى ذلك وكن الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما أورده تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بشأن الطريقة التى تم بها التقليد وما انتهى إليه التقرير من عدم امكان الانخداع بالأوراق المقلدة فإن ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكن مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس قضاءه بالبراءة على مجرد عدم انتقال التقليد وإنما على نفى التشابه بين أوراق النقد المقلدة والأوراق الصحيحة مما لا يسمح بالانخداع بالأوراق المقلدة وقبولها فى التداول فإنه لا يكون هناك محل للنعى على الحكم فى هذا الخصوص .
(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١) .

٦ - من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى إعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الانتقال تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانوناً إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة فى التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما اتقن استعمالها إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة - كما هو الحال فى صورة الدعوى الماثلة - فإن جريمة التقليد فى هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم .

(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١) .

٧ - لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به حتى المدقق بل يكفى أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٤/٤/١٩٧٦) .

٨ - لا يعلى على المحكمة توصيلها إلى علم الطاعنين بتزييف الأوراق المضبوطة دون الإلتجاء إلى رأى أهل الخبرة لأن ذلك ليس مسألة فنية بحثه بل هو استدلال عقلى من عناصر

فنية قطع فيها التقرير الفني ولم يجادل الطاعنان في صحة ما جاء به ولم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧) .

٩ - جريمة التزيف وان استلزمت - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره إلا ان المحكمة لا تلتزم باثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨) .

١٠ - من المقرر ان جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجانى بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) .

١١ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غلبتهم من اتقان التزيف - لا يجعل جنائية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من ان ارادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنائية وهو ما يكفى لتوافر اركان جريمة الإتفاق الجنائى - أما سوء تنفيذ موضوع الإتفاق الجنائى وتعثره لامر ما فهو لا حق على قيام الإتفاق الجنائى وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) .

١٢ - لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت الماذون بإصدارها قانونا . ان يكون التقليد قد تم بمهارة وحذق بل يكفى ان يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١) .

١٣ - إن الأفعال المكونة للجريمة تعتبر مجموعة غير قابل للتجزئة ولو وقعت في امكن مختلفة والمحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى هى التى وقع في دائرتها معظم هذه الأفعال : اشترك عدة اشخاص في تزيف نقود فحكم بانه يجب ان الدعوى ترفع على المتهمين جميعا سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء أمام محكمة جنائيات مصر التى وقع في دائرتها الجزء الأعظم من الأفعال المكونة للجريمة ولا عبرة بوقوع بعض هذه الأفعال خارج دائرة هذه المحكمة .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٢ أبريل سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة د سنة ١٩١٢ ، صفحة ١٦٢) .

١٤ - من المقرر انه يكفى للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به حتى المدقق بل يكفى ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة وان يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ان الورقتين المائيتين المضبوطتين مقلدتين بطريق التصوير الالكترونى ثم لوئت بعض اجزائها بالألوان المناظرة لورقة مالية صحيحة من ذات الفئة والطبعة لأنهما قلدتا بدرجة لا بأس بها بحيث يمكن ان ينخدع بهما بعض الفئات من الناس فيقبلونهما في التداول على انهما صحيحتان فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون مقبولا مادامت المحكمة قد قدرت ان من شأن ذلك التقليد ان يخدم به بعض الفئات من الناس لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .
(الطعن رقم ٤٠٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢١) .

مادة ٢٠٢ مكرر

يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور
بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية ماذون بإصدارها قانوناً .
— ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية
أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزييف العملة
التذكارية المصرية .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦) .
من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

يلاحظ ان النصوص الحالية التي تعالج التقليد أو التزييف أو التزوير للعملة الوطنية في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات مقصورة على العملة المتداولة قانوناً دون العملة الذهبية أو الفضية أو التذكارية الماذون بإصدارها قانوناً على الرغم من ان لهذه العملات التذكارية قيمة مرتفعة جداً . كما انها تكون محل اقتناء وتداول بين

الأفراد بالنظر إلى ذلك ولا تقل خطورة العبث بها عن خطورة المسلس بالعملة المتداولة قانونا وهو ما أوصت به كذلك اللجنة الاستشارية العليا لمكافحة التزييف والتزوير بجلستها الثالثة بعد المائة لذلك رأت إضافة مادة جديدة برقم ٢٠٢ مكررا إلى قانون العقوبات لتعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ على تقليد أو تزييف أو تزوير العملات الوطنية التذكارية الذهبية أو الفضية الماذون بإصدارها قانونا . أما إذا كانت تلك العملات التذكارية اجنبية فشرط للعقاب عليها بموجب تلك المادة العملة بالمثل .

مادة ٢٠٣

يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

تعليقات

الادخال في مصر أو الإخراج منها :

المفروض في هذه الجريمة أن يكون تزييف المسكوكات قد حصل في الخارج وإن كان من المتصور أن يكون قد حصل في البلاد وصدرت العملة إلى الخارج ثم أعيدت إليها بالتالي وإدخال العملة الزائفة أو المزورة إلى البلاد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزييف . وينبنى على ذلك أنه لا يشترط أن يكون مدخل العملة إلى البلاد قد اشترك في التزييف أو على علم بمصدر العملة المزيفة بل يكفي فعلا الإدخال إلى البلاد مع توافر القصد الجنائي . هذا وقد سوى النص الحالي للمادة ٢٠٣ بين إدخال العملة بالنفس أو بواسطة الغير بمعنى أن من يدخل العملة بواسطة الغير يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة لا مجرد شريك فيها . كما سوى النص بين إدخال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة بالنفس أو بواسطة وبين إخراجها من مصر إذا توافر القصد الجنائي ويستوى في جميع الأحوال أن تكون العملة مصرية أم اجنبية ورقية أم مصرفية متى كانت متداولة في مصر أو في الخارج^(١) .

(١) الدكتور رموف عبيد في جرائم التزييف والتزوير طبعة ١٩٨٤ ص ١٢ .

وليس من شك ان مرتكب احد هذين الفعلين (الإدخال او الإخراج) لا يقل خطرا عن مرتكب التقليد وما إليه وفي كثير من الأحوال يكون الجاني بجريمة الإدخال او الإخراج من مصر حائزا بقصد الترويج وعندئذ تطبق المادة ٣٢ عقوبات^(٢) .

الترويج :

يراد بالترويج وضع العملة المقلدة او المزيفة او المزورة في التعامل بأي طريقة كانت ولو بالإحسان بها ويكفي في الترويج ان يحصل التعامل بعملة واحدة . ولا فرق بين من يروج عملة لأول مرة وبين من يروج عملة سبق تداولها والترويج جنائية مستقلة عن التقليد او التزييف او التزوير وإذا كان فاعل الترويج هو فاعل التقليد فإنه يعاقب على جريمة واحدة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتم الترويج متى قبلت العملة في التعامل وقد لا تتحقق هذه النتيجة بسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه كلن يضبط وقت تقديم العملة او يرفض الطرف الآخر قبول العملة بعد التحقق من تقليدها او يتظاهر بقبولها لضبط الفاعل . في هذه الأحوال يعد الفعل شروعا في ترويج ولكن الفاعل يعاقب على جريمة تامة هي حيازته للعملة المقلدة بقصد الترويج او التعامل^(٣) .

ويلاحظ انه يعاقب على الترويج مهما كان عدد النقود التي وضعت في التعامل فإن قطعة واحدة تكفي^(٤) .

كما يلاحظ انه عند تقرير توافر التزييف يجب الاعتداد بمجرد الركن المادي في جريمة التزييف دون ركنها المعنوي فمثلا إذ قلد شخص عملة ورقية لأحد الأغراض الثقافية او العلمية - وهو ما يعد جنحة طبقا للمادة ٢٠٤ مكرر فاستعمل شخص آخر هذه العملة المقلدة بان وضعها في التعامل فإنه تعين مساعطة هذا الأخير عن جريمة الترويج على الرغم من عدم توافر جريمة التزييف في حق الأول وهذا النظر هو ما استقر عليه الرأي في جريمة استعمال المحررات المزورة وعلة ذلك هو استقلال جريمة الترويج عن جريمة التزييف فكل من يرتكب هاتين الجريمتين يستمد إجرامه من فعله هو بل انه في الجريمة الواحدة لا يؤثر حسن نية أحد المساهمين في مسئولية من ساهم معه في الجريمة^(٥) .

الحيازة بقصد الترويج او التعامل :

حيازة العملة تعتبر فعل تحضيرى للترويج او للتعامل في العملة المزيفة او لإخراجها

(٢) الدكتور عبدالمهمين بكر المرجع السابق ص ٤٣٠ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٢ .

(٤) المستشار جندى عبدالمك الموصوعة الثابتة الجزء الثاني ص ٥٧٢ .

(٥) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٣٦٨ وما بعدها .

من البلاد ولكن المشرع المصرى - اسوة ببعض الشرائع الاجنبية - ارتأى اعتبارها جريمة قائمة بذاتها ذات طابع وقتى او احترازى فتدخل بالعقاب متى ثبت ان الحيازة كانت بقصد ترويج العملة المزيفة او التعامل بها .

ويكفى لتوافر الجريمة اية صورة من الحيازة الكاملة او الناقصة او المادية ويدخل فيها الاحراز من باب اولى لان كل محرز هو فى نفس الوقت حائز ولكن ليس كل حائز يصح يصح ان يعد محرزاً^(٦) وهذه النية مستمرة ومن ثم فإنه يستوى ان يتوافر « قصد الترويج » لحظة اكتساب الحيازة او فى وقت لاحق على ذلك . والحيازة صورة للجناية متميزة عن الترويج فكما لا يشترط ان يكون المروج حائزاً للنقود فكذلك قد يحوز المتهم النقود بنية ترويجها دون ان يتاح له ذلك كما لو ضبط قبل ان يروجها وفى هذه الحالة يسال عن جريمة تامة^(٧) .

الركن المعنوى :

يتطلب القانون فى جريمة الترويج ان يكون الجانى عالماً بتقليد او تزيف العملة وقت تسلمها ثم تعامل بها على هذا الاساس فلا يرتكب جريمة من تسلم وتعامل بعملة غير صحيحة إذا كان وقت التسلم والتعامل معتقدا ان العملة صحيحة اما من قبل بحسن نية عملة مقلدة او مزيفة او مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بعيبها فانه يعاقب بالمادة ٢٠٤ عقوبات اى بعقوبة الجنحة وقد روعى فى هذا التخفيف قلة خطورة الفعل بالقياس إلى الترويج وسواء اكلنت الجريمة ترويجاً او كانت جنحة منطبقة على المادة ٢٠٤ يجب ان ينصرف قصد الفاعل إلى طرح العملة فى التداول فلا يرتكب اى الجريمتين من قصد بفعله مجرد المزاح^(٨) .

اما فى جنائية ادخال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة إلى البلاد او اخراجها فلا بد من ان يكون الجانى عالماً بحقيقة تزويرها او انه يفعل ذلك بارادته ، وبغاية ، طرحها فى التداول بنفسه او بواسطة غيره او لحسابه وان فعله هو التوطئة لهذه الغاية فمتى ثبت انه كان يجهل حقيقة زيفها او تقليدها او تزويرها او انتفت لديه غاية طرحها للتعامل بها ولو بواسطة الغير او لحسابه انتفى لديه القصد الجنائى واثبات القصد الجنائى يقع على عاتق سلطة الاتهام وتستخلصه المحكمة فى كل حالة من الوقائع والظروف المحيطة بالواقعة والمطروحة فى الدعوى وقولها فى ذلك الفعل إلا إذا شاب قضاءها سوء الاستدلال او اخطأت معنى القصد فى القانون^(٩) .

(٦) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ١٥

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٧٧

(٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٤

(٩) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٣٣

مادة ٢٠٣ مكرر

إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الاسواق الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات

هذه المادة اضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ وبمقتضاها تشدد العقوبة إذا ترتبت النتيجة المذكورة على جرائم التقليد ونحوها وهى من نوع النتائج المحتملة التى تعتبر ظرفاً مشدداً . لا يؤخذ الفاعل عليها إلا إذا ، تحققت بالفعل وتثبتت علاقة السببية بينها وبين جريمته فلا تشدد العقوبة لمجرد علاقة السببية بينها وبين جريمته فلا تشدد العقوبة لمجرد احتمال حصول النتيجة أو إذا كان هبوط سعر العملة راجعاً لسبب آخر^(٢) وهذا الظرف المشدد الجوازى الذى ابتدعه القانون رقم ٦٨ لسنة ٥٦ حكمته واضحة من الناحية النظرية لكن يتعثر تطبيقه بصعوبة عملية ضخمة هى تعذر اثبات صلة السببية بين ارتكاب أى فعل من الأفعال الواردة بالمادة ٢٠٢ أو ٢٠٣ وبين هبوط سعر العملة أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان لأن هذه أمور قد ترجع أيضاً إلى اعتبارات متنوعة خاصة بالميزان الحسابى للدولة وبالثقة أو عدم الثقة فى شتى الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية^(٣) .

وخلاصة ذلك أن المحكمة لا تستطيع أعمال التشديد المنصوص عليه بالمادة محل التعليق إلا إذا تحققت بالفعل إحدى النتائج المذكورة كاسباب للتشديد ولا يكفى أن يكون من شأن الفعل أن يؤدى إليها أو أن تكون محتملة مادامت لم تتحقق فعلاً ومرتبة على فعل الجانى^(٤) .

مادة ٢٠٤

كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها بعد

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٧ .

(٣) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٢٨ .

(٤) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٣٤ .

علمه بعيبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها) .

تفترض هذه الجريمة ان يتلقى الجانى بين ما يتلقاه فى التعامل قطعة مزيفة او اكثر ثم يعلم بعد ذلك بعيبها فيسعى الى التخلص منها باستعمالها فهو مسئول عن تعامله بها بعد ان وقف على زيفها . وفعل الجانى على هذه الصورة ليس إلا ترويجا مما يدخل فى حكم المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ عقوبات ولكن الشارع قصد إلى اخراج هذه الخلطة من حكم المادتين المذكورتين بنص خاص . لما لاحظته من ان الجانى تحيط به ظروف تهون من وقع الجريمة اذ يكون مدفوعا بذلك الشعور الطبيعى الذى يسوق الإنسان ليدفع عن نفسه سوءا حل به فالمتعامل فى هذه الصورة لا يريد ايقاع غيره فى اكثر من تلك الخديعة التى كان هو ضحيتها من قبل ويعوض لنفسه خسارة فوجىء بنزولها^(٥) .

ويتعين ان يكون الجانى حسن النية وقت قبوله العملة المزيفة اما إذا كان الجانى قد اعتقد بان العملة ربما تكون مزيفة إلا انه قبل هذا الاحتمال واضعا فى ذهنه انه سوف يروجها بدورره بين الجمهور فإن القصد الاحتمالى يكون متوافرا لديه ويتعين عقابه عن جريمة حيازة عملة مزيفة وترويجها ويكفى ان يكون حسن النية معاصرا لواقعة استلامه العملة المزيفة فلا عبرة بما إذا ساءت نيته بعد ذلك ويقع على المتهم عبء اثبات حسن نيته فإن عجز عن هذا الاثبات يتعين مساعته وفقا للقواعد العامة فى جرائم التزيف وإذا ثار الشك فى مدى توافر حسن النية تعين تفسيره لصالح المتهم . ويتحقق الركن المادى للجريمة بالتعامل بالعملة المزيفة بعد علمه بعيبها أى بوضعها فى التداول مع العلم بزيفها^(٦) والقصد الجنائى هو علم الجانى وقت وضع العملة للتداول بانها مقلدة او مزورة او مزيفة أى معيبة . وانما يلزم كذلك عند قبولها من الغير ان يكون الجانى قد اخذها على انها صحيحة^(٧) .

والعقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر والغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه

(٥) المستشار محمد إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٥٦٤ .

(٦) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٣٧٥ .

(٧) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٣٨ .

وتوقع عقوبة المصادرة الوجوبية وتصير الجريمة جنحة وهي جنحة أيا كانت قيمة العملة موضوع التعامل ولا شروع فيها^(٤) .

من أحكام النقض :

١ - انه وان كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الجنائية على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة او تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخفضة لما يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها ولهذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٠٢ ان يتضمن ان المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يجهل تزويرها وإن كان كذلك الحكم قد أدان المتهم في جريمة تزوير المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبة بعقوبة الجنائية مع تمسك المتهم بأنه كان وقت أخذها يجهل انها مزورة ودون ان يتعرض لنفي هذا الجهل فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣) .

٢ - لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١) .

مادة ٢٠٤ مكرر (أولاً)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو الأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانوناً إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمل

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٨٥ .

للاغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية صوراً تمثل وجهها أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص ممن وزير الداخلية بالقيود التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكنوت الأجنبية .

تعليقات

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ .

جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ أنه وكذلك عدلت المادة ٢٠٤ مكرراً أولاً لتشمل حالات الحيازة أو التصوير فضلاً عن الأفعال الأخرى المنصوص عليها فيها للصور التي تمثل وجهها أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر حتى ولو كان ذلك للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية . وذلك لمواجهة الأساليب والوسائل الفنية الحديثة التي يلجأ إليها الجناة في هذا المجال مثل التصوير الإلكتروني وغيره للعملة الورقية بذريعة الهواية أو الأغراض الفنية الأخرى في الحالات التي لا تندرج تحت الأغراض المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة مما يتيح للجناة الإفلات من العقاب مع ما في ذلك من خطورة شديدة على العملة الوطنية وقيمتها والثقة فيها في مواجهة العملات الأخرى وهو ما أوصت به كذلك اللجنة الاستشارية العليا بجلستها الرابعة بعد المائة .

شروط تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ مكرراً (أولاً) :

يشترط لتطبيق الفقرة الأولى توافر ركنين :

أولهما ركن مادي : هو الصنع أو البيع أو التوزيع أو الحيازة بقصد البيع أو التوزيع وأن يكون محل ذلك قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها قانوناً وقد اعتبرت أوراق البنكنوت الأجنبية في حكم العملة الورقية ولكن محل الجريمة لا يشمل العملة المعدنية الأجنبية ولا العملة الورقية التي تصدرها الحكومة الأجنبية ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق بل يكفي أن يكون من شأن المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

وثانيهما ركن معنوي ويلزم لتوافره عنصران : قصد علم هو العلم بأن العملة مقلدة وقصد خاص هو أن يكون الصنع أو البيع . إلخ لغرض ثقافي أو علمي أو صناعي أو

تجارى . اى انه لا عبيرة بالبائع سواء اكلن تحقيق ربح ملى ام غرض علمى ام ثقافى والنص صريح فى ذلك .

شروط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ مكررا (اولا) :

والخاصة بحيازة او صنع او تصوير او نشر او استعمال صور لوجه عملة ورقية متداولة فى مصر . ويلزم لانطبق هذه الفقرة توافر شرطين :

الاول - ان يكون محل الجريمة عملة ورقية متداولة فى مصر او ورقة بنكنوت اجنبية لا عملة معدنية .

الثانى - ان تكون المشابهة لوجه واحد فقط او جزء عن وجه من العملة الورقية فان كانت المشابهة من الوجهين معا خضعت الجريمة لحكم الفقرة الاولى من المادة .

ولما كلى الطبع او النشر او الاستعمال لاغراض ثقافية او صناعية او علمية او تجارية قد تولى المصلحة العامة فقد اجازته الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ مكررا (اولا) بترخيص من وزير الداخلية^(١) .

قرار وزير الداخلية رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ :

وقد صدر فى هذا الشأن قرار السيد وزير الداخلية رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ النشرة التشريعية - ١٩٦٣ ص ٣١٥٤ وفيما يلى نصه :

مادة ١ - تنظم إجراءات منح الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ مكررا (ا) من قانون العقوبات على الوجه التالى :

(ا) يقدم صاحب الشأن طلب الترخيص إلى شعبة البحث الجنائى بمديرية الامن التى يقع بدائرتها الطبع او النشر او الاستعمال على ان يحدد فى طلبه فئات العملة المطلوب طبعها او نشرها او استعمالها وكميتها واسماء اصحاب محل التصوير والحفر (الزنكوغراف) والطباعة وعناوينهم والاغراض المطلوب من اجلها الطبع او النشر او الاستعمال .

(ب) تقوم شعبة البحث الجنائى بفحص هذا الطلب والتأكد من صحة البيانات الواردة من ان الطبع او النشر او الاستعمال سيكون للاغراض المنصوص عليها فى الفقرة

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٦ وما بعدها والدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها .

الثانية من المادة ٢٠٤ مكررا (١) من قانون العقوبات وكذلك التحرى عن اصحاب المحلات الواردة اسمائهم في الطلب .

(ج) يرسل الطلب إلى قسم مكافحة التزييف والتزوير بمصلحة الأمن العام مشفوعا بالرأى ليتولى في حالة الموافقة استصدار الترخيص .

(د) بعد صدور الترخيص يكون الطبع او النشر او الاستعمال تحت اشراف شعبة البحث الجنائى المختصة مع اتخاذ اللازم لمراقبة العملية باكملها ومنع استعمال الادوات في غير الغرض المرخص به او تسرب شئ من المطبوعات لاستعماله في غرض غير مشروع وبعد الانتهاء من هذه العملية ترسل الاكليشيوات وزجاج التصوير وكافة الادوات المستعملة في حرز بموجب محضر إلى قسم مكافحة التزييف والتزوير بالوزارة لاعدامها .

مادة ٢ - يفوض وكيل الوزارة المساعد لشئون الأمن العام والشرطة في منح الترخيص المشار إليه في المادة السابقة او رفضه او سحبه او الغائه وفي فرض جميع القيود اللازمة في هذا الشأن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ملحوظة (هذا القرار مشار إليه في موسوعة مصر للتشريع والقضاء للاستاذ عبد المنعم حسنى الجزء الثالث الطبعة الاولى ص ١٢٩) .

مادة ٢٠٤ مكرر (ب)

يعاقب بالحبس كل من صنع او حاز بغير مسوغ ادوات او آلات او معدات مما يستعمل في تقليد العملة او تزييفها او تزويرها .

تعليقات

يلزم لتوافر الجريمة :

اولا - توافر سلوك مادي من نوع معين هو صنع ادوات او آلات او معدات من نوع ما ذكر او حيازتها بغير مسوغ فعلى او قانونى فإذا كانت نفس هذه الاشياء تصلح لممارسة صناعة او مهنة اخرى فلا ينطبق النص لتوافر مسوغ فعلى^(١) وفعل الصناعة يتسع لكل

(١) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٤٠ .

عمل فنى يستهدف تركيب معدات التزييف أو بصفة عامة جعلها صالحة للاستعمال فى عمليات التزييف ، والحيازة ، تعبير عام يشير إلى كل اوضاع السيطرة على الادوات أو الآلات أو المعدات التى اشرار إليها النص ويتعين أن تكون الصناعة أو الحيازة ، بغير مسوغ ، ويعد توافر المسوغ سبب ابلحة وتوافر هذا المسوغ إذا كان ثمة ترخيص من السلطات العامة بالصناعة أو الحيازة أو كان المتهم يمارس على وجه شرعى مهنة تقضى وكما سلف هذه الصناعة أو الحيازة^(٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا تشترط المادة (٢٠٤ مكرر ٢) للعقاب على جريمة حيازة الادوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الادوات وانما تكفى بأن تكون حيازتها بغير مسوغ^(٣) .

ثانيا : توافر قصد جنائى هو القصد العلم أى انصراف ارادة الجانى إلى تضيق هذا السلوك الملقى مع العلم بأن القانون يعاقب عليه ولا يلزم توافر أى قصد جنائى خاص متصل بباعث الجانى أو هدفه من صنع هذه الادوات أو الآلات . وبطبيعة الحال لا ينطبق نص المادة ٢٠٤ مكررا (ب) إذا كان الصانع لا يعرف ماهية ما يصفه أو حقيقة الهدف منه وكذلك إذا كان الحائز يجهل هذه الماهية أو ذلك الهدف^(٤) ويلاحظ أنه لا عقاب على الشروع فى هذه الجريمة كما يلاحظ ضرورة اعمل نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات الخاصة بالمصادرة .

مادة ٢٠٤ مكرر (ج)

كل من حبس عن التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها ينزع عنها صفة النقد المقرر يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادن المضبوطة .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٣) نقض جنائى ١٩٦٥/٦/٢٧ الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٦ ق .

(٤) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٤٠ .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ٢٢ ابريل لسنة ١٩٨٢ - العدد ١٦) .

الافعال التي يقوم بها الركن المادي للجريمة هي الحبس عن التداول والصهر والبيع باعلى من القيمة الاساسية والعرض للبيع باعلى من القيمة الاسمية واجراء عمل ينزع من العملة المعدنية صفة النقد المقررة . والمراد بالإجراء الأخير كل فعل يزيل عن العملة المظهر الرسمي المعروف لها الذي تتعلق به ثقة المتعاملين ويعطونها على اساسه قبولهم وكل الوسائل في ذلك سواء فقد يمحوا المتهم نقوش العملة او يغير من حجمها او شكلها كان يزيل عنها إستدارتها . اما موضوع الجريمة فهو عملة معدنية متداولة قانونا ويعنى ذلك انه لا يصلح موضوعا للجريمة النقود الورقية ويتطلب الركن المعنوي لهذه الجريمة القصد الجنائي ويفترض القصد علم المتهم بان فعله ينصب على عملة وان هذه العملة لها تداول قانوني ويفترض علمه بطبيعة فعله واثره المحتمل على العملة ويتطلب القصد في النهاية اتجاه ارادته إلى الفعل ويكفي القصد العلم بقيام الجريمة ويلاحظ ان هذا النص لا يطبق مع من يدخر في بيته قدرا من العملات المدنية او من يحتفظ في محلة التجارى بقدر من هذه العملات كي يواجه احتياطات تعامله إذ لا يعد ذلك احتجازا عن التداول وانما هو احتفاظ مؤقت فالفرض ان من يدخر مالا ينوى انفاقه عندما تتاح له فرصة شراء شيء ادخر من اجله هذا المال إذ إذا واجهته مطالب الحياة الملحة^(١) .

مادة ٢٠٥

يعفى من العقوبة المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

— ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة او على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

(١) الدكتور محمود نجيب حسن المرجع السابق ص ١٩١ وما بعدها .

تعليقات وأحكام

— الفقرة الأولى من المادة عدلت و اضيفت إليها المادة ٢٠٢ مكررا وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

— يقرر القانون للاعفاء من العقاب على الجنائيات المنصوص عليها بالمواد ٢٠٢، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٣ من قانون العقوبات صورة وجوبية واخرى جوازية والمفروض في كل منهما وحدة الجريمة مع تعدد الجناة والاعفاء الجوازي متروك لتقدير المحكمة بحيث انها اذا لم تحكم به مع توفر شروطه لا تكون قد اخطأت في تطبيق القانون خلافا للاعفاء الوجوبي .

(١) الاعفاء الوجوبي :

ويجب للقضاء به توفر شرطين الاول : المبادرة باخبار السلطات بالجنائية قبل ترويج العملة اى قبل وضعها في التداول . وانما يجب ان يكون الجاني اول من قام بالاخبار حتى يستحق منحة الاعفاء التي قررها القانون فاذا كان غيره قد سبقه إلى ذلك فإن اخطأه اللاحق لا يقدم فائدة ولا يجعله مستحقا للاعفاء ولكن من الجائز ان يخبر اثنان في آن واحد وعندئذ لا يصح ان تنسب إلى احدها مزية الاخبار دون غيره فيستفيدان من الاعفاء معا . ولكن لا يشترط للاعفاء ان يكون المبلغ قد اخبر عن جريمة مجهولة لذوى السلطة^(١) ويلاحظ ان تعبير استعمال المقلدة او المزيفة او المزورة ، ينصرف إلى جميع افعال الاختلال في مصر او الخارج او الترويج او الحيلزة بقصد الترويج او التعامل بها ، المشار إليها في المادة ٢٠٣ معدلة^(٢) .

ويلاحظ انه لا محل لاعفاء الجاني إذا لم يخبر سلطة التحقيق باسماء شركائه اجمعين بل اخفى عند التبليغ شريكا او اكثر فالأخبار على هذه الصورة يكون ناقصا ينطوى على نوع من الخداع والغش لا يسبغ الاعفاء . اما إذا افشى المبلغ باسماء كل من شاركوه اجرامه وبعد ذلك لم تر سلطة التحقيق رفع الدعوى إلا على البعض فقط فلا يؤثر ذلك على حق المخبر في الاعفاء . كذلك يستحق المبلغ الاعفاء إذا افشى باسماء من يعرفهم من شركائه وثبت انه لا علم له بسائرهم فيجب اعفائه من العقوبة لانه اخبر بكل من عرفهم من شركائه وليس في امكانه ان يخبر بما لا يعلم^(٣) .

(١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٣٤ .

(٢) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٢٩ .

(٣) المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٥٩٠ .

الشرط الثانى : ان يحصل الاخبار قبل الشروع فى التحقيق واذن فيصح ان يكون قبل علم ذوى السلطة بالجريمة ويصح ان يكون فى مرحلة جمع الاستدلالات فإذا حصل بعد اتخاذ إجراء تحقيق فلا يستحق من اخبر عن الجريمة الاعفاء الوجوبى وانما يجوز اعفائه إذا توافرت شروط الاعفاء الجوازى^(٤) .

(ب) الاعفاء الجوازى :

نصت على الاعفاء الجوازى الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات حيث يتسع فيها مجالا الاعفاء فقد رأى الشارع ان يتغاضى عن العقاب ولو بعد حصول الترويح وبعد الشروع فى التحقيق رغبة منه فى الوصول إلى معاقبة باقى الجناة فيصبح الاعفاء بناء على الاقرار الذى يحصل فى التحقيق الابتدائى او بناء على الاعتراف الذى يدلى به امام محكمة الموضوع فالشرط الوحيد لتوافر هذه الحالة هو ان يؤدى الجانى خدمة للمجتمع بان يسهل القبض على غيره من مرتكبى الجريمة او على مرتكبى جريمة اخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة وهذا يقتضى ان يكون ارشاده هو الذى سهل القبض عليهم فلا يجوز الاعفاء إذا قبض عليهم بغير معلونته . على انه لا يلزم ان يكون قد سهل القبض على جميع الجناة بل يكفى ان يرشد عمن يعرفه منهم ولا يحول دون الاعفاء ان يعدل المقرر عن اقراره بعد ان سهل القبض على باقى المجرمين فليس من مستلزمات الاعتراف فى مثل هذه الحالة ان يصر عليه المعترف إلى النهاية والفصل فى امر تسهيل القبض هو من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق . ويلاحظ انه مع توافر شروط الاعفاء بمقتضى هذه الحالة فإن القانون يحول سلطة التحقيق تقرير الاعفاء وانما عليها مع ذلك ان يمثل المقرر إلى المحكمة وهى التى تملك الاعفاء ومع توافر شروطه لا تلزم به فالامر جوازى لها فقد لا ترى من ظروف الدعوى ما يبرر اعفاء المبلغ^(٥) .

من احكام النقض :

١ - قسم القانون احوال الاعفاء فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الاولى فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة ان يصدر الاخبار قبل الشروع فى التحقيق او الحالة الثانية من حالتى الاعفاء وهى وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع فى التحقيق إلا ان القانون يشترط فى مقابل الفسحة التى منحها

(٤) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٣٥ .

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١١٩ .

للجاني في الاخبار ان يكون اخطاره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة او على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة فموضوع الاخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالاعفاء المنصوص عليه ولما كان الطاعن يستند في اسباب الطعن بأنه ادلى باقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه ان الشخصين اللذين ادعا الطاعن انه اخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد انكرا ذلك ولم يسند إليهما اى اتهام وأن الاقوال التي ادلى بها الطاعن في هذا الصدد لا تغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي إلى القبض على مرتكبي الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام والقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق فهي بذلك لا تعد اخبارا عن مرتكبي الجريمة بالمعنى القانوني الذي اشترطه الشارع ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالتيه .

ويكون الحكم قد اصاب فيما انتهى إليه من عدم تمتع الطاعن بالاعفاء لانعدام مسوغه ويكون النعي عليه بالخطا في تطبيق القانون في غير محله .
(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢) .

٢ - إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بان الاشخاص المرتكبين لجناتيات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا اخبروا الحكومة بهذه الجناتيات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بغا عليها الاخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا اضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الاخرين في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي فاللادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ وقد اكتفى المشرع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى احكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصري وكلتا المادتان انما يتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما للحالة واحدة . الحالة الاولى هي اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها بل لقد رأى المشرع ان يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية ايضا في سبيل الوصول إلى معاقبة باقي الجناة .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٤) .

٣ - ان شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد اوراق العملة ان يكون الجاني قد ارشد
عمن يعرفه من باقى الجناة .
(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٢) .

٤ - ان مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو ان المشرع انما
اراد اعفاء المتهم بجناية من الجنائيات المذكورة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ الخاصتين
بالمسكوكات لما هو اخبر الحكومة بتلك الجنائيات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن
مرتكبها او اذا سهل القبض على باقى المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع في
البحث عن المتهم فاذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج
مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكبى جنائية التزييف
وشريكه في الترويج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقا للاعفاء .
(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/٨) .

٥ - إن المادة ١٧٣ ع (من قانون سنة ١٩٠٤ والمقابلة لنص المادة ٢٠٥ من قانون
العقوبات الحالى) نصت على ان الاشخاص المرتكبين للجنائيات المذكورة في المادتين ١٧٠
و ١٧١ ع (قديم) يعفون من العقوبة إذا اخبروا الحكومة بتلك الجنائيات قبل اتمامها
وقبل الشروع في البحث عنهم او سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في
البحث المذكور . والفصل في امر تسهيل القبض المشار اليه باخر المادة المتقدمة الذكر هو من
خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .
(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٧) .

٦ - إذا عدل المعترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقى المجرمين فهذا العدول
لا تاثير له إذا ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة ان يصر عليه المعترف إلى
النهائية بل يكفى ان ينتج ثمرته وهي تسهيل القبض على باقى الجناة حتى ولو عدل عنه بعد
ذلك .
(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/١٧) .

الباب السادس عشر

التزوير

مادة ٢٠٦

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

أمر جمهوري (١) أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة -
خاتم الدولة أو امضاء « رئيس الجمهورية » ، (٢) أو ختمه .
اختتام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة
ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .
أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزانة
الحكومة أو فروعها .
تمغات الذهب أو الفضة .

تعليقات وأحكام

(١) ، (٢) معدلتان بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٥٣ (الوقائع المصرية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٢ - العدد ٥٢ مكرر) .
كما حذفت عبارة « أوراق البنوك المالية التى اذن باصدارها قانونا » ، بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر ، .

تناولت المادة ٢٠٦ عقوبات ثلاث جرائم هي :

- ١ - تقليد أو تزوير شيء من الأشياء المذكورة في المادة .
- ٢ - استعمال الشيء المقلد أو المزور مع العلم بتقليده أو تزويره .

٣ - ادخال هذا الشيء المقلد او المزور في البلاد المصرية مع العلم بتقليده او بتزويره .
وفيما يلي تفصيل لازم لكل جريمة .

الجريمة الأولى

تقليد او تزوير شيء من الاشياء المذكورة في المادة .

أركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان هي :

١ - التقليد او التزوير .

٢ - شيء من الاشياء المبينة في النص .

٣ - القصد الجنائي .

وذلك على التفصيل الآتي

الركن الأول - التقليد او التزوير :

أولاً التقليد : التقليد هو اصطناع شيء كاذب ليشبه شيئاً صحيحاً^(١) وهو بهذا المعنى يصدق على كل الاشياء التي ذكرتها المادة ٢٠٦ سواء كانت هذه الاشياء من الاختتام او ما إليها مثل ختم الدولة واختام وتمغلت وعلامات الحكومة ام كانت من المحررات مثل الاوامر الجمهورية والقوانين وسندات الخزنة^(٢) وعلى ذلك فقد ينصب التقليد على الختم او الدمغة او العلامة اى الاثر الظاهر او الطبع من هذه الاشياء او على نفس الآلة المعدنية او الخشبية المحدثه لها وعلى هذا اجماع الفقه^(٣) .

ولا يستلزم القانون ان يكون تقليد الاختتام والعلامات والتمغلات والاوراق المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع بالغاحد الاتفاق الذي لا يميزه إلا الشخص الفني بل يكفي أن يكون التقليد كميلاً يروج الشيء المقلد في المعاملة والتداول بين عامة الناس وانخداع الجمهور به كلف دون اقتضاء أى شرط آخر^(٤) .

(١) الأستاذ احمد امين في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٢٢ ص ٥ .
(٢) الدكتور عبد المهيم بكر في القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة السابعة ١٩٧٧ ص ٤٤١ .
(٣) الدكتور روف عبيد في جرائم التزييف والتزوير خيفلا رابعة ١٩٨٤ ص ٥١ .
(٤) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل في شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ص ١٧٨ .

ثانياً - التزوير :

المراد بالتزوير هو ادخال تغيير على شيء صحيح في الاصل وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن الغالب أن التزوير لا ينصرف في هذه المادة إلا إلى اووراق دون الاختتام وما في حكمها (أولاً) لأن التزوير بالمعنى سالف الذكر لا يسهل تصويره في الاختتام واسهل منه مع كل حال تقليدها و (ثانياً) لأن المادة ١٧٦ (المقتبلة لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات المالي) التي اقتضت على ذكر الاختتام وما في حكمها لم تذكر التزوير بل إكتفى بالنص على التقليد و (ثالثاً) لأنه لا يتصور لتزويرها حكمه إذ أن تزويرها الفساد لجوهرها والغرض التوصل إلى استعمالها صحيحة أو على وجه الصحة اللهم إلا أن يقع التزوير في بصمات الاختتام وما اشبهها لا في الاختتام ذاتها^(٥) وفي تأييد هذا الرأي قيل بأن التزوير لا يصدق إلا على الاوراق والمحركات العمومية لأنه قلما يتصور في الاختتام والعلامات . ويشهد لذلك أن الشارع في بعض المواد الأخرى اختار تعبيراً عن تغيير الحقيقية في الاختتام لفظ " التقليد " أو " قلد " كما في المادة ٣٥٠ ع وكذلك عبر في المادة ٢٢٩ ع بلفظ " المقلدة " بالنسبة للعلامات والطوابع .

على أنه قد يتحدث أحياناً وهذا في النادر القليل أن يعتمد الجاني إلى تغيير بيانات الختم كبيلان التاريخ والساعة المرقوم على بعض الاختتام الحكومية أو غيرها وهذا التغيير لا يعد دليلاً للختم ولا تقليداً له لأنه اقتصر على البيانات غير الثابتة التي تتغير حتماً بتغير السواريح والمواقيت فهي بهذه المثابة لا تعتبر من أجزاء الختم الثابتة . وإنما هي أشبه بالكتابة المعروفة التي قد يدخل عليها التزوير إذ يظهر أثر هذا التغيير على المحرر الذي ينطبع عليه بصمة الختم ويكون تغيير الحقيقة في هذه الصورة مقصوراً على هذا البيان المزور وحده و لا ينصرف إلى ذاتية الختم ولا إلى أصله ويعتبر تزوير في جزء من المحرر بظهور تغيير الحقيقة فيه^(٦) .

ولكن الرأي الراجح في الفقه الحديث يذهب إلى أن التزوير يقع - كالتقليد - على الأثر الظاهر للختم أو الدمغة أو العلامة أو على الآلة المحدثه له لتوافر حكمة العقاب في الحالتين ورد على حجج الرأي الأول قائلًا أن صعوبة وقوع التزوير على نفس الآلة المحدثه للختم من عدمه اعتبار لا يحول دون القول بالعقاب إذا ما وقع بالفعل ولأن للمادة ٢٠٨ نطلق غير نطلق المادة ٢٠٦ فضلاً عن أن هذه الأخيرة جريمة في عقاب التقليد أو التزوير ومادام أن التقليد قد يقع على الختم أو الآلة المحدثه له فكذلك يجب أن يكون شأن التزوير أيضاً إذا

(٥) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥

(٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٧٨

لا محل للتفريق بين الحالتين بغير مفرق من نص المادة أو من حكمة العقاب^(٧) وفي ذلك الاتجاه قيل بأن التزوير يعنى ادخال التغيير على الشيء أو المحرر الصحيح أصلاً سواء تعلق التغيير بالكتابة التي يحملها أو بالرموز والاشارات أو الرسوم أو الشكل العلم له^(٨) . وفي تأييدها هذا الرأي أيضاً بأن الراجح أن التزوير ينصرف إلى كل ما جاء في المادة ٢٠٦ من الأشياء سواء كانت من المحررات أم من الاختتام لأن هذا صريح النص ولأن صعوبة وقوع التزوير على الختم ليست مما يحول دون العقاب عليه إذا ما وقع بالفعل ولأنه لا محل للاحتجاج بالمادة ٢٠٨ عقوبات لاختلافها عن المادة ٢٠٦ في نطاقها ومدى الحماية المقررة فيها^(٩) .

وتعتبر المادة ٢٠٦ فاعلاً أصلياً من يقلد أو يزور الأشياء المذكورة فيها بنفسه أو بواسطة غيره وتنتم الجريمة بالتقليد أو بالتزوير ولو لم يستعمل الشيء فيما قلد أو زور من أجله وقد يلف فعل الجاني عند حد الشروع فيكون معاقباً عليه وفقاً للمادة ٤٦ من قانون العقوبات^(١٠) .

الركن الثاني : أن يحصل التقليد أو التزوير في أحد الأشياء المبينة في المادة ٢٠٦ ع على سبيل الحصر وهي :

١ - أمر جمهوري أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة والمراد بالأمر الجمهوري هو الأمر الذي يصدره رئيس الجمهورية استعماراً لحق من حقوقه كالأمر الصادر بالعفو عن العقوبة المحكوم بها أو ابدالها بعقوبة أخرى .

والقانون هو القاعدة أو مجموعة القواعد التي تصدرها السلطة التشريعية والمرسوم هو الذي يصدره رئيس الجمهورية فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ويكفي له قوة القانون إذا اتبعت في شأنه الأوضاع التي نص عليها .

والقرار الصادر من الحكومة هو الذي تصدره السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها لتنفيذ القوانين وتشمل القرارات ما يصدر من مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مصلحة حكومية في دائرة اختصاص كل منهم وفي الحدود التي رسمها الدستور^(١١) .

٢ - خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه :

(٧) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٥١ ومابعدها .

(٨) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة نادي القضاة العلم ١٩٨٧ ص ٢٠١ .

(٩) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٤٢ . ومن هذا الرأي أيضاً الدكتور أحمد فتحى سرور في الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٢٩٣ .

(١٠) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ١٢٢ .

(١١) في هذا المعنى المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٧٩ ومابعدها .

خاتم الدولة يراد به خاتمها الرسمي الكبير الذى يحمل شعارها ويعنى وضعه على محرر ارتباط الدولة بما تضمنه وتبصم الدولة بهذا الخاتم على المعاهدات واوراق الاعتماد والقوانين والمراسيم وبعض الوثائق الرسمية الهامة وسواء ان ينصب فعل التقليد او التزوير على آلة الخاتم او على اثرها المنطبع وسواها كذلك ان يتعلق الفعل بالخاتم الحالى للدولة او بخاتم سابق اذا نسب المحرر الذى وضع على هذا الخاتم او الامضاء إلى العهد الذى كانت فيه قوة الزام الدولة^(١٢) .

٣ - اختتام او تمغلت او علامت إحدى المصالح او إحدى جهات الحكومة :
الاختتام هو ما تستعمله وزارات الحكومة ومصالحها المختلفة في شئونها اما التمغة فهي الطابع الذى يوضع على بعض الاوراق الاميرية كاوراق العرائض واوراق المحكم وبعض الشهادات العلمية الاميرية او السلطات العامة والتي تصطلع على استعمالها لغرض من الاغراض او للدلالة على معنى خاص ايا كن نوعها او شكلها وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على اصل العلامة او على الاثر الذى ينطبع عند استعمالها . كالعلامة التي تضعها السلخانات على اللحوم المذبوحة والعلامات التي تصنعها مصلحة الجمارك على البضائع الصادرة والواردة وما إليها ولا يعد علامة بالمعنى المقصود هنا إلا الاشارات التي ترمز عن شخصية الجهة الحكومية^(١٣) .

ويستوى ان يكون الختم او الدمغة او العلامة مازال مستعملاً ام بطل استعماله للعدول عنه او لإلغاء المصلحة التي كانت تستعمله وتثير بعض العلامات والدمغات الحكومية صعوبات خاصة مثل علامات مصلحة البريد والتلغرافات ومصلحة الضرائب وطوابعها فإن هذه الاشياء لا تخرج عن كونها علامات حكومية فيجب ان تخضع لنص المادة ٢٠٦ ع ويميل بعض الشراح إلى القول بان للمادة ٢٠٦ ع نطاقاً خاصاً غير نطلق المادتين ٢٢٩ ع ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ والخاص بعلامات وطوابع مصلحة الضرائب حيث ينص فيهما على عقوبة مخففة ذلك ان المادة ٢٠٦ تستلزم قصداً جنائياً خاصاً هو نية استعمال الاشياء المقلدة او المزورة غشاً واذراً بالحكومة والجمهور بينما تنطبق المادتان انفتاً الذكر إذا انتفى قصد الغش والاضرار لدى الجنى اى لم يتوفر لديه سوى القصد الجنائى العام دون الخاص^(١٤) بينما ذهب رأى إلى ان علامات مصلحة البريد والتلغرافات وطوابعها مستثناة من حكم القاعدة العامة ويخضع تقليدها او تزويرها لحكم المادة ٢٢٩ في جميع الاحوال^(١٥) .

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٩٧ .

(١٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١٤) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٥٥ .

(١٥) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ٢٤٥ .

٤ - ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة :

والختم والامضاء معروفان وهما يتضمنان بيان الاسم سواء كان هذا الاسم منقوشاً في صورة ختم أو توقيعاً بيد الموظف .

وأما العلامة فهي الإشارة المختصرة التى يستعملها الموظف دلالة على توقيعه بدلاً من كتابة اسمه كاملاً . والموظف العمومى هو كل شخص يقوم بخدمة عامة سواء كان ذلك نظير احد أو مرتب يتقاضاه نظير عمله أم لا فيعتبر من موظفى الحكومة العمدة وشيخ البلد والصراف ويعاقب من يقلد امضاء احدهم أو ختمه بمقتضى المادة ٢٠٦ ع إذا كانت الأوراق الموقع عليها محررات رسمية يدخل تحريرها في اختصاصهم^(١٦) .

والمقصود بالحماية هنا ليس شخص الموظف بل مصالح الحكومة فلا تطبق المادة ٢٠٦ في حالة ما إذا قلد شخص ختم موظف لاستعماله في تزوير عقد من عقود المعاملات الخاصة . كبيع أو نحوه بل لا يمكن أن يعاقب على هذا التقليد بعقوبة ما لأنه مجرد عمل تحضيرى أما إذا كان التقليد بقصد استعمال الختم في تزوير محرر مما يختص الموظف بتحريره بمقتضى أعمال وظيفته فعندئذ يعاقب على التقليد بمقتضى المادة ٢٠٦ كما يعاقب بمقتضاها على استعمال ذلك الختم مع العلم بتقليده^(١٧) ويلاحظ انه يستوى ان يتعلق الفعل بالة الختم أو باثره المنطبع^(١٨) .

٥ - أوراق مرتبتات أو بونكات أو سراكى أو سندات اخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها وأوراق المرتبتات هي الأوراق التى بموجبها يحق لشخص معين أو لحاملها ان يصرف في وقت محدود مبلغاً من خزانة الحكومة استيفاء لقسط على الحكومة مستحق الأداء .

والبونكات هي الأوراق ذات القيمة المالية التى تصدرها وزارة المالية كلما دعت الحاجة إلى اكتتاب الجمهور مبلغ من المال لمواجهة عجز مؤقت في الخزانة ريثما تنصب فيها حصيلة الضرائب وتعطى هذه البونكات الحق لحاملها في فوائد معينة تصرفها الخزانة ايضاً . والسراكى هي أوراق تعطى للشخص حق استيفاء مبلغ معين من خزانة الدولة كالسراكى التى تسلم لأرباب المعاش للصرف بموجبها شهرياً . والسندات الأخرى هي الأوراق الصادرة من وزارة المالية والتى ترتب لحاملها حقاً في مبلغ من المال بصفته دائماً للخزانة كسندات الدين العمومى أو اذونات الصرف أو الشيكات الصادرة على الخزانة أو على احد فروعها^(١٩) .

(١٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٨٣ .

(١٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٥ .

(١٨) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(١٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٨٤ .

ويلاحظ انه لا يعتبر من قبيل ذلك الشيكات التي تسحبها الحكومة على البنوك دون اخلال بانطباق المادة ٢٠٦ عقوبات على تزوير ما عليها من امضاءات الموظفين العموميين كما لا تعتبر من هذه العملات الورقية التي تصدرها الحكومة فهذه مما تنطبق عليها المادة ٢٠٢ عقوبات وقد كانت فيما سبق تخضع لحكم المادة ٢٠٦ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ وتقتصر الحماية الواردة على ما سلف بيانه من الاوراق المالية على السندات دون الاجنبية لانه يجرى التعامل بالسندات بوصفها من الاوراق المالية^(٢٠)

٦ - تمغات الذهب او الفضة :

راى الشارع وجوب المعاقبة على تقليد تمغات الذهب واو الفضة ضمانا لنوعها وعيارها ويستوى في ذلك تقليد الآلة نفسها التي يوسم بها الذهب والفضة وتقليد العلامات المنطبعة على المصوغات^(٢١) .

ويستوى ان تقع الجريمة على آلة التمثع ام على العلامة التي تحدثها وان تكون التمثعة مستعملة حاليا او بطل استعمالها لتحقق كلمة العقاب في الحالين ويراعى ان اصطناع علامة تمغة زائفة يتضمن بالضرورة اصطناع الآلة المحدثه لها اما اصطناع الآلة فلا يضمن بالضرورة اصطناع العلامة ولكن احد الفعلين يكفى للعقاب^(٢٢) .

الركن الثالث - القصد الجنائى :

هذه الجريمة لا تقع إلا عمدية ولا يكفى لتحقيق معنى العمد فيها مجرد توفير العلم المقترن بإدارة النشاط أى القصد العلم وإنما يلزم فضلاً عن ذلك ان يكون لدى الجانى نية خاصة هي نية الغش او الاضرار^(٢٣) بمعنى انه يجب ان يكون لدى الجانى نية استعمال الشئ المقلد او المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة فالقصد الجنائى في هذه الجريمة قصد خاص .

وقد ذهب راي إلى أن القصد الخاص عنصر في الجريمة لا يفترض قيامه ولا يستنتج من توافر القصد العام وعلى النيابة ان تثبته^(٢٤) .

ولكن الراى الراجح هو أن القصد الجنائى يفترض دائماً في الجانى الذى يقلد او يزور شيئاً من الاشياء المذكورة في المادة ٢٠٦ ع فتقليد ختم جهة حكومية تفيد انتواء المقلد

(٢٠) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٣٩١

(٢١) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٧ والمستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٣٤٨ .

(٢٢) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢٣) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٤٦ .

(٢٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٦ .

استعماله استعمالاً ضاراً وعليه أن يثبت عدم توافر هذا القصد عنده فإذا قام الدليل على أن المتهم عمد إلى التقليد على سبيل تجربة مهارته الفنية أو كفايته العلمية دون نية استعمال الشيء المقلد فيعتبر القصد الجنائي في هذه الأحوال غير متوافر (٢٥) .

الجريمة الثانية

استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة

يقصد بالاستعمال في هذا الصدد استخدام الشيء المقلد أو المزور في أحد الوجوه المعدة لاستعماله مثل ذلك وضع بصمة ختم مقلد أو علامة مزورة على إحدى المحررات وبالنسبة إلى الأوراق الرسمية يتحقق استعمالها بمجرد تقديمها مع الاستناد إليها في أحد الوجوه كتقديم قرار إداري مزور إلى السلطات لتنفيذه وتقديم سرقي معاش مزور للخزانة لقبض قيمة المعاش ولا يشترط في هذه الحالة قبول المحرر المزور فهذا الشرط هو ما يقتضيه القانون لقيام جريمة الترويج لاستعماله ولهذا فإنه لا يهون من قيام جريمة الاستعمال تامة وأن يعلم من قدمت إليه الأوراق المزورة سلفاً بامرتزويرها ويعد نفسه لضبطها (٢٦) . والاستعمال جريمة مستقلة عن التقليد أو التزوير من ثم لا يشترط أن يكون المستعمل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به (٢٧) .

الجريمة الثالثة

إدخال الأشياء المقلدة أو المزورة

إلى البلاد

ادخال الشيء المقلد أو المزور إلى البلاد المصرية يتحقق به غرض الجاني من التقليد أو التزوير وعند ذلك يكون الضرر محتملاً أن لم يكن محققاً ويجب أن يتوفر لدى الجاني القصد الجنائي الخاص وهو توفير علمه بأن الشيء الذي أدخله مقلد أو مزور وأن ينتوى بفعلته استعمال هذا الشيء استعمالاً ضاراً بالحكومة أو بإحدى جهاتها - وإذا قلدت الأشياء أو زورت وأرسلت إلى الخارج ثم أعيدت إلى القطر المصري فتتحقق الجريمة لأن

(٢٥) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٢٦) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٣٩٤ .

(٢٧) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٥٢ .

الخطر من ادخالها قائم ايضاً في هذه الصورة والنص مطلق لم يشترط حصول التزوير او التقليد في الخارج (٢٨) .

العقوبة

يعاقب الجاني في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن . وتكون مصادرة الاشياء المقلدة او المزورة واجبة طبقاً لنص المادة ٣٠ عقوبات .

ويلاحظ ان مرتكب التقليد او التزوير قد يقوم باستعمال الشيء المقلد او المزور او بادخاله إلى البلاد المصرية وفي هذه الحالة تتعدد في حقه الجرائم وتطبق المادة ٣٢ عقوبات (٢٩) .

ويلاحظ اعمال ما نصت عليه المادة ٢٧ من قانون العقوبات والتي تنص على ان كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عوامل بالرافة فحكم عليه بالسجن يحكم عليه ايضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . والعزل في هذه الحالة عقوبة تكميلية وجوبية .

من احكام محكمة النقض

١ - من المقرر ان التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد والعبرة فيه باوجه الشبه لا باوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه ان يندفع به الجمهور في المعاملات وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كلن قلصراً وكان من المقرر ان القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على راس غيره فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى انخداع الجمهور بهذا الخاتم الأخير واكتفى في ثبوت التقليد برأى وكيل الإدارة الاجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصر التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

(٢٨) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٩٢

(٢٩) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٤٨

٢ - من المقرر أن العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور في المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلاً بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل وكلن الثابت من التحقيقات المنضمة أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير قد جاء به أن بصمات الختم المضبوط تشابه بصمات الختم الصحيح من حيث الشكل ومضمون الألفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضها البعض وأن القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وأنه مزور بطريق التقليد من إحدى بصمات قالب الختم الصحيح المثلث الشكل والخاص بمجزر المنيا . كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمتي الختمين بما قرره الطبيب البيطري الذي ضبط الواقعة من أن الجمهور ينخدع في بصمة ذلك الختم المزور . لما كان ذلك وكلن الحكم المطعون فيه لم يقدّم بحثاً أوجه التشابه بين الختمين واعتد فقط بأوجه الخلاف بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأن حجه ذلك عن تقدير أدلة الدعوى وساقه إلى هساد في الاستدلال فإنه يتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .

٣ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارقه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٢) .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٢) .

٥ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦/١ أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه ختماً أو علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارقه فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة .

(نقض ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ص ٧٤٥) .

٦ - من المقرر أنه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال المقلد أو المزور استعماراً ضاراً بمصلحة الحكومة والأفراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .

٧ - إن القاعدة المقررة في جرائم التقليد تقتضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف وإن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خداع الجمهور بالعلامات ولا يشترط القانون أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً مادام من شأنه أن يخدع الناس وكان الأمر المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أسس قراره على ملابن الطلبين الصحيح والمقلد من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما . والتفت في نفس الوقت عما حصله من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها وأنها تتحد في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فإنه يكون قد أخطأ القانون بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤) .

٨ - لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقارباً بل يكفي أن يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً مادام من شأنه خدع الناس .
(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨/٤/١٩٥٨) .

٩ - لا تنطبق المادتان ٢٠٦، ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات إلا إذا كان التقليد على رمز مخصوص مما يصدق على كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وأن تكون العلامة لإحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع المحكمة منها ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة أفراد وتمييز فحسب بل دلالة توثيق أيضاً .
(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩) .

١٠ - يشترط للعقاب أعمالاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافراً لركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية .
(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥) .

١١ - إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم ختماً مقلداً مع علمه بتقليده - التي دانه بها - في قوله : « أما تهمة استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة إلى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن ضبطها بحملة عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم

المقلد مما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المزيف ومباررته إلى استعماله بوضع بصمته على اللحوم المضبوطة ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفي في بيان علم المتهم بالتقليد .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦) .

١٢ - يختلف القصد الجنائي الذي يطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٣٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فالقصد الجنائي في المادة ٣٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد وهو مفترض من التقليد أو التزوير وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا المقصد - أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢) .

١٣ - متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم إلى هدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن أن ينخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية . فإنه لا يقدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٣) .

١٤ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفاً بالبصمة الماخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت على الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٤) .

١٥ - إذا كان مقال الحكم في بيان واقعة الدعوى « تزوير ختم السلخانة » هو ، أن الاختتام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغير اختتام السلخانة ، فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدان الطاعن فيها . إذ هو لم يبين ماهية الاختتام الصحيحة أو المزورة وهل هي من أرقام أو حروف أو علامات كما يبين ما إذا كانت الاختتام المزورة تشبه الاختتام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه

الطاعن يعد تزويراً ومجرد قول الحدم بمغايرة الاختتام الموجوده على اللحوم لاختتام السلخانة لا يكفي إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٩) .

١٦ - فى جريمة تقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد إمكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر .

(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٢٥/١١/١٨) .

١٧ - إن المادة ١٧٤ من قانون العقوبات (٢٠٦ الحالية) لا تميز بين اختتام او تمغات الحكومة باعتبار انها مستعملة او غير مستعملة حالياً فلأجل أن تكون هذه المادة منطبقة يكفي إذن أن يكون الختم المزور هو ختم إحدى جهات الحكومة حتى ولو كان غير مستعمل الآن ويتضح ذلك حينئذ من أنه فى بعض الظروف يجوز أن تزوير ختم قديم يخل بالنظام العام كما يخل به تزوير ختم تستعمله حالياً إحدى مصالح الحكومة .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة صالئة عشرة - سنة ١٩١٢ ، صفة ٢٧) .

١٨ - الصفيحة التى تعمل تقليداً للصفائح التى تبين فيها وزارة الداخلية نمر رجال البوليس لا تدخل تحت مدلول كلمة « علامة » ، فليست تلك الصفيحة فى واقع الامر سوء جزء من ملابسهم كالأحرمة والأزرار . وكل الفارق بين الصفيحة وغيرها من أجزاء الملابس هو أن الصفيحة رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموز إليها بأرقام وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها من ملامات الحكومة .

(نقض ١٩٢٩/٦/١٢ المحاماة س ٩ رقم ٨٩ ص ١٠٦٥) .

١٩ - الصفيحة التى تعمل تقليداً للصفائح التى تعلق على السيارات تمييزاً للواحدة عن الأخرى لا تدخل تحت مدلول كله علامة ولا يعاقب على تقليدها بمقتضى المادة ١٧٤ (٢٠٦ الحالية) ما لم يقلد بها ختم المحافظة التى يبصم به على ما يسلم منها لأصحاب السيارات .

(نقض ١٩٢٩/١٠/٢٤ المحاماة س ١٠ ص ١٣٩) .

مادة ٢٠٦ مكرر

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات على الجرائم الواردة فى المادة السابقة إذا كان محلها اختتاماً أو دمعات أو علامات لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات

التعاونية او النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً او إحدى المؤسسات او الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا كانت الاختتام او الدمغات او العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة او شركة او جمعية او منظمة او منشأة إذا كانت الدولة او إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ملاباة صفحة كانت .

تعليقات

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ ، الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨ ، وكان قد سبق إضافتها بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ ، الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ - العدد ٤٢ مكرر ، ثم ألغاه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ ، الوقائع المصرية في ٢٦ فبراير ١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر ، .

— هذه المادة لا تختلف عن المادة ٢٠٦ إلا في الجهة صاحبة الختم او الدفعة او العلامة وكذلك في العقوبة فقد توسطت بين عقوبة تقليد الاختتام الحكومية وعقوبة تقليد اختتام المنشآت الخاصة مع تشديد العقوبة إذا كان الختم لجهة تساهم الحكومة او إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب^(١) .

ويقوم الركن المادي لهذه الجنائيات على افعال التقليد او التزوير او الاستعمال او الادخال في البلاد وفق ذات المدلول الذي سبق تحديده بالنسبة للمادة ٢٠٦ ع . ويقوم الركن المعنوي في جنائيات التقليد والتزوير والادخال في البلاد على القصد الخاص الذي يفترض نية استعمال الشيء او المحرر المقلد او المزور فيما قلد او زور من أجله ويقوم في جنائية الاستعمال على القصد العام^(٢) .

ويلاحظ ان التفسير اللغوي يؤدي إلى عدم تطبيق المادة ٢٠٦ مكرراً على من يرتكب الجريمة خارج الجمهورية فقد اقتضت المادة الثانية من قانون العقوبات على جنائيات التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ولا مجال للتوسع او القياس في هذا المقام . ومن جهة أخرى فإن الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠ عقوبات يسرى على مرتكب هذه الجريمة^(٣) .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٣٠ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٣١ .

مادة ٢٠٧

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختام أو دمغات أو علامة حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبينة في المادة السابقة وإستعملها استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة .

تعليقات

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢
« الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨ » .

أركان الجريمة :

هذا النص لا يعاقب على تقليد الختم الخاص بمصلحة حكومية وإنما يعاقب على استعمال الختم الحقيقي استعمالاً لا يبيحه القانون بقصد الغش والاضرار بحقوق الحكومة أو مصالحها أو بمصلحة فرد أو أفراد من الناس^(١) .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة توافر ثلاثة أركان وهي :

أولاً : وقوع أفعال مادية معينة هي الاستحصل بغير حق مع الاستعمال الضار .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على اختام حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى الهيئات المبينة في المادة ٢٠٦ مكرراً .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام لدى المتهم وكذلك قصد خاص أي نية محددة .
وفيما يلي تفصيل كل ركن من الأركان سألفة الذكر .

الركن الأول : الفعل المادي :

الفعل المادي الذي تعاقب عليه المادة ٢٠٧ مكون من عنصرين لا بد من اجتماعها معا لقيام الجريمة وهي الاستحصل بغير حق على اختام حكومية أو مملوكة لإحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبينة في المادة ٢٠٦ مكرراً ثم استعمال هذه الاختام استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة .

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٩٣

والاستحصال بغير حق يقتضى الاستيلاء على هذه الاختام بطريقة غير مشروعة أما إذا كانت في عهدة الموظف المختص نفسه وأساء استعمالها فلا يتحقق الفعل المطلوب وإن جاز أن تنشأ عن ذلك جريمة أخرى .

أما الاستعمال المطلوب فيشترط فيه أن يكون « ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة » ، على حد تعبير المادة ٢٠٧ فخرج بذلك استعمال الختم فيما أعدد له (٢) .

وعلى ذلك فإنه يجب أن يستعمل الختم الحقيقي بعد الاستحصال عليه بغير حق ومجرد حيازة الختم دون استعماله لا جريمة فيه ولا يعتبر شروعاً لأن الجريمة جنحة لم نص القانون على عقاب الشروع فيها فإذا كان الحصول على الختم فقط دون استعماله يكون جريمة أخرى فيعاقب الجاني طبقاً للنص المنطبق على فعله كما إذا حصل على الختم بطريقة السرقة أو النصب أو الاختفاء (٣) .

ويشترط لتطبيق هذه المادة أن يحصل الجاني على الختم بغير حق فإذا كان في عهده من قبل استعماله استعمالاً ضاراً فلا ينطبق عليه حكم المادة ٢٠٧ (٤) .

ويفترض الركن المادي أن فعل الاستعمال ضار بمصلحة عامة أو خاصة وقد توسع الشارع في تحديد الضرر فلم يتطلب أصابته مصلحة عامة بل عدل بذلك نيلاً مصلحة خاصة ولو كانت لشخص واحد ويجوز أن يكون الضرر معنوياً ويجوز أن يكون مجرد محتمل (٥) .

الركن الثاني - محل الجريمة :

محل الجريمة وهو الاختام الحقيقية ما إليها من التمغلات والعلامات الخاصة بإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو بإحدى الهيئات التي تتولى إدارة بعض المرافق العامة . وقد أضاف القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى ذلك الاختام وما إليها الخاصة بإحدى الجهات المبينة في المادة (٢٠٦ مكرراً) وهي الشركات المساهمة والنقليات والجمعيات التعاونية ما إليها من الأشخاص المعنوية الخاصة ذات النفع العام وكذلك المنظمات والشركات والجمعيات والمنشآت إذا كانت الحكومة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت (٦) .

وقد ذهب رأى إلى أن المقصود بالاختام والتمغلات في حكم المادة المذكورة هو ذات الآلات

(٢) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٦٢

(٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٩٦

(٤) الدكتور أحمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٧٢

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢١١

(٦) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٥١

التي تستخدم في الختم أو التمتع وليس المقصود طوابعها واثارها ذلك ان قول المادة كل من استحصل بغير حق ، يفيد ان الشيء ليس بحسب اصله في حيازة المستحصل وان هذا المستحصل ليس من حقه ان يكون الشيء في حيازته بل انه إنما تعمد رسمي للحصول عليه ممن له حق في حيازته سواء كان الحصول بسرقة او نصب ام بطريق آخر غير مشروع وكل هذه المعاني إنما تصح في آلات الاختام والتمغات دون طوابعها واثارها^(٧) وإلى ذلك ذهبت محكمة النقض فقضت بعدم انطباق المادة ٢٠٧ على من يقتطع تمغات الحكومة من مضوغات ذهبية ويضعها على غويشات من الفضة مغطاة بطبقة من الذهب^(٨) .

وذهب اتجاه آخر في الفقه إلى ان هذا الرأي السابق محل نظر ذلك ان تعبير ، اختام او تمغات او علامات ، الذي ورد في المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات هو ذات التعبير الذي ورد في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات (الفقرة الرابعة) ولما كان الاجماع على ان المراد بهذا التعبير في المادة ٢٠٦ هو آلة الختم او التمغة وكذلك اثرها المنطبع فإنه يلزم من ذلك ان يكون له ذات المدلول في المادة ٢٠٧ حرصا على الاتساق بين نصين متعلقين في القانون . مما مؤداة بالضرورة اتحاد موضوع التجريم في النصين وحصر الاختلاف بينهما في الأفعال التي يجرمها كل نص . ويساند التوسع في تفسير المادة ٢٠٧ انه لا اختلاف من حيث علة التجريم والخطورة على الثقة العامة بين اساءة استعمال آلة الختم او التمغة واساءة استعمال اثرها او بصمتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن تعبير ، الاستحصال بغير حق ، يصدق على الآلة كما يصدق على بصمتها ذلك انه إذا وضعت الدولة البصمة على معدن فإن نقلها من موضعها إلى معدن آخر عن غير طريق الدولة بعد ، استحصالا بغير حق ، على هذه البصمة^(٩) وعلى ذلك فإنه يظهر في الفقه رجحان ذلك الرأي الذي يسوى بين آلة الختم في ذاتها وبين اثره المنطبع لأن وضع العلامة او التمغة على الشيء بمعرفة الجهة المختصة يفيد معنى خاصا هو تحصيل الرسم المقرر وضمن سلامة الشيء من الغش ومطابقته للحقيقة فالعبث بهذه العلامة بعد ذلك ورفعها لتوضع على شيء آخر فيه اعتداء على حق الحكومة او المصلحة الحكومية كما ان ضرره هو بعينه ذلك الضرر الذي ينشأ عن الاستحصال على آلة الختم الصحيح بغير حق واستعماله فالعلان لا يفرق كثيرا في درجة الاجرام بل هما يلتقيان عند غرض واحد وتابى العدالة التفرقة بين اجرام من يسيء استعمال آلة الختم وبيم من يسيء استعمال طابعه مادام هذا الاجرام ينطوي على الغش والتمويه^(١٠) .

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٨) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢١٠

(١٠) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٩٥

الركن الثالث - القصد الجنائي :

تقيم المادة ٢٠٧ جريمة عمدية فهي تتطلب أولاً توافر القصد الجنائي العام أى إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها كما يتطلبها القانون مع افتراض العلم بماهيتها وهي تتطلب ثانياً توافر قصد خاص هو نية الغش أو ، الاضرار بمصلحة عامة أو خاصة ، على حد تعبير المادة فإذا انتفت هذه النية فلا جريمة كمن يستولى على ختم لييصم ورقة معدة لختمها بمعرفة الموظف المختص توفيراً للوقت^(١١) .

العقوبة : هي الحبس وتكون الصادرة جوازياً طبقاً لنص المادة ١/٣٠ ع وبدون اخلال بحقوق الغير حسن النية وهي الجهة صاحبة الآلة المحدثه للختم أو الدمغة أو العلامة^(١٢) .

والشروع في هذه الجريمة متصور ولكن لا عقاب عليه لعدم النص عليه .

مادة ٢٠٨

يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

تعليقات

هذه المادة تنص على جريمتين الأولى تقليد اختتام أو تمغلت أو علامات إحدى الجهات غير الحكومية وغير المذكورة في المادة ٢٠٦ مكرراً إذ المراد بهذه المادة هو عملية اختتام الجهات غير الحكومية مطلقاً .

والثانية استعمال هذه الأشياء المقلدة أو المزورة مع العلم بتقليدها .

أركان الجريمة الأولى (التقليد) :

- ١ - فعل ملادى هو التقليد .
- ٢ - محل الجريمة ختم أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات غير الحكومية .
- ٣ - القصد الجنائي .

(١١) . (١٢) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٦٥ .

وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

أولاً - الفعل المادي (التقليد) :

التقليد هو إنشاء شيء كاذب ليشبه في مظهره الشيء الصحيح وقد اختار الشارع لفظ التقليد في هذه المادة دون التزوير لأن تغيير الحقيقة في الاختام والتمغلات والعلامات لا يتصور إلا بتقليدها والمراد بالختم هو ذاته وكذلك اثره وبصمته^(١)

ثانياً - محل الجريمة :

الاشياء التي تحميها المادة ٢٠٨ عقوبات هو اختام وتمغلات وعلامات كل ما خرج عن الحكومة والهيئات العلمية . وكل ما خرج عما نصت عليه المادة ٢٠٦ مكرراً عقوبات . وقد نوحى عبارة « إحدى الجهات ايا كانت » ، انها تشمل إحدى جهات السلطة العامة او غيرها على الاطلاق ولكن ذلك ليس هو المراد الحقيقي للقانون فقد فرغ من تقرير عملية اختتام السلطة العامة في المادة ٢٠٦ . وفرغ كذلك من عملية اختتام جهات أخرى بينها في المادة ٢٠٦ . وفرغ كذلك من عملية اختتام جهات أخرى بينها في المادة ٢٠٦ مكرراً . ومن ثم وجب صرف هذا التعبير هنا إلى اختتام ما يتبقى من جهات مثل الشركة المأذونة او أحد البيوت التجارية واختتام الحكومات الأجنبية . مع ملاحظة ان المادة ٢٠٨ عقوبات لا تتناول تقييد ختم احد الافراد ولو كلن مستخدماً بإحدى الجهات المذكورة ولكن وضع مثل هذا الختم المقلد على محرر يعد تزويراً طبقاً للمادة ٢١٥ عقوبات^(٢) .

ولا تسرى عملية المادة ٢٠٨ على العلامات التجارية اى على ماركات الشركات والمصانع بل يدخل تقليدها في باب الغش اكثر منه في باب التزوير ويلاحظ في هذا الصدد ان القانون ٣٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف حل محل المادتين ٣٥٠ ، ٣٥١ عقوبات فيما يتعلق بالعلامات التجارية والغامها وهو يعاقب على تقليد هذه العلامات او تزويرها^(٣)

ثالثاً - القصد الجنائي :

يجب ان يقوم عند الجنائي المقلد للختم او التمغة او العلامة القصد الجنائي الخاص ومعنى ذلك ان تتجه ارادته إلى تقليد الختم الا التمغة إلخ مع علمه بان فعله يحرمه القانون .

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٥٤

(٣) الدكتور دحوف عبيد المرجع السابق ص ٦٨

وان تكون مضرًا بمصلحة المؤسسة الأهلية فمن يقلد علامة لإحدى الشركات قاصداً من ذلك ان يقنع غيره بمهارته وحذقه دون ان يتجه قصده للاضرار بالشركة فلا يعتبر مرتكباً لجريمة التقليد لعدو توافر القصد الخاص الذي يتطلبه القانون^(٤) .

أركان الجريمة الثانية (الاستعمال) :

الجريمة الثانية المنصوص عليها بالمادة ٢٠٨ عقوبات هي : استعمال شيء من الأشياء المذكورة بالمادة مع علمه بتقليدها ، والاستعمال هنا يعنى الاحتجاج بالختم المقلد كما لو كان صحيحاً ولا يختلف معنى الاستعمال هنا عمل سبق ذكره في اختتام الحكومة (المادة ٢٠٦) ومن ثم فإن الجريمة تقع بمجرد عرض الختم المقلد والتمسك به دون استلزام قبوله فعلاً ممن يعرض عليه ويلاحظ ان استعمال الشيء المقلد جريمة مستقلة عن تقليده ومن ثم فلا يشترط ان يكون المتهم هو نفس من يستعمله او ان يكون على صلة به^(٥) ومحل الجريمة في الاستعمال هو ذاته محل الجريمة في التقليد .

ويشترط كذلك ضرورة توافر قصد عام وهو يتطلب في جريمة الاستعمال ضرورة العلم بتقليد المتهم او الدمغة او العلامة المستعملة وهو علم لا محل لافتراضه بل لابد من إقامة الدليل عليه وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعين توافر خاص ايضاً هو نية الغش او الاضرار بالجهة صاحبة الختم او الدمغة المقلدة^(٦) .

العقوبة :

الحبس ويضاف إليه مصادرة الأشياء المضبوطة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات .

مادة ٢٠٩

كل من استحصل بغير حق على الاختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضرًا بآية مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

(٤) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٠٠

(٥) الدكتور عبيد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٥٤

(٦) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٦٩ .

تعليقات

الجريمة الواردة بهذا النص مقابل الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٧ وتتفق معها في بحكامها فيما عدا امرين الأول : الجهة صاحبة الختم أو التمغة في قيام الجريمة بان يلحق الضرر بشخص من أحد الناس^(١) .

وإنما يجب ان يصيب الضرر مصلحة عامة او أى إدارة من إدارات الأهالى منشأة أهلية او محل تجارى او بيت مالى والقصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يختلف عما سبق ذكره فى جريمة المادة ٢٠٧ عقوبات فهو القصد الجنائى الخاص أى العلم المقترن او المصاحب لإرادة النشاط المادى فى الجريمة مع توافر نية الغش والإضرار بإحدى الجهات المذكورة وهى المصلحة العامة او إحدى إدارات الأهالى ويعاقب الجنائى فى هذه الجريمة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين^(٢) .

مادة ٢١٠

الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

تعليقات

كلن قد ذهب رأى إلى ان الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢١٠ عقوبات ينصرف اثره إلى جميع الجرائم الموضحة بالمواد السابقة على المسلاة ٢١٠ ازاء عمومية النص وضرورة تفسيره بما فيه الأصلح للمتهمين إلا ان هذا الرأى يبدو مرجوحا ازاء الاعتراضات الآتية :
أولاً : لأن المادة ٢١٠ تشير إلى « جنائيات التزوير » دون الجنح ولا توجد جنائيات تزوير فى المواد السابقة عليها إلا فى المادة ٢٠٦ والمادة ٢٠٦ مكررا دون غيرهما اما جرائم المواد السابقة الباقية وهى من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ فكلها جنح لا جنائيات .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٥٦ .

ثانياً : لان الاعفاء من العقاب للتبليغ عن الجرائم لم يشرعه القانون إلا استثناء في بعض الجنايات دون الجناح وعلى وجه خاص في الجنايات التي تقع على الصوالح العامة اما المواد من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ فتتضمن جناحاً عادية الشأن موجه أغلبها ضده صوالح غير حكومية فلا تستحق من المشرع عناية خاصة في تعقبها ومكافحتها .
ومن اجل ذلك فإن الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ عقوبات مقصور على جنايات المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً دون غيرهما من الجرائم الأخرى^(١) .

والاعفاء طبقاً لنص المادة ٢١٠ عقوبات واجب في صورتين :
الاولى : ان يحصل تبليغ الحكومة قبل تمام الجناية وقبل الشروع في البحث عن الجناة . وفي هذه الحالة يجب للاعفاء تعريف السلطات بمن ساهموا مع المبلغ في الجريمة . بمعنى انه لابد ان يحدث التبليغ والجريمة في مرحلة الشروع وان يكون قبل البدء في البحث عن الجناة وان يؤدي المبلغ خدمة لحكومة بالأخبار عن ساهم معهم عن يعرفهم المبلغ والصورة الثانية : ان يحصل التبليغ بعد شروع الحكومة في البحث عن الجناة . ويلزم للاعفاء ان يسهل المبلغ القبض عليهم فلا يشترط في هذه الصورة ان ياتى الاقرار قبل تمام الجريمة او في مرحلة معينة من مراحل الدعوى وإنما يلزم ان يسهل المقر القبض على باقي الجناة ممن يعرفهم .

واثبتت شروط الاعفاء مسألة موضوعية^(٢) متروك تقديرها لمحكمة الموضوع .

من أحكام محكمة النقض :

١ - إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بان الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير بالمادة السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعلها الآخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئاً إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ وقد اكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على ان تسرى احكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل المشرع المصري . وكلتا المادتين إنما يتحدثان عن حالتين مستقلتين

(١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٦٠

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٥٠ .

لا عن شرطين يجب اجتماعهما للحالة واحدة - الحالة الأولى : هي اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية : تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها بل لقد رأى المشرع ان يتوسع في الاعفاء فيتقاضى عن العقاب في الحالة الثانية ايضاً في سبيل الوصول إلى معاقبة باقى الجناة .
(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٥٢)

٢ - اعتراف المتهم بالتزوير بعد القبض عليه وعلى شركائه في الجريمة لا يعفيه من العقاب .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ نقض رقم ٦١٤ لسنة ٤٣ ق ومشار إليه في الموسوعة للمستشار جندى عبد الملك المرجع السابق الجزء الثانى ص : ٢٦) .

٣ - كون المتهم هو الذى ارشد الحكومة عن شريكه وسهل القبض عليه ام لا مسألة خاصة بالموضوع فمتى اثبتت محكمة الموضوع انه لم يكن للمتهم اى عمل لتسهيل القبض على شريكه وانه بذلك لا يستحق الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٨ (المقلبة لنص المادة ٢١٠ عقوبات) كلن قولها الفصل في هذا الامر .
(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٢٠ قضية رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق المرجع السابق ص ٣٦١) .

مادة ٢١١

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في اثناء تادية وظيفته تزويرا في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من المستندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات او اختتام مزورة او بتغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او بزيادة كلمة او بوضع اسماء او صور أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن .

مادة ٢١٢

كل شخص ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن مدة اكثرها عشر سنين .

مادة ٢١٣

يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو احوالها في حالة تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أو الى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

تعليقات وأحكام :

— المادة ٢١١ عقوبات مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٤ - العدد ٨) .

— تعاقب المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ عقوبات على التزوير في الأوراق الرسمية .

تعريف التزوير :

يعرف التزوير بأنه تغيير للحقيقة بقصد الغش في محرر بإحدى الطرق المبينة في القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير . فلجريمة التزوير ركنان ركن مادي ويقوم في تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق الواردة في القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير . وركن معنوي يتوافر بإنصراف نية الجاني إلى ذلك التغيير وإلى استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله^(١) .

التزوير المادي والتزوير المعنوي :

يقع التزوير اهمالا بإحدى طريقتين اما بتغيير الحقيقة ماديا ويعرف ذلك بالتزوير المادي واما بتغيير الحقيقة معنويا ويعرف بالتزوير المعنوي . فيوجد التزوير المادي كلما ادخل المزور على محرر تغييرا ماديا سواء كان ذلك بتقليد خط الغير أو بادخال تحريف على

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٣٦ .

محذر موجود اما بالزيادة او الحذف او التعديل او باصطناع محذر - ويوجد التزوير المعنوى كلما ادخل المزور على محذر تغييرا لا فى مادته بل فى معناه ومضمونه وملايساته^(٢) .

وخلاصة ذلك ان التزوير المادى هو كل تغيير للحقيقة فى محذر بطريقة مادية تترك اثرا مشاهدا محسوسا وقد ذكرت المادة ٢١١ عقوبات طرق التزوير المادى وهى وضع امضاءات او اختتام مزورة او بتغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء او صور اشخاص آخرين مزورة . ومن المتفق عليه اضافة التقليد والاصطناع إلى الطرق المذكورة فى المادة ٢١١ عقوبات .

اما التزوير المعنوى فهو الذى يكون التغيير فيه فى مضمون المحذر او ما يتصل به من ظروف بحيث لا يدركه الحس . وقد بينت المادة ٢١٣ عقوبات طرق هذا التزوير فقالت : « سواء كان ذلك بتغيير اقرار او لى الشان الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إداجه بها او بجعله واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها ،^(٣) .

أركان جريمة التزوير :

لجريمة التزوير ثلاثة أركان هى :

- الركن الأول - تغيير الحقيقة فى محذر بطريقة من الطرق التى نص عليه القانون .
- الركن الثانى - ان يكون من شان هذا التغيير فى الحقيقة ان يحدث ضررا .

الركن الثالث - القصد الجنائى .

الركن الأول . تغيير الحقيقة (فعل التزوير)

١ - تغيير الحقيقة

تغيير الحقيقة هو عنصر أساسى فى التزوير المعاقب عليه فلا عقاب إذا لم يقع هذا التغيير ولم تتبدل الوقائع الثابتة فى المحذر او تتأثر حقيقة بما دون فيه^(٤) .

(٢) الاستاذ احمد امين فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٢٢ ص ٤٠ .

(٣) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٢٧٧ وما بعدها .

(٤) المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجل السابق ص ٢٢١ .

ومن ثم فإن تغيير الحقيقة يعنى ابدالها بما يغيرها وبالتالي فلا يعتبر تغييرا لها اى
إضافة لمضمون المحرر أو حذف منه طالما ظلت الحقيقة المنبعثة منه بنفس حالتها قبل
الإضافة والحذف . وعلى هذا الاساس لا تغيير للحقيقة عند إضافة الرقم الالفى والمئوى
لتاريخ تحرير السند إذا كان السند قد دون دونهما ولا عند إضافة لفظ فقط أو لا غير ونفس
الامر عند حذف عبارة مكررة فى السند أو إضافة عبارة تزيد المعنى المقصود وضوحا لان
الحقيقة المدونة فى السند لم تزل بحالتها وانما يكون هناك تغيير فى الحقيقة إذا ترتب عليه
خلق حقيقة جديدة أو تضخيم الحقيقة التى كانت موجودة أو تحريفها أو تخفيفها أو
تدقيقها على نحو تصبح به أكثر حسما عند الاحتجاج بها أو اسنادها إلى غير مصدرها (٥) .

و خلاصة ما تقدم انه إذا حصل التغيير من صاحبى الحق فيه فإنه لا يعنى الافتئات على
الحقيقة بقدر ما هو حرية فى التعبير عنها وهو لذلك لا يعد تزويرا فإذا كان المحرر متعلقا
بحقوق الغير أو صفاته فإن الشخص يفقد حيويته فى أحداث تغيير فيه ومن ثم فإن ما يقع من
ذلك يدخل فى دائرة التزوير ومما يتصل بهذه الفكرة ويراه البعض من تطبيقاتها ستر حقيقة
التصرفات القانونية أو الصورية والكذب فى الاقرارات الفردية (٦) .

الصورية فى العقود :

هل الصورية تعتبر تزويرا ؟ موضوع انقسمت فيه اراء الشراح واختلفت فيه احكام
المحكم ومما لا شك فيه ان الصورية تتضمن اخفاء أو تغييرا للحقيقة لان العقد الصورى
هو العقد الذى يثبت فيه المتعلقان وقائع تغير حقيقة ما اراده بهذا العقد ويكون هذا
التغيير أو الاخفاء مقصورا لغرض أو مصلحة خاصة ولكن الذى يشك فيه هو ما إذا كان
هذا التغيير يمكن ان يبلغ مبلغ التزوير فيعاقب عليه القانون متى توفرت الاركان الأخرى
وليست فى القانون ما يرشد إلى حقيقة الراى الواجب اتباعه فبينما نرى القانون يبيح
الصورية فى حالة مخصوصة وهى الهبة الموصوفة بصفة عقد آخر (مادة ٤٨ مدنى) إذا
به يعاقب عليها فى حالة أخرى وهى المنصوص عليها فى المادة ١٣٦ تجارى بقوله (تقديم
التواريخ فى التحويل ممنوع وان حصل يعد تزويرا) (٧) .

والسائد فى الفقه المصرى هو عدم العقاب على الصورية ولكن بشرط ان يقتصر
المتعلقان على تناول خالص حقهما ومركزهما الشخصى اما إذا تناول التصرف مركز الغير
حقوقه صفاته فإن كل تغيير للحقيقة فيه يكون من قبيل التزوير المعاقب عليه (٨) .

(٥) الدكتور محمد زكى أبو علم فى قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٢٦٧ .

(٦) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٦١ .

(٧) الاستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها .

(٨) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٦٣ .

ويلاحظ أن الصورية التي لا تعد تزويرا هي تغيير الحقيقة في البيانات التي يتضمنها العقد وقت تحريره أما إذا أحدث المتعاقدان تغييرات ملادية في العقد بعد تمامه وبعد تعلق حق الغير به فإن فعلهم يعد تزويرا جنائيا بشرط تحقق ركن الضرر المحقق المحتمل^(٩).

ويعد كذلك تزويرا من بلب إلى إذا صدر تغيير الحقيقة من أحد المتعاقدين فقط دون رضا الآخر. ولذا حكم بأنه يعد تزويرا ما عمد إليه مشتري حرر صورة طبق الأصل من عقد بيع حقيقي وخفض الثمن الوارد به ثم وضع امضاءات مزورة للبائع والشهود بقصد تخفيض رسوم التسجيل لاحتمال حصول ضرر للبائع المسند إليه العقد^(١٠).

ويخلص مما سبق جمعية أن المتفق عليه في مصر فقها وقضاء هو أنه لا عقاب على الصورية إلا إذا وجد نص يعاقب على ذلك.

— الأقرارات الفردية :

الأقرارات الفردية هي التي تصدر من جانب واحد مثل أقرارات الأفراد من دخولهم إلى مصلحة الضرائب وأقرارات التجار عن بضائعهم الصادرة أو الواردة إلى إدارة الجمارك والقاعدة أن تغيير الحقيقة في هذه الأقرارات لا عقاب عليه لأن الأقرار متعلق بامر خاص بالمقر وقاصر على مركزه الشخصي وليس من شأنه أن يكسب المقر حقا أو يجعل له سندا ويمكن دائما التحري عن صحته^(١١).

وهذه القاعدة مطلقة في شأن الأقرارات الفردية التي تضمنها محررات عرفية والعلة في ذلك أنه ليس لما يثبت فيها من الأقرارات الفردية من الأهمية ما يقتضى استعداد القانون على المقر الذي يغير الحقيقة فيها إذ المفروض أنها خاضعة في كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن فإذا قصر صاحب الشأن في ذلك فعليه وحده تقع مغبة التقصير ولا يغير من وجه المسألة عجز الدائن عن مراقبة صحة ما سطره المدين أما الجهلة القراءة والكتابة وأما الجهلة اللغة التي حرر بها السند فإن عليه أن يستعين بغيره صونا لحقوقه^(١٢).

على أن تغيير الحقيقة في بعض الأقرارات الفردية يعد تزويرا وذلك فيما لو انطوى الأقرار الفردي على نسبة أمر أو فعل أو صفة إلى شخص آخر على خلاف الحقيقة ويكون هذا في بعض المحررات الرسمية التي يكون مركز المقر فيها كمركز الشاهد لأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح إلا من طريق ذلك المقر

(٩) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٨٥.

(١٠) نقض ١٩٢٦/٢/١ رقم ٣٤٧ س ٤٣ ق ومشر إليه في المرجع السابق للدكتور عوف عبيد ص ٨٥.

(١١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٦٤.

(١٢) نق ١٩٣٢/١١/٢٧ المحل ص ١٣ رقم ١١٦ ص ٢٦٧.

في مثل هذه الاحوال يفرض القانون على المقر التزام الصديق فيما يكتبه في المحرر الرسمي فإذا غير الحقيقة في اقراره حق عليه العقاب باعتباره مزورا . واهم ما يدخل في هذا النوع التقارير الرسمية التي تحصل في المحررات المتعلقة باحوال الإنسان كدفتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق . ومن هذا القبيل ايضا انتحال شخصية الغير في الأقرار الفردي بغض النظر عن موضوع الأقرار فإنه يعد تزويرا إذ ينبني عليه نسبة امر او فعل او صفة الى شخص آخر على خلاف الحقيقة ومثل ذلك ان يتسمى شخص باسم آخر في تحقيق قضائي وسواء وقع على المحضر بامضائه او لم يوقع^(١٣) .

٢ - المحرر :

يشترط ان يكون تغيير الحقيقة حاصلا في كتابه اى في محرر موجود من الاصل او بكتابة اى بانشاء محرر بقصد تغيير الحقيقة . اما تغيير الحقيقة الذى يقع بقول او فعل لا يعد إلا تزويرا وانما يعاقب عليه القانون بنصوص خاصة كتغيير الحقيقة بالقول في جرائم البلاغ الكاذب وشهادة الزور واليمين الكاذبة وكغيير الحقيقة بفعل كالغش الذى يحصل في الاغذية والبضائع وتزييف المسكوكات وصنع الصيغ والمكاييل او المقييس غير المضبوطة فيعاقب على هذه الجرائم بنصوص خاصة غير نصوص التزوير في المحررات .

ويغلب ان يكون المحرر مخطوطا ولا يهم بعد هذا اللغة المسطربة ولا نوع الحروف الهجائية المستعملة وقد يقع التزوير حتى في العلامات الاصطلاحية متى كانت متفقا عليها . ولكنه لا يشترط ان يكون المرر مخطوطا بل يجوز ان يكون كله او بعضه مطبوعا . ويستوى ان يكون المحرر مسطرا على ورق او خشب او جلد او غير ذلك .

قد يتضمن تزوير المحرر تغيير الحقيقة باصطناع جزء مطبوع وبالكاتبه في وقت واحد كطبع الورقة ثم التوقيع عليها بامضاء مزور . ويستوى ان يكون المحرر المكتوب باليد او المطبوع رسميا يصدر عن موظف مختص او عرفيا مما يحرره الافراد تنظيما لعلاقاتهم وضبطا لمعاملاتهم وقد بين القانون احكام التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها في المواد ٢١١ - ٢١٤ عقوبات وجعل من هذا التزوير جنائية كما نص على تزوير الاوراق العرفية في المادة ٢١٥ عقوبات واعتبره جنحة .

ويلاحظ انه لا يهم نوع المحرر الذى يقع فيه التزوير فيجوز ان يكون عقدا او مستندا او دفترا او خطبا او عريضة او غير ذلك .

والرسالة التلغرافية التى يحررها المرسل ويمضيها بيده فامرها واضح إذ من السهل اعتبارها مزورة إذ توافرت فيها الأركان ولكن هل يمكن ارتكاب تزوير خلال نقل الرسالة ؟ لاشك ان عامل مكتب الصادر لا يبعث بالمحرر نفسه بل يملى على عامل الوارد بواسطة الآلة

التلغرافية علامات اصطلاحية ثم يترجمها عامل الوارد بعد ذلك إلى عبارة كتابية فإذا زور عامل الصادر عند التبليغ وترتب على ذلك أن دون عامل الوارد الرسالة محرفة فيكون عامل الصادر مرتكباً لجريمة التزوير شأنه في ذلك شأن من يعمل على موظف عمومي واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكذلك الحال فيما لو اختلق العامل رسالة تلغرافية لا أصل لها .

ويمكن أن يتصور وقوع التزوير بواسطة التليفون إذ يكفي أن يفترض أن المزور أملى العبارة المكذوبة على شخص آخر حسن النية بقصد تدوينها في محرر ومثل ذلك أن يتحدث شخص إلى عامل تليفون أحد الأقسام وينتقل شخصية وكيل نيابة ويطلب إلى العامل أن يكتب إشارة على لسان المتحدث بالافراج عن شخص مقبوض عليه في قضية جنائية فثبت العامل هذه الإشارة كتابة فلا ريب أن هذا الفعل يعتبر تزويراً باصطناع كتب افراج على خلاف الحقيقة ويعاقب الجاني بعقوبة من ارتكب تزويراً في محرر رسمي متى توافرت أركان هذه الجريمة .

ولا يشترط أن يكتب الجاني المحرر المزور بيده بل يكفي أن يعمل عليه على آخر لاثباته في ورقة ويعتبر الممل في هذه الحالة شريكاً للكتب الحسن النية . ويظهر ذلك في أحوال التزوير في الأوراق الرسمية فالجاني لا يكتب بيده صلب المحرر الرسمي وإنما يعمل الموظف المختص . وهذا الأخير هو الفاعل الأصلي ولا مسئولية عليه لعدم توافر القصد الجنائي ويعاقب الشريك رغم ذلك (م ٤٢ ع) .

ولا يتوقف وجود جريمة التزوير على تقديم المحرر المزور فلا يمنع من محاكمة المتهم على التزوير عدم تقديم أصل الورقة المزورة وادعاء المتهم ضياعها بل يكفي قيام الدليل على أنها كانت موجودة وأنها مزورة لاستحقاق المتهم للعقاب^(١٤) .

٣ - طرق التزوير :

التزوير نوعان تزوير مادي وتزوير معنوي فالتزوير المادي هو ما تغير به الحقيقة بطريقة مادية تترك أثراً يدركه بالبصر أما التزوير المعنوي فهو ما تغير به الحقيقة في معنى المحرر لا في مادته وشكله فلا يترك أثراً مادياً يدل عليه ولهذا كان اثبات التزوير المعنوي أصعب في العادة من اثبات التزوير المادي ولكن ليس للفرقة بين نوعي التزوير من أثر في العقاب فالعقوبة في الأصل واحدة كما أن التزوير بنوعية يقع في المحررات الرسمية والعرفية على السواء^(١٥) .

(١٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٤١

(١٤) المستشار جندى عبد الملك الجزء الثاني ص ٣٦٦ وما بعدها - والاستاذ احمد يمين المرجع السابق ص ٢٠ وما بعدها - والمستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٣٦ وما بعدها

(١٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٤٤

(١) طرق التزوير الملبى :

بينت المادة ٢١١ عقوبات ثلاث من هذه الطرق وهى (١) وضع امضاءات او اختتام مزورة (٢) تغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او زيادة كلمات (٣) وضع اسماء او صور اشخاص اخرين مزورة ويضاف إلى هذه الطرق الثلاث (٤) التقليد وقد ورد النص عليه فى المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٨ عقوبات (٥) الاصطناع وقد نصت عليه المادتان ٢١٧ ، ٢٢١ عقوبات .

وفيما يلى تفصيل لازم لكل طريقة من الطرق المتقدم ذكرها .

الطريقة الاولى : وضع امضاءات او اختتام مزورة :

يقع هذا بان يوقع المزور على محرر بامضاء او ختم لغيره سواء كان هذا الغير شخصا حقيقيا : جودا فى عالم الحياة او شخصا خياليا لا وجود له فإذا كان موجودا فلا يشترط لوجود التزوير ان يكون الامضاء مشابها لامضاء ذلك الغير بل يقع التزوير ولو أساء المزور التقليد . كذلك يوجد التزوير ولو كان المزور قد وقع باسم شخص لا يعرف الكتابة^(١٦) كما يقع التزوير ولو لم يتعمد المزور التقليد لان القانون يكتفى بوضع امضاءات او اختتام مزورة فمتى وقع المزور على محرر بامضاء غير امضائه عد المحرر مزورا بغض النظر عن التقليد . ويقع التزوير حتى ولو كان الامضاء متعززا القراءة او كان غير مقروء بالمرءة^(١٧)

وقد قيل فى ذلك بان الراجع انه يجب ان يكون الامضاء مقروءا ولو بصعوبة اما إذا حصل التوقيع بعلامة لا يستدل منها على الاسم فلا يعد تزويرا للامضاء^(١٨) .

وينبغى ان يلاحظ ان التزوير بوضع الامضاء قد يتحقق ولو كان الامضاء صحيحا فى ذاته وصادرا ممن ينسب إليه إذا كان الجانى قد حصل عليه بطريق الاكراه او المباغته لان ارادة صاحب الامضاء لم تتجه إلى وضع امضائه على المحرر كما لو اكراه شخص آخر على وضع امضائه او كما لو كتب شخص ورقة تدل على ان آخر مدين له بمبلغ من النقود ثم دسها عليه بين اوراق اخرى فوقع عليها بامضائه ضمن هذه الاوراق دون ان يتنبه لما فيها فهذا تزوير عن طريق المباغته للحصول على امضاء المجنى عليه^(١٩) .

ويرتكب التزوير ايضا من يضع على المحرر ختم شخص لم تتجه ارادته إلى ان ينسب

(١٦) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤١ .

(١٧) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ٣٧٢ .

(١٨) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٧٨ .

(١٩) الدكتور محمد زكى ابو عامر فى قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٢٨٥ .

المحرر إليه سواء صنع ختما باسمه مقلدا ختمه الحقيقي او غير محاول تقليده ثم وقع به او استعمل الختم الحقيقي للمجنى عليه دون علمه او على الرغم منه إذا البصمة في هذه الحالة الثانية مزورة وان كان الختم في ذاته صحيحا وسواء ان يكون الختم المزور لشخص حقيقي او لشخص وهمي (٢٠) .

وقد يحدث اخيرا ان يوقع بالامضاء المزور وتكون البيانات الواردة في المحرر صحيحة مطابقة للحقيقة واكثر ما يكون ذلك في الاوراق الرسمية ولا يمنع صحة البيانات من قيام الجريمة بتزوير الامضاء خصوصا وانه من المبادئ المسلم بها ان العبث بالاوراق الرسمية عن طريق تغيير الحقيقة في جزء منها يخل بالثقة المفروضة فيها (٢١) .

بصمة الأصبع :

نصت المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات على ان تعتبر بصمة الاصبع كالا مضاء في تطبيق احكام هذا الباب اى الباب السادس عشر الخاص بالتزوير وعلى ذلك فقد سوى هذا النص بين بصمة الاصبع وامضاء في تطبيق احكام التزوير وينطبق ما تقدم بشأن الامضاء على بصمة الاصبع .

واخيرا ينبغى ملاحظة انه لا مزورا من وقع با مضاء له حق التوقيع به للزوجة مثلا ان توقع باسمها مقرونا بقلب زوجها او بقلب ابنيها (٢٢) وكذلك لا يعتبر تزويرا معاقبا عليه توقيع شخص باسم مشهور به ولو انه غير اسمه الحقيقي إلا إذا حصل ذلك بسوء قصد وتحقق به الضرر (٢٣) .

الطريقة الثانية : تغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او زيادة كلمات : تنصرف هذه الطريقة إلى كل التغييرات المادية التى يمكن ان تتناول محررا سواء بالتعديل ام بالحذف ام بالاضافة وتدخل في الإضافة زيادة الكلمات الواردة في المادة ويشترط ان يقع التغيير بالحذف او بالاضافة او بالتعديل بعد اتمام المحرر اما التغيير الحاصل اثناء التحرير فهو تزوير معنوى لا مادى . ويشترط كذلك ان يقع التغيير بغير علم ذوى الشأن ولا موافقتهم والا فلا تزوير كالتقلان المتعاقدين على زيادة عبارات في عقد عرقى او على حذف شيء منها ولو بعد تحريره والتوقيع عليه منهما (٢٤) .

(٢٠) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(٢١) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٢٢) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤١ .

(٢٣) المستشار جندى عبدالملك المرجع السابق ص ٣٧٣ .

(٢٤) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٨٩ .

وحذف بعض الكلمات من المحرر باستعمال الوسائل الكيميائية يعتبر تزويرا ماديا وكذلك طمس معالم كلمة او اكثر او جزء من الكتابة بلمعة من المداد او من مادة ملونة عليها عمدا - اما تغيير الاختتام والامضاءات فيحصل بطريق العبث بها كإضافة حرف إلى بصمة الختم بحيث يتغير بذلك الاسم الثابت أصلا على المحرر او حذف جزء منه بقصد الغش او زيادة اسم او لقب على الامضاء الصحيحة او محو الجزء الاول منه او الآخر وعلى العموم كل تغيير يصبح به الختم او الامضاء مغيرا لأصل الصحيح .

ولا يعتبر احراق المحرر او اتلافه كله تزويرا لان القانون نص على احراق واتلاف السندات في المادة ٣٦٥ عقوبات . وهي جريمة خاصة ولكن إذا كان الاتلاف واقعا على جزء فقط من المحرر لاعداد بعض عباراته فيعتبر تزوير معاقبا عليه لابس منه نية الغش وتغيير الحقيقة (٢٥) .

الطريقة الثالثة : وضع اسماء او صور اشخاص آخرين مزورة :
المقصود بهذه الطريقة تجريم امران .

الاول - تقرر بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٨٤ وهو تجريم وضع صور شمسية او فوتوغرافية على محرر لشخص او اشخاص حالة كون الصورة - او الصور - اللزوم وضعها على المحرر لغيرهم كوضع صورة لشخص آخر على رخصة القيادة او بطلقات دخول النوادي او بطلقات اثبات الشخصية او المهنة وكذلك تجريم نزع الصورة الاصلية من المحرر واستبدالها بغيرها على نحو يصبح معه المعنى الاجمالي الذي ينبعث من المحرر مختلفا . اما الثانى فالمقصود منه تجريم الحالات التى يثبت فيها فى محرر حضور شخص او اشخاص لازمين فى تحريره حالة كونهم غائبين لم يحضروا اما باستبدال الاشخاص او انتحال شخصية الغير او التسمي باسمه سواء اكان هذا الغير شخصا حقيقيا معروفا لدى الجاني ام كان شخصا وهميا لا يعرفه الجاني وجوه انتحال الشخصية او التسمي باسم الغير هو ادعاء الجاني لنفسه شخصية غيره او اسمه اما ابدال الشخصية فجوهره ان ينسب الجاني لشخص اخر شخصية اخرى غير شخصيته الحقيقية (٢٦)

الطريقة الرابعة - التقليد :

التقليد هو وضع كتابة فى محرر تشبه كتابة شخص ما فى محرر آخر للايهام بأنها صادرة منه ايا كان مدى اتقانه بل يكفى ان يكون فى طريقة التحرير ما يحمل على الاعتقاد بصدور الكتابة من الشخص المسندة إليه كذبا . ولا يشترط إذا كان الامضاء للشخص حقيقى ان يقلد المزور امضاء المزور عليه بل يكفى وضع الاسم المزور عليه (٢٧)

(٢٥) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٥٣

(٢٦) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٢٨٩

(٢٧) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٩٢

واكثر ما يكون التقليد كطريقة من طرق التزوير الملقى في محررات الافراد ومن النادر ان يقع تقليد الكتابة من موظف وقد يكون التقليد غير متقن ولا اثر للتقليد المتقن او غير المتقن في اعتباره تزويرا لنما الذى يشترط في التقليد هو ان يكون مظهره باعنا على الاعتقاد بان الكتابة المقلدة سطرت بيد كاتب المحرر وانها اشبه بخط من زورت عليه اما اذا كانت الاضافة لم يراع المزور فيها تشبيه خطها بالخط المكتوب به المحرر ويمكن ان ينخدع إنسان في امر هذه الإضافة فلا تزوير ولا عقاب (٢٨) .

ويلاحظ ان هذه الطريقة لم تذكر في المادة ٢١١ عقوبات ولكن الفقه قد ادرجها بين طرق التزوير الملقى فقد سبق ذكرها في المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٨ .

الطريقة الخامسة - الاصطناع :

لم يرد ذكر الاصطناع في المادة ٢١١ عقوبات وانما جاء ذكره بالمادتين ٢١٧ ، ٢٢١ عقوبات وهما من مواد التزوير ولذلك فلا خلاف بالفقه او القضاء في أن الاصطناع طريقة من طرق التزوير الملقى .

والاصطناع هو انشاء محرر برمته ونسبته زورا إلى شخص لم يكتبه ولا يلزم لوقوع التزوير بهذه الطريقة ان يتوخم الجاني تقليد محرر بعينه او تقليد خط إنسان معين . ومن امثلة التزوير بالاصطناع انشاء سند دين ونسبته زورا إلى الغير واصطناع شهادة إدارية بالوفاء ونسبتها إلى العمدة واصطناع حكم ونسبته إلى محكمة معينة . واصطناع شهادة علمية وادعاء صدورها من احد المعاهد (٢٩) .

ويغلب ان يكون التزوير بالاصطناع مصطحبا بامضاء مزور سواء اكانت المصطنعة رسمية ام عرفية إلا ان وجود التوقيع على المحرر ليس شرط لاعتبار الاصطناع تزويرا معاقبا عليه . خصوصا وان هذا الشرط لا يتطلبه القانون بالنسبة للأوراق الرسمية بصفة خاصة لما لها من الحجية في اثبات ما تحتويه . فسواء اوجد عليها توقيعات ام لم يوجد فالتزوير قائم مادامت هذه الورقة الرسمية قد استوفت شكلها القانوني ووقع عليها الموظف للدلالة على صدورها على يده فإذا اصطنعت ورقة على مثال الورقة الرسمية كل ذلك تزويرا باصطناع محرر شبيه بالمحرر الرسمي مستوجبا لعقوبة التزوير في المحررات الرسمية . ويلاحظ ان عدم التوقيع على المحرر العرفي يضعف من قيمته إذ الأصل ان كاتب المحرر يقوم عادة بالتوقيع عليه ليصح اسناده ونسبة ما فيه إليه ومع ذلك فاصطناع محرر عرفي خل

(٢٨) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٥٨ وما بعدها

(٢٩) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٨٣

من الامضاء أو الختم يعاقب عليه باعتباره تزويرا لأنه قد يتخذ مبدأ للثبوت بالكتابة عندما يمسك به من زوره وتقلد فيه خط من نسبة إليه . ويستعين بالقرائن أو بالبينات عند ذلك يكون الضرر من التزوير محتملا (٣٠) .

وقد اختلف الراى فى حالة جمع اجزاء سند معزق واعادتها إلى اصلها فيرى البعض اعتبار هذا الفعل تزويرا بالاصطناع ويرى البعض الآخر أن جمع أجزاء السند ليس اصطناعا بالمعنى الصحيح (٣١) .

ويعد تزويرا بالاصطناع التزوير بالحصول على الامضاء مباغتة من المجنى عليه وبحصول منه على ورقة مضاء او مختومة على بياض (٣٢) .

والتزوير بطريق الاصطناع يكون فى اغلب الاحيان تزويرا معنويا بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة او جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها (٣٣) .

ب - التزوير المعنوى

ثلاث طرق :

واردة فى المادة ٢١٣ عقوبات وهى :

- ١ - تغيير اقرار اولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات ادراجه بها - ٢ - جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .
- ٣ - جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها .

ويقع التزوير المعنوى فى المحررات العرفية والرسمية ولكنه إذا وقع فى محرر رسمى فإن فاعل التزوير يكون هو الموظف العمومى المختص بتحرير المحرر وباعطائه الصفة الرسمية وقد يكون فاعلا حسن النية اما من يدلى بالواقعة المزورة فلا يتصور أن يكون مرتكب التزوير لان تحرير المحرر ليس من شأنه وانما يكون شريكا للموظف المختص بالتحرير اما التزوير المادى فإنه يرتكب فى المحررات الرسمية من موظف ومن غيره (٣٤) .

(٣٠) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٦١ .

(٣١) الدكتور احمد محمد ابراهيم المرجع السابق ص ٢٨١ .

(٣٢) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٣٨٤ .

(٣٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٥١ .

الطريقة الاولى : تغيير اقرار اولى الشأن :

تغيير الاقرار هو ابدال حقيقة ما طلب صاحب الشأن اثباته بالكتابة سواء تناول التغيير الاقرار بجملته او بعض بياناته فقط .

وقد يقع ذلك من موظف عمومي في محرر رسمي او من فرد من الناس في ورقة عرفية والتزوير المعنوي يتغير اقرار اولى الشأن نادر الحصول في العمل وان كان ممكن الحصول احيانا والسبب في ذلك ان الموظف لا مصلحة له في اثبات غير الحقيقة فيما يحرره من الاوراق الرسمية التي عهد إليه بتحريرها ولان ما يكتب في هذه المحررات يجب تلاوته على ذوى الشأن بعد الفراغ من تحريره^(٣٥) انما يلاحظ انه اذا وقعت الجريمة فإنه لا يقبل من مقارف التزوير بهذه الطريقة ان يدفعه عن نفسه بانه قام بتلاوة المحرر على ذوى الشأن فوقعوه بعد هذه التلاوة . او بانه كان في مقدورهم مراقبته اثناء الكتابة مادام الحاصل انهم لم يتنبهوا إلى هذا التغيير ولم يقبلوه ولم يقرؤه ضمنا عند توقيعهم على المحرر^(٣٦) .

ولا يتصور حصول تزوير معنوي من غير موظف في محرر رسمي بطريقة اقرار اولى الشأن لان هذه الطريقة لا تقع الا من وكل إليه تحرير المحرر ولا يوكل تحرير محرر رسمي إلى غير موظف .

ولكن يتصور وقوعه من غير موظف في محرر عر في فاذا كلف مترجم بترجمة محرر عر في من لغة الى اخرى فاثبت في الترجمة بيانات مخالفة لما تضمنه المحرر الاصل فيان هذا الفعل يعد تزويرا معنويا بتغيير اقرار اولى الشأن^(٣٧) .

ويلاحظ اخيرا انه يشترط ان يكون التغيير واقعا على شيء مما كان الغرض من تحرير السند ادراجه به فاذا وصف احد المتعاقدين بانه موظف بدلا من اثباته انه تاجر وهو الوصف الحقيقي الذي املاه عليه المتعاقد فلا عقاب لانعدام الضرر^(٣٨) .

الطريقة الثانية : جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة :

هو كل تقرير بالكتابة لواقعة على غير حقيقتها وقد يقع حال تحرير ورقة رسمية بواسطة موظف عمومي كما قد يقع من غير موظف إذا قرر وقائع كاذبة للموظف ويقع اخيرا في ورقة عرفية وهو اوسع طرق التزوير المعنوي واكثرها شمولا بل يكاد يغنى بذاته عن طرقه الاخرى^(٣٩) .

(٣٥) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٦٨

(٣٦) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٨٥ .

(٣٧) المستشار جندى عبدالملك المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(٣٨) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٨

(٣٩) الدكتور رغوف عبید المرجع السابق ص ٩٩

والتزوير بهذه الطريقة قد يقع في محرر رسمي من الموظف المعهود إليه بتحريره ومن امثلته اثبات المحضر كذبا في محضر الحجز انه لم يجد منقولات في منزل المدين واعطاء العمد شهادة لامرأة يقرر فيها على خلاف الواقع انها لا تزال بكرا وذلك لتستعين بها على قبض معاشها وتقرير شيخ بلده في شهادة لشخص مطلوب في القرعة انه وحيد ابويه وهو ليس كذلك . واثبتت معاون زراعة في محاضر الاهمال في مقاومة دودة القطن على خلاف الحقيقة ان المتهمين بالاهمال حضروا امامه واستجوبهم ووقعوا ببصماتهم^(٤٠) .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي من غير موظف كان يدعى شخص امام مأمور العقود الرسمية انه وكيل عن البلع او المدين فيثبت المأمور ذلك في المحرر او ان يتقدم شخص ويبلغ عن ميلاد طفل خلافا للحقيقة او ان يذكر للمأذون حل تحرير عقد الزواج ان الزوجة خالية من موانع الزواج والحال انها في عصمة زوج آخر او ان يذكر شخص للمحضر عند الإعلان ان الشخص المطلوب إعلانه مسافرا الى بلده او توفي وذلك كله على غير الحقيقة وليس بلازم ان يوقع الجاني على هذه البيانات المكذوبة التي ذكرها بل يكفي ان يثبتها الموظف المختص الذي وقع بامضائه على المحرر^(٤١) .

وقد يقع التزوير المعنوي بهذه الطريقة من احد الافراد في محررات عرفية فمن ذلك ان يثبت كاتب الحسابات او التحريرات في محل تجارى عملية من العمليات في دفتر المحل على غير حقيقتها . وان يثبت المحصل في شركة تجارية المبلغ التي حصلها من عملاء الشركة في دفتر القسيمة الداخلية باقل من حقيقة ما حصله منهم . وان يحزر الدائن ايصالا لمدينة بدين غير الدين الذي دفع المدين المال تسديدا له . ولكن تغيير الحقيقة بهذه الطريقة لا يعد تزويرا معاقبا عليه إلا إذا حصل حين تحرير العقد او السند فإذا حصل بعده فلا يعد تزويرا بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة او بجعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها^(٤٢) .

وابداء الراى الفنى لا يعتبر تزويرا إذا تبين خطأ هذا الراى او فساده كالطبيب الذى يبدى رايه فى حالة مريض او الخبير الذى يقرر التشابه او التغاير بين الخطوط او المهندس الذى يقرر ضعف بناء او قوة احتماله فإنه يتعذر فى هذه الصور واشباهها اعتبار الاستنتاج الفنى محل للتزوير المعاقب عليه لان المفروض ان هذا الاستنتاج يبنى على قواعد علمية واصول فنية يتعلون الاشخاص فى حذفها والالمام بها . وتلك القواعد والاصول فى تقديم وتطور تبعا للتقدم العلمى والرقى الفنى . وإذا كن العقاب ممتنعا على

(٤٠) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٨٥ .

(٤١) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٧٢ .

(٤٢) المستشار جندى عبدالمك المراجع السابق ص ٣٨٩ .

ابداء الراى الفنى الباطل فذلك مقصور على الراى فى ذاته اما اذا تغيرت الحقيقة فى الوقائع المادية التى لا تحتاج إلى خبرة الفنى او علم العالم كوجود تصدع ظاهر فى بناء فيثبت المهندس انه سليم لا اثر فيه للتصدع او اصابة دامية واضحة للعين . فيقرر الطبيب انه لم يجد اصابات بالمصاب . او ارض خصبة مزروعة يثبت الخبير انها بور لا تنبت فهذا وامثاله تغير للحقيقة فى حقائق مادية يحيطه الغش ومن شأنه الاضرار بأصحاب المصالح والحقوق فهو تزوير معاقب عليه^(٤٣) .

— انتحال شخصية الغير :

انتحال شخصية الغير صورة من صور التزوير المعنوى الذى يحصل يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة . ومن الامثلة عليه تقدم شخص امام المحكمة بصفة شاهد وتسمية باسم شخص آخر وادلاؤه بشهادته فى محضر الجلسة بالاسم المنتحل والتقدم باسم شخص آخر للشغل نظير الغرامة المحكومة بها على هذا الشخص واثبات حضوره فى الاوراق الرسمية المعدة لذلك . ويقع التزوير بهذه الطريقة سواء كان الاسم المنتحل للشخص معلوم ام اسما خياليا كما انه لا يشترط فيه ان يوقع الجانى بامضاء او بختم او بصمة فإن فعل يكون مرتكبا لتزوير ماذى ايضا^(٤٤) .

وتقرير المزور المتسمى باسم شخص آخر انه لا يعرف التوقيع باسمه لجهله الكتابة واثبات الموظف هذا التقرير فى العقد او الورقة الرسمية كاف فى العقاب وكذلك ومن باب أولى إذا اوضح المزور علامة لاسمه على انها امضاه مدعىا كذبا انه يجهل التوقيع وانه اعتاد التوقيع بمثل هذه العلامة ومادام الموظف هو الكاتب للوثيقة الرسمية فهو فاعل اصلى دائما فى ما تقدم من الامثلة سواء يكن الموظف قد ارتكب التزوير بقصد جنائى واثبت الاسم المنتحل مشوبا الغش ام كان حسن النية خدعه المزور بانتحال شخصية الغير دون ان يعلم الموظف بهذا الغش ويكون منتحل الاسم او شخصية الغير فى هذه الاحوال كلها شريكا ومعاقبا حتى ولو كان الفاعل الاصلى (الموظف العمومى) غير معاقب لتخلف سوء القصد عنده (م ٤٢ ع)^(٤٥) .

— ولكن هل يمكن تصور وجود تزوير معنوى فى محرر عرقى بواسطة انتحال شخصية مكذوبة وبغير توقيع ؟ قد يكون هذا نادرا لان المحرر العرقى الخالى من التوقيع يكون عادة عديم القيمة ولكن وجوده ليس بمستحيل^(٤٦) .

(٤٣) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٧٢

(٤٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٥٣ .

(٤٥) المستشار محمود ابراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ٢٧٧

(٤٦) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٣٩٤

الطريقة الثالثة - جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

والمقصود بهذه الطريقة اسناد اعتراف كاذب إلى متهم عن واقعة يتناولها التحقيق في محضر رسمي حال تحريره وهي ليست في الواقع طريقة قائمة بذاتها من طرق التزوير بل انها صورة من التزوير بتغيير اقرار أو في الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات ادراجه بها . لان الاعتراف اقرار ولذلك كان وردوها في المادة ٢١٣ تزييدا لاداعى له .

وهذا المحضر الرسمي قد يكون محضر استدلال أو تحقيق ابتدائي بالمعنى الضيق أو محضر استجواب أو مواجهة أو جلسة محكمة كما قد يكون محضرا في النيابة الإدارية أو في تحقيق رسمي آخر ^(١) .

التزوير بالترك :

قد يعمد الجاني إلى الامتناع الذي يغفل قيد بعض ما يحصله من نقود بقصد اختلاسها فهل يعد ذلك منه تزويرا ؟ في ذلك أجابت محكمة النقض بأن الرأي القائل بأن التزوير بطريقة الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغييرا للحقيقة إذ التغيير يقتضى عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كلن يجب اثباته لا ياتى عملا ايجابيا - هذا الرأي على اطلاقه غير سديد اذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه بل ينظر إلى ما كلن يجب ان يتضمنه المحرر في مجموعة فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه ^(٢) .

الركن الثانى - الضرر

لا يعد تغيير الحقيقة تزويرا إلا إذا نشأ عنه ضرر أو كلن من شأنه أحداث ضرر ولا يشترط القانون وقوع الضرر بالفعل بل يكتفى باحتمال وقوعه وهذا مستنتج بالضرورة من نصوص القانون التى لم تعلق قيام التزوير على استعمال المحرر بالفعل ولا يشترط كذلك أن يحل الضرر بمن زور عليه المحرر بل يتوافر الشرط ولو كلن الضرر قد حل أو كلن محتمل الحلول باى شخص آخر ومفهوم أن العبرة في ذلك بوقت وقوع التغيير ^(٣) .

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الضرر بأنه الاخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون وهو على صورة متعددة فمنه المادى والادبى والمحقق والمحتمل والفردى والاجتماعى واية صورة منه متى تحققت تكفى لقيام الجريمة ^(٤) وذلك عل بالتفصيل الاتى :

(١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٠٥

(٢) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٧

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٥٦

(٤) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٠٧ .

الضرر المادى :

الضرر المادى هو ما يصيب المجنى عليه فى ملكه فتتأثر به ذمته المالية او تنتقض ثروته مثل ذلك من يزور عقد إيجار بان يثبت فيه ان الملك قد قبض مبلغ الأجرة جميعها مقدماً او من يحو عبارة التخالص عن جزء من الدين المؤثر بها على ظهر سند الدين للمطالبة بالدين جميعه . او من يزور على آخر عقد بيع منزل او ارض ليسلبه ثروته او جزءا منها بغير حق وليس بشرط ان يكون الضرر المادى جسيماً فيكفى لوجود الضرر ان يقع على جزء يسير او مبلغ طفيف من ثروة المجنى عليه ^(١)

الضرر الادبى :

الضرر الادبى هو الذى لا يصيب المجنى عليه فى ذمته المالية وإنما يناله فى عرضه وشرفه وكرامته وهذا النوع من الضرر يكون متصلاً فى الغالب بضرر مادى ولكن وجوده وحده يكفى لقيام التزوير ومن امثلة تزوير شخص عقد زواج عرقى على سيدة يانها قبلت زواجه وتوقيعه على عقد بامضاء مزور باسمها ونسبة طفل لقيط فى دفتر المواليد إلى فتاة عذراء ونسبة خطاب زورا إلى شخص بعد تحرير امور فيه تخل بشرف من نسب إليه الخطاب . والتسمى باسم الغير فى تحقيق جنائى . ويلاحظ انه لا يلزم فى الضرر الادبى ان يكون على درجة معينة من الجسامة ^(٢) .

الضرر المحقق والمحتمل :

يعتبر الضرر متوافراً حتى ولو كان محتملاً غير محقق ولا حال الوقوع ومهما كان احتمالاً ضعيفاً ويتحقق الضرر على وجه يقينى باستعمال السند المزور فعلاً وتنشأ حينئذ جريمة اخرى جديدة قائمة بذاتها هي جريمة الاستعمال ويكون الضرر محتملاً على قدر احتمال استعمال السند المزور مستقبلاً او بعبارة ادق على قدر احتمال تضرر المجنى عليه منه إذا ما استعمله الجانى لان الضرر وثيق صلة بفعل الاستعمال دون التزوير ^(٣) . وعلى ذلك فإنه ليس بشرط ان يحل الضرر بالمجنى عليه فعلاً بل يكفى ان يكون الضرر محتمل للوقوع وقت ارتكاب الجريمة فالمحضر الذى يعلن عريضة دعوى ويسلمها لشخص اخر غير المعلن إليه ويثبت فى العريضة انه سلمها للمعلن إليه نفسه يرتكب تزويراً يحتمل ان يترتب عليه ضرر .

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٨٩

(٣) الدكتور عوف عبید المرجع السابق ص ١٠٨ .

ويلاحظ أن التزوير لا يسقط بتمزيق المتهم للسند المزور إلا إذا أمكن أن يستفاد من هذا أن المتهم إنما زور السند على سبيل المزاج ولم يكن ذلك بنية الاضرار .
كذلك لا يسقط التزوير بتنازل المتهم عن التمسك بالعقد المزور ولا بتنازل مدعى التزوير عن الخصومة المدنية ولا بتصديق المجنى عليه على الامضاء المزور بعد تزويره . لأن العبرة في تقدير حصول التزوير أو احتمال حصوله إنما تكون بالوقت الذي ارتكب فيه التزوير . كما يلاحظ أخيراً أنه لا يجوز بحال أن يخلق الإنسان لنفسه سنداً كتابياً . وعلى ذلك فإن ركن الضرر يعتبر متوافراً فيما لو زور شخص محرراً ابتغاء الحصول على حق كان في استطاعته الوصول إليه بالطرق القانونية^(١)

الضرر الفردي والاجتماعي :

الضرر الفردي أو الخاص هو ذلك الذي يصيب شخصاً أو هيئة معينة بالذات أما الضرر الاجتماعي أو العام فهو ما يصيب الصالح العام في مجموعة وجميع صور الضرر قد تكون فردية كما قد تكون اجتماعية^(٢) ويلاحظ أن كل تزوير يضر بمصالح الحكومة الادبية يقع تحت طائلة العقاب فكل تزوير يرتكبه موظف عمومي أو غيره في محرر رسمي يعاقب عليه ولو لم يترتب عليه ضرر مادي بل ولو كان الضرر الادبي محتملاً فقط^(٣) .

وقد استقرت على ذلك محكمة النقض فقضت بأن مجرد تغير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص باصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها لأن هذا التغير ينتج حتماً عنه احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاعتماد به^(٤)
وذلك في المحررات الرسمية أما في المحررات العرفية فيقتضى الأمر دائماً ضرورة تحديد ما هية الضرر الناجم عنها^(٥)

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥ .
(٢) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٠٩ .
(٣) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧ .
(٤) نقض ١٩٥٦/١/٢٥ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٢٣ ص ٩١ ونقض ١٩٦٢/٤/٣ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ٧٦ ص ٣٠٠ .
(٥) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٠٩ .

الضرر والمحركات الباطلة والقابلة للبطلان :

تتغير الحقيقة في المحركات الباطلة أو القابلة للبطلان يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه وهذه مسألة موضوعية وليست قانونية فمادام المشرع لم يشترط صفة معينة في المحرر لا يبقى إلا البحث في ترتيب الضرر أو احتمال ترتيبه ومتى توافر هذا الشرط واقترب بالقصد الجنائي صح العقاب على التزوير ولو كان المحرر باطلاً أو قابلاً للبطلان وقد جرى قضاء النقض على المعاقبة على التزوير ولو كان حاصلاً في محرر باطل متى كان من المحتمل أن ينخدع فيه الناس ويفوتهم مابه من نقص أن يكون الضرر محتمل الحصول (١) .

الركن الثالث - القصد الجنائي

يراد بالقصد الجنائي عادة اقدام المجرم على ارتكاب الفعل وهو علم بان القانون يعده جريمة ويعاقب عليه وبعبارة أخرى القصد الجنائي هو علم المجرم بأنه يأتي فعلاً يعده القانون في صورته التي وقع بها جريمة يعاقب عليها فالقصد الجنائي يؤول في النهاية إلى علم المجرم بحرمة الفعل الذي تعمد ارتكابه ويجب أن يشمل هذا العلم جميع أركان الجريمة المرتكبة . ففي جريمة التزوير يكون العلم متلازماً مع بعض أركانها مثلاً يفترض على الدوام علم الشخص بان الطريقة التي اتبعها في التزوير هي من الطرق التي نص عليها القانون وحرمتها ولا يفيد بعد هذا اعتذاره بجهل القانون كذلك يفترض دائماً علم المزور بأنه يرتكب تزويراً في محرر سواء كان هو المحدث للتغيير بنفسه أو بواسطة غيره وقد يعتذر مثلاً بأنه لم يكن يعلم أن المطبوعات تدخل في معنى المحركات ويمكن اعتذاره هذا يعد من قبيل الجهل بالقانون ولا عبرة به . أما فيما يتعلق بركن تغيير الحقيقة فهذا مما يلزم فيه ثبوت العلم ثبوتاً صريحاً فقد يجهل الشخص الذي يكتب المحرر أنه يسطر أكاذيب مغايرة للواقع فقد يجهل مأمور التحريرات الرسمية أن ما يكتبه عليه المتعاقدان يتضمن وقائع أو بيانات مزورة وأذن لا يعد مجرماً لا يستحق عقاباً لعدم توافر القصد الجنائي ولا يغير من ذلك كونه أهمل في تحري الحقيقة وإن كان يستطيع الوصول إلى معرفتها لو بذل شيئاً من الحيلة والدقة في أداء عمله فإن الإهمال وعدم الاحتياط لا يقومان مقام العلم الصريح من الوجهة الجنائية . كذلك الحال فيما يتعلق بركن الضرر فيجب أن يعلم المزور أن تغييره للحقيقة يجوز أن يحدث ضرراً للغير مادياً أو أدبياً حالاً أو محتمل الوقوع (٢) . ويلاحظ أن غالبية الفقه تفضل تعريف قصد التزوير بأنه « نية استعمال المحرر المزور

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٦١

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٧

فيما زور من أجله ، ويبدو أن قضاء النقض الحديث قد اعتنق هذا التعريف الأخير واستفر عليه بشكل واضح لا فرق في ذلك بين نوع وآخر من أنواع المحررات فهو كثيراً ما يردد مثل قوله : « ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غير من أجله الحقيقة فيها ، واساس ربط القصد الخاص في تزوير المحررات بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله هو النظر إلى جريمة التزوير من حيث علاقتها بجريمة استعمال المحررات المزورة لفعل التزوير بحسب ماهيته لا يخرج عن كونه عملاً تحضيرياً لجريمة الاستعمال التي يتصل بها الضرر وهو المقصود الحقيقي بالخطر^(٢) .

وخلاصة ما تقدم ان القصد في التزوير يتكون من عنصرين أساسيين الأول : هو القصد العام والثاني : هو النية الخاصة - والقصد العام هو العلم بجانب الواقع وجانب الواقع في التزوير يتكون من ذات الفعل المادي وهو تغيير الحقيقة في محرر من الأثر الضار الذي ينجم عنه او يحتمل أن يترتب عليه . والنية الخاصة هو ان تكون نية الجاني من التزوير استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله فإذا كانت هذه الغاية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله توافر القصد ولو لم يحص الاستعمال ولا عبرة بالبواعث على التزوير فقد تكون طيبة او شريرة ولكنها لا تؤثر في وجود قصد التزوير . وتقدير وجود القصد او عدمه من المسائل المتعلقة بالدعوى وتفصل فيها محكمة الموضوع على ضوء الظروف المطروحة عليها وتقديرها في ذلك نهائي لا معقب عليه لمحكمة النقض إلا إذا أخطأت محكمة الموضوع في فهمها لمعنى القصد او عناصره او شبك قضاءها سوء الاستدلال^(٣) .

من أحكام محكمة النقض

قواعد عامة :
١ - وضوح التزوير لا تائم :

لئن كان من المقرر انه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه ان يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى ان يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه او متقناً وتعذر على الغير ان يكشفه مادام ان تغيير الحقيقة في الحاليين يجوز ان ينخدع به بعض الناس إلا انه من المقرر ايضاً ان التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن ان يخدع به احد فلا عقاب عليه .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥) .

(٢) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٢٣ .

(٣) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٤٩٥ وما بعدها .

٢ - كون الطاعنة صاحبة مصلحة في التزوير لا يكفي وحده لثبوت اشتراكها في التزوير :

من حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه دان الطان بتهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي وفي استعماله مع العلم بتزويره استنادا إلى أنها صاحبة المصلحة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - مداامت تفكر ارتكابها له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطها - كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعنة بالتزوير لما كان ذلك وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعلم به فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥) .

٣ - الدليل على حصول الاشتراك :

من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٢) .

٥ - فقد الأوراق المزورة :

من المقرر أن فقد الأوراق المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير ما دام أنه ثبت وجود تلك الأوراق وتزويرها .

(الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٣١) .

٦ - فقد الأوراق المزورة :

لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق إثبات معينة في دعوى التزوير ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . ولما كان الحكم قد

خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى سابقة وجود عقد الإيجار المزور وإلى أن الطاعنة قد استعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير التي قدمته لها . وكانت الطاعنة لا تعلم في أن ما أوردته المحكمة من أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق فإن ما تثيره لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وبالتالي تنحصر من الحكم قالة الفساد في الاستدلال ويضحي الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣) .

٧ - إطلاع المحكمة على الورقة المزورة إجراء جوهري :

من المقرر أن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ومن ثم تعرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رايه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها . لما كان ذلك وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٧) .

٨ - الدعوى المدنية والدعوى الجنائية :

لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية وما انتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما خلاص إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في اثبات جريمة استعمال المحرر المزور المسندة إلى الطاعن لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ولم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وثبوت حكمها على ذلك بدون أن

تتحرى بنفسها اوجه الإدانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها
كانه غير مسبب .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٣) .

٩ - القانون الجنائي لم يرسم طريقا خاصا لإثبات التزوير :

لما كان ذلك وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا وكان
لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل
جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها
مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا نظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل
يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال
اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في الدعوى الحالية ومن ثم فلا
محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في إدانته على أقوال شهود الإثبات إذ لا يعدو أن
يكون جدلا موضوعيا في تقرير أدلة الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢ / ١ / ١٤) .

التحريات وحدها لا تكفى للإدانة بجريمة التزوير :

وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعنة على ما أكدته
تحريات رئيس مباحث مرور الاسكندرية من اشتراكها مع المتهم الأول - الذي انقضت
الدعوى الجنائية بالنسبة إليه لوفاته - في تزوير المحرر ودسه بملف الطاعن الأخر بإدارة
المرور حيث تعمل - وكان من المقرر أنه - ولئن كان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على
التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته
أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها وإذا كانت المحكمة قد كونت أساس اقتناعها
بإدانة الطاعنة على مجرد تحريات رئيس مباحث المرور فإن حكمها يكون معيبا بما
يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢ / ١٢ / ١١) .

١١ - الطعن بالتزوير وسيلة دفاع - تقديرية للمحكمة :

من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر
الدعوى المطروحة على بساط البحث وإن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى
المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٦ / ٥) .

١٢ - الطعن بالتزوير وسيلة دفاع تخضع لتقدير المحكمة :

من المقرر ان الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها الا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وإلا تحيله إلى النيابة لتحقيقه والا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت ان الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها وكلن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التي قدمها المتهم الآخر وأطرحه استنادا إلى ما قرره هذا الأخير من أنه قد اشترى عبوات الدخان موضوع الدعوى - من مصنع الطاعن بالإضافة إلى أن تلك الفاتورة وهذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن وإذا كان ما قلناه الحكم فيما تقدم سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من أطراح طلب الطعن بالتزوير فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) .

١٣ - التنازل عن السند المزور في الدعوى المدنية :

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند المزور من تعسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .
(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١) .

١٤ - تكوين عقيدة المحكمة :

لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية بل هو في حل من ذلك مادام الدليل المستند من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .
(الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١) .

١٥ - تاريخ حصول التزوير :

إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذي حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة مادامت لم تمض عليها المدة المسقطه للدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٧/٢) .

١٦ - شهادة التسنين :

قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطبية التي تقدم للماذون عند عقد الزواج صادرة من طبيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها في تقدير السن . فإذا كانت صادرة من طبيب واحد فإنها لا تصلح لأن تكون سندا يعتمد عليه فإن قبلها الماذون واعتمد عليها فهو الملوم لتقصيره فيما يجب عليه ولا جناح على من قدمها له ولا مسئولية جنائية عليه .
(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢١/١١/٩) .

أركان جريمة التزوير :

أولا - تغيير الحقيقة في محرر :

١٧ - تحقق التزوير في الأوراق الرسمية :

من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريقة الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء كان الاسم المنتحل لشخص حقيقي معطوم أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في اثبات شخصية من نسب إليه وليس من هذا القبيل تغيير اسم متهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة اسم المتهم ثم أن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤) .

١٨ - تحقق الجريمة بصرف النظر عن الباعث :

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقة النسبة وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها . لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة . إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاحتذاء بما فيه . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بقيام التفويض من المحتام بالتوقيع باسمه على عريضة الدعوى وكذا التفاته عن طلب مناقشة بعض الشهود اثباتا

لذلك لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التفويض ليس من شأنه بعدما سلف إيراده - أن تنتفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) .

١٩ - العبرة بما يؤول إليه المحرر :

من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر إذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتنسحب رسميته على ما سبق في الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كن عليه أول الأمر .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) .

٢٠ - اثبتت إقامة التابع مع متبوعة في الإعلان :

من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بيانا جوهريا في خصوص هذا الإعلان أو بطلانه فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨) .

٢١ - اختصاص الموظف :

الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنائية التزوير في المحرر الرسمي .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) .

٢٢ - انتحال شخصية الغير :

انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) .

٢٣ - تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع :

إن تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وبقصد استعمال

المحرر فيما غيرت الحقيقة من اجله يتوافر به اركان جنائية التزوير كما هي معروفة به في القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٩) .

٢٤ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالورقة الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٦٨) .

٢٥ - تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة او القابلة للإبطال :

من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة او القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير - ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى - وأن نسب صدوره إلى قاصر - يكون معاقباً عليه لاحتتمال الضرر .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٢) .

٢٦ - التغيير في أوراق الحساب يعتبر تزويراً :

كشوف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال هي في حكم الدفاتر التجارية وكل تغيير للحقيقة في البيانات التي أعدت لإثباتها يعتبر تزويراً ملائماً هذه الكشوف المتلاحقة قد أعدت أصلاً لإثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساساً للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ولضبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دورياً . فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفاً كانت أو دفاتر تكون مما يصلح في باب الاستدلال فيتيح بها كاتبها أو غيره قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء وكل تغيير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأي محكمة الموضوع

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٥٩) .

٢٧ - التزوير في اجزاء المحرر الجوهري :

لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من اجزاء المحرر الجوهري التي من أجلها أعد المحرر لإثباته .
(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨) .

٢٨ - بيان حالة الزوجة في اشهاد الطلاق :

لم توجب لائحة الماذونين التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات الماذونين الخاصة باشهادات الطلاق ولا في الفصل الاول بشأن الواجبات العامة للماذونين إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .
(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨) .

٢٩ - اوراق الاموال :

اعدت اوراق الاموال الصادرة من الصيارفة لإثبات قيمة الاموال المستحقة على الممول كما اعدت لإثبات مقدارها وهذا مقتضاه إن كل تغيير للحقيقة بها تزويراً يعاقب عليه القانون .
(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠) .

٣٠ - شهادة القسنيين والتزوير :

إذا حضرت امرأة أمام طبيب وعرضت نفسها عليه متسمية باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه إعطاءها شهادة بسنها توصلًا لإثبات أن سن المرأة المنتحل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطبيب واعطاها الشهادة المطلوبة . ووقعت هي على هذه الشهادة ببصمة اصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقاً لا مادياً ولا معنوياً لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضر أحداً . فهي لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماماً ولا المرأة التي كلن مراداً عقد زواجها لأن التزوير كلن لمصلحتها .
(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١٠/٩) .

طرق التزوير :

٣١ - إن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير

الحقيقة الذى يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع فى العقاب بين طريقة واخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعاً فى الحكم ولا يسوغ فى العقل ان يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية فإذا وقع بغيرها كلن جنحة ملأام يتحقق باى منها من تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

(نقض ٢١/١٢/١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٨ ص ٦٧١) .

٣٢ - وضع إمضاءات او اختام مزورة :

من المقرر قانوناً ان التزوير يقع بتوقيع الجانى على محرر بامضاء ليست له ولا يشترط إذا كانت الامضاء لشخص حقيقى ان يقلد المزور امضاء المزور عليه بل يكفى وضع الاسم المزور عليه .

(نقض ١١/٤/١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٥ ص ٨٠٩) .

٣٣ - من ينتزع إمضاء صحيحاً موقعاً به على محرر يلصقه بمحرر آخر فإنه يرتكب تزويراً ملأيا بطريقة تغيير المحرر لأنه بفعلته إنما ينسب إلى صاحبى الامضاء واقعة مكذوبة هى توقيعها على المحرر الثانى .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٢٧/١/٢٥) .

٣٤ - متى كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها ان جريمة التزوير التى اءانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم ان يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصاً لهذا الغرض او أنه كلن خلصة بالختم الحقيقى للمجنى عليه لان المؤدى واحد - وليس على المحكمة فى الحالة الاخيرة ان تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ملأامت هى قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/١) .

٣٥ - تغيير المحررات او الاختام او الامضاءات او زيادة كلمات :

إن اى إثبات او إضافة إلى اية عبارة او بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه بعد تغييراً للحقيقة فى محرر رسمى ويكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقع عليها من الموظف المختص او لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعاً عليها ممن قصد المتهم نسبتها إليه بل يكفى أن تكون موهمة بذلك .

(نقض ٢٨/١١/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٧٣) .

٣٦ - وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة :

متى كلن الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد اضيفت إليها على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة باصل الاخطار فإنه يعتبر تغييراً للحقيقة في محرر رسمي بمحو وإضافة كلمات وتحقق به جريمة التزوير .

(الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧) .

٣٧ - التقليد :

إن القانون لم يشترط أن يكون التقليد بشكل خاص أو بالغاً حد الاتقان بحيث يصعب على الشخص الغنى تمييزه عن الختم الحقيقي بل يكفي أن يكون التقليد بحيث أنه يكفل رواج الشيء المقلد في المعاملة والتداول بين الناس وانخداع الجمهور به كلف لتكوين ركن الجريمة دون اقتضاء أى شيء آخر .

(نقض ١٩٣٥/١١/١٨ المجموعة الرسمية س ٣٧ رقم ٥٠) .

٣٨ - من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من اجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه وأن المتهم لم يراع في هذه الإضافة اتقان التزوير حتى يمكن أن يجوز على من أراد خدعهم به لاسيما وهم المختصون بمراجعة امثال هذا العقد منه فكانت النتيجة أن انكشفت حيلته وظهر تزويره بمجرد اطلاع كاتب المساحة على العقد فمثل هذا التزوير المنضوح ليس بالتزوير الذي يمكن أن يترتب عليه ضرر .

(نقض ١٩٣٣/١١/١٢ المجموعة الرسمية س ٣٥ رقم ٢١ ص ٦٩) .

٣٩ - ظهور التزوير لمن تصادف اطلاعهم على المحرر المزور ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ٤٢ ص ٧٥) .

٤٠ - الاصطناع :

الاصطناع باعتباره طريقاً من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل اجزائه على غرار اصل موجود او خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في أى من الحالتين متضمنا

لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به في إثباتها .
(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧) .

٤١ - لما كان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه - وكان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومي فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب إليه التدخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته إلى ما سبق من الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر وليس بما كان عليه في أول الأمر ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .
(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣) .

٤٢ - تغيير اقرار اولي الشأن :

إذا وكل الدائن إلى المدين تحرير إيصال بمبلغ الدائن من المدين أي أن ملكا مظلوما من المدين في هذه الحالة هو أن المحرر على لسان الدائن اقرارا بقيمة ما قبضه من المدين - فغير المدين في هذا الاقرار بان اثبت فيه واقعة على غير حقيقتها بان وصف مثلاً بالجنيهات المبلغ الذي دفعه الدائن بالقروش ووقع الدائن الاقرار والايصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفة للحقيقة فيعتبر هذا تزويراً بتغيير اقرار اولي الشأن الذي كلن الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها .

(نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ المحاماة س ١٣ رقم ٥٢٨ ص ١٠٦٤) .

٤٣ - جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة :

إن المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في محال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولي الشأن الذي كلن الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . وواضح أن عبارة « جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة » ليست

مرادفة لعبارة « تغيير اقرار او الى الشأن » ، وإذن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه اقرارات امام موظفى رسمى فغيرها بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو اثبت الموظف فى الورقة واقعة مزورة اختلفها هو وجعلها فى صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير فى موضوع الورقة او احوالها من شأنه إحداث ضرر باحد الافراد او بالمصلحة العامة .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠/٤/١٩٤٤) .

٤٤ - عقد الزواج :

إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتزويرها موظف مختص هو الماذون الشرعى وهذه الورقة اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط هذه الورقة هو إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعتبر تزويرا فى الصميم . وإذن فالحكم إذ دان المتهم بارتكابه تزويرا فى محرر رسمى على اساس أنه حضر امام الماذون مع متهمة اخرى وهى الزوجة على أنه وكيلها وتسمت بغير اسمها الحقيقى ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة . والواقع أنها كانت متزوجة فعلاً فحرر الماذون بناء على هذا عقد الزواج فإن الحكم يكون صحيحا

(نقض ١٩٥١/١/٨ مجموعة احكام النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩) .

٤٥ - متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة فى المحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا للغير وقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من اجله فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هى معروفة به فى القانون .

(نقض ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٢٠٧ ص ٧٢٦) .

الركن الثانى - الضرر :

٤٦ - من المقرر ان جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٧٩) .

٤٧ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة ان يتحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر مادام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .
(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١) .

٤٨ - الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار انها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .
(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) .

٤٩ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه والبحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرا فيما بعد .
(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) .

٥٠ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي ان يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) .

٥٠ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي ان يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) .

٥١ - تغيير المتهم اسمه في محضر تحقيق :

محاضر التحقيق قد تصلح دليلاً يحتج به في إثبات شخصية من يسألون فيها فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويراً في ورقة رسمية وما قد يقال في هذا الصدد من ان تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له . بوصف كونه متهماً ان يختارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع ان هذا من شأنه الحاق الضرر بمصاحب الاسم المنتحل بتعويضه له لاتخاذ الإجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك باستثناء القصد الجنائي قولاً بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه . فإنه لا يشترط في التزوير ان قصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه وكذلك لا يجدى المتهم ان يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فإن العدول لا يجدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتعلمها ويكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٣) .

٥٢ - القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكتفى باحتمال وقوعه .
(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١١/٥) .

٥٣ - إن البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما قد يطرأ فيما بعد فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالشكوى .
(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢) .

٥٤ - لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملاً وتقدير توافر هذا الركن لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدره بحسب ما تراه من ظروف كل دعوى ولا يشترط في صحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن يكون صريحاً في بيان توافر هذا الركن بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من مجموع عبارته .
(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٥/٢٧) .

٥٥ - لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن زور عليه المحرر بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان محتمل الحلول بأي شخص آخر .
(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/٢) .

٥٦ - العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر :

إن العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علماً واقعياً فعلياً بل من المتفق عليه أنه يكفي لإمكان القول بتوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم علم ذلك فعلاً وتصور الضرر شخصياً أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجاني أن يعتذر بعدم إدراكه وجه الضرر بل أن من واجبه عند مقارفة تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجوهه وأن يتروى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله فإن قصر في هذا الواجب فإن تقصيره لا يدفع عنه المسؤولية فالشخص الذي يؤدي شهادته لدى المحكمة الشرعية منتحلاً اسم رجل معلوم من بلده يعتبر مزوراً لأن أقل ما كان يجب عليه أن يتصوره أن انتحال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقله وهو ضرر أدبي لا يستهان به . على أنه بقطع النظر عن هذا الضرر فإن ما ارتكبه الجاني من التزوير قد حصل في محضر رسمي ومثل هذا النوع من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للإجراءات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها ولا أهمية لما يستدرء به المتهم مسؤوليته من أنه لم يقصد من تادية هذه الشهادة الإضرار بأحد بل كان قصده الوحيدة مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها فإن هذه المساعدة هي الباعث على ارتكاب

التزوير والبواعث على ارتكاب الجرائم لا اعتداد بها شريفة كانت أم ممقوتة مادامت الأركان القانونية بتلك الجرائم تكون مستوفاة .
(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦) .

٥٧ - من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه وكانت العبارة المزیدة ظاهراً تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الامكان أن تزيد في قيمة العقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه .
(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١/١٢) .

الركن الثالث - القصد الجنائي :

٥٨ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .
(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) .

٥٩ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه . وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .
(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) .

٦٠ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد اهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهم الاصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم صاحبة التوكيل ولا هو كلف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصومة من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعها على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة واهمال تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق

به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .
(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .

٦١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ملأام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .
(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢) .

٦٢ - الجهل بقانون الأحوال الشخصية :

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية امام الماذون - وهو يثبت لهما - عدم وجود مانع من موافقه كلنا في الواقع بجهلان وجوده وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وادلتها المعروضة عليها - قد اطمأنت إلى هذا الدفاع وعدتهما معذورين بجهلان وجود ذلك المانع وان جهلهما في هذا الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من احكام قانون العقوبات وانما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية . وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - إعتباره في جملته جهلا بالواقع وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي احاطت بهذه دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده من انهما كلنا يبشران عملا مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .
(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣) .

٦٣ - متى كان الحكم قد اثبت ان القصد من التزوير هو التخلص من اداء الضريبة او من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء منها فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة ان تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .
(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٦٤ - مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون ان يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها وذلك لما يجب ان يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .
(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦) .

٦٥ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة

التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .
(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨) .

٦٦ - القصد الخاص في جريمة التزوير هويته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧) .

٦٧ - إذا ادانت المحكمة شخصا في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بين الحمل امر متعلق بذات الزوجة ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة فعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .
(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤) .

٦٨ - إن القصد الجنائي في التزوير ينحصر في أمرين (الأول) - وهو عام في سائر الجرائم - علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقا للقانون أي ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر (والثاني) وهو خاص بجريمة التزوير - اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم غير الحقيقة في محرر هو محضر فرز أنظار تنفيذ دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وأن علمه هذا قد اقترن بنية استعمال المحرر في الحصول على نقود من الحكومة فإن في ذلك ما يكفي لبيان توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير التي أدين من أجلها .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/١٢) .

٦٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في أمرين :
الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها أي ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر استعمال - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦) .

احكام في مسائل متنوعة :

٧٠ - تغيير المتهم لاسمه في محضر جمع الاستدلالات :

متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطلقته الشخصية بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد على غير أسس من القانون .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) .

٧١ - السجلات والبطاقات والمستندات المتعلقة بتنفيذ قانون الأحوال المدنية :

جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وانتحل شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من المحكوم عليه الأولى واشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة أصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر تزويرا في محرر رسمي . وإلى أن اتقن الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها يعد اشتراكا مع هذا الموظف في ارتكاب تزوير ورقة رسمية فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) -

٧٢ - عقد الزواج - مناط العقاب على التزوير فيه :

عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع

بشأنها - ومناط العقاب على التزوير فيها هو ان يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحاً .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٦/١٩٦٨) .

٧٣ - اثبتت أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بقصد الزواج - عدم انطوائه على جريمة تزوير - علة ذلك - عقد الزواج لم يعد لاثبات هذه الصفة .

(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٩/٣/١٩٦٤) .

٧٤ - وفي ذات المعنى قضى بأن من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لاثباته وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحمل به البصدد الجديد لمادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد .

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٩/٤/١٩٦٢) .

دفاتر المواليد :

٧٥ - دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب إليهما حقيقة ذلك بأن مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجزئ في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتبره شبهة وحتى يكون صالحاً للاستشهاد به في مقام اثبات النسب فإذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به . فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسمي .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٩) .

٧٦ - حوالة البريد :

حوالة البريد تشتمل أصلاً في أحد وجهيها على جزئين أولهما يحرره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف

وهذا الجزء لاشبهة في رسميته والجزء الثاني يحرره من صرفت له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقرفيه باستلام قيمتها . وهو وان اختلف عن الجزء الاول في قوة الدليل إلا انه يعتبر ورقة رسمية ذلك لان العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طلب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبند ٢٩ ، من هذه التعليمات إلا إذا كان يعرفه شخصيا . كما ان الموظف مكلفا ايضا بان يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها وعلى الدفتر رقم ٢٦ ، وهذا يدل على ان الموظف انما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها اما الوجه الاخر من ورقة الحوالة فهو يشتمل في اعلاه كلمة « تحويل » ، وتحتها عبارة « ادفعوا للشيد » ، ثم ترك حيز من الورق على بياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة اسم من يريد ان يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل وموقع عليه بامضائه .
(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢) .

٧٧ - محاضر الجلسات :

ان كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة ٧١ ، من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .
(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١١) .

٧٨ - تغيير تاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى :

ان البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى هو لا شك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين اعد المحرر فى الاصل لاثباتهما ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا فى محرر رسمى .
(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤) .

٧٩ - ملخص شهادة الوفاة :

ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعدت لاثبات تاريخ الوفاة .
(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦) .

٨٠ - تزوير صحيفة السوابق :

متى كان مؤدى ما اثبته الحكم ان صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وانها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف امرها إلا عند فرز الصحف . فإن ذلك يفيد ان الجريمة قد تمت وان الصفة الرسمية

قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لـصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢) .

٨١ - ورقة الغيش :

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به ومن ظروف انشائه أو بالنظر إلى طبيعة البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها ومن ثم فإن ورقة الغيش التي يندب أحد عسكري البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨) .

٨٢ - دفتر المواليد :

إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمي والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٦/٨) .

٨٣ - صحيفة الدعوى بعد إعلانها :

إن صحيفة الدعوى وإن كانت تظل ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها تنقلب إلى محرو رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلانها ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويراً في ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤) .

٨٤ - رخصة قيادة السيارة :

إن التغيير الذي يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة اجرة بعد عبارة ، رخصة سواق عمومي ، ومحو نفس الكلمة بعد كلمة ، سائق ، في خاتمة صناعة المتهم وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب التاكسي هذا يكون تزوير حاصل في البيانات التي أعدت هذه الورقة لإثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٩) .

٨٥ - انتحال شخصية آخر أمام الطبيب :

متى كانت المحكمة قد اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكاً في تزوير معنوي تم بتقديم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى إلى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية هذه الأخرى لتوقيع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبار أنها هي المرأة الأخرى وثبت

نتيجة الكشف في تقريره فإن ادانته للمرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء
كانت المرأة المجهولة قد وقعت ببصمتها أم لم توقع .
(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٧) .

٨٦ - إذن البريد :

إذن البريد ورقة رسمية فإذا وقع التغيير فيه في اسم من سحب الإذن له فذلك يعد تزويرا
في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن
الموظف تحريرها بنفسه .
(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢) .

٨٧ - محضر التصديق على الامضاء :

إذا تقدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع باعتبّر أنه
البائع وإن الختم ختمه وتم التصديق على العقد رسميا على أسس أن البائع نفسه هو الذي
حضر وبصم بختمه فهذه الواقعة تعد تزويرا في أوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر
القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون .
(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/١١) .

٨٨ - إيراد الأموال :

أعدت إيراد الأموال الصادرة من الصيرفة لاثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول
كما أعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه
القانون .
(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٤٧/٥/٢٠) .

٨٩ - الشهادة الإدارية :

إن مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بإمضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد
المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل - ذلك
يعد تزويرا في أوراق أميرية .
(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥) .

٩٠ - عقود البيع بعد مراجعتها من المساحة واعتمادها :

التغير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها له هو تزوير
في ورقة رسمية إذ أن الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصبا على جميع ما تضمنه
العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها فالتغيير في إحدى
هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة لمجرىه يعتبر أنه غير في إشارة المراجعة نفسها ولا

يهم يعد ذلك أن يكون ذلك التغيير قد حصل باتفاق طرفي العقد .
(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢) .

٩١ - الصور الشمسية لعقود البيع المسجلة :

التغيير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بها من صورة شمسية لعقد بيع مسجلة يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .
(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٦/١٠) .

٩٢ - دفتر احوال العمدة :

لدفتر احوال العمدة صفة رسمية وبناء عليه يكون التزوير الحاصل فيه معاقبا عليه بمقتضى المادة - ١٧٩ - عقوبات وفضلا عن ذلك فإن هذه المادة تعاقب على التزوير الحاصل في الأوراق ذات الصفة الرسمية كما تعاقب على التزوير في الأوراق الأميرية فيكفي لتطبيقها أن يكون دفتر الاحوال من (الأوراق الأميرية) بمعنى أنه من الدفتر التي تستعمل لتأدية خدمة كل شخص مكلف بخدمة أميرية .
(محكمة النقض الإبرام - حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة د سنة ١٩١٢ ، صفحة ٢٣) .

٩٣ - سن القانون عقوبات صارمة للتزوير في الدفتر الرسمية لأجل المحافظة على صحة الوثائق الثابتة بها فالتزوير الذي من هذا القبيل يكون إذن معاقبا عليه ولو لم يثبت حصول ضرر بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العمومية .
(محكمة النقض والإبرام حكم أول ابريل سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة سنة ١٩٠٥ صفحة ٧٧) .

٩٤ - من يذكر في عريضة دعوى حجز ما للمدين لدى الغير بيانات مزورة ويؤدي عمله هذا إلى قيد هذه البيانات المزورة في دفتر المحكمة الرسمي يعتبر مرتكبا للجريمة التزوير في أوراق أميرية .

(محكمة النقض والإبرام . حكم ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٢٥) .

٩٥ - لا تعد وثيقة الزواج أو الطلاق التي يحررها الماذون عملا بلائحة المانوتين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ باطلة لخلوها من إمضاء أو ختم أصحاب الشأن إذ لم ينص على أن عدم التوقيع موجب للبطلان ولذلك فإن التزوير الواقع في إشهاد طلاق يعاقب من أجله بعقوبة التزوير في الأوراق الأميرية ولو خلا الإشهاد من إمضاء أو ختم ذوي الشأن فيه .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة د سنة ١٩١٧ ، صحيفة ٥) .

مادة ٢١٤

من استعمال الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر .

تعليقات وأحكام

استقلال التزوير عن الاستعمال :

فصل الشارح المصرى تزوير المحررات عن استعمالها فجعل من كل منها جريمة قائمة بذاتها . وقد نص على استعمال الأوراق الرسمية في المادة ٢١٤ وعلى استعمال الأوراق العرفية في المادة ٢١٥ . ويترتب على الفصل بين التزوير والاستعمال ان يرتكب التزوير يعاقب ولو لم يستعمل الورقة المزورة وان من يستعمل الورقة المزورة يعاقب على فعله ولو لم يرتكب التزوير او يشترك فيه فإذا كان من ساهم في التزوير هو الذى يستعمل الورقة المزورة فإنه يكون مسئولاً عن الجريمة وتوقع عليه عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات هذه العقوبة هي عقوبة التزوير فهي إن لم تكن أشد من عقوبة الاستعمال في بعض الصور فإنها تتساوى معها^(١) .

أركان جريمة الاستعمال :

يستفاد من نص القانون ان جريمة الاستعمال لا تتم إلا بتوافر ثلاثة أركان هي

- ١ - فعل الاستعمال .
- ٢ - تزوير المحرر المستعمل .
- ٣ - علم المستعمل بهذا التزوير وذلك على التفصيل التالى :

١ - فعل الاستعمال :

الاستعمال هو استخدام المحرر المزور فيما أعد له فمجرد حيازته لا تعتبر استعمالاً له . بل لابد من إظهاره والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً ولذلك اعتبرت المحاكم استعمالاً للمحرر المزور تقديمه بالفعل إلى القضاء حتى لو حصل تنازل عنه بعد ذلك أو عدول عن

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٢٧

التمسك به كذلك تقديمه إلى النيابة اثناء تحقيق تجريه او تقديمه للتوثيق ابتغاء شهرة وتقديم اورنيك مزور لامتحان قيادة إلى كالتب الضبط لإرفاقه بطلب استخراج رخصة قيادة . وتقديم رخصة قيادة مزورة لكونستابل المرور ويعتبر استعماله لخطاب مزور نشره في جريدة^(٢) .

وعلى ذلك فلكي يتحقق معنى الاستعمال لابد من ان يحصل تمسك بالورقة المزورة لمجرد تقديمها دون الاستناد عليها او الاحتجاج بها لا يفيد معنى الاستعمال ولكن إذا أبدى الشخص رغبته في التمسك بالورقة بعد تقديمها او تمسك بها غيره فإن ذلك يعنى استعمالها فالجريمة ليست إذن تقديم الورقة ولكن في الاحتجاج بها او الاستناد إليها^(٣) .

٢ - تزوير المحرر المستعمل :

لا يعاقب على الاستعمال إلا إذا كان التزوير ثابتاً بالنسبة للمحرر المستعمل وأركانه متوافرة ولذلك كان من واجب القاضى قبل الحكم في جريمة الاستعمال ان يتثبت من حصول تزوير المحرر المستعمل وأن هذا التزوير قد وقع بطريقة من الطرق التى يعاقب عليها القانون وإن من شأنه ان يحدث ضرراً ولكن هذا لا يصدق إلا على الأركان المادية لجريمة التزوير أما الركن الادبى فلا يشترط توافره فإذا ارتكب شخص تزويراً في محرر بحسن نية ولم يكن يقصد استعماله ثم وقع هذا المحرر في يد آخر فاستعمله مع علمه بتزويره فإنه يعاقب على الاستعمال ولو ان المزور نفسه غير معاقب لعدم توافر القصد الجنائى^(٤) .

٣ - علم المستعمل بهذا التزوير - (القصد الجنائى) :

لا يشترط لتوافر القصد الجنائى سوى ان يكون الجانى عالماً وقت الاستعمال انه يستخدم محرراً مزوراً ولا عبرة بالأغراض التى يتوخاها الجانى في الاستعمال فهى غايات لا تدخل في أركان الجريمة فيرتكب الجريمة من يستخدم ورقة مزورة ولو كان يرمى إلى الوصول إلى حق ثابت شرعاً . ولما كان استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة فإنه إذا تمسك بحقيقتها واستمر في التمسك بها فإن الجريمة تتوافر أركانها من هذا الوقت ويحق عقابه والعلم بتزوير الورقة يجب ان يكون يقينياً تثبتت منه المحكمة وتورد في حكمها دليلها عليه^(٥) .

(٢) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ١٦٨

(٣) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٥١٢

(٤) الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٧٩ .

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٨٢

من احكام محكمة النقض :

١ - الاصل انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور مادامت مدوناته تغنى عن ذلك .

(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٩) .

٢ - من المقرر انه متى وقع التزوير او الاستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له اثر في وقوع الجريمة فإن ما يثيره الطاعن من تنزله عن المحررات المزورة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤) .

٣ - لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بانها مزورة . ولا يكفي مجرد تمسكه بها امام الجهة التي قدمت إليها مادام لم يثبت انه هو الذي قام بتزويرها او شارك في هذا الفعل .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١) .

٤ - لما كان الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من اجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزوير يعاقب عليه القانون وكلن الطاعن لا يمارى انه قدم الورقة المزورة في تحقيقات الجنتحة رقم ٣٠٨٠ لسنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوافق به الركن المادي لجريمة الاستعمال في حقه دون ان يغير من الامر ان يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية - ام بصفته نائباً عن غيره مادام انه كلن في الحالين علماً بتزوير الورقة التي قدمها فإن ما يثيره من انه قدم هذه الورقة بصفته وكيلاً عن زوجته لا يكون له محل لما كلن ذلك وكلن اثبت اشتراك الطاعن في مقلرفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي اسند إليه استعماله فإن ما يثيره الطاعن من عدم تدليل الحكم تدليلاً كافياً على توافر ركن العلم في صفته يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧) .

٥ - تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من اجله مع علم من استعماله بتزويره .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤) .

٦ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت علم الطاعن بالتزوير في جريمة استعمال المحرر المزور مادام الحكم لم يقم الدليل على ان الطاعن هو الذي قارف التزوير او اشترك في ارتكابه .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨) .

٧ - العنصر المادي لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة ..
(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) .

٨ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابى يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى مادون فيه .. يستوى في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا في معاملات الأفراد .
(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩) .

٩ - إن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل يعد في القانون استعمالاً لورقة رسمية مزورة لا على أساس أنه هناك تزويراً في الصورة بل على أساس أن البيانات المستند عليها بالصورة والواردة في الدفتر الرسمى مزورة فلستعمل الصورة هو في الواقع وحقيقة الأمر استعمال للدفتر ذاته .
(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٧) .

١٠ - إذا استند الحكم في إدانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها إلى قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير ولم يعن ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ولا ببيان ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أو غير متوافرة حتى يتسنى له الانتقال من ذلك إلى بحث أركان جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر أركانها فإن هذا الحكم يكون قاصر البين متعينا نقضه .
(الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٠) .

١١ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنزل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .
(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) .

مادة ٢١٤ مكررا

كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين . وتكون العقوبة السجن

مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت .

تعليقات وأحكام

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ .
(الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو ١٩٦٢ - العدد ١٦٨) .

— أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتغليظ العقوبة على جرائم تزوير واستعمال المحررات المذكورة فقبل هذا القانون كانت محررات الشركات والجمعيات المذكورة من المحررات العرفية ولو كانت الدولة تساهم في مالها بنصيب بل ولو كانت تابعة للهيئات والمؤسسات العامة وقد رأى اسباباً حملياً أكبر على محررات هذه الشركات والجمعيات فتقرر لتزويرها عقوبة وسط بين عقوبة التزوير في محرر رسمي وبين عقوبة التزوير في محرر عرقي ويفرق النص في العقوبة بين محررات نوعين من الشركات والجمعيات والمؤسسات وغيرها فالنوع الأول هو ما لا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ويشمل الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية الخاصة والنقابات ثم المؤسسات والجمعيات الخاصة المعتبرة قانوناً ذات نفع عام وتعتبر المؤسسة أو الجمعية ذات نفع عام إذا قصد من إنشائها تحقيق مصلحة عامة وصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك (المادة ٦٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة) .

ويرتفع الحد الأقصى لعقوبة السجن إلى عشر سنوات إذا كان التزوير واقعاً في محرر لشركة أو جمعية أو مؤسسة .. إلخ تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب . ومن باب أولى لو كان المحرر لهيئة أو مؤسسة عامة أو شركة مؤمنة ذلك أن نصوص التزوير في المحررات الرسمية لا تجرى إلا على الأوراق التي تصدر أو من شأنها أن تصدر عن الحكومة كسلطة عامة دون سائر ما تبشره من أوجه النشاط الصناعي أو التجاري^(١) ويلزم لانطباق هذا النص ألا توافر الأركان العامة في التزوير وثانياً أن يكون المحرر الذي حصل تغيير الحقيقة فيه قد صدر أو من شأنه أن يصدر عن مستخدم مختص بتحريره بإحدى الجهات المذكورة أو بالتدخل فيه فإذا كان المستخدم المختص قد حور

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٧٥

الورقة كلها او اعتمدها او اثبت بيانات متوقفة على كل ما دونه اصحاب الشأن فيها فإن الورقة تعد من محررات هذه الجهة في جميع اجزائها اما إذا كن تدخل المستخدم او مراجعته او اعتماده قاصرا على بعض بياناتها فإن الجزء الذي تدخل فيه وحده . هو الذي يعد من محررات الجهة التي يتبعها المستخدم وما عدا ذلك من بيانات الورقة التي حررها الافراد والتي لم يتدخل المستخدم باعتمادهما تأخذ حكم المحررات العرفية كما وان اصطناع ورقة مما يصدر عن المختص بإحدى الجهات المذكورة يعد تزويرا في هذا النوع من الاوراق وتحكمه المادة ٢١٤ مكررا .

من احكام محكمة النقض :

١ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - وشان المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة كشانها - ان تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها مع انها في الحقيقة لم تصدر عنه ومن المقرر ان الضرر في تزوير هذه المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار انها من الاوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها وكن لا يلزم في التزوير المعاقب عليه ان يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة . بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه او متقنا يتعذر على الغير ان يكتشفه مادام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز ان ينخدع به بعض الناس .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) .

٢ - يكفي لاعتبار المحرر لإحدى الجمعيات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكررا عقوبات ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته .

وإذا كن الحكم قد اثبت ان التزوير قد تم في بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفي لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لإثباته وإقراره ومن ثم فلا يقدح في اعتبار هذا المحرر من محررات الجمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية او بعض حساباتها .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧) .

٣ - البين من نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ان كل تزوير او استعمال يقع في محررات الجمعيات التعاونية ايا كانت عقوبته السجن - وهي عقوبة مقررة للجناية بحسب التعريف الوارد في المادة العشرة من قانون العقوبات . ومن ثم فالجريمة في كل احوالها جنائية لا جنحة .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٣) .

مادة ٢١٥

كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابقة بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالعقوبة مع الشغل .

تعليقات وأحكام

هذه المادة تتناول التزوير الذي يقع في المحررات العرفية ولا يلزم لانطباقها غير توافر الأركان العامة للتزوير ولا صعوبة في تعيين محل الجريمة فكل محرر لا يعد رسميا أو لا يعتبر من محررات الجمعيات التعاونية أو الشركات المساهمة وما إليها مما نصت عليه المادة ٢١٤ يكون محررا عرفيا ومن أمثلة التزوير في هذه المحررات تزوير سند دين على أحد الأشخاص أو مخالصة منه وتزوير إمضاء محام على بطاقات مكتب والتزوير في الدفاتر التجارية^(١) .

وطرق التزوير واحدة في المحررات العرفية والرسمية ولا يفقد المحرر صفته العرفية بمجرد كونه مسطورا في ورقة واحدة مع محرر رسمي بل يبقى لكل منهما حكمه الخاص وصفته الخاصة .. والتزوير في العقود العرفية لا يكون معاقبا عليه إلا إذا ترتب على التزوير ضرر ويعتبر الضرر متوافرا إذا كان العقد صالحا لأن يتخذ سند إثبات أو كمن التزوير واقعا على شيء من البيانات التي أعد المحرر لإثباتها أما تزوير البيانات العرضية فلا عقاب عليه في الأصل أما كشوف الحسابات والفواتير وما شابهها فلا يكون تزويرها معاقبا عليه عادة لأن مثل هذه الكشوف محل للمراجعة والمناقشة وليست حجة في ذاتها إلا إذا كانت مؤيدة بمستندات مزورة . وعندئذ يعتبر الضرر حاصلا والتزوير مستحقا للعقاب^(٢) .

والأصل في الورقة العرفية أن يكون موقعا عليها إذ لا قيمة لها بغير توقيع من نسبت إليه . وبدون هذا التوقيع لا يتصور الاستناد إلى ما تضمنته الكتابة . إلا أن الورقة الخالية من التوقيع قد تغير فيها الحقيقة بتقليد خط شخص معين ونسبة المحرر إليه . أو إذا كان هناك من القرائن ما يوهم بصورها منه أو احتمال اتخاذ الورقة مبدءا للثبوت

(١) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٥١٠

(٢) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٧٣ وما بعدها .

بالكتابة ففى كل هذه الاحوال يتوافر احتمال الضرر ويعاقب على التزوير رغم عدم التوقيع .

ويلاحظ ان كل كتابة تقع غشا في الدفاتر التجارية القانونية او الاختيارية او في الاوراق الخصوصية بنية الاستظهار بها على الخصم اجحافا بعقوبة فهي تزوير يعاقب عليه القانون متى توفر القصد الجنائي وكن الضرر محققا او محتملا^(٢) .

من احكام محكمة النقض :

١ - لا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه والبحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرا فيما بعد .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧) .

٢ - من المقرر ان مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرقي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كن من الممكن ان يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء اكن المزور عليه ام اى شخص آخر ولو كن الضرر محتملا .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٢) .

٣ - تقدير الضرر من إطلاقات محكمة الموضوع متى كن سائغا وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨) .

٤ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي إلا انه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١، ٢١٣ ان يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها او بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كن يبين من الإطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره انه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسى » بإمضاءن وعليه ثلاثة اختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته او تداخل موظف عمومي في تحريره او اعتماده فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٠) .

(٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٩٦ وما بعدها .

• - إن العقود العرفية متى كانت ثابتة التاريخ يتعلق بها قانونا حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه او احتجاج الغير بها فإذا وقع فيها تغير للحقيقة بقصد الاضرار به عد ذلك تزويرا في اوراق عرفية ووجب عقاب المزور .
(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٨/١٢/٥) .

مادة ٢١٦

كل من تسمى في تذكرة سفر مزورة باسم غير اسمه الحقيقي او كفل احداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢١٧

كل من صنع تذكرة مرور او تذكرة سفر مزورة او زور ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل او استعمل إحدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس .

مادة ٢١٨

كل من استعمل تذكرة مرور او تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور او بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

تعليقات وأحكام بشأن تذاكر السفر

— الغيت عقوبة الغرامة في المادة ٢١٦ عقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل « الحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرى » .

— عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة في المادة ٢١٨ عقوبات فاصبح مائتى جنيه بدلا من عشرين جنيها مصرى وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

— مجال الفعل التزوير والاستعمال في هذا النوع من الجرائم هو تذاكر السفر لو المرور والمقصود بتذاكر السفر جوازات السفر وهي التراخيص اللازمة لاجتياز حدود البلاد إلى بلاد أخرى أما المقصود بتذاكر المرور فهو التراخيص اللازمة للتجول في منطقة من المناطق داخل البلاد إذا كان التجول محظورا لسبب ما . ومن ثم فلا تسرى هذه المواد على تذاكر السفر بالسكك الحديدية أو تصاريح السفر المجانية أو تذاكر الترام أو نحوها مما قد يتبادر إليه الذهن بسبب سوء تعبير المادة عن هذا النوع من المحرمات (١) .

— وفي هذه المواد يعاقب القانون بعقوبة مخلفة سواء على التزوير المعنوي أو على التزوير المادي .

التزوير المعنوي :

التزوير المعنوي يقوم وفقا لنص المادة ٢١٦ عقوبات عند التمسك في تذكرة مرور أو تذكرة سفر باسم غير حقيقي فالتزوير هنا قاصر على التغيير في الاسم فلا عقاب إذا كان حاصلًا في غيره كما لو اتصف الشخص بصفة ليست له . أو ذكر سنا غير سنة . أو محل إقامة يخالف محله الحقيقي . ويستوى أن يعمد الجاني إلى تغيير اسمه أو تغيير لقبه أو كليهما لأن الاسم مع اللقب في مصر يميزان الشخصية وتغيير أيهما يسهل إخفاها .

كما يقع التزوير أعمالا لهذا النص أيضا إذا كفل شخص آخر في الحصول على تذكرة سفر أو تذكرة مرور مشتملة على اسم غير حقيقي مع العلم بذلك . وهذه الحالة لا تخرج عن كونها صورة للاشتراك في الجريمة السابقة . وكان يغنى في الوصول إلى معاقبة الكفيل تطبيق المبدأء العامة في الاشتراك ولكن المشرع أقر أن يجعله فاعلا في جريمة قلثة بذاتها (٢) .

التزوير المادي :

التزوير المادي باصطناع تذكرة مرور أو بالتزوير في تذكرة صحيحة وهذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٧ عقوبات وقد يقع هذا التزوير المادي من موظف عمومي أو من غير موظف والعقوبة في الحالتين واحدة وهي الحبس . ويلاحظ أن المادة لم تنص على عزل الموظف في هذه الحالة لأن الصور التي كانت مثلة في ذهن واضع النص هي وقوع هذه الجريمة من أحد الأفراد لا من موظف عمومي (٣) .

(١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٨١ .

(٢) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ١٩٠ .

(٣) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٨٤ .

استعمال تذاكر الغير :

وهذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٨ عقوبات والغرض أن يستعمل شخص تذكرة غير مزورة ولكنها ليست له وهي جريمة لا علاقة لها بالتزوير وإنما الحقها الشارع حكما باستعمال التذاكر المزورة ولوحظ في تحقيق العقاب أن الفاعل أخف جرما ممن يستعمل تذكرة مزورة^(٤) .

من أحكام النقض :

١ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها .
(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩) .

٢ - دفتر الاشتراك الكيلومتري :

يعتبر دفتر الاشتراك الكيلومتري الذى يخول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية والتزوير فيه بعد جنائية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥) .

٣ - تذكرة السفر بقطارات السكك الحديدية :

إن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعد التزوير فيها جنائية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة والسجن (المواد ٢١١ - ٢١٤) ثم بالتزوير في الأوراق العرفية وعده جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل (المادة ٢١٥) وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له الاعتبارات قدرها الشارع عقوبة مخففة من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ، ، إذ أفصح في المادة ٢٢٤ عن أنه ، لا تسرى أحكام المواد ٢١١ - ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ - ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة فقد دل على أن الحالات التى أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٨٨ .

التوسع فيه . لو القيس عليه كما دل في ذات الوقت في غير ما لبس ولا غموض على ان حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على اوراق المرور وجوازات السفر اى الاوراق الخاصة برفع ما يكون عائقا من القيود بحرية الاشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الاسماء التى اصطلح على تسمية هذه الاوراق بها ولا يتناول الاوراق التى تعطىها مصلحة السكك الحديدية بالترخيص باستخدام قطاراتها في الاسفار باجر او بغير اجر وذلك أيضا بغض النظر عن الاسماء التى تطلق عليها واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع عليها فإن عقابه على ذلك لا يصح ان يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب ان يكون بمقتضى المادتين ٢١١ ، ٢١٢ على اساس انه يكون جنائية تزوير في اوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء سالف الذكر .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٥) .

مادة ٢١٩

كل صاحب لوكاندة او قهوة او اود او محلات مفروشة معدة للإيجار وكذلك كل صاحب خان او غيره ممكن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد في دفاتره الاشخاص الساكنين عنده باسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية) .

— هذا النص لا يطبق إلا في حالة تغيير اسم الساكن مع العلم باسمه الحقيقي فإذا كان التغيير في البيانات الأخرى او لم يقيد الاسم كلية فإن صاحب الفندق يعاقب وفقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحل العامة^(١) .

— المادة ٢١٩ عقوبات تنص على حالة من حالات التزوير المعنوى بجعل واقعة مزورة

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٨٩ .

في صورة واقعة صحيحة وذلك يقيد أسماء النازلين في تلك المحلات بأسماء منتحلة مع العلم بذلك وأركان هذه الجريمة هي الأركان العامة للتزوير وقد نص القانون صراحة على شرط العلم وهو شرط ضروري يجب قيام الدليل عليه بصفة خاصة لإمكان العقاب . ويجب أن يبين الحكم الصادر - بالعقوبة شرط العلم بيلنا واضحا . وإذا ارتكب مستخدم أو كاتب عند صاحب اللوكندة هذه الجريمة ترتبت مسؤوليته^(١) وبالتالي تنتفي مسؤولية صاحب اللوكندة في هذه الحالة .

مادة ٢٢٠

كل موظف عمومي اعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن عزله .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز خمسين جنيها) .

— وهذه الجريمة تزوير معنوي من موظف بإصداره التذكرة بغير الاسم الحقيقي وقد عبرت عنها المادة ٢٢٠ عقوبات بأنها إعطاء موظف تذكرة سفر أو تذكرة مرور مع علمه بالتزوير وهي صورة الجريمة الأولى بنفسها ولكن منظوراً إليها من جانب الموظف إذا كان يعلم أنه يصدر تذكرة بغير الاسم الحقيقي لصاحبها ويعد حينئذ فاعلاً في تزوير معنوي يجعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة^(٢) وقد جعل القانون صفة الموظف سبباً لتشديد عقوبته فإنه يجازى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلاً عن عزله وعقوبة الموظف المشددة لا تسرى على المتسمى باسم غير حقيقي أو الكليل له^(٣) ومن قضاء النقض أن حكم المادة ٢٢٠ عقوبات لا يسرى إلا على لوراق المرور وجوازات السفر أي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عائقاً من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر مهما كانت مسمياتها^(٤) .

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٨٦ .

(٢) الدكتور موف عبيد المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٣) الدكتور عبد المهيمن بكر والمرجع السابق ص ٥٢٠ .

(٤) نقض ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٥ ص ٧٧١ .

مادة ٢٢١

كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أن يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

مادة ٢٢٢

كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة .

ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضاً .

مادة ٢٢٣

العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضاً إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم .

تعليقات وأحكام

بالنسبة للتزوير فى الشهادات الطبية

— المادة ٢٢٢ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٢٩ مكرره) .

— أولاً : اصطناع شهادة باسم طبيب أو جراح مثبتة لعاهة بقصد التخلص من خدمة عامة (م ٢٢١ عقوبات) :

أركان هذه الجريمة :

١ - اصطناع شهادة باسم طبيب أو جراح - ولم ينص القانون في هذه المادة إلا على طريقة التزوير بالاصطناع وهي طريقة من طرق التزوير المأدى فإذا حصل التزوير بطريقة أخرى فلا عقاب عليه . وسواء نسبت الشهادة إلى طبيب معلوم أو إلى شخص خيالي ولا فرق بين أن يصطنع الجاني الشهادة بنفسه أو بواسطة شخص آخر فهو فاعل أصلي في الحالتين .

٢ - ذكر العاهة أو المرض في الشهادة :

ينبغي كذلك أن تكون الشهادة المصطنعة مثبتة لعاهة بنفس الجاني أو بغيره وطبقاً للرأى السائد يسرى النص ولو كانت العاهة حقيقية لا وهمية لأن فعل الاصطناع يتطلب في حد ذاته تغييراً للحقيقة بوضع إمضاء مزور ولأن الضرر يتحقق بخداع السلطة العمومية والإخلال بالثقة المستمدة من صدور الشهادة من طبيب أو جراح ولا يسرى النص لو كانت الشهادة مثبتة لأمر كاذب لا يعد عاهة ولا مرضاً كالسن أو سلامة النية أو الصلاحية لخدمة معينة .

٣ - الغاية من تحرير الشهادة :

يجب أن يكون غرض الجاني من اصطناع الشهادة المزورة التوصل إلى إعفاء نفسه أو غيره من خدمة عامة فمن يحرر شهادة مصطنعة بحصول عاهة لأخيه قاصداً تخليصه من ملزوميته بخدمة عامة يعاقب كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً بشرط أن يتوفر القصد الجنائي لدى الأخ الذي حررت الشهادة توصلًا لإعفائه . والشارع سوى بين من يصنع الشهادة المزورة بنفسه أو بواسطة غيره . ويلاحظ أنه إذا كان الغرض من تزوير الشهادة هو التخلص من خدمة خاصة فلا جريمة ولا عقاب .

٤ - القصد الجنائي :

يشترط أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام وكذلك قصد خاص والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . . والقصد الخاص كما استلزمته المادة ٢٢١ هو أن يكون الجاني قد اصطنع الشهادة الطبية المزورة بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أية خدمة عمومية . ولذلك يجب أن تقوم لدى الجاني نية استعمال الشهادة المزورة على هذا الوجه دون غيره وإلا فلا تنطبق المادة . ويستوى بعدئذ أن تستعمل الشهادة بالفعل أو أن يحول حائل دون استعمالها^(١) .

(١) المراجع - الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٨٩ . والمستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٩٢ وما بعدها

ثانيا - تحرير طبيب او جراح لشهادة مثبتة لمرض او عاهة كذبا (م ٢٢٢ ع) :

نص المادة ٢٢٢ عقوبات يتناول بالتبريم حالة التزوير المعنوى الذى يقع من طبيب او جراح او قابلة باثبات بيانات مغيرة للحقيقة فى الشهادات التى يعطونها بشأن حمل او مرض او عاهة او وفاة ويجب لقيام هذه الجريمة (اولا) ان تكون الشهادة صادرة عن طبيب او جراح او قابلة يستوى ان يكون من صدرت عنه الشهادة من هؤلاء موظفا ام غير موظف .

ثانيا : ان يكون موضوع الشهادة اثبات او نفى حمل او مرض او عاهة او وفاة على خلاف الحقيقة فإن كن موضوع الشهادة غير ما ذكر فإن الحالة تخرج من حكم المادة ٢٢٢ عقوبات . وتنطبق عليها الاحكام العامة للتزوير وإن كانت البيانات مطابقة للحقيقة فلا يرتكب الطبيب ومن إليه هذه الجريمة وإن جاز ان يقع فعله تحت طائلة نصوص الرشوة إذا اجتمعت شروطها .

ثالثا : ان يتوافر لدى الجانى قصد جنائى بان يكون عالما بانه يثبت فى الشهادة ما يخالف الحقيقة فإذا كن قد اثبت وجود المرض او ما إليه على خلاف الحقيقة نتيجة لجهله بالواقع او لنقص تكوينه الفنى او نتيجة إهمال منه فى تحرى الحقيقة فلا جريمة فى فعله^(١) .

— ولم ينص القانون على عقاب من يستعمل الشهادة المزورة فإذا كن من حصل على الشهادة هو الذى استعملها فلا يعاقب لأن القانون فرض العقاب على التزوير دون الاستعمال وإنما يصح عقابه كشريك لمحرر الشهادة بطريق التحريض او الاتفاق إذا توافرت شروط الاشتراك^(٢) .

العقوبة :

فرقت المادة ٢٢٢ عقوبات بين فرضين اولهما ان تكون الشهادة قد اعطيت من باب الرغبة فى المجاملة او بسبب اية رابطة او صلة شخصية وتكون العقوبة حينئذ هى الحبس او الغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه وقد سوى المشرع بين عقوبة الطبيب الموظف وغير الموظف مع ان جريمة الاول كانت تصبح جنائية تزوير فى محرر رسمى لو ان الشهادة تحررت منه فى امر متعلق بتأدية وظيفته .

والفرض الثانى هو ان يكون الطبيب او الجراح او القابلة قد طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا او عطية للقيام بشئ من ذلك او قع الفعل نتيجة لرجاء او توصية او

(١) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٢٦ .

(٢) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥٠٣ .

وساطة وعندئذ يعاقب الجاني بالعقوبات المقررة في باب الرشوة . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي ايضا . وعقوبة الرشوة هي الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به (م ١٠٣ ع) .

ويترتب على ذلك ان تكون جريمة الحالة الثانية من المادة ٢٢٢ جنائية لا جنحة ويكون الشروع فيها معاقبا عليه بالتالى بالاشغال الشاقة المؤقتة (م ٤٦ ع) ويتحقق ذلك إذا عرض الجاني الرشوة على الطبيب لإعطائه الشهادة المطلوبة فرفضها . ومن الواضح ان مجرد دفع اتعاب منسوبة للطبيب عن الكشف الذى اوقعه لا يعتبر رشوة . ويلحق بالوعد بإعطاء هدية او عطية استعمال طرق الإكراه بالضرب او بالتهديد لإرغام إرادة الطبيب على إعطاء الشهادة المزورة المطلوبة (٣) .

ثالثا - التزوير في شهادة طبية معدة لأن تقدم إلى المحاكم (م ٢٢٣ ع) :

لركن هذه الجريمة هي اركان الجريمتين المنصوص عليها في المادتين السابقتين فيجب ان تكون الشهادة المزورة مثبتة لمرض او عاهة وان يصطنعها احد الافراد باسم طبيب او جراح ، م ٢٢١ ، او يحرق طبيب او جراح (م ٢٢٢) وان يتوفر القصد الجنائي غير ان الغرض من تحرير الشهادة يختلف في المادة ٢٢٣ عقوبات فهو هنا ليس الإعفاء من الخدمة العامة وإنما تقديم الشهادة لإحدى المحاكم للاستناد إليها استنادا يؤثر في حسن سير العدالة كالشاهد الذى يزور شهادة مرضية او يزورها له طبيب بقصد التخلص من غرامة حكم بها عليه لتخلفه عن الحضور امام القضاء . ولا بد ان تكون الشهادة مثبتة لمرض او عاهة فإذا كانت مثبتة لأمر آخر على خلاف الحقيقة فلا تنطبق المادة ٢٢٣ عقوبات (٤) .

● من احكام النقض :

١ - يكفى ان تكون الشهادة معدة لأن تقدم لإحدى المحاكم ولو لتعزيز طلب التاجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تاجيل القضايا لسبب ظاهرة شرعى وباطنة تدلىس فيه اضرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التى تقتضيها سرعة إجراء العدل بين الناس وعدم التمهل فيه إلا لأسباب شرعية ظاهرا وباطنا .
(نقض ١٩٢٩/١/٣ المحاماة س ٩ رقم ١٩٤ ص ٢٥٩) .

٢ - إن المادة ٢٢٢ عقوبات إذ قررت عقوبة الجنحة للطبيب الذى يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل او مرض او عاهة او وفاة مع علمه بتزوير ذلك لم تعن

(٣) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٤) المستشار محمود إبراهيم المرجع السابق ص ٥٠٤ .

التزوير المادى وإنما التزوير المعنوى الذى يقع يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة حال تحرير الطبيب الشهادة .
(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) .

مادة ٢٢٤

لا تسرى احكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ على احوال التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على احوال التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة .

تعليقات وأحكام

— استثنى الشارع من احكام التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢١١ إلى ٢١٥ صوراً معينة منه بعضها منصوص عليه فى قانون العقوبات والبعض الآخر فى قوانين خاصة وقد بينت ذلك المادة ٢٢٤ عقوبات . ووجه الاستثناء انه قد جعل هذه الصور من قبيل الجرح وقرر لها عقوبات أخف من عقوبة التزوير فى المحررات العرفية مع ان منها ما تنطبق عليه صفات التزوير فى المحررات الرسمية . ويلاحظ ان نص المادة ٢٢٤ عقوبات منقصة الإشارة إلى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ عقوبات فهما تتضمنان صورتين مختلفتين لتزوير وان هذه الصور جميعاً سواء منها ما كان فى قانون العقوبات او ما كان فى قوانين خاصة قد وردت على سبيل الاستثناء فلا يتوسع فى تفسيرها ولا يقلس عليها^(١) .

● من احكام النقض :

١ - من المقرر ان جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبة مخففة والمشار إليها فى المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات - التى تمنع سريان احكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها فى المواد المذكورة فيها او على جرائم التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد او القوانين بداخل وقائع لا تتناولها نصوصها او بما يمتد به حكمها إلى نوع آخر من انواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) .

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٥١٧ .

٢ - انه وان كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقا لنصوص القانون العلم إلا انه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع بصريح نصها سريان احكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها او في قوانين عقوبات خاصة . (نقض جلسة ٢١/٣/١٩٥٥ مجموعة احكام النقض س ٦ من ٢١٨ ص ٦٧١) .

٣ - لا شك ان تذاكر توزيع الكيوسين هي أوراق اميرية لصدورها من وزارة التموين بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٤ الصادر من وزير التموين في ٨ اغسطس سنة ١٩٤٠ بناء على الامر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية وإذن فتغيير الحقيقة فيها يكون جنائية تزوير في أوراق اميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليها بعقوبة الجنحة . فإنه في هذه الحالة يجب عدم جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كان الامر العسكري المذكور قد نص في المادة الثانية على عقاب كل مخالفة لاحكام القرارات التي تصدر في هذا الخصوص بعقوبة الجنحة وبناء على هذا الامر العسكري أصدر وزير التموين القرار رقم ٢٤ السالف الذكر ونص في المادة ١٧ منه على عقاب (كل من ... او غير البيانات المثبتة في البطاقات او تذكرة التوزيع ...) فيستفاد من هذا ان تغيير الحقيقة في تذاكر توزيع الكيوسين يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنحة .

(نقض ٢٥/٣/١٩٤٦ المجموعة الرسمية ص ٤٧ رقم ٧١ ص ١٢١) .

مادة ٢٢٥

تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق احكام هذا الباب

تعليقات وأحكام

— أدى إلى إضافة هذه المادة شيوع هذا النوع من التزوير في مصر كثيرا ما يحدث ان يبصم المزور باصبعه او اصبع غيره على ورقة وينسب البصمة إلى شخص آخر . وقد اختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويرا وذهبت محكمة النقض في أغلب احكامها إلى ان الفعل لا يعد تزويرا لان القانون قصره على وضع الامضاءات والاختتام دون البصمات (نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥١ ص ٢٩٥ ، ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ٥١ ص ٥٨) . ثم اعتبرت الفعل تزويرا بانتحال شخصية الغير (نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٤٨ ص ٤٤٩)

وحسباً لهذا الخلاف أضيف نص المادة ٢٢٥ في سنة ١٩٣٧^(١) الذي يسوى بين بصمة الأصبع والامضاء في تطبيق أحكام التزوير .

— وعلى ذلك فالبصمة هي بديل الامضاء لدى شخص لا يستطيع التوقيع وقد اصطلح عرفاً على دلالتها على شخصية صاحبها وظهورها في محرر يخلع عليه ثقة ويولد إقتناعاً بصدوره عن تنسب إليه البصمة الموضوعة عليها . ويرتكب التزوير بهذه الطريقة من يضع في محرر بصمته أو بصمة شخص سواء ثم ينسبها إلى غير صاحبها^(٢) .

● من أحكام النقض :

١ - وضع الطاعن بصمة أصبعه على استمارة طلب الحصول على بطلقة باسم شخص آخر .. تزوير في محرر رسمي .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) .

٢ - إن الدليل المستند من تطابق البصمات هو دليل ملائمة له قيمته وقوته الاستدلالية المقامة على أسس علمية وفنية لا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٣/٢٩) .

٣ - للبصمة حرمة وللمحرر المذيل بها حجية فيما سطر من أجله والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب فالمحرر الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذباً لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المزيلة بالامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . كما تخدع الورقة المذيلة بالامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه وهي لا تقرا إلا بعد تحقيق فنى . فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور . فهو إذن محرر يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير ومن يبصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب كذباً تلك البصمة لشخص آخر إنما يفتحل شخصية ذلك الشخص الأخر والانتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير الملاى التى نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات (المقابلة لنص المادة (١) من قانون العقوبات الحالى .

(نقض ١٩٣٥/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٨ ص ٤٤٩) .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٣٣ .

مادة ٢٢٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة باخذ الإعلام اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .

— ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذا المادة وهو عالم بذلك .

تعليقات وأحكام

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٥٠ - العدد ٥٠ مكرر) وقد عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) في الفقرة الأولى و (لا تزيد على مائتي جنيه) في الفقرة الثانية .

— وهذا النص مستحدث لقطع الخلاف الذي ثار حول امكانية العقاب على الأقوال غير الصحيحة التي تبدي في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة بوصفها من قبيل التزوير ليجعل منها صورة مخففة من التزوير باعتباره عمل مردول من الوجهة الخلقية ومن شأنه الاضرار بالغير وهو يقرب من التزوير المعنوي وشهادة الزور معا^(١) .

— والمادة ٢٢٦ عقوبات تعالج جريمتين لا جريمة واحدة اولاهما تقرير اقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة وذلك في فقرتها الأولى والثانية هي جريمة استعمال إعلام ضبط على الوجه المبين أنفا وذلك في فقرتها الثانية . وذلك على التفصيل التالي :

اولا - تقرير اقوال غير صحيحة (م ٢٢٦ / ١ عقوبات) :

(١) الدكتور محمد زكي ابو علم المرجع السابق ص ٣٦٨

ويتطلب قيام هذه الجريمة توافر الآتى :

١ - فعل تزوير معنوى بتقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة (الركن المادى) .

٢ - القصد الجنائى .

١ - فعل التزوير (الركن المادى) :

يتحصل فعل التزوير في هذه الجريمة في ابداء أقوال غير صحيحة في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية امام السلطة المختصة بعمل الاعلام ويتضمن ذلك بلدىء ذى بدء تقرير أقوال عن الوقائع المرغوب اثباتها يعلم الجانى عدم صحتها أو بالأقل يجهل حقيقتها . وبالتالي فإنه ليس من شأن اغفال اسم أحد الورثة من قبيل السهو أو الغلط ان يعد تزويرا .

والنص مقصور على الأقوال التى تبدى في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة فإذا كان تغيير الحقيقة واردا على محرر آخر غير إعلام الوفاة أو الوراثة فإنه يخضع للقواعد العامة ويعتبر تزويرا معاقبا عليه بالعقوبة العادية المقررة لجريمة التزوير في أوراق رسمية . ويجب ان يكون الكذب في الأقوال منصبا على ما اعد الاعلام لاثباته أى على البيانات الأساسية التى يجب ذكرها في الإعلام وقد عبر الشارع عن ذلك بقوله : الوقائع المرغوب اثباتها ، فلو قرر الشاهد عند ضبط الإعلام ان أحد الورثة موظف بالحكومة أو انه طالب علم فلا عقاب عليه لأن هذه الصفات لا شأن لها بما سبق الإعلام لاثباته ومادام اسم الوارث يطابق الحقيقة .

والبيانات الأساسية التى يشتمل عليها الإعلام الشرعى هى اسم المورث وتاريخ وفاته واسماء الورثة ومحل اقامتهم ومكان العقارات الخاصة بالتركة (م ٣٥٦ من اللائحة الشرعية) .

وإذا قرر الشاهد قولاً سمع به من آخر أو آخرين هم عنده محل الثقة فابدى القول كمالقى إليه فهو حسن النية ولا عقاب عليه .

— ويلاحظ انه يجب ان تكون الأقوال الكاذبة قد ابدت امام السلطة المختصة بضبط الإعلام فلا جريمة في ابداء أقوال كاذبة في التحقيق الإدارى التمهيدى الذى يقوم به العمدة أو الشيخ في هذا الصدد مادام هذا التحقيق لابد ان يعقبه سماع شاهدين على الأقل امام القضاء وقرارات هؤلاء الشهود هى التى تعتبر على وجه ما أسس في الموضوع وهى التى اراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة .

— وينبغى ان يضبط الإعلام على أسس الأقوال الكاذبة التى ابدت وهو ما ستلزمته صراحة المادة ٢٢٦ والمستفاد من ذلك ان القانون حدد نوع الضرر المباشر الذى يحظره

ويعاقب عليه بضبط الإعلام على أسس هذه الأقوال فإذا لم يتحقق هذا الضرر فلا تقوم الجريمة ومن ثم لا عبرة بالكذب في الإجراءات التمهيدية للإعلام إذا عدل عنها صاحبها قبل ضبطه كما أنه لا عبرة بلباء أقوال كاذبة إذا اكتشف عدم صحتها في أية مرحلة قبل هذا الضبط . ومتى تم ضبط الإعلام فإن المفروض قانوناً اعتبار ما أبدى من أقوال في إجراءاته صحيحاً حتى يصدر حكم من المحكمة المختصة دالاً على عدم صحتها . فهذا هو السبيل الوحيد في اثبات ذلك .

٢ - القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية ومن ثم فإنه يجب أن يعلم الجاني بأن أقواله غير صحيحة أو بال الأقل يجب أن يجهل حقيقتها على حد تعبير المادة ٢٢٦ وهي لا تتطلب إلى جانب ذلك أي قصد خاص ، ولا عبرة بالبائع سواء كان جرمهم أم انتقام أو غيرهما من حيث قيام القصد الجنائي من عدمه طبقاً للقواعد العامة .

والقصد الجنائي مسألة موضوعية يستخرجه قاضي الموضوع من الوقائع والظروف التي تدل على أن الجاني كان لديه من الأسباب والبواعث ما يحمله على الاعتقاد بأن ما يقرره غير صحيح^(١) .

ثانياً - استعمال الإعلام المزور (م ٢٢٦ / ٢ عقوبات) :

وفي هذه الجريمة يجب أن يثبت تزوير الإعلام على الوجه المبين بالفقرة الأولى كما يجب أن يكون الجاني الذي يستعمل هذا الإعلام عالماً بعيبه وما فيه من بيانات غير صحيحة وهو الشرط الذي يتطلب القانون توافره في جرائم استعمال المحررات المزورة عموماً ولا تختلف جريمة الاستعمال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ عقوبات عن جرم استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادتين ٢١٤ ، ٢١٥ عقوبات . فيجب أن يستعمل الإعلام المزور بتقديمه والاستناد إلى ما فيه وأن يكون الجاني عالماً بتزويره بالكيفية التي ذكرها الشارع في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ عقوبات^(٢) .

● من أحكام النقض :

١ - من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من ٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية أمام السلطة المختصة باخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أسس هذه الأقوال . وإن

(١) المراجع المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥١٢ وما بعدها والدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٢٠٥ وما بعدها . والدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٩٣ والدكتور محمد زكي أبو علم المرجع السابق ص ٣٦٨ .

(٢) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥١٨

قضى في الفقرة الثانية من هذه المادة بعقاب كل من إستعمل إعلاما لتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين بالفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك قصد بالعقاب على ما يتبين من عبارات النص وباعماله التحضيرية كل شخص سواء أكلن هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة . أم كان شاهدا في ذلك التحقيق على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام غيرها . فلا يمتد التاثيم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تمهيدى لأعطاء معلومات أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم لم يتسظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد قبل فعلا أمام قاضى الأحوال الشخصية الذى ضبط الإعلام وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة وهو يجهل حقيقتها أو يعلم بأنها غير صحيحة أما أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة فإن الحكم يكون معيبا .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٥) .

٢ - إنه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الاشهاد على أساسها فقد دل بوضوح على أن هذه صحيحة متى ضبط الاشهاد على أساسها فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجانى قد قرر أقوالا غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها وإذا كان المفروض قانونا أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها . وهو الدليل الوحيد الذى يقبل في اثبات ذلك فلا خطأ إذا قضى الحكم ببراءة المتهم من هذه الجريمة تأسيسا على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدنى ايا كانت البيانات الواردة بها لا تصح لاثبات عكس الثابت في إعلان الوراثة محل الدعوى الذى يعتبر ما ورد فيه حجة لا يصح اثبات عكسه إلا بحكم شرعى يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية عملا بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ٢/٥/١٩٥٠) .

٣ - إن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد ادلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ويزيد في إيضاحه ما جاء بالمذكورة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أثمت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء المحلى عندما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثة أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق إداري تمهيدى بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب

عليهم بموجب هذا القانون مدامت هذه التحريكات التمهيدية لابد ان يعقبا سماع شاهدين على الاقل امام القضاء الشرعى او القضاء المحلى وقرارات هؤلاء الشهود الاخيرة هي التي تعتبر على وجه ما اسلسا في الموضوع وهي التي اراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢) .

٤ - إن جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائي فيها أن يكون المتهم قد قرأ اقوالا عن ورثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها فمتى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه هو الذى استخرج الاعلام الشرعى وانه وقت ضبط هذا الإعلام قرر انه هو واولاده دون غيرهم هم ورثة زوجته وذلك مع علمه ان والدة زوجة تراث ايضا فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢) .

مادة ٢٢٧

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحدد قانونا لضبط عقد الزواج اقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها اوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .

● ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

تعليقات وأحكام

١ - عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه) في الفقرة الاولى و (لا تزيد على مائة جنيه) في الفقرة الثانية .

٢ - هذه المادة هي المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ باعتبار ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد زواج معاقبا عليه وقد جاء في المذكرة

الايضاحية لمشروع القانون المذكور ان هذه المادة قصدت الاشخاص الذين يقررون امام الماذون او المحكمة الشرعية او امام السلطة المحلية او احد الزوجين قد بلغ السن القانونية التي تسمح لهذه السلطة بإجراء عقد الزواج كما قصدت ايضا الطبيب الذي يعطى شهادة طبية غير صحيحة ومن المفهوم انه فيما يختص بعقود الزواج التي تبشر امام السلطة غير القاضى الشرعى او الماذون سوف لا يطبق عليها نص هذا القانون إلا فى الاحوال التي تكون هذه السلطة مقيدة فيها بقوانين او قواعد دينية تمنعها من إجراء عقد الزواج إذا كان الزوجان لم يبلغا سنا محددة .

جـ وتنص المادة ٩٩/٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ على انه لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية او سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا .

— كما تنص المادة ٢٦٧/٢ من اللائحة المذكورة على انه لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

وتنص المادة ٢٨ من لائحة الموثقين المنتدبين على انه لا يجوز توثيق عقد الزواج إذا كان سن الزوج اقل من ١٨ سنة وسن الزوجة اقل من ١٦ سنة^(١) .

— جريمة الفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ عقوبات (ابداء اقوال او تحرير او تقديم اوراق غير صحيحة لاثبت بلوغ الزوجين السن القانونية) :
واركن هذه الجريمة ثلاثة هي :

١ - ابداء اقوال او تقديم اوراق غير صحيحة بشأن سن احد الزوجين وضبط عقد الزواج على هذا الاساس وينبغى ان تكون هذه الاقوال والاوراق لرفع سن احد الزوجين رغبة فى التحرر من قيد السن الذى فرضه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بالنسبة للجهة الشرعية او الماذون او من اى قيد خاص بالسن إذا كانت الجهة المحلية التي قامت بعقد الزواج تستلزم سنا معيناً لضبطه . ومن ثم يكون تغيير السن بالزيادة او بالنقصان لا جريمة فيها إذا كان الزوجان قد بلغا بطبيعة الحال السن المطلوبة .

— ويجب ان تكون الاقوال او الاوراق غير صحيحة والا لانتفت المسئولية وانتفى موجب العقاب كما يجب ان يكون عقد الزواج قد تم تحريره على اساس هذه الاقوال او الاوراق . فلو لم يتم ذلك او امتنع الموظف عن تحريره لارتيابه فيما ابدى امامه عن السن اولا شيئاً هم فى ورقة تقدير السن فلا محل للعقاب ايضا . لان الشارع إشتربط ضبط العقد

(١) الدكتور احمد محمد ابراهيم المرجع السابق ص ٣١٣

وإتعمله على أسس هذه الأقوال والأوراق غير الصحيحة ولأن فعل الجاني أو الجناة في هذه الحالة هو شروع في جنحة لا عقاب عليه لعدم النص .

٢ - أن يكون ابداء هذه الأقوال أو تقديم الأوراق أمام السلطة المختصة :

يتحتم أن يكون ابداء الأقوال أو تقديم الأوراق غير الصحيحة أمام السلطة المختصة بتحرير عقد الزواج وقد تكون هذه السلطة هي المحكمة الشرعية أو المأذون أو الهيئة الدينية التي ينتمى الزوجان إليها . ويلاحظ أنه بالنسبة لغير المسلمين يجب أن تكون شريعة الزوجين يعتمد سنا للزواج حتى يكون تغير الحقيقة في تلك السن محلاً للتجريم والعقاب .

٣ - القصد الجنائي : هذه الجريمة عمدية فهي تتطلب القصد الجنائي العلم أي قصد ارتكاب الجريمة بآركانها التي يتطلبها القانون كما تتطلب قصداً خاصاً عبرت عنه المادة بأنه ، قصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج ، ومن ثم فإنه لا بد أن يثبت أن الجاني قصد اثبات البلوغ الذي لولاه لما جاز اتعالم القصد .

— جريمة الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ عقوبات (ضبط عقد زواج بمعرفة موظف يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة لضبطه) : وفي هذه الجريمة إذا كان اثبات البلوغ على غير الحقيقة قد وقع من الموظف المختص بتوثيق عقد الزواج فيعاقب طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ ع متى كلن عالماً بأن ما يثبتته يخالف الواقع ليستوى في ذلك أن يكون قد فعل ذل من تلقاء نفسه أو بتفاهقه مع شاهد من شهود القصد أو مع أحد أقرب الزوجين فيعتبر هؤلاء شركاءه في الجريمة^(٢) .

● من أحكام النقض :

١ - ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به إلى ابلحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى وإنما قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان يحسب الأصل وفقاً تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون الحالي) .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٨) .

(٢) يراجع في ذلك المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٨ وما بعدها والدكتور موف عبيد المرجع السابق ص ٢٠٨ وما بعدها .

٢ - انه وان كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقا لنصوص القانون العلم إلا انه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنح بصريح نصها سريان احكام التزوير العامة على الجرام المنصوص عليها فيها او في قوانين عقوبات خاصة .
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢١) .

الباب السابع عشر

الاتجار فى الأشياء الممنوعة

وتقليد علامات البوستة والتلغرافات

مادة ٢٢٨

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى او بإحدى هاتين العقوبتين فقط : كل من ادخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها او نقل هذه البضائع او حملها فى الطرق لبيعها او عرضها للبيع او اخفاها او شرع فى ذلك ما لم ينص قانونا على عقوبة اخرى .

تعليقات

- عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على خمسين جنيها مصريا) .
- يلاحظ ان الجرائم المتعلقة بتهريب البضائع معاقب عليها الآن عادة بمقتضى قانون الجمارك او بمقتضى قوانين مخصوصة .

مادة ٢٢٩

يعاقب بالعقوبة المدونة فى المادة السابقة من صنع او حمل فى الطريق للبيع او وزع او عرض للبيع مطبوعات او نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتى البوستة والتلغرافات المصرية او مصالح البوستة والتلغرافات فى البلاد الداخلة فى اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

■ ويعتبر فى حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم المجلوبة الدولية البريدية .

■ ويعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة أو التي سبق استعمالها مع علمه بذلك . ويسرى هذا الحكم على قسائم المجاوبة الدولية المقلدة .

تعليقات

● اضيفت الفقرتان الثانية والثالثة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ٨ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٨ مكرر ، ا) .

● لا تعدو طوابع البريد ان تكون علامات لمصلحة حكومية . إذ ان وضع الطابع على الرسالة علامة على دفع الرسم المستحق مقابل توصيلها ولذلك فتقليد هذه الطوابع أو ما في حكمه يعاقب عليه بالمادة ٢٠٦ ع إذا توافرت شروطها غير انه قد يحدث ان تقلد هذه الطوابع لغرض آخر غير نية الغش بها . فلا يقع الفعل تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات لانتهاء القصد الجنائي ولكن ذلك لا يعنى اقلاته كلية من العقاب . فإنه قد يقع تحت طائلة نص آخر هو المادة ٢٢٩ ع لطوابع البريد تحميها إذن كل من المادتين ٢٠٦ ، ٢٢٩ عقوبات ولكل منهما في حمايتها مجال مستقل فالمادة ٢٠٦ هي الأصل وتتطلب قصدا جنائيا خاصا . اما المادة ٢٢٩ فقد ادخلت في سنة ١٨٨٩ لمنع تداول هذه المطبوعات أو النماذج التي تشبه علامات وطوابع البريد مشابها تسهل قبولها إذا لم يكن صنع هذه الطوابع أو النماذج مقصودا بل استعمالها استعمالا ضارا . ويكون ثمة مجال عند انتهاء النية الخاصة التي تتطلبها المادة ٢٠٦ ان تنطبق المادة ٢٢٩ ع التي لا تستلزم نية الغش وإنما يكفي فيها بمجرد العلم المقترن بمرادة النشاط أى القصد الجنائي العام . ويلاحظ ان القانون قد نص على انه يعتبر في حكم طوابع وعلامات مصلحة البريد قسائم المجاوبة الدولية وهي قسائم يمكن استبدالها بطوابع بريد في جميع البلاد الداخلة في اتحاد البريد العالمي^(١) .

● وعلى ذلك فموضع تطبيق المادة ٢٢٩ ع هو صنع طوابع مشابها للطوابع الصحيحة التي تصدرها مصلحة البريد أو مصلحة التلغرافات المصرية ومصالح البريد والتلغرافات الداخلة في اتحاد البريد كالطوابع التي تصنع لبيعها للهواة والمشتغلين بجميع الطوابع المختلفة فيعاقب القانون على صنعها وتداولها ولو لم يكن القصد الجنائي الخاص الذي يتطلبه القانون في المادة ٢٠٦ متوفرا عند الجاني بل يكفي فيها القصد الجنائي العام أى مجرد الإرادة والعلم دون نية الغش^(٢) .

(١) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٤٤٧ .

(٢) المستشار محمود إبراهيم اسماعيل المرجع السابق ص ١٨٩ .

مادة ٢٢٩ مكررا

كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع كتابا أو مصنفا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة في المدارس التي تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو إحدى هيئات الإدارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه وبمصادرة الكتاب أو المصنف .

تعليقات

● هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

● الركن المادي في الجريمة هو طبع أو نشر أو بيع أو عرض للبيع كتابا أو مصنفا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة في المدارس التي تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو إحدى هيئات الإدارة المحلية . وذلك قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . ولا يلزم في هذا الجريمة سوى توافر القصد الجنائي العلم أى قصد ارتكاب الجريمة بركانها التي يتطلبها القانون .

الكتاب الثالث

الجنائيات والجنح التي تحصل لأفراد الناس

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

مادة ٢٣٠

كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام

مادة ٢٣١

الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لأرتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

مادة ٢٣٢

الترصد هو تربص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه .

تعليقات واحكام

● تعريف القتل العمد :

القتل يراد به اطلاقاً ازهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر ولكن هذا التعريف يشمل صوراً متعددة من القتل فقد يكون الفعل مقترناً بنية القتل وعندئذ يسمى قتلأ عمداً وقد يكون ناشئاً عن اهمال أو عدم انتباه فيسمى قتلأ خطأ وكلاهما يعاقب عليه القانون بدرجات مختلفة وقد يحصل القتل مصادفة واتفاقاً وعلى غير إرادة الفاعل وبدون خطأ منه

فيسمى قتلًا بالقضاء والقدر ولا عقاب عليه . وقد يقترب القتل العمد بظروف تجعله أشد خطراً من القتل العمدى فيعاقب بعقوبة أشد وهذه الظروف ترجع إما إلى قصد القاتل وتصميمه وإما إلى الوسائل التي استخدمها وإما إلى الغرض الذي رمى إليه^(١) .

طبيعة جريمة القتل العمد :

جريمة القتل العمد جريمة مادية ذات حدث ضار هو أن تفيض روح المجنى عليه فيصبح جثة هامدة في الكون المادي للأحياء أي هو تأثير في شخص بأعدامه وفي الوقت ذاته فإن الجريمة من جرائم الفاعل الوحيد إذ لا يلزم لإرتكابها أكثر من فاعل وهي جريمة حدث سييء ضار بضحية السلوك من حيث كون هذا الأخير يفقد حياته كما أنها جريمة قابلة للشروع فيها سواء على صورته الموقوفة أم على صورته وخطئ^(٢) .

● أركان جريمة القتل العمد :

- يتكون القتل العمد من ثلاثة أركان هي :
- ١ - أن يكون محل الجريمة إنسان حي .
 - ٢ - أن يقع القتل بفعل عمدى من الجاني من شأنه إحداث الموت « الركن المادي » .
 - ٣ - أن يكون قصد الجاني إحداث الموت « القصد الجنائي » .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن .

الركن الأول محل الجريمة

حمية الإنسان الحي هي الهدف الأول من قانون العقوبات لذلك كلن الإنسان عنصراً ضرورياً في جميع جرائم الاعتداء على الأشخاص سواء مايقع منها على الجسم أم العرض أم الاعتبار أم الجريمة الشخصية ، وقد نصت المادتان ٢٣٠ ، ٢٣٤ على عقاب « من قتل نفساً ، فخرج بذلك الحيوان الذي يعد قتله جريمة قائمة بذاتها (م ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٢/٣٨٠ ع) كما خرج الجنين قبل ولادته فإن قتله يكون جريمة قائمة بذاتها هي جريمة الاسقاط (م ٢٦٠ - ٢٦٤ ع)^(٣) . وفي ذلك يقرر فقهاء القانون الجنائي أنه لا يشترط لبدء

(١) الأستاذ أحمد أمين في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ٢٩٢٢ ص ٨٧ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٢١١ .

(٣) الدكتور روف عبيد في جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة ١٩٧٨ ص ٤٦ .

الوجود القانوني للإنسان في تطبيق نصوص القتل أن يخرج الوليد بأكمله من رحم أمه وينفصل عنها انفصالاً تاماً بل أن هذا الوليد يعتبر إنساناً حتى قبل أن يتم انفصاله غير أنهم مع ذلك لم يجمعوا على رأي واحد بذلك بالنسبة للحظة التي يكتسب الوليد فيها وصف الإنسان فمنهم من يشترط لذلك بروز بعضه وانفصاله جزئياً عن أمه . وأكثرهم لا يشترطون الانفصال أصلاً بل يكتفون بأكمل نضج الجنين وتمتعه بحياة مستقلة عن حياة أمه وتناهبه للنزول . ولهذا فهم يثبتون للإنسان وجوده منذ اللحظة التي تبدأ فيها عملية الوضع ولو تراخى نزوله لبعض الوقت بسبب عسر في الولادة والرأي الآخر أولى بالاتباع لأن اكتمال نضج الجنين يحول دون تطبيق نصوص الاجهاض على ما يصيبه من الفعل تستهدف حياته سواء برز بعضه أو لم يبرز منه شيء قط . وتعام النضج لا يقترن زمنياً بتمام الوضع فالولادة العسرة لا ترجع في أسبابها إلى عدم اكتمال الجنين بل ترجع إلى أسباب أخرى . كضيق الرحم أو انحراف وضع الجنين انحرافاً يعوق انزلاقه ومتى ثبت انحسار احكام الاجهاض عن الجنين بتمام نضجه وجب اعتباره على الفور إنساناً تحميه نصوص القتل والا ذهبت روحه ضياعاً تحت سمع القانون وبصره^(٤) .

● وتنتهي حياة الإنسان بوفاته أي يتوقف قلبه وجهازه التنفسي توقفاً تاماً ونهائياً وفي تلك اللحظة تنحصر نصوص القتل عن حماية الميت ، باعتبار أنه صار شيئاً لا إنساناً بل أن القانون الجنائي المصري ينسحب تماماً تاركاً هذا شيء دون حماية من أي عبث من لحظة موته إلى لحظة دخوله قبره فتعود إليه الحماية إذا عبث به عبث لا حمايته لهذا الشيء في ذاته وأما لأن هذا العبث يشكل انتهاكاً لحرمة القبور كجريمة قائمة بذاتها^(٥) .

● وكل عمل يقصر حياة الإنسان ولو لحظة واحدة يعد قتلًا فلا يقبل من الجنى الاعتذار بأن المجنى عليه كان مصاباً بمرض قاتل ولا بأنه كان محكوماً عليه بالاعدام . ويعد قتلًا الطبيب الذي يعطى مريضة جرعة من السم ليعجل بموته ويخلصه من أسقام وأوجاع كانت ستؤدي به إلى الوفاة حتماً ولكن لا محل لعقاب الطبيب الذي يمتنع عن إعطاء المريض دواء ليس من ورائه سوى إطالة أوجاعه بضع ساعات حتى ولو كان قد أخذ على عاتقه علاج هذا المريض^(٦) .

وقد يثور التساؤل هل يعد القضاء على المولود المشوه قتلًا؟ والحال في هذا لا يخرج عن صورة من اثنتين إما أن يكون المولود قبلًا للحياة رغم ما فيه من تشويه فالتخلص منه بلا جدال يعتبر قتلًا لأنه فضلاً عن أن التشويه لا يبرر القضاء عليه فقد يكون من الميسور علاج تلك الحال في يوم من الأيام وكذلك إن كان استمرار حياة المولود غير محتمل بسبب ما به من

(٤) الدكتور عوض محمد في جرائم الأشخاص والأموال طبعة ١٩٨٥ ص ١٠

(٥) الدكتور محمد زكي أبو عامر في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٣٨٧

(٦) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٦٨٤

تشويه فإن هذا أيضاً بدوره لا يجيز التخلص لما سبق من أسباب . وعلى هذا الأسس يكون ازهلق روح مريض شفقة عليه بسبب الآلام التي يتحملها من مرض أصابه يقضى عليه بالموت حتماً وفقاً للراى الطبى مكونا لجريمة القتل حتى لو حدث الفعل تلبية لرغبة المجنى عليه^(٧) .

ويثبت القتل بكافة الطرق حتى بالقرائن وإذا لم يعثر على جثة الشخص المقتول فلا يمنع ذلك من محاكمة المتهم والحكم عليه . وعلى النيابة إثبات حصول القتل وصحة إسناده إلى المتهم كما جرى العمل على أن تلجأ النيابة للطبيب الشرعى فى حالة الوفاة ليبدى رايه فى السبب الحقيقى للوفاة وكون الاصابات التى هى ادت إلى الموت غير أن راى الطبيب لا يلزم المحكمة فليس الطبيب سوى خبير للقضاء تقدير رايه بما يطمئن إليه^(٨) .

الانتحار .

يشترط لقيام جريمة القتل أن يكون الجانى شخصاً آخر خلاف المجنى عليه فإذا قام الآخر بقتل نفسه - وهو ما يعد انتحاراً - فلا تقوم جريمة القتل ولم يتضمن القانون المصرى أى نص يعاقب على الانتحار أو الشروع فيه وينتج عن هذا أن الاشتراك فى الانتحار لا يعاقب عليه أيضاً فمن ناول المنتحرسماً أو امدّه بسلاح أو ساعده بأية وسيلة أخرى لا يعاقب لانعدام الجريمة الأصلية . ولكن يجب التفرقة بين من يساعد آخر على الانتحار ومن يقتل آخر بناء على طلبه فإن الفعل الثانى جريمة أصلية لا اشتراك فى انتحار وعقاب الجانى واجب .

وإذا تعلون اثنان على الانتحار واتفقا على أن يقتل كلاهما الآخر فى لحظة واحدة عدا قاتلين لا منتحرين ووجببت معاقبة من ينجو منهما . ويجب أن يلاحظ أنه إذا كلن المنتحر ناقص الادراك أو الاختيار فإن التحريض على انتحاره أو المساعدة فيه من قبل الغير يعتبر معاقباً عليه بدون حاجة إلى نص إذ المحرض فى هذه الحالة يعتبر فاعلاً معنوياً لجريمة القتل^(٩) .

ويلاحظ أن الحامل التى تشرع فى الانتحار فتفشل ولكن يترتب على محاولتها اجهاضها تسال عن اجهاضها نفسها ولا يستبعد قصد الانتحار قصد الاجهاض بل أنه يتضمنه على

(٧) الدكتور حسن صديق المصطفى فى قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ١٤٩ .

(٨) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل فى شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير الطبعة الثالثة ١٩٥١ ص ١٩ .

(٩) المستشار عدلى خليل فى جرائم القتل العمد علماً وعملاً طبعة ٨٦ - ١٩٨٧ ص ١٢ .

الأقل في صورته الاحتمالية فإذا توقعت الحامل حدوث الاجهاض وهو ما يتحقق غالباً
فرضيت بهذا الاحتمال كن نص الاجهاض متوافراً لديها^(١٠) .

الركن الثانى

فعل عمدى يتسبب عنه القتل

(الركن المادى)

يتمثل الركن المادى فى جريمة القتل فى النشاط الذى يبذله الجانى فى سبيل الوصول إلى
النتيجة التى يحرمها القانون ويعنى ذلك إثبات فعل أو امتناع من شأنه أن يؤدى إلى الموت
وعلى ذلك فإن الركن المادى فى جريمة القتل يتكون من فعل القتل - والنتيجة التى تتمثل فى
الوفاة - والرابطة السببية بين السلوك والنتيجة .

أولاً : فعل القتل (السلوك)

فعل القتل أو ما يطلق عليه الفعل المادى للقتل ماهو إلا سلوك وبعبارة أخرى حركة
عضلية تعد استظهاراً أو تعبيراً عن إرادة تحدث تغييراً فى العالم الخارجى وقد يتخذ
السلوك اشكالاً متعددة وذلك لأن القانون لا ينص على الطريقة التى يجب على السلوك
اتخاذها ولكن يقتصر على أن يتطلب بان يحدث هذا السلوك موت إنسان حى . ولذلك تعد
جرائم القتل من الجرائم التى اطلق عليها كارنيلوتى اسم « الجرائم ذات الشكل الحر » ، وقد
يكون هذا النشاط الاجرامى إيجابياً وقد يكون سلبياً ، الامتناع ، ولذلك نجد ان الاعتداء فى
القتل لا يخرج عن أن يكون اعتداء بسلوك إيجابى أو سلوى سلبى^(١١) .

(١) القتل بسلوك إيجابى :

يشترط فى جريمة القتل المعاقب عليه أن يكون القتل بفعل من الجانى من شأنه إحداث
الموت ولا تهم بعد هذه الوسيلة التى استخدمها الجانى لإحداث القتل فقد يكون القتل
بسلاح نارى أو بآلة حادة أو بجسم ثقيل أو بضربة فى مقتل أو بالخنق إلخ إنما يلاحظ أن

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٣٣٤ .

(١١) الدكتور محمد إبراهيم زيد فى قانون العقوبات المقلن - القسم الخاص طبعة ١٩٧٤ ص ٦٠ .

القتل باعطاء مواد سامة له حكم خاص . ولا يشترط ان يكون القتل حاصلًا بيد الجاني مباشرة بل يكفي ان يكون الجاني قد اعد اسباب الموت ومهد له ولو بقي الموت بعد ذلك معلقا على حكم الظروف فيعد قاتلا من يضع للمجنى عليه في طعامه مواد قاتلة ومن يسلط على المجنى عليه تيارا من غاز الكربون ومن يحضر لآخر حفرة في طريقه ومن يقطع جسراً يعام لن المجنى عليه سيعبره ومن يرمى غيره في البحر قاصداً بكل ذلك قتله إذا وقع الموت فعلاً . إنما يشترط فقط ان يكون الفعل في ذاته من شأنه إحداث الموت وان يكون بين الفعل والموت الحادث رابطة السببية^(١٢) .

ويلاحظ انه لا عبرة بنوع الوسيلة التي يتنزع بها الجاني لإحداث الموت فليست هناك وسيلة مقبولة وأخرى مرفوضة إذ الوسيلة في ذاتها ليست مبعث الخطر وإنما يكمن الخطر فيما يؤدي إليه استعمالها ولهذا تستوى كل الوسائل في جريمة القتل فلا فرق بين وسيلة وأخرى لا من حيث اصل التجريم ولا من حيث العقاب بوجه عام . وإنما استثنى الشارع وسيلة القتل بالسسم لاعتبارات خاصة فلتأخذ منها طرفاً مشدداً للعقوبة وهذه هي الحالة الوحيدة التي اعتد فيها الشارع بوسيلة القتل . وقد تكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها ولكنها تؤدي إلى الموت نتيجة لاستخدامها على وجه معين أو في ظروف معينة ومن أمثلتها الفؤوس والمدي والعصى والحجارة^(١٣) ولأن تكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها لو لا تكون امر لا تأثير له في قيام الجريمة وكل الفرق بين النوعين هو ان الوسيلة القاتلة بطبيعتها غالباً ما تكون الدليل الأول في إثبات قصد القتل في حين ان الوسيلة غير القاتلة بطبيعتها قد تكون الدليل الأول في نفي هذا القصد^(١٤) .

● القتل بالوسيلة المعنوية :

في كل ما سبق فإن الوسيلة المستخدمة في ازهاق الروح هي عبارة عن جسم مادي ملموس ولكن هناك من الحالات ما يمكن بها ازهاق الروح بدون المسلس ان تؤدي إلى وفاته والمثال الذي يضرب في هذا الصدد ان يلقي شخص بخبر مزعج إلى آخر مريض أو مسن وهو يعلم بان من شأن تصرفه بالصورة التي يقدم بها الخبر ان تؤدي إلى إحداث الوفاة . والرأى الغالب في هذه الحالة هو اعتبار الفعل قتلًا عمداً لأن الوسيلة ليست ركناً في الجريمة على أنه يجب ان تقوم علاقة السببية بين الفعل والنتيجة^(١٥) ولا يغير من ذلك القول بصعوبة اثبات علاقة السببية بين الوسيلة النفسية وبين الوفاة فتلك أولاً مشكلة اثبات تدخل في

(١٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٨٩ .

(١٣) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٦ .

(١٤) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ١٣ .

(١٥) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ١٥٢ .

مشكل القانون القضائي ولم يكن الاثبات ابداً معياراً في تحديد السلوك الذي يشكل عنصراً في الركن المادي للجريمة وتلك ثانياً مشكلة اهل الخبرة وعليهم يقع واجب حلها وكذلك شأن القصد فهو مسألة موضوعية يقع عبء التحقق منها على قاضي الموضوع فإذا تعذر عليه إثبات العمد فلن يتعذر عليه اثبات الخطأ^(١٦) وهكذا يتضح أن الأصل العام بالنسبة لوسيلة القتل صحيح فكل وسيلة تحدث الموت يدينها القانون بغير تفرقة بين وسيلة وأخرى سواء كانت مادية أو معنوية . وسواء كانت كذلك بحسب طبيعتها أو بحسب اثرها^(١٧) .

● الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية :

إذا كان الفعل ليس من طبيعته ولا من شأنه أن يؤدي للقتل كمن يحاول إطلاق سراح نارى غير صالح البتة للاستعمال وكذلك من يضوب سلاحاً فارغاً أو يستخدم السحر والوسائط الروحانية في القتل فلا يعد شارباً في القتل من كل من هذه الصور واشباهها إذ الاستحالة هنا مطلقة لا تتحقق بها النتيجة في كافة الظروف والأحوال أو بعبارة أوضح ليس من شأن هذه الأفعال ولا من طبيعتها أن تحدث الموت .

أما حالات الاستحالة النسبية بالنظر إلى موضوع الجريمة أو إلى وسائل ارتكابها فلا تمنع من العقاب على الشروع في القتل كإطلاق النار على شخص في المكان الذي ألف الوجود أو البقاء فيه وقت الحادث فإذا به بعيد عنه . أو استعمال مسدس صالح للإطلاق ومحشو دون أن يعرف الجاني كيفية استعماله فلا ينطلق في يده أو عدم أحكام التصويت فينجو المجنى عليه من الإصابة . أو وجود المجنى عليه على مسافة أبعد من مرمى السلاح النارى . ففي هذه الصور واشباهها يعاقب الجاني على الشروع في القتل مادام تعمد إحداث الموت لأن من شأن هذه الأفعال إحداث الوفاة لو أنها استخدمت بمهارة وحذق كاف أو تكررت أو كانت ظروف الزمان والمكان موالية^(١٨) .

(ب) القتل بسلوك سلبي :

للسلوك الإنساني مظهران هما الفعل والامتناع ومن الجرائم ما يقع بالفعل الإيجابي وحده ومنها ما يقع بالترك وحده ومنها ما يصح وقوعه بالفعل في حالات وبالترك في حالات

(١٦) الدكتور محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ٤١٧ .

(١٧) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٨ .

(١٨) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٩ .

واختلف في جريمة القتل هل تقع في كل حالاتها بفعل أو يمكن في بعض حالاتها أن تقع بمجرد الترك أو امتناع ؟

ويتصور وقوع الوفاة بالامتناع في حالتين : حل يكون فيها الامتناع مسبوقاً بعمل وأخرى يكون فيها الامتناع خالصاً بخالطه عمل ومن قبيل الفرض الأول أن يتمكن شخص من غريمه فيحبسه في مكان ثم يتركه بغير طعام وشراب حتى يهلك ومن قبيله أيضاً أن يدفع شخص بعدوه في البحر وهو لا يحسن السباحة ثم يراه يصرع الموج فلا يعد له يد أو يدا بل يدعه يغرق تحت بصره ومن قبيل الفرض الثاني أن تمتنع أم عن ربط الحبل السرى لوليدها عقب ولادته أو تمتنع عن أرضاعه حتى يموت .

ولا يثير الفرض الأول بين الفقهاء خلافاً فهو قتل بالاجتماع لأن مسلك الجاني في جملة ليس امتناعاً محضاً بل هو خليط من الفعل والامتناع وقد توالى الأحداث بعد فعل الجاني في تسلسل منطقي الفضي في النهاية إلى الوفاة فكان الأمر قتلًا بغير شبهة وبهذا الرأي تأخذ محكمة النقض (١٩) .

أما الفرض الثاني فقد اختلفت بصده الآراء إذ ليس في قانون العقوبات المصري نص عام يواجه مشكلة الامتناع ويضع لها حلاً ويعمل الغلبية الفقهاء المصريين إلى القول بأن القتل العمد يقع بالترك إذا وجد شرطان أولاً أن يكون على الممتنع التزام قانوني أو تعاقدى بالتدخل لانقاذ المجنى عليه أو رعايته فيخالف هذا الالتزام فالأمر الذي تمتنع عامدة عن ربط الحبل السرى لوليدها إلى أن يموت تعد قتلته له . وعامل الإشارة « المحولجي » الذي يمتنع عن تحويل القطر قاصداً إحداث الموت فينشأ عن ذلك تصادم يؤدي بحياة بعض الركاب يعد مرتكباً لجريمة القتل العمد والسجلان الذي يمتنع عن اطعام سجين بقصد قتله إلى أن يموت يعد مرتكباً للقتل العمد . أما إذا كان الممتنع غير ملتزم قانوناً بالتدخل فلا يمكن نسبة القتل إليه سواء كان تدخله يتطلب فيه توضيحاً أم لا فمن يشاهد غريقاً يشرف على الهلاك فلا ينقذه لا يسأل عن قتله ومن يرى منزل جاره يحترق فلا ينال صاحب المنزل سلماً يهبطه إلى الأرض لا ينسب إليه موته ولو كان يتمنى حدوثه . وثانياً أن يكون الامتناع هو السبب الذي أحدث النتيجة أي العامل الذي يؤدي إليها تبعاً للمألوف من سير الأمور عادة (٢٠) .

(١٩) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٩ - وايضاً نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٢٧ رقم ٢٨ .

(٢٠) الدكتور عبد المهيم بكر في القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة السابقة عام ١٩٧٧ ص ٥٥٦ .

ثانياً . النتيجة

● وفاة المجنى عليه :

ازهاق الروح هو الأمر المترتب على سلوك الفاعل وبه تتم جريمة القتل العمد وليس من الضروري أن تتحقق هذه النتيجة اثر نشاط الجاني ليصح أن يكون بين العنصرين فاصل زمني لا يمنع من مساعلة الفاعل عن قتل عمد متى توافرت علاقة السببية إما إذا لم تتحقق الوفاة بان لوقف نشاط الجاني لو خاب اثره لسبب لا يدخل لإرادته فيه فإن جريمته تكون شروعا في قتل عمد متى توافر القصد الجنائي^(٢١) .

ويلاحظ انه يتعين التفرقة هنا بين النتيجة والضرر فالنتيجة ، الموت ، هي الاثر المادي الذي احدث تغيرا في العالم الخارجي لم يكن له وجود من قبل ويسبغ عليه القانون أهمية قانونية . اما الضرر فهو الاثر المتولد عن الجريمة ذاتها بما يحدثه من خسارة لو يفوته من كسب . وبناء على ذلك يكون هناك تمييز بين المجنى عليه والمضروب في الجريمة . وقد يكون المضروب هو المجنى عليه . وقد تكون النتيجة ، نتيجة ضرر ، أو ، نتيجة خطر ، وبالنسبة للقتل فإن النتيجة التي تتمثل في ازهاق روح إنسان هي من نتائج الضرر لأنها عبارة عن اعتداء بل قضاء تام على مصلحة يحميها القانون^(٢٢) .

ثالثاً . علاقة السببية

جريمة القتل من جرائم النتيجة وهي وفق النموذج القانوني لها ازهاق روح إنسان حتى وهذا النوع من الجرائم ينبغي لكي يتوافر الركن المادي له ليس فقط أن يقع من الجاني فعل القتل ولا أن تزهق روح إنسان وإنما أن تتوافر بين فعل الجاني - أو امتناعه - وبين النتيجة رابطة السببية أي أن تكون ، الوفاة ، نتيجة للفعل بمعنى أن تقوم رابطة السبب بالمسبب أو العلة بالمعلول^(٢٣) .

ولقد تعددت آراء الشراح في تحديد مقياس توافر علاقة السببية بوجه عام فقد ذهب رأي إلى القول بان العبرة في تحمل النتيجة إنما تكون للسبب الفعال أي السبب الذي يعتبر أساسياً في احداث الجريمة ويعتبر باقي الاسباب بالقياس له ظرفاً مهينة لها واتجه آخر

(٢١) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٣٠٤ .

(٢٢) الدكتور محمد ابراهيم زيد المرجع السابق ص ٦٦ .

(٢٣) الدكتور محمد زكي ابو عامر المرجع السابق ص ٤٣٥ .

إلى مساعلة الجاني عن النتيجة التي حدثت مادام نشاطه هو الذى أدى ببدايته إلى غيره من الأسباب الموصلة للنتيجة هذا إلا إذا كان السبب الجديد كلن لا بد من وقوعه واحداث النتيجة وتعرف هذه النظرية بنظرية تعادل الأسباب . وراى ثالث يرى مساعلة الجاني عن النتائج التي تحدث مدامت هي مما يوصل إليه سير الأمور العادى في الحياة وهذه هي نظرية السبب الملائم . والمقياس الآخر هو الغلب بين الشراح إذ يعتقد بواقع الأمر في الحياة والنظر إلى سير الأمور الطبيعي فيما إذا كان السبب العارض مما تجرى به شئون الحياة فإنه من المتعين على الفاعل أن يتوقعه ومن العدل والمنطق أن يتحمل نتيجة فعله أما إذا كان العكس ولم يكن ذلك السبب مما يتوقع حدوثه ولما لمجرى الأمور كل يوم فإن مسؤولية الفاعل تقف عن حد وقوع هذا السبب^(٢٤) وقد اتجهت محكمة النقض المصرية إلى تقرير قيام معيار علاقة السببية على عنصرين :

لأولاً : عنصر مادي قوامه العلاقة المادية التي تصل إلى ملين الفعل والنتيجة وهي علاقة تقرر - في تطبيقها على القتل - أن فعل الجاني كلن أحد العوامل التي ساهمت في إحداث الوفاة .

ثانياً : عنصر معنوى قوامه أن تكون النتائج المترتبة على فعل الجاني مألوفة وأنه كلن يجب على الجاني توقعها والأمران غير منفصلين إذ أن وجوب التوقع يفترض استطاعته لأنه لا تكليف بما لا يستطيع . واستطاعته التوقع لا محل لها إلا بالنسبة للنتائج المألوفة المعتادة . أما النتائج الشاذة غير العادية فليس في استطاعة الجاني توقعها وليس ذلك واجباً عليه ويمكن التعبير من العنصر المعنوى بالقول بأنه يقوم « باستطاعة الجاني توقع وفاة المجنى عليه وجوب ذلك عليه » ومن السلائع اعتبار الصفة المألوفة للنتيجة قرينة على استطاعة توقعها ووجوبه .

وتطبيقاً لهذا المعيار فإن علاقة السببية في القتل العمدى تنتفى في حالتين إذا لم يكن فعل الجاني أحد العوامل التي أسهمت في إحداث الوفاة وإذا أثبت أنه أحد هذه العوامل ولكن لم يكن في استطاعة المتهم أن يتوقع بعض العوامل الأخرى التي أسهمت كذلك في إحداث الوفاة لأنها شاذة غير مألوفة تدخلها في التسلسل السلبي وبناء على ذلك لم يكن في استطاعته توقع الوفاة لأن كيفية حدوثها هي على هذا النحو غير مألوفة ومثل العوامل المألوفة التي لا تنتفى معها علاقة السببية مرض سابق يعانى منه المجنى عليه أو ضعف علم في صحته أو خطأ يسير من الطبيب المعالج ومثل العوامل غير المألوفة أو الشاذة والتي تنتفى معها علاقة السببية إهمال المجنى عليه في العلاج لتجسيم مسؤولية المتهم أو انتحار المجنى عليه أو الخطأ الفلحش في العلاج^(٢٥) .

{ ٢٤ } الدكتور حسن صادق المرصطوى المرجع السابق ص ١٥٥

{ ٢٥ } الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣١٠ - والمستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٣١

الركن الثالث القصد الجنائي

ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أن جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً تتميز بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عنلية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه^(٢٦) وينتقد غالبية الفقهاء هذا النظر تاسيساً على أن « نية إزهاق الروح » التي تقيم عليها محكمة النقض القصد الخاص لا تعدو أن تكون الإرادة المتجهة إلى إحداث الوفاة أي إحداث النتيجة التي تعد أحد عناصر الركن المادي في القتل وإرادة النتيجة عنصر يقوم به القصد العام وهي لا تكفى كي تجعل منه قصداً خاصاً^(٢٧) .

وشقة الخلاف بين الرايين محدودة في الواقع فليس في الفقه من يجحد ضرورة توافر نية القتل وإنما يدور الخلاف حول طبيعة الدور الذي تؤديه هذه « النية » في مجال القصد لمحكمة النقض ومعها جماعة من الفقهاء يرون أن هذه النية قصد خاص في جريمة القتل أما الفقهاء المحدثون فلا يرون في هذه النية إلا عنصراً من عناصر القصد العام^(٢٨) .

● القصد المباشر :

القصد المباشر هو الإرادة التي اتجهت على نحو يقيني إلى الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون . وللقصد المباشر صورتان صورة تكون الوفاة فيها هي الغرض الذي يستهدف الجاني تحقيقه بفعله فهو قد ارتكبه من أجل إحداث الوفاة . أما الصورة الثانية للقصد المباشر فتفترض أن الوفاة ترتبط على نحو لازم بالغرض الذي استهدف الجاني تحقيقه بفعله . فالجاني يسعى إلى تحقيق واقعة معينة ولكن هذه الواقعة ترتبط بها الوفاة ارتباطاً لازماً بحيث لا يتصور بلوغ الجاني غرضه دون أن تتحقق الوفاة مثل ذلك أن يريد مالك سفينة أن يحصل على مبلغ التأمين عليها فيضع فيها قبيل أن تغادر الميناء قنبلة زمنية تنفجر إذا أصبحت في عرض البحر^(٢٩) .

(٢٦) الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ وإيضاً الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ .

(٢٧) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٥٠ .

(٢٨) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٣٩ .

(٢٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٤٧ .

● القصد الاحتمالى (القصد غير المباشر) :

القصد الاحتمالى هو الحالة الذهنية للشخص الذى يتمثل النتائج الممكنة او المحتملة لفعله . او الذى يعلم ان وضعاً إجرامياً معيناً يمكن ان ينشأ عن نشاطه بحيث لا يكون تحقق هذه النتائج او هذا الوضع داخلاً فى الهدف او الدافع إلى النشاط ولكنه يريد ان يريده أى يريد النشاط . ايضاً لغرض ما إذا كان الوضع او النتيجة ستتحقق بمعنى انه يمضى مستوياً لديه حصول ما يمكن ان ينجم عن نشاطه مع عدم حصوله فثمة نتيجة إجرامية يتوقعها الجانى او يتمثلها باعتبارها مجرد ، ممكنة ثم يرتضى المخاطرة بالإقدام على الفعل^(٣٠) .

وعلى ذلك فإن الجانى قد يتعمد جريمة معينة لمتحقق بدلاً منها جريمة اخرى . او قد تتحقق الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية . فطبقاً لنظرية القصد الاحتمالى ينبغى مساءلة الجانى عن جميع النتائج التى تحصل إذا كانت مقبولة منه او بالأقل متوقع حدوثها بان كانت جريمته الاولى او الاساسية تؤدى إليها بحسب السير العادى للأمر على اعتبار انه كان عليه ان يتوقع هذه النتائج ويفترض إمكان حصولها وهي وإن كانت لا تدخل فى قصده الاصيل أى المباشر إلا انه يمكن افتراض دخولها فى قصده الاحتمالى ركناً معنوياً فى الجرائم العمدية المختلفة^(٣١) وقد عرفت محكمة النقض والإبرام القصد الاحتمالى بأنه ، نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجانى الذى يتوقع ان قد يتعدى فعله الغرض المنوى عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل اصلاً فيمضى مع ذلك فى تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض الغير مقصود ومظنة وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه والمراد بوضع تعريفة على هذا الوجه ان علم انه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وان يكون جامعاً لكل الصور التى تشملها تلك النية مانعاً من دخول صور اخرى لا نية فيها داعياً إلى الاحتراس من الخلط بين العمد والخطا . والضابط العمل الذى يعرف به وجود القصد الاحتمالى او ارتفاعه هو وضع السؤال الآتى والاجابة عليه ، وهل كان الجانى عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات يريد ان تنفذها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الاجرامى الآخر الذى وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له فى الاصل ام لا ؟ فإن كان الجواب ، نعم ، فهناك يتحقق وجود القصد الاحتمالى اما إن كان ، لا ، فهناك لا يكون فى الأمر سوى خطأ يعاقب عليه ولا يعاقب بحسب توفر شروط جرائم الخطا وعدم توفرها ثم ان الاجابة على هذا السؤال تنبنى طبعاً على أدلة الواقع من اعتراف او بيانات او قرائن^(٣٢)

(٣٠) الدكتور عبد المهيم بكر المجمع السابق ص ٥٧٥ .

(٣١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣٢) محكمة النقض والإبرام - جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٣٥ لسنة ٤٧ ق .

وقد انتقد هذا الاتجاه تأسيساً على أنه إذا كان الجاني لم يتوقع الوفاة وتبعاً لذلك لم تنتج إليها إرادته فإن القصد الجنائي - بجميع أنواعه - لا يعد متوافراً لديه إذ إرادة النتيجة وما يسبقها من توقع فعل هما جوهر القصد الجنائي في كل أنواعه . أما استطاعة التوقع ووجوبه وانعدام التوقع الفعلي والإرادة فذلك هو جوهر فكرة الخطأ غير العمدى^(٣٣) .

● القصد المحدود وغير المحدود :

إذا كان القصد الجنائي المحدد في القتل معناه انصراف الإرادة إلى إحداث وفاة إنسان معين بالذات فإن القصد غير المحدود حسب التعبير الشائع فقها هو انصرافها إلى إحداث وفاة إنسان ما غير معين أو وفاة فئة من الأشخاص مطلقة دون تحديد كما في إلقاء قنبلة أو إطلاق النار على جمع محتشد^(٣٤) .

وفي القصد المحدود يريد الجاني على وجه التعيين الفعل الذي يقارنه والضرر الذي ينتج عنه فهو يريد قتل فلان ويقتله ومسئوليته في هذه الصورة واضحة لا شبهة فيها على أن الجاني مسئول أيضاً عن قصده غير المحدود وإن كانت فكرة النتيجة التي يبغى الوصول إليها غير مؤكدة في نفسه بشرط أن يكون قصد القتل بصفة عامة وأن توجد رابطة السببية بين هذا القتل وإرادته . فالجاني الذي يطلق عياراً نارياً على جمع محتشد ويقتل شخصاً من هذا الجمع يعد قاتلاً عمداً لأنه وإن لم يتعمد قتل شخص معين ولم يعرف من هو المجنى عليه الذي سيصيبه إلا أنه كان لديه قصد القتل^(٣٥) .

ولا محل للخلط هنا بين القصد الاحتمالي . والقصد غير المحدد فإن القصد غير المحدد يكون عندما تنتج نية الجاني لا إلى قتل شخص معين بل شخص أو أشخاص غير معينين وهو وحده كاف في تكوين الركن المعنوي لجريمة القتل أما القصد الاحتمالي فهو توقع وفاة شخص أو أكثر كآثر ممكن لفعله يحتمل أن تحدث الوفاة أو لا تحدث ولكنه رجب باحتمال تحققها . وجدير بالذكر أنه في حالة القصد غير المحدد لا تتعدد جريمة القتل بتعدد المجنى عليهم مادام الفعل المادي الذي أحدث وفاتهم واحداً^(٣٦) .

● الخطأ في شخص المجنى عليه :

إذا كان الجاني وقت ارتكاب الفعل عالماً بحقيقة المحل الذي يوجه إليه فعله مدركاً أنه

(٣٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق هامش ص ٣٤٩ .

(٣٤) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٣٥) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجزء الخامس ص ٧٠٢ .

(٣٦) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٤١ .

إنسان فقد استوى في القصد الجنائي في جريمة القتل أحد مقوماته ولا يؤثر فيه بعد ذلك ما قد يقع فيه الجاني من غلط يتصل بذات المجنى عليه أو بصفة من صفاته . فالذات والصفات أمور لا يعتد بها الشارع في تجريم القتل والعقاب عليه ولذلك فإنها تقع خارج حدود الجريمة فلا يثور حولها في القانون بحث ولا يترتب عليها كقاعدة أثر^(٣٧) وعلى ذلك فقد يحدث أن يقتل الجاني شخصاً غير الذي كان يقصده إما بسبب خطأ في شخصية المجنى عليه أو بسبب خطأ في التصويب فإيا كان سبب هذا الخطأ فلا تأثير لهذا الظرف على إجماع القاتل ومسئولية ذلك لأنه مادام الفاعل قد قامت لديه نية القتل فيستوى أن يكون قد قتل زيدا أو بكرا^(٣٨) .

وفي حالة الغلط في الشخص يكون فعل الجاني جريمتين شروع في قتل الشخص المقصود وقتل تام بالنسبة للشخص الآخر وهذه صورة من صور التعدد المعنوي في الجرائم يقضى فيها بعقوبة الجريمة الأشد وهي القتل التام وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومتى حكم على المتهم بهذه العقوبة انتهت المسؤولية الجنائية عن الفعل وجميع نتائجه ولما كانت الجريمتان قد وقعتا بفعل واحد فلا تعتبر إحداهما مقترفة بالآخرى وهو الظرف الذي يستتبع تشديد العقوبة في القتل العمد إذ من المسلم أنه لتوافر هذا الظرف يجب أن يكون كل من الجريمتين قد وقع بفعل مستقل متميز عن الفعل الذي وقعت به الأخرى^(٣٩) .

● الحيدة عن الهدف :

اجماع الفقه والقضاء على أن الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية أمران لا تأثير لهما في مسؤولية الجاني بوصفه مرتكباً لجريمة عمدية لا جريمة من جرائم الخطأ أو الإهمال وبالتالي يعتبر قاتلاً عمداً الشخص الذي أصابه بالفعل إذا مات أو شاعراً في قتله إذا نجح من الموت والحيدة عن الهدف هي أن يعمد الجاني إلى قتل زيد من الناس فيطلق عليه مقذوفاً نارياً مثلاً ولكن يخطئه ويصيب بكرا الذي يقف إلى جواره أما الخطأ في شخصية المجنى عليه فهو أن يعمد الجاني إلى قتل زيد من الناس فيخطئه في شخصيته ويصيب بكرا باعتبار أنه هو المقصود بالقتل نظراً إلى حالة الظلام مثلاً أو للتشابه بينهما والصورة الأولى تفترض وجود شخصية أمام الجاني أما الثانية فتفترض وجود شخص واحد^(٤٠) .

(٣٧) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٤٤ .

(٣٨) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية المرجع السابق ص ٧٠٥ .

(٣٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٤٠) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٥٠ .

البواعث على القتل :

القاعدة في القانون الجنائي ان لا عبرة بالباعث في التجريم وفي العقاب وإنما للقاضي ان يتعقب البواعث بنظره فيتأثر بها تقديره للعقوبة تخفيفاً او تشديداً فلا عبرة في القتل بما يرمى إليه القاتل من وراء اغتيال المجنى عليه فسواء قصد القتل للانتقام والتشفى او لغلبة دينية او غرض سياسي او لستر فضيحة او عار للسرقه والحصول على مال الغير بالاكره او طمعاً في ميراث او وصية للباعث الذي يحرك القاتل للقتل لا اعتداد به شريفاً كمن او خبيثاً وسواء كان هذا الباعث في نظر المجتمع خيراً او شراً فلا عبرة به من ناحية القانون وإن كان لهذه البواعث الشريفة موجبا لتخفيف العقوبة كما قد يرى القاضي التشديد عندما يكون الباعث موسوماً بالشر او منظوياً على الخبيث^(٤١) .

● وقت توافر القصد الجنائي :

قد يكون قصد القتل معاصراً للفعل القتل كما في اطلاق النار على آخرين بقصد قتله عندئذ لا يجدى في دفع مسئولية الفاعل ان يعدل عن قصده او يحاول اسعاف المجنى عليه فإذا توفي هذا الأخير اعتبر الفاعل رغم ذلك العدول او تلك المحاولة مسئولاً عن قتل عمد لا عن جرح افضى إلى الموت . ولكن قصد القتل قد يطرا في الزمن الواقع بين تنفيذ فعل من شأنه القتل وبين حدوث القتل نتيجة لهذا الفعل كان يضع صيدلى سما في الدواء خطأ ويغفلن بعدئذ إلى هذا الخطأ دون ان يلفت النظر إليه فيتعاطى المريض الدواء ويموت من اثر السم ويشترط لمواخذه الصيدلى عندئذ عن قتل عمد ان يكون في استطاعته تنبيه المريض قبل تعاطى الدواء والا يفعل ذلك مؤيداً بإرادته حدوث وفاة المريض فإذا لم يكن في استطاعته اجراء هذا التنبيه في الوقت المناسب لظروف مادية حالت دونه فلا يمكن ان ينسب إليه قصد القتل وإنما يساعل عن قتل باهمال^(٤٢) .

إثبات القتل :

تحقيق الركن المادى يقتضى إثبات امرين الاول قتل إنسان والثانى ان هذا القتل نتيجة فعل او ترك منسوب للتهمة لذلك تعد الاستعانة بخبير من الأطباء تارة من الأعمال التمهيدية وتارة اول عمل من أعمال التحقيق في حوادث القتل - وعمل الطبيب في حوادث القتل لا يقتصر على الكشف الظاهري بل يجب ان يتناول اجراء الصفة التشريحية حتى يتمكن

(٤١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٤

(٤٢) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ٢٣٥ .

وسكينة ثم يعمد إلى ارتكابه بعد هذا التروى والتفكير الهادئ قليل حينئذ إنه ارتكب القتل أو الضرب مع سبق الإصرار^(٤٦) فسبق الإصرار يقوم يقوم على عنصرين :

الأول نفساني : ويعنى أن يكون الجاني قد أمعن فكره فيما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر عواقبه ثم أقدم على فعله بعد أن زال عنه الغضب وثوراة النفس وهذا العنصر يمثل في الواقع ذاتية الإصرار .

والثاني زمني : فإن سبق الإصرار يقتضى مرور فترة من الوقت بين نشوء سبب الجريمة في ذهن الجاني وعزمه عليها وبين تنفيذها وقد أبرزت المادة ٢٣١ هذا العنصر في قولها أن الإصرار السابق ، هو القصد المصمم عليه قبل الفعل ، ومقدار هذه الفترة الزمنية رهن في كل حالة بما يحقق العنصر الأول أى بما يهيئ للجاني حالة من الهدوء النفسى تسمح بأن يقلل إنه ارتكب الجريمة بعد تدبر وتروى وبعد أن زال عنه هياج النفس واضطرابها ومن ثم فإن هذه المدة قد تقصر وتطول تبعاً للظروف الملابسة^(٤٧) .

وعلى ذلك فسبق الإصرار إذن يعد ظرفاً مشدداً للعقوبة لأنه ينم على نفسية خطيرة في الجاني الذى كانت ميسرة أمامه فرصة العدول عن ارتكاب الجريمة . ومع ذلك ظل متمسكاً بعزمه عليها فهو أشد خطراً من الجاني الذى ينزلق إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ثورة من الغضب طارئة تضعف قوة ضبطه ويسهل معها أن تذعن النفس لنداء الشر^(٤٨) .

ولا يحول دون توافر سبق الإصرار أن يكون معلقاً على شرط كما إذا اعتزم الجاني قتل المجنى عليه إذا حضر إلى مسكنه أو تعرض له في زراعته أو منعه من عمل معين كما لا يشترط لتحقيق هذا الظرف المشدد أن يكون قصد الجاني في القتل محدد بل يستوى أن يكون غير محدد كان يصمم الجاني على قتل من يعترض سبيله كلئنا من كلن ولا يؤثر في توافر هذا الظرف المشدد خطأ الجاني في التصويب أو في شخصية المجنى عليه أو أن تكون الوسيلة المستعملة لم تخصص أصلاً للقتل^(٤٩) .

سبق الإصرار وتعدد الجناة :

وسبق الإصرار ظرف شخصى ولذلك فهو تعدد المساهمون في الجريمة فإنه لا يسرى إلا على من يقوم لديه منهم وفقاً للمادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون العقوبات والواقع أن قيام التفاهم

(٤٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٩ .

(٤٧) الدكتور عبدالمهمين بكر المرجع السابق ص ٥٨٣ .

(٤٨) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٤٩) الدكتور أحمد فتحي سرور في الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٥٦٦ .

وسكينة ثم يعمد إلى ارتكابه بعد هذا التروى والتفكير الهادئ قيل حينئذ إنه ارتكب القتل
لو الضرب مع سبق الإصرار^(٤٦) فسبق الإصرار يقوم يقوم على عنصرين :

الأول نفساني : ويعنى أن يكون الجاني قد أمعن فكره فيما عزم عليه ورتب وسائله
وتدبر عواقبه ثم أقدم على فعله بعد أن زال عنه الغضب وثورة النفس وهذا العنصر يمثل في
الواقع ذاتية الإصرار .

والثاني زمني : فإن سبق الإصرار يقتضى مرور فترة من الوقت بين نشوء سبب الجريمة
في ذهن الجاني وعزمه عليها وبين تنفيذها وقد ابرزت المادة ٢٣١ هذا العنصر في قولها أن
الإصرار السابق ، هو القصد المصمم عليه قبل الفعل ، ومقدار هذه الفترة الزمنية رهن في
كل حالة بما يحقق العنصر الأول أي بما يهيئ للجاني حالة من الهدوء النفسى تسمح بأن
يقال إنه ارتكب الجريمة بعد تدبر وتروى وبعد أن زال عنه هياج النفس واضطرابها ومن
ثم فإن هذه المدة قد تقصر وتطول تبعاً للظروف الملائمة^(٤٧) .

وعلى ذلك فسبق الإصرار إنن يعد ظرفاً مشدداً للعقوبة لأنه ينم على نفسية خطيرة في
الجاني الذى كانت ميسرة أمامه فرصة العدول عن ارتكاب الجريمة . ومع ذلك فكل متمسكاً
بعزمه عليها فهو أشد خطراً من الجاني الذى ينزلق إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ثورة من
الغضب طارئة تضعف قوة ضبطه ويسهل معها أن تذعن النفس لنداء الشر^(٤٨) .

ولا يحول دون توافر سبق الإصرار أن يكون معلقاً على شرط كما إذا اعتزم الجاني قتل
المجنى عليه إذا حضر إلى مسكنه أو تعرض له في زراعته أو منعه من عمل معين كما لا يشترط
لتحقق هذا الظرف المشدد أن يكون قصد الجاني في القتل محمداً بل يستوى أن يكون غير
محدد كان يصمم الجاني على قتل من يعترض سبيله كأننا من كان ولا يؤثر في توافر هذا
الظرف المشدد خطأ الجاني في التصويب أو في شخصية المجنى عليه أو أن تكون الوسيلة
المستعملة لم تخصص أصلاً للقتل^(٤٩) .

سبق الإصرار وتعدد الجناة :

وسبق الإصرار ظرف شخصي ولذلك فهو تعدد المساهمون في الجريمة فإنه لا يسرى إلا
على من يقوم لديه منهم وفقاً للمادتين ٣٩ ، ٤١ من قانون العقوبات والواقع أن قيام التفاهم

(٤٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٢٩ .

(٤٧) الدكتور عبدالمهين بكر المرجع السابق ص ٥٨٣ .

(٤٨) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٤٩) الدكتور أحمد فتحي سرور في الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٥٦٦ .

السابق بين الجناة في الجريمة يدل في الغالب على توفر سبق الاصرار لديهم غير انه يتصور وجود التفاهم مع انتفاء سبق الاصرار كما لو حدث الاتفاق على القتل وكانت نفوس من عزموا عليه هاتجة وتم تنفيذه في الحال وعندئذ يؤخذ الجناة عن القتل العمد مجردا عن ظرف سبق الاصرار . ومن المتصور مع قيام الاتفاق على اتيان الجريمة ان يتوفر سبق الاصرار لدى بعض الجناة دون البعض اذ لا يستبعد ان يكون من بينهم من ساهم فيها وقت تنفيذه مباشرة او من هو في حال من الغضب لا تسمح له بالتدبر والتفكير وعندئذ يؤخذ كل من الجناة على حسب قصده وفقا للمادتين ٣٩ ، ٤١ عقوبات (٥٠) .

وعلى ذلك فإن سبق الاصرار بين المتهمين يستمد منه بالذات اتفاقهم كفاعلين وشركاء على ارتكاب الجريمة ومن ثم لا يلزم لاثبات هذا الاتفاق في حق الشركاء منهم اى دليل آخر غير الأدلة التي استخلص منها سبق الاصرار . ويعنى ثبوت الاتفاق بين المتهمين تضامنهم في المسؤولية عن وفاة المجنى عليه دون حاجة إلى تحديد من الذى أحدث منهم الاصلبة فيسألون جميعا عن قتل عمد او شروع فيه ان لم تكن الاصلبة قاتلة وإذا كلن كل سبق الاصرار اتفاقا فإنه ليس بلازم في كل اتفاق وجود سبق الاصرار (٥١) .

اثبت سبق الاصرار :

سبق الاصرار شأنه شأن نية القتل من ناحية كونه حالة ذهنية لا تثبت مباشرة من شهادة الشهود بل تثبت عادة بالاعتراف او تستنتج من القرائن ومن امثلتها باعث القتل كوجود ضغائن سابقة بل قد يكون انعدام البواعث الظاهرة مشيرا بذاته إلى الاصرار السابق كما قد يشير إلى اعداد السلام مقدما او تدبير وسائل الهرب او مراقبة المجنى عليه او استدراجه او تهديده او مطاردته قبل الجنائية بفترة كافية . وكثيرا ما يكون تعدد الجناة نتيجة تفاهم سابق او اتفاق وكذلك مجرد التردد دليلا يدل عليه وغنى عن البيان ان اثباته واجبت سلطة الاتهام وان تقدير ادلته تخضع لسلطة محكمة الموضوع بغير ان يخضع لرقابة محكمة النقض إلا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة كافة المسائل الموضوعية (٥٢) .

الترصد

نصت المادة ٢٣٢ عقوبات على ان « الترصد هو تريبص الإنسان لشخص في جهة او جهات

(٥٠) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٨٦ .

(٥١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٥٢) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٦٥ .

كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت او قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص او إلى ايدائه بالضرب ونحوه ، وقد عني الشارع بالنص على التردد وجعله متكافئاً لظرف سبق الاصرار في تشديد العقاب وسبب التشديد ان التردد هو عمل خارجي يقوم به الجاني فيكتشف به عن معنى الغدر في إجرامه على ان التردد يتضمن معنى سبق الاصرار غالباً وان كان يجوز احياناً ان يوجد ظرف الإصرار منفرداً . وكل من الظروف له كيان مستقل ومعنى خاص لسبق الاصرار هو التفكير الهلالي من قبل ارتكاب الجريمة . والتردد هو تربص الجاني في مكان او عدة امكنة للغدر بالمجنى عليه^(٥٣) .

والتردد مكون من عنصرين اولهما زمني يتطلب ضرورة مرور فترة من الوقت قد تطول لو تقصر ثانيهما مكاني ويتطلب انتظار الجاني للمجنى عليه في مكان ما .

ويلاحظ ان تحقق احد الطرفين المشددين سبق الاصرار او التردد دون الآخر يكفي لتشديد العقاب والمادة ٢٣٠ صريحة في ذلك إذ تتحدث عن سبق الاصرار او التردد . كما وان التردد يخضع في اثباته للقواعد العامة فهو واقعة مادية ومن ثم يثبت عادة بالاعتراف او بشهادة الشهود وتقدير ادلته مسالة موضوعية^(٥٤) .

تطبيقات من أحكام النقض

في الركن المادي :

١ - لا يغير من اسس المسؤولية في حكم القانون ان يثبت ان الجاني قد قل نصيبه من الافعال المادية والمكونة لها او قلم بنصيب او في من هذه الافعال .
(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٥ السنة ٢١ من ١١٢٦) .

٢ - الخطأ في شخص المجنى عليه :

لايجدى الطاعن التحدي بان الحكم لم يفسح عن بيان نية القتل لمن أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لان تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الاول بذاته او تحديده وانصراف اثره إلى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على إنتفائه ما دامت الواقعة كما اثبتتها الحكم لا تعدو ان تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله ولأن الخطأ في شخص المجنى

(٥٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٥ .

(٥٤) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٦٦ .

عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا الغرض ومن ثم فإن ما لورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٥ السنة ٢١ ص ١١٢٤) .

٣ - لا يلزم لمسائلة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ السنة ٢١ ص ٦٩٤) .

٤ - جواز نشوء نية القتل اثر مشادة وقتية :

من المقرر انه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها لو عنصرا من عناصرها .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٧ السنة ٢١ ص ٤١١) .

٥ - لا تنافي بين اثبات تقرير الصلة التشريحية أن بعض الاصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين اثباته أنها جميعا قد اسهمت في احداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينتفى لزومه حتما عن الكل .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) .

٦ - إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفاس والحجارة - وهي وسائل مع الصورة التي لوردها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلا فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما لو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠) .

٧ - إذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧) .

٨ - اطلاق المتهم الرصاص لتمكين باقي الجناة من الفرار :

متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من بندقيته يمينا وشمالا هو تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهريهما في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد انتج التدبير الذي تم بينهم النتيجة

التي قصدوا إليها وهي القتل فذلك يكفى لا اعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عمدا من غير سبق اصرار .

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩) .

٩ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولولا عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .
(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢) .

١٠ - متى كان قد أثبت على الطاعنين انهما اطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد ازهاق روحه وإن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التي اتفقا على مكرمتها وبقصد الوصول إلى النتيجة التي ارادها أي انهما قصدا بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة فإن هذا يكفى لقيام الشروع في القتل ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله خُلب اثر الجريمة . وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قل أو عدم احكام الرماية كما يقول الطاعنان إذ انهما لا يدعيان أن عدم تعلم الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن اتمامها وانهما تمسكا بذلك أملن محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥) .

١١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اطلق عيارا ناريًا بقصد قتل شخص معين فاصابه واصاب آخر معه فالثمهم يكون مسئولولا عن جنائية الشروع في قتل المجنى عليهما الاثنان مادام العيار الذي اصابهما كان مقصودا به القتل . ولا يهم إذن عدم تحديث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .
(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/٧) .

١٢ - الشروع في القتل :

إذا كان السلاح مسلحا بطبيعته لاحداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون به القتل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائبة فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها وعدم تعلم هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٥) .

١٣ - إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعا في قتل بطريقة احداث اصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الاصابة من تغيير . وإن فلا خطأ في الحكم الذي صدر بالادانة على أساس هذا الوصف بغير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من اصابته .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٨/١٢/٢٦) .

١٤ - الجريمة المستحيلة :

مادام الحكم قد اثبت على المتهم انه اطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وانه اصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لانه اخطا في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله بحيث ان قوة المقذوفات التي اطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث اصابة قاتلة فإن ذلك لا يفيد ان الجريمة مستحيلة بل هو يفيد انها جريمة شروع في قتل خلب لسبب خارج عن إرادة الجاني لانه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها . وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بان ما يقصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن ان تم ملاميا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرّة او بسبب انعدام الهدف الذي قصد ان يصيبه بفعله .

(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٦/٢٧) .

١٥ - إن تعجيز شخص عن الحركة بضربة ضربا مبرحا وتركه في مكان منعزل محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلًا عمدا متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٢٦/١٢/٢٨) .

١٦ - إذا تحقق لمحكمة الموضوع ان المبادرة بعلاج المجنى عليه مما اصابه من جروح قصد بها الجاني قتله قد انقضت من مخالب الموت فتلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني فخبية أمله فيما اراد اقترافه ولا ريب في ان ما ارتكبه يكون شروعا في قتل .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/١٦) .

١٧ - إذا تعدد شخص قتل آخر مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج مقذوفها فإذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقذوف فإن الحادثة تكون شروعا في قتل وقف العمل فيه أو خلب اثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانونا . اما القول بان هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة . وإن وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/١٦) .

■ في القصد الجنائي :

١٨ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه

واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكولا إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ - وايضا الطعن رقم ٥٦٤٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٧) .

١٩ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق . ومن المقرر كذلك ان نية القتل هى من الامور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية اعتبارها امرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحريته فى تقدير الوقائع . (الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٣) .

٢٠ - اصلبة المجنى عليه فى غير مقتل لا تنطفى معه قانونا نية القتل . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .

٢١ - الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يؤثر فى توافر اركان جريمة كقتل العمد مادامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٣) .

٢٢ - من المقرر انه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقتية كما ان الباعث على الجريمة لا تاتير له على كيانها . (الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨) .

٢٣ - لئن كان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية او عدم قيامها امرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب إلا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائغا وان تكون الوقائع والظروف التى استندت إليها واستست عليها رايها تؤدى عقلا إلى النتيجة التى رتبها عليها ومحكمة النقض ان تراقب ما إذا كانت الاسباب التى اوردها تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها . (الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨) .

٢٤ - تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العلم الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ومن الواجب ان يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى تلك الجرائم عنية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد الادلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥) .

٢٥ - إن تعدد القتل امر داخلي مستتر يرجع تقدير توفره او عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .

٢٦ - لا تعارض بين نفي الحكم سبق الاصرار وبين اثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن فكل مقوماته .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .

٢٧ - ان الاستفزاز لا يعنى نية القتل كما انه لا تنافض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) .

٢٨ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي اذهاق روح المجنى عليه . وهذا العنصر بطبيعته امر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بآدانة متهم في هذه الجريمة ان تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وايراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها ان الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه قد كلن في الواقع يقصد به اذهاق روح المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦) .

٢٩ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦) .

٣٠ - مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة نشأت عن الاصابة التي احدثها المتهم بالمجنى عليه فإنه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج لو الاهمال فيه ما لم يثبت ان المجنى عليه كلن متعمدا تجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩) .

٣١ - متى كلن الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعنين احداث اصابات قاتلة فإنه لا يقدح في ذلك ان يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهي عصا غليظة مادامت هذه الآلة تحدث القتل ومادام الطبيب قد اثبت حدوث الوفاة نتيجة اصابة مرضية يجوز ان تكون من الضرب بعصا .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٣/١/١) .

٣٢ - ان سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان فعدم توفر احدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .
(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/٥/١٩٥١) .

٣٣ - متى اثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد توفرها في حق من ادانته معه بالاشتراك في القتل العمد مع علمه به .
(الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٤٩) .

٣٤ - يكفى للعقاب على القتل العمد ان يكون المتهم قد قصد بالفعل الذي قارفه ازهاق روح الإنسان ولو كان القتل الذي انتواه قد اصاب غير المقصود سواء اكلن ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل او عن الخطأ في توجيه الفعل فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة في الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود فعلة .
(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٤٣) .

٣٥ - متى كلن المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلا عمدا ولو كلن المقتول شخصا غير الذي تعمد قتله وذلك لأنه انتوى القتل وتعمده فهو مسئول بغض النظر عن شخصية القاتل .
(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٤٢) .

٣٦ - النية المبيتة على الاعتداء يصح ان تكون غير محدودة ويكفى فيها ان يدبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائنا من كلن ذلك المعترض .
(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٣١) .

في سبق الاصرار والترصد :

٣٧ - ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٧) .

٣٨ - غير الشارح بين ظرف سبق الاصرار وظرف الترصد ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المفصلة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات فإذا كلن الحكم قد استخلص توافر نية القتل ، ظرف الترصد استخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرفان به في القانون فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .
(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١) .

٣٩ - عدم توفر ظرف القصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما انه ليس ثمة ما يمنع من ان تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى ارادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وادلتها تؤيد ذلك .

(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧) .

٤٠ - لما كان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخرج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ملاما موجب تلك الوقائع لا يتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان ما اوردته الحكم كالحيا في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معروف به في القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٦٤٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٧) .

٤١ - من لوذى ظلما وطفيلنا والذي ينتظر ان يتجدد ايقاع هذا الاذى الفظيع به . لا شك إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه فإنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان منزعجة واجمة مما سيكون . والنفس الموتورة المنزعجة هي نفس هائجة أبدا لا يدع انزعاجها سبيلا لها إلى البصر والسكون حتى يحكم العقل - هادئا متزنا مترويا - فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقاؤها .
(نقض ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد ٢ - ٤٦ - ٤٥ وهي القضية المعروفة بقضية البدارى) .

في تعدد الفاعلين ومسئوليتهم :

٤٢ - لما كان من المقرر وفقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او ان يسهم مع غيره في ارتكابها فإذا اسهم فلما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان ياتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة ترتكب من جملة افعال سواء بحسب طبيعتها او طبقا لخطتها تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد او اكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف او لم يعرف ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة او نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا للقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة . اي ان يكون كل منهم قصد قصد

الأخرى في إيقاع الجريمة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ولما كان القصد أمرا باطنيا يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه . وإذا كان نية تدخل الطاعنين في اقرار جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك مستفادة من الصلة بين الطاعنين إذ إنهما شقيقان والمعين بينهما في الزمان والمكان وصدورهما في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فضلا عن ذلك أن الطاعنين معا أنها لا على المجنى عليه ضربا بالعصى بقصد ازهاق روحه انتقاما منه لتسببه في موت شقيقهما فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصلة التشريحية وكان البين من مطالعة هذا التقرير أنه بعد أن أورد أصابات المجنى عليه ويثبت أنها جميعا أصابات رضية انتهى خلافا لما ذهب إليه الطاعن بوجه الطعن إلى أن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتكات وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية فإن الحكم المطعون فيه إذا خلص إلى أدانة الطاعنين معا بجريمة قتل المجنى عليه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧) .

٤٣ - وفي ذات المعنى قضى بأنه لما كان نية تدخل الطاعنين في اقرار جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعينة بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه فإن ما ينعمه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد أنهلوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسككين والمدى بقصد ازهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة أصابات في رأسه وصدوره وظهره وإن الإصابات مجتمعة بين طعنيه وقطعية قد ساهمت في أحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم مسئول عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا بغض النظر عن الإصابة التي أحدثها .

(نقض ١٧/٣/١٩٨٠ السنة ٣١ ص ٤٠٩) .

٤٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين أنهلوا معا على المجنى عليه ضربا بالعصى والشراب بقصد ازهاق روحه أخذا بالنار وأنهم أحدثوا به جملة أصابات في رأسه ورقبته وصدوره وأطرافه وإن الإصابات جميعا بين راضة وقطعية قد ساهمت في أحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئول عن

جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .
(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) .

٤٥ - الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي ارتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار - وأن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها ومن ثم فإنه لا يغير من أسس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال .
(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧) .

٤٦ - بتحقيق قيام ظرف سيق الإصرار كما هو معرف به في القانون يترتب بين الطاعن وبين من يدعى بمساهمتهم في ارتكاب الفعل معه تضامنا في المسؤولية تستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قلرقة كل منهم محدد بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليها إذ يكفى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها ومساهمتهم في الاعتداء على المجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتواه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الاصابت التي أدت إلى وفاته بناء على ما اقتنعت به من الأسباب السائغة التي لوردتها من أن تدبيره قد أنتج النتيجة التي قصد أحداثها وهي الوفاة . فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعدد محدثي اصابت المجنى عليه التي سبب الوفاة نظرا لتعدد ما واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد .
(نقض ١٩٨٠/٣/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٤ ص ٢٤٢) .

٤٧ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .
(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥) .

٤٨ - مادام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد اتفقا على اغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة . فإن مساهمتهما معا عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضربتين هي التي أحدثت الوفاة .
(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/١) .

٤٩ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كلنا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه العيار لقتله تنفيذا للقصد المتفق عليه فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلا للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد .

(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٧) .

٥٠ - وفي نفس المعنى السابق قضى بأنه إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجناية القتل على أسس أنهما هما اللذان ضربا المحترم عليه بقصد قتله فأحدث به الاصابت التي

شوهدت برأسه فإنه لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة إذ ما دام كل من المتهمين كان منتويا القتل مع الآخر وبشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلا في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته بل من فعله زميلة .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١١/٥) .

٥١ - يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة كل من أتى عملا ملابيا من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها فإذا دالت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليها ثم أثبت أن قصد أحدهما من ضربة المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لأفقدائها المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جنائية القتل فإنها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٢) .

■ أحكام متنوعة :

٥٢ - إذا أحل الحكم المطعون فيه في بيلن ما شهد به الشاهد الثاني إلى مضمون ما شهد به الشاهد الأول مع اختلاف شهادتهما في شأن واقعة جوهرية استمد منها الحكم قضاءه فإن الحكم يكون فوق قصوره منظويا على الخطأ في الإسناد مما يعيبه ويجوب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١١) .

٥٣ - المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تنقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١) .

٥٤ - رأى المفتى :

أن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الوقائع الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى . فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى في تكييف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانوني .

(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١/٩) .

٥٥ - لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى

المفتى ان تبين هذا الراى فى حكمها وكل ما اوجبه الملة ٤٩ من قانون تشكيل محكم الجنائى هو ان تاخذ المحكمة رايه قبل اصدار هذا الحكم .
(الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٦) .

٥٦ - ان القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بل للمحكمة ان تكون اعتقادها بالادانة من كل ما تظمن اليه فاذا هى اخذت فى اثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها فى ذلك اذ القرائن من طرق الاثبات فى المواد الجنائية وللقاضى ان يعتمد عليها وحدها ما دام الراى الذى يستخلصه منها مستساغا .
(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/٢٧) .

٥٧ - تطبيق الملة ١٧ عقوبات :
عقوبة الاشتراك فى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هى الاعدام او الاشغل الشاقة المؤبدة طبقا لنص الملة ٢٣٥ من قانون العقوبات . ويجوز النزول بالعقوبة الاخيرة للملة ١٧ من القانون المذكور الى عقوبة السجن .
(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٥٨ - فى الاعتراف :
- الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلقاضى الموضوع البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه انتزع منه بطريق الاكراه . ومتى تحقق من ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطانت اليه نفسه كلن له ان ياخذ به وهو فى ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض . كما ان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الاخذ به .
(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

٥٩ - تاخر الشاهد فى الادلاء بشهادته :
لما كلن الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بدليل معين - الا اذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وانما ترك حرية تكوين عقيدته من اى دليل يطمئن اليه ما دام ان له ماخذه من الاوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها طرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . كما ان تاخر الشاهد فى اداء شهادته لا يمنع المحكمة من الاخذ باقواله ما دامت قد اطمأنت إليها ذلك ان تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فان تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة

المجنى عليه الثالث في قضائه بالإدانة بعد أن افصحته المحكمة عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بشهادته يكون بدءاً من مخالفة القانون وينحل نعى الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٠ - استقر قضاء النقض على أن الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦١ - سبق الإصرار والترصد :

من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالبت أو قصرت من مكن يتوقع قدومه إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجاته والاعتداء عليه . وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد من إطلاقت قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناحر عقلاً مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٢ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سليماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٣ - علاقة السببية :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة ملابية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وهذا العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٤ - سبق الاتفلق الدال على سبق الاصرار واثره :

إذا كلن من المقرر ان مجرد اثبتت ظرف سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفلق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفلق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار . وكلن الحكم قد اثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامنا في المسئولية يستوى في ذلك ان يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات او غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٥ - من المقرر ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجانى قد لا يكون لها في الخرج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٦ - العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار :

ليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمعنى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن او قصر - بل العبرة هى بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير . فمادام الجانى انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كلن ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا تقبل المنزعة فيه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) .

٦٧ - وزن اقوال الشهود :

من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها ان تاخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينة وبين المتهم خصومة قائمة كما ان قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ باقواله متى التفتعت المحكمة بصدقها .

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٨٢) .

٦٨ - من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص من اخر متى رأت ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٨٢) .

٦٩ - لمحكمة الموضوع ان تاخذ باقوال الشاهد في اى مرحلة من مراحل التحقيق او

المحكمة وإن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك مدام له أسس فيها ومدام الطاعن لا ينزاع في صحة هذه الأقوال المنسوبة إليه .
(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨) .

٧٠ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وإن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها .
(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨)

٧١ - الدفع ببطلان الاعتراف :

من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائفاً يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مدام الحكم قد عول في فضله بالادانة على هذا الاعتراف .

(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢) .

٧٢ - القوة التدليلية لتقرير الخبر :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها وهي غير ملزمة من بعد بلجاية طلب مناقشة الطبيب الشرعى مدام أن الواقعة وضحت لديها ولم تره من جانبها حلجة إلى اتخاذه هذا الإجراء .

(الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨) .

٧٣ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت أو لقيام سبب من أسباب الإبله وموانع العقاب إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم بالحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتبالت .

(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) .

٧٤ - مناط سبق الاصرار :

لما كان من المقرر أن مناط سبق الاصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادىء البال بعد أعمال فكر وروية وأن البحث في توافر سبق الاصرار ولئن كان من اطلاقلت محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها غير أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكلن الحكم المطعون فيه قد

أورد في بيانه لواقعة الدعوى فيما حصله من اعتراف المتهمين أن المتهمة الثالثة قد انتابها الفرع أثناء ارتكاب الطاعنين لجريمة قتل المجنى عليها مما دفع الطاعن الثاني إلى صفعها على وجهها حملها على عدم الصراخ والتزام الصمت وهو أمر لا يفيد أن المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد وهم في حالة هدوء نفس وبعد روية وتفكير . وكن على المحكمة أن تعرض إلى هذه الواقعة وتبين مدى أثرها في توافر ظرف سبق الإصرار حتى يكون الحكم سليما في صدد اثباته قيام هذا الظرف في حق الطاعنين أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان قصورا يعيبه ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الإعدام الواقعة على الطاعنين مقرر لجريمة القتل العمد المقترن بجنحة سرقة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه وإن كان يكفى لتفليظ القلب عملا بهذه المادة أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) .

٧٥ - لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت عند انتفاء موجبات الرافة انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام بكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه : ... وأما إذا كان القصد منها - أي من جنائية القتل العمد المجرد عن سبق الإصرار والترصد - التهايب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته قد جمع في فصلائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار والاقتران وجعلهما معا عملا في انزال عقوبة الإعدام بالطاعنين - فإنه وقد شلب استدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحال هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفلطنت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الظرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها اقتصررت على أعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الاقتران - الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الإعدام . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) .

٧٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمرات والمظاهر الخارجية التي ياتىها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦) .

٧٧ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني فلا يستطيع ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا وكلن يكفى لتحقيق ظرف التردد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طاللت او قصرت من مكن يتوقع قدومه إليه لتوصل بذلك إلى مطالباته بالاعتداء عليه وكلن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والتردد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مداامت موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .
(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢) .

٧٨ - ان الحكم المطعون فيه وقد اثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والتردد في حق الطاعن مما يرتب في صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ويكون كلا منهما مسئولا عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا للقصد هما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين اصليين طبق لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا ان يكون محدث الاصلية التي ادت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما او غير معلوم .

(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢) .

٧٩ - من المقرر ان جرائم القتل العمد والشرع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وازهلق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العلم الذي يتطلبه القانون في سننر الجرائم العمدية وانه لا يكفى لتوافر تلك النية لدى المتهم من استعماله سلاحا من شأنه احداث القتل واطلاقه على المجنى عليه في مقتل إذ ان ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل الملقى من استعمال سلاح قتل بطبيعته واصلبة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بليراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .
(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥) .

٨٠ - قصد القتل امر داخلي يتعلق بالارادة . تقدير توافره موضوعي استنتجه من ظروف الدعوى وملابستها .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/١) .

٨١ - قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر انما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره . استخلاص توافره موضوعي .
(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٨) .

٨٢ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يشارك في الجريمة منهم .
(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .

٨٣ - حدوث اصابة المجنى عليه من الاملام رغم وقوف ضاربه خلفه جائز إذ ان جسم الإنسان متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .

من الأحكام المتنوعة القليمة

٨٤ - إذا قصد شخص قتل زيد فإخطاه وقتل عمراً فهذا القتل يعد ولا شك قتلاً عمداً لأن المتهم كان يقصد قتل زيد ولأن العمد وسبق الاصرار كلنا في ذهنه وقت ارتكاب جنائية القتل حتى ولو صح أنهما كلنا موجهين في الأصل لغير القتل لأن الخطأ الذي وقع فيه المتهم لم يغير شيئاً من جوهر الجنائية ومن ثم فلا يلتفت لما يقلل من عدم تحرزه واحتياطه في قتل عمر مادام أنه قتل شخصاً وهو متعمد القتل ومصر عليه من قبل .
(جنايات بنى سويف ١٩ نوفمبر ١٨٩٢ مجلة الحقوق ٨ ص ٢٢٢) .

٨٥ - استعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلاً على نية القتل بل استعمال مثل هذه الآلة يعتبر قرينة قمتى أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم عنده نية القتل فلا عبرة بصفة الآلة المستعملة في الجريمة .
(محكمة النق والابرار ٤٦/٥٢ ق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨) .

٨٦ - إذا كان هناك توافق أو سبق اصرار لجميع المتهمين مسئولون عما حصل من أجدهم ويعتبر كل منهم فاعلاً أصلياً ولا عبرة بمن منهم ارتكب الفعل الملقى المكون للجريمة .
(محكمة النقض والابرار ٤٦/٩٧٠ ق ٧ مارس سنة ١٩٢٩) .

٨٧ - إذا كان في القضية سبق اصرار فكل منهم مسئول عما يرتكبه هو وما يرتكبه كل منهم آخر معه .
(محكمة النقض والابرار ٤٦/١٥٦٤ ق ٢٢ مايو سنة ١٩٢٩) .

٨٨ - يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون الجاني في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه فلا وجود له إذا كان الجاني لا يزال تحت تأثير عامل الغضب الذي يمنعه من التفكير وهو هادئ البال .
(محكمة النقض والابرار ٤ مارس سنة ١٩٢٤) .

٨٩ - سبق الاصرار ليس له زمن خاص معين قانوناً بل الأمر في وجوده وعدمه متعلق برأى قاضي الموضوع .
(محكمة النقض والابرار ٤٦/٩٩١ ق ٤ أبريل سنة ١٩٢٩) .

٩٠ - النية المبيتة على الاعتداء يصح ان تكون غير محدودة ويكفى فيها ان يدبر الجاني الاعتداء على ما يعترض عمله كائنا من كان ذلك المعترض .
(محكمة النقض والابرار الطعن رقم ٢٧/٢ ق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢١) .

٩١ - التردد هو نوع من سبق الاصرار فيكفى ان يثبت هذه الاخير في الحكم .
(محكمة النقض والابرار ١٦ ديسمبر ١٩١٤ مجلة الشرائع ٢ ض ١١٥) .

٩٢ - لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقتية فإذا ما استخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تثريب عليها في ذلك .
(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٢٧/٢/٨) .

٩٣ - ان اصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنفي معه قانونا توافر نية القتل .
(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١) .

٩٤ - الاستفزاز ذاته لا ينفي نية القتل .
(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٢) .

٩٥ - إن ظرف سبق الاصرار يستلزم ان يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه فمن اودى واهتيج ظلما وطغيانا وازعج من توقع تجديد ايقاع الاذى به فلتجهت نفسه إلى قتل معذبه فهو فيما اتجه إليه من هذا الغرض الاجرامى الذى يتخيله قاطعا لشقلته يكون ثلثا مندفعاً لا سبيل له إلى التصبر والتروى والآنفة فلا يعتبر ظرف سبق الاصرار متوافرا لديه إذا هو ظرف القتل الذى اتجهت إليه ارادته .
(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/٥) .

٩٦ - إن العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار ليست بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن او قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فمادام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا .
(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١٠/٢١) .

٩٧ - لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سنحت نتيجة الظروف التى تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل .
(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤) .

٩٨ - ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع احد ان يشهد بها

مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا .
(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٥/١١/١٩٤٨) .

٩٩ - ان سبق الاصرار يستلزم ان تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفى لان يدبر الجاني امر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ويقلب الراى فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته ناظرا إلى عواقبه .
(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٨/٦/١٩٥٣) .

١٠٠ - ان العبرة في قيام التردد هي بتربص الجاني وقرينه للمجنى عليه مدة من الزمن قصرت ام طالت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الاعتداء عليه دون ان يؤثر في ذلك ان يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه .
(الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٥ وايضا الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٦/١٩٥٣) .

١٠١ - متى اثبت الحكم على الطاعن ظرف التردد للكلام في سبق .
- الإصرار غير لازم فإثبات توافر اولهما يغنى عن إثبات توافر الظرف الثانى .
(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩/٢/١٩٣٤) .
١٠٢ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار غير منتج .
(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩/٦/١٩٣٣) .

مادة ٢٣٣

من قتل احدا عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا او أجلا يعد قاتلا
بالسم ايا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام .

تعليقات وأحكام

علة اعتبار التسميم ظرفا مشددا :

نظر الشارع إلى جريمة التسميم باهتمام خاص فالتسميم فضلا عن خطورته وما فيه من معنى الخيانة والغدر فإن المجنى عليه يباغت ولا يستطيع تغلدى خطره في اغلب الأحوال إذ يودى به على أيدي أقرب الناس إلى المجنى عليه من قرياء او من خدمة او أصدقائه يضاف إلى ذلك ان التسميم من الجرائم التى لا تقتضى من الجاني مشقة في سبيل ارتكابها وتتم في

كتمان فهي ليست كغيرها من الجرائم التي تقع على أعين الناس ولذلك كانت وسائل اثباتها متعذرة صعبة وفضلا عن ذلك ففي اغلب صور التسميم يكون الجاني مصرا من قبل على فعلته ومن اجل ذلك كله نص الشارع على جنائية القتل بالسم نصا خاصا وفرض لها عقوبة مغلظة حتى ولو ارتكبت بغير إصرار^(١) .

الوسيلة :

يجب أن يكون القتل قد حصل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلا أو أجلا وليس في عبارة القانون وصف للجواهر بأنها سامة ولكن هذا مستفاد من قوله بعد ذلك (يعد قاتلا بالسم) وعلى ذلك فالذى يعطى لأخر كمية كبيرة من الخمر قاصدا قتله فيموت لا يعد قاتلا بالسم والذى يضع زجاجة مسحوقا في طعام لأخر فيتناوله ويموت بفعل الزجاج في أحشائه لا يعد قاتلا بالسم . والسموم على أنواع فمنها الحيوانية ومنها النباتية ومنها المعدنية وكلها داخلية في حكم المادة وعلى القاضى أن يتبين ما إذا كانت المادة سامة أو غير سامة وله أن يستعين على معرفة ذلك بأهل الخبرة . فإذا كانت المادة غير سامة أصلا وقدمها المتهم للمجنى عليه على أنها سامة فلا عقاب لاستحالة الجريمة . لكن لا يقلس بهذا إعطاء كمية صغيرة من السم لا تكفى للقتل لأن هذه الحالة تعتبر جريمة خائبة وحكمها حكم الشروع لمادمت نية القتل متوافرة عند الجانى . ويعد الجانى قاتلا بالسم أيا كانت طريقة استعمالها للجواهر السامة فيستوى في ذلك أن يضعها في طعام أو شراب أو أن ينلونها للمجنى عليه بطريق الاستنشاق أو أن يعطيه إياها جرعت صغيرة متعقبة^(٢) .

ضرورة توافر الأركان العامة للقتل :

لا يتميز القتل بالتسميم في عناصره عن القتل العمد في صورته البسيطة إلا من حيث الوسيلة حيث ينبغى أن تكون مادة سامة . أما نتيجة النشاط ورابطة السببية والقصد الجنائى فهي بعينها ما سبق الكلام عليه في الأركان العامة للقتل .

فالنتيجة التى تتم بوقوعها هي « إزهاق الروح » دون ما قبل ذلك من المراحل بمعنى أنه إذا تناول المجنى عليه المادة السامة ولم تحدث الوفاة لسبب خارج عن إرادة الجانى فإن الواقعة تعد شروعا في تسميم . ولا يقتصر الشروع في القانون المصرى على صورة تناول السم وخيبة أثره وإنما يعد أيضا من قبيل الشروع تقديم الشراب أو الطعام المسموم إلى

(١) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٣٨ .

(٢) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١١٦ .

المجنى عليه أو وضعه تحت تصرفه ولو امتنع عن تناوله^(٣) .
وبالنسبة لعلاقة السببية في جريمة القتل بالسم فإنها تخضع للقواعد التي تخضع لها
في جرائم القتل عامة . فيتعين وفقا للضابط الذي أقرته محكمة النقض أن يثبت أن إعطاء
المادة السامة كان أحد العوامل التي ساهمت في أحداث الوفاة التي كانت نتيجة مألوفة
لذلك ومن ثم كان يجب على الجاني أن يتوقعها بمعنى أن الجاني يسأل عن جميع النتائج
التي يسفر عنها نشاطه مدامت مما يؤدي إليه سير الأمور العادية في الحياة . أما إذا توسط
بين السبب والنتيجة حلقة غريبة تشذ عن المتعارف المعتاد والمألوف كما إذا وضع الطعام
المسموم في مكان أغلقه الجاني حتى يحضر المجنى عليه ويتناوله فلختلسه لص واكل منه
فمات . أو إذا سقط الطعام المسموم من مكانه فالتقطه أحد الناس واكله أو سلمه لغيره
فاستعمله في غذائه أو اشتبه المجنى عليه فالقاء حيث تلقى المهملات فامتدت إليه يد عبثة
استعملته غذاء فكل حلقة من هذه الحلقات تعتبر قاطعة لسلسلة السببية وتقف مسئولية
الجاني عند حد النتائج التي سبقتها أن ساغ العقاب عليها^(٤) .

ويجب أن يتوافر القصد الجنائي على التسميم كما في جنائية القتل عمدا ويتوافر القصد
متى كان الجاني قد استخدم مادة سامة وهو عالم بذلك مريدا أحداث الموت^(٥) ولا يشترط في
جريمة التسميم أن يكون الجاني أراد تسميم شخص معين بل تقع الجريمة ولو كانت بنية
غير محدودة فمن يضع سماً في بئر يستقى منها عامة الناس يعد قاتلا بالتسميم إذا ترتب على
فعله موت شخص أو أكثر^(٦) وكما تقع جريمة القتل بالسم بقصد مباشر فإنها تقع أيضا
بقصد غير مباشر (احتمالي) كما لو دس بكر السم في طعام لزوجته وهو يعلم أن طفلها
يشتركها الأكل ولم يمنع هذا الخاطر من المضي في تنفيذ الجريمة فإنه يكون مرتكبا
لجريمة القتل بالسم إذا حدث أن أكل الطفلان وتوفيا على الأثر .

وإذا كانت الوسيلة (السم) هي علة التشديد في جريمة القتل بالسم فإنه لا علاقة بينها
وبين سبق الإصرار ومع ذلك فقد تنطوي هذه الجريمة على سبق إصرار وهو الغالب في
العمل^(٧) .

العدول الاختياري :

قد يعدل الجاني عن جريمته بعد بدء تنفيذها كما إذا أتكف الجاني بإرادته ما أعده من

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٩٣ .

(٤) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ١٨١ - والدكتور حسن صادق المصطفى المرجع السابق ص ١٩٠ .

(٥) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٤٢ .

(٦) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١١٥ .

(٧) الدكتور محمد إبراهيم زيد المرجع السابق ص ١٠٦ .

الطعام المسموم قبل أن يصل ليد المجنى عليه أو حال بينه وبين تعاطي ما أعد له من طعام مسموم أو استعمل الشيء مما كلفه يحمله إلى حيث يوجد المجنى عليه فلا جريمة عليه ولا عقاب .. ويدخل في نطق العدول عدول الجاني عن اتعلم الجريمة بإرادته اختياراً فلم تحدث وفاة المجنى عليه كما لو أعطاه ترياقاً أو أجرى له غسيل المعدة فتنقذ عنه مسئولية الشروع إذا لم يعد متوافراً له ركن ، الخيبة لأسباب لا ترجع إلى إرادة الفاعل ، وسواء في ذلك أن يكون عدم تحقق الوفاة راجعاً إلى مجهود الجاني الشخصي أو الاستعانة باخر كطبيب يكلفه بانتقال ضحيته . وذلك لأن السياسة الجنائية يجب أن تفسح للجاني مجال العدول عن جريمته للمحافظة على حياة الناس وحرصاً على مصلحة المجتمع فيقبل منه حتى بعد أن يبدأ في الجريمة غدرة بعدوله عنها بإرادته فهي نجاة خصمه نجاة له من المسئولية . ويلاحظ أن عدم مساعطة المتهم عن الشروع في القتل بالسسم في حالة العدول الاختياري - لا يحول دون مساعطته عن جريمة إعطاء المواد الضارة (المادتين ٢٣٦ ، ٢٦٥ من قانون العقوبات) إذا ما توافرت جميع أركانها^(٨) .

إثبات القتل بالسسم :

يتعين على محكمة الموضوع أن تتأكد من حدوث القتل بمادة سامة وللقاضي بل عليه أن يستعين بأهل الخبرة في هذه المسألة الفنية المحضة . ويلاحظ أنه يكفي في بيان الوسيلة أن تذكر المحكمة أن الجاني قد استعمل مادة سامة ولكن لا يلزم أن تذكر مقدار تلك المادة أو كفايتها لأحداث الموت لأن ذلك ليس بعنصر في القتل أو الظروف المشدد^(٩) .

من أحكام النقض :

١ - إن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بآية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه فإذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٢٠) .

٢ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم مادامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالأنز جروح يمكن أن ينفذ منها السسم إلى داخل الجسم فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الآن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا يدخل فيه . ولا محل للقول

(٨) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ١٨٤ .

(٩) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٩٥ .

بإستحالة الجريمة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٨) .

٣ - متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لأحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في إمكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها أما كون هذه المادة (مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسمم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يلغى استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت اقترافه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لأحداث الجريمة المبتغاة قد خلب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ عقوبات فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا علما بضررها فأحدث في صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة إعطاء مواد ضارة فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٢) .

٤ - التسمم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشبرع المصرى قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بجعل الوسيلة التي تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفا مشددا للجريمة لما تتم به عن غدروخيانة لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى ولذلك أفرد التسميم بالذكر في المادة ١٩٧ عقوبات (قديم) وعلق عليه بالإعدام ولو لم يقترن في العمد بسبق الإصرار .

(جلسة ١٩٣٠/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٤٧ ص ٤٠ ومشار إليه في المرسفاوى في العقوبات طبعة ١٩٨٥ ص ٦٩٢) .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه مذكورا به أن الذى أعطاه الجانى هو سم تسبب عنه قتلا فلا وجه لطلب نقضه بدعوى أنه لم يتعض لذكر نوع العقاقير أو الجواهر التي أعطاهما المتهم للمجنى عليه حتى يعلم إن كانت سامة أم لا .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٦ مايو سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٥١ - ومشار إليه في مؤلف الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى رئيس محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية - التطبيقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى طبعة ١٩٢٢ ص ٢٦٥) .

٦ - إن الشروع في القتل بواسطة السم يتكون بمجرد إعطاء شخص عمدا مادة في إمكانها إحداث الموت لو يظن الفاعل أنها تحدث الوفاة وذلك توصلا لقتل المجنى عليه وإما إذا أعطى السم بكمية خفيفة جداً أو إذا كانت الجواهر المستعملة غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل المجنى عليه فإن هذه الوقائع لا تكون جنائية مستحيلة بل شروعا في القتل عمدا قد خاب اثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل وفي الواقع فإن جريمة الشروع في القتل عمدا بواسطة السم توجد قانونا متى أظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجنائية ومع جميع الظروف المكونة لها وأما كون السم قد أعطى بكمية خفيفة جداً وإن المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلا من أن تكون قاتلة فإن هذه الظروف قهرية تجعل الفعل شروعا بدلا من قتل تلم .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة - صفحة ٢٩ المرجع السابق للأستاذ الجندي ص ٢٦٥) .

٧ - من وضع سماً في طعام وأعطاه لشخص حسن النية ليوصله إلى المجنى عليه يعد فاعلا أصليا لا شريكا لأنه هو الذي وضع بنفسه السم عمدا في الطعام وهو أهم ركن من أركان الفعل الأصلي ولم يكن الشخص السليم النية فيما بقي من الأفعال سوى آلة في يد المتهم توصل بها إلى اتعلم قصده لأنه كان واسطة في توصيل الطعام من المتهم إلى المجنى عليه .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٨/٦/١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة د سنة ١٩١٧ ، صفحة ٢٥ - المرجع السابق ص ٢٦٦) .

٨ - يجب لتطبيق المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات على من دس السم لأحد أن تثبت نية القتل لديه .

(محكمة النقض والإبرام الطعن ١٠١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٢٨) .

٩ - كون الجريمة مستحيلة معناه أن لا يكون في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض ولكنه تحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة .

فإذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة (هي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه فهذا الفعل يعتبر شروعا في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعية في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة

منها ، وإن القىء الذى تحدثه يطردها فإن هذه ظروفها خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون اتعلم الجريمة .

(محكمة النقض والإبرام ن ١٤٣٧ - ٦ ق في ١١ مايو سنة ١٩٣٦) .

١٠ - ليس من الضروري أن يبين في الحكم في جريمة القتل بالسم أنه كان لدى الفاعل سبق إصرار لأن إعطاء السم في ذاته وتجهيزه يدل بذاته على وجود سبق الإصرار .
(محكمة النقض والإبرام ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢١ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١٤ ص ٥) .

١١ - يكفى في جريمة القتل بالسم أن تكون المواد التى استعملت في الجريمة من الجواهر السامة ومن شأنها أحداث الموت .
(محكمة النقض والإبرام ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ الطعن ٩٠٩ / ٤٥ ق) .

١٢ - ليس من الضروري لصحة الحكم ببيان مقدار الزنيخ ، الذى وضع في الطعام وتسبب عنه الموت إذ قد يتفق أن يتعذر معرفة مقداره وإن كان يزيد عن الجرعة القاتلة .
(محكمة النقض والإبرام ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهلية ٢ ص ٣٣١ ع ٢٤٦) .

١٣ - يعتبر فاعلا أصليا من يضع السم في الطعام ويعطيه لشخص لتسليمه للمجنى عليه سواء أكلن الواسطة يعلم بوجود السم أو لا يعلم .
(محكمة النقض والإبرام ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ١٤ عدد ٢) .

مادة ٢٣٤

من قتل نفسا عمدا من غير سبق إصرار أو ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التاهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات وأحكام

القتل العمد في صورته البسيطة :

يتمثل الركن المادي في جريمة القتل في النشاط الذي يبذله الجاني في سبيل الوصول إلى النتيجة التي يجرمها القانون ويعنى ذلك اتيان فعل او امتناع من شأنه ان يؤدي إلى الموت وبناء على ذلك يتكون الركن المادي في جريمة القتل من فعل القتل (السلوك) والنتيجة التي تتمثل في الوفاة والرابطة السببية بين السلوك والنتيجة^(١) .

اما القصد الجنائي في جريمة القتل العمد فهو كما ذهبت محكمة النقض يتميز عن القصد الجنائي العلم في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه . وهذا العنصر بطبيعته امر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة ان تعنى المحكمة بالتحديث عنه استقلالا وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه قد كن في الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه^(٢) .

ملحوظة :

يراجع في شرح اركان القتل العمد التعليق على المادة ٢٣٠ عقوبات .

الاقتران والارتباط :

تتناول الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات حالتين متميزتين :

الحالة الاولى :

ارتكاب جنائية القتل العمد مع جنائية اخرى تقع معها في زمن واحد . وهو ما يطلق عليه اقتران القتل بجنائية .

الحالة الثانية :

ارتباط جنائية القتل العمد بجنحة واشترط الشارع للتشديد أن تكون الجنائية والجنحة بينهما علاقة السبب بالنتيجة .

(١) الدكتور محمد إبراهيم زيد المرجع السابق ص ٦٠ .

(٢) الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ .

الحالة الأولى اقتران القتل بجناية

شرطا الاقتران :

يجعل القانون عقوبة القتل العمد الإعدام إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى . ولتحقق هذا الظرف يجب ان يوجد شرطان الأول هو رابطة الزمنية بين الجريمتين والثاني هو ان تكون الجريمة الأخرى جنائية ولا يشترط فوق ذلك ان يكون بين القتل والجناية المقترنة به ارتباطا لا يقبل التجزئة أو ان تكون قيد وقعتا تنفيذا لغرض إجرامى واحد^(٣) ومفاد ذلك ان اتصال القتل بالجناية الأخرى قلّم على وحدة الزمن فقط فليس بلام ان تربطهما وحدة الغرض كما انه ليس بلام ان تقع جنائية القتل قبل الجناية الأخرى أو بعدها فعبارة النص قد سوت بين الحالتين :

(١) الاقتران الزمنى أو رابطة الزمنية :

ليس شرطا ان تكون الجناية الأخرى وقعت مباشرة قبل أو عقب القتل فالنص خال من هذا القيد ويكفى ان تكون بين الجنائيتين رابطة زمنية بحيث تكون الجنائيتان وقعتا في فترة من الوقت محدودة تبدأ باحد الفعلين الجنائيتين وتنتهى بالآخر وليس بلام ان يتحد مكان وقوع الجنائيتين فقد يقع القتل في مكان غير مكان وقوع الجناية الأخرى ومادامت الجنائيتان متتابعتين تربطهما رابطة الزمن ووحدته فالنص واجب التطبيق^(٤) .

والواقع ان القانون لم يحدد الفترة الزمنية التى ينبغى ان تقع الجناية الأخرى في خلالها حتى تعتبر مقترنة بالقتل إلا ان بعض الفقهاء يرى - بحق - ان المصاحبة الزمنية التى يقوم بها الاقتران تتوفر بحدوثها اثناء تتابع نشاط إجرامى واحد . لكن لا يشترط ان يكون بينهما ارتباط لا يقبل التجزئة أو ان تكون الجنائيتان قد وقعتا تنفيذا لغرض إجرامى واحد أو ان تقعا في مكان واحد أو على مجنى عليه واحد أو ان تكون بينهما رابطة سببية لان كل ما يستلزمه القانون الا تفصل بين الجريمتين فترة طويلة من الزمن تقطع مصاحبتها الزمنية وتحقق تلك المصاحبة الزمنية في حالة تتابع الجرائم اثناء ثورة إجرامية واحدة كما يحدث في المشاجرات كابلخ مثل^(٥) .

(٣) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٩٦ .

(٤) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٥٤ .

(٥) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٥٢١ .

(ب) الجنائية الأخرى :

أما عن الجريمة الأخرى فيشترط فيها أن تكون جنائية ولكن لا يلزم أن تكون من نوع معين فلا يشترط أن تكون من نوع آخر غير القتل بل يجوز أن تكون هي أيضا جريمة قتل أو شروع فيه كما يجوز أن تكون سرقة من السرقات المعدودة في الجنائيات أو غير ذلك^(٦) .

والجريمة المقرنة بالقتل يجب أن تكون مستقلة عن جريمة القتل ومتميزة عنها فلا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات إذا كانت الجريمةتان حدثتا عن فعل واحد كرمي صاعقة أطلقت فاصلت رجلين أو قنبلة قذفت فاصلت عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على أنفاس فقتلتهم أو سهم رمى فاخترق صدر اثنين إذ الإطلاق والقذف والإسقاط والرمي كل منهم فعل واحد غير متجزئ في ذاته . ومن ثم فإن من الخطأ تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات في حالة ما إذا أطلق الجاني عيارا بقصد القتل فاصلب شخصين لأن القتل واحد لم يتعدد . أما إذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم بتعدد فلا شك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات تكون هي المنطبقة ولا يمنع من انطباقها أن تكون تلك الأفعال المتعددة ونتائجها حدثت في وقت واحد وتحت تأثير ثورة إجرامية واحدة لأن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جنائية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجنائية القتل أي فعل آخر مستقل ومتميز عنه ومكون في ذاته لجنائية أخرى مرتبطة مع جنائية القتل برابطة الزمنية ولو كان هذان الفعلان قد ارتكبا أثناء مشجرة واحدة بل ولو كانا لم يقعوا إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة في ذلك هي بتعدد الأفعال ويميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جريمة مستقلة فتطبق هذه الفقرة إذا كان الجاني ضرب شخصا بسكين ضربات قاتلة أودت بحياته ثم ضرب شخصا آخر بالسكين نفسها لقتله لأن المجنى عليهما متعددان ولأن كل جريمة استدعت عملا من المتهم يجعلها منفصلة عن الأخرى . وإذا كان الجاني أطلق عيارين ناريتين فقتل شخصا وشرع في قتل آخر لأنه بذلك ارتكب جريمتين لا جريمة واحدة^(٧) .

ويشترط - فضلا عما تقدم - أن تكون الجنائية المقرنة معاقبا عليها لأن القانون في تشديده العقاب قدر أن الجاني قد أتى في فترة من الزمن قصيرة جنائيتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما عقوبة واحدة مغلفة ينطوي فيها عقابه عن الجريمتين ومقتضى

(٦) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١١٩ .

(٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٧٦٤ .

ذلك انه إذا كانت الجنائية الأخرى لا عقاب عليها بسبب خاص بالمتهم فإن تشديد العقاب لا يكون له من مبرر^(٨) .

الحالة الثانية

ارتباط القتل بجنحة

ينص الجزء الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات على أنه وإما إذا كان القصد منها التهايب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ولإنطبق هذا الحكم يجب أن يتوفر شرطان الأول أن يقوم بين القتل والجريمة المتصلة به رابطة السببية لا رابطة الزمنية والثاني أن تكون الجريمة المرتبطة جنحة خلافا لما سبق في الاقتران حيث يجب أن تكون الجريمة الأخرى جنحية تامة أو شروعا فيها وذلك على التفصيل التالي :

أولا - رابطة السببية :

يتعين أن تتوافر علاقة السببية بين جنحية القتل وبين الجنحة بمعنى أنه لا بد من أن تكون الغاية من ارتكاب جريمة القتل الوصول إلى أحد الأهداف التي بينها المشرع في الحالة الثانية من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤ عقوبات . ومتى توافرت هذه الرابطة فلا أهمية للوقت الذي يمضي بين الجريمتين أي لا اعتداد بالاقتران الزمني كما هو الشأن بالنسبة للحالة المنصوص عليها في صدر الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات . كما لا يشترط إطلاقا ارتباطا مكائيا أي وحدة مكان كل من جنحية القتل والجنحة المرتبطة بها .

وعلى ذلك فإذا كان القتل قد وقع بغیر قصد تسهيل جنحة أو ارتكابها أو التخلص من عقابها وبعبارة أخرى ، إذا انتفت علاقة السببية بين القتل والجنحة فإن النص لا ينطبق ولو قامت بينهما علاقة الزمنية . ومثال ذلك من قتل شخصا متعمدا ثم يطرأ له بعد قتله أن يجرّد القتيل من ثيابه ونقوده فحينئذ تكون رابطة السببية المقصودة بين القتل والسرقة منتقدة وبالتالي لا يتوافر هذا الظرف^(٩) .

(٨) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٥٩٩

(٩) الدكتور حسن المرصفلوي المرجع السابق ص ٣٠٠ والدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٦٠٠

ثانيا - الجنحة الأخرى المرتبطة بالقتل :

يشترط أن تقع جنحة مستقلة عن القتل و متميزة عنه فلا يتوافر هذا الشرط في حالة ما إذا أخفى القاتل جثة القتيل إذ أن الإخفاء من ذبول القتل ولا يعاقب عليه إلا إذا وقع ممن لا يسأل عن القتل . ولا يهم نوع الجنحة المرتبطة بالقتل فقد تكون سرقة كمن يقتل بواب المنزل لسرقة ما فيه من متاع وقد تكون قتلا بإهمال كمن يقتل إنسانا خطأ ثم يقتل عمدا رجل البوليس أو الشاهد الذي راه بقصد التخلص من عقوبة القتل الخطأ . وليس بشرط أن تكون الجنحة تامة فيصح أن تكون شروعا متى كان الشروع معاقبا عليه كما في السرقة^(١٠) وتوقع العقوبة المشددة على القاتل ولو كانت الجنحة التي ارتكبت القتل من أجلها قد وقعت من غيره متى كان كل منهما يعد في الوقت ذاته شريكا في الجريمة التي ارتكبتها الآخر بأن يكون القاتل شريكا في الجنحة ومرتكب الجنحة شريكا في القتل . من هذا القبيل أن اثنين من قطاع الطرق يرتكب أحدهما السرقة على عابر سبيل ثم يقتل ثانيهما رجلا أصر على مطاردتهما وتستحق العقوبة المشددة من باب أولى حين يكون الفاعل في القتل هو نفسه الفاعل في الجنحة كما إذا ارتكب شخص سرقة وتبعه المجنى عليها فيها . فاطلق عليه عيارا ناريًا للتمكن من الهرب تاركًا إياه قتيلا . وكما يصح أن تقع جنحية القتل والجنحة التي سببتها على مجنى عليه واحد يصح أن يكون المجنى عليه في القتل غيره في الجنحة كما إذا ارتكب شخص سرقة من منزل ولاحقه أحد الخفراء فاطلق على الخفير عيارا قضا عليه^(١١) .

ولكن ما الحكم إذا كان القتل قد ارتكب بقصد تسهيل جنحية أخرى أو ارتكبا بالفعل ؟ أو بعبارة أخرى ما الحكم إذا كان القتل سببا لجنحية أخرى ؟ ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ لا تشترط إلا رابطة زمنية (اقتران القتل بجنحية) فلو أن الجاني ارتكب القتل في يوم ٣١ يناير مثلا حتى يتمكن من ارتكاب جنحية سرقة أو حريق وقعت بعد القتل بعشرة أيام فظاهر عبارة الفقرة الثانية لا يتناول هذا الجاني بالتشديد ولكن رغم صمت النص فلا خلاف بين الشراح في وجوب تشديد العقاب في هذه الحالة من باب أولى وإلا لأفضى التفسير الحرفي للنص إلى نتيجة غير معقولة ولا مقبولة ذلك بأن من يرتكب القتل تسهيلا لارتكاب جنحة تشدد عقوبته دون من يرتكبه تسهيلا لجنحية تقع منه بعد ذلك مع أن إجماع الأول أخف من إجماع الثاني وتكون عقوبة القتل تاهبا للسرقة البسيطة أغلظ من عقوبة القاتل تسهيلا لارتكاب سرقة بإكراه وهي نتيجة ينبو عنها المنطق والعقل وعلى ذلك فالرأي مستقر على وجوب تشديد العقاب^(١٢) .

(١٠) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٣١

(١١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٦٨ .

(١٢) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٦١

تعدد الجناة :

إذا اشترك عدة اشخاص بصفة فاعلين أصليين في ارتكاب كل من القتل والجنائية المقترنة به طبق عليهم جميعا الجزء الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات وكذلك يكون الحكم إذا ارتكب بعضهم القتل والبعض الآخر لجنائية الأخرى .

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الفقرة المذكورة وهو الخاص بالقتل المرتبط بجنحة فلا يطبق النص إلا إذا ثبت أنهم جميعا يعلمون برابطة السببية . فإذا كان بعضهم لا يعلم أن القتل يرتكب تمهيدا لجنحة واشترك في إحدى الجريمتين دون الأخرى فلا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها .

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الفقرة المذكورة وهو الخاص بالقتل المرتبط بجنحة فلا يطبق النص إلا إذا ثبت أنهم جميعا يعلمون برابطة السببية فإذا كان بعضهم لا يعلم أن القتل يرتكب تمهيدا لجنحة واشترك في إحدى الجريمتين دون الأخرى فلا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها .

وأما إذا تعدد الفاعلون ولم يكن بينهم صلة أو اتفلق فلا يمكن تصور إمكان تطبيق الجزء الأول من الفقرة الثانية على أحد منهم بل يسأل كل عما ارتكبه وحده لكن يمكن تطبيق الجزء الثاني من الفقرة في هذه الحالة فمن يعلم أن سرقة سترتكب بمعرفة آخرين ويمهد لها بقتل الحارس يعاقب بالمادة ٢٣٤ ولو لم يكن على اتصال أو تفاهم مع السارقين متى وقعت السرقة بالفعل وأما إذا وقعت الجريمتان من فاعل وشريك اشترك في كليتهما بالتحريض أو الاتفلق أو المساعدة عوقب الشريك بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية كالفاعل الأصلي مع مراعاة حكم المادة ٢٣٥ . أما إذا اشترك في إحدى الجريمتين فقط فلا تطبق عليه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية إلا إذا كانت الجريمة الثانية نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفلق أو المساعدة التي حصلت - وأما إذا ارتكب الفاعل الأصلي القتل وحده وارتكب شريكه في القتل الجريمة الثانية وحده فلا يعاقب الفاعل الأصلي إلا على القتل فقط . أما الشريك فتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ متى توفرت شروطها بالنسبة إليه . وكذلك يكون الحكم إذا ارتكب شخص بصفته فاعلا أصليا جريمة أخرى غير القتل فقط ثم جاء شريكه في هذه الجريمة وارتكب وحده جريمة القتل المقترنة أو المرتبطة بهذه الجريمة فإن المادة ٢٣٤ فقرة ثانية تطبق على الشريك دون الفاعل (١٣) .

(١٣) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١٢٣

العقوبة :

اعمالاً لنص المادة ٢٣٤ عقوبات فإن عقوبة القتل العمد البسيط هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولم يحظر القانون على القاضي استخدام المادة ١٧ عقوبات المقررة لرافة القضية وهذا معناه أن عقوبة القتل العمد البسيطة الأصلية هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والتي لا تقل عن ثلاث سنوات بل إن القاضي يستطيع أكثر من هذا أن ينزل بالعقوبة مستخدماً المادة ١٧ عقوبات إلى السجن أو الحبس الذي لا تنقص مدته عن ستة أشهر إذا رأى في ظروف ارتكابها أو ظروف فاعلها ما يستوجب استخدام الرافعة معه .

أما إذا كان القتل مقترناً بجناية أخرى فإن العقوبة تكون هي الإعدام وبوسع القاضي إذا صح لديه استخدام المادة ١٧ عقوبات أن ينزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة في حديقها العلمين : أما إذا كان القتل العمد مرتبطاً بجنحة فتكون العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة إلا إذا استخدم القاضي المادة ١٧ عقوبات ونزل بالعقوبة إلى السجن ثلاث سنوات .

ويلاحظ أن عقوبة القتل العمد - حتى مع استخدام المادة ١٧ عقوبات تظل من العقوبات المقررة للجنايات^(١٤) .

من أحكام النقض

١ - القصد الجنائي :

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا اثبت أن نية الجاني قد انصرفت - بصفة خاصة - إلى إزهاق روح المجنى عليه والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الإشارات والمظاهر الخارجية التي يثبتها الحكم .

(الطعن رقم ٤٩٩١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣) .

(١٤) الدكتور محمد زكي أبو علم في قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٥٠٢ وما بعدها - قرن الدكتور مأمون سلامة في قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٧٩ ص ٥٢٩ والذي ذهب إلى أن مناط تحديد العقوبة المقررة للجناية والتي على أساسها تستخدم ضوابط المادة ١٧ عقوبات هي بالعقوبة المقررة للجريمة في حدها الأقصى ولا عبرة في ذلك بالحد الأدنى . فإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فإن المحكمة إذا رأت استخدام الرافعة فلا يجوز لها أن تنزل من الأشغال الشاقة المؤقتة عن حدها الأدنى أي ثلاث سنوات فإن هي حكمت بالسجن يكون حكمها مخالفاً للقانون .

٢ - قصد القتل :

إن قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامرات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل للقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .
(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .

٣ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته :

لما كانت جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وازهلق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى جرائم القتل والشروع فيه عنية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره ، وكان ما استدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه فى مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح القتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .

٤ - قتل عمد مقترن وحق المحكمة فى أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة :

للمحكمة أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها امر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن وحده ارتكابه فعل القتل المقترن بجناية الشروع فى القتل خلافا لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر قضى ببراعته - ملأه الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة القتل العمد المقترن بجناية شروع فى قتل .. ومأداهم يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذا من كلفة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتى دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل فى النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية شروع فى قتل وهى الجريمة التى كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة والتى يستوى أن يرتكبها الطاعن وحده أو مع غيره ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة بإجراء تعديل فى وصف التهمة بمقتضى تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليترافع على أساسه .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .

٥ - استقلال الجريمة المقرنة :

يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٢ عقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بان تكون الجنائيتان قد ارتكبا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع .

(نقض مدنى جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ السنة ٢١ - ص ١٠٦٨) .

٦ - القتل المقرن بجنائية - تعدد المسئولين - اثره :

لما كلن ما اثبته الحكم كالحيا بذاته للتدليل على اتفلق المتهمين على القتل من معيتهم في الزمن والمكان . ونوع الصلة بينهم . وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر معا يترتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسئولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد المقرن بجنائية الشروع في القتل التى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين اصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .

٧ - شروط تغليظ العقاب :

يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ولا اهمية لما اذا وقعت الجنائيات المتعددة لغرض واحد او تحت تاثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة هى بتعدد الافعال وتمييزها عن بعضها البعض بالقدر الذى يغتبر به كل منهما مكونا لجريمة مستقلة عن الاخرى .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) .

٨ - إنه وإن كلن يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما إلا انه لا جدال في ان لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢) .

٩ - علاقة السببية :

قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جنائية الشروع في القتل وبين جنائية السرقة بإكراه فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل . (الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠) .

١٠ - إذا كان الإكراه هو المكون لفعل القتل :

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وبقي مصوغاتها وامتعتها وقضت المحكمة بمعاقبة هذا المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثلثية عقوبات على أسس أن القتل اقترنت به جنائية سرقة بإكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل فإنها تكون قد أخطأت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها إكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنائية القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها كما هو الواجب فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة أوصاف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة التي عقابها أشد . ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى يجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من اعتبار في الجريمتين المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها الفعل عدت الأخرى فيما يختص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد . ثم أن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جنائية أخرى إنما أراد بدهاء أن تكون الجنائية الأخرى مكون من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ومقتضى هذا أن لا تكون الجنائية الأخرى مشتركة مع جنائية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها المعتبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب فإذا كان القانون لا يعتبرها جنائية إلا بناء على ظرف مشدد . وكان هذا الظرف هو المكون لجنائية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليهما إلا مجردة عن هذا الظرف . وإن فالعقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم هي العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أسس أن القتل وقع لستهيل جنائية سرقة بإكراه ويجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيها اعتبارها مجردة عن ظرف الإكراه أي جنحة سرقة على أنه وإن

كانت العقوبة التى نص عليها القانون الشطر الاول للقتل الذى وقعت معه جنائية اخرى تختلف عن العقوبة التى نص عليها فى الشطر الاخير . إذ هى الإعدام فى الاول والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فى الاخير إلا انه لما كلن الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذى قارفه قد اقترن بجنائية ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجنائية القتل المرتبط بجنحة فإن مصلحة المتهم فى التمسك بالخطا الذى وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون منتفية ولا يغض من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالرافة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فإن المحكمة إنما تقدر ظروف الرافة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانونى الذى وصفته فلو أنها كانت رأت أن الواقعة فى الظروف التى رفعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعه من ذلك الوصف الذى وصفته به . ومادامت هى لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانونى ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه فى حكمها بناء على هذا الخطا .

(الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢٢) .

١١ - لما كلن كل من جنائتى القتل العمد والسرقه باكراه إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى عليها - فإنه يكون جريمة القتل ويكون فى الوقت نفسه ركن الإكراه فى السرقه فيكون عقاب المتهمه طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة لا الثانية .

(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥) .

١٢ - إذا كلن الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جنائية الشروع فى قتل المجنى عليه بإطلاق اعيرة نارية اصلبته وانهم فى الوقت نفسه ارتكبوا جنائية سرقه امتعته ليلا فليس للمتهمين أن يعيبوا الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هى جنائية السرقه بالإكراه المتوافر بالإصلبالت النارية التى احدثوها بالمجنى عليه لأن المحكمة قد استبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه فى جريمة السرقه على أساس أن الفعل المكون له يكون فى الوقت ذاته فعل الشروع فى القتل الذى ادانتهم فيه لا تكون قد أخطأت فى اعتبار الجنائيتين اللتين اثبتتهما على المتهمين مستقلتين لأنهما كذلك فى الواقع .

(الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١٠/٢١) .

١٣ - يكفى لتطبيق الشطر الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجنائية القتل العمد متميز عنه ومكون بذاته لجنائية من أى نوع كلن .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٣) .

١٤ - سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها لكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل متى وقع متضمنا إلى الجنحة وسببا لارتكابها - فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المعلنة أنه بعد أن اغتال المجنى عليه قد شرع في سرقة ماله فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢) .

١٥ - لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية وإن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٦) .

١٦ - إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جنائية القتل العمد والجنائية الأخرى التي اقترنت بها قدر معين من الزمن ملامت الجنائية لأن قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزها بعضهما عن بعض القدر الذي تكون بل كل منهما جريمة

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨) .

١٧ - إن رفع الدعوى الجنائية بجنائية الشروع في القتل العمد المقترن بجنائية الشروع في السرقة يتضمن حتما رفعها بجنائية الشروع في السرقة فإذا لم تثبت جنائية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجنائية الشروع في السرقة .

(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩) .

١٨ - الابن الذي يقتل أباه لسرقة ماله :

إن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جنائية القتل إذا تقدمت أو اقترنت به أو تلتها جنائية أخرى . إلخ . قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوي فيها عقوبة ومن مقتضى ذلك أنه إذا كانت الجنائية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له من مبررو إذن فإذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١) .

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تغليظ العقاب في جنائية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى . فإنها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم مع القتل جنائية وإذن فلا يشترط أن يكون بين الجنائيتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض كما لا يشترط أن تكون الجنائية الأخرى من نوع آخر غير القتل . إذ النص إنما ذكر جنائية أخرى ، لا جنائية من نوع آخر ، فيصح أن تكون الجنائية المقترنة بالفعل جنائية قتل أيضا . ولكن لكي يصدق على هذه الجنائية وصف أنها جنائية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلا عن فعل القتل . بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين أو كان هناك فعلا أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة . فلا ينطبق ذلك النص . إما إذا تعددت الأفعال وكن كل منها يكون جريمة فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا . والأخرى جنائية كأننا ما كان نوعها . وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الغرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ثم إطلاقه عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة لأنه مكون من فعلين مستقلين متميزين أحدهما عن الآخر وكل منهما يكون جنائية .

(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢) .

٢٠ - إذا كان المتهم قد انتوى قتل المجنى عليهما فإطلاق عيارا ناريا على كل منهما إرداه قتلا فإنه يكون مرتكبا لجنائيتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفي لتكوين جريمة القتل وتنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١٠/١٧) .

٢١ - إذا أثبت الحكم على المتهم أنه عقب ارتكابه فعل القتل على شخص شرع في قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٠/٣٠) .

٢٢ - إن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجنائيتان ناشئتين عن فعل واحد كعيار نارى يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من انطباقها أما إذا تعدد الفعل كما إذا أطلق الجاني قاصدا القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار كانت تلك الفقرة الثانية هي المنطبقة مادامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنائيتين ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنائيتين بل بالعكس فإن هذه الفقرة

في نصها على تغليظ العقاب متى كانت جنائية القتل قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى ما يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٢) .

٢٣ - يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات (المقابلة لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الحالي) التي تقضى بعقوبة الإعدام أن تكون الجريمة المقترنة أو المرتبطة مستقلة عن جنائية القتل وتمييزة عنها . وإذن فهي لا تنطبق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل فيصيب به شخصين إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٥) .

٣٤ - يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات (المقابلة للنص الحالي) أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً يكتشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل هل كان للتأهب للسرقة أو لتسهيلها وأن لم تتم لتتميم أركانها بالفعل أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب إذ أن ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسي لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المنصوص عليه واقترنت بها أو تلتها جنحة السرقة وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمني فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٧) .

٢٥ - إذا رفعت الدعوى العمومية على متهم عملاً بالمادة ١٩٨ عقوبات (المقابلة للنص الحالي) لارتكاب جنائية قتل اقترنت بجنائية أخرى هي الشروع في قتل آخر فللمحكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الأصلية وتحكم بإدانته لارتكابه جنائية الشروع ولو أن هذه الجنائية الأخيرة لم ترفع بها الدعوى إلا كظرف مشدد للجنائية الأصلية .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٩١٤/٢/٢٨ - المجموعة - رسمية سنة خامسة عشرة -

صفحة ١٢٤)

٢٦ - قصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٢) .

٢٧ - قصد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة . تقدير توافره موضوعي . استنتاجه من

ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/١) .

٢٨ - قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره استخلاص توافره موضوعي .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٨) .

٢٩ - نشوء نية القتل اثر مشادة كلامية :

لما كان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة امام المحكمة موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ولما كان ما اورده الحكم تدليلا على قيام هذه النية سائغا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعن وكان من الجائز ان تنشأ نية القتل لدى الجاني اثر مشادة كلامية فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٨) .

٣٠ - لا تاثير للاستفزاز او الغضب في اثبات توافر نية القتل او نفيها .

(الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) .

٣١ - اقتران القتل بسرقة :

لما كان يكفي لتفليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينها بان تكون الجنائيتان قد ارتكبتا في وقت واحد او في فترة قصيرة من الزمن وملاك الامر في تقدير ذلك يستقل به قاضي الموضوع . ولما كان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات هو ان يكون وقوع القتل لاحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التاهب لفعل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل . وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين غرض المتهم من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة وكل ما اورده الحكم فيما تقدم كافي في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون . إذ اثبت الحكم مقارفة كل من جريمتي قتل الطفلين المجنى عليهما بفعل مستقل واتهامهما على مسرح واحد وفي نفس الوقت كما اوضح رابطة السببية بين القتل وارتكاب جنحة السرقة التي كانت الغرض المقصود منه هذا إلى ان توافر اي من هذين الطرفين كاف لتوقيع عقوبة الإعدام عن جريمة القتل العمد .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤) .

٣٢ - شروط تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات الا تكون الجريمتان ناشئتان عن فعل جنائى واحد وتوافر رابطة زمنية بينها .
(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٥) .

٣٣ - استبعاد الحكم لظرف الاقتران لاعتباره جريمتى الشروع فى قتل المجنى عليهما ناشئتين عن فعل جنائى واحد - خطأ فى القانون يوجب النقض والإعادة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .
(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٥) .

٣٤ - الاتفاق على ارتكاب الجريمة :

من المقرر ان الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع اكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة او لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة اى ان يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعنية واسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت او تكونت لديهم فجأة وانه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا اصليا فى الجريمة ان يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .
(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢) .

٣٥ - من المقرر ان ظرف الإكراه فى السرقة عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة وكذلك فهو يسرى على كل من اسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من احدهم فقط دون الباقين .
(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢) .

٣٦ - من المقرر انه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بان تكون الجنائيتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ملادام يقيمه على ما يسوغه .
(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢) .

٣٧ - إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم ان فعل القتل الذى كان المتهم مصرا عليه هو الذى مكنه من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكبا لجنائيتى القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقة بإكراه .
(الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١٠/٢٤) .

٣٨ - إن رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل العمد المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع في السرقة فإذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجناية الشروع في السرقة .
(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩) .

٣٩ - ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة وإذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكا مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على أساس أنه وباقي من ادانتهم المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقة . وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الإعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضا فلا معقب عليها في ذلك إذ أن عقوبة الإعدام جائز توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الإصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .
(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٤) .

٤٠ - أن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا « تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجناية القتل أي فعل آخر مستقل عنه متميز منه ومكون بذاته لجناية من أي نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته إذ العبرة في ذلك ليست إلا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جناية مستقلة . وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بانها - لتقارب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبطة بعضها ببعض من جهة الظرف الزمني فإذا كان الثابت بالحكم أن جناية الشروع في السرقة وقعت أولا ثم أعقبتها على الفور جناية الشروع في القتل فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة إذ لا يهم في هذا الخصوص - مادام لم يمضي بين الفعلين زمن مذكور - أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول .
(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١٩) .

٤١ - إن الشارع أراد أن تكون الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع مشددة للعقوبة الواردة في الفقرة الأولى منها في حالة ما إذا تمت جريمة القتل فقط وهي حالة استثنائية كما يؤخذ من مفهوم تلك المادة وبعبارة أوضح أن وقوع جريمة القتل غير المصحوبة بسبق الإصرار

يعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة فإذا تقدمتها او تلتها او اقترنت بها جنائية اخرى ترتفع العقوبة إلى الإعدام ولكن لا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع على جريمة الشروع في القتل التي تقدمتها جنائية اخرى وهى الشروع في السرقة .

(جنايات بنى سويف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ٢٢ ص ١٢٥) .

إن الرابطة التى يجب توافرها طبقا للمادة ٢٣٤ ع فى الحالة الواردة بشطرها الاخير تنحصر فى أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة او بقصد التخلص من عقوبتها - هذا ولو أن ظاهر عبارة الشطر الاخير من المادة ٢٣٤ ع يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين إلا أنه لا نزاع فى أن النص يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجنائية او الجنحة من شخص واحد .

(نقض ٥/٨٩٥ ق ٢٢ سنة ١٩٣٥ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ١٥ ص ٢٨٨ ع ٢٠٥) .

مادة ٢٣٥

المشاركون فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات وأحكام

تعليقات الحقلية على المادة ١٩٩ من قانون سنة ١٩٠٤ المقلبة :

قد سبقت الإشارة فى الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الاول إلى أن الشريك بحسب التعريف المعطى إليه فى القانون هو الشخص الذى يمكن أن يكون مدانا أدبيا بالقتل وإذن فقد جعل الإعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه .

— الأصل أن الشريك يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة الفاعل الاصلى فمن اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها (م ٤١ ع) والمادة ٢٣٥ هى استثناء من هذا الأصل العام فقد جعل الشارع عقوبة الشريك فى القتل المعاقب عليه بالإعدام اما بالإعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة والسبب فى ذلك أن من الشركاء من يكون إجرامه معادلا لإجرام الفاعل الاصلى فيعاقب بعقوبته وهذا هو تقرير للقاعدة الاصلية ومن الشركاء من يكون تداخله فى الجريمة ثانويا فيستاهل العقوبة المخففة التالية للإعدام وهى الاشغال الشاقة المؤبدة .

(المستشار محمد إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق ص ٦٨) .

من الأحكام القضائية :

١ - عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة للمادة ١٧ من القانون المذكور إلى عقوبة السجن .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

٢ - متى اقتصرت المحكمة بأن ما وقع من المتهم كلن اشتراكاً في قتل اقترنت به جنائية أخرى وطبقت المادتين ٢/٢٣٤ ، ٢٣٥ ع و اوقعت على المتهمين جميعاً عقوبة الأشغال المؤبدة بوصف انهم شركاء لجهول من بينهم في جنائية القتل المقترن بالجنائية الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين . إذ لا دخل ليهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/١٢/١٧) .

٣ - اطلق متهمان اربعة أعيرة نارية على شخص فاصابه اثنان منهما ونشا عن ذلك قتله فقضت محكمة الجنائيات باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة القتل دون أن تبين إذا كلن المذوف الذي أصيب المجنى عليه ونشا عنه قتله صادراً من المتهمين الاثنان أو من أحدهما وإيهما . فطعن المتهمان في الحكم بطريق النقض بحجة أن هذا البيان كلن واجباً على المحكمة لأنه يترتب عليه تغيير وصف التهمة واعتبار تهمة أحدهما شروعاً وتهمة الآخر قتلاً .

فقضت محكمة النقض والإبرام برفض الطعن لأن المحكمة ليست ملزمة ببيان أي الطلقات التي سببت القتل إن كانت من أحدهما أو من كليهما إذا تعذر عليها ذلك مادام أنه ثابت بالحكم أنهما أطلقا على المجنى عليه اربعة أعيرة نارية في أن واحد أصابة مذكوفين اثنان منها . ولأنه لا يترتب على عدم ذكر ذلك تغيير وصف التهمة واعتبار تهمة أحدهما شروعاً وتهمة الآخر قتلاً مع ما هو واضح في الحكم من أن المتهمين اشتراكاً في قتل المجنى عليه فهما فاعلان أصليان لاتحادهما في القصد الجنائي واشتراكهما في الفعل .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ - المحاماة سنة أولى سنة ١٩٢١ ص ٢٣٥) .

٤ - عدم معرفة القاتل الأصلي في جريمة القتل لا يمنع من محكمة الشريك .

(محكمة النقض والإبرام جلسة ١٩١٤/١/١٠ الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣١ ق) .

٥ - في جرائم القتل العمد التي يحكم فيها بالإعدام يجب تطبيق المادة ٢٣٥ عقوبات على الشركاء لا مواد الاشتراك العامة .

(عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى طبعة ١٩٢٨ ص ٤٤٠)

٦ - إن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام وشرعتها جاءت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة الفلاحية قضاء محتما على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فإن سبيل موازنتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة العامة الثابتة وهي أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها .
(محكمة النقض والإبرام جلسة ١٧/١٢/١٩٣٤ الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ ق) .

مادة ٢٣٦

كل من جرح أو ضرب أحد عمداً أو اعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تعليقات واحكام

المقصود بالجرح :

الجرح هو تمزيق مادة الجسم وشق أنسجته فالجسم مجموعة من الخلايا متجلورة ومتلاحقة بدقة بالغة والجرح يفصم هذا التلاحم ويباعد ملابن الخلايا . والجروح انواع منها السطحي والعميق ومنها الضيق والعريض وقد يكتفى الجاني بشق نسيج الجسم كوخزة بآبرة لو طعنه بسكين وقد يتجاوز ذلك إلى نزع جزء منه كما في التسلخات أو إلى اتلافه كما في الحروق وقد يستأصل عضواً بأكمله كما في البتر وقد يكون الجرح خارجياً وذلك وهو المألوف وقد يكون داخلياً كالكمات وتهتك بعض الأعضاء الداخلية كالحنجرة والحلج والكبد والمعدة والأمعاء .

وليس من شروط الجرح أن ينفز دماً فكسور العظام جراح لأنها تنطوي على فصم وحدتها وفص تلاحمها والأسنان عظام ولذلك يدخل كسرهما في باب الجروح^(١) .

(١) الدكتور عوض محمد في جرائم الأشخاص والأموال طبعة ١٩٨٥ من ١٤٨ .

وغنى عن البيان أن مستوى وسيلة التمزيق فقد تستعمل آلة أو مادة وقد يقتصر الجاني على استعمال أعضاء جسمه كالجرح عن طريق العض أو نشب الاظفار أو مجرد الجذب . وقد تكون الآلة قاطعة أو راضة أو أخزة بل إنها قد تكون تياراً كهربائياً يوصله إلى جسم المجنى عليه فيصعقه أو يصيبه باذى أو حيواناً يسخره الجاني لذلك^(٢) .

المقصود بالضرب :

المقصود بالضرب كل اعتداء لا ينشأ عنه جرح وفيه مساس بسلامة الجسم وقد يترك أثراً كاحمرار الجلد أو الكدمات أو لا يترك أثراً مطلقاً كل ذلك يسمى في اصطلاح القانون ضرباً^(٣) وعلى ذلك فالضرب يدخل فيه كل أثر يحدث بجسم الإنسان ناشئ عن استعمال أداة غير قاطعة كعصا أو ما أشبهها ويوجد الضرب ولو لم يترك وراءه أثراً ظاهراً من كدم أو احتقن أو غيرهما وهو بمعناه الواسع يدخل فيه كل صور الصدم والجذب العنيف والضغط على الأعضاء والخنق وضربة واحدة كافية . وقد يكون الضرب بغير استعمال أداة خاصة كاللطم بالكفوف أو بجمع اليد أو الضرب بالقدم^(٤) .

إعطاء مواد ضارة :

المادة الضارة هي كل مادة من شأنها إلحاق الضرر بالإنسان في ظروف معينة وهذه الصفة أمر نسبي فليست هناك مادة ضارة وأخرى نافعة بصفة مجردة وإنما الضرر والنفع من خصائص المواد جميعاً ويتوقف الحكم على المادة بأنها ضارة أو نافعة على ظروف اتصالها بالإنسان ويدخل في ذلك مقدار المادة وطريقة تناولها واختلاطها بغيرها من المواد وسن من قدمت إليه وحالته الصحية^(٥) وقد قيل بأن المادة تعتبر ضارة إذا كانت تحدث اضطراباً في حالة الجسم الصحية والعبرة في ذلك بالنتيجة الأخيرة لتعاطي المادة لا بالآثر الوقتي الذي قد ينشأ عن تعاطيها فقد يتسبب عن تعاطي الجواهر أعراض سيئة في مبدأ الأمر ولكنها تنتهي بفائدة صحيحة على غير إرادة الجاني فلا يعاقب في هذه الحالة ولو كان سيئ القصد^(٦) .

وبدل ظاهر النصوص على أن المادة المستعملة يجب أن تكون ضارة فقط فلا تكون من المواد السامة أو القاتلة ولكن الواقع غير ذلك فالضرب أو الجرح قد يحصل بآلة أو أداة

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٣٣ .

(٣) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ٧٧ .

(٤) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٥) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٤٩ .

(٦) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١٣٣ .

قاتلة والذي يميزه عن القتل العمد هو اتجاه قصد الجاني إلى مجرد المساس بسلامة جسم المجنى عليه بون حياته . وكذا الشأن في استعمال المواد الضارة فإنه يعتبر في حكم الضرب ولو كانت المادة قاتلة أو سامة متى كان الجاني لا يقصد بها ازهاق الروح وسواء كان الجاني يجها حقيقة المادة معتقداً أنها ضارة فقط أو كان يعرف حقيقتها ولكنه اعتقد أن كمية السم التي قدمها تؤذي ولا تميت . ويشترط لتمام الجريمة أن تكون المادة التي أعطيت قد ينشأ عنها فعلاً مرضاً أو عجزاً وقتي عن العمل وهو النتيجة التي يعاقب عليها القانون في هذه الجريمة^(٧) .

أركان الجريمة :

أولاً - الركن المادي

(١) السلوك : الفعل المادي المكون لهذه الجنائية هو إما ضرب وإما جرح وإما إعطاء لمادة ضارة ينشأ عنه موت المجنى عليه فلا يتحقق الركن المادي للجنائية إلا بوفاة المجنى عليه من أثر أحد تلك الأفعال الثلاثة وإلا اقتضت الجريمة على جنحة الضرب أو الجرح أو إعطاء المادة الضارة . ومن أجل ذلك يتعين قبل تقديم الفاعل لجنحة من هذه الجنح إلى المحكمة انتظار النتيجة النهائية لعلاج المجنى عليه من الإصابة التي لحقت به حتى يعدل وصف التهمة من جنحة إلى جنائية إذا انتهت هذه الإصابة بالوفاة^(٨) .

(ب) رابطة السببية :

يجب أن توجد علاقة سببية بين الفعل المادي وبين الوفاة . فإذا كان الضرب هو الذي ساعد مع عوامل أخرى مادية مألوفة على إحداث الموت كان سبباً كافياً لمسئولية المتهم عن الضرب المفضي إلى الموت سواء في ذلك حصل الموت على أثر الإصابة بوقت قصير أو تراخى الزمن بين الإصابة والوفاة . مادام الثابت أن الوفاة نتيجة مباشرة من الجرح أو الضرب أو من إعطاء المادة الضارة أو تسببت عن المضاعفات التي أعقبته ومتى استقامت رابطة السببية بين الفعل والنتيجة فيسأل الجاني عن وفاة المصاب ولا يسمع دفاعه بأنه لم يرد موت المجنى عليه فهو مسئول عما سببه بفعله وإذا لم يكن يتوقع الحدث الذي حدث فقد كان من الواجب أن يتوقع أن تقضى الإصابة إليه^(٩) .

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٤٤ وإيضاً في هذا المعنى الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٥٠ .

(٨) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ٣١٤ .

(٩) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١١٣ .

ولكن المتهم لا يمكن ان يسأل عن كل النتائج التى ترتبت على عمله مهما كانت بعيدة عنه وغير مباشرة . فلا يصح مطلقاً ان يتحمل المتهم نتيجة الاهمال الجسيم او المتعمد الذى يقع من المجنى عليه عقب الاصابة ولا سيما اذا كانت الاصابة فى اول الامر خفيفة ولم يؤد إلى اشتدادها سوى تفريط المجنى عليه الظاهر او تقصيره الفلحش كذلك لا يصح ان يتحمل المتهم نتائج جهل الطبيب المعالج او عدم كفايته او اتباعه طرقاً غير قانونية فى العلاج إذ لا يمكن فى هذه الاحوال القول بان الاصابة كانت هى سبب النتيجة لان العوامل الاخرى اقوى اثراً واظهر فعلاً وبمقدار جسامته اهمال المجنى عليه او جهل الطبيب المعالج تتضائل قيمة الاصابة فى ذاتها وتضعف رابطة السببية التى تربطها بالنتيجة . ومما تنبى ملاحظته ان السببية فى القانون الجنائى هى مسألة موضوعية بحثة للقاضى الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ومتى فصل فى شأنها إثباتاً او نفيها فلا رقبة لمحكمة النقض عليه اللهم إلا من حيث الفصل فى ان امراً معيناً يصح قانوناً لان يكون سبباً لنتيجة او لا يصح (١٠) .

ثانياً - القصد الجنائى :

ليس القصد الجنائى او الركن المعنوى فى جنائية الضرب او الجرح المفضى إلى موت هو قصد إحداث الوفاة والا كانت الجريمة جنائية قتل عمداً فهذا الركن هو قصد الضرب او الجرح او اعطاء الملة الضارة اى قصد المسلس بسلامة جسم المجنى عليه . وحيث لا يكون هذا القصد متوافراً وينشأ عن سلوك الفاعل ضرب او جرح او موت . يعد الفاعل مرتكباً على التوالى لضرب او جرح خطأ او لقتل خطأ لا لضرب او جرح المفضى إلى موت . جنائية الضرب او الجرح المفضى إلى الموت يلزم لتوافرها ان يقوم لدى الفاعل قصد اىذاء المجنى عليه بالضرب او الجرح او اعطاء الملة الضارة فيترتب على ذلك الإيذاء موت المجنى عليه بغير ان يكون هذا الموت مقصوداً ومفاد ذلك ان الوفاة التى يسأل عنها الفاعل رغم انه لم يقصدها مفروض فيها ان سلوكه كان هو السبب القانونى لها لانه كان يتضمن خطرهما (١١) .

ولا ينفى الغلط فى الشخصية ، او ، الحيدة عن الهدف ، قيام القصد الجنائى فالقانون يحمى الحق فى سلامة الجسم وصحته لكافة الناس مادام الجانى يعلم بانه يعتدى على سلامة ، إنسان ، وقد وقع الاعتداء فعلاً على ، إنسان ، فلا اهمية بعد ذلك

(١٠) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٧٩٠ .

(١١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٣١٨ .

للفلظ الواقع منه في الأوصاف التي تميز هذا الشخص عن ذاك . لأنه غلط يتعلق بأمور زائدة عن القدر الذي يرقاه القانون . ولنفس السبب فإن القصد لا يعتبر « غير محدود » ، كما يقول جانب من الفقه إذا كان الشخص يعلم أن نشاطه يصيب بالأذى حق أناس في سلامة أجسامهم أو صحتهم ولكنه لا يعلم مقدماً بأشخاص ضحايا . كمن يضع مادة ضارة بالصحة في مياه بئر يردها أهل قرية . فمثل هذا الشخص لديه العلم بأن نشاطه سيؤدي - إلى الأضرار بسلامة إنسان أو عدد من الناس وهذا كل ما يلزم لقيام القصد وتحديد - ومتى توفر القصد فلا تؤثر فيه البواعث الدافعة إلى الفعل ولا الغايات التي يهدف إليها الجاني . فيستوى أن يكون مدفوعاً ببيع أو الانتقام أو ببيع الشفقة وأن تكون غايته إيذاء المعتدى عليه أو الرغبة في علاجه إذ لا شأن لكل ذلك في وجود القصد أو انتقلته (١٢) .

لا عقاب على الشروع في جرائم الجرح والضرب المفضي إلى الموت :

لا يوجد نص خاص في القانون يعاقب على الشروع في جرائم الجرح والضرب وهذا الحكم ينطبق أيضاً على جرائم الجرح والضرب المقررة بظروف مشددة تجعلها في عداد الجنائيات ، وهي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٣٦ ، ٢٤٠ عقوبات ، لأن هذه الجرائم لا توجد إلا إذا نشأ عنها الموت أو عاهة مستديمة أي أن صفتها الجنائية تتوقف على شرط يستلزم حتماً تمام الجريمة (١٣) .

تعدد الجناة :

قد يتعدد الفاعلون في الضرب أو الجرح الذي الفضي إلى موت وعندئذ تبدو الصعوبة في تحديد مسئولية كل منهم عن هذا الموت ولتذليل هذه الصعوبة يتعين التمييز بين ما إذا كان بينهم اتفلق سابق على الضرب أو الجرح وبين ما إذا لم يكن بينهم هذا الاتفلق . فالاتفلق السابق بين الفاعلين يجعل كل منهم مسئولاً عن الوفاة الحادثة أيا كان الضرب أو الجرح الواقع منه بل ولو تعذر تعيين من منهم الفاعل الذي نشأت الوفاة من ضربته .

أما إذا لم يكن بين الفاعلين اتفلق سابق فلا يعد مرتكباً لضرب أو جرح الفضي إلى موت إلا من تسبب في الوفاة بالضرب أو بالجرح الواقع منه . فيتعين تحديد من كان صاحب الضربة التي أحدثت الوفاة أو التي ساهمت على الأقل في إحداثها حتى يسأل دون سواء عن هذه الوفاة فإذا تعذر تعيينه عد جميع الفاعلين مسئولين عن ضرب أو جرح عاды اخذاً بالقدر المتيقن في حق كل منهم (١٤)

(١٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦١٨ .

(١٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٧٩٣ .

(١٤) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٣٢١ .

من احكام محكمة النقض

١ - الاتفاق على الاعتداء :

لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام الاتفاق بين الطاعنين على الاعتداء بالمشاركة السابقة على الحادث وقدومها إلى منزل المجنى عليه الأول والشاهد الأول يحمل كل منهما عصا غليظة وظهورها معا على مسرح الجريمة يحملان أداة الاعتداء واسهامهما سويا في ضرب المجنى عليهما ورتب على ذلك مسئوليتهما عن وفاة المجنى عليهما دون ما تحديد لمحدث كل إصابة وأورد من بعد أنه من ناحية أخرى قد ساهم كل من إحداث الإصابات بالمجنى عليهما التي أدت إلى وفاتهما فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لما هو مقرر من أنه مادام الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه وأن الوفاة نشأت عن الإصابات التي سببها الضرب الذي وقع من كليهما فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جنائية الضرب المفوض إلى الموت ومن ثم لا يجدي الطاعنان الجدل في شأن ثبوت الاتفاق ويكون منعاهما في هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠) .

٢ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه في التكلم :

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمته ، الضرب المفوض إلى الموت ، قد شبهه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه لم يكن في مقدور المجنى عليه النطق بعد إصابته وطلب الحاضر معه مناقشة الطبيب الشرعي فيما إذا كان يمكن له التحدث بتعقل بعد الحادث من عدمه . بيد أن الحكم على الرغم من اعتماده على أقوال المجنى عليه ضمن أدلة قضائية بالإدانة ومع جوهرية هذا الدفاع فقد التفتت المحكمة عنه ولم تعن بتحقيقه وسكتت عنه إيراد له ورداً عليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ عدم قدرة المجنى عليه على النطق عقب إصابته وطلب بتلك الجلسة مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الأمر لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه المنسوب إليه الادلاء بها بمحضر الشرطة من أن الطاعن هو الذي اعتدى عليه بالضرب وكان الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها فإن المحكمة إذا لم تفتن

إلى دفاع الطاعن في هذا الشأن ولم تقسطة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيراد له ورداً عليه يكون حكمها معيباً بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨) .

٣ - خلو السكين المضبوط من آثار الدماء :

لما كُن الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الدفاع بشأن خلو السكين المضبوط من آثار الدماء بقوله : أنه مردود بأن السكين تم ضبطه بعد الحادث وليس على أثره مما لا يحول بين أي يد في المنزل لتمتد إليه وتزيل الدماء عنه درءاً للاتهام عن الابن الأكبر الذي أصبح السند وبيئ وجود السكين مشهورة بيده أثر الحادث ، وهو رد سلخ يكفي لإخراج ما أثاره الطاعن من دفاع بشأنه بما يضحى معه منعه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) .

٤ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سلخاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في الفعل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكلن الأصل أيضاً أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سلخ تجريه محكمة الموضوع يتلامم به ما قلله الشهود بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تعويل المحكمة على أقوالهم على الرغم من أنهم لم يشاهدوا واقعة الاعتداء ينحل إلى جدل موضوعي مجادلته في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض ويكون حكمها صحيحاً قانوناً فيما انتهى إليه من مسئولية الطاعن عن وفاة المجنى عليه لما هو مقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط بالناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وهو ما أثبتته المحكمة المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) .

٥ - رابطة السببية والاهمال في العلاج :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قاربه

الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه على ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السانغة التي أوردها قد خلص إلى أن الطاعن أحدث جرحاً عمدياً ببطن المجنى عليه بمطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة . بما استخلصه من التقرير الطبي الشرعي . فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جنسية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارنته إياها ولا يجدى الطاعن ما يثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه لأنه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه فلم يثبت أنه كل متعمداً لتجسيم المسؤولية وهو مالم يقل به الطاعن ولا سند له من الأوراق ومن ثم يكون ما أورده الحكم يستقيم به إخراج دفاع الطاعن ويضحي النعي على الحكم في هذا الخصوص لا محل له .

(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٢) .

٦ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ويرتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السانغة التي أوردها والتي لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى إحداث الطاعن إصابة المجنى عليها من طلق نارى وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وفنده وأطرحه لأسباب سانغة التزم فيها بالتطبيق القانوني الصحيح فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جنسية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارنته إياها ولا يجدى الطاعن ما يثيره من الإهمال في علاج المجنى عليها لأنه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ٧/٦/١٩٨٢) .

٧ - النتائج المحتملة :

من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة لسلوكه الإجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر مادام لم

تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة وإن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي تقطع هذه الرابطة . لما كان ذلك وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ولا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان ما قاله الحكم يوفّر في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً . ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب فإن كل ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٤٦٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) .

٨ - لا يشترط درجة معينة من الجسامة في الضرب المفضى إلى موت :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مشادة ثارت بين الطاعن والمجنى عليه انتهى الأمر فيها إلى أن الطاعن ركل المجنى عليه بقدمه في خصيته فسقط مفشياً عليه وتوفي قبل دخوله غرفة الاستقبال بالمستشفى الذي نقل إليه أورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الذي نقل عنه ، أنه لوري وجود إنسكبات دموية بالملثبة والعجان ونزيف دموي بالملثانة وإن مثل هذه الإصابات الحيوية الحديثة جائزة الحدوث من مثل الركل بالقدم كما أظهر التشريح وجود حالة مرضية مزمنة بالقلب عبارة عن تليف بعضلة القلب مع اثيروما بالصمام الأورطي والشريان الأورطي وتصلب بالشرايين التاجية وأن الإصابات التي نجمت عن الحادث أدت إلى انفصال نفساني ومجهود جنماني وآلم أصابى تسببت في مجموعها في تنبيه القلب مما ألقى عبئاً إضافياً على طاقته قلب المجنى عليه وبورته الدموية الأمر الذي مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب الشريع الذي انتهت بالوفاة ثم استظهر الحكم رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه في قوله ، إن الإصابة كانت السبب المباشر في إلقاء العبء الإضافي على القلب بما أحدثته من مضاعفات بحيث لولا حدوث الإصابة لما حدثت المضاعفات وبالتالي الوفاة . ومن ثم يكون المستخلص أنه لا تأثير للحالة المرضية في الحادث إذ جاءت الوفاة نتيجة حتمية ومباشرة للضربة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه لما كان عليه الأخير من ظروف مرضية ، ولا ينال من هذا القول أن الإصابة لمكانت لتحديث الوفاة لولا الحالة المرضية لأن المشرع لا يتطلب في فعل الضرب المفضى إلى الموت درجة معينة من الجسامة تكفي لموت الشخص المعتاد وإنما العبرة بكون الموت نتيجة مباشرة لفعل الضرب بصرف النظر عن حالة المجنى عليه الصحية أو بساطة الضرب أو جسامة أو تدخل عوامل أخرى كانت سلكنة ولم تتحرك إلا نتيجة لفعل الضرب وما لورد الحكم من ذلك يتفق مع صريح القانون وكاف وسائغ في إثبات توافر رابطة

لسببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ودفع ما يثيره الطاعن في شأن انقضاء
سئوليته عن وفاة المجنى عليه .

(الطعن رقم ٤٦٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) .

٩ - يسأل الجاني بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان هو الذى
أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد اتفق
مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للفرض الإجرامى الذى اتفق
معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن
اتفق معهم هو الذى أحدثها .

(الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٩) .

١٠ - الإهمال في العلاج :

لا يجدى الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه لأنه فضلاً
عن أنه لا يعدو القول المرسل الذى سبق مرسلأً بغير دليل فإنه - بفرض صحته - لا يقطع
كما قل الحكم بحق رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون
مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق مباشر
كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه مالم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية وهو مالم
تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق . ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى
ولا محل له .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤) .

١١ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥) .

١٢ - تطبيق المادة ١٧ عقوبات :

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين المطعون ضده بها
هى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع وكانت المادة ١٧ من قانون
العقوبات التى أعملها الحكم في حق المطعون ضده تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة
الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور . وأنه وإن كان النص يجعل النزول
بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التى أباح النزول إليها جوازياً إلا أنه يتعين على
المحكمة إذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة

إلا على الأسس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها في الجريمة . وإذا كانت المحكمة قد دانت المطعون العقوبة المنصوص عليها في الجريمة . وإذا كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة الضرب المفضي إلى الموت وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخريبتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذا كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥) .

١٣ - إن قول المتهم في جريمة ضرب المضي إلى موت من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشجرة خوفاً عليها فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨) .

١٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضي إلى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم (غير المصرح له بمزاولة مهنة الطب) جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتقتل مسؤوليته قائمة في خصوص إحداث الجرح البسيط .

١٥ - الوفاة نتيجة حادثة بنسولين :

متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها - وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كالماتة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها لو قتل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها . فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥) .

١٦ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه بأصابع أربع رضية وإن المتهم هو المحدث لهذه الاصابع وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جنائية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة التي لوقعها المتهم وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٩) .

١٧ - إن مساعلة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التى أدت إلى الوفاة مادام أن الحكم قد اثبت انهما ارتكبا جريمتها عن سبق إصرار وترصد .
(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢١) .

١٨ - إذا كان الحكم قد اثبت أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة . وأن الضريبتين ساهما معا في إحداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جنائية الضرب المفضى إلى الموت .
(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٢) .

١٩ - متى كانت المحكمة قد اثبتت أن الضرب الذى أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة وإن حالة المجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك فإن مساعلة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذى وقع منه تكون صحيحة .
(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١) .

٢٠ - إذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفي المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت عن مجموع الضربات التى وقعت عليه عد كل ضارب مسئولا عن جنائية الضرب الذى المضى إلى الموت لمساهمة ضرباته في الوفاة سواء كانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر .
(الطعن رقم ١٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨) .

٢١ - أقوال المجنى عليه وهو يحتضر :

من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها واطمأنت إليها فلا تثريب عليها أن هى اخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر مادامت قد اطمأنت إليها وقدرت الظروف التى صدرت فيها لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق معين في حدود ما يثيره بأسباب طعنه عن قدرة المجنى عليه على التكلم بتغفل عقب اصابته فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب فيها .
(الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨) .

٢٢ - رابطة السببية :

لما كان من المقرر أن رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية البحتة التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع ومتى لحصل في

شأنها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءً في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وكن الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السائغة التي أوردها قد خلص إلى إحداث الطاعن أصابه براس المجنى عليه والتي نقل عن التقرير الطبي الشرعي أنها أدت إلى وفاته لما صاحبها من كسر بعظام بعظام الجمجمة وتهتك بالمخ وتزيف على سطحة فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جنائية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفته أياها ولا يجدي الطاعن ما يثيره من الإهمال في علاج المجنى عليه لأنه فضلاً عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سبق بغير دليل فإنه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه مالم يثبت أنه كان معتمداً تجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٥) .

٢٣ - من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها بنتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر مالم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة وأن مرضى المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة وكن مؤدى ما حصله الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن الأفعال والمجهود النفسى قد مهدا وعجلا بإصابته بنوبة قلبية أودت بحياته وكن الحكم قد رتب على مجرد أصابه المجنى عليه بمرض انقطاع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة دون أن يستظهر أثر الاعتداء على ما انتابه من أجهاد وانفعال مهدا وعجلاً بالوفاة فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٥) .

٢٤ - العمد لا يعتبر بالنسبة إلى شخصية المضروب بل بالنسبة إلى الضارب فإذا أراد زيد أن يضرب عمداً شخصاً بعينه فأصاب غيره اعتبر ضارباً عمداً للمصاب ولو أنه لم يكن هو المقصود وإذا تولى المصاب بسبب الضربة وجب تطبيق المادة ٢٣٦ عقوبات .

(حكم محكمة الاستئناف الأهلية ١٨٩٢/٣/٢١ - مجلة القضاء ١ ص ١٩٨) .

٢٥ - الجرح علم يشمل العض وغيره من الأعمال التي تحدثه ولا تمحو المضاعفات مسئولية المتهم مادام الجرح هو السبب الأول الذي لولاه لما حصل للمجنى عليه كل ما أوجب وفاته فيعاقب بالمادة ٢٣٦ عقوبات من أحدث بغيره جرحاً بان عضه (في أصبع يده الكبير) فادى إلى وفاته .

(حكم محكمة الاستئناف الأهلية ١٩٩٦/١١/١٧ - مجلة القضاء ٤ ص ٥١)

٢٦ - الواجب البحث عنه هو وجود رابطة السببية بين الوفاة وبين الضرب أو الجروح التي احدثت عمداً ليكون الجاني مسئولاً دائماً عن جميع النتائج المحتملة التي امكنه او وجب عليه افتراضها - اما إذا انعدمت رابطة السببية بأن كانت الوفاة نشأت عن وقائع حدثت من غير المتهم عرضاً بعد الاصابة فإنه لا يعاقب بالمادة ٢٣٦ عقوبات بل بمواد الضرب فقط .

(محكمة النقض والإبرام ١٩١٠/١٢/٣١ - مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٢ ص ٥٧) .

٢٧ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ عقوبات لا تقبل الشروع لأن العقاب فيها يتوقع بحسب نتيجة الفعل فإذا افضى إلى الموت طبقت المادة ٢٣٦ عقوبات والا فإحدى المواد ٢٤٩ أو ٢٤١ أو ٢٤٢ عقوبات .

(محكمة النقض والإبرام ١٩٢١/١١/٢٧ - مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ٢٢ ص ١١٨) .

٢٨ - يجب ان يثبت بالحكم الصادر بعقوبة في جريمة ضرب افضى إلى موت ارتباط الوفاة بالضرب ارتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعلة .
(محكمة النقض والإبرام ١٩٢٨/١٢/١٣ الطعن ٩٧ لسنة ٤٦ ق) .

مادة ٢٣٧

من فلجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادة ٢٣٤ و ٢٣٦ .

تعليقات وأحكام

سبب تخفيف العقوبة في النص هو عذر الاستفزاز وإن لم ينص على ذلك صراحة وهذا العذر كما يفهم من المادة خاص بالزوج دون الزوجة فالزوجة التي تقتل زوجها حال تلبسه بالزنا لا تنطبق عليها المادة المذكورة ولا عذر لها في نظر القانون كما أن هذا العذر قلص على الزوج فلا يشمل اقرب الزوج ولو كانوا الصق بها وهذه التفرقة غير مفهومة في بلد كمصر . ولا يعذر الزوج إلا إذا ارتكب القتل في الحال فإذا انقضى زمن كاف لزوال اثر التهيج والغضب سقط العذر وعوقب الزوج طبقاً للأحكام العلة وتقدير الزمن الكافي

لتهدئة ثائرة الزوج مسالة تقدير يترك امرها للقاضى ويعاقب الزوج فى هذه الحالة بالحبس فقط وإن اعتبر جريمته جنحة ولا عقاب على الشروع فيها^(١) .

شروط تطبيق المادة ٢٣٧ عقوبات :

يجب لتطبيق هذا العذر ان تتوافر شروط ثلاثة اولا - صفة فى الجانى بان يكون زوجا للزانية والثانى ان يفاجأ بزوجته فى حالة تلبس والثالث ان يقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها او احدهما وفيما يلى تفصيل لازم لكل شرط :

الشرط الاول - صفة الجانى :

يجب ان يكون الجانى زوجا للمجنى عليها وتحدد صفة الزوجية طبقا للقوانين الخاصة بالاحوال الشخصية . وعلى ذلك فإنه يشترط لقيام جريمة الزنا ان تكون الزوجية قائمة بين الزوج وزوجته الزانية سواء كانت قائمة فعلا ام حكما ففقد الزواج هو الذى يلزم المرأة بالامانة والاخلاص لزوجها فلا ترتكب المرأة جريمة الزنا إذا وقع منها الوطء قبل عقد الزواج ولو حصل اثناء الخطبة وحملت منه المرأة ولم تضع إلا بعد زواجها إذ ان حقوق الزوجية لا تكتسب إلا بعقد الزواج .

ويجب ان تكون الزوجية صحيحة فعلا او حكما أى ان يكون احد طرفى الجريمة مرتبطا بعقد زواج صحيح معترف به مستوف الشرائط لانعقاده وصحته فإذا كان النكاح فاسدا او باطلا فلا عقاب على ما يقع خلاله من زنا . كما لا يشترط لقيام صفة الزوجية ان يكون الزوج قد دخل بزوجته بل تتوافر علاقة الزوجية قلنا متى تم العقد صحيحا . كذلك لا ضرورة لتحققه ان يكون زواجا ثابتا بوثيقة رسمية او منعقدا على يد ماذون بل يكفى فى هذا الصدد الزواج العرفى فمتى ثبت وجوده فهو عقد صحيح تقوم به الزوجية شرعا وتترتب عليه اثره ويعتبر الزواج قائما فى حالة الطلاق الرجعى إذا زنت المرأة فى فترة العدة إذ ان الطلاق الرجعى وفقا لاحكام انشريعة الإسلامية لا ينهى صلة الزوجية . ومادام العقد صحيحا فلا عبرة بكون الفعل قد ارتكب قبل الدخول بالزوجة او بعد ذلك

ولا عقاب على الزنا الذى يقع بعد انحلال الرابطة الزوجية بوفاة او بطلاق بائن بينونة صغرى او بينونة كبرى . وذلك لانتهاء صلة الزوجية . فإذا زنت المرأة بعد طلاق بائن ايا كين نوعه فلا سبيل للزوج عليها ولو حصل الزنا خلال ايام العدة^(٢) .

(١) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ١٧٢

(٢) المستشار احمد محمود خليل فى جرائم هتك العرض طبعة ١٩٨٣ ص ٩٦ وما بعدها .

ولا يسقط حق الزوج في الإفادة من العذر المخفف ولو سبق زناه والمسألة مختلف عليها في الفقه وعلّة ما نراه أن حرمان الزوج هذه الميزة إسقاط لحقه والإسقاط لا يفترض ولا يعمل فيه بالقيلس ولو شاء المشرع إسقاط حق الزوج من الاستفادة من العذر المخفف لسبق زناه لقيّد مطلق نصه وقرر صراحة حرمانه من هذه الميزة كما نص على حرمانه من تقديم الشكوى ضد زوجته الزانية إذا كانت قد سبق زناه^(٣).

ولأن الجنحة لا تقع إلا من الزوج دون سواء فإنه إذا كلن معه فاعل آخر يؤاخذ هذا الفاعل عن جنحية قتل عمد عادية بينما يسأل الزوج عن الجنحة . ويعاقب هذا الفاعل الآخر بعقوبة الجنحية من باب أولى حين يرتكب القتل وحده دون الزوج - أما إذا كلن مع الزوج مساهم ساعده في القتل دون أن يأتى معه عملاً تنفيذياً فيه فإن هذا المساهم يعد شريكاً في جنحة لا جنحية لأنه يستمد إجرامه من فعل الفاعل وهو هنا جنحة . ولكن يتغير الحكم حين يكون الشريك في القتل هو الزوج بينما يكون الفاعل شخصاً آخر فعندئذ يعتبر الفاعل مرتكباً لجنحية قتل عمد ويعد الزوج شريكاً له في هذه الجنحية دون أن يستفيد بتوقيع عقوبة الجنحة إذ يستمد إجرامه من الفعل الأصلي وهو في ذلك الغرض جنحية^(٤).

الشرط الثاني - مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا :

لا يعذر الزوج إلا إذا ارتكب القتل لدى مفاجاته لزوجته حال تلبسها بالزنا ويراد بالتلبس بالزنا نفس المعنى المقصود من هذه العبارة في المادة ٢٧٦ ع فلا يشترط في حالة التلبس أن تشاهد الزوجة وشريكها حال ارتكاب الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة بل يكفي أن تكون الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أنهما ارتكبا الفعل المكون للزنا^(٥).

وقد قيل بأن التلبس في مفهوم المادة ٢٣٧ عقوبت يراد به ضبط الزنى وقت ارتكابه أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة يصح اعتباره امتداداً للزمن والدليل على ذلك أن المشرع يتحدث في هذه المادة عن قتل الزوجة وشريكها فهو يتصور لانطباق الحكم أن يكتشف الزنى لحظة وقوعه أو بعده ببرهنة وجيزة لا يتاح فيها للزانية ولا للزاني مغادرة مسرح الخطيئة وهذا يقطع بلزوم التقارب الشديد بين زمن ارتكاب الزنى وزمن اكتشافه وهذا أكثر اتفاهاً مع مفهوم التلبس في الأذهان فالتلبس - لغة وإصطلاحاً - ليس جوهره الدليل القاطع وإنما جوهره التعاصر أو التقارب الزمني الشديد بين وقوع الأمر واكتشافه^(٦).

(٣) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١١٤

(٤) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٧٥

(٥) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٢٦

(٦) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١١٨

واشترط المشرع في صورة التلبس عنصر المفاجأة وعبر عن هذا بقوله ، من فاجأ زوجته حل تلبسها بالزنا ، وهذا ما يستدعي التساؤل عما إذا كانت المفاجأة توجب مشاهدة الواقعة بغير توقع سابق أم من الممكن أن تحصل المفاجأة رغم هذا التوقع بمعنى هل ينطبق النص بالنسبة إلى الزوج الذي يجد نفسه دون مقدمات سابقة إزاء حالة تلبس بالزنا من زوجته وكذلك في حالة من تشكك في اخلاق زوجته فاخذ يتحين الفرص لمراقبتها ثم يتيقن من مشاهدة الواقعة أمامه ؟ قيل بأن النص ينطبق في الصورتين لأن هذا امر ظاهر في الحالة الاولى وعنصر المفاجأة متوافر في الحالة الثانية بمشاهدة الواقعة التي كان مشكوكا في إمكان حدوثها^(٧) وفي ذلك فقد طرحت امام محكمة النقض والإبرام قضية نسب فيها للمتهم انه احس بوجود صلة غير شريفة بين المقتول وزوجته فاراد ان يقف على جلية الامر بعد ان سال زوجته في هذا الشأن وانكرت فتظاهر انه ذاهب إلى السوق وكمن لها في المنزل حتى إذا ما حضر المقتول واختل بالزوجة واخذ يراودها ويداعبها إلى ان اعتلاها فعلا برز لها من مكمنه وانهل على المقتول طعنا بالسكين حتى قتله اما الزوجة فقد ولت هاربة واختفت في منزل الجار فبعد أن بينت المحكمة آراء الشراح على الوجه المتقدم قالت ان الفعل المسند إلى المتهم ينطبق على الحالة الثانية السابق ذكرها وعاملته طبقا للمادة ٢٣٧ عقوبات^(٨) .

وهذه الصورة تختلف عن صورة أخرى يتأكد فيها الجاني من وقوع الجريمة ولكنه يتحين الفرص لضبط المرأة والاعتداء عليها وفي هذه الصورة ينتفى سبب العذر بمعنى انه إذا كلن الزوج متيقنا من خيانة زوجته فكلن مدفوعا بالرغبة في الانتقام منها ولكنه يريد قتلها في ظروف تثبت فيها خيانتها فاحتال حتى ضبطها متلبسة بالزنا فقتلها فهو لا يستفيد من سبب التخفيف إذ لم يفاجأ بالزنا فما كلن يعتقد انه هو ما قد تحقق^(٩) .

والخلاصة هي انه يجب ان يفاجأ الزوج بحالة التلبس وعبرة النص توحى ان المفاجأة تكون للزوجة وهو ما يعتقده البعض ولكن الأدق هو ان المفاجأة يجب ان تكون للزوج نفسه إذ بغير ذلك لا تتحقق حكمة التخفيف والواقع ان مشاهدة الزوج للزوجة متلبسة بالجريمة ، هي مفاجأة لها في جميع الأحوال اما الزوج فقد يكون في الامر مفاجأة له وقد لا يكون إذ لا يستبعد سبق علمه على وجه اليقين بالاتصال الجنسي بين الزوجة وشريكها ولا يستبعد مع ذلك ان يتظاهر بالغفلة استدراجا لعشيق الزوجة لكي يتم له القضاء عليه وفي هذه الحالة أي عند انتفاء مفاجأة الزوج بالخيانة وقت القتل لا يستفيد من العذر

(٧) الدكتور حسن المرصفلوى المرجع السابق ص ٢٠٨

(٨) محكمة النقض والإبرام جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ محاماة ٦ ق (٩٦) مع ٢٨ عدد ٧ ومشار إليه في الموسوعة الجنائية للمستشار جندى عبد الملك الجزء الخامس ص ٨٢٧

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٩٧

وبالتالى فإنه يسأل عما يقع منه ان قتلا او شروعا فيه او احداث عاهة مستديمة مع ما يمكن ان يقترن بالفعل من ظروف مشددة في هذه الاحوال مثل سبق الإصرار او الترصد^(١٠) .

ويعتبر الفعل زنى يقوم به العذر ولو كان شريك الزوجة صبيا لم يبلغ الحلم او شيخا طاعنا في السن او شخصا لا يقدر على الإنجاب او كانت الزوجة نفسها قد بلغت سن الياس ذلك ان تجريم الزنى لا يقصد به إلى منع اختلاط الانساب فحسب بل يقصد به اساسا إلى صيانة حرمة الزواج .

ولما كان ما دون الوطء من الفاحشة لا يعد زنى فإن التلبس به لا يكفى لانطباق حكم المادة ٢٣٧ فلا يعذر الزوج إذا ثلث ثلثته لمراى هذه الافعال فقتل زوجته وشريكها على ان ذلك لا يمنع بطبيعة الحال من تطبيق المادة ١٧ عقوبات إذا اقتنع القاضى بدواعى تطبيقها ومن قبيل اعمال الفحش التى لا تعد وطئا العنق والتقبيل والمساحقة والمضاجعة التى لا ينضو العاشقان فيها ما عليهما من ثياب . واخيرا فإنه يلاحظ المتراض رضاء الزوجة بفعل الزنى . فإن اكراهت على تحمل الوطء كلن الفعل اغتصابا في القانون لا زنى ولا عذر للزوج الذى يفلجا بزوجه وهى ضحية اغتصاب من جانب الغير فيقتلها وهو يعلم انها مغلوبه على امرها فإن قتلها عوقب طبقا للقواعد العامة^(١١) .

ولا يتطلب النص ان يكون تلبس الزوجة بالزنا حاصل في منزل الزوجية فينطبق النص ولو كان الزوج قد ضبطها كذلك خارج بيتها^(١٢) .

الشرط الثالث - حدوث القتل في الحال :

يشترط النص ان يكون القتل في الحال لان سبب العذر هو الغضب الوقتى الناتج عن الإهانة الحاضرة فإذا انقضى زمن كلف لزوال اثر الغضب سقط العذر وعوقب الزوج طبقا للأحكام العامة . وتقدير الزمن الكافى لتهدئة ثائرة الزوج مسألة موضوعية يترك امرها للقاضى^(١٣) .

وقد قيل في ذلك بانه ولو ان المادة ٢٣٨ عقوبات تستلزم القتل « في الحال » ، أى فور مشاهدة الزنا إلا ان المقصود بذلك ان يقع القتل ولو بعد ذلك المشاهدة بزمن يسير مادام الزوج قد ارتكبه وهو لا يزال واقعا تحت تأثير الثورة النفسية الفجائية فلا ينفى هذا

(١٠) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٠٩ .

(١١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ١٢٠ .

(١٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦١٠ .

(١٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٢٦ .

الشرط مضي زمن قضاء الزوج في البحث عن سلاح يرتكب به القتل . فالمهم الا يمضي من الزمن ما يستفاد منه عدول الزوج ولو مؤقتا عن تنفيذ القتل تبعا لزوال حالة الهياج الفجائي من نفسه والراى في تقدير ذلك للقاضى الموضوع^(١٤) .

الجرائم التى ينطبق فيها هذا العذر :

تنص المادة ٢٣٧ عقوبات صراحة على استبدال عقوبة الحبس بالعقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ فيترتب إذن على العذر تخفيف العقوبات المقررة للقتل العمد وللضرب المفضى إلى الموت . والراى الراجع انه يترتب عليه من باب اولى تخفيف العقوبة المقررة لجناية الضرب لو الجرح الذى نشأت عنه عاهة مستديمة^(١٥) .

المحكمة المختصة :

ذهب راى في الفقه إلى انه تختص بنظر الدعوى في هذه الحالة محكمة الجنائيات وإن كانت ملزمة قانونا متى توافرها الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بان تطبق عقوبة الجنحة . ذلك لان وصف الواقعة اصلا جنائية ولا يعمل حكم المادة المشار إليها إلا بعد التحقق من توافر شروطها والقول بتوافرها هذه الشروط أو عدم توافرها يكون لمحكمة الجنائيات فإن رأت قيامها اوقعت عقوبة الجنحة وإلا فإنها توقع عقوبة الجنائية^(١٦) إلا ان الراى الراجع يذهب إلى اختصاص المحكمة الجزئية بها كجنحة . ومن ثم فلا اختصاص لمحكمة الجنائيات بها^(١٧) .

وقد اخذت محكمة النقض باختصاص محكمة الجنج بها دون محكمة الجنائيات فقضت بان القانون إذ نص في المادة ٢٣٧ عقوبات على أن من فاجأ زوجته حل تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ قد افاد انه اراد أن يجعل من القتل في هذه الحالة جريمة خاصة اقل جسامة . ثم انه لما كان قد عرف في المادة ١٠ عقوبات الجنائيات بانها هي المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن وفي المادة ١١ عقوبات الجنج بانها هي المعاقب عليها بالحبس الذى يزيد اقصى مدته على اسبوع أو الغرامة الذى يزيد اقصى مقدارها على جنيه مصرى فإن الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة لان عقوبتها الاصلية

(١٤) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(١٥) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٢٦ .

(١٦) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٢١٠ .

(١٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٣٥ - والدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٧٤ .

هي الحبس وجوبا لا جوازا كما هو الشأن في الجنائيات التي تلابسها الظروف القضائية المخفية أو الاعذار القانونية وإن كان الحكم فيها من اختصاص محكمة الجناح لا محكمة الجنائيات . ولا يصح القول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى محكم الجنائيات فإن القانون لا يوجد فيه نص يقضي بذلك أو بإخراج الوقائع التي تعتبر جنحا لما لا يستلزم من عذر قانوني مخفف من اختصاص محكمة الجناح^(١٨) .

من أحكام محكمة النقض

١ - لا يشترط في التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧٤) .

٢ - لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فلجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتلها لها حالة تلبسها بالجريمة المذكورة فإذا ما كان الحكم قد أطرأ ما دفع به الطاعن من تمسكه بأعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد لما هو مقرر من أن الاعذار القانونية استثناء لا يقلل عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة المفاجأة متلبسة بالزنا فلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١/١١/١٩٧٦) .

٣ - إن القانون المصري لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يفلجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها .

(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٣) .

٤ - لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة :

إن القتل المقترب بعذر شرعي معاقب عليه في مصر وبالقوانين الفرنسية والبلجيكية بعقوبة الجنحة ومعرفة ما إذا كانت هذه الجريمة هي إذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث في تلك البلدان واجمعت الغلب الآراء هناك على اعتبارها كذلك نظرا إلى أن المقياس الوحيد لتنويع الجرائم إلى جنائيات وجناح يرجع إلى مقدار العقوبة الذي ينص عنه القانون وإن القانون نفسه هو الذي قبض بعقوبة الحبس في جريمة القتل المقترب بعذر - وفضلا

(١٨) نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣ المحللة من ٢٦ رقم ١٤٦ من ٣٩٢ .

عن ذلك فإنه يجب أن يلاحظ أن القانون المصري على خلاف القوانين الفرنسية والبلجيكية لم يتبع في تحديد مقدار العقوبة في حالة العذر طريقة تخفيض العقوبة المقررة للجريمة عينها في حالة عدم وجود العذر بل نص بمادة خاصة أن القتل المقترن بعذر يعاقب عليه بعقوبة خاصة وهذه الطريقة التي اتبعها تثبت بوضوح تام - إن كان هناك حاجة إلى الوضوح - إن القتل المقترن بعذر في اعتبار الشارع المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها وإن المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب وعلى ذلك فلا عقاب على الشروع في القتل المقترن بعذر .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ١٠/٤/١٩١٥ - مجلة الشرائع سنة ثانية - صفحة ٢٤٥) .

٥ - الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزني بها بعد ترصده لهما لا يعد معذورا في حالة حصول الترصد بعد تيقن الزوج من خيانة زوجته تيقنا لا ريب فيه . لأن الدافع للقتل في هذه الحالة هو التشفي . وإنما يعد الزوج معذورا إذا قتلها وكن الاختفاء نتيجة لشكه ورغبة منه في الوقوف على الحقيقة لأن الدافع للقتل في هذه الحالة هو الانفعال المفاجيء بما يضيع معه الرشد ولا حق لورثة القتل في تعويض مدني .
(محكمة النقض والإبرام ١٥٣٠/٤٢ ق - ١٩٢٥/١١/٢) .

مادة ٢٣٨

من تسبب خطأ في موت شخص آخر بان كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخمورا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

تعليقات وأحكام

هذا النص معدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨) .

تعريف القتل الخطأ :

القتل خطأ هو القتل الذي يرتكبه الجاني بغير أن يقصد أحداث الموت ولكنه يكون في وسعه تجنبه إذا تصرف باحتياط وحذر فالفرق بينه وبين القتل عمدا ينحصر في أن القاتل عمدا يستخدم إرادته في أحداث الموت أما القاتل خطأ فلا يستخدم إرادته في تجنب الموت ويجمعها أن الفعل المسبب للموت فعل إرادي في الحالتين^(١) .

وتعتبر جريمة القتل الخطأ من الجرائم المادية لا الشكلية لأنها جريمة حدث ضار يتمثل في إصابة المجنى عليه بقتل . والشروع في الجريمة غير متصور لأنه من غير الممكن أن يشروع إنسان في قتل لا يقصد أصلا أحداثه حتى يقل إنه شاعر في تحقيقه . وكذا فإن الاشتراك في الجريمة غير متصور كذلك لأنه لا يمكن أن ينسب إلى إنسان الاتفاق أو التحريض أو المساعدة العمدية على حدث غير متصور أصلا منه أو ممن تحقق هذا الحدث نتيجة لسلوكه^(٢) .

أركان الجريمة :

لجريمة القتل الخطأ أركان ثلاثة يجب توافرها وهي :

الأول : فعل مادي وهو القتل .

الثاني : خطأ ينسب إلى الجاني .

الثالث : رابطة السببية بين الخطأ وبين القتل .

وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن :

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٣٢٦ .

الركن الأول - فعل مادی وهو القتل :

لابد لتطبيق المادة ٢٣٨ عقوبات من قتل إنسان أى أن النتيجة في القتل الخطأ هي وفاة المجنى عليه . ومن ثم فلا يتصور أن يكون لهذه الجريمة شروع كما سبق . ومفاد ذلك أن القانون لا يقيد إلا بالنتيجة المادية وهي وفاة المجنى عليه . أما إذا أدى الفعل إلى مدون ذلك من مسلسل سلامة جسم المجنى عليه اقتضت مسئولية الجاني عن إصابة خطأ .

الركن الثاني - خطأ ينسب إلى الجاني :

الخطأ هو الركن المميز للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات فإذا انعدم الخطأ فلا عقاب مطلقا . ويكون الفعل عارضا أى حادثا بالقضاء والقدر ومتى كان الفعل عارضا فلا يمكن أن تعد جريمة . ويوجد الخطأ كلما ترتب على فعل أو ترك إرادى نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها فإذا لم يكن للإرادة دخل في حدوث القتل فلا يمكن نسبة الفعل لأحد ويكون الحادث عارضا ومن ثم لا يمكن أن يعاقب محدث القتل إلا إذا كان أهلا للإرادة لأنه لما كان الغرض من العقوبة هو الردع كان شرط توقيفها هو المسئولية والإنسان بصفة عامة أهل لتحمل المسئولية الجنائية بشرط أن يكون قد وصل إلى السن المناسبة وأن يكون سليم العقل فالأطفال والمجانين لا يقعون تحت طائلة العقاب حتى حالة القتل أو الجرح خطأ^(٣) .

والخطأ غير العمدى يتحدد وفقا لمعيار موضوعى واقعى ويتكون من عنصرين الأول العنصر الموضوعى وهو عدم مطابقة سلوك الجاني لمستوى الحيطة والحذر الذى يسلكه الشخص المعتاد والثانى العنصر الواقعى أو الشخصى ويتمثل في الظروف الشخصية التى تحيط بالجاني سواء ما تعلقت بحالته الصحية وسنه ودرجة تعليمه وذكائه وخبرته في المهنة التى يقوم بها أو ظروف الزمان والمكان التى تحيط به ويقول رأى آخر أن الخطأ غير العمدى هو إخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يقضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الإجرامية (وفاة المجنى عليه) في حين كان ذلك في استطاعته ومن واجبه وقيل في تعريف آخر أنه التصرف الذى لا يتفق مع الحيطة التى تتطلبها الحياة الاجتماعية كما قيل بأنه كل فعل أو ترك إرادى تترتب عليه نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه في وسعه تجنبها^(٤) .

(٣) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٨٤٣

(٤) المستشار السيد خلف محمد في التجريم والعقاب في قانون المرور والإصابة الخطأ والتأمين على السيارات طبعة

١٩٨٥ ص ١١٤ وما بعدها

ويتضح من ذلك أن جوهر الخطأ غير العمدى هو إخلال بالالتزام عام يفرضه الشارع وهو الالتزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على الحقوق والمصالح التى يحميها القانون وهذا الالتزام ذو شقين :

الاول : موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة او مباشرتها وفق اسلوب معين يكفل تجريدتها من خطرهما او حصره فى النطاق الذى يرخص به القانون .

والثانى : موضوعه التبصر بأثار هذه التصرفات فإن كل منها ما يمس الحقوق والمصالح التى يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس ويفترض هذا الالتزام فى شقيه استطاعة الوفاء به فلا التزام إلا باستطاعة فالقانون لا يفرض من اساليب الاحتياط والحذر إلا ما كان مستطاعا ولا يفرض التبصر بأثار الفعل والحيلولة دونها إلا إذا كان ذلك فى وسع الفاعل^(٥) .

صور الخطأ :

أورد المشرع المصرى صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ عقوبات فذكر أنها الإهمال والرعونة وعدم الاحترار وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة - والراجع أن صور الخطأ وردت على سبيل الحصر بيد أنها بهذا التنوع الشامل تتسع لقبول كافة صور الخطأ غير العمدى المعاقب عليه والقانون رغم تعدد صور الخطأ ورغم ما استعمله من عبارات متعددة لا يستلزم إلا معنى واحد فيها جميعا هو تحقق التقصير^(٦) .

وتوافر صورة من صور الخطأ او عدم توافرها مسألة يقدرها القاضى ويهتدى فى تقديره بمقياس الرجل العادى فى الحياة واضعا نصب عينه الظروف المختلفة التى تحيط بالواقعة سواء تعلقت بها بذاتها او بشخص الجانى او المجنى عليه^(٧) .

وفيما يلى تفصيل لكل صورة من صور الخطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات .

١ - الإهمال :

يتميز الإهمال بأنه يشمل الحالات التى يقف فيها الجانى موقفا سلبيا ويفضل عن اتخاذ الاحتياط الذى يوجبه الحذر والتبصر بالعواقب ويعرفه البعض بأنه عدم توافق بين سلوك الجانى والقواعد الاجتماعية التى تحدد السلوك الذى يتطلبه الحذر مثل ذلك من

(٥) المستشار معوض عبد التواب فى الوسيط فى شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ طبعة ١٩٨٦ ص ٣٠ .

(٦) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٧) الدكتور حسن المرصفلوى المرجع السابق ص ٢٤٠ .

يترك كلبة العقور بغير قيد ولا كمامة فيتسرب إلى الطريق العام ويعقر أحد المارة . أو أن تترك الأم طفلها الصغير بمفرده بجوار موقد الغاز المشتعل فيحترق ويموت أو أن يترك الملك منزله الليل للسقوط بدون إصلاح ولا يقوم بتنبيه السكان إلى ما به من خلل فيسقط المنزل ويؤدي إلى وفاة السكان أو ألا يبذل حارس مجاز السكة الحديدية إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار ويتراخى في إغلاق المجاز من ضلغتيه ولا يستعمل المصباح في التحذير مما أدى إلى وقوع الحادث . أو أن يبدأ سائق سيارة الأوتوبيس في السير دون أن يتأكد من دخول ركاب السلم الأمامي إلى داخل السيارة مما أفضى إلى سقوط أحدهم ووفاته^(٨) .

وخلاصة ذلك أن المراد بالإهمال هو إغفال الجاني اتخاذ احتياطات يوجبها الحذر وتعليه الخبرة الإنسانية ، العامة ، على من كان في مثل ظروفه . ففي هذه الصورة يتخذ الخطأ مظهرا ، سلبيا ، يتمثل في ترك أو امتناع عن اتخاذ الخطة اللازمة^(٩) .

٢ - الرعونة :

يراد بالرعونة سوء التقدير ففي هذه الصورة لا يقدر الفاعل كنه ما يفعله ولا يدري أن عمله لو تركه الإرادة يمكن أن تترتب عليه النتيجة التي كان السبب في حدوثها ويفهم من هذا أن سوء التقدير إما أن يكون أمرا ماديا راجعا إلى الخفة وسوء التصرف كفعل من يقطع أشجارا على جانب طريق عام فيسقط منه فرع على أحد السبلية ويصيبه وفعل من ينقل أحجارا فيسقط منه حجر ويصيب إنسانا . وإما أن يكون سوء التقدير أدبيا وراجعا إلى جهل الفاعل وعدم كفايته ويدخل في ذلك جهل أصحاب المهن كالمهندسين والمقاولين والأطباء والجراحين والصيدلة والمولدين والدايات والقاعدة التي يسترشد بها في هذا الصدد هي أن الأشخاص الذين يمارسون مثل هذه المهن إذا تسببوا في موت أحد أو أصابته بمرض لجهلهم ما كان لا يسوغ لهم أن يجهلوه في مهنتهم يرتكب خطأ يستوجب مسئوليتهم أمام القضاء الجنائي^(١٠) .

٣ - عدم الاحتراز :

عدم الاحتراز هو إقدام الشخص على أمر كان يجب عليه الامتناع عنه فهو الصورة التي يتخذ الخطأ فيها مظهره في نشاط إيجابى يتسم بعدم الحذر وتدبير العواقب ولكنه كالإهمال

(٨) الدكتور أنوار الذهبي في مشكلات القتل والإيذاء الخطأ الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٢٨ .

(٩) الدكتور عبد المهين بكر المرجع السابق ص ٦٣٧ .

(١٠) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٤٤ .

من حيث انه إخلال بالتزام من التزامات الحيطة التي تستمد من الخبرة الإنسانية ، العلامة ، ومن امثلة عدم الاحتراز ان يضع مراكبي في زورقه عددا من التلاميذ فوق حمولتها فتغرق بهم في النيل وان يسلم اب إلى ولده الصغير الذي لم يبلغ العشرة عجلاله اعتياد على النطح فيفلت زمامه من الصبي ويقتل احد الناس وان يسير سائق بعربته على يسار الطريق مخالفا ما هو متعارف عليه من ان الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلؤها لمن يكون قداما من الطريق العكسي فيصدم إنسانا ويقتله . والكمسارى الذى يعطى سائق القطار الراكب فيتسبب بعدم احياطه في سقوطه وإصابته^(١١) .

٤ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة :

وهذه صورة مستقلة من صور الخطا فيعد الجاني مسئولا عما يقع بسببها من نتائج ولو لم يتوافر بذلك صورة اخرى من صور الخطا السابقة ولذلك يطلق على هذه الصورة من الخطا تعبير ، الخطا الخاص ، تميزا له عن ، الخطا العام ، الذى يتسع لسائر صورته . وقد استعمل المشرع عبارة ، القوانين والقرارات واللوائح والانظمة ، لكى يحيط بجميع النصوص التى تقرر القواعد العامة للسلوك سواء صدرت من السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية ام من جهة خاصة ملامت تملك سلطة إصدارها فإذا لم يقوم احد عمل منجم باتباع تدابير الامن الموضوعة للمحافظة على سلامة المنجم وترتب على ذلك وفاة احد الأشخاص فإنه يعد مسئولا عن القتل الخطا لعدم مراعاة الانظمة .

ويلاحظ ان مجرد مخالفة النصوص ليس كافيا لمسائلة المتهم عن القتل أو الإيذاء وإنما يجب ان تتحقق عناصر الخطا وان تتوافر سائر الأركان الأخرى للجريمة بما في ذلك علاقة السببية بين السلوك الإجرامى والنتيجة وبعبارة أخرى فإن مخالفة النصوص هي مجرد صورة من صور الخطا وهي لا تغنى عن وجوب توافر عناصره ومن ناحية أخرى فإن قيام المتهم بإقامة الدليل على انه لم يخالف القوانين واللوائح لا ينهض دليلا على نفي الخطا عنه فقد تتوافر إحدى صور الخطا الأخرى ذلك لأن انتفاء الخطا الخاص لا يعنى بالضرورة انتفاء الخطا العام^(١٢) .

الخطا المشترك :

من المقرر في القانون الجنائى انه يصح ان يقع حادث القتل الخطا أو الإصابة الخطا بناء على خطاين من شخصين مختلفين كما يصح ان يكون الخطا الذى ادى إلى وقوع الحادث

(١١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٣٨

(١٢) الدكتور ادوار غالى الذهبى المرجع السابق ص ٣١ .

مشتركا بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم^(١٣) .

على أنه يحدث أحيانا أن يصل خطأ المجنى عليه إلى الدرجة التي تجعله كلفيا بذاته لأحداث النتيجة ولا يكون لخطأ المتهم بجواره أي أثر وقد عرضت محكمة النقض لهذه الصورة وقضت بأن من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكلن كلفيا بذاته لأحداث النتيجة^(١٤) وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية وأن الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول^(١٥) .

الخطأ المادي والخطأ الفني :

المقصود بالخطأ المادي هو الإخلال بالالتزام المفروض على النفس كلفة باتخاذ العناية اللازمة عند القيام بسلوك معين أو اتيان فعل ما لتجنب ما قد يؤدي هذا السلوك من نتيجة غير مشروعة وبعبارة أخرى فإن الخطأ المادي هو الخطأ الذي تحكمه الواجبات العامة للحياة والحذر التي تحكم نشاط جميع الأفراد .

أما الخطأ الفني فالمراد به هو ما يصدر من رجال الفن كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والقضاة من خطأ متعلق بأعمال مهنتهم .

وقد ثار البحث بوجه خاص بشأن الأطباء ولكنه يسرى أيضا على جميع أصحاب المهن الفنية . والجارى عليه العمل في القضاء هو أن إباحة عمل الطبيب (أو ذوى الأعمال الفنية) مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول الفنية المقررة . فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله مهما كان الخطأ يسيرا ومعيار الشخص المعتاد هو الذى يطبق على رجل الفن أو المهنة فيصبح رجل الفن المعتاد هو المقياس أو الضابط في تقدير الخطأ . فإذا كان المتهم قد سلك ما كان يسلكه في مثل موقفه رجل الفن المعتاد المتوسط

(١٣) المستشار السيد خلف محمد المرجع السابق ص ١٣٢

(١٤) نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٧ .

(١٥) الدكتور حسن صادق المرصفاوى المرجع السابق ص ٢٤٤ .

العناية والحذر لم يكن عليه مأخذ أما إذا خالف سلوك هذا الشخص فإنه يكون مخطا ويميل اغلب الفقه إلى هذا الرأي^(١٦) .

الركن الثالث - رابطة السببية بين الخطأ والقتل :

لا يكفي لإدانة شخص في جريمة القتل أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المتهم بل لابد أن يكون بين الضرر الواقع والخطأ المرتكب رابط سببية وهذا ما يستفاد من نص المادة ٢٣٨ عقوبات إذ تقول : من تسبب خطأ في موت ... ، ورابطة السببية الواجب توافرها في هذه الجريمة هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ^(١٧) .

وليس من الضروري أن يقع القتل مباشرة من الجاني وبفعله المادي لأن القانون لم يوجب ذلك بل عاقب كل من تسبب خطأ في موت شخص آخر . ويكفي لقيام علاقة السببية في جرائم القتل الخطأ أن يكون القتل مسببا من نوع من أنواع الخطأ المبينة في المادة ٢٣٨ عقوبات سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة مادام لا يمكن تصور حدوث الضرر لو لم يقع الخطأ^(١٨) .

وقد يقع القتل الخطأ بسبب عدة عوامل أسهمت كلها في تحقيق النتيجة مثل ذلك أن تصدر عدة أفعال من متهمين مختلفين ويكون مسلك كل منهم مشوبا بالخطأ أو أن يسهم خطأ المجنى عليه مع خطأ المتهم في تحقيق النتيجة وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا ينفي علاقة السببية في القتل والإيذاء الخطأ أن تكون ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه ولا يجدى المتهم محاولة إشراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث إذ الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو الطاعن من المسؤولية وأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسؤولية كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه .. ويستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرة أو غير مباشر في حصوله^(١٩) .

الحادث الفجائي والقوة القاهرة :

من المقرر قانونا أن المسؤولية تنقضي بالحادث الفجائي والقوة القاهرة لأنه متى وجدت

(١٦) الدكتور عبد الحميد الشواربي - جرائم الإيذاء في ضوء القضاء والفقه طبعة ١٩٨٦ ص ٢١٩ وإيضاً المستشار معوض عبد التواب المرجع السابق ص ٣٤

(١٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٥١

(١٨) المستشار محمود إبراهيم إسماعيل المرجع السابق ص ١٤٥ وما بعدها

(١٩) نقض ١٩٥٤/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٥٩ ص ٨٠١ وإيضاً نقض ١٩٥٧/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٦ ص ٨٨ - الدكتور ادوار غالى الذهبى المرجع السابق ص ٥٧

القوة القاهرة وتوافرت شرائطها في القانون كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطا امتنعت المسؤولية عن المتهم إلا إذا كلن خطؤه بذاته جريمة . وقد اختلف فقهاء القانون في تعريف الحادث الفجائى والقوة القاهرة فيرى فريق منهم ان الحادث الفجائى يقترب بالسلوك الإنسانى مؤديا به إلى نتيجة لم تكن لتقع بدون هذا الحادث اما القوة القاهرة فإنها تستخدم السلوك الإنسانى كأداة لحدوث النتيجة فهى قوة خارجية لا يملك لها دفعا . وانه وإن كلن الحادث الفجائى يتفق مع القوة القاهرة من حيث انها يستبعدان المسؤولية الجنائية فإنهما يختلفان من حيث ان الحادث الفجائى يتحقق عندما يستحيل على الفاعل توقع النتيجة فهو لا يحوى الإرادة ولكنه يجرداها من الخطا . بينما القوة القاهرة تتوافر عند الضغط على إرادة الفاعل إلى حد إعدامها للإرادة عندئذ لا توصف بأنها غير ائمة وإنما توصف بأنها غير موجودة .

ويرى فريق آخر ان المقصود بالقوة القاهرة والحادث الفجائى وهما مترادفتان الحادث الذى لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه فيلزم توافر الشرطين معا في الحادث الذى يعتبر كذلك وينظر في توافرها فيه بمعيار موضوعى هو معيار الرجل العادى في مثل ظروف المسئول . بحيث يكون الحادث غير ممكن التوقع بالنسبة إليه مع ملاحظة انه لا يمنع من ذلك سبق وقوعه إذا كلن من الندرة بحيث لا يقوم سبب خاص لتوقع حدوثه وبحيث يكون الحادث نفسه كذلك مستحيل الدفع استحالة مطلقة سواء بالنسبة إلى شخص المسئول او بالنسبة للرجل العادى في مثل ظروفه ويستوى بعد ذلك أن تكون الاستحالة مادية او معنوية (٢٠) . كما قيل بان الراى الراجح يذهب إلى أن كلمة محلات التمييز بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ لا تقوم على أساس صحيح ولذلك لا يصح التمييز بينهما فكلاهما عبارة عن حادث غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع ومن امثلة القوة القاهرة والحادث الفجائى هبوب عاصفة اقتلعت الأشجار واعمدت التليفونات بالمنطقة وتسببت في قلب مركب في النيل وغرق ركبها او ان يصاب قائد السيارة بإغماء مفاجئ يفقده السيطرة على عجلة القيادة ويصدم إنسانا او ان يصاب فجأة بعمى الألوان فيحسب الضوء الأحمر انه اخضر وينطلق بسيارته فيصيب أحد المارة .. وتنتفى علاقة السببية بين خطا المتهم والنتيجة إذا امكن رد النتيجة إلى القوة القاهرة او الحادث الفجائى .

العقوبة :

قررت المادة ٢٣٨ عقوبات للقتل الخطا في صورته البسيطة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبفرامة لا تجاوز مائتى جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين .

(٢٠) المستشار السيد خلف محمد المرجع السابق عن ١٤٣

ثم نصت المادة على ظروف مشددة يترتب على توافر إحداها تشديد عقوبة القتل الخطا وهي :

١ - إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما يفرضه عليه اصول وظيفته او مهنته او حرفته :

ويشترط لقيام هذا الظرف قانونا ان يكون الجاني موظفا او صاحب مهنة او حرفة تحكمها قواعد واصول فنية وعلمية مستقرة حتى يمكن وقوع الإخلال من جانبه باصول مهنته او حرفته او وظيفته فإذا لم يكن الجاني من هؤلاء او كان متهم ولكن الخطا الذي وقع منه لم يكن إخلالا باصول وظيفته او حرفته وإنما كان إخلالا بالواجب العام الذي يفرضه قواعد الخبرة العامة لا الفنية والتي يلتزم بها الناس كافة فإن هذا الظرف لا يقوم قانونا .

كما يشترط ان يكون الخطا الواقع من المتهم جسيما . وجسامة الخطا امر يترك تقديره للقاضي الموضوع وهو يتحقق عادة إذا كان الخطا قد وقع بالمخالفة لقاعدة اولية متعارف عليها بين اصحاب الوظيفة او المهنة او الحرفة التي ينتمى إليها الجاني ولا يجهلها او يتخطاها اقلهم خبرة باصول الوظيفة او المهنة او الحرفة^(٢١) .

٢ - إذا كان الجاني وقد ارتكب القتل متعاطيا مسكرا او مخدرا :

جعل المشرع من ارتكاب الجاني للخطا الذي اسفر عن الحادث وهو في حالة تعاطي لمسكر او مخدر ظلما مشددا - هذا وان كون تعاطي المادة المخدرة بذاته جريمة مستقلة - ذلك لقيام الاحتمال بان تؤدي به هذه الحالة إلى عدم تبصر بعواقب تصرفاته وثبوت التعاطي رهين بوقائع الدعوى^(٢٢) .

٣ - النكول عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة :

هذا السبب وهو نكول الجاني وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة او عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ينطبق كسابقة في كل صور الخطا وعلة التشديد ان الجاني يضيف إلى خطئه الذي قامت به الجريمة والذي ادى إلى الحادث خطا آخر لاحقا بامتناعه عن مساعدة المصاب من الجريمة في الحال او عن طلب المساعدة والذجدة له مع تمكنه من ذلك وهو التزام اجتماعي تولد في عنقه من فعله الإجرامي فإذا نكل الجاني عن الوفاء به مع قدرته عليه استاهل التشدد في عقابه ويلاحظ في تقديره تمكن الجاني من المساعدة او طلبها ان يكون النظر إلى حالته هو وإلى ظروفه المختلفة من خارجية به وداخلية .

(٢١) الدكتور ابوار غالى الذهبى المرجع السابق ص ٧٧

(٢٢) الدكتور محمد زكى ابو علم المرجع السابق ص ٥٨٤

(٢٣) الدكتور حسن صادق المرصطوى المرجع السابق ص ٢٤٨

والعقوبة عند احد هذه الاسباب هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين^(٢٤) .

وقررت المادة طرفاً مشدداً آخر يرفع العقوبة إلى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص بل قد زاد في رفع العقاب إذا ما توافر هذا الظرف الأخير مع واحد من الظروف الثلاثة السابق الإشارة إليهم .

من أحكام محكمة النقض في القتل الخطأ

(١) في ركن الخطأ :

١ - السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية :

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها صور ثابتة وإنما هي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الموت وأنه وإن كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة وهل تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سليماً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد قيادة الطاعن سيارته بسرعة بغرض حصوله - لا يعتبر دليلاً على الخطأ فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة . والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية كما أن الحكم من جهة أخرى لم يستظهر كيفية وظروف وقوع الحادث بل أرسل القول بثبوت خطأ الطاعن إرسالاً واتخذ من مجرد ما قل به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه ومن ثم فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيئناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقبتها على تطبيق القانون صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤١٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨٤) .

(٢٤) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٦٠

٢ - وايضا قضى بان السرعة التى تصلح اساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل خطا ليست لها حدود ثابتة وإنما هى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت .
(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) .

٣ - السرعة لا يصح ان تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .
(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/١/١٩٦٨) .

٤ - لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات ان يقع الخطا الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى اوردتها هذه المادة بل يكفى لتحقيق الجريمة ان تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فسادا فى الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه مادام الحكم قد اثبت عليه صورة اخرى من صور الخطا هى قيادة السيارة بسرعة شديدة وهى ما يكفى لحل قضاء الحكم .
(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٧/٥/١٩٦٢) .

٥ - إن الشارع إذ عدد صور الخطا فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطا قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعلة ولو لم يقع منه خطا آخر .
(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٦/١٢/١٩٥٤) .

٦ - إن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطا فى المادة ٢٣٨ ق اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطا قائما بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطا آخر .
(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٤٤) .

٧ - إذا جاز لسائق عربية خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربية امامه فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعا أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدى بحياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوبا بخطا من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو انه فى الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح فى الانحراف إلى اليسار رغبة فى أن يتقدم ما امامه من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه فى اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح الا يترتب عليه ضرر للغير .
(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٣٤) .

٨ - لما كان من المقرر وفق قواعد المرور ان قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص او الاموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه وكان الحكم المطعون

فيه قد خلص في منطق سائغ وتدلّيل مقبول إلى ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن من أنه لم يلتزم الحيطة والحذر ولم يتخذ الحرص والعناية اللتين كان عليه بذلهما لتلافي الحادث عند السير بالسيارة عند مفترق الطرق للاستيثاق من خلو الطريق أمامه مستعيناً بالمرآة العاكسة في عدم ارتطام السيارة بأى من جانبيها ولم يستعمل آلة التنبيه فصدّم المجنى عليها .

(الطعن رقم ٤٤٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) .

٩ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ومناط ذلك .

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما . وخلص بما لا يمارى الطاعن في أن له معينه الصحيح في الأوراق . إلى خطأ الطاعن المائل في قيادته السيارة بسرعة كبيرة ليلاً بغير حذر ولا تبصرو دون أن يتخذ الحيطة الواجبة عند قدوم سيارة أخرى مضاءة الأنوار في مواجهته وما ساقه الحكم فيما سلف يتوافر به ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعن لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأسناد الحادث إلى خطأ قائد عربة النقل وأطرحه تأسيساً على أن هذا الخطأ بفرض قيامه لا يعفى المتهم من المسئولية عن الجريمة التي دل الحكم المستأنف على قيامها في حقه وتوفر أركانها من خطأ وضرر ورابطة السببية وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن كاف وسائغ لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلى المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ - على ما هو الحال في الدعوى - لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ المنسوبين إلى المتهم .

(الطعن رقم ٥٧٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩) .

١٠ - الخطأ المشترك :

من المقرر أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .

١١ - إن قول الطاعن الذي أدين في جريمة القتل خطأ أن المزلزلان الذي وقع الحادث عليه حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفي - بفرض صحته - لا ينفي مسئوليته .
(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٣٠) .

١٢ - تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما .
(الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦) .

١٣ - يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطاين من شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسئولية عن الآخر وإن فلا تناقض إذا ما أدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم عاملته بالرافة بناء على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ ساهم في وقوع الحادث .

(ب) علاقة السببية :

١٤ - رابطة السببية في المسئولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في أحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر .. فإذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت أسبابا مستقلة متساندة تتوزع المسئولية عليها جميعا ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامة الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافيا لأحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنيا بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى .
(حكم الدائرة المدنية لمحكمة النقض في الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٦) .

١٥ - من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الإصابة والقتل الخطأ وهي تقضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الحكم مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة .
(الطعن رقم ٧٠٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣) .

١٦ - لما كان من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة القتل والإصابة الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بما لا يتصور معه وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجنى عليهما نقلا عن التقرير الطبي وكيف أنها لحقت بهما من جراء الحادث وأدت إلى وفاتهما من واقع هذا التقرير فإنه يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما

يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .
(الطعن رقم ٦٢٤٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢) .

١٧ - رابطة السببية كركن من أركان - جريمتي القتل والإصابة الخطأ - تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور .
(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦) .

١٨ - رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ الغير يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة .
(الطعن رقم ٢٦٢٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦) .

١٩ - جريمة القتل الخطأ تقتضى حسبما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين من الواقع الذى يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة كما أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجوز به الخبر في تقريره إلا أن ذلك مشروط بأن تكون وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت لديها .
(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٨) .

(ج) فى الحادث الفجائى والقوة القاهرة :

٢٠ - القوة القاهرة هي العامل الذى يسلب الشخص إرادته فيرغمه على اتيان عمل لم يردده ولم يملك له دفعا وحيث أنه وقد انتهت المحكمة إلى أن المتهم قد السيارة غير مستوفية لشروط الأمن ودون تكليف من أحد رؤسائه بقيادتها . كما أنه قد لها مسرعا ومخالفا للوائح والتعليمات الأمر الذى يبين منه بوضوح أن الحادث ما وقع إلا نتيجة لهذه الأخطاء المتلاحقة من المتهم ومن ثم فلا يكون هناك أى عامل قد سلبه إرادته وأدى إلى وقوع الحادث ويتعين لذلك الالتفات عن دفاعه المبني على اسناد الحادث إلى القوة القاهرة .
(نقض جنائى جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ السنة العاشرة ص ٤٥١) .

٢١ - لما كان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الحادث وقع بناء على خطأ الطاعن وأرجع انفجار عجلة السيارة الأمامية اليسرى إلى تجاوزه للسرعة التى تقتضيها ظروف الحال وقت وقوع الحادث وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته على منعه وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد أطمأنت

إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن ف ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) .

٢٢ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للأجرام مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيف كانت تلك القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليها وكيفية سلوكها ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى تلافى وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمحاضر جلسات المحاكمة وبمدونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .
(الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢) .

٢٣ - السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتى القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .
(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤) .

٢٤ - قيام خطأ من جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع مساءلة المتهم ما لم ينفى ركناً في الجريمة .
(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩) .

٢٥ - رابطة السببية - اختزلوها - اسناد النتيجة إلى خطأ المتهم :
إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ بمجرد عدم التزامه الجانب الأيمن من الطريق أو

عدم مراعاته للقوانين دون استظهار انه لم يكن هناك ما يبرر ذلك من الظروف التى وقع فيها الحادث قصور .

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٨٨) .

٢٦ - انقطاع علاقة السببية بين الخطا والضرر بالقوة القاهرة امتناع مسئولية المخطيء إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٨٨) .

٢٧ - توافر الحادث القهرى بشرائطه - اثره - انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطا :

الدفع بوقوع الحادث بسبب اجنبى - جوهرى - على المحكمة تحقيقه او الرد عليه .
(الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٨٨ وايضا الطعن رقم ٢٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٩) .

٢٨ - إغفل حكم الإدانة بيلن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة احدهما من واقع الدليل الفنى وكذا عدم استظهار رابطة السببية بين الخطا والضرر قصور .

(الطعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٥/١/١٩٨٩) .

٨٩ - سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطا والتدليل عليه :

مجرد قيام الطاعن بتعبئة موافد البوتلجاز الصغيرة من اسطوانة كبيرة وحدث انفجار حال ذلك - عدم كفايته دليلا على قيام الخطا وتوافر علاقة السببية - إغفل المحكمة استظهار مقومات ذلك قصور .

(الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٣/١/١٩٨٥) .

٣٠ - من المقرر انه يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر لو قدرته منعه ومتى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطا .

(الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥) .

٣١ - من المقرر انه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الاشياء إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسئولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة من الشئ ذاته .

(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥) .

٣٢ - إن تقدير الخطا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق

بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلة السانفة التي أوردها من إقامته البناء المكون من ستة أدوار بنفسه بغير ترخيص وبدون إشراف فنى وعدم مطابقته للمواصفات الفنية لبنائه بدون هيكل خرساني وإقامة حوائطه الحاملة بسبك ضعيف نصف طويلة فلم تتحمل ثقل البناء لضعفها مما أدى إلى انهياره ووفاة اثنين وخمسين من سكانه وإصابة أربعة عشر آخرين ولا يؤثر في ذلك دفاع الطاعن بأن انهيار المبنى يرجع إلى هبوط التربة نتيجة انفجار مواسير المجارى فضلا عن أن الحكم قد أطرح هذا الدفاع بما يسوغه اطمئنانا منه إلى شهادة رئيس اللجنة الفنية بالجلسة بأن هبوط التربة في ذاته لا يؤدي إلى تصدع البناء وانهياره إذا كان مشيدا طبقا للأصول الفنية وأنه لم يلاحظ وجود آثار لمياه المجارى فإن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساهلة من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه .
(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٥) .

٣٣ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وأن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
(الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٥) .

٣٤ - من المقرر أنه يجب قلنونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .
(الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٥) .

٣٥ - لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كالحيا بذاته لأحداث النتيجة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة وبدون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه وبدون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سببا في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه واثردك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقببتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى مما يعيبه .
(الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٥) .

٣٦ - رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمور كما انه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كالحيا بذاته لأحداث النتيجة .
(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥ / ١٠ / ٣) .

مادة ٢٣٩

كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

تعليقات وأحكام

اركن الجريمة :

اركن هذه الجريمة ثلاثة هي :

اولا : فعل ملدى وهو إخفاء أو دفن جثة قتيل .

ثانيا : ان يكون ذلك بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه .

ثالثا : القصد الجنائى .

وفيما يلى تفصيل لازم .

اولا - الركن الملقى :

الركن الملقى فى الجريمة يقع متى حصل الدفن أو الإخفاء بآية صورة كانت وكانت الجثة المخفأة أو المدفونة جثة قتيل ولا يراد بلفظ القتيل هنا من وقعت عليه جريمة قتل بل يدخل فى النص كل شخص لم يمت موتا طبيعيا فيدخل فى ذلك حالة القتل عمدا والقتل بغير عمد والقتل بحادث والانتحار .

ولما كان الغرض من العقاب فى هذه المادة تمكين اولى الأمر من تحقيق حوادث الموت الذى يقع على صورة غير طبيعية لمعرفة ما إذا كان الموت جنائيا ام غير جنائى وتسهيل سبيل الوصول إلى اكتشاف الجرائم أو إجراء مقتضيات العدل فى مثل هذه الأحوال فكل إخفاء لجثة قتيل قبل الكشف عليها وإجراء التحقيق اللازم عنها يدخل فى حكم هذه المادة . وليس من الضرورى إخفاء الجثة بحيث يستحيل العثور عليها ابدأ بل يكفى إخفاؤها فترة من

الزمن يتمكن الجنى فى خلالها من الفرار او إعدام الأدلة على إدانته ولو ظهرت الجثة بعد ذلك .

ثانيا - ان يكون ذلك بدون اخبار جهات الاختصاص :

دفن الجثة هو طمرها فى التراب والقانون يعاقب على دفن جثة القتيل إذا حصل بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه لأن الدفن فى هذه الحالة هو بمثابة إخفاء للجثة .

ثالثا - القصد الجنائى :

يوجد القصد الجنائى متى ارتكب المخفى فعل الإخفاء وهو يعلم ان الجثة جثة قتيل لم يؤذن بدفنها ولم تعمل التحقيقات اللازمة بشأنها ولا يشترط بعد هذا ان يكون قصده تعطيل سير التحقيق فإذا كان قد دفنها وهو معتقد ان الدفن قد اذن به او انها ليست بجثة قتيل فلا جريمة ولا عقاب^(١) .

من احكام النقض :

١ - يكفى فى بيان جريمة دفن جثة بغير تحقيق القول (بان فلانا دفن جثة فلان المقتول قبل إجراء التحقيق) لأن هذا القول شامل لجميع اركان الجريمة ولا عبء يكون حلاق الصحة كشف عليها او لم يكشف لأن العنصر المكون للجريمة هو الدفن قبل إجراء التحقيق .

(محكمة النقض والإبرام . حكم ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بمجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٧٢) [مشار إليه فى مرجع الاستاذ عبد الهادى الجندى التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأمل طبعة ١٩٢٣ ص ١٧٨] .

٢ - تنطبق المادة ٢٠٣ عقوبات (المقابلة للنص الحالى) على الموظف (وهو العمدة فى هذه الدعوى) الذى يصرح بدفن جثة قتيل قبل إجراء التحقيق وهو يعلم بان الموت جنائى .

(محكمة النقض والإبرام . حكم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة) [المرجع السابق ص ١٧٨] .

(١) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ١٦٥ والمستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٤٧٠

كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشا عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشا عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشات عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كلن الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين .

تعليقات وأحكام

تتناول هذه المادة جريمة الضرب والجرح وما إليه إذا نشا عنه عاهة مستديمة ويجب لقيام هذه الجريمة أن يوجد ركنان أساسيان الأول هو الركن المادى ويتكون من فعل الضرب أو الجرح أو إعطاء مادة ضارة ونشوء عاهة مستديمة وقيام علاقة السببية بين الفعل والعاهة . والثانى هو القصد الجنائى ويتحقق بتعمد مجرد الضرب أو الجرح دون قصد أحداث العاهة . كما يتحقق بتعمد أحداث العاهة على التفصيل الآتى :

عناصر الجانب المادى (الركن المادى) :

يجب أولا أن يحدث فعل الضرب أو الجرح ويدخل فى هذا المعنى أنواع التعدى أو الإيذاء التى ليست ضربا ولكنها تعادل الضرب فى جسامتها مثل الضغط على الأعضاء والجذب العنيف والرمى على الأرض^(١) .

وثانيا : أن تحدث عاهة مستديمة للمجنى عليه ولم يعرف القانون العاهة المستديمة وإنما ذكر بعض صورها وهذه الصور لم ترد على سبيل الحصر بدليل قوله : أو نشات عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وعبارة : يستحيل برؤها ، عبارة زائدة إذ استدامة العاهة يلزم عنه حتما استحالة برؤها . ويقصد بالعاهة المستديمة فقد منفعة من أعضاء الجسم فقد اكليا أو جزئيا سواء بفصل العضو أو بتعطيل وظيفته أو مقاومته على أن يكون ذلك بصفة مستديمة أى لا يرجى شفاء منه وتقدير هذا متروك للقاضى الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب . ولم يحدد القانون نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة المستديمة فيكفى لسلامة الحكم أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته قد فقدت ولو فقد جزئيا بصفة مستديمة^(٢) .

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٢٥

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٥٥

ويلاحظ انه لا عبء بمقدار مدة العلاج او مدة المرض او العجز عن الأشغال الشخصية بل العبء بالنتيجة التي انتهت إليها حالة المصاب وهي حدوث العاهة المستديمة وكذلك لا يشترط ان يكون للعاهة تأثير على حياة المجنى عليه لأن ذلك امر زائد على معنى العاهة المستديمة كما يتطلبها القانون . ومن الأمثلة القضائية يعد من العاهات المستديمة ضعف بصر إحدى العينين أما كلف البصر ولقد إحدى العينين لمصوص عليهما صراحة في المادة ٢٤٠ ع وفصل الذراع ولقد جزء من فائدة الذراع بصفة دائمة وخلع الكتف وتخلف عسر مستديم في حركته والقصور في حركة انثناء المرفق والنقص المستديم في منفعة اليد في حريته والقصور في حركة اليد وعدم إمكان ثني اصبع اليد وتقصير الفخذ وعدم إمكان انطباق نصف الفك العلوي على الفك الأسفل تماماً بسبب إصابة الفك الأسفل بكسر التحم التحاماً معيباً واختلال علاقة مركز الكلام بالذاكرة بسبب إصابة في الراس ولقد جزء من عظام الراس على اثر رفع العظام المكسورة والمنخفضة بعملية التربيئة إذ يجعل المصاب أقل مقاومة للإصابات الخارجية والتغيرات الجوية ويعرضه لإصابات المخ كالصرع والجنون وخراجات المخ ويقلل من كفايته للعمل .

ويلاحظ ان عملية التربيئة لا ينتج عنها دائماً عاهة مستديمة فقد يكون العظم المستخرج صغيراً بحيث يتكون بدله نسيج يحمي المخ من الطوارئ الجوية وغيرها فلا تتخلف عنه عاهة مستديمة كما وان فصل صيوان الأذن بأكمله يعد عاهة مستديمة بصرف النظر عما قد يلحق حاسة السمع من ضعف . ولكن فقد جزء من صيوان الأذن كزوال الثلث العلوي له او فقد حلقة الأذن مع جزء صغير من الحافة الخلفية للصيوان لا يعد عاهة مستديمة لأن العضو باق ويؤدي وظيفته .

ويلاحظ ان الأسنان ليست من أعضاء الجسم فقدها لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة لإمكان استبدالها بأسنان صناعية تؤدي وظيفتها وعلى ذلك فإذا أحدث الضرب فقد الأسنان فلا تنطبق الواقعة على المادة ٢٤٠ ع بل على المادة ٢٤٢ ع^(٢) وقد انتقد رأى فقهي بهذا النظر وذهب إلى ان الأسنان الطبيعية من أعضاء الجسم والصناعية فيها قد لا تؤدي وظيفتها تماماً^(٤) .

رابطه السببية :

لا يكتمل الركن المادي بحدوث ضرب او جرح او إعطاء لمادة ضارة وتخلف عاهة بالمجنى عليه بل يلزم ان تقوم بين هذه العاهة وذلك السلوك رابطه السببية الامر الذي

(٢) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٨٠٣ وما بعدها

(٤) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق هامش ص ٦٢٧

يستقل قاضى الموضوع بتقديره مادام هذا التقدير قائما على اسباب سائغة تؤدي فعلا إليه ولا يقطع رابطة السببية بين سلوك الجانى وبين العاهة الحادثة للمجنى عليه ان يطرا بعد السلوك وفى مجرى تسلسل عواقبه عامل لاحق كان فى وسع رجل عادى فى مكان الجانى ان يتوقعه^(٥) .

الركن الثانى - القصد الجنائى :

لا يتطلب القصد الجنائى فى هذه الجريمة ان تتجه إرادة المتهم إلى أحداث العاهة المستديمة وإنما يكفى اتجاهها إلى مطلق الإيذاء ولو كان يسيرا ثم حدوث العاهة . ولو كان لم يتوقعها ظلما كان فى استطاعته ومن واجبه توقعها وإذا توافرت لدى المتهم إرادة أحداث العاهة المستديمة فإن القصد الجنائى يعد متوافرا لديه من باب أولى مثال ذلك من أخرج آخر لن يضربه وإرادته متجهة إلى إلقاءه بصر احد العينين او بتر ذراعه^(٦) .

ولا ينفى توافر القصد لدى الجانى حدوث الجرح برضاء المجنى عليه كما لا ينفى قيام سبق الإصرار فى جناية أحداث عاهة مستديمة كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المجنى عليه او بعد رضاء منه^(٧)

من أحكام النقض

١ - التزام المحكمة بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وأشار إلى أدلة الثبوت التى عول عليها فى إدانة الطاعن والتى استمدتها من أقوال المجنى عليه واعتراف الطاعن ومن التقرير الطبى النهائى حصل هذا التقرير فى قوله « وثبت من التقرير الطبى النهائى انه قد تخلف لدى المجنى عليه نتيجة هذه الإصابة عاهة مستديمة يستحيل برؤها وتقدر نسبة العجز بعشرة فى المائة » لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة انه يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وأن تلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التى استندت إليها فى بيان جلى مفصل . فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى

(٥) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٣٠٢

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٧٦

(٧) الدكتور موف عبيد فى جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال طبعة ١٩٧٨ ص ١٢٨

تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة التى اخذت بها وإلا كان الحكم المطعون فيه - إذ استند إلى التقرير الطبى النهائى ضمن الأدلة التى عول عليها فى إدانة الطاعن قد اقتصر على الإشارة إلى نتيجة هذا لتقرير دون أن يبين مضمونه من وصف لإصابات وعددها وموضوعها من جسم المجنى عليه حتى يتضح وجه استدلاله بها ومدى مواعمتها لأدلة الدعوى الأخرى . فإنه يكون قاصر البيان متعينا بنقضه والإحالة .
وذلك دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .
(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥) .

رابطه السببية :

٢ - من المقرر أن رابطه السببية هى علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد فاضى الموضوع بتقديرها فمتمى فصل فى شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على اسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك وكان الحكم قد أوضح قيام رابطه السببية بين فعل الضرب المسند إلى الطاعنين والعاهة المستديمة التى تخلفت لدى المجنى عليه من جراء هذا الاعتداء فإن منعاهم فى هذا الشأن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/١٨) .

٣ - لما كان الطاعن لا يجادل فيما اثبته التقرير الطبى من تخلف عاهة بالمجنى عليه من جراء الإصابة فلا يقدح فى سلامة الحكم خطاه فى تحصيل نسبة العاهة لأن تحديد مداها ليس بلامر أصلا ذلك أن القانون وإن لم يرد به تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة دون تحديد نسبة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل نسبة العاهة التى لحقت بالمجنى عليه غير ذى اثر على توافر أركان الجريمة وثبوتها فى حق الطاعن واستحقاقه للعقوبة التى أوقعها عليه الحكم فى نطق المادة المذكورة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(الطعن رقم ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢) .

٤ - الفاعل الأصلى : من المقرر أن يسأل المتهم بصفته فاعلا أصليا فى جريمة أحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات

التي سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن نفى توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين إلا أن ما سلكه من ثبوت اقتحامها سويا مكتب المجنى عليه يحمل أولهما آلة حديدية والثاني ساطورا أنها لا بهما ضربا عليه وذلك بسبب تجدد نزاع قديم محتدم بين الطرفين على ملكية المدبغة - مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجنى عليه بما يتعين معه مساعدة كل منهما عن جريمة أحداث عاهة مستديمة بصرف النظر عما باشر منهما للضربة التي نجمت عنها العاهة - فيكون منعاهما على الحكم في صدد اعتبارهما فاعلين أصليين في الجريمة غير سديد فضلا عن عدم جدواه مادامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٤) .

٥ - يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة في القانون - أن تكون العين سلمية قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منزعجتا قد فقدت فقداء كليتا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .
(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) .

تعريف العاهة المستديمة :

٦ - العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الامثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدي إلى فقد وظيفتها كلها أو بعضها وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفني من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد تمل من وظيفة الأذن في تجميع وتركيز الت موجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة . وفي عملية الأذن الخارجية وظيفتها من الأتربة مما يقدر بحوالي ٥ ٪ ، وكانت الأحكام الجنائية إنما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال فإن الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨) .

٧ - توافر أركان جنائية العاهة المستديمة في حق المتهم مادام قد ثبت أنه تعمد الفعل الممس بسلامة المجنى عليه - بغض النظر عن الباعث الذي دفعه لذلك - لأنه غير مؤثر في توافر القصد الجنائي في الجريمة المذكورة .

(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢) .

٨ - من المقرر أن بيان العاهة غير مؤثر في الحكم في تحقق ثبوتها .
(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢) .

٩ - إن عبارة « يستحيل برؤها » التي وريت بللمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة « عاهة مستديمة » إنما هي فضيلة وتكرير للمعنى يلزمه . إذ استدانة العاهة يلزم منها حتما استحالة برئها فمتى قيل « أن العاهة مستديمة » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها .
(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١) .

١٠ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى ثبوت وانفلاق الطاعنين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له في السوق فإن من مقتضى ذلك مساطة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه بوصف كونها نتيجة لضرب الذي لوقعوه عليه وذلك دون حاجة إلى نقص من منهم الذي أحدث إصابة العاهة .
(الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤) .

١١ - وفي ذات المعنى قضى بأنه متى كان الثابت حصول انفلاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه فإن مقتضى ذلك مساطة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاهة التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتلفا عليه وأحداثه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة إلى نقص من منهما الذي أحدث إصابة العاهة .
(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢) .

١٢ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب أخرفلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح ومن ثم فإذا كان الفعل الملقى الصلح من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به أحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم .
(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٦) .

١٣ - متى استبعدت المحكمة إصابتى العاهة لعدم حصولها من المتهمين فلا يصح لها أن تستند إليها أحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما . ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العتاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكررن المحكمة قد دارت عليه .
(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١) .

١٤ - إذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في أحداث عاهة على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة التي أشار إليها الطبيب نجحت لا ينتظر أن تنفى قيام العاهة فكل ما يثيره هذا المتهم في صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العاهة لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٥٢) .

١٥ - أن استئصال طحال المجنى عليه بعد تعزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جنابة عاهة مستديمة .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢/٢/١٩٤١) .

١٦ - من المقرر أن يسأل الجاني بصفته فاعلا أصليا في جريمة أحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها .

(الطعن رقم ٦٤٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٨٤) .

١٧ - المعيار في اخذ المتهم بالقدر المتيقن :

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بانهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضربا نشأت عنه العاهة واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي أنه ليس بهذا النزاع إلا إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ثم قالت أنه لم يتيسر لها معرفة من المتهمين الاثنين هو الذي أحدثها فإن براءة كليهما تكون متعينة ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجبا . ولا يصح في هذه الحالة القول باخذهما بالقدر المتيقن فإن ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف على سبيل التحقيق الضربة التي أحدثها .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٤٢) .

١٨ - وايضا متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذي كشف على المجنى عليه أن به عدة إصابات في رأسه من الجهة اليسرى وأن العاهة التي تخلصت عنده لم تنشأ من كل هذه الإصابات وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن أحدث الإصابة التي نشأت منها العاهة فإن إدانة واحد بعينه من المتهمين بأحداثها لا تكون صحيحة مادام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه بل المتعين هو اخذ كل منهم بالنادر المتيقن في حقه من الضرب ومعلقته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٦ ق جلسة ٤/٢/١٩٤٦) .

مادة ٢٤١

كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق إصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة الحبس .

هذا الملاءة مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٥ - ثم عدلت عقوبة الغرامة برفع الحد الأقصى إلى ثلاثمائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

مادة ٢٤٢

إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه .

فإن كان صادرا عن سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس .

هذه الملاءة مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٢/١١/١٩٧٧ والمنشور في ١٠/١١/١٩٧٧ - وقد رفع الحد الأقصى

لعقوبتى الغرامة فى الفقرتين الاولى والثانية الى مائتى جنيه وثلاثمائة جنيه على التوالى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

مادة ٢٤٢

إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتى ٢٤١ ، ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والإيذاء فتكون العقوبة الحبس .

مادة ٢٤٢ مكررا

يكون الحد الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . إذا كان المجنى عليه فيها عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ والمنشور بالوقائع المصرية فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر .

تعليقات وأحكام

على المواد الخاصة بجرح الضرب أو الجرح

تتطلب جرائم الجرح والضرب بوجه علم توافق ركن ملى هو فعل الإيذاء سواء تمثل فى جرح أو ضرب وركن معنوى هو القصد الجنائى .

أولا - الركن المادى - فعل الايذاء :

يستعمل المشرع فى المواد الى تناولت المسلس بجسم الإنسان لفظى الجرح والضرب ويطلق على الركن المادى بصفة عامة فعل الايذاء الذى يتمثل فى جرح أو ضرب .

(١) الجرح :

هو كل مسلس مادى بجسم المجنى عليه من شأنه ان يؤدى إلى تغيرات ملموسة فى أنسجته وقد يتمثل هذا فى تمزق تلك الأنسجة أو حدوث انسكابات دموية يتسبب عنها لورام والجروح ما دامت تمزقات فى أنسجة الجسم سواء خارجية أم داخلية تعد امراضا قد تحتاج إلى علاج . ولا يشترط ان يبشر الجانى فعل الجرح بنفسه بل قد يستعمل آخر كالة فى يده . كما فى حالة المكره والمجنون . وقد يستخدم الفاعل حيوانا فى هذا السبيل كمن يحرش كلبه على عض احد المارة فيعقده . والأداة المستعملة فى الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة^(١) .

(ب) الضرب :

الضرب هو الاعتداء الذى لا يترك بالجسم أثرا ظاهرا فقد يكون لكم أو ركلا أو صفعا وقد يكون ضغطا أو صدما أو جذبا بالعنف وقد يكون بأداة راضية كالعصا أو حجرو بناء عليه فلا يلزم ان يبين الحكم بلادة عدة متهمين بالضرب عند تفصيل الضربات الصادرة منهم من الذى أحدث فيهم كلا منهما ما دام الثابت ان كلا منهم اعتدى بالضرب على المجنى عليه . وإذا لم يبلغ الفعل المادى حد الضرب أو الجرح بأن اتخذ صورة قص الشعر أو البصق على الوجه فتتوافر به مخالفة الايذاء الخفيف المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٩٤ عقوبات لاجنحة الضرب أو الجرح .

ويلزم التحقق قبل احالة المتهم بالضرب أو الجرح إلى المحكمة من انه لم يحدث مضاعفات للضرب أو الجرح تجعل لسلوك المتهم نتيجة اجسام يسأل عنها بوصف اجرامى اشد كالعاهة أو الوفاة^(٢) .

ويلاحظ ان الأفعال المادية التى لا تقع على جسم الشخص لا تعد فى حكم الضرب أو الجرح ولو سببت له ضيقا وانزعاجا ومن ذلك التلويح باليد أو بعصا فى حركة تهديدية واطلاق عيار نارى إلى جوار إنسان لازعاجه . وكذلك الشأن عند تنغيص الشخص بالأقوال

(١) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ٢١٢ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٨٣ وما بعدها .

وتحميله بالأكذار والهموم ولو أذت صحته لأنه لا بد من فعل مادي يمس جسم المجنى عليه ولا يغنى عنه المساس بنفسه وهذا نقص في التشريع كلن يجدر بالقانون تفلايه بنصه على الإيذاء إلى جانب الفعل العنف التى حددها^(٣).

مدلول المرض والعجز عن الأشغال الشخصية :

أولا - مدلول المرض :

المرض هو كل اعتلال للصحة ولا يكفى مجرد توافر الألم فى تحقق معناه والمريض يلزم الفراش فى المعتاد فيعجز بالتالى عن مباشرة أشغاله الشخصية على أن تحقق إحدى الحالتين يكفى بذاته دون تحقق الأخرى ولا يكفى مجرد تردد المريض على عيادة الطبيب أو المستشفى خلال المدة المطلوبة بل ينبغى أن يكون المرض الذى لا يحول دون مباشرة الأشغال الشخصية بالغاً من الجسامة درجة تجعله معادلاً للعجز عنها . كما لا يكفى من بلب لولى مجرد أن تترك الأصابع أثراً ظاهراً أو تقتضى عمل ضعايات لمدة تزيد على عشرين يوماً^(٤).

ثانياً - مدلول العجز عن الأشغال الشخصية :

العجز عن الأشغال الشخصية يراد به العجز عن الأشغال الجسدية أى تعطيل وظائف الأعضاء كاليد والقدم لمقدار العقوبة يتعين بجسامة الإصابات وهذه الجسامة تقاس بعجز المجنى عليه عن مزاولة الأشغال البدنية . إن الشارع لم يقصد بدهاءة بالأشغال الشخصية أعمال الخدمة أو المهنة الوظيفية والارتب عليه تنويع العقاب لا تبعاً لجسامة الإصابات وإنما تبعاً لوظيفة المجنى عليه الاجتماعية فضلاً عن استحالة تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات إذا كلن المجنى عليه لا يحترف عملاً وبناء عليه لو أصيب لاعب كرة محترف فى قدمه أصابة أعجزته عن ممارسة اللعب مدة تزيد على عشرين يوماً لكنها لم تعجزه عن السير بها فإن المادة المنطبقة هى المادة ٢٤٢ لا المادة ٢٤١ ولا يكون للعجز عن الأشغال الحرفية من اعتبار إلا عند تقدير التعويض^(٥).

والقول بأن إصابات بعينها هى التى تحتاج علاجاً تزيد مدته على عشرين يوماً وبالتالى تقتضى تطبيق المادة ٢٤١ وهذه الإصابات فى جملتها هى الكسور بأنواعها مضاعفة أو

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر المرجع السابق ص ٦١٥

(٤) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ١٣٧

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٤٩

بسيطة والاصابات الرضوية في الراس المصحوبة بارتجاج في المخ . والجروح المتقيحة الكبيرة المسلحة والاصابات التي تتناول الاعصاب وعمليات فتح البطن (خشية مضاعفات الفتق) واخيرا الحروق الجسيمة . والعبرة في تحديد المدة هي بما يقضيه المصاب مريضا او عاجزا عن الاشغال الشخصية من يوم اصابته حتى يوم المحاكمة ولذا لا ينبغي ان تجرى هذه المحاكمة قبل شفاؤه خصوصا وانه من المحتمل ان تتخلف عن الإصلاحات التي يستغرق علاجها امدا طويلا عامة مستديمة كما لا ينبغي التعويل على المدة التي يحددها الطبيب عند بدء العلاج وتقدير مدة المرض او العجز امر موضوعي بحث للمحكمة حق الاخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الأعمال الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى^(٦) .

تعدد المتهمين :

قد يتعدد المتهمون في الضرب فلما ان يكون بينهم تعاون على الضرب فتكون جريمتهم واحدة واما الا يكون بينهم تعاون ففي الحالة الاولى يسأل الجميع عن النتيجة التي حصلت ولو ثبت ان ضربة واحدة من بين ضربات متعددة هي التي احدثت النتيجة فالمتيقن في حق كل منهم انه شريك فيها . اما إذا لم يكن هناك تعاون بين الفاعلين في الضرب وثبت ان ضربة احدهم هي التي احدثت النتيجة فإنه لا يسأل عن النتيجة الا محدثها فإذا كان مجهولا لا يجوز مساطة الضاربين إلا عن القدر الثابت في حقهم وهو الضرب البسيط^(٧) .

التوافق على التعدي والايذاء (مادة ٢٤٣ عقوبات) :

التوافق هي توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يقصده كل واحد منهم بنفسه مستقلا عن الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق على ارتكابه ولو كان كل واحد منهم مصرا على ما توافقت خواطرهم عليه والتوافق لا يستوجب مؤاخذه من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال الخاصة المبينة على سبيل الحصر في القانون كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات واما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره ان يكون فاعلا فيه او شريكا بالمعنى المحدد في القانون^(٨) والتوافق على ارتكاب الجريمة انما يقع فجأة في اللحظة التي تسبق وقوعها ولا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين التوافق على ارتكاب الجريمة^(٩) .

(٦) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ١٣٨

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٥١

(٨) نقض جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥٠ رقم ١٣٩ ص ٢٣٣

(٩) نقض ١٩٥٨/٣/١٨ مجموعة احكام النقض س ٩ رم ٨٦ ص ٣٠٩

ثانيا - القصد الجنائي في جرائم الضرب او الجرح :

جرائم الضرب او الجرح هي من الجرائم العمدية ومن ثم يتعين ان يتوافر فيها القصد الجنائي وهو من نوع القصد الجنائي العام ويتوافر بتوجيه الجاني لارادته نحو المسلس بجسم المجنى عليه وادراكه ان من شأن نشاطه الوصول إلى تلك النتيجة وقد يتوقع الجاني حدوث النتيجة التي وقعت ويرغب فيها كمن يلحق عين آخر ولكن في كثير من الصور بل في غالبيتها قد لا يستطيع الجاني سلفا تحديد مدى نتيجة تصرفه ومع هذا فهو يسأل عنها وفقا لجسامتها استنادا إلى انها متوقعة وفقا لسير الأمور العادي . ولا يؤثر في قيام القصد الجنائي لدى الفاعل الخطأ في الشخص لو الغلط في الشخصية كما هو الشأن في جريمة القتل إذ يهدف المشرع إلى حماية حق الإنسان في سلامة جسمه لياكلن الشخص . ويكفي أن يوجه الجاني ارادته للمسلس بهذا الجسم^(١٠) .

من أحكام محكمة النقض في الضرب والجرح

١ - لما كلف الحكم المطعون فيه في بيانه لصورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة قد أوضح في مدوناته مقارفة الطاعن للفعل المادي الذي أدى إلى المسلس بجسم المجنى عليه واحداث الاصابة به عن ارادة وعلم فإن ذلك يعتبر محققا بحكم القانون في بيان الجريمة التي دان الطاعن بها بما يكون معه النفي على الحكم بعدم بيان كيفية وقوع الحادث قلثما على غير اسس .

(الطعن رقم ٦٥٤٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٤) .

٢ - لا يشترط ترك اثر :

لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان ينتج الاعتداء جرح او ينشأ عنه مرض او عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثر او لم يترك .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٤) .

٣ - متى كانت جريمة احداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - وهو إجراء عملية الحقن وإن تعددت اوصافه القانونية فإن ذلك يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للمفردة الاولى

(١٠) الدكتور حسن صليق المرصطوى المرجع السابق ص ٢١٥ .

من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة احدث الجرح .
(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥) .

٤ - لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان يحدث جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز بل يكفي ان يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .
(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٥) .

٥ - إذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي ان المتهم وهو غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه بسبب له بذلك وربما بالفك الايمن فهذه جريمة احدث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا اصابة خطأ .
(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٨) .

٦ - وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ الاعتداء :
إذا كان الحكم قد اثبت وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المسندة إلى المتهم ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات (قديم) . (والمقابلة لنص المادة ٢٤١ عقوبات) استنادا إلى ان الضربات التي وقعت على المجنى عليه كانت تقتضي علاجه وعجزه عن اعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف فلا جناح على المحكمة في ذلك .
(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٢) .

٧ - لا شيء في القانون يوجب على محكمة الموضوع ان تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب .
(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١) .

٨ - القصد الجنائي :
إذا كانت جريمة احدث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العلم وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته وكانت المحكمة لا تلتزم ان تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى - كما لوردها الحكم - وهو ما تتحقق في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .

٩ - قيام صيدى بعملية الحقن :
الاصل ان أي مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة

الطب وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة عملية طبقا للقواعد والاورشاع التى نظمته القوانين واللوائح وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولة عملها فعلا وينبنى على القول بان اساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون .

ان من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسال عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره معتديا - اى على اساس العمد ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ومن ثم يكون سديدا فى القانون ما قرره الحكم من انه لا تفعى شهادة الصيدلة او ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساعطته عن جريمة احداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا مادام انه كلن فى مقدوره ان يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تفتى به حالة الضرورة .
(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠) .

١٠ - إن القصد الجنئى فى جريمة الجرح العمد انما يتحقق بتقديم الجانى على احداث الجرح عن ارادة واختيار وهو عالم بانه فعل يحظره القانون ومن شأنه المسلس بسلامة المجنى عليه لو بصحته ولا يؤثر فى قيام المسئولية ان يكون المتهم قد اقدم على اثبات فعلته مدفوعا بالرغبة فى شفاء المجنى عليه .
(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧) .

١١ - متى كلن الثابت ان المتهم تعمد اصابة شخص بضربه بالعصا فاصابت العصا عين اخروا فقدتها الابصار فإن ركن العمد يكون متوافرا فى هذه الصورة ذلك ان الخطا فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنئى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .
(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٥٧) .

١٢ - الغضب فى سائر احوال القتل والجرح والضرب غير معتبر عذرا وان كلن يتناهى مع سبق الاصرار .
(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٣) .

١٣ - يتحقق القصد الجنئى فى جريمة الضرب بمجرد انتواء الجانى اقتراف الفعل المكون للجريمة وهو احداث فعل الضرب ذاته . ولا تأثير فى ذلك للبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة فمع التسليم بان المجنى عليه قد استفز الجانى لاحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التى ارتكبت تحت هذا العامل .
(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨) .

١٤ - يكفى لاثبات توافر ركن القصد الجنئى ان يكون العمد فى ارتكاب الفعل مفهوما

من عبارات الحكم لتعبير الحكم بأن المتهم ضرب المجنى عليه يفيد حتما أن الفعل الإجباري الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه .
(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥) .

١٥ - القدر المتيقن :

متى كلن الحكم قد اثبت أن المجنى عليه قد أصيب في راسه اصابة نشات عنها عاهة مستديمة كما أصيب باصابات أخرى في الصدر والأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر وأطمأنت المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين في أحداث تلك الاصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الاصابة التي نشات عنها العاهة وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أصابه صحيح القانون .
(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .

١٦ - إذا كلن الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالمجنى عليه اصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الاصابات ثمانية جروح قطعية براسه هي التي تخلف عن أضرارها عاهة مستديمة ولم تر المحكمة مسامحة المتهمين بهذه الضربات عن العاهة وأخذتها بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما فإنها تكون قد أخطأت إذ كلن يجب عليها أن تسألتهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠) .

١٧ - في التوافق على التعدي :

إذا كلن الحكم قد اثبت وجود المتهمين جميعا (وهم أكثر من خمسة) في مكان الحادث واشتراكهم في التجمهر والعصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء . وتعدي بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التي كانوا يحملونها فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه .
(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢) .

١٨ - لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ عقوبات قديم (المقابلة لنص المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات الحالي) أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقتهم على إيقاع الأذى بالمجنى عليه فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا المجنى عليه بالمادة المذكورة على أسس أنهم قد تواردت خواطرهم على

الإجرام واتجهت اتجاهها ذاتيا نحو الجريمة فإنها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٧/٦/١٩٤٠) .

١٩ - توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبت لما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعالجة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . وإن كان إذا ادانت المحكمة المتهمين جميعا عن العلة التي حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقهم على ضربه فإنها تكون قد أخطأت ولا تصح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة بغض النظر عن سبق الإصرار أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٤٩) .

٢٠ - في تسبيب الأحكام :

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد وصف النيابة العامة للتهمة ومادة الاتهام التي طلبت تطبيقها واستطرد من ذلك مباشرة إلى قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) ثبوتا كائيا طبقا للأدلة المادية الثابتة بالأوراق ومن أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي المرفق بالأوراق والذي تطمئن إليه المحكمة الأمر الذي يتعين معه معالجة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج . ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يبين الحكم بالأدلة الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتوافر به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والاكتفى بقصرها وكن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين فعل الضرب الذي أسنده إلى الطاعن فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٥٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٥)

مادة ٢٤٤

من تسبب خطأ في جرح شخص أو أذاؤه بأن كان ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

— وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة . أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

تعليقات وأحكام

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٩٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨) وقد عدلت عقوبة الغرامة فيها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تجاوز خمسين جنيها) في الفقرة الأولى ، (لا تتجاوز مائتي جنيه) في الفقرة الثانية .

في أركان الجريمة وصور الخطأ تراجع التعليقات على المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات . وكذلك أحكام النقض .

من أحكام النقض :

١ - لما كان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ إذ لم يستظهر الحكم سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة والعناصر التي استخلص منها مسئوليته عن انقلاب السيارة ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي انقلاب السيارة وما ترتب عليه من إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفائها هذا وقد أغفل الحكم كلية الإشارة إلى الكشف الطبية ولم

يورد مؤداها . كما خلا أيضا من أى بيان عن الاصابات التى شوهدت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف انها لحقت بهم من جراء الحادث وإذ دانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك فإن حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥) .

٢ - من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الامور السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح او القتل بغير قيام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحت - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية من الخطا والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٤) .

٣ - لما كُن من المقرر أن نص المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة استغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا او ضمنيا بتصرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه وإن محكمة ثلثى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لاجرائه او لاستكمال نقص فى اجراءات المحكمة امام محكمة اول درجة . لما كُن ذلك وكن الثابت من محاضر جلسات محكمة اول درجة أن الطاعن او المدافع عنه لم يطلب سماع الفتيلات العمانيات اللاتى كن يرافقه فى السيارة فليس له أن ينعى على المحكمة الاخلال بحقه فى الدفاع لعودها عن اجراء سكت هو عن المطالبة به .

(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٤) .

٤ - تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساعة لكل من اسهم فيها ايا كُن قدر الخطا المنسوب إليه يستوى فى ذلك أن يكون سببا مباشرا او غير مباشر فى حصوله .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣) .

٥ - متى كانت جريمة القتل الخطا المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اشد من جريمة الاصابة الخطا وكان الحكم المطعون فيه قد اعمل اولى الملاتين باعتبارها النص المقرر لاشد الجريمتين المرتبطتين وفقا لحكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ووقع على المطعون ضدها عقوبة الغرامة فى الحدود المبينة فى النص المنطبق فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) .

٦ - الاحكام الجنائية لا يصح باية حل أن يكون قوامها الشك والاحتمال بل يجب دائما

ان تكون مؤسسة على الجزم واليقين فإذا كانت المحكمة لم لم تحزم في حكمها بان اصابة المجنى عليه ما كانت لتحصل لو ان المتهم (راكب موتوسيكل) قد استعمل جهاز التنبيه بل ذكرت ما اوردته بهذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط . فإن هذا لا يصح تاسيس حكم الادانة عليه مادام هو ليس كالفيا لان ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة (الطعن رقم ١٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٧) .

٧ - يكفى للعقاب على جريمة الاصابة الخطا ان تتوافر صورة واحدة من صور الخط التي لوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١) .

مادة ٢٤٥

لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره او اصابه بجراح او ضربه اثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه او ماله او عن نفس غيره او ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

مادة ٢٤٦

حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوص عليها في هذا القانون .

— وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد أو فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٣٧٩ .

— الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

مادة ٢٤٧

وليس لهذا الحق وجود متى كلن من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجل السلطة العمومية .

مادة ٢٤٨

لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة احد مامورى الضبط اثناء قيامه بامر بناء على واجبات وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن افعاله موت او جروح بالغة وكلن لهذا الخوف سبب معقول .

مادة ٢٤٩

حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كلن مقصودا به دفع احد الأمور الآتية :

اولا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت او جراح بالغة إذا كلن لهذا التخوف اسباب معقولة .

ثانيا : اتيلن امرأة كرها او هتك عرض إنسان بالقوة .

ثالثا : اختطف إنسان .

مادة ٢٥٠

حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا إذا كلن مقصودا به دفع احد الأمور الآتية :

اولا : فعل من الأفعال المبينة في الباب الثانى من هذا الكتاب .

ثانيا : سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثا : الدخول ليلا في منزل مسكون او في احد ملحقاته .

رابعا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت او جراح بالغة إذا كلن لهذا الخوف اسباب معقولة .

لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضى إذا كان الفعل جنائيا أن يعده معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون .

تعليقات وأحكام فى الدفاع الشرعى

تعريف حق الدفاع الشرعى :

الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد اعتداء غير مشروع يقع على النفس أو المال سواء أكلن الاعتداء يهدد المدافع ذاته أم غيره من أحد الناس والحكمة من ابلحته هى الموازنة بين المصالح فى المجتمع وترجيح مصلحة على أخرى ومصلحة المعتدى عليه هى الأجدر بالحماية أما مصلحة المعتدى فلم تعد جديرة بالحماية لبدئه بالعدوان على المصالح التى يحميها القانون وليس فى مثل الدفاع أى اعتداء على مصلحة المجتمع^(١) وعلى ذلك فللدفاع الشرعى سبب علم من اسباب الاباحة يبرر استعمال القوة اللازمة والكلية لدفع خطر حال وغير مشروع يهدد بالاعتداء حقا يحميه القانون^(٢) .

شروط الدفاع الشرعى :

فى حالة الدفاع الشرعى يوجد سلوك من جانب المعتدى وسلوك من جانب المدافع ويكون الفاعل فى حدود الدفاع إذا توافرت شروط معينة فى الاعتداء وشروط أخرى فى الدفاع .

وشروط الاعتداء هى :

١ - وجود خطر بارتكاب جريمة .

(١) الدكتور هلالى عبدالله احمد فى شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة الاولى ١٩٨٧ ص ٣٤٩

(٢) الدكتور جلال ثروت فى النظرية العامة لقانون العقوبات ص ٢٦٦

- ٢ - على النفس لو من جرائم المال الواردة على سبيل الحصر .
- ٣ - وإن يكون الخطر حالا .
- ٤ - يستحيل دفعه بالالتجاء إلى السلطات العامة .

أما شروط الدفاع فهي :

- ١ - أن يكون لازما لدفع الاعتداء .
 - ٢ - أن يكون متنسبا مع الاعتداء^(٣) :
- وفيما يلي تفصيلا لازم :

المبحث الأول شروط الاعتداء

تنص المادة ٢٤٦ عقوبات على أن حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوص عليها في هذا القانون - وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد أى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثلثي والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ كما تنص المادة ٢٤٧ عقوبات على أنه ، وليس لهذا الحق وجود متى كلن من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية ، والمستفاد من ذلك أن شروط الاعتداء هي :

- ١ - وجود خطر غير مشروع بارتكاب جريمة .
 - ٢ - أن يكون الخطر يهدد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال .
 - ٣ - أن يكون هذا الخطر حالا .
 - ٤ - وإن يستحيل دفعه بالالتجاء إلى السلطات العامة .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل شروط .

أولا - وجود خطر غير مشروع بارتكاب جريمة

لكي يكون هناك حق دفاع يجب أن يكون هناك اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعد جريمة .

(٣) الدكتور محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة العاشرة ١٩٨٣ ص ٢٢٠

فإذا كلن الاعتداء لا يعد جريمة فلا يلوم حق الدفاع وبناء على ذلك فالدفاع ضد من يزاوّل حقه في الدفاع الشرعى معاقب عليه إلا إذا كلن من يزاوّل حقه في الدفاع قد تخطى حدود الدفاع الشرعى فإن فعله يعتبر اعتداء مما يعد جريمة طبقاً للمادة ٢٥١ عقوبات وعلى ذلك يجوز الدفاع ضده والاعتداء يعد جريمة ولو كلن الفاعل غير معاقب لعرض من عوارض الأهلية الجنائية لو لانتفاء الاستناد المعنوى العمدى للغلط في الوقائع لأن موانع المسؤولية لا تمحو صفة الجريمة عن الفعل وان كانت تمنع المسؤولية عنه فيجوز الدفاع ضد عمل الحدث والمجنون أو صاحب العاهة العقلية والسكران ومن هو واقع في الغلط^(٤).

كذلك يجوز الدفاع الشرعى ضد من يتمتع بعذر من الأعذار القانونية ذلك أن وجود العذر القانونى لا يمنع من كون الفعل غير مشروع وعلى ذلك فإن الزوج الذى يفاجأ زوجته وشريكها في حالة الزنا فيحاول قتلها هي وشريكها في الحال فإنه للزوجة ولشريكها أن يدفعا عدوان الزوج باستعمال حق الدفاع الشرعى^(٥).

واشتراط عدم مشروعية الخطر يفيد انتفاء الدفاع الشرعى ضد الخطر المشروع فلا يتصور الدفاع الشرعى ضد خطر يقره القانون أو يأمربه فالدفاع لا يجوز إلا ضد خطر يهدد بارتكاب جريمة وبالتالي فإن هذه الصفة تنطفى بالنسبة للخطر المشروع ويترتب على ذلك أن الدفاع الشرعى لا يجوز ضد من يرتكب فعلاً في حالة دفاع عن النفس أو الحال مباحاً قانوناً كذلك لا يجوز الدفاع ضد الفعل المرتكب استعمالاً لحق من الحقوق أو أداء لواجب أو تنفيذاً لأمر مشروع أما التجاوز في استعمال الحق أو الغلط في الإبلحة فإنه لا ينفى عن الفعل المرتكب الصفة غير المشروعة وبالتالي يتحقق الشرط الذى نحن بصددده ويجوز الدفاع الشرعى ضده ويستوى بعد ذلك أن يكون الغلط في الإبلحة يعفى صاحبه من المسؤولية كلية أو لا يعفيه^(٦).

الخطر التصورى أو توهم العدوان :

السلند في الفقه والقضاء أن توهم العدوان كالعدوان الحقيقى كلاهما يبرر الدفاع الشرعى ويبيح الفعله وذلك مشروط بأن يكون هذا الاعتقاد والتصوير مبنياً على أسباب معقولة وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد

(٤) الدكتور محمد محيى الدين عوض القانون الجنائى مبادئه الاسفسية ونظرياته العامة دراسة مقارنة طبعة ١٩٨١ ص ٥١٦

(٥) الدكتور هلالى عبدالله احمد المرجع السابق ص ٣٥١ .

(٦) الدكتور مامون سلامة في قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٧٩ ص ٢١٠

صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم في الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي ان يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون الاعتقاد او التصور مبنيا على اسباب مقبولة اذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التي تخلط ذات الشخص الذي يفلجا بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مازقه مما لا يصلح محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء المتزن الذى كلن يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بالمخاطر والملايسات^(٧) .

زوال الخطر :

ينتهى الحق في الدفاع بزوال الاعتداء فعلا لان الغرض من الدفاع هو منع التعدى وليس القصاص لو الانتقام فاذا ثبت ان المتهم ارتكب جريمة بعد انقطاع الاعتداء فلا يكون في حالة دفاع شرعى ذلك ان الدفاع الشرعى يتميز عن مجرد الجزاء او اصلاح الضرر لانه يهدف إلى الحيلولة دون اتمام مخالفة القانون . ويقتضى ذلك ان يكون الخطر لازال قائما يحق بالغير اما اذا تم وانتهى فإن اى رد فعل ضد مصدر الخطر يكون نوعا من الجزاء يقرره الفرد بنفسه ضد المعتدى او نوعا من الانتقام وهو ما يخلف القانون . فالدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص وللانتقام او لعقوبة معتد على اعتدائه وانما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى لو الاستمرار فيه بحيث اذا كلن الاعتداء قد انتهى فلا يكون للدفاع الشرعى وجود .

ومن ثم فلا محل للدفاع الشرعى اذا استطاع المعتدى عليه انتزاع سلاح المعتدى فصار اعزل لا يصدر عنه خطر . ولا محل اذا فر الجانى متخليا عن المسروقات او هرب بعد ان وضع النار في المكلن الذى يريد احراقه .

وتحديد الوقت الذى يعد الاعتداء فيه منتها وبالتالى يقف فيه حق الدفاع يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها^(٨) .

ثانيا . الخطر يهدد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال

يلزم ان يكون الخطر مهددا لحق (وهذا هو موضوع الاعتداء) ولقد عبر القانون

(٧) نقض جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ مجموعة احكام النقض س ٢٠ ق ١٩٠ ص ٩٦٠

(٨) الدكتور عبد الحميد الشواربى - الدفاع الشرعى في ضوء القضاء مؤلفته طبعة ١٩٨٥ ص ٤٩

المصرى في المادة ٢٤٦ عن الجرائم التي تكون موضوع الاعتداء ، وبالتالي تبرر استخدام حق الدفاع الشرعى .

وهذا الجرائم إما أن تقع على النفس (المادة ٢٤٦ / ١) وإما أن تقع على المال (المادة ٢٤٦ / ٢) بيد أن ثمة فرقاً بين الاعتداء الواقع على النفس وذلك الواقع على المال في استخدام حق الدفاع الشرعى فبينما تبرر جرائم الاعتداء على النفس جميعاً استخدام الدفاع الشرعى فإن جرائم الاعتداء على المال التي تبرر استخدامه قد وردت على سبيل الحصر .

(١) جرائم الاعتداء على النفس التي تبيح الدفاع الشرعى :

والمقصود بجرائم الاعتداء على النفس جرائم الاعتداء على النفس التي تقع على الأشخاص وهي في القانون متنوعة فقد تنال بالاعتداء الحق في الحياة (القتل) أو سلامة الجسم (الجرح والضرب واعطاء المواد الضارة) أو الحق في الحرية (الخطف وحبس الأشخاص) وقد تمس الحق في صيانة العرض (الوقاع وهتك العرض والفعل الفاضح) أو الشرف والاعتبار (جرائم القذف والسبب والهاء الاسرار) .

وهذه الجرائم تبيح جميعاً حق الدفاع الشرعى لا مجال للتمييز بينها بحسب نوعها أو جسامتها فالضرب البسيط والأفعال المنافية للحياة كل ذلك يبرر استخدام حق الدفاع الشرعى بشرط مراعاة التناسب ، بين جسامته الاعتداء (أو خطر الاعتداء بتعبير أدق) وبين الدفاع ولا يجاوز المدافع حدود الحق في الدفاع^(٩) .

(ب) جرائم المال التي تبيح الدفاع الشرعى :

وهذه الجرائم نصت عليها المادة ٢٤٦ / ٢ من قانون العقوبات وهي :
أولاً - جرائم الباب الثماني وهي جرائم الحريق عمداً الواردة في المواد من ٢٥٢ إلى ٢٥٩ ثانياً - جرائم الباب الثامن وهي جرائم السرقة واعتصاب الأموال الواردة في المادة من ٣١١ إلى ٣٢٧ وبعضها جرائم اعتداء على المال والنفس معاً كالسرقة بالإكراه (المادة ٣١٤) . وكاعتصاب السندات والتوقيعات بالقوة أو التهديد (المادة ٣٢٥) .

ثالثاً - جرائم الباب الثالث عشر وهي جرائم التخريب والتعيب والاتلاف سواء لوقعت على الجملد (المواد ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦١ مكرراً) أم على الحيوان (المعلن ٣٥٥ ، ٣٥٧) .

(٩) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٢٧٣

رابعاً - جرائم الباب الرابع عشرو هي جرائم انتهاك حرمة ملك الغير الواردة في المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٥ .

خامساً - الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٩ وهي الواردة في المخالفات وهي خاصة بتجريم كل من دخل في أرض مهياة للزراع او مبذور فيها زرع او محصول او مرفيها بمفرده او ببهائمها او بوابه المعدة للجر او الحمل او الركوب او ترك هذه البهائم او الدواب تمر فيها او ترعى فيها بغير حق .

ويلاحظ ان المادة ٢٤٦ / ٢ من قانون العقوبات قد اوردت هذه الجرائم على سبيل الحصر فلا يقدس عليها جرائم اخرى هذا ولو انه يندر في العمل ان تتلر صور للدفاع الشرعى عن المال خرج نطقها فإذا اثبت وجب القول بعدم جواز استعمال القوة المادية لدفعها ومن باب لولى إذا كن النزاع مدنيا بحثا لا يخضع لوصف جنائى معين^(١٠) .

ثالثاً - أن يكون هذا الخطر حالاً

يجب لقيام الدفاع ان يكون الاعتداء حالاً او على وشك الوقوع على نفس او مال الشخص او على نفس او مال غيره وبالتالي لا تستلزم قيام حالة الدفاع استمرار العدوان او وقوعه بالفعل بل يكفى ان يكون قد صدر من المعتدى فعل يخشى منه المدافع وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع فإذا كن الاعتداء قد انتهى فلا يكون هناك وجود لحق الدفاع وكذلك إذا كن الاعتداء مستقبلاً او محتملاً ولم يصبح بعد حالاً او على وشك الوقوع ويجب الا يكون لدى المعتدى عليه نية الاعتداء ابتداء قبل حصول الاعتداء او لديه سبق الاصرار عليه لان هذا ينفى الدفاع لانه من قبيل الانتقال لا الرد فكل منهما حريص على النيل من صاحبه .

والاعتداء بناء على ما تقدم يكون حالاً او على وشك الحلول إذا كانت الجريمة فى مجرى سريانها او كانت عند البدء فى تنفيذها او كانت فى المرحلة التحضيرية السابقة مباشرة على ارتكابها والعبرة فى تقدير ذلك هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كن فيها^(١١) .

واعمالاً لنص المادة ٢٤٥ عقوبات يستوى ان يكون الدفاع الشرعى عن النفس او المال او عن نفس الغير او ماله .

كما انه جدير بالذكر انه يجوز الدفاع الشرعى ولو كن حلول الخطر غير المشروع جاء

(١٠) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٥٥٢

(١١) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٥٢٢

نتيجة استنفاز من المعتدى عليه ذلك ان الاستنفاز لا ينفى عن الخطر الصفة غير المشروعة ولا دخل له في توافر صفة الخطر المتطلبية وهي كونه حالا . كل ذلك ما لم يكن الاستنفاز قد قصد به دفع المستنفز إلى الاعتداء وخلق حالة دفاع شرعى للمستنفز^(١٢) .

رابعاً . استحالة الالتجاء إلى السلطات العامة

نصت المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات على انه ، وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية ، وهذا الشرط مستقل عن شرط حلول الخطر فمن المتصور ان يكون الخطر حالا ومع ذلك يمكن تدارك الضرر بالاحتماء برجال السلطة العامة إذا كانوا على مقربة من المهدد بالخطر وعندئذ لا تكون حالة الدفاع الشرعى قائمة على ان ذلك يقتضى ان يكون لدى المهدد بالخطر من الوقت ما يكفي لاتخاذ ذلك الإجراء قبل ايقاع الضرر . فالشخص الذى يشاهد لصا يحلول اجتياز سور منزل غير مكلف بالتوجه إلى نقطة البوليس وانما له ان يدفع السرقة لأن الالتجاء إلى البوليس في هذه الحالة لا يسعف في درء الجريمة ولكن عليه ان يستعين برجل البوليس إذا كان على مقربة منه^(١٣) .

المبحث الثانى

شروط الدفاع

يفترض الدفاع الشرعى اتيان المعتدى عليه فعلا يدرا به عنه الخطر الذى يهدده ويتوسع القانون في تحديد افعال الدفاع ولكنه لا يطلق هذا التوسع بل يضع له الحدود التى تتمثل في صورة شروط يتطلبها فيها ويتطلب القانون توافر شرطين في فعل الدفاع الأول كونه لازماً والثانى كونه متناسباً مع جسامة الخطر .

الشرط الأول

لزوم الدفاع

يتعين ان تكون القوة المادية لازمة لرد الاعتداء او دفع الجريمة وقد تحدثت المادة ٢٤٦ عقوبات عن لزوم القوة لدفع العدوان غير انه إذا كان في استطاعة المدافع الالتجاء إلى

(١٢) الدكتور مامون سلامة المرجع السابق ص ٢١٦

(١٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٣٨

السلطة العامة لدرء خطر الاعتداء عليه فإن حقه في الدفاع ينتفى وقد عبرت عن ذلك المادة ٢٤٧ عقوبات وقد سبق الإشارة إليها .

ولقد ثار الجدل حول ما إذا كان الهرب يمكن أن يعتبر طريقاً آخر لتفادي استعمال الحق في الدفاع بحيث ينتفى هذا الحق إذا كان في وسع الجاني الهرب من خطر الاعتداء والراى المتفق عليه هو أن الهرب فعل يشين الإنسان ويهبط بكرامته .

وبالتالى فإنه ليس على الإنسان المهدد في نفسه أو ماله أن يهرب ليتفادى العدوان حتى ولو كان ذلك مستطاعاً لكن من المتفق عليه من ناحية أخرى أنه إذا كان الجاني مجنوناً فإن الهرب منه وفي مواجهته لا يعتبر جبناً ولا يوصم فاعله بالعار

يثار بحث ما إذا كان الهروب ممكناً أم غير ممكن بحسب ظروف الحال وفقاً لتصرف الإنسان العقل من لواسط النفس لو وجد في نفس الظروف .

ويلاحظ أنه لا مجال لإباحة فعل الدفاع إلا إذا وجه إلى مصدر الخطر كى يكفل التخلص منه إما إذا ترك المعتدى مصدر الخطر يهدده ووجه فعله إلى شخص لوشىء لا يصدر الخطر عنه فلا محل لاحتجائه بالدفاع الشرعى لأن الفعل غير ذى جدوى في التخلص من الخطر فهو غير لازم لذلك فمن يهاجمه شخص لا يجوز له أن يوجه فعل دفاعه إلى غيره ومن يهاجمه كلب لا يجوز له أن يترك الكلب ويطلق النار على مالكه ومن تدخل في أرضه مواشى الغير ودوابه لا يجوز له أن يتركها ويوجه فعله إلى حظرها^(١٦) .

الشرط الثانى

تناسب الدفاع مع الاعتداء

إذا نشأ حق الدفاع بأن كل هناك اعتداء حل أو على وشك الحلول يهدد النفس أو المال وكل استعمال القوة المادية لازماً أى هو الوسيلة الوحيدة لدرئته فيجب على المدافع أن يبذل قدراً من القوة لرد الاعتداء يكون متناسباً مع الاعتداء ولكن لا يشترط التكافؤ الحقيقى التام فقد تكون القوة المبذولة للرد أزيد من فعل الاعتداء ولكن هذه الزيادة معقولة في مثل الظروف التى كل فيها المدافع وبالنسبة لسنة وقوته وحالته النفسية وعلى ذلك فهى متناسبة ومرجع تقدير ذلك كله إلى محكمة الموضوع^(١٧) وفى ذلك قيل بأن التناسب لا يعنى التطابق بين الاعتداء والقوة وإنما المقصود أن يكون هناك تناسباً بين الوسيلة التى كانت

(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢١٦ .

(١٧) الدكتور محمد محيى الدين عوض المرجع السابق ص ٥٣٣ .

في متناول المعتدى عليه وبين الوسيلة التي استعملها بالفعل فيوجد تناسب إذا ثبت أن الوسيلة المستعملة كانت في ظروف استعمالها أنسب الوسائل لرد الاعتداء أو كانت هي الوسيلة الوحيدة التي وجدت في متناول المهدد بالاعتداء أو كانت هي الوسيلة الوحيدة التي وجدت في متناول المهدد بالاعتداء فالضرر الذي ينتج عن استعمال هذه الوسيلة هو القدر المناسب لرد الاعتداء وتقدير التناسب على هذا النحو أمر نسبي يتعلق بظروف كل واقعة فقد تعد الوسيلة مناسبة في بعض الظروف دون البعض الآخر^(١٨) .

المبحث الثاني قيود الدفاع الشرعي

نصت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات على أنه : لا يبيح حق الدفاع الشعي مقاومة أحد ماموري الضبط أثناء قيامه بامر بناء على واجبات وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

والمقصود بماموري الضبط تلك الطائفة من الموظفين العموميين الذين يختصون بسلطان الضبط الإداري والقضائي تنفيذا للقانون أو أوامر الرؤساء . ويدخل في عداد هؤلاء أعضاء النيابة العامة ورجال الشرطة والقوات المسلحة وتحديد ما إذا كان الموظف العلم من ماموري الضبط يقتضي البحث في الاختصاص المخول له والتحقق مما إذا كان له حق استخدام القوة الجبرية أم لا .

والسبب الذي من أجله حظر القانون مقاومة ماموري الضبط أثناء تادية وظيفتهم أن المشرع قد لاحظ أن حسن أداء ماموري الضبط لوظيفتهم (وهم المنوط بهم أصلا تنفيذ القوانين أو القرارات) يقتضى اعطائهم فرصة التصرف بسرعة وحزم وبصورة لا تدع سبيلا إلى عرقلة أعمالهم والا انعكس ذلك على الدولة وما يجب أن يكفل لها من هيبة واحترام^(١٩) ويشترط لعدم استعمال الحق في هذا الحالة :

١ - أن يكون مامور الضبط حسن النية أي معتقدا على خلاف الواقع أنه يقوم بمهام وظيفته ودون أن يكون لديه قصد سيئ كتشجيع شهوة انتقام أو ما شاكل ذلك (راجع أيضا المادة ٦٣ عقوبات) .

وعلى ذلك يصح استعمال حق الدفاع في جميع الأحوال إذا كان مامور الضبط علما بتجاوز حدود وظيفته .

(١٨) الدكتور هلالى عبد الله أحمد المرجع السابق ص ٣٥٧ .

(١٩) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٢٧٨ .

٢ - الا يتخوف من فعله الذى تخطى به حدود وظيفته موت او جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف سبب معقول^(٢٠) .

المبحث الرابع أحوال يجوز فيها القتل العمد فى الدفاع الشرعى

راى الشارع بالنظر لجسامة القتل العمد ان يقيد الالتجاء إليه بأحوال معينة ذكرتها على سبيل الحصر المادتان ٢٤٩ فى الدفاع عن النفس ٢٥٠ فى الدفاع عن المال فليس للمهدد بالاعتداء ان يلجأ إلى القتل فى غير هذه الأحوال ولو كان القتل هو الوسيلة الوحيدة لرد الاعتداء فى الظروف التى وقع فيها ومما ينبغى ملاحظته ان توافر حالة من هذه الأحوال ليس الا قرينة نسبية او بسيطة على تناسب الاعتداء مع القتل فلا يسلب المحاكم سلطة تقدير التناسب على الوجه السابق بيانه بمعنى انه إذا كان دفع الخطر مستطاعا بوسيلة دون القتل فعلى المهدد بالاعتداء ان يلجأ إلى هذه الوسيلة والا كان متجاوزا حدود الدفاع^(٢١) .

القتل للدفاع عن النفس :

عملا بنص المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات فإن حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز ان يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع احد الأمور الآتية :

اولا - فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة

وهو ما يتحقق فى جرائم القتل او الايذاء الشديد الذى يمكن ان ينتج عنه الموت او عاهة مستديمة او عجز خطير . وظروف الحال هى التى تحدد ما إذا كان للتخوف سبب معقول عن عدمه فإذا لم يكن هناك سبب معقول ووصل دفاع الشخص إلى القتل كان متجاوزا وبالتالي اتى فعلا غير مشروع يحق للغير الدفاع الشرعى ضده^(٢٢) .

ثانيا - اتيلن امرأة كرها او هتك عرض إنسان بالقوة . وهذه الفقرة تعنى جريمة دفاع

(٢٠) الدكتور محمد محبى الدين عوض المرجع السابق ص ٤٣٩

(٢١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٤٨

(٢٢) الدكتور عبدالحميد الشواربى المرجع السابق ص ٩٨

انثى بغير رضاها (المادة ٢٦٧ عقوبات) وجريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد (المادة ٢٦٨) .

ثانيا - اختطاف إنسان وهذا يعنى الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ عقوبات .

القتل للدفاع عن المال :

القتل دفاعا عن المال نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات وقد ذكرت هذه المادة فروضا أربعة هي

اولا - فعل من الأفعال المبينة في الباب الثانى من هذا الكتاب أى الكتاب الثالث من قانون العقوبات ويعنى الشارع بذلك الحريق العمد .

ثانيا - سرقة من السرقات المعدودة من الجنائيات وهى الجرائم المنصوص عليه بالمواد ٣١٢ - ٣١٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات .

ثالثا - الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

ويشترط لابلحة القتل في هذا الفرض الشروط الآتية :

١ - دخول منزل مسكون أو أحد ملحقاته .

٢ - أن يتم ذلك أثناء الليل .

٣ - أن يثبت جهل الحائز الفرض من الدخول .

رابعا - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كلن لهذا الخوف اسباب معقولة .

والمقصود بهذا الفرض حالة تهديد المال بفعل يهدد بالخطر حياة صاحبه أو حياة الآخرين مثل ذلك أن يحاول شخص اطلاق آلة فيهدد ذلك بانفجارها والقضاء على حياة العاملين أو أصابتهم بجراح بالغة (العاهة المستديمة أو العجز أو المرض الخطيرين) وواضح من هذه الفقرة الأخيرة أن الخطر هنا يهدد ، المال ، بصورة مباشرة كما أنه يهدد ، النفس ، بصورة غير مباشرة وقد كلن من الممكن الاستغناء عنها بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ الخاص بابلحة القتل العمد دفاعا عن النفس طالما أن الخطر يهدد في النهاية نفس إنسان^(٢٣)

(٢٣) الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٢٨٢

المبحث الخامس

تجاوز حدود الدفاع الشرعى

شروط نشوء عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى :

مفاد نص المادة ٢٥١ عقوبات ان شروط نشوء عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة ثلاثة هي

١ - ان نكون بصدد حالة دفاع شرعى :

ذلك ان البحث فى عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة يقتضى قيام حالة الدفاع الشرعى بالشروط التى تقدم بيانها اما اذا تخلف احد شروط الدفاع الشرعى كعدم وجود خطر بارتكاب جريمة او كون هذا الخطر غير حال او إمكانية الاحتماء برجال السلطة العامة فإن الفعل يكون خارجا عن نطاق الدفاع الشرعى وليس تجاوزا له . فالبحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا اذا توافرت سائر شروطه فيما عدا التناسب بين الاعتداء والدفاع^(٢٤) .

٢ - ان يحدث التجاوز بنية سليمة :

ومقتضى النية السليمة فى عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى هو الا يكون المدافع قد تعدد إحداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع على حد تعبير المادة ٢٥١ . اى ان يكون المدافع معتقداً انه لا يزال فى حدود الدفاع الشرعى وأن الفعل لا يزال متناسباً مع القدر اللازم من القوة لدفع الاعتداء او خطر الاعتداء وهذه مسألة موضوعية لا تثير صعوبة عملية تذكر

ولا ينفى هذه النية السليمة توافر قصد ازهاق روح المعتدى لدى المدافع فهذا القصد كما لا ينفى بقيامه توافر حالة الدفاع الشرعى فإنه لا ينفى كذلك إمكان الاستفادة من عذر تجاوز حدود هذه الحالة إذا كانت جريمة المعتدى لا تسمح بدفعها عن طريق القتل العمد اما إذا كانت الجريمة الأخيرة من الجسامة بحيث تسمح بدفعها بالقتل العمد فإن الإباحة التامة تكون متوافرة^(٢٥) .

اثر توافر عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى :

إذا تبين لمحكمة الموضوع توافر عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى وفقاً للشروط سالفه

(٢٤) الدكتور هلالى عبد اللاه احمد المرجع السابق ص ٣٦٣

(٢٥) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٥٧١

الذكر فالقانون يقرر تخفيف عقاب المدافع فيجوز للقاضي أن يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون والتخفيف الذي يقرره القانون جوازي فإذا قدر القاضي أن المتهم غير جدير به فله أن يحكم بالعقوبة العادية المقررة للجريمة . كذلك يمكن للمحكمة أن تخفف من عقوبة الجريمة وتستخدم الظروف القضائية المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات . أما إذا وجدت أن الظروف تستدعي التخفيف أكثر مما تقضي به المادة ١٧ فإنها تطبق العذر المنصوص عليه في المادة ٢١ عقوبات فتنزل بالعقوبة إلى الحبس والحبس قد يصل في حده الأدنى إلى ٢٤ ساعة فقط^(٢٦) .

من أحكام محكمة النقض

في

الدفاع الشرعي

(١) أحكام عامة :

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها
(الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

٢ - الدفاع الشرعي لم يتقرر لرد الاعتداء على الحق أيا كان إنما يقتصر طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات على رد الاعتداء الواقع على نفس الشخص أو ماله أو نفس غيره أو ماله . وكن الدفع بالدفاع الشرعي المقول به - بفرض ابدائه أمام محكمة الموضوع - مؤسس على أن المجنى عليه منع أولاد الطاعن الأول من دخول المنزل الذي يقيمون فيه مما يشكل اعتداء على حقهم في دخوله ويخول الطاعنين أن يستعملوا ضده حق الدفاع الشرعي بالاعتداء عليه بالضرب وهو ما ليصح سبباً للتمسك بالدفاع الشرعي - على ما سلف البيلن - ومن ثم فإن الدفع بالدفاع الشرعي يكون ظاهراً البطلان لعدم استيفائه مقوماته ولا يستاهل - بحسب الأصل - رداً خاصاً فلا على المحكمة أن هي التفتت عنه . لما كان ذلك وكانت واقعت الدعوى حسبما أوردها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله .

(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٤) .

(٢٦) الدكتور هلالى عبد اللاه احمد المرجع السابق ص ٣٦٤

٣ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها وإن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يبشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحلول فعلاً الاعتداء على المدافع أو غيره .
(الطعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢) .

٤ - من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى - يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه - لن يكون جدياً صريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .
(الطعن رقم ٦٤٠٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢) .

٥ - لما كلن الحكم المطعون فيه - فى حدود سلطته التقديرية - قد استخلص من أقوال شهود الواقعة أن نية الاعتداء كانت قائمة لدى كل من الطاعن والمجنى عليه وخلص من ذلك إلى نفي حالة الدفاع الشرعى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وذلك لما هو مقرر من أنه لا قيام لحالة الدفاع الشرعى متى ثبت أن كلا من المتهم والمجنى عليه كان يقصد الاعتداء على الآخر بغض النظر عن البلاىء منهما بالاعتداء .
(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨) .

٦ - من المقرر أن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .
(الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٤) .

٧ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان .
(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠) .

٨ - الدفاع الشرعى عن المال لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يكون جريمة - الجرائم الواردة حصراً بالمادة ٢٤٦ عقوبات - النزاع على تجريف أرض متنازع على ملكيتها ليس من هذه الجرائم .
(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠) .

٩ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يبشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحلول فعلاً على المدافع أو غيره .
(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥) .

١٠ - من المقرر انه متى كلن الحكم قد اثبت التدبير للجريمة بتوافر سبق الاصرار عليها وهو ما اثبتته الحكم بغير معقب فيما تقدم ذكره - انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الإسلاس له وإعمال الخطة فى انقلذه .
(نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٠ السنة ٣١ ص ١٢٢) .

(ب) احكام فى شروط الدفاع الشرعى :

١١ - يكفى الدفاع الشرعى ان يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على اسباب جائزة ومقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع من الافعال التى راى هو - وقت العدوان الذى قدره - انها هى اللازمة لردده . إذ لا يتصور التقدير فى هذا المقام إلا ان يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذى فوجىء بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملابسته الدقيقة التى كلن هو وحده دون غيره المحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مازقها مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء المطمئن الذى كلن يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كلن فيها .
(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٨) .

١٢ - لما كلن لا قيلم لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع وكلن ما وقع من رجل الشرطة على ما تناهى إليه الحكم - ليس فيه ما يخالف القانون فإن الخطر الناشء عنه يكون مشروعاً ولا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى .
(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٧٤) .

١٣ - لا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى ان يبدد كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون لهذا التخوف اسباب مقبولة . إذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى يجب ان يتجه وجهه شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء البعيد عن تلك الملابسات .
(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤) .

١٤ - من المقرر ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى او الاستمرار فيه بحيث إذا كلن الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود .
(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٢) .

١٥ - من المقرر انه متى اثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار او انعقاد الاتفاق السابق على إيقاعها او التحيل لارتكيبها انتفى حتما بموجب الدفاع الشرعى

- الذى يفترض رداً حالاً على عدوان حل دون الاسلاس له وإعمال الخطة في انقلاده .
(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) .
- ١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .
(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) .
- ١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .
(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤) .
- ١٧ - إذا كن ملاما اورد الحكم ان كلاما من الماىى علىه والمتهم كلفا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالأخر فإن ذلك ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال بغض النظر عن البلاء منهما بالاعتداء .
(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢) .
- ١٨ - يشترط فى حق الدفاع الشرعى عن النفس ان يكون استعماله موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه فإذا كن الطاعن لا يدعى ان عدوانا حالا بلادره به الماىى علىه او كن وشيك الوقوع علىه منه حتى يباح له رده عنه فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .
(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨) .
- ١٩ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإذا كن المتهم قد تمكن من انتزاع الموس من يد خصمه فصار اعزلاً من السلاح لا يستطيع به اعتداء فإن ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن الماىى علىه به . هو اعتداء معاقب علىه ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعاً شرعياً :
(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦) .
- ٢٠ - إن القانون لا يمكن ان يطلب الإنسان بالهرب عند تخوف الاعتداء علىه لما فى ذلك الجبن الذى تقره الكرامة الإنسانية واذن فالحكم الذى ينفى مالدفع به المتهم من انه كن فى حالة دفاع شرعى بمقولة انه كن فى مقدوره ان يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه او علىه هذا الحكم يكون مؤسسا على خطأ فى تطبيق القانون متعيينا نقضه .
(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٦/١٠/١٩٥٢) .
- ٢١ - إذا كانت المحكمة فى سبيل نفيها قيام حالة الدفاع الشرعى قد قالت ان فريق المتهم كن فى وسعهم ان يلجأوا إلى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق الماىى علىه لهم فى العقل الذى تحت يدهم دون ان يكون لقولها هذا من سند يبرره فى الحكم بل جاء هذا القول

منها مسوقاً على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على العقارات أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعى في المدافعة عن مالههم فهذا منها يخالف القانون الذى نصه أن هذا الحق لا يسقط إلا إذا كلن من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العامة .
(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٤/٤) .

٢٢ - إن تحريم حق الدفاع عن المال عند إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة عليه محله أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص القانونى الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدى تعطيلاً تكاملاً .
(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧) .

٢٣ - يشترط فى الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع فإذا كلن الاعتداء قد انتهى فلا يبقى لهذا الحق وجود وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها ففى الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بانتهاء الجانى من وضع النار فعلاً فى المال المراد احراقه . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه وضع النار فى قش القصب الملاصق لمنزل المتهم ثم اتصلت النار بهذا المنزل وأن المتهم لم ير المجنى عليه وهو يفر بعد أن وضع النار إلى جهة زراعة القصب المملوكة له فاطلق عليه عياراً نارياً أودى بحياته واستخلصت المحكمة من ذلك أن المتهم إذ قتل المجنى عليه لم يكن فى حالة دفاع شرعى فهذا منها سائغ وليس فيه مخالفة للقانون .
(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣) .

(حـ) فى قيود الدفاع الشرعى :

٢٤ - يبيح حق الدفاع عن المال وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٠ عقوبات القتل العمد ملام المقصود منه الدخول فى منزل مسكون أو فى ملحقاته .
(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) .

٢٥ - دلت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات على أن حق الدفاع الشرعى يكون جائزاً إذا كلن الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكلن سبب النية فى ذلك وإذن فإذا كلن الحكم قد أدان المتهم فى جريمة التعدى على رجال البوليس ومقومتهم . بعد أن كلن قد أثبت فى واقعة الدعوى أن المتهم إنما فعل ذلك ليفلت من أيديهم الشخص الذى كلن قد قبضوا عليه بغير حق ولا مسوغ قانونى وذلك دون أن يتحدث فى صراحة عن أن رجال البوليس كلنوا حسن النية فى هذا القبض الذى تدعم ما يقول به فى هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ إذ العقب فى هذه الحالة لا يكون صحيحاً إلا عند توافر حسن النية لدى رجال البوليس .
(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/١٤) .

(د) في تجاوز حدود الدفاع الشرعى :

٢٦ - من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما اتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات أم انه تعدى حدوده - بنية سليمة - فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون إنما هو في الأمور الموضوعية البحتة التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ملأمت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها .

(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨) .

٢٧ - البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .
(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢) .

٢٨ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون .
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٦) .

٢٩ - إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامة وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤) .

٣٠ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٣٥١ الخاصة بالعدر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الواقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع يكون عليها الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى وأعملت فى حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزيدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نالفاً ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى نص عليها تلك المادة .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩)

(هـ) احكام متنوعة :

٣١ - من المقرر ان التشاجر بين فريقين إما ان يكون اعتداء من كليهما فيه من مدافع حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما ان يكون مبادرة بعدوان فريق ورداله من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع عن النفس او المال .

(الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨) .

٣٢ - اباح القانون في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة الضابط القضائى إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول ان ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامسك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الاصابات يكون قد تجاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حالة تبيح لها مقاومتها استعمالاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك إلى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدى على الضابط فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير اساس متعينا للرفض .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) .

٣٣ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به المتهم إذ كان قد انكر التهمة .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦) .

٣٤ - حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد اى اعتداء على نفس المدافع او على نفس غيره .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . جوهرى . وجوب مناقشة في الحكم والرد عليه واغفال ذلك عيب .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٠) .

٣٥ - ثبوت التدابير للجريمة بسبق الاصرار عليها او الميل لارتكابها ينتفى به حتماً موجب الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ٨٩٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) .

٣٦ - الدفاع الشرعى عن النفس شرطه ان يكون استعماله موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه .

(الطعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) .

٣٧ - لما كان من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع

مؤدية للنتيجة التي رتب عليها الحكم كما ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعقبة معتمد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان وإن كان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعنون في صحة استناد الحكم بشأنه - ان مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه الذى انتزعها من يده فما كان من الطاعنين إلا ان احاطوا بالمجنى عليه والقوه في مياه ترعة الاسماعيلية واخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها واستمروا في ذلك حتى خارت قواه وتوفي غرقا فان مقارفة الطاعنين لأفعال التعدى تلك واستمرارهم فيها بعد ان القوا بالمجنى عليه في الماء بقصد منعه من مغادرته وقد صار لا حول له ولا قوة وحتى خارت قواه ولقى حتفه تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان على من لم يثبت انه كان في الوقت ذاك يعتدى او يحلّول التعدى بل كان يحلّول النجاة بنفسه من الموت وهو ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٥) .

٣٨ - الاعتداء على من لم يثبت انه كان يعتدى او يحلّول الاعتداء على المدافع او غيره لا يتوافر به حق الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥) .

٣٩ - انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس اغفال الحكم مناقشة اسباب إصابة الطاعن وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى او نفيها - قصور .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥) .

٤٠ - صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى كطليته لقيام هذا الحق - رد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى تخالط التمسك به .

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥) .

٤١ - استعانة الطاعن باخر لنصرته على المجنى عليه - ينتفى به حتما موجب الدفاع الشرعى .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥) .

٤٢ - حالة الضرورة :

لما كان الاصل في القانون ان حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على

وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولكن قصارى ما أورده الدفاع عن الطاعن تبريرا لقيام حالة الضرورة انه كان في حالة فقر اثناء وجوده في الأردن وكان الفقر بمجرد لا تتحقق به حالة الضرورة ما لم يلتزم بالخطر الجسيم وبشرط الا يكون لإرادته دخل في حلوله وهو ما لم يدعه الطاعن ولا يعيب الحكم ان يلتفت عنه لانه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

مادة ٢٥١ مكررا

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل اثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها نفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الإصرار والترصد .

تعليقات

اضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٠ - العدد ٣٣ .

— يتطلب تطبيق المادة ان يرتكب فعل الاعتداء على حياة الجريح اثناء قيام حالة الحرب . والحرب صورة من العلاقة بين دولتين أو أكثر ولذلك لا تأخذ حكمها حوادث الثورة الداخلية أو العصيان المسلح أو التمرد والمرجع إلى قواعد القانون الدولي في تحديد بداية حالة الحرب وانتهائها ومن المقرر في فقه هذا القانون ان الهدنة لا تنهى الحرب وإنما يقتصر أثرها على مجرد إيقاف عمليات القتل ولكن تنتهى الحرب بأسباب أهمها عقد معاهدة الصلح بين المتحاربين وإذا ثبت ارتكاب فعل الاعتداء على الحياة خلال فترة الحرب فلا عبرة بالوقت الذي تحل فيه الوفاة فإن لم تحل إلا بعد انتهاء حالة الحرب اعتبر الظرف المشدد مع ذلك متوافراً^(١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٩٤

الباب الثاني

الحريق عمدا

مادة ٢٥٢

كل من وضع عمداً ناراً في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكاً لفاعل الجريمة أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ويحكم أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً ناراً في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص من ضمن قطار محتو على ذلك .

مادة ٢٥٢ مكررا

كل من وضع النار عمداً في إحدى وسائل الإنتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
— وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت في زمن الحرب .

— ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء من غير المحرضين على ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ والمنشور في ٣١/٧/١٩٧٥ .

مادة ٢٥٣

كل من وضع نارا عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو أسواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمعت أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

مادة ٢٥٤

من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر ملكها .

مادة ٢٥٥

من وضع نارا عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود أو في أكوام من قش أو تبن أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالضبط أو نقلت إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتوى على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكاً له .
أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر ملكها يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ٢٥٦

وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك .

مادة ٢٥٧

وفي جميع الأحوال المذكورة إذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالإعدام .

مادة ٢٥٨

ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - العدد ٥٧ .

مادة ٢٥٩

في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ إذا لم تستعمل مفرقعات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن خطر على الأشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس .

تعليقات واحكام

في

الحريق عمداً

● أركان جريمة الحريق العمد :

لا بد لتعم هذه الجريمة من توافر ركنان ركن ملدى وركن معنوى وذلك على التفصيل التالى :

(أولاً) - الركن الملقى - (فعل الاحراق) :

يعبر القانون عن الركن الملقى بقوله ، كل من وضع نلرا ، (المواد ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤) وظاهر انه لم يستلزم شروطاً معينة فى المادة الملتبهة التى تستخدم فى وضع النار ولا فى

الطريقة المادية التي يحصل بها الحريق فقد يكون وضع النار بالقاء كبريت او فحم مشتعل اثر سيجارة مشتعلة او غيرها من المواد التي من شأنها الاشعل إلا انه إذا كانت المادة الملتهبة من المفرقعات فإن استعمالها لإحداث الحريق يقع تحت حكم المادة ١٠٢ ومابعدا .

— ولا يشترط ان يضع الجاني النار مباشرة في الشيء المراد إحراقه فتنص المادة ٢٥٦ على انه يعاقب بالعقوبة المبية في المواد السابقة عليها كل من وضع النار في اشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك ، ويطلق على الحريق في هذه الصورة ، الحريق بالتوصيل ، ولا يشترط القانون في حالة الحريق بالتوصيل ان توضع النار في شيء من الاشياء المبينة في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٥ على سبيل الحصر بالتوصيل إلى إحراق شيء من هذه الاشياء الواردة في النصوص السابقة وهو ما يتحقق بوضع الجاني النار في شيء لا يعاقب القانون على إحراقه بفرض احداث حريق في شيء من الاشياء التي يعاقب على احراقها بمقتضى النصوص السابقة فيمتد فعلاً الحريق إليها .

● الجريمة التامة والشروع :

يدل ظاهر النصوص الوارد بها جرائم الحريق العمد انه لا يلزم لقيام الجريمة ان يتحقق الغرض الذي قصده الجاني من وضع النار عمداً في الشيء المراد إحراقه او إيصاله إليه في الحريق بالتوصيل أولاً يتحقق . إذ ان الجريمة تقوم في الحالتين . وعلى ذلك فإذالقى الجاني كرة مشتعلة على احد المنازل بقصد حرق منقولاته فانطفاة الكرة ولم يتحقق الغرض الذي ابتغاه من فعله المادي فإنه يعاقب في هذه الحالة عن جريمة الحرق العمد في صورتها التامة وليس على مجرد الشروع فيها على الرغم من ان النار لم تحرق محتويات المنزل .

الشروع والأعمال التحضيرية :

تقوم الصعوبة ايضاً في التمييز بين الأعمال التنفيذية التي تعد شروعاً والأعمال التحضيرية ولا نزاع في ان الأعمال التي ياتيها الإنسان قبل وجوده في مكان الجريمة تعد أعمالاً تحضيرية ومن هذا القبيل شراء او إعداد المواد الملتهبة او حيازتها ولو في الطريق إلى مكان الشيء المراد إحراقه . فإذا وصل الجاني إلى مكان الجريمة فإنه يشرع فيها إذا أتى فعلاً من الأفعال المرتبطة بها مباشرة ارتباط السبب بالمسبب كما إذا صب الغاز على الشيء المراد احراقه وكل من يحمل مادة الاشتعال او اشعل النار فعلاً في الشيء الذي اراد ان تصل منه النار إلى الشيء المراد احراقه (في الحريق بالتوصيل) .

ثانيا - الركن المعنوي - « القصد الجنائي » :

القصد الجنائي في جريمة الاحراق يتحقق متى تعمد الجاني وضع النار في الشيء وكلما ان الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة والمقصود بالعمد هنا هو توجيه الإرادة اختيارا إلى وضع النار في المكنن ايا كانت نتيجته او الباعث عليه اى سواء كان القصد الاول من ذلك هو مجرد احراق المكنن ذاته ام كان وضع النار في المكنن وسيلة لتحقيق اى قصد آخر .

— هذا ويلاحظ ان الجنى يسأل عن القتل العمد إذا نشأ عن الحريق موت شخص كان موجوداً في مكنن الجريمة وقت اشتعال النار ويسأل عن هذا ولو لم يتوقع بالفعل هذه النتيجة فهي نتيجة محتملة وفقا لما تجرى عليه الامور^(١) .

من أحكام محكمة النقض في الحريق العمد

١ - ركن العمد في معنى المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعنن بها هي توجه الإرادة اختيارا إلى وضع النار .
(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٦) .

٢ - من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبت والتي دين الطاعنن بها يتحقق بمجرد وضع الجنى النار عمداً في المكنن المسكون او المعد للسكن او في احد ملحقاته المتصلة به فمضى ثبت للقاضي ان الجنى تعمد وضع النار على هذه الوجه وجب تطبيق تلك المادة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنين انهما - وآخر محكوم عليه - وضعا النار عمداً في كومة من القش ملاصقة لمنزل المجنى عليها المسكون وذلك بان سكبا فوقها مادة الكيروسين ثم اشعلا فيها النار موقنين بان النار لابد متصلة بمنزل المجنى عليها انتقاما منها لنزاع بينها وبينهم ودانها بالمادة ١/٢٥٢ عقوبت فإن النعى على الحكم بعدم استظهار القصد الجنائي يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٩) .

(١) المراجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٨١ ومابعدهما والدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٣٧٨ والاستاذ مرتضى منصور في الموسوعة الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٥٠٢ .

٣ - متى كان الظاهر من الوقائع التي اثبتتها الحكم المطعون فيه ان المتهم الاول تعمّد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها بان اشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن فإنه يكون مسئولاً جنائياً وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الاول في وضع النار عمداً هذا فضلاً عن وجوب مؤاخذته بقصده الاحتمالي ومسائلته عن كلفة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله .
(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥) .

٤ - العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات هو توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار اياً كان الباعث عليه أي سواء كان الغرض من ذلك هو احراق المكن ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .
(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥) .

٥ - إذا كان الثابت ان المتهم سكب سائل البترول على نافذة ملكية طحن الغلال وهو يحمل اعواد الثقاب بقصد اشعل النار فيها فيكون بذلك قد أتى فعلاً من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ويعد هذا الفعل شروعاً لا مجرد أعمال تحضيرية .
(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠) .

٦ - لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ان يكون الجاني قد تحقق من خلو المكن من ساكنيه أو ان تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة الساكن للخطر بل ان النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيماً وحده في المكن الذي وضع النار فيه .
(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٧) .

٧ - القصد الجنائي في جريمة الاحراق يتحقق متى تعمّد الجاني وضع النار في الشيء وكن عالماً ان هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث إذا لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .
(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١) .

٨ - إذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي ان المتهم اشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم اطلقها في الحال قبل ان تمتد إلى الباب لتكثيف هذه الواقعة انها وضع النار عمداً بالواسطة الامر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات وإذا كانت المادة صريحة في انه يجب لتعمّل الجريمة المنصوص عليها فيها ان يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء المراد احراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء . فإنه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل وإذا توافر ولكن لم تصل النار فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة . وإنما تكون شروعاً

فقط بحيث إذا عدل المتهم برادته فلا تصح معاقبته وإذن فإن تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليها .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥) .

٩ - إن وضع النار عمداً في الأشياء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات يكون جنحة إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة وكانت الأشياء المحروقة لا تزيد قيمتها على خمسة جنيهات مصرية . ولم يكن من وضع النار خطر على الأشخاص أو الأموال وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنائية . ومحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف التي تكون فيها الواقعة جنحة .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٦/٦/١٩٤١) .

١٠ - يكفى لتوافر أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع (قديم) أن يكون الجاني وضع النار عمداً في محل مسكون أو معد للسكن بصرف النظر عن مقدار ما تلتهمه النار من المكن الذي علقت به أو من محتوياته وبصرف النظر عن علم أصحاب المكن أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمداً بمحلهم فإن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف ولا تأثير له في توافر أركان الجريمة الحريق وفق ما نص عليه القانون فإذا رش شخص بنزينا على مفروشات منزل وأشعل فيها النار فاطفاها الجيران الذين يلجأوا بالحضور على استغاثة فهو إذن قد وضع النار عمداً في محل - مسكون ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع (قديم) على فعلته سليماً لا عيب له .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٦/٤/١٩٣٤) .

١١ - يعتبر القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد متوافراً قانوناً متى كل الفاعل قد وضع النار عن علم مهما كل الباعث على ارتكاب الجريمة . ولذلك يعاقب طبقاً للمادة ٢١٧ من قانون العقوبات الحالي ، من يضع النار في داره وهو يقصد أن يتهم شخصاً آخر بالحريق .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٥٣) .

١٢ - وضع النار في حطب القطن جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ عقوبات (قديم) (٢٥٥ ع) لأن حطب القطن إما أن يكون من الأخشاب المعدة للوقود أو زرعاً محصوداً وكلاهما من الأحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة .

(محكمة النقض . والإبرام - حكم ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة عشرة صفحة ١٧٢) .

١٣ - وضع النار في أحطاب الذرة جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ عقوبات

(قديم) (المقلبة لنص المادة ٢٥٥ ع من القانون القائم) لأن هذه الاخطاب تعد من الاخشاب المعدة للوقود او على الاقل من المزروعات المحصورة المنصوص عليها في المادة المذكورة .

(محكمة النقض والإبرام . حكم ١١ مايو سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ ص ١٤١) .

١٤ - لتطبيق المادة ٢٢١ عقوبات (المقلبة لنص المادة ٢٥٦ ع من قانون العقوبات الحالي) يجب مراعاة الثلاثة اركان الآتية :

أولاً : وضع النار في اى شيء كلن .

ثانياً : وضع الشيء المذكور بكيفية من شأنها توصيل النار للشيء المراد احراقه (بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المادة السابقة) .

ثالثاً : وصول النار بالفعل للشيء المقصود بالحريق .

فإذا انعدم الركن الأخير فلا يكون الفعل المرتكب جريمة تامة بل يعتبر شروعاً فيها .

(قرار قاضى الأحوال بمحكمة طنطا في ٤ يونيو ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة - صفحة ٢٠٢) .

الباب الثالث
إسقاط الحوامل
وصنع وبيع الأشربة والجواهر المغشوشة
المضرة بالصحة

مادة ٢٦٠

كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦١

كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بإعطائها أدوية أو باستعمال
وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب
بالحبس .

مادة ٢٦٢

المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال
الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها
وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة . تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

مادة ٢٦٣

إذا كان المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه
بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦٤

لا عقاب على الشروع في الإسقاط .

مادة ٢٦٥

كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشا عنها مرض او عجز وقتى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامة ما نشا عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها او عدم وجوده .

مادة ٢٦٦

الغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ (الوقائع المصرية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ - العدد ١٢٥)

تعليقات وأحكام

على

الباب الثالث

■ اركان جريمة الإسقاط :

تتكون جريمة إسقاط الحوامل من ثلاثة اركان :

١ - وجود الحمل .

٢ - حصول الإسقاط .

٣ - القصد الجنائى .

ويختلف العقاب تبعا للوسائل المستعملة ولصفة المسقط .

ولهما يلي تفصيل للأركان :

١ - وجود الحمل :

لا يقع الإسقاط إلا على امرأة حامل والحمل هو البويضة الملقحة منذ

التلقيح إلى أن تتم الولادة الطبيعية فلا يشترط أن يكون الجنين قد تشكل او دببت فيه الحركة^(١) .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٩٤ .

٢ - حصول الإسقاط :

لم يعرف الشارع الإسقاط وقد عرفه الشراح بأنه طرد متحصل الحمل عمدا قبل الاوان فيقع الإسقاط كلما انقطعت حالة الحمل بوسيلة غير طبيعية ايا كانت . وبناء على ذلك يختلف الإسقاط الجنائى عن الإجهاض الطبيعى وعن الوضع قبل الاوان ويجوز حصول الإسقاط فى اى وقت من من اوقات الحمل فلا فرق بين ان يكون قد ارتكب فى بداية الحمل او فى وسطه او فى نهايته ولا يشترط ان يكون الجنين حيا فيعتبر الإسقاط جنائيا ولو ارتكب قبل ان يتشكل الجنين او تدب فيه الحركة ويعتبر كذلك ولو مات الجنين موتا طبيعيا قبل إخراجة عمدا (٢) .

ووسائل الإسقاط كثيرة والنصوص يمكن ان تنصرف عبارتها إلى جميع وسائل الإسقاط المعروفة سواء اكانت طبية كالجراحة واستعمال العقاقير ام غير طبية كاستعمال العنف والضرب ولو كانت بريئة فى مظهرها كالتدليك او الحملات الساخنة او كارتداء ملابس ضاغطة او مباشرة رياضية عنيفة كالقفز او حمل الاثقال فكلها تكفى للعقاب بشرط توافر القصد الجنائى المطلوب ويستوى ان يبشر الجنين وسيلة الإسقاط بنفسه ام ان يدل غيره عليها . وإنما ينبغى ان تكون الوسيلة صناعية فلا تقوم الجريمة بالإسقاط الذى يكون طبيعيا نتيجة مرض او ضعف او مجهود عنيف ولا بالولادة قبل الاوان مهما كن هناك من إهمال او خطأ جسيم من الام (٣) .

— ويتعين ان تتوافر علاقة السببية بين فعل الإسقاط وموت الجنين او خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعى لولادته فإن انتفت كما لو ارتكب المتهم الفعل إيذاء او اعطى الحامل مادة بنية إجهاضها ولم يكن لذلك اثر على الجنين ثم اصببت الحامل فى حالة سيرة فترتب على ذلك إجهاضها فإن الجريمة لا تتوافر اركانها ولا يعدو الفعل ان يكون شروعا وهو غير معاقب عليه ويخضع تحديد علاقة السببية للقواعد العلمية والقول بتوافرها او انتفائها من شان قاضى الموضوع (٤) .

٣ - القصد الجنائى :

لا يعاقب القانون بوصف الإسقاط إلا اذا حصل الإجهاض عمدا فلا يرتكب هذه الجريمة من سبب بخله فى إجهاض امرأة حامل ولكنه يرتكب جريمة الإصابة الخطأ . وقد يرتكب

(٢) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٦٨ .

(٣) الدكتور روف عبید المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥١٢ .

قتلا خطأ إذا انتجت وفاة المرأة عن فعله .. ويتوافر القصد الجنائي بانصراف إرادة الجاني وعلمه إلى عناصر الجريمة كما حددها القانون فيجب أن يكون عالما بوجود الحمل فإن كان يجهل ذلك وأحدث فعله إجهاضا فإنه لا يعاقب بمقتضى نصوص الإجهاض وإنما بمقتضى نصوص الضرب .. ويجب أن يثبت أن الجاني قد ارتكب فعله عن إرادة فلا يرتكب جريمة من يقع بسبب قوة قاهرة على حامل فيتسبب في إجهاضها .

ويلزم أخيرا أن يثبت أن الجاني قد قصد أحداث الإجهاض فيسأل عن عمد من يقرّف هذا الضرب على امرأة يعلم أنها حامل ولو أدى فعله إلى إجهاضها مادامت إرادته لم تنصرف إلى أحداث النتيجة التي حصلت وقد تكون هذه النتيجة محتملة ومع ذلك لا يحملها الجاني ذلك أن النتائج التي يسأل عنها الجاني ولم يقصدها قد وردت في القانون على سبيل الحصر وليست هذه النتيجة من بينها^(٥) .

حالة الضرورة :

قد تتوافر للإسقاط حالة الضرورة كما تتطلبها المادة ٦١ وذلك إذا كان الحمل يتضمن خطرا يهدد الأم في حياتها أو صحتها تهديدا جسيما وكان الإسقاط هو الطريقة الوحيدة لدفع هذا الخطر ولم يكن للجاني دخل في حلوله فهنا تمتنع مسئولية الفاعل طبقا للمبادئ العامة .

وإذا تم الإسقاط في الظروف السابقة بمعرفة طبيب أو جراح فلا تمتنع المسئولية فحسب بل يكون الفعل مباحا واستعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون (م ٦٠) وهو ما ينبني عليه زوال الصفة الإجرامية من أسسها وإذا أخطأ الجراح أثناء إجراء الإسقاط المباح خطأ فنيا جسيما الحق ضرا بالأم أو أودى بحياتها فيجب طبقا لأرجح الآراء فيما يتعلق بلجتمع خطأ مع سبب من أسباب الإبلحة - اعتبار الواقعة قتلًا خطأ (م ٢٣٨) أو إيذاء خطأ (م ٢٤٤) بحسب الأحوال - أما إذا تم الإسقاط ولم يتوافر له داعي الضرورة ومبرراتها فيسأل الجراح أو غيره مسئولية كاملة عن الجريمة وتكون صفة الجراح ظرفا مشددا فيها^(٦) .

صور الإسقاط

أولا - وقوع الإسقاط بالضرب أو نحوه :

(١) المادة ٢٦٠ عقوبات :

تنص المادة ٢٦٠ عقوبات على أن : كل من أسقط عمدا امرأة حبلًا بضرب أو نحوه من

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٦) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٢٣١ .

انواع الإيذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ويفترض في هذه الحالة ان الإسقاط حصل بغير رضا المرأة التي سقطت ولذا لا ينص القانون على عقاب المرأة في هذه الحالة^(٧) .
وتتطلب هذه الصورة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٠ ع توافر اركان الإجهاض البسيط فيتعين توافر الأركان العلة للإجهاض ثم كون المتهم شخصيا غير الحامل التي أجهضت ويقوم الظرف المشدد على استعمال العنف في الإجهاض ويفترض كما سبق عدم رضا الحامل به وعلة تشديد العقاب ان الاعتداء لا يقتصر على حياة الجنين وإنما ينال كذلك حق الحامل في سلامة جسمها^(٨) .

(ب) المادة ٢٦١ عقوبات :

تنص المادة ٢٦١ عقوبات على ان ، كل من اسقط عمدا امرأة حبلى بإعطائها ادوية او باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك او بدلاقتها عليها سواء كلن برضاها ام لا يعاقب بالحبس ، والجريمة هنا جنحة يستعمل فيها الجنى اية وسيلة اخرى غير الضرب او نحوه من انواع الإيذاء ويستوى فيها ان تكون المرأة راضية بالإجهاض او غير راضية ويعتبر الجنى فاعلا أصليا ولو اقتصر دوره على مجرد دلالة الحامل على الوسائل المجهضة^(٩) .

وخلاصة ذلك ان العبرة هي برضاء المرأة الحبلى بالإسقاط من عدمه فإن رضيت به فالواقعة جنحة دائما ومهما كانت الوسيلة المستعملة اى ولو كانت الضرب وهنا ينطبق نص المادة ٢٦١ عقوبات . اما إذا كلن الإسقاط بغير رضا المرأة الحامل فإنه هنا يكون الجنائية المنصوص عليها بالمادة ٢٦٠ عقوبات إذا كانت الوسيلة الضرب او نحوه من انواع الإيذاء ذلك ان الإسقاط في هذه الحالة جريمة ضد الجنين والام .

(جـ) المادة ٢٦٢ عقوبات :

— نصت المادة ٢٦٢ عقوبات على حالتين الاولى - حالة رضا المرأة باستعمال الوسائل المؤذية للإسقاط والثانية حالة تمكينها غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وظاهر من ذلك ان القانون راعى حالتين مختلفين وهما حالة استعمال المرأة الوسائل المؤذية للإسقاط بنفسها وبغير مشاركة احد لها في الاستعمال وحالة سكوتها وعدم مباشرتها شيئا بنفسها واقتصرها على تمكين غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وعبرة الرضا التي نصت عنها هذه المادة إنما وضعت للدلالة على معناها الأعم وهو الاستصواب والاستحسن^(١٠) .

(٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٧١ .

(٨) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٩٠ .

(٩) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(١٠) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٧٢ .

(د) صفة المسقط (ظرف مشدد) :

تنص المادة ٢٦٣ عقوبات على أنه ، إذا كلن المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وإعمالا لهذا النص فإن القانون يعتبر جريمة الإسقاط جنائية لمجرد قيام صفة من هذه الصفات لدى الجاني وبغير شرط آخر . ليستوى لن يلجا الطبيب في الإسقاط إلى الضرب أو تقديم دواء أو استعمال أية وسيلة تؤدي إلى الإجهاض أو لن يكتفى بدلالة المرأة على دواء أو وسيلة ويستوى أن ترضى المرأة بالوسيلة التي يلجا إليها الطبيب أو لا تكون راضية بها . وقد يحصل أن تكون المرأة التي تسقط نفسها طبيبة أو قابلة أو صيدلية والراجع عندئذ أنها لا تخضع لحكم المادة ٢٦٣ وإنما لحكم المادة ٢٦٢ فحكمة التشديد لا تتوافرها كلها^(١١) .

من أحكام محكمة النقض في إسقاط الحوامل

١ - جنائية إسقاط حبل عمدا لا يكفى لتوافرها أن يكون الفعل الذي نتج عنه الإسقاط قد وقع عمدا بل يجب أن يثبت أنه ارتكب بقصد أحداث الإسقاط .
(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٩) .

٢ - من المقرر أن الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان ومتى تم ذلك فإن أركن هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظ « الإسقاط » ، ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم في مثل هذه الحالة ركن من أركان الجريمة . وذلك بأن المستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الإسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط . ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل . لما كلن ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .
(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦) .

٣ - إن رضاء الحامل بالإسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة ذلك أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالإبادة ومن ثم فإن ذهب المجنى عليها برضاها إلى المحكوم عليه الأول ليجرى لها عملية الإسقاط وفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور وليس في

(١١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٩٩ .

مسلك المجنى عليه ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة المجنى عليها .
(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٧٠) .

٤ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تبيح الأفعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون بصفة عامة وتجريم الشارع للإسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وإنما يجعل منه إذا وقع جريمة يستحق فاعلها العقاب الذي فرضه الشارع لفعلته . فلا يكون مقبولاً ما عرض إليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الإسلامية تبيح إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبينه الشريعة .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢ / ١٩٥٩) .

الباب الرابع هتك العرض وافساد الأخلاق مادة ٢٦٧

من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
فإذا كان الفاعل من اصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات وأحكام

● تعريف الاغتصاب :

المواقعة ، كما وردت بنص المادة ٢٦٧ / ١ عقوبات هي المعنى المرادف لكلمة اغتصاب الأنثى والتعبير الأخير هو الشائع عملا ولا خلاف بين أن يكون الفعل واقعة الأنثى بغير رضاها أو أن يكون اغتصابها لأن كل التعبيرين يعبر عن صاحبه ويتفق معظم الفقهاء على أن الواقعة كما هي واردة في المادة ٢٦٧ / ١ عقوبات إنما تعنى اتصال رجل بامرأة اتصالا جنسيا كاملا دون رضا صحيح منها بذلك .
ويبين من هذا التعريف أن هذه الجريمة لا تنهض إلا بتوافر ركنيها المادى والمعنوي فاما الركن المادى فهو فعل الواقعة بدون رضا الأنثى واما الركن المعنوى فهو القصد الجنائى لدى الجانى^(١) وذلك على التفصيل الآتى

أولا . الركن المادى

الوقاع أو الجماع هو ايلاج الرجل عضو الذكر في فرج الأنثى والجماع لا يقع إلا بين رجل وامرأة وعلى ذلك فما يقع بين رجل وآخر من أفعال الفجور وما يقع من أنثى وأخرى من أفعال الفسق لا يعتبر جماعا بالمعنى المعروف به قانونا
والاغتصاب هو الجماع غير المشروع الذى تجبر الأنثى عليه والاغتصاب بهذا المفهوم

(١) الاستاذ عزت محمد النمر في جرائم العرض في قانون العقوبات المصرى الطبعة الاولى ١٩٨٤ ص ٢٥٠

لا يقع إلا من رجل على امرأة أما إذا أكرهت أنثى رجلا على موافقتها فلا تعتبر أنها اغتصبت
وإنما تكون قد هتكت عرضه .

والاغتصاب لا يمكن إلا باتيين الأنثى في فرجها أما واقعة الأنثى في دبرها فلا يعد
اغتصابا وإنما هتك عرض ولا يكون إلا بيلاج عضو تذكير الرجل أما ايلاج ما دون ذلك في
فرج المرأة فلا يعد اغتصابا وإنما من قبيل هتك العرض .

ولا يتحقق الركن المادي إذا اجتمع رجل بامرأة كرها عنها وكلن اجتماعه بها مشروعا
للزواج الذي يواقع زوجته رغما عنها لا يعد مغتصبا لها ذلك أن له أن يواقعها بحكم عقد
الزواج ولو رفضت ذلك وقاومت ممتنعة عن تسليم نفسها له . إلا أن ذلك مناطه أن يكون
بينهما عقد زواج صحيح لا بطلان فيه ولا فساد .

كذلك لا يتحقق الركن المادي إذا ما واقع رجل زوجته التي طلقها طلاقا رجعيا وكانت
موافقتها لها في فترة العدة إذ تعتبر هذه الواقعة مراجعة لها^(٢) .

وتعلم هذه الجريمة يفترض أن يكون الجاني قادر على الدفاع وأن تكون المرأة سالحة
لذلك فإذا كلن الجاني غير قادر أو كانت الأنثى غير سالحة عد فعله جنائية هتك عرض^(٣) :

● عدم رضا الأنثى :

يتأتى عدم رضا الأنثى إذا كانت معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة أو إذا كلن
رضؤها نتيجة لمكر أو خديعة أو وقعها فيه الجاني فأصبح رضؤها مشوبا بالغش
والتدليس . وتكون الأنثى معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة إذا وقع عليها من
الجاني إكراه سواء أكلن إكراها ماليا أو أدبيا فكلاهما يفقد الأنثى رضائها . إذ أنه وكما أن
الإكراه المادي الواقع على الأنثى يعدمها إرادتها ويفيد تحقق ركن عدم الرضاء فإن الإكراه
الأدبي له نفس الأثر مادام يثبت من ظروف الدعوى وملاسلاتها أنه لولا وقوع هذا الإكراه
الأدبي لما سلمت الأنثى نفسها للجاني . وقيل بأن انسحاق المرأة التي تعتقد باتصال بعض
الرجال والمشعوذين بالجان وراء طلبية طلبت هؤلاء الأشخاص واستسلامها لهم بعد أن
يكونوا قد هياوا الجو المناسب لذلك بإظلام المكان وإطلاق البخور وتكر بعض العبارات -
ليس مرده إرادة حرة بل إرادة مشوبة بالمكر والخديعة ويتحقق في حق هؤلاء الأشخاص
ركن انعدام الرضاء^(٤) .

(٢) المستشار سيد البطل في الجرائم المخلة بالأداب لقها وقضاء طبعة ١٩٨٣ ص ٣١٠ وما بعدها

(٣) المستشار مصطفى الشاذلي في الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار والأداب ص ٦٦

(٤) المستشار سيد البطل المرجع السابق ص ٣١١ .

— ومما يعدم الرضاء كذلك استعمال المواد المخدرة او المنومة وقد حكم بان هذا الركن يتوافر باستعمال البخور الذى يحدث نوارا . وإن لم يصل إلى حد فقد الصواب إذا كلن من شأنه فقدان قوة المجنى عليها وسلب رضاها . وكذلك يعتبر الرضاء منعدما إذا حصل الوقاع خلال نوم المجنى عليها . او هى فى حالة إغماء او صرع او غيبوبة بفعل مسكر او مخدر او بسبب تنويم مغناطيسى وكذلك فى حالة الجنون وعدم التمييز فمن يواقع مجنونه او صغيرة غير مميزة يعد مغتصبالها اما الانثى المميزة فمادام الوقاع قد حصل برضاها فلا يؤاخذ الفاعل على اغتصاب وإنما قد يؤاخذ على هتك عرض بغير قوة ولا تهديد إذا كانت سن الانثى لم تبلغ ثمانى عشر سنة كاملة وفقا للمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات^(٥) .

● تعدد المتهمين فى جريمة الاغتصاب :

ذهب رأى فى الفقه إلى ان الركن المادى لجريمة الاغتصاب يقوم على عنصريين الاتصال الجنسى والفعل الذى يكون من شأنه اعدام رضاء المرأة كالعنف مثلا فإن كل من يصدر عنه احد هذين الفعلين يعتبر - تطبيقا للقواعد العامة - فاعلا مع غيره وبناء على ذلك فإن من امسك بجسم المرأة كى يشل مقاومتها فى حين اغتصابها زميله كلن فاعلا معه للجريمة ومن باب لولى يعد فاعلا من ضرب المرأة او هدها بالسلاح كى ترضخ لرغبة زميله . وانتهى هذا الراى إلى انه من المتصور ان تاتى هذا الفعل امرأة وتعد المرأة فاعلة مع غيرها لهذه الجريمة وتطبيقا لذلك فإنه إذا امسكت امرأة بجسم اخرى لكى تشل مقاومتها تمكينا للرجل من اغتصابها فكلاهما فاعل للجريمة^(٦) ولكن يرد على ذلك بأن جريمة الاغتصاب لا تقع الا من رجل على امرأة ويشترط لتوافر ركنها المادى حدوث ايلاج من جانب الرجل فى فرج المرأة ومن ثم فإن الشخص الذى يقوم بمواقعتها يعتبر فاعلا أصليا للجريمة اما من عداه ممن يشل مقاومة المرأة بيده او يقدم الملاءة المخدرة للمفردة للوعى انما يعتبر شريكا بالمساعدة^(٧) .

● الشروع فى جريمة الاغتصاب :

الشروع فى جريمة الاغتصاب حسب تعريف المشرع للشروع ذاته يكون بان يبدأ الجانى فى تنفيذ الفعل المادى او الركن المادى للجريمة ثم يوقف هذا التنفيذ او يخيب اثره لاسباب لا تدخل لإرادة الجانى فيها . ولما كانت جريمة الاغتصاب لا تتحقق الا باتيان

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٠٧ .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص

(٧) الدكتور احمد كامل سلامة فى جرائم الاعتداء على الاشخاص الجزء الثانى ص ١٤ .

الجاني فعل الواقعة أى بتمامه مع اتجاه ارادة الجاني إلى اثبات هذه الواقعة وأنه يقصدها - فإن الشروع في هذه الجريمة يتحقق في كل حالة لا يتم فيها فعل الايلاج سواء كلياً لو جرتياً بسبب لا دخل لارادة الجاني فيه كحصول مقاومة من المجنى عليها منعه من اتمام الجريمة ويتعين أن يكون عدم اتمام فعل الايلاج أو فشله راجعاً إلى سبب اجنبى عن الجاني نفسه ولا دخل لإرادته فيه فيعد سبباً راجعاً إلى فعل اجنبى عن الجاني لا دخل لإرادته فيه استغلة المرأة المجنى عليها وتجمع الناس على صوت هذه الاستغلة^(٨) .

— ويثير البحث في الشروع في جريمة الاغتصاب تسلاً حول مسئولية المتهم في حالة استحالة وقوع جريمة الاغتصاب لعيب عضوى في المتهم أو في المجنى عليها كلن يكون الجاني عنيماً أو أن تكون المجنى عليها ضيقة الفرج مما يستحيل معه ايلاج الجاني بها وجرياً على ما ذهبت إليه محكمة النقض من الأخذ بالتفرقة بين الاستحالة المطلقة والنسبية فإن تعذر وقوع جريمة الاغتصاب لكون الجاني عنيماً فإن ذلك يعتبر من قبيل الاستحالة المطلقة التى لا يعاقب القانون بسببها عن شروع في اغتصاب ولكنه يقتصر عقابه عن جريمة هتك عرض . أما إذا كلن وقوع جريمة الاغتصاب مستحيلاً بسبب ضيق فرج الأنثى فإن ذلك يعد من قبيل الاستحالة النسبية ومن ثم يمكن معاقبة المتهم عن شروع في الاغتصاب^(٩) .

ثانياً . الركن المعنوى (القصد الجنائى)

الاغتصاب من الجرائم التى لا تقع إلا عمداً والسائد في الفقه أن القصد اللازم توفره لدى الجاني في هذه الجريمة هو القصد الخاص بمعنى أنه لابد وأن تكون نية الجاني أو غايته «واقعة الأنثى» دون ما عدا ذلك من الأفعال المنافية للأداب أو المخلة بالحياء . وبهذه النية يتميز الشروع في الاغتصاب عن هتك العرض . والتوصل إلى القول بوجود الشروع إنما يكون بعد التحقق من دلالة الأفعال على غرض واقعة الأنثى دون التلبس . ولكن القصد الجنائى يتطلب لوجوده فضلاً عن غرض واقعة الأنثى أن يكون الجاني وقت ارتكاب الفعل عالماً بجانب الواقع في الجريمة أى أن يكون عالماً بأن الواقعة غير مشروعة . وأنه يقرها بدون رضا الأنثى ولا تلازم بين ارتكاب الفعل وقيام العلم لدى الجاني بعناصر الواقع . إذ لا يستبعد أن يكون معتقداً أن المقاومة هي من قبيل التمتع غير الجدى . وإن الفعل يقع بالرضا خاصة إذا كلن سلوك الأنثى معه في ظروف الواقعة يبرر هذا الاعتقاد ومن الجائز أن يعتقد الجاني لغلطه أو جهله في مشروعية الواقعة كما لو كلن

(٨) الاستاذ عزت النمر المرجع السابق ص ٢٦٤

(٩) الدكتور احمد كامل سلامة المرجع السابق ص ١٣ .

قد طلق زوجته رجعيا و اراد الاستمتاع بها بعد ذلك على اعتبار ان له الحق في مراجعتها في حين ان طلاقه قد صار باثنا بمضى العدة . وفي هذه الاحوال التي يدفع الجاني فيها بالغلط في الواقع مؤيدا دفعه بما يبرر جديته يجب لإدانته اثبت علمه وبالتالي فيلزم القصد الجنائي .

ومتى ثبت علم الجاني ووضحت نيته او قلم الدليل عليها فقد تحقق القصد لديه واستحق للعقاب ولا يعتد بعد ذلك بالبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة فسواء ان يكون مقررها مدفوعا بباعث الشهوة البهيمية او ان يكون مدفوعا بباعث الانتقام من المجنى عليها او نوبها او بغير ذلك من البواعث^(١٠) .

عقوبة الاغتصاب

عقوبة الاغتصاب في صورته البسيطة :

حدد الشارع عقوبة الاغتصاب في صورته البسيطة بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة . وهو الاغتصاب الذي يتوافر اركانه المطلوبة قانونا دون ان تقترن بظرف مشدد من الظروف التي ذكرتها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات . فإذا ثبت للقاضي توافر اركان الجريمة وقلم الدليل على اسنادها لمتهم معين كان له ان يختار بين عقوبتين الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة حسبما يترأى له على ضوء ما هو ثابت بالأوراق من جسامة العنف والسمعة الاخلاقية للمجنى عليها وسنها وكونها متزوجة ام لا ومقدار مقاومتها للجاني قبيل اغتصابها ولا يمنع النص على العقوبة التخيرية بين الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة من ان يطبق القاضي الظروف المخففة كالزواج اللاحق بالمجنى عليها إعمالا للمادة ١٧ عقوبات فيهبط بالعقوبة إلى مدون ذلك^(١١) .

● الظروف المشددة للاغتصاب :

نصت المادة ٢٦٧/٢ عقوبات على انه (فإذا كان الفاعل من اصول المجنى عليها او من المتولين تربيتها او ملاحظتها او ممن لهم سلطة عليها او كان خادما بالأجرة عندها او عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة) وإعمالا لهذا النص فإن الظروف المشددة هي :

(١٠) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٨٢ .

(١١) الدكتور احمد كامل سلامة المرجع السابق ص ١٦ .

١ - اصول المجنى عليها :

يراد باصول المجنى عليها من تناسلت منهم تناسلا حقيقيا فيصدق ذلك على الاب والجد الصحيح وان علا والجديد الصحيح وان علا ولا يعد من الاصول الاب او الجد بالتبني لان الشريعة الإسلامية لا تعترف بهذا النظام ويجب ان تكون صلة البنوة شرعية فلا ينطبق التشديد على الاب غير الشرعي^(١٢) وقد ذهب البعض إلى القول بأن صراحة النص تمنع من تطبيق الظرف المشدد على الاب لام لان الاصل عندهم هو كل ذكر اعلى تنتسب إليهم المجنى عليها ولذا لم يدرجوا الاب لام ضمن الخاضعين للظرف المشدد . ولكن رد على هذا الراى بوجوب المساواة بين اصول المجنى عليها جميعا سواء من تنتسب إليهم عن طريق الام كاب ام مثلا او من تنتسب إليهم بطريق الاب كاب الاب وعلى ذلك فإنه يتعين فهم صيغة اصول المجنى عليها بمعناها الواسع الذى يشمل اصولها من ابياها ومن امها اللذان يشكلان نسب الإنسلن اصلا^(١٣) .

٢ - المتولون تربية المجنى عليها او ملاحظتها .

وهم كل من له الإشراف على المجنى عليها سواء كان ذلك بحكم القانون او بحكم الواقع كالعم والوصى والاخ وزوج الام والمخدوم بالنسبة لخدمته وصاحب العمل بالنسبة للعمل عنده والمدرس بالنسبة لتلميذته في مدرسة يعمل بها او يقدم لها درسا خاصا^(١٤) .

٣ - من له سلطة على المجنى عليها :

ويستوى في السلطة ان تكون قانونية او فعلية وقوام هذه السلطة ما للشخص من مقدرة على تنفيذ اوامره على المجنى عليها والسيطرة على تصرفاتها . ومثل السلطة القانونية سلطة المخدوم على خدامته ورب العمل على عاملاته . اما السلطة الفعلية وهى التى ترجع إلى واقع الامر لاتبنائها على صفة قانونية فمثالها سلطة احد اقارب المجنى عليها إذا لم يكن من المتولين تربيتها وكان يسخر الجانى بعض الفتيات لجمع الاعقاب او الشحاذة لحسابه ويفرض عليهن اتلوة معينة والاعتراض للأذى ففى هذه الحالة تكون له سيطرة فعلية عليهن بلا جدال^(١٥) .

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٤٢٠ .

(١٣) الاستاذ عزت النمر المرجع السابق ص ٢٨٣ .

(١٤) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ٦٨ .

(١٥) الدكتور احمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون العقوبات - القسم الخامس الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٦٣٩ .

٤ - الخادم بالأجر عند المجنى عليها أو عند من تقدم ذكرهم :

يراد بالخادم كل شخص ينقطع لخدمة المجنى عليها فيقوم بما كلفه به من أعمال مادية تحتاجها في حياتها اليومية وذلك نظير أجر يتقاضاه منها ويقتضى عمله على هذا النحو التجول في أنحاء البيت والاختلاط المستمر بمخدومته ومحاولة من جانبها لإرضائها فتنشأ بينهما اللفة ومودة تزين له ارتكاب جريمة الاغتصاب على مخدومته ومن ثم يخرج من مفهوم الخدمة من يتردد على عدد من المساكن أداء لعمله كمحصل الكهرباء أو قارئ العدادات كما يخرج من هذا المفهوم من يقوم بعمل ذهني كالمحاسب والسكرتير الخاص ومن ثم لا يتوافر في حقهما الظرف المشدد الخاص بالخدمة لقاء أجر . كما يتوافر الظرف المشدد إذا وقع فعل الاغتصاب من خادم عند من تقدم ذكرهم من أصول المجنى عليها والمتولين تربيتها وملاحظتها وأصحاب السلطة عليها كان يكون المجنى خادما بالأجر لدى الوصى على المجنى عليها أو لدى رئيسها في العمل أو لدى مرعوسيتها^(١٦) .

من أحكام النقض في الاغتصاب

١ - لما كُنَّ صغرى سن المجنى عليه هو من الأمور التي يسبوغ لقاضى الموضوع أن يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير الإكراه وكلن الحكم قد دلل على توافر ركن الإكراه في حق الطاعن بما قرره شهود الواقعة ولصغرى سن المجنى عليها وهو ما لا يمارى الطاعن في أن له معينة من الأوراق فإن منعاه في هذا الخصوص يكون في غير محله .
(الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣) .

٢ - لما كُنَّ الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى أقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع ، الطاعن ، جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها إلى غرفة النوم حيث قلم بمواقعتها كرها عنها وكلن يبين من مطلعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها سواء بمحضر الشرطة أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاستناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تخل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١ / ٥ / ٢٥) .

(١٦) الدكتور أحمد كامل سلامة المرجع السابق ص ١٨

٣ - ركن القوة في جريمة واقعة الانثى بغير رضاها يتوافر كلما كلن الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة او التهديد او غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة لما كلن ذلك وكلن الحكم قد اثبت ان الطاعن الثاني وزمياً له قد هددا المجنى عليها .. بقتل وليدها الذي كانت تحمله ان لم تستجيب لرغبتها في موافقتها مما ادخل الفرع والخوف على قلبها - بعد ان انفرد بها في قلب الصحراء - خشية على وليدها فاسلمت نفسها لكليهما تحت تاثير هذا الخوف . فإن في ذلك مليكفي لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة .
نقض ١٦/٢/١٩٨٠ السنة ٢١ - ص ٢٨٩) .

٤ - للمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الإكراه ومتى اثبت الحكم اخذه باقوال المجنى عليها التي اطمأنت إليها انها لم تقبل واقعة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد ان يقوم بموافقتها فإن هذا الذي اوردته الحكم كاف لإثبات توافر جريمة واقعة انثى بغير رضاها باركانها بما فيها ركن القوة .
(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .

٥ - إذا كلن الحكم في جريمة الوقاع - قد دلل على الاكراه بادلة سليمة في قوله : إن الطاعن امسك بالمجنى عليها من ذراعيها وادخلها عنوة زراعة القطن فقلومته إلا انه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها والقها على الأرض وهددها بمطوأة كلن يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له ، فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي اثبت وجود كدمة بجبهة المجنى عليها وان بنيان المتهم الجسماني فوق المتوسط وانه يمكنه واقعة المجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية اما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من ان خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الاضربات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى ان المجنى عليها لم تبد مقاومتها جسمانية فعلية في درء المتهم عنها . هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي ان المجنى عليها استسلمت تحت تاثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الاكراه وعدم الرضاء في جريمة الدفاع .
(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٩) .

٦ - متى كلنت الواقعة الثابتة هي ان المتهم إنما توصل إلى واقعة المجنى عليها بالخدعة بان دخل سريرها على صورة ظنته معها انه زوجها فإنها إذا كلنت قد سكتت تحت هذا الظن فلا تاثير لذلك على توافر اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/١٤) .

● الشروع في الاغتصاب :

٧ - إن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وإمسكه برجلها ذلك يصح في القانون عدة شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة بان المتهم كلن يقصد إليه لان هذه الفعل من شأنها فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك القصد .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/١/١٩٤٢) .

٨ - متى كلن الحكم قد اثبت ان المجنى عليها كانت تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وامسك بها ورفع رجلها بحلول موافقتها فقامته واستغلت فخرج يجرى . فهذه الواقعة يصح في القانون عدة شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة بان المتهم كلن يقصد إليه إذ ان هذه افعال من شأنها ان تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩) .

٩ - إذا كلن الثابت مما اورده الحكم ان المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معها بالسيارة بقصد موافقتها ثم انطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبى الطريق حتى إذا ما اطمأنا إلى انها قد صلا بامان من اعين الرقباء وان المجنى عليها صارت في متناول ايديهما شرعا في اغتصابها دون ان يحفلا بعدم رضائها عن ذلك ودون ان يؤديا لها الاجر الذى عرضاه عليها في اول الامر او الذى طلبته هي - على حد قولهما - معتمدين في ذلك على المسدس الذى كلن يحمله احدهما والذى استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتها ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطردة السيثة وحين اوشكا على اللحاق بها اطلق عليها المتهم الاول النار من مسدسه فقتل على احدهما واصاب الآخر فان ما انتهى الحكم من توافر اركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها - استنادا إلى الاسباب السالفة التي اوردها - يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١/١٩٦١) .

١٠ - اتفق قبطى متزوج مع ام فتاة تبلغ من العمر اثنى عشرة سنة على ان تزوجه من ابنتها بعقد زواج ظاهرى وتوصل بهذه الواسطة إلى معاشرة الفتاة معاشرة الأزواج وهي تعتقد انها تسلم نفسها لزوجها الشرعى فحكمت المحكمة ان الزوج المزعوم يعاقب بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٢٣٠ ، قديم ، المقابلة للفقرة الاولى من المادة ٢٦٧ من القانون الحالى ، ولو لم يكن يقصد مجرد ارضاء الشهوة بل كلن يرمى إلى إنشاء أسرة جديدة وقررت في حكمها هذا .

لأولاً : إن الإكراه وهو ركن من الأركان الأساسية لجريمة الواقعة أنثى بغير رضاها - قد يكون ادبياً كما يكون مادياً - وقد ينشأ الإكراه الأدبي عن طريق خداع يتخذها الجاني لإيقاع المجنى عليها في الخطأ .

ثانياً : يعاقب على جريمة الواقعة الانثى بغير رضاها متى وقعت مهما كان الباعث للمجنى على ارتكابها .

(محكمة النقض والإبرام حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ - الجريدة الرسمية سنة سابعة عشر صفحة ٩٩) .

● في صفة الجاني :

١١ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس علمة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوي المجنى عليه إعطاؤه دروسا خاصة والإشراف عليه في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩) .

١٢ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكن الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢) .

١٣ - لما كانت الصلة بين السيد وخدامه مستمدة من القانون فإنه يكفي عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٣/١١) .

١٤ - أنه وإن كانت عبارة « خدام بالأجرة » الواردة بالمادة ٢٣٠ عقوبات (قديم) المقابلة لنص المادة ٢٦٧ ع) .

لا يصح أن تتناول كل فرد يشتغل بالأجرة للمجنى عليها أو لمن لهم سلطة عليها إلا أنه يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل المجنى

عليها لو منزل احد ممن لهم سلطة عليها والذين يجدون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات الماجورة التي يقومون بها فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تنيسر لغيرهم .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ المجموعة سنة ١٩١٩ ص ٣٣) .

مادة ٢٦٨

كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات وأحكام

تعريف هتك العرض :

يمكن تعريف هتك العرض بأنه فعل مذل بالحياء يقع على جسم مجنى عليه معين ويكون على درجة من الفحش إلى حد مسخسه بعورات المجنى عليه التي لا يدخرو سعا في صونها وحجبها عن النفس أو إلى حد اتخذا المجنى عليه أداة للعبث به في المسلس بعورات الجاني أو الغير^(١) .

والذى يميز هتك العرض عن جريمة الاغتصاب أن الاغتصاب لا يقع إلا على انثى أما هتك العرض فيقع على أى إنسان ذكرا كلن أو انثى وشرط الاغتصاب أن يكون قد حصل الوقاع أما هتك العرض فلا يشترط فيه ذلك بل يشمل مدون الوقاع من الأفعال المنافية للآداب فإن حصل الوقاع في المحل المعد له وكانت المجنى عليها انثى فالفعل اغتصاب وإلا فهو هتك عرض وعلى هذا يدخل في هتك العرض الفسق بالانثى في غير المحل المعد لذلك والفسق بالذكور وكل فعل دون الوقاع يقع على أى إنسان ذكرا كلن أو انثى^(٢) .

(١) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٦٨٧ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين في المرجع السابق ص ١٨٩ .

● أركان الجريمة :

(١) الركن الملقى :

يتحقق الركن الملقى فى جريمة هتك العرض بقيام الجانى بالكشف عن عورة المجنى عليه او ملامستها . والمرجع فى اعتبار ما يعتبر من جسم الإنسان عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون العرف الجارى واحوال البيئات الاجتماعية التى يعيش فيها المجنى عليه .

ولا يشترط فى القانون للقول بوقوع جريمة هتك عرض أن تتم ملامسة الجانى لعورة المجنى عليه ذاتها إذا يكفى لتوافر الركن الملقى ملامستها وعليها من الملابس او غيرها ما عليها إذ يكفى لهتك العرض الكشف عن العورة او ملامستها او الأمرين معا من باب أولى ويقع هتك العرض أيضا حتى ولو تمت الملامسة او الكشف عن العورة على من لا يصون عرضه وعلى ذلك فالكشف عن عورة عاهرة يعد من قبيل هتك العرض إذا حصل بغير رضاها^(٣)

● استعمال القوة او التهديد :

لا يشير ركن القوة والتهديد إلى وجوب حصر الفعل القوة المادية او الإكراه الملقى والتهديد أى الإكراه المعنوى بل أن الفقه يذهب إلى توسيع دائرة القوة والتهديد فى هذه الجريمة لتصل إلى الحد الذى ينعدم به رضا المجنى عليه تملما كما هو الحال فى جريمة الاغتصاب فأى فعل يصدر عن الجانى يؤدى إلى عدم رضا المجنى عليه بالفعل يدخل تحت دائرة التجريم .

ويقصد بلفظ القوة - الإكراه الملقى أى اثبات أفعال مادية لمنع مقومة المجنى عليه وسلب إرادته منها . كما يقصد بالتهديد من ناحية أخرى الإكراه المعنوى او الإكراه الأدبى وصورة هذا الإكراه من يصوب مسدسا إلى المجنى عليه ويهدده بإطلاق النار عليه إن لم يخلع سرواله . او التهديد بإفشاء سر يحرض عليه وعلى إخفائه او التهديد بالحلق شر جسيم بالمجنى عليه او شخص عزيز عليه ويشترط فى الوسيلة المتخذة فى الإكراه المعنوى او التهديد أن يكون لها أثر جدى فى نفس المجنى عليه بحيث ينعدم رضائه^(٤)

(ب) الركن المعنوى (القصد الجنائى) :

يتحقق هذا الركن بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل المخدش للحياء العرضى للمجنى

(٣) المستشار سيد البغل المرجع السابق ص ٣٢٤

(٤) الأستاذ عزت محمد النمر المرجع السابق ص ٣١٦

عنه ونتيجته ولا عبء بما يكون قد دفع المتهم إلى جريمته كإرضاء لشهوته الجنائية فيصبح العقاب ولو كان الجاني عنيماً أو لم يقصد من الجريمة سوى الانتقام من المجنى عليه أو زويه . ولا يتحقق هذا الركن إذا ما حدث الفعل عرضاً دون قصد من الجاني مثل من تطلّوت يداها إلى ملابس آخر يتشاجر معه فتعرّقت وكشفت عن عورته ومن لامست يده عورة أخرى في إحدى وسائل النقل المزدحمة دون أن يكون ذلك بنية الاعتداء وخدش عطفة الحياء العرضي من ناحية المسلس بعوراته .

ولا يعد فعل الأطباء إخلال بالحياء العرضي طالما أن هذه الأفعال لم تتطاول في جسم المريض إلى ما جلوز ضرورة الكشف أو العلاج^(٥) .

● الشروع في هتك العرض :

يسوى القانون في العقاب بين هتك العرض وبين مجرد الشروع فيه (المادة ٢٦٨ عقوبات) وهذه التسوية لا يصح تحمل إلا على أسس أن المشرع قصد احكام الحماية الجنائية للعرض ولذلك شدد العقاب على مجرد البدء في الاعتداء عليه وجعله مساوياً في تكوين الجريمة للتنفيذ التام . خروجاً على القاعدة العامة ولكن ذلك لا يمنع من أن نصلاف في ضوء المذهب الشخص المطبق في تحديد البدء في التنفيذ حالات تتميز عن الفعل التام ومن ذلك استخدام القوة أو التهديد بنية هتك العرض ولكن الجاني لا يتوصل من ذلك إلى مقصده لسبب لا دخل لإرادته فيه وهذه الصورة من الشروع لا تتحقق إلا في هتك العرض بالقوة أو بالتهديد أو ما إليه . ومن الجائز أن يتحقق بفعل مغل بالحياء لا يبلغ من الجسامة حد اعتباره هتك عرض ويكون مقصد الجاني في ارتكاب هتك العرض ذاته واضحاً ولكنه يمنع من اتعلم غرضه لسبب خارج عن إرادته . كقدوم أحد الأشخاص بالمصلافة أو لمقاومة المجنى عليه واستغلتته . وهذه صورة تتحقق في هتك العرض بالقوة وما إليها أو بدون ذلك

ومن البديهي أن تحديد الشروع يكون وفقاً للقواعد العامة في المادة ٤٥ عقوبات غير أن التسوية بينه وبين تحقق الجريمة تامة بارتكاب أحد أعمال الفحش تعنى أن القانون قد جعله مكوناً لذات الجريمة وبالتالي فإن عدول الجاني عن اتعلم ما شرع فيه لا يمحو جريمته ولا يحول دون عقابه^(٦) .

● الظروف المشددة :

يستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات أن هناك نوعان من الظروف المشددة هما سن المجنى عليه وصفة الجاني .

(٥) المستشار مصطفى الشاذلي المرجع السابق ص ٨٠

(٦) الدكتور عبد المهيمن المرجع السابق ص ٦٩٨ .

أولاً - سن المجنى عليه :

شدد المشرع العقوبة فأجاز إبلاغها إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وهي خمسة عشر عاماً إذا كلن سن المجنى عليه لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة وعلة التشديد تقوم في استغلال الجاني لضعف المجنى عليه وسهولة ارتكاب الجريمة بأي قدر من القوة . والعبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتماداً على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أي سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقية .

ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة به قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة^(٧) .

ثانياً - صفة الجاني :

شدد المشرع عقوبة هتك العرض بالقوة أو التهديد إذا كلن الجاني ممن ذكرتهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات بأن يكون الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كلن خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وقد ذكر المشرع الظروف السابقة على سبيل الحصر فلا يجوز القيلس عليها فإذا توافر أي منها كلن ذلك سبباً لتشديد العقاب بإبلاغه إلى الحد الأقصى للأشغال الشاقة المؤقتة وهو خمسة عشر عاماً أما إذا اجتمعاً ظرفاً صغر السن والظرف الخاص بصفة الجاني فإن المشرع شدد العقاب بإبلاغه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة^(٨) .

من أحكام محكمة النقض

في

هتك العرض بالقوة

١ - لما كلن لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الإكراه أثراً في جسم

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٢٢

(٨) الدكتور أحمد كامل سلامة المرجع السابق ص ٤٢

المجنى عليها كما انه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة ان يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها كما انه لا يقتصر ركن القوة في جنائية هتك العرض على القوة المادية بل ان الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها في النص .. وبذلك اراد ان يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها فتندرج تحت معنى القوة او التهديد والمباغته لانه بها ينعدم الرضاء الصحيح هذا فضلا عن انه من المقرر ان مسالة رضاء المجنى عليها او عدم رضائها في جريمة هتك العرض مسالة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما ان الادلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها ان تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . لما كل ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص وا طرحه لما سلف بيانه وكان ما اثبته الحكم المطعون فيه يتوافر به ركن القوة في جريمة الواقعة وهتك العرض بالقوة وكانت الادلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها ان تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٥) .

٢ - مسالة رضاء المجنى عليها او عدم رضائها مسالة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما ان الادلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها ان تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم .
(الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

٣ - الاصل ان القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته او بالفرض الذي توخاه منها ولا يلزم في القانون ان يتحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .
(الطعن رقم ٦٠٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢) .

٤ - من المقرر أنه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي اتيان الفعل الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه وبغير رضائه كما انه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا الركن استقلا متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وكان فيما اثبته الحكم - استنادا إلى اقوال المجنى عليها - من اقتيادها تحت التهديد إلى مسكن أحد الجناة واحتجازها فيه وإمساك الطاعن بفخذها وفرجها ومقاومتها هي له ما يكفي لإثبات توافر ركن القوة .

(الطعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٤) .

٥ - من المقرر انه يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض ان يكون الفعل قد ارتكب رغم إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم ان يتحدث عنه الحكم متى كان فيما اورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .
(الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢) .

٦ - من المقرر ان هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا ان يترك الفعل اثرا بالمجنى عليه كاحداث احتكاك او ايلاج يترك اثرا .
(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٨) .

٧ - العبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني او قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه او على اى سبب آخر والقانون يفترض في الجاني انه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقي مالم يكن هناك ظروف استثنائية واسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض .
(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠ / ٢ / ٢٥) .

٨ - متى كان الحكم قد اثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض بالقوة بركنيها المادي والمعنوي بما اورده من اجترائهم على إخراج المجنى عليه عنوة من الماء الذي كان يسبح فيه علريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك استطالوا إلى جسمه بان كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون .
(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩) .

٩ - متى ثبت ان المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي ادخل في روعها بتصرفاته انه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استطال إلى موضع العفة منها وخدش حياءها فإن هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في اعمال طبيب المستشفى بغير حق .
(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٧) .

١٠ - لا يقتصر ركن القوة في جنسية هتك العرض على القوة المادية بل ان الشارع جعل

من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها في النص وبذلك اراد ان يعتبر الفعل جنلية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه .. فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمباغته واستعمال الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦) .

١١ - إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة انه زوجها فسلرع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه وامسكها من صدرها ومن كتفها وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإيذاء ان رفضت . فلستغاثت فاعتدى عليها بالضرب - فإن هذا الفعل الملقى الذي وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يחדش حيائها ويمس عرضها ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٤) .

١٢ - إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حملة المناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرض لا فرق في ذلك في أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس مادامت هذه الملامسة قد استطلعت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة فالتصديق المتهم عمدا بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بقضيبه عجز الصبي يعتبر هتك عرض معاقبا عليه بالمادة ٢٣١ ع (قديم والمقبلة لنص المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الحالي) . ومفاجأة المتهم للصبي المجنى عليه ومباغته له على غير رضاء مكون لركن القوة والإكراه المنصوص عنه في تلك المادة . (الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٦/٢) .

١٣ - إن الفقرة الأولى من المادى ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في أن هتك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد وقد توضع القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكلن ذلك راجعا إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقلومته أو في إرادته بإعدامها بالمباغته أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو الغيبوبة أو النوم .. أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار فإنه لا يصح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضاء . وذلك لما ينطوى فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالنه . (الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٤/٦/٢٢) .

مادة ٢٦٩

كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالعقوبتين . وإذا كان سنة لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات وأحكام

جنحة هتك العرض :

يعد هتك العرض بغير قوة ولا تهديد من الجنح إذا كان المجنى عليه قد بلغ السابعة من عمره دون أن يبلغ الثامنة عشرة ولم يكن وقوع الفعل من أحد ممن تنص عليهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات وبهذا يجعل القانون صغر السن أساسا للمسئولية والعقاب ويعدده قرينة قاطعة على انعدام الرضاء . ولم يرد ما يقابل المادة ٢٦٩ بالنسبة للاغتصاب إذا وقع على أنثى دون الثامنة عشرة برضاها ولكن لما كان الاغتصاب يتضمن هتك العرض فإن نص المادة ٢٦٩ يطبق من باب أولى على من يواقع أنثى دون الثامنة عشرة برضاها ولا نزاع في أن الجريمة لا تقع من زوج على زوجته فكل ما ياتيه عليها برضاها مباح له شرعا بغض النظر عن سنها . ولما كان سن المجنى عليه ركنا في هذه الجريمة وجب بيانه في الحكم مع الركنين الآخرين . وتحسب السن بالتاريخ الهجرى فالقانون لم ينص على أى التقويمين يتبع والتقويم الهجرى أصلح للمتهم . والعبرة هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجانى أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة جسمه أو على سبب آخر^(١) .

جنائية هتك العرض :

شدد المشرع العقاب على هتك العرض بغير قوة لارتفع بهذه الجريمة إلى مصاف الجنائيات وذلك في حالتين هما : عدم بلوغ المجنى عليه سن السابعة ووقوع الفعل ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات وذلك على التفصيل الآتى .

١ - عدم بلوغ المجنى عليه سن السابعة .

اعتبر المشرع عدم بلوغ المجنى عليه سن السابعة ركنا في هذه الجريمة لا يقوم بدونه

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٢٣ .

فإذا توافر هذا الركن تغير نوع الجريمة من جنحة إلى جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . والعبرة بسن المجنى عليه وقت ارتكاب الفعل الذي تقوم به الجريمة وفقا للتقويم الهجرى ويفترض علم المتهم بالسن الحقيقية إلا إذا اثبت أن جهله بها راجع إلى ظروف قهرية واستثنائية^(٢) .

٢ - صفة الجانى :

عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات فإن العقوبة تشدد أيضا إذا كلن الجانى ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى إذا كلن من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كلن خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم وهنا تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

● من احكام النقض :

١ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كلن من وقع عليه فعل هتك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة - وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من تلك المادة ذلك لأن الرضا فى سن الطفولة لا يعتد به ثباتا لانعدام التمييز والإرادة . فإذا كلنت محكمة ثلثى درجة قد أوردت فى مدونتك حكمها أن « المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلى متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات » ، إلا إنها لم تقدر أيا فيما نقلته عن التقرير الطبى الشرعى خلاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلى واثرت ذلك فى إرادته ورضاه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب لما يتعين معه نقضه .
(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤) .

٢ - مجرد ارتكاب فعل هتك العرض فى الظلام وفى وحشة للليل وفى مكان غير أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضاء المجنى عليه .
(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩) .

٣ - تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ، حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كلن

(٢) الدكتور احمد كامل سلامة المرجع السابق ص ٤٨ .

خلالما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم ، وهذا النص يدخل في متناول الخدم بالأجرة الذي يقارف جريمته على من يتولى مخدومة تربيته أو ملاحظته .
(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

٤ - متى كلن المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد . فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ومن ثم فإنه يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٨)

٥ - إذا كلن المتهم بهتك عرض صبية بقل سنهنا عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة لول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته ايداع الإمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدانتة على أسس انه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم ايداعه الامانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون ان تتحدث عن هذا الطلب - فإن حكمها يكون قاصرا إذ ان تحقيقه امر جوهري له اثره فى تكوين الجريمة المسندة إلى المتهم .
(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤)

مادة ٢٦٩ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد فى طريق عام يحرض المارة على الفسق بإشارات أو اقوال . فإذا عاد الجانى إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه فى الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيها . ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكم عليه تحت مراقبة الشرطة مسلوية لمدة العقوبة .

تعليقات

- هذه المادة اضيفت بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١١/٢٣/١٩٥٥ والمنشور بالوقائع المصرية فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٥١ - العدد ٣٦ مكرر) . وقد عدلت

العقوبة وجعل الحبس لا تزيد مدته على شهر وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢) .

— جوهر هذه الجريمة هو ، تحريض المرة ، - ذكورا او إناثا - في الطرق العامة او في اى مكان مطروق على الفسق ، بشارات ، او ، اقوال ، ووجه العلاقة بين هذه الجريمة وبين مقتضيات الحشمة او الحياء العلم واضح إذ تهدف هذه الجريمة إلى الضرب على كل إشارة إلى قول ينطوى على إيماءات جنسية منعكسة على الممارسة الجنسية منعكسة على الممارسة الجنسية بمعناها الواسع - لأن من شأن ذلك - حين يقع في طيق عام او مكان مطروق - ان يחדش حياء العين بما تراه من إشارات او حياء الاذن بما تسمعه من اقوال . فهي إذن من الجرائم المخصصة لحماية حياء الطرق العامة والامكن المطروقة . وهي كذلك من الجرائم الاحتياطية التي قررت لمواجهة الإشارات التي لا تصل في جسامتها إلى درجة الفعل المخل بالحياء .. وكذلك الاقوال التي لا تدخل في مفهوم خدش الاعتبار فإن وصلت الإشارة او القول إلى الحدود المذكورة كانت العقوبة المقررة للوصف الآخر هي الواجبة التطبيق باعتبارها المقررة للجريمة الأشد .

— والتحريض المقصور هنا لا يعنى اكثر من الدعوة إليه باى قول او إشارة تفيد بصرف النظر عن تأثير تلك الدعوة على المرة . إذ تقوم الجريمة بمجرد صدور الإشارة او القول ولو ينتبه إليها احد ولم يلتفت وهذه الجريمة عمدية يلزم لقيامها توافر علم الجانى بما ينطوى عليه سلوكه الإرادى (القول او الإشارة) من دعوة إلى الفسق^(١) .

مادة ٢٧٠

ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ - العدد ٣٦ مكرر .

مادة ٢٧١

ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة السالف الإشارة إليه .

(١) الدكتور محمد زكى ابو علم في العملية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر طبعة ١٩٨٥ ص ٣٤

مادة ٢٧٢

الغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة السالف الإشارة إليه .

مادة ٢٧٣

لا تجوز محلكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين فى المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

مادة ٢٧٤

المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

مادة ٢٧٥

ويعاقب أيضا الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة .

مادة ٢٧٦

الأدلة التى تقبل وتكون جنحة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم .

مادة ٢٧٧

كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

تعليقات وأحكام في جريمة الزنا

الفرق بين زنا الزوج وزنا الزوجة :

فرق القانون في الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة في الوجوه الآتية

- ١ - الجريمة تقوم بالنسبة للزوجة إذا زنت في أي مكان ولا تقع جريمة زنا الزوج إلا إذا تمت في منزل الزوجية .
- ٢ - عقاب الزوجة الزانية الحبس مدة لا تزيد على سنتين أما عقاب الزوج فهو الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .
- ٣ - للزوج أن يوقف تنفيذ الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت . ولم يورد هذا الحق بالنسبة للزوجة .
- ٤ - يعذر الزوج إذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عقابه إلى عقاب الجنحة أما الزوجة فلا عذر لها^(١) .

أولاً . زنا الزوجة

أركان الجريمة

تنص المادة ٢٧٤ عقوبات على ما يأتي ، المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت ، وعلى ذلك فإن الزوجة ترتكب جريمة الزنا إذا توافرت الشروط الآتية :

أولاً - الوطء :

تشترك جريمة الزنا مع جنائية الاغتصاب في هذا الشرط فهي لا تقوم إلا بحصول الوطء فعلاً بالطريق الطبيعي وبناء عليه لا تقع الجريمة بما دون ذلك من أعمال الفحش التي

(١) المستشار مصطفى الشاذلي المرحوم السابق ص ١٠٣

ترتكبها الزوجة مع رجل أو امرأة أخرى والوطء في ذاته كاف لتكوين الجريمة متى توافرت الشروط الأخرى . فلا يؤثر في ذلك كون الحمل مستحيلا . إذ ليس الغرض من العقاب اختلاط الأنساب بل صيانة حرمة الزواج فيعاقب على الزنا ولو كانت الزوجة قد بلغت سن اليأس أو كان شريكها لم يبلغ سن الحلم وما إلى ذلك^(٢)

ولما كان الوطء شرطا أساسيا في جريمة الزنا فلا تتصور هذه الجريمة إلا تامة ولا يمكن أن يكون لها شروع وفضلا عن ذلك لما كان القانون لا ينص صراحة على الشروع في جريمة الزنا فلا عقاب على البدء في تنفيذها^(٣) .

ثانيا - قيام الزوجية :

يلزم في الزانية أن تتوافر فيها صفة الزوجة فالخطيبة التي تخون خطيبها لا ترتكب بذلك جريمة الزنا لأنها ليست زوجة بعد . ولا تعد زانية إلا إذا كانت هذه الصفة قد ألت إليها بناء على عقد زواج صحيح فإذا كان عقد الزواج فاسدا أو باطلا فإنه لا يعطى للمرأة صفة الزوجة وبالتالي لا يعد الزنا الواقع منها جريمة . ولا تتحقق الجريمة أيضا متى كانت رابطة الزوجية قد زالت أما بوفاة الزوج أو بطلاقه للمتهمة وارتكابها الوطء مع غيره بعد هذا الطلاق على أن الطلاق الذي يزيل رابطة الزواج هو الطلاق البائن فإذا كان الطلاق رجعيا وارتكب الفعل في أثناء العدة تحققت به الجريمة لأن للزوجة عندئذ تعد باقية في عصمة مطلقها وبالتالي ملزمة بأن تكون وفيه له إلى أن تنتهي مدة العدة ويصبح الطلاق بائنا ومتى دفعت المتهمة في زنا أو دفع شريكها بأنها مطلقة طلاقا بائنا أو باز زواجها باطل تعين على المحكمة الجنائية وقف الدعوى الجنائية إلى حين الفصل في هذا الدفع من جهة الأحوال الشخصية المختصة (م ٢٢٣ إجراءات)^(٤)

حكم الزواج العرفي

الراى الراجع فى الفقه يذهب إلى اعتبار عقد الزواج العرفى عقدا صحيحا مرتبا لأثاره فى حق الزوجة الزانية وكذا الزوج الزانى مقرا بأن قاعدة عدم سماع الدعوى المقررة فى قانون الأحوال الشخصية إنما تتعلق بدعوى الأحوال الشخصية المقامة أمام القضاء الشرعى المختص بها ولا محل لها فى حالة وجود دعوى زنا أمام قضاء جنائى وأن حظر السماع إنما هو قيد إجرائى فى دعوى الأحوال الشخصية وليس فى الدعوى الجنائية كما أن القول بأن

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٣٧

(٣) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٧١

(٤) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ٤١٥

العقد ركن من أركان الجريمة ومن ثم يتعين اثباته وفقا للقانون الذى يحكم العقد مردود عليه بان قاعدة حظر سماع الدعوى هى قاعدة إجرائية وليست متعلقة بالإثبات . وفى حالة وجود عقد عرفى فإن هذا العقد يثبت أمام القاضى الجنائى بكل وسائل الإثبات التى يكون من شأنها اقتناع القاضى الجنائى بها^(٥) .

ثالثا - القصد الجنائى :

يتوافر القصد الجنائى لدى الزوجة التى ارتكبت الفعل عن إرادة وعن علم بأنها متزوجة وانها تواصل شخصا غير زوجها فلا تقوم الجريمة لانعدام القصد إذا ثبت أن الوطء قد حصل على غير رضاء الزوجة نتيجة لقوة أو تهديد أو أى سبب من الأسباب المعدمة للرضاء . فإذا تسلل رجل إلى مخدع امرأة فسلمت له ظنا منها أنه زوجها فإن الواقعة تكون قد حصلت مباغتة على غير رضاها فلا ترتكب الزنا ويرتكب الفاعل جنابة الاغتصاب كذلك ينتفى القصد إذا كانت الزوجة وقت الفعل تجهل أنها مقيدة بعقد زواج كما لو اعتقدت انها مطلقة أو ان زوجها الغائب قد مات^(٦) .

حق وقف تنفيذ الحكم :

إعمالا لنص المادة ٢٧٤ عقوبات فإن لزوج الزانية ان يوقف تنفيذ الحكم الصادر على زوجته عن جريمة الزنا بان يرضى معاشرتها له كما كانت ولم يرد بالقانون حدا زمنيا يلزم فيه استمرار المعشرة ولم يرد به بالتالى جزاء لمخالفتها - فإذا تقدم الزوج بهذا الطلب ثم انقطع عن معاشرتها أو طلقها فلا جزاء عليه ولم يرد بالقانون ما يجيز إلغاء وقف تنفيذ هذه العقوبة . وتطبيقا على ما سبق بيانه فإن وقف تنفيذ العقوبة لا يستفيد منه الشريك فهو لا يرتبط بالزانية إلا اثناء قيام الدعوى وقد انقضت تلك الدعوى بهذا الحكم النهائى . كما ان هذا النص لم يتضمن انتقال هذا الحق إلى اولاد المجنى عليه بعد وفاته على غرار المادة العشرة من قانون الإجراءات الجنائية . كذا فهو قاصر على الزوج وينقض هذا الحق بوفاته^(٧) .

ثانيا . زنا الزوج

نصت المادة ٢٧٧ عقوبات على ان كل زوج ، زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ، وعلى ذلك فإنه يشترط لقيام

(٥) الاستاذ عزت محمد النمر المرجع السابق ص ٩٥

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩

(٧) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ١١٣

الجريمة فضلا عن الأركان المكونة لجريمة زنا الزوجة أن يحصل الزنا في منزل الزوجية وذلك على التفصيل التالي .

حصول الزنا في منزل الزوجية :

يقصد بمنزل الزوجية المسكن الذي يقيم فيه الزوجان عادة أو في أوقات معينة كمسكن في الريف أو في مصيف أو في مشفى ولو كان الزوج يقيم فيه بمفرده فكل منزل من هذا القبيل يصلح ليكون محلا لسكنى الزوجية يحق لها أن تدخله من تلقاء نفسها ولزوجها أن يطلبها للإقامة به . فإذا زنى الزوج في منزل أو مسكن من هذا القبيل حق عليه العقاب المقرر قانونا لجريمة الزنا ولا يعتبر منزل الخلية المملوك لها من قبيل منزل الزوجية ولو كان الزوج يقيم فيه فعلا وكذلك لا يعتبر منزلا للزوجية المسكن الوقتي الذي يلتقى فيه الزوج بعشيقته مهما تكرر تردده عليه . فلا يرتكب الزوج جريمة الزنا في غرفة استأجرها باسمه في فندق مادام أنه لم يسكن فيها بصفة مستمرة إذا كان يعمل كنزيل مؤقت ويدخل في سلطة قاضي الموضوع تقدير ما إذا كان للمحل صفة الدوام بحيث يعتبر مسكنا أم أن له صفة التاقية فلا يعتبر كذلك مسترشدة في ذلك بمدة الإقامة وكيفية سداد الأجرة المستحقة . وتقع جريمة الزنا في منزل الزوجية من الزوج ولو كان قد طلق زوجته طلاقا رجعيا طالما وقعت منه الجريمة أثناء العدة وقد تطلب المشرع لوقوع جريمة الزنا من الزوج ارتكابها في منزل الزوجية مراعاة لحكمة معينة هي حماية الزوجة من الإهانة وصونا لكرامتها وحقوقها الزوجية . وقد انتقد جانب من الفقه مسلك المشرع في اشتراط وقوع الجريمة بمنزل الزوجية كركن لقيامها إذ أن حماية الزوجة وحقوقها كان يقتضى تجريم زنا الزوج أيا كان مكان ارتكابه^(٨) .

ثالثا . سبق ارتكاب الزوج جريمة الزنا

تنص المادة ٢٧٣ عقوبات على أنه : لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا إنه إذا زنا الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها ، وعلى ذلك فإنه يشترط لعدم قبول شكوى الزوج أن يكون قد زنى في منزل الزوجية والعلة في هذا كما يذهب البعض إلى أن جريمة زنى الزوج تجعله غير أهل للشكوى إذ كيف يقبل منه أن يشكو من جريمة هو نفسه ملوث بها ويتمسك بحقوق الزوجية وعهودها إذا كان هو نفسه لم يرعها . وبناء على هذا النص يجوز للزوجة أن تدفع لدى محاكمتها بعدم

(٨) الدكتور أحمد كامل سلامة المرجع السابق ص ٨٩ .

قبول الدعوى قبلها فإذا قدمت تاييدا لهذا الدفع حكما نهائيا قضى بالعقاب على زوجها من أجل جريمة الزنا وجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى على أنه ليس من الضروري أن يكون الحكم المثبت لزنا الزوج قد صدر قبل الشكوى المقدمة منه بل يظهر من نص القانون أن للزوجة المتهمة بالزنا أن تدفع هذه التهمة بشكوى تقدمها هي ضد زوجها . ويقبل منها هذا الدفع في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل صدور الحكم النهائي ويعتبر بلاغها في هذه الحالة مسألة فرعية يجب البت فيها أولا قبل الحكم في زنا الزوجة^(٩) . وقيل بأن دفع الزوجة الزانية بعدم قبول شكوى زوجها في هذه الحالة يبقى لها طالما أن دعوى جريمة زنا الزوج لم تسقط بمضى المدة وذلك في حالة عدم صدور حكم نهائي عليه أما إذا كان قد صدر حكما نهائيا بالعقوبة فإن حق الزوجة في الدفع بعدم قبول شكوى الزوج يبقى إلى أن يرد اعتبار الزوج^(١٠) .

رابعاً. الوضع القانوني لشريك الزوجة الزانية

تنص المادة ٢٧٥ عقوبات على أنه ، ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة ، أي يعاقب بذات العقوبة المقررة للزوجة الزانية . . . وتقتضى مساءلة شريك الزوجة الزانية أن تتوافر في حقه أركان الاشتراك فيتعين أن تتوافر أركان الزنا وأن يصدر عنه فعل الاشتراك وأن يتوافر لديه القصد الجنائي ويقتضى توافر أركان الزنا أن تقوم علاقة زوجية صحيحة بين المرأة ورجل غير المتهم أما فعل الاشتراك فهو ما يصدر عن المتهم في سبيل اتمام الاتصال الجنسي بالزوجة ويتطلب قصد الاشتراك علم المتهم بزواج من زنى بها ومحكمة محكمة النقض افترضت هذا العلم^(١١) .

محاكمة الشريك

محاكمة الشريك مرتبطة بمحاكمة الزوجة ارتباطاً غير قابل للتجزئة فلا يجوز محاكمته إلا بناء على شكوى الزوج المجنى عليه فإذا قدم هذا الأخير شكواه ضد زوجته فقط كان للنسبة للحق في السير في الدعوى ضدها وضد الشريك ولو لم تتضمنه الشكوى على أنه لو أن الزوج اقتصر في تقديمه الشكوى على الشريك فقط دون الزوجة فلا تقبل دعواه أصلاً لأن جريمة الشريك لا تقوم إلا من فعل الفاعل الأصلي وهو الزوجة . كذلك لا يؤثر على محاكمة الشريك تنازل الزوج عن دعواه قبله وطلبه الاستمرار في محاكمة الزوجة خلافاً لما إذا تنازل

(٩) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٨٢

(١٠) الأستاذ مرتضى منصور في الموسوعة الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٥٣٠

(١١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٠٢ .

الزوج اثناء سير الدعوى عن دعواه قبل زوجته فإن الدعوى تسقط عنها وشريكها لأن التنازل يعتبر دليلاً قانونياً على عدم وجود الجريمة .

على أن تنازل الزوج عن دعواه قبل الحكم النهائي يستفيد منه الشريك بشرط أن تكون الزوجة قد استفادت منه أى أن يكون التنازل قد صدر من زوجها قبل صيرورة الحكم عليها نهائياً . فإذا تنازل الزوج عن محكمة زوجته أو تصالح معها قبل صدور حكم نهائى عليها سقطت الدعوى العمومية بالنسبة للشريك . أما إذا لم تطعن الزوجة فى الحكم الصادر ضدها وشريكها فأصبح نهائياً بالنسبة لها فى حين طعن شريكها فيه بالاستئناف والنقض فإن تنازل الزوج اثناء الاستئناف المرفوع من الشريك وحده لا اثر له . إذ هو لا يملك التنازل عن الدعوى ضد زوجته لانتهائها بحكم نهائى بالنسبة لها . وإذا لم يطعن الشريك فى الحكم أصبح بذلك نهائياً بالنسبة له حتى ولو طعنت الزوجة وقضى ببراءتها فى الاستئناف .

وفى الجملة فإن أى دفع يمكن للزوجة أن تدفع به دعوى زوجها فإن شريكها يستفيد منه طالما أنه لم يصدر حكم نهائى فى الدعوى كرضا الزوج مقدماً بالزنا . وكسبق ارتكـب الزوج لجريمة الزنا فى منزل الزوجية وهذا الدفع مقصور على الزوجة فقط . وكالدفع بسقوط حق الزوج فى الشكوى بفوات أكثر من ثلاثة أشهر^(١٢) .

خامساً . أدلة الزنا

نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على أن ، الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو جود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم ، وقد وضعت هذه المادة أدلة قانونية لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة أما بالنسبة للزوج الزانى أو الزوجة الزانية فلم يقصد الشارع الإثبات فيها بأدلة معينة على سبيل الحصر وترك الأمر فى ذلك للقواعد العامة^(١٣) وفيما يلى تفصيل لازم لكل دليل .

١ - التلبس :

لم يقصد الشارع بالتلبس بالزنا ذات المعنى الذى تحدثت عنه المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية والتى حصرت حالات التلبس على النحو الوارد بها . فقد أراد المشرع

(١٢) المستشار أحمد محمود خليل فى جرائم هتك العرض ١٩٨٣ ص ١٢٥ .

(١٣) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ١٢١ .

بحالة التلبس بالزنا التي اشارت إليها المادة ٢٧٦ عقوبات ان يشاهد الشريك والزوجة المزنى بها في ظروف لا تدع مجالاً للشك عقلاً في ان جريمة الزنا قد ارتكبت ولقاضي الموضوع تقدير قيمة الظروف التي شوهد فيها الشريك ومدى دلالتها على ارتكاب الفعل . وليس المراد من لفظ التلبس ، مشاهدة الشريك أثناء ممارسة الصلة الجنسية بالزوجة وإنما تكفى مشاهدة الشريك في ظروف لا تدع مجالاً للشك في ان جريمة الزنا قد وقعت^(١٤) .

٢ - الاعتراف :

المقصود بالاعتراف الذي تعنيه المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات هو اعتراف الشريك شخصياً على نفسه لا اعتراف المرأة الزانية لان اعترافها هذا فيما يتعلق بشخص شريكها ليس اعترافاً بمعنى الكلمة القانوني بل هو ركن من أركان تقدير الأدلة وغير مقبول كدليل إثبات في الدعوى . ولا شك ان الاعتراف هو دليل الإثبات الأول غير انه يتعين ان يؤخذ بحذر شديد خصوصاً في جريمة الزنا . إذ قد يصدر عن دوافع متعددة ليست من بينها قول الصدق كالفرار من جريمة أخرى يهيم المتهم كتمانها أو تخليص الفاعل الحقيقي بحكم صلة من الصلات أو مجرد سوء دفاع من المتهم أو نتيجة خداع من أحد وقد يكون الباعث عليه الحصول على حكم بالطلاق . والقاضي عادة يتبين قيمة الاعتراف من المطابقة بينه وبين الأدلة الأخرى فإذا وجدها لا تعززه كلن له ان يسقط الاعتراف من ميزان حسابه ومن ثم كان له في جميع الأحوال ان يأخذ به أو لا يأخذ به سواء أصدر في مجلس القضاء أم خارجه وسواء أصر عليه أم عدل عنه^(١٥) .

٣ - مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة من الشريك :

نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على هذا الدليل اثباتاً لجريمة الزنى ضد شريك الزوجة الزانية . ويعنى القانون بها تلك الأوراق المحررة بخط الشريك والتي يستفاد منها ارتكابه الفعل الذي تقوم به جريمة الزنا ولو لم تكن موقعة منه . ولا يشترط ان تتضمن هذه الأوراق اعترافاً صريحاً بوقوع جريمة الزنا بل يكفي ان يستخلص منها عقلاً ما يفيد وقوعها ويدخل في سلطة قاضي الموضوع استخلاص دلالة هذه الأوراق على وقوع فعل الزنا . ويتعين صدور هذه الأوراق من الشريك نفسه . فلا يغنى عنها أوراق من الزوجة قاطعة في الدلالة على ارتكابها جريمة الزنا مع الشريك . أو وجود صور فوتوغرافية تجمع بينها وبين عشيقها في وضع مريب . . إذ ان هذه الأوراق لا تدخل في عداد الأوراق والمكاتيب الصادرة من الشريك^(١٦) .

(١٤) الدكتور أحمد كامل سلامة المرجع السابق ص ٨٣

(١٥) المستشار أحمد محمود خليل المرجع السابق ص ١٤٨ .

(١٦) الدكتور أحمد كامل سلامة المرجع السابق ص ٨٥ .

٤ - وجود الشريك في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم :

القانون صريح في عدم وجود المتهم بالزنا في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه .

وجود الشريك في منزل المسلم في المحل المخصص للحريم قصد به منزل المسلم أي الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته ملاحظا عادات المسلمين في منع غير ذي الرحم المحرم من الدخول إلى المحل المخصص للحريم^(١٧) والحكمة من التقييد بلفظ مسلم هي أن العرف قد جرى عند المسلمين بأن المحل المخصص للحريم لا يدخله أجنبي فإذا دخل الشخص المتهم في منزل غير مسلم لا يكون دخوله هذا قرينة عليه بالزنا في نظر المشرع ولكن هذا لا يمنع من أن يعتبر دخوله هذا تلبسا إذا عززته ظروف أخرى^(١٨) .

من أحكام محكمة النقض

في جريمة الزنا

١ - من المقرر أن اثبت زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العلمية . ولما كان يبين من مطلقته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال الطاعنة والمتهم الآخر وما تضمنه الخطاب الموجه منه إليها وقد خلص الحكم المطعون فيه إلى أن وجود المتهم الآخر بغرفة نوم الطاعنة في منزل الزوجية مرتديا ، بنظرون بيجاما وفلانة بدون اكمام ، ووجود الطاعنة لا يسترها سوى قميص النوم وكون باب الشقة موصدا من الداخل وسعى الطاعنة والمتهم الآخر إلى استعطاف المجنى عليه بعدم التبليغ يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلا منها وأنه مما يؤيد وقوعها ما سطره المتهم الآخر في خطابه للطاعنة من عبارات دعاها فيها إلى انتظاره في موعد لاحق تعويضا عما فاتته في موعد خالفته فإن النعى يكون في غير محله .
(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٤) .

٢ - متى كلن الزوج قد ابلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطبيقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .
(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٤٩) .

(١٧) المستشار مصطفى الشاذلي المرجع السابق ص ١٢٤ .

(١٨) المستشار أحمد محمود خليل المرجع السابق ص ١٥٢ .

٣ - إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلا وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل أما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع ، والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كلن اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة وكلها أو بعضها ، وإذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون مخطئا واجبا نقضه .
(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨) .

٤ - للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذه كما للزوج أن يطلبها للإقامة به ومن ثم فإنه يعتبر في حكم الملة ٢٧٧ ع منزلا للزوجية أى مسكن يتخذه الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلا . وإذن فلا زنا الزوج في مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب إذ الحكمة التى توخاها الشارع وهى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحقها بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية تكون متوافرة في هذه الحالة .
(الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/١٣) .

٥ - لما كلن المشرع قد أجاز بما نص عليه في الملة العشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشكى في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم بئى غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون احدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة . ويعد الثانى شريكا وهو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت أثرها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة . وإلا كلن الحكم على الشريك تائيدا غير مباشر للزوجة التى غدت بمعناى عن كل شبهة إجرام . كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية . لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلى والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كلن ما تقدم فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى - والمقدم لهذه المحكمة - فيتيح أثره القانونى بالنسبة لها ولشريكها الطاعن الثانى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية وبراعتها مما أسند إليهما .
(نقض جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ٩٩٥) .

٦ - إن القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون الأدلة مؤدية بذاتها ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا فمتى توافر قيلم دليل من هذه الأدلة المغينة كالنكس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله . وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن فعل الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهت إليه على هذه الصورة .. إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها .
(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) .

٧ - إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الزوجة وشريكها (الطاعن) من ضبطهما بملابسهما الداخلية في حجرة واحدة بالغندف في وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذي استأذنته الزوجة في المبيت عند اختها فأذن لها بذلك . ومن تقرير مصلحة الطب الشرعي بوجود حيوانات منوية بملاءة السرير وكانت الوقائع التي استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٩) .

٨ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا وإن فعند توافر قيلم دليل من هذه الأدلة المعينة كالنكس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حدوثه وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع بالفعل وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبني عليه الحكم مباشرا بل للمحكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي انشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالفعل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) .

٩ - الصحيح في القانون ان الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل ان تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) .

١٠ - إن المكاتب التي اوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الادلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١) .

١١ - القانون صريح في عد دخول المتهم بالزنا في المحل المخصص للحريم من الادلة التي تقبل في الإثبات عليه فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفراده بها في مخدعها ومن سائر الادلة الأخرى المقدمة في الدعوى انه لابد زنى بها في المنزل فإن القول من جانب المتهم بتطور العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقشة في تقدير الادلة التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا يجوز التحدي به لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢) .

١٢ - إن كل القانون إذ جعل المكاتب من الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب ان تكون هذه المكاتب موقعة من المتهم بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورها منه وإذن فلا تثريب على المحكمة إذا هي استندت في اثبات الزنا على المتهم من مسودات مكاتب بينه وبين المتهمة ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورها عنه .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨) .

١٣ - إن الزوج في علاقته مع زوجة ليس على الإطلاق بمثلثة الغير في صدد السرية المقررة للمكاتب فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وسمعتها ذلك يخول كل منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينه من عشرته وهذا يسمح له عند الاقتضاء ان يتقصى ما عساه يساوره من ظنون او شكوك لينفيه فيهدأ باله او ليتثبت منه فيقرر فيه ما يرتئيه وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له ان يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشيق في حقيبتها الموجودة في بيته وتحت بصره ثم ان يستشهد بها عليها إذا رأى محكمتها جنائيا لإخلالها بعقد الزواج .

(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١٩) .

١٤ - إذ بلغ زيد عن زنا زوجته ثم طلقها قبل الحكم في الدعوى فلا يمنع ذلك من الحكم عليها وعلى شريكها بعدئذ .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ١١) .

١٥ - إذا اتهم شخص بارتكاب جريمة الزنا المنصوص عنها في المادة (٢٣٧ عقوبات) [المقابلة لنص المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات الحالي] وجب على النيابة اثبت كون المرأة التي زنى بها متزوجة وليس عليها ان تثبت علم المتهم بانها كذلك إذ ان علمه بكونها متزوجة امر مفروض بمعنى انه إذا اهل الزانى في البحث عما إذا كانت المرأة التي زنى بها متزوجة فيعتبر انه قصد ارتكاب الزنا حتى ولو كانت المرأة متزوجة - دافع المتهم عن نفسه بانه ما كان يعلم ان المرأة التي زنى بها متزوجة . والمحكمة قررت ان هذا الدفع لا يفي بالمقصود بل يلزمه ان يثبت ان الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك حتى ولو استقصى عنه .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢ أبريل سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٣٧) .

مادة ٢٧٨

كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .
ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز خمسين جنيها) .

مادة ٢٧٩

يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة امرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

تعليقات وأحكام في الفعل الفاضح

مفهوم الفعل الفاضح المخل بالحياة :

مفهوم ، الفعل الفاضح المخل بالحياة ، تركه القانون عمدا للقاضي على أسس انه قابل لأن يتنوع ويتفاوت ، بتفاوت البيئات والاطوار واستعداد انفس اهليهما وعاطفة الحياة عندهم للتأثر ثم انه يتفاوت بتفاوت الأزمنة ، فما كان بالأمس فاضحا للحياة قد يكون اليوم مقبولا عند الناس وما يكون كذلك في مجتمع قد لا يكون كذلك في غيره . وبالتالي فإن القاضي يتمتع بسلطة تقدير واسعة في تحديده لتلك الأفعال مستهديا في ذلك بامرين اولهما مشاعر المجموع دون التفات لمشاعره هو شخصيا او لمشاعر قلة متزمنة او قلة منحلة وثانيهما هو الا يتنازل في تقديره لتلك الأفعال عن مجموعة المعتقدات الدينية والأخلاقية المستمدة من الواقع المصري باعتبارها الإطار العام للمجتمع وباعتبار ان القضاء لا يجوز له هو نفسه - كما قضت بذلك محكمة النقض - مهما قلت عاطفة الحياة عند الناس ان يتراخى في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون فما يعد فلا فاضحا ومخلا بالحياة من الأفعال في قرية لا يعد كذلك في مدينة وما يعد في الأخيرة فاضحا في داخلها قد لا يكون كذلك على شواطئها وما يعد كذلك في شواطئها قد لا يعد كذلك في مسارجها وما يعد فاضحا من الأفعال على مستوى دولة باكملها قد لا يعد كذلك في غيرها من الدول^(١) .

وقد قيل بان الجسامة هي المعيار الفاصل بين كل من هتك العرض والفعل الفاضح فإذا بلغ الإخلال بالحياة حدا جسيما بحيث يمكن اعتباره اعتداء على الحرية الجنسية للمجنى عليه اعتبر هتك عرض أما إذا لم يبلغ هذه الجسامة فإنه يعتبر فعلا فاضحا ويترك سلطة الفصل في مقدار الجسامة مسترشدا بمدى تحقق الاعتداء على الحق موضوع هتك العرض وهو الحرية الجنسية وإذا استخلص القاضي ان الاعتداء بلغ هذا القدر من الجسامة اعتبر هتك عرض وفعلا فاضحا في آن واحد . أما إذا انتهى إلى ان الفعل لم يصل إلى حد جسامة الاعتداء على الحرية الجنسية فإنه يعتبر مجرد فعل فاضح .

والخلاصة ان دائرة الفعل الفاضح تتسع فتشمل هتك العرض أي أن كل ما يعتبر هتك عرض يعد عملا فاضحا ولا عكس^(٢) .

(١) الدكتور محمد زكى ابو عامر في العملية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر طبعة ١٩٨٥ ص ٤١ .

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور في الوسيط في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٦٥٨ .

أركان جريمة الفعل الفاضح العلني :

أركان جريمة الفعل الفاضح العلني المنصوص عليها بالمادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ثلاثة هي :

- ١ - فعل ملدى مخل بالحياء .
 - ٢ - العلانية .
 - ٣ - القصد الجنائي - وفيما يلي تفصيل لازم :
- ١ - فعل ملدى مخل بالحياء :

يتحقق الركن الملقى في جريمة الفعل الفاضح العلني باتيان الجاني لاي فعل يكون من شأنه خدش حياء الغير وعلى ذلك يتطلب الامر لوقوع هذه الجريمة ان يصدر من الجاني اى فعل ملدى يكون فيه إخلال بحياء الغير من ذلك ان صدور اقوال مهما كان قدر بذاعتها لا يتحقق به الركن الملقى لهذه الجريمة وكذلك فإن إصدار الجاني لمحرمات او مصورات مهما بلغ من إخلالها بالحياء وانتهاكها لحرمة الآداب لا يتحقق به الركن الملقى لهذه الجريمة التي تتطلب ان يصدر من المتهم فعل يكون فيه إخلال بالحياء العام .

ولا يشترط بعد ذلك ان يقع هذا الفعل المخل بالحياء على جسم الغير او على جسم الجاني نفسه كما لا يشترط ايضا ان يكون النشاط الملقى عبارة عن حركة او إشارة ويدخل في مدلول الحركة كل إثارة جنسية فاضحة ياتيها الجاني نفسه بنفسه .

ويجب التنويه بأنه إذا حرضت امرأة بالطريق العام للمرة على الفسق والفجور بحركات او إشارات مخلة بالحياء اعتبر عملها هذا فعلا فاضحا وتوافرت أركان جريمة الفعل العلني الفاضح قبلها^(٣) .

٢ - العلانية :

يعتمد القانون في جرائم قليلة بالمكان الذى تقع فيه فيعتبره عنصرا لازما فيها متصلا بركنها الملقى . ومن هذه الجرائم جريمة الفعل الفاضح العلني ولا يشترط لتوافر العلانية ان يشاهد الغير عمل الجاني فعلا بل يكفي ان تكون المشاهدة محتملة وهذه المشاهدة كما تكون بالرؤية قد تكون بالسمع ولما كان احتمال المشاهدة كافيا لتحقيق العلانية فإنها تتوافر بارتكاب الفعل في مكان عمومي وقد تتوافر ايضا بارتكاب الفعل في مكان خصوصي .

ويميز الفقهاء بصدد المكان العام الذى يرتاده الجمهور دون تمييز بين المكان العام

(٣) المستشار سيد البغل المرجع السابق ص ٣٦٠ .

بطبيعته والمكان العام بالتخصيص والمكان العام بالمصادفة أما الأول فإن الأصل فيه هو حق الجمهور في ارتياده دون قيد كالطرق العامة والميادين والحدائق ولذا يتحقق به العلانية دائما ولو لم يشاهد أحد الفعل وحرص الجاني على إخفائه كما لو ارتكبه في الظلام . وذلك باعتبار أن عمومية المكان تجعل المشاهدة أمرا مستطاعا والثاني هو مكان خصص لاستقبال الجمهور في أوقات معينة أو بشروط معينة مجانا أو باجر كالمسجد والكنائس ومحال اللهو وبواوين الحكومة وما إليها وهذه الأماكن تأخذ حكم الأماكن العمومية بطبيعتها في الأوقات التي تكون فيها مفتوحة للجمهور وتأخذ حكم الأماكن الخصوصية في تلك الأوقات بمعنى أن الفعل الذي يرتكب فيها عندئذ لا يكون علنيا إلا إذا أمكن مشاهدته بسبب عدم احتياط الفاعل .

أما المكان العام بالمصادفة فهو كالمكان العام بالتخصيص فهو مكان خاص بحسب الأصل ولا يرتاده الجمهور إلا بصفة عرضية كالسجون والنوادي وعربات النقل والحوانيت وعندئذ يعتبر مكانا عاما ويسرى عليه حكم علانية المكان العام بالتخصيص التي تختلف باختلاف وقت وجود الجمهور أما عدا ذلك فإنه يعتبر مكانا خاصا .

أما المكان الخاص وهو الذي يقتصر حق دخوله على فئة معينة من الناس فإن العلانية لا تتحقق فيه إلا إذا ثبت أن الفعل قد شوهد من الغير فعلا لو توافر به احتمال أن يرى الغير ما بداخله . ويعتبر مكانا خاصا كل مكان عام بالتخصيص أو بالمصادفة في وقت عدم ارتياده الجمهور له .

والخلاصة أن العلانية تتحقق إذا ارتكب الفعل في مكان عام بطبيعته في جميع الأحوال ولا تتحقق العلانية في المكان العام بالتخصيص أو بالمصادفة إلا في الوقت المباح للجمهور ارتياده فيه . وفي المكان الخاص لا تتحقق العلانية إلا في حالتين :

- ١ - أن يشاهد الغير الفعل بداخله .
- ٢ - ألا يشاهد أحد الفعل إلا أنه يكون في استطاعة الغير مشاهدته لعدم اتخاذ الاحتياطات التي تحول دون هذه المشاهدة^(١) .

٣ - القصد الجنائي : يلزم لتوافر لركن جريمة الفعل الفاضح العلني توافر القصد الجنائي لدى الجاني ويكفي لذلك أن يتعمد الجاني تعريض نفسه للأنظار في حالة مناهيه للآداب حتى ولو كان قد اتخذ من الحيلة ما اتخذ كالجوئه لارتكاب فعله إلى جهة خلاء مظلمة مادام كان عليه أن يتوقع أن أحدا قد يشاهده فيها^(٢) .

(٤) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٦٦٢ وما بعدها - والمستشار أحمد محمود خليل المرجع السابق ص ٦٩ .

(٥) المستشار سيد البغل المرجع السابق ص ٣٦٥ .

● جريمة الفعل الفاضح غير العلني :

تقررت هذه الجريمة بمقتضى المادة ٢٧٩ عقوبات وهي ليست من الجرائم المقررة لحماية الحياء العام وإنما هي جريمة احتياطية يواجه بها المشرع حالة وقوع فعل فاضح مغل بالحياء ، دون أن تتوفر له شروط العلانية . بهدف حماية الحياء الخاص للأنتى التى يقع الفعل فى حضورها سواء انصب عليها فعل الجانى بان لوقع الفعل عليها كمالو مس شعرها لو لامس جسدها من فوق الملابس . لم لوقعه على نفسه . اما إذا لوقع الفعل على رجل فلا تتوفر هذه الجريمة . ويلزم أن يكون الفعل واقعا على أنتى تكون مميزة على الأقل ايا ما كان حفظها من الأخلاق إذ تقوم الجريمة إذا ارتكب الجانى فعلا مغل بالحياء فى حضرتها . اما إذا كانت مجنونة لو غير مميزة ليس لديها قدره إبراك دلالة تلك الأفعال فلا تقوم الجريمة لانعدام العلة . ويلزم أن يكون هذا الفعل قد وقع فى حضرة المرأة دون رضاه . والرضا المعتبر فى الأخلاق هو الصابر ممن تجاوز سنها الثامنة عشرة والفصل فى مسألة رضاه المجنى عليها لو عدم رضائها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا^(٦) .

من أحكام محكمة النقض

فى الفعل الفاضح

١ - البين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مغل يخلش فى المرء حياء العين لو الآن سواء وقع الفعل على جسم الغير لو لوقعه الجانى على نفسه . (الثانى) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلا بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة . (والثالث) القصد الجنائى وهو تعمد الجانى اتيان الفعل . ولما كانت مداعبة الطاعن لسيدة بالطريق العام ولحفصانه لها من الخلف . مما أثار شعور المرأة حسبما استظهره الحكم المطعون فيه ينطوى فى ذاته على الفعل الفاضح العلنى المنصوص عليه فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لا تبيان المتهم علانية فعلا فاضحا يخلش الحياء على النحو المتقدم .
(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩) .

(٦) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٦١ .

٢ - المكن العام بالمصادفة - كالمقابر - هو بحسب الأصل مكن خاص قاصر على أفراد طوائف معينة لكنه يكتسب صفة المكن العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الالتحاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياة في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكن أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأمكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكن أو نزلاؤه أو كلن من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي كان يكون قد أغلق الباب دون احكام . فإنه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله ولو كلن دخوله بطريق المصادفة . ولما كلن الحكم المطعون فيه قد استند في توافر ركن العلانية إلى أن باب المكن الذي ارتكب فيه الفعل لم يكن موصدا بمزلاج يمنع من يريد الدخول إليه . فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأقلم قضاءه على ما يحمله .

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢) .

٣ - لا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة .

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢) .

٤ - المكن العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكن خاص قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكن العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الالتحاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياة في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكن ولم يره أحد أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأمكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية لو شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكن أو نزلائه . أو كلن من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل . فإذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الإطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع .

(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨) .

٥ - يشترط لتوافر جريمة الفاضح غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضا المجنى عليها عملية لشعورها و صيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياة على الرغم منها .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/١١/١٩٥٩) .

٦ - القانون يعاقب على كل فعل فاضح مخل بالحياة وتقدير الأفعال التي من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أهليهما وعاطفة الحياء عندهم للتأثر .

ويعتبر فعلا مخلا بالحياء ما تاتى به المرأة في محل عمومي من الحركات البدنية التي تثير فكرة التمازج الجنسي كترقيص البطن .

(نقض جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ٢٢١ ص ٢٧٠) .

٧ - لفظة امرأة الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات الحالي) هي لفظة عامة فتطلق على الاسى سواء كانت بالغة او غير بالغة .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ - مجلة الاستقلال سنة سادسة صفحة ٧٣) . لكن يلاحظ انه يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدركن طبيعة الفعل حتى يمكن القول بأن الجانى اخل بحيائها وإلا فلا عقاب ما لم يكن الفعل في ذاته بالغاً من الفحش درجة تدخله في عداد جرائم منك العرض (الأستاذ احمد أمين المرجع السابق ص ٢٢٥) .

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة .

مادة ٢٨٠

كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .

مادة ٢٨١

يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

مادة ٢٨٢

إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

تعليقات وأحكام

- اركان جريمة القبض او الحبس او الحجز بدون وجه حق : للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ عقوبات ثلاثة اركان وهى :
- ١ - فعل ملادى هو القبض او الحبس او الحجز .
 - ٢ - وقوع هذا الفعل بغير وجه قانونى .
 - ٣ - القصد الجنائى .

الركن الاول : فعل القبض او الحبس او الحجز :

الركن الاول للجريمة المنصوص عليه في المادة ٢٨٠ عقوبات ينحصر في اعتداء يقع على الحرية الشخصية بالقبض على شخص او حبسه او حجزه والقبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية الذهاب والإياب كما يريد .

واما الحبس والحجز فكلاهما يقتضى حرمان المجنى عليه من حريته فترة من الزمن والظاهر ان الحبس والحجز لفظان مترادفان وإن كان بعض الشراح يحدد مدلول كل منهما فيسمى الفعل حبسا إذا اعتقل المجنى عليه في سجن ويسمى حجزا إذا وضع في محل غير حكومى .

ومن المحقق ان المادة ٢٨٠ عقوبات لا تشترط لتكوين الجريمة وجود هذه الافعال الثلاثة مجتمعة بل تعاقب على كل فعل على حدته من افعال القبض او الحبس او الحجز بغير وجه حق^(١) .

ويتعين في القبض ان يؤدى إلى حرمان المجنى عليه تماما من حريته في التجول فلا يعد قبضا مجرد منعه من الذهاب إلى مكان معين . ولا عبرة بمكان القبض فيستوى ايداع المجنى عليه في سجن عام او في مكان خاص او باقتياده إلى الشرطة او بمنعه من مغادرة مسكنه . ولا يشترط في القبض ان يودع الشخص في مكان ثابت بل يتحقق بحبسه في سيارة نقل اثناء سيرها او نقله على غير إرادته من مكان إلى آخر ولا عبرة ايضا بوسيلة القبض إذ يستوى استعمال الإكراه او دون ذلك من الوسائل او بمجرد إصدار امر شفوى إلى المقبوض عليه . وكل ما يشترط هو ان يكون القبض قد جاء على غير إرادة المجنى عليه . وتتم هذه الجريمة بحرمان الشخص من حريته وتستمر طالما استمر هذا الحرمان وعلى هذا الاساس تعتبر جريمة القبض بدون وجه حق مستمرة بالقدر الذى يستغرقه زمن القبض^(٢) .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٦٥٩

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور في الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ١٨٠ وما بعدها

الركن الثانى : عدم قانونية القبض أو الحبس أو الحجز :

لا وجود للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ عقوبات إذا كان القبض أو الحبس أو الحجز قانونيا أى إذا كان القانون يأمر به أو يبيحه فإن المساس بالحرية الشخصية يكون له حينئذ ما يبرره .

إذ القانون لا يعاقب على اتیان ما أمر به أو ما أباح فعله ولم يكن هناك حاجة إلى النص على هذا الشرط فى المادة ٢٨٠ ع لأنه ينتج عن القاعدة العامة المقررة فى المادتين ٦٠ ، ٦٣ ع إذ كل الجرائم (أيا كان نوعها يبررها أمر القانون^(٣)) ويلاحظ أن المشرع المصرى لم يقرر بالنسبة لهذه الجريمة أى فرق فى المسئولية بين القبض الواقع من فرد على فرد والقبض الواقع من سلطة على فرد والمتضمن لذلك عدوانا على الحرية الشخصية . وإن كان بهذا النص قد صرح بقيام المسئولية الجنائية إذا وقع القبض على فرد بدون وجه حق دون تفرقة بين ممثلى السلطة وبين الأفراد العاديين^(٤) .

الركن الثالث : القصد الجنائى :

تتطلب هذه الجريمة قصدا جنائيا عاما هو اتجاه إرادة الجانى إلى حرمان المجنى عليه من حريته فى التجول دون وجه حق مع علمه ذلك

ولا يتحقق القصد إذا توافر لدى الجانى غلط فى الإباحة بان اعتقد أثناء ارتكاب الفعل أنه يحق له قانونا القبض على المجنى عليه ويلاحظ أن الجهل بقانون الإجراءات الجنائية وغيره من الأحوال التى تحدد أحوال القبض وشروط صحته هو جهل بغير قانون العقوبات مما ينفى القصد الجنائى ولا يصلح الخطأ غير العمدى بديلا عن القصد الجنائى لانعقاد المسئولية الجنائية هذا دون إخلال بمسألة الجانى مدنيا فى هذه الحالة وإذا توافر القصد الجنائى وقعت الجريمة دون غيرة بل باعثة على ارتكابها^(٥) .

● الظروف المشددة :

نصت المادة ٢٨٢ عقوبات على الظروف المشددة للجريمة المذكورة وهذه الظروف ترجع إلى الوسائل المستعملة فى ارتكابها وبعضها يؤدى إلى الحكم بعقوبة السجن والبعض الآخر إلى الحكم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٦٠

(٤) الدكتور محمد زكى أبو علم فى الحماية الجنائية للحرية الشخصية طبعة ١٩٧٩ ص ٤٦

(٥) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٦٨٢

— فتكون العقوبة السجن إذا حصل القبض من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة . وزي مستخدمى الحكومة الذى تنص عليه المادة ٢٨٢ هو الزى المميز لموظفى الحكومة ولرجال القوة العامة الذين تختلص صفتهم لتسهيل ارتكاب الجريمة كضابط البوليس ورجال الشرطة . ويعتبر الجانى متصفاً بصفة كاذبة إذا انتحل بغير حق صفة موظفى الحكومة ولو لم ينتحل إسماءهم^(٦) .

— وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فى حالتين « الاولى » ، إذ هدد الشخص المبحوض عليه بالقتل ، والثانية ، إذ عذبه بالتعذيبات البدنية .

وبالنسبة للحالة الاولى فإن التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مضمكاً للقبض ولا يشترط أن يكون تالياً له . وليست العبرة فى توفر ركن التهديد بالقتل فى جريمة القبض والحبس بغير حق بما يقع فى نفس المجنى عليه من اعتقاله أن الجانى قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل وإنما العبرة فى ذلك هى بأن يصدر عن الجانى نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل أما بالنسبة للحالة الثانية فإن القانون لم يعرف معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة والأمر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى^(٧) .

من أحكام محكمة النقض

فى

القبض والحبس والحجز بدون وجه حق

١ - أثبت حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استناداً إلى أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن اجراءه من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة وانتهاؤه إلى تبرئته من تهمة القبض يكون صحيحاً .

(نقض ١٩٧٢/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٧٢٤) .

(٦) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية المرجع السابق ص ٦٦٧ .

(١) الدكتور أحمد محمد إبراهيم فى قانون العقوبات وأهم القوانين المكملة الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٤٠٥ وملاحقها

٢ - القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون ان يتعلق الامر بقضاء فترة زمنية معينة .
(نقض جلسة ١٩٦٩/٦/٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ من ٨٥٢)

٣ - الاعتداء على حرية الناس بالقبض او الحبس او الحجز من الجرائم التي تقع اطلاقاً من موظف او غير موظف .
(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) .

٤ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كلن وقوعه مصاحباً للقبض ولا يشترط ان يكون تالياً له .
(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢) .

٥ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة والامر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .
(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢) .

٦ - متى كلن الواضح من الحكم ان جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد او التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهم الجنائية ان يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه او بموافقة الجناة وارسلهم .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٤) .

٧ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كلن الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة ولن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك ان تكون الجريمة وقتية او مستمرة فإذا كلن الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب المتهم الفدية لإعادة المجنى عليه وقبضة الفدية بالفعل او التراخي في تبليغ الحادث فإن ذلك لا يؤدي إلى قيلم الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧) .

٨ - وليس من هذا القبيل جنائية القبض المقترف بالتهديد بالقتل إذ هي تتكون من عدة اعمال تنتهي باتمامها فإذا ما وقع عمل من الاعمال التي تعتبر بدءاً في تنفيذها ثم اوقف او خاب اثرها لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع في هذه الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٣٠) .

٩ - العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاد ان الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده

هذا الاعتقاد والخوف من القتل وإنما العبرة في ذلك هي بأن يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل فإذا اعتبر الحكم هذا الركن قلناً على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شاهرين إياها وبعضهم كان يستحث المجنى عليهما في السير بدفعهما بالبندقية . فإنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً إلا أن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم لمدامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجريمتي السرقة بالاكراه والقبض والحبس واعتبرتهما مرتبطتين إحداهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة . كذلك لا نقض إذا ألزمت المحكمة المتهمين بالتعويضات المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المادية الثابتة التي لا يجادل المتهمون في صحتها إلا من حيث وصفها القانون . (الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٤٩) ;

- ١٠ - إن إيثاق يدي المجنى عليه وقيد رجليه بالحبل وإصابته من ذلك بسحجات وورم . ذلك يصح اعتباره تعذيباً بدنياً .
(نقض جلسة ٢٢/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية حـ ٧ ق ٦٨٩ ص ٦٥٠) .
- ١١ - يعاقب الولي نظير أمره بسجن محجوره وقيد بحديد .
(محكمة النقض والإبرام - حكم ٥ يناير سنة ١٨٩٥ - مجلة الحقوق سنة حادية عشرة صفحة ٢٥) .

مادة ٢٨٣

كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله باخر أو عزاه زوراً إلى غير والدته يعاقب بالحبس فإن لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة . أما إذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين .

تعليقات واحكام

- ألغيت عقوبة الغرامة من فقرتي المادة ٢٨٣ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
- أركان جريمة خطف طفل حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبداله أو نسبه زوراً إلى غير والدته ثلاثة هي : (١) فعل مادي هو خطف طفل أو أخفاه أو أبداله أو نسبته إلى غير والدته من شأنه تغيير أو تضييع نسب هذا الطفل (٢) أن يقع هذا الفعل على طفل حديث العهد بالولادة ثبت أنه ولد حياً (٣) القصد الجنائي . وذلك مع التفصيل الآتي :

الركن الأول - الفعل الملقى :

يتحقق الركن الملقى للجريمة بفعل من الأفعال المبينة في المادة ٢٨٣ ع على سبيل الحصر . والمقصود بالخطف هو نقل الطفل من مكانه في ظروف يفقد معها الأدلة المثبتة لشخصيته ومثله أن يخطف طفل بعد قيد اسمه في دفتر المواليد ويوضع بعيداً عن أهله ويربى خفية باسم غير اسمه بحيث يجد نفسه في المستقبل محرماً من نسبه الحقيقي ولا يمكنه إثبات بنوته إلا عن طريق القضاء بما يكتنف ذلك من صعوبات جمة .

أما الإخفاء فهو إخفاء الطفل الذي خطفه شخص آخر وتربيته سرا في ظروف يتعذر معها إثبات شخصيته . وأبدال طفل بأخر هو وضع طفل بدل الطفل الذي ولدته المرأة سواء حصل ذلك من هذه المرأة أو من غيرها . ونسبة الطفل إلى غير والدته هي أن يعزى طفل إلى امرأة لم تلده سواء أصدر ذلك عن هذه المرأة أو عن غيرها وكلا الفعلين من شأنه المسلس بالدليل على حقيقة شخصية لأنه يترتب عليها حتماً أن تنسب إليه شخصية غير التي اكتسبها من الطبيعة .

ويلاحظ أنه إذا ارتبطت هذه للجريمة بجريمة التزوير في دليل مكتبي كدفتر المواليد مثلاً فإن التزوير وإن لم يكن سوى وسيلة استخدمت بقصد ارتكاب جريمة أخرى إلا أنه لا يزال مع تلك جريمة قائمة بذاتها وهذه الجريمة مرتبطة بالجريمة الأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة لوقوعها لغرض واحد فيجب طبقاً للمادة ٢٢ فقرة ثالثة ع اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التزوير . ويلاحظ أخيراً أنه يمتنع تطبيق المادة إذا بقى النسب سليماً واحتفظ باسمه وشخصيته^(١) .

الركن الثاني - طفل حديث العهد بالولادة :

عبارة طفل حديث العهد بالولادة الواردة بالمادة ٢٨٣ ع تطلق على الطفل المولود من بضع ساعات أو من بضعة أيام على الأكثر أي الذي لم يثبت بعد حالة نسبه ويمكن المسلس بها إما إذا كُن المخطوف قد بلغ من العمر شهراً مثلاً وقيد اسمه بدفتر المواليد فيدخل الخاطف له تحت حكم المادة ٢٨٨ ع أو ٢٨٩ عقوبات .

الركن الثالث - القصد الجنائي :

جريمة الخطف عمدية ويشترط فيها توافر القصد الجنائي العلم وهو اتجاه ارادة

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٢٥١ ومبعضها .

الجاني إلى انتزاع المجنى عليه من المكان الذي يقيم فيه أو يعيش فيه مع من يكلفه وإبعاده عنه مع علمه بذلك فلا يتوافر إذا لم يكن الجاني قد أراد أن يقطع صلة المجنى عليه بأهله كالذي يستدرج طفلة إلى مسكنه لسرقة قرطها^(٢) .

خطف طفل ولد ميتا أو مشكوكا في حياته :

يعاقب الشارع في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٣ ع على عدم اظهار حديث العهد بالولادة أو عدم اظهار جنثه وهو لا يقصد بذلك صيانة الانساب لأن الذي يولد ميتا لا يكون له نسب وإنما يقصد عملية شخص الطفل أو بالأحرى ضمان العقاب على حوادث قتل الاطفال التي يشتبه فيها ويتعذر إثباتها وينص الشارع في هذه المادة على جريمتين مختلفتين تبعا لما إذا كان لم يثبت ان الطفل ولد حيا أو كان قد ثبت انه ولد ميتا . ففي الحالة الاولى لما لم يتم دليل قاطع على حياة الطفل وقت ولا دته بل ظل وجوده مشكوكا فيه فقد جعلت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وفي الحالة الثانية ملازم قد ثبت ان الطفل ولد ميتا فتؤول الجريمة إلى مجرد دفن جنثه بدون إذن فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين^(٣) .

ويكفي لاعتبار الجريمة تامة كتمان امر الولادة وان يثبت من الظروف ان جسم الطفل قد اخفى ولا يهم ان يرشد الجاني بعد ذلك عن المكان الذي وضعت فيه جنثه فإن هذا الفعل لا يمحو الجريمة التي تمت .

ويلاحظ ان الفقرتين الثانية والثالثة تنطبقان على اخفاء أو افقاد طفل ولد ميتا أو مشكوك في حياته فإذا ثبت ان الطفل حيا ومات بعد ذلك موتا طبيعيا فتطبق الفقرة الاولى من المادة المذكورة ولو حصلت الوفاة عقب الولادة بلحظة يسيرة ويعتبر الطفل انه ولد حيا إذا كان قد تنفس بعد الولادة ولو دقيقة لأن التنفس معناه الحياة^(٤) .

من احكام النقض :

١ - ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه إلى المتهمه بقصد تولى شؤونه نهائيا - بفرض صحته - ان ينفي القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زورا إلى غير والدته ذلك أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق بعزو الطفل زورا إلى غير والديه .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦٨) .

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٢٩١

(٣) في هذا المعنى المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٥٧

(٤) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٤٠٨

٢ - لا جدوى مما تثيره الطاعنة بشأن عدم توافر القصد الجنائي لديها في جريمة عزوها طفلاً حديث العهد بالولادة إلى غير والدته والمُسندة إليها ملام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المنسوبة إليها أيضاً وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة أشهر وهي عقوبة يدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٣/١٩٦٨) .

٣ - القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .
(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٣/١٩٥٢) .

مادة ٢٨٤

يعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له الحق في طلبه ولم يسلمه إليه .

تعليقات واحكام

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً .

— هذه المادة يراد بها معاقبة من عهد إليه بطفل كمرضع او معلم وامتنع عن رده إلى اهله وقد كن على الشارع ان ينص خصيصاً على هذا الفعل لأنه لا يكون اية جريمة أخرى فهو لا يعد اخفاء بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٣ لأن الطفل يمكن ان يحتفظ بنسبه ولا خطفاً بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٨ او ٢٨٩ ع لأن الطفل قد سلم إلى من يرفض رده^(١) .

— ويلاحظ ان هذا النص ينطبق على حالة الاب الذى لم يسلم ابنه لوالدته بعد صدور حكم من المحكمة الشرعية بخولها حق الحضنة .

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٦١

من أحكام محكمة النقض :

١ - إن جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضنته شرعا هي من الجرائم المستمرة استمرارا متتبعيا أو متجددا بمعنى ان الامر المعقب عليها فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتبعيا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فإن الامر المعقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج خط التنظيم مثلاً . والمتفق عليه انه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محكمته عليها مهما طال زمن استمرارها فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه اما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتبعيا فمحكمة الجاني لا يكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . وفيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحكمة الثانية بسبق الحكم عليه .

(نقض جلسة ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ح ٢ ق ٢٥٨ ص ٢٢٥) .

٢ - تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الحالي) التي تنص على ان كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه على حالة الوالد الذي لم يسلم ابنه لجذته الصادر لها حكم من المحكمة الشرعية تحول إليها حق الضمينة . ويجب تفسير هذه المادة طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالغائه وتقضى تلك القواعد ان تقدم مصلحة الطفل على حقوق الوالد وليس من محل للرجوع لأحكام القضاء الفرنسي الذي فسر المادة ٣٤٥ من القانون الفرنسي المطبقة لمادة القانون المصري تفسيراً اضيق مما قضى به التفسير المذكور آنفاً .

(حكم النقض والإبرام حكم ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٥٧) .

٣ - إن المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات (المقابلة للنص محل التعليق) التي تعاقب كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه ، تنطبق على حالة الأب الذي لم يسلم ابنه لوأدته بعد صدور حكم من المحكمة الشرعية يخولها حق حضنته ذلك لأن الحكم الشرعي بصدوره قد اعتبر المتهم غير أهل لحضنة أولاده فليس له بعد صدوره ان يبقيه عنده ولأن حق الحضنة في الشريعة الإسلامية (وهي الواجب تطبيقها في هذه الحالة) ليس أساسه مصلحة الأب أو الأم وإنما أساسه مصلحة الطفل نفسه بوجوب تسليمه لمن يكون أشفق عليه وأقدر على مراعاة مصلحته والعناية بأمره أكثر من

غيره حتى ان الاب يعزز شرعا إذا لم يسلم الطفل لحاضنته تنفيذا للحكم الشرعى .
(نقض محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية السنة
العشرون ص ٤) .

٤ - لوالد الطفل المتنازع على حضنته الحق في ضمه إليه ولا تمكن معاملته بمقتضى
المادة ٢٤٦ عقوبات (قديم) الذى جرى القضاء على معاملة الوالدين بها - إلا إذا قضى
بالحضانة لغيره وامتنع هو عن تسليم الطفل للمقضى له بهذه الحضانة .
(نقض ١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٣ ص ٢٢٤) .

٥ - تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات (قديم) على الوالد الذى لا يسلم ابنه لجدة المحكوم
لها بحضنته .
(نقض ١٩٢٩/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١١ ص ٣٥٨) .

مادة ٢٨٥

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل
خال من الأدميين او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنتين .

مادة ٢٨٦

إذا نشأ عن تعرض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالى كالمبين في المادة
السابقة انفصال عضو من أعضائه او فقد منفعته فيعاقب الفاعل
بالعقوبات المقررة للجرح عمدا . فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم
بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

مادة ٢٨٧

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنة سبع سنين كاملة وتركه في محل
معمور بالأدميين سواء كان ذلك بنفسه او بواسطة غيره يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد على ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٧ ع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على خمسين جنيها مصريا) .

● التعريض والترك :

يعاقب القانون على تعريض الاطفال للخطر وتركهم . اى انه يشترط وقوع الامرين معا ويترتب على ذلك انه لا عقاب على التعريض ما لم يتله الترك ولا عقاب على الترك ما لم يسبقه التعريض .

كما يشترط ان يكون المجنى عليه طفلا لم يبلغ سنة سبع سنين والحكمة من ذلك ان المجنى عليه في هذه الحالة يكون غير قادر على حماية نفسه نظرا لحدائه سنه او لحالته الجسمانية والعقلية . وينحصر الركن الادبي للجريمة في قصد التخلص من واجبات الرعاية والعناية التي يقتضيها حفظ الطفل فاذا ارتكب التعريض والترك بقصد تضييع نسب الطفل كلن الفعل واقعا تحت نص المادة ٢٨٣ عقوبات واذا ارتكب بقصد قتله كلن الفعل قتلا او شروعا في قتل^(١) .

● المقصود بعبارة « محل خال من الادميين » :

ليس المراد بعبارة محل خال من الادميين الواردة بنص المادة ٢٨٥ ع ان يكون هذا المحل خاليا من الادميين في جميع الاوقات (كجزيرة مهجورة مثلا) إنما المراد ان يكون المحل المذكور خاليا فعلا من الناس في الوقت الذي حصل فيه تعريض الطفل للخطر ولو كلن من شأنه في غير هذا الوقت ان يكون اهلا بهم . وقد قضى بانه من الجائز ان يعتبر الشارع العمومي خاليا من الناس في ساعة متقدمة من الليل ولو كلن السير لا ينقطع منه مطلقا اثناء النهار . وعلى ذلك فمسالة خلو الشارع من الناس او عدم خلوه منهم هي موضوعية محضة تفصل فيها محكمة الموضوع^(٢) .

● الظرف المشدد :

عملا بنص المادة ٢٨٦ ع فإنه اذا نشأ عن تعرض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٢٦٥ وما بعدها

(٢) محكمة النقض والإبرام حكم ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة اولى صفحة ٢١٨

كالمبين في نص المادة ٢٨٥ ع انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا . وبمقتضى هذا النص يعتبر الجاني مسئولاً عن نتائج التعريض والتترك إذا وقعاً في محل خلل من الأدميين ويفسر هذا الحكم بنظرية القصد الاحتمالي فإن الشخص الذي يعرض طفلاً للخطر ويتركه في محل خلل من الأدميين لا يقصد قتله ولا أحداث جرح أو عاهة مستديمة به ولكنه يعلم طبيعة فعله الجنائي وقد توقع أو كان في استطاعته أن يتوقع النتائج التي يحتمل أن تترتب عليه بالنسبة لحياة الطفل فإذا أقدم رغم ذلك على ارتكاب هذا الفعل فإنه يعتبر أنه قبل نتائج الاحتمالية ويجب أن يسأل عن هذه النتائج وإن لم يتعمد أحداثها مباشرة .

ويلاحظ أنه عملاً بنص المادة ٢٨٧ عقوبات فإن الشخص الذي يرتكب الفعل بنفسه والذي يحمل غيره على ارتكابه يعتبر كلاهما فاعلاً أصلياً للجريمة^(٣) .

مادة ٢٨٨

كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلاً ذكراً لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

ملحوظة : هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٢٤/٢/١٩٨٠ والمنشور في ٢٨/٢/١٩٨٠ .

مادة ٢٨٩

كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلاً لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى عشرة .

فإن كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

ملحوظة : هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٢٤/٢/١٩٨٠ (المنشور في ٢٨/٢/١٩٨٠) .

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٧١ وما بعدها

مادة ٢٩٠

كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا اقترنت بها جنائية موافقة المخطوفة بغير رضاها .
ملحوظة : هذه المادة أيضا معدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ السالف الإشارة إليه .

مادة ٢٩١

إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

تعليقات وأحكام

● جريمة الخطف بالتحايل أو بالإكراه :

تتطلب هذه الجريمة فضلا عن الاحكام العامة لجريمة الخطف توافر شرط مفترض يتعلق بصفة المجنى عليه وعنصر إضافي للركن المادي هو التحايل أو الإكراه .

● صفة المجنى عليه :

تقع هذه الجريمة على الذكور أو الإناث ويشترط الا يبلغ سنه ستة عشر سنة كاملة (المادة ٢٨٨ عقوبات) وإلا فإنه تسرى عليه احكام جريمة القبط بدون وجه حق . اما إذا كانت المجنى عليها من الإناث فإنه يستوى ان تكون دون السادسة عشر أو تزيد عن هذه السن (المادة ٢٩ عقوبات) .

وبناء على ذلك فإن وقوع الجريمة على الذكور الذين لم يبلغوا ستة عشرة سنة كاملة يحولها إلى قبض بدون وجه حق (المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات) بخلاف الحال في الإناث فإنها تخضع في جميع الأحوال لاحكام الخطف (المادة ٢٩٠ عقوبات) . وقيل بأنه يجب احتساب السن وفقا للتقويم الميلادي باعتبار أنه هو التقويم المعتمد في المعاملات الرسمية وقد اخذ به قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المواعيد^(١) .

(١) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٦٩٢ وما بعدها . ولان في ذلك نقص ١٩٤٥/١/٢ مجموعة القواعد القانونية (٢٥) على رقم ٦ ص ٤٧ حيث يأخذ بالتقويم الهجري استنادا إلى أنه اصلح للمتهم

الإكراه هو كل ما من شأنه سلب إرادة المجنى عليه وهو إما مادي أو أدبي فالإكراه المادي يشمل كافة الوسائل المادية التي تستخدم في خطف المجنى عليه رغم مقاومته كإخذه بالقوة أو الوسائل التي تحرمه من كل مقاومة كإعطائه مادة مخدرة أو تنويمه تنويماً مغناطيسياً والإكراه الأدبي يتكون من التهديد وهو يأخذ حكم الإكراه المادي إذا كان من شأنه التأثير على إرادة المجنى عليه بقوة لم يكن في قدرته مقاومتها ويجب أن يراعى في تقدير ذلك سن المجنى عليه ونوعه .

أما التحليل فهو الغش والخداع ويمكن وقوع التحليل بواسطة استعمال وعود كاذبة أو تحرير كتب مزورة أو الاستعانة في نقل المجنى عليه باسم أهله وبما لهم عليه من سلطان^(٢) .

● خطف الأنثى المقترب بالاعتصاب :

جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحليل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بأبعد هذه الأنثى من المكان الذي خطفت منه أيّا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وتقدير توافر ركن التحليل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ملأ استدلالاتها سليماً . وفيما يلي أركان هذه الجريمة .

١ - أن تقع على الأنثى جنسية خطف بالتحليل أو بالإكراه وفقاً لماسلف ومفاد ذلك أن هذه الجريمة تستلزم توافر قصد خاص لدى الجاني هو نية العبث بها . وقصد الشارع من العقاب هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف فممكن الخطف لا أثر له على الجريمة كما يلاحظ أن القانون قد سوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف فاعتبر مرتكبها فاعلاً أصلياً سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره .

٢ - وقوع جنسية اغتصاب مستكملة الأركان على الأنثى المخطوفة يستلزم أن تقع هذه الجنسية في صورتها التامة أم في صورتها الناقصة لأن جنسية الاغتصاب في هذا الفرض ليست في حقيقة أمرها سوى طرفاً مشدداً لجنسية الخطف وبالتالي فليست هناك أية أهمية لوقوعها تامة أو وقوعها عند مرحلة الشروع ففي الحالتين تكون عقوبة الإعدام هي المستحقة . وهذا الرأي مع وجاهته إلا أننا نرى أن المتفق مع نص المادة هو ضرورة وثوق

جنسية الاغتصاب تامة حتى يتحقق الإقتران المقصود بالنص .

يلاحظ أن المادة ٣٧٣ مكرراً والمضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والخاصة بأوامر الحيازة قد ألغيت بموجب المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(٤) يلاحظ أن المادة ٣٧٣ مكرراً والمضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والخاصة بأوامر الحيازة قد ألغيت بموجب المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) المستشر جندي عبد الملك المرجع السابق ص ٢٧٩ ومبجدها

ويلاحظ هنا أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا وقع الوطء على المخطوفة رغم إرادتها أو بدونها فإذا كانت برغم الخطف قد رضيت به فإن هذا الظرف لا ينطبق وجنائية الاغتصاب ذاتها لا تقوم .

أما إذا كانت الأنثى قد رضيت بالخطف نفسه أى وقع ابتعادها عن المكان الذى كانت فيه برضاها الصحيح فإن جنائية الخطف لا تقوم لتخلف أحد أركانها فإذا واقعها من رضيت بلختطافه لها ، دون رضاها ، قامت في حقه جنائية الاغتصاب وحدها واستحق عقوبتها في صورتها غير المشددة ما لم ينطبق ظرف آخر .

٣ - اقتران جنائية الاغتصاب بجنائية الخطف وهو ما عبر عنه القانون بتقريره ، إذا اقترنت بها جنائية الواقعة المخطوفة بغير رضاها ، هذا الاقتران لا يتحقق إلا إذا وقعت جنائية الاغتصاب بعد تعلم الركن الملقى لجنائية الخطف وقبل انتهاء حالة استمراره فمن المعروف أن جنائية الخطف من الجرائم المستمرة التى يقبل ركنها الملقى الاستمرار في الزمن ما شاء له الفاعل أن يستمر فإذا وقع الاغتصاب على الأنثى المخطوفة في تلك الفترة تحقق الاقتران أما إذا كانت حالة الاستمرار قد انتهت سواء بإرادة الفاعل أو رغما عن إرادته فلا تشدد العقوبة ولو قبلها الخاطف بعد ذلك فواقعها بغير إرادتها هذا ولا ينطبق هذا الظرف المشدد إلا على الخاطف أو المشاركين في جريمة الخطف دون غيرهم (٣) .

● جريمة الخطف بغير التحليل أو الإكراه (م ٢٨٩ ع) :

هذه الجريمة لا تتطلب أكثر من توافر الأحكام العامة لجريمة الخطف مع تخلف عنصر التحليل أو الإكراه والافتراض أن المجنى عليه ذكر أو أنثى طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة أما إذا زاد المجنى عليه عن هذه السن فإنه يتعين مساعلة الجاني عن جريمة قبض بدون وجه حق (١) .

زواج الخاطف بمن خطفها :

تنص المادة ٢٩١ عقوبات على أنه ، إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما ، ومفاد ذلك أنه يشترط أن يكون الزواج شرعيا فيجوز إذن الدفع بأن الزواج غير شرعى ومتى أبدى هذا الدفع وتبين أنه دفع جدى وجب إيقاف المحكمة حتى تفصل المحكمة الشرعية في شأن الزواج فإذا حكمت ببطلانه حق العقاب على الخاطف .

(٢) الدكتور محمد زكى أبو عامر في الحماية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر طبعة ١٩٨٥ ص ١٥٧ وما بعدها .

(٤) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٦٩٧

وإذا حكمت بصحته لا يحكم عليه بعقوبة ما وزواج الخاطف بمن خطفها يترتب عليه أنه لا يحكم بعقوبة ما على الخاطف ولا على شركائه في الجريمة فإن محكمة الشركاء تنتج الفضيحة التي يريد الشارع أن يتجنبها فضلا عن أنه ليس من العدل معاقبة الشريك وترك الفاعل الأصلي بلا عقاب^(٥).

من أحكام محكمة النقض في الخطف

١ - لما كانت جريمة خطف الأنثى التي لم يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بأبعد هذه الأنثى من المكن الذي خطفت منه أيا كان هذا المكن بقصد العيب بها . وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على الواقعة الجاني لها أو باستعمال وسائل ملدية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل الملقى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتسلل في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه وخلص إلى أن الطاعن ساهم في الفعل الملقى للخطف بأن اعترض طريق المجنى عليها وأومسها مع باقي المتهمين بأنهم من مأموري الضبط القضائي وأنه مطلوب ضبطها وعرضها على مديرية الأمن وقام أحدهم بمحاولة انتزاع حلقتها الذهبية وانتهوا إلى الاستيلاء على الحقيبة التي كانت قد تركتها في السيارة ولانوا بالفرار بها فكل من قارف هذه الأفعال أو شيئا منها اعتبر فاعلا أصليا في هذه الجرائم .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

٢ - القانون يسوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلا أصليا سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١)

٣ - تقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ملزم استدلالها سليما .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١)

٤ - إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيا كان المكن الذي خطفت منه الأنثى إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأنثى نفسها من عيب الخاطف

(٥) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٩١

لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الاطفال الذى لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كلن ذلك وكلن الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن الثانى عقد العزم هو وزميلاه الطاعن الاول والمتهم الثالث على اختطاف المجنى عليها عنوة بقصد موافقتها واعترضوا طريقها وامسك هذا الطاعن بها من يدها مهددا إياها بمطواه طالبا منها ان تصحبه مع زميليه وانها سارت معه مكرهة وانه والمتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها واقتيادها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع فإن ما اثبته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأنثى بالإكراه كما هي معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) .

٥ - متى كلن الحكم المطعون فيه قد استند فى إدانة المتهم بارتكاب جنابة الخطف إلى ما اقدم عليه هذا الاخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة فى إعادته لقاء جعل معين ومسلومته فى قبعة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وإلى تسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذى أخفى فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه وان ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء اكلن هو الذى قلم بنفسه بانتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيئته وإخفائه بعيدا عن ذوية او كلن هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال ، فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما تتحقق به جنابة الخطف ويصلح بذاته تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩)

٦ - سوى القانون فى جريمة الخطف المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الادبى ، المحرض على ارتكاب الجريمة ، اعتبر كلا منهما فاعلا اصليا فلا تكون المحكمة فى هذه الحالة بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١)

مادة ٢٩٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة او بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضانته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

تعليقات وأحكام

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لاتزيد على خمسين جنيها مصريا) .

— يلاحظ ان مذات تطبيق المادة ٢٩٢ عقوبات هو ان يكون قد صدر حكم من القضاء بشأن حضانة الصغير او حفظه وامتنع اى من الوالدين او الجدين عن تنفيذه ذلك ان عدم تسليم الصغير إنما يظهر عند تنفيذ المحكوم له بالحكم الصادر لصالحه . ومن ثم فلا يكفى لتوقيع العقوبة مجرد صدور حكم للغير بحضانة الطفل وإنما يتعين ان يقوم من صدر لصالحه الحكم بتنفيذه . حيث يظهر الإقناع ويتعين العقاب في هذه الحالة .

— ويسرى النص على خطف الولد ممن له حق حضانتته او حفظه او تحويله من المحل الذى يكون قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور وكذلك على خطفه من اى شخص او من اى محل آخر او تحويله من يد اى شخص آخر او اى محل آخر .

من احكام محكمة النقض :

١ - إذا اكل الحكم قد دان المطعون ضده بتهمة انه لم يسلم ابنته لوالدها لرؤيتها طبقا للمادة الاولى من المادة ٢٩٢ عقوبات مع صراحة نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير او حفظه بما لا يصح معه الانحراف عنها بطريق التفسير والتاويل إلى شمول حالة الرؤية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تاويله بما يوجب نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده مما اسند إليه .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٢ - يختلف كل من حق الحضانة او الحفظ عن الرؤية سواء اكل رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أم رؤية الأم لولدها إذا كان مع ابيه او مع غيره من العصبات .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) .

٣ - امتناع الوالد عن تسليم صغير لوالده المحكوم لها نهائيا بضمه كفايته لإدانتته بالمادة ٢٩٢ عقوبات مجادلته من بعد في احقيتها في الحضانة دفاع ظاهر البطلان .
(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٤)

مادة ٢٩٣

كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو اقاربه أو إصهاره أو اجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن وإذا رفض بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجمد في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

تعليقات

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز مائة جنيه مصرى) .

— ونص المادة ٢٩٣ عقوبات يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو اقاربه أو إصهاره أو اجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته مدة ثلاث شهور بعد التنبيه عليه بالدفع . ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رأى تعليق المحكمة فيها على شكوى صاحب الشأن ويترتب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائي ويترتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية . وقد فتح النص للمحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى بعد أن أصبح الحكم الصادر بها نهائيا فنص على أنه إذا أدى ما تجمد في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة^(١) .

— ويلاحظ أن المراد بالزوج في النص الزوج وقت قيام الزوجية وبعد الانفصال مادامت النفقة مطلوبة بسبب الزواج وصاحب الحق في الشكوى هنا هو المحكوم له بالنفقة ويجوز

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون

له النزول عنها طبقا لنصوص قانون الإجراءات . وقد منح القانون الجاني مكنة إيقاف تنفيذ العقوبة بعد الحكم عليه نهائيا في هذه الجريمة ومن باب أولى إيقاف إجراءات الدعوى قبل الحكم بإدانة ما تجدد في ذمته من نفقة أو اجرة حضنة أو رضاعة أو مسكن أو بتقديمه كفيلا يرتضيه صاحب الشأن . وانه ولو ان القانون لم يمنع صاحب الشكوى سوى النزول قبل الحكم إلا انه عمليا يمكنه ان يقبل كفيلا للمحكوم عليه ولو في الظاهر فقط او يعطى إقرار بتسليمه المتجدد ولو على غير الواقع فيوقف تنفيذ الحكم النهائي وهذا يعتبر في الواقع إيقافا للحكم بمعرفة المجنى عليه أيضا^(٢) .

(٢) الدكتور عزت الدسوقي في قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق - رسالة دكتوراه - صفحة ٣٠١

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

مادة ٢٩٤

كل من شهد زورا لمتهم في جنائية او عليه يعاقب بالحبس

مادة ٢٩٥

ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالإعدام ايضا على من شهد عليه زورا .

مادة ٢٩٦

كل من شهد زورا على متهم بجنحة او مخالفة او شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ملحوظة - الغيت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/١٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/١٤/١٩٨٢ وكانت قبل الالغاء (او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا)

مادة ٢٩٧

كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ملحوظة - الغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل الالغاء « او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

مادة ٢٩٨

إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبة المقررة للرشوة أو للشهادة الزور أن كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة .

- وإذا كان الشاهد طبيبا أو جراحا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو باب شهادة الزور أيهما اشد ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا .

ملحوظة : الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د) .

مادة ٢٩٩

يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمدا بأي طريقة كانت .

مادة ٣٠٠

من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

مادة ٣٠١

من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس . ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

تعليقات وأحكام في الشهادة الزور واليمين الكاذبة

تعريف الشهادة الزور :

لم يعرف القانون شهادة الزور وقد عرفها الشراح بأنها فعل الشخص الذي يكلف بالحضور أمام القضاء للدلاء بأقواله بصفة شاهد في دعوى مدنية أو جنائية فيقرر عملا ما يخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء^(١) وفي تعريف آخر قيل بأن الشهادة الزور هي تعمد تغيير الحقيقة أمام القضاء وبعد حلفه اليمين القانونية تغيير من شأنه تضليل القضاء،^(٢).

أركان جريمة الشهادة الزور :

أركان جريمة شهادة الزور ثلاثة هي :

- الركن الأول - صدور فعل ملادى هو تغيير الحقيقة في شهادة بيمين أمام القضاء .
- الركن الثانى - توافر ضرر معين هو تضليل القضاء أو احتماله .
- الركن الثالث - قيام القصد الجنائى العلم لدى الجنائى .
- وفيما يلي تفصيل لكل ركن .

الركن الأول : تغيير الحقيقة في شهادة بيمين أمام القضاء :

وهذا الركن يتحلل إلى عناصر ثلاثة .

أولا - تغيير الحقيقة في شهادة .

ثانيا - بعد حلف يمين .

ثالثا - أمام القضاء .

وذلك على التفصيل التالى :

أولا - تغيير الحقيقة في شهادة :

تغيير الحقيقة هو جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة فهو من صور التزوير المعنوى الذى يقع حال تحرير المحرر وإنما يعاقب عليه القانون بوصفه شهادة زور طالما وقع في مجلس القضاء . وفي شهادة بيمين أدبت في دعوى مطروحة عليه .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٤٦٢ .

(٢) الدكتور روف عبيد في جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة ١٩٧٨ ص ٢٣٨ .

ويتوافر تغيير الحقيقة بانتكار الحق أو تأييد الباطل تضليلاً للقضاء أيا كان موضعه أو صورته ولا يلزم أن ينصب التغيير على واقعة جوهرية في الشهادة بل من المتفق عليه أنه يكفي فيه أن يكون من شأنه التأثير في كيفية الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها ولا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة دون بعضها الآخر (٣) .

ثانياً - بعد حلف يمين :

اصطحاب الشهادة باليمين مفروض بصريح نص القانون في قانون الإثبات فكل شهادة لا تعد مسبقة بيمين لا تعد شهادة ولا يعاقب القانون قللها على ما قد يقرره فيها من الوقائع المغيرة للحقيقة ذلك بأن القانون لا يعاقب في هذا الباب على ما يصدر عن الشهود ومن في حكمهم في مجلس القضاء من الأقوال المخالفة للحقيقة وإنما يعاقب على الحنث باليمين وينبني على ما تقدم أنه إذا لخطأت المحكمة ولم تحلف الشاهد اليمين قبل سماع أقواله فإنه لا يمكن أن يعاقب بعقوبة شهادة الزور ولو قرر الحقيقة . كذلك المحكوم عليه بعقوبة جنائية ونص على حرمانه من الشهادة أمام المحكمة مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال لا يعاقب إذا قرر غير الحقيقة . فإذا أمرت المحكمة بتحليف الشخص الذي قضى القانون بسماع أقواله على سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين فحلف خلافاً لحكم القانون أمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحق بعد ذلك .

على أن القانون لم يبين صيغة اليمين التي أوجب على الشهود أداؤها ولكن لأن لفظ اليمين في ذاته ينطوي على معنى ديني ويقوم على الاعتقاد بأن من يحنث في يمينه يتعرض لغضب الله ونقمته ولذا فإن الصيغة التي جرى عليها الاستحلاف في المحاكم هي (أحلف بالله العظيم ، ولما كانت اليمين بالله لا تستمد قوتها إلا من عقيدة الشاهد ولذلك فإنه يجوز أن يؤدي اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته أن طلب ذلك .

ويلاحظ أن لفظ (أشهد) عند الشرعيين يتضمن معنى المشاهدة والقسم والاختبار فإذا قال الشاهد « أشهد » ، فكانه يقول أقسم بالله لقد أطلعت على ذلك وأنا أخبر به الآن .

وهذه المعاني لا توجد مجتمعة في غيره من الألفاظ ولهذا أوجبوا لصحة الشهادة أن تكون مبدوءة بهذا اللفظ وجعلوه ركناً لها .

ويأخذ حكم الشاهد الخبير الذي يؤدي مأموريته أمام المحكمة بعد حلف اليمين لأن

(٣) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٢٢٨ وما بعدها .

اليمين التى يحلفها هى يمين الشهادة فالطبيب الذى يدعى إلى المحكمة للكشف على مصاب وتقرير نوع الإصابة يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحقيقة بعد اليمين^(٤) .

ثالثا - ان تكون الشهادة أمام القضاء :

من المتفق عليه انه يلزم ان يكون الزور فى شهادة اديت أمام القضاء الجالس فى دعوى مطروحة عليه للفصل فيها سواء اكانت جنائية ام مدنية ام تجارية ام من امور الاحوال الشخصية .

ومن ثم خرج عن نطاق شهادة الزور الكذب الذى يقع فى الأقوال التى تبدى أمام جهات التوثيق المختلفة بما فى ذلك الكذب فى استصدار الاعلامات الشرعية والذى يخضع لنص خاص (م ٢٢٦ ع) وفى عقود الزواج أمام الماذون ويخضع اثبات بلوغ الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج كذبا لنص آخر (م ٢٧٧ ع) وما عداه من كذب قد يعد تزويرا فى محرر رسمى وخرج عن نطاق شهادة الزور من باب أولى الكذب أمام السلطات الإدارية فى أى تحقيق تجريه . ويخرج عن نطاق شهادة الزور أيضا الكذب أمام سلطات التحقيق الابتدائى بمعناه الواسع المتضمن جمع الاستدلالات على كافة أنواعها ودرجاتها أى سواء اكلن يجرى التحقيق بمعرفة جهة الضبط القضائى ام النيابة ام قضاء التحقيق وما فى حكمه . أم سلطة الاحالة ذلك ان التحقيق الابتدائى لا يكون بحسب الأصل أساسا للحكم بل العبرة هى بالتحقيق الابتدائى لا يكون بحسب الأصل أساسا للحكم بل العبرة هى بالتحقيق النهائى الذى تجريه المحكمة بنفسها ولأن من مصلحة العدالة ان يمكن الشاهد من العدول عن الكذب وتصحيح أقواله أمام هيئة المحكمة فلا تقيده بأقواله الأولى التى سبق له ابدائها فى التحقيقات إلى حد تعريضه للعقوبة الجنائية إذا عدل عنها^(٥) .

والخلاصة هى ان الشهادة وفقا لقانون العقوبات الحالى إذا لم تؤد أمام القضاء فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة الشهادة الزور . فالأقوال التى تؤدى تحت اليمين أمام قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو ضباط الشرطة فى الأحوال التى يجوز لهم فيها تحليف الشهود اليمين لا تعتبر شهادة زورا ولا يعاقب قائلها ولو قصد تغيير الحقيقة . وفى سبيل تصحيح هذا الوضع فقد قيل بانه يجب ان يضع المشرع عقابا للشهادة الكاذبة التى تتم أمام مامورى الضبط القضائى أو أمام سلطات التحقيق وان يكون للنسبة العامة سلطة اقامة الدعوى قبل شاهد الزور الذى يؤدى شهادة مغيرة

(٤) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٦٤ وما بعدها والاستاذ حسنى مصطفى رئيس المحكمة فى جريمة البلاغ الكاتب فى ضوء القضاء والفقه ص ٧٦ وما بعدها

(٥) الدكتور رؤوف محيى المرجع السابق ص ٢٤٥

للحقيقة في مرحلتى الاستدلال والتحقيق ولا ينبغي ان تظل جريمة الشهادة الزور من قبيل جرائم الجلسات ويكون للشاهد الحق في العدول عن اقواله الكاذبة إلى الوقت الذى ينتهى فيه التحقيق وتتصرف سلطات التحقيق في الأوراق فإذا عدل الشاهد عن اقواله قبل ان ينتهى التحقيق ويتم التصرف في الأوراق انتقلت جريمته اما إذا اصر على قول الزور حتى تتصرف سلطات التحقيق في الأوراق فإن الجريمة تعتبر تامة ولا يفيد العدول بعد ذلك^(٦) .

الركن الثانى . الضرر

الضرر في شهادة الزور ركن موضوعى قائم بذاته تقوم الجريمة بقياسه - مع بقى الأركان الأخرى - وتنتفى بانتفائه . والضرر الذى يقصده الشارع بالخطر المبشر فيها هو تضليل القضاء وهو ضرر أدبى عام يفنى عن البحث في توافر الضرر الذى قد يلحق خصما في الدعوى ماديا كلن ام ادبيا فمن يشهد لصالح متهم كذب بقصد تخليصه من العقاب يعد مضللا للقضاء وبالتالي شاهد زور .

ويكفى هنا الضرر المحتمل بلجماع الآراء ويعد الضرر كذلك إذا لم تأخذ المحكمة بشهادة شاهد الزور او إذا اخذت بها ولكن صدر الحكم سليما مع ذلك لتوافر أدلة أخرى او حتى إذا قضت بالبراءة مثلا لان الواقعة لا تعد في القانون جريمة وسواء تعرضت لثبوتها ام لا . او إذا حكمت بعدم الاختصاص لو نحوه .

ويترتب على استلزام الضرر المحقق او المحتمل في شهادة الزور ان الجريمة لا تتحقق إذا عدل الشاهد عن اقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى ولو كلن عدوله بعد توجيه شهادة الزور إليه مدامت المرافعة لم تتم . ولا يقبل عدول الشاهد عن اقواله بعد اتمام المرافعة ومن باب أولى عدولة أمام المحكمة التى تنظر الاستئناف او المعارضة او النقض إذ يمكن القول بأنه كلن من الجائز الا يطعن في الحكم احد وان يصبح بالتالى نهائيا كما لا يقبل العدول كذلك لنفس السبب بعد نقض الحكم وعند إعادة المحاكمة من جديد أمام محكمة الموضوع . وتعتبر المرافعة منتهية أمام المحكم الجنائية بقرار اقلال باب المرافعة (م ٢٧٥ / ٤ إجراءات) وكذلك أمام المحكمة المدنية وانما صدور قرار صريح باقلال باب المرافعة ليس وجوبيا في القانون ولا يترتب على اخلاله بطلان ما وعندئذ تعتبر المرافعة منتهية بالفراغ من سماع اطراف الدعوى وحجزها للحكم في نفس الجلسة او في جلسة أخرى^(٧) .

(٦) الدكتور شهاب هبيل البرشلوى في الشهادة الزور من الناحيتين القانونية والعلمية رسالة دكتوراه طبعة ١٩٨٨ ص ٨١٩ وما بعدها .

(٧) الدكتور روف عبید المرجع السابق ص ٢٤٧ وما بعدها .

— وقد ذهب المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٤٨٥ إلى أنه فى الدعوى المدنية إذا كلن الشاهد قد لى شهادته أمام قاض نديته المحكمة لأجراء التحقيق فى هذه الحالة تعتبر شهادة الزور تامة من وقت أن يقفل القاضى المنتدب محضر التحقيق وليس للشاهد أن يحضر بعد ذلك أمام المحكمة ويعدل عن شهادته . وقد انتقد الدكتور روف عبيد فى مرجعة السابق ص ٢٤٨ هذا الراى وذهب وبحق إلى أنه من الأسلم من الوجهة العملية أن نلصح مجال العدول لشاهد الزور مادام أن من شأنه أن يصحح الأقوال الكاذبة قبل اتمام المرافعة فى الدعوى بما ينبنى عليه من امكن تدارك أثرها فى الوقت المناسب .

الركن الثالث . القصد الجنائى

جريمة شهادة الزور من الجرائم العمدية التى لا يعاقب القانون عليها إلا عند توافر القصد الجنائى ذلك أن القانون لا يعاقب الشاهد إذا أخطأ وانما يعاقبه إذا كذب عن علم وإرادته .

فلا يكفى للعقاب أن يكون كذب الشاهد ناشئاً عن عدم احتياط أو عن تسرع فى القاء أقواله بغير تدبر أو عن ميله إلى المبالغة عن حسن قصد فى هذه الأحوال لا يعاقب الشاهد جنائياً على شهادة الزور وأن كلن يمكن أن يسأل مدنياً إذا ثبت وقوع خطأ جسيم من جانبته . ولهذا يجب على المحكمة التى ترفع إليها دعوى شهادة الزور أن تتحقق قبل الحكم على المتهم من أمرين كذب الشهادة وسوء القصد فهما الشرطان الأساسيان اللذان يتوقف عليهما وجود الركن المادى والركن الألبى للجريمة . ويعتبر القصد الجنائى متوافراً متى تعدد الشاهد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ولا عبرة بعد ذلك بالبوأ عث فقد يكون مدفوعاً إلى ذلك بعامل الانتقام من المتهم أو بالرغبة فى تخليص قريب أو صديق له من عقاب القانون ولكن هذا كله لا يهم البحث فيه ولا التعرض إليه^(٨) .

عقوبة الشهادة الزور

العقوبات التى وضعها المشرع لجريمة الشهادة الزور فى صورتها البسيطة نص عليها فى المواد ٢٩٤ و ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات وهى تنقسم بحسب نوع الدعوى ونوع الجريمة إلى ما يأتى :

(٨) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٨٥ .

١ - إذا ادّيت الشهادة الزور في جنابة لصالح متهم أو عليه يعاقب شاهد الزور بالحبس (م ٢٩٤ ع) وعقوبة الحبس تصل مدتها إلى ثلاث سنوات . كما يجوز للقاضي النزول بالعقوبة إلى حدها الأدنى وهو ٢٤ ساعة .

٢ - إذا ادّيت شهادة الزور في جنحة أو مخالفة يعاقب شاهد الزور بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (م ٢٩٦ ع) .

٣ - إذا ادّيت شهادة الزور في دعوى مدنية يعاقب شاهد الزور بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (م ٢٩٧ ع) .

الظروف المشددة للعقاب على الشهادة الزور

لجريمة الشهادة الزور المنصوص عليها بالمادة ٢٩٤ عقوبات طرفان مشددان أولهما نصت على المادة ٢٩٥ ع وثانيهما نصت على المادة ٢٩٨ ع وذلك على التفصيل التالي :

الظرف المشدد الأول . (أن يكون قد حكم على المتهم بسبب الشهادة المزورة (م ٢٩٥ ع) :

يشترط لتوافر هذا الظرف اجتماع شرطين هما :

١ - أن يكون المتهم قد حكم عليه .

٢ - أن يكون الشاهد قد شهد على المتهم .

وهذا الشرط الثاني مستفاد من قول المادة ٢٩٥ ع (إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم) ولا يكون الحكم مترتباً على الشهادة إلا إذا كانت الشهادة ضد المتهم فإذا كان الشاهد قد شهد زوراً لصالح المتهم وحكم على المتهم رغم ذلك فلا يكون ثمة محل لعقوبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ عقوبات أياً كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم - والعقوبات المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع يحكم بها في إحدى حالتين :

الأولى - إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الإعدام وفي هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أياً كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم أي ولو كانت العقوبة التي حكم بها عقوبة جنحة فقط نظراً لتغيير وصف التهمة أو للاحذ بأسباب الرحلة .

والثانية - إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الإعدام ونفذت عليه وفي هذه الحالة يحكم بالإعدام أيضاً على شاهد الزور وإنما يشترط أن تكون عقوبة الإعدام قد نفذت على المتهم فعلاً أما إذا كانت قد استبدلت بعقوبة أخرى بعد نقض الحكم الأول أو صدر عفو

عن المتهم وابدلت عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ففي هذه الحالة يطبق على شاهد الزور الشطر الأول من المادة ٢٩٥ ع (٩) .

الظرف المشدد الثاني (قبول شاهد الزور وعدا او عطية م ٢٩٨ ع) :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ ع على أنه إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية او مدنية عطية او وعدا بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او للشهادة الزور ان كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة وهذا الظرف مشترك بين جرائم شهادة الزور كلها وينطبق على شهادة الزور في الدعوى الجنائية كما ينطبق على شهادة الزور في الدعوى المدنية وهذا ظاهر من قول المادة د من شهد زورا في دعوى جنائية او مدنية ، ويتحقق هذا الظرف إذا قبل شاهد الزور عطية او وعدا بشيء ما لمجرد الوعد الشفهي يكفي لتشديد العقوبة إذ القانون لم يفرق بين الوعود التحريرية والوعود الشفهية . ويجب ان يكون الشاهد قد قبل العطاء او الوعد فلا محل لتشديد العقوبة إذا لم يكن قبله وكما يجوز ان يقدم العطاء او الوعد إلى الشاهد من المتهم نفسه ليشهد لصالحه زورا يجوز ان يقدم من شخص آخر غير المتهم ليحمل الشاهد على ان يشهد على المتهم زورا .

اما الأثر الذي يترتب على هذا الظرف المشدد فهو الحكم على الشاهد ومن تقدم إليه بالعطاء او الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة هذا إذ لم تتوفر شروط المادة ٢٩٥ ع اما إذا كانت شروطها متوفرة بأن كثر الشاهد الذي قبل العطية او الوعد شهد على متهم في جنائية وحكم على المتهم بسبب ذلك فإن شاهد الزور يعاقب في هذه الحالة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم ويعاقب معه بنفس هذه العقوبات من تقدم إليه بالعطاء او الوعد ليحمله على أداء هذه الشهادة وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٩٨ الذي يقضى بتوقيع اشد العقوبات عقوبة الرشوة وعقوبة شهادة الزور .

وعند تطبيق عقوبة الرشوة يحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ ع (١٠) .

— اما بالنسبة للفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ عقوبات فإنه يشترط لتطبيقها توافر أربعة شروط هي :

- ١ - ان يكون الشاهد طبيبا او جراحا او قهلا او من في حكمهم .
- ٢ - ان يطلب هذا الشاهد لنفسه او لغيره او يقبل او يأخذ وعدا او عطية لأداء شهادة زورا لو ان يؤدي تلك الشهادة بناء على رجاء او توصية او وساطة .

(٩) الاستاذ حسنى مصطفى المرجع السابق ص ١٠٣ .

(١٠) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٩٠ .

- ٣ - أن يؤدي الطبيب أو الجراح أو القابلة الشهادة الزور بالفعل نتيجة للطلب أو الوعد أو العطية أو الرجاء أو التوصية أو الوساطة .
- ٤ - أن تكون الشهادة متعلقة بحمل أو مرض أو عاهة أو وفاة .

فإذا توافرت هذه الشروط يحكم على الطبيب ومن في حكمه بالعقوبة المقررة للرشوة إذا لم تتوفر شروط تطبيق المادة ٢٩٥ عقوبات أما إذا توافرت شروط تطبيق المادة ٢٩٥ عقوبات بأن كلن الطبيب أو الجراح أو القابلة قد شهد على متهم في جنابة وحكم على المتهم بسبب ذلك فإن شاهد الزور في هذه الحالة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ عقوبات بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم ويعاقب بنفس العقوبات السابقة الراشى والوسيط وعند تطبيق أى من العقوبات - عقوبة الرشوة أو الشهادة الزور - يحكم بالمصاهرة طبقا للمادة ٣٠ عقوبات (١١) .

الأكراه على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة الزور م ٣٠٠ عقوبات ، :

يلاحظ أن المادة ٣٠٠ ع نصت على أن « من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة ، وهي تقيم جريمة على حدة غير شهادة الزور تتطلب أن يقع على شخص معين أكراه ملدى أو أدبى لا رغامه على عدم أداء الشهادة اطلاقا أو ادائها زورا والشاهد الذى يذعن للأكراه أو التهديد فيمتنع عن الشهادة أو يشهد زورا لا يعفى من العقوبات المقررة له ولا يمكن أن يدفع بالأكراه المعدم للمسئولية طالما كن في مقدوره الاحتماء في الوقت المناسب برجال السلطة العامة (١٢) .

— ويستفاد من النص أن الجريمة لا تتم إلا إذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة فعلا أو أدى شهادة مزورة ولكن ملامت هذه الجريمة مستقلة عن جريمة شهادة الزور وليست صورة من صور الاشتراك فيها تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها فلا يوجد ما يمنع قانونا من عقاب من يكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا بعقوبة الشروع في الجريمة إذا لم ينتج الأكراه أثره المطلوب غير أنه لا يعاقب على الشروع بطبيعة الحال إلا حيث تكون الجريمة التامة جنابة (١٣) .

● اليمين الكاذبة : (م ٣٠١ ع) :

تنص المادة ٣٠١ ع على أنه « من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ،

(١١) الدكتور شهاب هاجيل البرشلوى المرجع السابق ص ٧٥٧ .

(١٢) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٢٥١ .

(١٣) الأستاذ حسنى مصطفى المرجع السابق ص ١١١ .

وهذه المادة تقرر جريمة على حدة هي جريمة الحنث باليمين الحاسمة أو المتممة الذي يصدر من خصم في دعوى مدنية تعمداً مع العلم بأنه يحلف على شيء مغاير للحقيقة وهي لا ينبغي أن تختلط مع يمين الشهادة والحنث فيها الذي هو ركن في شهادة الزور^(١٤).

أركان الجريمة :

الركن الأول - اليمين : أول شرط يشترطه القانون لتكوين الجريمة هو أن يكون تحت يمين أدبت أمام القضاء واليمين القضائية هي التي يوجهها أحد الخصمين إلى الآخر أو التي توجهها المحكمة إلى أحد الخصوم ويتوقف عليها الحكم في الدعوى . وكل يمين كاذبة يؤديها أحد الخصوم في دعوى مدنية تقع تحت حكم المادة ٣٠١ ع سواء أكانت اليمين حاسمة أو متممة ويدخل في عبارة مواد مدنية اليمين التي يؤديها أحد الخصوم في دعوى تجارية . ولا تنطبق المادة ٣٠١ إلا على اليمين التي تؤدي أمام المحكم طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإثبات ومن ثم فلا يدخل في حكم المادة المذكورة اليمين التي يؤديها شخص خارج المحكمة في غير خصومة قضائية .

الركن الثاني - كذب اليمين - ويشترط لعقاب الحالف أن يكون قد حلف كاذباً وهذا هو علة العقاب ومسألة كذب اليمين هي مسألة تتعلق بالوقائع والأمر فيها متروك لتقدير المحكمة .

الركن الثالث - القصد الجنائي - ويشترط لعقاب الحالف على الكذب في اليمين أن يكون قد حلف وهو يعلم أن الواقعة التي قررها هي واقعة كاذبة أو أن الواقعة التي أنكرها هي واقعة صحيحة .

- ويلاحظ أن الدعوى العمومية في جريمة اليمين الكاذبة ترفع بمعرفة النيابة العامة إذا كان اليمين التي أداها الخصم يميناً حاسمة على اعتبار أنها جريمة ماسة بوظيفة إقامة العدل بين الناس . أما الخصم الذي وجه اليمين الحاسمة لخصمه فلا يجوز له أن يرفع دعواه مباشرة إلى المحاكم الجنائية لأنه ارتبط مع خصمه باتفاق قضائي لجأ فيه إلى ذمته ورضى فيه أن يتنازل عن حقوقه إذا حلف خصمه اليمين .

أما إذا كانت اليمين متممة فليس ثمة ما يمنع الخصم الذي أضربه كذب اليمين من رفع دعواه مباشرة إلى محكمة الجناح أو مطالبة الحالف بتعويض مدني إذ لا يوجد في هذه الحالة اتفاق أو تنازل من الخصم يحول دون ذلك إلا إذا أصبح الحكم الذي بنى على اليمين الكاذبة نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو انقضاء المواعيد المحددة للطعن فيه . ففي هذه

(١٤) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٢٥١ .

الحققة يمتنع على الشخص المضرور رفع دعواه أمام محكمة الجنح أو المطالبة بتعويض مدنى لأن ذلك يخل بقوة الشيء المحكوم به نهائيا^(١٥) .

المحاكمة على الشهادة الزور

شهادة الزور من جرائم الجلسات فتخضع للقواعد الخاصة التى رسمها القانون لهذه الجرائم وأخصها بالذكر أنه إذا كانت الواقعة جنحة جاز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحالة وتحكم بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم (٢٤٤ إجراءات) وإذا وقعت فى جلسة مدنية أو تجارية جاز أيضا للمحكمة أن تحكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه . ويكون حكمها نافذا ولو حصل استئنائه (م ١٢٩ مرافعات) ولا يلزم هنا سماع أقوال النيابة إذ لا يتيسر ذلك عادة لعدم وجود ممثل لها .

وينبغى على المحكمة أن توجه تهمة الشهادة الزور إلى المتهم قبل إقفال باب المرافعة ويجب على المحكمة ألا تتعجل فى الحكم على الشاهد بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة فى الدعوى الأصلية لأن جريمة الشهادة الزور لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة فى الدعوى الأصلية لأن جريمة الشهادة الزور لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة فى تلك الدعوى فإذا عدل الشاهد عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن هذه إذا كانت جريمة الشهادة الزور جنحة .

أما إذا كانت الشهادة الزور جنحية فإن القانون منح رئيس الجلسة الحق فى تحريك الدعوى بون محاكمة المتهم وذلك بأن يصدر أمرا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة ويحرر محضرا بذلك وله أن يقبض على المتهم إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويلاحظ أن الحق الممنوح للمحكمة بالنسبة لجنحة الشهادة الزور هو حق خيارى بمعنى أن المحكمة لها أن تفصل فى الدعوى بنفسها ولها أن تتركها لتصرف النيابة العامة طبقا للقواعد العادية حسبما تراه وعندئذ قد تكتفى بتحرير محضر بما وقع وترسله إلى النيابة ولها أن تحول المتهم إليها مقبوضا عليه .

فإذا رأت المحكمة أن تحكم شاهد الزور بنفسها فلها أن توقف نظر الدعوى الأصلية وتنظر فى جنحة الشهادة الزور التى وقعت فى الجلسة . ولها أن تستمر فى نظر الدعوى الأصلية وتؤجل نظر الشهادة الزور إلى جلسة أخرى وإنما يجب أن يكون تحريك الدعوى عن جنحة الشهادة الزور أثناء انعقادها فلا يصح تحريك الدعوى فى جلسة لاحقة عن جريمة وقعت فى جلسات سابقة .

(١٥) فى التصديق للملك المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٠٢ وما بعدها

— وقد لا يظهر كذب الشهادة إلا بعد الحكم في القضية التي ادبت فيها ولا نزاع في أن للنيابة في هذه الحالة أن ترفع الدعوى العمومية على شاهد الزور طبقاً للقواعد العامة بل أن للنيابة العامة أن تحكم شاهد الزور على شهادته ولو ظهرت الشبهة فيها أثناء المرافعة . ولها هذا الحق حتى ولو امتنع رئيس المحكمة عن الأمر بالقبض على الشاهد وتحرير محضر ضده لأن القرار الذي يتخذه في هذا الشأن ليس له قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بعدم وجود شهادة الزور وعلى كل حال يجوز الاستناد في تأييد التهمة إلى الوقائع التي ظهرت في أثناء المرافعة وإلى ما يظهر بعد ذلك من الوقائع .

ويجوز أيضاً للشخص المضروب من جريمة الشهادة الزور طبقاً للقواعد العامة أن يقدم شكوى للنيابة يدعى فيها بحقوق مدنية في دعوى مرفوعة من النيابة أمام محكمة الجنايات أو محكمة الجناح . وأما أن يرفع دعوى مدنية أمام المحاكم المدنية ومتى ثبتت شهادة الزور وحكم على الشهود بسببها يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بالعقوبة في الدعوى الأصلية . وللوصول إلى الحكم على شاهد الزور يجب اثبات أنه سمع بصفة شاهد بعد حلف اليمين وأنه غير الحقيقة بقصد تضليل العدالة^(١٦) .

من أحكام محكمة النقض

في

الشهادة الزور

(١) مبادئ عامة :

١ - من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي ادبت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية والا كان نقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكلن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقع التي سمعت فيها الشهادة وأثر مغيرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المتهم

(١٦) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٢٥٢ . والدكتور شهيد هليل البرشلوي المرجع السابق ص ٨١٧ والمستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٩٥ .

الأصل في الدعوى ولم يستظهر تعدد الطاعن قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية بقصد تضليل القضاء فإنه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .
(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) .

٢ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه إن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . ومن ثم فإن إدانة الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العمد وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقلمة على أسس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة إليه وإلى الطاعنين الأول والثاني - المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة - والتالي فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين والاحالة .
(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤) .

٣ - إذا رأت المحكمة محكمة الشاهد على شهادة الزور حل انعقاد الجلسة عملا بالمادتين ١٢٩/٢ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة . إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة .

فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة وهي لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة . فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .
(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦) .

٤ - إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الجنح والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور ادلاء الشاهدة بشهادته . بل أن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضي بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة مستمرة واذن فمتى كانت الدعوى بشهادة الزور قد اقيمت على المتهم أثناء استمرار المرافعة في الدعوى الأصلية وصدر الحكم فيها مع

الدعوى الأصلية في وقت واحد فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للحكمة في الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١) .

٥ - إذا ادانت المحكمة شاهدا في شهادة الزور معتمدة في ذلك على أن أقواله في الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معلون الزراعة ووقعه هو ببصمة ختمه دون أن تفند ما أثاره الدفاع عنه من أنه في الواقع كان يجهل حقيقة ما تضمنه المحضر الذي وقعه فإن حكمها هذا يكون معيبا لقصوره عن بيان علم الشاهد فعلا بالحقيقة وتعمد تغييرها في شهادته أمام المحكمة لمصلحة المتهم في الدعوى التي شهد فيها وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/١٤) .

٦ - للنسبة والمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود ولا يصح عد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٧) .

(ب) في الشهادة :

٧ - أن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام الحكم يعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة . بقصد تضليل القضاء وإذا كان ذلك وكان الثابت أن الشهادة المسندة إلى المطعون ضده لم تحصل أمام للقضاء وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢) .

٨ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور إلا إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية بحيث إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن ولما كانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية التي أدلت فيها تلك الشهادة . وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) .

٩ - توجيه تهمة الشهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تنبيه الخصم الذي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦) .

١٠ - للمحكمة بمقتضى القانون ان توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى انه لا يقول الصدق من الشهود وان تأمر بالقبض عليه وذلك على اعتبار ان شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ومن ثم فإنه لا محل للنعي على الحكم بان المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل ان تسمع دفاع التهم .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٥) .

١١ - إذا كانت الشهادة المسندة إلى المتهم لم تحصل امام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور المنطبقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور وتكون المحكمة إذ عاقبته عليها قد اخطأت في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم والقضاء ببراعته .

(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/١) .

١٢ - ان الشاهد إذا قرر بعد حلف اليمين لمتهم او عليه ما يغير الحقيقة بانكر الحق او تأييد الباطل وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معتق عليها قانونا .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢) .

(حـ) تغيير الحقيقة :

١٣ - لا يلزم ان تكون الشهادة مكذوبة من اولها إلى آخرها بل يكفي ان يعتمد الشاهد تغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦) .

١٤ - يكفي لإدانة المتهم في شهادة الزور ان تثبت المحكمة انه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/١٧) .

١٥ - لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور ان تكون مكذوبة من اولها إلى آخرها بل يكفي لاعتبارها كذلك ان يعتمد الشاهد تغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة وبهذا التفسير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم وهذه المحاباة امر سوء القصد

(الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢) .

(د) الضرر :

١٦ - يكفى في جريمة شهادة الزور ان تكون الشهادة من شأنها ان تؤخر في الحكم لصالح المتهم او ضده . ولو لم يتحقق ذلك بالفعل واذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد ادانت المتهم الذى ادبت الشهادة زورا لمصلحته .
(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/٢٠) .

١٧ - لا يشترط قانونا للعقاب على شهادة الزور ان تكون لدى الشاهد نية الايقاع بلمتهم الذى شهد عليه بل يكفى في ذلك ان يكون من شأن الشهادة ان تسبب ضررا بعقاب برىء او تبرئة مجرم .
(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٢٠) .

١٧ - لا يشترط قانونا للعقاب على شهادة الزور ان تكون لدى الشاهد نية الايقاع بلمتهم الذى شهد عليه بل يكفى في ذلك ان يكون من شأن الشهادة ان تسبب ضررا بعقاب برىء او تبرئة مجرم .
(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٢٠) .

(هـ) القصد الجنائى :

١٨ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمدة قلب الحقيقة بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية فاذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين واثبت انهما انما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة إذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطئ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢) .

١٩ - ان القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا بل يكفى لتوفير القصد الجنائى فيها ان يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء وليس يغير الحكم عدم تحديده عن هذا القصد استقلا لا مادام توافره مستفادا مما أورده الحكم .
(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢) .

الباب السابع

القذف والسب وإفشاء الأسرار

مادة ٣٠٢

يعد قاذفاً من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

— ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ويشترط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

— ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

مادة ٣٠٣

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

تعليقات وأحكام

في القذف

تعريف القذف وأركانه :

— القذف في عرف القانون هو اسناد امر للغير موجب لعقابه واحتقاره وقد نصت المادة

٢٠٣ / ١ عقوبات على انه يعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون اموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من اسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً او أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، واعمالاً لهذا النص فإن جريمة القذف لا توجد إلا بتوفر خمسة أركان :

- ١ - أن يكون القذف بأسناد امر .
 - ٢ - أن يكون هذا الأمر معيناً .
 - ٣ - أن يكون القذف بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع .
 - ٤ - أن يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند إليه قانوناً او احتقاره عند أهل وطنه .
 - ٥ - أن يكون ذلك قصد جنائى .
- وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن .

الركن الأول - الاسناد :

يجب أن يحصل القذف بطريق الاسناد وهو نسبة الأمر الشائئ إلى المقذوف سواء على سبيل التاكيد أو من طريق الرواية عن الغير أو ترديد القول على أنه اشاعة فكل ذلك داخل في معنى الاسناد كما تقدم فلا يشترط أن يكون الاسناد على سبيل الجزم فإذا ذكر القاذف الخبر مقروناً بقوله ، والعهدة على الرواي ، فلا يرفع ذلك مسئولية القذف وكذلك يستوى أن يكون الاسناد مباشراً أو غير مباشر وأن يكون وارداً على سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض فكل عبارة يفهم منها نسبة أمر شائئ إلى المقذوف تعتبر قذفاً وقد تورد العبارات في قلب المديح ولكن هذا لا يمنع من أن تعد قذفاً متى كان ذلك هو المقصود منها . وقد يلجأ القاذف إلى استخدام الأساليب المجازية وسع هذا يجوز أن يعد قذفاً متى أمكن إثبات أنه لم يقصد المعنى الحقيقي للألفاظ المستخدمة بل أراد بها معناها المجازى ولكن الأصل في هذا وجوب الأخذ بالمعنى الحقيقي الظاهر إلى أن يثبت العكس^(١)

الركن الثانى - تعيين الواقعة :

يجب أن يكون الأمر المسند إلى المقذوف معيناً محدداً وهذا الركن هو الذى يتميز به القذف عن السب فإذا كانت العبارة الشائئة المسندة إلى المجنى عليه لا تتضمن اسناد واقعة معينة فالجريمة سب لا قذف ويراد بالسر هنا فعل أو واقعة تنسب إلى المقذوف سواء كان ذلك الفعل إيجابياً أو سلبياً . مادياً أو معنوياً . وللعرف في بعض الأحوال دخل في

(١) الاستاذ احمد امين في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٢٢ ص ٢٧٧

تميز القذف من السب فقد تكون العبارة متضمنة اسناد واقعة معينة ولكنها تجرى على اللسان باعتبارها سباً لا قذفاً فمن يقول لآخر ، يا ابن الزنا ، فقد يريد بذلك سباً بسيطاً ولا يقصد ان امه حملت به سفلحاً فيجب الاستهداء في مثل هذه الاحوال بمقتضيات العرف وظروف الاحوال . وعلى ذلك فإذا كان البلاغ الذي قدمه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن انه اخذ مبلغاً من احد المحامين لحفظ جنابة اختلاس باشر تحقيقها فهذا البلاغ فيه اسناد واقعة رشوة للمجنى عليه لانه وإن كان لا يملك إصدار الامر بالحفظ في الجنابة إلا ان له - باعتباره محققاً له - رأياً في التصرف الذي يتم فيها . كما انه متى كانت الألفاظ التي جهر بها المتهم واثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعناً في العرض فإن ذلك يعتبر قذفاً^(١) .

الركن الثالث - ان يكون القذف باحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع .

- يشترط لعقبة القذف ان يقع منه القذف علناً . باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات (يراجع التعليق على المادة ١٧١ عقوبات) فإذا انعدمت العلانية بكل صورها انعدمت بالتالي جريمة القذف .

الركن الرابع : الاصل ان القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن اسناد فعل جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية او يوجب احتقار المسند إليه عند اهل وطنه . ومعيار الضرر في القذف ان يكون الامر المسند من شأنه إحداث اثر خارجي وهو العقاب او الاحتقار فإن لم يحدث هذا الاثر الخارجي فلا قذف ولا عقاب فمن نشر عن آخر انه سقط في الامتحان فلا يعد قذفاً لأن السقوط في ذاته لا يستوجب عقاباً ولا احتقاراً وليس من الضروري ان يكون الاسناد قد ترتب عليه العقاب او الاحتقار فعلاً بل يكفي ان يكون ذلك من شأنه . وإذا اسند امر مستحيل لا على انه تقرير لواقعة حاصلة بل للدلالة على صفة او عيب في شخص المسند إليه فلا يعد قذفاً لانه لا يتضمن نسبة فعل العين فمن يقول عن فلان انه ، يأكل مل النبي ، او ، يسرق الكحل من العين ، فلا يعد قذفاً وإنما يصح اعتبار ملوقع منه سباً لانه يتضمن اسناد عيب معين وخلاصة ذلك ان القذف الذي يوجب الاسناد فيه العقاب قانوناً هو القذف الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون كما لو اسند شخص إلى آخر انه سرق او زور او ارتشى ولا يشترط ان يكون الاسناد صريحاً وعلى سبيل الجزم او بعبارات تدل على الجريمة مباشرة بل يعد قذفاً ايضاً من يقول ان فلاناً قتل ويظن ان قاتله فلان

(٢) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٤٢٦

— اما الاسناد الذى يوجب احتقار المسند إليه عند اهل وطنه فهو الذى يحط من قدر المسند إليه وكرامته في نظر الغير^(٣) .

الركن الخامس - القصد الجنائى :

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكتفى بتوافر القصد العلم الذى يتحقق من نشر القاذف الامور المتضمنة للمقذوف وهو عالم انها لو كانت صادقة لاوجب عقاب المقذوف في حقه او احتقاره^(٤) وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقاً للقواعد العامة ان تثبت توافره لدى القاذف إلا ان عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدولها وبانها تمس المجنى عليه في سمعته او تستلزم عقابه وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حتملاً بنفسه الدليل الكافي على القصد فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى ان تقدم دليلاً خاصاً على توافر هذا الركن ولكن يبقى للمتهم ادخال هذه القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائى فيما كتب^(٥) .

الطعن في أعمال موظف عام

في سبيل تحقيق المصلحة العامة فقد استثنى القانون من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين او الاشخاص ذوي الصفة النيابية العامة او المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه أربعة شروط وهى :

أولاً : ان يكون القذف مسنداً إلى موظف عام او من في حكمه والمستقر عليه انه يعتبر اشخاصاً عموميين في حكم القذف الموظفون العموميون وذو الصفة النيابية العامة والمكلفون بخدمة عامة . والموظف العمومى هو كل من يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام او مصلحة عامة ويدخل في هذا المعنى المستخدم العمومى ونحو الصفة النيابية هم اعضاء مجلس الشعب واطعاء مجالس المحافظات والمدن والقرى ومن إليهم . ولا يؤثر في صفة الشخص هنا قيام الطعن في صحة نيابته إذ انه يكتسب سائر حقوقه من الانتخاب . والمكلفون بخدمة عامة هم عدا من تقدم ذكرهم ممن يكلفون بعمل من الاعمال العامة .

لذا لم يكن المقذوف من بين هؤلاء فلا يستفيد القاذف من حكم الفقرة الثانية من المادة

٣٠٢ عقوبات^٥

(٣) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٢٨٣ ومابعدها .

(٤) نقض ١٩٦٢/١/١٦ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ١٣ ص ٤٧ .

(٥) نقض ١٩٣٤/٦/١١ المحللة س ١٥ قسم اول رقم ٥٦ ص ١١٤ .

(٦) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٣٧٤ .

ثانياً : ان يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية اى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصفة الطاعن وقت اذاعتها .

ثالثاً : ان لا يتعدى الطعن اعمل الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة .

رابعاً : ان يقوم الطاعن باثبات حقيقة كل امر اسنده إلى المطعون فيه .

فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب اما إذا لم يتوفر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب .

من أحكام محكمة النقض في القذف

١ - من المقرر ان مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقلع معينة إليه لا يعد قذفًا معاقبًا عليه مادام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .
(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨١) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على ان الطاعن قصد اذاعة ما نسبته إلى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من ان الطاعن تعمد ارسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف والسب . وكن من المقرر ان استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذا استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلت على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحصر به دعوى القصور في التسبيب .
(نقض ٢١/٥/١٩٨٠ السنة ٢١ ص ٦٥٥) .

٣ - الاصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقر لها القانون عقوبة جنائية او يوجب احتقار المسند إليه عند اهل وطنه . وإذا كن من حق قاضي الموضوع ان يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض ان تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كن الحكم المطعون فيه بما أورده من ان المطعون ضده نسب للمدعى بالحق المدني انه يؤجر شقة مفروشة « لمن هب ودب » ، وانه يقيم بها احيانا حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل

الفجر . هو بلا شك مما ينطوى على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو إلى احتقاره بين مخالطه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافره به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) .

٤ - متى كانت العبارات المنشورة كما يكشف عنوانها والفاظها وما احاط بها من علامات وصور - دالة على ان الناشر إنما رمى بها إلى اسناد وقلع مهينة إلى المدعية بالحقوق المدنية هي انها تشتغل بالجلسوسية لما رب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وانه كلن لها اتصال غير شريف باخرين فإن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقلع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يغنى المتهم ان تكون هذه العبارة منقولة عن جريدة الفرنجية وانه ترك للمجنى عليها ان تكذب ما ورد فيها من وقلع او تصحيحها . فإن الاسناد في القذف يتحقق ولو كلن بصيغة تشكيكية متى كلن من شأنها ان تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتيه او ظنا او احتمالاً ولو وقتيين في صحة الامور المدعاة . (الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ جلسة ١٩٥٠/١/١٦) .

٥ - إن القانون إذ نص في جريمة القذف على ان تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من اسندت إليه او احتقاره عند اهل وطنه فإنه لم يحتم ان تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها بل لقد اكتفى بان يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند اهل وطنه فإذا نسب المتهم إلى المجنى عليه ، وهو مهندس بإحدى البلديات ، انه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وان تحقيقا أجرى معه في ذلك فهذا قذف سواء كلن الاسناد مكونا لجريمة ام لا . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٢ جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢) .

٦ - متى اسند المتهم عن علم بإحدى طرق العلانية إلى المجنى عليه ، وهو عمدة ، أمراً معيناً لو صح لاوجب معاقبته وعجز عن إثبات حقيقة ما اسنده إليه . فقد توافرت في حقه اركان جريمة القذف وحق العقاب . ولا يشفع له تمسكه بان ما وقع منه كلن على سبيل التبليغ مادام الثابت بالحكم انه كلن سوء النية فيما فعل قاصداً التشهير بالمجنى عليه على ان ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ملحصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغاً كاذباً مع سوء القصد متى توافرت اركانه .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٧ جلسة ١٩٢٧/٦/١٤) .

٧ - لا عبرة بالاسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف فمتى كلن المفهوم من عبارة الكاتب انه يريد بها اسناد امر شائن إلى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الامر لاوجب

عقاب من اسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه الاسناد يكون مستحق العقاب أيا كان العقاب أو الأسلوب الذي صيغ فيه .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٢٣) .

٧ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠)

القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

— وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحكم عليها الناشر وتبين مناحيها - فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فالمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥) .

٩ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقلع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقلع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج فإذا كان مقدار ما خلص إليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المطعون ضدهما وكلن هذا الاستخلاص سائفاً وسليماً فإن تكييف الواقعة بانها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤) .

١٠ - من المقرر أن القانون في سبيل تحقيق مصلحة عامة قد استثنى من جرائم القذف في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط ، الأول ، أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أي مجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إداعتها ، ، الثاني ، ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، الثالث ، أن يقوم الطاعن بثبات كل أمر اسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب وكانت عبارات . القذف موضوع الجريمة - المشار إليها بمدونات الحكم المطعون فيه - لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أي بصفته فرداً فإنه لا يجوز إثباتها قانوناً . ويكون

دفاع الطاعن من انه يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢/٢٠٣ من قانون العقوبات بمقولة انه قدم المستندات الدالة ليس من شأنه - بفرض صحته - نفى مسئولية الطاعن عن الجريمة التي قارفها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند . (نقض ١٩٨٠/٥/٢١ السنة ٣١ ص ٦٥٦) .

١١ - للقاضي الموضوع ان يحصل نهائياً فيما إذا كان سوء القصد متوافراً عند المتهم من عدمه وليس مقيداً بقواعد إثبات خاصة كضرورة وجود عدااء بين المجنى عليه والمتهم بل ان سوء القصد يصح استنتاجه من ظروف الدعوى والقرائن - ثم انتهت المحكمة إلى انه لا يعفى القذف من العقاب لكونه نقل الاخبار التي ذكرها عن غيره من الناس لو من الجرائد ويكفي بياناً لإثبات العلنية ان تذكر محكمة الموضوع في حكمها ان القذف حصل في جريدة لان المفهوم بداهة ان الجرائد معدة للبيع والتوزيع ومن شأنها ان يطلع عليها الجمهور . (محكمة النقض والابرام - حكم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١١٤) .

مادة ٣٠٤

لا يحكم بهذا العقاب على من اخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين او الإداريين بامر مستوجب لعقوبة فاعلة .

مادة ٣٠٥

واما من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما اخبر به .

تعليقات واحكام

في

البلاغ الكاذب

تعريف البلاغ الكاذب :

بعد ان قررت المادة ٣٠٤ ع قاعدة انه ، لا يحكم بهذا العقاب ، عقاب القذف ، على من اخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين او الإداريين بامر مستوجب لعقوبة

فاعلة ، لربحت المادة ٣٠٥ قلعة : ، ولما من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد فتستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة الاخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما لخبر به ومن هذين النصين يمكن تعريف جريمة البلاغ الكاذب بانها ، تعتمد اخبار إحدى السلطات العامة كذبا ما يتضمن اسناد فعل معاقب عليه إلى شخص معين بنية الاضرار به .

الفرق بين جريمة الكذب والبلاغ الكاذب :

سوق لحكام البلاغ الكاذب على هذا النسق يشعر بان بين جريمة الكذب والبلاغ الكاذب شيئا من الارتباط مع انهما تختلفان اختلافا جوهريا فإن جريمة الكذب من الجرائم التي تشترط فيها العلانية وليست كذلك جريمة البلاغ الكاذب بدليل قول المشرع ، ولو لم يحصل فيه اشاعة غير الاخبار المذكور ، وكما ان جريمة الكذب تتم بنشر الوقائع المسندة إلى المجنى عليه لو إذا عنتها بين الجمهور بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع فلا تتم إلا ببلاغ الوقائع المسندة إلى المجنى عليه إلى الحكام الإداريين أو القضائيين ولا يشترط ان يقع ذلك علانية كما تقدم بل يغلب وقوعه بطريقة سرية على سبيل الشكوى اخف إلى ذلك ان جريمة الكذب بالنشر سواء كانت الوقائع المسندة صحيحة أو كاذبة أما جريمة البلاغ الكاذب فمن أركانها الأساسية ان يحصل التبليغ عن امر مكتوب حتما وإلا فلا جريمة . ولا بد في جريمة البلاغ الكاذب ان يحصل التبليغ عن امر مستوجب لعقوبة فاعلة أما الكذب فيكفي في بعض صورة ان تكون الوقائع المسندة إلى المجنى عليه موجبة لاحتقاره عند اهل وطنه^(١) .

أركان جريمة البلاغ الكاذب :

يستفاد من نص المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ ان جريمة البلاغ الكاذب لا تتكون إلا بتوافر خمسة أركان هي (١) ان يكون هناك بلاغ أو اخبار (٢) عن امر مستوجب لعقوبة فاعلة (٣) ان يكون البلاغ قد قدم إلى الحكام القضائيين أو الإداريين (٤) ان يكون الامر المبلغ عنه كاذبا (٥) ان يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد . وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

الركن الأول : البلاغ أو الاخبار :

المادة ٣٠٥ عقوبات تنص بصفة عامة على عقاب « من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد ،

(١) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٢٦٢ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٢٤ .

مما يفيد ان الجريمة يمكن وقوعها من اى شخص مهما كانت صفته وينبنى على ذلك ان العقاب ليس مقصوراً على البلاغ الذى يقدمه شخص عن جريمة يدعى انها وقعت على غيره بل يتبادل الشكوى التى يرفعها المجنى عليه عن جريمة يزعم انها وقعت عليه هو حتى ولو ادعى فيها بحق مدنى . ويعاقب على البلاغ الكاذب حتى ولو كان حاصلاً من موظف عمومى فى اثناء وتادية وظيفته . ويعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاهاً او بالكتابة كما يستوى ان يكون مرفوعاً على صورة خطاب او عريضة او مدونة فى مذكرة مقدمة للقضاء . ويستوى ان يكون البلاغ مسطوراً بالمبلغ او بيد غيره موقعاً عليه باسم المبلغ او خالياً من التوقيع مطبوعاً او مخطوطاً وكل ما يكفى هو ان يكون صادراً من المبلغ .

— ويشترط ان يكون البلاغ الكاذب صادراً عن محض وإرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه والا فلا جريمة ولا عقاب وهذا مبداً ثبتت قرره القضاء فى احكام كثيرة فلا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب الشخص الذى يتهم بجريمة فيقرر عند استجوابه فى التحقيق معلومات كاذبة يسند فيها التهمة إلى غيره دفاعاً عن نفسه .

— وإذا ثبت ان البلاغ الكاذب لم يقدم إلا بالتواطؤ بين المبلغ والشاهد جازت معاقبة هذا الأخير على اعتبار انه شريك بالانطلاق فى جريمة البلاغ الكاذب . لكن مما تجب ملاحظته ان البلاغ الكاذب يعد صادراً عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه ولو ان السلطة التى قدم إليها سالت المبلغ بعد ذلك وطلبت إليه ابداء معلومات جديدة او دعتة لبيان او تكميل ما اوردته فى بلاغه فإن هذه الأقوال تعتبر انها تكون مع البلاغ نفسه مجموعاً لا يتجزأ ومن هذا المجموع يجب تفهم معنى الاتهام ومرماه وبناء عليه يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب من يقدم بلاغاً خالياً من اسماء اشخاص المبلغ ضدهم إذا كان عند التحقيق الذى عمل عقب هذا البلاغ قرر انه يعرفهم وذكر اسمائهم فعلاً . واخيراً فإنه لا يلزم ان يكون الاخبار غير مسوق باى تبليغ آخر إذ القانون لا يشترط ان يكون الاخبار حاصلاً عن امر مجهول لدى نوى السلطة^(٢) .

الركن الثانى : الامر المبلغ عنه :

اشار نص المادة ٣٠٤ عقوبات إلى التبليغ إلى الحكام القضائيين او الإداريين فلذا من المستقر عليه ان التبليغ الكاذب معاقب عليه سواء انصب على واقعة تستوجب عقوبة جنائية ام مجرد عقوبة تاديبية عن مجرد مخالفة إدارية وذلك عندما يكون التبليغ ضد موظف عمومى او مكلف بخدمة عامة إلى رئيسه الإدارى . اما إذا كان التبليغ عن أمور

(٢) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ١٢٠ وما بعدها .

لا تخضع للعقاب فلا يتوافر الركن المادي للجريمة ويكفى للعقاب ان تكون للواقعة المبلغ عنها مظاهر الجريمة ولو تبين بعد التحقيق ان القانون لا يعاقب عليها لفقدان ركن من اركانها كمن يبلغ عن شخص كذبا انه قد زور عليه خطبا او سنداً عرفياً ويتضح بعد البحث ان التزوير على فرض صحة حصوله لا عقاب عليه لانتفاء ركن الضرر او كمن يبلغ عن آخر بسوء نية انه يحزر سلاحاً بغير ترخيص وهو يعلم ان الترخيص موجود ثم يتضح الحقيقة بعينها . او انه يخفي اشياء متحصلة من جنابة او جنحة وبعد التحقيق يبين انها متحصلة من طريق مشروع يعرفه المبلغ والعبرة هي دائماً بالثبوت سوء نية المبلغ مع قصد الاضرار بالمبلغ ضده : كما تتحقق الجريمة ولو تبين ان الواقعة المكذوبة على فرض صحتها تكون قد سقطت بمضى المدة او انه يلزم فيها شكوى او طلب او إذن لتحريك الدعوى عنها^(١) .

الركن الثالث - الجهة المقدم إليها البلاغ :

يشترط ان يرفع البلاغ إلى احد موظفي السلطتين القضائية او الإدارية فهاتين السلطتين هما اللتان تملكن حق العقاب والتأديب ويدخل في هاتين السلطتين رجال الضبطية القضائية ذوو الاختصاص العام وذوو الاختصاص الخاص فيما يتعلق بالاعمال المنوطة بهم . واعضاء النيابة العمومية والقضاء والمديرون وعلى العموم جميع الموظفين القضائيين او الإداريين المختصين بإجراء التحريات والتحقيقات الجنائية او الإدارية عن الوقائع المبلغ عنها او تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ .

ولا يشترط ان يقدم البلاغ إلى الرئيس المختص مباشرة بل يكفي ان يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ إلى الرئيس المختص ولو عن طريق غير مباشر ومن هذا القبيل رفع البلاغ عن طريق النشر في الصحف السيرة على صورة خطاب مفتوح إلى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التي يتضمنها البلاغ . فمثل هذا البلاغ يعاقب عليه متى كلن كاذباً وصادراً عن سوء قصد لأن الطريقة التي اتبعت في التبليغ كاذبة لا يصل البلاغ إلى علم الجهة المختصة ولو عن طريق غير مباشر . ولم يتعرض القانون للبلاغ الكاذب الذي يرفع إلى السلطة التشريعية استناداً إلى المادة ٢٢ من الدستور ولا نزاع في ان البلاغ يعاقب عليه في هذه الحالة إذ البلاغات التي ترسل إلى البرلمان تبلغ إلى الجهات المختصة بالتبليغ على هذه الصورة من قبيل التبليغ غير المباشر وهو لا يمنع العقاب كما تقدم . ولكن لا عقاب على من يقدم بلاغاً كاذباً إلى إحدى السلطات الأهلية لمن يبلغ كذباً سيئاً عن جريمة ارتكبها خدامه لو والدا عن جريمة ارتكبها ولده وخلاصة ما تقدم انه يجب لتطبيق احكام البلاغ الكاذب

(١) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٢٦٧ .

أن يكون البلاغ قد رفع إلى السلطات القضائية أو الإدارية ولو عن طريق غير مباشر فإذا كان البلاغ لم يرفع إلى إحدى هاتين السلطتين فلا عقاب كما أنه يجب النص في الحكم على أن البلاغ قد رفع إلى إحدى السلطتين المذكورتين والأكل للحكم باطلاً^(٥).

الركن الرابع - كذب البلاغ :

ينبغي أن يكون التبليغ عن واقعة مكنوبة وهي تعد كذلك إذا كانت مختلفة من أساسها لو إذا كان اسنادها إلى المبلغ ضده متعمداً فيه الكذب ولو كان للواقعة أساس من الواقع . ولا يلزم أن يكون الاسناد إلى المبلغ ضده على سبيل الجزم والتأكيد بل يكفي أن يكون على سبيل الاشاعة أو الظن والاحتمال لو حتى بطريق الرواية عن الغير مادام وقع ذلك بسوء قصد وبنية الاضرار . كما لا يلزم أن تكون الوقائع المبلغ عنها مكنوبة بل يكفي أن يكون بعضها كذلك متى توافرت الأركان الأخرى كما يكفي المسخ أو التشويه أو الاخفاء مادام من شأنه الايقاع بالمبلغ ضده والا لإمكان المبلغ أن يدس في بلاغه ملبشاً من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب على أن مجرد عدم الدقة في بعض التفاصيل أو المبالغة الطبيعية المألوفة في بعضها الآخر لا يكفي لتوافر البلاغ الكذب مادامت الواقعة الجنائية صحيحة في جملتها وفي أركانها الضرورية^(٦).

ودعوى البلاغ الكذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أي تحقيق قضائي بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ ولكن يجب أن يلاحظ أنه وإن كان القانون أباح معاقبة من أخبر بامر كذب مع سوء قصد ولو لم تقم دعوى بما أخبر به إلا أن هذا مفروض عند عدم إقامة الدعوى بشأن موضوع الاخبار إما إذا رفعت به دعوى صار من الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك تنظر دعوى البلاغ الكذب وذلك خشية تناقض الأحكام تناقضاً معيباً وعلى هذا يمكن القول بأن الأمر في دعوى البلاغ الكذب لا يخرج عن إحدى حالات ثلاث :

الحالة الأولى : أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده مما أسند إليه أو بعد صدور قرار من قاضي التحقيق أو من قاضي الحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية أو بعد صدور أمر من النيابة بحفظ أوراق القضية ففي هذه الحالة يكون لحكم البراءة قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ ويجب على المحكمة أن تحكم بعقاب المبلغ متى كانت الأركان الأخرى للجريمة متوفرة .

(٥) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٣٧ ومبعدها - والأستاذ حسني مصطفى المرجع السابق ص ١٩ .

(٦) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٢٦٥ .

أما أمر الحفظ أو القرار بان لا وجه فلا يقيدان المحكمة ولها الحق في إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها ذلك أن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية فيه على قاضي جنحة البلاغ الكذب الذي يجب عليه حتما أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ في الواقع أو عدم كذبه .

الحالة الثانية : أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الأخطار نفسه وفي هذه الحالة يجب على المحكمة التي رفعت إليها دعوى البلاغ الكذب انتظار الفصل في دعوى موضوع الأخطار قبل الحكم في دعوى البلاغ الكذب .

الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى قد رفعت قبل إجراء أي تحقيق عن الوقائع التي تضمنها البلاغ وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بإيقاف الفصل في دعوى البلاغ الكذب إلى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة بل يكون لها أن تحقق بنفسها الوقائع التي تضمنها البلاغ وأن تأخذ في إثبات كذبها بكل ما تراه مؤديا لاقتناعها ويكون الحكم كذلك ولو كلن الأمر المبلغ عنه جنائية فيجوز للمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في دعوى البلاغ الكذب أن تتولى بنفسها تحقيق صحة التهمة المدفوع عنها البلاغ أو كذبها ولو أنها بحسب القواعد الأصولية غير مختصة بالفصل في الجنائيات^(٧) .

الركن الخامس - القصد الجنائي :

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتواؤه الأضرار بمن بلغ في حقه . وليس في قيام أحد هذين العنصرين مليفيد قيام الآخر حتما .

العقوبة :

عقوبة البلاغ الكذب هي ذات عقوبة القذف المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبت أي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنبيه لو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . فإذا كلن البلاغ الكذب في حق موظف علم أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكلن ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنبيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

(٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ١٣٦ .

من احكام محكمة النقض في البلاغ الكاذب

١ - احكام عامة :

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الركن الاساس في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ مما يقتضاه ان يكون المبلغ عالماً يقينياً لا يداخله شك في ان الواقعة التي ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها وانه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ ان يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وان تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلاً . كما انه يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ان يكون الجاني قد اقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والاضرار بمن ابلغ في حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه .
(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٤) .

٢ - من المقرر انه اذا بنيت براءة المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب على انتفاء سوء القصد ونية الاضرار في حقه - كما هو الحال في الدعوى المثلثة - فينبغي بحث مدى توافر الخطا المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها فالتعويض خطأ مدني يستوجب التعويض اذا كلن صلباً من قبيل التسرع في الاتهام او بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة الى سمعته او في القليل عن رعونة او عدم تبصر لما كلن ما تقدم وكلن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كلن هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساعلة المطعون ضدهما بالتعويض عنه أولاً . لانه يكون معيباً بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٧٦٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٥) .

٣ - التبليغ عن الوقائع الجنائية حق وواجب على كل إنسان معاقبته واقتضاء التعويض منه لا يصح إلا اذا كلن قد تعمد الكذب في بلاغه .
(الطعن رقم ٥٧٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢/١/١٩٨٤) .

٤ - شرط توافر اركان جريمة البلاغ الكاذب ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجاني بكذبها وانتواؤه السوء والاضرار بالمجنى عليه .
(الطعن رقم ٥٢٥٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٣) .

٥ - وجوب إيراد الحكم بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب الادلة التي استخلص منها كذب البلاغ .

(الطعن رقم ٥٤٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٢) .

٦ - يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون الجاني علماً بكذبها ومنتوياً السوء والاضرار بالمجنى عليه وكن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهم تأسيساً على ان الحكم الصادر في القضية رقم ٣٥٤٤ سنة ٧٥ جنح شبها قد اسس براءة الطاعن على الشك في الادلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليه . ولما كن هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فإنه لا يعد دليلاً على كذب ما ابلغ به المطعون ضدهم ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه انه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن طالما انه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدهم .

(الطعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨١) .

٧ - من المقرر ان مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واستناد وقلع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه وكن ينبغي لتوافر اركان جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ علماً علمياً يقينياً لا يداخله اى شك في ان الواقعة التي ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها وان يقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والاضرار بمن ابلغ في حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد وكن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله انه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعين بالحقوق المدنية بالسرقة وانه اصر على اتهامه لها بكون ان يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ في حقه بدليل ينتجه عقلاً . فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في البين بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨١) .

٨ - من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ان قوة الامر المقضى سواء امام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا يكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بلة متى توافرت شرائطها القانونية وانه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية امام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(نقض جلسة ٢/١/١٩٨٠ السنة ٣١ ص ١٧) .

٩ - من المقرر ان للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع دعوى البلاغ الكاذب إلى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملاً بالحق المخول له بموجب المادة

٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ لان للبحث في كذب البلاغ لو صحته وتحقيق ذلك إنما هو امر موكول إلى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإذ كل ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقالة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دعاً قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب وإذا انتهى الحكم إلى رفضه فإنه يكون قد أصاب الحكم في مقام رده على الدفع .
(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١١) .

١٠ - لا تقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ومن باب أولى لا تقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى ، كلجنة الكسب غير المشروع ، بل عليها ان تعيد الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ملقراء نقصاً في التحقيق لتستخلص ما تطمئن إليه فتحكم به .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠) .

١١ - اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في جريمة البلاغ الكذب لا يكون إلا على أساس الاقدام على التبليغ بانهام الابرياء عن تسرع وعدم ترو دون ان يكون هناك لذلك من مبرر .
(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١) .

١٢ - في جريمة البلاغ الكذب إذا اعتمد القاضي على واقعة معينة لوردها حكم مدني صدر بعد تقسيم البلاغ فليس في تلك ادنى مخالفة للقانون .
(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٦) .

١٣ - سواء كلن المتهم شريكاً بالتحريض في تقسيم البلاغ الكذب لو فيه وفي الاقوال التي وريت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعده التبليغ فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . واذن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك ان يكون التحريض مقصوراً عليه دون سواء مما تلاه من الاقوال في التحقيق .
(الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤) .

١٤ - إذا حصل البلاغ بواسطة شخص ما فعل ذلك بلرشاد المتهم ولم يكن إلا آلة للمسئولية الجنائية في ذلك تقع على المتهم الذي هو الفاعل الحقيقي للجريمة .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ - المجموعة الرعية سنة خامسة صفحة ٤) .

(ب) في البلاغ :

١٥ - إن التبليغ في جريمة البلاغ الكذب يعتبر متوافراً ولو لم يحصل التبليغ من

الجلنى مباشرة متى كلن قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة تعتمد اىصل خبرها إلى السلطة العامة لىتهم املها من اراد اتهامه بالبطل ولا يؤثر فى ذلك انه إنما ابدى اقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق ملام هو تعتمد ان يجىء التبليغ على هذه الصورة .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٧) .

١٦ - لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد اسند الامر المبلغ عنه إلى المبلغ ضده على سبيل التوكيد بل انها تقوم ولو كلن قد اسنده إليه على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٧) .

١٧ - القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ بالكتابة بل يكفى ان يكون المبلغ قد ادلى ببلاغه شفاهة فى اثناء التحقيق معه ملام الإدلاء به قد حصل على محض إرادته ومن تلقاء نفسه .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٥) .

١٨ - يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاهة او بالكتابة .

(محكمة النقض والإبرام حكم أول يوليو سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة د سنة ١٩١٦ ، صفحة ١٤٨) .

١٩ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كلن المبلغ قد افصح امل السلطة التى قدم إليها البلاغ عند سؤاله فى التحقيق عن اسم المبلغ ضده .

(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٥) .

٢٠ - لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ مصرحاً فيه باسم المبلغ ضده بل يكفى ان يكون مافيه من البيان معيناً بأنه صورة للشخص الذى قصده المبلغ . وإذن فإذا كلن الثابت بالحكم ان المبلغ ابلىج جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها واتهم فيها إنسلنا ذكر عنه ما لا يصدق إلا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية فى نفسه . وكلن ذلك فيه بقصد الايقاع به فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة فى حقه .

(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ١٣ ق جلسة ٥/٤/١٩٤٣) .

٢١ - لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب ان يبين اسم الشخص المبلغ ضده بل يكفى تعيينه بطريقة واضحة .

(محكمة النقض والابرام حكم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة . سنة ١٩١٧ صفحة ٤٧) .

٢٢ - الاخبار بامر كاذب فعل واحد لا يقبل التجزئة ولو تعدد الاشخاص المبلغ في حقهم .

(محكمة النقض والابرام حكم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٢ ص ٥٩) .

(ح) امر مستوجب لعقوبة فاعلة :

٢٣ - من المقرر قانونا انه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون الجانى عالما بكذبها ومنتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه وان يكون الامر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما اخبره به . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ٤ / ٥) .

٢٤ - لما كان التعدى بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فإن إسناد كذبا إلى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب . (الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ١ / ١٠) .

٢٥ - لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي ان تكون الوقائع المبلغ عنها واقعة تحت احكام قانون العقوبات بل يكفى ان يكون من شأنها ان تؤدي إلى محلكة تاديبية او اتخاذ إجراءات إدارية ضد الموظف . (محكمة النقض والابرام حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٩٠) .

(د) الجهة التى يقدم إليها البلاغ :

٢٦ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجانى مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطات المختصة ليتهم امامها من اراد اتهمه بالباطل . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٢ / ١٩) .

٢٧ - ذكر الجهة التى قدم إليها البلاغ الكاذب ركن من اركان هذه الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذى يعاقب عليها فإذا اغفل الحكم ذكره كان معيبا . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥ / ١٢ / ٢٣) .

٢٨ - يكفى ان يظهر من مضمون الحكم حصول تقديم البلاغ إلى سلطة قضائية كانت او إدارية وذلك لان جريمة البلاغ الكاذب المقدم إلى سلطة قضائية او إدارية معاقب عليها بقطع النظر عن كون السلطة المقدم إليها البلاغ مختصة او غير مختصة .
(محكمة النقض والإبرام - حكم ٥ مارس سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشر صفحة ٢٠٨) .

(هـ) كذب البلاغ :

٢٩ - من المقرر ان البحث في كذب البلاغ او صحته امر موكل إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .
(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢) .

٣٠ - إن القضاء بالبراءة في تهمة التبييد لتشكك المحكمة في ادلة الثبوت لا يقع بصحة البلاغ المقدم عنها او بكذبه ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من ان تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه انه لم ينتقد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبييد طالما انه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .
(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢) .

٣١ - يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وان يكون الجنائى عالما بكذبها ومنتويا للسوء والاضرار بالمجنئ عليه .
(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١) .

٣٢ - الحكم الجنائى الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق ان فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .
(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .

٣٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة المتهم بالبلاغ الكاذب على حكم قابل للطعن فيه ثم حكم بعد ذلك بنقضه فإنه يكون معيبا واجبا نقضه .
(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢) .

٣٤ - إن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على ان من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم تقم دعوى بما اخبر به وهذا مفاده ان المحكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه . فليس من اللازم ان يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى ببراءة المبلغ ضده او بقرار بان لا وجه

لإقامة الدعوى قبله أو بامر حفظه بل تكون الدعوى مقبولة . ويحكم فيها ولو لم يحصل
أى تحقيق قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .
(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٤٥) .

٣٥ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد متهم لا تنقيد به المحكمة عند
نظرها فى جريمة التبليغ كذبا فى حق هذا المتهم وذلك لأن القانون يوجب على المحكمة فى هذه
الجريمة أن تبحث الوقائع الثابتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها فى الإثبات وإذن فإذا كانت
المحكمة لم تعتمد فى قضائها بكذب البلاغ إلا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى
إداريا فإن حكمها يكون معيبا لقصوره فى بيان الأسباب التى أقيم عليها .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٤١) .

٣٦ - الأمر الذى تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعيا لعدم الصحة لا تكون له حجية
على المحكمة عند نظرها الدعوى التى ترفع عن كذب البلاغ فلها أن تقول بصحة الواقعة
التي صدر عنها الأمر إذا ما اقتنعت هى بذلك .
(الطعن رقم ١١٨ لسنة ١١ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٤٠) .

٣٧ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التى تضمنها
البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة .
(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٤٤) .

(و) القصد الجنائى :

٣٨ - القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتطلب امرين . علم المبلغ وقت التبليغ
بكذب بلاغه وتعمد الحاق الضرر بالمبلغ ضده .
(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٤١) .

٣٩ - إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ
بكذب الوقائع التى يبلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ فى حقه فإذا كان الحكم قد استظهر
توافر هذا القصد من ارسال المتهم العرائض السابقة الاشارة إليها إلى عدة جهات قلئلا أنه
لو لم تكن لديه نية الاضرار به لسلك الطريق التى رسمها القانون لرد القضاء . فإنه يكون قد
استخلصه استخلاصا سائغا من وقائع مؤدية إليه .
(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ ق جلسة ٨/٥/١٩٤٤) .

٤٠ - القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب
الوقائع التى بلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ فى حقه وليس فى قيام أحد هذين

العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتما فإذا اكتفى الحكم باثبات توافرية الإضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في اثبات قيام القصد الجنائي لديه بل لابد من أن يعنى الحكم أيضا باثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكنوب والا كان الحكم مشوبا بالقصور ووجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٠/٧/١٩٢٩) .

٤١ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وإن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣/١٢/١٩٧٨) .

مادة ٣٠٦

كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعقاب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات وأحكام

— عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى مائتى جنيه بعد أن كان مائة جنيه وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

تمييز السب عن القذف :

يتميز القذف عن السب في أنه لا يتحقق إلا بإسناد واقعة معينة إلى المجنى عليه فلا يكفي لتوافره مجرد اسناد عيب معين إليه إذا لم يحدد الجاني الواقعة التي تفيد هذا العيب وهذا بخلاف السب فإنه يتحقق بكل ما يمس اعتبار الإنسان وشرفه إذا لم يستند إلى واقعة معينة ويتحقق ذلك بإسناد عيب معين أو غير معين إليه أو بكل ما ينطوى على معنى الاحتقار والتصغير ومن أمثلة اسناد العيب المعين أن ينسب الجاني إلى المجنى عليه أنه سارق أو مرتش أو مختلس أو سكير أو مغفل وقد يكون العيب غير معين كان ينسب إلى

المجنى عليه انه اردا من يعمل في المصلحة او انه بعيد عن الاخلاق ومن قبيل ذلك ايضا تشبيه بالحيوانات كان ينسب إليه انه حمار او كلب او ابن كلب ويلاحظ انه إذا حدد الجاني الواقعة التي يستند إليها في اسناد هذا العيب كان يذكر له انه سرق محفظة نقوده مثلا اعتبر ذلك قذفا^(١) .

اركان جريمة السب العلنى :

اركان جريمة السب اربعة هي :

- ١ - ان يكون السب باسناد عيب معين او بعبارات تחדش الناموس او الاعتبار بآية كيفية كانت .
- ٢ - ان يكون السب موجها إلى شخص او اشخاص معينين .
- ٣ - ان يكون بلحدى طرق العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٧١ ع .
- ٤ - القصد الجنائى .

وفيمايل تفصيل لكل ركن من الاركان سلفة الذكر .

الركن الاول : ان يكون السب باسناد عيب معين او بعبارات تחדش الناموس او الاعتبار بآية كيفية كانت . وهذا الركن هو الذى يميز السب من القذف فالقذف لا يكون إلا باسناد امر او واقعة معينة بزمان ومكان وظروف خاصة او على الأقل معينة بعض التعيين . اما السب فلا يكون باسناد واقعة معينة بل يكون باسناد عيب معين بغير تعيين وقائع او بتوجيه عبارات تחדش الناموس والاعتبار .

اما العيب المعين فيراد به كل نقص في صفات المسند إليه او اخلاقه او سيرته فمن يقول عن آخر انه لص او مزور او نصاب او سكير او فاسق او ملجن فإنه يسند إليه بذلك عيبا معينا .

واما العبارات التي تחדش الناموس او الاعتبار فهي كل عبارة تمس شرف المجنى عليه او تحط من كرامته وهذا المعنى على اطلاقه يدخل فيه اسناد العيوب المعينة ولكن قد يחדش الناموس والاعتبار بغير اسناد عيب معين كمن يقول عن آخر وكما سبق انه حيوان او كلب او ابن كلب ويدخل في هذا اسناد عيوب غير معينة كمن يقول عن آخر انه اسوا خلق الله ولول من يسعى للفساد .

وكما يكون السب بالفاظ او عبارات صريحة يجوز ايضا ان يكون بالكتابة او بطريقة التهكم او الاستهزاء او السخرية او بطريق التعريض او التلميح والعبرة في ذلك كله بقصد

(١) الدكتور احمد فتحي سرور في الوسيط في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ق ٧٤٥ .

الجاني فإذا كانت عبارات السب وإرادة على سبيل المجاز فلا تحمل على السب إلا إذا ثبت أن المتلفظ بها يقصد معناها المجازي لأن الأصل في الكلام الحقيقة فمن وصف أخربانه عريض القفا فلا يعتبر وصفه هذا سباً إلا إذا تبين من ظروف الواقعة أنه أراد بذلك وصفه بالغبولة والبلادة .

ولابد عند تفهم معنى الألفاظ ومراميها من الرجوع إلى عرف الجهة التي استعمل فيها اللفظ فقد يكون للعرف المحلى دخل كبير في تحديد معان الألفاظ السب وقد يكون اللفظ بريئاً من كل عيب في جهة وشائناً في جهة أخرى .

وقد يكون بعض الألفاظ على ظاهره غير شائناً وليس في معناه بحسب الأصل ما يؤلم النفس أو يحط من الكرامة ولكنه قد يحمل في بعض الأوساط أو بحسب نية المتلفظ به معنى خاصة تجعله في عداد الألفاظ السب فمن ذلك لفظ برمكى أو نمرسى . ويدخل في السب أيضاً نسبة الأمراض المكروهة فمن قال لأخرباً أبرص أو يامسلول يعد سباً وكذلك نسبة العيوب الخلقية كما لو قال له يا أعمى أو يا أعور أو يا أعرج والأصل أن نسبة شخص إلى دين أو مذهب معين أو فرقة أو طائفة معينة لا يعد سباً لكن قد ينصرف ذلك إلى معنى السب بحكم العرف أو الوسط إذا أراد به قائله ذلك المعنى فمن ذلك قول إنسان لأخربى لارزى أو يا يهودى أو نصرانى أو يابن الفرماسونى . كذلك الحكم فيما يتعلق بنسبة شخص إلى جنسية معينة فمن قال لأخرباً إنجليزى أو يا فرنسى فالأصل الأشياء في ذلك لكن إذا قال له يا ابن الملقطى مثلاً فقد يكون لذلك معنى خاص بحسب قصد القائل وتاويل العرف ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى صناعة أو حرفة معينة كقولهم يابجزار أو يا فران أو يابحنوتى أو يا زبال . إلخ . ومن العبارات ما يتضمن اسناد أمور شائنة وكن الأولى بها أن تعد قذفاً لولا أنها مسوقة في قالب الإبهام وليس فيها التعيين الكافى لاعتبارها قذفاً كقولهم حاد عن جادة الحق واتبع سبيل الغواية فمثل هذه العبارات تعد سباً لا قذفاً لأن من شأنها خدش الناموس والاعتبار^(٢) .

الركن الثانى : أن يكون السب موجهاً إلى شخص أو أشخاص معينين ذلك أن جريمة السب لا تقوم إلا إذا تضمنت عبارات المتهم تحديداً لشخص المجنى عليه ويعمل ذلك بان الاعتداء على الشرف والاعتبار غير متصور ما لم يوجد شخص يكون له هذا الحق ولكن الشارع لا يتطلب أن يكون هذا التحديد تفصيلاً دقيقاً . وإنما يكتفى بأن يكون نسبياً وضابطة أن يكون ممكناً لفئة من الناس التعرف على المجنى عليه وقاضى الموضوع هو المختص بأن يحدد مدى كفاية البيانات التى ذكرها المتهم للقول بأنه حدد المجنى عليه

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣١٣ وما بعدها .

التحديد الكافي ليقوم به السب ويترتب على ذلك أن اغفل الجاني بعض معالم شخصية المجنى عليه أو أغلبها لا يحول دون قيام الجريمة طالما أن ذلك لا يحول دون تحديد هذه الشخصية .

— ولا يتطلب القانون أن تصدر عبارات السب في حضور المجنى عليه أو أن تصل إلى علمه فقد هدف الشارع بتجريم السب إلى حماية المكانة الاجتماعية للمجنى عليه لا صيانة نفسه من الإيلاف الذي قد تتعرض له (٣) .

الركن الثالث : أن يكون السب بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات :

يراجع التعليق على المادة ١٧١ عقوبات . واعمالاً لهذا النص سالف الذكر تتحقق علانية السب إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كل في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو بآية طريقة أخرى . وكذلك يكون الفعل لو الإيلاء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤية من كل في مثل ذلك الطريق أو المكان .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

لا تتم جريمة السب إلا إذا توافر فيها القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوافراً متى وجه الجاني اللفظ السب علماً أنها تتضمن عيباً معيناً وأنها تخذش الناموس أو الاعتبار ولا عبرة بعد هذا باللبواعث فإذا كانت عبارات السب مقذعة بذاتها وجب افتراض القصد الجنائي في هذه الحالة وعلى المتهم اثبات العكس . فإذا كانت اللفاظ التي تفيد بحسب ظاهرها السب قد استعملت بغير قصد السب باعتبارنية المتهم أو لأنها جارية على السنة الأفراد في الوسط الذي وقعت فيه بغير أن يقصد بها سب فلا محل للعقاب لعدم توفر القصد الجنائي .

من أحكام محكمة النقض في السب العلني

١ - من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٧٠٣ وما بعدها

يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التي بنى قضاءه عليها حتى يتسنى لمحكمة النقض ان تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية ببحث الالفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
(الطعن رقم ٧٤٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٤) .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى اذ احال في بيانها إلى صحيفة الدعوى كما لم يبين مؤدى الادلة واكتفى بالاحالة إلى محضر الضبط دون ان يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة في حق الطاعن فضلا عن ان العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات تستلزم ان تقع الفاظ السب في مكان عام سواء بطبيعته ام بالمصادفة وهو ما لم يعرض الحكم لاستظهاره كل نل يعيب الحكم بالقصور في البيلان بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٢) .

٣ - المراد بالسب في اصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه او باستعمال المعاريض التي تومىء إليه . وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل الصلق لعيب او تعبير يحط من قدر الشخص عن نفسه او يخدش سمعته لدى غيره .
(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥) .

٤ - ان عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب إذ ان حجية المحضر مقصورة على ما ورد به ولا تمنع اثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الاثبات .
(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٤) .

٥ - انه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة والمادة ٣٩٤ تعاقب على السب باعتباره مخالفة ان السب جنحة كلن او مخالفة يكفى في العقاب عليه ان يكون متضمنا باى وجه من الوجوه خدشا للشرف او الاعتبار وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ عقوبات فضابط التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فقط .
(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٥/٢/١٩٤٣) .

٦ - يعد سبا معاقبا عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه المتهم للمجنى عليه في الطريق ، رايحه فين يا بلشا ياسلام ياسلام يا صباح الخير ردى يلباشا هو حرام لما انا

اكتلمك انت الظاهر عليك خارجه زعلانة معلش ، فإن هذه الالفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .
(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠ / ٢ / ٢٦) .

٧ - إذا كان الشاهد لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون في شهادته من المساس بمن شهد عليه إذ هو في هذه الحالة - إذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة . فإذا قرر شاهد في دعوى نفقه ان المدعى عليه عنده نفود وأنه يقرض فيها بالربا الفلحش ثم رأت محكمة الموضوع في دعوى انسب التي رفعت عليه من أجل ذلك ان ما قرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى الى ادبت الشهادة فيها وبراته على هذا الاسس فانها لا تكون قد اخطأت .
(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠ / ٢ / ٤) .

٨ - إن ادانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة اعتمدا على اقوال المجنى عليه واقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يعيبها ان يكون بين بعض هذه الاقوال بعض زيادة او نقص في الالفاظ السب لان المرجع في تعرف الحقيقة هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .
(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩ / ١١ / ٢٠) .

٩ - لمحكمة الموضوع ان تتعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي اكتنفته إذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته . ومتى استباننت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز اثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨ / ٤ / ١٨) .

١٠ - السب العلني غير المشتعل على اسناد عيب معين يجب متى كان خادشا للناموس والإعتبار ان يعد جنحة لا مخالفة ومن قبيل هذا السب قول واحد لآخر في الطريق العام ، يا ابن الكلب ، .
(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢ / ١١ / ١٤) .

١١ - إذا كان المتهم قد سب المجنى عليه علنا بقوله ، اطلع بره يا كلب ، فمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو ان السب غير مشتعل على اسناد عيب معين .
(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢ / ٣ / ١٤) .

١٢ - مراد الشارع من عبارة الاسناد انما هو لصق عيب اخلاقي معين بالشخص باى طريقة من طرق التعبير فمن يقول لغيره « ما هذه الدسائس » ، واعمالك اشد من اعمال المعرصين ، يكون مسندا عيبا لهذا الغير خادشا للناموس والاعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع (المقلبة لنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات الحالى) .
(الطعن رقم ٧٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥) .

١٣ - تعتبر عبارة « فليسقط المدير فليمت المدير » سبا ، مخدشا للناموس والاعتبار بالمعنى المقصود فى المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم والمقلبة لنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات الحالى) .
(محكمة النقض والابرار حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشر صفحة ١٠٥) .

١٤ - يكفى لتوفر العلانية وهى من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) ان توجه الفاظ السب فى الشارع العمومى حيث يحتمل سماعها .
(محكمة النقض والابرار حكم اول فراير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة أربعة عشر صفحة ٨٢) .

١٥ - اتهم شخص بانتهاكه حرمة الآداب وحسن الاخلاق لسيدة بان قل لها « ما فليس كذا ابدا انا من جمالك ما بنام الليل » ، ومحكمة النقض والابرار قررت ان توجيه تلك الاقوال بنفسها إلى امرأة شريفة او التفوه بها بصوت مرتفع فى محل علم على مسمع من تلك المرأة وبكيفية تشعر الجمهور بان هذه السيدة هى المقصودة صراحة كان ذلك او تلميحا فان تلك الاقوال بالنظر إلى ما ترمى إلى الدلالة عليه من سابق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من تفوه بها علنا تعتبر بالرغم من خلوها فى حد ذاتها عن كل ما هو مخالف للآداب سبا بمعنى الكلمة من شأنه ان يخدش ناموس او اعتبار تلك السيدة ويكون ما وقع من المتهم معاقبا عليه بالمادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) (المقلبة لنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات الحالى) .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥) .

١٦ - عبارات السب الواردة فى مذكرات كتابية قدمت فى دعوى امام المحاكم تقع تحت طائلة المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات (قديم والمقلبة لنص المادة ١٧١ ع) والعلانية التى هى من الأركان الأساسية للجريمة متوفرة فى هذه الحالة لان المذكرات وان كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور عموما إلا انها بطبيعتها متداولة بين ايدى هيئة خاصة من الناس .
(محكمة النقض والابرار حكم ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١٧ ، صفحة ١٩٤) .

١٧ - لما كانت العلنية ركنا من الأركان الجوهرية في جنحة السب المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات (قديم) وجب على الحكم القاضي بعقوبة طبقا لهذه المادة ان يبين المكان الذي وقع فيه السب وذلك للتحقق من توافر شرط العلنية فإن لم يبين ذلك كلن الحكم باطلا .

(محكمة النقض والابرار ٢ فبراير سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ ص ٥٤) .

١٨ - يجب ان يشتمل الحكم القاضي بالعقوبة لجريمة السب العلنى على ذكر المكان او الظروف التى تحقق بها العلانية ولا يصح الاكتفاء بذكر لفظ العلانية وصفا للسب .

(محكمة النقض والابرار ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩ ص ٤٨) .

١٩ - ان حجرة مامور القسم تعتبر محلا عموميا بالمعنى المقصود في المادة ١٤٨ عقوبات (المقابلة لنص المادة ١٧١ ع) لأنها معدة لدخول الموظفين والجمهور بها فالسب الذى يحصل بها معاقب على المادة ٢٦٥ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٣٠٦ ع) .

(محكمة النقض والابرار ١٤ يونية سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩ ص ١٢٦) .

٢٠ - ليس من الضروري لتكوين جريمة السب العلنى المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ١٧١ ع) ان يكون السب وقع في حضور الشخص الذى حصل في حقه .

(محكمة النقض والابرار حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين (سنة ١٩٢٢) ص ١٦٨) .

مادة ٢٠٦ مكررا (أ)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لأنثى على وجه يחדش حيائها بالقول او بالفعل في طريق عام او مكان مطروق .

فإذا عاد الجانى إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة اخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ —

(الوقائع المصرية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٩٩ مكرر) - ثم استبدلت الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٤ مكرر) حيث رفعت عقوبة الحبس إلى شهر في الفقرة الأولى .

الفرق بين جريمة الفعل الفاضح والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها :

يبدو الفرق بين جريمة الفعل الفاضح وجريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (١) واضحا جليا من عدة وجوه أولها أن الجريمة الأولى لا تقع إلا بفعل بينما جريمة التعرض لأنثى تقع بالقول أو الفعل وثانيها أن الفعل في الجريمة الأولى لابد أن يقع على جسم إنسان سواء في ذلك الجاني نفسه أو المجنى عليه . بينما يكفي أن يستبين من القول أو الفعل في الجريمة الثانية أنه يחדش حياء الأنثى ولو وقع فعل التعرض لها بعيدا عنها دون أن يقع على جسمها وثالثها أن الفعل الفاضح إذا وقع على مجنى عليه فإنه كما يقع على ذكر يفعل على أنثى بينما فعل التعرض المنصوص عليه في المادة ٣٠٦ مكررا (١) لابد أن يقع على أنثى ورابعها أن الفعل الفاضح كما يلزم أن يتوافر معه ركن العلانية طبقا لنص المادة ٢٧٨ عقوبات يمكن ألا يتوافر معه هذا الركن طبقا لنص المادة ٢٧٩ عقوبات بينما التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها يجب للعقاب عليه أن يقع في طريق علم أو مكان مطروق^(١) .

أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٦ مكررا (١) على ركنين هما :

أولا - الركن المادي :

تفترض هذه الجريمة تعرض رجل لامرأة في طريق عام أو مكان مطروق هذا التعرض لا يتحقق قانونا إلا إذا كان الرجل قد أقحم نفسه على مسار أنثى ، فإذا كانت تلك الأنثى تصاحب سيرا أو جلوسا فلا تقوم هذه الجريمة في حقه مهما خدش حياءها بقول أو فعل وإن جاز أن تقوم في حقه أركان جريمة أخرى لانعدام التعرض . كما يلزم أن يكون هذا التعرض قد تحقق في طريق عام أو في مكان مطروق كما يلزم وهذا هو الأهم أن يقع هذا التعرض على وجه يחדش حياء المرأة بقول أو بفعل والحياء لا يחדش إلا إذا كان في الفعل أو في القول إحياء جنس أو إيماءة جنسية منعكسة بطريقة أو بأخرى على فكرة الممارسة الجنسية

(١) المستشار سيد البغال ، في الجرائم المخلة بالأداب وقضاء طبعة ١٩٨٣ ص ٣٥٩

بمعناها الواسع فإذا خلى الفعل أو القول من تلك الدلالة فلا تقوم به الجريمة كمن يتعرض لفتاة تسير في الطريق العام لتنبيهها لسقوط شيء منها .

هذا ويلاحظ أن التعرض الواقع ، بالفعل ، قد يشكل أركان جريمة أخرى ، كالفعل الفاضح ، إذا بلغ حدا من الجسامة كما أنه غالبا . أن لم يكن دائما - يشكل جريمة من الجرائم الماسة بالاعتبار حينما يقع التعرض ، بالقول ، وهنا يلزم أعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات والحكم على الفاعل بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد^(٢) وقيل في ذلك أيضا أنه يشترط في الفعل المكون لجريمة التعرض لانتى أن يقصد به صاحبه التمهيد للاخلال بالحياة كان يلاحق صاحب سيارة سيدة بالطريق العام فيوجه إليها عبارات الغزل ويدعوها إلى السينما أما إذا جاوز الفعل هذه الحدود وأتى فعلا مخلا بالحياة كان يمسك بذراعها أو أن يشير إلى عورة في جسمه فإن هذه الأفعال تعتبر مكونة لجريمة التعرض وجريمة الفعل الفاضح العلني ونكون بصدد تعدد معنوى^(٣) .

ثانيا - الركن المعنوى :

يتطلب القانون لتوافر جريمة التعرض لانتى بالقول أو بالفعل على وجه يחדش حياءها توافر القصد الجنائي العام وهو يتحقق بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه .

العقوبة

يعاقب على هذه الجريمة عند توافرها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكررا (١) . أما إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر .

مادة ٣٠٦ مكرر (ب)

يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في

(٢) الدكتور محمد زكى أبو علمر في الحماية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر طبعة ١٩٨٥ ص ٣٢

(٣) الدكتور احمد كمل سلامة جرائم الاعتداء على الاشخاص الجزء الثانى ص ١١٨

المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهاً إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر) .

— العلة من اضافة هذا النص هو حماية موظفي وعمل السكك الحديدية مما قد يقع عليهم من قذف وسب ولذلك فقد رأى اضافة هذه المادة وفيها وضع حد أدنى لعقوبات الحبس التي يحكم بها لمخالفة أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ بأن جعل المشرع الحد الأدنى للحبس خمسة عشر يوماً . وكذا وضع حد أدنى لعقوبة الغرامة التي يحكم بها لمخالفة أحكام المادة ٣٠٦ الخاصة بالسب بأن جعلها لا تقل عن عشرة جنيهاً . وذلك كله بشرط توافر الأركان المبنية بتلك المواد وأن يقع الاعتداء وقت أداء العمل أثناء سير وسائل النقل العام أو عند توقفها بالمحطات .

مادة ٣٠٧

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها ولم يجر أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيهاً .

مادة ٣٠٨

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشًا لسمعة

العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور .

تعليقات وأحكام

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د) .

— يشدد القانون العقاب على امرين اولهما الطعن في عرض الافراد وثانيهما خدش سمعة العائلات اما عن الامر الاول فكلمة « الافراد » اريد بها حماية عرض المرأة والرجل على السواء . والطعن في العرض هو رمي المجنى عليه بما يفيد انه يفرط في عرضه اما خدش سمعة العائلات فقد قصد به حماية العائلات مما يخدش سمعتها ولو كان موجها إلى فرد معين او غير معين منها وسواء اكان متصلا بالعرض او بغيره من نواحي الشرف والكرامة ولا يتطلب القانون للمعاقبة على القذف أو السب بمقتضى المادة ٣٠٨ عقوبات إلا ان تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض الافراد أو خدش لسمعة العائلات^(١) .

والتشديد الذى يقرره القانون يقوم على الجمع بين عقوبتى الحبس والغرامة فلا يكون للقاضى أن يقتصر على احدهما وإذا ارتكب هذا القذف عن طريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات فقد وضع الشارع حدا أدنى للغرامة (هو نصف حدها الأقصى) وحدا أدنى للحبس (هو ستة شهور) ويعنى ذلك مزيدا من التشديد يتخذ صورة رفع الحد الأدنى للعقوبة^(٢) .

— من أحكام محكمة النقض

١ - القصد الجنائى في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب فمادامت العبارات الثانية بالحكم هما مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفى في التدليل على توافر القصد الجنائى

(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠ / ١ / ٩)

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩٧

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٦٢

٢ - ان كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف او السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات ان تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء او خدشا لسمعة العائلة فمتى كانت الالفاظ التي اثبت الحكم ان المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل فلا يعيبه انه لم يبين صراحة ان القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه او خدش سمعة عائلته .
(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٥)

٣ - ان قول المتهم للمجنى عليه ، يامعرض ، تتضمن الطعن في عرضه وجهه المتهم بهذا الالفاظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه ولا يغير من ذلك انه كان ثملا مادام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر قهرا عنه او على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .
(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٥) .

٤ - ان عبارة ، طعنا في الأعراض ، التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة ، طعنا في عرض الأفراد او خدشا لسمعة العائلات ، وقد اريد بإضافة كلمة ، الأفراد ، على ما هو واضح في المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون الاخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء فالقول بين المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح
(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٤٤) .

٥ - ان نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنا في عرضها .
(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٤٢)

٦ - الضعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات او غير المحصنات من النساء مباشرة او غير مباشرة بما يفيد ان اولئك النسوة يفرطن في أعراضهن او يبذلن مواضع عفتهن بذلا محرما شرعا او يأتين امورا دون بذل موضوع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تنم عن إستعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في اذهان الجمهور هذا المعنى المقوت فكل قذف او سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة او يوجه إلى رجل اولئك النساء من عائلته ويلزمه امرهن يكون قذفا او سبا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع (قديم) أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الاحوال أي بحسب ما يكون هناك اسناد لواقعة او مجرد انشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٠/١/١٩٢٢)

مادة ٣٠٨ مكرر

كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ .

— وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذى ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعناً فى عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٥٥ .
(الوقائع المصرية فى ٢ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكرر) .

— والمقصود بارتكاب الفعل الإجرامى بطريق التليفون أن يكون التليفون هو الوسيلة التى بواسطتها يقوم الجانى بإذاعة قذفه فى عرض المجنى عليه وتقع الجريمة سواء كان المستمع إلى التليفون هو المجنى عليه شخصياً أو احداً غيره لأنه لا يشترط أن يتم الطعن فى حضور المجنى عليه فإذا كان المتلقى للقذف فى حق المجنى عليه شخص آخر غير المجنى عليه تحول ذلك المستمع إلى شاهد اثبات ضد الجانى وقصر التحريم على الطعن فى العرض بطريق التليفون يؤدى إلى استبعاد التجريم عن الطعن الحاصل بطريق اللاسلكى . إلا أنه قيل وبحق إلى أن تجريم الطعن فى العرض بطريق التليفون لم يقصد منه قصر التجريم إذا وقع الفعل بهذا الطريق فقط . بل يشمل أيضاً الطعن الحاصل بطريق لاسلكى غير مرئى أو أى جهاز يمكن للغير أن يتلقى منه عبارات القذف إذا أرسلت للمجنى عليه أو للغير بطريق التللكس ، وهو وسيلة اتصال فورية لاسلكية بطريق الكتابة تدخل فى نطاق التجريم وإن كان الأمر يحتاج إلى تدخل المشرع كما فعل بالنسبة للطعن بطريق التليفون وإذا وقعت الجريمة بطريق التليفون فلا عبرة باللغة التى تم بها الطعن فى العرض ولا بالمكان الذى تحدث منه الجانى بالتليفون ويجوز أن تثبت الجريمة ضد الجانى بشهادة الشهود الذى

قد يكونوا تواجدوا مع المجنى عليه او المتهم لحظة إجرائه الاتصال التليفونى وسماعهم لعبارات القذف فى عرض المجنى عليه^(١) .

مادة ٣٠٩

لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى او الكتابى أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية او المحاكمة التأديبية .

تعليقات وأحكام

— محل تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات هو ان يقع القذف او السب من خصم على خصمه اثناء دفاعه فى قضية ومن ثم يخرج عن ذلك القذف او السب إذا تناول شخصا غير داخل فى الخصومة .

— لما كان حكم هذه المادة ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ومن ثم فإن مناط تطبيق النص المذكور هو ان تكون عبارات القذف او السب من خصم لخصمه مما يستلزمه ذلك الدفاع عن الحق وتقدير ذلك متروك لمحاكمة الموضوع تقدره على حسب ما تراه من العبارات التى ابدت والغرض المقصود منها .

— هذا النص يسرى على جريمة القذف والسب وكذلك جريمة البلاغ الكاذب .

— ويشترط لتطبيق نص المادة ٣٠٩ عقوبات ثلاثة شروط هى :

الشرط الاول ان يكون الفعل (القذف او السب او البلاغ الكاذب) قد وقع من خصم فى الدعوى على خصم آخر فيها . وتفصيل ذلك ان القذف لا يعفى من عقاب القذف الذى صدر منه امام المحكمة إلا إذا كان خصما فى القضية المرفوعة وكان قذفه موجها إلى الخصم الآخر ويدخل فى معنى الخصم المدعى والمدعى عليه والخصم الثالث والشخص الذى ادخل فى الدعوى والمدعى بحق مدنى فى قضية جنائية والمتهم والشخص المسئول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة فيما يتعلق بما يوجه إليه من افتراء اما عضو النيابة الذى يسند إلى المتهم او إلى غيره من الخصوم امورا شائعة اثناء مرافعته الشفوية او فى مذكراته التحريرية التى يقدمها إلى المحكمة فلا يستمد حقه فى حرية المرافعة والاتهام من هذه المادة

(١) الاستاذ عزت محمد النمر فى جرائم العرض فى قانون العقوبات المرى الطبعة الاولى ١٩٨٤ ص ٤٤١ وما بعدها

بل من القواعد العامة التي تبيح للقضاة وأعضاء النيابة عموماً أن يقولوا أو يكتبوا كل ما تمليه عليهم ضمائرهم في سبيل أداء الأعمال القضائية الموكولة إليهم دون أن يسألوا جنائياً عن شيء من ذلك مهما تضمنت أقوالهم أو كتاباتهم من عبارات الطعن أو القذف .

ويدخل في حكم الخصوم المحامون عن المتقاضين وأقاربهم الذين أذن لهم بالدفاع عنهم . ولا يدخل في معنى الخصوم الشهود الذين سمعوا في الدعوى . وإنما يعفى الشاهد من مسئولية القذف الذي تضمنته شهادته لأنه يؤدي واجباً للعدالة فإذا كانت الوقائع التي أسندها كاذبة جازت معاقبته على شهادة الزور فقط . ولا يعفى من العقاب الخصم الذي يقذف شاهداً بسبب شهادته لأن الشاهد في هذه الحالة لا يعتبر خصماً آخر في الدعوى . وكذلك لا يدخل في معنى الخصوم الخبراء ووكلاء التفتيش ولا يدخل في معنى الخصوم أيضاً المجنى عليه الذي لم يدخل مدعياً مدنياً في الدعوى المرفوعة على المتهم من النيابة ولا الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة إلا حيث تكون الخصومة موجهة إليه^(١) .

الشرط الثاني : أن يكون ذلك أثناء المرافعة الشفهية أو التحريرية المقدمة للمحكمة . ويفهم الشارع تعبير « المحاكم » الوارد بالنص في مدلول واسع يشمل جميع الهيئات القضائية فيتسع للمحاكم الجنائية والمدنية في مدلولها الواسع والإدارية بل أنه يشمل المحاكم الاستثنائية والتأديبية ويتسع هذا التعبير كذلك لهيئات التحقيق القضائية كالنيابة العامة وقاضي التحقيق وعضو المحكمة المنتدب لإجراء تحقيق تكميلي أو إدارة التفتيش . ولكن المحكمين لا يأخذون حكم المحاكم ذلك أنهم يستمدون سلطتهم من إرادة الأطراف لا من قواعد التنظيم القضائي^(٢) .

الشرط الثالث - لا محل لأعفاء القاذف من العقوبة القضائية التي يقتضيها تطاوله بالقذف على خصمه في الدعوى إذا لم يكن ذلك من مستلزمات الدفاع فمتى تبين للمحكمة أن عبارات القذف لم يكن لها مقتضى وأنها خارجة عن ضرورات الدفاع جاز لها إيقاف القاذف عن الاسترسال في قذفه وإلا بعد ذلك عدواناً على حق الدفاع فضلاً عن جواز محاكمته جنائياً والحكم عليه بالعقوبة التي يستحقها .

وليس المراد بالأعفاء رفع المسئولية لكل أنواعها عن القاذف متى توافرت الشروط السابق بيانها وإنما ترفع عنه المسئولية الجنائية فقط لكنه يبقى مسئولاً مدنياً عما وقع منه من الاعتداء على خصمه فإذا كان القاذف محامياً جازت أيضاً محاكمته أمام مجلس القاديب^(٣) .

(١) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٣٠٢ وما بعدها

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٦٨٧

(٣) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٣٠٥

من احكام محكمة النقض :

١ - لما كان من المقرر ان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ان تكون عبارات القذف التي اسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وان هذا الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه وكان يبين من الحكم المطعون فيه . انه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذي اشتمل على عبارات القذف والسب . وكان من المقرر ان استظهار القصد الجنائي في جريمة كان قد استلزمها حق الدفاع او انها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه . حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم ان عبارات القذف التي قلم بها الطاعن لا تمتد إلى حماية القانون فإنه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .
(نقض جلسة ١٩٨٠ / ١١ / ٦ - السنة ٢١ ص ٩٧٦) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على ان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى ان تصدر العبارات امام المحاكم او امام سلطات التحقيق او في محاضر الشرطة ذلك بان هذا الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب الطعن ضده او في وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه امام الشرطة باغتصاب ائله زوجته ورميه بانه يريد ان يعيش من ماله .
(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٠ / ٦) .

٤ - يدخل في معنى الخصم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر منه امام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين مادامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضروريات الدفاع .
(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١١ / ٢٧) .

٥ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى ان تصدر العبارات امام المحاكم او امام سلطات التحقيق او في محاضر البوليس ذلك بان هذه الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٠ / ٢) .

٦ - ان الفصل في عبارات السب او القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٨) .

٧ - متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها ان العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفا في حقه انما صدرت من المطعون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورات ان المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٦) .

٨ - ان المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وان كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعض البعض في اثناء المدافعة عن حقوقهم امام المحاكم شفاهيا او تحريريا مما يتناول بطبيعة الحال ما يره من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة اذ هذه العريضة انما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الادلة التي يستند إليها المدعى . إلا انه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به او خدش لشرفه او اعتباره فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونا لجريمة السب وادانت من صدرت عنه على اعتبار أن الاعفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشمل له لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق به أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وانما قصد بإعلان العريضة بما حوته مجرد ايلام المدعى عليه والفيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٦/١٠)

٩ - ان حكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات فيما يتناوله ما يبديه الخصم في عريضة الدعوى اذ المقصود من الاعفاء الوارد في هذه المادة هو اطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم امام المحاكم ولما كانت عريضة الدعوى من الاوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الاعفاء ولا يرد على ذلك بأن اندعوى وقت اعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل امام القضاء فإن نظر الدعوى أمام المحكمة انما يكون بناء على ما جاء في عريضتها .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٦/١٠) .

١٠ - إذا اتهم أحد المحامين بالقذف انه اورد في مذكرته التي قدمها دفاعا عن موكله عبارات تفيد القذف في حق الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة ٢٦٦

- عقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الحالي) التي نصت على أن الافتراء الذي يحصل من أحد الخصوم على الآخر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم لا يستوجب إلا الدعوى على فاعلة بصفة مدنية أو تأديبية إذا ثبت أنه طبع هذه المذكرة ووزعها على الغير .

(محكمة النقض والابرام حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٢٢٧)

مادة ٣٠٩ مكرر

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجنى عليه :

(أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاء هؤلاء يكون مفترضا .

— ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

— ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة . كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

ملحوظة : — أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢ - العدد ٣٩) .

مادة ٣٠٩ مكرر (أ)

يعاقب بالحبس كل من اذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمدة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

— ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

— ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

— ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها .

ملحوظة - هذه المادة أيضاً مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (الجريدة الرسمية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٣٩) .

التعليقات

على انتهاك حرمة الحياة الخاصة

— تناول المشرع في المدين ٣٠٩ مكرراً ، ٣٠٩ مكرراً (١) جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن فنص على تجريم انتهاك حرمة الاحداثات الشخصية والتقاط او نقل الصور وكذا إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند . وفيما يلي تفصيل لكل جريمة من تلك الجرائم .

الجريمة الأولى - انتهاك حرمة المحادثات الشخصية :

تنص المادة ٣٠٩ مكرراً على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه (١)) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز

من الأجهزة (يا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون) ولم يعين النص موضوع المحادثة إلا بما ذكر في صورته من أن تكون متعلقة بحياة المواطن الخاصة والسائد أن الاعتداء على الحياة الخاصة يستبعد الإفشاء الذي يتعلق بحياة الشخص العامة في المجال الاقتصادي أو الصناعي فكلما أراد المشرع أن يحمي مصلحة اقتصادية نص على ذلك صراحة^(١) .

— وقد اشترط القانون المصري لتجريم المساس بحرمة المحادثات الشخصية أن تجرى هذه المحادثات في مكان خاص أو عن طريق التليفون والمقصود بالمكان الخاص هو المكان المغلق الذي لا يسمح بدخوله للخارجين عنه أو الذي يتوقف دخوله على إذن لدائرة محدودة صادر ممن يملك هذا المكان أو من له الحق في استعماله أو الانتفاع به .

ويتطلب النص لانطباقه ركنين مادي ومعنوي .

أولاً - أما الركن المادي فيتحقق بتوافر ثلاثة عناصر حددتها المادة ٣٠٩ مكرراً عقوبات وهي .

١ - استراق السمع أو التسجيل أو النقل والجامع المشترك في هذه الأفعال هو انتهاك حرمة الأحاديث الشخصية إلا أن استراق السمع يتحقق بمجرد التصنت دون تسجيله بخلاف التسجيل الذي يمتد إلى الاحتفاظ بالأحاديث الشخصية التي تم التصنت عليها أما نقل الأحاديث فإنه ينطوي بلا شك على التصنت عليها .

٢ - ويشترط أن تتم الأفعال السالف بيانها من خلال جهاز من الأجهزة ويكفي أن يكون هذا الجهاز قد استخدم لمجرد التصنت ولو لم يقترن بالتسجيل كما يكفي أن يكون الجهاز قد استخدم لنقل الأحاديث من مكان إلى آخر .

ولا أهمية لنوع الجهاز وبناء عليه فلا عقاب على التصنت بمجرد الاصغاء بالأذن .

٣ - أن يتم ذلك بدون رضاء المجنى عليه فإذا رضي المجنى عليه زالت السرية ولم يعد هناك حق معتدى عليه .

ويشترط لتوافر الرضاء أن يشمل أطراف الحديث برمته ولا يقتصر الأمر على طرف منه دون آخر .

وقد افترض القانون رضاء المجنى عليه إذا صدرت الأفعال المعاقب عليها أثناء إجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع^(٢) .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٣٦

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٧٦١ وما بعدها

ثانيا - الركن المعنوى :

يقوم القصد الجنائى على العلم والإرادة فيجب أن يعلم المتهم بالصفة الخاصة للحديث وأن من شأن الجهاز الذى يستعمله أن ينقل الحديث أو يسجله ويجب أن تتجه ارادته إلى فعله وإلى نتيجته المتمثلة فى الحصول على الحديث أو نقله وتطبيقا لذلك فإنه لا يرتكب هذه الجريمة من استمع إلى محادثة تليفونية لتشابك الخطوط أو من ترك سهوا جهازا للتسجيل فى مكان خاص فسجل حديثا جرى فيه^(٣) .

العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هى الحبس مدة لا تزيد على سنة .

فإذا ارتكب هذه الجريمة موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته كانت العقوبة هى الحبس (أى لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات) .

ويحكم فى جميع الأحوال بعقوبة تكميلية هى مصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

الجريمة الثانية : التقاط أو نقل الصورة

تنص المادة ٣٠٩ مكررا على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بان ارتكب أحد الأفعال الآتية فى غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضاء المجنى عليه : - ... (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة إيا كان نوعه صورة شخص فى مكان خاص ، والمقصود بالصورة المعاقب على التقاطها أو نقلها بمقتضى المادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات هو تثبيت أو رسم قسمات شكل الإنسان بالضوء على دعاية مادية إيا كانت . إذ لا يحمى القانون بالجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة سوى الإنسان . أما الأشياء إيا كانت أهميتها أو الضرر الناجم عن تصويرها فلا تدخل فى نطاق الحماية المقررة بهذا النص .

ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بالتقاط أو نقل صورة شخص فى مكان خاص بغير رضاء باستخدام جهاز أو وسيلة فنية إيا كانت فيلزم لقيامه إذا توافر العناصر الأربعة التالية .

١ - سلوك إجرامى يتخذ شكل التقاط أو نقل الصورة ويتم ذلك بالتمكن من أخذ صورة

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٩٣

الإنسان وحيارتها . والالتقاط هو تثبيت الصورة على مادة حساسة اما النقل فيكون بارسال الصورة من مكان إلى آخر .

٢ - ان يتم ذلك بجهاز من الاجهزة اى بإحدى الوسائل الفنية مثلا آلات التصوير ايا كان نوعها ومن ثم فلا يقع تحت طائل التجريم الاسم والنحت والحفر وغير ذلك من الاساليب الفنية .

٣ - ان يتم ذلك في مكان خاص . ولا اهمية لهيئة المجنى عليه او مظهره او الوضع الذى كان عليه داخل المكان الخاص وقت التقاط او نقل صورته فتقع الجريمة حتى لو صور في سكنه مرتديا كامل ملابسه او في وضع لا يخجله اطلاق الغير عليه .

٤ - ان يتم ذلك بغير رضاء المجنى عليه . ولا يكفي مجرد الرضاء بمبدأ التصوير بل يجب ان يشمل تحديد ما يدخل في الصورة فإذا قبل شخص تصويره بين اطفاله فلا يقبل ان يستغل للمصور موافقته على التصوير وان يصوره مع زوجته التى تقف بعيدا عنه .

وقد اقامت المادة ٣٠٩ مكررا قرينة على الرضاء بما نصت عليه من انه إذا كان التقاط او نقل الصورة قد تم اثناء اجتماع على مسمع او مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاء هؤلاء يكون مفترضا غير ان اكثر الفقه على ان هذه القرينة بسيطة يقبل اثبات العكس فافتراض الرضا لا يكون له محل إذا التقطت الصورة ففى غفلة من الحاضرين في الاجتماع او بعضهم . او إذا لم يكن باستطاعتهم او باستطاعة احدهم التعبير عن اعتراضه خشية سطوة المتهم .

اما الركن المعنوى :

فهو ان هذه الجريمة عمدية يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى فلا يكفي لقيامها توافر الخطأ غير العمدى لذا لا تقع هذه الجريمة ممن يترك سهوا جهازا للتصوير او البث التليفزيونى مفتوحا في مكان خاص فينقل صورة شخص في هذا المكان . والراجع ان قصد المساس بحرمة او آفة الحياة الخاصة ليس عنصرا في النموذج القانونى للجريمة وان القصد المتطلب فيها عام لان الشارع قد اراد بهذه الجريمة ان يكفل للفرد حرمة حياته طالما كان في مكان خاص بغض النظر عن طبيعة النشاط الذى ياتيه داخله اى سواء اكلن هذا النشاط خاصا ام عاما .

ولا عبرة بالبواغث في توافر القصد الجنائى وقيام الجريمة بالتالى فيستوى ان يكون الباعث على ارتكابها في اذاء المجنى عليه او في الحصول على فائدة او حتى مجرد الفضول^(٤) .

(٤) الدكتور هشام محمد فريد في العملية الجنائية لحق الإنسان في صورته ص ٨٦ وما بعدها - والدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ٧٦٣ .

الجريمة الثالثة - إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند

مادة ٣٠٩ مكرر (أ)

— الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بإذاعة أو تسهيل إذاعة أو استعمال تسجيل أو مستند متحصل عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .
وبذلك يقوم هذا الركن على عنصرين .

١ - نشاط إجرامى يتخذ صورة الإذاعة أو تسهيل الإذاعة أو الاستعمال والإذاعة تعنى لغة النشر والاظهار ومن ثم فهي تفترض بطبيعتها العلانية وتتحقق بتمكين عدد غير محدود من الناس من العلم أو الاطلاع على فحوى المستند أو التسجيل سواء تعلق بحديث أم صورة - وتسهيل الإذاعة يراد به تيسيرها ويتحقق بتقديم العون والمساعدة أيا كانت صورتها إلى من يقوم بالإذاعة أما الاستعمال فيراد به استخدام التسجيل أو المستند لتحقيق غرض ما

وله فى هذه الجريمة ذات مدلوله فى جريمة استعمال المحررات المزورة . ولا يشترط فيه الشارع أن يتم علنا فتقع به الجريمة حتى ولو كان حصوله فى غير علانية .

٢ - موضوع ينصب عليه هذه النشاط هو تسجيل أو مستند تم الحصول عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات أو بغير رضا صاحب الشأن والتسجيل صوت أو صورة أو كلاهما حفظ على مادة من شأنها ذلك ويمكن وقت الحاجة الاستماع إليه أو مشاهدته أن كان مرئيا . أما المستند فهو محرر فى مدلوله المستقر فى جريمة التزوير فى المحررات . ويشترط الشارع أن يكون التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بطريق مما نصت عليه المادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات غير أنه اضاف بعد التحديد السابق لمصدر الحصول على التسجيل أو المستند عبارة : أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن . وقد حمل رأى هذه العبارة على أنها تحديد من الشارع لمصدر آخر للحصول على التسجيل أو المستند وهو أية واقعة لم يرضى بها المجنى عليه سواء توافرت فيها أركان جريمة كالاحصول على التسجيل أو المستند عن طريق السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة فى شأنه أم لا وحمل رأى آخر هذه العبارة على أنها تستلزم لقيام الجريمة أن يكون الفعل المادى قد وقع بغير رضا صاحب الشأن ويتسق هذه الرأى مع مادار فى المناقشات البرلمانية حول هذه العبارة^(٥)

(٥) (تراجع تفصيل ذلك الدكتور هشام محمد فريد المرجع السابق ص ١٠٢ وما بعدها

— الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يلزم فيها توافر القصد الجنائى فالافشاء يجب أن يكون اراديا فلا تقوم الجريمة فى حق من حصل على التسجيل أو الصورة إذا كانت قد سرقت منه . ولكنه يعاقب على الجريمة السابقة ولا عبرة فى قيام القصد بالبائع أو الغاية . فسيان أراد مستعمل التسجيل أو المستند الحصول على ربح أو منفعة من وراء ذلك أم لا

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ مكررا (ا) على التهديد بالافشاء وجعلت عقوبته اشد من الافشاء بالفعل ويلاحظ انه لا يشترط هنا أن يكون التهديد كتابة ومن ثم فلا تكرار لماورد فى المادة ٣٢٧ عقوبات فإذا كان التهديد كتابة بافشاء أمور مخدشة بالشرف فإن هذه المادة هى التى تطبق لأن عقوبتها اشد وعندئذ لا يشترط أن يكون قد استحصل على الأمور المهدد بها بإحدى الطرق المشار إليها فى المادة ٣٠٩ مكررا (٦) .

مادة ٣١٠

كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعة أو وظيفته سر خصوص أو تمن عليه فافشاء فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى

— ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا فى الأحوال التى لم يرخص فيها قانونا بافشاء أمور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

تعليقات وأحكام

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى) كما ألغيت المواد ٢٠٢ إلى ٢٠٥) من قانون المرافعات ، التقديم ، بصدر قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٠ ثم ألغى ذلك القانون بصدر قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨

(٦) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٣٩

— تعريف جريمة افشاء الاسرار

جريمة افشاء الاسرار هي تعمد الافشاء بسر من شخص انتمن عليه بحكم عمله أو صناعته في غير الاحوال التي يوجب فيها القانون الافشاء أو يجيزه^(١).

أركان الجريمة

تتكون جريمة افشاء السر من أربعة أركان هي

- ١ - فعل الافشاء
 - ٢ - أن يكون الأمر الذي حصل افشاءه سرا
 - ٣ - صفة الشخص الذي أوتمن على السر
 - ٤ - القصد الجنائي
- وفيما يلي تفصيل لكل ركن

الركن الأول فعل الافشاء

يراد بالافشاء كشف السر أى اطلاع الغير بآية طريقة كانت سواء كان ذلك بالكتابة أو المشافهة علناً أو مسارة وليست العلانية مشروطة في هذه الجريمة على كل حال بل يقع الافشاء قانوناً ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد كلف بكتمانه والاحتفاظ به وتقع الجريمة ولو حصلت المكاشفة بجزء من السر الذي يوجب القانون كتماناً^(٢)

الركن الثاني - يجب أن يكون الأمر الذي حصل افشاءه مما يعتبر سرا فلا يتناول حكم المادة إذاعة كل ما علمه الطبيب أو المحامى أثناء قيامه بعمله . ولكن الصعوبة في تحديد معنى السر فيرى بعض العلماء أن السر هنا هو ما يضر افشاؤه بسمعة مودعه أو كرامته ولكن بعض الشراح لا يرى هذا الرأي ويعترض عليه بأن السر قد يكون مشرفاً لمن يريد كتماناً ومع ذلك تحميه المادة

ويعد في حكم السر كل أمر يكون بطبيعته أو بالظروف المحيطة به سرا ولو لم يطلب كتماناً صراحة . كما أنه لا يشترط أن يكون السر قد عهد به إلى الأمين بل يكفي أن يكون قد علمه أو عرفه أو حذره في أثناء تادية وظيفته أو صناعة تلزمه بحفظ السر فالطبيب الذي يدرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهرية مطالب بكتمان ذلك السر ولو أن المريض نفسه لم يكن عالماً به والمحامى الذي يعلم من سياق حديث موكله أنه ارتكب جريمة مكلف بالاحتفاظ بهذا السر ولو لم يفضى الموكل إليه به صراحة^(٣).

(١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٢٩٠

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٥٠

(٣) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الحنانية الجزء الثاني ص ٤٧

الركن الثالث صفة الأمين :

عينت المادة ٣١٠ بعض طوائف يسرى عليها حظر افشاء الاسرار فقالت ، كل من كان من الأطباء او الجراحين والصيدالة والقوابل ، ثم اضافت قائلة ، او غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوص ائتمنه عليه ، فالاحصاء واردة في المادة على سبيل المثال لا الحصر ومن المتفق عليه انها تسرى على كل من يعد امينا على السر بحكم الضرورة او بحكم ممارسته مهنته او صناعته إذا كانت هذه لوتلك عامة لخدمة الجمهور وعلى رأس الطوائف المقيدة بكتمان اسرار المهنة نجد الموظفين العموميين بوجه عام بالنسبة لما يؤتمنون عليه من اسرار بحكم عملهم (م ٦٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ويسرى قيد كتمان اسرار المهنة على القضاة وكتبة المحاكم ومحضريها وموظفى البريد والتليفون في نطاق الحظر العام المقرر على موظفى الدولة بالنسبة لما ياتمنون عليها من اسرار بحكم عملهم . ومن غير طوائف الموظفين اشارت المادة ٣١٠ إلى الأطباء ومن في حكمهم ويقاس عليهم مديرو المستشفيات كما يسرى نفس القيد على المحامين (فضلا عن نص صريح في قانون المحاماة) ورجال الدين وكذلك على سماسرة البورصات وقد اثير الخلاف حول مدى التزام من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم بكتمان سر المهنة اسوة بهم فذهب البعض إلى عدم تقيدهم بالكتمان رغبة في عدم التوسع في احوال المنع من الشهادة واخذاً بقاعدة التفسير الضيق في المواد الجنائية .

إلا ان البعض الآخر لاحظ ان ذلك ينتهى إلى جعل الحظر المقرر على رؤسائهم حبرا على ورق إذ إن افشاء الاسرار يكون في الغالب عن طريق هؤلاء المعاوين ومن ثم يرى تقييدهم بالكتمان اسوة بهم فضلا عن ان النص عام ويسمح بذلك وهو ما يبدو اولى بالاتباع لما فيه من مصلحة محققة ويلاحظ ان النص لا يسرى على من لا يؤتمن على السر بحكم مهنته او صناعته حتى ولو كان عمله يسمح له بمعرفة الكثير من الاسرار كالسكرتير الخاص والسائق والسمسار فيما عدا سماسرة البورصة الذين لهم وضعهم الخاص . كما لا يسرى النص على الصحفيين بطبيعة الحال كما لا يسرى النص على من يصل إليه سر بحكم زوجية او قرابة او صداقة . لا يحكم ممارسة مهنة او صناعة عامة^(٤)

الركن الرابع - القصد الجنائي :

لا يعاقب القانون على افشاء الاسرار إلا إذا كان ذلك الافشاء صادرا عن قصد جنائي فلا

(٤) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٢٩٢ وما بعدها - وقارن نقض ١٩٥٣/٧/٢ الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق والذي انتهى إلى عدم جواز تطبيق النص على الكتبة والمستخدمين الخصوصيين

عقاب على من يفشى سرا باهمال منه او عدم احتياط في المحافظة عليه او كتمانها فالطبيب الذى يدون ملاحظة عن مريض ثم يترك هذه الملاحظات سهوا في مكان غير مصون فيطلع عليه الغير لا يعد بذلك مرتكبا لجريمة الافشاء ويعد القصد الجنائي متوافرا متى اقدم الجاني على افشاء سر لم يصل إلى معرفته إلا عن طريق صناعته علما ان هذا الافشاء محرم قانونا ولا يشترط ان يكون الافشاء بنية الاضرار او بقصد الحصول على ربح غير مشروع إذ لا عبرة بالبواغث مطلقا فيما يتعلق بهذه الجريمة وهذا هو الراى المعول عليه^(٥)

من أحكام محكمة النقض في افشاء الأسرار

١ - لما كان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها بل أنه خص بالنص طائفة الاطباء والجراحين والصيدالة والقوابل وغيرهم وعين الاحوال التي حرم عليهم فيها افشاء الاسرار التي يضطر صاحبها ان ياتمنهم عليها باعتبار ان طبيعة عملهم تقتضى هذا الاطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعديل حكم إلى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدومهم إلى اطلاعهم على ما يرتكبونه من اعمال مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٢) .

٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على افشاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر فإذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجة شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون في اعطاء هذه الشهادة افشاء سر معاقب عليه .

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٩) .

٣ - إذا إستطلع احد المتهمين راى محاميه في ارتكاب جريمة وهي الاتفاق مع احد الشهود على ان يشهد زورا فهذا الامر ولو انه سر علم به المحامى بسبب مهنته إلا ان من حقه ان يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ من قانون المرافعات (قديم) فإذا اخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت إليه في التدليل على ان المتهم موكله كان يسعى في تلفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطا إليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٧)

(٥) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٣٥٧

الباب الثامن السرقه والاغتصاب

مادة ٣١١

كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق
تعليقات وأحكام

تعريف السرقة :

عرف الشارع المصرى السارق بقوله (كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق)
فالسرقه إذن هى اختلاس شئ منقول مملوك للغير وبهذا التعريف تتميز السرقة عن
الجرائم الأخرى المماثلة لها وهى النصب وخيانة الأمانة فهى وان كانت كلها جرائم واقعة
على المال ويجمعها إنها ترمى كلها إلى استلاب مال الغير على وجه غير مشروع إلا إن لكل منها
مميزات خاصة فالسرقة لا تقع إلا باخذ الشئ اختلاسا على غير ارادة المجنى عليه اما في
النصب وخيانة الأمانة فيكون تسليم الشئ إلى الجاني برضاء المجنى عليه واختياره غير
ان هذا التسليم يكون نتيجة احتيال الجاني في حالة النصب وتنفيذا للعقد من عقود الأمانة
كالوديعة والعارية إلخ في حالة خيانة الأمانة^(١) .

أركان جريمة السرقة :

أركان جريمة السرقة أربعة وهى : (١) وقوع الاختلاس (٢) على شئ منقول (٣)
مملوك للغير (٤) القصد الجنائي وفيما يلي تفصيل لكل ركن .

الركن الأول - الاختلاس :

الاختلاس هو سلب حيازة الشئ بدون رضاء مالكه او حائزه السابق ويتضح من هذا
التعريف ان الاختلاس يتكون بتوافر عنصرين هما الأول هو سلب الحيازة او الاستيلاء
عليها والثاني هو عدم رضاء مالك الشئ او حائزه وذلك على التفصيل التالي

(١) الأستاذ احمد امين في شرح قانون العقوبات القسم الخاص صبعة ١٩٢٢ ص ٣٦٥

العنصر الأول - الاستيلاء على الحيازة :

يقصد بالاستيلاء على الحيازة كل فعل مادي ياتي به الجاني ويترتب عليه اخراج الشيء من حيازة المالك او الحائز وادخاله في حيازة اخرى سواء كانت حيازة الجاني او غيره ويعنى ذلك الاعتداء على الحيازة الكاملة للمال المملوك للغير ويترتب على ذلك ان يقوم الجاني بالسيطرة الفعلية على الشيء ومباشرة سلطات المالك عليه . والحيازة المقصودة هنا في جريمة السرقة هي الحيازة الكاملة (التى يتوافر لها العنصر المادي والعنصر المعنوي) وهى تختلف عن الحيازة المؤقتة او الناقصة (التى يتوافر لها بعض مظاهر العنصر المادي دون المعنوي) والتي لا يعتبر الاستيلاء عليها مكونا لجريمة السرقة وانما يسال عن جريمة خيانة الأمانة وتختلف ايضا عن الحيازة المادية او الحيازة العارضة (التى يتخلف منها العنصر المادي والمعنوي) التى لا ترتب لصاحبها اى حقوق على الشيء ومن ثم فإنه لا يترتب عليها نقل الحيازة وبالتالي يعد الاستيلاء عليها جريمة سرقة وينبنى على تحديد الاختلاس على هذا النحو نتيجتان :

الأولى : ان الاختلاس لا يتوافر إذا كان الشيء في حوزة المتهم ابتداءا سواء كانت حيازته كاملة كمن يرفض تسليم شيء إلى من حكم له بملكيته إذا كان حائزا له وقت المنازعة على الملكية . او كانت حيازة ناقصة كحيازة بائع الشيء قبل تسليمه إلى المشتري لأنه لا يحتسب سلب حيازة حتى لو غير نيته واحتفظ بالشيء .

الثانية : ان التسليم بشروط معينة يمنع من توافر ركن الاختلاس سواء كان تسليمه حرا او كان مشوبا بعيب من عيوب الإرادة كالغلط او التدليس ويرجع ذلك إلى ان تسليم الشيء يتناقى وفكرة الاستيلاء على الحيازة وان كان يجب ان نفرق بين حالات التسليم الذى يوصف بتسليم اليد العارضة والذى لا يخرج الشيء عن حيازة او ملكية صاحبه ومن ثم يترتب على الاستيلاء عليه قيام جريمة السرقة^(٢)

— لحظة تمام الاستيلاء :

يتم الاختلاس في اللحظة التى يستخلص فيها الجاني لنفسه حيازة الشيء ويفرض عليه سيطرة مستقلة لا تختلط بسيطرة مالكة او حائزة السابق اما إذا اختلط الأمران ولم يتجرد الحائز الأول من حيازته تماما فإن الاختلاس وان بدا لا يكون قد اكتمل ذلك لأنه انما يكتمل بنشوء حيازة جديدة على الشيء وليس بمجرد تحويله من موضعه ونقله إلى مكان آخر على

(٢) الدكتور حسنى احمد الجندى فى شرح قانون العقوبات - القسم الخاص فى جرائم الاموال العامة طبعة ١٩٨٥ ص ٧٦ وما بعدها

ان عدم تمام الاختلاس بعد بدئه لا يحول دون اعتبار الفعل شروعاً معاقباً عليه طبقاً للقواعد العامة . ويتم الاختلاس بنشوء الحيازة ولو لم تدم حيازة الجاني للمال بعد ذلك غير لحظات فقد يعمد الجاني فور الاستيلاء على الشيء إلى اتلافه أو إلى استهلاكه كأن يكون المال المختلس رسالة فيعدمها أو طعاماً فيأكله أو شراباً فيجرعه^(٣)

— التسليم المانع من الاختلاس :

يشترط في التسليم المانع من الاختلاس ثلاث شروط هي :

١ - ان يكون التسليم إرادياً ويكون التسليم إرادياً إذا كان صادراً عن شعور وإرادة أما إذا كان من أقام بتسليم الشيء فاقد الشعور والإدراك وقت التسليم فلا يكون تسليمه مانعاً من الاختلاس فمن يستلم شيئاً من مجنون أو سكران فاقد الإدراك ويحتازه لنفسه يعد مختلساً ويعاقب بعقوبة السرقة . وكذلك التسليم الذي يحصل تحت تأثير الضغط أو الإكراه أو التهديد السالب للإرادة والاختيار لا ينفي الاختلاس بل يغلب أن يعد الإكراه أو التهديد في هذه الحالة ظرفاً مشدداً .

٢ - ان يكون التسليم صادراً من مالك الشيء أو حائزه حيازة ناقصة أما صاحب اليد العارضة على الشيء فلا يملك أن ينقل إلى غيره حيازة هذا الشيء لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

٣ - ان يكون التسليم ناقلاً للحيازة ذلك أنه يشترط في التسليم المانع من الاختلاس أن يستهدف نقل حيازة الشيء إلى المستلم والحيازة على نوعين أما حيازة كاملة وهي التي تحول المستلم مباشرة حق الملكية وأما حيازة ناقصة وهي التي تخوله أي حق عيني أو شخصي على الشيء . أما إذا كان التسليم لا يبغى سوى مجرد وضع الشيء مادياً في يد المسلم إليه دون تخويله مباشرة أي حق عليه فهو تسلم ناقل لمجرد اليد المعارضة ولا يمنع من الاختلاس^(٤) .

والخلاصة هو أنه إذا سلم المجنى عليه الشيء بإرادته إلى الجاني لا يكون هذا الأخير قد انتزع الملكية من الغير بدون إرادته ولكن قد يدان من استلم الشيء على أساس ارتكابه لجريمة نصب أو خيانة أمانة إذا توافرت أركان هاتين الجريمتين في حق المستلم على أساس أن الاحتفاظ بالتدليس (أي الحفاظ على شيء مسلم إلى الشخص بطريقة تدليس) لا يعد اختلاسا ، بالمعنى القانوني لهذا المصطلح ولقد طبق القضاء الجنائي هذه القاعدة حتى لو تم التسليم من جانب المجنى عليه بناءً على تدليس أو خطأ . ولكنه على العكس من ذلك

(٣) الدكتور عوض محمد في جرائم الأشخاص والأموال طبعة ١٩٨٥ ص ٢٢٣

(٤) المستشار عدلي خليل في جريمة السرقة والجرائم الملحق بها الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص ١٥ وما بعدها - وايضا

الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٣٧٠ وما بعدها

اعتبر التسليم الإرادى من جانب المجنى عليه إذا كان قد اقتصر على مجرد تمكين المستلم من الحيلة المالية للشيء دون الحيلة القانونية نوعاً من الاختلاس من جانب المستلم يجعلنا أمام جريمة سرقة^(٥) .

العنصر الثانى : عدم رضا مالك الشيء أو حائزه :

لا يكفى لقيام عنصر الاختلاس فى السرقة أن يخرج الشيء من حيازة صاحبه وإنما يجب أن يتم ذلك بغير رضا مالك الشيء لو حائزه ولم يورد المشرع هذا الشرط صراحة فى القانون وإن كانت فكرة الاختلاس تقتطلب هذا الشرط ذلك أن الاستيلاء على الشيء يعتبر اعتداءً على ملكية أو حيلة الغير ولا يتصور وصف هذا العمل بأنه اعتداء إلا إذا صدر بدون رضا هذا الغير لأن وقوع الاختلاس برضا صاحب الشيء ينفى عنه صفة الاعتداء ويعتبر صورة من صور مباشرة سلطته عليه ويتعين تطبيقاً للقواعد العامة أن يكون الرضا سلباً أو معاصراً لسلب الحيلة أما الرضا اللاحق فلا يؤثر فى قيام الاختلاس وإن كان يمكن أن يكون له أثره فى تقدير العقوبة^(٦) .

- شروط الرضا النافى للاختلاس :

لا ينتج الرضا أثره فى نفي الاختلاس إلا إذا توافرت فيه شروط معينة هي :

- ١ - صدوره من ذى صفة - وفى ذلك فإن كل من تتوفر فيه صفة الحائز يكون أهلاً يعتد برضاه .
- ٢ - صدوره عن ادراك وإرادة .
- ٣ - معاصرته للاستيلاء : وفى ذلك وكما سبق القول فإن القانون لا يعتد بالرضا فى نفي الاختلاس إلا إذا صدر هذا الرضا وقت وقوع الاستيلاء فلا عبرة بالرضا اللاحق لأن الصفح لا يمحو جريمة قلمت ولا يحول دون وقع الدعوى الجنائية عنها وأقصى ما يترتب على هذا الصفح من أثر أنه يسقط حق المجنى عليه فى المطالبة بالتعويض . وقد يكون للصفح وزن فى تقدير القاضى عند تحديد العقوبة ولكنه لا يؤثر إطلاقاً على وجود الجريمة^(٧) .

(٥) الدكتور عبدالرحيم صدقى محمد حسنى فى الوجيز فى قانون العقوبات الخاص المصرى (جرائم الاعتداء على

الأشخاص والأموال طبعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ص ١٤٥)

(٦) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ١٠٦

(٧) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٣٥

الركن الثانى - شىء منقول .

نصت المادة ٣١١ عقوبات صراحة على أن السرقة يجب أن تقع على شىء منقول وعلة ذلك أن السرقة لا تتم إلا باخذ الشىء ونقله من حيازة المجنى عليه إلى حيازة الجانى وهذا لا ينطبق إلا على المنقولات أما العقارات فلا تصلح محلا للسرقة لأنه لا يمكن نقلها من مكان إلى آخر . على أنه لا يصح في باب السرقة تطبيق القواعد المدنية الخاصة بالتفرقة بين المنقولات والعقارات بل أن كل شىء يمكن نقله من مكان إلى آخر يصلح محلا للسرقة وإن كان من الوجهة المدنية يعد مالا ثابتا ويستوى أن يكون الشىء منقولا من قبل حصول السرقة أو أن يصير منقولا بالسرقة نفسها . إذ أن كل ما أراده القانون باشتراطه صفة المنقول في الشىء المسروق هو أن يكون قابلا للنقل في مكان إلى آخر . وهذا كما ينطبق على الأشياء التى كانت في الأصل ثابتة أو ملحقة بأشياء ثابتة ثم أصبحت منقولة بالفصل أو القطع أو الكسر إلخ . ولا شك في أن الاختلاس في هذه الحالة الأخيرة يعد سرقة لأن الشىء المسروق قد أصبح منفصلا عن العقار وأن السارق نفسه هو الذى صيره منقولا . ومن ثم يدخل في حكم المادة ٣١١ ع اختلاس الأبواب والشبابيك والأواح الزجاج والمواسير إلخ المنتزعة من الأبنية . والأحجار والرمال المنتزعة من الأرض والأشجار والمحاصيل الزراعية التى تقطع من مزارعها والآلات الزراعية والماشية التابعة للأراضى الزراعية والعدد والآلات الصناعية المثبتة في المعامل والمعادن التى بياطن الأرض وهكذا^(٨) .

ويجب فوق هذا أن يكون الشىء ماديا لأن النقل لا يتصور إلا في الأشياء المادية أما الأشياء المعنوية فلا تصلح محلا لذلك فالحقوق الشخصية والعينية كحق الارتفاق وحق الاستئجار لا يمكن سرقتها ولكن السندات المثبتة لهذه الحقوق قابلة للسرقة طبقا لأنها أشياء مادية كالعقود والمخالصات كذلك يتصور سرقة السندات المالية كالكمبيالات والحوالات والأسهم إلخ - كذلك الأفكار والآراء في كتب وأوراق وسرقت هذه الكتب أو الأوراق أصبحت هذه الكتب أو الأوراق قابلة للسرقة لأن السرقة تقع في هذه الحالة على شىء مادي . ولا عبرة بقيمة الشىء المسروق فقد يكون قليل القيمة . وقد يكون عديم القيمة من الوجهة المادية بل قد تكون قيمته الأدبية نسبية لا يقدرها سوى المجنى عليه أو السارق كتذكار أو أثر عائلى ، وعلى هذا يصح اعتبار اختلاس الخطابات والرسائل البرقية سرقة معاقبا عليها .

— وتقع السرقة ولو كان الشىء المسروق مما تحرم حيازته أو مالا غير مشروع^(٩) —

(٨) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٢٠٠

(٩) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٨٤

— وكل شيء مادي ذي قيمة ويقبل الانتقال من حيز لآخر يصلح محلا للسرقة سواء اكان من الاجسام الصلبة او السائلة او الغازية فغاز الاستصباح والماء إذا حازه شخص واصبح مالكه يعد منقولا قابلا للسرقة وقضى بان من يستولى على كمية من مياه الشركة او البلدية لديه بطريقة غش ، معاصرة ، لاخذ الماء كان يضع ماسورة قبل العداد حتى يخرج من المقاس الماء الذى يمر منها يعتبر سارقا . وقد ثار الخلاف بشأن الكهرباء هل تعتبر منقولا ام لا والراجح ان التيار الكهربائى يعتبر منقولا ويصلح محلا للسرقة وهذا ما طبقه القضاء لان وصف المال المنقول لا يقتصر على ما كان مجسما متميزا قابلا للوزن طبقا للنظريات الطبيعية بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر فالتيار الكهربائى هو مما تتوافر فيه هذه الخصائص ومن الاموال المنقولة المعاقب على سرقتها وعلى ذلك فمن يضع خلسة توصيلة لاختلاس التيار الكهربائى بدون مقابل يعتبر سارقا سواء اكان التيار المختلس مأخوذا من الاسلاك الرئيسية للشركة او مأخوذا من احد المشتركين لديها بدون رضاء^(١٠) .

الركن الثالث - مملوك للغير :

وهذا الشرط معناه انه لا يكفي لاعتبار الشخص سارقا ان يختلس شيئا غير مملوك له وانما يلزم كذلك ان يكون هذا الشيء مملوكا لشخص آخر وقت الاختلاس حتى يتحقق وصف القانون ، منقول مملوك للغير ، ويترتب على هذا الشرط استحالة توفر السرقة إذا وقع فعلا الجانى على مال لا يملكه احد كالأموال المباحة او المتروكة من ناحية وتصور وقوعها من ناحية أخرى على الاموال المملوكة للغير ولو خرجت من حيازة اصحابها ماديا لبقاء ملكيتهم عليها كالأشياء المفقودة او الضائعة^(١١) .

— المال المتروك :

يراد بهذا المال المنقول الذى تخلى عنه مالكه لاي قادم يعثر عليه فيأخذه فمثلا جرت عادة السكان فى بعض المدن الأجنبية على ترك الاجهزة المنزلية المستعملة عند شراء الطراز الجديد منها والتخلى عنها امام الابواب لاي راغب فى اخذها لنفسه . فإذا اختلس شخص شيئا متروكا من هذا القبيل بإخراجه من نطاق وجوده عند من تخلى عنه واستيلائه عليه لا يرتكب سرقة مادام المنقول المتروك لم يعد مملوكا لتاركة .

(١٠) الدكتور عبدالمهيمن بكر فى القسم الخاص فى قانون العقوبات الطبعة السابعة ١٩٧٧ ص ٧٧٠

(١١) الدكتور محمد زكى ابو علم فى قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ٦٥٤

على ان الاكفان والملابس والحلى وغيرها من الاشياء التى اعتاد الناس ايداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب اكرامهم في اجدائهم على هذا النحو موقنين بان لاحق لاحد في العبث بشيء مما اودع فمن يشرع في اختلاس شيء منها يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا .

ولا يكفي لاعتبار الشيء متروكا ان يسكت المالك عن المطالبة به او يقعد عن السعى لاسترداده بل لابد ان يكون تخليه واضحا من عمل ايجابى يقوم به مقرونا بقصد النزول عنه (١٢) .

— المال المباح :

المال المباح هو المال الذى لا مالك له ويصح ان يكون ملكا لاول و اضع يد عليه وقد نصت المادة ٨٧٠ من القانون المدنى على ان « من وضع يده على منقول لا مالك له بنية تملكه يملكه ، ومن المال المباح الطيور في الهواء والاسماك في البحار - فهي ليست في ملكية احد ولكنها تصبح ملكا لمن يصيدها ويضع اليد عليها فإن خرجت عن حيازته بعد هذا وعادت إلى حالتها الطبيعية اصبحت مالا مباحا وصحت لان تكون ملكا لمن يضع اليد عليها فإن عاد الطير إلى الجو أو الاسماك إلى البحار رجعت لها صفة الاباحة . ويعتبر الماء في الأنهار والترع من الاموال المباحة فإذا رفع منها بعضها دخل في الملكية الخاصة وعلى ذلك فالماء الذى تقوم بإيصاله إدارة المياه مثلا للمستهلكين يعتبر مملوكا لها فمن يختلسه بغير رضا منها يعتبر سارقا . ويلاحظ ان منح الامتياز لصيد الاسماك أو الطيور لا يرفع الاباحة عن المال انما هو تنظيم لكيفية الاستيلاء عليه دون تغيير في صفته ولذا فإن الصيد في المناطق الممنوع عنها الامتياز لا يعد سرقة وان صح ان يكون محلا لمسئولية مدنية للتعويض عن كسب فات الشخص الممنوح له حق الامتياز .

وتعتبر رمال واحجار الصحراوات مالا مباحا يصح تملكها لمن يضع يده عليها بيد انه ان اختصت الحكومة بعضه بمظاهر وضع اليد عليها فإنها تصبح مالا عاما تملكه الحكومة ويكون اختلاسها مكونا لجريمة السرقة (١٣) .

— الأشياء المفقودة :

الأشياء المفقودة هي أشياء منقولة مملوكة لشخص معين ضاعت منه فانقطعت حيازته

(١٢) الدكتور رمسيس بهنام في القسم الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٤٤٠

(١٣) الدكتور حسن صادق المرصفلوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٢٧٨

لها لكنه لم يزل متمسكا بملكيتها ساعيا للبحث عنها واستردادها دون أن تدخل في حيازة شخص آخر كان تسقط من شخص حافظه نقوده أو يتركها في مكان سهوا .

وتختلف الأشياء المفقودة عن الأشياء المباحة أو المتروكة في كون الأشياء المفقودة لا تخرج عن ملك صاحبها ولذا فإن القانون يعتبره مالكا ويعطيه الحق في استرداد المفقود من أى شخص يوجد تحت يده ولو كان قد اشتراه بحسن نية طالما لم يسقط حقه فيه بمضى المادة (م ٩٧٧ مدنى) .

والواقع أنه لا نزاع في أن التقاط الشيء الضائع لا يشكل اختلاسا تقوم به السرقة إذا وقع من الملتقط بغير نية التملك على أساس أن الركن المعنوى للسرقة يكون منتفيا لكن المشكلة تثور فعلا إذا كان الالتقاط مقترنا بنية التملك . والذي لا شك فيه أن الشيء بضياعه لم يخرج عن سيطرة صاحبه باى تصرف من التصرفات وإنما خرج من هذه السيطرة . يحدث فجائى ، لا يمت إلى إرادة صاحب الشأن بصلته وهذا الواقع هو الذى يجعل المال الضائع في حكم المال المجاز ويجعل التقاطه في حكم اختلاسه . وهذا ما عناه المشرع المصرى بالمادة ٣٢١ مكررا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ التى نظمت حكم الأشياء الضائعة بنصها على أن ، كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين إذا احتبسه بنية تملكه أما إذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه وبهذا الزم القانون كل من يعثر على شيء أو حيوان فاقد وتعذر عليه رده إلى صاحبه في الحال أن يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام والا عد مرتكبا لمخالفة عقوبتها الغرامة أما إذا كان حبس الشيء الضائع وعدم تسليمه مقترنا بنية التملك وهو يعلم أن الشيء أو الحيوان الفاقد مملوكا للغير كان ما وقع منه مشكلا لجنحة عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وبهذا جعل المشرع المصرى من هذا الجريمة قائمة بذاتها مستقلة عن السرقة^(١٤) .

الكنز المدفون :

من يعثر على كنز مدفون في أرض غيره ويستولى عليه أو يختلسه يعد سارقا لأن الكنز المدفون الذى لا يعلم له صاحب يكون ملكا لصاحب الأرض . ولا يعد في هذه الحالة من قبيل الأموال المباحة ولا الأموال المتروكة التى يصح تملكها بوضع اليد أما إذا لم يكن للأرض

(١٤) الدكتور محمد زكى أبو علم المرجع السابق ص ٦٦٠

التي وجد بها الكنز مالك فإنه يعد في هذه الحالة من قبيل الأشياء المتروكة ويصبح ملكا لمن وجده ولا يعد سارقا إذا استولى عليه^(١٥) وذلك مشروطا لا يكون المعثور عليه كنزا اثريا إذ يعتبر في هذه الحالة مملوكا للدولة كجزء من التراث القومي فيكون الاستيلاء على شيء منه اختلاسا مكونا لجريمة السرقة . وللسبب عينه أن كان الكنز الذي عثر عليه شخص في أرضه كنزا اثريا لا يعتبر ملكا لصاحب هذه الأرض وإنما للدولة بحيث إذا أخذ هذا الأخير شيئا منه اعتبر سارقا (القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١)^(١٦) .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

اختلاس مال الغير لا يكون جريمة السرقة إلا إذا حصل بقصد جنائي . والقصد الجنائي على وجه العموم يتوفر متى ارتكب الجاني عن علم الفعل الذي يحرمه القانون بالصورة التي يعاقب عليها بها . وفي جريمة السرقة بالذات يجب أن يكون السارق عالما بأنه يختلس شيئا منقولا وأنه يختلسه على غير إرادة مالكه وأن الشيء المختلس مملوكا للغير .

ولكن هذا العلم وحده لا يكفي لتوفر القصد الجنائي في السرقة بل يجب فوق ذلك أن يتوفر لدى المتهم نية خاصة وهي نية تملك الشيء المختلس . وهذه هي النية الخاصة الواجب توافرها في جريمة السرقة فمن يأخذ شيئا من مالكه ولو بغير رضاه لا يعد سارقا مادامت نيته لم تتجه إلى تملك ذلك الشيء .. ولا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أديا بل يجب أن يكون قد أخذه بنية تملكه فمن ينتزع شيئا مملوكا لغيره من مكانه ويعدمه فورا لا يعد سارقا وإنما يعد مرتكبا لجريمة الاتلاف . أما إذا استولى على الشيء بعد انتزاعه من مكان بنية تملكه والتصرف فيه تصرف الملاك فإنه يعد سارقا ولو لم يكن غرضه الانتفاع بالشيء لأن هذا يتعلق بالبائع وهو أمر لا يعتد به في تكوين الجريمة^(١٧) .

— ويلاحظ أن اختلاس الحيازة الناقصة لا يعد سرقة لأن هذه الحيازة لا تكسب الملك ومادامت نية الجاني قاصرة على اختلاس هذه الحيازة فتكون نية التملك منعدمة عنده ولا يعاقب بعقوبة السرقة . فالدائن الذي يختلس متاعا مملوكا لمدينة بنية حبسه تحت يده تأمينا على دينه لا يعد سارقا .

ولا يعد سارقا أيضا من يختلس دابة أو دراجة ليستعملها في قضاء مصالحه ثم يردها إلى

(١٥) الاستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٩٥

(١٦) الدكتور رمسيس بنهام المرجع السابق ص ٤٤٥

(١٧) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٣١

صاحبها لأن الاختلاس هنا قاصر على منفعة كذلك لا يعد سارقاً من يتصرف في الشيء تصرف الوكيل بغير إذن صاحبه . ولا يجوز الخلط بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب جريمة السرقة فالقصد ينحصر في الاختلاس بنية التملك ولا يهم بعد ذلك أن يكون الباعث للجاني هو الانتفاع بما سرق أو نفع الغريبه أو التبرع بالشيء المسروق للأعمال الخيرية أو مجرد الانتقال من المجنى عليه فلا عبرة بالباعث وإن كان هذا الباعث يكون محل نظر المحكمة عند تقرير العقوبة .

ويشترط أن تكون نية التملك مقارفة أو معاصرة لفعل الاختلاس ولا عبرة لتغيير النية بعد ذلك (١٨) .

من أحكام محكمة النقض في أركان جريمة السرقة

(١) مبادئ عامة :

١ - لما كان المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة بلكراه التي دانه بها بان رافق زميله المحكوم عليه الآخر وظل متواجداً بدراجته البخارية على مسرح الجريمة بينما قام زميله بالاعتداء على المجنى عليه وسرقة نقوده فإن في ذلك ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في الجريمة بما يضحى معه منعا في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٥٩٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٤) .

٢ - لا يكفي لإدانة شخص بصفته فاعلاً أو شريكاً في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعاً متفقين على السرقة .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٨) .

٣ - من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد مال فعلاً مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٩) .

٤ - من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه وإذا كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة

(١٨) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٢٧ .

بالحكم هي ان الطاعن واخرين دخلوا مسكن المجنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٨) .

(ب) الاختلاس :

٥ - من المقرر انه يكفي ان تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه استقلالاً .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠) .

٦ - من المقرر ان تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليمًا مقيدًا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو ان يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايته اياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم ينزل ولم يخطر له ان ينزل عن سيطرته وهمينته عليه ماديا فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ولا تكون يد المستلم عليه إلا يدا عارضة مجردة واذ كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان تسليم المجنى عليه للطاعنين اقرارا مكتوبا باستلامه منهما مبلغ الف جنيه كان مقيدًا بشرط واجب التنفيذ في الحال هو تسليم الطاعنين له المبلغ المذكور فإن انصراف المتهمين - الطاعنين - بالاقرار وهربها به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر اخلاصا بالشرط ينعدم معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان .

(نقض جلسة ٥ / ٦ / ١٩٨٠ السنة ٣١ ص ٧٠٩) .

٧ - ان التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس في السرقة يجب ان يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصودا به التخلي عن الحيازة حقيقة فإن كان عن طريق التغافل فإنه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح وكل ما هنالك ان الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلا بعلم المجنى عليه لإتبعائه على رضاء منه وعدم الرضاء لعدم العلم - هو الذي يهم في جريمة السرقة .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧٥) .

٨ - عدم استبقاء السارق ما اختلسه في حوزته لا ينفي ركن الاختلاس .

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٩) .

٩ - التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو الذي ينقل الحيازة أتمًا

مجرد التسليم المادي لا ينقل حيازة ما وتكون به يد المتسلم على الشيء إذا عارضة فلا ينفي الاختلاس .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١٩) .

حـ منقول ومملوك للغير :

١٠ - المناط في اعتبار المال منقولاً قابلاً للسرقة هو مجرد قابليته للنقل من مكان إلى آخر ومن يد إلى أخرى ولو لم يكن بذاته منقولاً في حكم القانون المدني كالعقارات بالتخصيص والعقارات بالاتصال متى فصلت عن المال الثابت بل والعقارات بطبيعتها بالنسبة للأجزاء التي يمكن انتزاعها منها فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر اختلاس الأبواب والنوافذ وأخشاب سقف منزلي المدين بالحقوق المدنية سرقة يكون قد اقترن بالصواب ويضحي منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

(نقض جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ السنة ٢١ ص ١٠٦٠) .

١١ - لما كان من المقرر أن السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته مادام أنه ليس مجرداً من كل قيمة كما أنه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً مميزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان إلى آخر وكان من المقرر أيضاً أن قيمة المسروق ليس عنصراً من عناصر جريمة السرقة فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

(نقض جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ السنة ٢١ ص ١٠٠٣) .

١٢ - الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنيّة إنهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧) .

١٣ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاهتداء إلى معرفة شخص المالك .

(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢) .

الشيئات غير الموقّعة عليها يصح أن تكون محلاً للسرقة والاختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/١٠) .

١٥ - إن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلاً للسرقة لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١٩) .

١٦ - لا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على المال المسروق فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سندا محررا عليه بالمجنى عليه بمبلغ كذا . فإن ادانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١٩) .

١٧ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقة براميل عائمة في البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساءم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ للاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها حتى يمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧) .

١٨ - إن تغاضي الشيء المسروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالا .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١٩) .

١٩ - لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسيما متحيزا قبالاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة بل هو يتناول كل شيء مقوم للتملك وللحيازة والنقل من مكان إلى آخر فالتيار الكهربائي وهو مما تتوافر فيه هذه الخصائص - من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٥) .

٢٠ - إن الأكفان والملابس والحلي وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب اكرامهم في أجدانهم على هذا النحو موقنين بأن لاحق لأحد في العبث بشيء مما أودع لهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السلخ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا .

(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٤/٦) .

٢١ - إن قيمة المسروق عنصراً من عناصر جريمة السرقة فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

(الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٦) .

٢٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة لها هي من قبيل

الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة فلا عقاب على من اخذ هذه الاحجار إلا في صورة ما إذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وصفا صحيحا يخرجها من أن تكون مباحة إلى أن تكون داخلية في ملكها أو المخصص للمنفعة العامة (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٤/٣/١٩٢٢) .

د - القصد الجنائي :

٢٣ - لما كان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بينة امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك أو نازع المتهم في توافرها فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافر نية السرقة لديه على ما يبين من محضر جلسة ثلثي درجة . فقد كان واجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي لتقيم الدليل على توافره أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبب فوق خطئه في الاسناد .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤) .

٢٤ - من المقرر أن تحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

(الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٨١) .

٢٥ - التحدث عن القصد الجنائي صراحة واستقلالا في الحكم أمر غير لازم لمادامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما اختلسه للملكة .

(نقض جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠ السنة ٣١ - ص ١٠٢٦) .

٢٦ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك لغيره بدون رضا مالكة بينة امتلاكه . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٥) .

٢٧ - لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يتحدث صراحة عن نية تملك المسروق بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١/١٢/١٩٥٢) .

٢٨ - إن القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقد ارتكب فعله بأنه

يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكه بنية امتلاكه فإذا كان الحكم مع تسليمه بان المتهم لم يستولى على ادوات الطباعة إلا بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه قد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقوله ان القصد الجنائى فيها يتحقق باستيلاء الجانى على مال يعلم انه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً فإنه يكون قد اخطأ لان الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفى في القصد الجنائى . إذ لا بد فيه من وجود نية التملك .
(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٤٣) .

مادة ٣١٢

لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو اصوله أو فروعهم إلا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها كماله أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى أى وقت شاء .

تعليقات وأحكام

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧ والمنشور في « الواقع المصرية » في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٧ - العدد ٥٤ .

— المستفاد من هذه المادة ان دعوى السرقة لا تقبل إلا بشكوى من المجنى عليه إذا كان الجانى تربطه به صلة الزوجية أو كان أصله وإن علا أو فرعاً له وإن نزل والحكمة في ذلك الحرص على صلات الود بين الزوجين أو بين الآباء وبنائهم وعدم افسادها بدعوى تقيمها النيابة ولا تعتد فيها بإرادة المجنى عليه في السرقة وقد يكون غافراً للص ذنبه لما بينه وبين اللص من صلة زوجية أو ابوة أو بنوة يحرص عليها ويؤثر بقاءها صافية بغير أن يعكرها عقاب يصيب السارق نظير سرقة .

فإذا لم يتقدم المجنى عليه بالشكوى حتى سقطت الدعوى العمومية بالتقدم كان معنى ذلك اعفاء الجانى من العقاب .

وإذا تقدم المجنى عليه بالشكوى كان له رغم ذلك أن يتنازل عنها في أية حالة صارت عليها الدعوى فيحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل الشاكى عن شكواه بل أنه حتى إذا صدر حكم نهائى يعاقب السارق يكون للمجنى عليه زوجاً كان أم ابناً أم ابناً له . أن يعفو عنه في أى

وقت شاء فينشأ عن هذا العفو وقف تنفيذ الحكم إن كان تنفيذه قد بدا أو عدم تنفيذه إن كان هذا التنفيذ لم يبدأ بعد^(١) .

— وإذا توفى الزوج الشكوى فليس لأولاده من الزوج السارق أن ينزلوا عن الشكوى كما هو الحال في دعوى الزنا بل تظل الدعوى قائمة ويمتنع النزول عنها لو وفاة صاحب الحق فيه .

— ويلاحظ إذا كان المجنى عليه لم يبلغ الخامسة عشرة كاملة أو كان مصاباً بعاهة في عقله تقدم الشكوى من الولي فإن لم يوجد تقبل من الوصي أو القيم فإن تعارضت المصلحة أو لم يكن له من يمثلته تقوم النيابة العامة مقامه .

— والشكوى واجبة في السرقة حتى ولو كانت مقترنة بظروف مشددة لعموم النص ولكن يجوز أن تحرك الدعوى ويعالقب الجاني على الظروف المشدد إذا كون جريمة مستقلة دون حاجة إلى شكوى كما إذا اقترنت السرقة بلكراه يكون جريمة الضرب أو اقترنت بكسر يكون جريمة ائتلاف .

ويشترط أن يكون المال المسروق ملكاً خالصاً للزوج أو الابن أو الأب أما إذا كان يشترك في ملكيته غير هؤلاء معهم تحركت الدعوى دون حاجة إلى شكوى لتعلق حق غيره بالمال . وإذا حصلت السرقة من الأزواج أو الابن أو الأب واشترك معهم فيها غيرهم فلا تشترط الشكوى إلا بالنسبة للزوج أو الابن أو الأب . أما المتهمون الآخرون فاعلين أو شركاء فتتحرك الدعوى قبلهم دون حاجة إلى شكوى . ونزول المجنى عليه عن الشكوى لا يستفيد منه سوى المتهمين المذكورين في المادة ٣١٢ ع فتبقى الدعوى قائمة في حق من عداهم فالنزول هنا إذا طابع شخصي^(٢) .

الجرائم التي تطبق فيها المادة ٣١٢ عقوبات :

انتهت محكمة النقض^(٣) إلى أن المادة ٣١٢ عقوبات تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم

(١) الدكتور رمسيس بنهم المرجع السابق ص ٥٥٠ .

(٢) الدكتور عزت الدسوقي في قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق - رسالة دكتوراه ص ٢٩٧ وما بعدها .

(٣) الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ .

النصب وخيانة الأمانة من غير اسراف في التوسع فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعها ضده بالطريق المباشر فإنه عملاً بنص المادة ٣١٢ سالفه الذكر يتعين أن يقضى ببراعته من التهمة .

من احكام محكمة النقض :

١ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على المجنى عليه كما تضع حداً لتنفيذها بالحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء وإذا كانت الغاية من هذا الحق وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الاواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينبسط اثرهما إلى جريمة التبديد لوقوعها كالسرقة اضراراً بمل من ورد ذكرهم بالنص .

(نقض جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ س ٢١ ق ١١٨ ص ٦١٥) .

٢ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في اولاهما ذو اثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو اثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه لاعتبارات شخصية واواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد إلى سواء من المتهمين .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٨/١٠/١٩٥٦) .

٣ - متى كلن الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة اثرأ يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد اخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٨/١٠/١٩٥٦) .

٤ - إن الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات ليس له من اثر من جهة قيام الجريمة غلية الامر ان من يشمله الاعفاء لا توقع عليه اية عقوبة من الجريمة التي نص على اعفائه من عقوبتها اما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون وذلك لا على اساس انهم ارتكبوها وحدهم بل على اساس انها وقعت منهم وهو معهم وإذن فإذا كلن وجوده معهم من شأنه يعتبر وصف الجريمة او تشديد عقوبتها في ذاتها فإنهم يعاملون على هذا الاعتبار أي كما لو كلن هو الآخر معاقباً لأن الاعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٤٥) .

٥ - لا يجوز تطبيق النص على من يسرق ملك ابن زوجته من غيره اضراراً به .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ مجلة القضاء سنة الثالثة صفحة ١٨٢) .

٦ - إن القانون لا يعاقب على السرقات الواقعة من الأولاد قبل أبويهم فلو كان منسوباً للمتهم سرقة ملابس من والده وزوجة والده ولم يميز الحكم المطعون فيه بين السرقتين وقضى بعقوبة واحدة بالنسبة للفعلين كان منقوضاً ووجب إحالة القضية على محكمة أخرى لأجل النظر والحكم فيها مجدداً .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة السادسة صفحة ٢٥) .

مادة ٣١٣

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

(الاول) ان تكون هذه السرقة حصلت ليلاً .
(الثانى) ان تكون السرقة واقعة من شخصين فاكثر .
(الثالث) ان يوجد مع السارقين او مع واحد منهم اسلحة ظاهرة او مخبأة .

(الرابع) ان يكون السارقون قد دخلوا داراً او منزلاً او أودة او ملحقاتها مسكونة او معدة للسكنى بواسطة تسور جدار او كسر باب ونحوه او استعمال مفاتيح مصطنعة او بواسطة التزيى بزي أحد الضباط او موظف عمومى او ابراز امر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

(الخامس) ان يفعلوا الجناية المذكورة بطريق الإكراه او التهديد باستعمال أسلحتهم .

تعليقات

— يطلق الفقه الجنائى المصرى على هذه الجريمة اصطلاحاً جريمة «السطو على المسكن، او «السطو على المنازل، او «سطو العصابات، ومن الواضح ان الظروف المحيطة

بالسرقة متعددة وجسيمة في أن واحد وهذا ما يبرر شدة العقاب عليها وفيما يلي توضيح للمقصود بكل ظرف من هذه الظروف الخمسة :

١ - ظرف الزمان (الليل) :

ان تقع الجريمة ليلاً والليل كما هو مستقر - له بداية ونهاية ويختلف تحديد بداية ونهاية الليل حسب فصل ارتكاب الجريمة (هل هو فصل الشتاء أم فصل الصيف ... الخ) .
ويعد ظرف الليل من المسائل المادية التي تخضع لتقدير اهل الخبرة على اساس ان الجاني او الجناه يمكنهم بسهولة ان يتستروا تحت جناح الظلام وبالتالي يسهل ارتكابهم جريمة السرقة من جهة ويسهل اختلاؤهم من جهة اخرى كما يصعب التعرف عليهم من جهة الشهود من جهة . ويسهل اختلاؤهم من جهة اخرى كما يصعب التعرف عليهم من جهة الشهود من جهة ثالثة^(١) .

وقد اختلفت الآراء في مصر حول تحديد المقصود بالليل ومتى يبدأ ومتى ينتهى وسبب هذا الاختلاف ان القانون لم يضع تعريفاً لليل وترك تحديد المقصود به إلى السلطة التقديرية للقاضي الموضوع وقد قيل بانه قطعاً لدابر الخلاف وعدم الاستقرار في حكم القانون الذي يجب في هذا الصدد ان يكون واحداً بالنسبة لكافة الاخذ براى محكمة النقض الذي حدد الليل بانه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها ويؤيد هذا النظر انه ليست الحكمة من التشديد استغلال فترة الاظلام التام وإنما انتهاز فرصة احتجاب ضوء الشمس وما ينشأ عنه من نقصان في وضوح الرؤية يلزم لعلاجه ان يستعاض بالضوء الصناعي عن الضوء الطبيعي الذي غاض^(٢) .

٢ - ظرف التعدد :

ويراد بالتعدد ارتكاب الجريمة بواسطة شخصين فاكثر ويكون هذا التعدد موجوداً كلما ارتكب السرقة شخصان على الأقل بصفة فاعلين أصليين . وكذلك يوجد التعدد متى كان الفاعل الأصلي شريك واحد على الأقل اشترك معه وساعد عند تنفيذ الجريمة كما لو وقف متربصاً عند مكان الجريمة ليدرا عنه خطر القبض او ليحمل معه المتاع المسروق . اما إذا كان فعل الشريك قاصراً على التحريض او الاتفاق او امداد الفاعل الأصلي بالأسلحة او الأدوات اللازمة او مساعدته بأية طريقة اخرى في الأعمال المجهزة او المسهلة لارتكاب

(١) الدكتور عبد الرحيم صدقي المرجع السابق ص ١٦١ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٤٦٧ .

الجريمة فلا يعتبر ظرف التعدد موجوداً عندئذ ولا محل لتشديد العقاب لأن التنفيذ تم على يد شخص واحد^(٣).

٣ - ظرف حمل السلاح :

لم يضع المشرع المصرى تعريفاً للسلاح الأمر الذى دعا الفقه والقضاء إلى تعريف الأسلحة تعريفاً واسعاً يشمل كل ما يستعين به الإنسان على الاعتداء والأسلحة على نوعين بطبيعتها وبلاستعمال فالأسلحة بطبيعتها هى الأدوات المعدة أصلاً للفتك بالأنفس كالبنادق والمسدسات والسيوف والحراب والملاكم الحديدية والخناجر والعصى المزودة باطراف حديدية . والسرقه الواقعة مع حمل سلاح من هذا النوع يتحقق بها الظرف المشدد لأن عمله لا يمكن تفسيره عندئذ إلا بأنه للاستخدام فى السرقه . ولو كان حمل المتهم للسلاح فى الحقيقة راجعاً إلى سبب لا اتصال له بالجريمة كان يكون من مقتضات عمله الرسمى ان يحمل السلاح وقت القيام به ذلك ان المشرع اذ نص على التشديد لهذا الظرف قد قدر ان من يحمل سلاحاً هو شر ممن لا يحمل ولذلك فقد جعل مناط التشديد هو حمل السلاح فى ذاته بغض النظر عما إذا كان قد لوحظ فى عمله ارتكاب السرقه ام لم يلاحظ فيه ارتكاب جريمة بل إن الظرف يتحقق ولو كان السلاح غير معبأ ولم يكن مع المتهم رصاص لحشوه بل لو كان السلاح بطبيعته فاسداً غير صالح للاستعمال اما الأسلحة بالاستعمال فهى أدوات ليست معدة بطبيعتها للفتك بالإنسان وإنما هى معدة للوفاء ببعض اغراض الحياة كالزراعة او الصناعة او شئون المنزل وان حاز ان يترتب على استخدامها على نحو معين الاعتداء على الإنسان ومنها البلط والفتوس والمناجل والسكاكين العادية والمقصات والمطارق والمطوآه وشفرات الحلاقة فهذه لا يتحقق الظرف المشدد من مجرد حملها إلا إذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقه^(٤).

٤ - ظرف المكان وطريقة الدخول إليه :

تطلب المشرع الجنائى كذلك ان تحدث جريمة السرقه فى دار او منزل او غرفة (اودة) او ملحقاتها بشرط ان تكون مسكونة او معدة للسكنى . وان يتم الدخول إلى هذا المكان بإحدى الطرق الخمسة التى حددها المشرع على سبيل الحصر .

كما يبين من صريح نص الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ عقوبات على النحو الآتى :

(١) تسور جدار (ب) او كسر باب ونحوه .

(٣) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٢٩

(٤) الدكتور محمد زكى ابو علم المرجع السابق ص ٦٩٧ وما بعدها

(جـ) أو استعمال مفاتيح مصطنعة .

(د) أو التزيي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي .

(هـ) أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

وبناء على ذلك فحدوث السرقة في مكان غير مسكون (كالطريق العام أو كالاتوبيس العام) أو حتى غير معد للسكنى (كمنزل في مرحلة البناء المعماري) يعنى تخلف هذا الشرط وبالتالي عدم وجوب تشديد العقاب ولو توافرت بدهة باقى الشروط ولا يهم حدوث السرقة بعد ذلك في داخل فيلا أو داخل شقة أو حتى داخل غرفة أو داخل ملحق بهذه الفيلا أو الشقة أو بهذه الغرفة - كالجراج الملحق بالمبنى ولايداع السيارات به فنوعية المكان المسكون أو المعد للسكنى ليست مطلوبة من قبل المشروع الجنائى^(٥) .

● المقصود بالتسور :

لا يقع التسور إلا باجتماع امرين (اولهما) ان يكون السارق قد توصل إلى دخول المكان بغير الطرق التى يستعمل للدخول عادة كان يكون قد استعلن على ذلك بسلم أو حبل أو بتسلق جدار أو شجرة وعلى كل حال فلا يشترط ان يكون قد استخدم فى سبيل ذلك مجهودا عنيفا لدخول منزل من نافذة لا تبعد كثيرا عن سطح الأرض يعد تسورا . لكن لا يعد تسورا دخول منزل من باب عاى مفتوح أو من فتحة فى جدار أو من جزء متهدم فى سور (وثانيهما) ان يكون السارق قد استخدم التسور للدخول فى منزل مسكون أو فى مكان مسور وينبنى على هذا ان التسور لا يكون ظرفا مشددا إلا فى هاتين الحالتين فقط وبشرط ان يكون قد استعمل من الخارج بقصد الوصول إلى الداخل فالتسور من الداخل إلى الخارج أو من جزء من داخل المنزل أو المكان إلى جزء آخر منه لا يعد ظرفا مشددا^(٦) .

● المقصود بالكسر :

يقصد بالكسر استعمال العنف فى اقتحام حاجز أو فتح قفل أو نحو ذلك من الادوات المعدة للاغلاق وسد السبيل .

فلا يتحقق الكسر المقصود هنا إلا باجتماع امرين (الامر الاول) ان يكون الجانى قد استعلن فى الفتح والدخول بوسيلة من وسائل العنف التى لا يلجا إليها الإنسان فى الأحوال العادية كالكسر والقطع والخلع والتهدم والنقب وما اشبه ذلك (والامر الثانى) ان يكون

(٥) الدكتور عبد الرحيم صدقى المرجع السابق ص ١٦٣

(٦) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٤٠

الشيء المكسور معدا في الأصل للاغلاق وسد السبيل كجدار او سقف او باب او شبك او قفل او نحو ذلك . فلا يعد كسرا رفع التراب عن شيء مدفون في الارض^(٧) .

● استعمال مفاتيح مصطنعة :

المفتاح المصطنع هو المفتاح المقلد او المغير ويدخل في حكمه ايضا كافة الآلات التي تستخدم لفتح الاقفال وكذا المفتاح الصحيح الذي يستعمل في غير موضعه فإذا استعمل الجاني مفتاح باب لفتح باب آخر عد مستعملا لمفتاح مصطنع . ولا يعتبر مفتاحا مصطنعا المفتاح الاصل لقفل إذا حصل عليه الجاني بطريق غير مشروع ولا بد لاعتبار استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفا مشددا ان تستعمل بقصد الدخول إلى المكان المسور اما استعمال مفتاح مصطنع داخل المكان للوصول من غرفة إلى أخرى فلا يعد ظرفا مشددا^(٨) .

● التزيي بأزياء كاذبة او ابراز اوامر مزورة :

وشرط اعتبار هذا هو ان يكون قد استخدم وسيلة لدخول منزل مسكون او معد للسكنى او احد ملحقاته وعلّة التشديد هنا ان الجاني قد استخدم سطوة الحكومة في انتهاك حرمة السكن . ولا يعد ظرفا مشددا التجاء السارق إلى حيلة أخرى غير ما ذكر لدخول المنزل كإدعاء أنه عامل في شركة النور او المياه جاء للكشف على العداد او ما أشبه ذلك^(٩) .

- ويلزم فوق وجوب توافر الشروط سالفه الذكر ان تكون السرقة قد وقعت إما بالإكراه اى العنف البدنى الموجه إلى شخص معين لتسهيل السرقة وإما بالتهديد المجرد باستخدام السلاح يستوى ان يكون سلاحا بطبيعته او بحسب استعماله^(١٠) .

● القصد الجنائى :

القصد الجنائى هو ذات القصد الجنائى في السرقة عموما اى هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه والذي يهم في هذا الموضوع ان اتجاه الإرادة إلى الاختلاس يجب ان يتم في وقت معاصر لواقعة اقتحام المكان فإذا اقتحم الجناة المكان مثلاً لخطف شخص ثم سولت لهم انفسهم سرقة شيء به فإن هذه الجنائية لا تكون متوافرة^(١١) .

(٧) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الرابع ص ٢٦٩ .

(٨) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٥٠ .

(٩) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(١٠) الدكتور محمد زكى ابو عامر المرجع السابق ص ٧٢٥ .

(١١) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٨٧٦ .

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فإذا ترك
الاكراه اثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

تعليقات

تعريف الاكراه :

لم يعرف الشارع الاكراه المقصود في باب السرقة ولكن محكمة النقض عرفت بانها تشمل
كل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلا
للسرقة ويجب لاعتبار الاكراه ظرفا مشددا للسرقة ان يكون موجها ضد الاشخاص فاعمال
العنف او الاعتداء التي تقع على الاشياء او الحيوانات وتكون مصاحبة للسرقة لا تعد
اكراها .

كما يعتبر الاكراه ظرفا مشددا للسرقة متى كان موجها ضد شخص ما سواء اكلن هذا
الشخص هو ملك الشيء المسروق ام غيره . ومن ثم فإنه ليس من الضروري ان يكون ظرف
الاكراه واقعا على المجنى عليه نفسه بل يكفي حصوله ضد أى شخص ساعد في منع حصول
الجريمة فالسارق الذي يفلجئه رجل الحفظ في محل الواقعة متلبسا بالجريمة فيضربهم
يعد مرتكبا لجريمة السرقة باكراه^(١) .

انواع الاكراه :

الاكراه نوعان اكراه ملادى واكراه معنوى النوع الاول يفترض اعمال عنف ترتكب
فعلا . اما النوع الثانى فيفترض تهديدا بشري يصيب المجنى عليه . وذلك على التفصيل
التالى :

الاكراه الملادى :

يتوسع القضاء في تحديد الاكراه الملادى فيجب وكما سبق القول ان يكون الاكراه موجها
ضد الاشخاص وان يكون ملاديا كما يشترط ان يكون سابقا او معاصرا لارتكاب السرقة

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٩٥ .

وبخصوص الشرط الأخير فقد قيل بأن الأصل أن الاكراه المعتبر هنا هو الاكراه الذي يرتكب لتسهيل السرقة بمنع المجنى عليه أو غيره من مقاومة السارق عند ارتكابها . ولا يثور شك في معاصرة الاكراه للسرقة إذا ارتكبت أفعال العنف قبل بدء الجاني في تنفيذ فعل الاختلاس بقصد التمهيد لهذا الفعل كذلك لا يثور الشك أيضاً إذا ارتكب هذه الأفعال أثناء تنفيذ فعل الاختلاس بقصد اتعابه^(١) .

ولكن ما حكم الاكراه الذي يقع عقب السرقة مباشرة فإذا سرق الجاني من منزل لم يجد به احد وعند خروجه منه ارتكب أفعال العنف لكي يتمكن من مغادرة هذا المكان أو ليتخلص من مقاومة المجنى عليه أو من محضر لنجدته هل تعتبر هذه الأفعال من قبيل الاكراه في السرقة ؟ وفي ذلك أجابت محكمة النقض المصرية بأنه من المقرر أنه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بأكراه أن يكون الاكراه سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس^(٢) .

● الاكراه المعنوي :

الاكراه الأدبي أو المعنوي بالتهديد لا يعد ظرفاً مشدداً للسرقة إلا في حالة واحدة نص عليها القانون وهي التهديد باستعمال السلاح أما التهديد بالأقوال أو الإشارات فمهما بلغ تأثيره على نفس المجنى عليه ومهما كانت خطورته في ذاته فلا يعد اكراها في حكم المادة ٣١٤ ع والمواد الأخرى التي جعل فيها الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة وهذا مستفاد من نص المادة ٣١٤ ع إذ قرن فيها بين الاكراه الذي يترك أثر جروح والذي لا يترك أثراً من هذا القبيل وهذا غير متصور إلا في الاكراه المادي ومن جهة أخرى فقد نص القانون خصيصاً في المادتين ٣١٣ و٣١٦ فقرة خامسة على التهديد باستعمال السلاح واعتبره كالفيا لتشديد العقوبة ومسؤولياً للاكراه في الحكم وهذا يدل على أن ما عدا ذلك من ضروب الاكراه الأدبي لا يعتد بها في تشديد عقوبة السرقة ومن ثم فإنه وإن كان الشارع لم ينص صراحة في المادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح ويعدّه بمنزلة الاكراه إلا أنه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته اكراه لأنه يضعف مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة ولوحظ أن القانون سوى بين التهديد باستعمال السلاح والاكراه في حكم المادتين ٣١٣ ، ٣١٥ ع يكون من المتعين قانوناً الأخذ بهذه التسوية في حكم المادة ٣١٤ ع . وبناءً على ذلك تعتبر الواقعة سرقة بأكراه في حكم المادة ٣١٤ ع إذا كان مع السارق حربة أو سكين

(٢) الدكتور حسنى الجندي المرجع السابق ص ٢٤٧

(٣) الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢

هدد بها المجنى عليه وإذا رفع السارق سكيناً في وجه زوجة المجنى عليه ليمنعها من الاستغاثة وإذا صوب شخص سلاحاً نارياً على المجنى عليه أو أطلق منه عياراً نارياً على سبيل التهديد^(١) .

مادة ٣١٥

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية :
(أولاً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(ثانياً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .
(ثالثاً) إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

تعليقات

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٧٠ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٣ أغسطس سنة ١٩٧٠ - العدد ٣٣ .

● معنى الطريق العام :

الطريق العام هو كل سبيل يباح المرور فيه للجمهور بغير تفرقة أو تمييز فإن كان سلوكه محظوراً على الكافة ومقصوراً على فئة معينة من الناس فإنه لا يعتبر طريقاً عاماً ومن قبيل الطرق التي يشقها الملاك في أرضهم ليصلوا منها إلى أملاكهم وقد يكون الطريق علماً ثم تطرا أسباب تدعو الدولة إلى إغلاقه في وجه الجمهور وتخصيصه لفئة معينة من الناس كرجال القوات المسلحة وفي هذه الحالة ينقلب الطريق خاصاً لا من حيث ملكيته بل من حيث استعماله ولذلك لا يسرى حكم التشديد على ما يقع فيه من سرقات بيد أن تقييد المرور على

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٢٩٨ .

بعض الطرق العامة او على اجزاء منها بقيود يخضع لها الكلفة مثل دفع رسم مالى لا ينفى كون الطريق عاما . ولما كان المعول عليه في اعتبار الطريق عاما ان يكون المرور فيه مباحا للكافة فإنه يستوى ان تكون ارضه ملكا للدولة او لبعض الافراد . وكما ان ملكية الطريق لا اثر لها فكذا شكله ومدى اتساعه . وقيل بان الصحارى لا تعد من الطرق العامة فيما عدا الدروب التي تسلكها القوافل ورد على ذلك بان الصحارى والجبال على اتساع الاولى وارتفاع الثانية تعتبر طرقا عامة سواء تعلق الامر بدروبها ومسالكها المطروقة او بمناطقها النائية وجهاتها الوعرة فليس نأى المكان ولا وعورته حاملا دون اعتباره طريقا عاما وإنما يحول دون اعتبار المكان طريقا عاما ان يكون سلوكه محظورا وليس ذلك هو الشأن في الصحارى والجبال اما المزارع فلا تعتبر طرقا عامة لان المرور فيها غير مباح إلا لأصحابها^(١) .

— وليست كل سرقة تقع في طريق عمومي يتناولها حكم المادة ٣١٥ ع فهناك شرط ضمنى مسلم به وهو انه يجب ان تكون الاشياء المسروقة في طريق الانتقال اى يسير بها شخص في ذات الطريق العام فإن كانت ملقاة او قلعة مثلا على جانب الطريق كادوات او مهمات متروكة في الطريق او تسربت إليه كالاشجار القائمة على جانبي الطريق فإن سرقته لا تسرى عليها حكم المادة ٣١٥ عقوبات . وكلمة طرق المستعملة في النص كما تطلق على السبل الارضية تطلق ايضا على الانهار والترع فيقال : «الطرق المائية» ثم ان الحكمة قائمة بحكمة التشديد هي تأمين المواصلات والقار المكن الامر الذي يسهل ارتكاب الجريمة حيث لا نجده^(٢) .

المقصود بوسائل النقل :

المقصود بوسائل النقل العام هي وسائل النقل المعدة لنقل الأشخاص او المنقولات دون تمييز سواء كانت برية كالسيارات الاجرة والترام وسيارات الأتوبيس او مائية كالمراكب والبواخر او جوية كالطائرات . ولا يشترط ان يكون النقل في هذه الوسائل باجر فيعتبر من وسائل النقل العام الأوتوبيس الذى تخصصه الشركة لنقل العمال من المصنع إلى منازلهم دون اجر ولا يشترط ان تكون وسيلة النقل العام تسير او تقف بالطريق العام وقت السرقة لان المشرع شدد العقوبة على وقوع السرقة في إحدى وسائل النقل ايا كان موقعها والحكمة من تشديد العقوبة في المادة ٣١٥ كما جاء بالملحوظة الايضاحية للقانون هي تأمين المواصلات

(١) الدكتور عوض محمد المرجع السابق ص ٢٩٩ .

(٢) الدكتور احمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ص ٤٦٤

وحماية امن المسافرين نظراً لما ينطوى على ارتكاب هذه الجرائم من استهتار بالغ بالقانون وإخلال بالامن العام^(٣) .

مادة ٣١٦

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تحصل ليلاً من شخصين فاكثر يكون احدهم على الاقل حاملاً سلاحاً ظاهراً او مخبأ .

تعليقات

- يشترط لتطبيق هذا النص كما هو ظاهر اجتماع ثلاثة ظروف مشددة معا وهى :
- ١ - وقوع السرقة ليلاً وقد سبق تعريف الليل بأنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها .
 - ٢ - ان تقع الجريمة من شخصين فاكثر .
 - ٣ - حمل المتهمين او احدهما سلاحاً ظاهراً او مخبأ .
- وتحقق احد هذه الظروف او واثنين منها فحسب منها فحسب يجعل الواقعة جنحة مشددة مما نصت عليه المادة ٣١٧ ع لا جنائية^(١) .
- وبصدد حمل السلاح فإنه يجدر التنبيه إلى انه يكفى ان يحمل السلاح احد الجناة دون الآخرين ولو كان مخبأ . فهو من الظروف العينية التى تنتج اثرها على جميع المساهمين فى الجريمة ولو لم يعلموا بها كما وانه لا يشترط فى السلاح ان يكون معداً بطبيعته للاعتداء على الإنسان بل يكفى ان يكون احد الجناة قد حمله لاستخدامه فى الاعتداء به اثناء السرقة إذا اضطر إلى المقاومة على انه لا يكفى ان يكون القصد من السلاح هو استخدام القوة فى كسر الباب ، كالأجنة ، مثلاً طالما ان الغرض من حملها كان هو مجرد استعماله فى الكسر لا فى مقاومة المجنى عليه او الناس^(٢) .

مادة ٣١٦ مكرراً

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تقع على اسلحة

(٣) المستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ٧٤ .

(١) الدكتور روف عبيد فى جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال طبعة ١٩٧٨ ص ٤٠٤ .

(٢) الدكتور احمد فتحى سرور الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثالثة ص ٨٧٣ .

الجيش أو ذخيرته . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا إرتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو إذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ - العدد ٦٠ مكرر) .
- يتناول النص بالعقاب سرقة اسلحة الجيش بجميع انواعها سواء اكانت من الاسلحة الصغيرة او غيرها برية او بحرية او جوية كما يتناول بالعقاب سرقة الذخيرة بجميع انواعها من كافة العبارات سواء اكانت صامعة لاغراض التدريب او حية لاغراض القتل وسرقة جميع انواع الدانل والقنابل الخاصة بالمدافع من كافة العيارات وبجميع انواع المفرقعات التى تستعمل فى النفس والتدمير وجميع انواع الالغام سواء الارضية او البحرية .
- (من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٣١٦ مكررا ثانيا

يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى مرافق المواصلات السلوكية واللاسلكية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى أو المياه أو الصرف الصحى التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المرخص فى إنشائها لمنفعة عامة وذلك إذا لم يتوافر فى الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد من ٢١٣ إلى ٣١٦ .

تعليقات

- هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩٥ الصادر فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٢ مكرر) .
- ثم عدلت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ١٩٧٣/٤/٥ والمنشور فى

١٩٧٣/٤/٥ . ثم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٠/١١/١٩٧٧ والمنشور في ١٩٧٧/١١/١٠ .

— اعتبر المشرع ان وقوع السرقة على مهمات وادوات المواصلات التليفونية او التلغرافية يؤثر في وصف الجريمة فيعتبرها جنائية ويشترط في محل السرقة ان يكون في صورة ادوات او مهمات مخصصة للاستعمال في المواصلات التليفونية والتلغرافية او في توليد او توصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة او الوحدات التابعة لها او ترخص بإنشائها لمنفعة عامة ولا يشترط في هذه الادوات او المهمات ان تكون مستعملة بالفعل في احد الاغراض السالف ذكرها بل يكفي ان تكون معدة للاستعمال كما لا يشترط لوقوع الجريمة على هذا النحو ان يترتب على السرقة توافر ضرر فعلي بل يكفي مجرد الخطر وهو ما يترتب حتما على مجرد هذه السرقة^(١) .

عقوبة الجنائية :

حدد الشارع عقوبة هذه الجنائية بالسجن بين حدية العامين وقد اورد الشارع على هذه العقوبة تحفظا فاشترط لتوقيعها .. الا يتوافر ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد ٣١٣ إلى ٣١٦ من قانون العقوبات اما إذا توافر احد هذه الظروف فتوقع العقوبة الأشد التي يقرها القانون^(٢) .

مادة ٣١٦ مكررا ثالثا

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات :
(اولا) على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية .

(ثانيا) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو احد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

(١) الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٨٧٠

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٢٧ .

(ثالثا) على السرقات التي تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا
ظاهرا او مخبا .

تعليقات

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية في ٥ ابريل سنة ١٩٧٣ - العدد ٦٤ .

— السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل (م ٣١٦ مكررا ثالثا/١) .
استحدث القانون تشديد العقاب على السرقة في إحدى وسائل النقل البرية او الجوية او المائية . وقيل إن الغرض من النص هو توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم والمقصود بوسائل النقل برية او بحرية او جوية هو الوسائل التي تنقل مختلف الناس كالترام والأتوبيس وقطارات السكك الحديدية وسيارات الركوب بالاجرة والبواخر والطنترات فلا يدخل في ذلك العربات الخاصة باصحابها ولا يشدد العقاب إلا إذا حصلت السرقة في إحدى هذه الوسائل فإذا ارتكبت على الأرض في الزحام قبل الركوب مباشرة فلا محل لانطباق هذا التشديد ومتى كانت السرقة قد وقعت في إحدى هذه الوسائل فإن التشديد ينطبق سواء كان السارق من عمال هذه الوسائل او من غيرهم من الناس^(١) .

— السرقات التي تحصل في مكان مسكون (٣١٦ مكررا ثالثا/٢) :

السرقة من مكان مسكون او معد للسكنى او احد ملحقاته بوسيلة غير مشروعة تنطوي على اعتداء اكثر جسامة وتنم عن خطورة اشد للجاني ولهذا فقد شدد المشرع العقوبة في هذه الحالة وجعلها الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجوز سبع سنوات ويشترط لتوافر هذه الجريمة اجتماع طرفين مشددين هما :

- ١ - المكان فيلزم ان يكون هذا المكان مسكون او معد للسكنى او إحدى ملحقاته .
- ٢ - الوسيلة غير المشروعة وقد حدد المشرع في الفقرة بعض هذه الوسائل وهي التسور او الكسر او استعمال مفاتيح مصطنعة او انتحال صفة كاذبة او ادعاء القيام او التكليف بخدمة عامة ولم يصادف المشرع التوفيق حينما اورد في عجز الفقرة عبارة « او غير ذلك من الوسائل غير المشروعة » لان ذلك يتطلب اجتهاد وقياس وهو امر غير جائز في القانون الجنائي لمخالفته مبدأ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص^(٢) .

(١) الدكتور عبد المهين بكر المرجع السابق ص ٨١٤ .

(٢) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ٥٤ .

وجدير بالإشارة أن انتحال الصفة الكاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة لا يجب أن تلتبس مع انتحال الصفة الكاذبة أو اتخاذ وسيلة غير مشروعة كأحدى طرق الاحتيال في جريمة النصب إذ هنا انتحال الصفة الكاذبة لا يكون إلا لتسهيل الدخول إلى المكان المسكون أو المعد للسكنى أو أحد ملحقاته كمن يدعى كذبا أنه محصل قيمة التيار الكهربائي لمجرد الدخول أمام حارس العمارة . أما انتحال الصفة الكاذبة أو اتخاذ الطريق غير المشروع في النصب فيكون ركنا ملابيا في جريمة النصب يوجه صوب المجنى عليه ذاته لا خلافاً^(٣) .

— السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبا (٣١٦ مكررا ثالثا / ٣) :

المعول عليه هنا هو أن تقع السرقة والجلنى حامل سلاحا فمتى تحقق هذا الظرف تحققا ملابيا بقطع النظر عن علله وأسبابه فقد استوفى القانون مراده وحقت كلمته . وليس بلام لتشديد العقوبة ضبط السلاح طالما اطمأنت المحكمة إلى أقوال المجنى عليه والشهود من أن الجلنى كلن يحمل سلاحا وقت الحادثة .

مادة ٣١٦ مكررا (رابعا)

يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع اثناء الغارات الجوية وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا توافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ .
فإذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال سلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات

— هذه المادة أضيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٠/١١/١٩٧٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٥ .
— يراد بالغارة الجوية كل هجوم يأتى من الجو أيا كان نوع السلاح الذى استخدم فيه

(٣) الدكتور عبد الرحيم صدقى المرجع السابق ص ١٧٥ .

وسواء ان يكون الهجوم على اهدف مدنية او عسكرية ولكن يتعين ان تكون الغارة على المكان الذى ارتكبت السرقة فيه . والاصل ان بداية الغارة الجوية ونهايتها يعلنان بصفارة خاصة بذلك ولكن انطلاق الصفارة ليس شرطاً لبداية الغارة فقد تتعطل او يهمل المختص باطلاقها فإذا ثبت بداية الهجوم ابتداءات الغارة ولو لم تطلق صفارة الامن دليلاً قاطعاً على انتهاء الغارة .

وإذا اقتصر الظرف المشدد على ارتكاب السرقة اثناء الغارة الجوية فالعقوبة هي السجن بين حدية العلمين وإذا توافر بالإضافة إلى ذلك أحد الظروف التى نصت عليها المادة ٣١٧ من قانون العقوبات كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بين حديها العلمين وإذا ارتكبت السرقة خلال الغارة الجوية عن طريق الاكراه او التهديد باستعمال سلاح كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة^(١) .

مادة ٣١٧

يعاقب بالحبس مع الشغل .

(اولاً) على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون او معد للسكنى او فى ملحقاته او فى احد المحلات المعدة للعبادة .

(ثانياً) على السرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط او بسياج من شجر اخضر او حطب يابس او بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج او تسور او باستعمال مفاتيح مصطنعة .

(ثالثاً) على السرقات التى تحصل بكسر الاختام المنصوص عليها فى الباب التاسع من الكتاب الثانى .

(رابعاً) على السرقات التى تحصل ليلاً .

(خامساً) على السرقات التى تحصل من شخصين فاكثر .

(سادساً) ... الغيت .

(سابعاً) على السرقات التى تحصل من الخدم بالاجرة اضراراً بمخدوميهم او من المستخدمين او الصناع او الصبيان فى معامل او حوانيت من استخدموهم او فى المحلات التى يشتغلون فيها عادة .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٢٨ .

(ثامنا) على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الأشياء فى العربات او المراكب . او على دواب الحمل او أى إنسان آخر مكلف بنقل اشياء او احد اتباعهم إذ سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .
(تاسعا) على السرقات التى ترتكب اثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء .

تعليقات

— الغيت الفقرة سادسا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٢/٨/١٩٨٠ والمنشور بالوقائع المصرية فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٧٠ - العدد ٣٣ .
— اضيفت الفقرة تاسعا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ (الوقائع المصرية فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ العدد ٣٣) .
— اشارت الفقرة الاولى من المادة ٣١٧ ع إلى ثلاثة انواع مختلفة من الامكنة التى يترتب على حصول السرقة فيها تشديد العقوبة لما يتضمنه ذلك من انتهاك حرمتها والإخلال بما ينبغى أن يشعر به الناس فيها من طمأنينة او نحوها من الاحترام وهذه الامكنة هى :
(١) المكنن المسكون (٢) المكنن المعد للسكنى وملحقاته (٣) المحلات المعدة للعبادة وقد سبق بيان المقصود بالمكنن المسكون والمكنن المعد للسكنى وملحقاته . اما المحلات المعدة فهى الامكنة المعدة لإقامة الشعائر الدينية وقد شملها القانون بحماية خاصة رعية لحرمتها وتدخل فيها المساجد والكنائس والمعابد ويرى جانب من الشراح انه يلزم فيها ان تكون امكنة عامة فلا تسرى الحماية على ما كلن منها يتبع المدارس والجميعات والمستشفيات حين يرى جانب اخر انها تسرى على هذه وتلك معا وهو ما يبدو اولى بالاتباع لانتفاء حكمة التفرقة^(١) .

● كسر الاختتام :

كسر الاختتام المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣١٧ ع لا علاقة له بدخول المنازل بل هو خاص بالأحوال المنصوص عليها فى الباب التاسع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حيث توضع الاختتام على المحلات او الأوراق او الامتعة بناء على امر صادر من إحدى جهات الحكومة او من إحدى المحاكم^(٢) .

(١) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ٣٧٢ .

(٢) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٤٠ .

— السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة أو من المستخدمين أو الصناع (م ٣١٧/٧ ع) :

نص الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ ع يتناول فريقين :

(أ) الخدم بالأجرة : ويقصد بالخدام هنا من يقوم على اداء بعض الشئون المنزلية للمجنى عليه لقاء اجر معلوم فيعتبر كذلك السفرجي والطباخ والمربية . والمعول عليه ان يقوم الخادم بعمله لقاء اجر سواء اكلن نقداً او عيناً تقابل الماكل والملبس والسكن ومسالة قيام عقد الاستخدام يرجع في اثباتها للقواعد العامة عند الاختلاف وليس بشرط ان يكون ثانيا بالكتابة . ويتوافر الظرف بالنسبة للسرقات التي تقع خارج المنزل إذا كانت من مقتضيات عمل الخادم ويشترط ان تقع السرقة اضراراً بالمدوم فيكون موضوعها ماله وقد تقع على مال اى واحد من اولاده او زوجه فالسرقة التي تقع على مال اى من هؤلاء فيها اضرار برب الأسرة وهو المدوم .

(ب) المستخدمين والصناع والصبيان :

والمقصود بهؤلاء من يقوم بعمل معين لقاء اجر معلوم لدى ارباب الأعمال فالمستخدمون كعمال المتاجر والصناع هم من يقوم بأعمال يدوية في المصانع الكبيرة أو الصغيرة وأما الصبيان فهم الصغار الذين يقومون بالعمل في بعض الحوانيت ابتغاء تعلم الحرفة . ويشترط لقيام الظرف المشدد ان تقع السرقة في المكان الذي يستقل فيه المستخدمون والصناع والصبيان عادة بصريح النص . وإلا فلا ينطبق حكم الفقرة من المادة ٣١٧ ع والفرق بين هذا الفريق وفريق الخدم ان الاخيرين يدهم تكون ممتدة إلى جميع المال الموجود بالمنزل في حين ان الصناع والعمال تقتصر يدهم على جزء فقط من المكان الذي يقومون بالعمل فيه . . وقد ذهب رأى إلى انه يستوى ان تقع السرقة على مال المدوم او على مال غيره ملامت في محل العمل ولعلمهم يستندون في هذا إلى ان عبارة اضراراً بمدومهم، جاءت لاحقة للنص على الخدم ولم تقيد الحالة الأخرى الخاصة بالصناع والمستخدمين وقيل رداً على ذلك بان تلك العبارة تسرى ايضاً على السرقات التي تحصل من المستخدمين والصناع والصبيان اى يشترط ان ترتكب السرقة اضراراً بالمدوم إذ لا تتحقق حكمة التشديد عندما يسرق احد العمال مال زميل له في المصنع الذي يعملان معا . وهذا التفسير الضيق فيه صالح المتهم (٣) .

(٣) الدكتور حسن صديق المصطفى المرجع السابق ص ١١٤ .

— السرقة التي تقع من متعهد النقل (م ٣١٧/٨ ع) :

و اول ما يلاحظ على هذا النص ان الشارع قد خالف فيه قواعد السرقة من المسلم ان تسليم الشيء إلى مختلسه ينفي ركن الاختلاس فلا يمكن ان يعد الفعل سرقة وإنما يصبح الاختلاس بعد ذلك خيانة امانة . ويشترط لتطبيق الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧/٨ عقوبات شرطان (اولا) ان يكون السارق محترفا ينقل الاشياء او على الأقل شخصا مكلفا بنقل الشيء المسروق او تلعبا لاحدهما ويدخل في هذا العرجية والحمارة والجمالة والمراكبية وصبيانهم وكذا عمال السكك الحديدية ويستفاد من النص انه لا يشترط لتطبيقه ان يكون السارق محترفا بحرفة النقل ومنقطعاً لها بل يكفي ان يكون قد تكلل بنقل الاشياء المسروقة ولو على غير اعتياد .

(ثانيا) واما الشرط الثاني فهو ان تكون الاشياء المسروقة سلمت إلى احد هؤلاء الأشخاص بصفته المذكورة أي بصفته متعهدا بالنقل ولأجل النقل فإذا كانت الاشياء قد وضعت في مركبة المتهم بغير ان تسلم إليه بل بقيت في حيازة مالكها ثم سرقها المتهم فلا ينطبق النص المثل كذلك لا يطبق النص إذا كانت الاشياء سلمت إلى متعهد النقل ولكن لا بقصد نقلها بل لغرض آخر^(٤) .

— السرقات التي ترتكب اثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء (م ٣١٧/٩ ع) :

ينطبق هذا النص (٣١٧/٩ ع) سواء كان الجريح وطنيا ام اجنبيا ولو من رعيا الأعداء بصريح النص عسكريا ام مدنيا . ويسرى هذا الظرف المشدد حتى ولو كان الجريح قد أصبح جثة هامدة وقت وقوع السرقة لتحقق حكمة العقاب بل ظهورها بشكل جلي حيث يتعذر حينئذ التبليغ عنها او اكتشافها او الارشاد إلى فاعلها ويبدو ان هذه النية هي نية الشارع رغم انه عبر عن المجنى عليهم بعبارة الجرحى وكان ينبغي القول «الجرحى او القتلى» ويفترض النص وجود صلة بين إصابة المجنى عليه وبين حالة الحرب القائمة ويستوى ان تقع السرقة بعدئذ في ميدان القتال ام داخل المدن على مصلب من غارة جوية مثلاً اما إذا انعدمت الصلة بين حالة الحرب وبين إصابة المجنى فلا محل لانطبيق النص خصوصاً وان الاعتبارات التي املت وضعه مستمدة من معاهدة جنيف التي عقدت في سنة ١٩٣٩ وهي خاصة بعملية اسرى الحرب وجرحاها دون غيرهم^(٥) .

(٤) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٤٥ .

(٥) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٣٨٦ .

ويلاحظ ان باقى الظروف المشددة التى يعاقب الجانى فيها بمقتضى نص المادة ٣١٧ عقوبات إذا توافر احداها مثل السرقات التى تحصل فى مكان مسكون أو معد للسكن أو فى محلقاته (م ٣١٧ / ١ ع) والسرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر اخضر أو حطب يابس أو لنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو سور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة (م ٣١٧ / ٢ ع) والسرقات التى تحصل ليلاً (م ٣١٧ ع) والسرقات التى تحصل من شخصيت فاكثر (م ٣١٧ / ٥ ع) قد سبق التعرض لها فى شرح المواد السابقة .

مادة ٣١٨

يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التى لم يتوافر فيها شىء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

تعليقات

— متى توافرت اركان السرقة فى صورتها البسيطة اى دون توافر ظرف من الظروف المشددة . و اركان السرقة البسيطة هى فعل الاختلاس لمل منقول مملوك للغير بنية امتلاكه وجدت جريمة السرقة وحق العقاب عليها بمقتضى نص المادة ٣١٨ عقوبات وعقوبتها المقررة هى الحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز سنتين .

وقد تشدد العقوبة بسبب العدد وقد يكون بسيطاً كما فى المادتين ٤٩ ، ٥٠ وهو يبيح للقاضى ان يحكم باكثر من الحد الاقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد كما قد يكون عوداً متكرراً كما فى المادة ٥١ ع وهو يبيح للقاضى ان يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس سنين وإذا ارتكب العائد جريمة اخرى خلال مدة الافراج الشرطى او فى مدة سنتين من الافراج النهائى جاز ايداعه إحدى مؤسسات العمل لمدة لا تزيد على عشرة سنين (م ٥٣) وتعد السرقة والنصب وخيانة الامانة جنحا متماثلة فى العود بنص صريح (م ٤٩) .

وقد نصت المادة ٣٢٠ ع ايضاً على ان المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز فى حالة العود ان يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل او سنتين على الاكثر، والمراقبة هنا عقوبة تكميلية جوازية للحكم بها ينبغى توافر ما يلى :

- ١ - ان تكون الجريمة تامة لا شروعا فيها .
- ٢ - ان يكون المتهم عائداً طبقاً لنص المادة ٤٩ ع .
- ٣ - ان تكون العقوبة الاصلية هى الحبس فلا تكفى الغرامة .

ولأنها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها ولو لم تطلبها النيابة^(١) .
— وأعمالاً لنص المادة ٣٢١ ع يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً .

— هذا والحبس الذي يحكم به كفعل للسرقه او الشروع فيها يكون مع الشغل دائماً بصريح نص المادة ٣١٨ في صدد الجريمة التامة والمادة ٣٢١ في صدد الشروع ايا كانت مدته .

وتنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على ان الاحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وكذلك الاحكام الصادرة بالحبس في سرقة فعقوبة الحبس المحكوم بها في سرقة او شروع فيها تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو طعن بالاستئناف في الحكم الصادر بها^(٢) .

وقد جاء بالتعليمات العامة للنيابات ان الاحكام الآتية يجب تنفيذها فوراً إذا كانت حضورية ولو مع حصول استئنافها - الاحكام الصادرة بالحبس إذا كانت مشمولة بالنفاذ المؤقت أو كانت المحكمة قد سكنت عن النص على نفاذها مؤقتاً متى كان القانون ينص على انها واجبة التنفيذ فوراً وكانت المحكمة لم تقدر فيها كفالة لوقف تنفيذها واهم هذه الاحكام الحكم الصادر بالحبس من اجل سرقة او على متهم عائد او على متهم ليس له في مصر محل إقامة ثابت .

وايضاً الاحكام الصادرة بالحبس إذا قدرت فيها كفالة لوقف التنفيذ ولم تقدم الكفالة مع مراعاة قبول الكفالة في حالة تقديمها والتقرير للمحكوم عليه بالاستئناف إذا ما رغب في ذلك مع الافراج عنه فوراً . اما إذا دفع الكفالة ولم يرغب في الاستئناف بفرج عنه ويضبط للتنفيذ عليه فور انقضاء الميعاد القانوني للاستئناف دون الطعن فيه .

مادة ٣١٩

ألغيت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢
والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

(١) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٣٥٧ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنم المرجع السابق ص ٤٦٠

مادة ٣٢٠

المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود ان يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل او سنتين على الأكثر .
ملحوظة : يراجع التعليق على نص المادة ٣١٨ عقوبات .

مادة ٣٢١

يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنج بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا .

تعليقات

— ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ . وكان نصها قبل التعديل (... لو تمت فعلا او بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا) .
— يراجع التعليق على نص المادة ٣١٨ على عقوبات .

مادة ٣٢١ مكررا

كل من عثر على شيء او حيوان فاقد ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر له ذلك او لم يسلمه إلى مقر الشرطة او جهة الإدارة خلال ثلاثة ايام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين إذا احتبسه بنية تملكه .
اما إذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ - العدد ١٦ .

— بهذا النص ألزم القانون كل من يعثر على شيء أو حيوان فاقده وتعذر عليه رده إلى صاحبه في الحال أن يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام وإلا عد مرتكباً لمخالفة عقوبتها الغرامة .

أما إذا كان حبس الشيء الضائع وعدم تسليمه مقترناً بنية التملك وهو يعلم أن الشيء أو الحيوان الفاقده مملوكاً للغير كان ما وقع منه مشكلاً لجنحة عقوبتها الحبس مدة لا تجاوز سنتين وبهذا جعل المشرع المصري من هذه الجريمة جريمة قائمة بذاتها مستقلة من السرقة^(١) .

مادة ٣٢٢

ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧ والمنشور في الوقائع المصرية في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٧ - العدد ٥٤ .

مادة ٣٢٣

اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها .
ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة .

تعليقات

يلزم لتطبيق هذا النص توافر شروط ثلاثة هي :

- ١ - حصول اختلاس .
 - ٢ - على أشياء محجوز عليها قضائياً أو إدارياً .
 - ٣ - بقصد جنائي وذلك على التفصيل التالي :
- ١ - حصول اختلاس : ويتوافر هذا الشرط بكل فعل ينقل به الفاعل الشيء المحجوز عليه من حيازة صاحب اليد عليه . وكما يقع الاختلاس على الشيء المحجوز عليه يقع أيضاً على نتاجه ولكن لا يعد اختلاساً مجرداً استعمل الأموال المحجوزة عليها فيما خصصت

(١) الدكتور محمد زكي أبو عامر المرجع السابق ص ٦٦٢ .

له . وكذلك إتلافها في مكانها فإن الفعل يخرج من نطاق السرقة ويعد إتلافاً . ولو كان القصد فيه عرقلة البيع للإضرار بالدائن الحاجز على أن معنى الاختلاس كل فعل يراد به منع التنفيذ على الأشياء أو وضع العوائق في سبيله . ويصح أن يكون ذلك في شكل إجراء صوري لم يتخذ صفة الحجز القضائي إلا ليستتروا بالقانون^(١) .

ويلاحظ أنه لما كان من شروط السرقة أن يكون محل الاختلاس مالا مملوكاً للغير فإن المحجوز عليه إذا اختلس ماله المحجوز لا يعد سارقاً له وفقاً للقواعد العامة في هذه الجريمة نذلك لأن النص على فعله هو الآخر لحماية الحجز ولغرض احترام السلطة العامة فيما تتخذ من إجراءات لضمان حقوق الدائنين .

ولكن هذا النص لا ينطبق على الحارس المعين للحجز سواء أكان هو المالك أم غيره إذ الحارس غير المالك يعتبر مودعاً لديه بحكم القانون أو بأمر السلطة العامة . وتغيير نيته في الحيازة من نالصة إلى تامة يعد خيانة للأمانة مما يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات . فإن كان الحارس هو المالك نفسه فلا يتصور أن تتغير نيته في الحيازة من نالصة إلى تامة لأن له من الأصل الحيازة التامة . لذلك نصت المادة ٣٤٢ عقوبات على اختلاسه في هذه الصورة باعتباره خيانة للأمانة . ومن كل ذلك يتضح أن نطلق المادة ٢٢٣ من حيث الأشخاص هو المالك أو الغير بشرط ألا يكون أحدهما هو الحارس نفسه فإذا تواطأ المالك مع الحارس واختلسا الشيء اعتبر المالك شريكاً للحارس^(٢) .

٢ - أن يكون الشيء المختلس محجوز عليه قضائياً أو إدارياً والحجز القضائي هو الذي يصدر الأمر به من محكمة قضائية ويستوى في هذا أن يكون الحجز تحفظياً أو تنفيذياً ويدخل في ذلك كافة أنواع الحجز المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أما الحجز الإداري فهو الذي يوقع بأمر السلطة الإدارية .

ولا يشترط أن يكون الحجز قد أعلن إلى المحجوز عليه بل يكفي أن يثبت علمه به كما أنه لا يشترط أن يقع الحجز صحيحاً مستوفياً للشرائط القانونية بل يعاقب مختلس الأشياء المحجوز عليها ولو كان الحجز مشوباً بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس ، وإنما يشترط أن يكون الحجز قد استوفى المظهر الخارجي . فالحجز الإداري لا يقوم إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت يد الحارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها ولا يستوفى الحجز مظهره الخارجي إلا إذا حرر به محضر فإذا لم يعين حارس في محضر الحجز أو لم يحرر محضر بالحجز فإن المالك يكون في حل من التصرف في ملكه .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥١٦ .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٨٣٢ .

وما دامت صحة الحجز غير مشروطة فلا محل لأن توقف المحكمة الجنائية الدعوى إلى أن يحصل في تثبيت الحجز التحفظى أو إلغائه من المحاكم المدنية ونص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قاصر على الحجز فقط فلا تسرى على اختلاس المالك أو تبديده الأموال الموضوعة تحت الحراسة القضائية أو المعين لها سنديك أو التى تضبط بمعرفة الشرطة أو سلطة التحقيق وتحفظ على ذمة قضية حتى يحصل القضاء فيها^(٣) .

القصد العلم : قوام القصد العلم عنصران العلم والإرادة وأهم ما يتعين العلم به هو توقيع الحجز على المال إذ يتفرع عن ذلك علم المتهم أنه قد تعلق بماله حق السلطة العامة وحق الدائن بالحجز وأنه صار محظوراً عليه إثبات أى فعل يمس ذلك الحق ، أما إذا جهل الحجز فهو يجعل تبعاً لذلك ورود أى قيد على سلطة على ماله . ويتعين أن يكون هذا العلم يقيناً فلا يغنى عنه فعل مفترض ولا تحل محله استطاعة العلم ووجوبه .

القصد الخاص : أما القصد الخاص فيقوم على « نية عرقلة التنفيذ » أو في تعبير آخر « نية منع التنفيذ » ، فالغرض أن المتهم يستهدف بفعله وضع عقبات تعترض طريق الحجز في استيفائه حقه عن طريق إجراءات الحجز . أما إذا انتقلت هذه النية فكان المتهم يستهدف بفعله استعمال الشيء ثم رده أو كلن يبتغى نقله إلى مكان آخر للمحافظة عليه من خطر يتهده وتخضع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها للقاعدة العامة التى تقضى بأن الباعث ليس عنصراً للقصد فيستوى بذلك أن يكون باعته استرداد ماله لحرصه عليه وانتوائه مع ذلك أن يوفى للدائن حقه فيما بعد أو أن يكون باعته إثارة دائن آخر بالشيء^(٤) .

مادة ٣٢٣ مكررا

وتعتبر في حكم السرقة كذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون إذا وقع الاختلاس إضراراً بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

تعليقات

تقوم هذه الجريمة على أركان ثلاثة هي :-

(٣) المستشار عدلى خليل المراجع السابق ص ٨١

(٤) الدكتور محمود نجيب حسن المرجع السابق ص ٩٤٥ .

أولاً : موضوع الجريمة : تطلب الشارع في موضوع الجريمة امرين ان يكون منقولاً وان يكون مرهوناً .

(أ) ان يكون منقولاً : وفي تحديد مدلول المنقول يرجع إلى القواعد الخاصة به في السرقة ، وتطبيقاً لها يجوز ان يكون موضوعاً للجريمة العقار بالتخصيص واجزاء العقار بطبيعته إذا فصلت عنه فصلت منقولاً . ولما كان الرهن الحيازي قد يرد على العقار (المواد ١١١٤ - ١١١٦ من القانون المدني) فإن رهن العقار الذي يسترد من حيازة مرتتهن العقار بالتخصيص الملحق به او ينتزع ابوابه يرتكب هذه الجريمة^(١) .

(ب) ان يكون محل الاختلاس اشياء منقولة رهنها الجاني إلى الدائن المرتتهن بموجب عقد رهن حيازي وفقاً لاحكام القانون المدني والتجاري ، وقد اثار خلاف بين الفقهاء حول ما إذا كان من الضروري ان يكون الرهن صحيحاً للقيام الجريمة من عدمه والراى الراجح ان اختلاس الشيء المرهون معاقب عليه حتى ولو كان عقد الرهن مشوباً بالبطلان ما دام لم يكن منعدماً ويلاحظ انه يلزم ان يكون الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتتهن او الغير لكي تتحقق الجريمة اما إذا كان في حيازة الراهن فإن اختلاسه له يكون جريمة خيانة الامانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١^(٢) .

ثانياً : فعل الاختلاس :

يقصد بالاختلاس كل فعل يسلب تامين الدائن المرتتهن او يضيعه ويكون ذلك بانتزاع حيازة الشيء المرهون منه او بإخفائه او ما إليه ، فالاختلاس في هذه الجريمة تتميز صورته الفعلية على النحو الذي يقع به في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة ولا يتطلب القانون ان يكون المرهون قد نقلت حيازته المادية من الراهن إلى الدائن فالنص كما ينطبق في حالة الرهن مع نقل الحيازة ينطبق في حالة بقاء الحيازة للراهن^(٣) .

ثالثاً : القصد الجنائي :

جريمة اختلاس الاشياء المرهونة جريمة عمدية ويتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الخاص ويتطلب القصد العلم علم المتهم بان المال مرهون وان من شأن فعله المساس بحق المرتتهن عليه واتجاه إرادته إلى المساس به ويقوم القصد الخاص بنية المتهم حرمان المرتتهن من حقوقه وعرقلة استيفائه حقه عن طريق المال المرهون وينتفى القصد إذا خلط المتهم بين

(١) الدكتور محمود نجيب حسن المرجع السابق ص ٩٤٩

(٢) الاستاذ مرتضى منصور الموسوعة الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٦١٨

(٣) الدكتور عبد المهيم بكر السابق ص ٨٣٩

المال المرهون ومال آخر ، او اعتقد انقضاء الدين او الرهن أو جهل أن من شأن فعله المساس بحق المرتهن وينتفى كذلك إذا انتفت لدى المتهم نية حرمان المتهم من حقوقه كما لو كان يستهدف بفعله مجرد صيانة المال المرهون من خطر أو إصلاح عطب به أو استعماله وكن منتويارده إلى مرتتهنة وتمكينه من استيفاء حقه - ولا عبرة بالبائع الذي توافر لدى المتهم اكلن الانتقال من المرتهن أو تفضيل دائن آخر عليه أو الحاجة إلى النقود^(١) .

— وهذا النص يقضى بأنه يعتبر في حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضماناً لدين عليه أو على آخر . وينبنى على أن هذا الاختلاس يعتبر في حكم السرقة أن تنطبق عليه العقوبة المقررة للسرقة في المادة ٣١٨ وأنه إذا اقترن بالظروف المشددة المذكورة في المواد من ٣١٣ إلى ٣١٧ انطبقت عليه العقوبات المبينة في المواد المذكورة - كما ينبني على ذلك أن تنطبق على هذا الاختلاس احكام المادتين ٣٢١ - ٣٢٢ الخاصتين بالشروع والإخفاء وتقضى الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ مكررة بعدم سريان احكام المادة ٣١٢ إذا وقع الاختلاس إضراراً بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

وقد قصد بذلك عدم الإعفاء من العقاب إذا كان المختلس قد اختلس أشياء مرهونة من زوجة أو أحد أصوله أو فروعه لشخص ثالث لأن الاختلاس في هذه الصورة وإن كن واقعاً على مال مملوك للزوج أو الأصل أو الفرع إلا أنه يضرب هذا الدائن المرتهن الذي وضع النص الجديد لحمايته وعلى العكس ينطبق الإعفاء إذا كان المختلس قد اختلس أشياء مرهونة منه لزوج أو أحد أصوله أو فروعه .

مادة ٢٢٣ مكررا (أولا)

يعاقب كل من استولى بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات

— اضيفت هذه المادة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٩ / ٤ / ١٩٨٠ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٠ - العدد ١٧ .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٥١ .

موضوع الجريمة : سيارة مملوكة للغير :

موضوع الجريمة يتعين ان ينصب على سيارة مملوكة للغير وقد جاء بالمذكورة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ ان المقصود بلفظ سيارة في حكم النص الجديد ما هو وارد بشأن التعريف وبيان انواعها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور والمستفاد من نص المادة ٣٢٣ مكرراً (أولاً) والمادة الرابعة من قانون المرور سالف الذكر ان السيارات التي ينطبق عليها النص هي :

- ١ - السيارات الخاصة وهي المعدة للاستعمال الشخصي .
- ٢ - السيارات الاجرة وهي المعدة لنقل الركاب باجر شامل عن الرحلة .
- ٣ - سيارات نقل الركاب وهي المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وانواعها :
 - (أ) - سيارات نقل علم للركاب (اتوبيس او ترولي بلس) .
 - (ب) - سيارات نقل خاص للركاب (اتوبيس مدارس او اتوبيست خاصة) .
 - (ج) - اتوبيس سياحي .
 - (د) - اتوبيس رحلات .
- ٤ - سيارات نقل مشترك وهي المعدة لنقل الاشخاص والاشياء .
- ٥ - سيارات نقل وهي المعدة لنقل الحيوانات او البضائع وغيرها من الاشياء .
- ٦ - سيارة نقل خفيف وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الاشياء الخفيفة .

ويشترط ان تكون هذه السيارة مملوكة لغير المتهم . يستوى في ذلك ان تكون الملكية ثابتة لشخص طبيعي او شخص معنوي .

- الركن الملة للجريمة :-

والركن الملى لهذه الجريمة هو الاستيلاء على هذه السيارة المملوكة للغير وذلك بدون حق . وليس المقصود بالاستيلاء هنا هو ذلك الاستيلاء المصطحب بنية التملك التي تشكل القصد الجنائي الخاص في جريمة السرقة . وإنما المقصود به الاستيلاء او سرقة منافع السيارات بدون وجه حق .

- القصد الجنائي -

هذه الجريمة عمدية ويتعين لتوفرها قيام القصد الجنائي . والقصد الجنائي في هذه الجريمة هو انصراف نية الجاني إلى الاستيلاء على السيارة المملوكة للغير بغير حق وبدون نية التملك أي بقصد استعمالها مؤقتاً ثم إعادتها او التخلي عنها . اما إذا انصرف نية الجاني إلى التملك فنكون بصدد جريمة السرقة التي تتطلب قصداً جنائياً خاصاً هو نية

التملك بجانب القصد الجنائي العلم المتمثل في اتجاه نية الجاني إلى ارتكاب الفعل وهو علم انه بذلك يختلس شيئاً مملوكاً للغير .

وبتوافر القصد الجنائي على النحو المتقدم تتوافر الجريمة دون النظر إلى الباعث سواء كان هذا القصد النزهة أو الكيد أو التعطيل أو التعويق أو لاي غرض آخر^(١) .

مادة ٣٢٤

كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .
اما إذا كان الجاني محترفا صناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

تعليقات

تقليد المفاتيح في حد ذاته عمل تحضيرى ولا يعقاب عليه في الاصل بحسب القواعد العامة ولكن الشارع رأى ان يجعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص . وهذا الجريمة مكونة من ركنين (١) فعل ملادى وهو تقليد المفاتيح أو تغييرها أو صنع آلة ما (٢) ركن ادبى وهو توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة .

اما التقليد فيراد به الاصطناع فمن صنع مفتاحا على مثل مفتاح آخر عد مقلدا طبقا للمادة محل التعليق واما التغيير فيراد به ادخال تعديل على مفتاح قديم ليصير صالحا لفتح شيء غير الذى اعدله في الاصل ولم يقتصر القانون على هاتين الحالتين بل يعاقب ايضا على صنع اية آلة تصلح للفتح أو تساعد عليه .

ولابد ان يكون هذا التقليد أو التغيير أو الاصطناع مقترنا بقصد جنائى وهو ان يتوقع المقلد استعمال المفاتيح المقلدة أو المغيرة في ارتكاب جريمة فلا عقاب إذا كان الصانع قد صنع المفاتيح بناء على طلب صاحب الدار أو المكان المطلوب له المفتاح كما انه لا يعاقب إذا اعتقد بحسن نية ان طلب المفتاح هو المالك الحقيقى . ولم يبين الشارع نوع الجريمة التى صنع المفتاح تسهيلات لارتكابها ومع عموم النص يمكن معاقبة كل من يقلد مفتاحا ولكن ورود

(١) المستشار عدلى خليل السابق ص ٩٠

النص في باب السرقة يفيد أن الشارع يقصد جريمة السرقة مثل غيرها والواقع أن استعمال المفاتيح المقلدة أكثر ارتباطاً بجريمة السرقة منه بغيرها^(١).

— ويلاحظ أن الفاعل يؤخذ بمقتضى المادة ٣٢٤ سواء وقعت السرقة أو لم تقع وإذا كان يعلم أن المفتاح أو الآلة ستستعمل في سرقة معينة ووقعت السرقة بناء على استعمال المفتاح المصطنع كان الفاعل شريكاً بطريق المساعدة في الأعمال المسهلة للسرقة ووجب تطبيق المادة ٣١٧ / ٢ عليه مع المادتين ٤٠ ، ٤١ أما إذا لم تقع السرقة أو يشرع فيها على الأقل فلا يكون هناك محل لتطبيق قواعد الاشتراك في السرقة ولا يبقى إلا تطبيق المادة ٣٢٤ وهي لم تفرق بين ما إذا كانت السرقة معينة أو غير معينة^(٢).

مادة ٣٢٤ مكرراً

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو هردون الوفاء به .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٨ مارس ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في أول أبريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٦ مكرر) وقد عدلت عقوبة الغرامة فيها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيهاً) .

الركن المادى :

يتوافر الركن المادى في إحدى صورتين أما اختلاس المال أو اختلاس المنفعة .

١ - اختلاس المال والصورة الطبيعية هنا هو أن يتناول شخص طعاماً في مطعم أو

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٦٠

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٢٥ .

شراباً في مقهى أو مشروباً روحياً في حانة ولقد استعمل الشرع عبارة « محل معد لذلك » وهي واضحة المراد في أن المقصود بها الامكنة التي أعدت على نحو خاص بأى شكل لأن يتناول الأفراد فيها أطعمة أو مشروبات لقاء ثمن وقيل بعدم صحة تطبيق النص في حالة ما إذا كان الطعام أو الشراب قدم في ناد خاص لأفراد كالنوادي الاجتماعية أو الرياضية مقابل ثمن ذلك بأنه رغم إطلاق النص فإن روحه تشعر بأنه ينطبق على الامكنة العامة التي يؤمها الجمهور دون تفرقة بين أشخاصهم وتقدم لهم المكولات والمشروبات ممن امتنعوا ذلك ومن جهة أخرى فإن تخصيص مكان في بعض ابنية المصالح الحكومية لتقديم الطعام والشراب يطبق فيه حكم النص لأن تخصيص مكان بيع الطعام والشراب بمصلحة معينة أو في مبنى معين لا ينفي عنه صفة العمومية وحكمة التشريع تتوافر في هذه الصورة . وقد جاء بالنص صورة ما إذا تناول الشخص طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه حتى يتناول صورة الإقامة في الفنادق التي تقدم طعاماً في ذات الوقت .

٣ - اختلاس المنفعة : بموجب المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات جعل المشرع من اختلاس المنفعة جريمة في صورتين أوردتهما وهما شغل غرفة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للإيجار ولكن يلاحظ أن ركوب السيارة العامة للانتقال بها من مكان إلى مكان آخر ليس استئجاراً لها إنما الأجر هنا هو مقابل انتفاع فقد وفقا لشروط محددة وملزمة وأهمها سير السيارة في طريق معين ، خلافاً للحال في عقد استئجار سيارة والذي يخضع لاتفاق الطرفين والمستأجر أن يوجهها إلى حيث شاء^(١) .

الركن المعنوي :

يجب فضلاً عن تناول الطعام أو ما إليه أو الحصول على المنفعة أن يتوفر لدى الجاني أحد الأمور الثلاثة الآتية (١) أن يكون عالماً وقت حصوله عليه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة فإذا كان يجهل ولكنه تبين عند الدفع فقد نقوده مثلاً فإن القصد في الجريمة ينتفى لديه .

٢ - أن يمتنع عن دفع ما استحقه مقدم الطعام أو مؤجر الغرفة أو العربة دون مبرر والغرض هنا أن معه النقود ولكنه يمتنع عن الدفع دون مبرر لو تبين غش صاحب الطعام في النوع أو الثمن أو تلاعب صاحب العربة في العداد فلا عقاب .

(١) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٢٤٧ وما بعدها .

٣ - ان يفر بعد تناول الطعام او الشراب او ما إليه دون الوفاء بالمستحق مع العلم وقت الفرار واقعة عدم دفع الثمن او الاجر فإذا كان شارد الذهن ولم ينتبه إلى ذلك لانشغاله انتفى قصده في ارتكاب الجريمة وبالتالي فلا عقاب عليه . فإذا توافرت هذه العناصر طبقت العقوبة المقررة بالنص وان كان يجب ان يراعى ان انتفاءها لا يعنى حتما هلات الشخص من العقوبة إذ يصح ان يقع تحت طائلة النصب إذا توفرت في ظروف الواقعة شروطه^(٢) .

مادة ٣٢٥

كل من إغتصب بالقوة او التهديد سندا مثبتا او موقدا لدين او تصرف او براءة او سندا ذا قيمة ادبية او اعتبارية او اوراقا تثبت وجود حالة قانونية او اجتماعية او اكراه احدا بالقوة او التهديد على امضاء ورقة مما تقدم وختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ١٨ مكررا) .

— أركان الجريمة :

لجريمة الاغتصاب الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات اركان ثلاثة :

- ١ - اغتصاب سند مثبت او موجد لدين او تصرف او براءة او اغتصاب امضاء او ختم على ورقة من هذا القبيل .
- ٢ - استعمال القوة او الاكراه او التهديد للحصول على ذلك .
- ٣ - القصد الجنائي وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن .

الركن الاول : جمع المشروع بين إغتصاب السندات واغتصاب الامضاءات في حكم واحد وذلك لما بين الحالتين من الشبه فإن الذى يكره آخر على التوقيع بامضائه او ختمه على

(٢) الدكتور عبدالمهمين بكر المرجع السابق ص ٨٤٤

ورقة مثبتة لدين او تصرف لا يختلف كثيرا عن يفتصب سنداً من هذا القبيل ممضى او مختوما من قبل وغاية ما هنالك ان حالة الاكراه على التوقيع بالامضاء على سند لا يمكن ان تتصور الا حيث يريد الجانى ان ينشئ سنداً على المجنى عليه سواء كان ذلك لنفسه او لغيره فيجب ان يكون الامضاء المقتصب هو امضاء المجنى عليه نفسه اذ لا قيمة لامضاء يصدر منه باسم غيره اما في حالة الختم فيتصور ان يكون الختم لشخص آخر كختم اودعه صاحبه عند وكيله او احد اقاربه فاذا اكره شخص حامل الختم على التوقيع به على سند مثبت او موجد لدين او تصرف او براءة عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة محل التعليق . ولو ان ضرر الجريمة واقع على غير الشخص المكره . وعلى كل حال تعتبر الجريمة تامة بمجرد التوقيع ولو عرض بعد ذلك ما يمنع المقتصب من استلام السند او الانتفاع به . اما في حالة اغتصاب السندات فيصح ان يكون السند المقتصب موقعا عليه بامضاء المجنى عليه كعقد بيع او توكيل او مخالفة . او بامضاء الجانى كقرار بدين في ذمته للمجنى عليه كما يصح ان يكون موقعا عليه بامضاء الغير كسند مودع عند المجنى عليه وعلى كل فلا يهم شخص من يحل به الضرر من جراء هذا الاغتصاب واذا كان السند المقتصب باطلا فلا يمنع هذا من العقاب اذا كان البطلان نسبياً كما لو اكره شخص قاصراً على التوقيع على سند بدين اما اذا كان البطلان تاماً بحيث لا يمكن الانتفاع من السند بحال فلا يعاقب المقتصب وحكمه في ذلك يشبه حكم مزور السند الباطل^(١) .

— وقد حددت السندات المشار اليها في المادة المذكورة بانها المثبتة او الموجدة لدين او تصرف او براءة وفسرت تلك العبارة بان المشرع قصد بالحمالية السندات التي يترتب على اغتصابها او اكراه احد على التوقيع عليها انتقاص لثورة المجنى عليه اى السندات التي لها قيمة ملادية . اما السندات التي ليس لها سوى قيمة ادبية فقد اجمع الشراح على ان النص الحالي للمادة لا يشملها^(٢) .

الركن الثانى - استعمال القوة او التهديد :

يشترط ان يكون الفاعل قد حصل على الورقة او على التوقيع بطريقة الاكراه ويستوى هنا ان يكون الاكراه ملادياً او معنوياً . ويعتبر اكراها ادبياً كل ضغط على ارادة المجنى عليه يضيق من حريته في الاختيار ويرغمه على تسليم السند او التوقيع عليه دفعا للمشر الذى يتهدهد ويجب ان يكون الخطر الذى يهدد المجنى عليه جسيماً يتفق وجسامته العقوبة ويسلوى اعمال القوة او العنف ويتوافر هذا التهديد بخطر جسيم على النفس او على المال

(١) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٦٧ .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ .

او بالخشاء اسراراً فاضحة او بالتبليغ عن جريمة خطيرة . ويستوى في هذا المقام ان يكون
الخطر مهدداً المجنى عليه نفسه او شخصاً عزيزاً عليه والمحكمة الموضوع ان تقدر ما اذا كان
الخطر المهدد به كافياً لتوافر هذا الركن على ان تدخل في تقديرها ظروف المجنى عليه
الخاصة من حيث سنة وجنسه ودرجة مقاومته وحالته الصحية وعلاقته بالمجنى وما إلى
ذلك ويلزم ان تكون اعمال العنف او التهديد مقارفة للفعل الاغتصاب وهو امر مفهوم اذا كان
الاکراه ملادياً ولكن بالنسبة للتهديد قد يتصور ان يكون سابقاً وعندئذ يكون المجنى مرتكباً
للمشروع في الجريمة . فإذا اذعن المجنى عليه استحق المجنى عقوبة الجريمة التامة متى
ثبت ان التسليم كان نتيجة للتهديد ولم يكن لسبب آخر^(٢) .

— ويتعين ان تتوافر علاقة السببية بين فعل الاغتصاب المتمثل في القوة او التهديد
وبين النتيجة وهي تسليم السند او حصول التوقيع وتفترض هذه العلاقة وكما سلف سبق
الفعل على النتيجة وبناء على ذلك فإنه اذا حصل شخص على توقيع آخر او تسلم منه سنداً
دون قوة او تهديد ثم استعمل القوة او التهديد بعد ذلك ليحول بينه وبين محو توقيعيه او
استرداد السند فهو لا يرتكب هذه الجريمة . ويتم الجريمة إذا اتخذت صورة اغتصاب
السند بخروجه من حيازة المجنى عليه ودخوله في حيازة المتهم او غيره سواء انتفع به او لم
ينتفع إما إذا اتخذت صورة اغتصاب توقيع فإن الجريمة تتم بمجرد وضع المجنى عليه
توقيع على السند وسواء بعد ذلك اخرج من حيازته ام ظل فيها مؤدى ذلك ان تقتصر
مسئولية المتهم على المشروع إذا صدر عنه التهديد او القوة ولكن المجنى عليه لم يسلم
السند او لم يضع توقيعيه^(٣) .

الركن الثالث - القصد الجنائي :

يشترط في الاغتصاب ان يكون حاصله بقصد جنائي ويعتبر هذا القصد متوافراً متى
اقدام المجنى على الفعل علماً انه يستولى على سند او امضاء ما كان المجنى عليه ليسلمه اياه
لو بقي محتفظ بحرية ارادته واختياره ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث فيعد مرتكباً لجريمة
الاغتصاب من اكراه مدينة بالقوة او العنف او التهديد على توقيع سند اقرار بالدين ولو كان
امتناع المدين عن تسليم السند باختياره ناشئاً عن سوء قصد^(٤)

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٢٩

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٩٧١

(٤) الأستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٧٠

مادة ٢٢٦

كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

تعليقات

أركان الجريمة :

يبين من النص أن أركان جريمة اغتصاب المال بالتهديد هى حصول الجانى على مبلغ أو شيء آخر بغير وجه حق وأن تكون وسيلة الإضلاف إلى ضرورة توافر القصد الجنائى ولهما يل تفصيل تلك الأركان .

الركن الأول : الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر :

حتى تقوم جريمة اغتصاب المال بالتهديد يجب أن يتسلم الجانى من المجنى عليه ما أراد الحصول عليه نتيجة للتهديد وذلك ما لم تقف الجريمة عند حد الشروع وهو أمر مستفاد من لفظى حصل واعطاء الواردين بنص المادة ٣٢٦ ع فإن انتهى هذا التسليم بأن أخذ المال الجانى بنفسه عدت الواقعة سرقة . ويشترط أن يكون ما حصل عليه الجانى شيئاً مادياً فلا عقاب بمقتضى هذا النص على من استعمل التهديد للاحاقه بإحدى الوظائف أو من يهدد رجلاً وامراته بالقتل أن لم يفسق بهذه الأخيرة . ولقد خص المشرع النقود بالذكر لأنها الأمر الغالب ولكنه أضاف عبارة ، أى شيء آخر ، وهى تنصرف إلى كل منقول عدا النقود وتكون له قيمة كالحبوب والأقمشة والملابس والحلى ويستثنى من الأشياء المادية السندات والامضاءات فهى تنطوى تحت نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ويكفى أن يكون للشئ قيمة أدبية فى نظر صاحبه فمن يستحصل على خطبات خاصة بطريق التهديد يعتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات^(١) .

الركن الثانى : أن يكون المال أو الشئ لاحق للجائى فيه :

يشترط للعقاب أن يكون المال أو الشئ مغبوباً أى لا يكون للجانى الحق فيه . فإذا كان المال أو الشئ الذى حصل عليه المتهم مملوكاً له فلا محل للعقاب وكذلك الدائن الذى يهدد

(١) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ٣٤٩ وما بعدها

مدينه للحصول على دين ثابت له شرعا لا يعاقب بمقتضى المادة ٣٢٦ وان كان يصح ان يعاقب على التهديد باعتباره جريمة قائمة بذاتها كما وردت في المادة ٣٢٧ . وعلى كل حال فلا عقاب على الدائن الذى يهدد مدينه باتخاذ إجراءات قانونية ضده كرفع دعوى مدنية عليه او التبليغ ضده بالطرق الجنائية ان كان ثمة محل لذلك لان ذلك من حق الدائن ولا عقاب على من يستعمل حقا ثابتا بمقتضى القانون .

وكذلك لا عقاب على من تقع عليه جريمة إذا هدد مرتكبها بالتبليغ عنه او برفع الجنبه المباشرة عليه إذا لم يعرضه عن الضرر الذى حصل به بسبب الجريمة فالزوج الذى يهدد من زنى بزوجه برفع دعوى الزنا ان لم يدفع له مبلغا معيناً لا يعاقب بالمادة ٣٢٦ على هذا التهديد ولا على حصوله على المبلغ الذى اقتضاه لان له الحق ابتداء فى المطالبة بهذا التعويض امام المحاكم فله ايضا الحق فى ان يتصلح عليه بغير الالتجاء إلى القضاء بشرط الا يغالى فى التقدير فإذا غالى فى التقدير وارهق خصمه فى الطلب فيصح اعتباره فى هذه الحالة مغتصبا لانه يطلب باكثر مما يستحق اما من يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويطلب مبلغا من المال مقابل سكوته عن التبليغ فإنه يعد مغتصبا^(٢) .

الركن الثالث - استعمال التهديد :

يكفى لتوفر التهديد المنصوص عليه فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ان يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه مهما كانت وسيلته . والتهديد بهذه الاطلاق لا يشترط فيه ان يكون مصحوبا بفعل ملامى او ان يكون متضمنا ايقاع الامر المهدد به الحال بل يكفى - مهما كانت وسيلته - ان يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه .

وخلاصة ذلك انه يشترط لتطبيق المادة ٣٢٦ عقوبات ان يحصل من الجانى تهديد اى اكراه ادبى بطريق التخويف او الوعيد وان يكون استعمال هذا التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال او اى شئ آخر^(٣) .

الركن الرابع : القصد الجنائى :

يكفى لتوافر هذا الركن ان يكون الجانى عند مقارفته فعلته عالما انه مقبل على اغتصاب مال لاحق فيه فلا يسرى النص إذا كان الفاعل يعتقد ان المال مملوك له او إذا قصد مجرد

(٢) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ٤٧٤ - والمستشار عدلى خليل المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٣) الدكتور احمد محمد ابراهيم المرجع السابق ص ٤٧٥ .

التهديد فنفحه من وجه إليه . التهديد مبلغا من المال من تلقاء نفسه لاتقاء شره ومتى توافر القصد الجنائي فلا عبرة بالبواغث التي تكون قد دفعت الجنائي إلى ارتكاب الجريمة فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكب الجريمة إلا لمجرد الرغبة في الانتقام^(٤) .

مادة ٢٢٧

— كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

— ويعاقب بالحبس إذا لم يَكُن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .

— وكل من هدد غيره شفويا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه سواء أكان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .

— وكل تهديد سواء أكان بالكتابة أم شفويا بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

تعليقات

— الفقرتان الثالثة والرابعة معدلتان بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ (الوقائع المصرية في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ - العدد ١٠) .

وقد عدلت فيهما عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على خمس جنيه) في الفقرة الثالثة و (لا تزيد على عشرين جنيها) في الفقرة الرابعة .

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٣٤

تعريف التهديد :

يمكن تعريف التهديد بأنه توجيه عبارة أو ما في حكمها إلى المجنى عليه عمدا يكون من شأنها أحداث الخوف عنده من ارتكاب جريمة أو إفساء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف إذا وجهت بالطريقة التي يعاقب عليها القانون .

ويبين من هذا التعريف أن جريمة التهديد في أية صورة من صورها تستلزم لقيامها توافر أركان ثلاثة وهي :

الركن الأول - فعل ملأى هو صدور عبارة تتضمن تهديدا بأمور معينة .

الركن الثاني - وقوع هذا الفعل بطريقة من الطرق التي بينها القانون .

الركن الثالث - توافر القصد الجنائي العام لدى المجنى (١) .

وهيما يلي تفصيل لكل ركن .

الركن الأول - فعل التهديد :

لم يتعرض القانون لبيان ما يعد تهديدا وما لا يعد كذلك والأمر في ذلك متروك لتقدير المحكمة فكل عبارة يكون من شأنها إزعاج المجنى عليه أو إلقاء الرعب في نفسه أو أحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه بشخصه أو ماله تعتبر داخله في حكم المادة محل التعليق . متى كلن الشيء المهدد به من نوع ما نص عليه في تلك المادة ولا يمنع من اعتبار القول أو الكتابة تهديدا أن تكون العبارة محوطة بشيء من الإيهام أو الغموض متى كلن من شأنها أن تحدث الأثر المقصود منها في نفس من وجهت إليه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ على التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفساء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وهو أشد أنواع التهديد خطرا لأنه ينذر المجنى عليه بخطر جسيم على نفسه أو ماله أو سمعته (١) .

والمقصود بالتهديد بإفساء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات هو إفساء أمور أو نسبة أمور لو كانت صداقة لا وجبت عقاب من أسندت إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة (٢) .

(١) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٤٢٨

(١) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٨٣

(٢) نقض ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ ص ٧٥٨

ولا يلزم أن تكون عبارات التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو ماله ولذلك فإنه يكفي للعقاب بموجبها أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده سواء أرسلها إليها فتلقاها مباشرة أو بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها هذا الآخر ثم أبلغه أو لم يبلغه أيما . هذا ولا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الآخر في توجيه رسالته قد قصد أن يقوم المرسل إليه بتبليغ المعنى بها . بل يكفي أن يثبت في حقه عدم جهله بأن الطريق الذي سلكه مخلوف بما يجب معه أن يتوقع الإنسان أن المرسل إليه بحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سوف يبلغه الرسالة^(٣) .

— الكتابة :

يشترط لتوقيع عقوبة السجن إذا توافرت الشروط الأخرى أن يكون التهديد بالكتابة ولم يقيد القانون الكتابة بوضع خاص فيصح أن يكون المكتوب خطيا وليس بذي شأن أن يوقع عليه كتابة كما يصح أن تكتب عبارات التهديد على باب أو حائط أو على متاع يرسل بطريق البريد . وقد تكون الكتابة رمزية كأن يرسم الجاني في ورقة أو على باب حائط خنجرا في الصدر أو رؤسا منفصلة عن الجسم أو حريقا مشتعلا وما إلى ذلك مما يدل على أن الجريمة التي يقصد الجاني تهديد المجنى عليه بها . ولكن يخرج من حكم المادة ٣٢٧ التهديد بفعل رمزي كأغمد خنجر في باب المجنى عليه أو وضع مواد ملتهبة وعليه كبريت على عتبة منزله^(٤) .

— الطلب أو التكليف بأمر :

عد القانون التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر أشد خطرا من التهديد البسيط . وعاقب عليه بعقوبة أشد مما لو لم يكن مصحوبه بشيء وذلك لأنه فضلا عما يترتب عليه من ازعاج خاطر المجنى عليه فإنه يكلفه بالقيام بعمل على رغم إرادته فله علاوة على التهديد معنى القهر والارغام . وقد جاء النعى على الطلب أو الأمر مطلقا وعلى ذلك فيعاقب على التهديد سواء أكلن الطلب قلنا على مال أو على شيء آخر وسواء أكلن التكليف خاصا بعمل أو باتباع عن عمل وسواء أكلن الطلب مشروع أو غير مشروع وسواء أكلن الطلب أو الأمر الحاصل التكليف به خاص بشخص المجنى عليه أو المتهم أو غيرها فيدخل في عداد الجريمة من يرسل إلى رئيس المصلحة خطبا يهدده فيه أن لم يعينه في وظيفة ومن يرسل إلى

(٣) نقض ١٩٤٢/١٢/٧ المجموعة الرسمية س ٤٣ رقم ١١٨ من ٢١٥ ونقض ١٩٥٥/٤/٢٦ مجموعة أحكام

النقض س ٦ رقم ٢٥٧ من ٨٩٤ - المرجع السابق للدكتور أحمد محمد إبراهيم من ٤٧٧

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق من ٥٣٩ وما بعدها

جله خطبا يهدده فيه بالقتل ان لم يمنع بهائمه من زراعته او ان لم يمتنع عن التكلم في حق الآخرين والدائن الذي يهدد مدينه بالتقل إذا لم يقم بسداد الدين والمؤجر الذي يهدد المستاجر إذا لم يخل الأرض^(٥) .

الركن الثاني - طرق التهديد :

يستلزم القانون في التهديد المعاقب عليه ان يقع بإحدى طريقين اما بالكتابة واما ان يكون شفويا ولكن بتوسيط شخص آخر اما التهديد الشفوي الذي يوجه إلى المهدد مباشرة دون توسيط وسيط فلا تقوم به الجريمة مهما كان الامر المهدد به خطيرا ومهما توافر لدى الجاني من قصد جنائي^(٦) .

الركن الثالث - القصد الجنائي :

يعتبر القصد الجنائي متوافرا متى علم الجاني ان اقواله او كتاباته يترتب عليها ازعاج خاطر المجنى عليه في حالة التهديد البسيط واكراهه رغم ارادته على الفعل المطلوب منه في حالة التهديد المصحوب بطلب او بتكليف بامر^(٧) .

من أحكام محكمة النقض

المواد من ٢١٢ ع وحتى ٢٢٧ ع

في الظروف المشددة :

تعريف الطريق العام :

١ - المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء اكانت ارضه مملوكة للحكومة ام للأفراد كما يعد في حكم الطريق العمومي جسم الترة المباح المرور عليه سواء اكانت هذه الترة عمومية مملوكة جسرهما للحكومة ام كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح وان الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع من الطرق العمومية هي تأمين المواصلات كما ان العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٥ عقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وانما

(٥) المستشار عدلي خليل المرجع السابق ص ١١٠ .

(٦) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٤٣٣ .

(٧) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٨٩ .

تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لا استخدامه في هذا الغرض أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣٨١/١٢/١٧) .

٢ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع في طريق عمومي مستندا في ذلك إلى المعايينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ومع ذلك أدانته المحكمة في جنابة السرقة في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/١١) .

٣ - إذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقة في الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة بطريق الاكراه ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/١/١٦) .

٤ - إن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكوناً فعلاً بل يكفي أن يكون معداً للسكنى فقط .

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/١١) .

المقصود بالليل :

٥ - إن قانون العقوبات إذ نص على الليل كظرف مشدد للسرقة ، المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ولقتل الحيوان والاضرار به ، المادة ٣٥٦ ، ولاتلاف الزراعة ، المادة ٣٦٨ ، ولانتهاك حركة ملك الغير ، المادة ٣٧٢ ، إلخ ... دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد افاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أي قبل شروق الشمس فإنه لا يكون قد اخطأ في اعتبار الواقعة متوافراً فيها ظرف الليل .

(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦) .

٦ - التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الأمر ما يبررها وإن فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أي قبل شروق الشمس وبناء على ذلك عد الحادث شروعاً في جنابة سرقة على أساس توافر ظرف الليل فإنه لا يكون قد اخطأ .

(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٤) .

٧ - يعتبر ظرف وقوع الجريمة ليلا من المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع خصوصا وانه لا يوجد تعريف قانوني ، لليل ، وبناء عليه فلا يعد من الاوجه الموجبة لنقض الحكم القاضي بالادانة في جريمة سرقة حصلت ليلا إذا لم يذكر فيها ساعة ارتكاب الجريمة .

(محكمة النقض والابرام حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ١٢١) .

في الاكراه :

٨ - من المقرر ان ظرف الاكراه في السرقة انما هو من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لا حق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من احدهم فقط ولو لم يعلم به .
(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٠) .

٩ - الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .
(نقض ١٦/٢/١٩٨٠ السنة ٢١ ص ٢٨٥) .

١٠ - اثبتت الارتباط بين السرقة والاكراه هو الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلص مما ينتجه .
(نقض ١٦/٣/١٩٨٠ السنة ٢١ ص ٢٨٩) .

١١ - من المقرر انه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بلكراه ان يكون الاكراه سابقا او مقارفا للفعل الاختلاس بل يكفي ان يكون كذلك ولو اعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاء بالشئ المختلس .
(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢) .

١٢ - انه وان كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عدة بمنزله الاكراه كما فعل في بعض المواد الاخرى إلا انه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الاكراه لان شأنه شأن الاكراه تعالما من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ومادام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها من الاكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانبين كظرف مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم - فإن مفاد ذلك ان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح ان تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح ايضا ان تكون بالتهديد باستعمال السلاح وفي اشارة المادة

٣١٤ عقوبات إلى الاكراه اطلاقا ما يكفي لأن يندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته . ويستوى في الاداة المهدد بها ان يكون سلاحا بطبيعته او بالتخصيص متى ثبت ان الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها ازره وليتخذ فيها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاض الموضوع من اى دليل او قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) .

١٣ - لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الاسلحة او الادوات التي استعملت في الاكراه ذلك لأنه ملائم ان الحكم قد اقتنع من الادلة السائفة التي اوردها بان الطاعنين كانوا يحملان اسلحة وادوات استعملوها في الاكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الاكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الاشياء .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٥) .

١٤ - لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين اصليين في جنائية السرقة بلكراه ان يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس بل يكفي في عددهم كذلك ان يرتكب كل منهم اى الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩) .

١٥ - من المقرر ان ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ولذلك فهو يسرى على كل من اسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من احدهم فقط دون الباقين .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) .

١٦ - لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٦) .

١٧ - متى كان الحكم قد انتهى إلى ان المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواه عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالظن المسروق فإحداث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي فإن ما اثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الاكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذى استخدمه المتهم وبين السرقة التى شرع في ارتكابها .

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٣) .

١٨ - إذا كان الحكم في جنائية السرقة بلكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التى ارتكبت او الفرار بالمسروق فإن

الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٤) .

١٩ - ان ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ومن المقرر ان الظروف العينية لاحقة بنفس الفعل ولذلك فهي تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها سواء اكانوا فاعلين اصليين ام شركاء وليس لاحد منهم ان يتنصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة .

٢٠ - ان استعمال القوة مع المجنى عليه او غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة ذلك يجعل السرقة بأكراه .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ١٧ ق جلسة ٢١/٤/١٩٤٧) .

٢١ - يكفي لتوافر ركن الاكراه في جريمة السرقة ان يستعمل الجاني القوة لاتمام السرقة او للفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة اصابت بالمجنى عليه فإذا اثبت الحكم ان المتهم دفع المجنى عليه فوقع على الارض وتمكن بذلك من الاستيلاء على المسروق فتطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح اما اشتراط تخلف اصابت بمن وقع عليه الاكراه فإنه لا يلزم قانونا إلا في الاحوال التي يغاز فيها العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة .

(الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٩ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٩) .

في حمل السلاح :

٢٢ - العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل سلاح ان حمل الجاني للسلاح يشد ازره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه او من يخف لنجدته ويهيء السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة وهذه العلة تتوافر بلاشك إذا كان السلاح المحمول سلاحا معدا بطبيعته للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنادق فحملة يعتبر في جميع الاحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة اما الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نسب للطاعن الاول انه كان اثناء ارتكاب السرقة مع آخرين حاملا سلاحا مخبأ ، مدية ، دون ان يدل على ان حملة لهذه المدية كان لمناسبة السرقة فإنه يكون معيبا بقصور يبطله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٢) .

٢٣ - استقر قضاء محكمة النقض على ان جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من

قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبا ايا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦) .

٢٤ - حمل السلاح في السرقة ظرف ملأى متصل بالفعل الاجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا ام شريكا ولو لم يعلم به .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧/٦/١٩٦٥) .

٢٥ - العلة التي من اجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته انما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨/٢/١٩٨٠) .

٢٦ - يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة مادام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته ، بندقية ، وقت اركاب السرقة ليلا ايا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء اكلن الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته ام عمدا بقصد السرقة .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦) .

٢٧ - يكفى في القانون لمعاقبة المتهمين في جنائية السرقة بحمل سلاح ان يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الاعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ولا يشترط ان يكون قد باشر تلك الاعمال جميعا فإذا كان هو وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على اسس ان العمل الذي قام به هو من الاعمال التي اتفقوا بها على اتمام السرقة . ولا يصح الاعتراض على ذلك بان هذا الذي كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفا ينتظر زملاءه .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩/١/١٩٤٨) .

٢٨ - ان مجرد حمل السلاح ظاهرا أو مخبا وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفا مشددا للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه ان يحمل السلاح لاي سبب من الاسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة اى ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٤٧) .

٢٩ - حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة ولو كان بسبب وظيفة المتهم ككونه خفيرا لأن العبرة في ظرف حمل السلاح هي الارهاب به وسهولة استعماله عند

اللزوم .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة حادية عشر
صفحة ٧٥) .

٣٠ - حمل اللص لسلاح نارى يعتبر ظرفا مشددا للسرقة حتى ولو كان السلاح غير
معمر ولم يكن مع المتهم ظروف (خرطوش) لحشوه بها لأن الغرض الذى يرمى إليه
المشرع هو معاقبة السارق الذى يقصد ارباب المجنى عليهم بواسطة حمله سلاحا ظاهرا
وهذا الارهاب يحدث اثره فى نفس المجنى عليه ولو كان السلاح غير معمر فضلا عن ان
لقانون قد ذهب إلى ابعد من ذلك وقضى بتشديد العقوبة ولو كان السلاح مخبا وزيادة على ما
تقدم فإن القربنية ولو كانت غير معمرة ولا يمكن استعمالها كسلاح نارى فإنها مع ذلك من
الممكن استعمالها سلاحا للهجوم ويمكن ان تحدث القتل ولذلك يجب اعتبارها من ضمن
الاسلحة التى يقصدها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات (قديم) (والمقابلة لنص المادة ٣١٦
من قانون العقوبات الحالى) .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية السنة الثالثة
والعشرون ، سنة ١٩٢٢ ، ص ١٤) .

فى الكسر والتسور :

٣١ - التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الامكن المسورة من غير ابوابها مهما
كانت طريقته .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٥٨) .

٣٢ - التسلق هو دخول الامكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت طريقته يستوى فى
ذلك استعمال سلم او الصعود على الجدار او الوثب إلى الداخل من نافذة او الهبوط إليه من
اية ناحية .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٥/٥/١٩٣٩) .

٣٣ - الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجانى اية وسيلة من
وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق فإذا كان الحكم قد اثبت ان السارقين قد استعملوا
العنف فى فتح باب مخزن ليلا باستخدام مسطرة فى نزع ، الجمع ، دون مساس بالختم
واعادته عقب السرقة فإنه لا يكون قد اخطا فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٣) .

صفة الجانى :

٣٤ - انه وإن كان صحيحا ان اختلاس الشيء بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان يكون

جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد خالف ذلك فادخل بنص صريح (المادة ٣١٧/٨ ع) في جريمة السرقة فعل الاختلاس الذي يقع من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباع هؤلاء إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة . وهذا يقتضى اعتبار الاختلاس الذي يقع من هؤلاء سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط . (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢) .

٣٥ - متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا ٤٥ شيكارة فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء . (الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢) .

في وسائل النقل :

٣٦ - لما كانت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة ، أولا منها ، على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية وتضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه بيانا لقصد الشارع من إضافة هذا النص إلى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف ، توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم ، فدل بذلك على أنه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركبها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطا لأعمال هذا النص . (الطعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤) .

٣٧ - إذا وقعت السرقة على إحدى وسائل النقل العام أو أجزاء منها وهي خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص المذكور (وأن جاز العقاب عليها أعمالا لنص آخر) لما كانت الواقعة حسبما استقرت في يقين المحكمة الاستئنافية - أخذا من أسباب حكمها وتلك التي أوردها الحكم الجزئي واعتنقها الحكم المطعون فيه - وقد وقعت على أجزاء السيارة وهي خالية من الركاب واقفة معطلة فإنها لا تخضع لحكم المادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) من قانون العقوبات وإنما تتوافر فيها كافة العناصر القانونية للجنة المعاقب عليها بالمادة ٣١٨ من القانون المذكور . (الطعن رقم ٣٦٦٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤) .

٣٨ - لما كان ما أورده الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - لا يبين منه في يقين ما إذا كانت السرقة قد ارتكبت في (قطار) وهو إحدى وسائل النقل البرية أم في مكان آخر وكان عدم تظن المحكمة إلى استظهار هذا الركن الذي ترشح له

الواقعة كما اوردتها يصم حكمها بالقصور الذى له وجه الصدارة على سائر اوجه الطعن بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ السنة ٢١ ص ١١٤) .

٣٩ - من المقرر ان السيارة الاجرة معدودة من وسائل النقل البرية في عرف الفقرة الاولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(نقض ١٦/٢/١٩٨٠ السنة ٢١ ص ٢٨٩) .

في اختلاس الاشياء المحجوز عليها :

٤٠ - يعد الشارع الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الامانة إذا لولا هذا لا كفى الشارع بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات .

(نقض ١٨/١٠/١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ٧٦٦) .

٤١ - الاختلاس في نص المادة ٣٢٣ عقوبات لا يقتصر على مدلوله المعروف في جريمة السرقة اى انتزاع الحيازة بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ .

(نقض ٨/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ص ٤٧٢) .

٤٢ - إن المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت عامة مطلقة على أن اختلاس الاشياء المحجوزة تعبير في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها وتقتضى هذا أن تعد الواقعة جنحة سرقة او جنحية سرقة تبعا للظروف التى وقعت فيها فإذا كُن المتهمون قد شرعوا اثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لاحدهم والمحجوز لصالح آخر حالة كون احدهم يحمل سلاحا فإن فعلهم يكون جنحية معاقبا عليها بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٦، ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح عليها على اساس انها جنحة .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٥/١/١٩٤٨) .

٤٣ - يصح للمحكمة ان تستند في صدد اثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات بان الاشياء التى اختلسها محجوزة إلى اقوال الحارس في هذا العلم ولا يجوز القول بان اثباته لا يكون إلا بالكتابة .

(نقض ٢٢/٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١١٥ ص ١٦٦) .

٤٤ - سواء كُن المتهم مالكا ام غير مالك للاشياء المحجوزة فهو مستحق للعقاب متى كُن الثابت في الحكم انه اختلسها مع علمه بتوقيع الحجز عليها .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ الطعن رقم ٥٦ لسنة ٩ ق) .

- في اغتصاب السندات :

٤٥ - قابلية السند للابطال لا تحول دون قيام جريمة اغتصاب السندات بالقوة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ومن المقرر ان بيع ملك الغير قابل للابطال لمصلحة المشتري وحده ولا يسرى في حق المالك الحقيقي الذي له ان يقر البيع في اى وقت ليسرى عندئذ في حقه وينقلب صحيحا في حق المشتري كما ينقلب العقد صحيحا في حق المشتري إذا الت ملكة المبيع إلى البائع بعد صدور العقد ومتى قضى بابطال العقد التزم البائع برد ما قبضه من الثمن .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ص ١٩٢) .

٤٦ - جرى نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على أن ، كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندا مثبتا أو موجد الدين أو تصرف أو براءة أو سندا ذات قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقا تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية أو اكراه احدا بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة مما تقدم أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ومفاد ذلك ان ركن الاكراه في هذه الجريمة كما يكون ماديا باستعمال القوة والعنف يكون ادبيا بطريق التهديد ويعد اكراها ادبيا كل ضغط على ارادة المجنى عليه يعطل من حرية الاختيار لديه ويرغمه على تسليم السند أو التوقيع عليه وفقا لما يتهده . وهذا التهديد يجب ان يكون على درجة من الشدة تسوغ اعتباره قرين القوة بالمقارنة لهما مما يبرر صرامة العقوبة التي يفرضها القانون لهما على حد سواء .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٦٧) .

٤٧ - من المقرر ان ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء المستندات يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة . فكما يصح ان يكون الإكراه ماديا باستعمال القوة فإنه يصح ايضا ان يكون ادبيا بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بالفشاء امور ماسة بالشرف .

(نقض ٢٤/٥/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ ص ٤٩٥) .

في ابتزاز المال بالتهديد :

٤٨ - حسب الحكم انه كشف ان الحصول على مبلغ النقود انما كان بطريق الاكراه الادبي الذي حمل والد الطفل المخطوف على دفعة لقاء اطلاق سراحه . وهو ما يتحقق به ركن التهديد في الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون العقوبات إذ ان هذا الركن

ليس له شكل معين فيستوى حصول التهديد كتابة او شفويا او بشكل رمزى طالما ان عبارة المادة سالفه الذكر قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل كل وسائل التهديد .
(نقض ١٩٧٦/١١/٧ مجموعة احكام النقض س ٢٧ ص ٨٢٩) .

٤٩ - القصد الجنائى فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى اقدم الجانى على ارتكاب الفعل عالما بانه يفتصب مالا لاحق له فيه قانونا ومتوخيا فى ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه واذن فاذا كان الواضح مما اورده الحكم ان المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلّى به المجنى عليها من المصوغات عوضا عن تلك التى قاموا بسرقتها من متجر احدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة وذلك بدافع الطمع والشره فى الحصول على مال لاحق لهم فيه قانونا وانهم اساءوا استعمال الوسيلة فى التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فان هذا الذى اورده الحكم يتحقق به القصد الجنائى .
(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٩) .

٥٠ - التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة امور خادشة للشرف فى سبيل الحصول على حق لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢١) .

٥١ - المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه ان يكون مصحوبا بفعل ملامى او ان يكون متضمنا ايقاع الامر المهدد به فى الحال بل يكفى مهما كانت وسيلته ان يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه
(الطعن رقم ١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦) .

٥٢ - يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد ان يكون الجانى وهو يقارف فعلته عالما بانه يفتصب مالا حق له فيه ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التى تكون قد دفعت الجانى الى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يترتكبها الا لمجرد الرغبة فى الانتقام والثار لنفسه للاهانة التى لحقت به من المجنى عليه .
(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/١٥) .

فى التهديد الكتابى بارتكاب جريمة (م ٣٢٧) .

٥٣ - لم توجب المادة ٣٢٧ عقوبات بصيغتها العامة ان تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على ان الجانى سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة اذا لم يجب الى طلبه بل يكفى ان يكون الجانى قد وجه التهديد كتابة الى المجنى عليه وهو مدرك اثره من حيث ايقاع الرعب فى نفسه وانه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه ان يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة

الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القلب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على أدلة ما هو مطلوب .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٤) .

٥٤ - تقدير قيام التهديد مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ولا معقب عليها في ذلك مادام استخلاصها سائفا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٦٧) .

٥٥ - المقصود بالتهديد بالفساد أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات هو الفساد أمور أو نسبة أمور لو كانت صداقة لا وجبت عقاب من أسندت إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه وهو الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦) .

٥٦ - لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تبث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه أنه بحكم صلته بالمجنى عليها سوف يبلغها الرسالة .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٥٥) .

٥٧ - القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو مدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم استنادا إلى أنه لم يثبت أنه قصد تنفيذ التهديد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٦٧) .

٥٨ - أن القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوبة بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني ارتكب التهديد وهو مدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليها مما قد يكرهها هو على أداء ما هو مطلوب .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٥٥) .

الباب التاسع

التفالس

مادة ٢٢٨

كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

- أولاً : إذا أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها .
- ثانياً : إذا اختلس أو خبا جزءاً من ماله إضراراً بدائنيه .
- ثالثاً : إذا اعترف أو جعل نفسه مديناً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهي أو عن امتناعه عن تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

مادة ٢٢٩

يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس .

مادة ٢٣٠

يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في إحدى الأحوال الآتية :

- أولاً : إذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة .
- ثانياً : إذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع .
- ثالثاً : إذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر إشهار

إفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما
يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر إشهار إفلاسه .
رابعاً : إذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

مادة ٢٢١

يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال
الآتية :

أولاً : عدم تحرير الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون
التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت
دفتره غير كاملة أو غير منظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في
المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

ثانياً : عدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من
قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم
صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

ثالثاً : عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليسة عند عدم وجود
الاعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو
ظهور عدم صحة تلك البيانات .

رابعاً : تاديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائنيه أو تمييزه
إضراراً بباقي الغرماء أو إذا سمع له بمزية خصوصية بقصد الحصول
على قبوله الصلح .

خامساً : إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح
سابق .

مادة ٢٢٢

إذا افلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس

إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للمتفالس بالتدليس إذ ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٢٨ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو باخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .

مادة ٣٢٢

ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للمتفالس بالتقصير :

أولا : إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من هذا القانون .

ثانيا : إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .
ثالثا : إذا اشتركوا في أعمال مغيرة لما في قانون نظام الشركة وصادقوا عليها .

مادة ٣٢٤

يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

مادة ٣٢٥

يعاقب الأشخاص الآتى بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانونا بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

أولا : كل شخص سرق أو أخفى أو خبا كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات أو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو

من اصوله او انسبائه الذين في درجة الفروع والاصول .

ثانيا : من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداولات الصلح بطريق الغش او يقدمون ويثبتون بطريق الغش في تفليسة سندات ديون صورية باسمهم او باسم غيرهم .

ثالثا : الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش او يشترطون لانفسهم مع المفلس او غيره مزايا خصوصية في نظير إعطاء صوتهم في مداولات الصلح او التفليسة او الوعد بإعطائه او يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم واضارا بباقي الغرماء .

رابعا : وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئا اثناء تادية وظيفتهم : ويحكم القاضي ايضا ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفي التعويضات التي تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

تعليقات وأحكام

في

التفالس

تعريف التفالس :

كل تاجر توقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الإفلاس (م ١٩٥ من قانون التجارة) والإفلاس في ذاته ليس بجريمة ولقط يترتب عليه الحرمان من بعض الحقوق ولكن يفترض في عدم مسئولية المفلس جنائيا ان إفلاسه يرجع إلى سوء الحظ او إلى خطأ يسير اما إذا اقترن الإفلاس بخطأ فاحش او بتدليس فالقانون يعاقب عليه حينئذ تحت اسم التفالس .

فالتفليس أو الإفلاس الجنائى هو حالة التاجر المتوقف عن الوفاء الذى يمكن أن يسند إليه فعل من الفعل التقصير أو من الفعل التدليس وقد بين القانون الافعال التى تميز كل نوع منهما عن الآخر^(١).

أركان التفليس الجوهرية :

يتكون التفليس سواء كان بالتقصير أو بالتدليس من ركنين جوهرين هما

١ - صفة التاجر المفلس .

٢ - حالة توقفه عن الوفاء .

(١) صفة التاجر :

لا يجوز أن يرد الإفلاس عموماً إلا على كائن له شخصية قانونية أى ذمة مستقلة كاملة كما يجب أن يكون معيناً في طلب التفليس ولا يجوز شهر إفلاس شخص إلا إذا كان تاجراً فرداً كان أو شركة والتاجر هو كل من احترف المعاملات التجارية طبقاً للمادة الأولى من القانون التجارى على ما فسرها القضاء . ومعنى ذلك أن يتخذ الشخص من القيام بالعمل التجارى مهنة له بقصد الارتزاق منها وهو ما يقتضى أن يقوم بأعمال تجارية مقصودة لذاتها بقصد الكسب وباسمه الشخصى ولحسابه وأن يعرض ذمته المالية كلها لخطر المضاربة . ولا يلزم أن تكون التجارة هى الحرفة الوحيدة للشخص كى يعتبر تاجراً كما لا يلزم أن يكون نشاطه التجارى مشروعاً أو أن يكون الإتجار غير محظور على الشخص من جانب الجهة التى يتبعها فيعتبر الموظف الحكومى تاجراً عرضة لشهر إفلاسه متى احترف التجارة ولو أن قوانين التوظيف تحظر عليه احتراف التجارة .

وعلى الأسس المتقدم لا يجوز شهر إفلاس مديرى الشركات ولا الممثلين التجاريين ماداموا لا يكسبون وصف التاجر بسبب الأعمال التجارية التى يباشرونها لحساب الشركات التى يديرونها أو المحال التى يمثلونها ولا يجوز إفلاس الشريك الموصى والشريك المساهم فى شركة ذات مسئولية محددة لأن هؤلاء جميعاً تتحدد مسئولياتهم عن ديون الشركة بمبالغ معينة أما الشريك فى شركة المخاصة فيجوز شهر إفلاسه متى كان هو تاجراً بسبب مباشرته حرفة تجارية .

ويشترط لكسب صفة التاجر بجانب احتراف التجارة أن تتوافر للمحترف اهلية هذا الاحتراف (طبقاً للمادتين ٤ ، ٥ من المجموعة التجارية) فإن الأصل أنه لا يجوز شهر

(١) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الثانى ص ٦٦١

إفلاس شخص احترف التجارة ما لم تتوافر لديه الأهلية المطلوبة^(٢) .

(٢) التوقف عن الوفاء :

يشترط أن يكون التاجر توقف عن دفع ديونه فلا يمكن وجود تفالس من غير إفلاس أى من غير توقف عن الوفاء إذ التفالس ما هو إلا إفلاس مقترن بالتقصير أو بالتدليس^(٣) .

التفالس بالتدليس :

نصت المادة ٣٢٨ عقوبات على أن كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس وأوردت الأفعال المكونة للجريمة على سبيل الحصر وهى الأفعال تنطوى على الغش والتدليس تقع من المفلس الهدف منها إلحاق الضرر بدائنيه ومن ثم فإنه يشترط في المفلس توفر قصد جنائى خاص هو اتجاه نيته إلى الأضرار بالدائنين والأفعال التى تقع من المفلس ويعتبر في حالة تفالس بالتدليس هى :

أولاً : إذا أخفى دفايره أو أعدمها أو غيرها .

ثانياً : إذا اختلس أو خبا جزء من ماله أضراراً بدائنيه .

ثالثاً : إذا اعترف أو جعل نفسه مديناً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كل ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرهما من الأوراق أو من إقراره الشفهى أو عن امتناعه عن تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

ويعاقب المتفالس بالتدليس ومن قد يكون شريكاً له في الجريمة بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات وعلى ذلك نصت المادة ٣٢٩ عقوبات ، ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة وفقاً للمادة ٤٦ عقوبات بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً^(٤) .

التفالس بالتقصير :

قسم المشرع التفالس بالتقصير إلى نوعين نوع وجوبى وأخر جوازى فأما الوجوبى فقد نصت عليه المادة ٢٣٠ ع .

(٢) الدكتور على جمال الدين عوض في الإفلاس طبعة ١٩٨٣ ص ١٦ وما بعدها

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٦٣

(٤) الدكتور ثروت عبد الرحيم في القانون التجارى طبعة ١٩٨٢ ص ١٣٣٢ .

وهو ينتج عن خطأ أو إهمال فالحش ومتى توافرت أركان الجريمة كما هي موصوفة بالنموذج الإجرامى المنصوص عليه بالمادة سالفه ائذكر تعين على القاضى توقيع العقوبة .

أما التفالس بالتقصير الجوازى فقد نصت عليه المادة ٢٣١ ع فأوردت حالات معينة على سبيل الحصر إذا ما توافرت أحداها فى تاجر اعتبر متفالس بالتقصير وترك فيها للمحكمة حرية التقدير فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى أو لا تقضى بالعقوبة كما يتراءى لها . ويلاحظ أن الفعل التفالس بالتقصير الجوازى الواردة بالمادة ٣٢١ ع تعتبر من الجرائم غير العمدية التى لا يشترط فيها توافر القصد الجنائى لدى المتهم وإنما يقوم الركن المعنوى فى الجريمة الناشئة عن فكرة الخطأ المسبب للإخلال بالأحكام التى وضعها الشارع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين يضاف إلى ذلك أن المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه فى المادة ٣٣١ عقوبات غير أنه يجوز للمتهم أن ينفى وجود هذا الفعل^(٥) .

إفلاس الشركات (م ٣٣٢ ع) :

إفلاس شركة التضامن يترتب عليه إفلاس جميع أعضائها ومن ثم يجوز معاقبة جميع الشركاء على التفالس بالتقصير كما يجوز معاقبتهم على التفالس بالتدليس غير أنه لما كان التفالس بالتدليس جريمة قصدية فلا يسأل عن هذه الجريمة إلا من ارتكب منهم الفعل بنية التدليس ومن شاركه فى ذلك .

وإفلاس شركة التوصية يترتب على إفلاس الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين الذين لا يتدخلون عادة فى أعمال الشركة وعلى هذا يسأل عن جريمة التفالس بالتقصير أو بالتدليس الشريك المتضامن وكذا الشريك الموصى الذى تدخل فى أعمال الشركة تدخلا يكون قد اتخذته عادة له أما الشريك الموصى الذى لم يتدخل فى أعمال الشركة بصفة عادة له فلا يجوز أن يعتبر متفالس بالتقصير ولا بالتدليس .

أما شركات المساهمة وشركات الحصص فلا يترتب على إفلاسها إفلاس المساهمين فيها ولا المديرين لها لأنهم ليسوا تجارا وليس المديرون إلا وكلاء ولكن القانون المصرى رأى حمالية لأموال الجمهور توقيع عقوبات التفالس بالتدليس وبالتقصير على مديرى هذه الشركات وأعضاء مجالس إدارتها^(٦) . فنص على شروط معاقبتهم بالمادة ٣٣٢ ع وكذلك نص على شروط معاقبة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين فى المادة ٣٣٣ ع .

(٥) الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤

(٦) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٦٧١

من أحكام محكمة النقض في التفالس

١ - نص المشرع في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على الفعل التفالس بالتقصير الجوازي فاورد حالات معينة على سبيل الحصر إذا توافرت احداها في تاجر اعتبر متفالس بالتقصير وترك فيها للمحكمة حرية التقدير فاجاز لها على الرغم من توافر اركان الجريمة ان تقضى او لا تقضى بالعقوبة كما يتراءى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة وعدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة .
(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤) .

٢ - إن القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية انشاء نظر جريمة الإفلاس بالتدليس ان تبحث بنفسها وتقدم ما إذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة امامها في حالة إفلاس وما إذا كان متوقفا عن الدفع وهي تتولى هذا البحث بحكم انها مكلفة باستظهار اركان الجريمة المطروحة امامها واهمها تحقق حالة الإفلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف على ان نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الاهل صريح في تخويل هذا الحق للمحكمة الجنائية فلا محل للقول بان قضاءها بالعقاب قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس من القضاء التجاري يعد إفتئنا على نصوص القانون ويترتب عليه العبث بحقوق المجلس وبضمانات الدائنين .
(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥) .

٣ - إن المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم والمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الاثبات فالمطالبة في المواد التجارية يجوز ان تكون بخطاب عادي او برسالة تليفرافية كما يجوز ان تكون في بعض الاحوال بطريق المشافهة .
(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥) .

٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على ان الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا فإن مفاد ذلك انه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الإدعاء بان الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإنهاء إفلاس المتهم قد صدر قبل

التاريخ الذى يحمله الشيك وجب ان ينظر الى هذا الشيك على انه اعطى بعد انتهاء الإفلاس
وفى وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠) .

٥ - من المقرر أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس اهليته بل تظل له اهلية
التقاضى كاملة فله ان يقاضى الغير وللغير ان يقاضيه وذلك كله باسمه شخصيا وإنما
لا يكون للأحكام التى تصدر فى هذه الدعاوى اية حجية قبل التظليسة حتى لا يضر
مجموع الدائنين بحكم لم يصدر فى مواجهة وكيلهم .

(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢) .

٦ - يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٣٥ من قانون
العقوبات ان يقررت المتهم الفعل وهو علم بأن المال الذى يسرقه او يخفيه او يخبئه من
الاموال التى تتعلق بها حق الدائنين أى انه من اموال التظليسة .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٧) .

٧ - إن تسجيل حكم إشهار الإفلاس وإن كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة فى المسائل
المدنية والتجارية على علم الكافة به وهى قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع
استقرار الحالة المعاملات إلا انها لا تصلح وحدها - دليلا على توفر العلم اليقيني بإشهار
الإفلاس والأحكام الجنائية يجب ان تؤسس على التثبت واليقين لا على الفوضى
والاحتمال

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٧) .

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

مادة ٢٢٦

يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع أو منقول وكان ذلك ناشئاً بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وأما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكاله ولا له حق التصرف فيه . وأما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . أما من شرع فى النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

ويجوز جعل الجانى فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

تعليقات وأحكام

— ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .
تعريف النصب :

النصب هو الاستيلاء على شئ مملوك بطريقة احتيالية بقصد تملك ذلك الشئ ويفهم من هذا انه لا بد فى جريمة النصب من استعمال اساليب الغش والمخادعة ولكن ليس كل غش صالحاً لأن يعد طريق احتيال يستوجب المحاكمة الجنائية فالأكاذيب والمبالغات التى تستعمل أحياناً فى المعاملات المدنية أو التجارية لترغيب الناس فى التعاقد لا تكفى لتكوين جريمة النصب وإن صح اعتبارها غشاً مدنياً^(١)

(١) الاستاذ احمد امين فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٢٢ ص ٤٩٠

أركان جريمة النصب :

تتكون جريمة النصب من أربعة أركان هي :

- ١ - استعمال طريقة من طرق الاحتيال المنصوص عليها في القانون .
- ٢ - الاستيلاء على مال الغير كله أو بعضه بدون وجه حق
- ٣ - علاقة السببية بين وسيلة الاحتيال وبين الاستيلاء على مال المجنى عليه
- ٤ - القصد الجنائي وهو أن يكون الاستيلاء بقصد سلب كل ثروة الغير أو بعضها

ولهما يلي تفصيل لازم لكل ركن

الركن الأول : استعمال طريقة من طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ ع

لوجود جريمة النصب يجب أن يحصل الاستيلاء على مال الغير بإحدى طرق التدليس الجنائي التي وردت في المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر فالاستيلاء على مال الغير بأسلوب من أساليب التدليس التي لم يعتبرها القانون ولم ينص عليها لا يعد نصبا وإن صح أن يكون سببا للأبطال المدني في التصرفات^(٢) ومفاد ذلك أن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر .

✓ وطرق الاحتيال أو وسائل التدليس الجنائي وفقا للمادة ٣٣٦ عقوبات هي :

✓ (أ) استعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريقة الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند مخالصة مزور .

(ب) اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

(جـ) التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتعرف ولا له حق التصرف فيه

ولهما يلي تفصيل لازم لكل طريقة

الطريقة الأولى . وهي استعمال طرق احتيالية

لا يكفي لتوافر الطرق الاحتيالية أن يصدر عن الجاني إدعاءات كاذبة وأن يدعمها بمظاهر خارجية وإنما يلزم أيضا أن يكون من شأن هذه الإدعاءات والإيهام بأمر من الأمور التي حددها القانون على سبيل الحصر

(٢) الدكتور عبد المهين بكر في القسم الخاص في قانون العقوبات الطبعة السابعة عام ١٩٧٧ ص ٨٦٢

وقد حددت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الغليات التي يهدف إليها الجاني من وراء استعمال الطرق الاحتيالية وحصرتها في الأمور الآتية :

- ١ - الإيهام بوجود مشروع كاذب .
- ٢ - الإيهام بوجود واقعة مزورة .
- ٣ - أحداث الأمل بحصول ربح وهمي .
- ٤ - أحداث الأمل بتسديد المبلغ الذي اخذ بطريق الاحتيال .
- ٥ - الإيهام بوجود سنددين غير صحيح أو سند مخالصة مزور .

ويوحى ظاهر النص أو المشرع قد أورد هذه الغليات على سبيل الحصر لا المثل مما لا يتصور معه قانونا الاحتيال بدونها ولكن العبارات التي استعملها مرنة وتتسع لكل الأهداف التي يسعى المحتالين إلى تحقيقها من وراء اكذابينهم . وتهدف هذه الغليات جميعا إلى حمل المجنى عليه على الاعتقاد الكاذب بوجود شيء واقع أو احتمال وجوده مستقبلا أما الشيء الواقع فهو مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور أما الشيء المحتمل فهو الحصول على ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي اخذ منه بطريق الاحتيال (٣) .

وفيما يلي المقصود بكل غلية من تلك الغليات :

- ١ - الإيهام بوجود مشروع كاذب :

وهو ينصرف إلى الإيهام بوجود عمل يتطلب اشتراك جملة اشخاص لإنجازه أو هو كل تصميم يوضع موضع التنفيذ ومن ذلك الإيهام بوجود شركة صناعية أو تجارية أو زراعية أو جمعية أو نقابة أو جهة كاذبة أو بإقامة حفلة أو استغلال اختراع موهوم أو بإقضاء مكن للعبادة أو ملجا أو باعتراف تنظيم رحلة أو جمع اكتتاب لجريدة وهمية أو توقفت عن الصدور .. وتتوسع المحاكم في تفسير المشروع الكاذب لتجعله يتضمن أوسع المعاني (٤) .

وليس بشرط أن يوهم المتهم المجنى عليه بان ثمة جهودا تبذل فعلا وإنما يكفي أن يوهمه بمجرد العزم على بذل هذه الجهود عند حلول أجل أو تحقق شرط كما لو حملته على الاعتقاد بالعزم على تأسيس شركة في تاريخ معين أو عند جمع مبلغ من المال أو لدى الحصول على تصريح السلطات العامة .

(٣) الدكتور حسني الجندى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص في جرائم الأموال طبعة ١٩٨٥ ص ٢٩٨

(٤) الدكتور عوف عبيد في جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة سبعة ١٩٧٨ ص ٤٦٧ .

ويتعين ان يكون المشروع الذى يحمل المتهم المجنى عليه على الاعتقاد بوجوده مشروعاً كاذباً ، اما إذا كان صحيحاً فقد انتفى الكذب عن سلوك المتهم واستحال ان تقوم الطرق الاحتمالية^(٥) .

٢ - الإيهام بوجود واقعة مزورة :

وهى تتسع لجميع صور الطرق الاحتمالية وينصرف معناها الضيق إلى ان ينصب الكذب على امر واحد غير صحيح ولا يكون من بين الحالات الباقية التى عدتها المادة ٣٣٦ ع . كالزعم بالمقدرة على شفاء الامراض^(٦) .

٣ - احداث الامل بحصول ربح وهى :

ويراد به إيهام المجنى عليه باحتمال حصوله على فائدة مستقبلاً فالربح هنا لا يقصد به معناه الاقتصادى وإنما يتسع مدلوله إلى مطلق الفائدة مادية كانت او معنوية مثل ذلك إيهام المجنى عليه بقدرته على تحويل النحاس إلى ذهب او الحصول على ربح من وراء إحدى الصفقات او قدرته على ضمه لعضوية إحدى الجمعيات او النوادى التى تشترط للانتماء إليها شروط معينة^(٧) .

٤ - احداث الامل بتسديد المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال :

ومثال ذلك التوصل إلى قبض مبلغ مقابل رهن شيء لا قيمة له او له قيمة ضئيلة^(٨) والفرق بين النصب وخيانة الأمانة فى هذا النطاق هو ان تسلم المال فى خيانة الأمانة يكون دائماً بناء على عقد من عقود الأمانة ناقل للحيازة المؤقتة ويستوى بعدئذ ان يكون هذا العقد سليماً غير منسوب باكاذيب ام ان يجىء نتيجة تدليس ام احتيال اما النصب فهو يتطلب دائماً الاستيلاء على مال وان يجىء تسليم المال بناء على احتيال ويستوى بعدئذ ان يكون التسليم بعقد ناقل للحيازة المؤقتة كالوديعة ام الحيازة التامة كالقرض ام حتى بدون عقد ولمجرد تمكين اليد العارضة^(٩) .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٧ ص ١٠٠١

(٦) الدكتور حسن صديق المصطفى فى قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٣٩٧

(٧) الدكتور احمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٩٠١

(٨) الدكتور محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٥٥٤

(٩) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٤٦٩

٥ - الإيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور :

وذلك كما لو قدم الجانى سندا مزورا إلى المجنى عليه وأوهمه بأن والده المتوفى كان مدينا له بقيمته وكما لو أوهم الدائن مدينه بأن حرر مخالصة لصالحه لحملة على الدفع فإذا ما دفع الدين تبين أن الورقة لا تتضمن تخالفا أو أنها موقعة بغير إمضاء الدائن أو أنها مخالصة بجزء من الدين فقط . ومن البديهي أن الإيهام يجب أن يكون متجها إلى المجنى عليه لتوليد الخلط في اعتقاده هو فإذا كان لا يشك في اهتعال الورقة وكان قد وجدت لإيهام القاضى مثلا بأنها سند دين أو مخالصة منه فإن الواقعة لا تعد نصبا وإنما يصبح الآخر نزاعا قضائيا يخضع مصيره لحكم القاضى . وقد ينطوى الفعل على جريمة تزوير إذا توفرت شروطها ولكنه لا يعد نصبا لأن من الثابت أن الإيهام في النصب يجب أن يكون هدفه المجنى عليه لا عقيدة القاضى (١٠) .

ومما ينبغي ملاحظته على صور الإيهام المبينة آنفا أنه لا يشترط لتوافرها أن تكون الواقعة المزعومة لا أثر لها من الحقيقة بل تنطبق المادة ٣٣٦ ولو كان لإدعاء الجانى نصيب من الحقيقة . فإذا ادعى شخص بصلته برئيس معين تبرر له قضاء حاجة فلا يفلت من العقاب ولو كان له بهذا الرئيس صلة مدامت لا تبرر تنفيذا ما أوهم به المجنى عليه كذلك يعتبر الفاعل مرتكبا لجريمة النصب ولو تحقق الوعد أو الربح الذى منى به المجنى عليه وإنما من غير الواقعة المكذوبة . كما إذا ادعى بقدرته على شفاء المجنى عليه أو إلحاقه بوظيفته ثم شفى عرضا أو الحق بالوظيفة مصادفة وتقع الجريمة ولو كان في قدرة الفاعل تحقيق ما ادعاه متى كانت نيته قد انصرفت إلى الاستيلاء على مال المجنى عليه دون القيام بما وعد به (١١) .

الطريقة الثانية : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة :

يكفى أن يكون النصب قد استخدم في الاستيلاء على المال المسلوب اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولا يشترط اجتماع الأمرين معا وهذه الطريقة وحدها كافية لتكوين جريمة النصب دون أن يكون اتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة مقترنا بطريقة من الطرق الاحتمالية السابق بيانها وإنما يشترط فقط أن يكون بين استعمال الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة وتسليم المال المسلوب رابطة سببية ويراد باتخاذ اسم كاذب أن ينتحل الشخص لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي سواء كان ذلك الاسم لشخص آخر أو خياليا .

(١٠) الدكتور عبد المهيم بكر المرجع السابق ص ٨٧٢

(١١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٥٤

اما اتخاذ صفة غير صحيحة فيراد به انتحال لقب او وظيفة او عمل او نسب غير حقيقي كان يدعى شخص انه قريب فلان او انه وزير مالية كذا او انه محصل شركة كذا او رئيس محكمة او ضابط بوليس إلخ ولا يدخل في اتخاذ صفة كاذبة إدعاء حالة او اهلية او علاقة تكتسب حقا قانونيا لمن يدعى انه دائن المجنى عليه ويحصل منه بهذه الصفة على نقود لا يرتكب نصبا ومن يدعى انه مالك شيء ضائع وتسليمه بهذه الصفة لا يعد نصبا^(١٢).

— ويلزم هنا عدم الخلط بين إدعاء الصفة غير الصحيحة وبين إساءة استعمال صفة حقيقية عالة بالجاني وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون ثمة إدعاء لصفة غير صحيحة ولكن استغلال من المجنى لصفة حقيقية يمكن ان تقوم مع الوسيلة الاولى وهى الطرق الاحتيالية اما الصفة غير الصحيحة فتكفى وحدها لقيام النصب .

كما وان اتخاذ الصفة غير الصحيحة يختلف عن الزعم الذى تقوم به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات فهذا الأخير يصدر عن الموظف على أساس ان العمل الذى طلب الجعل او أخذه لأدائه او للامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية .

اما الزعم القائم على انتحال صفة صحيحة فهو منبت الصلة بالوظيفة التى يشغلها الجاني فلا تتوافر جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب^(١٣).

الطريقة الثالثة : التصرف فى مال ثابت او منقول ليس ملكا للمتصرف ولأله حق التصرف فيه :

وهذه الطريقة تتطلب اجتماع عنصرين معا اولهما التصرف فى عقار او منقول وثانيهما الا يكون ملكا للجاني ولأله حق التصرف فيه وذلك على التفصيل التالى :

اولا - التصرف فى عقار او منقول :

التصرف المقصود من النص يخضع فى تحديده لقواعد القانون المدنى التى تعتبر تصرفا فى الشيء ببيعه او تقرير حقوق عينية اصلية عليه كالانتفاع والارتفاق او حقوق عينية تبعية كالرهن التامينى والحيازى اما ترتيب حقوق شخصية مثل تاجير الشيء او إعارته او إيداعه لدى الغير (إذا كان منقولا) فلا يعد تصرفا فيه وإن جاز ان يعد نصبا إذا توافرت فيه الطرق الاحتيالية او انتحال الصفة او الاسم الكاذب^(١٤).

(١٢) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٩٤ .

(١٣) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٣٢٥ .

(١٤) الدكتور رعوف عبید المرجع السابق ص ٤٧٣ .

ثانيا - ان يكون العقار او المنقول غير مملوك للمتصرف ولاله حق التصرف فيه كان تكون العين مملوكة لشخص آخر او موقوفة لكن يجب اجتماع الامرين معا اى عدم الملك وعدم حق التصرف فقد لا يكون المتصرف مالكا للعين ولكنه وكيل عن الملك وله بمقتضى الوكالة حق البيع او الرهن الخ وقد يكون الشخص مالكا وله حق التصرف ولكنه ممنوع من استعمال هذا الحق نفسه لقصر او حجز فاذا تصرف فلا يعاقب بمقتضى هذه الفقرة ولو اضر تصرفه بالغير والتصرف يجب ان يكون مقترنا بسوء القصد اى بنية سلب مال الغير فاذا تصرف شخص فى عقار او منقول مملوك للغير بحسن نية معتقدا انه ملكه او ان له حق التصرف فيبيع فلا يعاقب عليه . والتصرف فى مال الغير على هذه الصورة كاف لتكوين الجريمة ولو لم يكن هذا التصرف مصحوبا بطرق احتيالية^(١٥) .

— مالك العقار الذى تصرف فيه بتصرف لم يشهر بتسجيله :-

وفقا لنص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى فإن التصرف فى حق عينى عقارى لا ينقل بذاته هذا الحق وإنما يتوقف ذلك على شهره عن طريق تسجيله وقد اكدت هذا الحكم المادة ٩٣٤ من القانون المدنى وليس للتسجيل اثر رجعى اى انه اذا سجل التصرف انتقل الحق العينى من تاريخ التسجيل لا من تاريخ التصرف والنتيجة الحتمية لذلك ان ملك العقار الذى تصرف فيه بالبيع مثلا ولم يسجل تصرفه يبقى مالكا له فاذا تصرف فيه ثانية لا يعتبر تصرفه واردا على مال لا يملكه . ومن ثم لا يرتكب بهذا التصرف نصبا بهذه الوسيلة . ولا يغير من هذا الحكم ان يسجل المتصرف إليه الاول عقده فى تاريخ لاحق على التصرف الثانى ذلك انه ليس للتسجيل وكما سبق اثر رجعى ومن ثم يعتبر المتصرف انه كان مالكا لعقاره وقت التصرف الثانى .

اما اذا سجل التصرف الاول ثم صدر التصرف الثانى فقد ارتكب المتصرف بذلك نصبا إذ قد زالت ملكيته وقت التصرف الثانى وانقضى بزوالها حقه فى التصرف^(١٦) .

الركن الثانى - الاستيلاء على مال الغير كله او بعضه بدون وجه حق :

الركن الثانى هو بحسب نص المادة ٣٣٦ ع التوصل إلى الاستيلاء على نقود او عروض او سندات دين او سندات مخالصة او اى متاع منقول ويكون ذلك بتسليم المجنى عليه لهذه الاشياء بنفسه وهذا الركن هو الذى يميز النصب عن السرقة . ويستفاد من هذا ان النصب

(١٥) الاستاذ احمد امين المرجع السابق ص ٤٩٧ .

(١٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٠٢٢ .

لا يقع إلا على منقول سواء كان ذلك المنقول مالا أو متاعا آخر أو سندات مثبتة لحقوق شخصية أو عينية الخ وأنه لا يمكن أن يقع على عقار . كما وإن النصب لا يقع إلا على شيء فإذا توصل شخص بطريق الاحتيال إلى الحصول على وعد شفوي فلا يعد ذلك نصبا لكن يصبح أن يعد الحصول على ذلك الوعد شروعا في نصب إذا كان الوعد قائما على تسليم مال أو نحوه في المستقبل . ولا بد أن يكون الشيء المسلوب بطريق النصب متقوما أي ذا قيمة ويصبح أن يعد جزءا من ثروة المجنى عليه فلا يكفى أن تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية كخطاب أو نحوه .

— وتسليم الشيء المسلوب يكون عادة إلى المتهم نفسه وهذا ما نص عليه القانون لأنه هو الأصل ولكن التسليم لشخص ثالث غير المتهم لا يمنع من وقوع الجريمة متى كان ذلك التسليم نتيجة الطرق الاحتيالية التي استعملها المتهم والأصل للخلاص من العقوبة بهذه الطريقة وليس من الضروري أن يكون المتهم قد استغل شخصيا من النصب بل يعاقب ولو كانت فائدة النصب علنية على غيره وتتم الجريمة بحصول التسليم من جانب المجنى عليه والاستيلاء من جانب المتهم فإذا رد المتهم بعد ذلك الشيء المسلوب فذلك لا يؤثر على الجريمة لأن الرد لم يقع إلا بعد تعلمها^(١٧) .

— اثبات التسليم —

يجوز اثبات التسليم في النصب بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن ولو جاوزت قيمة المال محل التسليم الذي قرش ذلك أنه وإن كان القاضي الجنائي مقيد في الأصل بقيود الإثبات المدنية في اثبات المسائل غير الجنائية (م ٢٢٥ إجراءات) إلا أنه إذا كان الفعل المعاقب عليه هو نفس الواقعة المراد اثباتها فلا محل للتقيد بهذه القيود إذ أن الغش نحو القانون يجوز اثباته بكافة الطرق فضلا عن توافر مانع حينئذ من الحصول على كتابة بسبب خوف المستلم من الوقوع تحت طائلة العقاب وهو في النصب بوجه خاص يكون عادة على درجة كبيرة من الحذر^(١٨) .

الركن الثالث — رابطة السببية : —

يجب أن يكون بين وسيلة التدليس التي لجأ إليها المتهم وتسليم الأشياء الذي حصل رابطة سببية وهذا يقتضى أولاً أن يكون التسليم لاحقا على استعمال التدليس كما يشترط

(١٧) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٩٨ وما بعدها .

(١٨) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٤٨٧ .

لذلك أيضاً أن يكون الوسيلة من شأنها أن تؤدي إلى تسليم المال . ويلاحظ أن علاقة السببية لا تتوافر ولو توافرت وسيلة من وسائل التدليس إذا لم يخدع بها المجنى عليه وإنما سلم المال تحت تأثير عامل آخر^(١٨) .

الركن الرابع - القصد الجنائي :-

النصب من الجرائم التي تتطلب نية خاصة فلا يعتبر القصد الجنائي موجوداً إلا إذا توافرت نية الأضرار والملاذ محل التعليق تنص صراحة على اشتراط أن يكون الاستيلاء بقصد سلب كل ثروة الغير أو بعضها أي بقصد تملك الشيء المسلوب أو تملكه للغير وحرمان صاحبه منه فلا جريمة إذا كان النصب واقعاً على سبيل المزاح وبنية رد الشيء المسلوب إلى صاحبه فوراً أو إذا كان المتهم قد لجأ إلى النصب ليسترد شيئاً مملوكاً له من يد غاصبه ولو أن في ذلك مخالفة للمبدأ المقرر وهو أنه لا يجوز لشخص أن ينتزع حقه بنفسه . ولكن لا يجوز لدائن أن يلجأ إلى النصب توصلًا إلى الحصول على دينه من مدينه كما أنه لا يجوز له أن يسرق مال مدينه سداداً لدينه . لأن حق الدائن متعلق بذمة المدين وليس قائماً على عين معينة . وجريمة النصب بطبيعتها قائمة على الغش وهذا مستفاد من قول الشارع (وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير الخ) بمعنى أنه يجب أن يكون المتهم قد قصد خدع المجنى عليه بالوسائل التي استعملها معه وهذا المعنى يصدق على كل طرق النصب المنصوص عليها بالمادة أما إذا كان المتهم نفسه مخدوعاً بمعنى أنه كان يعتقد نفع المشروع أو صحة الوقائع أو صحة السند أو أنه هو الملك الحقيقي إلخ فلا جريمة ولا عقاب ولو ترتب على فعله ضياع ثروة الغير والعبرة في كل هذا بحالة المتهم النفسية واعتقاده الشخصي لا بإمكان وقوع الأمور أو المشروعات من حيث هي فإذا كان الشخص يعتقد حقيقة بإمكان تحويل النحاس إلى ذهب ووجد من يمدّه بالمال لهذا الغرض ثم أخفق في عمله فلا عقاب عليه لإنعدام سوء القصد^(١٩) .

عقوبة النصب :-

عقوبة النصب هي الحبس . كما يعاقب على الشروع في النصب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كما قرر النص عقوبة تكميلية جوازية يحكم بها فوق تلك العقوبة الأصلية في حالة العود وهي الوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ويلاحظ أن الجريمة الجديدة التي يكون الجاني بها عائدًا قد تكون نصباً كاملاً وقد تكون شروعا فيه وفي الحالتين يجوز توقيع عقوبة مراقبة البوليس^(٢٠) .

(١٨) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٦٥ .

(١٩) الأستاذ أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٠٠ .

(٢٠) الدكتور رمسيس بهنام في القسم الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٥٣٣ .

من أحكام محكمة النقض

في النصب

— في أركان جريمة النصب : —

١ - جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .
(الطعن رقم ٧٣٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢) .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها لما كان ذلك وكن يبين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه استدل على ما أسنده إلى الطاعن بمجرد القول بأنه أوهم المجنى عليهما بإمكان مساعدتهما في السفر إلى الخارج وهي عبارة مرسله غير ظاهرة منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملزمة بهذا الدليل الملما شاملاً حتى يهتدى لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليهما للعمل ولما هو مقرر من أن في تأكيد صحتها - لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . ومن ثم فإنه كن يجب على الحكم - على هدى ما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من المتهم - الطاعن - فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهما مما

حملهما على التسليم في مالهما فإذا هو قصر في البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -
كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة
بالحكم الأمر الذي يعيبه القصور .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١) .

— في الطرق الاحتيالية : —

٣ - جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها
أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع
المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو
بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف لما كان ذلك وكانت جريمة النصب باستعمال
طرق احتيالية لا تتحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بلغ قائلها في توكيد
صحتها حتى تآثر بها المجنى عليه بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال
مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

لما كان ذلك وكلن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح
للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها المتهم (الطاعن) في تدعيم مزاعمه ولم يبين
حقيقة العقد الذي حرره والذي قلل الحكم عنه أنه دعم كذب الطاعن وهل كان صحيحاً أم
مزوراً وهل رمى المتهم من تحريره خداع المجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله وآثره
في إيهام المجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ الطاعن بناء عليه مما يعيب الحكم
بالقصور الذي يعجز محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما
يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١) .

٤ - أن مجرد الأقوال - والإدعاءات الكاذبة - مهما بلغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي
وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون
الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه الإعتقاد بصحته .

(الطعن رقم ٧٣٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢) .

٥ - وإن كانت الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب لتحقيق جريمة
النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو
إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة
٣٣٦ من قانون العقوبات . ومادامت محكمة الموضوع في الدعوى المطروحة قد استخلصت
في حدود سلطتها وبأسباب سائغة أن المشروع الذي عرضه المطعون ضده الأول على

الطاعن للعقل - والذي من أجله حصل المطعون ضده الأول من الطاعن على شيك بمبلغ خمسة آلاف جنيه كسمسة هو مشروع حقيقي جدى فإن ارتكن جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) .

٦ - الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب واستعمال الجانى لها يعد عملاً من الأعمال التنفيذية وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المحكوم عليه الآخر . وادى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع المبلغ فإن الحكم إذا اعتبر الطاعن فاعلاً أصلياً في الجريمة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠) .

٧ - إن سوء استعمال الموظف لوظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية الذى ينخدع بها المجنى عليه كما إن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وإدعاءاته المكتوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التى تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات . وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠) .

٨ - إن جريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدور الجانى أن يحقق ما ادعاه مادامت نيته قد انصرفت في الحقيقة إلى الاستيلاء على مال المجنى عليهم بدون القيلم بما وعد به .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٢) .

٩ - أنه يعد من الطرق الاحتيالية في جريمة النصب أن يستعين المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب في أحد البنوك تودع به الأموال التى يساهم بها في مشروعه وإسباغه أهمية ضخمة على الشركة التى أنشأها ويتولى إدارتها وذلك بتعدد أوجه نشاطها وإعداد مقر فخم لها الآن مثل هذه المظاهر هي مما يؤثر في عقلية الجمهور .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٢) .

١٠ - يتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به إذ يكفي إبداء الموظف استعداداً للقيام بالعمل الذى لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمناً زعمه ذلك الاختصاص .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦) .

١١ - إذا كانت الواقعة التى اثبتها الحكم في حق المتهم هي أنه تظاهر بالشراء من

المجنى عليها وسلومها على البيع ووصل إلى تحديد ثمن معين ثم إستعلن على تأييد هذه المزاعم المكذوبة باعطائها ورقة ذات عشرة جنيها وكلفها بصرفها ثم عاد إليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فإخذت المجنى عليها وسلمته الورقة - وهي تملك فيها جنيهاين - فأخذها وهرب .. فإن هذه الوقائع إذا ثبتت في حق المتهم وصحت نسبتها إليه تكون قانونا جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩) .

١٢ - إذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يبتغى السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعمه مبلغا ووقع سندات بما يوازى قيمة باقي الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنزل عن الحجز حتى إذا ما تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التي يعد لها ما تأخذه ليحصل على المخالصة فإن هذا يكفى بذاته لأن يعتبر من المظاهر الخارجية المؤيدة لمزاعمه مما تتوفر به الطرق الاحتمالية .
(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠) .

١٣ - متى قلم المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وب بنفس قيمة السند فإندع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فإن هذا مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب .
(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١) .

١٤ - إن القانون قد نص على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات فمادامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقى جدى فإن أركن جريمة النصب لا تكون متوافرة .
(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٤/١٤) .

١٥ - إذا كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء الزوجة من العقم وأخذ يحدث أصواتاً مختلفة يسميها بأسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعلويذ وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهاً على عدة دفعات فهذه الأفعال يتوافر بها ركن الطرق الاحتمالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وتكون بذلك جريمة النصب متوافرة من

وقائع الاحتيال التي وقعت على المجنى عليه ملام انه قد اثبت حدوثها جميعا في خلال فترة حددها ولم تمضي عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .
(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١) .

١٦ - إن ركن الاحتيال في جريمة النصب لا يتوافر فقط باستعانة الجاني في تاييد اكلابيه على المجنى عليه باشخاص آخرين او بمكاتب مزورة بل هو يكون متوافرا كذلك إذا استعلن الجاني باى مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه فإذا تظاهر المتهم بالتصالح بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم في اغراضه واتخذ لذلك عدته من كتابات وبخور ثم اخذ يتحدث إلى بيضة ويرد على نفسه باصوات مختلفة ليلقى في روع المجنى عليهم انه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على مالهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فإنه يعد مرتكبا لجريمة النصب .
(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤/١٢) .

١٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن من سلطته أن يعينه بوظيفة في احد البنوك (البنك البلجيكي) وايد دعواه باوراق تشهد باطلا بانها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تامينا لهذه الواقعة تكون جريمة النصب . لأن ما ادعاه المتهم للتأثير في المجنى عليه من القدرة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كلن غير صحيح والاوراق التي قدمها له ليدعم بها مدعاه إنما كانت مزورة . وبهذا تتحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .
(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٤) .

● اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة :-

١٨ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكبا الفعل المكون لجريمة النصب إذ أن انتحال صفة غير صحيحة يكفى لقيام ركن الاحتيال فإذا كلن الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن اتخاذه كذبا صفة الوكالة عن زوج المجنى عليها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة فإنه إذ دانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١) .

١٩ - لما كلن الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولاخيه المرحوم ... وقت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق المدني وهو مالم تجرده هذه الأخيرة وكلن مباشرة

المدعى عليه الاول وورثة اخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفّر بذاته جريمة وإن ترتب عليه قانوناً عدم قبول تلك الإجراءات شكلاً لرفعها من غير ذى صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية .
(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩) .

٢٠ - من المقرر من انتحال صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن الاحتيل وإذ كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انتحال أولهما صفة ضابط المباحث والثاني صفة الشرطى السرى والتوصل بذلك إلى الاستيلاء على نقود المجنى عليه وهو ما تتوافر به عناصر جريمة النصب التى دأبها بها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .
(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٤) .

٢١ - إن ادعاء الصفة الكاذبة يكفى وحده لتوافر ركن الاحتيل دون حاجة إلى الفعل خارجية أو مظاهر احتيل أخرى تعزز هذا الادعاء .
(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦) .

٢٢ - متى كن الحكم قد أثبت على المتهم ادعاءه بأنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطلقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب بما انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذى طلبه فإنه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيل في جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة .
(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٢) .

٢٣ - إن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن الاحتيل المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية فإذا كن المتهم قد اخذ لنفسه صفة تلجرووسيط وتوصل بذلك إلى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كبيرون عن صفة فإنه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٦) .

٢٤ - متى كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانوناً من اتخاذ الاسم في باب النصب إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع .
(الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩) .

٢٥ - إن القول بأن انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل اتعاب يتقاضاها منهم لا يكفى لعدده مرتكبا جريمة النصب على اعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاولة مهنة الطب بغير حق ليس صحيحا على إطلاقه فإنه إذا استعمل المتهم لكى يستولى على مال المرضى طرقا احتيالية لحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لو لا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت العناصر القانونية لجريمة النصب متوافرة في حقه واذن فإن إدارة المتهم مستوصفا للعلاج وظهوره وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب وانتحال شخصية دكتور اجنبى وتكلمه بلهجة اجنبية للإيهام بأنه هو ذلك الدكتور ثم انتحال اسم دكتور آخر وارثاؤه معطفا ابيض كما يرتدى الأطباء وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لإيهامهم بأنه يفحصهم واستعانت به امرأة تستقبلهم وتقدمهم إليه على أنه هو الدكتور - كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتيالية إذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون إليه اتعابا ما كانوا ليدفعوها إلا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢) .

٢٦ - إن مما يدخل في دائرة انتحال الصفة الكاذبة ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير لأن عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الراى إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافا لصفات غير صحيحة يكفى وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطحب باستعمال أى طرق احتيالية .

(الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/١) .

٢٧ - لا يلزم لتكوين جريمة التوصل إلى الاستيلاء على نقود بواسطة اتخاذ صفة غير صحيحة أن يستعمل المتهم طرقا احتيالية أخرى لتتوفر بذلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) .

(محكمة النقض والإبرام حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة عشرة صفحة

(١٢٨) .

● التصرف في مال ليس ملكا للمتصرف :

٢٨ - يكفى لقيام جريمة النصب بطريق التصرف في الاموال الثابتة او المنقولة ان يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه . وان يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له فتصح الإدانة ولو لم يكن الملك الحقيقي للمال الذى حصل فيه التصرف معروفا . فإذا كانت محكمة الموضوع كما هو الحال في الدعوى المثلثة قد عرضت إلى المستندات التي قدمها المتهم لإثبات ملكيته لما باع ومحصلتها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما

أشارت إليه في حكمها استخلاصا لا شائبة فيه أن الأرض التي باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا له حق التصرف فيها وأن ما أعده من المستندات لإثبات ملكيته لها صوري لا حقيقة له . واستخلصت أيضا أن المتهم كلن يعلم عدم ملكيته لما باعه . وأنه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه لذلك الذي أثبتته الحكم كاف في بيان جريمة النصب التي دان المتهم بها ولما كان هذا الذي انتهى إليه الحكم - فيما سلف - من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي لها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كلن ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن نطاق الاقتضاء العقلي والمنطقي لا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مدام استخلاصا سائفا ، فإن ما ساقه الطاعن في شأن اطراح المحكمة لدلالة حكم مرسى المزداد في اثبات ملكيته للعقل لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٥/٤ - السنة ٣١ ص ٥٦٧) .

٢٩ . لا تتحقق جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثبت ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه إلا باجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقل المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (الثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقل ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقل الذي تصرف فيه . وما إذا كلن له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البين - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كلن في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٨) .

٣٠ - إذا كلن يكفى لتكوين جريمة الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه . وإن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له إلا أنه لا تصح إدانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته بصفته فاعلا أو شريكا .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) .

٣١ - التصرف في مال ثبت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه - في مجال تطبيق المادة ٣٣٦/١ من قانون العقوبات - ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضا التصرفات الأخرى ولما كلن الحكم قد استخلص أن الطاعن لا يملك القدر

الذى تصرف فيه للمدعية بالحق المدنى فإنه لا يجديه القول بان نيتهما قد انصرفت إلى اعتبار هذا العقد رهنا لدين لها عليه .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) .

٣٢ - متى كلن الحكم فيه قد عرض لما اثاره الطاعن بشأن عدم توافر اركان جريمة النصب التى دانه بها تاسيسا على حقه فى التصرف للغير فيما آل إليه بمقتضى عقود عرفية و اوضح الحكم ان الطاعن لم يكن ملاكاً للأرض التى تصرف فيها بالبيع وكن على علم بعدم ملكية البائع له بشىء من تلك الأرض و انتهى إلى أنه قد تصرف فيما لا يملك ودون أن يكون له حق التصرف و أن ما اثاره يوفى فى حقه الاحتيل الذى تتحقق به جريمة النصب التى دانه بها . فإن ما أثبتته الحكم فى هذا الصدد يتفق وصحيح القانون .

(نقض ١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٠ ص ٦٦٧) .

٣٣ - إن مجرد التصرف فى مال ثبت أو منقول ليس ملاكاً للمتصرف و لاله حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيل التى تتحقق باى منها وحدة جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩) .

٣٤ - يشترط للعقاب فى جريمة النصب بطريق التصرف فى ملك ليس للمتصرف فيه حق التصرف فيه أن يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيل لسلب الثروة فإذا لم يكن هناك احتيل بل كلن تسليم المال ممن سلمه عن بينة بحقيقة الأمر فلا جريمة .

(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٠) .

٣٥ - يكفى لقيام جريمة النصب بطريقة التصرف فى الاموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه . و أن يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له فتصح الادانة ولو لم يكن المالك الحقيقى للمال الذى حصل فيه التصرف معروفا .

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/١٤) .

٣٦ - لأجل أن يكون البيع الثانى مكونا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل أو تنقيح حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٠/٢٠) .

● التسليم :

٣٧ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذى اراد الجانى الحصول عليه مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق

الاحتياالية ولما كان الحكم قد استخلص من القوال المجنى عليه انه سلم الطاعن الاول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل ان يعمد الطاعنان إلى استعمال الطرق الاحتياالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من القوال المجنى عليه بجلسة المحكمة فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع ادانتها عن جريمة التزوير .
(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢) .

٣٨ - إذا كان الحكم الذى دان المتهمين بجريمتى النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتياالية التى استخدمها وبين تسليم المال لهما وكان ايراد هذا البيان الجوهري واجبا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى فإن الحكم يكون مشوبا بالتصور . متعينا لنقضه .
(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٩) .

٣٩ - ان جريمة النصب بالتخلل صفة كلابية لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هى التى خدعت المجنى عليه وحملتة على تسليم المال للمتهم .
(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤) .

● فى الضرر :

٤٠ - يكفى لتحقق جريمة النصب ان يكون الضرر محتمل الوقوع .
(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠) .

٤١ - ان مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف فى مال ثابت او منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ ع (قديم) بعض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الأخرى التعاقد او على صاحب الشئ الواقع فيه التصرف فمن رهن منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرتهن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرر فعلا بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .
(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٦/٨) .

● فى القصد الجنائى :

٤٢ - القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ملأه قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

٤٣ - ان جريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدور الجاني ان يحقق ما ادعاه مداامت نيته قد انصرفت في الحقيقة إلى الاستيلاء على مال المجنى عليهم دون القيام بما وعد به .
(نقض جلسة ١٢/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٤ ص ١٤١٢) .

٤٤ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب على استقلال مدام الحكم قد اورد الوقائع بما يدل على ان مراد المتهمين كلن ظاهرا وهو اقراراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .
(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩) .

في الشروع :

٤٥ - يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه حتى ولو فطن الأخير إلى احتيال الجاني فكشفه او داخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع عن تسليمه المال .
(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .

٤٦ - الاصل ان مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معلقا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه إلى احتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال او سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه ولما كان المجنى عليه في هذه الدعوى حسبما وقفت وقلعها عنده هو المرشد السرى الذي لم يكشف ان الشيك مزور إلا بعد ضبطه . وقد كان الغرض من عمل الكمين اصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل في نقد اجنبى . فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذى كان مقصودا اصلا بهذا الاحتمال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه وانخداعه بها مدام ان الجريمة قد وقفت عند حد الشروع ومداامت الطرق الاحتيالية التى استعملها الجاني من شأنها ان تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ومداامت ان الجريمة قد دخل اثرها لسبب لا دخل لارادة الجاني فيه .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩) .

٤٧ - يتحقق الشروع في النصب بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه ولما كلن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله ان الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اعدا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على بنك امريكا فرع سويسرا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد الذى تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى ابلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مسابقة المتهمين وتقديم احد المرشدين السريين لهم على انه المشتري للشيك واعدوا كمينا باحد الفنادق لضبطهم وبعد ان زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بما يقابل قيمة الشيك وتم

اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق قاموا بضبط أولهما وهو يسلم الشيك إلى المرشد السرى ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط أن الشيك مزور فإن ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيلان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي معرفة في القانون . (الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢) .

٤٨ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل أما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة إلى موظفي مؤسسة مديرية التحرير تاييدا لمزاعمه الكاذبة بتوريد أجهزة استقبال إذاعية لاسلكية للاستيلاء على قيمتها إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هي فطنة الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

(نقض جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٦ من ٢٠٨) .

في الإثبات :

٤٩ - لم يجعل القانون الجنائي لإثبات النصب طريقا خاصا .

(نقض جلسة ١٩٧٦/٣/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٠ من ٦٠) .

٥٠ - يجوز الإثبات بالبينة فيما قلم على الغش من الجرائم لأن ذلك مما يندرج تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي فإذا استولى شخص بطريق النصب على نقود يزيد مقدارها على ما تجوز البينة فيه من امرأة في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مريبة . فالبينة جائزة .

(نقض جلسة ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد للقانونية جـ ١ ق ١٩٠ من ٢٢٤) .

● أحكام متنوعة :

٥١ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يمحو جريمة النصب بعد تمامها وإنما يصح أن يكون سببا لتخفيف العقاب فقط وهذا امر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون وجه للطعن في الحكم بطريق النقض . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/٣٠) .

٥٢ - أن تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يمحو تلك الجريمة ولا يخلو مسئولية المتهم من المسئولية الجنائية .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨) .

٥٣ - للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والمجنى عليه فيما بينهما من أوراق فإذا اعتبرت المحكمة أن الواقعة تكون جريمة نصب لأن المجنى عليه لم يسلم المبلغ إلى المتهم إلا تحت تأثير الطرق الاحتيالية التي استعملها هذا المتهم ولم تعتبر بالمستند الذي قدمه المتهم الموقع من المجنى عليه والوارد فيه أن المبلغ المذكور به إنما هو سلفة .. مدلة على ذلك بما يدل عليه فذلك من حقها .
(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨) .

٥٤ - تخلص المتهم مع المجنى عليه في جريمة نصب لا يمنع من توقيع العقاب على المتهم متى كانت الجريمة قد تمت .
(نقض ١٩٢٩/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج - ١ ق ٢٧٧ ص ٢٢٢) .

٥٥ - يجوز الإثبات بالبينة فيما يشب على النصب وفيما قام على الغش لأنهما يندرجان تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتلبي كحالة ما إذا تحصل شخص على نقود ويزيد مقدارها عما تجوز البينة فيه من امرأة في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مريبة .
(محكمة النقض ٧ مارس ١٩٢٩ رقم ٤٤٢ ص ٨٢٠ السنة التاسعة) .

٥٦ - إذا غش المشتري البائع في العملة المدفوعة ثمناً سواء كان الغش واقعاً في نوع العملة (بأن قدم للبائع نقوداً من نيكل وإدعى بأنها من فضة أو كان قدم له أوراقاً من (بنك نوت) أصبحت لاغية لقيمة لها أو أوراق (بنك نوت) من عملة أجنبية لا قيمة لها بالمرّة فلا يمكن اعتبار هذه الوقائع من أحوال النصب المعاقب عليها قانوناً .
(محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية - ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ رقم ٢٤٨ - ص ٣٦٦ السنة السابقة) .

٥٧ - إن جريمة النصب لا تتوفر قانوناً إلا إذا اتخذ شخص صفة كاذبة أو استعمل طرقاً احتيالية للحصول على استلام أو التنازل عن شيء من الأشياء التي حددتها المادة ٤٠٥ عقوبات فرنسي فإذا اتخذ شخص صفة كاذبة واستعمل طرقاً احتيالية ليحمل آخر على أن يركبه في سيارته مثلاً من الكيلو مترات فلا تكون المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي متوفرة أركانها لأنه لم يستلم شيئاً من الأشياء المبينة بالمادة المذكورة .
(محكمة نقض وإبرام باريس - ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ورقم ١٨٥ - ص ٢٤١ - السنة الثالثة) .

٥٨ - إن الكذب البسيط ولو كان تحريراً وغير مصحوب بطرق احتيالية لا يكون جريمة النصب مثل ذلك تأكيد المقترض كذباً بأنه لا يوجد أي رهن على العقار ملكه وكذا تأكيد زوجة المتهم ذلك عندما طولبت بالتوقيع على العقد بصفتها متضامنة له لا يمكن

اعتباره كأنه صادر من شخص أجنبي لتأييد أقوال المتهم والباسها مسحة الصديق .
(محكمة استئناف ديجون - ٥ فبراير سنة ١٩٢٠ - رقم ٤٩١ ص ٩٢١ - السنة العاشرة) .

٥٩ - اعطى شخص آخر ورقة مالية - كثيرة ليبدلها بأوراق اصغر قيمة فابدلها بقيمة دون قيمتها الحقيقية واحتفظ بالباقي وكانت الورقة ذات خمسين جنياً فادعى أنها ذات عشرة جنياً دفعها لصاحب الورقة وأبقى لنفسه الأربعين . قالت المحكمة أن لا سرقة لأنه لا اختلاس بالمعنى القانوني في مادة السرقة لأن المتهم استلم الورقة برضاء صاحبها وأنه لا تبديد لأن المادة ٢٩٦ عقوبات إنما نصت على عقود ليست المعارضة منها ، وأنه لا نصب لأنه لم يكن من عمل المتهم ما يصح أن يدعى بالطرق الاحتيالية بالمعنى القانوني في مادة النصب .

(محكمة المنيا وجزئية - ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ - رقم ٤٨ - ص ١٥١ - السنة الثانية) .

٦٠ - (أ) لا يشترط لتوفير جريمة النصب نية جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفى لها الركن الأول الذي يستفاد من العلم والقصد والذي أشار إليه قانون العقوبات في المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) بعبارة (لسلب كل ثروة الغير أو بعضها) .
(ب) لا يشترط أن يذكر ركن القصد صراحة في الحكم بل يكفى أن يستفاد من الوقائع التي يثبتها الحكم .

(ج) ان جريمة النصب لا تتم بمجرد ادعاءات كاذبة بل يشترط لها وجود طرق احتيالية من شأنها أن تجعل هذه الادعاءات محلاً للتطبيق .
(محكمة النقض والإبرام - أول مارس سنة ١٩٢٢ - رقم ١٥٦ - ص ٤٦٧ - السنة الثانية) .

٦١ - الطرق الاحتيالية الوارد ذكرها في المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) هي من الوقائع التي لا يمكن تعيينها أو تخصيصها بل للمحكمة تقديرها بحسب ظروف كل قضية وأحوال الأشخاص الواقعة عليهم فيصح أن يعتبر احتيالا على أحد الناس ما لا يعتبر كذلك بالنسبة إلى غيره .

(محكمة جنايات بنى سويف - ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ - رقم ٤٢٢ - ص ٦٨٩ - السنة السابعة) .

٦٢ - (أ) في الطرق الاحتيالية لابد مع الادلاء لوقائع كاذبة من استعمال وسائل الخدعة والتفريب بالمجنى عليه . ويدخل في هذه الوسائل استخدام أشخاص يستعين بهم المتهم في التعمية على المجنى عليه

(ب) إذا حصل بعض الوقائع الاحتمالية من المتهم واستعلن فيها بأشخاص آخرين في سبيل التفجير بالمجنى عليه وداخل هذا الأخير الخوف من هؤلاء الأشخاص المسخرين من جانب المجنى عليه فسلم المبلغ إلى المتهم بسبب تخوفه ليكون أمانة تحت يده فلا يعتبر هذا التسليم تسليمًا بالمعنى القانوني مكوناً لجريمة النصب لأنه يجب في التسليم أن تقوم فيه رابطة السببية بينه وبين الطرق الاحتمالية وأن يكون التسليم نتيجة مباشرة للطرق الاحتمالية .

(ج) تسليم المبلغ أمانة من المجنى عليه للمتهم يجعل المجنى عليه هو المالك قانوناً للمبلغ وتعتبر يد المتهم يداً نيابية نائبة عن المجنى عليه .

(د) إذا سلم المتهم المبلغ لشريك له وهو أحد الأشخاص الذين استخدمهم للتفجير بالمجنى عليه ورضى المجنى عليه بهذا التسليم رضاً ضمنيّاً وعمل المتهم بعد ذلك على استخدام وسائل احتمالية ثلاثة على التسليم إقناعاً للمجنى عليه بأن تسليم المبلغ للشريك في محله . اعتبر هذا التسليم صلباً من المجنى عليه لشريك المتهم وأنه حاصل عقب الطرق الاحتمالية المتقدمة عليه وعلى ذلك فالسببية بين التسليم والطرق الاحتمالية قائمة .

(هـ) بعد تسليم قانونيها مكوناً لجريمة النصب تسليم المبلغ لشريك المتهم .

(و) لا يعفى المتهم من عقوبة جريمة النصب إذا تلوّث المجنى عليه في اشتراكه مع المتهم في الواقعة المزورة التي دارت حولها الطرق الاحتمالية وكانت هذه الواقعة المزورة مما يؤخذ عليها قانون العقوبات .

(محكمة مصر الابتدائية الأهلية - ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٧ - رقم ٦٣٥ - ص ٥٥٨٢ - النسبة الثامنة) .

٦٣ - أوهم شخص آخر أنه ملك لجاموسة فباعها له وقبض ثمنها (ويظهر أنه لم يسلمه إياها) ثم تبين أن الجاموسة مملوكة لغيره فضاغ على المشتري الثمن . قضت محكمة النقض بأنه لا عيب قانوناً لأن الإيهام بالملكية مجرد كذب لا يمكن اعتباره طرقيّاً احتمالية بالمعنى المنصوص عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

(محكمة النقض والإبرام - ٢ مارس سنة ١٩٢١ - رقم ١ - ص ١ - السنة الثانية) .

٦٤ - من أهم أركان جريمة النصب استعمال طرق احتمالية فإذا لم تبين المحكمة الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهم واستندت في حكمها على مجرد أقواله الكاذبة كن هناك خلافاً في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم موجباً للنقض .

(محكمة النقض والإبرام - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ - رقم ١٤ ص ٦٣ - السنة الثانية) .

٦٥ - (١) من أهم شخصاً أن في وسعه أن يعينه عمدة إذا أعطاه نقوداً يدفعها رشوة

للمدير ثم اثر في عقابه بضربه ميعدا له ليجمعه بالمدير ليسمع منه انه سيساعده كلن ذلك من قبل الطرق الاحتيالية التي من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(ب) ان تلوث المجنى عليه بالجريمة التي اتخذها المتهم وسيلة للاحتيال عليه ولسلب ملكه لا يعفى المتهم الاصل من العقوبة .

(محكمة النقض والإبرام - ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ - رقم ١٩٦ - ص ٢٦٢ - السنة الثالثة) .

٦٦ - اتهم خادم طبيب روحاني بالاشتراك مع مخدميه في النصب وحكم عليه بالعقوبة . طعن في الحكم وقال بانه ما كان يعلم بان مخدميه يستعمل طرقاً احتيالية وان الحكم الاستثنائي لم يثبت في صلبه علمه بذلك ليتوفر ركن سوء النية ومحكمة النقض حكمت بنقض الحكم وببراءة المتهم بناء على ان ركن سوء النية غير متوفر .

(محكمة النقض والإبرام - ٦ مارس سنة ١٩٢٢ - رقم ٩ - ص ١١ - السنة الرابعة) .

٦٧ - ان الشهادات الطبية الكاذبة التي يحررها طبيب لعمال بقصد تسهيل قبضهم مرتباتهم بدعوى اصابتهم في اثناء قادية عملهم باصابات تشفع لهم في اقتصاد مرتباتهم بلا عمل بغير حق تجعل الطبيب شريكاً بطريق المعاونة والمساعدة مع العمال في جريمة النصب والاحتيال على المحل الذي صرف للعمل مرتباتهم .

(محكمة نقض وإبرام باريس - ١٨ يونية سنة ١٩٢٥ - رقم ١٥٠ - ص ١٩٣ - السنة السادسة) .

٦٨ - من اوهم امرأة بان في امكانه ان يسحر لها ليصلحها مع زوجها وكانت صفة المتهم الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليه بصدق المتهم فيما ادعاه كلن مرتكباً جريمة . النصب والتحليل والحكم الذي يبين له الوقائع وهذه الاركلن يكون وافي ولا يقبل النقض .

(محكمة النقض والإبرام - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ٧٧ - ص ١٠٨ - السنة السادسة) .

٦٩ - باع شخص لآخر بصلا بعد ان شحنه لاحدى المحطات وطلب من ناظر المحطة اعتبار المشتري مالكا للبصل ثم عاد بعد ذلك وصدر الرسالة لشخص آخر . ورفعت عليه دعوى الجنحة المباشرة بتهمة النصب وقد قررت المحكمة ما ياتى :

ان الواقعة لا علق عليها إذا ان المتهم لم يتخذ طرقاً احتيالية لانه كان يملك البصل المودع بالمحطة . والقول بانه باع منقولاً لا يملكه غير صحيح لانه كان يملكه وقت البيع ايضاً اما التصرف فيه بعد ذلك فاما انه يعتبر جريمة تبديد إذا اعتبر ان صفة حيازته للبصل المبيع قد تغيرت منه إلى المشتري وهو ما تقضى به احكام النقض الفرنسية . واما ان

يكون جريمة السرقة إذا اعتبر ان حيازته قد زالت نهائياً عن البصل .
(محكمة المنيا الكلية - ١٢ ابريل سنة ١٩٢٠ - رقم ٤٤٩ - ص ٨٨٢ - السنة العاشرة) .

٧٠ - (١) إذا لم يبين الحكم الوسائل الاحتمالية التي استعملها المتهم في تهمة النصب المنسوبة إليه وجب نقض الحكم .

(ب) إذا لم تحدد النيابة بالضبط تاريخ ارتكاب الجريمة ولم تذكر المحكمة في حكمها ذات التاريخ وجب نقض الحكم لان ذكر التاريخ يهم المتهم للدفاع عن نفسه .
(محكمة النقض والإبرام - ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ - رقم ٢٢٦ - ص ٤٢٢ - السنة الرابعة) .

٧١ - رفعت الدعوى العمومية على شخص وطلبت النيابة عقابه اصلياً باعتباره سارقاً . واحتياطياً باعتباره مختلساً وطلبت محكمة الجنج الاستئنافية باعتبار الواقعة نصباً دون ان تشير في حكمها إلى مادة النصب ودون ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملت في ارتكاب الجريمة . فقررت محكمة النقض بانه لا يحق للمحكمة تغيير وصف التهمة دون ان تنبه الدفاع إلى ذلك كما انه من الواجب على المحكمة ان تبين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهم في ارتكاب جريمة النصب لأنها ركن من أركانها وقضت بقبول النقض .

(محكمة النقض والإبرام - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ - رقم ١٠٢ - ص ٤٩٩ - السنة الأولى) .

٧٢ - يرتكب جريمة النصب والاحتيال التاجر الذي يسعى لبيع محله التجارى بثمن فالحش فيحرر بياناً كاذباً عن ارباح وهمية لمحله التجارى وينشر هذا على صفحات الجرائد ويوجه بين الناس بواسطة سمسرة ليستدرج بهذه الوسائل الاحتمالية المشتري لدفع ثمن غير مناسبت مع قيمة العمل .

(محكمة السين - ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ٥٩٦ - ص ٧١٧ - السنة الخامسة) .

٧٣ - إذا لم يبين الحكم الصادر بالإدانة الطرق الاحتمالية التي استعملها المحكوم عليه ولم يكن ظاهراً من الحكم ايضاً ان كل طرق الاحتيال سابقة على الاستيلاء على المال كما يقضى به القانون بحيث لولاها لما حصل الاستلام ام ان هذه الطرق لاحقة على تسليم المال كان الحكم غير مبين للوقائع بياناً كافياً ويتعين نقضه .

(محكمة النقض والإبرام - ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ١٧٩ - ص ٢٢٥ - السنة السادسة) .

٧٤ - عند الحكم بالإدانة والعقوبة على شخص في تهمة توصله بالاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ما من شخص بان اوهمه بانه سيسحر له . يجب بيان طرق الاحتيال التي استعلن

بها المتهم على تأييد مزاعمه وكل من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليها لصدق المتهم فإذا خلا الحكم من بيان ذلك كلن ناقصاً ويتعين نقضه .

(محكمة النقض والإبرام - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ١٧٨ - ص ١٠٩ - السنة السابعة) .

٧٥ - يعد مرتكباً جريمة النصب والاحتيال البائع الذى يستعين بالغير ويستعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المشتري وحمله بطريق الغش والتدليس على دفع ثمن أعلى من ثمن العين التى يبيعها له بحيث لو علم المشتري بالحقيقة لما دفع الثمن الذى اشترى به .

(محكمة السين بباريس - ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ - رقم ١٤٥٦) .

٧٦ - ان المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) وان كلنت لا تنطبق على الأشخاص الذين يقتصرون على مجرد ترك الغير متأثراً باعتقاد غير صحيح وكل ذلك سبباً في الحصول على مال . إلا إنه إذا ثبت ان شخصاً اراد عمداً بسوء قصد ان يبعث في نفس ذلك الغير هذا الاعتقاد غير الصحيح فإن عمله هذا يعد عملاً إيجابياً من شأنه ان يجعله انه اتخذ لنفسه صفة كاذبة مما ترتب عليه حصوله على مبلغ .

(محكمة أسبوط الكلية - ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رقم ١٢٢ - ص ١٧٢ - السنة الثالثة) .

٧٧ - يعد مرتكباً جريمة النصب من توصل إلى سلب مال الغير بالاحتيال بان اعلن في نشره طبعها ووزعها على الجمهور بأنه يعالج الامراض العصبية كالصرع والجنون ويمنع شر القرينة ويسهل الحمل ويقطع الباسور واهما ان صناعته معالجة المرض وهو بعيد عن صناعة الطب وتوصل بهذه الصفة الكاذبة إلى الحصول على النقود لمن وقعوا في شرك حيلته .

(محكمة النقض والإبرام - أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ - رقم ٣٥٤ ص ٤١٢ السنة الخامسة) .

٧٨ - ان تظاهر شخص بأنه يعرف الامراض وطرق علاجها وفي الحمل الوسائل المؤدية له لا يكون الطرق الاحتيالية المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) لان ذلك مجرد كذب لا عقاب عليه غير ان استعانة الجاني بأشخاص آخرين لتأييد أقواله يجعل ادعاءاته الكاذبة في حكم طرق الاحتيال .

(محكمة أسبوط الابتدائية - ١٤ يوليو سنة ١٩٢٥ رقم ٤٩٧ - ص ٨٠٨ - السنة السادسة) .

٧٩ - من توصل إلى الاستيلاء على مبلغ من شخص بان اوهمه بان في قدرته إعادة زوجته إليه واعطاه لهذا الغرض حجلاً وثلاث ورقات للبخور واستعلن على تأييد مزاعمه

بإعداد منزله لمقابلته الجمهور متظاهراً بأنه يمكنه القيام بأعمال سحرية مقابل أجر ومن شأن ذلك توليد اعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق المتهم خصوصاً إذا كان للمتهم صفة دينية تساعد على هذا الاعتقاد كان هذا نصباً يدخل تحت حكم المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) .

(محكمة النقض والإبرام - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ٤٨٢ ص ٧٩١ - السنة السادسة) .

٨٠ - من المقرر قضاء أن الأكاذيب وحدها تكفي لتكوين الطرق الاحتيالية إذا كانت صفة من صدرت عنه تحمل على الثقة به وتصديق أقواله . وصفة الشريك للزوج من الصفات التي تحمل على الثقة بأقوال الشريك . فالشريك الذي يوهم زوجة شريكه بأنه موافد من قبل زوجها لأخذ أوراق لتوصيلها إليه لوجود شركة تجارية بينهما وتسليمه أوراقاً وعقوداً بناء على هذا التأكيد وعلى هذه الصفة كذباً يعتبر مرتكباً جريمة النصب .

(محكمة النقض والإبرام - ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ - رقم ٤٢٤ - ص ٦٨١ - السنة السابعة) .

٨١ - الشخص الذي يتخذ له كذباً صفة غير حقيقية ويدعى أنه ابن عم سلطان مراكش كى يوهم التجار والأشخاص الذي يعمل معهم على أنه من ذوى الشرف واليسار كى يتمكن من الاستيلاء على ما يمكنه الحصول عليه من نقود وبضائع وتوصل بالفعل بناء على هذه الطريقة الاحتيالية ونزوله في اللوكاندة الفخمة واستصحابه بمن يوهم به أن له منزلة ومقاماً عظيماً ويتزين بملابس حسنة متظاهراً بالفخمة والبذخ في الصرف والتأثير على من يتعامل معهم فأثرت هذه الحيل عليهم وصدقوه واستولوا بهذه الطرق الاحتيالية على أموالهم وبضائعهم يعتبر نصباً ينطبق عليه أحكام المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم) لتوفر جميع أركان جريمة النصب .

(محكمة النقض والإبرام - ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ١٧٥ - ص ٢٢١ - السنة السادسة) .

٨٢ - ولو أن النصب بطريقة اتخذ صفة كاذبة يكفى فيه لتكوين ركن الاحتيال اتخذ الصفة غير الصحيحة ولو لم تكن مصحوبة بطرق احتيالية أخرى إلا أنه يلزم على كل حال أن يكون بين الذى لجأ إليه المتهم مهما كانت صورته وتسليم النقود التى حصل الاستيلاء عليها رابطة سببية .

(محكمة النقض والإبرام - ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ - رقم ٤٢٠ - ص ٨٢٥ - السنة العاشرة) .

٨٣ - (١) أن جريمة النصب لا يكون لها وجود إلا إذا استعملت طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب كادعاء المتهم كذباً تدخله في القضاء لمصلحة

المجنى عليه وان تكون هذه الطرق قد اثرت بالفعل في ذهن المجنى عليه وجعلته ينصاع إلى اعطاء ما اعطى .

(ب) ان مركز المتهم لا يغنى عن الطرق الاحتيالية إلا إذا حصل افراط المتهم في استغلال هذا المركز واقتربت باكاذيب قد يلبسها هذا المركز ثوب الصدق المؤثر على ذهن المجنى عليه .

(محكمة جنايات مصر - نوفمبر سنة ١٩٢٥ - رقم ١٩٤ - ص ٢٤٥ - السنة السادسة) .

٨٤ - (١) اوهم شخص آخر ان له نفوذ لدى قضاة المحكمة المختلطة وقدمه بالفعل إلى بعضهم وحصل بواسطة هذا الإيهام المصحوب بعمل خارجي على مبلغ ما على سبيل الرشوة واغتاله لنفسه فعدت محكمة النقض والإبرام هذا من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات (قديم) .

(ب) ان تلوث المجنى عليه بالجريمة التي استعلن بها المتهم للاحتيال عليه وسلم ماله لا يعفى المتهم الاصيل من العقوبة وكل ما يمكن ان ينجم عن تلوث المجنى عليه بجريمة الرشوة انه يصبح غير محق قانوناً بمطالبة الوسيط في الرشوة برد ما اخذه منه على ذمتها لان سبب التعاقد محرم قانوناً .

(محكمة النقض والإبرام - ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ - رقم ٢١٩ - ص ٢٨٧ - السنة الثالثة) .

٨٥ - تعاقب المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات (القديم) من توصل إلى سلب مال الغير بالتصرف في مال ثابت او منقول ليس ملكاً له وليس له حق التصرف فيه . ويشترط لتوافر اركان هذه الجريمة ان يكون عقد البيع ناقلاً للملكية بحسب احكام القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ التي تنص على وجوب اشهار العقود بواسطة تسجيلها ونص على انه يترتب على عدم تسجيلها ان الحقوق لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزال لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى غيرهم فإذا ثبت للمحكمة ان عقد البيع الاول غير ناقل للملك قانوناً فلا يكون ثمة وجه لتطبيق حكم المادة ٢٩٣ عقوبات (قديم والمقابلة لنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الحالي) على من تصرف في ملكه مرتين .

(محكمة منفلوط الجزئية - ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ - رقم ٤٥٢ - ص ٥٥٣ - السنة الخامسة) .

٨٦ - يعد نصباً إدعاء الشخص انه له دراية بعلم الكيمياء تجعله قادراً على تحويل المعادن إلى ذهب واستيلائه على نقود من آخر لاستحضار الأدوات اللازمة .
(حكم محكمة النقض والإبرام ١٠ يناير سنة ١٩١٤ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ٦٦) .

٨٧ - يجب أن يكون الإحتيال سابقاً على الإستيلاء ومؤثراً فيه .
(نقض وإبرام ٢٤ / ١٠ / ١٩١٤ مجلة الشرائع عدد ٦٦) .

٨٨ - وكذلك يعد نصباً من يرهن بسوء نية حلي من نحس على أنها ذهب .
(دمياط الجزئية ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ مجلة الشرائع ٢ عدد ٩٠) .

٨٩ - من الطرق الإحتيالية ما إذا قدم المتهم للمجنى عليه أوراقاً مزورة وبهذه الطريقة لوهمه بصحة إدعائه وتحصل منه على المبلغ .
(نقض وإبرام أول إبريل سنة ١٩١٦ مجلة الشرائع ص ٤٧٤) .

٩٠ - إذا لوهم شخص شخصاً آخر أنه قدار على استحضار الجن الذي يستخدمهم لمعونته في قضاء ما يحتاج إليه من الإرشاد إلى الكنوز أو شفاء الأمراض أو التفريق بين الأشخاص فنخدع بذلك المجنى عليه واقتنع بصحتها ببساطة عقله وشدة تعلقه بمثل هذه المسائل وإشتغاله بها فاعتقد أن الكنز القاتل عنه المتهم مدفون حقيقة في بيته ودفع له تحت هذا التأثير ما طلبه من النقود فإن هذه الواقعة تعد نصباً .
(نقض وإبرام ٨ يناير سنة ١٩١٧ مجلة الشرائع ٤ العدد ٧٣ ص ٢٦٦) .

٩١ - إذا ادعى شخص كذباً ملكيته لشيء فلقد حصل العنور عليه وأبد أقواله بشهادة شخص آخر وتوصل بذلك إلى الإستيلاء على الشيء المذكور عد ذلك نصباً بطرق إحتيالية .
(منوف ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٧ ص ٥ ص ٨٩) .

٩٢ - يعد مرتكباً لجريمة النصب والإحتيال البائع الذي يستعين بالغير ويستعمل طرقاً إحتيالية من شأنها إيهام المشتري وحمله بطريق الغش والتدليس على دفع ثمن أعلى من ثمن العين التي يبيعها له بحيث لو علم المشتري بالحقيقة لما دفع الثمن الذي اشترى به .

(محكمة السين ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهليين ص ١١٨ عدد ١٥٦) .

٩٣ - لا يعتبر مرتكباً جريمة النصب أو الشروع في النصب . الشخص الذي يؤكد للغير بأن حالة البلد المالية سيئة وينصح ببيع سندات الحكومة ليشتري بدلها أسهما من شركة له مصلحة فيها . لو لينتفع بسعرة صلفتي البيع والشراء مثل هذه الأقوال تعتبر مجرد كذب وليس فيها شيء من الوسائل الإحتيالية التي اعتبرها الشارع ركناً من أركان جريمة النصب أو جريمة الشروع في النصب للاستيلاء على مال الغير أما إذا ثبت أن المتهم

إستعلن لخدع المجنى عليهم بأوراق كاذبة أو بأوراق سورية فإن العقاب يحل لتوفر أركان الجريمة .

(محكمة بزنسون بفرنسا أول يوليو سنة ١٩٢٤ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهليين ص ٥٨٦ العدد ٤٨٤) .

٩٤ - يعد مرتكباً لجريمة النصب من أعلن في نشرة طبعتها ووزعها على الجمهور أنه يعالج الأمراض العصبية كالصرع والجنون ويمنع شر القرينه وسهل الحمل ويقطع البسور وأما لن صناعته معالجة المرض وهو بعيد عن صناعة الطب وتوصل بهذه الصفة الكاذبة إلى الحصول على نقود ممن وقفوا في شركة .

(نقض وإبرام جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ص ٤١٢) .

٩٥ - إن الشهادات الطبية الكاذبة التي يحررها طبيب لعمل بقصد تسهيل قبضهم مرتباتهم بدعوى إصابتهم في أثناء تادية عملهم بإصابات تشفع لهم في إقتضاء مرتباتهم بلا عمل بغير حق تجعل الطبيب شريكاً بطريق المعاونة والمساعدة مع العمل في جريمة النصب والإحتيال على المحل الذي صرف للعمل مرتباتهم .

(نقض وإبرام ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهليين ٦ ص ١٩٢ العدد ١٥٠) .

٩٦ - من توصل إلى الاستيلاء على مبلغ من شخص بان لوهمه بان في قدرته إعادة زوجة إليه وأعطاه لهذا الغرض حجاباً وثلاث ورقات للبخور وإستعلن على تأييد مزاعمه بأعداد منزله لمقبلة الجمهور متظاهراً بأنه يمكنه القيام بأعمال سحرية مقبل أجر . ومن شأن ذلك توكيد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصديق المتهم خصوصاً إذا كان للمتهم صفة دينية تساعد على هذا الاعتقاد كلن هذا نصياً يدخل تحت حكم المادة ٣٣٦ عقوبات .

(نقض وإبرام ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهليين ص ٨٩١ العدد ٤٨٢) .

٩٧ - الطرق الإحتيالية الوارد ذكرها في المادة ٣٣٦ عقوبات هي من الوقائع التي لا يمكن تعيينها أو تخصيصها بل للمحكمة تقديرها بحسب ظروف كل قضية وأحوال الأشخاص الواقعة عندهم فيصح أن يعتبر إحتيالاً على أحد الناس ما لا يعتبر كذلك بالنسبة إلى غيره .

(جنایات بنی سویف ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهليين ٧ ص ٦٨٩ العدد ٤٢٣ - ومجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية العدد ٢٢) .

٩٨ - متى كانت واقعة النصب بحسب ما اثبتتها الحكم المطعون فيه خالية مما يدل على

إستعمال التهم لطرق احتيالية لوهم بها المجنى عليه وتوصل تحت تأثير الإيهام بها للاستيلاء منه على المبلغ المدعى بالاستيلاء عليه بطريق النصب فلا جريمة .
(نقض وإبرام ٢٤٢٧/٤٦ ق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩) .

٩٩ - رد المبلغ الذى إستولى عليه المتهم بطريق الإحتيال لا يمحو جريمة النصب بعد تعلمها وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب فقط وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون وجهاً للطعن في الحكم بطريق النقض .
(نقض وإبرام ٢١/٤ ق ٣١-إبريل سنة ١٩٢٤ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ١٥ من ٢٠ العدد ١٢) .

١٠٠ - إذا أخذ شخص من آخر مبلغاً ليأتى له بشيء المسروق منه فعمله هذا هو مجرد كذب ولا يعد وحده نصباً إذ لا بد من إجراءات من شأنها التمويه على المجنى عليه وجعله يعتقد صحته الأمر الذى ينتحله المتهم .
(حكم محكمة الإستئناف الاهلية ٤ مايو سنة ١٩٠٥ مجلة الإستقلال ٤ من ٤٣١) .

١٠١ - إذا صدرت من المتهم إلى المجنى عليه أقوال كاذبة وكانت هذه الأقوال غير مقرونة بطرق احتيالية ولم تترك في نفس المجنى عليه تأثيراً يتأثر به التأثير القوى الذى يمكن الجانى من أن يسلبه نقوده فهذا لا يكون جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات .
(نقض وإبرام ٢١ مارس سنة ١٩٢١ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ٢٢ العدد ١٢) .

١٠٢ - لإمكان تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات يجب إثبات أن المتهم إستعمل مع المجنى عليه من الطرق الاحتيالية ما كلن من شأنه غش هذا الأخير وتضليله فلا عقاب على صراف اخذ نقوداً من شخص ليسعى له في نقل تكليف الاطيلن التى إشتراها من إسم البائع لأن مجرد كون المتهم صرافاً لا يمكن إعتباره من الطرق الاحتيالية إذ هذه وظيفته الثابتة وهو لم يتخذ له صفة كاذبة لويات عملاً إيجابياً من شأنه إيهام المجنى عليه بنفوذ لا يملكه .
(نقض وإبرام ٥٥٧/٥٦ ق ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ٢٩ العدد ٦٢) .

١٠٣ - لا تتم جريمة النصب بمجرد صدور أقوال كاذبة من المتهم إذا لم تكن مقرونة بطرق احتيالية .

فالادعاءات الكاذبة مهما كلن بها من المهارة والإغراء ومهما كلن فيها من مشروع وهمى قصد به سلب مال الغير إذا لم تكن مصحوبة بأعمال خارجية أو عمل ملدى أو تدخل شخصى ثالث قصد المساعدة على تصديق المشروع الوهمى فلا عقوبة عليها .

إن الكذب مجرداً عن أى ظروف أخرى لا عقوبة عليه كما أن الكذب بالكتابة إذا لم يكن مصحوباً بعمل خارجي أو عمل ملای لا عقوبة عليه .

(الزقازيق الكلية ٨ يوليو سنة ١٩٣١ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ١٢ ص ٨٨٤ ع ٤٣٦) .

١٠٤ - يعد متصفاً بصفة غير حقيقية ومرتكباً جريمة النصب الشخص الذي يذهب إلى زوجة أخرى ويقول لها كذباً إنه مكلف من زوجها بأن يأخذ منها جنينين لتوصيلهما إليه .
(نقض وإبرام ٧ يوليو سنة ١٩٠٤ مجلة الإستقلال ٣ ص ٢٥٤) .

١٠٥ - يعتبر نصباً حصول المتهم على تذكرة ترام مجانية بتسمية بغير اسمه وإتخاذ صفة او وظيفة كاذبة .

(حكم إسكندرية في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٠ ص ٢٢٢) .

١٠٦ - الصفة غير الصحيحة ليست الإدعاء بمهارة او مقدرة بل إتخاذ وظيفة ولقب ليس لمديها .

(نقض وإبرام ٣ يونيو سنة ١٩١١ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٢ العدد ١٢٧) .

١٠٧ - كذلك يعتبر نصباً إدعاء شخص كذباً أنه مدير عام لإدارة وهمية وإعلانه عن وظائف وإستيلائه على نقود بهذه الطريقة بدعوى انها تامينات من طلبى الإستخدام .
(نقض وإبرام ٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ مجلة الشرائع ٢ العدد ٧٢) .

١٠٨ - إنتحال شخص صفة الوكالة عن آخر يعتبر إتخاذ الصفة كاذبه فمن يتوجه إلى أى شخص وغيره بأنه موحد من والده لأخذ حماله ليبيعه يعتبر نصباً .
(نقض وإبرام ٢٥ إبريل سنة ١٩١٥ مجلة الشرائع ٢ ص ٢٨٣) .

١٠٩ - من إدعى الوكالة كذباً عن شخص وإستولى بذلك على مال فقد ارتكب جريمة النصب وحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .
(نقض وإبرام ٥٨٩/٧ ق جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٧) .

١١٠ - يعتبر نصباً إدعاء الشخص كذباً بأن ورقة بنكنوت وجدت هي ملكه ومصادرة اخر له على هذا القول .

(نقض وإبرام ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ٣ ص ٢٦٤٢ ع ١٩٦) .

١١١ - كذلك يعتبر نصباً إدعاء شخص معرفته معالجة الامراض وتظاهره بالبيكم

وتأييد شخص آخر له في إدعاء وحصوله على نقود من المجنى عليه بهذه الطريقة .
(حكم أسبوط ١٤ يوليو سنة ١٩٢٥ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهلية ص ٨٠٨ ع ٤٩٧) .

١١٢ - الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب موكول تقديرها للمحكمة فيصح ان ما يعتبر احتيالا على شخص لا يعتبر احتيالا على غيره .
(جنايات بنى سويف ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية العدد ٢٢ - نقض وإبرام أول مارس سنة ١٩٢٨) .

١١٣ - يجوز الإثبات بالبينة في الجرائم القائمة على الغش لأن ذلك مما يندرج تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي فإذا استولى شخص بطريق النصب على نقود يزيد مقدارها على ما تجوز فيه سماع شهادة الشهود والأخذ بالقرائن - من امرأة في سبيل إحضار زوجها الغائب غيبة مربية فالبينة جائزة .
(نقض وإبرام ٩٥٢/٤٦ ق في ٧ مارس سنة ١٩٢٩) .

١١٤ - يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية إذا اضطحب بأعمال خارجية او مادية تحمل على الإعتقاد بصحته .
(نقض وإبرام ٢٤١٩/٢ ق في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهلية ص ٢٧٨ العدد ١٨٤) .

١١٥ - (أ) لا يشترط لتوافر جريمة النصب نية جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفى لها الركن الأول الذي يستفاد من العمل والقصد الذي أشار إليه قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ عقوبات بعبارة (لسلب ثروة الغير او بعضها)
(ب) لا يشترط ان يذكر ركن القصد صراحة في الحكم بل يكفى ان يستفاد من الوقائع التي ينتبها الحكم .

(نقض وإبرام أول مارس سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهليين ٢ ص ٤٦٧ العدد ١٥٦) .

١١٦ - لا يكفى لبيان واقعة النصب القول بأن المتهم استعمل طرق النصب والاحتيال على فلان حتى تحصل منه على أربعة جنهات بل . ب إيضاح الأعمال التي عدتها محكمة الموضوع مكونة لجريمة النصب . كي تتمكن بذلك محكمة النقض والإبرام من ملاحظة صحة تطبيق القانون .

(نقض وإبرام ١١ مارس سنة ١٩٠٥ مجلة الإستقلال ٤ ص ٢١٢)

● من احكام النقض الحديث :

١١٧ - تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات رهن بوقوع إحتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله

عدم تحقق الطرق الإحتيالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كذاب او واقعة مزورة او غير ذلك من الامور المبينة على سبل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات .
(الطعن رقم ٦٠٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) .

١١٨ - جريمة النصب توافرها رهن بوقوع إحتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله .
(الطعن رقم ٦٠٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .

١١٩ - مجرد الاقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ فيها مبدئها لا تتحقق بها الطرق الإحتيالية في النصب .

تحقق الطرق الإحتيالية في النصب شرطه ان يكون الكذب مصحوباً باعمال ملادية ومظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على تصديقه
(الطعن رقم ٦٠٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .

١٢٠ - إغفل حكم الإدانة في جريمة النصب بيان كيفية تداخل الطاعن في الجريمة والطرق الإحتيالية التي استخدمها والصلة بينه وبين المتهم الآخر وبين تسليم المال .
قصور وحدة الواقعة وحسن سير العدالة توجب إمتداد اثر الطعن للمحكوم عليه الآخر .
(الطعن رقم ٦٠٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢) .

مادة ٢٢٧

يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو امر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

تعليقات وأحكام « أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد »

المستفاد من نص المادة ٣٣٧ عقوبات أن أركان الجريمة المنصوص عليها فيها ثلاثة هي :

الركن الأول : إعطاء شيك - أنواع الشيكات - الشروط الشكلية والموضوعية للشيكات .

الركن الثاني : عدم وجود رصيد بقيمته قائم لدى المسحوب عليه وقابل للسحب .

الركن الثالث : القصد الجنائي .

ولما يلي تفصيل لازم لكل ركن من الأركان سابقة الذكر .

الركن الأول أولاً : إعطاء شيك

● تعريف الشيك :

لم يعرف القانون الشيك ويمكن تعريفه بأنه محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية استقر عليها العرف يتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه ويكون غالباً أحد البنوك بأن يدفع للمستفيد أو لأمره أو لحامل الشك مبلغاً معيناً من النقود وبمجرد الإطلاع^(١) .

تعريف آخر : قيل بأنه أمر مكتوب يتمكن بموجبه الساحب أو شخص آخر معين أو حامله من قبض كل نقوده - أو بعضها - المفيدة لذمته في حسابه لدى المسحوب عليه عند الطلب^(٢) .

تعريف ثالث : قيل بأن الشيك أمر مكتوب وفقاً لأوضاع معينة يطلب به الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع بمقتضاه وبمجرد الإطلاع عليه لشخص معين أو لأمر شخص معين أو لحامله مبلغاً معيناً من النقود مما أودعه الساحب لديه^(٣) .

تعريف رابع : قيل بأنه يمكن تحليل عناصر الشيك حسبما تقتضيه ظروف المعاملات التجارية .

(١) الدكتور ثروت عبد الرحيم في القانون التجارى طبعة ١٩٨١ ص ٨٤٨ .

(٢) الدكتور عوف عبيد في جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة سبعة ١٩٧٨ ص ٤٦٧ .

(٣) الدكتور عبد المهيمن بكر في القسم الماضى في قانون العقوبات الطبعة السابعة عام ١٩٧٧ ص ٨٦٢ .

وما استقر عليه العرف فإن الشيك يحتوى على البيانات الآتية :

١ - أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين .

٢ - اسم الشخص الذى يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) .

٣ - بيان المكان الذى يجب فيه الدفع .

٤ - بيان تاريخ إنشاء الشيك ومكانه .

٥ - توقيع من أصدر الشيك (الساحب) .

ومن هذه البيانات يمكن .

تعريف الشيك : بأنه عبارة عن صك مكتوب وفقا ولاوضاع شكلية حددها العرف بموجبه يأمر الساحب المسحوب عليه بان يدفع مبلغ معين من النقود بمجرد الإطلاع لشخص معين أو لأذنه أو لحامله^(٤) .

وهذا التعدد في تعريفات الفقهاء وإن اختلفت في صياغتها إلا أنها تتحدد جميعا في تبينها لطبيعة الشيك وخاصيته بحيث أنها جميعا لا تخرج عن معنى واحد هو وجود محرر يقوم مقام النقود في الوفاء^(٥) .

— والشيك يختلف عن غيره من الأوراق التجارية كالكمبيالة والسند الإننى في أن هذه الأخيرة أدوات إئتمان لا تستحق السداد إلا بعد مضي فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر أما الشيك فلا يكون بحسب طبيعته الأصلية أداة إئتمان أبداً بل إنه أداة وفاء فحسب لأنه واجب الدفع بمجرد تقديمه إلى المسحوب عليه فهو كالنقود سواء بسواء لأنه ليس إلا إيصال بنقود موضوعة تحت تصرف حامل الإيصال في أى وقت يطلبها .

● الشيك أحد الأوراق التجارية :

ذهب رأى في الفقه إلى أن المشرع المصرى قد نظم أربعة أنواع من السندات التجارية وهى الكمبيالة والسند لأمر والسند لحامله والشيك .

ولأن التعداد الذى ذكره المشرع ورد على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ذلك أن المشرع حدد لكل سند منها مقوماته وخصائصه وحرص على تحديد البيانات التى يجب أن تذكر فيها مستهدفاً بذلك ضمان شمول كل سند فيها خصائصه التى أرادها له بما يجعل السند قادراً على أداء وظائفه مع ضمان مرونة تداوله^(٦) إلا أن الرأى الغالب يذهب إلى أن

(٤) الدكتور أحمد محمد محرز في السندات التجارية طبعة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ص ٢٢٠

(٥) الدكتور حسن صافق المصطفى في جرائم الشيك ص ٢٣ .

(٦) الدكتور أحمد محمد محرز المرجع السابق ص ٤ .

هذا التعداد ليس جامعاً ولا مانعاً . ذلك أن الأوراق التجارية هي صكوك مكتوبة وفق اوضاع شكلية حددها القانون تتضمن إلزاماً بدفع مبلغ معين من النقود في وقت معين أو قبل للتعين ويمكن نقل الحق المندمج فيها عن طريق التظهير أو المنولة ويقبلها العرف التجارى كأداة للوفاء بالديون^(٧) وفي تأييد هذا قيل بأنه لا مانع من اعتبار الورقة تجارية إذا توافرت خصائص ومميزات الورقة التجارية ولو لم تكن هذه الورقة من قبيل الكمبيالة أو السند الإذنى أو السند لحامله أو الشيك^(٨) .

وقد استقر الراى على أن عبارة « الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع » في المواد ١٩١ حتى ١٩٤ تتضمن الإشارة إلى الشيك بمعناه الذى استقر عليه العرف في هذا العصر^(٩) .

وفيما يلي نبذة موجزة عن الأوراق التجارية التى أشار إليها قانون التجارة وهي الكمبيالة والسند الإذنى والسند لحامله أما الشيك فهو موضوع دراستنا .

(أ) الكمبيالة

الكمبيالة ورقة تجارية تتضمن أمراً صادراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع لإنن شخص ثالث هو المستفيد (أو لحامل الكمبيالة إذا كانت لحاملها) مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قبل للتعين في ورقة ثلاثية الأطراف ويكون شكلها كالاتى :

الاسكندرية في (التاريخ) المبلغ بالأرقام إلى (المسحوب عليه)
التاجر بالقاهرة (شارع رقم) .

ادفعوا لإنن - أو لأمر - (اسم المستفيد) أو لحامله مبلغ (المبلغ بالحروف) في ميعاد (ميعاد الاستحقاق) والقيمة وصلتنا (نقداً أو بضاعة أو حساباً) .

توقيع الساحب

والكمبيالة ورقة تجارية مطلقة إذ تنص المادة ٢/٦ من القانون التجارى على أن « يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ، ... جميع الكمبيالات أيا كان أولو الشأن فيها » ويفهم من ذلك أن الكمبيالة تعتبر بمجرد كتابتها صحيحة عملاً تجارياً ويستوى أن يكون محررها تاجراً أو غير تاجر وكذلك تنص ذات المادة السابقة على تجارية « كل عمل متعلق

(٧) الدكتور ثروت عبد الرحيم في القانون التجارى طبعة ١٩٨٢ ص ٦٠٣ وما بعدها .

(٨) الدكتور على علي حسن يونس في الأوراق التجارية طبعة ١٩٦١ ص ٤ .

(٩) الدكتور محمد جمعة عبد القادر في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد علماً وعملاً الطبعة الاولى ص ٨ .

بالكمبيلات ... ، فتعتبر الكمبيالة تجارية حتى ولو حررت بصدد عمل مدنى لذلك يقلل إن الكمبيالة ورقة تجارية .

ويكتسب هذه الصفة التجارية كل التزام يتعلق بالكمبيالة سواء كئن سحبها او تظهيرها او قبولها او ضمانها ضمناً احتياطياً^(١٠) وإعمالاً لما سلف تعتبر تجارية الكمبيالة التى تحرر لدين مدنى كالكمبيالة التى يسحبها بائع عقار على المشتري بالثمن لو يسحبها تلجر جملة على تلجر تجزئة بثمن البضاعة^(١١) وخلاصة ذلك أن المشرع قد اعتبر الكمبيالة عملاً تجارياً بطبيعته فى جميع الصور أيا كان الغرض من سحبها وسواء أكلن ذوو الشأن فيها تجاراً أم غير تجار وسواء أكلن تحريرها لعمل تجارى أم لعمل مدنى . بمعنى أن كل ما يتعلق بالكمبيالة يعتبر عملاً تجارياً سواء كان الإلتزام مدنياً أو تجارياً وأيا كانت صفة الموقعين عليها سواء أكلنوا مظهرين أو راهنين أو ضامنين^(١٢) .

استثناء (المرأة غير التاجرة) :

نصت المادة الثانية فى فقرتها الخامسة من القانون التجارى (وكذلك تكون اهلية النساء للتجارة على حسب قانون احوالهن الشخصية) كما تنص المادة ١٠٩ من ذات القانون على انه (إذا حصل من النساء او البنات اللاتى لسن بتجارات سحب كمبيالة او تحويلها او قبولها بإسمهن خاصة ووضعن عليها إمضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهن) وعلى ذلك فإنه المشرع قد اعتبر توقيع النساء غير المشتغلات بالتجارة على الكمبيالة عملاً مدنياً رعية لهن حتى يجنبهن احكام قانون الصرف التى تكسب بالقسوة فى معاملة المدين^(١٣) وحكم المادة ١٠٩ تجارى يقتصر على المرأة غير التجارة وحدها دون أن يمتد إلى التزام غيرها من الموقعين على الكمبيالة وبالتالي لا يسرى عليها احكام قانون الصرف بل يسرى عليها احكام القواعد العامة . كما يسرى حكم المادة سالفه الذكر على كافة توقيعات المرأة غير التجارة على الكمبيالة كالتوقيع بالواسطة والضمن الاحتياطى وذلك لتوافر الحكمة فى الحالتين^(١٤) .

(ب) السند الإذنى

السند الإذنى هو ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإن شخص ثلن

(١١) الدكتور مصطفى كمال طه فى القانون التجارى طبعة ١٩٨١ ص ٩٤ .

(١٢) الدكتور احمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٠ .

(١٣) الدكتور ثروت عبد الرحيم فى القانون التجارى طبعة ١٩٨٢ ص ٦٣ وما بعدها .

(١٤) الدكتور احمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٥ .

هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين فالسند الإذني ورقة ثنائية الأطراف ويكون شكلاً كالآتي :

الاسكندرية في (التاريخ) المبلغ بالأرقام

اتعهد أنا (المحرر) بأن أدفع لإذن (اسم المستفيد) مبلغ (المبلغ بالحروف) في (ميعاد استحقاق) والقيمة وصلت .

توقيع المحرر

وعلى خلاف الكمبيالة فإن السند الإذني لا يعتبر ورقة تجارية مطلقة إذ تنص المادة الثانية من قانون التجارة على تجارية جميع السندات التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجراً أو غير تاجر إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتباً على معاملات تجارية (وقد استقر الفقه والقضاء على أن السند الإذني يعتبر تجارياً في حالتين :

١ - إذا كان السند الإذني قد حرر لعمل تجاري ويستوى في هذه الحالة أن يكون محرره تاجراً أو غير تاجر .

٢ - إذا كان محرره تاجراً ويستوى في هذه الحالة أن يكون حرر لعمل مدني أو لعمل تجاري^(١٥) .

ويلاحظ أن العبرة بوصف السند الإذني عند نشأته بالنسبة إلى المحرر فإذا اشترى شخص محصولاً من مزارع لأجل بيعه وحرر سناً لإذن المزارع وفاء بالثمن فإن السند يعتبر تجارياً ولو أن العملية مدنية بالنسبة إلى المستفيد وعلى العكس من ذلك إذا اشترى غير تاجر شيئاً لاستعماله الخاص من تاجر وحرر سناً إذنياً لصالح التاجر وفاء بالثمن فإن السند الإذني لا يعتبر تجارياً ومتى اعتبر السند الإذني عملاً تجارياً وقت إنشائه فإنه يظل كذلك بعد تظهيره إذ يتسمى هذا الوصف على كل العمليات القانونية اللاحقة لتحريره^(١٦) .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن السند الإذني طبقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة .

يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء أكان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية ويعتبر عملاً تجارياً كذلك إذا كان مترتباً على معاملة تجارية ولو كان الموقع عليه غير تاجر ولا يجدي الطاعن ما يدعيه من مخالفة النص لهدف التشريع وذلك أنه متى كان النص

(١٥) الدكتور علي البلودي المرجع السابق في مبادئ القانون التجاري والبحري ص ٦٠ وما بعدها .

(١٦) الدكتور مصطفى كمال طه في القانون التجاري طبعة ١٩٨١ ص ٦٦ .

واضحاً لا يجوز الخروج عليه أو تاويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع التي املته
لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه^(١٧) .

وبأن مفاد نص المادة الثانية من قانون التجارة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .
أن السند الإذني لا يعتبر عملاً تجارياً إلا إذا كان من وقع السند تاجراً أو كان السند
مترتباً على معاملة تجارية فلا يكفى مجرد إدراج شرط الإذن في السند لاعتباره من قبيل
الاعمال التجارية^(١٨) .

(جـ) السند لحامله

أما السند لحامله فهو يتضمن تعهد محرره بأن يدفع مبلغ معين لمن يحمل الورقة
التجارية بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قبل للتعين وصورته كالآتي :
القاهرة في / / ١٩ ١٠٠٠ جنيه مصرى .
اتعهد بأن أدفع لحامله مبلغ ألف جنيه مصرى يوم / / ١٩ أو لدى الإطلاع
والقيمة وصلتنا .

توقيع المحرر

وينحصر الخلاف بين السند لحامله والسند الإذني في أن الأول لا يرد به اسم المستفيد
مقترباً بشرط الإذن أو الأمر وإنما يلتزم المحرر بدفع قيمة السند لاي شخص يحمله إذ يكون
صاحب الحق فيه ذلك أن الحق يندمج في الصك ومن ثم تصبح حيازته دليلاً على ملكية الحق
الثابت فيه وبالتالي يعتبر السند لحامله منقولاً مادياً تسرى في شأنه القاعدة التي تقضى بأن
الحيلزة في المنقول سند الملكية وينتقل الحق المندمج في الصك من شخص إلى آخر عن طريق
التسليم أي المنولة لا عن طريق التظهير كالسند الإذني^(١٩) .

ثانياً . أنواع الشيكات

إلى جانب الشيك العادى توجد أنواع خاصة من الشيكات هي الشيك المسطر والشيك
المعتمد كما ثلرت بعض الصعوبات بالنسبة إلى نوعين من الصكوك هي شيكات البريد
والشيكات السيلاحية أو شيكات المسافرين وذلك على التفصيل التالى :

(١٧) نقض مدنى جلسة ١٩٧٠/٤/٧ الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق .

(١٨) نقض مدنى جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق .

(١٩) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق الجزء الثانى ص ٦١٤ .

(١) الشيك المسطر :

الشيك المسطر هو نوع من الشيكات قصد بتمييزها عن الشيكات العادية تفادى ما يترتب من أخطار بسبب ضياع الشيك أو سرقة ويقتصد بتسطير الشيك وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك في وسطه من أعلى إلى أسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد النظر إليه الهدف من التسطير وهو وجوب عدم صرف الشيك إلا إلى بنك . والغرض من التسطير هو تأمين الشيك من خطر الضياع أو التزوير أو السرقة والتحقق من دفع قيمته إلى مالكة الحقيقي . ولكل من صاحب الشيك أو حامله كلاهما يستطيع تسطير الشيك دون سواهما ولا أهمية لصفتهما مدنية أو تجارية^(٢٠) .

ويكون التسطير علماً أو خاصاً وياخذ التسطير العلم صورتين :
أولهما : وضع خطين متوازيين على صدر الشيك دون أن يذكر أى شيء في الفراغ بينهما .
وثانيهما : إذا ذكر في الفراغ المشر إلى كلة ، بنك ، فقط دون تحديد لبنك معين ففي هاتين الصورتين يكون لأى بنك حاملاً للشيك مطالبة المسحوب عليه بالوفاء بقيمته .
أما التسطير الخاص فهو الذى يبين في الفراغ بين الخطين المتوازيين اسم بنك معين عندئذ يجب على المسحوب عليه أن يمتنع عن الوفاء إلا إذا كان حامل الشيك هو البنك المعين في الفراغ أنف الذكر . ولكن يجوز للبنك أن ينبى عنه بنكاً آخر في تحصيل قيمة الشيك .

ويمكن أن يكون التسطير في جميع الشيكات سواء أكانت اسمية أم للأمر أو للحامل . ولا يجوز محو التسطير ويبقى الشيك مسطراً حتى يتم الوفاء بقيمته وإذا كان التسطير علماً فيجوز تحويله إلى تسطير خاص إذا ذكر اسم بنك معين في الفراغ بين الخطين المتوازيين . وعلى العكس لا يجوز تحويل التسطير الخاص إلى تسطير عام لأن ذلك يتسوجب محو اسم البنك من الفراغ بين الخطين وهو عمل غير جائز^(٢١) .

— والجدير بالذكر أن النظام الخاص بالشيك المسطر لا يتعلق إلا بوفائه دون تداوله الذى يظل خاضعاً للقواعد العامة فيجوز تظهير الشيك المسطر لشخص آخر غير أحد البنوك على أن من ينتقل إليه الشيك المسطر يلتزم بتحصيله عن طريق البنك ويكون المسحوب عليه الذى لا يراعى القواعد المتقدمة مسئولاً عن تعويض الفرد بما لا يزيد عن مبلغ الشيك وليس في التشريع المصرى تنظيم خاص بالشيك المسطر ولكن حكم الوفاء به

(٢٠) الدكتور أحمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(٢١) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق ص ١٤ وما بعدها .

ملزم إذ ليس في القانون ما يمنع هذا الحكم الذي استقر عليه العرف ويجرى العمل على أن يصرف البنك المسحوب عليه الشيك نقداً للمستفيد الأول في حالة التسطير العلم متى إطمأن إلى سلامة العملية وكان يعرف هذا المستفيد وذلك على مسئوليته وإذا كان التسطير موضوعاً بمعرفة الساحب فلا يجوز إلغاؤه إلا بمعرفته وتوقيعه الكامل طبقاً للنموذج وعلى أن يذكر صراحة أنه يقصد إلغاء التسطير^(٢٢).

ب - الشيك المعتمد :

الشيك المعتمد هو الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده ويتم ذلك بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك واعتماد الشيك قريضة على أن المسحوب عليه لديه الرصيد الكافي للوفاء بقيمة الشيك ويمضى المسحوب عليه ملتزماً في مواجهة الحامل بالوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود الرصيد ويجوز اعتماد الشيك بناء على طلب الساحب قبل إصدار الشيك ولكن يختلف الفقه التجاري فيما إذا كان يجوز اعتماد الشيك بناء على طلب الحامل بعد إصداره ويرى البعض أنه لا مانع من ذلك ويرى جانب آخر من الفقه إلى اعتبار الاعتماد كان لم يكن لأن معنى اعتماد الشيك في هذا الغرض استخدامه كأداة ائتمان وفي هذا خروج بالشيك عن وظيفته وقضويه لطبيعته^(٢٣).

ج : الشيكات البريدية :

تقوم مصلحة البريد ببعض عمليات البنوك فهي تتلقى ودائع نقدية وتجزئ لأصحابها سحبها عن طريق شيكات يحرورنها عليها . شيك البريد هو أمر بالدفع لدى الإطلاع بمقتضاه يتمكن الساحب من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمعتبرة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفع هذه النقود إلى شخص من الغير يعينه الساحب وشيكات البريد غير قابلة للتداول ولا تدفع قيمته إلا للشخص المعين فيه أو لئنائه وعدم قابليتها للتداول لا تنقص من اعتبارها شيكات لأن القابلية للتداول ليست من مستلزمات الشيك فقد يتضمن الشيك منذ تحريره شرطاً يضعه الساحب يقضى بتحريم تداوله^(٢٤).

والسؤال الذي تثيره الشيكات البريدية هو تحديد ما إذا كانت تعتبر في المدلول الجنائى - شيكات بحيث يعاقب مصدرها إذا لم يكن له رصيد لدى الهيئة يعادل في مقداره مبلغ الشيك انقسم الراى في الفقه وقد حسم الشارع الأمر بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٦

(٢٢) المستشار محمد محمود المصرى في احكام الشيك مدينا وجنفا ، طبعة ١٩٨٥ ص ١٢٢

(٢٣) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق ص ١٥

(٢٤) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٩١١

لسنة ١٩٧٠ في شأن نظام البريد نصت على أن ، تسرى على الشيكات البريدية احكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ويدعم خطة الشارع توافر جميع عناصر فكرة الشيك ، للشيك البريدى ، وانطبق تعريف الشيك عليه فهو ، امر بالدفع لدى الإطلاع ، ويصدر بمبلغ نقدى محدد ويضع المتعاملون فيه ثقة لا تقل عما يضعونه في الشيك العادى وقيام الشيك البريدى بوظيفته الاقتصادية تقتضى وجود رصيد يقبله وتقتضى كذلك حماية الثقة التى يضعها المتعاملون فيه^(٢٥) .

د - الشيكات السياحية او شيكات المسافرين :

الشيكات السياحية او شيكات المسافرين هى عبارة عن اوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في الجهات المختلفة من العالم ويقصد بها تمكين السائحين من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التى يقومون بزيارتها دون أن يضطرون إلى حمل نقودهم معهم فيتعرضون لمخاطر ضياعها فيستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج ويتسلم النقود فوراً وهى تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية وقد اختلف الراى في تحديد طبيعتها وما إذا كانت تأخذ حكم الشيكات العادية من عدمه فذهب راى إلى انها في الواقع سندات إنذنية او هى خطابات اعتماد ولكن الراى الغالب يعدها شيكات صحيحة استناداً إلى الفوائد العملية التى تتحقق منها^(٢٦) وقد قضت محكمة النقض بان الشيك السيلحى إذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادى أى فارق^(٢٧) .

ثالثاً - الشروط الشكلية للشيك

● اشخاص الشيك :

(١) الساحب :

صاحب الشيك هو الذى ينشئه ويعد المدين الاصلى فيه ومن ثم يجب أن يشتمل الشيك على توقيع الساحب بإمضاءه او بختمه او ببصمة إصبعه وتحصل البنوك عادة على صورة توقيع الدميل وتحفظها لديها لمضاهاتها بتوقيعه على الشيكات التى ترد إليها موقعة منه وبذلك يمكنها التحقق من صدور هذه الشيكات عنه . ولا ضرورة لأن يصاحب توقيع

(٢٥) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ١٠٧١ .

(٢٦) الدكتور حسن صديق المصطفى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٤٣٢ .

(٢٧) نقض مدنى جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ الطعن رقم لسنة ٣٩ ق ص ٢٠٠ ص ٧١١ .

الساحب توقيع لشاهد أو ضامن^(١) ويوقع الساحب على الشيك في أى جزء بنهائية الكتابة الواردة به إذ يفيد هذا صدورهما منه وموافقته عليها . ويحدث كثيرا أن يلزم أكثر من توقيع للساحب على الشيك حتى يقوم المسحوب عليه بإداء قيمته ويتحقق هذا غالبا في الأحوال التى يمثل فيها الساحب بعض الهيئات أو المؤسسات أو غير ذلك من الجهات . وبطبيعة الحال يفيد توقيع الساحب ببيان اسم مصدر الشيك وقد جرت عادة البنوك على بيان اسم العميل ورقم حسابه بها مطبوعا في دفتر الشيكات الذى تسلمه إليه وقد قصد بهذا تسهيل العمل وعلى هذا فإن غفل هذا البيان لا يعيب الشيك ولا يجوز للمسحوب عليه الامتناع عن الدفع تحت تلك الحجة^(٢) .

ويترتب على إصدار الشيك من الساحب الإلتزام بالوفاء وعليه فيجب أن يكون الساحب اهلا للالتزام وكذلك لو تم تداول الشيك بالتظهير من شخص إلى آخر فيجب أن يتوافر في كل موقع على الشيك الشروط التى يتطلبها القانون لصحة الإلتزام بوجه عام وكل ملتزم في الشيك مسئول عن توقيعه سواء كان ساحباً أو مظهراً أو ضامناً وسواء كان الشيك مدينياً أو تجارياً ولا يخل بهذه القاعدة توقيع أشخاص لا تتوافر لديهم الأهلية أو توقيعات الملتزمين الآخرين على الشيك^(٣) .

التوكيل في التوقيع على الشيك :

الأصل أن يوقع الساحب على الشيك بنفسه ومع هذا فإن القواعد العامة تجيز التوكيل في التوقيع وهذا التوكيل قد يكون علماً أو خالصاً بشيك معين وفي حالة التوكيل الخاص - كما إذا كان الساحب غائبا ووكل آخر في إعطاء شيك من دفتر معه لصالح شخص ثالث يستطيع الوكيل التوقيع على الشيك ويذكر فيه صفته كوكيل والمسحوب عليه أن يتحقق من هذه الصفة قبل صرف قيمة الشيك . فإذا كان التوكيل علماً وهو ما يجرى عليه العمل لا سيما بالنسبة للشخص المعنوى إذ يعتبر الممثل له بمثابة الوكيل فإن الموكل يخطر المسحوب عليه باسم الوكيل الذى يحق له التوقيع على الشيكات وبنموذج من التوقيع وحينئذ يقوم المسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيكات متى تحقق من صدورها من ذلك الوكيل^(٤) .

(١) الأستاذ عدلى عبد الباقى في بحث عن جريمة الشيك منشور بمجلة المحاماة بالقاهرة العدد الأول سبتمبر ١٩٨٨ ص ٧ .

(٢) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٥٣ .

(٣) الدكتور أحمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٤) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٥٤ .

ويقع على الوكيل إلزام بان يتابع حركات رصيد الموكل لدى المصرف للتحقق من وجود الرصيد قبل إصدار الشيك لأن طبيعة العمل الصادر بشأنه الوكالة وهو إصدار الشيك يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد فإذا اخل بهذا الإلتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذى تحقق بفعله وحده إطلاقه فى التداول . ولا يغنى فى ذلك إثباتا لحسن نيته مجرد اعتقاد الوكيل فى وجود رصيد لموكله لدى الجهة المسحوب عليها لو كفايته بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته . ويعتبر الوكيل الذى سحب شيكا لحساب شخص آخر دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للمسحب فاعلاً أصلياً للجريمة لأن وكالته لا تنفى أنه هو الذى قرأ السلوك المعاكس عليه وبالتالي فلا محل للقول بأنه مجرد شريك بل الأولى أن يعتبر الموكل شريكاً له بالإتفاق والمساعدة متى كان الموكل نفسه سيئ النية وثبت الإتفاق بينهما على التصرف على هذا النحو وإذا حسنت نية أحدهما وساعت نية الآخر وجبت مساعدة كل منهما بحسب قصده الشخصى طبقاً لحكم المادة ٤٢ عقوبات^(٥) .

(ب) المسحوب عليه :

المسحوب عليه هو الذى يصدر إليه أمر السلاح بدفع قيمة الشيك ولم يتطلب المشرع شروطاً خاصة فى المسحوب عليه وعلى ذلك يجوز سحب الشيك على بنك أو على فرد وإن كان هذا الوضع نادراً فى العمل . ونظراً لما جرى عليه العمل من تحرير الشيكات على نماذج مطبوعة فإن هذه النماذج تتضمن فى بياناتها المطبوعة اسم البنك المسحوب عليه سواء أكان المركز الرئيسى للبنك أو أحد فروعهِ وبذلك يتبين المسحوب عليه بصورة نافية للجهالة . ولا يجوز سحب الشيك على السلاح نفسه ذلك أن الشيك يتضمن أمراً بالدفع مما يقتضى أن يكون السلاح شخصاً غير المسحوب عليه فإذا كان الشيك مسحوباً على ذات السلاح فقد الصك وصف الشيك وأصبح سنداً إنشائياً يتعهد فيه محرر الصك بالوفاء ولا ينطوى على أمر بالوفاء .

(ج) المستفيد :

المستفيد هو من يتم تحرير الشيك لمصلحته وهو أول دائن بقيمة وذلك يجب أن يعين المستفيد تعييناً نالياً للجهالة وقد يكون المستفيد شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً كشركة أو جمعية أو جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية وقد يحدد المستفيد عن طريق ذكر وظيفته كمدير شركة الصناعات المدنية أو رئيس جامعة القاهرة والمستفيد فى الشيك يكون

(٥) الدكتور روف عبيد المرجع السابق ص ٥٤٠ .

شخصاً واحداً في الغالب ولكن يجوز أن يتعدد المستفيدون وإن صدر الشيك لأمرهم جميعاً يجب الوفاء لهم مجتمعين بحيث أنه إذا وفي البنك لأحدهم أو بعضهم فإن هذا الوفاء لا يبرئ ذمته ولكن إذا تعدد المستفيدون وكانت صيغة الشيك تدل على جواز الوفاء لأحدهم كان يصدر لأمر زيد أو لأمر بكر فحينئذ يجوز الوفاء لأي منهما بشرط أن يكون الحائز للشيك ومن ثم يسترده منه البنك عندما يوفي له قيمته^(٦) هذا ويلاحظ أنه يمكن أن يكون المستفيد حساب الغير فيقال ادفعوا لحساب فلان رقم كذا مثلاً فيقوم البنك المسحوب عليه بإيداع المبلغ في الحساب المذكور وقبض المستفيد قيمة الشيك قريبة على أن ديناً في ذمة الساحب لمصلحة المستفيد دون أن يحدد الشيك طبيعة هذا الدين^(٧) - كما يلاحظ أن الشيك الذي لم يعين فيه اسم المستفيد شخص معين أو لأمر فلان أو للحامل يعتبر المستفيد في الشيك في هذه الحالة كل حائز له . وإذا سلم الساحب الشيك إلى شخص تركاً على بياض الفراغ المعد ليكتب فيه اسم المستفيد فإن ذلك يعد تفويضاً مستلماً الشيك بأن يكتب فيه اسم المستفيد فإن كتبه كلن الشيك صحيحاً ، كما وإن وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق من آل إليه الحق الثابت به بطريق الميراث إذ ملكية مقبل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه^(٨) .

التوقيع على بياض :

يصح أن يوقع الساحب الشيك على بياض فلا يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ويعتبر الشيك صحيحاً وقد أصدر من جانب الساحب بمجرد خروجه من يده فإذا حرر المستفيد بالشيك المبلغ المتفق عليه وتبين أنه لا يوجد للساحب مقبل وفاء لدى المسحوب عليه قامت الجريمة إما إذا ثبت أن المبلغ الذي أدرجه المستفيد يزيد عما اتفق عليه فلا يسأل الساحب عن ذلك لانتفاء قصده الجنائي إلا إذا كلن المبلغ الموجود لدى المسحوب عليه أقل من ذلك المتفق عليه أصلاً بين الساحب والمستفيد^(٩) . وفي ذلك فإن المقرر في قضاء النقض أن الأصل هو أن إعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك من بيانات يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذه البيانات قبل تقديمه إلى المسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة بحث إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الأصل^(١٠) .

(٦) في تفصيل ذلك الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٥٤ وما بعدها .

(٧) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق .

(٨) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق ص ٢٧ .

(٩) الدكتور حسن صديق المرصطوى المرجع السابق ص ٦٦ .

(١٠) الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ .

تدوين الشيك :

يتعين ان يدون الشيك كتابة فلا يعرف القانون شيكا شفويا ويستند هذا الركن إلى وصف القانون للشيكات بأنها اوراق تجارية (المادتان ١٩١ ، ١٩٣ من قانون التجارة) بالإضافة إلى استقرار العرف التجارى على ذلك وفى النهاية فإن اشتراط أن يضمن الشيك ، بيانات إلزامية ، يفترض كتابته وتفترض الأهمية القانونية للشيك كتابية كى يمكن بالإطلاع عليه التحقيق من شروط صحته الكلية وكى نتصور تداوله سواء بالتظهير أو بالتسليم ويمكن الاحتفاظ به كسند للإثبات .

المبلغ :

يجب ان يشتمل الشيك على بيان المبلغ الواجب دفعه ولا تكون قيمة الشيك إلا مبلغ نقدي فإذا كان موضوع الشيك أى شيء غير نقود فلا نكون بصدد شيك بالمعنى القانوني^(١١) وعلى ذلك فإنه يلزم ان تكون قيمة الشيك محددة تحديداً واضحاً وان تكون واردة على مبلغ من النقود لا سلعة من السلع فإذا ورد الشيك على شيء آخر غير النقود أو على مبلغ غير محدد كان يذكر للمسحوب عليه عبارة ، ادفعوا الباقى من حسابى طرفكم ، فإن الشيك لا يكون صحيحاً ويصح ان يكون قوام الشيك نقداً اجنبياً ،^(١٢) .

تاريخ الاستحقاق :

لا يوجد فى الشيك إلا تاريخ واحد هو تاريخ الاستحقاق إذ ليس للشيك تاريخ إصدار إذ تجتمع واقعة الإصدار والاستحقاق فى تاريخ واحد هذا التاريخ هو تاريخ الاستحقاق ولذلك يقال بان الشيك أداة وفاء وليس أداة ائتمان إذ لا تكون الورقة التجارية أداة ائتمان إلا إذا تضمنت تاريخين منفصلين تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق وهو الأمر الحاصل فى الكمبيالة لذلك يقال بان الكمبيالة أداة ائتمان وقد تشبه الكمبيالة بالشيك فى بعض الأحيان إذا كانت لحامله فإن هذا يعنى انها واجبة الدفع بمجرد الإطلاع تملأ كحالة الشيك لذلك يقال بان كل شيك كمبيالة ولكن ليس كل كمبيالة شيك^(١٣) .

مكان السحب :

يذكر فى الشيك مكان سحبه كعبارة ، القاهرة فى / / ١٩ وتعين مكان تحرير

(١١) الدكتور رضا عبيد فى القانون التجارى الطبعة الرابعة ١٩٨٣ ص ٤٣٨ .

(١٢) المستشار محمد محمود المصرى المرجع السابق ص ٢٤٩ .

(١٣) الدكتور رضا عبيد المرجع السابق ص ٤٣٦ .

الشيك أهمية في تحديد مواعيد تقديم الشيك للوفاء المبينة في المادة ١٩١ تجارى وهي تختلف باختلاف ما إذا كان الشيك مستحق الوفاء في ذات مكان السحب أو في مكان آخر فإذا كان الشيك واجب الدفع في نفس البلد يجب على الحامل تقديمه للوفاء خلال خمسة أيام من تاريخ السحب أما لو كان الشيك واجب الوفاء في بلد آخر غير مكان السحب يجب تقديمه خلال ثمانية أيام من تاريخ السحب مضاعفا إليها ميعاد المسافة ويترتب على مخالفة حكم هذه المادة سقوط حق الحامل في الرجوع على الضامنين باعتباره حاملاً مهماً أما حقه الثابت في الشيك فلا يسقط إلا بالتقدم الخمسى إذا كان تحرير الشيك عملاً تجارياً . وإذا كان الشيك مسحوباً في دولة ومستحق الأداء في دولة أخرى فإن تعيين مكان تحريره يحدده القانون الواجب التطبيق على شكل الشيك وشروط صحته وعدم ذكر مكان سحب الشيك لا يترتب عليه بطلانه ويفترض حينئذ أن مكان السحب هو مكان الوفاء^(١٤) .

الامر بالدفع :

يجب أن يتضمن الصك المعتبر شيكاً امراً بالدفع صادراً من الساحب إلى المسحوب عليه يقوم هذا بموجبه بأداء قيمة الشيك إلى المستفيد فيه وبهذا الأمر تتحقق فائدة الشيك في أنه يقوم مقام النقود في الوفاء ويستوى في هذا الأمر أن يصدر لشخص معين (ادفعوا لـ فلان) أو للحامل للشيك (ادفعوا لحامله) .

وأداء الشيك لوظيفته في القيام مقام النقود يقتضى أن ينصب الأمر على مبلغ محدد من النقود وكما سلف فيقال ادفعوا مبلغ كذا .. فإن كان الأمر بالدفع منصبا على غير النقود فقد الصك صفته كشيك .

على أن الصك لا يفقد صفته كشيك إذا حرر بالمبلغ والفوائد إذا لا يعتد إلا بالمبلغ الوارد به دون الفوائد .

وإذا حرر المبلغ في الشيك بالحروف والأرقام ووجد خلاف بينهما تعين الاعتداد بالأول وذلك لانقضاء مظنة الخطأ فيه .

وحتى يحقق الشيك الغاية منه يجب أن يكون الأمر بالدفع منجزاً أى غير معلق على شرط سواء أكلن واقفاً أو فاسخاً لأن هذا التعليق من شأنه عدم الوفاء بقيمة الشيك إلا عند تحقق الشرط وهو ما يناقى طبيعة هذا الصك^(١٥) .

(١٤) الدكتور عوف عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٦٢ .

(١٥) الدكتور حسن صديق المرصطفى في جرائم الشيك ص ٦٤ .

تظهير الشيك :

إن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هي بطبيعتها جريمة الساحب الذى وقع على الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وقد يقبل الغير الشيك ويظهره إلى الغير وهو يعلم بأنه لا يقبله رصيد قائم وقابل للدفع فلا عقاب هنا مع تظهير الشيك ولو كان المظهر يعلم بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته إذ لا تتعلق الجريمة إلا بعملية الإصدار دون غيرها من العمليات اللاحقة التى قد ترد على الشيك ولا يجوز اعتبار المظهر - ولو كان سيئ النية - شريكاً فى الجريمة لأن الفعل الصادر منه لا يقع إلا بعد تمام الجريمة فلا يعد اشتراكاً فيها وإن كان هذا لا يحول دون عقابه باعتباره نصيباً إذا ثبت أن المظهر قد ارتكب إحدى وسائل الاحتيال^(١٦) .

وينبغى التمييز بين ثلاث صور لتظهير الشيك الإذنى على النحو التالى

١ - فهناك التظهير التام أى ذلك الناقل للملكية وهو الأصل ويتضمن معنى التخلى النهائى عن ملكية الشيك وليس ثمة ما يحول دون إثبات وصول القيمة نقداً إلى المظهر وهذه الصورة من التظهير تقوم بها الجريمة إطلاقاً فى الشيك الإذنى ولا تقوم بها فى الشيك الإسمى إلا فى شأن العلاقة بين الساحب والمستفيد الأول فهى لا تقع بالتالى إلا على من تحرر الشيك باسمه نظراً لأن الشيك الإسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التى يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد .

٢ - وهناك التظهير التوكيل الذى يقع لتمكين المظهر إليه من تحصيل قيمة الشيك لحساب من ظهره وينبغى أن يتضمن على وجه ما معنى التظهير للتوكيل ويملك المظهر الحق فى استرداد الشيك من المظهر إليه عند الطلب ومن ثم تسليم الشيك هنا لا يكون نهائياً ولا تنهض به الجريمة .

٣ - وهناك التظهير التامينى الذى يرمى إلى حق معين للمظهر إليه قبل المظهر ويراعى هنا أيضاً حكم المادة ٧٦ تجارى التى تقضى بأنه : يكون رهن الصكوك الإسمية كتلة بمقتضى تنازل يذكر فيه أنه على وجه الضمان ويؤشربه على الصك نفسه . ويكون رهن الصكوك الإذنية بتظهير يذكر ما يفيد أن القيمة للضمان . والتخلى عن الشيك هنا - سواء كان إسمىاً أم إذنياً - ليس نهائياً حتى عندما يراعى فيه دقة البيانات المطلوبة لأن للسحب أو للمظهر الحق فى استرداد الشيك بمجرد سداد قيمته نقداً إلى الدائن المرتهن وبالتالى فإن

(١٦) المستشار محمد محمود المصرى المرجع السابق ص ٢٠ .

التسليم لا ينبغي ان تنهض به جريمة إصدار شيك بدون رصيد إسوة بالحالة السابقة^(١٧).

اثبات تاريخين للشيك :

قد يحرر الساحب الشك حلويا بجميع البيانات التي توحى بمظهر الشيك بيد انه يحمل تاريخين احدهما تاريخ الإعطاء والآخر تاريخ الصرف فهل تفقد الورقة صفتها كشيك ومن ثم تنعدم الجريمة إن لم يكن هناك مقلبل وفاء ؟ وتبدو أهمية هذا البيان في الحياة العملية حين يجهل المستفيد من الشيك وجوب اشتماله على تاريخ واحد او يحرر الساحب في غفلة منه تاريخين احدهما بشكل غير ظاهر اسفل توقيعيه . وهو ما قد يترتب عليه الإضرار بالحامل للشيك الذي ما قبله إلا للثقة فيه ولما له من حماية في التشريع الجنائي .

عرضت محكمة النقض لهذه المسألة وقررت ان الشيك الذي يقصد بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح أي باعتباره أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى النقود تماماً مما يقتضاه ان يكون مستحق الوفاء لدى الإطلاع دائماً ، فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على ان تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح عدها شيكاً معاقباً على إصداره وذلك لأنها ليست أداة وفاء وإنما هي أداة انتمت فيها ذاتها ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه^(١٨).

التظهير على بياض :

يثار التساؤل عما إذا كان يشترط ان تتوافر في التظهير كافة البيانات المتطلبة لاعتبار التظهير تاماً أو إنه يكفي بعضها ؟ السبب في إثارة هذا التساؤل هو ما يجري عليه العمل بالنسبة للشيكات من مجرد الاكتفاء بتوقيع المظهر على ظهر الشيك ولا أهمية لنوع التظهير بالنسبة للبنك المسحوب عليه فإيا كان نوع التظهير فليتزم البنك بالوفاء للحامل الذي يتقدم له بالشيك أما في العلاقة بين المظهر والمظهر إليه فبعد هذا التظهير تظهيراً معيباً ومن ثم يعتبر تظهيراً توكيلياً ويذهب رأى إلى القول باعتبار التظهير على بياض تظهير ناقلاً للملكية اعتماداً للعرف السائد في هذا الشأن في مصر^(١٩).

(١٧) الدكتور رموف عبيد المرجع السابق ص ١٤٠ .

(١٨) الدكتور حسن المرصفي المرجع السابق - ونقض ١٠ / ١١ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج - ص ٣٠٠ ق ٥٦٨ .

(١٩) الدكتور رضا عبيد المرجع السابق ص ٤٣٩ .

مظهر الشيك :

بالنسبة لمظهر الشيك فقد قضت محكمة النقض بالبراءة لأن الورقة التي كان الطاعن قد دين عنها بالحكم المطعون فيه باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً إذ صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عباراتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها فهي ليست أمراً بالدفع مستحق الأداء لدى الإطلاع^(٢٠) .

عدم وجود الشيك في أوراق الدعوى :

لا ينفي وقوع الجريمة عدم وجود الشيك عند المحكمة إذا قام الدليل على سبق وجوده مستوفياً شروطه القانونية وللمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها . وبعبارة أخرى فإن من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة لا ينفي وقوع الجريمة وأن للمحكمة أن تكون عقيدتها في هذا الشأن بكل طرق الإثبات فإذا كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب ضم الشيك وكان الحكم المستأنف قد أقال قضاؤه بالإدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر الاستدالات فإن ما يثيره الطاعن من عدم إطلاع المحكمة على الشيك محل الجريمة يكون غير سديد^(٢١) .

ملايسات تحرير الشيك وأسبابه :

للقاضى الجنائى أن يكون عقيدته في شأن ملايسات تحرير الشيك أو ظروف ذلك التحرير من أى طريق كان فلا يتقيد في هذا الصدد بحجية الحكم المدنى لأن الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك عملاً بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومهما يكن من أمر فما دام الشيك قد استوفى أوضاعه التي تجعل فيه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يدعيه الساحب من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تاميناً لدينه الناشئ عن عمليات تجارية جرت بينه وبين المستفيد وأنها قيمة هذا الدين إذ أن

(٢٠) نقض ١٩٥٣/١/٦ مجموعة احكام النقض س ٤ ص ٣٣٩

(٢١) نقض ١٩٧١/١/٤ احكام النقض س ٢٢ ص ٢٨ - والدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٥١٧ .

لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات كما انه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم للسحب بسبب تحريره ولا بالفرض منه إذ ان السبب أو الباعث لا يؤثر على المسئولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ عقوبات فالشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ذلك ، إن المادة ٣٣٧ عقوبات كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به اما الدفع بان الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمته ، (٢٢)

تسليم الشيك :

الأصل ان إعطاء الشيك يكون بتسليمه للمستفيد يدا بيد أو بالوساطة أو عن طريق رسول أو بإرساله بالبريد المسجل أو العادى . ويلزم على أية حالة ان يبين من ظروف الدعوى ان التسليم كان على وجه تخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازة الشيك تخليا حرا ومقصودا إلى المستفيد راسا أو بالواسطة . فإذا انتقلت إرادة التخلى عن الحيازة مثلا بسبب فقدان الشيك أو سرقة أو بإكراه أو بلا إكراه إنهيلر عنصر هام في الركن المادى للجريمة وهو عنصر الإعطاء .

ولا يوجد ما يمنع من تسليم الشيك إلى المستفيد بغير إدراج قيمته أو بغير اثبات التاريخ لأن مقتضى ذلك هو تفويض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديم الشيك إلى المسحوب عليه ولا يوجد ما يلزم ان تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وفقط يتعين ان يحمل الشيك توقيع الساحب لأنه إذا خلا من التوقيع أصبح ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل (٢٣) .

جزاء الإخلال بالبيانات الشككية :

لكي نتعرف اثر تخلف احد البيانات الشككية في الشيك ينبغى ان يرتبط بالحكمة من التجريم والفائدة المرجوة من التعامل بالشيكات ذلك ان المشرع قد هدف إلى حماية الثقة في ذلك الصك ليسهل تداوله وفي هذه المسألة بالذات يبدو استقلال القانون الجنائى عن القانون التجارى لاختلاف غاية تنظيم الشيكات في كل منهما ومن ثم فإن البيانات الشككية التى ينبغى توافرها في الشيك هى التى من شأنها ان تجعل منه أمراً بالدفع بمجرد الإطلاع عليه وكل بيان ناقص أو زائد لا يغير من هذه الصفة في الورقة لا اثر له في اعتبارها شيكا

(٢٢) المستشار محمد محمود المصرى المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(٢٣) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ١٨ .

يصلح محلاً للمساعدة الجنائية مهما كانت نظرة القانون التجارى إليها^(٢٤) وفى ذلك قبل بان الشيك الذى يخلو من البيانات الإلزامية يفقد صفته كشيك ويعتبر ورقة عادية يكون وضعها القانونى بقدر ما تحتويه من عناصر فإذا خلا السند من توقيع الساحب بكل الالتزام الوارد فيه لتخلف ركن الرضاء . إما إذا ثبت أن الشيك مكتوب بخط الساحب ولم يتضمن توقيعيه جاز على الرغم من ذلك اعتباره مبداً ثبوت بالكتابة يكمل بالبينة والقرائن إعمالاً لنص المادة ٤٠٢ من القانون المدنى . وإذا لم يذكر فيه اسم المستفيد بكل الالتزام لانعدام الدائن فيه وإذا أغفل فيه تعيين مقدار المبلغ بكل الالتزام أيضاً لأن الالتزام فى هذه الحالة يعتبر غير ذى موضوع . وفيما عدا هذه الحالات التى يترتب على تركها بطلان الالتزام الثابت فى الشيك بطلاناً مطلقاً فإن البيانات الأخرى إذا أغفلت يترتب على إغفالها مجرد بطلان الشيك كسند صرفى ويتحول إلى سند عادى يخضع للقواعد العامة فى القانون المدنى بمقتضاه يمكن اثبات التزام الساحب قبل المستفيد أو الحامل كما إذا كان الأمر بالدفع معلق على شرط واقف أو فسخ أو كان محله الوفاء بشيء غير النقود أو حل إلى وقائع خارجة عن نطاق الكمبيالة^(٢٥) .

رابعاً - الشروط الموضوعية للشيك

يشترط فى التزام ساحب الشيك أن يكون صادراً عن رضاء صحيح خل من عيوب الإرادة فإذا شاب إرادته غلط أو إكراه أو تدليس كان إلتزامه باطلاً بطلاناً مطلقاً أو نسبياً بحسب الأحوال وله أن يتمسك بهذا البطلان فى مواجهة الحامل حسن النية وذلك إذا كان الشيك تجارياً إذ تسرى عليه قاعدة تظهير الدفع والبطلان فى هذه الحالات لا يؤثر على إلتزام الموقعين الآخرين إعمالاً لمبدأ استقلال التوقيعات سواء كان الشيك تجارياً أو مدنياً - ويخضع الشيك للقواعد العامة فى الأهلية سواء فى سحبه أو تظهيره أو قبض قيمته ويجب أن تتوفر لذلك شروط صحة الإلتزام وفقاً للقانون المدنى .

ويقع توقيع التاجر على الشيك باطلاً بطلاناً نسبياً مقرر لمصلحته وله التمسك بهذا البطلان حتى فى مواجهة الحامل حسن النية ذلك أن الدفع بعدم الأهلية لا يطهره التظهير ولا ينطبق على الشيك حكم المادة ١٠٩ تجارى ويجوز للنساء والبنات غير التاجرات اللائى تتوافرن أهلية وفقاً للقواعد العامة تحرير شيكات وتظهيرها وضمن موقعين آخرين عليها ضمناً احتياطياً سواء أكانت شيكات مدنية أم تجارية^(٢٦) .

(٢٤) الدكتور حسن المرصطوى المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢٥) الدكتور أحمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٣٦ .

(٢٦) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٦٧ .

الركن الثانى

علم وجود رصيد

يشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات ان يكون الشيك الذى اعطى بلا رصيد قائم وقابل للسحب او ان يكون الرصيد اقل من قيمة الشيك او ان يقوم معطى الشيك بعد طرحه للتداول بسحب كل الرصيد او بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك او ان يامر المسحوب عليه بعدم الدفع واذن لإعطاء الشيك يعد واقعة إجرامية وفقا لنص المادة ٣٣٧ عقوبات فى الاحوال الآتية :

١ - إذا كان الشيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب :

لا يشترط لوجود الرصيد ان يكون مملوكا للساحب ومود عامنه او من غيره لدى البنك وإنما يكفي ان يكون المسحوب عليه قد فتح له حسابا باتفاق سابق بينهما وكان فيه ما يكفي لدفع قيمة الشيك فإذا انعدم الرصيد فقد نشأت الجريمة لكن وجود الرصيد لا يعنى حتما انتفاء الجريمة لأنه يشترط فوق قيام الرصيد ان يكون قابلا للسحب اذ من الجائز ان يكون الرصيد محجوزا عليه او ان يكون الساحب لا يملك إدارة امواله او لا يستطيع الإذن بالصرف وإعطاء شيكات لأنه قاصر او محجوز عليه لسفه او لأنه تلجر اشهر إفلاسه وفى هذه الاحوال تتحقق الجريمة لأنه بفرض وجود الرصيد وكفايته فإنه غير قابل للسحب^(١).

— وقد يكون هناك امراً حائلاً دون صرف مبلغ الشيك يتعلق بالساحب فيه كان يشهر إفلاسه او يتحفظ على امواله او يتعرض للحراسة على امواله إدارية كانت او قضائية وعندئذ لا يتعرض الساحب فى هذه الصور للمسئولية الجنائية. شريطة ان تكون هذه الإجراءات قد وقعت قبل تاريخ الاستحقاق اما إذا وقعت بعده فيجب النظر إلى حالة الرصيد فى هذا التاريخ هل كان يفي بقيمة الشيك وعندئذ لا جريمة أم لا يفي وحينئذ تقوم المسئولية . وإذا كانت الجريمة وقتية تتم لحظة إعطاء الشيك إلى المستفيد كان من المتعين ان يكون لهذا الشيك رصيد كافى قابل للسحب . منذ هذه اللحظة بصرف النظر عن التاريخ الذى تحمله ورقة الشيك سابقا او لاحقا على نقل الإعطاء وذلك حماية لهذه الورقة فى التداول ذلك لأنه يحصل كثيرا فى العمل ان يكون حامل الشيك فى حاجة ماسة لمبلغ قبل حلول تاريخ استحقاقه عندئذ يستطيع ان يتقدم إلى البنك المسحوب عليه او أى بنك آخر لقبض مبلغه وهنا تجرى عملية الخصم بأن يقوم البنك بخصم مبلغ ما من قيمة الشيك مقابل الوفاء بهذه القيمة قبل الاستحقاق فإذا كان الشيك مثلا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فقد يعطى حامله ٩٥٠ جنيه مثلا او اكثر او اقل والبنوك فى هذه الحالة تنظر بعين الاعتبار إلى حامل

(١) الدكتور عبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٩٠٤

الشيك ومصدره . ولذلك كلن الراى الذى يقول إن الرصيد يجب أن يكون قائما قبله
للسحب فى تاريخ الاستحقاق غير صحيح فى القانون .

والصحيح وجوب كفاية هذا الرصيد من لحظة إصدار الشيك أى إعطائه للمستفيد لأنه
فى هذه اللحظة اضحى فى التعامل كورقة من أوراق النقود ومن ثم تجب حمايته فور
إعطائه^(٢) إلا أنه وبالرغم من أن عملية إنشاء الشيك تختلف عن عملية إصداره ذلك أن
الإنشاء من قبيل الأعمال التحضيرية السابقة على الإصدار أما الإصدار فهو طرح الشيك فى
التداول إلى المستفيد ولا يعاقب القانون على مجرد إنشاء الشيك إذا بقى الساحب محتفظا
به ولم يطرحه للتداول بتسليمه إلى المستفيد^(٣) فإن الأدق هو أن يكون مقابل الوفاء موجودا
عند تقديم الشيك للوفاء لأن أهمية هذا الشرط لا تظهر إلا فى حالة عدم دفع قيمة الشيك عند
التقدم به للوفاء لأنه لا مصلحة للمستفيد فى البحث عما إذا كان مقابل الوفاء موجودا وقت
إصدار الشيك أو غير موجود طالما استطاع صرف الشيك واستلام قيمته فى التاريخ
المحدد^(٤) .

— ولا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب أن
يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك فى تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة لو تقدم المستفيد
فى تاريخ لاحق مدام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى يجرى مجرى
النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع دائما فلا يفى المسئولية من يعطى شيكا له
مقابل فى تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقى غير كاف للوفاء
بقية الشيك عند تقديمه — بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته — إذ أن على الساحب أن
يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه وتقديم
الشيك لا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مالى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك
وما إفادة البنك من عدم وجود رصيد ليس إلا إجراء كشف للجريمة^(٥) .

وبلاحظ أن العادة قد جرت على أن تكون إفادة البنك مقصورة على عبارة « للرجوع على
الساحب » ، وهى وحدها لا تكفى للتجريم إذ يجب أن يثبت عدم كفاية الرصيد أو انعدامه
أصلا ولذلك يفضل البعض إدخال البنك فى الدعوى المباشرة ليقدم للمحكمة بيانا عن حالة
الرصيد اختصارا للوقت والبعض يتحصل من المحكمة على تصريح منها للحصول من
البنك على هذا البيان^(٦) .

(٢) الاستاذ عدلى عبد الباقي البحث السابق ص ٨ .

(٣) الدكتور محمد جمعة عبد القادر المرجع السابق ص ٤٨ .

(٤) الدكتور أحمد محمد محرز المرجع السابق ص ٢٤٩ .

(٥) الدكتور حسن صائق المصطفى المرجع السابق ص ١١٣ .

(٦) الاستاذ عدلى عبد الباقي البحث السابق ص ٨ .

— كما يلاحظ أيضا أنه إذا كان العمل يجرى في البنوك على عدم أداء قيمة الشيكات متى مضت مدة معينة من تاريخ تحريرها كسنة مثلا فهل يجوز للساحب سحب الرصيد بعد مضي هذه المدة ؟

ذهب رأى في الفقه إلى أنه لا مانع من القول بذلك طالما أصبح الشيك غير قابل للصرف بطبيعته ولا محل عندئذ للقول بالعقاب لانتفاء حكمته إذ لم يعد مثل هذا الشيك أداة وفاء بل انعدمت قيمته بهذا الوصف وأصبح سند مديونية خاضع لأحكام الالتزامات المدنية^(٧). بينما ذهب رأى آخر إلى أنه لا ينبغي هنا إغفال أمرين الأول منهما أن التعليمات التي تصدرها البنوك إلى موظفيها ليست لها صفة الإلزام بالنسبة إلى المستفيد بالشيك من ناحية وإنما لا يمكن أن تغير من طبيعة الشيك من جهة أخرى باعتباره يمثل نقدا قابلا للصرف في كل وقت والأمر الآخر أن الغاية من تلك القواعد التي تجرى عليها البنوك هو الاطمئنان إلى سلامة الشيك من جميع نواحيه لاسيما صدوره من الساحب إلى المستفيد إذ لم تجر عادة الناس على إبقاء الشيكات في حيازتهم دون صرف لمثل هذه المدد ولهذا فإن الذي يحصل عملا هو اعتماد الشيك من جديد من جانب الساحب ويقوم البنك بصرفه وعلى هذا فإنه يمتنع على الساحب أن يسترد الرصيد في الغرض المطروح.

على أن يمكن القول أيضا أنه إذا قدم الساحب الشيك بعد انقضاء مدة السنة مثلا وطبقا لما يجرى عليه العمل عادة في البنوك رفض البنك المسحوب عليه أداء قيمته وكان الساحب قد نسي أمر هذا الشيك ولم يعلم أنه لم تسدد قيمته بعد وكان الرصيد قد سحب كله أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يلحق بقيمة الشيك ففي هذه الحالة ينتفى القصد الجنائي إلا أنه يتعين على الجنائي إثبات حسن النية^(٨).

٢ - إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك :

يشترط في الرصيد أن يكون مساويا بالأقل لقيمة الشيك ومن ثم يعتبر الرصيد الناقص الذي لا يكفي للوفاء بهذه القيمة في حكم الرصيد المنعدم وتتحقق الجريمة حتى لو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك بمبلغ ضئيل إلا أن ذلك يكون دليلا على عدم توافر القصد الجنائي لدى من أصدر الشيك وقد يؤثر على تقدير العقوبة لو توافر القصد^(٩) وفي ذلك قيل بأنه لا اعتبار لمقدار النقص في الرصيد ولكن قد يكون النقص التالف الضئيل الشأن قرينة

(٧) الدكتور عوف عبيد المرجع السابق ص ٥٢٦ .

(٨) المستشار محمد محمود المصري المرجع السابق ص ٢٦٦ وما بعدها

(٩) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٩٠ .

على انتفاء سوء القصد أى على خطأ الساحب فى حساب رصيده خطأ ماديا فحسب وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية^(١٠). وفى تأييد ذلك أيضا قيل بأن جرائم الشيك علمة من الجرائم العمدية أى لابد من توافر القصد الجنائى فيها أى العلم والإرادة ولا تقوم المساعدة عن الإهمال ومن ثم إن ثبت الخطأ أو الإهمال بطريق قاطع تظمن إلى المحكمة انعدام أحد أركان الجريمة^(١١).

٣ - استرداد الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك :

والمقصود بهذه الصورة أن يقوم معطى الشيك فى الفترة بين تحريره وتقديمه للوفاء باسترداد كل الرصيد الموجود لدى المسحوب عليه أو بعض ذلك الرصيد بحيث إذا قدم المستفيد الشيك لا يتقاضى قيمته والفرق بين هذه الصورة وصورة عدم وجود مقابل وفاء إطلاقا أو كونه أقل من قيمة الشيك أن استرداد الرصيد كله أو بعضه يفترض أنه وقت إعطاء الشيك كان موجوداً ولكن هذا الفعل تم فى تاريخ لاحق لذلك . ويجب أن يكون سحب الرصيد بمعرفة الساحب فلا جريمة إذا رد المسحوب عليه الرصيد للساحب بغير إخطار^(١٢).

— والحكمة فى التجريم هنا هو أن قيمة الشيك من حق المسحوب له فلا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء لصاحبها . ولا يحول دون قيام الجريمة أن يسحب الساحب الرصيد بعد أن يتأخر المستفيد فى صرف الشيك مدة طالت أو قصرت حتى ولو تأخر عن الميعاد المقرر فى المادة ١٩١ من القانون التجارى^(١٣).

٤ - منع المسحوب عليه من الوفاء بقيمة الشيك :

تتوافر الجريمة إذا أصدر الساحب أمراً للمسحوب عليه بعدم الوفاء للحامل بقيمة الشيك ولا عبرة بالأسباب التى دفعت لساحب الشيك إلى إصدار الأمر بعدم الدفع لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية ولا يكفى مجرد وجود الرصيد وقت سحب الشيك وإنما العبرة بأن يتم الوفاء بقيمته وهذا هو ما يهم الحامل وإصدار الأمر للمسحوب عليه بالامتناع عن أداء قيمة الشيك للحامل مؤداه أن يظل الرصيد مجمداً

(١٠) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٥٢٤ .

(١١) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ١٢٢ .

(١٢) الدكتور حسن المرصطفى المرجع السابق ص ١٢٢ .

(١٣) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٥٢٥ .

عند المسحوب عليه وتتحقق الجريمة بصدد أى فعل من السلاحب يترتب عليه استحالة حصول الحامل على قيمة الشيك كإخطار البنك بعدم الوفاء أو المد ارضة فى الوفاء ولا يجوز ذلك من السلاحب حتى ولو كان هناك مبرر مشروع للمعارضة كان يفسخ عقد البيع الذى حرر الشيك وفاء للثمن المتفق عليه فيه كما ليس للساحب ان يدفع بان الشيك صدر باطلا لانعدام السبب او ان السبب غير مشروع ومع ذلك اباح المشرع المعارضة فى دفع قيمة الشيك فى حالة صياغة او تغليس حامله وذلك وفقا للمادة ١٤٨ تجارى^(١٤) .

وذلك على سبيل الاستثناء ويستوى فى ذلك ان يكون قد حكم فعلا بإشهار إفلاس المستفيد ام ان تكون قد اقيمت عليه دعوى إشهار الإفلاس من قبل تاريخ استحقاق الشيك . وكذلك فى حالة سرقة الشيك سرقة بسيطة او من باب اولى سرقة بظروف مشددة وينبغى ان تقاس عليها حالة ما إذا تبين ان الدفع كان بناء على طرق احتيالية مما يعتبرها القانون نصبا . او كان بناء على جريمة تهديد وكذلك أيضاً اذا كان الشيك محلاً لجريمة تبديد وقعت اضراراً بالساحب او المستفيد وكذلك فى حالة ضياع الشيك وما يجرى مجراها والظاهر ان محكمة النقض تطبق فى هذا المقام نظرية الدفاع الشرعى عن المال بشئ من التجاوز لأن هذا الدفاع يكون بفعل من افعال القوة اما الدفاع الشرعى هنا فيكون بإصدار امر إلى البنك بعدم دفع قيمة الشيك^(١٥) .

الركن الثالث القصد الجنائى

القصد الجنائى أى الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات قصد جنائى عام ويتحقق سوء النية بمجرد علم السلاحب بانه وقت إصدار الشيك لم يكن له مقابل وفاء او ان مقابل الوفاء اقل من قيمة الشيك كذلك يتحقق بان يسترد السلاحب مقابل الوفاء كله او بعضه وهو يعلم بان قيمة الشيك لم تدفع بعد للحامل كما ان مجرد إصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائى بمعناه العام الذى يكفى فيه علم من أصدره بانه إنما يعطل دفع الشيك الذى سحبه من قبل ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية ولم يستلزم المشرع نية خاصة لقيام الجريمة^(١٦) .

(١٤) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٩٢ .

(١٥) الدكتور رموف عبید المرجع السابق ص ٥٢٨ .

(١٦) الدكتور ثروت عبد الرحيم المرجع السابق ص ٨٩٤ .

● اثبات القصد :

العلم بعدم توافر الرصيد المطلوب أو بوجود مانع يحول دون صرفه علم مفترض لدى الساحب أو بعبارة أخرى أن عدم وجود رصيد كاف قابل للسحب يعد قرينة على سوء القصد إذ أن الساحب يعلم عادة الظروف المحيطة برصيده . ولكنها بدهة قرينة غير قاطعة بمعنى أن له أن يثبت انتفاء العلم بهذه الظروف واعتقاده لأسباب جدية بتوافر الرصيد المطلوب . وهذا أمر تستخلصه المحكمة من كافة القرائن مثل قيمة الشيك وظروف إصداره وتاريخ إصداره وظروف الرصيد ومبلغ النقص فيه ومكانة الساحب الاجتماعية والشيك فيه ينبغي أن يفسر لمصلحة المتهم وتقدير المحكمة هنا موضوع لا رقابة فيه لمحكمة النقض إلا في حدود ذلك الإطار العام الذي تراقب فيه عناصر الموضوع وبوجه خاص سلامة الاستنتاج وخلوه من شوائب التسبب المختلفة^(١٧) .

— والقاعدة العامة في المواد الجنائية هي أن عبء الإثبات يقع على عاتق النيابة العامة بوصفها المدعية في الدعوى الجنائية وهي تطبق بالنسبة إلى القصد الجنائي في جرائم الشيك بمعنى أنه على النيابة العامة أن تقيم الدليل على توافره أي على علم الجاني بأن فعله من شأنه أن يحقق الجريمة في إحدى الصور المنصوص عليها في القانون وهو أمر ميسور دائما لأن الساحب يعلم برصيده في الشيك وبتصرفاته^(١٨) .

(أ) من أحكام محكمة النقض

في الشيك

● أولا - في إعطاء الشيك وشروطه :

١ - من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات مادام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون ضمانا لسداد نصف ثمن حجرة نوم . إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة

(١٧) الدكتور زحوف عبيد المرجع السابق ص ٥٣٤

(١٨) الدكتور حسن صديق المصطفى المرجع السابق ص ١٦٦ .

ويخرجها عما خصها به القانون من مميزات كما انه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية إذ أن الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة ومن ثم فإن الطعن في هذا الصدد يكون على غير أسس .

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢) .

٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة ثلثي درجة بتزوير شيك بعد إقراره أمام محكمة أول درجة بصحته . دفاع ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٥) .

عدم تقديم أصل الشيك :

٣ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك - ولو لم يكن الأصل قد قدم إليها متى اطمانت عن أي طريق آخر إلى صحة تلك الصورة . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محاضر الجلسات التي نظرت فيها المعارضة في الحكم الفيضي الابتدائي أنه بعد إنكار الطاعن صدور الشيك منه كلفت المحكمة المجنى عليه بإعادة تقديم أصل الشيك فقل إن الطاعن استرده لقاء أداء بعض قيمته وكان من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة وكانت المحكمة - على ما سلف بيانه - لم تال جهداً في سبيل إعادة تقديم أصل الشيك فلم يستحل عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت لها من التحقيق الذي أجرته - فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إذ التفت عن إنكار الطاعن صدور الشيك منه وأنه استندلاً إلى ما أورده من أدلة الثبوت المطروحة في الدعوى ومنها الصورة الشمسية للشيك التي سبق للمحكمة أن طابقتها على الأصل لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٤٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .

الشيك على بياض :

٤ - لا يوجد في القانون ما يلزم أن يكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وفقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به أو غير ذلك من

بيانات لا يؤثر على صحة الشيك ملام قد استوى في هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه
إذ أن الأصل أن إعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك
من بيانات يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذه البيانات قبل تقديمه إلى
المسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة بحث إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه
وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلال هذا الأصل .

(الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧) .

وجوب أن يكون للشيك تاريخ واحد :

٥ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضي أن يتوافر في الشيك عناصره
المقررة في القانون التجاري ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته كإداة وفاء
تجرى مجرى النقود وانقلب إلى أداة ائتمان لخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من
قانون العقوبات التي تسبغ حملتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا . ومن ثم فإن
الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يترتب عليه لو صح أن يتغير به وجه
الرأي في الدعوى بما ينبغي معه على المحكمة تمحيصه ورده إلى غلبة الأمر فيه أو الرد عليها
بما يدفعه .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) .

٦ - لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك
مغفيرا لتاريخ إصداره الحقيقي . طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحداً إذ أن تاريخ
الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قبليته للتداول
واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع بإصدار الشيك على هذا الوضع يكون
الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات ملام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد
قائم له في التاريخ المثبت بالشيك وبذلك يندمج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل
ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . أما تقديم الشيك إلى
البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك
وما إلهاء البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك
وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو
تراخى عنها .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩١٢/١١/١٧) .

عدم إثبات قيمة الشيك :

٧ - إن إعطاء الشيك الصادر للمصدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن

مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢) .

٨ - لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٠) .

تداول الشيك :

٩ - من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينقل قيمته إلى المظهر إليه ويخضع القاعدة تظهير الدفع بما يجعل العلامة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر إليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها ولا يكون الحكم المطعون فيه معيباً إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دافعاً قانونياً ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٧٣/١١/٥) .

١٠ - إن احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ومن ثم فهو لا يصلح مجرداً سبباً للإباحة .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣) .

١١ - إن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٧) .

١٢ - لئن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل

الوفاء .. وإنما يخوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) .

١٣ - لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة فإن هذا الطلب يكون جائزاً قانوناً .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) .

١٤ - لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه .

(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠) .

١٥ - قول المتهم أنه إنما إصدار الشيكات مضطراً بعد أن أغلق محله واحاطت به دعوى إشهار الإفلاس فعمد إلى إصدار الشيكات للخلاص من الخطر المحدق به - هذا القول مردود بان الإكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى لأن الشركة الدائنة استعملت حقاً خولها إياه القانون فلا تثريب عليها في ذلك وبأن المعروف قانوناً أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطريهدد النفس وانها لا تتوافر إذا كان الخطريهدد المال فحسب .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢) .

١٦ - لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاصة بالساحب ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد اثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع .

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩) .

١٧ - مكن سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري .

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩) .

١٨ - لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقبله رصيد دائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) .

عدم التوقيع على الشيك :

١٩ - لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ولقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل فإن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يستحق المستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد استوفى تلك البيانات .
(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ١٠ / ٢) .

السداد اللاحق :

٢٠ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها لما كان ذلك فإن نعى الطاعن بسداده قيمة الشيك موضوع الاتهام بعد صدور الحكم الابتدائي لا يؤبه .
(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦ / ٦ / ١٤) .

٢١ - توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق المستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد استوفى في تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر - لما كان ذلك - وكن الطاعن لا ينزاع في صحة توقيع على الشيكين موضوع الداعي ولا يجادل في واقعة تسليمها للمدعى تسليمًا صحيحًا فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى في استكمال بياناتهما بإثبات تاريخ لهما وتحديد قيمتهما يكون استخلاصاً موضوعياً سائغاً لا رقابة لمحكمة النقض عليه .
(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤ / ٣ / ١٠)

٢٢ - إن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه كما لا يجدي المتهم أن يكون قد أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه .
(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ١ / ١١) .

تسليم الشيك :

٢٣ - إن ملكية مقابل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه أما تقديم الشيك للصرف فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء ملأى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك أما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد فليست إلا إجراء كاشفاً للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤) .

٢٤ - لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق لمادام الشيك قد استوفى مقوماته .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤) .

٢٥ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب لمادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢) .

الصورة الشمسية :

٢٦ - عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما طمأنت إلى صحتها .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١) .

٢٧ - إن قول المتهم أنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيداً في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة لمادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٩) .

٢٨ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجاري خاصة بدعوى الرجوع على الساحب إذا ضاع مقابل وفاء بفعل المسحوب عليه وهي تخول الساحب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٣) .

٢٩ - متى كان الثابت ان الورقة التى اعطاها المتهم للمجنى عليه على انها شيك ظاهر فيها ان تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب فهي تعد شيكاً ولا يجوز الدفع بان الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك . كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التمويل كما ان تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة . (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٧) .

●● ثانياً - في الركن المادى للجريمة :

استظهار امر الرصيد :

٣٠ - لما كان يتعين لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر الحكم امر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفالية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع او عند مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يسار إلى بحث القصد الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه . وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث امر رصيد الطاعن في البنك وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة في حق الطاعن لمجرد انه وقع الشيك وافاد البنك بالرجوع عليه دون بحث علة ذلك فإن الحكم يكون قد انطوى على قصد في التسبب لا يزيله عنه ما نقله من اقوال المدعى بالحقوق المدنية بصحيفة الدعوى المباشرة من انه تبين عند تقديم الشيك إلى البنك عدم وجود رصيد للطاعن به إذ لا يعدو هذا القول ان يكون تعريضاً لنظره لا تسانده فيه إفادة البنك التى اقتضت بياناتها على الرجوع على الساحب ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨) .

إفادة البنك بالرجوع على الساحب :

٣١ - وفي ذات المعنى السابق قضى بأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث امر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة في حق الطاعن مادام قد وقع على الشيك وافاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان ولا يغير من ذلك ان يستند الحكم المطعون فيه إلى مجرد اقوال المدعى بالحقوق المدنية ضمنها صحيفة دعواه المباشرة مؤداها ان البنك لم يصرف الشيك عند تقديمه إليه وطلبه بالرجوع مع الساحب لعدم وجود رصيد له لأن قوله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لنظره لا تسانده فيه إفادة البنك التى اقتضت بياناتها

على الرجوع على الساحب مما لا يتأتى معه ان ينبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والقبول للصرف في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) .

المعارضة في الشيك :

٣٢ - الأصل المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ عقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأنه لا يقبل المعارضة في دفع الكمبيالة إلا في حالة ضياعها او تظليس حاملها فيباح له ان يتخذ من جانبه إجراء يصونه بغير توقف على حكم القضاء كما انه من المسلم به انه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول عليه بطريق النصب .
(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩) .

٣٣ - إفادة البنك بان رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك مفادها ان الرصيد اقل من قيمة الشيك وهو ما يؤتمه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات شأن انتفاء الرصيد كله وشأن امر المسحوب عليه بعدم الدفع إذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب .
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢) .

٣٤ - من المقرر ان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطى عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع بالعقاب على هذا الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تثير لها على المسؤولية الجنائية مدام الشارع لم يستلزم فيه خاصة لقيام هذه الجريمة .
(الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧) .

٣٥ - لما كان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة او طلب المتهم تمكينه من القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة والمسؤولية عنها فإن النعى على المحكمة التفاتها عن طلب تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الاتهام درءاً للحكم بالعقاب يكون بعيداً عن الصواب .
(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧) .

٣٦ - من المقرر - في جريمة إصدار شيك بدون رصيد - انه لا يكفي ان يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين ان يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر اركان الجريمة بل إجراء ملأى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما افادة البنك بعدم وجود

الرصيد إلا إجراء كشفاً للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك واعطاءه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها لما كلن ذلك وكلن الطاعن لانيلازع في صحة ما افاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار الشيك . فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٥) .

٣٧ - ان جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب - ايا كانت صفته - له في التداول .
(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) .

٣٨ - ان الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض ان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى اعطى الساحب شيكا لا يقبله رصيد او اعطى شيكا له مقابل ثم امر بعدم السحب او سحب الرصيد او سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك إذا انه بمجرد إعطاء شيك على وضع يد مظهره وصيغته على انه مستحق الاداء بمجرد الإطلاع وانه أداة وفاء لأداة ائتمن يتم طرحه في التداول فتتعطف عليه الحمالية القانونية التي اسبقها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .
(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) .

٣٩ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ولا يؤثر في ذلك ان يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ملام هو بذاته يدل على انه يستحق الاداء بمجرد الإطلاع عليه ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ اعطاء الشيك موضوع الدعوى .
(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) .

٤٠ - الأصل ان إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخل فيه الساحب نهائياً عن حيازته . بحيث تنصرف إرادة الساحب إلى التخل عن حيازة الشيك . فإذا انتقلت الإرادة لسرقه الشيك من الساحب او فقده له او تزويره عليه انهار الركن الملقى للجريمة وهو فعل الإعطاء .
(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١) .

٤١ - تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى اعطى الساحب شيكاً لا يقبله رصيد او اعطى شيكاً له مقابل ثم امر بعدم السحب او سحب من الرصيد مبلغاً بحيث

يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .
(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) .

٤٢ - لا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكاً له مقابل فى تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته - إذ أن على الساحب أن يرتب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يلى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .
(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦) .

٤٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو إجراء ملائى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما للمدعى البنك بعدم وجود رصيد إلا إجراء كشف للجريمة .
(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦) .

الشيك الإسمى :

٤٤ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وذلك يصدق على الشيك الإسمى فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وإنها لا تقع إلا على من تحرر الشيك باسمه ولما كان الشيك الإسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التى يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فإن الحكمة من العقاب تكون منتفية فى هذه الحالة .
(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٨) .

٤٥ - متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخلى فيه الساحب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن الملائى للجريمة يكون قد تحقق .
(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧) .

●● ثالثاً - فى القصد الجنائى :

٤٦ - إن القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون

العقوبات يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي اعطاه في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٩) .

٤٧ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ولا محل لاعفاء الوكيل في السحب من ذلك الإلتزام لمجرد أنه لا يسحب رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المسند إلى الطاعنين وهو إصدار الشيك - يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب فإذا هو أخل بهذا الإلتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك . الذي تحقق بفعله وحده في إطلاقه في التداول .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) .

٤٨ - يتوافر القصد الجنائي باعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بإصداره أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك بسبب مشروع إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالنقود سواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا اثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تاثير لها في قيام المسئولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) .

٤٩ - القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) .

٥٠ - لا تلتزم المحكمة بالتحدث على إستقلال عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد إذ أن المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة فيكفي القصد الجنائي العام ويستفاد العلم من مجرد إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقائم وقابل السحب .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧) .

٥١ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب إذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه بالإستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ولا محل لاعفاء الوكيل في السحب من ذلك الإلتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص

لأن طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة وهو إصدار الشيك يستلزم من الوكيل التحقيق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه فإذا هو اخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي يحقق بفعله وحده إطلاقه في التداول . ولا يغنى في ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .
(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١) .

٥٢ - سوء النية وهو القصد الجنائي يتحقق في جريمة اعطاء شيك لا يقابل رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقل وفاء للشيك في تاريخ سحبه ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق مادام مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمة مادام معطيه لم يسترده .
(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨) .

٥٣ - لا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الاعتماد المفتوح به مادام أنه يسلم في تقرير اسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على ائتمان البنك وهو ما اقربه ايضا في المذكرة التي قدمها بدفاعه إلى محكمة ثاني درجة .
(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٢) .

٥٤ - لا يعفى من الالتزام كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط .
(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢) .

٥٥ - ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العلم في جريمة اعطاء شيك لا يقبله رصيد - والذي يكفى فيه علم من اصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت به إلى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تثير لها المسئولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .
(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢) .

٥٦ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء بسواء ويكون قيمة الشيك من حق المسحوب له لا يجوز للساحب ان يستردها من البنك او يعمل على تاخير الوفاء بها لصالحها ومن ثم لا يجدى المتهم ما يثيره من الجدل عن الظروف التي احاطت به وادت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون .
(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩) .

٥٧ - يستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للحسب .
(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠) .

٥٨ - يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار إفلاسه إذا انه كان متعيناً ان يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك فدفاع المتهم المستند إلى غير سند عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار إفلاسه هو مما لا يستاهل رداً لظهور بطلانه .
(الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩) .

●● رابعاً - في نظر الدعوى والحكم فيها :

٥٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة امام محكمة ثانى درجة ان الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وقدم مذكرة في هذا الخصوص غير ان المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسباب دون ان تعرض لهذا الدفع لما كان ذلك وكن من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من الدفع الجوهري والمتعلقة بالنظام العام لما يترتب عليه لو صح من هدم للتهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها انه على المحكمة إذا ما ابدى لها مثل هذا الدفع ان تحققه بلوغاً إلى غلبة الامر فيه او ان ترد عليه في حكمها بما يفنده وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت كلية عن ذلك الدفع فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير جلجة إلى بحث أوجه النقض الأخرى .
(الطعن رقم ٧٣٥٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٤) .

٦٠ - من المقرر ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة وكانت المحكمة - على ما سلف بيانه - لم تال جهداً في سبيل إعادة تقديم اصل الشيك لمستحل عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له . على ما ثبت لها من التحقيق الذي أجرته - فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إذا لم يعول على انكار الطاعن صدور الشيك منه ودانه استناداً إلى ما أورده من أدلة الثبوت المطروحة في الدعوى ومنها الصورة الشمسية للشيك التي سبق للمحكمة ان طلبتها على الاصل لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس .
(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٨١) .

٦١ - لما كُن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وكن مجموع ماورده الحكم في الدعوى المطروحة كلياً في تفهم واقعة إصدار الشيك بدون رصيد بارتكابها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١) .

— تظهير الشيك والمصلحة :

٦٢ - من المقرر ان الشيك متى صدر لحامله او اصدر لامر شخص معين او إذن فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحاً - ان ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالئاً لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً . لما كُن ذلك فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم وجود صفة للمظهر إليه في الادعاء المباشر لا يعدو ان يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يستاهل الرد عليه .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤) .

الدعوى الجنائية والدعوى المدنية :

٦٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرها المشرع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ومن ثم فإن مسلك المجنى عليه ليس من شأنه ان يؤثر على السير في الدعوى او على الحكم فيها وإذ كُن من المقرر ان قيمة الشيك هي دين سابق على وقوع الجريمة يترتب عليها فإن التجاء المجنى عليه إلى القضاء المدني - بفرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى الجنائية او على الحكم فيها .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤) .

تحديد الاختصاص :

٦٤ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف

عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع عليه بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . اما الافعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية . واذا كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرتها يكون قد بنى على خطأ في تاويل القانون . إذ الممول عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص المكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) .

٦٥ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما انه قد اصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .

٦٦ - استقر قضاء محكمة النقض على ان قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة اعطائه دون ان يكون له رصيد بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦) .

المحكمة المختصة :

٦٧ - اتمم الجريمة بمجرد اعطاء الساحب الشيك للمستفيد مع العلم بعدم وجود مقبل وفاء قبل للسحب - انعقاد الاختصاص للمحكمة التي حصل تسليم الشيك بدائرتها او التي يقيم بها المتهم او التي يقبض عليه فيها - الاعمال السابقة على تسليم الشيك من تحرير وتوقيع هي اعمال تحضيرية .

(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢) .

٦٨ - دفاع المتهم بان الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقبل للسحب وان البنك اخطأ في الامتناع عن الصرف وجوب تمحيص المحكمة هذا الدفاع او الرد عليه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠) .

٦٩ - دفاع المتهم بان الشيك يحل تاريخين وطلبه الاطلاع عليه - دفاع جوهرى - استناد الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس لقول بان الورقة تحمل تاريخاً واحداً - اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٧) .

اعمال المادة ٣٢ عقوبات :

٧٠ - متى كانت الوقائع كما اثبتتها الحكمان ان المتهم قد اصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وانه جعل استحقاق كل منهما في تاريخ معين وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في ان ما وقع من المتهم انما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً فإنه يتعين اعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .
(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧) .

اصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد :

٧١ - من المقرر ان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القيمة التي صدر بها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضي الدعوى الجنائية عنه وفقاً لما تنقضي به الفقرة الاولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية بصور حكم نهائي واحد بالإدانة او بالبراءة في إصدار اي شيك منها ولما كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه ، إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظعن في الحكم بالطرق المقررة قانوناً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الامر المقضي بالقول بان التاريخ والقيمة يختلفان في كل من الشيكين دون ان يبين ما إذا كانا قد حررا في تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات المجنى عليه ام ان كلا منهما يختلف في ظروف تحريره والاسباب التي دعت إلى إصداره وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق لو القيمة في كل من الشيكين المشار إليهما . لا ينفي بذاته ان إصدار كليهما كان وليد نشاط إجرامي واحد تنقضي الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائي في إصدار ايهما فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما يورده رداً على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما اثير من خطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة .
(الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٩) .

٧٢ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقيم الدليل على ان الطاعن هو الذي قارف التزوير او اشتراك في ارتكابه .
(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١) .

الدفع بان الشيك تم عن طريق مشوب بجريمة نصب :

٧٣ - لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة ان الدفاع عن الطاعن قد اثار في

مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأما محكمة ثاني درجة ان تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب . ذلك ان الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدماً ثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له ان المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - يبيعان أرضاً لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزوا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حامية لماله ان يوافق صرف الشيك ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذي دان الطاعن اخذاً بأسبابه دون ان يعرض ايها لما ابداه الطاعن في مذكراته وكان دفاع الطاعن انف البيلان - الذي ضمنه المذكرات السابقة بعد في خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين على المحكمة ان تعرض له استقلالاً وان تستظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه وان ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه اما وقد امسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٨) .

٧٤ - اين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكن إعطاء الشيك إلى المستفيد - ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكن آخر .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) .

(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٧) .

وكالة :

٧٥ - متى كلن الثابت ان الطاعن هو الذي اصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته - صاحبة الحساب - دون ان يكون لها رصيد قائم وقابل للمصحب فإنه يكون مسئولاً وبحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة لان وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي انه هو الذي قارف الجريمة التي دين من اجلها .

(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥) .

٧٦ - وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق ما آل إليه الحق الثابت به بطريق الميراث .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨) .

٧٧ - إذا كلن يبين من المحرر انه يتضمن أمراً صادراً من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاة مستحق الدفع بمجرد الإطلاع

ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ويجرى مجرى النقود في المعاملات .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) .

٧٨ - الحكم الجنائي الصادر في جريمة إعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة إلى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد امام المحاكم المدنية إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً من وقوع هذه الفعل منسوباً إلى فاعله ولا شأن له بالسبب الذي استطرده إليه من انه أعطى مقابل دين معين .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢) .

مكان وقوع الجريمة :

٧٩ - نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على انه ، يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او الذي يقيم فيه المتهم او الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الامكنة قائمة متساوية في القانون لا تفاضل بينها ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء الشك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك المستفيد فيه .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) .

٨٠ - جرى قضاء محكمة النقض على ان إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وان تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصور حكم نهائي واحد بالإدانة او بالبراءة في إصدار أي شيك منها .

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .

٨١ - إن عبارة عدم وجود رصيد للساحب التي استخلصها الحكم من إجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جاري التي يستند إليها الطاعن في انه كانت إجابة البنك عند تقديم المستفيد بالشيك إلى البنك هما عبارتان يتلاقيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ومن ثم فإن ماثيره الطاعن من وجود خطأ في الاسناد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) .

متى تتم الجريمة ؟

٨٢ - مجرد إعطاء الشيك للمستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) .

الإختصاص المحلى :

٨٣ - تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التى لا يصح بناء الإختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها مخالفة ذلك خطأ فى القانون - ضرورة وقوف المحكمة على مكان إعطاء الشيك .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) .

إصدار عدة شيكات :

٨٤ - إصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها نشاط إجرامى لا يتجزأ . إنقضاء الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى بالإدانة او بالبراءة .

(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) .

٨٥ - إصدار المتهم عدة شيكات كلها او بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاط إجراميا واحدا يتحقق به الارتباط ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة إلى صدر بها .

(الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٧/٨) .

الباعث :

٨٦ - مجرد إعطاء الشيك من السلاحب إلى المستفيد يتحقق به معنى طرحه للتداول وتنعطف على ذلك الحماية القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد باعتباره اداة وفاء كالنقود دون إعتداء بالاسباب التى دعت إلى إصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث .

(الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠) .

تحقق الجريمة :

٨٧ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيكات بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التى اسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تائيرلها فى قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم

يسلتزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة .
(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥ / ٢ / ٢٨) .

ضياع الشيك أو سرقة :

٨٨ - من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها - وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وايضاً الحصول عليه بطريق التهديد - وهي التي ابيح فيها للساحب ان يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد إستناداً إلى سبب من اسباب الابلحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التي لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح سبب للإبلحة .
(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥ / ٢ / ٢٨) .

تعريف الشيك وتحقق الجريمة :

٨٩ - من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ومادام قد إستوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فإن الساحب لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ولا عبءة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا بعلم المستفيد وقت إستلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه . والقصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .
(الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥ / ٦ / ٥) .

الوفاء بقيمة البنك قبل تاريخ الإستحقاق :

٩٠ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الإستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .
(الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥ / ٦ / ٥) .

التظهير :

٩١ - من المقرر أن الشيك إذا صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو إذنه فإن

تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها إتصالاً سببياً مباشراً .
(الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥) .

بيانات الشيك :

٩٢ - إن البيانات التي يتطلبها القانون لا اعتبار السند شيكاً يجرى مجرى النقود ان يحمل امراً صادر من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وهو في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الإطلاع ويعد شيكاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لما كان ذلك وكانت جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقلبل وفاء له قبل السحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وكان سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقلبل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب .
(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) .

٩٣ - إن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر إنئين على البنك محررين على ورق عادي مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشرائط الشيك كما هو معرف به في القانون فإنه يكون قاصر البيان راجياً نقضه .
(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢١) .

٩٤ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع .
(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨) .

٩٥ - لا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع فإذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استناداً إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وإن المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها

الشيك بانه لا يقابله رصيد مما تنتفى به الجريمة إذ لا يكون محتالاً عليها - فإنه يكون قد اخطأ .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١١) .

٩٦ - وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه .

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٧) .

لا يجوز إثبات ما يخالف ظاهر الشيك :

٩٧ - متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاها المتهم للمجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب فهي تعد شيكاً ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

(الجريمة رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٧) .

شيك لدين قمار :

٩٨ - الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكاً ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمته .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/١٦) .

٩٩ - إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع - ومنها الشيك - يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يخوله فقط أن يثبت - كما تقول المادة ١٩٢ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كل موجوداً ولم يستعمل في منفعته .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٤) .

١٠٠ - إن القانون إذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد نهى في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كاف وممكن

التصرف فيه ولم يشترط لإنزال العقاب بمن يخالف نهييه هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدره مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات هذا هو مفهوم عبارة نص القانون وهو الذي استقر عليه القضاء وفقه القانون الفرنسي الذي نقل عنه هذا النص وهو كذلك الذي يتفق مع طبيعة الشيك والغرض الذي أعده مما كلن له اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دفعة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا أنه أداة دفع ووفاء تغنى عن استعمال النقود وتستحق الأداء لدى الإطلاع دائما وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل . ومتى كان هذا مقرا كان القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك إلا عند استحقاقه أو في وقت موعد دفعه لا في وقت إصداره وإن العبرة إذن في سوء القصد هي العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط - هذا القول كله مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن بآية حل التعويل عليه .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٢/١٩) .

١٠١ - إن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفا بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وإذن فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بانهيار إفلاسه إذ كلن يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحريره .

(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠) .

١٠٢ - إن ركن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب يتوفا لدى الجنائي بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب .

(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٥) .

١٠٣ - إن سوء النية المطلوب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مقابل وقابل للسحب يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١) .

١٠٤ - إن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو عملية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وعملية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تامينا لدائنيه مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢) .

١٠٥ - العبرة في تعريف الشيك انه اداة وفاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخاً واحداً فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٧) .

١٠٦ - متى كلن الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المسبب فيه .

(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٦) .

١٠٧ - لا يؤثر في الشيك ان يكون تاريخه قد اثبت على خلاف الواقع مادام انه هو الذي يدل على انه مستحق الاداء بمجرد الإطلاع عليه .

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٧) .

١٠٨ - إذا كانت الورقة التي ادين الطاعن باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على انها شيك بالمعنى المعروف قانوناً . إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على انها اصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها امراً بالدفع مستحق الاداء لدى الإطلاع فإن الحكم إذ اعتبرها شيكا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئه الطاعن .

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٦) .

١٠٩ - متى كلن الشيك يحمل تاريخاً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٢٧ المذكورة ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صور في حقيقة الامر في تاريخ سابق .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٨) .

١١٠ - إذا كلن الثابت بالحكم ان الشيك موضوع الدعوى كلن به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقبله رصيداً فإن تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة انه وقت تحريره لم يكن به تاريخ ذلك يكون خطأ في القانون فإن إعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد ان مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠) .

١١١ - متى كلن الواقع هي ان الشيك محل الدعوى بحسب ظاهرة شيك بالمعنى القانوني وان التاريخ الذي يحمله واحد بالنسبة إلى إصداره واستحقاقه فإنه لا يجدى

المتهم ان يثبت ان تحريره إنما كان في تاريخ سابق فطلبه تحقيق ذلك لا يكون متساهلاً رداً صريحاً .

(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١) .

١١٢ - إذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على ان تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عد ما شيكا بالمعنى المقصود وذلك لأنها ليست إلا أداة ائتمان .
(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/١٠) .

١١٣ - إن الدفع متى كان مستوفياً لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون توافرها في الشيك بمعناه الصحيح فهو يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ولو كان تاريخ إصداره قد أخرجوا ثبت فيه على غير الواقع مدام هو بذاته حسب الثابت فيه مستحقاً للاداء بمجرد الإطلاع شأن النقود التي يوفى بها الناس وما عليهم وليس فيه ما ينبىء المطلع عليه بأنه في حقيقته لم يكن إلا أداة ائتمان وإذن لإصدار مثل هذا الإنز من غير ان يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانوناً .
(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢) .

التقدم الصرى للشيك :

١١٤ - الأصل في الالتزام مدنياً كان او تجارياً ان يتقدم بانقضاء خمس عشر سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى الا ان المشرع التجارى خرج على هذا الأصل وقررتقداً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويستند هذا التقدم الخمسى على قرينة الوفاء إذ قدر المشرع ان سكوت حامل الورقة التجارية عن المطالبة بحقه مدة خمس سنوات يفترض معه انه استوفى حقه وهذا التقدم أوردته المادة ١٩٤ تجارى .
(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣) .

(ب) من احكام المحاكم الجزئية والاستئنافية

١١٥ - إذا اعطى شيك ثمناً للبيع مع اثبات التخالص بالثمن في عقد البيع فإن إعطاء هذا الشيك يعتبر وفاء بالثمن لاستبدال له - وعلى ذلك فإنه إذا حكم بفسخ البيع فلا يبقى لتحصيل قيمة الشيك محل .
(محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩٣٨/١٢/٢١ - المحاماة مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ٢٨١ رقم ١٤٢)

١١٦ - متى تبين من سند المديونية انه عبارة عن شيك تجرر في تاريخ معين على ان يدفع في تاريخ لاحق فإنه يكون اداة ائتمان لا اداة وفاء لحملة تاريخين .
(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية جلسة ١٩٥٥/١٢/٦ رقم ٨٠٧ لسنة ٧٢ ق) .

١١٧ - مما لاشك فيه ان الشيك ما هو إلا اداة وفاء وان مجرد تخلي المدين عنه يعتبر وفاء تنفيذياً لصالح الدائن ولا يصح بعدئذ إثارة النزاع في سببه من جانب الساحب وبناء على ذلك يكون ما قام به الساحب من إعطاء التعليمات للبنك المسحوب عليه بإيقاف الدفع تصرفاً يتمم معه القضاء للمستفيد من الشيك بطلباته بصرف النظر عما يثيره المدين من نزاع يقوم على سبب السحب .
(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التجارية والضرائب جلسة ١٩٥٣/٤/٣٠ رقم ٢٠٦ لسنة ٦٩ ق) .

١١٨ - لا محل لإثارة الجدل حول ما إذا كان السند اسس المطالبة في الدعوى يعتبر شيكاً بالمعنى القانوني او كمبيالة ذلك ان الدائن لم يرتب على الآثار القانونية للشيك وإنما استند عليه كمجرد سند مديونية عاى يثبت انه دائن للمدين بالمبلغ الوارد فيه ولاشك بان هذا السند بحالة صالح لإثبات ذلك ايا كان الوصف القانوني الذي يرد عليه .
(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ رقم ٤٤٩ لسنة ٧٦ ق) .

في التقادم :

١١٩ - من الثابت علماً وعملاً انه لو دخلت قيمة إحدى الأوراق المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون التجاري في معاملات أخرى واندمجت في الحساب الجارى فإن هذا التصرف يعتبر قانوناً استبدالاً للدين ويخرج من حكم القواعد المبينة بتلك المادة ولا تسرى عليه فيما يختص بالتقادم إلا المدة الطويلة العادية للديون أى مدة الخمس عشرة سنة .

(محكمة استئناف مصر في ١٩٢٦/٦/١٥ - المحاماة السنة ٧ ص ١١٤ رقم ٨٥) .

١٢٠ - إن اتفاق المستاجر مع المؤجر على تحرير سند تحت الإذن للباقي من الأجرة المستحقة يترتب عليه استبدال الدين القديم بدين جديد ولو ذكر في السند الجديد سبب الدين وبما ان هذا الدين الجديد هو دين عاى فإنه يسقط بعضى خمسة عشرة سنة لا بعضى خمس سنين .

(محكمة طهطا الجزئية في ١٩١٨/٢/٢٠ المجموعة الرسمية الفهرست العشرية الثانية ص ٣٦ رقم ٢٧٥) .

١٢١ - إن الأوراق التجارية وفيها الكمبيالات تحت الإذن لا يسقط حق المطالبة بها بمضى خمس سنوات إلا في الأحوال التي تكون قد تحررت من تجار أو لأعمال تجارية فقط فالكمبيالات التي يحررها محام ويظهر أن قيمتها عبارة عن دين لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة .

(محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤/١/١٩٢١ - المحاماة السنة ١١ ص ٨٧٦ رقم ٤٥١) .

١٢٢ - إذا حرر التاجر سند دين لعمل غير خاص بتجارته كلن السند مدينا تسرى عليه قواعد القانون المدني فلا يسقط الحق في المطالبة به بمضى خمس سنوات .

(محكمة استئناف مصر في ١٧/١١/١٩٢١ - المحاماة - السنة ١٢ ص ٦١٦ رقم ٢١١) .

١٢٣ - الأوراق التي تسقط المطالبة بها بمضى خمس سنوات هي الأوراق التجارية التي تنتقل ملكيتها بالتحويل وهي الكمبيالة والسندات تحت الإذن والشيكات أما ما سواها من الأوراق فلا تنطبق عليها المادة ١٩٤ تجارى .

(محكمة دمياط الجزئية في ١٠/٢/١٩٢٢ - المحاماة السنة ١٢ ص ٢٢٩ رقم ١٥٨) .

١٢٤ - الأوراق التجارية المقصودة في المادة ١٩٤ تجارى هي الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم كما يتناولون أوراق النقد وليس هذا الشأن الفواتير المحررة من تاجر وإن لمدة تقدم الفواتير التجارية هي خمسة عشر عاماً لا خمسة أعوام .

(محكمة الموسيقى الجزئية في ٢٩/٥/١٩٢٨ - المحاماة السنة ٢٠ ص ١٠٢٦ رقم ٤١٨) .

١٢٥ - الأوراق التجارية حسبما نص عليها في القانون التجارى هي أداة وفاء وائتمان كالكمبيالة والسند الإذنى أو لحامله والشيك والحوالات الواجبة الدفع وهذه الأوراق هي التي خصها القانون بأجل قصير بالنسبة للتقدم لما تستلزمه طبيعتها من سرعة التداول ولتوفر قرينة الوفاء بقيمتها في فترة الخمس سنوات المحددة لسقوط الدعوى الخاصة بها - أما الدعوى التجارية الأخرى بل والدعوى التي لا تنفرع مباشرة عن الأوراق التجارية سألغة الذكر فيسقط الحق في إقامتها بالمدة الطويلة كالدعوى المدنية .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة الثامنة التجارية ٢١/١٠/١٩٥٥ رقم ٢٢٢ سنة ٧٢)

(ق) .

١٢٦ - تعتبر السندات المحررة تحت الإذن والتي ينص فيها على الدفع تحت الطلب واجبة الدفع والاستحقاق من يوم تحريرها وعلى ذلك يكون مبدأ سريان المدة المقررة لسقوط المطالبة بهذه السندات هو اليوم التالى لتاريخ تحريرها وتحسب مدة خمس سنوات التي تسقط بها المطالبة بالتاريخ الميلادى .

(محكمة دكرنس الجزئية في ٣/١١/١٩٢١ - المحاماة سنة ١٢ ص ٤٥٠ رقم ٢٢٤)

١٢٧ - (١) متى تبين للمحكمة ان الشيك لا يمكن اعتباره ورقة تجارية بالمعنى المعروف عنه في قانون التجارة من انه اداة دفع ووفاء مستحق الاداء بمجرد الإطلاع عليه وتقديمه لانه محرر في تاريخ معين واعطى له تاريخ للاستحقاق لاحق لتاريخ تحريره فمثل هذا الشيك يعتبر كسند من السندات او كميالة وإذا كان محررها تاجراً فإنه يفترض ان تحريرها كان لاجل اعمال تجارية ولكن هذه القرينة من القرائن التي يجوز وصفها وإثبات عكسها .

(ب) - متى كان الشيك موضوع الدعوى لا يمكن اعتباره شيكاً بالمعنى المعروف به في قانون التجارة وإنما هو ورقة ائتمنان حررت ضماناً لوفاء قرض لم يثبت للمحكمة انه عقد قرض تجارى بالنسبة للدائن فلا تسرى على هذه الورقة مدة التقادم الخمس المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون سالف الذكر إذ ان الراجع ان مدى انطباق هذه المادة محدد ومقتصور على الاوراق التجارية المحررة لأعمال تجارية بمعناها الضيق ولما كان الثابت من ظروف الدعوى ان هذا الشيك إنما تحرر ضماناً للقرض مدنى اقرضه شخص غير تاجر إلى تاجر ولكن لم يكن تحريره بقصد اعمال تجارية وكان سبب الدين غير تجارى فإن قواعد القانون المدنى هي التي تنطبق عليه فلا يسقط الحق في المطالبة به إلا بمضى خمس عشرة سنة .

(محكمة استئناف القاهرة - الدائرة التاسعة التجارية جلسة ٢٧/٣/١٩٥٦ رقم ٨١٠ سنة ٧٢ ق) .

(ج-) أحدث احكام محكمة النقض

لعامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩

- ١٢٨ - سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد دخولها في حكم ضياعها .
- إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب مجالات الإباحة في المعارضة في الوفاء بقيمته .
- (الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٩) .
- ١٢٩ - صدور امر بوضع ارصدة المتهم تحت التحفظ قوة قاهرة - ترتب إنعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .
- تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها دفاع جوهرى - فعود المحكمة عن تحقيقه قصور .
- (الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٩) .

- ١٣٠ - عدم الاعتداد بالاسباب التي دعت إلى إصدار الشيك .
(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٨) .
- ١٣١ - إصدار شيك على بياض مفاده تفويض المستفيد في تحرير بياناته .
(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٨) .
- ١٣٢ - توقيع الساحب على بياض لا يؤثر على سلامة الشيك متى كان مستوفياً ببياناته قبل تقديمه للمصرف .
(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٨) .
- ١٣٣ - كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يكن هو محرر بياناته .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨) .
- ١٣٤ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨) .
- ١٣٥ - لا عبء في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغفيرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما لا يحمل إلا تاريخا واحداً .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨) .
- ١٣٦ - للساحب طبقا لنص المادتين ٦٠ عقوبات ، ١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ في حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تبديده من الإجراءات ما يصون ماله .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨) .

مادة ٢٣٨

كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنة الحادية والعشرين سنة كاملة أو حكم بامتناد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك ومخالصة مطلقة بإقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية . ويعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه

مصرى وإذا كان الخائن مأموراً بالولاية او بالوصاية على الشخص المعذور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

● تعليقات وأحكام ●

— وضعت هذه المادة في باب النصب وخيانة الأمانة للصلة التي تربطها بهاتين الجريمتين فالجريمة التي تنص عليها تتم من جهة عن غش وخداع وفيها معنى الإخلال بالثقة المودعة لدى الجاني من جهة أخرى وقصد بها حماية القصر من شر المراهبين ومن إليهم ممن يستغلون ضعف القصر واحتياجهم إذ رأى المشرع أن بطلان التعاقد من الوجهة المدنية ليس كافياً فاضلاً عن أن القاصر قد لا يتمسك بهذا البطلان خشية التشهير^(١) .

● أركان الجريمة :

الركن الأول - حالة المجنى عليه :

يتطلب الشارع أن يكون المجنى عليه قاصراً ويلحق بالقاصر من بلغ سن الرشد ولكن حكم بامتداد الوصاية عليه تطبيقاً للمادتين ١٣ و ٣٠ من قانون المحاكم الحسبية ويشمل النص (امتداد الولاية) كذلك لاتحاد العلة .

ولا يحول دون قيام الجريمة أن يكون القاصر ماذوناً له بإدارة أمواله وفقاً للمادة الثانية من قانون المحاكم الحسبية فالنص عام يسرى على كل من لم يبلغ الحادية والعشرين سنة كاملة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الإذن له بإدارة أمواله لا ينفي نقص أهليته وحاجته إلى الحماية ممن يستغلونه وفي النهاية فإن الإقراض والاقتراض لم يردا ضمن الأعمال القانونية التي يجوز للقاصر الماذون مباشرتها . ولكن إذا إذن للقاصر بالتجارة ، المادة الثالثة من قانون المحاكم الحسبية فهو يعتبر ، كامل الأهلية فيما أنن له به ، ولما كان الإقراض والاقتراض من الأعمال الضرورية لمباشرة التجارة . فهذه الجريمة لا يتصور ارتكابها إزاءه في نطلق أعماله التجارية . أما ما جاوز هذا النطلق فيعتبر قاصراً ويتصور ارتكاب الجريمة إزاءه . ولكن لا تقوم الجريمة إذا كان المتعاقد محجوزاً عليه قضاءً لجنون أو عته أو سفه على الرغم من نقص أهليته وشموله بالقوامة ذلك أن النص اقتصر على الإشارة إلى من يبلغ الحادية والعشرين أو حكم بامتداد الولاية عليه . ولا يسرى النص من باب أولى على حالة المحجوز عليه قانوناً للحكم عليه بعقوبة جنائية (المادة ٢٥ ع)

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٩٢

وخاصة ان هذا النوع من الحجز لا يعنى نقصان الاهلية . وتخرج من نطاق هذا النص كذلك للشيخوخة او المرض البدنى^(١) او العقلى او النفسى إذا اضعف من إرادة الشخص وجعله خاضعاً لفزواته^(٢) .

وعلى ذلك فإن نص المادة ٣٣٨ ع تكون منطبقة على كل من يستغل ضعف القاصر ويحصل منه على سند بدين والعبارة في كون المجنى عليه قاصراً او تحت الوصاية هي بتاريخ ارتكاب الجريمة ولا يعتبر من وجه الجريمة ان يتلق على وضع تاريخ لاحق للتصرف بحيث يقع في سن البلوغ وإثبات التاريخ الحقيقي يكون بكافة طرق الإثبات . والنص المذكور كما سلف لا يحمى سوى القصر دون غيرهم من العاجزين كاللحجوز عليهم لسفه او عته او جنون^(٣) .

الركن الثانى :

استغلال الجانى احتياج المجنى عليه او ضعفه او هوى نفسه للحصول على الفائدة .
ويترتب على ذلك ان هذا الركن يتحقق بتوافر شرطين :

- ١ - ان يكون القاصر في حالة احتياج اى يفكر إلى مبلغ من المال لينسند به مطالبة . او حالة ضعف اى خضوع لمؤتمر او استسلام لرغبة او في حالة هوى اى ان يسيطر على القاصر عاطفة معينة كحبه لامراة او شهوة انتقام من شخص معين .
- ٢ - يجب ان يكون الجانى قد استغل هذا الوضع لدى المجنى عليه لتحقيق اهدافه وسواء كان المجنى عليه يعلم بهذا الاستغلال او لا يعلم^(٤) .

الركن الثالث - الحصول على فائدة :

وقد عبر القانون عن ذلك بقوله : وتحصل منه .. على كتابة او ختم سندات تمسك او في مخالفة متعلقة بإقراض او اقتراض مبلغ من النقود او شيء من المنقولات او على تفارل عن اوراق تجارية او غيرها من السندات الملزمة التمسكية - فالنص لا يقتصر على سندات الدين التى يحررها المجنى عليه على نفسه للجانى او لغيره بمبلغ من النقود او بشيء من المنقولات بل يدخل في السندات التى يقرض بها المجنى عليه الجانى او غيره النقود او المنقولات وكذلك السندات التى يحررها القاصر على نفسه بما يفيد التخلص من دين له في

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٠٨ وما بعدها .

(٣) نقض ١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٤٤ ص ٦٩٣ .

(٤) الدكتور حسنى الجنى المرجع السابق ص ٥٥٣ .

ذمة الغير والسندات التي بمقتضاها يحول لغيره ورقة تجارية ككمبيالة أو سند تحت الإنش لو ساهم في شركة أو ما إلى ذلك من السندات الملزمة للقاصر والضارة بمصلحته المالية ولكن يشترط أن يكون موضوع الورقة الملزمة أو المبرئة قرضاً أو اقتراضاً ومعنى ذلك أنه يجب أن تكون الورقة التي وقع عليها القاصر إما مثبتة لقرض القرضه الجاني أو غيره إياه أو مثبتة لتخلف الجاني أو غيره من دفع قرض كان في ذمته للقاصر أو من منقولات استعارها لو كانت الورقة تعهداً من القاصر بإقراض الجاني أو غيره إما إذا كانت ورقة الالتزام التي وقع عليها القاصر تتضمن تصرفاً آخر غير القرض أو الاقتراض كبيع أو إجارة أو هبة فلا تنطبق المادة ٣٣٨ عقوبات (٥) .

الركن الرابع - الضرر :

عبر الشارع عن هذا العنصر بتطلبه أن يكون ما تحصل عليه المتهم من القاصر (إضراراً به) وتعنى هذه الصياغة أن الشارع لا يتطلب ضرراً حالاً بل يكفي بالضرر المحتمل . فإذا ترتب على الإقراض أو الاقتراض ضرر حال فلا شك في قيام الجريمة وأهم أمثلة الضرر الحال أن يكون إقراض القاصر نظير فائدة ربوية أو إذا اقترض القاصر مالا لإنفاقه فيما لا ينفعه . ومن أمثلة الضرر المحتمل أن يقترض القاصر مالا لينفقه في مشروع غير محقق النتيجة كالمضاربة في البورصة فكما يحتمل أن يتمحصر المشروع عن ربح يحتمل كذلك أن يبوء بخسارة وهذا الاحتمال كاف لوقوع الجريمة . ويقدر الضرر وقت ارتكابه الفعل ومن ثم فإنه إذا لم يكن ذمة احتمال لأن ينال القاصر ضرر فلا تقوم الجريمة (٦) .

الركن الخامس - القصد الجنائي :

يقوم القصد الجنائي في هذه الجريمة بتوافر عنصرين علم الجاني بحاجة القاصر أو ضعفه أو هوى نفسه واتجاه إرادته إلى استغلال هذا الوضع لدى القاصر في الحصول على فائدة غير مشروعة ومتى توافر القصد فإنه يستوى أن يكون الجاني قد استهدف تحقيق فائدة له شخصياً أو لشخص آخر (٧) .

عقوبة الجريمة :

يعاقب على الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد على المحكوم عليه

(٥) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٨٤ .

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ١١١٤ .

(٧) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٥٥٤ .

غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المعذور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع أى تعتبر الجريمة في الحالة الأخيرة جنائية وقد تحمل عبارة النص عليه القول بأن الظرف المشدد يتوافر إذا كان الجانى وليا للمجنى عليه أو وصيا عليه ولكن الحقيقة أن المشرع يقصد بالمأمور بالولاية الشخص الذى يوضع القاصر تحت ملاحظته كالرعى ومن في حكمه (٨) .

من أحكام القضاء في انتهاز فرصة احتياج قاصر

١ - إن الشارع قد قصد بالمادة ٣٣٨ عقوبات حماية القصر من طمع كل من تحدته نفسه بأن يستغل شهواتهم وهوى انفسهم وينتهاز فرصة ضعفهم وعدم خبرتهم فيحصل منهم على كتابات أو سندات ضارة بمصالحهم من قبيل ما هو منصوص عليه في تلك المادة . وبمقتضى عموم النص يجب أن يدخل في متناول هذه الحماية كل قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين سنة أو بلغها و مدت عليه الوصاية فلا يخرج عن متناولها القاصر الذى يتسلم امواله بعد بلوغه الثامنة عشرة سنة ليقوم بإدارتها فإنه ليس له أن يبشر إلا أعمال الإدارة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٩ من قانون المجلس الحسبى على أن يقدم عنها حسابا للمجلس الحسبى وإذا كان الاقتراض غير وارد ضمن ما أجاز لهذا القاصر مباشرته بل محظورا عليه كما هو محظور على الوصى بمقتضى نصوص القانون المذكور فإن المادة ٣٣٨ عقوبات تكون منطبقة على من يستغل ضعفه ويحصل منه على سند دين ولا يغير من وجه الجريمة أن يتفق على وضع تاريخ لاحق للتصرف بحيث يقع في سن البلوغ وأثبت التاريخ الحقيقى يكون بكافة طرق الإثبات ونص المادة ٣٣٨ ع المذكورة لا يحمى سوى القاصرون غيرهم من العاجزين كالحجوز عليهم لسبه أو عته أو جنون .
(نقض جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢ القواعد القانون جـ ٥ ص ٦٩٢) .

٢ - لا يجوز تطبيق المادة ٣٣٨ ع إلا بالنسبة للأشخاص عديمى الأهلية الوارد ذكرهم فيها فلا تسرى على غيرهم كالحجوز عليهم مثلا .
(محكمة النقض حكم ٦ مارس سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة عشرة ص ٢٥٢) .

٣ - قد وضعت المادة ٣٣٨ ع لحماية الذين لم يبلغ عمرهم ثمان عشرة سنة كاملة والذين حكم بامتداد الوصاية عليهم فلا يمكن تطبيقها بعد هذا الحصر لحماية أشخاص

(٨) الدكتور احمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ص ٥٠٤ ..

آخرين كبالغي الرشيد المحجور عليهم بسبب ما لأن الشارع لو اراد ذلك لوضع نصاً علماً يشمل جميع المحجور عليهم من قصر وغيرهم ولا يمكن تطبيقها بطريق القياس لحمالية غير من ذكرها بها لأنه من المبادئ المقررة في كافة القوانين الجنائية أن لا جريمة إلا ما نص عليه القانون نصاً صريحاً .

(محكمة قنا الابتدائية حكم جنح استثنائي رقم ٢١ يناير سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة عشرة ص ١٥١) .

٤ - لا عقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٣٨ عقوبات إذا حصل الإقراض لشخص غير ضعيف العقل أو مدفوعاً للإقراض بدافع الشهوات .
(حكم محكمة طنطا الابتدائية ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ س ١ ص ٤٥ ع ٦٢) .

مادة ٣٣٩

— كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص أو اقترضه نقوداً بآى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الإتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

— فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

— وكل من اعتاد على إقراض نقود بآى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الإتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقرر بالفقرة السابقة .

تعليقات وأحكام

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على عشرة جنيهات في الفقرة الأولى وتتجاوز المئتين جنيه في الفقرة الثانية) .

صور التجريم في النص :

تنص المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات على جريمتين :

الأولى : انتهاز ضعف المجنى عليه أو هوى في نفسه وإقراضه بفائدة فاحشة وهي جريمة بسيطة .

والثانية : الاعتداء على الإقراض برّبا فاحش وهي من جرائم العادة ولا يشترط فيها استغلال ضعف المجنى عليه أو هوى نفسه .

أولا : الجريمة الأولى :

الإقراض برّبا فاحش انتهازا لضعف شخص أو هوى نفسه .

● أركان الجريمة :

يشترط لقيام هذه الجريمة توافر الأركان الآتية :

أولا : الركن المادى :

يتحقق الركن المادى فى هذه الصورة بإقراض المجنى عليه بفائدة غير قانونية انتهازا لفرصة تضعفه أو هوى نفسه ويعنى ذلك أن هذا الركن يقوم على عنصرين .

١ - الإقراض بفائدة غير قانونية :

ويكون ذلك بأن يجرم الجانى عقد قرض واحد بفائدة تزيد على الحد الأقصى المقرر قانوناً . ولا يشترط فى عقد القرض شكلاً معيناً فيستوى أن يكون كتابياً أو شفاهة صريحاً كان أو ضمنياً ولا يشترط أن يستولى الجانى فعلاً على الفائدة فالجريمة تتم بمجرد اشتراط الفائدة غير القانونية ولكن لا تتم الجريمة إلا بتسليم مبلغ القرض فعلاً أما قبل ذلك فيكون وعداً بالقرض لا جريمة فيه ولكن إذا كان يشترط أن يكون موضوع القرض نقوداً فإنه ليس بشرط أن تكون الفائدة المشترطة نقوداً فيمكن أن تكون شيئاً آخر أو مجرد انتفاع بشيء ما .

والعبرة فى وصف العقد هو بحقيقة الواقع ولو لجأ الطرفان إلى ستر العقد تحت صورة عقد آخر كالبيع أو الرهن مثلاً . والمرجع فى تقدير ذلك هو لمحكمة الموضوع ويتم اثبات صورية العقد واقتضاء فوائد ربوية فاحشة لكافة طرق الإثبات دون تقييد بقواعد القانون المدنى ولو زادت قيمة العقد على عشرين جنيهاً ويلزم أن يبين الحكم سعر الفائدة التى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون^(١) .

(١) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٥٥٧

٢ - استغلال ضعف المجنى عليه او هواه :

وينصرف الضعف بصفة خاصة في مفهوم المادة ٣٢٩ إلى الخلل في التقدير وعدم القوة على استكشاف الراى الصائب وقد يرجع ذلك إلى مرض عقلى او عصبى او نفسى او شيخوخة طاعنة او صغر في السن او نقص ملموس في الخبرة بالتعامل او اى سبب آخر من شأنه وفق تقدير قاضى الموضوع ان ينتج هذا الضعف .

اما الهوى فهو النزوات اى الرغبات الطاغية التى تتمثل في التعلق الشديد بامر ما والحرص على الحصول عليه والحصول على المال الذى يتيح ذلك .

ويتطلب هذا الركن في هذا العنصر ان يكون المتهم قد استغل ضعف المجنى عليه لو الهوى فلا يكفى ان المجنى عليه يعانى من الضعف او الهوى وإنما يجب ان يثبت بالإضافة إلى ذلك ان المتهم استغل هذه الحالة^(٢) والقانون لم يقصد ان يعاقب على مجرد الإقراض بفائدة فاحشة وإنما على استغلال المقرض ضعف المقرض فلا جريمة إذا عقد شخص قرضاً واحداً بفائدة تزيد على الحد المقرر إذا كان المقرض في حالة نفسية عادية^(٣) .

الركن الثانى - الركن المعنوى :

وصورته هنا هو القصد الجنائى ويتمثل في إحاطة علم الجانى وقت التعاقد بأنه يقرض شخصاً بفوائد تزيد على الحد الاقصى المقرر قانوناً استغلالاً لضعفه او هو نفسه^(٤) .

ثانياً : الجريمة الثانية :

الاعتياذ على الإقراض بالرربا الفالحش :

● الركن المادى للجريمة :

الركن المادى في جريمة الاعتياذ على الإقراض بفوائد زائدة على الحد الاقصى الممكن قانوناً يتحقق بمجرد الإقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن ان يستولى المقرض فعلاً على الفائدة المذكورة . وجريمة الاعتياذ على الإقراض بالرربا تتم بإقراض الجانى قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين وكل تجديد للدين من تقاضى فوائد ربوية يعتبر عملية ربوية مستقلة تحسب في ركن العادة^(٥) .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٢١ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥٨٨ .

(٤) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٥٧ .

(٥) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٥٠٦ .

● القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية ومن ثم يتعين أن يتوافر لدى المتهم القصد الجنائي ويفترض القصد علما وإرادة مصالحين كل قرض على حده فيتعين أن يعلم المتهم بالصفة الربوية لكل قرض وأن تتجه إرادته إلى إبرامه والحصول على ما يتولد عنه من حقوق ومزايا وإذا ثبت نسيان المتهم - وقت القرض اللاحق - واقعة عقدة القرض السابق فإن ذلك لا يحول دون توافر القصد لديه إذ يكفي أن عناصره قد توافرت بالنسبة لكل قرض على حده أما الاعتياد فهو مستخلص من تعدد القروض بعناصرها المادية والمعنوية دون اشتراط أن تجمعها رابطة ذهنية^(٦) .

أحكام محكمة النقض في الإقراض والاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش انتهاز لضعف شخص أو هوى نفسه

عدم جواز الإدعاء مدنيا في جريمة الاعتياد بالربا الفاحش .

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الإدعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء أكلن المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر وذلك لأن القانون على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الإقراض وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول تلك الدعوى أن يتحدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .
(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤ / ٣ / ٢) .

٢ - كما قضى بأن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقترض في جنحة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة - سواء أكلن قرضه واحداً أو أكثر لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الإقراض وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المادية وهو ينحصر في قيمة

(٦) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١١٢٩

ما يدفعه كل منهم زائداً على الفلدة القانونية لا أكثر ولا أقل والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذى اخذه المقرض بغير وجه حق وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .
(الطعن رقم ٢١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢) .

٣ - إن العبرة في جريمة الاعتياذ على الإقراض بالرأى هى بعقود الإقراض وليست بامتناع الفوائد الربوية وذلك هو نص صريح لفظ القانون في المادة ٣٣٩ ع التى تعلقب على هذه الجريمة بقول الحكم أن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد وأن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطيء ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم اتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدا التحقيق وآخر اتفق منها ولا بين كل اتفق آخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقاعة الدعوى . فإنه بهذا يكون قد اثبت توافر ركن الاعتياذ كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها . أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بأنه كان في ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفق على تجديده مرة أخرى فحينئذ . . . وحينئذ فقط . يصح الاعتداد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .
(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨) .

٤ - الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياذ على الإقراض بالرأى المدعى به لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .
(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٨) .

٥ - إذا كانت الواقعة التى اعتبرها الحكم إقراضاً بالرأى الفاحش هى أن المتهم قد استأجر بمقتضى عقد من المقرض فدانين بمبلغ ١٤ جنيهاً ثم أجرهما بدوره إلى ابن المقرض بمبلغ ١٩ جنيهاً وذلك لما استظهرته المحكمة من أن قصد العقدين إنما كان في الواقع الاقتراض بفوائد تتجاوز الحد القانونى . لا الاستئجار والتأجير فلا يجوز التمسك بعبارة العقدين المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذى ذهبت إليه المحكمة ما دام مبنياً على ما يسوغه .
(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١١) .

٦ - إن الإقراض بالرّبا الفلحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاعتياذ فتتم الجريمة فيه متى اقترض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين . ويسقط الحق في إقاعة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضى ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى وتجديد الدين - سواء حصل صراحة بتحريز سند جديد عنه أم ضمناً بمد أجل الدين - مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحتسب في تكوين ركن العادة .
(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٣/٢٩) .

٧ - أن الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتياذ الإقراض بالرّبا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتياذ ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين فليس لهؤلاء إذن حق المطالبة بتعويض ما بل كل ملهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائداً على الفائدة القانونية باعتبارها مدفوعاً بغير حق وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .
(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢) .

٨ - إذا ارتهن الدائن أرض مدينة نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانوناً تحت ستار الإيجار ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أسس تقدير ما تغله الأرض من ربح واستفزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من أصل الدين فتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالرّبا الفلحش التي ارتكبها الدائن بالاتفاق عليها ويتقاضى الفوائد الربوية فعلاً .
(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/١١) .

٩ - إذا صدر على شخص حكم في جريمة إقراض بالرّبا الفلحش فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يحتج على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة ، وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى ذلك بأنه ما دامت وقائع الربوية متجددة فلا مانع قانوناً من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الأول .
(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/١١) .

١٠ - إن عقد القرض بالرّبا الفلحش لا ينفك عن جريمة الربا لأنها تنشأ منه وتلازمه فم عقود القرض بهذه المثابة تعتبر في جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات فتجرى عليها ما يجرى على

نظرائها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات ويجوز إذن اثباتها وإثبات الاعتقاد عليها بكلفة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالإثبات في المواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التي تعزز الإدعاء بان الدليل الكتابي يتضمن تحليلاً على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الإثبات بالبينة والقرائن .

(الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧) .

١١ - إن قوام جريمة الإقراض بالربا الفلحش هو الاعتقاد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المؤثم ومن ثم فإن ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به البيان المعتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) .

١٢ - يكفى لتوافر ركن الاعتقاد في جريمة الإقراض بالربا الفلحش حصول قرضين ربويين مستقلين أي لشخصين اثنين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١١) .

١٣ - إن مجرد دفع الفوائد عن الدين لا يعتبر قرضاً آخر ولذلك فلا يصح اعتباره في تكوين ركن العادة في جريمة الإقراض بالربا الفلحش .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١١) .

١٤ - إن جريمة الاعتقاد على الإقراض بالربا تتم بإقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنوات وكل تجديد للدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية مستقلة تحتسب في ركن العادة .

(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٣٩/٥/٢٩) .

١٥ - يكفى قانوناً في جريمة الاعتقاد على الإقراض بالربا أن تكون القروض الربوية التي حصل الاتفاق عليها لم يمض بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات .

(الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٩) .

١٦ - إن القرض الواحد إذا تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجباً احتسابها في تكوين ركن العادة .

(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٥/١٥) .

١٧ - سوى القانون في المادتين ١٦٢ ، ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى والمجنى عليه الذي لم يدعى مدنياً -

في حق الطاعن في الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

والمجنى عليه في حكم الملاتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل او يتناولوه الترك المؤثر قانوناً سواء اكلن شخصاً طبيعياً او معنوياً . بمعنى ان يكون هنا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع فمتى تحدد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقاً للغاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا اكلن هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة ام لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما اكلن الاعتراض بالرأيا الفالحش سواء في صورته البسيطة المؤتممة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائى قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقترضين ، فهو اذن اعتداء على حق من حقوق المقترض المالية ينطوى على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجنيا عليه متى اكتملت اركان الجريمة وثبتت له هذه الصفة ولو لم تتحقق له صفة المدعى المدنى لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكن الثابت من الوقائع كما أوردتها الامر المطعون فيه أن الطاعن اكلن من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي اقترضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانوناً وقد تمت في اوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيق بهذه الصفة فإنه يكون مجنياً عليه في جريمة الاعتداء على الإقراض بالرأيا الفالحش المنسوبة إلى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الامر الذي أصدرته النيابة بالا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ لسنة ١٤ ص ٢٤٥) .

١٨ - لما اكلن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الاولى وتأسيساً على عدم توافر احد الأركان التي استلزماتها الفقرة الاولى من المادة ٣٣٩ ع - وهو انتهاز المقرض ضعف او هوى نفس المقترض - وكن ما ذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفالقد - صحيحاً في القانون - ذلك بان وراء كل قرض حاجة تدفع المقترض إليه ، ولم ينصرف . قصد الشارع في تأثيم الفعل إلا في حالة معينة هي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقترض او ضعفه العقلى او الخلقى ، وكن الفعل بعد أن انحسر عنه التائيم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدنى يخرج التقاضى في شأن التعويض عنه من اختصاص المحكم الجنائية .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢ لسنة ١٥ ص ٦٦) .

١٩ - تتطلب جريمة الاعتداء على الإقراض بالرأيا الفالحش - كما هي معرفة في الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ ع - حصول الاعتداء على الإقراض بفالحش الرأيا ، وهو وصف يقوم

بنفس المقرض ويدل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة
المشترطة في كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التي يجوز قانوناً الإتفاق عليها وما يلابس
الفعل المادى المستفاد من تعدد الإقراض عن قصد جنائى لا يحتاج تقريره إلى بيان وهو
العلم بماهية الفعل المخالف للقانون .

(نقض س ١٩ ق ١١٣ من ٥٧٢ جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨) .

مادة ٣٤٠

كل من اثمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة
وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير
ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس
صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس . ويمكن أن يزاد عليه
غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة
الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها
بأى طريقة كانت فإنه يعد مزوراً يعاقب بعقوبة التزوير .

تعليقات وأحكام

● أركان الجريمة :

يبين من مطالعة المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ان أركان جريمة خيانة الأمانة في ورقة
ممضاة أو مختومة على بياض خمسة :

١ - التسليم على وجه الأمانة .

٢ - موضوع التسليم .

٣ - خيانة الأمانة وهى الركن المادى .

٤ - الضرر .

٥ - القصد الجنائى .

ولهذا يلى تفصيل لكل ركن :

الركن الاول : التسليم على وجه الامانة :

التسليم هو الركن المميز للجريمة فهو يدل من جهة على ان الموقع الذى سلم توقيعيه على بياض كلن مقصراً وهو ما يبعد جريمة التزوير ويدل من جهة اخرى على ان من تسلم هذا التوقيع قد خلى الامانة التى اوّتمن عليها وهو ما يكون هذه الجريمة فيجب إذن الرجوع إلى عقوبة التزوير في الاحوال التى يرتكب فيها الموقع هذا التقصير ولا يولى فيها هذه الامانة وهو ما يحدث .

اولا : إذا كلن التوقيع لم يسلم إلى من سطر المحرر .

ثانيا : إذا كلن هذا التوقيع لم يسلم على انه حاصل على بياض وإنما على عقد كامل .

ثالثا : إذا كلن التسليم غير اختياري^(١) .

— ولا يكفى مجرد تسليم الورقة وإنما يجب ان يكون هذا على وجه الامانة لغرض معين فإن لم يكن الامر كذلك فلا يعد فعل متسلم الورقة خيانة امانة فمن يسلم لأخر ورقة ممضاة منه على بياض على سبيل التذكّار فيقوم المتسلم بملئها بالتزام بدين او مخالصة من شأنها الإضرار بالشخص الذى وقع على الورقة عد العمل تزويراً في محرر عرقى لا خيانة امانة^(٢)

الركن الثاني : موضع التسليم :

لا تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات إلى على ورقة ممضاة او مختومة على بياض سلمت إلى الجاني على سبيل الامانة .

ويتفرع ذلك إلى شرطين :

١ - ان تكون الورقة ممضاة او مختومة على بياض ولكن لا يلزم ان تكون الورقة خالية بالمرة من كل كتابة فوق الإمضاء او الختم بل تتحقق ايضاً بملء بعض الفراغ - الذى ترك قصداً للملئ فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع .

٢ - يشترط ان يكون الفراغ قد ترك ليملا فيما بعد . اما إذا انتهز الجاني فرصة فراغ بين السطور او في او اخرها بدون قصد تركه فملأه بكتابة ضارة فإن الفعل يعد تزويراً^(٣) .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٤١٨ .

(٢) الدكتور حسن صديق المرصطوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٣٨ .

(٣) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٥٧٢ .

الركن الثالث : الركن المادى (خيانة الأمانة) :

فعل الخيانة هو الركن المادى فى الجريمة وقد عبرت عنه المادة ٣٤٠ ع بقولها (فخلن الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكت) فخيانة الأمانة فى هذه الجريمة لا تتم بتغيير نية الحيازة من ناقصة إلى كاملة . وإنما يكون بإثبات كتابة فى الورقة الممضاة أو المختومة على بياض غير ما اتفق عليه من صاحب الإمضاء أو الختم . وسيلان اكلن الإثبات بالكتابة باليد أم بالة كتابة أم بمطبعة ويشترط أن تكون الكتابة بغير ما اتفق على تحريره فى البياض المتروك فإذا كانت الكتابة التى حررها المؤتمن هو ما تم الإتفاق عليها فلا جريمة فى الأمر لأنها تعتبر صادرة من صاحب التوقيع أو الختم . وإذا كانت الكتابة فى غير المكان المعد لأن تحرر فيه خرج الفعل عن نطق خيانة الأمانة ودخل فى دائرة التزوير فى الأوراق العرفية متى تكملت أركان هذه الجريمة وقد ذكرت المادة ٣٤٠ عقوبات بعض أنواع المحررات التى ثبت فى البياض فوق التوقيع أو الختم ثم أرفها بعبارة (أو غير ذلك) مما ملأه أنها وردت على سبيل التمثيل لا الحصر ومع أن المادة تكلمت على سندات ومخالصات إلا أنها تنطبق أيضاً لو حرر فوق الإمضاء أو الختم أية كتابة يترتب عليها ضرر أدبى لشخص الموقع^(١) .

الركن الرابع : الضرر :

تطلب الشارع لقيام الجريمة حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لملكه وعبارة الشارع من الاتساع بحيث تشمل كل أنواع الضرر فيستوى الضرر المادى والضرر المعنوى وسواء قيمة الضرر المادى كما يستوى الضرر المحقق والضرر الاحتمالى وقد تطلب الشارع أن ينال الضرر صاحب التوقيع أو الإمضاء ومؤدى ذلك أنه لا يكفى ضرر ينال غيره ولكن إذا انعكس الضرر الذى أصاب الغير على صاحب التوقيع أو الختم قامت الجريمة بذلك إذ يعد الضرر فى هذا القدر واقعاً على المجنى عليه أما إذا ثبت أنه لم يترتب على الفعل ضرر قط فلا تقوم الجريمة^(٢) .

وهنا محل البحث فيما إذا كلن العقد الباطل يمكن أن يكون ضاراً وبالتالي إذا كانت الجريمة تنعدم متى كلن العقد الذى كتب فوق الإمضاء أو الختم الموقع به على بياض مشوباً بالبطلان . والراجح أنه يشترط لتكوين الجريمة أن يترتب على العقد حصول ضرر فعلى أما إذا كلن البطلان يستحيل معه حصول أى ضرر حتى ولو كلن هذا الظرف مجهولاً

(١) الدكتور حسن صديق المرصطفى المرجع السابق ص ٥٤٢ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٢٥٢ .

من المتهم فإنه لا يكون في الأمر إلا شروع غير معاقب عليه . ويستدل من نص المادة على أن العقد الباطل بطلانا جوهريا يمكن في بعض الأحوال أن يسبب ضرراً فإنه ظاهر أن العبث بالورقة الممضاة أو المختومة على بياض يفترض وقوع شيء من هذا البطلان لأن العقد المكتوب فوق الإمضاء أو الختم هو عقد باطل لانعدام القبول انعداماً تلاماً^(٦) .

الركن الخامس : القصد الجنائي :

يتوافر القصد الجنائي بعلم الجاني أن ما يكتبه فوق التوقيع أو الإمضاء يخالف ما عهد إليه به وأن هذه الكتابة تضر بصاحب التوقيع أو من شأنها الإضرار به ولا يشترط أن يكون العلم بالضرر واقعياً أو فعلياً بل يكفي أن يكون غلماً فرضياً ويجب أن يكون القصد الجنائي متوافراً وقت التحرير^(٧) .

من أحكام محكمة النقض

في

خيانة الائتمان على التوقيع

١ - إن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة ملادية لا تنقيد المحكمة في إثباتها بقواعد الإثبات في المواد المدنية . وتغيير الحقيقة في تلك الورقة لمن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ عقوبات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

(نقض ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٧٧٧) .

٢ - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة الممضاة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع بل تتحقق الجريمة أيضاً بملء بعض الفراغ الذي ترك قصداً لأنه فيما بعد بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع فإذا تسلم شخص سنداً بمبلغ معين ترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداد له لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الإقراض وضع اسمه في الفراغ المتروك بالسند فبدلاً من أن يفعل الأمين ذلك وضع اسمه هو في الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذاً للاتفاق ثم

(٦) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤١٧ .

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٢٩ .

طالب الموقعين بقيمة السند فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٣٤٠ ع .

(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٥) .

٣ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض ان تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة يعاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو باية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢ من ١٠٠) .

٤ - إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على معاقبة كل من أوتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخلن الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكت التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو ماله قد دلت بوضوح على انها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو ماله أو يكون من شأنها الإضرار به كلئنا ما كان هذا الضرر مادياً أو ادبياً محققاً أو محتملاً فقط كما هو الحال تعاملاً بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير مع فارق واحد هو ان الضرر أو احتماله هذا يجب ان يكون واقعاً على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١) .

٥ - إن النص على جريمة خيانة ائتمان الإمضاء المسلمة على بياض الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٠٧ فيه . ولما كان التزوير في المحررات عندهم معاقب عليه باعتباره جنائية بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع في خصوص جريمة التزوير التي تقع ممن عهد إليه بالورقة الممضاة على بياض ان يهبط بها درجة في تدرج الجرائم وان يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررتين لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لعله لاحظها هو ان صاحب التوقيع مفرط في حق نفسه بالقلته زمام امره في يد من لا يصلح لحمل الأمانة .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٢/٣ مجموعة أحكام النقض سنة ١٠ ق ٣١ من ١٤٣) .

٦ - إن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة

بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الانتقال هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقة أما ما يكتب زوراً فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسال مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٢/٢ مجموعة أحكام النقض ص ١٠ ق ٣١ ص ١٤٢) .

إثبات الواقعة المادية :

٧ - لا تنقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضيها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني بين المتهم وصاحب الإمضاء وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها اثنتان على ما اجتمع اتفاقهما عليه فلا يقبل من المتهم أن يطلب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف دونه هو زوراً هو لا منه بأن السند المدعى تزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهاً فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات لمشينة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٢/٢ مجموعة أحكام النص سنة ١٠ ق ٣١ ص ١٤٢) .

٨ - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة الممضاة على بياض أن تكون خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع بل تتحقق الجريمة أيضاً بملء بعض الفراغ الذي ترك قصداً لئله فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع .

(نقض جلسة ١٩٤٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩ ص ٤٨) .

٩ - إذا بصم شخص بختمه وبرصائه على ورقة بيضاء وسلمها لآخر ليحرر فيها شروطاً مخصوصة فحرر بدلها شروطاً غيرها مجحفة بصاحب الختم كلن هذا العمل خيانة أمانة طبقاً للمادة ٣٤٠ عقوبات لا تزوير لأن التزوير لا يكون إلا إذا كلن الشخص الذي حرر الكتابة على الورقة الممضاة على بياض تحصل عليها بطريقة غير تسليمها إليه من صاحب الإمضاء وبما أن عقود الأمانة من المسائل المدنية لإثباتها تابع لقواعد الإثبات في المواد المدنية وعليه فلا يمكن لصاحب الإمضاء إثبات تسليم الورقة الممضاة على بياض بشهادة الشهود متى زادت قيمة العقد المكتوب فيها على ألف قرش (قديما) خصوصاً وأن السماح بذلك يؤدي إلى اضطراب جسيم في معاملات الناس .

(نقض جلسة ١٩١٤/٥/١٩ مجلة الشرائح ١٠٨ ص ٢٤٥) .

١٠ - اختطاف ورقة مفضاة على بياض وملؤها بسند دين او مخالصة او بغير ذلك من الالتزامات التى يترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء يعد بحكم المادة ٣٤٠ عقوبات تزويراً مما يعاقب على المادة ٢١٥ عقوبات :
(نقض جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٥ ق) .

١١ - إن تسليم الورقة المفضاة على بياض هى واقعة مادية لا تقتيد المحكمة فى إثباتها بقواعد الإثبات فى المواد المدنية . وتغير الحقيقة فى تلك الورقة ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يعاقب عليه بالمادة ٣٤٠ ع ، ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

مادة ٣٤١

كل من اختلس او استعمل او بدد مبالغ او امتعة او بضائع او نقوداً او تذاكر او كتابات اخرى مشتملة على تمسك او مخالصة او غير ذلك اضرارا بمالكها او اصحابها او واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة او الإجارة او على سبيل عارية الاستعمال او الرهن او كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة او مجاناً بقصد عرضها للبيع او بيعها او استعمالها فى امر معين لمنفعة المالك لها او غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

مادة ٣٤٢

يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على اشيائه المحجوز عليها قضائياً او إدارياً إذا اختلس شيئاً فيها .

تعليقات وأحكام

— اضاف المشرع بهذين النصين جريمتين جديدتين لم يكن ليصل إليهما عن طريق تطبيق القواعد العامة فى جريمة السرقة وخيانة الأمانة فإذا كن قد اكتفى بنصوص السرقة مثلاً لمن يعاقب المالك فى هذه الحالة لأن الشيء فى حيازته اما لو استفدنا إلى نص المادة ٣٤١ عقوبات لما امكن العقاب ايضاً على الذى اختلس الاموال المحجوزة بوصف خيانة الأمانة لأن هذه الجريمة لا تقع إلا على مال مملوك للغير والمتهم هنا هو ملك الشيء

المختلس وهكذا تبدو لفائدة نص المادة ٣٤٢ عقوبات إذا لولاه ما أمكن توقيع عقوبة خيانة الأمانة^(١) .

أركان جريمة خيانة الأمانة :

ظاهر من مطالعة نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أن أركان جريمة خيانة الأمانة خمسة هي :

أولاً : موضوع الجريمة ويشترط فيه أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير .

ثانياً : استلام الجاني للمال على وجه من أوجه الأمانة التي عدتها المادة ٣٤١ ع .

ثالثاً : الركن المادي للجريمة وهو الاختلاس أو التبديد أو الاستعمال .

رابعاً : الركن الأدبي وهو القصد الجنائي .

خامساً : ركن الضرر .

وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

الركن الأول - موضوع الجريمة :

جريمة خيانة الأمانة شأنها شأن السرقة والنصب ولذا يشترط أن يكون موضوعها مالا منقولاً مملوكاً للغير الفاعل . وتعلقب المادة ٣٤١ عقوبات ، كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتالجات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك ، والبيان الذي ذكره الشارع في هذه المادة لم يرد على سبيل الحصر بدليل أنه أراده بقوله ، أو غير ذلك ، والأشياء التي ذكرها القانون على سبيل البيان تنحصر في نوعين .

١ - أشياء مادية مبالغ أو امتعة أو بضائع .

٢ - مستندات تذاكر أو كتالجات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة وكلها من الأشياء التي يترتب على اختلاسها ضرر مادي .

على أنه لا يشترط في القانون المصري أن يكون الشيء المختلس مما يترتب عليه ضرر مادي فإن عبارة أو غير ذلك التي ختم بها البيان الوارد في المادة ٣٤١ عقوبات هي عبارة

(١) الدكتور حسنى الجندى المرجع السابق ص ٥٦٢ .

عامه يصح ان يدخل فيها عدا ما ذكر على سبيل المثال كل شيء يمكن ان يقترب على اختلاسه ضرر ادبى ليعاقب بالمادة المذكورة من يختلس او يبدد خطبا يشتمل على امور ماسة بالشرف ولكنه يشترط على كل حال ان يكون الشيء المختلس ذى شأن ويجب ان يكون الشيء المختلس منقولاً وإن لم ينص على ذلك صراحة بالمادة لكن هذا الحكم مستفاد من امرين :

اولهما : ان الاشياء التى ذكرتها المادة على سبيل المثال كلها منقولة .

ثانيهما : ان احكام السرقة والنصب وخيانة الأمانة لم يقصد بها سوى حماية المنقولات التى هى اكثر عرضة للضياع من العقارات .

— ويدخل فى حكم المادة الاشياء التى كانت ثابتة بطبيعتها ثم اصبحت منقولة بانتزاعها من العقار الذى كانت جزءاً منه كما يجب ان يكون الشيء المختلس او المبدد مادياً او ممثلاً فى سند كتابى فلا عقاب بمقتضى المادة على من يؤتمن على سر صناعى فيغشه او يبيعه الى غير اصحابه .

ويجب العقاب ولو وقع الاختلاس على اشياء مما تحرم حيازتها كحشيش او سلاح بلا رخصة^(٢) .

— ويشترط ان يكون المال موضوع جريمة خيانة الأمانة مملوكاً لغير الجانى . فإذا كان المال مملوكاً للفاعل كما اذا تلقاه بالميراث ولكنه لا يعلم بذلك لا تقوم الجريمة قبله حتى ولو كان معتقداً ان المال فى ملكية غيره . والفصل فى ملكية الفاعل للمال وعقيدته وقت الاستيلاء على المال هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع من وقلع الدعوى التى تطرح عليه وكما هو الحال فى السرقة لا تهم معرفة ملك المال لقيام الجريمة .

— وقد استثنى المشرع مما تقدم الصورة التى يكون فيها المال مملوكاً للفاعل وقد توقع عليه حجز وعين هو — أى الملك — حارساً عليه فإنه قد عد اغتياله للمال جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات والحقها بجريمة خيانة الأمانة^(٣) .

الركن الثانى — تسليم المال على وجه الأمانة :

التسليم فى جريمة خيانة الأمانة هو الذى يميز هذه الجريمة عن جريمة السرقة ذلك لأن السرقة تنفى معها فكرة حصول تسليم المال من المجنى عليه للجانى لأن السارق إنما يأخذ المال المسروق أما خلسة من المجنى عليه وإما بالقوة ورغمما عنه وبدون رضاه منه . وعلى

(٢) المستشار جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٣٢٤

(٣) الدكتور حسن صديق الصفاوى المرجع السابق ص ٤٦٤

العكس من ذلك فإن التسليم ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة بعدم توافره لا يقوم لهذه الجريمة قائمة . والتسليم الذى يعتد به فى نطق جريمة خيانة الأمانة هو التسليم الفاعل للحيازة المؤقتة أى ذلك التسليم الذى مع حصوله يكون المستلم « الأمين » ملزماً برد المال إلى صاحبه عند طلبه أو عند حلول أجل معين أما التسليم الذى يقصد به نقل الحيازة الكاملة فلا تتوافر بحصوله جريمة خيانة الأمانة . والحيازة تتكون من عنصرين اثنين عنصر ملى وآخر معنوى . والحيازة الناقصة يتوافر فيها العنصر الملى دون العنصر المعنوى بخلاف الحيازة الكاملة التى يتوافر فيها العنصرين معاً . والتسليم المعنى فى جريمة خيانة الأمانة لا ينقل إلى الأمين سوى الحيازة الناقصة على المال حيث تبقى ملكية هذا المال لصاحبه^(٤) .

— ومن التحديد الصريح للمادة ٣٤١ عقوبات يتبين أن العقود اللازمة أن يكون تسليم المنقول إلى الجانى قد تم بمقتضى أحدها هى الوديعة والإجارة وعارية الاستعمال والرهن والوكالة والمقولة وإجارة الأشخاص . وإذا كانت اللفظ الوديعة والإجارة وعارية الاستعمال والرهن والوكالة قد وردت بنصها وحرفها كما هو واضح من نص المادة فإن إجارة الأشخاص لم ترد فى النموذج الإجرامى حرفياً وإن كانت تستخلص من عبارة أن الأشياء قد سلمت إلى الوكيل بقصد « استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » . لكون هذا الأمر المعين يمكن أو يكون عملاً مالياً كما فى إجارة الأشخاص وليس من الضرورى أن يكون دائماً عملاً قانونياً كما هو الأصل فى الوكالة . ولكل من هذه العقود عنصر قانونى فى النموذج الإجرامى يرجع فى تحديد مدلوله إلى القانون الحاكم له وهو القانونى المدنى^(٥) .

الركن الثالث :

الركن الملى (الاختلاس أو التهديد أو الاستعمال) :

يتوافر الركن الملى فى جريمة خيانة الأمانة بكل فعل ينطوى على معنى تغيير الحائز لصفة يده على المال من يد أمانة إلى يد مالك بشرط أن لا يكون تغيير هذه النية بسبب قانونى . والمقصود بالاختلاس انصراف نية الحائز للمال حيازة مؤقتة إلى اعتبار حيازته له حيازة كاملة دون إخراج المال من حوزته فيتعلق بكل ما دل به الأمين على اعتبار الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك كمن يستعير كتاباً لم يكتب عليه اسمه فيدل هذا على نية تملكه^(٦) .

(٤) المستشار سيد حسن البغال فى إسائة الائتملى او جريمة خيانة الأمانة فى التشريعات العربية فقها وقضاء دراسة وضعية ومقارنة طبعة ١٩٧٩ ص ٧٣ .

(٥) الدكتور رمسيس بهنام فى القسم الخاص من قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٥٦ .

(٦) الدكتور حسن صديق المصطفى المرجع السابق ص ٥١٩ .

— كما وان المقصود بالتبديد هو التصرف في الشيء تصرف المالك بعد ان كان مسلماً على سبيل الأمانة فهو يتحقق بأي فعل يخرج به الأمين الشيء الذي أؤتمن عليه من حيازته باستهلاكه او بالتصرف فيه للغير ببيع او بهبة او بمقايضة او برهن وما إلى ذلك وسيان وقع التبديد على كل الشيء او بعضه فقط ولا يشترط في التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ولما كانت جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد فعل التبديد فإنه يجب ان يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخاً للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق .. والمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وان تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .

— واما الاستعمال فيراد به استخدام شيء سلم لغرض معين في غرض آخر غير المتفق عليه وقد اختلف في امر الاستعمال فيرى الفقه انه إذا اريد به الاستعمال المقترن بنية التملك فلا جديد إذ لا يخرج في هذه الحالة عن ان يكون اختلاساً وإذا اريد به الاستعمال المجرد عن نية التملك فلا يمكن ان يؤاخذ به الفاعل على خيانة الأمانة فهذه الجريمة كالسرقة والنصب لا يؤاخذ على الاختلاس فيها إلا إذا اصطحب بنية التملك وهو ما اكدته محكمة النقض في الكثير من احكامها^(٧) .

الركن الرابع : القصد الجنائي :

جريمة خيانة الأمانة جريمة عمدية ومن ثم لابد ان يتوافر فيها القصد الجنائي أي ارتكاب الجنائي للركن المادي عن عمد أي الأفعال المكونة للجريمة وهو علم بأنه يرتكب أمراً حرمه القانون على الصورة التي يجرمه بها وبناء عليه فإن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة يتحقق متى تصرف الخائز في الشيء تصرف المالك وهو يعلم بأنه يتصرف في شيء ليس له عليه سوى الحيابة النقص وان من شأن هذا التصرف احداث ضرر بالغير ولكن العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لأنها تتطلب فوق ذلك نية خاصة او قصداً خاصاً وهي نية الغش أي نية تملك الشيء وحرمان صاحبه منه وبناء عليه فإذا كان الفاعل يعتقد وقت اختلاسه للمال انه في ملكه فلا تتوافر في حقه الجريمة لانتهاء القصد الجنائي فمن يتسلم اشياء ويعتقد انها ارسلت إليه على سبيل الهبة وكان صاحبها قد قصد مجرد العارية لا يعد خائناً إذا تصرف فيها . والوارث الذي يتصرف في شيء كان مودعاً عند موته على اعتقاد ان ذلك الشيء من اموال التركة لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع (المقابلة للمادة ٣٤١) كذلك يجب ان يقصد الأمين من تصرفه تغيير الحيابة من

(٧) الدكتور علي عوض حسن في جريمة التبديد الطبعة الاولى ١٩٨٧ ص ١٢٤ وما بعدها .

ناقصة إلى كاملة مع علمه بأن هذا التصرف ترتب عليه ضرر محقق أو محتمل بصاحب الشيء المسلم على سبيل الأمانة وانتفاء القصد الجنائي على هذا النحو يعنى الإفلات كلية من المسؤولية الجنائية وإن كان ذلك لا يعفى الجاني من المسؤولية المدنية إذا توافر في مسلكه معنى الخطأ طبقاً لنص المادة ١٦٣ (٨) .

ويلاحظ أن الفصل في توافر القصد الجنائي من الأمور الموضوعية يستخلصها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض (٩) .

الركن الخامس - الضرر :

نصت المادة ٣٤١ عقوبات صراحة على وجوب توافر الضرر في جريمة إساءة الائتمان إذ اشترطت أن يكون اختلاس الأموال أو تبديدها أو استعمالها ، إضراراً بملكها أو واضع اليد عليها ، ومن ثم فلا جريمة إن توافرت سائر أركان جريمة إساءة الائتمان ولم يتوافر ركن الضرر ولذلك قيل بأنه لا جريمة إذا أنفق الوكيل المال الذي قبضه على ذمة الموكل ثم اتضح من عمل حساب بينهما أنه دائن للموكل لا مدين له .

ولا يشترط أن يقع الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه محققاً بل يكفي أن يكون هذا الضرر احتمالياً ويكفي وقوع الضرر الذي يلحق بالمجنى عليه حتى ولو لم تعد على الجاني أية فائدة نتيجة لاختلاسه للمال فإذا اتُمن شخص على شيء فأحرقه أو اتلفه فيكفي ذلك لا اعتباره خائناً للأمانة ولا عبثاً بمدى الضرر أو بمقداره إذ يكفي وقوع أي ضرر مهما كان ضئيلاً للقول بتوافر ركن الضرر كما لا يشترط أن يكون الضرر مادياً إذ يكفي أن يكون هذا الضرر ادبياً كتبديد أوراق لها قيمة عند صاحبها (١٠) .

الشروع في الجريمة وتتمامها :

لم ينص المشرع على العقاب في حالة الشروع في جريمة خيانة الأمانة ومرد هذا أن الشروع غير مقصود في تلك الجريمة لأنه متى كانت الجريمة تتم بمجرد اختلاس الجاني للمال الذي يتوافر بتغيير الحائز لنيته من حيازته للمال حيلة ناقصة إلى أخرى كاملة فإن هذا التغيير في النية يتم في لحظة واحدة ولا يتصور فيه البدء في التنفيذ وكل تفكير يسبق الانتهاء إلى تغيير النية فعلاً يعد من قبيل التفكير في الجريمة قبل ارتكابها والركن المادي

(٨) الدكتور علي عوض حسن في جريمة التبديد الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ١٣٢ .

(٩) الدكتور حسني الجندى المرجع السابق ص ٦٥ وما بعدها .

(١٠) المستشار سيد حسن البغل المرجع السابق ص ١١٨ .

وكما سلف في جريمة خيانة الأمانة يتوافر وفق ما نصت عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالاختلاس أو التبديد أو الاستعمال ولما كانت تلك الجريمة تعد من الجرائم الوقتية فإنها تتم بمجرد إتيان أحد هذه الأفعال الثلاثة وكل منها يفترض بداءة تغيرنية الحائز للمال من حيلزة مؤقتة إلى حيلزة كاملة إذن فمتى قام الدليل على ذلك اعتبرت الجريمة قد تمت (١١) .

(أ) من أحكام محكمة النقض

في

جريمة خيانة الأمانة

١ - جريمة خيانة الأمانة يشترط لقيامها أن يكون التسليم بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات .

العبرة في ثبوت قيام عقد منها هي حقيقة الواقع .
(الطعن رقم ٥٢٧٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨) .

٢ - العبرة في ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان بحقيقة الواقع - خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائي - قصور .
(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٩) .

٣ - اقتناع القاضي أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة شرط لإدانة المتهم في جريمة خيانة الأمانة العبرة في ذلك بحقيقة الواقع .
(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧) .

٤ - التسليم الحقيقي ليس بلازم في الوديعة كغاية التسليم الاعتباري متى كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت غير جائز أمام النقض .
(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧) .

٥ - لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب

(١١) الدكتور - حسن صليق المرصطوى المرجع السابق ص ٥٢٣ .

إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأنيب شخص ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة . ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التي تربطه بالمجنى عليه هي علاقة تجارية وليس مبناهما الايصال المقدم وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الراى في الدعوى فإن المحكمة إذ لم تظن الجحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الامر فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٥) .

٦ - لما كانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات قد نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الاشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الإعارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الوكالة ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة التبديد المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير العقد الذى بموجبه سلمت إليه اعلان جهاز المدعية بالحقوق المدنية مستنداً في ذلك لظروف الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص ذلك العقد إلا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اثبت أن المطعون ضده تسلم المنقولات المملوكة للطاعنة والموضحة بقائمة جهازها وأقر بانها في عهده وذمته وانها تحت طلب الزوجة كما يبين من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون ضده تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بالمجنى عليها إذ ظل ممتنعاً عن تسليم تلك المنقولات إلى المجنى عليها إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائى بمعاقبته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة تبديد المنقولات التي سلمت إليه على سبيل الوديعة ورفض الدعوى المدنية قبله بمقولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المنقولات قد سلمت إلى الزوج (المطعون ضده) والتسليم ينفى الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو التزم برد قيمتها إذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بعينه وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك وهذا القول من المحكمة غير سديد إذ أن ما استطرقت إليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهازاً الزوجية من المثيلات التي يقوم فيها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك والصحيح أن الجهاز من القيميات وما قلته بصدد نفي الوديعة غير كاف لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النفي على رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينياً مادام الشيء موجوداً . وما ذكرته بصدد التسليم الذى ينفى ركن الاختلاس في السرقة غير كاف إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه أصبح صاحب اليد فعلاً عليه . ومن ثم فإذا ما انتهى الحكم إلى اعتبار أن قائمة الجهاز التي تسلم بموجبها المطعون ضده اعلان جهاز

إطاعة لا تعد عقداً من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .
(الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢) .

٧ - من المقرر أن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتماني في ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه وإن المناطق وقوع تلك الجريمة هو ثبوت أن الجاني قد اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي إرادته المجنى عليه بالتسليم .
(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢) .

٨ - إذا كان الثابت أن الطاعن قد نفذ التزامه الذي حرر الشيك تاميناً له - وهو ما لم يظن إليه الحكم المطعون فيه - فإن الحكم إذ لم يستظهر مدى توافر أركان عقد الوديعة وفقاً للمادة ٧١٨ ومباعدة من القانون المدني وإقدام المطعون ضده على عمل من أعمال التملك على الشيء المودع لديه وهو ما يبرئ من جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ سالفة الذكر ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبب الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن توفى الدعوى حقها من الناحية الموضوعية فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .
(الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢) .

٩ - لما كان مجرد التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحب الحق فيه ، وإن كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي في مدوناته واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلاً على تحقق الجريمة إلى دانه بها بارتكابها القانونية كافة وفيها القصد الجنائي فإنه يكون معيباً بالقصور متعيناً للنقض والإعادة فيما قضى به في الدعوتين المدنية والجنائية مع إلزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .
(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٤) .

١٠ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مل منقول أياً كان نوعه وقيمه قل أو أكثر .
(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) .

١١ - يتم الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٣/١٩٦٨) .

١٢ - تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩) .

١٣ - إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التليد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد ما بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٩/٦/١٩٧٤) .

١٤ - جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك ، ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد احتجز عهدي الوديعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقاً في احتباسها فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد في حقه .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٦) .

١٥ - متى كان جهاز الزوجية من المثليات وليس من المبتليات التي تقوم بعضها مقام بعض فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كل على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ويكون ملخص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم إليه بمقتضى قائمة ينطوي على جريمة خيانة أمانة صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٩) .

١٦ - إن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته ، وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على إختلاس الشيء المسلم ، وإن كان إذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما قصد المجنى عليه من التسليم فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي اراده المجنى عليه بالتسليم .

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢١/٣/١٩٣٨) .

١٧ - إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة فإذا هو تصرف

فيه فإنه يكون قد خُلن الأمانة ، ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (الطعن رقم ٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥) .

١٨ - إذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين اثنين فاضاف احدهما المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع ، واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر لذلك يعتبر تبديداً يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٦) .

١٩ - الشرط الاساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف به فى القانون المدنى هو ان يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع واذن لمضى كلن الثابت فى الحكم ان المتهم والمجنى عليه قد اتفقا على ان يتبدلا ساعتيهما وان تسليم اولهما ساعة الثانى كان تنفيذاً لهذا الاتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبيناً على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة التبديد قد خالف القانون . (الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٤) .

٢٠ - من المقرر انه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمالن الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب ، إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تائيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابتة متى كلن ذلك مخالفاً للحقيقة . (الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨) .

٢١ - لا يلزم فى الوديعة ان يكون التسليم حقيقياً بل يكفى التسليم الاعتبارى إذا كان المودع لديه حائزاً للشئ من قبل (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧) .

٢٢ - مناط العقاب فى جريمة خيانة الأمانة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الائتمالن فى ذاته ، وإنما هو العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى العقد . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) .

٢٣ - لا يشترط فى جريمة خيانة الأمانة ان يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفى ان يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم او غيره فإن العقاب يكون واجباً . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦) .

٢٤ - القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تعرف المتهم فى الشئ

المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك بثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسي في حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٥٠)

٢٥ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكاً له مع تعمد ذلك التصرف إن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصراً مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

٢٦ - إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، كما لو كان مالكاً له إضراراً بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٤)

٢٧ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦)

٢٨ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث فيه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦)

٢٩ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يستظهر هذا الركن الأساسي ، ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣/٦/١٩٦٨)

٣٠ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم

إليه على سبيل الامانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيالته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) .

٣١ - إذا سلم شخص إلى شخص آخر به صلة عمل عند بيانهما معاً في غرفة واحدة بإحدى القرى معه من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح فآخذها المستلم وفر فعمله هذا يعتبر خيانة امانة ، ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان إيداعاً اضطرارياً لجأته إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالبيينة .

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠) .

٣٢ - إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقوبات المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الامانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤) .

٣٣ - من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الامانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني حيالاته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) .

٣٤ - لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية لجريمة خيانة الامانة من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أو ثمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا أقام الدليل على خلافه . ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي اعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق مبدأ السريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت اسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٨) .

(ب) من الأحكام القلبيمة

٣٥ - التزام المودع برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساس في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ، فإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة فإذا سلم قطن محلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحملها طلب القطن عيناً لم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديداً

معلقاً عليه بالمادة ٣٤١ ع .

(نقض ١٤٥٧ / ٢ ق جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ٢٢ ص ٨ العدد ١٧٦) .

٣٦ - من استعلا دابة ليركبها أو يستخدمها في عمل له فحجزها عنده ثم عرضها للبيع يعتبر مبدداً ولو لم يتم البيع وفعله هذا ينطبق عليه نص المادة ٣٤١ ع ، ويعتبر جريمة تامة لأن الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٣٤١ ع ، يقع بتغيير نية الحائز في حيازته بأن يضيف الشيء إلى نفسه دون ملكه الأصلي وليس من الضروري أن يتصرف فيه بأي تصرف آخر إذا أمكن الاستدلال على تغيير نيته واستمالتها إلى نية الملك .

(محكمة نجع حمادى ١٩٢٤/٩/٢١ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الأهليين ٥ ص ٢٦٠ ع ٣٠٧) .

٣٧ - إذا سلم الدائن المرتهن الشيء المرهون إلى الراهن لاستعماله في غرض معين كان يبيعه تحت مراقبة المرتهن ، ولكن الراهن اختلس الشيء المرهون الذي لم يكن واضعاً يده عليه إلا لحساب المرتهن وليس بصفته ملكاً واستعمل بطريقة أخرى إضراراً بحقوق الدائن المرتهن كل فعله هذا مكوناً لجريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة بالمادة ٣٤١ عقوبات .

(نقض ٧ مارس سنة ١٩١٤ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ١٢١) .

٣٨ - يتم الاختلاس بمجرد ثبوت عجز المتهم عن رد المبلغ وقت أن طلب منه ولا يفيد المتهم رده المبلغ المختلس بعد ذلك ويعتبر تاريخ ارتكاب جريمة الاختلاس هو اليوم الذي ظهر فيه إعسار المتهم عن الدفع إلا إذا اتضح بطريقة أخرى أن الاختلاس ارتكب في وقت آخر .

(نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ١٩٢) .

٣٩ - لا يعتبر مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة من تسلم من آخر ورقة بنكنوت لصرفها فآخذها لنفسه بدون دفع ما يقابلها من النقود إذ أن التسليم في هذه الحالة قد حصل على سبيل المقايضة وهي ليست من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

نجع حمادى ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية العدد ٨٢) .

٤٠ - إذا كلن العقد ينص على أن المتهم وكيل للمجنى عليه فبدد المتهم شيئاً من أموال موكله تعتبر الحادثة جريمة تبديد لأنزاع مدنى

(نقض ١٤٢/٤٦ ق جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨) .

٤١ - الشريك الذى ياخذ مع نصيبه فى مال نصيب شركائه ثم ينكره عليهم ويأبى رده إليهم يعتبر مبدداً ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٤١ عقوبات .
(نقض ١٦٨ / ٢ ق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلين ١٢ ص ٦٧٠ العدد ٢٢٦) .

٤٢ - (أ) لجواز تطبيق المادة ٣٤١ يلزم توافر الامور الآتية :
(١) حصول اختلاس او استعمال او تبديد .
(٢) ان يكون الاختلاس او الاستعمال او التبديد واقعاً على متاع منقول .
(٣) ان يكون المتاع قد سلم للجانى بمقتضى عقد من العقود المبينة فى المادة المذكورة .
(ب) إن العقود المبينة فى المادة ٣٤١ عقوبات ، إنما ذكرها الشارع على سبيل الحصر ، وهى الوديعة والإجارة وعارية الاستعمال والرهن والوكالة .
(جـ) لا عبرة بالوصف الذى يصف به المتعاقدان عقدهما ، وإنما العبارة بحقيقة العقد فإذا وصف التعاقدان عقدهما بأنه وديعة وكلن العقد عقد عارية استهلاك وجب الرجوع إلى الحقيقة والاخذ بها .
(حكم محكمة أسكندرية الابتدائية ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ٦ ص ٢٨ ع ٢٥) .

٤٣ - إن جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز إثباتها بجميع الطرق القانونية بما فى ذلك شهادة الشهود والقرائن ، فللمحكمة ان تستند فى إثباتها إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ، ومن ظروف الدعوى ووقائعها .
(نقض ١٢٢٦ / ٥ ق جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٢٥) .

٤٤ - إن مراعاة قواعد القانون المدنى للإثبات فى مادة التبديد لا يقصد منها الإثبات واقعة التبديد نفسها ، وإنما القصد منها إثبات وجود العقد عندما يكون وجوده متنازعاً فيه .
(نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦ مجلة الشرائع ص ٤٢٧) .

٤٥ - خيانة الأمانة جريمة مؤقتة وتعتبر تامة من يوم ظهور عسر المتهم او اقتناعه عن رد الشيء بعد طلبه منه او التنبيه عليه رسمياً برده ويبدأ سريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .
(حكم محكمة كفر الزيات الجزئية جلسة ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٢ ومنشور بالمجموعة الرسمية تحت ١٢ سنة ١٩١٢)

٤٦ - تعتبر جريمة خيانة الأمانة تامة بمجرد توقف المتهم عن الدفع بعد مطالبته ، وذلك طبقاً للقاعدة المدنية من عدم اعتبار الشخص مقصراً فى الوفاء إلا بعد انذاره بالوفاء

وعدم القيام به فمن هذا التاريخ - وهو تاريخ التكليف بالدفع - يبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، وقد حكم في قضية وصى اتهم بتبديد مال القاصر الذي تحت وصايته بأن مدة الثلاث سنوات التي حددها القانون لسقوط الدعوى العمومية تبدأ من تاريخ مطالبة المجلس الحسبي إياه بإيداع ما في ذمته من أموال القاصر بعد تصفية الحساب النهائي .

(محكمة طنطا الكلية - حكم جنح استثنائي رقم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٢ ص ٢٨) .

٤٧ - يعتبر تاجراً الصائغ الذي لا ينحصر عمله في إجارة صنعته ، وإنما يتعداه إلى شراء الخامات وصوغها وبيعها للناس - أودع شخص (كرداناً) لدى هذا الصائغ فقصت المحكمة بجواز إثبات الوديعة بالبينة ولو زادت قيمتها عن ألف قرش . لأن الوديعة وإن كانت عملاً مدنياً بالنسبة للمودع إلا أنها عمل تجاري بالنسبة للصائغ ولأن نوع الدعوى في هذه الحالة يتبع صفة المدعى عليه .

(محكمة المنيا الجزئية - ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢١ - رقم ٥٧ ص ١٨٦ - السنة الثانية) .

٤٨ - سلم شخص آخر ورقة بنك نوت قيمتها خمسون جنيهاً لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبدها قضت محكمة الجنائيات :

أولاً : بأن الواقعة خيانة أمانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات (قديم) .
ثانياً : يجوز إثباتها بالبينة لأن الظروف التي سلّمت فيها الورقة لا تسمح عادة بالحصول على كتابة .

(محكمة النقض والإبرام - ٢٨ مارس ١٩٢١ - رقم ٢ - ص ٢ - السنة الثانية) .

٤٩ - واقعة تحليل المتهم على المدعى بالحق المدني حتى توصل بذلك إلى استرداد قسيمة أعطيت له بالمبلغ المختلس هي واقعة ملادية يجوز سماع شهادة الشهود في إثباتها فالنقض المبني على أن الاختلاس حاصل في مبلغ يزيد على عشرة جنيهاً ، وما كان لمحكمة الجنائيات أن تسمع شهادة الشهود على الإدعاء باختلاس هو نقض غير وجيه ويتعين رفضه .

(محكمة النقض والإبرام - ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ - رقم ١٠ - ص ١٢ - السنة السادسة) .

٥٠ - اتهمت النيابة امرأتين بأنهما في شهر إبريل سنة ١٩٢١ اختلستا مصاغاً تسلم إليهما من آخرين على سبيل العارية إضراراً بهما وطلبت عقابهما بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (قديم) ، دفع محامى المتهمتين فرعياً بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود بناء على أن المصاغ يزيد ثمنه على عشرة جنيهاً .

فحكمت محكمة طنطا الجزئية برفض الدفع الفرعى وبجواز سماع شهادة الشهود

استأنفت المتهمتان ومحكمة المنصورة حكمت بتأييده ، طعن في هذا الحكم امام محكمة النقض والإبرام والمحكمة حكمت بعدم قبول الطعن .
(محكمة النقض والإبرام - ٦ مارس سنة ١٩٢٢ - رقم ٢ - ص ٦ - السنة الرابعة) .

٥١ - الاتفاق على جعل سبب الدين امانة مخالفة للحقيقة اتفاق مخالف للقانون لانه اتفق على ترتيب عقوبات جنائية في حالة التأخير عن تنفيذ التزامات مدنية غير المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات (قديم) ، ومن ثم فإنه في مثل هذه الحالة يجوز إثبات سبب الدين الحقيقي بكافة طرق الإثبات .

(محكمة مصر الاهلية - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - رقم ٢١٦ - ص ٢٤٧ - السنة الخامسة) .

٥٢ - العبرة بحقيقة الواقع لا بصيغة الفاظ العقد فإذا افترض شخص مبلغاً من المال لآخر وذكر في سند الدين ان المبلغ مسلم على سبيل الوديعة ، وذلك بقصد تهديد المدين عند عدم الدفع فلا يعتبر عدم الدفع عند المطالبة تبديداً جنائياً معاقباً عليه لفقدان اركان جريمة التبديد .

(محكمة النقض والإبرام - ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - رقم ٣٦٥ - ص ٥٦٠ - السنة السابعة) .

٥٣ - اجمعت المحاكم الفرنسية كما اجمع الشراح على انه في حالة خيانة الامانة يصح اعتبار اقوال المتهم في التحقيق كمبدأ ثبوت بالكتابة إذا كانت اقواله متناقضة ومتباينة بسوء نية ، فإذا زاد مبلغ اللعنة على النصاب المقرر للإثبات بالبينة جاز سماع اقوال الشهود واتخذها دليلاً على وقوع الجريمة ارتكناً على توافر مبدأ ثبوت بالكتابة من قبل .

(محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ - رقم ٥١٠ - ص ٦١٧ - السنة الخامسة) .

٥٤ - من المبادئ المقررة ان للمحكمة تقدير الظروف التي تمنع من الاستحصال على ادلة كتابية لإثبات التعهدات ، فمن اتهم وكيله بالاجرة بتبديد مبلغ لا يجوز إثباته بالبينة . كان للقاضي الموضوع السلطة في تقدير الظروف التي منعت الدائن من استصدار كتابة تدل على حصول التسليم والتسليم .

(محكمة النقض والإبرام - اول يونيو سنة ١٩٢٦ - رقم ٢٢٢ - ص ٢٢٤ - السنة السابعة) .

٥٥ - (١) إذا كان التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الامانة حقيقة او بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها للاختلاس محقق بكل ما دل به الامين على اعتباره الامانة مملوكة له

يتصرف فيها تصرف المالك ، فالمقصود بالاختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة .

(ب) يعاقب بالمادة ٣٤١ عقوبات من أو تمن على ملابس فعرضها للبيع ولو لم يتم بيعها لأن عمله هذا دل على أنه اعتبرها ملكاً له يجوز له التصرف فيها تصرف مالكها وهو لهذا الاعتبار مختلس الأمانة ..

(محكمة النقض والإبرام - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ - رقم ٢٠٢ - ص ٤١٤ - السنة العاشرة) .

٥٦ - إذا جاز لمحكمة الموضوع أن تقرر ، بأنه إذا كل امتناع الأمين عن الرد ناشئاً عن عدم تصفية ما بينه وبين المجنى عليه حقوقاً تقتضى المقاصة ، وكان في ظروف القضية ما يبرر ذلك الامتناع ثم تخلصت من ذلك إلى القضاء ببراءة المتهم كانت الجريمة منعدمة . إلا أنه لا يجوز لها أن تحكم برفض الدعوى المدنية في مثل هذه الحالة لأن عدم تسوية الحساب يستدعي تصفيته لا رفض الدعوى .

(محكمة النقض والإبرام - ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ - رقم ٢٦٠ - ص ٥٢٤ - السنة العاشرة) .

٥٧ - في جريمة خيانة الأمانة أو التبيد يبدأ التزام الأمين برد الأمانة من تكليفه بالتسليم وتعتبر الجريمة قد وقعت بالفعل من يوم إثبات رفض الأمين تنفيذ التزام التسليم رفضاً صريحاً في التكليف المذكور أو أية طريقة أخرى تقوم مقامه ويكون مبداً سريلاً التقدّم بسقوط الدعوى العمومية من هذا الوقت فإذا خلا الحكم من بيان الطريقة التي بشأنها رفض المحكوم عليها للتسليم ولا تاريخ هذا الرفض فتكون الوقائع غير مبينة في الحكم بياناً كلياً يمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت الجريمة المعزوة إلى المتهم قد سقطت أو لم تسقط ويتعين إذن نقض الحكم لاشتغاله على بطلان جوهري .

(محكمة النقض والإبرام - أول يونيو سنة ١٩٢٦ - رقم ٢ - ص ٩ - السنة السابعة) .

٥٨ - (أ) أن يتعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إذا بنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت بالبينة أو يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها - أما إذا أثبتتها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلاً أي اتصال فإنه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض .

(ب) ولقاضي الموضوع مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، ولا يرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أي مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى أقام الدليل عليه فهو

بمعزل عن كل رقابة .

(محكمة النقض والإبرام - ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ - رقم ٤٢٢ - ص ٨٢٨ - السنة العاشرة) .

٥٩ - جريمة خيانة الأمانة من الجرائم الوقتية التي تنم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده واليوم التالي لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها .

(محكمة النقض والإبرام - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ - رقم ١٢١ - ٢٦٥٧ - السنة العاشرة) .

(ج) . من أحكام محكمة النقض

في التبديد

انعقاد الحجز الإداري رهن بتعيين حارس

٦٠ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ انه يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف بالحراسة . ولا يعتد برفضه إياها . ومقتضى ذلك ان مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها ان يكون من نيّطت به مديناً أو حائزاً فإن الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته امام محكمة اول درجة بإنكار صفته كمدين أو حائز يعدو دفاعاً جوهرياً يترتب عليه لو صح ان يتغير وجه الراى فى الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفذه . اما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق إخلاله بحق الدفاع مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك ان يكون الطاعن قد وقف فى إبداء دفاعه ذلك عن محكمة الدرجة الاولى . لأنه وقد أثبتته فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنائه وهو ما يوجب عليها إبداء الراى بشأنه وإن لم يعاود المستأنف إثارته بحيازته مقصوداً به نفى الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع .

(نقض جنائى جلسة ١٩٨١/١/٢٨ الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق)

متى تتحقق جريمة تبديد الأشياء المحجوزة ؟

٦١ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداد على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .
(نقض جنائي جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق) .

التبديد ينطوي على الإضرار بالدائن الحاجز :

٦٢ - من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الامتناع ينطوي على الإضرار بالدائن الحاجز وعلى الإخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ . إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ويظل منتجاً لإثارة ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن لما كان ذلك وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر امر بذلك أو يقضى المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً
(نقض جنائي جلسة ٢٩/١/١٩٧٩ الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق) .

السداد اللاحق وكبر سن المتهم :

٦٣ - السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - وكون المتهم طاعن في السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة .
(نقض جنائي جلسة ٢٩/٣/١٩٧٩ الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق) .

جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات :

٦٤ - إن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعيب

بملكية المال الذي يقع الاعتداد عليه من غير صاحبه ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات . وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون . (نقض جنائي جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٧٨ الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق) .

تمسك الحارس بحقه في حبس المحجوزات - عدم جدواه

٦٥ - لما كان ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استناداً إلى حقه في الإمتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفقه على الماشية مردود بانه وإر خان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء - الماشية موضوع الجريمة - حتى يستوفى ما هو مستحق له مما انفقه عليها وهو من شأنه أن صح وحست نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ١٠ من قانون العقوبات إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على سوء نية الطاعن وقصده الأضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وافصح الحكم عن عدم اطمئنانه إلى الإجراءات اللاحقة التى قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات - وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع - فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض جنائي جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٨ الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق) .

تقادم جريمة التبيد :

٦٦ - إن جريمة التبيد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبيد ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت واعتبار يوم ظهور التبيد تاريخاً للجريمة محلة الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . (نقض جنائي جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٧٨ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق) .

السداد اللاحق :

٦٧ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبيد لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ولا اثر له على قيام الجريمة . (نقض جنائي جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٢ الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٥٢ ق) .

التمسك بالمادة ٢٧ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ :

٦٨ - لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه ، يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا لأنه يتجه إلى نفس عنصر أساسي من عناصر الجريمة وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التي تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن واغفلته كلية فلم تعرض له إيرادا له أو رداً عليه بما يسوغ إطراحه فإن حكمها ينطوي على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .
(نقض جنائي جلسة ١٢/١/١٩٨٠ الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٥٠ ق)

مرض المتهم :

٦٩ - الدفع بمرض المتهم في اليوم المحدد للبيع وتعدر حضوره - تقديم شهادة مرضية بذلك - ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه في محل البيع - دفع جوهرى يسانده الظاهر . وجوب تحقيقه أو الرد عليه - مخالفة ذلك قصور
(نقض جنائي جلسة ١٦/١/١٩٨٠ الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ ق)

تحقق القصد الجنائي

٧٠ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبيد يتحقق بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه والبحث في توفره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمداً من أوراق الدعوى
(نقض جنائي جلسة ١٦/١/١٩٧٨ الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق)

الطعن بتزوير محضر الحجز

٧١ - من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري فيما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لاينك مقدمة عن التمسك به والإصرار عليه وأن يشهد له

الواقع ويسانده اما إذا لم يصر عليه وكان عارياً من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عن دون ان تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يصر امام محكمة اول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير محضر الحجز حتى إقفال باب المرافعة امامها ولم يثر هذا الدفاع امام محكمة ثلثى درجة فإنه يعد متنازلاً عنه ويضحي دفاعاً غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه (نقض جنائى جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق) .

عدم العلم بالحجز وبيوم البيع :

٧٢ - لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية ان الطاعن دفع بانه لم يعلم بالحجز وانه كان مريضاً يوم توقيعه وان ثمة خصومة بينه وبين شاهدى محضر الحجز وقدم مستندات تبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن انها شهادة طبية تفيد مرضه وملازمته الفراش في المدة التى توقع خلالها الحجز وصورة رسمية من تحقيقات إدارية ثابت فيها وجود خصومه بينه وبين العمدة وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر الحجز الذى خلا من توقيع الطاعن . كما يبين من الحكم المطعون فيه انه ايد الحكم الابتدائى لأسبابه دون ان يتناول ايها دفاع الطاعن المشار إليه . لما كان ذلك وكان ما اثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى إذ يقصد به نفى الركن المعنوى لجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتاً له أو رداً عليه فإنه يكون مشوباً بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

(نقض جنائى جلسة ١٩٧٧/٢/٦ الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق)

الحكم ببطلان الإجراءات بعد وقوع جريمة التبديد :

٧٣ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى اوقعته أو على عرقلة التنفيذ إذ ان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ويظل منتجاً لإثاره . ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الحكم ببطلان اللصق قد صدر بعد وقوع الجريمة التى دين الطاعن

بها فإنه لا يجدى الطاعن منازعته في صحة إجراءات البيع ولا يشفع له أنه حكم من بعد وقوع الجريمة ببطلان تلك الإجراءات .
(نقض جنائي جلسة ١٢/٣/١٩٧٧ الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق) .

استخلاص التبديد :

٧٤ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى تبديدها إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبديد من أي عنصر من عناصر الدعوى .
(نقض جنائي جلسة ٨/٤/١٩٥٨ الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق)

أركان جريمة التبديد :

٧٥ - تتحقق جريمة التبديد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كان باجر أو مجانا .
(نقض جنائي جلسة ١٠/١/١٩٦١ الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٠ ق) .

اختلاس الأشياء المحجوزة :

٧٦ - لم يشترط القانون في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياء محجوزة استناداً إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ فإنه لا يكون قد خالف القانون .
(نقض جنائي جلسة ٣/١٢/١٩٦٢ الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٢ ق) .

متى تتحقق جريمة التبديد ؟

٧٧ - جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .
(نقض جنائي جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤ الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٤ ق) .

ما يكفي لإثبات جريمة اختلاس المحجوزات :

٧٨ - من المقرر انه لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضراً يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها . بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .
(نقض جنائى جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٤ ق) .

مجرد التأخير في الوفاء لا يكفي :

٧٩ - لا يكفي في جريمة التبديد مجرد التأخير في الوفاء بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه وهو ما قعد الحكم عن استجلائه ومن ثم يكون معيباً بالقصور .
(نقض جنائى جلسة ١٩٦٥/١٢/١٠ الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٢٥ ق) .

وقوع الجريمة من الحارس :

٨٠ - من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد إخفاء المنقولات المحجوزة عن اصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحقيتها .
(نقض جنائى جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق) .

إيداع قيمة المنقولات :

٨١ - من المقرر انه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها .
(نقض جنائى جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق) .

توافر القصد الجنائى :

٨٢ - من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعد تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . ولما كان يبين من مطالعة المفردات أن أمر الضم قد أوجب إيداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز التسويق التعاونى حتى ينتهى النزاع بين طرفي الخصومة . فإن

الطاعن بإيداعه إياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخضم ثمنه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما استدل بهذا الإخلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن يكون استدلاله كافيًا وسائغًا :
(نقض جنائي جلسة ١٦/٥/١٩٧١ الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق) .

ضرورة علم المتهم علماً يقينياً باليوم المحدد للبيع :

٨٣ - من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما هو ثابت في محضر تاجيل البيع من أن مندوب الحجز تخاطب في محل المحجوزات مع عامل المحل بصفته تابعاً للطاعن ومن اعتراف الأخير في المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعية هذا التعامل له ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يدل على علم الطاعن علماً يقينياً بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الإعلان بأخبار الطاعن به فإن الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور في البيان بما يستوجب نقضه .
(نقض جلسة جلسة ٢/٢/١٩٧٤ الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق) .

حرية الإثبات في جريمة التبديد :

٨٤ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .
(نقض جنائي جلسة ١٩/١/١٩٧٥ الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٤ ق) .

كون المحجوز عليه مطلوباً للتسويق التعاوني

لا يعفى الحارس من المساءلة :

٨٥ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني . إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز .
(نقض جنائي جلسة ٧/٤/١٩٧٥ الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٥ ق)

محضر جمع الاستدلالات المطبوع وحجيته :

٨٦ - الأصل في الأحكام الجنائية ان تبني على التحقيقات الشفوية التي تجربها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكناً . وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم او المدافع عنه صراحة ضمناً - على انه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية فقد وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من اصول المحاكمات الجنائية - فإذا كانت المحكمة قد اقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس اشياء محجوزة على ما حصلت من محضر جمع استدلالات مطبوع اعدت فيه اقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة ودون ان تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها اى إجراء تكتشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها - فإن حكمها يكون باطلاً لابتنائه على إجراءات باطلة ولفساد استدلاله إذ ان ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجد فهو بهذه المثابة لا يصلح ماخذ لدليل سليم يجب - حين يكون الامر متعلقا بشهادة الشهود - ان يقوم على معلومات يبديها الشاهد للمحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على اقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه ان يقول لتتوفر به اركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .
(نقض جنائى جلسة ١٦/١/١٩٦٢ الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢١ ق) .

الآخذ باعتراف المتهم :

٨٧ - متى كانت المحكمة قد ادانت المتهم في جريمة اختلاس اشياء محجوزة اخذاً باعترافه ببيع المحصولات المحجوز عليها دون ان تسمع شهوداً للواقعة فإنها تكون قد استعملت حقاً مقررأ في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .
(نقض جنائى جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق)

عدم التزام الحارس بنقل الاشياء المحجوز عليها :

٨٨ - إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الاشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق فإذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إدارياً لم يرقم الإدانة إلا على اساس انه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق في اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(نقض جنائى جلسة ٥/١٢/١٩٤٩ الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩ ق) .

٨٩ - تتم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن

هى فى عهدته إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة .

(نقض جنائى جلسة ١١/٦/١٩٨٤ الطعن رقم ٧٤٥٠ لسنة ٥٣ ق) .

٩٠ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة اختلاس أشياء محجوز عليها قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبب ذلك أنه أ طرح الدفع المبدى منه بأنه أقام دعوى بالمنازعة فى أصل الدين المحجوز من أجله وفى صحة إجراءات الحجز مما يستلزم وقف إجراءات الحجز . والبيع إلى أن يفصل نهائياً فى النزاع عملاً بالمادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى وساند دفاعه بما يؤيده غير أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع رغم جوهريته كما لم يعن الحكم المطعون فيه بتحصيله والرد عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٢ أن الطاعن أثار دفاعاً مؤاداً أنه قد أقام دعوى وفقاً لنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى وقدم صورتها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه : يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائياً فى النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهرياً لأنه يتجه إلى نفس عنصر أساسى من عناصر الجريمة وإذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الراى الدعوى فيما حقق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن فلم تعرض له إيراد له أورداً عليه بما يسوغ إطرأحه فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلاً عن باقى أوجه الطعن . (الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٨٧) .

شروط قيام جريمة التبيد :

٩١ - لما كان يبين من مراجعة جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن دفاع الطاعن قام على أن المدعية بالحق المدنى قد تسلمت منقولات الزوجية موضوع الدعوى وقدم تاييداً لذلك محضر صلح لما كان ذلك وكلن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع رغم أهميته - فى خصومية الدعوى - كما قد يترتب عليه لو صح من انتفاء أحد أركان جريمة التبيد التى لا تقوم إلا إذا ثبت انصراف نية الجانى إلى إضافة

المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .
(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢) .

العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة :

٩٢ - لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بعد ان انتهى إلى ثبوت ارتكاب المطعون ضده لجريمة خيانة الأمانة التى اقيمت بها الدعوى الجنائية ضده قد عاقبه بغرامة قدرها خمسين جنيهاً . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة طبقاً لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات هى الحبس وجوباً . ويجوز ان يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى على المطعون ضده بعقوبة الغرامة رغم وجوب معاقبته بالحبس يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ الذى بنى عليه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى مادامات محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام مادياً إلى المطعون ضده فإنه يتعين - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

وحيث ان المحكمة ترى في ظروف الدعوى وماضى المتهم ما يبعث على الاعتقاد بانه ان يعود مستقبلاً إلى مخالفة القانون ومن ثم تامر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات
(الطعن رقم ٦٨٦٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) .

٩٣ - لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن بعض المنقولات المسند إليه تبديدها مادام قد ثبت في حقه تبديد تلك المنقولات الأخرى التى تكفى لحمل العقوبة المقضى بها عليه
(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) .

الودائع الاضطرارية :

٩٤ - من المتفق عليه ان الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المدعة لوجود مانع ملدى من الحصول على دليل كتابى . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن الاول في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) .

قواعد الإثبات :

٩٥ - وإذا كانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد، بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيدهابتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص اثبات عقد الأمانة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض إن المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية لم يشترط أن يتضمن حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم (المطعون ضده) .

(الطعن رقم ٤٨٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٢) .

٩٦ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم

تبيد .

(الطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٨٦) .

٩٧ - إغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته لا ينال من سلامة الحكم طالما قد

أحال في شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد المشتملة عليه .

(الطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٨٦) .

٩٨ - السداد اللاحق لوقوع جريمة تبديد المحجوزات لا يؤثر في قيامها .

(الطعن رقم ٥٧٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٠/١/١٩٨٧) .

٩٩ - قيام الاختلاس المعد تبديداً معلقب عليه رهن بانتقال حيازة الشيء إلى المختلس

وأن تصبح يده يد أمانة وأن يختلس ما أوئتمن عليه .

(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٩) .

١٠٠ - الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب القانونية

كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد

أو بحكم قاضي التنفيذ بناء على طلب الحارس جنى المحصول ولو كان بأمر المحكمة

لا يترتب عليه انتهاء الحراسة امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو

الإرشاد عنه يكفي لاعتباره مبرراً .

(الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨) .

١٠١ - اعتبار الحجز كان لم يكن بنص القانون دون حجة إلى صدور حكم به إذا لم يتم

البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر - المادة ٣٧٥ مرافعات .

— وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كان لم يكن باعتباره جزاء مقرر لمصلحته وإلا سقط الحق فيه .

— الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له إغفال ذلك . قصور .

— إثارة الدفاع امام محكمة اول درجة يصبح واقعا مسطورا باوراق الدعوى مطروحا على محكمة ثلث درجة .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) .

مادة ٢٤٣

كل من قدم او سلم للمحكمة فى اثناء تحقيق قضية بها سنداً او ورقة ثم سرق ذلك باى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور .

تعليقات وأحكام

— الفيت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور او بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً .

أركان الجريمة :

توجد هذه الجريمة إذا توافرت الأركان الآتية :

١ - محل الجريمة :

يجب ان يكون محل الجريمة او موضوعها سنداً او ورقة ويشمل ذلك جميع الاوراق التى يتداولها الخصوم اثناء نظر القضية كالمذكرات وتقارير الخبراء الاستشاريين وقد قضى بانطبق المادة ٣٤٣ ع على الخصم الذى يودع ملف الدعوى مذكرة كتابية بدفاعه ثم يختلسها بعد ذلك ليبدلها بغيرها ويجب ان يكون للورثة فائدة والنص ينطبق مهما كانت ضالة هذه الفائدة .

— ويستثنى من ذلك أى شئ يودعه الخصم او يقدمه للمحكمة كدليل بخلاف الاوراق والسندات فإن اختلاسه من جانبه لا يخضع لحكم المادة ولا يعد جريمة مثل ذلك من يقدم

للمحكمة مرجعاً فلهياً أو كتاباً في القانون استدل في مذكرته ببعض ما جاء به فلا يعاقب إذا سرقه^(١) وكذلك لا ينطبق النص على الإحراز أو النقود .

٢ - تقديم الورقة للمحكمة :

يجب أن يكون الجاني قد قدم الورقة أو سلمها للمحكمة وإذا قدمت الورقة ثم ردت إلى مقدمها فإن امتناعه عن تقديمها بعد ذلك لا جريمة فيه ويجب أن تسلم الورقة للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها ، ولكن لا يشترط تقديم الورقة أثناء الجلسة للقاضي بدا بيد فيصبح تقديمها للقلم الكتاب أو للقاضي في غير الجلسة وسيان كانت المحكمة جنائية أو مدنية أو تجارية أو محكمة أحوال شخصية ولكن النص لا يسرى إلا على اختلاس الورقة التي تسلم لمحكمة فلا يطبق إذا كانت الخصومة أمام لجنة إدارية كذلك لا يسرى النص على اختلاس الأوراق التي تسلم للبوليس أو للنيابة أو قاضي التحقيق فلنص صريح في وجوب تقديم الورقة وتسليمها لمحكمة . على أن التفرقة بين هذه الجهات لا مبرر لها من الوجهة التشريعية^(٢) .

٣ - الفعل الملقى (الاختلاس) :

عبر المشرع عن هذا الركن بلفظ (سرق) والمقصود بذلك استيلاء الجاني على الورقة بعد خروجها من حيازته ودخولها في حوزة المحكمة ويشترط أن تقع السرقة من مقدم الورقة نفسه فلا يسرى النص في الأحوال الآتية :

(أ) إذا وقعت السرقة من الخصم الآخر أو من شخص اجنبي (ويطبق جريمة السرقة العادية) .

(ب) إذا وقعت السرقة من الموظف المكلف بحفظ أوراق القضية (يطبق نص المادة ١١٢ ع^(٣)) .

٤ - القصد الجنائي :

لا تقوم هذه الجريمة إلا بتوافر القصد الجنائي أي انصراف إرادة مقدم الورقة إلى أخذها من ملف القضية بغير ترخيص من المحكمة وحرمان خصمه من الاستفادة بها .

(١) الدكتور علي عوض حسن المرجع السابق ص ٢٩١ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٤٠ .

(٣) الدكتور حسني الجندي المرجع السابق ص ٥٦٩ .

وتطبيقاً لذلك لا تتحقق الجريمة لانتفاء القصد الجنائي إذا اعتقد أنه أخذ الورقة بتصريح أو إذن من المحكمة التي لم تاذن له إلا بالإطلاع فقط كذلك يفتى القصد الجنائي إذا اعتقد المتهم أن الورقة لا فائدة منها كان يكون قد سلم مذكرة دفاعه من أصل وصورة ثم اختلس الصورة باعتبارها زيادة . كذلك يفتى القصد إذا كان قد تسلم الورقة لتصويرها على أن يردّها ولكنها فقدت منه لظرف قهري خارج عن إرادته أو حتى لمجرد إهمال منه لأنه حسن النية^(١) .

من الأحكام القضائية في سرقة مستندات أو ورقة من قضية

١ - إن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التي تقع ممن قدمها إلى المحاكم أثناء تحقيق قضية بها هي جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات في المادة ٣٤٣ بغية إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية والتنبيه إلى أن السندات والأوراق التي يقدمها كل منهم للمحكمة تصبح حقاً شائعاً للفريقين يسوغ للخصم الآخر أن يعتمد عليها في إثبات حقوقه وكذلك وما دام نص هذه المادة صريحاً في عقاب من قدم الورقة ثم سرقها فإن هذا النص يتناول حتماً صاحب الورقة التي يسرقها بعد تقديمها .
(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٥/٣٠) .

٢ - إن المادة ٣٤٣ ع التي تعاقب على سرقة السندات والأوراق المقدمة للمحاكم تسرى على من يسرق من ملف دعوى مذكرة كتابية تتضمن دفاعه عن نفسه قدمها للمحكمة ثم سرقها ليبدلها بغيرها .
(نقض جلسة ١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية سنة ٢٠ ص ١٩) .

(٤) الدكتور على عوض حسن المرجع السابق ص ٢٩٥ .

الفصل الحادى عشر

تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

مادة ٢٤٤

كل من عطل بواسطة تهديد او إكراه او تطاول باليد او نحوه مزاداً متعلقاً ببيع او شراء او تاجير اموال منقولة او ثابتة او متعلقاً بتعهد بمقولة او توريد او استغلال شىء او نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى او بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز مائة جنيه مصرى) .

مادة ٢٤٥

الأشخاص الذين تسببوا فى علو او انحطاط اسعار غلال او بضائع او بونات او سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمداً بين الناس اخباراً او إعلانات مزورة او مفتراه او بإعطائهم للبائع ثمناً ازيد مما طلبه او بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة او غلال على عدم بيعه اصلاً او على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم او باى طريقة احتيالية اخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى او بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ملحوظة : رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه بدلاً من مائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

مادة ٢٤٦

يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

مادة ٢٤٧

ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ (الوقائع المصرية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ - العدد ١٢٥) .

مادة ٢٤٨

ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف الصادر في ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ - العدد ٣٩ مكرر) .

مادة ٢٤٩

ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف .

مادة ٢٥٠

ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف .

مادة ٢٥١

ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف .

تعليقات

أركان جريمة تعطيل المزاد :

أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٤ عقوبات هي :

١ - المزاد :

يشترط أن يقع الفعل في مزاد علني وعلى ذلك لا ينطبق النص على من يلجأ إلى التهديد أو الإكراه أو التطلول باليد لإبعاد منافس أو أكثر في بيع أو تأجير أو تعهد حاصل بالممارسة والمشرع يحمي الحرية في كلفة المزادات أيًا كان نوع الأشياء الموضوعة في البيع أو الإيجار وسواء أكانت هذه الأشياء منقولة أو ثابتة مملوكة للأفراد أو للحكومة . وتتناول الحماية المزادات المتعلقة بتعهد بمقولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك . ويدخل في حكم هذه المادة بيع المنقولات في المزاد العلني يعد حجز قضائي أو يعد حجز إداري لسداد الأموال والرسوم أو لتحصيل بعض الديون المطلوبة للحكومة .

٢ - الطرق التي يلجأ إليها لتعطيل المزاد :

يجب أن يثبت أن هذا الإخلال قد حصل بطريقة من الطرق المبينة في المادة على سبيل الحصر وهي التهديد أو الإكراه أو التطلول باليد أو نحوه أي أن يكون التعطيل أو الإخلال نتيجة إكراه أدبي أو معنوي وهذه الطرق تكون الفعل المادي الذي يجب وقوعه من الجاني لتكوين الجريمة وكل طريقة أخرى لا عقاب عليها حتى ولو كانت نيتها تعطيل المزاد أو الإخلال بحريته .

٣ - تعطيل المزاد :

يشترط لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ عقوبات أن يكون المزاد قد عطل فعلا . وهذا التعطيل هو الضرر المادي الذي أراد المشرع الجنائي المعاقبة عليه . فإذا لم يتوصل الجاني إلى هذه النتيجة فيكون قد خاب أثر فعله لظروف خارجة عن إرادته ولا يكون هناك سبيل لمحاكمته لأن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة

٤ - القصد الجنائي :

جريمة تعطيل المزادات هي من الجرائم العمدية ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى كان مرتكب التهديد أو الإكراه أو التطلول يعلم أنه بهذا الفعل يعطل المزاد أو

يخل بحريته ولا يمدد بالبواعث فلا يخل المتهم من العقاب ادعؤه بأنه كان حسن النية .
لأن الشيء قد رسا عليه بثمن المثل^(١) .

أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ عقوبات :

لابد لوجود الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات من توافر ثلاثة أركان أولها نية أحداث علو أو انحطاط في الأسعار وثانيها حصول الإغلاء أو الانحطاط في الأسعار فعلا . وثالثها استعمال طرق تكون بطبيعتها احتيالية للتوصل إلى هذا الإغلاء أو الانحطاط . وفي قضية استأجر أحد أصحاب آلات الطحن أربع آلات لغيره موجودة في بلدته وأوقفها عن العمل قصداً ليتمكن من احتكار الطحن لنفسه في هذه البلدة فحكم بإدانته طبقاً لهذه المادة لتسببه بهذه الطريقة في إغلاء أجرة الطحن عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية . ومحكمة النقض والإبرام قررت بأن هذه الأفعال لا تكون جريمة لأنه وإن أثبتت محكمة الموضوع وجود نية إغلاء الأسعار وحصول ذلك فعلاً إلا أن الطرق التي استعملت للوصول إلى هذا الغرض لا تدخل مطلقاً تحت مدلول عبارة « أو أي طريقة احتيالية أخرى » الواردة في المادة وإنما هي من الطرق المشروعة الجائزة في المعاملات التجارية ،^(٢) .

(١) المستنار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٣٧٢ وما بعدها

(٢) محكمة النقض والإبرام حكم ٥ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة ص ٣٠٦

الباب الثانى عشر

العب القمار والنصيب والبيع
والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى

مادة ٣٥٢

كل من اعد مكانا للعب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تجاوز الف جنيه . وتضبط جميع النقود والامتعة فى المحلات الجارى فيها الالعب المذكورة ويحكم بمصادرتها .

ملحوظة : هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ - العدد ٤ مكرر) .

مادة ٣٥٣

ويعاقب بهذه العقوبات ايضا كل من وضع للبيع شيئا فى النمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط ايضا لجانب الحكومة جميع النقود والامتعة الموضوعة فى النمرة .

تعليقات وأحكام

المقصود بالعب القمار

تنص المادة التاسعة عشر من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة على انه ، لايجوز فى المحال العامة لعب القمار او مزاولة اية لعبة من الالعب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية وفى حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وتنص المادة ٣٤ من نفس القانون على انه ، يعاقب على مخالفة المادة ١٩ بالحبس وبغرامة

لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وتطبيقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض ألعاب القمار من الألعاب التي لا يجوز مباشرتها في المحل العامة والملاهي وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أنه تعتبر الألعاب المبينة فيما بعد من ألعاب القمار التي لا يجوز مزاولتها في المحل العامة والملاهي :

البكرارة - السكة الجديدة (الشيمان دي فير) - اللانسكنة - الواحد والثلاثين - الأربعين - الفرعون - البوكر العادي . البوكر الأمريكاني المكشوف الهاريكيري - الزوكوف - الأسانسير - البيكا - البوكر بالظهر (بوكر دايس) الروليت - لعب الكورة (بول) - ملكينة الخيول الصغيرة - الكونكان بأنواعه العادي والضرب والفيدو والرفيدو والدوتل نوت والبولة والجاشيت والبي بي سي . والكونكان الأمريكاني المعروف باسم الدومينو الأمريكاني باللورق - رامى - الحين رامى - السيف - السبعة ونصف - البريما - البرغوث (شيش بيش) - الكانستا - الكانستونيا - البينكل - الكولون - الكبة - الترشنا البوسكولا - سكوبا - البستيا - الايكارتية - الماوس - البزيل - البصرة - البشكة - الكومي - الشايب - الهارب - الطمبولا - البنجو . وكذلك تعتبر من ألعاب القمار الألعاب التي تنفرع من الألعاب سلفة الذكر والمشابهة لها^(١) .

— والمستقر عليه أن ذلك البيان سالف الذكر في قرار وزير الداخلية لجانب من ألعاب القمار هو على سبيل المثال وليس الحصر وقد عرفت محكمة النقض ألعاب القمار بأنها هي تلك الألعاب التي أوردتها المشرع على سبيل التمثيل للنهي عن مزاولتها في المحل العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة^(٢) .

— أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٥٢ ع (إعداد مكان لألعاب القمار) .

أولا - الركن المادي :

الركن المادي للجريمة هو تهيئة وإعداد مكان لألعاب القمار لدخول الناس فيه وقد يكون ذلك المكان لم يعد في الأصل لألعاب القمار وإنما يقوم الجاني بتجهيزه لممارسة ألعاب القمار فيه .

وتهيئة المحل تعنى أن إعداد الفاعل له قد تم وأصبح جاهزا لاستقبال الجمهور فيه لممارسة ألعاب القمار فيه .

(١) المستشار سيد البغل في الجرائم المخلة بالأداب لها وقضاء طبعة ١٩٨٣ ص ٤٤٠ .

(٢) الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢

والمكان هنا - قد يكون نادى - غرفة داخل مسكن خاص - او يكون مقهى واللعاب القمار لم يحددها المشرع على سبيل الحصر وتكون هى تلك الالعب التى يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة . والمقامرة قد تكون على مال او على شىء يمكن تقويمه بمال . وبالنسبة لما يجب توافره كى يعتبر السكن قد اعد وهىء لالعب القمار فهنا يشترط ان يكون قد سبق اعداده كله او بعضه لذلك سواء كلن ذلك الإعداد قبل اللعاب فيه بوقت طويل او قبل اللعاب بوقت قصير كما يجب ان يكون اللعاب فيه للجمهور كافة (٣) .

ثانيا - القصد الجنائى :

يكفى لتحقيق القصد الجنائى لدى الجانى فى هذه الجريمة ان يرتكب نشاطه الإجرامى عن علم وإرادة ولا يشترط تمشيا مع نص المادة وجوب توافر قصد خاص كما ذهبت كثير من المحاكم الجزئية مؤداه انصراف نية الجانى إلى الحصول على كسب مالى من وراء اعداده المحل او تهياته للعب القمار فيه ويؤيد ذلك انه جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات انه رأى تلافيا لمضار اللعاب القمار التى تلحق خطرهما على الاموال والاسر وضع عقوبة مغلظة لارتكاب فعل مما حظرتة المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات عسى ان يساعد تشديد العقاب على منع هذه الآفة ، وهذا يدل دلالة واضحة على انه لا عبرة بالبائع على ارتكاب هذه الجريمة فسواء فى ذلك اكلن البائع هو الحصول على كسب مالى او المجاملة او اى باعث آخر (٤) .

— الفارق بين نص المادة ٣٥٢ ع والمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ :

تنص المادة ٣٥٢ ع على عقاب (كل من اعد مكانا لالعب القمار وهياه لدخول الناس فيه ..) .

كما نصت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ على انه (لايجوز فى المحال العامة لعب القمار او مزاولة اية لعبة من الالعب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية .. إلخ) . كما نصت المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر على معاقبة من يخالف المادة ١٩ منه بالحبس والغرامة . وبذلك فهى تكون قد عاقبت اللاعبين هنا . فالنقص جاء علما لذكر كلمة (عدم جواز لعب القمار) المقصود هنا اللاعبين ايا كانت الصلة بينهم بعكس المادة ٣٥٢ ع التى ذكرت (كل من اعد مكانا لالعب القمار وهياه لدخول الناس فيه) وكلمة الناس هنا عامة غير محددة ولم يرد ذكر عقوبة هؤلاء الناس

(٣) المستشار محمد احمد عابدين والعميد محمد حامد لمحوى فى جرائم الاداب العامة طبعة ١٩٨٥ ص ٢٢٩ .

(٤) المستشار سيد البغل المرجع السابق ص ٤٢١ .

الذى يزاولون اللعب في هذا المكان في هذه المادة . فالأولى تعاقب اللاعب بغض النظر عن صلته ببقية اللاعبين أو ما تربطه بهم . والثانية لا يعاقب فيها اللاعب ويشترط فيها لعقاب مدير المحل أو صيارفته ان تكون الصلة بين اللاعبين في الأصل معدومة وان المحل مفتوح لعموم الناس يزاولون اللعب فيما بينهم في الأوقات التي يحددها^(٥) .

الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٥٣ ع :

هذه المادة تتناول تجريم فعل من يبيع شيئاً بطريق اليانصيب ويتراهن الناس عليه وقد جاء بمحضر مجلس شورى القوانين بان هذه المادة كانت كما هي مع وجود الجملة الآتية في آخرها وهي (إنما لا يجرى تطبيق هذه المادة فيما يتعلق بالنمرة المقصود بها مجرد فعل الخير) وقد حذفها اللجنة لأنها وجدت من اللازم ان يكون هذا العمل بإذن من الحكومة مطلقاً أو باسم فعل الخير لأن كثيراً من الناس يتخذون اسم فعل الخير وسيلة للاضرار بالناس^(٦) .

من أحكام محكمة النقض

١ - لما كان الحكم الابتدائي - الذى اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله : حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين جميعاً ثبوتاً كافياً حسبما جاء بمحضر الضبط المحرر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٧ بدائرة قسم سوهاج بمعرفة النقيب .. رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب ورئيس قسم الآداب بالنيابة انه قام بضبط المتهمين يلعبون القمار في مقهى المدعو ... (الطاعن الأول) . وبسؤال المتهمين انكروا التهمة وحيث ان المتهمين لم يدفعوا التهمة بأى دفاع تقبله المحكمة ومن ثم يتعين عقابهم طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤/١ ج) لما كان ذلك وكان المراد بالعب القمار انما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور .. وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة .

وإذا جاء الحكم المطعون فيه على ما تبين من مراجعته مجهلاً في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله من الطاعنين في مقهى الطاعن الأول مما يعجز محكمة النقض

(٥) المستشار محمد أحمد عابدين والعميد محمد حامد قحطوى المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٦) محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع نمرة ١٤٥ الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ومشار إليه في التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأمل للاستاذ محمد عبد الهادى الجندى طبعة ١٩٢٣ ص ٤٢٠ .

عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .
(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٢) .

٢ - لما كان البين من الحكم انه اورد ان الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي وهما من ألعاب القمار المؤتممة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٣/١٩٨١) .

٣ - لما كان الواضح من مدونات الحكم انه اثبت ان الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببطلان التفتيش لكون المكان الذى ضبط فيه المتهمون جزءاً من منزل الطاعن الاول وتم تفتيشه دون إذن من النيابة العامة وفي غير احوال التلبس وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله ان الثابت من سائر التحقيقات التى اجريت ان المتهم الاول اباح الدخول في جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعلامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الخطر الذى نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات وبالتالى يضحى الدفع ببطلان التفتيش على غير اساس وكان البين من الحكم ان الطاعن الاول لم يرع حرمة مسكنه وجعل منه بفعله محلاً مفتوحاً للعلامة بدخله الناس للعب القمار وتعاطى المشروبات فإن هذا الذى اثبته الحكم يجعل من منزله محلاً علماً يغشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله احد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبرراً لما هو مقرر من ان لرجل السلطة العامة في دائرة اختصاصه دخول المحال العامة او المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إدارى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك ان يضبط الجرائم التى يشاهدها في حالة تلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم بمخالفة القانون غير قويماً لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .
(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٣/١٩٨١) .

٤ - ان ما يقرره الطاعن من ان الضابط وجد باب سكنه مغلقاً عند حضوره للتفتيش - على فرض صحته - ليس من شأنه ان يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز للعب فيه وهو ما اثبته الحكم بالأدلة السائغة التى اطمأنت إليها المحكمة .
(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٧) .

٥ - لا يقدح في تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ إدعاء الطاعن انه لم يكن قد أعد المكان خصيصاً لألعاب

القمار وإنما كان قد أعد مسكناً خاصاً له ولعائلته ذلك لأنه لا يشترط في العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصاً للعب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحة هو استقلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ولو كان مخصصاً لغرض آخر .
(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧) .

٦ - من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً للعب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .
(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢) .

٧ - مستغل المحل ومديره :

من المقرر طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في المحل العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافاً لذلك عملاً بالمادة ٣٨ من القانون ذاته . وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب المحل أو بحصوله على شيء آخر يقوم بعمل . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلاً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صلاص صحيح القانون ويكون مذهب إليه الطاعنون من أن فعلهم يعد شروعاً في جنحة غير معاقب عليه غير سديد .
(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢١) .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن « لعبة الزهر هي التي قارفها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيش التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، دون بيان كيفيةها وأوجه الشبه بينهما وبين لعبة الشيش بيش التي يشملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحفظ فيها النصيب الأوفر وبذلك جاء مجهلاً في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاحالة .
(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤) .

٩ - المراد بالعب القمار إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء كما يبين من مراجعته مجهلاً في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز محكمة النقض

عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم الامر الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢) .

١٠ - يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ ان يكون المحل مفتوحا للعب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد او شرط .

(الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٤) .

١١ - لعبة الكومى من اللعب القمار المؤتممة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢) .

١٢ - متى كان الحكم قد اثبت ان اللعبة التى كان يزاولها بعض رواد المقهى هى لعبة الكونكان ، وهى من اللعب القمار المحظور لعبها فى المحل العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ وكلن الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق ايضا فى المقامرة على طعام او شراب ثمنه مستحق الاداء لصاحب المقهى او على اى شىء اخر يقوم بهمال . وكلن المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على ان يكون مستغل المحل ومديره والمشرى على الاعمال فيه مسئولين معا عن اية مخالفة لاحكامه . وهى مسئولية اقامها الشارع وافترض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهام موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من احد منهم ان يعتذر بعدم علمه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة السماح بلعب القمار بالمقهى تاسيسا على ان لعب الورق لقاء دفع الخسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة وعلى انه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة غير صحيح فى القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠) .

١٣ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت ان لعبة البصرة ، قمار على اسلس ان مهارة اللاعبين فى الربح انما تجىء فى المحل الثانى بالنسبة الى من يصادفهم من الحظ وذكرت الاعتبارات التى اعتمدت عليها فى ذلك فهذا حسبها ليكون حكمها سليما .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠) .

١٤ - ان قانون العقوبات اذ نص فى المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلا للعب القمار ومن تولى اعمال الصيرفية فيه انما اراد ان ينال بالعقاب كل من يشترك فى إدارة المحل

ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له . سواء في ذلك صياغة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يحلونهم من موظفين ومرعوسين وخدم .
(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/٦) .

١٥ - إن النوادي وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها كما هي الحال بالنسبة للمساكن . إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصورا على أعضائها محظورا على الجمهور والأقبل فيها عضو إلا بشروط معينة مبينة في القانون المعمول لها . أما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور أو تكون القيود والشروط الموضوعية فيها صورية غير معمول بها . فإنها تعد من الأماكن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . وإذا استخلصت المحكمة في منطق سليم مما تبينته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق ترده عليه لهذا الغرض دون أن يكون عضوا فيه . إن هذا المحل قد فتح لألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط فتقديرها هذا مما تختص به بلا معقب من محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/٦) .

١٦ - أنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحدونها فيما بينهم . ولو كان تخصيصه لغرض آخر كمقهى أو مطعم أو فندق بل ولو كان صاحبه لا يجنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .
(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٣/٦) .

الباب الثالث عشر

التخريب والتعيب والاتلاف

مادة ٣٥٤

كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً) .

أركان الجريمة :

الأركان المكونة للجريمة هي :

١ - فعل الكسر أو التخريب : الفعل الملقى هو كما عرفته المادة ٣٥٤ عقوبات للكسر أو التخريب . ويعد أى تلف يلحق الشيء كسراً بالمعنى المقصود فى المادة محل التعليق فتطبق هذه المادة على من يتلف آلة زراعية بكسر أو فك جزء من أجزائها دون تخريب الآلة نفسها أو على من يترك عدة ويبعث أجزائها بحيث يكفى لإعادتها إلى أصلها جمع هذه الأجزاء وتركيبها مع تغيير بعض قطع قانونية فيها .

٢ - نوع الشيء : الأشياء التى تحميها المادة ٣٥٤ ع مبينة فيها على وجه الحصر وهى آلات الزراعة وزرائب المواشى وعشش الخفراء .

٣ - ملك الغير : لا ينطبق النص إذا وقع الاتلاف من المالك أو من شخص له حق التصرف فى الشيء المتلف .

٤ - القصد الجنائى : هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يشترط وقوعها بقصد جنائى وقد ذهب بعض الشراح إلى أنه يجب توفر نية الإضرار بالغير . وخالفهم فى ذلك آخرون وقرروا أنه يكفى تعدد الجنائى ارتكابه الفعل وهو عالم بأنه يتلف آلة زراعية أو

زريبة او عشا لغيره مهما كان الباعث له على ذلك سواء اكلن انتقاما او جلبا لمنفعة او غير ذلك^(١). وقد اخذت محكمة النقض بالرأى الأخير وذهبت إلى ان القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات وما اعتبره جنحا ينحصر في ارتكاب الفعل المنهى عنه بآركانه التي حددها القانون مع اتجاه إرادة الفاعل إلى احداث الاتلاف او التخريب . وقررت بان نية الاضرار تتوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم ان عمله يضر او يمكن ان يضر بغيره فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذ الغير ويسىء إليه وقصداً وعمداً^(٢).

مادة ٣٥٥

يعاقب بالحبس مع الشغل :

اولا : كل من قتل عمداً بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب او الجر او الحمل من اى نوع من انواع المواشى او اضربه ضرا كبيرا .

ثانيا : كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة او سمكا من الاسماك الموجودة في نهر او ترعة او غدير او مستنقع او حوض .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

ملحوظة : عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت الغرامة قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .

مادة ٣٥٦

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥ .

تعليقات

— يتضح من نص المادة ٣٥٥ ع أن عناصر الجرائم المنصوص عليها فيه هي :

١ - فعل ملدى هو قتل الحيوان أو سبه أو الأضرار به ضررا كبيرا .

٢ - نوع الحيوان .

٣ - أن يكون مملوكا للغير .

٤ - القصد الجنائى .

وفيما يلي تفصيل لازم :

الفعل الملدى :

يعاقب القانون فى الفقرة الأولى من المادة ٣٥٥ على القتل والأضرار بالحيوان ضررا كبيرا وفى الفقرة الثانية على سم الحيوانات وسم الأسماك . و قتل الحيوان هو اهلاكه أو إزهاق روحه بآية وسيلة عدا السم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية .

ويسوى القانون بالقتل أحداث ضرر كبير بالحيوان بضرب أو جرح وتقدير جسامة الضرر امر موضوعى فمتى كانت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدى إليه فلا رقابة لمحكمة النقض فى ذلك^(١) .

نوع الحيوان :

لا تعاقب المادة ٣٥٥ على قتل أو سم الحيوانات الواردة بها على سبيل الحصر . وقد جاء بمنشورات لجنة المراقبة القضائية أن الخراف والنعاج والخنازير تدخل فى فصيلة الحيوانات التى أراد القانون فى المادة ٣١٠ عقوبات (قديم) التشدد فى حمايتها بالنظر إلى قيمتها وأهميتها للأعمال الزراعية^(٢) .

٣ - ملك الغير :

يشترط لوجود الجرائم المنصوص عليها فى المادة محل التعليق أن يكون الحيوان مملوكا للغير الجنى وهذا الشرط لم ينص عليه صراحة ولكنه شرط لازم لأن المادة لم توضع

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٧٠ .

(٢) مشار إليها فى مؤلف الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى المرجع السابق ص ٤٢٢ .

لحمالية الحيوان نفسه وإنما وضعت لصيانة حقوق المالك للحيوان وحق الملك يبيع لمالك الحيوان أن يتصرف فيه بكل وجوه التصرف فله أن يقتله أو يعدمه سواء أكل ذلك بالذبح أو بمقذوف ناري أو بالسسم أو بآية طريقة أخرى فلا تطبق المادة على من يقتل أو يسم حيواناً مملوكاً له حتى ولو كان الحيوان محجوزاً عليه وكان قصد المالك من قتله إلحاق الضرر بالدائن الحاجز . وحتى يكون للإنسان الحق في قتل حيوان ما يشترط أن يكون مالكا له دون غيره . فالشريك في الملك يعاقب بالمادة محل التعليق إذا هو أعدم الحيوان المشتري^(٣) .

٤ - القصد الجنائي :

القصد الجنائي في الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٥٥ من قانون العقوبات هو قصد جنائي عام يتحقق متى تعدد الجاني أحداث الفعل كما وصفه النموذج الإجرامي مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

عدم المقتضى :

تستلزم المادة ٣٥٥ ع في فقرتها الأولى شرطا خامسا هو أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به بدون مقتض وهذا الشرط غير لازم لتطبيق الفقرة الثانية الخاصة بالتسميم . والمقتضى الذى يمنع تكوين الجريمة هو الضرورة التى تلجئ الإنسان إلى قتل الحيوان أو الإضرار به . فكلما كان في الإمكان أن يتقى خطر الحيوان بآية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن المقتضى يكون منعدما ويشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد لحن خطرا على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئا مذكورا بجانب الضرر الذى حصل اتقاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذى استوجب القتل خطرا حائقا وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى^(٤) .

العقوبة :

يعاقب على الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٥٥ ع بالحبس مع الشغل ، ويجوز جعل الجانبين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

(٣) المستنشر جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الثالث ص ٢٣٠

(٤) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٧٥

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها بالمادة سالفه الذكر بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرياً .

وعملأ بنص المادة ٣٥٦ ع إذا ارتكبت تلك الجرائم ليلاً فإنها تكون جنائية عقوبتها الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين أو سبع .

مادة ٣٥٧

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه كل من قتل عمداً بدون مقتضى أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٥٥ أو أضربه ضرراً كبيراً .

تعليقات

— رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى مائتى جنيه بدلاً من عشرة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

— الحيوانات المستأنسة المنوه عنها في المادة ٣٥٧ عقوبت هي التي تكون حوزة الإنسان وتعيش في كنفه ويتعدها بالتغذية والرعاية . فالقردة وهي قابلة لكل ذلك تدخل في عداد هذه الحيوانات عندما تتوافر فيها هذه الصفة واذن فالقرد إذا كان في حوزة صاحب يرعاه ويروضه على ما ينبغى من الألعاب يكون قتله من غير مقتضى معاقباً عليه بهذه المادة ^(١) .

— جريمة تسميم الحيوانات تعتبر جريمة تامة وتستحق العقوبة بمجرد إعطاء الحيوان شيئاً من الجواهر السامة التي من شأنها إحداث الموت في ظرف مدة قصيرة كانت أو طويلة بصرف النظر عن النتيجة التي يرمى إليها غرض الجانى ، وعماً إذا كان حصل الموت بفعل السم أو لم يحصل .

مادة ٣٥٨

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء

(١) الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٤١

او يابسة او غير ذلك ومن نقل او ازال حداً او علامات مجعولة حداً بين املاك مختلفة او جهات مستغلة ومن ردم كل او بعض خندق من الخنادق المجعولة حداً لاملاك او جهات مستغلة . وإذا ارتكب شيء من الافعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب ارض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت قبل التعديل (لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً) .

— تعاقب المادة ٣٥٨ ع على جريمتين الاولى اتلاف المحيطات والثانية نقل او إزالة الحدود .

اركان الجريمة الاولى (اتلاف المحيطات) :

- اركان هذه الجريمة اربعة هي : (١) فعل ملدى هو الاتلاف .
- (٢) ان يكون الشيء الذى اتلف محيطاً . (٣) ان يكون المحيط مملوكاً للغير .
- (٤) القصد الجنائى . وفيما يلى تفصيل لازم لكل ركن .

١ - الاتلاف :

يشترط لتكوين الجريمة وقوع عمل ملدى من اعمال الاتلاف فلا يكفى لتكوينها الدخول فى مكان مقل ولو بغير رضاء صاحبه وبالقوة والعنف ما لم يحصل اتلاف المحيط فإن هذا الفعل قد يكون فقط جريمة أخرى وعلى الأخص جريمة انتهاك حرمة ملك الغير . ولم ينص القانون على حصول الاتلاف بطريقة معينة فلا يهم حصوله باليد او باستعمال أداة او آلة ما او بواسطة أى مقذوف من المقذوفات فمن يكسر محيطاً بالقاء احجار عليه يقع تحت طائلة النص . والاتلاف يجوز ان يكون كلياً كما يكون جزئياً .

٢ - المحيط :

الفرض من المادة ٣٥٨ عقوبات حمليه المحيطات ، فالمحيط و الركن المميز لهذه

الجريمة . وهو كل سياج يقام لمنع الدخول أو المرور في أملاك الغير سواء كان الغرض من إقامته فصل الحدود أو مجرد المحافظة على تلك الأموال . واتلاف المحيطات لا يدخل فيه ما تقلل به المنقولات ككسر خزانة من زجاج .

٣ - ملك الغير :

لم تنص المادة ٣٥٨ ع صراحة على شرط ملكية الغير للمحيط المتلف ، ولكن من المقرر أنه لا وجود للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة متى كان للفاعل حق التصرف في المحيط الذي اتلفه . ولكن حق الاتلاف لا يكون إلا للمالك الذي له مطلق التصرف في ملكه وبناء عليه يجب عقاب من يتلف حائطاً مشتركاً بينه وبين جاره أو حائطاً قائماً على أرض يملكها على الشيوع ^(١) .

٤ - القصد الجنائي :

يتحقق القصد الجنائي في جريمة اتلاف المحيطات بقصد ارتكاب الفعل مع تعمده قانوناً .

أركان جريمة نقل أو إزالة الحدود :

الركن الأول - العمل المادي (النقل أو الإزالة) :

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بأحد أمرين نقل الحد أو إزالته ونقل الحد هو تغييره من مكان لآخر . أما إزالته فيعني محوه نهائياً .

وإذا كان إجماع الفقهاء في جريمة إزالة الحدود هو أنه لا جريمة إذا أزيل جزء من الحد ، وكان الباقي منه قدراً صالحاً لتحديد الأملاك التي وضع من أجلها . إلا أن المتفق عليه أيضاً أنه إذا كان هذا الجزء الباقي لا يصلح أن يكون حداً فإن الجريمة تعتبر قائمة ، ويكون العقاب واجباً .

الركن الثاني - محل الجريمة (نقل أو إزالة حد) :

الحد المعقوب على نقله أو إزالته طبقاً للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين . كما قد يكون تنفيذاً لقرار صادر من جهة الاختصاص .

(١) المستشار جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٧٩ .

الركن الثالث - القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية فيتعين أن يثبت أن المتهم كان يعلم أنه بفعله قد أزال حداً متعلفاً من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين المالكين المتجاورين ولا عبرة بالبواعث .

مادة ٣٥٩

كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفة أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

تعليقات

١ - الفرق : والمقصود بالفرق هو أن تطفوا المياه فتغمر الأرض ، ويجب أن يقع الفرق على أرض الغير فلا علقب على من يفرق ملكه لأن هذا من حقه وليس بشرط أن ينشأ عن الفرق ضرر ما . ولما كانت هذه الجريمة جنائية وجب العلقب على الشروع فيها .

٢ - والركن الثاني هو الطريقة المؤدية إلى الفرق وهي تشمل جميع الطرق التي تسبب الفرق مثل كسر خزان أو اتلاف الأنابيب بحيث تتدفق منها المياه تدفقاً كلياً لأحداث الفرق .

٣ - والركن الثالث هو القصد الجنائي والنص يشترط حصول الفرق عمداً مما يدل على أنه يجب أن تتوافر لدى الجاني نية الإضرار بالغير (١) .

— ويلاحظ أن الفرق المقصود في المادة ٣٥٩ ع هو الفرق الشامل الذي يفرق مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياة السكان للخطر ، كما يجب أن يكون الإغراق الحاصل بغير قطع الجسور مماثلاً للإغراق الحاصل من قطعها أي اغراقاً شاملاً .

مادة ٣٦٠

الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابلات أو كروم غيطان أو بساتين بالقرب من كيما ن تبن أو حشيش

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٩٠ .

يابس . وكذا الحريق الناشئ عن اشعال صواريخ في جهة من جهات البلدة او بسبب إهمال أخريعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بدفع غرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرياً .

— فإذا وقع الحريق من التدخين او من نار موقدة في محطات لخدمة وتموين السيارات او محطات للغاز الطبيعى او مراكز لبيع اسطوانات البوتاجاز او مستودعات للمنتجات البترولية او مخازن مشتملة على مواد الوقود او اى مواد اخرى قابلة للاشتعال تكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه او إحدى هاتين العقوبتين .

تعليقات

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٤ - العدد ٨) . وعقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت عقوبة الغرامة قبل التعديل (لا تزيد على عشرين جنيهاً) .

— لم توضح المادة ٣٦٠ عقوبات ما إذا كان الشئ المحترق يجب ان يكون عقاراً او منقولاً والواقع ان النص جاء عاماً فتشمل العقارات والمنقولات ، ومن جهة اخرى حتى يمكن تطبيق هذا النص يجب ان يكون الشئ المحترق مملوكاً للغير فلا تنطبق المادة على المالك المتسبب فى حريق ملكه إذا لم يسفر عنه ضرر للغير .

— الحكم بالنسبة للخادم الذى يحرق بإهماله اموالاً مملوكاً للسيد او لرب العمل : وفى الحالة يفرق بين ما إذا كان الفاعل يقوم بالتصرف من تلقاء نفسه او بناء على امر من سيده فإذا كان الفاعل يقوم بالتصرف من تلقاء نفسه فهو مسئول عن الحريق غير العمدى الذى نتج عن تصرفه . وعلى العكس من ذلك إذا كان الفاعل قد تصرف بناء على امر من سيده فإنه يتسلوى مع السيد فى هذه الحالة . لأن القانون يريد حماية المالك من الأضرار التى تقع من الغير بما ان المالك هو الذى سمح للفاعل القيام بالتصرف الذى نتج عنه الأضرار فالفاعل لا يسال عن الحريق غير العمدى ، وهذه التفرقة يمكن الأخذ بها فى حالة الحريق بإهمال الذى يقع من الأقارب الذين يعيشون فى كنف المالك .

— ويلاحظ ان الحريق باهمال ليس قاصراً على الحالات التى نصت عليها المادة ٣٦٠

عقوبات بل هي حالات جاءت على سبيل المثال ، ولما كلن ذلك فإن سوء تركيب الاسلاك الكهربائية مما يجعل سير التيار الكهربائي يؤدي إلى حريق يدخل أيضاً تحت حكم المادة ٣٦٠ عقوبات ، وهذا يتفق مع نص المادة ٣٦٠ إذ جاء فيها (أو بسبب إهمال آخر) .

معنى ذلك ان نص المادة جاء عاماً ويتسع لكل شيء ينجم عنه الحريق . هذا ومناط العقاب في جريمة الحريق بإهمال هو شخصية الخطأ فلا يسأل الجاني إلا عن اعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً والتي يتسبب عنها الضرر ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت انه ارتكب خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالسبب^(١) .

من التعليمات العامة للنيابات :

يراعى انه لا جريمة في الحريق الذي يقع على مال المتهم بإهماله أو نتيجة إهمال زوجته أو أحد اولاده أو أحد اقاربه الذين يعيشون معه في معيشة واحدة . ولا جريمة في حريق يقع بإهمال الخادم على مال مخدومه بسبب استعمال أدوات الأخير أو بسبب ادائه عملاً كلف به فإذا امتد الحريق في الحالات السابقة إلى ممتلكات الغير أو تسبب عن إهمال من خادم بعيداً عن مستلزمات الخدمة فإن ارتكاب جريمة الحريق بإهمال تكون متوافرة ويجب التصرف فيها على مدى ظروفها سواء بتقديم القضية للجلسة أو بحفظها لعدم الأهمية ، والامر في ذلك متروك لحسن تقدير اعضاء النيابة .

مادة ٣٦١

كل من خرب أو اتلف عمداً اموالاً ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها باية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

— فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهاً أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

— وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل

(١) المستشار الدكتور ابو اليزيد عل المتيت في جرائم الإهمال الطبعة الخامسة ١٩٨٦ ص ٢٠١ ولبعدهما

عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

تعليقات

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨) .

— ثم عدلت الفقرتان الأولى والثانية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

أركان الجريمة :

يؤخذ من نص المادة ٣٦١ أن أركان جريمة اتلاف الأموال الثابتة أو المنقولة هي :

(١) فعل مادي هو الاتلاف . (٢) أن يقع على أموال ثابتة أو منقولة . (٣) مملوكة للغير . (٤) القصد الجنائي وفيما يلي تفصيل لازم لكل ركن .

الركن الأول - فعل مادي هو الاتلاف :

لا يشترط أن يكون الاتلاف تآمراً بل يصح أن يكون جزئياً ، ولكن يشترط في حالة الاتلاف الجزئي أن يكون من شأن الاتلاف جعل الشيء غير صالح للاستعمال أو تعطيله وتقدير ذلك متروك للقاضي الموضوع ، ولم يحتم القانون وقوع الاتلاف بطريقة معينة ، وهذا واضح من قوله : ... أو عطّلها بآية طريقة ، غلبة ما هناك أن الاتلاف لو حصل بالنار أو استعمال المفرقعات فقد يدخل الفعل تحت نص من نصوص الحريق عمداً أو استعمال المفرقعات ، وعندئذ يكون هو الواجب التطبيق ، أما إذا لم يدخل تحت حكم هذه النصوص فإنه يعاقب عليه بوصف الاتلاف ^(١) .

الركن الثاني - وقوع الاتلاف على أموال ثابتة أو منقولة :

يقع الاتلاف على كل مال ثابت أو منقول إلا ما خرج من حكمه بنص آخر فقد نص قانون العقوبات على أحوال كثيرة أخرجها من حكم المادة ٣٦١ وفرض لها عقوبات خاصة بعضها أشد والبعض الآخر أخف . وما لم يقع الاتلاف تحت نص خاص فإن المادة ٣٨١ تكون واجبة التطبيق ^(٢) .

(٢٠١) الدكتور محمد مصطفى المرجع السابق ص ٦٤٦

الركن الثالث - ملك الغير :

يجب ان يكون الاتلاف واقعاً على ملك الغير فالملك الذى له حق التصرف المطلق في ماله يمكنه ان يتلف الشيء الذى يملكه دون ان يلحقه اى عقاب . ولكن الشريك في الملك اذا اتلف الشيء المشترك يعتبر انه اتلف شيئاً مملوكاً لغيره ، ويعاقب بمقتضى النص . ويلاحظ ان حقوق الارتفاق ولو انها تضعف الملكية او تقيدها فهي لا تمحوها ، وإنما ترتب فقط لصاحب حق الارتفاق حقوقاً مدنية على الملك الهادم (٣) .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

إن القصد الجنائي في جريمة الاتلاف يتحقق متى تعدد الجاني احداث الاتلاف او التخريب او التعطيل المشار إليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بانه يحدثه بغير حق .

مادة ٣٦١ مكرراً

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من خرب المنشآت الثابتة او الوحدات الصحية المتنقلة للقسم الطبى في الجيش او التابعة له او ادوات هذه المنشآت او الوحدات او عطل شيئاً من المنشآت او الوحدات او الأدوات المذكورة او جعلها غير صالحة للاستعمال .

تعليقات

— اضيفت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٥/٣/١٩٤٠ والمنشور في ٢٨/٣/١٩٤٠ .

— اضيفت المادة ٣٦١ مكرراً وهي تقضى كل من خرب المنشآت الثابتة او الوحدات الصحية المتنقلة في القسم الطبى في الجيش او التابعة له او ادوات هذه المنشآت او الوحدات او عطل شيئاً او جعلها غير صالحة للاستعمال ، وقد نص فيها على عقاب مشدد يمثل العقاب الذى قضت به الفقرة الأخيرة من النص ٣٦١ المتعلقة بالتخريب او التعطيل

(٣) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٣٤

الذى ينشأ عنه تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو جعل حياة الناس أو صحتهم في خطر (من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠) .

مادة ٣٦١ مكررا (أ)

كل من عطل عمداً بآية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الإنتاج يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الأشغال الشاقة إذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بالإنتاج أو الإخلال بسير مرفق عام .

تعليقات

— هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ المنشور في ٣١/٧/١٩٧٥ .

— يقتصر الركن المادي هنا على التعطيل الذي قد يكون باتلاف جزئي أو بتعطيل الأدوات أو الآلات بلك بعض أجزائها بغير اتلاف لها (١) .

مادة ٣٦٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من هدم أو اتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

تعليقات

عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه مصرى) .

— العلامات الجيوديزية هي الخاصة بمقاس الأرض .

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ٦٥٦ .

- والعلامات الطبوغرافية هي الخاصة برسم شكل الأملكن والبلدان .
- وطودات المحاذاه هي علامات توضع في نقط متفرقة للرجوع إليها في ضبط الحدود .
- وأوتاد الحدود هي الأوتاد التي توضع للفصل الحدود .
- وطودات الميزانية هي علامات توضع للرجوع إليها في ضبط ميزانية الأرض وتعيين مستواها .
- ويعاقب القانون على هدم هذه العلامات أى على إتلافها إتلافاً كلياً . كما يعاقب على مجرد تعييبها أى على إتلافها إتلافاً جزئياً ويعاقب كذلك على نقلها أى على رفعها أو تحويلها من مكانها إلى مكان آخر^(١) .

مادة ٢٦٢

ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ (الوقائع المصرية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - العدد ٥٧) .

مادة ٢٦٤

كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بأجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه مصرى .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه مصرى) .

— لا يعاقب على التعرض إلا إذا حصل بطريق القوة . ولم يبين القانون ما هي طرق العنف المقصودة في هذه المادة فللقاضى سلطة واسعة في تقديرها ويشترط الشراح أن تكون هذه الطرق متعلقة بالفرض الذى يرمى إليه الجانى وأن يكون من شأنها وضع العراقيل في سبيل تنفيذ الأشغال العمومية ويظهر أنها لا تقصر على القوة الموجهة مباشرة إلى الأشخاص بل تتناول جميع الأعمال المادية التى يمكن أن تحدث أثراً شديداً في نفوس

(١) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٨٨ .

الأشخاص وتزعج أمنهم وطمأنينتهم فتطبق هذه المادة على اناس اجتمعوا بشكل عصبية وقصدوا إلى مكان العمل حيث توصلوا بمظاهراتهم وحركاتهم العدائية إلى تخويف العمال وحملهم على ترك العمل ولو أنه لم يقع أي ضرب أو إيذاء على أحد من العمال إذ أن هذه الأعمال قد تجاوزت حد التهديد وتعتبر من أعمال العنف^(١).

مادة ٣٦٥

كل من احرق او اتلف عمداً باى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر او المضابط الاصلية او السجلات او نحوها من اوراق المصالح الاميرية او الكمبيالات او الاوراق التجارية او الصيرفية او غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالسحب وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري او بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

تعليقات

— عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكانت قبل التعديل (لا تزيد على مائة جنيه مصرى) .

— أركان الجريمة :

أولاً : فعل ملدى هو الاتلاف :

تنص المادة ٣٦٥ عقوبات على عقاب ، كل من احرق او اتلف باى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر ، ، ، ، والاحراق ضرب من الاتلاف ذكرته المادة على سبيل المثال وليس بشرط ان يكون الاتلاف تلماً بل يصح ان يكون جزئياً .

ولا نزاع في ان تمزيق السند او تقطيعه هو اتلاف بالمعنى المقصود في المادة . وقد سارت المحاكم المصرية على أن المقصود بالاتلاف في كل تعد على العقد من شأنه تغيير الرابطة القانونية المثبتة به وبناء عليه يكون الشطب او الكشط واقعاً تحت حكم المادة ٣٦٥ ع . ويتعين ان يكون الاتلاف للمادة للسند ثلثاً بصفة قاطعة فلا يكفى ان يقام الدليل على اخفائه

(١) الدكتور احمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٥٥٠ .

وان يؤخذ هذا قرينة على اتلافه ، اما اخفاء السند فيمكن اعتباره سرقة او خيانة امانة على حسب الاحوال (١) .

ثانياً : نوع الشيء :

يستفاد من نص المادة ٣٦٥ ع ان حكمها يتناول جميع الاوراق وسيان كانت عمومية او خصوصية ولا يشترط ان تكون الورقة فنية او منشئة لدين او تصرف او براءة (٢) .

ثالثاً : الضرر :

هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلاً نهائياً ، وإنما يكفي بموجبها حصول ضرر ما . ومجرد اتلاف السند يفترض معه حصول الضرر .

رابعاً : القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية تتحقق متى تعمد الجاني احراق او اتلاف الدفتر او السجل او الاوراق المنصوص عليها في المادة محل التعليق مع علمه بانه يحدثه بغير حق مهما كان الباعث على ذلك الفعل .

مادة ٣٦٦

كل نهب او اتلاف شيء من البضائع او الامتعة او المحصولات وقع من جماعة او عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن .

تعليقات

— سكت الشارع عن بيان العدد الذي يمكن اعتباره كائناً لتكوين كل من ، الجماعة ، او العصابة ، المشار إليها في المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات في حين انه في مواضع اخرى من القانون قد نص صراحة على تحديد العدد وسكوت الشارع عن ذلك مقصود به ترك الامر في

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥٨ .

تحديد العدد إلى سلطة القاضي حسبما يراه من ظروف كل حادثة وملابساتها . والمقصود بالقوة الاجبارية وهي القوة التي يشترط القانون استعمالها في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ ان تكون قوة تستعمل علناً وجهراً وتبلغ من العنف ما يكفي لإرهاب المجنى عليه واكراهه على الرضوخ لها^(١) .

— يستوى من القانون ان يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص او من جماعة تفكر إلى مثل هذا التنظيم .

مادة ٣٦٧

يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قطع او اتلف زرعاً غير محصود او شجراً ثابتاً خلقه او مغروساً او غير ذلك من النباتات .

(ثانياً) كل من اتلف غيطاً مبدوراً او بث في غيط حشيشاً او نباتاً مضرًا .

(ثالثاً) كل من اقتلع شجرة او اكثر او اى نبات آخر او قطع منها او قشرها ليميته وكل من اتلف طعمة في شجر ويجوز جعل الجانبين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الاكثر .

تعليقات

اركن الجرائم المذكورة بالمادة :

تشترك الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ ع بوجه عام في اركانها الاساسية مع فرق في بعض التفاصيل واركانها الاساسية هي :

الركن الاول : الاتلاف : يشترط القانون في الفقرات الثلاثة حصول فعل مادي من افعال الاتلاف ، وقد اتى في كل منها على بيان الافعال التي يقع بها هذا الاتلاف .

(١) الدكتور احمد محمد إبراهيم المرجع السابق ص ٥٥٢ .

فتنص الفقرة الاولى على عقاب كل من ، قطع ، ، وفي الفقرة الثانية على عقاب كل من ، اتلف ، ، وفي الفقرة الثالثة على عقاب كل من ، اقتلع ، ، والاتلاف المنصوص عليه بالفقرة الاولى يجوز حصوله باية طريقة من الطرق .

والقطع ضرب من الاتلاف . ويشترط في الاتلاف المنصوص عنه في الفقرة الاولى ان ينشا عنه ضرر واسع النطاق يتناول كمية وافرة من الحاصلات او النباتات الموجودة في الأرض ، وكذلك يشترط في الاتلاف المنوّه عنه في الفقرة الثانية ان ينشا عنه ضرر واسع النطاق يعم مساحة كبيرة من الأرض وبلوغ الكمية او المساحة المتلفة حد الوفرة متروك لتقدير قاضي الموضوع ورايه . واما الاقتلاع المنصوص عليه في الفقرة الثالثة فهو الاجتثاث المهلك لحياة المفروس - والقطع والتقسير المنصوص عليهما في هذه الفقرة يشارط فيهما ان يكون من شأنهما املته المفروس (١) .

الركن الثاني : ان يكون الشيء الذي اتلف من المزروعات وعبارة الزرع غير المحصود تشمل جميع الحاصلات الزراعية غير المنفصلة عن الأرض ملامت لم تحصد بعد . ولا ريب ان الثمار تندرج تحت هذه العبارة ما بقيت على اشجارها .

الركن الثالث - ملك الغير :

يشترط ان يكون الزرع المتلف ملك الغير فإذا ثبت ان الزراعة التي اتلفها هي ملك للغير فقد حق عليه العقاب طبقاً للمادة ٣٦٧ عقوبات التي تعاقب كل من اتلف زرعاً مملوكاً لغيره ولا ينفي قيام هذه الجريمة وجود نزاع من المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها هذه الزراعة .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

لا يتطلب القانون في جرائم اتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الاتلاف بل هي تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام اى مجرد الاتلاف ولو لم يكن مقترناً بنية الانتقام من صاحب الزرع او الإساءة إليه شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التي لم يرد عنها في القانون نص صريح مقتضاه ان تكون نية الجنائي من نوع معين خاص بها .

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٦ ومبجدها .

مادة ٣٦٨

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلاً من ثلاثة اشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملاً لسلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

تعليقات

- المقصود بالليل والسلاح هو ذات المقصود بهما في جرائم السرقة .
- وقوف شخص يحمل سلاحاً بجانب باقي المتهمين ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة يجعله فاعلاً لا شريكاً في الجريمة المسندة إليه لأنه أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها .
- ويلاحظ أنه حتى إذا كان السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي بل كان مع الشريك المنطبق عليه هذا الوصف فإنه يجب اعتبار الحادثة جنائية لتحقيق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الأصلي وقت ارتكاب الجريمة .

من أحكام محكمة النقض في التخريب والتعيب والاتلاف

١ - الاتلاف (م ٣٦١ ع) :

لما كانت جريمة الاتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها في تعدد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف ، وكانت مدونته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن تعدد اتلاف

المنقول موضوع الاتهام فإن الحكم يكون ايضاً معيباً بالقصور في التسبب قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٦٩٣٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٥) .

٢ - إثبات الاتلاف :

مادام القانون قد اجلز إثبات وقوع الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ففي جريمة اتلاف سند قيمته اكثر من عشرة جنيهات إذا اعتمد الحكم في ثبوت وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه . لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود ذات السند والأمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .
(الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨ / ١١ / ١٤) .

في اتلاف الأوراق الحكومية :

٣ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اتلاف الأوراق الحكومية او اختلاسها ان يكون الجنائي عالماً بشخص الحافظ وانه مأمور بحفظها لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حمية هذه الأوراق في ذاتها ، وهي مودعة في المخازن العمومية او بين يدي الأمين المأمور بحفظها .
(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١ / ٢ / ١٤) .

٤ - تتحقق جريمة الاتلاف المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي (تمزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها في تلك المادة بنية اتلافها وان يكون من شأن هذا الاتلاف تغيير .

٥ - إن وقوع الاتلاف على جزء من العقد لا يمنع من اعتبار جريمة الاتلاف تامة مادام ما وقع من شأنه ان يجعل العقد غير صالح للغرض الذي من أجله أعد ولا يؤثر في ذلك ان يكون صاحب العقد قد جمع اجزاءه ولصقها ببعضها ببعض .
(الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩ / ١ / ١٧) .

في اتلاف المزروعات :

٦ - تعاقب المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات كل من اتلف زرعاً مملوكاً غيره ولما كان البين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ان الضابط اثبت في محضره

انه بناء على امر صادر من النيابة كان قد تم تسليم حوالى اربعة عشر فدانا بمعرفة قوة من رجال الشركة للمطعون ضدها تنفيذاً للقرار الطرد الصادر ضد الطاعنين من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وقامت بزراعتها شعيراً وفي يوم تحرير المحضر ابلغت المطعون ضدها بتعرض الطاعنين لها وانتقل الضابط إلى الاطيان موضوع النزاع حيث شاهد الطاعنين وهم في سبيل اتهام حرث الغير المزروع ولم يتمكن من ضبطهم لكثرة عددهم وكان البين مما سلف ان زراعة الغير التى اتلفها الطاعنون هى ملك المطعون ضدها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صادق صحيح القانون حين اوقع عليهم العقاب طبقاً للمادة ٣٦٧ سالفه الذكر . ولا محل بعد ذلك لما يحتاج به الطاعنون من وجود نزاع بينهم وبين المطعون ضدها بشأن وضع اليد على الأرض القائمة عليها هذه الزراعة إذ ان مثل هذا النزاع لا ينفي قيام الجريمة مادام الثابت ان تلك الأرض كانت في تاريخ الحادث في حيازة المطعون ضدها بناء على محضر تسليم تم تنفيذاً لأمر النيابة العامة وانها هى التى قامت بزراعة الشعير الذى اتلفه الطاعنون .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) .

٧ - لا يتطلب القانون في جرائم اتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات توافر قصد جنائى خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الاتلاف بل هى تتحقق بتوافر القصد الجنائى العام اى مجرد الاتلاف ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام من صاحب الزرع او الإساءة إليه شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التى لم يرد عنها في القانون نص صريح مقتضاه ان يكون نية الجنائى من نوع معين خاص بها .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢) .

٨ - لا يمنع من تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات ان يكون الاتلاف لم يقع إلا على زراعة قيراطين من فدان . لانه ليس في نص هذه الفقرة ما يوجب ان يكون الاتلاف واقعاً على كمية وافرة من الزرع ذات شأن يذكر وبلوغ الكمية المتلفة حد الوفرة متروك لتقدير قاضى الموضوع ورايه فإذا قل به فلا معقب على قوله .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨) .

٩ - إن المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة اتلاف النبات او الزرع غير المحصود جنائية إذا وقعت ليلاً من ثلاثة اشخاص على الأقل فإذا كانت واقعة الدعوى ان الطاعن مع آخرين عديدين قد اتلفوا ليلاً زراعة قطن المجنى عليه بان اقتلعوا شجيراتة باليد وبالة حادة فإذا انتة المحكمة بهذه الجنائية تطبيقاً لهذا النص فإنها لا تكون قد اخطأت .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨) .

١٠ - إن حرث الأرض التي بها جذور البرسيم يتوافر به الركن المادي في جريمة اتلاف الزرع لأن هذا الحرث يتلف جذور النباتات التي كانت ستتمو من جديد بعد ربيها وتصير برسيما ناميا معداً للرعى مرة ثانية وثالثة .
(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦) .

١١ - يكون فاعلا لاشريكا في جريمة الاتلاف المتهم الذي يقف حاملا سلاحا إلى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة لأن فعله هذا هو من الأعمال المكونة للجريمة .
(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/٢٦) .

١٢ - إن المادة ٣٢٢ عقوبات (قديم) والمقابلة لنص المادة ٣٦٨ ع الخاصة باتلاف المزروعات والقاضية بأن حمل السلاح يعد ظرفا مشددا للجريمة لم تفرق بين حالة ما إذا كان السلاح ظاهرا وما إذا كان مخفيا فإذا كانت الأسلحة تحت ثياب المتهم ولم تظهر إلا عندما فتشه رجال السلطة وجب رغم ذلك تشديد العقوبة طبقا للمادة السالفة الذكر .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٢ أبريل سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ ص ١٨٢) .

١٣ - لا فرق بين الفقرة الأولى والفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات الحالي) بالنسبة لنوع الأشياء التي يحصل لها التلف بل يختلفان فقط بالنسبة لنوع التلف ومقدار جسامته وعلى ذلك تنطبق كل منهما على حالة قلع وتقسير ستة أشجار من البرتقال موجودة في حديقة ومحكمة الموضوع تطبيقا إتيهما على حسب الأحوال فإذا توفر وجود الظروف المشدد المنصوص عليها في المادة ٣٢٢ عقوبات (المقابلة لنص المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات الحالي كان ذلك شبهة تدل على أن الواقعة جنائية ووجب إحالة المتهم على محكمة الجنائيات .
(محكمة النقض والإبرام حكم ٤ فبراير سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة ص ٨٥) .

في اتلاف الأموال الثابتة والمنقولة :

١٤ - القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول بإهمال .
(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧) .

١٥ - لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصدا خاصا إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيما اعتبره القانون من الجنائيات كالمادة ٣٦٦ عقوبات وما اعتبره في عداد الجناح كالمادة ٣٦١ عقوبات وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بركانه التي حددها القانون ويتلخص في اتجاه إرادة الجاني إلى

أحداث الأتلاف أو غيره من الأفعال التى عدتها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق وواقع الأمر أن عبارة « قصد الإساءة » التى تضمنها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم تات بجديد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائى العام فى جرائم الأتلاف العمدية المبينة فى القانون لأن تطلب نية الأضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل .
(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩) .

١٦ - إن الفعل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٩ ع يدخل ضمن الأفعال التى تعاقب عليها المادة ٣٦١ والتميز بين الجريمتين يقوم على أساسين : هما القصد الجنائى ومقدار الأتلاف أو التخريب الذى أحدثه الجانى . فالمخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٩ يشترط فيها أن يقع فعلها عمداً . فهى إذن والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية . غير أنه يشترط فى المادة ٣٦١ فوق ذلك أن ترتكب الجريمة بقصد الإساءة وهذا هو أحد الفروق التى تميز بين الجريمتين ثم أنه يكفى لتطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الأتلاف حادثاً فردياً بسيطاً فى حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كل عدد الأشياء المتلفة أو المخربة كبيراً . وهذا هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية التى وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ ع القديمة .
(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦) .

١٧ - إن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب « من ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجهزة حداً لأملاك أو جهات مستقلة » فإذا كان الحكم قد قضى بمعاقبة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قناة كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه . دون أن يبين وصف هذه القناة ليعلم ما إذا كانت مجهولة كما تشترط المادة المذكورة فإنه يكون قاصراً فى بيان توافر أركان الجريمة
(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢) .

١٨ - إنه لما كان النص القانونى الذى يعاقب على أتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائى خاص فإنه يكفى أن يقوم لدى الجانى القصد الجنائى العام لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الأتلاف الإساءة إلى صاحب الزرع - ذلك فيه اعتداد بالباعث على الجريمة والقانون لا ينظر إلى البواعث إلا فى الأحوال الخاصة التى ينص عليها صراحة .
(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٣٠) .

١٩ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة أتلاف المزروعات قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه قام بقطع الأشجار موضوع الدعوى بقصد انقاذها من مرض أصابها وأنها عادت مثمرة إلا أن المحكمة ردت على دفاعه بما لا يصلح واكتفت فى إثبات القصد الجنائى فى حقه

بقولها ان المشرع لم يستلزم لتوافر جريمة الاتلاف قصدا خاصا مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه وحيث انه لما كان البين مما حصله الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ان الطاعن يستاجر من المجنى عليه حديقة مزروعة بالاشجار موضوع الاتلاف وانه قرر في محضر المعاينة ان السوس اصاب تلك الاشجار وان اوراق الدعوى تضمنت ما يفيد ان الطاعن طلب من الإطلاح الزراعى معاينة هذه الاشجار وإرشاده إلى طريق علاجها بعد ان تدهورت حالتها وان المهندس المختص اشار عليه بالعلاج وكان المطعون فيه قد اورد دفاع الطاعن ورد عليه بقوله ، وحيث ان كل ما ينعاه المتهم دفاعا عن نفسه ان الاشجار محل الاتلاف كانت مصابة بمرض حفار الساق . وطلب خبيرا لتحقيق هذا الوجه من الدفاع ولا ترى المحكمة له محلا لإجابته إذ ان ما يدعيه المذكور لا سند له من اوراق الدعوى إذ الثابت انه حال الضبط لم يثر ذلك الوجه من الدفاع إطلاقا وقد تلاحظ للمحكمة ان ما اشار إليه من وجود مرض بتلك الاشجار إنما اثر بعد معاينة الاشجار التالفة فعلا ولو كان صحيحا ما يدعيه بهذا الصدد لما توانى في بيانه حال الضبط . ولكان قد اخطر المجنى عليه به ولا اتخذ من الإجراءات الكفيلة بحمايتها قبل تقطيعها ما يؤيد ادعائه اما ولم يفعل فإن المحكمة لا تطمئن إلى هذا الشق من الدفاع ويتعين رده وحيث يكفى في نظر هذه المحكمة لتوافر القصد الجنائي في جريمة اتلاف المزروعات المنصوص عليها بالمادة ٣٦٧ عقوبات ان يكون الجاني قد تعمد بالفعل الذى وقع منه مقارفة الجريمة بجميع عناصرها - كما هي معروفة في القانون بغض النظر عن العوامل المختلفة التى قد تكون دافعة لذلك إذ القانون في مجمله لا يعتد في مقام الجريمة بالباعث على ارتكابها مادام هو لم ينص صراحة على اشتراط توافر قصد خاص يقوم على ثبوت باعث معين لدى المتهم في الجريمة التى يعينها بالذات ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجا ومن شأنه ان تندفع به التهمة او يتغير وجه الراى في الدعوى كما ان استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا ان يوصف بانه جاء متأخرا لان المحكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه في ان يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق ووجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . وكان القانون وإن لم يتطلب في جريمة اتلاف المزروعات المؤثمة بالمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الاتلاف إلا ان هذه الجريمة إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته إلى احداث الاتلاف وعلمه بانه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى ان يتحدث الحكم عنه استقلالا او ان يكون فيما اوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد اكتفى في الرد على دفاع الطاعن بما ساقه من رد قاصر

لا يسوغ به رفضه وخلت مدوناته - ومدونات الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه - من بيان حالة الأشجار قبل قطعها ليتبين ما إذا كان الطاعن قد اتجهت نيته إلى انقاذ هذه الأشجار أم أنها اتجهت إلى اتلافها بغير حق . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) .

الباب الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

مادة ٣٦٩

كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

— وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولم يكن معهم السلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

تعليقات وأحكام

— عدلت العقوبة في الفقرتين وكانت في الفقرة الأولى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا وكانت في الفقرة الثانية الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا . وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

— أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ عقوبات .

١ - الدخول أو البقاء في عقار .

٢ - أن يكون ذلك العقار في حيازة شخص آخر

٣ - أن يتوافر القصد الجنائي وهو أن يكون ذلك الدخول أو البقاء في العقار الذي في حيازة شخص آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه

ونعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل ركن من هذا الأركان

الركن الاول - الدخول او البقاء في عقار :

يتعين قبل التعرض لمعنى الدخول او البقاء ان نعرض اولا لمعنى العقار المقصود في المادة ٣٦٩ عقوبات .

اولا - معنى العقار :

المقصود بالعقار كاصل عام هو كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف والارض هي الاصل في كل عقار بطبيعته ثم قد تنبت الارض ثمرا او تغرس فيها اشجارا فهذا النبات الذي اندمج في الارض واصبح جزءا منها هو ايضا عقار بطبيعته ملائما ثابتا في الارض او في باطنها فهذه المنشآت تتصل بالارض اتصال ثبات وقرار وقد اندمجت فيها ولا يمكن نقلها من مكانها إلى مكان آخر لا إذا هدمت أي أنه لا يمكن نقلها دون تلف فهي ايضا عقار بطبيعته فالعقار بطبيعته انواع ثلاثة :

الارض والنبات والمنشآت (الدكتور عبد الرزاق السنهوري في الوسيط الجزء الثاني ص ١٩ وما بعدها) .

والمقصود بالعقار في نص المادة ٣٦٩ عقوبات هو ذات المعنى سالف الذكر عدا المنازل المسكونة او المحل المعد لحفظ المال إذ ان تلك العقارات الأخيرة لحكمة ارتاها شدد فيها العقوبة .

ومن ثم تخرج تلك العقارات من نطاق تطبيق نص المادة ٣٦٩ عقوبات .

ثانيا - معنى الدخول او البقاء المقصود في المادة ٣٦٩ عقوبات :

يقصد بدخول المكان الولوج إليه من أي طريق فيستوى ان يكون ذلك الدخول من باب المكان او من نافذة فيه كما انه لا فرق بين ان يكون الدخول خلسة بغير علم الحائز للمكان او كلن برضاء منه ثم بقي فيه بغير موافقة ان يمتد الأمر إلى الدخول ذاته فتتوافر الحماية التي ارادها الشارع للمكان وليس في هذا توسعه للتجريم وإنما تمشيا مع الحكمة التي ارتاها المشرع وكذلك لا أهمية لكون الدخول قد تم باستعمال وسيلة غير طبيعية أي إذا كان بتسور او كسر او استعمال مفتاح مصطنع .

(الدكتور حسن صادق المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٩٠) .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بان (البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في واضح عباراته وصريح دلالاته وعنوان البلب الذي وضع فيه - وهو البلب الرابع عشر الكتاب الثالث تحت عنوان ، انتهاك حرمة ملك الغير ، وسيلق وصفه ومن الأعمال التحضيرية له ان ، الدخول ، المكون للركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر

بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكون وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك تقديرا من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو استنادا إلى حق مقرر يعتبر من الجانى إقامة للعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام) .
(نقض جنائى جلسة ١٠/٢/١٩٦٩ الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق س ٢٢ ص ٢٢٧) .

ومفاد ذلك أنه يشترط أن يكون الجانى قد دخل العقار أو بقى فيه لغرض من الأغراض المذكورة فى المادة ٣٦٩ فإذا لم يحصل دخول بل كان كل ما عمله المتهم أن كسر السور المحيط بالعقار فإن عمله لا يقع تحت المادة ٣٦٩ ولو اقترن بالقوة .

ومن ثم فالمراد بالدخول هنا هو الدخول غير المشروع بأن يكون الجانى قد دخل رغم إرادة الحائز أو بغير وجه قانونى ولم ينص القانون على ذلك صراحة ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الأولى من الجريمة والصورة الثانية التى يقول فيها « أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقى فيه .. إلخ » ويكون الدخول غير مشروع ولو لم يعارض فيه حائز العقار إذا كان مقترنا بقصد سيئ بحيث لو علمه الحائز لما أجاز ذلك الدخول (الدكتور محمود محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات - القسم الخاص الطبعة السادسة ص ٦٥٦) .

ويندرج أيضا تحت طائلة نص المادة ٣٦٩ عقوبات من دخل عقارا فى حيازة آخر بوجه قانونى وبقى فيه بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه .

ويقصد بالبقاء هنا أن يدخل الجانى العقار بوجه قانونى ثم يبقى فيه رغم إرادة حائزه أو ممانعته أو يبقى بقصد سيئ لو علم به حائز العقار لما أجاز له البقاء (الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٦٥٦) ويكون الدخول بوجه قانونى إذا كان دخول الجانى مشروعاً وفقاً لمجريات الأمور وعادات الناس إلا أنه يشترط ألا يطول هذا البقاء فى العقار بحيث يصح فى القانون عدة حيازة إذ لو تم ذلك لكانت هذه الحيازة واجبة الاحترام وفى ذلك قضت محكمة النقض (أن القانون إذ نص فى المادة ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات على معاقبة ، كل من دخل عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر إنما قصد أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تسند إلى حق متى كانت معتبرة قانوناً . فإذا دخل شخص عقارا وبقى فيه مدة من الزمن طالعت أو قصرت بحيث يصح فى القانون عدة أنه حاز العقار فإن حيازته تكون واجبا احترامها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائى . وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصح فى القانون اعتباره

تعديا على حيازة الغير بل هو منه عدم تفريط في حيازته التي اكتسبها وبناء على ذلك فإنه إذا دخل شخص منزلا وبقي فيه شهورا بحجة انه اشتراه فامتناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بأنه منع حيازة آخر لأن الحيازة لم تكن لأخر بل هي له هو .
(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٤٤ ومشار إليه في قانون العقوبات في ضوء النقض للمستشارين محمد رفيق البسطويسى وأنور طلبة طبعة ١٩٨٠ ص ٩٢٢) .

الشروع في جريمة الدخول :

تنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات على أن « الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خلب اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها - ولا يعتبر شروعا في الجنائية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك) ثم نصت المادة ٤٧ عقوبات على أنه (تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع) ومفاد ذلك أن القاعدة العامة هي أن الجنائيات بصفة عامة يعاقب على الشروع فيها أما الجنح فهي أقل جسامة ولذلك كان الأصل في الشروع فيها أنه غير جدير بالعقاب ما لم ير الشارع أن بعضها على قدر واضح من الخطورة بحيث يمثل الشروع فيه القدر من الجسامة الذي يجعله جديراً بالعقاب (الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الرابعة عام ١٩٧٧ ص ٣٩٢ ولاحقها) ومن ثم فإنه يتعين للعقاب على الشروع في جنحة ما ضرورة أن ينص المشرع على تأثيم ذلك الشروع وقد خلت المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدلة والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ من ثمة تأثيم أو تجريم للشروع ومن ثم فإنه لا يعاقب على الشروع في الدخول المنصوص عليه في المادة ٣٦٩ عقوبات سلفه الذكر .

وفي ذلك قيل بأنه يتعين أن يكون الدخول تلاما لمحاولة الدخول وضبط الفاعل قبل تكماله لا يجعل هذا الركن متوافرا حتى ولو كان قد ابتغى الدخول بالقوة ولم يمكنه الحائز أو غيره من الدخول وأنه وإن عد الفعل شروعا إلا أنه لا عقاب عليه لعدم النص على ذلك (الدكتور حسن صادق المرصفاوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٩٠) .

وفي ذلك أيضا قضت محكمة النقض بأنه (إذا لم يكن المتهم قد دخل بالعقار بل كان كل ما عمله أن كسر السور المحيط به فإن مجرد كسر السور ولو بالقوة لا يقع تحت نص المادة ٣٢٣ ع (٣٦٩) (نقض جنائى) ١٩٢٩/٥/٢ المحاماة س ٩ ق ٥١٢ ومشار إليه في المرجع السابق ص ٥٩٢) .

كما قضى بأنه (لا عقاب على من يحاول الدخول في ملك الغير ولم يدخل فعلا لأن هذه الجريمة من الجنح ولا بد للعقاب على الشروع فيها من نص قانون معدوم فإذا ضبط المتهم

بعد ان دخل باحد رجليه والاخرى كانت في الخارج عد هذا شروعا غير متعاقب عليه لانه يؤخذ من ذلك ان فعل الدخول لم يتم (الجيزة ١١ مارس ١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ رقم ٣٠ ومشار إليه في مرجع الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة السادسة هامش ص ٦٥٦) .

الركن الثاني - ان يكون ذلك العقار في حيازة شخص آخر :

نعرض فيما يلي للمقصود بالحيازة كاصل عام في نطق القانون المدني ثم للمقصود منها في نطق نص المادة ٣٦٩ عقوبات .

اولا - المقصود بالحيازة كاصل عام :

الحيازة من حيث احكامها العامة هي كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني وضع ملأى به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شيء يجوز التعامل فيه ، مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس ص ٤٤٧) .

ومن ثم فإن الحيازة هي وضع ملأى ينجم عن ان شخصا يسيطر سيطرة فعلية على حق سواء كان الشخص هو صاحب الحق او لم يكن والسيطرة الفعلية على الحق تكون باستعماله عن طريق اعمال مادية يقتضيها مضمون هذا الحق .
(الدكتور السنهاوري في الوسيط الجزء التاسع ص ٧٨٤) .

وقيل بان الحيازة هي السيطرة الفعلية على كل شيء يجوز التعامل فيه مع انصراف النية إلى استعمال حق عليه ومن ثم فهي استعمال سلطة فعلية على الشيء تتفق في مظهرها الخارجى مع استعمال حق عليه .

وللحيازة عنصران أحدهما ملأى قوامه الأعمال المادية التى ينطوى عليها استعمال الحق المحوز .. والاخر معنوى قوامه نية الحائز في القيام بهذه الأعمال لحساب نفسه او في عبارة اخرى نية الاستئثار بالحق الذى يستعمله .
(الدكتور محمود جمال الدين زكى في الحقوق العينية الأصلية طبعة ١٩٧٨ ص ٥١٠) .

وحتى تقوم الحيازة الفعلية يجب ان يثبت انها مستمرة ويقصد بالاستمرار ان تباشر أعمال السيطرة المادية على العين بصفة منتظمة او في فترات متقاربة وفقا لما يباشره صاحب الحق وبحسب طبيعة العين بمعنى ان تكون هذه الأعمال من الأهمية والتكرار بحيث تبرز السيطرة المادية في كل الأوقات إذ يكفى ان يباشرها عادة صاحب الحق فزراعة الأرض لا تكون إلا في وقت زراعة المحصول ومباشرة الري لا تكون إلا في الفصل الذى تصلح له وسكنى مبانى المصايف والمشاتى لا يكون إلا في الفصل الذى تصلح له وسكنى مبانى

المصلي والمشتكى لا يكون إلا في الصيف أو الشتاء ولا يعتبر الكف عن مباشرة الأعمال المادية في بعض الأوقات ناهيا لاستمرار الحيازة الفعلية طالما كان بسبب قوة قاهرة (الدكتور عبد الناصر توفيق العطار في إثبات الملكية بالحيازة وبالوصية في قضاء النقض المصرية دراسة مقارنة ص ١٩٢ وما بعدها .

وفي ذلك قضى بأن اليد قد تكون مستمرة ولو أن واضع اليد ينتفع بالعقار في فترات متقاربة أو متباعدة حسب طبيعة الأشياء إنما يشترط أن تكون هذه الأفعال الدالة على وضع اليد تتجدد في الأوقات والظروف المناسبة وأنه لا يشترط الاستمرار بدون انقطاع كل دقيقة وكل لحظة لأن هذا من المستحيلات وإنما صفة الاستمرار تتكون من سلسلة أفعال في أوقات متقاربة ومنتظمة وهذا متروك لتقدير القاضي (بنى سويف الكلية في ١٩٥٣/٥/٢ ومشار إليه في المرجع السابق للدكتور عبد الناصر توفيق العطار) .

ثانيا - المقصود بالحيازة في نطاق تطبيق نص المادة ٣٦٩ عقوبات :

تسبغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طالبت مدتها أو قصرت ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل العقار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزة بالقوة .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ س ١١ ص ٤٧٧) .

وعلى ذلك فإن المراد بالحيازة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ عقوبات هي الحيازة الفعلية حتى ولو كانت لا تستند إلى حق ملاامت معتبرة قانونا وقد جاء بمؤلف الدكتور محمود مصطفى السالف الذكر ص ٦٥٧ أن قصد القانون بالمادة ٣٦٩ عقوبات وكذلك المادة ٣٧٠ منه كما يؤخذ من تعليقات الحفائية على قانون العقوبات هو حماية الحيازة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الاحقية في وضع اليد والحكمة من ذلك ترجع إلى رغبة الشارع في منع الإخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم .

وفي ذلك قضت محكمة النقض (بأن الشارع إنما أراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات العقاب على التعرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد فمادامت هذه الحيازة ثابتة لزيد فإن بكرة يكون عليه احترامها مهما كان حقه في وضع اليد أما أن يدخل الأرض مع علمه بأنها بالفعل في حيازة زيد فاصدا منع هذه الحيازة بالقوة فهذا يقع تحت طائلة العقاب (جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن جنائي رقم ١٦٠٠ لسنة ١٤ ق ومشار إليه في مؤلف المستشارين محمد رفيع البسطويسى وأنور طلبية - قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض طبعة ١٩٨٠ ص ٩٣٢) .

ويلاحظ ان وضع اليد المتقطع المقترن بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت اسبابها كاف لتوافر الحيازة وفي ذلك قضت محكمة النقض انه (إذا كانت طبيعة العين او الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح باكثر من وضع يد متقطع فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت اسبابها يكفي لتوفر الحيازة بركنيها المادي والادبي فإذا كانت محكمة الموضوع بعد استعراضها وقائع الدعوى من الجانبين قد قررت - تطبيقاً لهذه القاعدة - ان المتهم بدخوله العقار على الصورة التي دخل بها يعتبر معتدياً على حيازة المجنى عليه وقاصداً منع حيازته بالقوة فليس في وسع محكمة النقض ان تتعرض لحكمها بحال) (طعن جنائي رقم ١٧٨٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ - الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني ١٩٨١ الجزء الثالث ص ٨٧) . والخلاصة هو انه يكفي في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار ان تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية فلا يشترط ان تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح ولا يهم ان يكون الحائز مالكا للعقار او غير مالكا .
(الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١/١٤ المرجع السابق ص ٨٧) .

الحيازة ومحاضر التسليم :

لا خلاف على ان محضر التسليم الرسمي الذي يتم نفاذاً للحكم القضاء هو محضر واجب الاحترام باعتباره عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الاحكام .

ويترتب عليه نقل الحيازة بالفعل وذلك هو مفاد معنى التسليم والتسلم وفي ذلك قضت محكمة النقض بانه ، إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم بدخول ارض في حيازة غيره بالقوة استناداً إلى ما ثبت من وقائع الدعوى والادلة المقدمة فيها من ان الارض لم تكن في حيازة غيره بل في حيازته هو بوصف كونه مستاجراً من البنك الذي كان قد تسلمها بمقتضى محضر تسليم رسمي عمل بحضور مدعى الحيازة فإنه لا يكون قد اخطأ . لان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الاحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بانه لم ينقل الحيازة بالفعل .

إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلاً فعلياً .
(طعن جنائي رقم ١٤٢٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٧) .

كما قضى بان (لفظ ، الحيازة ، الوارد في المادة ٣٦٩ عقوبات إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعلياً فإن من يتسلم عقاراً على محضر تنفيذ الحكم قضائي فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانوناً في حق خصمه المحكوم ومعارضة

هذا المحكوم بعد فترة الاستلام وعدم تمكينه المحكوم له من الاستمرار في الحيازة ليس إلا ضربا من المشاغبة والاعتصاب الذي لا تثبت به حيازة محترمة فإذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها فلا شك أن مقترفيهما يكون مستحقا لعقاب المادة ٣٦٩ عقوبات طالبت مدة الاعتصاب المستند إلى القوة أو قصرت (نقض جنائي ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٢٦٨ ومشار إليه في مؤلف الدكتور محمود مصطفى سالف الذكر ص ٦٥٨) .

كما قضى (بأن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة آخر بالقوة - إنما قصد أن يحمي حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق ملاامت معتبرة قانونا .

ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فإن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأن لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه - وقد اثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذ الحكم قضائي قائم - قد خالف القانون في شيء إذ انتهى إلى انتفاء جريمته اغتصاب الحيازة والسرقه في حق المطعون ضدهم .

(طعن جنائي رقم ٢٨٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ ومشار إليه في الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكاهاني وعبد المنعم حسنى الجزء الثالث طبعة ١٩٨١ ص ٩٥) .

كما قضى أيضا بأنه ، لما كان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا .

ولما كان الثابت بالحكم أن الأرض التي تعرض فيها الطاعن بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمي في ٢٦/٤/١٩٦٦ مدنى كلى اسوان ثم أعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة في ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة تنفيذا للحكم المذكور كذلك نظرا لاستمرار تعرض الطاعن وأن الطاعن استولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ حيث كانت الأرض في حيازة المجنى عليه بالفعل فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ في القانون إذ انتهى إلى توافر جريمة دخول

١ الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .
(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٩٥ الإصدار الجنائي) .

ويلاحظ ان هذا الاثر لمحضر التسليم والذي يترتب عليه نقل الحيازة الفعلية يسرى حتى ولو كان محضر التسليم مشوباً بما يبطله وفي ذلك قيل (بانه إذا كانت الأرض التي تعرض المتهم فيها بالقوة لم تكن في حيازته وإنما هي في حيازة غيره الذي باشر زرعها فعلاً فالقانون يحمي هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها ولو كان أساسها محضر تسليم مشوباً بما يبطله) . (نقض جنائي ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ٦ رقم ٨٣ ومشار إليه في مؤلف الدكتور محمود مصطفى سالف الذكر ص ٦٥٨) كما وان القانون لا يحمي الغش وفي ذلك قضت محكمة النقض (بانه إذا كان المستاجر قد هيا الأرض للزراعة فاختلس شخص فرصة غيابه واقبل نحو الأرض وألقى فيها بذوره فإن هذا العمل المختلس لا يحول الحيازة لذلك الشخص إذ لا يقبل أن مجرد إلقاء بذور مخالصة من شخص بعد أن هيا المستاجر وهو الحائز الفعلي للزرع تعتبر حيازة وإنما هو مجرد غش والقانون لا يحمي الغش .

(نقض جنائي ١٩٢٩/١/٢٤ المحاماة س ١٠ ق ٦ ومشار إليه في قانون العقوبات الخاص للدكتور حسن المرصفاوى طبعة ١٩٧٨ هامش ص ٥٩٣) .

والامر جد مختلف فيما إذا كان التسليم حكماً إذ في هذه الحالة تنتفى حالة التسليم والتسلم الحقيقي ولا يجوز لذلك القول بأن التسليم الحكمي ينقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه حكماً نقلاً فعلياً .

لأن ذلك يتعارض مع مقتضى التسليم . وتكون الحيازة في هذه الحالة للحائز الفعلي للعقار إذا توافرت له الحيازة بمعيارها سالف الذكر .

الركن الثالث - توافر القصد الجنائي :

إن مناط التائيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات هو كما جرى قضاء النقض بثبوت التعرض المادي للغير في حيازته بالقوة (طعن جنائي رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ مجموعة المكتب الفني س ٣٠ ص ٤٥٠) . ومن ثم فقد حدد المشرع صورتين ينبغي أن يقصد الجاني من الدخول تحقيق إحداهما حتى يصح العقاب فإشترط أن يكون القصد منع حيازة المكان بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة فيجب إذن توافر علم الجاني أن المكان الذي يدخله في الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما (الدكتور حسن صادق المرصفاوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٩٣) .

وعلى ذلك فإنه إذا لم يثبت أن الدخول أو البقاء كان بقصد تحقيق أحد الأمرين المشار إليهما بالمادة ٣٦٩ عقوبات وهما منع حيازة العقار بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا تنطبق المادة سالفه الذكر .

وقيل في ذلك أن المعتدى لا يعتبر مرتكبا للجريمة إلا إذا قصد منع حيازة الغير الفعلية بالقوة .. ولا فرق بين القوة المادية أو المعنوية فلا تقتصر استعمال القوة على الإيذاء أى التعدى بالضرب بل يشمل كل ما فيه قهر الإرادة وإخضاعها ويدخل في ذلك التوعد المصحوب بمجاهرات عدائية (نقض جنائى ٢١ مايو سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد جـ ٢٦٣ ومشار إليه في المرجع السابق للدكتور محمود مصطفى ص ٦٦١) . كما وأن المقصود بالقوة في هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .
(طعن جنائى رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٠ مجموعة المكتب الفنى س ٢١ ص ٦٤٧) .

ويكفى في اثبات ركن القوة في جريمة دخول عقار في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا الذى حل علاقة بالحيازة ولا بالحائز .
(طعن جنائى رقم ٢٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٥/١/١٩٤٣ ومشار إليه في الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٨٨) .

ويلاحظ أنه لا يشترط استعمال القوة بالفعل إذ يكفى أن يثبت أنه كان في نية الجانى استعمالها إذا اقتضى الحال ذلك وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه (ولما كان القانون يعاقب في المادة ٣٦٩ على المعتدى على الحيازة الفعلية بغض النظر عن أحقية المتهم في أن يكون هو الحائز وذلك على أساس أن الحائز الفعلى له الحق في أن تحمى حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانونى .

ولما كان لا يشترط في صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفى أن يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحال ذلك فإنه لا اعتراض على المحكمة إذا هى استخلصت أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في التعرض من ذهابه بالمحاريث إلى الأرض التى يضع المجنى عليه يده عليها وحرثه أياها واتلافه زراعة البرسيم التى كانت قائمة فيها (طعن جنائى رقم ٥٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٤٥ ومشار إليه في الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكهاني وعبد المنعم حسنى الجزء الثالث طبعة ١٩٨١ ص ٩٢) .

ومن أحكام محكمة النقض أيضا أنه لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل بل يكفى أن يكون الجانى قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال

القوة فإذا كان الحكم قد اثبت أن المجنى عليه هو الحائز للفعل للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث ازهرهما في ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتالبوا عليه إلى درجة يخشى منها الاصطدام فهذا يكفي (طعن جنائي رقم ١١٣١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٥٠ / ١١ / ٢٨ ومشار إليه في المرجع السابق ص ٩٢ . وكذلك في قانون العقوبات في ضوء احكام النقض للمستشارين محمد رفيق البسطويسى وانور طلبه طبعة ١٩٨٠ ص ٩٣٣) .

وقضى ايضا (بأن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكفي بان يكون المتعرض قد قصد استعمالها فإذا كان الحكم قد اثبت حيازة الأرض للمجنى عليه وشروعه في البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له وتعرض الطاعن واولاده له في الأرض والقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء واستخلص من ذلك ومن اصرار الطاعن في التحقيق على مسلكه بثبوت تهمة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة . فالطعن في هذا الحكم لا يكون له اساس (طعن جنائي رقم ١٤٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢ / ٣ / ٣ ومشار إليه في كل من المرجعين السابقين) .

ومن احكام النقض الحديثة قضى بان مناط النائم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازة طبقا للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته بالقوة لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه بعد ان استعرض ظروف الدعوى وملابساتها اسس براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة إلى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بعقد بيع عرفي مما يصح معه ان يكون قد دخلها اعتقادا منه بأنه أصبح مالكا لها فإن يكون سائغا (طعن جنائي رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٨ مجموعة المكتب الفني س ٣٠ ص ٤٥٠) .

واخيرا يلاحظ انه بالنسبة للصورة الثانية المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ عقوبات فإنه يشترط ان يكون الجاني قد دخل او بقى في عقار في حيازة آخر بقصد ارتكاب جريمة فيه وليس من الضروري اثبات نية ارتكاب جريمة معينة إذا كان يؤخذ من كل الظروف انه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت فإذا كان من دخل العقار قد ارتكب الجريمة بالفعل وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات (الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة السادسة ص ٦٦٣) .

الظروف المشددة :

عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٩ عقوبات فإنه إذا وقعت الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحاً أو من عشرة اشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبات الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى ويلاحظ ان توافر احد هذين الطرفين المشددين يكفى لتشديد العقوبة .

— من احكام محكمة النقض والابرار القديمة تعليقا على المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات الاصلى - المقابلة للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الحالى :

١ - يجوز الحكم على متهم لارتكابه جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ولو دخل عقارا مملوكا له ولكنه فى حيازة شخص آخر لان هذه الجريمة تتم بمجرد التعرض للحيازة .
(محكمة النقض والابرار - حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشر ص ٥) .

٢ - يقصد بالحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ عقوبات وضع اليد المادى او الفعلى ولو بلا حق شرعى فلذلك إذا كان شخص واضعا يده فعلا على عقار فلا يمكن اعتباره متعرضا بالنسبة لصاحب الحق الشرعى الذى لم يضع يده فعلا على العقار .
(محكمة النقض والابرار - حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشر ص ٧٠) .

٣ - إن المادة ٣٢٣ عقوبات التى طبقته المحكمة فى حكمها المطعون فيه لا تشترط التعرض للملك بل يكفى لان يكون المنع من الحيازة بالقوة معقبا عليه ان يكون العقار تحت حيازة المجنى عليه لسبب من الاسباب والايجارة هى من ضمن الاسباب التى تخول للمستاجر حيازة العقار للانتفاع به .

(محكمة النقض والابرار حكم ٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة أولى ص ٢٨٩) .

٤ - ان المادة ٣٢٣ عقوبات لا تحمى الملكية نفسها بل الحيازة الفعلية والحقيقة لمن يكون واضع اليد بصرف النظر عن مسألة ما إذا كانت له حقوق ام لا على العقار وفى هذه الحالة تكون حيازة المجنى عليه الفعلية ركنا اساسيا لوجود الجريمة وان المجنى عليه ولو كان مالكا شرعيا تحميه المادة الحالية إذا لم يكن جامعاً بين حق الملكية والحيازة الفعلية .

(حكم النقض والابرار - حكم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة ص ١) .

٥ - ليس من الضروري لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات ان يكون المتهم قد استعمل القوة بل ان مجرد قصد استعمال القوة ولو لم تستعمل فعلا كلف لتوقيع العقاب .
(محكمة النقض والابرار حكم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثانية ص ٤١) .

٦ - إذا منع المستاجر الذي لا تزال الأرض المؤجرة في حيازته دخول المؤجر فيها عند انتهاء الاجارة فلا يعد عمله انتهاكا جنائيا لحرمة ملك الغير بالمعنى المقصود من المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات .

(محكمة النقض والابرار . حكم ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ ص ٢) .

٧ - في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير يجب ان يثبت في الحكم ركنا الجريمة وهما حيازة المجنى عليه للعقار حيازة فعلية ودخول المتهم العقار بقصد منع الحيازة بالقوة .
(محكمة النقض والابرار حكم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ المحاماه سنة ثانية ص ٤٤٦) .

٨ - يكفي لتكوين جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ان يكون المجنى عليه حائزا للعقار حيازة فعلية ومادية بصرف النظر عن حق الملكية او وضع اليد القانوني ويكفي للدلالة على توافر هذه الحيازة انها مترتبة على تسليم العقار للمجنى عليه بمقتضى محضر تسليم .
(محكمة النقض والابرار حكم ٥ يناير سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ ص ٢٧) .

— هذه الاحكام مشار إليها في مؤلف الاستاذ محمد عبد الهادي الجندى رئيس محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية - في التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الاهل طبعة ١٩٢٣ ص ٤٣٥ وما بعدها) .

ومن احكام محكمة النقض :

٩ - استعمال القوة بالفعل لجريمة دخول مسكن بقصد منع حيازته بالقوة غير لازم .
(الطعن رقم ٦٩٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠) .

١٠ - إن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء .
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١) .

١١ - إذا كلن الحكم قد اجتزا في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من ان المتهم الثلثى منع حيازة المجنى عليهما بالقوة إذ اجبرهما قهرا على عدم حراثة الأرض فإن هذا القول على ما به من اجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من افعال يعدها القانون استعمالا

للقوة وتتم بذاتها على انهما قصدا استعمالها . ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥) .

١٢ - إذا كان الحكم قد قل أن الأرض التي دخلها المتهمون كانت قد سلمت إلى أحدهم قبل الحادث ببضعة أيام بمقتضى محضر تسليم رسمي تنفيذاً لحكم نهائى صدر لمصلحة البائعة له وإن الاعتداء على المجنى عليهم لم يحصل إلا عقب تدخلهم واصرارهم على الوقوف في وجه المتهمين وهم يحرقون تلك الأرض . ومع ذلك ففي إدانة المتهمين في جريمة الدخول في العقار على أساس أن المجنى عليهم كانوا هم الواضعين اليد فعلا على الأرض المتنازع عليها فإنه يكون متناقضا تنافسيا يعيبه . فدامت الأرض قد سلمت إلى المتهمين فإنه يكون من حقهم دخولهما ومنع كل اعتداء يكون الغرض منه منع حيازتهم لها .

(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٤٦) .

١٣ - إنه وإن كان صحيحا أنه لا محل لحماية الحيازة الفعلية إذا كانت قائمة على الغصب أو القوة وإن من يتسلم عقارا على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائى تكون له حيازة فعلية واجبة الاحترام في حق خصمه المحكوم عليه إلا أن هذا محله إلا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيازته وتركها لخصمه أما إذا كان الثابت بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية بعد أن قضى على المتهمين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض لها في المنزل الذي كان في يدها قد تركتهما مقيمين به فظلا سنين يشغلانه إلى أن ذهب واستاجر منها للسكن فيه فمنعاه فلا تصح معاقبتهم على أساس أنهما دخلا منزلا في حيازتها لأن سكوتها على ذلك أكثر من ثلاث سنين يعتبر تخليا منها عن الحيازة التي حصلت لها عن تنفيذ حكم الإخلاء .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٤٤) .

١٤ - إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه بعد أن حرر عقد الإيجار الذي أجربموجبه زيد إلى بكر فداناً من الأطليل المؤجرة له من ملك خالد لإنشاء مصرف به عدل زيد عن اتفائه وأنه بعد أن قدم بكر شكواه إلى مأمور المركز عن إعتداء رجال زيد على هدم ما حفره من المصرف تنازل عن شكواه فإنه إذا أمر بكر رجاله بالتقدم لدخول الأرض لكي يمنعوا زيدا من حيازتها بالقوة فهذا يعد في القانون جريمة معاقبا عليها بالمادة ٣٦٩ ع بغض النظر عما إذا استرداد زيد الحيازة بعد التاجير صحيحاً أو غير صحيح ولا يكون لبكر ورجاله أن يدعوا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى عند اعتدائهم على رجال زيد .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ١٣ ق جلسة ٧/٦/١٩٤٣) .

١٥ - إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة دخوله عقارا في حيازة غيره بقصد منع حيازته بالقوة واثبت أن العقار الذي دخله في حيازة ذلك الغير بطريق الإيجار فلا يجدى

المتهم صدور احكام اخرى تضمنت ان الحيازة ليست لهذا الغير ملائمة الحيازة الفعلية لم تكن له هو .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/٢٥) .

١٦ - متى كان الثابت بالحكم ان الارض التي تعرض المتهم فيها بالقوة لم تكن في حيازته وانما في حيازة غيره الذي بشر زرعها فعلا فللقانون يحمي هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها ولو كان اساسها محضر تسليم مشوبا بما يبطله .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٢/١٢) .

١٧ - من المقرر انه لا يكفى لتوافر الركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ان يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه إلى الغير او ان يكون قد رفع دعوى باحقية في وضع يده او ان يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تمكين خصمه من وضع يده . مهما كان في ذلك الافتئات على الملك لو وضع اليد مدام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا لماديا للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل .

(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) .

١٨ - وجوب ان يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء .

— عدم استظهار الحكم اركان كل من الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٣٦٩ . ٣٧٣ عقوبات وغموضه في بيان ما هي الجريمة التي دان الطاعن بها يعيبه بالإبهام .

(الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) .

١٩ - إن المادة ٣٢٤ ع انت بنص علم يعاقب إطلاقا كل ما سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيها فلا معنى لتطبيق دائرة التطبيق بجعله يتبادل حالات دون أخرى لاسيما ان هذا التطبيق يتناقض مع روح النص إذ القول بان حكم هذه المادة لا يتبادل سوى الحالات التي لا تتعين فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تمييز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة مع ان كليهما دخل البيت لغرض إجرامي وكان أولهما أكثر إمعانا في تنفيذ ما إنتوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته وإذن فالمادة ٣٢٤ ع (قديم) تطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلا الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلا لإرتكابها إذ كانت قد شرع فيها سواء أكلن ذلك الشروع معاقبة عليه أم لا .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/١١/٥ وفي هذا المعنى أيضا الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٨) .

٢٠ - إن جريمة « دخول المنزل » المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ ع « قديم » من أركانها

ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله فإذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً لجريمة المادة ٣٢٤ ع أو طلب النيابة ذلك لا بد تناول مسألة الزنا ولو في الجملة وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطليق فمن غير المقبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده بل لأفضل بالقانون وحكمه التشريع أن يقال أن عدم التجزئة (الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك مادام رفعها على الزوجة قد إستحل) يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل مادام أحد أركانها هو قصد الإجرام ومادام الإجرام هنا متعين أنه الزنا .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٣/٣/٦) .

٢١ - يكفي في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح ولا يهم أن يكون الحائز مالكا للعقار أو غير مالكا للعقار .

(الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/١٤) .

٢٢ - قصد القانون في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات حماية حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ، ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانوناً فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصح في القانون عده أنه حاز العقار فإن حيازته تكون واجباً احترامها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي وامتنع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصح في القانون اعتباره تعدياً على حيازة الغير بل هو منه عدم تفريط في حيازته التي اكتسبها وبناء على ذلك فإنه إذا دخل شخص منزلاً وبقي فيه شهوراً بحجة أنه اشتراه فامتناعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حيازة آخر لأن الحيازة لم تكن لأخر بل هي له .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥) .

٢٣ - يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل القوة في منع الحيازة كلن ملحوظاً لديه فلا جريمة وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني .

(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤) .

٢٤ - من المقرر أنه لا يكفي لتوافر الركن المادي في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى باحقيقته في وضع يده إذ أن يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تمكين

خصمه من وضع يده مهما كان في ذلك الافتئات على الملك او وضع اليد مادام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضاً مادياً للحيلة الثابتة لغيره ولو بسند باطل .
(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٩) .

القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمادة ١/٣٦٩ عقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ضد

لأنه في يوم / / بدائرة قسم / مركز
(أ) دخل عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بقصد منع حيلته بالقوة .
(ب) دخل عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بقصد ارتكاب جريمة فيه .
(جـ) دخل عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بوجه قانوني وبقي فيه بقصد منع حيلته بالقوة (أو) بقصد ارتكاب جريمة فيه .
العقوبة :

١ - الحبس مدة لا تجاوز سنة او بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرياً .

٢ - جنحة بالمادة ٢٠ / ٣٦٩ عقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ضد

لأنه في يوم / / بدائرة قسم / مركز
(أ) دخل (أو دخلوا) (شخصين أو أكثر) عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بقصد منع حيلته بالقوة (أو) بقصد ارتكاب جريمة فيه حالة كون أحدهما (أو أحدهم) حاملاً سلاحاً .
(ب) دخل (أو دخلوا) عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بوجه قانوني وبقياً فيه (أو بقوا فيه) بقصد منع حيلته بالقوة (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه) حالة كون أحدهما (أو أحدهم) حاملاً سلاحاً .
(جـ) وهم عشرة اشخاص (أو يزيد) دخلوا عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بقصد منع حيلته بالقوة . (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه) .
(د) وهم عشرة اشخاص (أو يزيد) دخلوا عقلاً في حيلة (المجنى عليه) بوجه قانوني وبقوا فيه بقصد منع حيلته بالقوة . (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه) .

العقوبة :

١ - الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيهاً مصرياً .

مادة ٢٧٠

كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شىء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيهه مصرى .

تعليقات واحكام

— عدلت العقوبة وكانت الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهأ مصرياً بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

اركن الجريمة :

اركن هذه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٠ عقوبات هى ذات اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ عقوبات والسالف الإشارة إليها فيما عدا محل الحيازة الذى يتعين ان يكون هنا احد الامكنة التى عدتها المادة ٣٧٠ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على سبيل الحصر اى بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معداً لحفظ المال .

والمقصود بالبيت المسكون هو كل مكان يتخذ كمحل إقامة لشخص سواء كان بصفة دائمة أو مؤقتة ، وعلى ذلك يعد مسكنا العين التى يشغلها ويقيم بها مالكها . وكذلك العين التى يستأجرها شخص بقصد الإقامة فيها سواء كان عقد الإيجار يخضع لقواعد الامتداد القانونى المنصوص عليه فى التشريعات الخاصة لقوانين إيجار الامكن أو للقواعد العامة التى تحكم المادة فى نطق القانون المدنى وسواء كانت خالية ام مفروشة .

كما يقصد بالبيت المعد للسكنى هو ذلك المكان الذى اعد وهىء لشغله سكنا حتى ولو

لم يكن قد تم شغله بالفعل ، اما ملحقات المسكن فيقصد بها كل ما يتصل بالمسكن اتصالاً مباشراً ويكون مخصصاً لمنفعته ، وفي ذلك قضت محكمة النقض بان (فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة اتصالاً مباشراً والمخصصة لمنفعته فالدخول إليها بقصد ارتكاب جريمة معينة او غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . (طعن جنائي رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٢٥) .

واما السفينة المسكونة فيقصد بها كل عائمة في الماء وتكون مسكونة فعلاً فلا يكفي ان تكون معدة للسكنى كما تنصرف عبارة المحل المعد لحفظ المال إلى كل مكان يحفظ فيه المال ولا تنطبق عليه عبارة البيت المسكون او المعد للسكنى فتدخل فيه المخازن والشون المعدة لحفظ المحصولات الزراعية كذلك التي تعدها البنوك الزراعية . (الدكتور حسن صادق المرصفاوى في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٩٢) .

تأثير الفعل سواء تعينت الجريمة المستهدفة من الدخول او لم تتعين :

نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنة ما كانت سواء تعينت الجريمة التى استهدفت من الدخول ام لم تتعين وسواء كان الدخول برضاء من اصحاب المنزل او بغير رضائهم . (طعن جنائي رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧٨ مجموعة المكتب الفنى س ٢٩ ص ١٩٨٦) .

وفي حكم آخر قضت محكمة النقض . (بان القانون ليس فيه ما يدل على ان الشارع قصر حكم المادة ٣٧٠ ع على الحالات التى تكون فيها الجريمة المقصود ارتكابها لم تعين ، وهذا المادة إذا كان قد روعى عند وضعها الحالات التى تكون فيها الجريمة غير معينة فإن تعين الجريمة لا يصح ان يكون سبباً للقول بعدم تطبيقها بل هو اولى بان يكون اوجب للعقاب ملائمة المادة قد صيغت في عباراتها التى لا تخصيص فيها) . (طعن جنائي رقم ١٧٩٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٠/١٩/١٩٤٢) .

ومن تطبيقات محكمة النقض انه (إذا تبين ان دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك بان القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا) . (نقض جنائي جلسة ١٢/٢١/١٩٧٨ في الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق) .

ومن ثم فإن إذا كان من دخل العقار او بقي فيه قد ارتكب الجريمة بالفعل وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها وذلك عملاً بالفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات والتى تنص على انه (إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها) .

وقد ذهب رأى إلى أننا لو اعملنا حكم المادة ٣٢ عقوبات أى ان فعل المتهم يكون جريمتين مرتبطتين لا ينتهى بنا الأمر إلى تطبيق المادة ٣٧٠ ع غالباً إلى جوار تلك الخاصة بالجريمة التى ارتكبها المتهم فعلاً او شرع فى ارتكابها شروعاً معاقباً عليه ، وهذه نتيجة بلا شك لا تدخل فى ذهن الشارع فنطلق تطبيق المادة ٣٧٠ عقوبات محدد بصورة خاصة ومعروفة هذا النطلق المرجع فيه لحكمة التشريع التى ابلنتها تعليقات الحقانية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والتى جاء بها ، ان الغرض الاصلى من هذا الباب هو معاقبة الاشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانوناً او يوجدون لمثل هذا الغرض فى امكن فى حيازة الغير فإذا ابتدئ بالفعل فى تنفيذ القصد الجنائى ، كان الشخص فى الغالب مرتكباً لشروع فى جريمة معينة غير انه يحصل غالباً ان العثور على شخص قبل بدئه فى أى تنفيذ يخلية من كل عقاب كما هو الحال مثلاً إذا دخل شخص فى منزل بقصد السرقة ، والذى يؤخذ من هذا ان المشروع قد هدف بذلك النص العقاب على الصورة التى لا يكون فيها فعل الجنائى معيناً او شروعاً معاقباً عليه فإذا كان الفعل منطوياً تحت نص قانونى كجريمة تامة او شروع معاقب عليه فلا محل لاعمال نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، كما إذا اعتبر الفعل سرقة او شروعاً فيه .

(الدكتور حسن صادق المرصفاوى فى قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ من ٥٩٤) .

وينادى الدكتور محمود مصطفى فى مؤلفه شرح قانون العقوبات القسم الخاص بالطبعة السادسة ص ٦٦٣ بانه إذا كان من دخل العقار قد ارتكب الجريمة بالفعل وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها وفقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وقد فصلت محكمة النقض فى ذلك فقضت بان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب إطلاقاً كل من سولت له نفسه بدخول منزل ليرتكب جريمة فيه وإن كان فإن القول بقصر تطبيق هذه المادة على الحالات التى تكون فيها الجريمة معينة يكون مخالفاً لصريح النص .

(طعن جنائى رقم ٨٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٨ ، وايضاً فى هذا المعنى طعن جنائى رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١) .

إنما يلاحظ انه إذا كانت الواقعة هى ان المتهم دخل إلى منزل مسكون ليلاً ، وكان يحمل معه ادوات مما تستعمل فى فتح الابواب وكسرها ، ثم ضبط قبل ان يتمكن من ارتكاب السرقة فهذه الواقعة تعتبر شروعاً فى سرقة ولا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(نقض جنائى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ص ٣ ص ٩٧٩) .

(ومشار إليه فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص للدكتور محمود مصطفى الطبعة السادسة هامش ص ٦٦٢) .

واخيراً فإن المادة ٣٧٠ عقوبات لا تشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها فيها أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حيازة بالقوة .

وجوب بيان القصد الجنائي :

دخول المنازل يكون لأسباب بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز ، ولكن لا عقاب على الدخول غير الجائز إلا في الصور التي ينص قانون العقوبات صراحة على حظرها والعقاب عليها والمادة ٣٢٤ (قديم) تنص فيما تنص عليه على حظر دخول البيوت المسكونة ، وما مثلها إذا كان هذا الدخول مقصوداً به ارتكاب جريمة فيها فقصد ارتكاب الجريمة في أحد تلك الامكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه فإن لم يفعل كان حكمه غير صحيح ويتعين نقضه .

ولا يكفي للإثبات في هذا المقام أن يقول القاضي : « إن التهمة ثابتة على المتهم من شهادة المجنى عليه بأنه وجد المتهم بعد منتصف الليل بمنزله من اعتراف المتهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه ، إذ محصل هذا كله أن المتهم دخل منزل المجنى عليه وليس كل دخول معاقباً عليه .

(طعن جنائي رقم ٥٤٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢١/١٢/٧ . ومشار إليه في الموسوعة الذهبية للاستاذين حسن الفكهاني وعبد المنعم حسنى الجزء الثالث طبعة ١٩٨١ ص ٨١) .

ويمكن استخلاص بعض الضوابط التي يتحدد القصد الجنائي في ضوءها وهي :

(أ) مقتضى ارتكاب الجريمة ألا يكون الفعل مباحاً : فمن يدخل منزلاً ليرتكب الفاحشة مع امرأة ساقطة غير متزوجة لا يعتبر عمله مجرماً في القانون الوضعي فقصد ارتكاب فعل مباح يعنى انتفاء قصد ارتكاب جريمة .

(ب) إن تعيين أو عدم تعيين الجريمة ليس ركناً في القصد فإذا دخل شخص أحد المحال الخمسة السابقة قاصداً ارتكاب جريمة فيها أو دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فإن ثبوت انصراف النية إلى ارتكاب أية جريمة يكفي لتوافر القصد بمعنى أنه ليس من الضروري أن يثبت لدى المحكمة قصد ارتكاب الجاني جريمة معينة بل يكفي أن يثبت أنه كانت لديه نية ارتكاب أية جريمة .

(ج) إذا انصرف القصد إلى ارتكاب جريمة الزنا أمكن رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى شكوى فإن ارتكب الجاني الزنا امتنع رفع الدعوى إلا بناء على شكوى .

(الدكتور محمد شتا أبوسعد في منازعات الحيازة الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ٥٨) .

ومسألة إثبات انصراف قصد المتهم إلى ارتكاب جريمة هي مسألة واقع تستخلصها المحكمة من ظروف وملابسات دخوله إلى أحد المحلات الخمسة سالفة الإشارة . وإذا ادعى المتهم أنه دخل المنزل بسبب مشروع فإنه يكون ملزماً بإثبات صحة دعواه (المرجع السابق ص ٦٠) .

من أحكام محكمة النقض

١ - من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عيّنت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا في حالة تمام الزنا .

(نقض جنائي جلسة ١٩٧٩/٦/٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ٦٢٠) .

٢ - نص المادة ٣٧٠ عقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه . فلا يجدي البحث فيما إذا كان الدخول برضاء أصحاب المنزل أو بغير رضائهم مادام أن الحكم قد أثبت في منطق سائغ أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كان لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . ثم إن عقابه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض واجب سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من دخول المنزل أو لم تتعين لأن النص عام يشملها معاً .

(نقض جنائي جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ٧١٦) .

٣ - فناء البيت ودرجة هما من ملحقاته المتصلة به اتصالاً مباشراً والمخصصة لمنافعه فالدخول إليها بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) .

٤ - إن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان غرض الجنائي من دخول المنزل هو ارتكاب جريمة سواء تعينت الجريمة التي كانت نيته منصرفة إلى مقارفتها أم لم تتعين فإذا كانت الجريمة قد تعينت فإنه لا يهم فيها أن تكون جريمة الزنا . أم أية جريمة أخرى مادامت لم ترتكب بالفعل . أما إذا كانت قد ارتكبت فإنها إن كانت زناً فيمتنع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتماً الخوض في بحث فعل الزنا وهو ما لا يصح رفع الدعوى به إلا بناء على طلب الزوج .

(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/١١/٦) .

٥ - لا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠) .

٦ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها ، وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .
(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨) .

٧ - إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه واذن فمادام الحكم قد بين أن المتهم قصد إلى ارتكاب جريمة في المنزل الذي دخله فلا جدوى من البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم .
(الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨) .

٨ - إن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .
(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨) .

٩ - إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .
(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨) .

١٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناء على اتفاق بين المتهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا ، وأنه لما شعر بحضور البوليس الذي استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات خاصة لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة فهي لا تكون جريمة وجود المتهم ليلاً في منزل المجنى عليه مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ . ٣٧٢ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه .
وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناء على طلبه ..

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) .

١١ - القانون يعاقب على دخول المنزل ولو كان قصد المتهم من الدخول قد تعين .
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨) .

١٢ - إن القانون لم يشترط العقاب على جريمة دخول العقارات والمسكن بقصد ارتكاب جريمة فيها لن تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع خاص بل جاءت عبارته عامة في إيجاب العقاب كلما أمكن اثبات أن المتهم قصد مقارفة فعل جنائي إياكل ولو لم يعرف نوع هذا الفعل فإذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا صح اثبات هذا القصد عليه مادام لم ينفذ بالفعل .. أما إذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا فإن القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويعرض في عناصرها إلا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .
(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٤/١٧) .

١٣ - سواء أكانت نية المتهم الإجرامية من الدخول في منزل غيره قد تعينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا أم كانت لم تعين للعقاب واجب في الحالتين لأن نص المادة ٣٢٤ (قديم) عام يشملهما معا .
(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٢٤/١٢/١٧) .

١٤ - إن المادة ٣٢٤ ع (قديم والمقابلة للنص محل التعليق) أتت بنص عام يعاقب إطلاقاً كل من سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتطبيق دائرة التطبيق بجعله يتناول حالات دون أخرى لاسيما أن هذا التضييق يتناقض مع روح النص إذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتعين فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهو تمييز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامي وكان أولهما أكثر إمعاناً في تنفيذ ما انتوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته وإن فللمادة تطبيق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلاً الجريمة التي كان الدخول في البيت سبباً لارتكابها أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشروع معاقباً عليه أم لا .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/١١/٥) .

١٥ - دخول المنزل يكون لأسباب بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز ولكن لا عقاب على الدخول الغير جائز إلا في الصور التي ينص قانون العقوبات صراحة على خطرها والعقاب عليها والمادة ٣٢٤ ع (قديم) تنص فيما تنص عليه على حظر دخول البيوت المسكونة وما مثلها إذا كان هذا الدخول مقصوداً به ارتكاب جريمة فيها . فقصد ارتكاب الجريمة في أحد تلك الأمكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه فإن لم يفعل كان حكم غير صحيح وتعين نقضه .

ولا يكفى للإثبات في هذا المقام ان يقول القاضى ، ان التهمة ثبتت على المتهم من شهادة المجنى عليه بانه وجد المتهم بعد منتصف الليل بمنزله ومن اعتراف المتهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه . إذ حصل هذا كله ان المتهم دخل منزل المجنى عليه وليس كل دخول معاقبا عليه .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢١/١٢/٧) .

١٦ - إن مجرد ذهاب المتهم إلى منزل المجنى عليه على اثر بلاغ السرقة المقدم منه ضد هذا الأخير وفي حضور ضابط البوليس الذى انتقل لإجراء التفتيش لا يفيد وحده توافر القصد الجنائى لدى المتهم بارتكاب جريمة دخول منزل كما ان مجرد وجود نزاع بين الطرفين لا يكفى بذاته لاستخلاص هذا القصد .

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨) .

١٧ - فناء البيت ودرجة هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لمنافعه فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة او غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤٤) .

القيود والوصف :

تفيد جنحة بالمادة ٣٧٠ عقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ .

ضد

لانه في يوم / / ١٩ بدائرة قسم / مركز .

دخل بيتا مسكونا (او معدا للسكنى - او لى احد ملحقاته - او في سفينة مسكونة - او محل معد لحفظ المال) وكانت هذه الاشياء في حيازة المجنى عليه قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة (او ارتكب جريمة فيها) .

العقوبة : الحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٧١

كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختبئا عن اعين من لهم الحق في إخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

تعليقات وأحكام

— هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

أركان الجريمة :

أركان الجريمة ثلاثة :

١ - وجود الشخص في مكان مما نص عليه في المادة ٣٧٠ عقوبات .

٢ - الاختفاء .

٣ - القصد من الاختفاء وهو الحجب عن له الحق في إخراجه .

(الدكتور حسن صادق المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٥٩٩ وما بعدها) .

٢ - وقد جاء بتعليقات الحاقية ان هذه المادة قد وضعت لان بعض الاشخاص الذين يوجدون في المحلات المنصوص عليها في المادة ٣٧٩ كثيرا ما يلجأون إلى الإدعاء بانهم إنما وجدوا فيها بنية ارتكاب امر منلك للأداب لا بنية الإجرام وأنه وإن كن من السهل تنفيذ مثل هذا الإدعاء إلا ان مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه فاصبح غير ضروري بناء على نص هذه المادة لدحض مثل هذا الإدعاء ان تثبت نية الجريمة إذا وجد المتهم في بيت .. الخ محتاطا لإخفاء نفسه عن لو راوه لكن لهم الحق في إخراجه منه .

(ومشار إلى هذه التعليمات في مؤلف الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات - القسم الخاص الطبعة السادسة ص ٦٦٧) .

٣ - قضى بأن المقصود بعبارة « من لهم الحق في إخراجه » الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات (قديم) هو رب الدار الذي له دون غيره ان يائن بدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفى لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار . فإذا وجد هذا الشخص مختفيا عن عين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها بالمادة المذكورة . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣١/١١/٢٣) .

٤ - كما قضى بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الإذن بالدخول فيه او الامر بالخروج منه لمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفى لعقلبه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

(طعن جنائي رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١) .

٥ - وقضى بانه إذا كلن الحكم قد اثبت ان الشقة غير المسكونة وهى مكان ارتكـب الطاعن جريمة اختفائه عن اعين من لهم الحق فى إخراجـه منها تعتبر مكانا مسكونا لانها من ملحقات المنزل المسكون الذى ابلغ القاطنون به قسم البوليس واستخلص واقعة الاختفاء - وهو الركن المـلـدى للجريمة - من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية بالوقـاع ذلك الفعل الذى لا يتم لا فى الخفاء - وهو استنتاج سليم - فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون ولا عيب فيه .

(طعن جنائى رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ ومنشور فى مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث ص ٢٥٥) .

٦ - إن المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات (قديم) تعاقب كل من يوجد فى بيت مسكون او معد للسكنى او فى احد ملحقاته او فى احد الامكن الاخرى المبينة فى المادة ٣٢٤ عقوبات (قديم) مختفيا عن اعين من لهم الحق فى اخراجه فإذا وجد المتهم مختفيا فى سطح المنزل الذى يسكنه المجنى عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى تلك المادة لأن السطح إنما هو جزء من المسكن الذى لا يجوز الاختفاء فيه ولا اهمية لمعرفة الباعث الذى حمل المتهم على دخول المنزل مادام قد اختفى عن اعين من لهم الحق فى إخراجـه .
(طعن جنائى رقم ٢٢٠٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/١٦) .

٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم ضبط مختبيا بمنزل المجنى عليه فى منتصف الليل فليس فى ذلك ما يفيد ان المتهم دخل بقصد إجرامى معانص عليه فى المادة ٣٢٣ او ٣٢٤ من قانون العقوبات (قديم) كمنع حيازة الغير بالقوة او بارتكـب جريمة وإذن فهذه المادة لا تنطبق على هذه الواقعة وإنما المادة المنطبقة عليها هى المادة ٣٢٥ قديم والمقابلة لنص المادة ٢٧١ عقوبات . التى تعاقب على مجرد اختفاء الشخص فى المنزل عن اعين من لهم الحق فى إخراجـه دون اشتراط توفر قصد آخر لديه .
(طعن جنائى رقم ١٥٨٨ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٣٠ ومشار إليه فى المرجع السابق ص ٩٧ ، ٩٨) .

٨ - لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٧١ دخول رجل منزل آخر لفرض مغاير للأداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غيابه لأنه لا يكون حينئذ قد اختفى عن اعين من لهم الحق فى اخراجه ولكن لو ثبت ان القصد من الدخول هو ارتكـب جريمة الزنا فإن المادة ٣٧٠ تكون مطبقة .
(الدكتور محمود محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة السادسة ص ٦٦٨) .

٩ - يعاقب على انتهاك حرمة ملك الغير من دخل دارا ولو بدعوة احد اهلها واخفى نفسه

عن اعين من له دون غيره حتى اخراجه - وهو رب البيت في هذه الحالة لان الاختفاء جريمة في حق رب البيت لا تسقط بلشتراك احد افراد اهله وحق الإخراج يتعلق به قبل كل احد سواء .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة ١٩١٦ ، ص ١٨٨ ، المرجع السابق للأستاذ محمد عبد الهادي الجندی ص ٤٢٩) .

١٠ - فيما يتعلق بالاختفاء فإنه لا يكفى مجرد التواجد العلنى في إحدى المحال الخمسة سابقة السرد . وإنما يجب ان يكون المتواجد مختفيا في ذلك المحل حتى تكتمل اركان الجريمة والاختفاء هو جريمة في حق رب الأسرة ذاته لا ينفيها اشتراك احد افراد أسرته في فعل الإخفاء فإذا وجد الجانى مختبئا في سطح المنزل الذى يسكنه المجنى عليه هو وغيره استحق العقاب بمقتضى نص المادة ٣٧١ (معدلة) عقوبات على أسس ان السطح هو جزء من المسكن ومن ثم لا يجوز الاختفاء فيه .

(الدكتور محمد شتا أبو سعد المرجع السابق ص ٦١) .

١١ - إن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الإذن بالدخول فيه او الأمر بالخروج منه فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفى لعقابه - ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٠) .

١٢ - وجود شخص مختفيا في منزل عن ربة المنزل وإدعائه بوجود علاقة بينه وبين إحدى هتيت المنزل لا يخلية من العقاب لان ربة المنزل دون غيرها لها حق إخراجه لان الاختفاء جريمة في حق ربة البيت لا تسقط بلشتراك افراد اهله .

(حكم محكمة النقض والإبرام ٤٣/٨١١ ق جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ٢٨ ص ٥٤) .

١٣ - تعتبر الزوجة بالنسبة للمادة ٣٧١ ع ربة الدار فوجود رجل في منزل الزوجية بناء على دعوتها لا يجعله مختفيا عن له الحق في إخراجه خصوصا إذا كان الزوج غائبا ومقيما في جهة أخرى فإن للزوجة في غيبة زوجها ماله من الحقوق والسلطات في منزله .

(حكم محكمة شبين الكوم الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة لنقابة المحامين الاهلية ٩ ص ٥٥٢)

القيء والوصف

تقيء جنة بالملة ٣٧١ عقوبات المستبيلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ضء

لأنه فى يوم / / ١٩ بدائرة قسم / مركز
وجد فى بيت مسكونا للمجنى عليه (او معدا للسكنى - او فى احد ملحقاته - او فى سفينة
مسكونة - او فى محل معد لحفظ المال) مختفيا عن أعين من لهم الحق فى إخراجة .
العقوبة :
الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

مادة ٢٧٢

وإذا إرتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ليلا تكون
العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .
اما إذا ارتكب ليلا بواسطة كسر او تسلق من شخص حامل لسلاح
فتكون العقوبة الحبس .

تعليقات وأحكام

١ - المقصود بالليل :

قضت محكمة النقض (بأن قانون العقوبات إذ نص على الليل ظرفا مشددا لسرقة
(المواد ٣١٥ ، ٣١٧) ولقتل الحيوان والأضرار به (المادة ٣٦٥) ولأتلاف الزراعة (المادة
٣٦٨ ولانتهاك حرمة ملك الغير (المادة ٢٧٢) إلخ .

دون أن يحدد بدايته ونهايته قد افاد أنه إنما قصد به ما تواضع الناس عليه من أنه
الفترة بين غروب الشمس وشروقها .

ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لا فصيح عنه . كما فعل فى المادة ٢١ من قانون
العقوبات وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذى

عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة .
ومما يؤيد هذا النظر ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم
والمرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين
الغروب وبين الشروق وان الشارع قد اخذ احكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون
السودانى الذى نص على ان الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها
ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على اثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع فى باقى الفترة
التي تتخلها ليس لها فى الواقع وحقيقة الامر ما يبررها وإذا فإذا كلن الحكم قد اثبت ان
الحادث وقع عقب الفجر بقليل اى قبل شروق الشمس وبناء على ذلك عد الحادث شروعا فى
جناية سرقة على اساس توافر ظروف الليل فإنه لا يكون قد اخطأ .
(نقض جنائى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٤٠٧ ص ٢٩١) .

٢ - وفى حكم اخر قضت (ان قانون العقوبات إذ نص على الليل كظرف مشدد ... دون ان
يحدد بدايته ونهايته فقد افاد انه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من انه الفترة
بين غروب الشمس وبين شروقها فإذا كلن الحكم قد اثبت ان الحادث وقع عقب الفجر بقليل
اى قبل شروق الشمس فإنه لا يكون قد اخطأ فى اعتبار الواقعة متوافرا فيها ظروف الليل .
(جلسة ١٦ / ١ / ١٩٤٨ طعن جنائى رقم ٢١٢٦ لسنة ١٧ ق مجموعة القواعد القانونية جـ ٧
رقم ٤٨٢ ص ٦٤٦) .

٣ - ولكن فى حكم اخر قضت محكمة النقض بان توافر ظرف الليل مسألة موضوعية
(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٠ مجموعة احكام النقض س ١ رقم ٩٠ ص ٢٧٧) ويرى الدكتور
رمسيس بهنام ان ترك تحديد المقصود بالليل إلى السلطة التقديرية للقاضى الموضوع امر
من شأنه ان يشدد العقاب على البعض لوقوع السرقة منهم فى ساعة معينة ولالا يشدده
على البعض الاخر رغم وقوع السرقة منهم فى ذات الساعة تبعا لاختلاف الراى بين قضاة
الموضوع فى صدد الساعة عينها وهل تدخل فى نطق الليل ام تخرج عنه ومن رايه قطعاً
لداير الخلاف وعدم الاستقرار فى حكم القانون الذى يجب فى هذا الصدد ان يكون واحداً
بالنسبة للكافة الاخذ براى محكمة النقض الذى حدد الليل بأنه الفترة بين غروب الشمس
وبين شروقها (الدكتور رمسيس بهنام فى القسم الخاص فى قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢
ص ٤٦٦ وما بعدها) .

٤ - المقصود بالكسر :

يتحقق الكسر وكما ذهب محكمة النقض باستخدام الجانى اية وسيلة من وسائل
العنف لفتح مدخلا معد للإغلاق .
(طعن جنائى رقم ٦٠٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٣) .

ومن ثم فإن الكسر المعتبر ظرفاً مشدداً يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لدخول المكان فالمقصود بالكسر إذن هو كل طريق غير عادي فيه شيء من العنف ولا يعتبر الكسر ظرفاً مشدداً إلا إذا حصل في المحيط الخارجي للمكان ويستوى أن يحصل الكسر الخارجي بقصد الدخول أو بقصد الخروج بشرط أن يكون سابقاً أو معاصراً للجريمة إذ أن الكسر الحاصل بعد تمام الجريمة لا يشدد عقوبتها لأنه من ذيولها فيؤخذ عليه على حده . (الدكتور محمود محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة السادسة ص ٤٦٢) .

٥ - المقصود بالتسليق :

التسليق أو التسور هو وكما ذهبت محكمة النقض يتحقق بدخول الأملكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

(طعن جنائي رقم ١٢٩٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ س ٩ ص ١٠٦٨) .

٦ - والعلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على الجريمة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بطبيعته إنما هي وكما ذهبت محكمة النقض في أن مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقبه مجرد حملة من رعب في نفس المجنى عليه وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فلسداً أو غير صالح للاستعمال .

(طعن جنائي رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ س ١١ ص ١٩٥٣) .

٧ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناء على اتفاق بين المتهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة زنا . وأنه لما شعر بحضور البوليس الذي استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة فهي لا تكون جريمة - وجود المتهم ليلاً في منزل المجنى عليه مختلفاً عن أعين من لهم الحق في إخراجه ولكنها تستوجب عقابه بالملائين ٣٧٠ ، ٣٧٢ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه . وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناء على طلبه .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) .

القيود والأوصاف :

١ - تفيد جنحة بالمادتين ٣٧٠ المستبدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٩٨٢ ، ١/٣٧٢ عقوبات .

ضد

لأنه في يوم / / ١٩ بدائرة قسم / مركز

دخل ليلا بيتا مسكونا (او معدا للسكنى - او في احد ملحقاته - او سفينة مسكونة - او في محل معد لحفظ المال) في حيازة المجنى عليه قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيه .

العقوبة :

تفيد جنحة بالمادتين ٣٧٠ المستبدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، ٢/٣٧٢ عقوبات .

ضد

دخل ليلا بيتا مسكونا (او معدا للسكنى - او في احد ملحقاته - او في سفينة مسكونة - او في محل معد لحفظ المال) في حيازة المجنى عليه بواسطة الكسر (او التسليق من شخص حامل لسلاح) قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيه .

العقوبة :

الحبس :

مادة ٢٧٢ مكررا

كل من تعدى على ارض زراعية او ارض فضاء او مبان مملوكة للدولة او لاحد الاشخاص الاعتبارية العامة او لوقف خيرى او لاحد شركات القطاع العام او لاية جهة اخرى ينص القانون على اعتبار اموالها من الاموال العامة وذلك بزراعتها او غراسها او إقامة إنشآت عليها او الانتفاع بها باية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز الفين من الجنيهات او بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما

يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة .

فإذا وقعت الجريمة بالتحليل أو بنتيجة تقديم إقرارات أو بالإدلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس بمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في حالة العود .

— أضيف هذه المادة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ١٩٨٤/٣/٣١ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر .

تعليقات

أولا - الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى :
(١) الركن المادي للجريمة :

المقصود بالركن المادي وفقا للنص هو التعدي على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لأحد شركات القطاع العام أو لأي جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة وتأخذ صورة التعدي زراعة الأرض أو غرسها أو إقامة إنشاءات عليها أو الانتفاع بها بآية صورة . وفي ذلك قيل بأن التعدي قد يتم بالزراعة أي إلقاء الحبوب في التربة لتنمو عندها أو بالغرس وهو وضع النبات ذاته في التربة لينمو أو تطعيم الأشجار المملوكة للدولة والقائمة على أرضها وقد يتمثل التعدي في إقامة إنشاءات على هذه الأرض وذلك بالبناء عليها مثلا أو بتهيئتها للسكنى كما أن التعدي في النهاية يمكن أن يتخذ أية صورة غير منصوص عليها طالما تمثلت في الانتفاع بهذه الأرض المزروعة أو الفضاء أو المبنية بآية صورة من الصور مثل الرعى فيها أو الجور عليها أو الإقامة بها أو البناء على جزء منها أو ضرب الخيام على بعضها أو تخزين الماء فيها أو إنشاء مصارف أو قنوات للري عليها أو خلع بعض نوافذها أو حتى مجرد الدخول فيها وهذا هو الأمر المقصود أساسا .

(الدكتور محمد شتا أبو سعد المرجع السابق ص ٨١) .

محل التعدى :

يتعين لتوافر النموذج الإجرامى المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات أن يكون التعدى حاصلًا على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو من فى حكمها .

ولم يحدد المشرع المقصود بالأرض الزراعية عند صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولبيان المقصود بها وجه المشرع اهتمامه لبيان متى لا تعتبر الأرض أرضاً زراعية وذلك عن طريق تفسيرات تشريعية متتالية فنصت المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تفسير بعض احكام قانون الإصلاح الزراعى على أنه ، لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق احكام الباب الاول من القانون المذكور الاراضى الداخلة فى كردون البنادرو والبلاد وإذا كانت قد صدرت مراسيم تقسيمها طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ثم عدلت هذه المادة القرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ تعديلاً غير جوهري ولم يكن من شأن هذين التفسيرين أن ينقطع الخلاف ودليل ذلك ما قرره اللجنة العليا للإصلاح الزراعى من أن التفسير التشريعى للمادة الاولى من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ جامع لكل الحالات التى تعتبر فيها الاراضى من اراضى البناء التى تخرج عن مدلول المادة لأرض زراعية . أو إذا كانت أرض فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لأراضى البناء توصلاً إلى تحديد ما يدخل فى نطاق الاستيلاء من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية وما يستبعد من اراضى البناء مما يجوز تملكه زيادة على الحد الأقصى للملكية العقارية بناء على حكم المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى وقضت مداته الاولى بأنه لا يعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق احكام المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى :

١ - الاراضى الداخلة فى كردون البنادر الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى .

٢ - الاراضى الداخلة فى كردون البنادر الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سلف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى .. بشروط .

٣ - اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء إذا كان مقامها عليها بناء تابع لأرض زراعية . أو كانت أرض فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها تابعة تجعلها موفقا لها وملحقا به

ثم نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ حظر تملك الاجانب للارض الزراعية وما في حكمها على انه لا يعتبر ارضا زراعية في تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة في نطلق المدن والبلاد التى يسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ إذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيلن وعلى ذلك فإن ما ورد بالفقرة (ا) من القرار التفسيرى يطبق ماورد في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ أى ان الارض الداخلة في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء والتي صدر مرسوم بتقسيمها قبل صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تعتبر ارض بناء في مفهوم هذا القانون الاخير اما الارض التى لم يصدر قرار بتقسيمها فإنها وفقا للمادة ١/٢ من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا تعتبر من اراضى البناء إلا إذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيلن .

(المستشار أسامة عثمان في احكام التصرف في املاك الدولة العامة والخاصة - منشأة المعارف ص ٩٨ وما بعدها) .

— اما المبنى فهى كل بناء قلنم على الارض او علنم في النهر او مسير في البحر او المحيط يستوى ان تكون اداة البناء هى الاخشاب او الطين او الطوب او الاسمنت والحديد وما إلى ذلك فالتعبير علم غير مقيد ويستوى كذلك ان تكون المبنى ذات قيمة كبيرة او ذات قيمة متواضعة فهى في كل الاحوال تستحق الحماية (الدكتور محمد شتا ابو سعد المرجع السابق ص ٨١) .

المقصود بالاموال العامة :

المقصود بالاموال العامة في نطلق القوانين الجنائية التى تهدف إلى حمايتها يختلف عن المعنى الفنى الدقيق للاموال العامة في حكم القانون المدنى والقانون الإدارى إذ يخلع المشرع الجنائى صفة الممل العلم على طائفة من الاموال التى يراها جديرة بحماية خاصة لتعلقها بالمنفعة العامة لو لم تكن هذه الصفة في حكم القوانين الاخرى وانطلاقا من هذا المعنى وسع المشرع في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه المقصود بالممل العلم في تطبيق احكامه وقد تابع المشروع هذا الاتجاه في المادة ١١٩ فخلع صفة الممل العلم على ما يكون كله او بعضه لإحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرة من ١ ، إلى ٤ ، من المادة ١١٩ عقوبات .

(ب) الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يتعين ان يتوافر فيها القصد الجنائى وهو انصراف نية المعتدى إلى التعدى على ارض زراعية او ارض فضاء او مبانى مملوكة للدولة او من في حكمها .

ثانيا - الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ مكررا عقوبات :

عملا بنص الفقرة الثانية من المادة محل التعليق فإنه إذا وقعت الجريمة بالتحليل او بنتيجة تقديم إقرارات او بالإدلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل على ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين .

والمقصود بالتحليل هو التحليل المشروع في ذاته وغير المشروع في غايته كاستخدام القصور التشريعي والثغرات في الصياغة من أجل التعدي على تلك المباني والأراضي .

كما وان المقصود بتقديم إقرارات او بيانات غير صحيحة هو اصطناع المعتدى على الأراضي او المباني اية اوراق او مستندات تشك في الظاهر عن انه صاحب حق حالة كونه متجرد عنه وغير متوافر عليه . وقد يشاركه في اصطناع هذه الأوراق او المستندات موظفون عموميون او أشخاص عاديون مزورون ويجب في هذه الحالة عدم إدخالهم شركاء في جريمة التعدي وإنما يدخلون كمزورين ان كانوا قد قاموا بارتكاب الجريمة او جزء منها او التدخل فيها فاتوا عمدا عملا من الأعمال المكونة لها . (الدكتور محمد شتا ابو سعد المرجع السابق ص ٩٨) .

ويلاحظ انه لتوافر الجريمة بالتحليل او بنتيجة تقديم إقرارات او بالإدلاء ببيانات يتعين ان يكون الجاني عالما بان هذه البيانات غير صحيحة وان القصد من إدلائه بها هو التعدي على أرض زراعية او أرض فضاء او مبان مملوكة للدولة او ما في حكمها .

وقد قضت محكمة النقض بان جريمة التعدي على مبان مملوكة لإحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات لا يشترط لتوافرها ان يتم الدخول إلى العقار بواسطة الكسر - كطية ان يشغله او ينتفع به الموظف العام بآية صورة .

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١١/١/١٩٨٧) .

مادة ٣٧٣

كل من دخل أرضا زراعية او فضاء او مبانى او بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في احد ملحقاته او سفينة مسكونة او محل لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر او بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

تعليقات وأحكام

١ - رثى أن يتسع نطاق حماية الحيابة المقررة فى المادة ٣٧٣ عقوبات لتشمل أيضا حماية حيابة الأراضى الزراعى والأراضى الفضاء والمبانى حتى يعاقب من يدخل احد هذه العقارات ويمتنع عن الخروج منه رغم تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك .

ولما كانت هذه المادة قد وردت ضمن نصوص المواد المؤتمة لحالات انتهاك حرمة ملك الغير المبينة فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ولكى تكون العقوبة على المادة المراد تعديلها متسقة مع باقى العقوبات فى المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ واللى تتناول حالات اكثر خطورة من تلك المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ المراد تعديلها فقد اقتضى الامر تشديد العقوبات المبينة فى تلك المواد على النحو المبين بالمشروع .
(من المذكرة الايضاحية فى شأن المادة ٢٧٢ مكرر) .

٢ - لم يشترط المشرع فى نص المادة ٣٧٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ان يكون الدخول عن طريق استعمال القوة الجبرية وذلك بعكس نص المادة ٣٦٩ المستبدلة أيضا بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

٣ - وقد جاء فى تعليقات الحفانية على هذه المادة قبل تعديلها بانها ترمى إلى المحافظة على النظام العلم بمعلقة من يتعرض لواضع اليد شأنها فى ذلك شأن المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ غير انه لا ينظر فى هذه الجريمة إلى كيفية دخول الجانى المنزل ولا يشترط فيها ان يكون الجانى قد دخل بقصد ارتكاب جريمة فالعقاب قد بنى على ما لى صاحب البيت المسكون . إلخ من الحق المطلق فى إخراج من لا يرى وجهالبقاء بمنزله فإن امتنع عن الخروج عد امتناعه انتهاكا لحرمة المكان ووجب عقابه بمقتضى المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات .

٤ - ولهذه الجريمة ركنان هما :

- ١ - الدخول إلى احد الامكنة المنصوص عليها فى المادة وهى بيت مسكون او معد للسكنى او فى احد ملحقاته او فى سفينة مسكونة او فى محل معد لحفظ المال .
- ٢ - عدم مبالحة المكان بناء على تكليف صاحب الحق فى ذلك والغرض فى هذه الصورة ان لا يكون الغرض من الدخول منع الحيابة بالقوة او ارتكاب جريمة وإلا طبق نص المادة ٣٧٠ والركن الثانى يتوافر بان يطلب الحائز للمكان إلى من وجد فيه الخروج منه ثم يمتنع عن ذلك . وصاحب الحق فى التكليف بالخروج هو الحائز للمكان ذلك لأن نصوص هذا الباب تحمى الحيابة الفعلية للامكنة .
(الدكتور حسن صادق المرصفاوى فى قانون العقوبات الخاص طبعة ١٩٧٨ ص ٦٠٢) .

القيد والوصف

تقيد جنحة بالمادة ٣٧٣ عقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٨ .

ضد

لأنه في يوم / / ١٩ بدائرة قسم / مركز

دخل أرضا زراعية (أو فضاء أو مبانى أو بيت مسكونا - أو معدا للسكنى أو في احد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال) ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

المادة ٣٧٣ مكررا والمضافة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢^(١)

بند ١ - النص القانونى :

— يجوز للنيلبة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الإتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحياة . على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه .

— ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيلبة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه . وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

— ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بان وجه لإقامة الدعوى .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٢ أبريل سنة

بند ٢ - المقصود بالحيازة المستهدفة بالحماية الجنائية :

المقصود بالحيازة المستهدفة بالحماية الجنائية هي وكما ياخذ من تعليقات الحقانية على قانون العقوبات حماية الحيازة الفعلية بقطع النظر عن الملكية او الحيازة الشرعية او الاحقية في وضع اليد والحكمة في ذلك ترجع إلى رغبة الشارع في منع الإخلال بالنظام العام من الاشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بانفسهم^(١) وعلى ذلك فإن الحيازة المقصودة في جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (المواد من ٣٦٩ - ٣٧٣ عقوبات) ليست هي الحيازة بمفهومها المستقر في القانون المدني كسب من اسباب كسب الملكية والتي يحميها بدعوى الحيازة الثلاث (المادة ٩٤٩ وما بعدها من القانون المدني) وإنما يقصد بها الحيازة الفعلية بغض النظر عن احقية المتهم في ان يكون هو الحائز فالحائز الفعلي سواء كان مالكا للعقار او غير مالك له الحق في ان تحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانوني^(٢).

ويشترط في الحيازة الفعلية التي يحميها القانون ان تكون حيازة مستمرة اى غير متقطعة ولا يشترط فيها مدة معينة ويكفى اى مدة من الزمن طالت او قصرت بحيث يصح اعتبار المجنى عليه حائزا للعقار وتكون حيازته جديرة بالاحترام ولا سبيل إلى رفع يده عنها بغير حكم قضائي ولكن ليس من الضروري ان يكون استعمال الحيازة في كل الاوقات بغير انقطاع بل يكفي ان يكون الاستعمال في فترات متقاربة ومنتظمة . كما يجب ان تكون هائلة اى بدون إكراه إذ انه لا محل لحماية الحيازة إذا كانت قائمة على الغصب أو القوة . كما وان لا يشترط ان تكون الحيازة قانونية اى تتوافر على عنصرها العنصر المادي وهو السيطرة المادية على العقار محل الحيازة والعنصر المعنوي وهو نية التملك والظهور بمظهر صاحب الحق محل الحيازة . بل تكفى الحيازة الفعلية اى تكفى الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق في وضع اليد . ولا يشترط ايضا ان تكون الحيازة اصلية اى ان يكون الحائز اصلا يحوز لحساب نفسه بل يجوز ان تكون الحيازة عرضية اى ان يكون الحائز عرضيا يحوز لحساب غيره بطريق الإيجار مثلا^(٣).

بند ٣ - شروط تدخل النيابة العامة بالامر بإجراء تحفظي :

يشترط لكي تصدر النيابة العامة امر في نزاع من انزعة الحيازة ضرورة توافر شرطين هما :

- (١) الدكتور محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الثامنة ١٩٨٤ ص ٧٠٢ .
- (٢) الأستاذ إبراهيم السحماوى في تنفيذ الاحكام الجنائية واشكالاته الطبعة الثانية ص ١٠٠ .
- (٣) الدكتور محمد المنجى في الحيازة دراسة تاصيلية للحيلز من الناحيتين المدنية والجنائية الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٢٥٨ وما بعدها .

اولا . قيام دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات والخاص بانتهاك حرمة ملك الغير .
ثانيا : ان يكون الامر باتخاذ إجراء تحفظي او تدبير ملائم لحماية الحياة
وفيما يلي تفصيل لازم :

اولا - قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام :

المقصود بالدلائل الكافية على جدية الاتهام في احدى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير والتي تحيز للنسبة الامر باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحياة هي العلامات المستفادة من ظاهر الحال دون ضرورة التعمق فيها او تقليب وجه الراى فيها وهي لا ترقى إلى مرتبة الادلة ويجب ان تكون هذه العلامات مبنية على استنتاجات عقلية مقبولة ولا يعد منها مجرد البلاغ بالجريمة^(٤) وقيل في ذلك ايضا بان المقصود بالدلائل هي العلامات المستفادة من ظاهر الحال دون ضرورة التعمق في تمحيصها وتقليب وجوه الراى فيها وهي لا تؤدي إلى مرتبة الادلة وضعفها يقوم من استنتاجها من وقائع لا تؤدي إلى ثبوت التهمة بالضرورة ولا بحكم اللزوم العقلي الجازم^(٥) .

— كما قيل ايضا بان الدلائل هي وصف يشير إلى الشبهات او العلامات الخارجية التي ينبغي ان توجه بذاتها اصبع الاتهام إلى الجاني وتوافرها يجعل الإجراء صحيحا حتى ولو تبين فيما بعد انها كانت شبهات ظالمة لا اساس لها من واقع الامر متى كلن لها ما يبررها في ذهن النيابة العامة التي امرت بالإجراء .

ولا يشترط ان تكون الدلائل صريحة بذاتها على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها منها عن طريق الاستنتاج مما تكشف من الظروف وترتيب النتائج على المقدمات^(٦) .

وخلاصة ذلك ان الدلائل الكافية على الاتهام لا تعنى مجرد الشبهات الظنية او البلاغ المقدم من المجنى عليه وإنما يجب ان يصل الأمر إلى حد توافر بعض الادلة المعقولة التي تحمل على الاعتقاد بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم ويكفى لذلك مجرد الدلائل بشرط ان تكون كافية في الدلالة على هذا الاعتقاد وإذا توافرت الدلائل الكافية فإنه لا يشترط ان يثبت فيما بعد صدق دلالتها على ارتكاب المتهم للجريمة ويجب ان تنصرف الدلائل الكافية إلى

(٤) المستشار مصطفى الشاذلي في مدونة قانون العقوبات طبعة ١٩٨٢ ص ٥٩١ .

(٥) الدكتور رموف عبيد في مبادئ الإجراءات الجنائية الطبعة الخامسة عشر ١٩٨٣ ص ٣٣٦

(٦) الدكتور محمد المنجي المرجع السابق ص ٣٩٢

امرين اولهما اثبت وقوع الجريمة التى لا يشاهدها مأمور الضبط فى حالة تلبس و ثانيهما نسبة هذه الجريمة إلى المشتبه فيه^(٧) .

ومفاد ما تقدم أنه إذا انتفت الدلائل الكافية على جدية الاتهام المشار إليه امتنع على النيابة الأمر بالتخاذ إجراء وقتى فى مسألة الحيازة .

وفى ذلك فقد جاء بالكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ والصادر من النائب العام بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨ أنه إذا كانت منازعة الحيازة المعروضة لا تشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير تامر النيابة الجزئية بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وحفظها إدارياً دون إصدار أى قرار بشأن الحيازة .

ثانياً - أن يكون الأمر الصادر من النيابة بالتخاذ إجراء تحفظى :

الأمر الصادر من النيابة العامة بالتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة ان هو إلا إجراء وقتى يصون الحيازة المادية المستهدفة بالحماية الجنائية فى المواد من ٣٦٩ وما بعدها دون أن يتولد عن ذلك للخصوم مراكز قانونية تمس أصل الحق .

وذلك بديهي إذ أن الإجراء الوقتى مقصود به حماية الحيازة الفعلية والتى لا يشترط أن تكون شرعية مستندة إلى سند صحيح كما وأنه ليس بشرط أن يكون الحائز مالكا للعقار فيجوز أن يكون غير مالك وكل ما يهم هو الحيازة الفعلية التى قصد المشرع حمايتها مؤقتاً إلى حين الفصل فى أصل الحق .

ولم يبين المشرع فى المادة ٣٧٣ مكرر ماهية الإجراء التحفظى الذى تامر به النيابة لحماية الحيازة وعلى ذلك يجوز أن تصدر أمراً يمنع تعرض أى من الطرفين للآخر أو يجعل الحيازة لأمين تختاره إلى أن يفصل فى النزاع أو منع الطرفين من حيازة العين لحين التصرف فى الدعوى الجنائية أو صدور حكم فيها^(٨) .

— ولقد جرى العمل على الاستعانة فى استخلاص الدلائل الكافية بالمعينة وأقوال جيران العقار ورجال الإدارة وإذا توافرت الدلائل الكافية بهذا المعنى جاز إصدار الأمر بالإجراء التحفظى دون أن يشترط بعد ذلك أن يسفر التحقيق عن ثبوت صدق هذه الدلائل وكافية الدلائل على جدية الاتهام مسألة موضوعية تستقل بتقديرها النيابة العامة وتخضع فى حالة إصدارها للأمر بالإجراء التحفظى لرقابة القاضى الجزئى المختص عند عرض الأمر

(٧) الدكتور أحمد فتحي سرور فى الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٥٨٢ وما بعدها .

(٨) المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز فى ملحق التعليق على قانون المرافعات طبعة ١٩٨٦ ص

عليه وفقاً للمادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات^(٩) .

وقد قيل إنه من الحكمة تتوافر في الإجراء التحفظي الشروط الآتية :

- ١ - عدم التأثير على الاستغلال الاقتصادي للعين .
- ٢ - عدم التأثير على الحق في الحيازة .
- ٣ - أن يكون الإجراء التحفظي مقروناً بما يفيد أنه ذو طابع وقائي .
- ٤ - أن يكون الإجراء التحفظي بعيداً ما أمكن عن الغلق والفتح وفرض الحراسة .
- ٥ - أن يكون الإجراء التحفظي مقروناً بمستلزماته من عد وحصر يتم بحضور ذوي الشأن ودون اعتراض منهم وعليه فإن الأمر متروك لحصافة وكيل النيابة بقدره في ضوء ملائمة الواقعة سواء تمثل القرار في منع تعرض شخص لآخر أو تمكين شخص من الحيازة ولو بالقوة الجبرية عند الاقتضاء أو تسليم العقار - وليكن مخبراً - المتنازع عليه للمحافظة أو الجمعية التعاونية الاستهلاكية لإدارته مؤقتاً أو إخلاء العين من شاغليها وتسليمها للحائز الفعلي^(١٠) .

بند ٤ - الأمر باتخاذ الإجراء التحفظي جوازي للنسبة العامة :

تنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات على أنه « يجوز للنسبة العامة ...، ومفاد ذلك أن إصدار الأمر بالإجراء التحفظي لحماية الحيازة جوازي للنسبة العامة فيجوز لها ألا تأمر بذلك حتى مع قيام الجريمة وتوافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام ولها أن تقدم المتهم للمحكمة دون أن تأمر باتخاذ هذا الإجراء .

— كما أن للنسبة العامة وفقاً للقانون أن تتخذ أية إجراءات قبل المتهم ولو لم تتخذ في شأن الحيازة أي إجراءات تحفظية ولو لم تلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات . ذلك لأن تلك المواعيد إنما جاءت في شأن لأوامر والقرارات التحفظية لحماية الحيازة فقط ولم تتجاوزها إلى الحق المخول للنسبة العامة وهي تبشّر التحقيق في أن قبض على المتهم أو تأمر بحبسه احتياطياً^(١١) .

— ولكن إذا ما أمرت النسبة باتخاذ إجراء تحفظي بشأن الحيازة فيجب عليها إظهار

(٩) الاستاذ إبراهيم السحملي المرجع السابق ص ١٠٢ .

(١٠) المستشار الدكتور محمد شتا أبو سعد في منازعات الحيازة ومشكلاتها العملية الهامة بحث منشور في مجلة القضاء عدد يوليو - ديسمبر ١٩٨٤ ص ٧٤ .

(١١) المستشار مصطفى الشاذلي المرجع السابق ص ٥٩٥ .

شرطى تدخلها في منازعات الحيابة الجنائية اى يجب إظهار ان النزاع حول الحيابة ينطوى تحت وصف صورة من صور الاعتداء الجنائى الرابع التى تجمعها فكرة واحدة هى ، انتهاك حرمة الغير ، والتى جعلها المشرع عنوانا للبب الرابع عشر من قانون العقوبات (المواد ٣٦٩ - ٣٧٣ عقوبات معدلة بالقانون ١٩٨٢/٢٩) . على النحو السالف او النزاع ينطوى تحت وصف صورة من صور الاعتداء المدنى بغير القوة . التى تجمعها فكرة واحدة . وهى الحيلولة دون الحيابة والتى جرمها قانون المسلكن الاصلى ١٩٧٧/٤٩ والمعدل ١٩٨١/١٣٦) كذلك يجب إظهار ان النزاع حول الحيابة تقوم عليه دلائل كافية على جدية الاتهام^(١٢) .

وبديهي ان النيابة العامة في إصدارها للأمر باتخاذ الإجراء التحفظى غير مقيدة بزمن معين من وقت وقوع الجريمة طالما ان الدعوى الجنائية لم تنقضى بمضى المدة^(١٣) .

ولاشك ان السلطة الجوازية للنيابة في اتخاذ قرار حماية الحيابة تجد أسسها في رغبة المشرع في إبعاد النيابة ما امكن عن دائرة التصدى لحماية الحيابة حتى لو تعلق الام بجريمة لكيلا تنعقد المراكز القانونية وبحث مدى تأثير امر النيابة في تعقيد تلك المراكز متروك للنيابة ذاتها إن شاعت امرت وإن شاعت اكتفت بالتصرف في الأوراق دون ان تصدر قرار^(١٤) .

بند ٥ - وجوب تسبيب أمر النيابة :

لم ينص المشرع في المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات على ان يكون امر النيابة الصادر بإجراء تحفظى لحماية الحيابة مسببا كما نص بالنسبة لقرار القاضى والذى اشترط فيه ان يكون مسببا إلا انه ولما كلن المشرع قد ربط تدخل النيابة في مسالة الحيابة والأمر باتخاذ إجراء تحفظى لحمايتها بوجود دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ إلى ٣٧٣ مكررا عقوبات ومن ثم فإنه يجب على النيابة إذا امرت باتخاذ إجراء تحفظى لحماية حيابة ان تبين الدلائل الكافية على جدية الاتهام في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة وقد تلاحظنا اثناء انتدابنا للعمل كقاضى للحيابة عقب صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ان بعض الزملاء اعضاء النيابة كلن يعرض الأوراق وبرفقتها مذكرة يضمنها ملخصا للوقائع كما هى بداءة من بلاغ الشاكى او الشاكية ثم يعقب ذلك بملخص لأقوال الشهود ثم ينتهى إلى امره بتمكين احد اطراف النزاع من العين المتنازع عليها او

(١٢) الدكتور محمد المنجى السابق ص ٣٩٣

(١٣) الاستاذ إبراهيم السحملوى المرجع السابق ص ٥٠

(١٤) الدكتور محمد شتا ابو سعد البحث السابق ص ٧٢

يمنع تعرض الغير له دون ان يشير إلى تلك الجريمة التي قامت دلائل كافية على ارتكابها والمتهم فيها . الامر الذي لا يتفق مع نص المادة ٣٧٣ مكرر إذ لابد ان يشير إلى تلك الدلائل الكافية على جدية الاتهام لان ذلك هو المدخل والاساس الذي يجوز له بتوافره إصدار امره باتخاذ الإجراء التحفظي اللازم لحمالية الحيازة .

وعلى ذلك نرى ضرورة ان يتضمن تسبيب الامر الصادر من النيابة العبارة التالية او ما شابهها (وحيث ان النيابة ترى قيام الدلائل الكافية على جدية اتهام (فلان) بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٣ ثم تامر باتخاذ الإجراء الوقفي اللازم لحمالية الحيازة مع ما تراه النيابة من قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع عشر انتهك حرمة ملك الغير .

وهذا الذي تصدره النيابة ليس نهائيا ولا ملزما لها عند التصرف نهائيا في الاوراق فقد تقيم الدعوى الجنائية قبل المتهم او تامر بحفظ الاوراق او بالتقرير فيها بان لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك حتى ولو بعد صدور قرار القاضي .

— وقد قيل في ذلك بان إظهار شرطى تدخل النيابة العامة في منازعات الحيازة الجنائية وهما وجود جريمة من جرائم الحيازة وكفالية الدلائل على جدية الاتهام يقتضى تسبيب امر النيابة وهذا التسبيب وإن لم يكن من القيود التشريعية الواردة بالمادة المستحدثة صراحة على نحو ما فعل المشرع بالنسبة لقرار قاضى الحيازة إلا انه من القيود المستفادة من المادة دون نص^(١٥) .

كما قيل ايضا بانه يجب ان تراعى النيابة ان يكون قرارها المعروض على القاضي الجزئى المختص - قرارا مسببا .. فإذا كان المشرع قد اغفل النص على وجوب ان يكون قرار النيابة مسببا كما نص على ذلك بالنسبة للقرار الصادر من القاضي الجزئى المختص قد يعنى ذلك إهدار هذا التسبيب بدعوى عدم النص عليه . ويتعين في جميع الاحوال ان يصدر قرار النيابة في شأن الحيازة مسببا التسبيب الكافي وذلك على نحو ما درج عليه العمل فيما قبل صدور المادة المستحدثة ويعتبر هذا التسبيب - طبقا للقواعد العامة - بمثابة قيد على قرارات النيابة الصادرة في نزاع الحيازة . يقصد منه ضمان جديتها وضمن صدورها مستوفية لموجز لوقائع النزاع ومستنداته ودفاع اطرافه والراى الذى إنتهت إليه^(١٦) .

بند ٦ - هل يوجد جزاء مترتب على عدم تسبيب أمر النيابة ؟

راينا ان المشرع قد ربط تدخل النيابة العامة في انزعة الحيازة بضرورة الدلائل الكافية

(١٥) الدكتور محمد المنجى المرجع السابق ص ٣٩٢ .

(١٦) الاستاذ شريف كامل في ملحق مشكل الحيازة طبعة ١٩٨٢ ص ١٧ .

على جدية الاتهام في إحدى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ومن ثم فإنه يجب أن تبين النيابة سند تدخلها حتى يمكن للقاضي مراقبة مدى تناسب تدخلها مع جدية الاتهام المنسوب .

ولكن ما الحل فيما لو عرضت النيابة الأوراق على القاضي الجزئي المختص خلال المدة المحددة خالية من ثمة ما يشير إلى اقتناعها بوجود الدلائل الكافية على جدية الاتهام ؟

الرأى في هذه الحالة انه إذا كانت المدة كافية لإعادة الأوراق للنيابة فإنه لا حرج على القاضي في إعلانها إليها لبيان تلك الدلائل الكافية على جدية الاتهام المنسوب لأحد طرفي النزاع أما إذا كانت المدة وهي الأيام الثلاثة المحددة للقاضي لكي يصدر قراره لا تسمح بذلك كما إذا عرضت عليه الأوراق في اليوم الأخير مثلاً فقد ذهبنا في الطبعة الأولى للحيازة من أنه لا مناص في هذه الحالة من إلغاء أمر النيابة لعدم بيانها سبب تدخلها إذا تبين له خلو الأوراق من ثمة اتهام جنائي قائم على من صدر ضده أمر النيابة في الإجراء التحفظي وسبب ذلك انها الأمينة على الدعوى الجنائية وهي صاحبة التصرف فيها بموجب القانون . وليس من اختصاص القاضي (قاضي الحيازة) عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات مراقبتها في تقديرها للدليل الجنائي إذ أنه لا يتدخل في الناحية الجنائية .. وكل ماله هو بحث الإجراء التحفظي المتخذ في ضوء مدى تناسبه مع جدية الاتهام الذي هو شأن النيابة العامة وحدها . واضفنا في الطبعة الثانية من الحيازة إلى أن شرط الإلغاء في هذه الحالة مشروط باستظهار القاضي خلو الأوراق من ثمة ما يشير إلى جود اتهام جنائي قبل من صدر ضده الأمر وإلا انتفى موجب الإلغاء . وعلة ذلك أن قرار القاضي ينصب فقط على الإجراء التحفظي في ضوء ما تشفه الأوراق وتشير إليه بشأن الحائز الفعلي للعقار والذي يشترط القانون أن تكون حيازته فعلية حتى يحميها بصرف النظر عما إذا كانت تلك الحيازة شرعية مستندة إلى سبب صحيح أو لا .. ولا يهم في ذلك أن يكون الحائز مالكا للعقار أو غير مالك . وقد سبق أن قلنا في الطبعة الثانية للحيازة عام ١٩٨٥ أن عدم تسبب أمر النيابة العامة هو أمر يجب أن تنتبه إليه ولو لم تنص المادة ٣٧٣ مكرراً على وجوب التسبب صراحة وعلة ذلك هو أن التسبب بالقدر الكافي وفقاً لما سلف في البند السابق هو أمر تقتضيه صياغة المادة كما نص عليها المشرع .

والآن وقد أصبح الملاحظ هو تسبب النيابة لأمرها في شأن الإجراء التحفظي المتخذ في الغالب الأعم من الأحوال وبالتالي لم يعد لتلك النقطة ثمة أهمية عملية مثارة . وحتى يفرض عدم تسبب الأمر في بعض الحالات التي أصبحت نادراً ما تثور فإن الأمر مرجعه إلى قاضي الحيازة .. وإلى سلطته التقديرية بشأن الإجراء التحفظي لحماية الحيازة من تأييد أو تعديل أو إلغاء في ضوء ما يستشفه من ظاهر الأوراق بخصوص الحائز الفعلي للعقار ومدى حاجته للحماية وتناسب الإجراء المتخذ مع ظروف الواقعة .

وقد قيل في ذلك بأنه لا يترتب أي جزاء على مجرد عدم اظهار شرطى تدخل النيابة العامة في منازعات الحيابة الجنائية اى على عدم التسبب وفي هذه الحالة يتعين على قاضى الحيابة ان يقوم باستظهار ذلك بنفسه فإذا تبين خلو الأوراق من احد الشرطين السالفين وهما (وجود جريمة من جرائم الحيابة وتوافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام) تعين عليه التقرير بالغاء الامر بالإجراء التحفظى الصادر من النيابة العامة^(١٧) .

— وبالرغم من ذلك فقد ذهب رأى إلى أن القانون لم يشترط في الامر ان يكون مسببا والاصل في اوامر التحقيق الا تكون مسببة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك والمشرع لم يشترط التسبب إلا في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية (المادة ٢٠٩ / إجراءات)^(١٨) .

بند ٧ - عضو النيابة الذى يجوز له اصدار الامر :

تنص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات على انه ، يجوز للنائب العامة ، ومن ثم فقد جاء النص علما ولم يحدد درجة عضو النيابة الذى يجوز صدور الامر منه .

وقد جاء بالكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ والصادر من النائب العام بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٢ في الفقرة الثانية منه على انه إذا كانت الواقعة تنطوى على جريمة مما ذكر وقامت دلائل كافية على جدية الاتهام يصدر رئيس النيابة الجزئية او مديرها على حسب الاحوال امرا مؤقتا باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيابة . مع مراعاة ما تقضى به المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ من عدم اشتراط توافر ركن القوة في منازعة الحيابة .

— ومن ثم يتعين ان يصدر الامر بالإجراء التحفظى من رئيس النيابة كما يجوز صدوره من وكيل النيابة وكذا مساعد النيابة إذا كان ايا منهما يشغل مدير النيابة الجزئية ، ونرى ان النص يتسع ليشمل جواز اصدار الامر من وكيل النيابة او مساعد النيابة حتى ولو كان ايا منهما لا يشغل منصب مدير النيابة ولا يترتب على ذلك ثمة بطلان .

اما معاون النيابة فإنه ولما كان قانون السلطة القضائية قد اجاز تكليف معاون النيابة تحقيق قضية برمتها (المادة ٢٢) وفي هذه الحالة يجوز لمعاون النيابة مباشرة كافة إجراءات التحقيق ومنها الإجراءات التى يجوز انتداب مأمور الضبط فى اتخاذها كاستجواب المتهم وفي هذه الحالة يتمتع تحقيقه بذات الصفة القضائية التى يتمتع بها

(١٧) الدكتور محمد المنجى المرجع السابق ص ٣٩٣

(١٨) الاستاذ إبراهيم السحمولى المرجع السابق ص ١٠٣

التحقيق الذى يجريه غيرهم من أعضاء النيابة^(١٩) وعلى ذلك فإنه إذا كان معاون النيابة هو الذى ينظر منازعة الحيابة فإنه يمتنع عن اصدار امر بشأن اتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيابة إذا تبين له جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع عشر . وانما يتعين عليه كتابة مذكرة بالرأى لرئيس النيابة او مدير النيابة الجزئية المختص باصدار الامر . او يقوم بعرض الاوراق على الآخر المختص باصدار الامر كما وأنه ليس هناك ثمة ما يمنع من ان يقوم العضو المختص بندب معاون النيابة لاصدار الامر .

وعموماً فإن ما نص عليه فى الكتاب سلف الذكر ما هو إلا عملية تنظيمية ومن ثم فإن صدور الامر من غير رئيس النيابة او مدير النيابة كان يصدر الامر وكما سلف من احد وكلاء النيابة او مساعداتها دون ان يكون مديراً للنيابة الجزئية لا يترتب عليه البطلان إذ ان النيابة العامة وحدة لا تتجزأ .

٨ - قضايا استطلاع الراى :

تنص المادة ٧٩١ من التعليمات العامة للنيابات الجزء الاول القسم القضائى طبعة ١٩٨٠ على ان لاعضاء النيابة الجزئية الرجوع إلى المحامين العامين او رؤساء النيابة لاستطلاع رأيهم فى كل قضية يرون لها اهمية خاصة بالنسبة إلى ظروفها او من تتعلق بهم ولو كانت لا تدخل فيما سلف بيانه من القضايا (وهى القضايا التى اوجبت التعليمات التى ارسالتها إلى المحامى العام) وعلى ذلك فإذا رأى رئيس النيابة الجزئية او مديرها على حسب الاحوال ضرورة استطلاع رأى المحامى العام او رئيس النيابة الكلية فى النزاع المعروض نظراً لماله من اهمية خاصة بالنسبة إلى ظروفه او لمن يتعلق بهم فإنه يحضر مذكرة بالرأى يضمنها موجز للنزاع واقوال الشهود والدلائل الكافية على جدية الاتهام وينتهى إلى رايه فى الإجراء التحفظى اللازم لحماية الحيابة وفى هذه الحالة يصدر المحامى العام امره بشأن نزاع الحيابة . وإذا امر باتخاذ إجراء تحفظى لحمايتها فإنه يتعين عرض الاوراق على القاضى المنتدب بالمحكمة الكلية فى خلال المدة المحددة وهى ثلاثة ايام تبدأ من اليوم التالى لتاريخ صدور امر المحامى العام .

٩ - امر النيابة بالحفظ او بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية وهل يجوز التظلم منه ؟

اشترط المشرع وكما سلف لتدخل النيابة فى مسائل الحيابة بالامر باتخاذ إجراء تحفظى

(١٩) الدكتور احمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ١٨٣

لحمليتها ضرورة قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام فإذا انتفت تلك الدلائل وكانت الحيازة المعروضة لا تشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير فإن النيابة تامر بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وحفظها إدارياً دون إصدار أى قرار بشأن الحيازة . وفي هذه الحالة فإنها لا تعرض الأمر على القاضى الجزئى المختص (قاضى الحيازة) وذلك لأنها لم تصدر أمراً بشأن الحيازة حتى يمكن للقاضى تأييده أو تعديله أو إلغائه .

إلا أن ذلك لا يمنع المتضرر من الحفظ من اللجوء إلى طريق التظلم من امر رئيس النيابة الجزئية أو مديرها إلى المحامى العام ثم إلى المحامى العام الأول الذى يحق لكل منهما إعادة فحص النزاع ويجوز لايهما إصدار أمر بشأن الحيازة أى اتخاذ إجراء تحفظى بشأنها إذا ما توافرت الدلائل الكافية من وجهة نظر أى منهما على جدية الاتهام بارتكاب إحدى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير . وإذا صدر الأمر باتخاذ إجراء تحفظى من أى منهما تعين عرض الأمر على القاضى المنتدب بالمحكمة الكلية خلال ثلاثة أيام تحسب من اليوم التالى لتاريخ صدور الأمر .

أما بالنسبة للقرار الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيجوز التظلم منه لرئيس النيابة أو المحامى العام أو النائب العام قبل أن يتحصن القرار بمضى المدة التى حددها قانون الإجراءات ويجوز لكل من هؤلاء أن يحرك الدعوى الجنائية ضد المتهم . كذلك يجوز لمن اعتدى على حيازته أن كان قد ادعى مدنيا أمام النيابة أن يستأنف القرار الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة وأن كان يجوز لغرفة المشورة أن تلغى قرار النيابة إلا أنه ليس لها أن تامر باتخاذ إجراء تحفظى لعملية الحيازة لأن المشرع خص النيابة وحدها بإصدار هذا الأمر ومن بعدها القاضى الجزئى بتأييده أو تعديله أو إلغائه ثم من بعدهما قاضى محكمة الجناح يؤيده أو يلغيه بحكم بناء على طلب الخصوم .

وإذا الفت الغرفة قرار النيابة التى أصدرته بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية أى أنها انتهت إلى وجود دلائل جدية على قيام الجريمة كان عليها أن تنقيد في تحديد مراكز المتنازعين بمن يكون منهما ومن يكون مجنيا عليه وتتبع ذلك بعرض القرار على القاضى^(٢٠) .

١٠ - هل يجوز التظلم من أمر النيابة باتخاذ إجراء تحفظى ؟

ذهب رأى إلى أنه ليس فى القانون ما يحول دون التظلم من هذا الأمر للنسبة العامة ذاتها ممثلة فى درجة أعلى من درجة مصدر الأمر شريطة أن يقدم هذا التظلم قبل عرض الأوراق على

(٢٠) المستشار عز الدين المناصرى والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٨

القاضي الجزئي المختص . فإذا انتهى رأى الدرجة الأعلى إلى تأييد الأمر تعين أن يتم الفصل قبل مرور ثلاثة أيام من صدور الأمر المتظلم منه وعرضه قبل نهاية هذه المدة على القاضي الجزئي وإلا فإنه يعتبر كأن لم يكن أما إذا انتهى رأى الدرجة الأعلى إلى تعديل أو إلغاء الأمر المتظلم منه فإنه الفصل في التظلم لا يتقيد بشرط المدة سالف الذكر لأن التعديل في الأمر أو إلغاءه يعنى صدور الأمر بالإجراء التحفظي من الجهة المتظلم إليها ولذا فإنه يعرض على القاضي الجزئي - في حالة التعديل فقط - في غضون ثلاثة أيام من تاريخ صدوره من هذه الجهة الأخيرة (٢١) .

وهذا الرأى وإن كانت له وجاهته من الناحية النظرية إلا أنه لا يتسع له مجال الناحية العملية إذ أن مدة الأيام الثلاثة المحددة للنيلبة لعرض أمرها على قاضي الحيابة لا تتسع للتظلم والفحص في الرئاسة ثم العرض على الدرجة الأعلى من مصدر الأمر الأول . مما يؤدي إلى مخالفة الميعاد سالف الذكر واعتبار الأمر كأن لم يكن . ثم أنه في حالة تعديل القرار من السلطة الأعلى تثار مشكلة إذ وفقا للرأى المشار إليه فإن تعديل الأمر يعنى صدور الأمر بالإجراء التحفظي من الجهة المتظلم إليها ولذا فإنه يعرض على القاضي الجزئي - في حالة التعديل فقط - وهنا صلب المشكلة إذ أن تعديل الأمر يعود على الأمر الأول فلا يلغيه وإنما يعدل فيه فمأذا لو قلم المحامى العام بتعديل الأمر تعديلا لا يؤثر في مضمونه كما لو عدل في شخص الموكل إليه حراسة محل النزاع مثلا ثم قام المحامى العام الأول اثر التظلم من قرار المحامى العام بتعديل آخر مثلا كالأول الأمر الذى سوف يمد الأيام الثلاث إلى ما يقرب من تسعة أيام ولا شك أن ذلك وضع تنتفى معه حكمة النص وعلته .

١١ - هل يجوز التظلم من تصرف النيابة بعد قرار قاضى الحيابة ؟

نعم يجوز وفي ذلك فقد اصدر النائب العام بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٥ الكتاب الدورى رقم (١٣) لسنة ١٩٨٥ وجاء به أن مقتضى نص المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات لو النيابة العامة بعد أن يصدر القاضي الجزئي المختص قراره المسبب بما يراه بتأييد الإجراء التحفظي لحمية الحيابة الصادر من النيابة العامة أو بتعديله أو بإلغاءه أو تستوفى بما يلزم استيفاءه من استدالات أو تحقيقات ثم تصدر قرارها بتقديم القضية إلى المحكمة الجزئية المختصة أو بحفظ الأوراق أو بالتقرير فيها بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية حسبما يقضى به واقع الحال .

وإذا كان للنيلبة ذلك الحق فمن الجائز من ثم لصاحب الشأن أن يتظلم من تصرف النيابة الجزئية . ويكون التظلم إلى المحامى العام للنيلبة الكلية المختصة ثم إلى المحامى العام الأول لنيلبة الاستئناف المختصة .

(٢١) الاستاذ إبراهيم السحمولى المرجع السابق ص ١٠٤ .

بند ١٢ - هل يجوز تنفيذ أمر النيابة بالإجراء التحفظي فور صدوره :

كنا قد ذهبنا في الطبعة الاولى للحيازة عام ١٩٨٣ وكذلك الطبعة الثانية عام ١٩٨٥ إلى انه وفقا لنص المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات والمضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ فإن أمر النيابة المتخذ في شأن الإجراء التحفظي لحماية الحيازة لا يكون بذاته سنداً قابلاً للتنفيذ به إذ ان المادة سألقة الذكر قد اوجبت عرض هذا الأمر على القاضي الجزئي المختص وإذا ما قرر الأخير تأييد أمر النيابة اكتسب هذا الأمر الصفة التنفيذية وأصبح قابلاً للتنفيذ به . أما إذا قرر القاضي تعديل الأمر فإن قرار القاضي المعدل لأمر النيابة هو الذي ينفذ به . وقد انتقد الاستاذ إبراهيم السحملى هذا الرأي وقال بأنه لا يتفق وما استهدفه الشارع بالنص المستحدث بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات من سرعة الفصل في النزاع على الحيازة وتفادى ما قد يعمد إليه البعض من اطالة أمد النزاع ولو كلن المشرع قد قصد أن يكون دور النيابة في المنازعة قاصراً على مجرد ابداء الرأي لما وصفه بأنه ، أمر ، ولو أراد أن يعلق تنفيذ هذا الأمر على تأييده من القاضي لنص على ذلك صراحة . وانتهى إلى أن أمر النيابة باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحيازة هو من أوامر التحقيق التي تصدر في اثنائه وكن الأصل في تلك الأوامر أنها تنفذ فور صدورهما حتى ولو كانت قابلة للاستئناف أو مطعوناً عليها به إلا إذا نص القانون على غير ذلك وكان نص المادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات ولئن اوجب عرض الأمر الصادر من النيابة على القاضي الجزئي في غضون ثلاثة أيام إلا أنه لم يعلق تنفيذ هذا الأمر على تأييده من القاضي ولم ينص صراحة على وقف تنفيذه حتى الفصل فيه من الأخير فإن هذا الأمر يكون وفقاً للقاعدة العامة في تنفيذ أوامر التحقيق - قابلاً للتنفيذ بمجرد صدوره^(٢٢) .

— وننوه بداءة إلى أن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية وفي هذه النقطة فإننا نختلف مع السيد الزميل ذلك أن الفرق شاسع واليون كبير بين تلك الأوامر التي تصدرها النيابة أثناء التحقيق وبين أمرها باتخاذ إجراء تحفظي بشأن الحيازة عند توافر شرطه إذ في هذه الحالة الأخيرة يمثل ذلك الأمر ختام مرحلة من التحقيقات والمعاينات وما إلى ذلك من وسائل التحقيق وتنتهى فيها النيابة إلى الأمر المتخذ بشأن الحيازة والذي لا يجوز لها معلومة اصدار غيره في ذات النزاع المعروض طالما بقيت ذات المراكز لم تتغير . ويضاف إلى ذلك أن نص المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات اوجبت على النيابة عرض الأمر بالإجراء التحفظي المتخذ بشأن خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص ومفاد ذلك أنه يجوز للنيابة أن تعرض الأمر على القاضي في ذات يوم صدوره . وفي ذلك ما يشير إلى رغبة المشرع في عدم تنفيذ أمر النيابة قبل عرضه على القاضي الجزئي المختص وفي ذلك قيد على أمر النيابة بشأن

(٢٢) الاستاذ إبراهيم السحملى المرجع السابق ص ١١٧

الإجراء التحفظي المتخذ وذلك حتى يضمن المشرع مراجعة أمرها بواسطة القاضي مما يحقق العدالة ويضع الأمور في نصابها الظاهر بالأوراق . ومن جهة أخرى فماذا سيحدث لو نفذ أمر النيابة في اليوم الثالث مثلاً ثم وفي أول يوم للقاضي قام بإلغاء ذلك الأمر . ان في ذلك ولا شك عدم استقرار للأوضاع . وعدم اتساق مع حسن سير العدالة .

— وقد قيل في ذلك بان قرار النيابة الصادر لن يكون محلاً للتنفيذ سواء بالقوة الجبرية او برضاء اطراف النزاع إلا بعد ان يصدر بشأنه القاضي قراره بالتأييد وعلى ذلك لا يعد قرار النيابة الصادر في شأن نزاع الحيابة قابلاً بذاته للتنفيذ^(٢٣) .

وحلا لذلك الخلاف فقد قيل بان امر النيابة ينفذ جبراً مادام قد نص على ذلك ولا اشكال فيه وهو يبقى منفذاً إلى ان يتايد بقرار قاضي الحيابة المسبب او يعدل او يلغى ولذا فإن النيابة تجعل صيغة أمرها صيغة شرطية^(٢٤) .

بند ١٣ - طبيعة امر النيابة العامة بشأن الحيابة :

ذهب رأي إلى انه بمقتضى نص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإنه يلزم التمييز بين نوعين من اوامر النيابة في منازعات الحيابة على النحو الآتي :

النوع الأول : هو تلك التي تصدر في إطار هذا النص وهو يجب اعتبارها اعمالاً قضائية شأنها شأن سائر اعمال النيابة الأخرى في التحقيق والاثهام وذلك متى توافرت الدلائل الكافية على جدية الاتهام في أية جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ٣٧٣ من التقنين العقابي (وهي جرائم الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث منه) .

النوع الثاني . هو تلك الاوامر التي تصدر خارج إطار هذا النص الجديد إذ يجب القول بانها ما تزال محتفظة - بصفاتها التقليدية - باعتبارها مجرد اعمال ولائيه صرف - وبالتالي تخضع لرقابة القضاء الإداري سواء اكلن قضاء التعويض ام الالغاء وبالتالي لا تتمتع اصلاً بحصانة عدم مسئولية الدولة عنها . ومن هذا القبيل منازعات الحيابة التي لا تشكل جريمة ما . ومنها مثلاً المنازعات التي قد تنشأ بين ورثة المتوفى حول حيابة مسكنه والتي قد تنشأ عن تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم العلاقة بين المالك المستاجر والتي قد تنشأ حول حيابة مسكن الزوجية بين الزوج وزوجته او مطلقة وبين الشريكين في مسكن مشترك . ونحو ذلك من المنازعات التي لا ترتدى صفة جنائية واصدار قرارها بهذا الشأن . وبالتالي فإنه إذا صدر قرار النيابة بدون تحقيق بمعرفتها للاكتفاء بتحقيق إداري

(٢٣) الاستاذ شريف كامل المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها

(٢٤) الدكتور محمد شتا ابو سعد المرجع السابق ص ٢٤٠ .

جرى في قسم الشرطة او في اية جهة إدارية اخرى كما يحدث احيانا فإنه يدخل في إطار أعمالها الولائية كما سبق القول ورجوعا للأصل العام بشأن تصرفات النيابة ذات الطابع الإدارى دون القضائى (٢٥).

— كما قيل بأنه إذا انطوت منازعة الحيابة على جريمة فإن ذلك يستثير سلطة النيابة الجوازية حيث تملك إصدار او عدم إصدار امر ينطوى على إجراء تحفظى يحمى الحيابة فإن أصدرت النيابة هذا الامر فإنها تكون قد أصدرت قراراً قضائياً بصريح نص القانون الذى كلفها بذلك . وجعل مراقبته من اختصاص القاضى المختص ومن ثم ينأى امر النيابة عن رقابة القضاء الإدارى من جهة ولا يفتات على القاضى المختص من جهة اخرى (٢٦).

— وقيل أيضاً في طبيعة امر النيابة انه لما كُن منطاً إصدار الامر بالإجراء التحفظى لحمالية الحيابة هو وقوع الجريمة وتوافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام فإنه يعتبر امراً قضائياً تصدره النيابة العامة في حدود الاختصاص المخول لها قانوناً وباعتبارها الامينة على الدعوى الجنائية ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن على هذا الامر او طلب وقف تنفيذه او التعويض (٢٧).

— والراى ان الامر الصادر من النيابة العامة بشأن الحيابة هو وكما جاء بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات عبارة عن إجراء تحفظى لحمالية الحيابة . ولما كلفت المذكرة الإيضاحية في شأن المادة ٣٧٣ مكرراً قد اوردت ان الإجراء التحفظى او التدبير الذى تتخذه النيابة العامة في هذا الصدد إنما هو إجراء او تدبير مؤقت . ومن ثم فإن مفاد ذلك ان امر النيابة بالتخاذ إجراء تحفظى لحمالية الحيابة في الأحوال التى يجوز لها ذلك ان هو إلا إجراء او تدبير مؤقت تآمر به النيابة مستندة في ذلك إلى نص قانونى . وبهذه المثابة فهو يندرج تحت الأعمال القضائية الموكولة إلى النيابة العامة .

١٤ - عرض الامر على القاضى الجزئى المختص وميعاده :

اوجب المشرع في نص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات في الحالات التى تآمر فيها النيابة بالتخاذ إجراء تحفظى لحمالية الحيابة ضرورة عرض الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص .

ومفاد هذا النص انه يجب على النيابة العامة ان تعرض الامر على القاضى الجزئى المختص خلال ثلاثة ايام وتحسب الايام الثلاثة من اليوم التالى لصدور الامر وفقاً للقواعد

(٢٥) الدكتور رموف عبيد في مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصرى الطبعة الخامسة عشر سنة ١٩٨٣ ص ٦٥ .

(٢٦) الدكتور محمد شتا ابو سعد البحث السابق ص ٥٩ .

(٢٧) الاستاذ إبراهيم السجملوى المرجع السابق ص ١٠٢ .

العلماء كما انه ليس هناك ثمة ما يمنع من عرض الامر على القاضي الجزئي في ذات يوم صدوره من النيابة .

— وعلى ذلك فإن المشروع قد اوجب على النيابة العلماء عرض الامر على قاضي الحيلزة وهذا العرض مقيد بشرطين الشرط الاول : ان يكون العرض في حالة إصدار الامر بالتخاذل الإجراء التحفظي لحملة الحيلزة وحدها سواء بتمكين الشكلى من العين محل النزاع او باستمرار حيلزة المشكو في حقه للعين محل النزاع وبمنع تعرض الغير له وعلى المتضرر اللجوء إلى المحكمة المدنية المختصة بالفصل في النزاع بحكم يحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، اما في حالة إصدار الامر بالحفظ او بالاوجه لإقامة الدعوى فلا تعرض الأوراق على قاضي الحيلزة لأنه لا يجوز له مراقبة النيابة في حفظها للمحضر لخروج ذلك عن دائرة اختصاصه .

والشرط الثاني : ان يكون العرض خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور امر النيابة بالتخاذل الإجراء التحفظي ووفقاً للقواعد العلماء لا يحسب يوم صدور الامر ويدخل في الحساب اليوم الاخير على انه إذا تصادف وكان اليوم الاخير عطلة رسمية امتد الميعاد إلى اول يوم عمل بعدها (المادتان ١٥/١ - ١٨٠٢ دفعات) (٢٨) .

١٥ - عدم عرض النيابة الامر في الميعاد واثار ذلك :

عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبت يعتبر الامر كان لم يكن إذا خولف الميعاد وعرض الامر على القاضي بعد ثلاثة ايام من تاريخ صدوره وفي هذه الحالة على القاضي التقرير في الأوراق باعتبار امر النيابة كان لم يكن لتعلق ذلك بالنظام العام .

— وفي ذلك قيل بأنه إذا عرض الامر على القاضي الجزئي المختص بعد مضي ثلاثة ايام كلن عليه ان يصدر قراره باعتبار امر النيابة كان لم يكن ويمتنع عليه بالتالي إصدار قرار بإجراء تحفظي بالنسبة لحملة الحيلزة (٢٩) ، كما قيل في ذلك أيضاً بأنه إذا لم تعرض النيابة الامر على القاضي المختص خلال ثلاثة ايام فإنها لا تملك عرضه عليه بعد ذلك لاي سبب لأنه كلن عليها ان تعرضه وهذا امر . وامر يفيد الوجوب والوجوب يفيد الفور لا التراخي وعلى ذلك فإنه إذا لم يعرض الامر على القاضي المختص خلال المدة المحددة عد ذلك الامر كان لم يكن (٣٠) .

(٢٨) الدكتور محمد المنجي المرجع السابق ص ٣٩٦ .

(٢٩) المستشار عز الدين الدناصوري والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٥ .

(٣٠) الدكتور محمد شتا ابو سعد البحث السابق ص ٧٨ .

وخلاصة ذلك أن الجزاء المقرر على تجاوز الميعاد سالف الذكر هو سقوط الأمر ولقد عبر المشرع باعتبار الأمر كان لم يكن ويترتب على ذلك زوال الأمر وزوال جميع الآثار التي ترتبت عليه . وهذا الجزاء يقع بقوة القانون أى بغير حاجة إلى حكم قضائى يقرره ويجوز لصاحب الشأن أن يتمسك باعتبار الأمر كان لم يكن أمام قاضى الحيازة عند عرض الأمر عليه بعد الميعاد فإن لم يعرض عليه الأمر مطلقاً كان لصاحب الشأن أن يلجأ إليه طالبا عرض الأمر عليه للحصول على قرار باعتباره كان لم يكن كما يجوز لصاحب الشأن أن يقيم اشكالا في التنفيذ للحصول على حكم بعد جواز التنفيذ ويجوز في كل الأحوال إقامة دعوى البطلان الأصلية استناداً إلى إنعدام القرار^(٣١) .

١٦ - هل يجوز للنيابة إصدار أمر جديد بعد اعتبار الأمر الأول كأن لم يكن ؟

إذا اعتبر أمر النيابة كان لم يكن امتنع عليها أن تصدر أمراً جديداً ما لم تتغير الظروف ان يطرا جديد لأن المشرع رتب جزاء على عدم عرض الأمر على القاضى هو اعتبار أمر النيابة كان لم يكن وهو أمر من النظام العام^(٣٢) وعلى ذلك فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تصدر أمراً جديداً بعد سقوط الأمر الأول واعتباره كان لم يكن وتعرضه على قاضى الحيازة في الميعاد المقرر قانوناً فالسقوط جزاء إجرائى يقع عند مخالفة أحكام القانون المتعلقة بالميعاد الذى يجب مباشرة العمل الإجرائى خلاله ويترتب على هذا الجزاء سقوط الحق في مباشرة هذا الإجراء بعد انقضاء الموعد المحدد لذلك قانوناً وغنى عن البيان أن تجديد أو إعادة الإجراء وفقاً للمادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون إلا في أحوال البطلان ، أما حين ينص المشرع على جزاء آخر خلاف البطلان تعين الالتزام بأحكام هذا الجزاء دون خلط بينها وبين أحكام البطلان^(٣٣) .

١٧ - هل يجوز التمسك باعتبار أمر النيابة كأن لم يكن أمام محكمة الجench ؟

ذهب رأى إلى أنه لا يجوز للمحكمة متى اقيمت الدعوى خلال الستين يوماً أن تفصل في أمر النيابة الذى اعتبر كان لم يكن لعدم عرضه على القاضى الجزئى خلال الثلاثة أيار الواردة بالنص^(٣٤) بينما ذهب رأى آخر إلى أنه يجوز لصاحب الشأن أن يدفع باعتبار الأمر كان لم يكن أمام محكمة الجench عند تصديها للفصل في الدعوى الجنائية^(٣٥) .

(٣١) الاستاذ إبراهيم السحمولى المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٣٢) المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكلز المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٣) الاستاذ إبراهيم السحمولى المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٣٤) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٥) الاستاذ إبراهيم السحمولى المرجع السابق ص ١٠٥ .

والرأى انه لا مجال للخلاف حول هذه المسألة إذ ان المحكمة الجنائية بصريح نص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات تختص بالنظر في قرار قاضى الحيازة حيث يتعين عليها ان تؤيده او تلغيه بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال ومن ثم فإن قاضى الحيازة هو مرحلة وسط بين امر النيابة والمحكمة الجنائية . وفي عدم عرض النيابة امرها على القاضى في الميعاد ما يترتب بحكم القانون اعتباره كأن لم يكن . الامر الذى يعنى ان النيابة قد صرفت النظر عن هذا الإجراء التحفظى . ومن ثم فلا مجال ولا محل للتمسك باعتباره كأن لم يكن أمام محكمة الجنج . ومحكمة الجنج لا تختص بالنظر في امر النيابة المتخذ بشأن الإجراء التحفظى عند نظر الدعوى الجنائية إلا إذا عرض على قاضى الحيازة .

١٨ - تراخى النيابة في عرض الامر :

السؤال المثار ماذا يفعل من صدر لصالحه امر النيابة ازاء تراخيها في عرض الامر على القاضى الجزئى قبل انتهاء المدة كان يمكث المحضر مثلاً إلى اليوم الاخير الامر الذى يخشى معه اعتباره كأن لم يكن ؟

قيل في ذلك بان لمن صدر لصالحه الامر ان يطلب عرضه على القاضى الجزئى ان استشير قرب فوات المدة دون ان تعرضه النيابة . ولا مانع ان يكون الطلب مقدماً للقاضى وعلى الاخر ان يلزم النيابة بعرض الامر عليه فوراً إن كل ذلك متاحاً قبل فوات المدة المقررة لعرض الامر عليه^(٣٦) .

ونحن نؤيد هذا الرأى ونضيف إليه انه في الحالة الاولى يجب ان يطلب من صدر لصالحه الامر ذلك من عضو النيابة الذى اصدره وإذا رفض وذلك فرض جدلى يندر بطبيعة الحال حدوثه فله ان يطلب ذلك من الدرجة الاعلى .

وفي الحالة الثانية يتعين ان يبين امر النيابة الصادر لصالحه وتاريخه ويؤشر القاضى على الطلب بعرضه مع المحضر الخاص في الميعاد المحدد وفي حالة صدور امر من النيابة بالحفظ فإنه لا يجوز للقاضى طلب المحضر لمراقبة تصرف النيابة في حفظها للمحضر لخروج ذلك من دائرة اختصاصه .

— وقد قيل بان تقديم الطلب في هذه الحالة قاطع لمدة الثلاثة ايام المحددة لعرض الأوراق على قاضى الحيازة وتبدأ المادة المخصصة لقاضى الحيازة لبحث الامر وإصداره في خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم الصادر لصالحه الامر هذا الطلب ويتعين على قاضى

(٣٦) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ٩٢

الحيازة ضم الاوراق ويصدر قراره فيها بتأييد قرار النيابة او تعديله او إلغائه كما إذا كانت النيابة هي التي عرضت عليه الامر^(٣٧) .

— ويؤخذ على هذا الراى انه يتعارض مع صراحة نص المادة ٣٧٣ مكرراً والتي حددت ميعداً زمنياً للنيابة تعرض فيه الامر على القاضى وهو ثلاثة ايام والا اعتبر امرها كان لم يكن .

هـ ويرى الدكتور محمد شتا ان سعد ان لجوء من صدر لصالحه قرار النيابة للقاضى غير مجد عملاً لأن النيابة العامة تملك حق إهدار قرار القاضى فور صدوره وذلك بحفظ الاوراق او بالتقرير فيها بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية او بجعله كان لم يكن وذلك بتفويت ميعد الستين يوماً التى يلزم رفع الدعوى الجنائية خلالها الامر الذى يعنى ان لجوء من صدر لصالحه القرار ليس امراً مجدياً على الصعيد العملى والاخرى ان توجه الاقتراحات لتعديل النص وإنشاء النيابة المدنية بدلاً من هذا الآراء الجزئية - رغم روعتها وعدالتها - تقف عاجزة عن تحقيق غايتها امام النص وصراحة عبارته^(٣٨) .

١٩ - سلطة قضى الحيازة :

عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإن امر النيابة باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة يعرض خلاف ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بإلغائه والهدف من ذلك وكما جاء بالمذكرة الايضاحية للمادة ٣٧٣ مكرراً هو عدم ترك الامر للنيابة العامة لتفصل وحدها فى مسائل النزاع على الحيازة المدنية بعد ان كشف العمل عن ان العديد من الافراد عمدوا بسوء قصد إلى اساليب ملتوية والتحليل على احكام القانون لعرقلة التصرف فى الدعوى بنية استقرار الغصب الذى صدر منهم على نحو يتعذر تداركه او إصلاحه فيما بعد لذلك فقد تضمنت هذه المادة النص على ان الاجراء التحفظى او التدبير الذى تتخذه النيابة العامة فى هذا الصدد إنما هو إجراء او تدبير مؤقت يجب عليها عرضه خلال امد وجيز على القاضى الجزئى المختص لإصدار قراره بتأييده او بتعديله او بإلغائه .

— وبهذا تضاف هذه الصلاحية إلى مهمة القاضى الجزئى فى امور التعرض للحيازة المكونة للجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ عقوبات ، وما بعدها وهو مفهوم جديد يقصدى لهذه النزاعات يعالجها تشريعياً لأول مرة بصفة واضحة .

(٣٧) المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٥ .

(٣٨) الدكتور محمد شتا ابو سعد - المرجع السابق - منزععات الحيازة - طبعة ١٩٨٨ ص ٢٢٧ .

— وقضى الحيازة له حق فحص وتمحيص المنزعة من أساسها وذلك اخذاً من ظاهر الأوراق والمستندات إلا أن ذلك توصلاً منه إلى الأجر من الخصوم بحماية حيازته الفعلية ومدى تناسب الإجراء الوقتي المتخذ بغية حماية هذه الحيازة . وبعبارة أخرى توصلاً منه لتحديد ما إذا كان الإجراء التحفظي الذي أمرت به النيابة لحماية الحيازة متناسباً مع ما توافر لديها من الأدلة الكافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع عشر من قانون العقوبات والخاص بانتهاك حرمة ملك الغير ومتسقاً مع ما تشير إليه الأوراق في ظاهرها عن له الحيازة الفعلية لمحل النزاع من عدمه . وبعد ذلك الفحص يصدر قراراً مسبباً خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييد أمر النيابة أو بتعديله أو بإلغائه وهو في ذلك لا يستطيع أن يواجه النيابة العامة إلى كيفية تقديرها للدليل إذ أنه ليس سلطة رئسية لها كما وأنه ليس محكمة جنائية تنظر التهم المنسوبة للمتهم وتراقب مدى صحة الاتهام المنسوب من عدمه .

— وعلى ذلك فإن القاضي الجزئي المختص (قاضي الحيازة) يصدر قراره بتأييد أمر النيابة أو تعديله أو إلغائه دون مساس منه بالناحية الجنائية وعندما يصدر قراره بإلغاء أمر النيابة بشأن الإجراء التحفظي فإنه يكتفي بإلغاء الأمر وإعادة الأوراق للنسبة للتصرف ولا يستطيع أن يأمرها بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وحفظها إدارياً . إذ أن ذلك شأن النيابة وحدها فقد ترى مع ذلك إقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم الذي توافرت في شأنه الأدلة الكافية على ارتكاب إحدى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير .

وقد يجد في الأمر جديد يستدعي منها إصدار أمر آخر تحمي به الحيازة ، وفي هذه الحالة تعود عرضه مرة أخرى على القاضي الجزئي المختص (قاضي الحيازة) .

وقد ذهب رأي إلى أن مفاد صياغة المادة أن القاضي يصدر قراره في غير جلسة ، وفي غير علانية أي أنه لا يدعوا الخصوم للمثول ، ولا يجوز له ذلك ، ويجب لطرفي الخصومة أن يقدموا له ما شاعوا من مستندات أو مذكرات وعليه أن يصدر قراره في أي وقت خلال الثلاثة أيام منذ عرض الأوراق عليهم (٣٩) .

والرأي أنه وإن كان صحيحاً أن القاضي الجزئي المختص لا يدعوا الخصوم للمثول أمامه إلا أنه عملاً لا تثريب عليه أن هو استمع إلى وجهة نظر كل منهم ودفاعه عند عرض الأمر عليه وحضورهم إذ الغالب عملاً أن طرفي الخصومة يتقرب كل منهما عرض الأمر على القاضي ، كما يجوز أن يسمح بتقديم مذكرات ومستندات تتعلق بالإجراء التحفظي الذي أمرت به النيابة ، وذلك كله مشروطاً بأن يصدر قراره في خلال الأيام الثلاثة التالية لعرض الأمر عليه .

(٣٩) المستشار مصطفى الشاذلي المرجع السابق ص ٥٩٢ .

— وقيل في ذلك بأن للقاضي الجزئي المختص عند عرض امر النيابة العامة ان يمحس الواقعة للتعرف على الحائز الفعل للعقل ، توصلًا للإستيناق من وقوع الجريمة ، وله ان يبحث مدى كلفة الدلائل على جدية الاتهام كما يجوز له ان يندب النيابة العامة - او ان يقوم بنفسه - باستيفاء الاوراق بسماع شاهد او بإجراء معاينة او بطلب مستندات فلايس في القانون ما يحرمه من ذلك سعياً إلى الحقيقة على ان يلتزم في كل الاحوال عند إصداره لقراره بموعد الثلاثة ايام المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات وإلا اعتبر هذا القرار كان لم يكن (٤٠) .

٢٠ - طبيعة قرار قاضي الحيابة وحدوده :

اختلف الراى حول طبيعة قرار قاضي الحيابة وحدود اختصاصه فذهب راي إلى انه وفقاً للنص فإن للقاضي الجزئي ان يؤيد امر النيابة او يعدله او يلغيه وهو في هذا المجال يراقب النيابة فيما توافر في الاوراق من ادلة كلفة على وقوع الجريمة فقط اى ان بحثه يجب الا يجاوز ذلك إلى المساس باصل الحق اى ان لا ينصب نفسه قاضياً في النزاع بل عليه حماية الحيابة المستقرة قبل النزاع ومتعرضت له من اعتداء على ضوء النصوص التجريبية وذلك باعتبار ان قراره مؤقت إلى حين نظر النزاع امام القضاء المدني بطريقة تكفل لكل ذى حق الوصول إلى حقه دون تطلحن يصل إلى مرتبة الجريمة (٤١) .

— بينما ذهب راي آخر إلى ان عرض الامر على القاضي الجزئي لا يغير من طبيعته كعمل قضائي ولا يغير في موضوعه كإجراء تحفظي او تدبير وقتي ولا يغير من تكييفه القانوني كامر من اوامر التحقيق فالقاضي الجزئي إنما يتصدى لذلك الامر بوصفه هو ايضاً سلطة تحقيق مكتملة لجهة التحقيق الاصلية - النيابة العامة - ومن ثم فإن القرار الصادر منه لا يخرج عن كونه هو الآخر من اوامر التحقيق إشتراطيه القانون ان يكون مسبباً ولم ينظم طريقاً للطعن عليه ، ولذا فإنه لا يجوز استئنائه ولا يلزم إعلانه لذوى الشأن - عند صدوره في غيبتهم - (٤٢) .

— وذهب راي ثالث إلى ان القرار الذي يصدره القاضي الجزئي في الميعاد المذكور يعتبر امراً ولائياً فيخضع للقواعد العامة للأوامر الولاية فيما لم يرد فيه نص استثنائي مخالف ولذلك فإن هذا القرار الولاى يتعين ان يكون سبباً اعمالاً لنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات (وذلك استثناء من الاحكام العامة في الاوامر على العرائض) ، ولكنه من ناحية اخرى

(٤٠) الأستاذ إبراهيم السحماوى المرجع السابق ص ١٠٩

(٤١) المستشار مصطفى الشاذلى المرجع السابق ص ٥٩٣

(٤٢) الأستاذ إبراهيم السحماوى المرجع السابق ص ١٠٧ وما بعدها

يعتبر مشمولاً بالإنفاذ المعجل بقوة القانون دون طلب من النيابة العامة (وذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الأوامر الولائية) ، كما أن التظلم منه لا يوقف تنفيذه ما لم يحكم عند نظر التظلم بوقف التنفيذ ، كما أن هذا القرار ليست له حجية إنما الحكم الذي يصدر في التظلم منه هو الذي له حجية ، وكل ذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الأوامر على العرائض (١٣) .

— وقريب من ذلك قيل بأن قرار القاضي الجزئي هو أمر ولائي يصدر منه بصفته قاضي جنائي ذلك أن قراره يصدر بمناسبة قيام دلائل على جدية وقوع جريمة وبناء على طلب من النيابة باعتبارها صاحبة الدعوى العمومية ، كما أن إجراءات إصدار هذا القرار نظمها قانون العقوبات ولا يخرجها عن هذا المفهوم أن المشرع خصه بمواعيد معينة ورتب عليه نتيجة خاصة قد لا تكون لغيره من الأوامر الولائية بأن اشترط تسببه وجعل الطعن عليه أمام قاضي الجناح فهو أمر ولائي لأنه يصدر في غيبة الخصوم دون أن تنعقد خصومه (١٤) .

— وذهب رأي رابع إلى أن قرار قاضي الحيابة هو بمثابة حكم مستعجل شأنه شأن الأحكام المستعجلة الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة سواء بسواء تأسيساً على أن العبرة في تحديد طبيعة التصرف لا تكون بالوقوف عن ظاهر اللفظ الوارد بالنص ، وإنما تكون بالرجوع إلى حقيقته ومقوماته وحقيقة التصرف الذي يصدر من قاضي الحيابة أنه تتوافر فيه مقومات الحكم المستعجل وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن التصرف يصدر من القاضي المدني وهو القاضي الجزئي المختص بالمحكمة الجزئية المدنية أي قاضي الحيابة .

٢ - إن التصرف يصدر في مسألة مدنية وهي الرقابة القضائية على أمر النيابة بالتخاذ وتحفظي لحماية الحيابة .

٣ - إن التصرف يصدر من قاضي الحيابة بمقتضى وظيفته القضائية .

٤ - إن التصرف يحسم الخصومة بصفة مؤقتة بين الطرفين المتنازعين على الحيابة .

٥ - إن التصرف لا ينشئ مركزاً قانونياً جديداً ، وإنما هو يحمي الحيابة الظاهرة قبل ميلاد النزاع ونقض الاشتباك بين الطرفين المتنازعين على الحيابة حتى لا يسود شريعة الغلب ويغتصب صاحب الساعد القوي حقوق صاحب الساعد الضعيف ويؤدي النزاع بينهما إلى ارتكاب الجريمة فيختل الأمن العام والسكينة العامة في المجتمع مع ترك أصل الحق لكي يناضل فيه ذووه أمام المحكمة المدنية المختصة بالفصل في النزاع بحكم قضائي يحوز حجية الشيء المحكوم عليه (١٥) .

(١٣) المستشارين محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد لاروق راتب في قضاء الأمور المستعجلة الطبعة السابعة الجزء الأول ص ٢٧٨ .

(١٤) المستشار عز الدين الديناصوري والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٦ .

(١٥) الدكتور محمد المنجي المرجع السابق ص ٤٠٣ وما بعدها .

— وقريب من ذلك قيل بان الإجراءات التى تتناولها المادة أنهى البيان منبة الصلة بآية صورة للأمر الولائى حتى ان المشرع يستعمل عبارة « تآمر النيابة العامة باتخاذ إجراء تحفظى لجمعية الحيازة » والمراد بالقاضى الجزئى المختص . الذى اشارت إليه المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات . هو القاضى المدنى وآية هذا انه يفصل فى شأن إجراء تحفظى خاص بالحيازة وهى مسألة مدنية وهو فى هذا يقوم بمهمة ذات طبيعة خاصة تجعلها قريبة الشبه بمهمة قاضى الأمور المستعجلة . ولا ينبغى بعد هذا إلا اعتبار القرار الصادر من القاضى الجزئى المختص (قاضى الحيازة) حكماً بصرف النظر عن استعمال لفظ القرار ، وآية ذلك انه يصدر من القاضى الجزئى المختص ويفصل بصفة وقتية فى مسألة معينة بين خصوم معينين ويحرر القاضى للقرار الصادر منه اسبباً بصحيح نص القانون (٤٦) .

— وفى ذلك أيضاً قيل بان قرار القاضى المسبب ليس أمراً ولا ثباتاً وبوجه خاص فإنه ليس أمراً على عريضة ولكنه قرار مسبب مقصود المضمون والآثر له طبيعة وقتية ويخضع بدوره لرقابة المحكمة الجنائية المختصة ويتسم بكونه مجرد قرار عرض دون ان يكون قرار دعوى وينطوى على صيغة قضائية .

والصفة القضائية فيه تنبثق من ان القرار ليس مجرد امر ولائى متنازع فى طبيعته ذلك انه يصدر من قاضى مختص كما يقول النص أى من قاضى مختص بنظر الحيازة . ويتظلم من قراره إلى شخص آخر سواء هو القاضى المختص بنظر الدعوى الجنائية وتملك النيابة العامة بجانب المتهم والمدعى بالحقوق المدنية حق طلب الفصل فيه من القاضى الجنائى ، وهذا تظلم من نوع خاص فى قرار قضائى من نوع خاص يلتقى مع القرار الولائى فى انه يصدر دون منازعة وفى غيبة الخصوم ويختلف عنه فيما سبق بيانه ويختلف عن الحكم القضائى فى مقومات كل منهما ، ولكنه يلتقى معه فى شق منه يتعلق بالفصل فى نزاع حتى وإن لم يكن ذلك النزاع قد صار مكتسباً ثوب الخصومة إذ يكفي ان يعرض من النيابة العامة الممثلة للمصالح العامة والحامية للآمن والاستقرار فى المجتمع (٤٧) .

— والراى ان قرار قاضى الحيازة ما هو إلا قرار قضائى ذو طبيعة خاصة ولا يمكن باى حال ان يكون أمراً ولا ثباتاً لاختلاف التنظيم القانونى لكل منهما . وقرار قاضى الحيازة يستند إلى نص قانونى خاص ، ومن ثم فإنه يتعين الا يخرج عن مضمون ذلك النص القانونى الذى انشا ذلك النظام دون محاولة لاختصاصه للقواعد العامة والا انتفت الحكمة من استحداث ذلك النص الجديد .

(٤٦) الدكتور حسن صديق المصطفى فى مذكرة مقدمة منه فى الاشكال رقم ١٩٨٢/٥٢٢ تنفيذ الاسكندرية جلسة

١٩٨٤/٦/٢٤ ومضار إليه فى مؤلفه الدكتور محمد المنجى سلف الذكر هامش ص ٤٠٤ .

(٤٧) الدكتور محمد شتا ابوسعد البحث السابق ص ٩٧ وما بعدها

٢١ - ضرورة تسبب قرار القاضي الجزئي :

وفقاً لنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإنه يلزم ان يصدر القاضي الجزئي المختص قراراً مسبباً خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييد امر النيابة او بتعديله او بإلغائه .

— وعلى ذلك فإنه يتعين ان يكون قرار القاضي مسبباً في اى من الحالات الثلاثة سالفه الذكر وهي التأييد او التعديل او إلغاء .

— والمراد بتسبب قرار قاضي الحيلزة ببيان الاسناد والحجج المبني عليها القرار والمنتجة فيما انتهى إليه سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، فالقاضي مكلف أولاً بمستظهر توافر شرطي تدخل النيابة العامة وهما ان تكون هناك جريمة من جرائم الحيلزة ، وان تكون الدلائل كافية على جدية الاتهام وبيان مراعاة النيابة العامة للميعاد القانوني لعرض الامر خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره والقاضي مكلف ثانياً بتقدير مدى ملائمة الاجراء التحفظي الصادر من النيابة العامة لحماية الحيلزة ، والقاضي مكلف ثالثاً باعمال سلطاته الثلاث بين التأييد او التعديل او الالغاء لامر النيابة (٤٨) .

— كما قيل في ذلك بانه يجب ان يكون قرار القاضي الجزئي مسبباً والا كمن باطلاً ويجب ان يشتمل التسبب على الوقائع ودفاع الخصوم والدلائل الكافية على جدية الاتهام وعلى ان الحيلزة الفعلية للمجنى عليه وان المتهم حاول سلبها بالقوة او بداء منه مما يفيد ان في نيته استعمالها (٤٩) .

— وخلو القرار من التسبب يترتب عليه بطلانه ويكون لمن صدر ضده القرار التمسك بذلك البطلان امام المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى الجنائية او لنزاع الحيلزة .

— وعموماً فإن بطلان قرار قاضي الحيلزة لعدم تسببه ليس متعلقاً بالنظام العام بل يجب التمسك به .

وقد ذهب رأي إلى انه يترتب على صدور قرار القاضي الجزئي دون اسباب بطلانه وعدم الاعتداد به ويتحقق بذلك امر النيابة العامة حتى الفصل في النزاع الخاص بالحيلزة مدنياً . بمعنى ان امر النيابة يستمر ببطلان قرار القاضي الجزئي تحقيقاً لهدف الشروع (٥٠) ، وقيل رداً على هذا الرأي انه يغفل قاعدة اصولية مؤداها ان البطلان لا يترتب اثره إلا متى تقرر بحكم . باعتبار ان النظم القانونية في المجتمع المتمدين ترفض حصول

(٤٨) الدكتور محمد المنجي المرجع السابق ص ١٠٢

(٤٩) المستشار عز الدين الدناصوري والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٥

(٥٠) المستشار مصطفى الشاذلي المرجع السابق ص ٩٢

الفرد على حقه دون الالتجاء إلى القضاء ، كما أن هذا الرأي يصطدم بما ورد بالمادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات من أن أمر النيابة يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتأيد بقرار القاضي الجزئي في الميعاد المقرر قانوناً بما يسوغ معه القول بعدم الاعتداء بذلك القرار الأخير عند بطلانه وتحصن أمر النيابة تبعاً لذلك (٥١) .

والرأي أن قرار قاضي الحيلزة هو الذي ينفذ حتى ولو كان باطلاً لعدم تسببيه إذ أن ذلك البطلان وكما سلف ليس من النظام العام بل يجب على المتضرر أن يتمسك به أمام المحكمة عند نظرها للدعوى الجنائية فمثلاً لو أصدرت النيابة أمراً بالتمكين ثم أصدر القاضي قراراً غير مسبباً بتعديله أو بإلغائه ، ففي هذه الحالة ولو أن قرار القاضي شل به البطلان لعدم تسببيه إلا أن هذا البطلان لا يصل به إلى حد الانعدام ، ولكنه يكون قراراً نالغذاً حتى ولو كان باطلاً إلى أن تفصل المحكمة الجنائية في نزاع الحيلزة . فإذا ما أيدت القرار فيما اتخذه من إجراء وقتي بشأن الحيلزة زال ما لحق به من بطلان إذ قد يكون قرار القاضي حتى ولو لم يكن مسبباً قد جاء متطابقاً مع ما تراه المحكمة الجنائية بخصوص النزاع على الحيلزة . وفي هذه الحالة فلا حرج على المحكمة من تأييده تحقيقاً لهدف الشارع حتى يفصل في أصل الحق .

وتفصيل ذلك أنه ليس للمحكمة الجنائية سوى إما تأييد قرار قاضي الحيلزة أو إلغائه فما الحل فيما لو رأت المحكمة تأييد القرار ولكن القرار غير مسبباً ؟ في هذه الحالة يصبح التمسك بالبطلان عديم الجدوى وغير محقق لهدف الشارع . وطالما أنه لا حكم بدون أسباب ومن ثم فإن حكم المحكمة الجنائية في مسألة الحيلزة لا بد وأن يكون مسبباً وفي ذلك ما يحقق هدف الشارع من التسبيب . فضلاً عن أن الأمر أو الحكم يشترط لكليهما ألا يمس أصل الحق ، ومن ثم فكلاهما بإجراء وقتي حتى يفصل في أصل النزاع المدني بحكم قاطع وفصل فيه ومن ثم فإن التمسك ببطلان قرار القاضي في هذا الحالة لعدم تسببيه يصبح غير ذات محل . أما إذا رأت المحكمة الجنائية إلغاء القرار قد انتهى أثره بإلغاء .

٢٢ - ميعاد صدور قرار القاضي الجزئي المختص :

نصت المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات في طريقها الأولى (.. على أن يعرض هذا الأمر ، أمر النيابة ، خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه) . ومن ثم فإن القانون قد ألزم القاضي الجزئي بأن يصدر قراره في خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه . وتحسب الأيام الثلاثة بدءاً

(٥١) الأستاذ إبراهيم السحملي المرجع السابق ص ١١٣

من اليوم التالى لتاريخ عرض الأوراق عليه . وهذا الميعاد ناقص يجب اتخاذ القرار فى خلاله وينتهى بانتهااء اليوم الاخير ، وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها .

— ومفاد ذلك ان حساب مدة الثلاثة ايام يكون وفقاً للقواعد العامة فيبدأ حسابها من اليوم التالى لتاريخ عرض امر النيابة عليه ويدخل فى الحساب اليوم الاخير على انه إذا تصادف وكن اليوم الاخير عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها (المادتان ١٥/١ — ١٨ ، ٢ من المجلات (٥٢) .

٢٣ - اعتبار امر النيابة كان لم يكن :

عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإن امر النيابة باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيلزة يعتبر كان لم يكن فى ثلاث حالات :

الحالة الاولى : إذا لم تقم النيابة بعرض امرها خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص أى إذا عرضته بعد مرور ثلاثة ايام تبدأ من اليوم التالى لصدور امر النيابة . مع ملاحظة وكما سبق انه إذا صادف اليوم الاخير عطلة رسمية امتد الميعاد إلى اليوم التالى لانقضاء العطلة . وفى هذه الحالة يتعين على القاضى الجزئى المختص (قاضى الحيلزة) التقرير فى الأوراق باعتبار امر النيابة كان لم يكن ولا يتصدى لبحث الإجراء المتخذ لى يصل إلى تاييده او تعديله او إلغائه لأن امر النيابة والحل كذلك يعتبر كان لم يكن ولا يجوز للنسبة العامة ان تصدر امراً جديداً - بعد سقوط الامر الاول واعتباره كان لم يكن - وتعرضه على قاضى الحيلزة فى الميعاد المقرر قانوناً (٣٥) ، وذلك ان السقوط هو جزاء إجرائى ينصب على حق معين للخصم فى مباشرة الإجراء لمخالفة احكام القانون المتعلقة بالميعاد الذى يجب ان يبشر خلاله الإجراء ، ولذلك فإن السقوط يترتب عليه سقوط الحق فى مباشرة الإجراء لانقضاء الموعد المحدد لذلك قانوناً (٥٤) ، والسقوط يتم بقوة القانون .

وفى ذلك يختلف السقوط عن البطلان إذ السقوط يرد على الحق فى مباشرة العمل الإجرائى بينما ترد البطلان عن العمل الإجرائى ذاته ، كما وانه يجوز تجديد الإجراء الباطل ، اما فى السقوط فإنه يفترض انقضاء الحق فى مباشرة العمل مما يتعذر معه تحديده . واخيراً فإن البطلان لا يفتج اثره إلا إذا تقرر بحكم بخلاف السقوط فإنه يتم بقوة القانون (٥٥) .

(٥٢) الدكتور محمد المنجى المرجع السابق ص ٤٠١ .

(٥٣) الأستاذ إبراهيم السحملوى المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٥٤) الدكتور حسن علام فى قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالملحة واحكام النقص طبعة ١٩٨٠ ص ١٠٠١ .

(٥٥) الدكتور احمد فتحى سرور فى الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٥٥١ .

— ويلاحظ في ذلك انه إذا اعتبر امر النيابة كان لم يكن امتنع عليها ان تصدر امراً جديداً ما لم تتغير الظروف او ان يطرا جديد لأن المشرع رتب جزاء على عدم عرض الامر على القاضي هو اعتبار امر النيابة كان لم يكن وهو امر من النظام العام (٥٦).

الحالة الثانية : إذا رأت النيابة بعد إصدار امرها ودون ان تجرى تحقيقات في الموضوع حفظ الاوراق وذلك قبل ان تعرض الامر على القاضي الجزئي .

الحالة الثالثة : إذا قامت النيابة بالتحقيق بنفسها وبعد إصدار امرها بالتخاذ إجراء وقتي رأت ان تقرر في الاوراق بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

٢٤ - اعتبار قرار القاضي كان لم يكن :

عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات يعتبر قرار القاضي المختص بشأن تأييد امر النيابة في الإجراء التحفظي اللازم لحماية الحياة او بتعديله كان لم يكن وذلك ايضاً في حالات ثلاثة :

الحالة الاولى : إذا صدر قرار قاضي الحياة المختص بعد ثلاثة ايام من عرض الاوراق عليه اي بعد فوات المدة المحددة له .

الحالة الثانية : إذا امرت النيابة بعد صدور قرار القاضي بحفظ الاوراق دون تحقيق منها في الموضوع .

الحالة الثالثة : إذا قررت النيابة بعد صدور القاضي بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وذلك بالطبع بعد تحقيق بمعرفتها او إذا كانت قد اجرت تحقيقاً بمعرفتها في اي مرحلة من المراحل .

— ويجوز لمن صدر ضده الامر ان يستشكل فيه عند تنفيذه مؤسساً اشكاليه على مخالفة القرار للمواعيد المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكرر عقوبات . وذلك عند من يجيزون الاستشكل فيه .

ويجب على قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للامور المستعجلة على ما سوف ياتي تفصيلاً القضاء بوقف تنفيذ قرار القاضي الجزئي المختص (قاضي الحياة) ، إذا ما استبان له جدية مخالفته للمواعيد المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات وليس في ذلك ثمة مسلسل بالقرار لانعدامه أصلاً إذ هو بنص المادة يعتبر كان لم يكن .

ويلاحظ ان تنفيذ امر النيابة العامة في شأن الإجراء الوقتي المتخذ بالنسبة لنزاع

(٥٦) المستشار عز الدين الدناصوري والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٤

الحيازة مرتبطة بتأييده من القاضى الجزئى المختص ، اما إذا قرر القاضى تعديل امر النيابة فإن القرار المعدل لأمر النيابة هو القابل للتنفيذ .

٢٥ - من هو القاضى الجزئى المختص (قاضى الحيازة) :

عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإنه يجب عرض أمر النيابة باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة على القاضى الجزئى المختص .

وبين من ذلك ان المشرع قد انشا الاول مرة نظام قاضى الحيازة حيث جرى العمل على تسمية القاضى الجزئى المختص بنظر الإجراء التحفظى الصادر من النيابة العامة فى منازعات الحيازة الجنائية بقاضى الحيازة وعلى ذلك فيجب على النيابة الجزئية المختصة محلياً ونوعياً بعد الامر بالإجراء التحفظى ان تقوم بعرضه على القاضى الجزئى بالمحكمة الجزئية التى تقع فى دائرتها تلك النيابة أى على قاضى الحيازة ويلاحظ انه بعد صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى استحدث نظام قاضى الحيازة فقد انتدبت المحاكم الابتدائية بعض القضاة والرؤساء بها لنظر منازعات وحددت لكم منهم اختصاصه المحلى ، وكذلك نظر الاوامر الصادرة من النيابة الكلية كل فى دائرة الاختصاص المنتدب للعمل فيها (٥٧) .

وقد قيل بأن المقصود بتعبير القاضى المختص هو القاضى الجزئى المدنى الذى ترفع إليه النيابة امرها المنطوى على الإجراء التحفظى الذى اتخذته لحماية الحيازة ليصدر قراراً مسبباً بشأن خلال ثلاثة ايام من عرض الأوراق عليه ، إما بتأييده وإما بتعديله . وذلك لأنه هو الذى يملك إصدار قرار يقتضى بحث مسألة مدنية بحتة هى مدى ثبوت الحيازة الفعلية لواقع اليد الظاهر . وعليه فإن قاضى الحيازة يصبح مجرد قاضى قرار وليس قاضى حكم لأنه لا يفصل فى نزاع مقرون بخصومة وفى حضور نوى شأن وإنما يقرر على ظهر المحضر المعروض عليه ان امر النيابة سليم كلياً فيؤيده او سنده كلياً فيلغيه او يتعلق الحق فيه بشخص ثالث او ان الامر سليم فى شق منه فيعدله (٥٨) .

هذا وقد اصدر السيد المستشار النائب العام فى ٢٨ / ٤ / ١٩٨٢ الكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ ، ونص فيه على ان تعرض الأوراق بالامر الصادر من النيابة العامة خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره على القاضى الجزئى المختص ليصدر قراراً مسبباً خلال ثلاثة ايام على الأكثر بتأييده او تعديله او إلغاء أمر النيابة العامة .

(٥٧) الدكتور محمد المنجى المرجع السابق ص ٣٩٤

(٥٨) الدكتور محمد شتا ابوسعد البحث السابق ص ٨٧ بمجلة القضاة عدد يوليو ديسمبر ١٩٨٤ - وذات الراى أيضاً لورده فى مؤلفه منازعات الحيازة الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ١٥٥ ومبجدها

٢٦ - حجية قرار قاضي الحيلزة :

لا شك انه عملاً بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات فإن قرار القاضي الجزئي المختص (قاضي الحيلزة) ذو حجية موقوتة تستمر إلى حين عرض الأمر على المحكمة الجنائية عند نظرها للدعوى الجنائية حيث تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن بتأييد القرار او إلغائه .

— وعلى ذلك فإن قرار القاضي الجزئي هو قرار قلق معلق على احترام المواعيد اللازم صدوره فيه وعلى نتيجة تصرف النيابة في الدعوى وعلى تحريك الدعوى الجنائية بواسطة النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية خلال الاجل الذى نصت عليه المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات (٥٩) .

— وقيل في ذلك بان قرار قاضي الحيلزة هو بمثابة حكم مستعجل شأنه شأن الاحكام المستعجلة الصادرة من قاضي الامور المستعجلة سواء بسواء تأسيساً على ان العبرة في تحديد طبيعة التصرف لا تكون بالوقوف عند ظاهر اللفظ الوارد بالنص ، وإنما تكون بالرجوع إلى حقيقته ومقوماته وحقيقة التصرف الذى يصدر من قاضي الحيلزة انه تتوافر فيه مقومات الحكم المستعجل وعلى ذلك فإن طبيعة قرار قاضي الحيلزة تتحدد في الآتى :

١ - انه حكم وقتى بطبيعته يقصد به رد العدوان البلى للوهلة الاولى من احد الطرفين المتنازعين على الحيلزة او يمنع التعرض بغير حق البلى للوهلة الاولى من احدهما على الآخر .

٢ - انه يصدر بعد تحسس ظاهر الاوراق لما يحتمل لأول نظرة ان يكون هو وجه الصواب في النزاع على الحيلزة المعروض على قاضي الحيلزة .

٣ - انه ذو حجية وقتية تلغى الطرفين المتنازعين على الحيلزة إلا إذا حصل تغيير في الوقائع المدنية او في المراكز القانونية للطرفين او لاحدهما .

٤ - انه لا يمس اصل الحق بل يتركه لكى يناضل فيه ذويه امام المحكمة المدنية المختصة بالفصل في النزاع بحكم قضائى يجوز حجية الشيء المحكوم فيه (٦٠) .

٢٧ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر النزاع :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات على انه ، يجب رفع الدعوى الجنائية

(٥٩) المستشار عز الدين الناصورى والاستاذ احمد عكاز المرجع السابق ص ٩٦

(٦٠) الدكتور محمد المنجى المرجع السابق ص ٤٠٥ وما بعدها .

خلال ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفضل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع ذوي الشأن بتأييد القرار او بإلغائه ، وذلك كله دون مساس باصل الحق .

وملأ ذلك انه ضماناً لسرعة التصرف في الدعوى والفصل فيها فقد اوجبت المادة على النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار إذا رأت اتخاذ هذا الإجراء وروعى في تقرير هذه المدة انها كافية لكى تنتهى النيابة العامة من تحقيق الواقعة برمتها والإلمام بعناصرها والتصرف فيها . على الا تزيد تلك المدة عن ستين يوماً من تاريخ صدور القرار (قرار القاضى) حتى توضع الامور في نصابها وتستقر اوضاع الخصوم في اقرب وقت وكلما امكن ذلك . وإذا ظل النزاع على الحيازة قائماً إلى حين الفصل في الدعوى فقد استطرد النص إلى انه إذا ما طلبت النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوي الشأن فإن المحكمة عليها ان تفصل في هذا النزاع إما بتأييد القرار السابق صدوره من القاضى او إلغائه على ضوء ما يتكشف لها خلال نظر الدعوى من وقائع . ولما كان قرار القاضى المشار إليه هو بصريح لفظه إجراء تحفظى وتدبير وقتى فإن فصل المحكمة باستمرار سريانه او إلغائه لا يغير من طبيعة اعتباره إجراء وقتياً يصون الحيازة المادية المستهدفة بالحملة الجنائية في المواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها دون ان يتولد من ذلك للخصوم مراكز قانونية تمس اصل الحق (٦١) .

ولا يترتب على فوات ميعاد الستين يوماً تقادم الدعوى الجنائية فللنيابة ان تقيمها وفقاً للقاعدة العامة وقبل فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

— ولكن في تلك الحالة يمتنع على المحكمة ان تتصدى لقرار القاضى الجزئى الذى اعتبر كان لم يكن بعدم إقلمة الدعوى الجنائية في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات

وخلاصة ذلك انه لا بد من رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار قاضى الحيازة بحسب من اليوم التالى لتاريخ صدوره وتحكم المحكمة الجنائية في نزاع الحيازة بناء على طلب النيابة العامة او بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوي الشأن إما بتأييد القرار او بإلغائه

(٦١) المنكرة الإيضاحية

وليس للمحكمة إذن سلطة تعديل القرار إما التأييد وإما الإلغاء ويكون ذلك كله دون مساس بأصل الحق الذي يبقى سليماً لذوى الشأن يتناضلون فيه أمام قضاء الموضوع إذ شاعوا وأرادوا .

وفصل محكمة الجنح في النزاع الخاص بالإجراء التحفظي بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم يصدر بحكم مسبب ويكون من حق النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم استئنائه حسب الأحوال وبالإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة وخلال المدة التي حددها قانون الإجراءات الجنائية (٦٢) .

— وقد قيل في ذلك بأن طلب الفصل في النزاع يجب أن يثار من قبل واحد من ثلاثة .

(أ) النيابة العامة : فمن المصلحة العامة أن تراقب النيابة العامة مدى اتساق قرار القاضي المختص مع أمرها فقد يعدل القاضي المختص أمرها أو يلغيه وترى أن ثبوت الدعوى يقتضى استمرار أمرها الأول دون تعديل أو إلغاء ، وفي هذه الحالة يجب على النيابة أن تطلب من المحكمة الجنائية الفصل في المسألة المدنية المتعلقة بالنزاع أو بالأحرى المتمثلة في القرار الذي لا ترضيه .

(ب) المتهم : من البديهي أن المتهم سيصارع كثيراً في سبيل إثبات أنه حائز وأنه الذي يستحق الحماية بقرار من المحكمة فإذا كانت النيابة قد حمت المجنى عليه بأمرها وأيده القاضي المدني المختص كلية أو في شق منه فإن المتهم يكون صاحب مصلحة في أن يلغى القاضي الجنائي ذلك القرار . فتظلمه يتمثل إذن فيما يطلبه إلى القاضي من حيلزته التي يدعيها . ومن حق المتهم أن يطلب استمرار حمايته أي تأييد قرار القاضي المدني المختص إذا كان هذا الأخير قد أصدر قراراً لصالحه ولم يرتضيه المجنى عليه أو النيابة العامة .

(ج) المدعى بالحقوق المدنية : المدعى بالحقوق المدنية هو من ناله ضرر من جريمة انتهاك حرمة ملك الغير والأصل أن يكون المدعى بالحقوق المدنية هو المجنى عليه أي حائز العقار الذي حدث انتهاك لحرمة ملكه أو حيلزته ومع ذلك فإنه يجوز أن يكون المدعى بالحقوق المدنية غير المجنى عليه ، إذا كان قد أصابه ضرر شخصي من الجريمة ، وهكذا فإن المناط في صفة المدعى ليس وقوع الجريمة عليه ، وإنما هو الحلق الضرر الشخصي به بسبب وقوع الجريمة ويستوى في هذا الضرر أن يكون مادياً أو أدبياً . فمن حق المدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من المحكمة الجنائية أن تفصل في النزاع بحكم يؤيد أو يلغى قرار القاضي المختص

(٦٢) المستشار عز الدين المناصوري والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٧ .

ويلاحظ ان المجنى عليه إذا أراد الفصل في امر الحيلزة الفعلية لصالحه فعليه ان يدعى بالحقوق المدنية ليكشف عن جديته في طلبه وبهذا الإدعاء تصبح له صفة في الاستئناف المتعلق بالنزاع ويكاد النزاع هنا ان يتخذ صفة الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ويصبح مثلها في ذلك مثل الجمارك بخصوص تهريب التبغ ووزارة الخزانة في قضايا التهريب الجمركي فكلاهما يمكن ان يدعى مدنياً ويستأنف الحكم (٦٣) .

— ويلاحظ انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بتأييد القرار وتشمله بإيقاف التنفيذ فالقرار بحملية الحيلزة لا ينطوى على عقوبة مما يجوز الامر بإيقاف تنفيذها وفقاً للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وامر المحكمة بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير لا يحول بدهاء بينها وبين القضاء بتأييد القرار المتعلق بحملية الحيلزة . غير ان القضاء بالبراءة معناه تخلف اركان الجريمة او عدم كفاية الدليل على نسبتها إلى المتهم فلا يكون ثمة سند للتدخل في امر الحيلزة وهي بحسب الاصل ذات طبيعة مدنية لا شأن للقضاء الجنائي بحمليتها إلا عند اغتصابها عن طريق الجريمة . اما إذا قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم او بمضى المدة فإن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين التصدي لقرار الحيلزة لان ذلك الانقضاء لا ينفي وقوع الجريمة ولا يبرر الاستفادة منها . فضلاً عن ان القرار - وهو قرار بإجراء تحفظي - إنما ينفذ على العقار لا على المتهم (٦٤) .

وفي حالة ما إذا سقط قرار قاضي الحيلزة فلا يجوز ان يطلب من قاضي الجنج إصدار قرار آخر .

وخلاصة ذلك انه إذا طلب المدعى المدني او المتهم او النيابة من قاضي محكمة الجنج تأييد قرار قاضي الحيلزة او إلغائه تعين على قاضي محكمة الجنج ان يفصل في هذا الطلب سواء كل حكمه بالبراءة او بالإدانة .

وإذا قرر قاضي الحيلزة عدم تأييد قرار النيابة واقامت النيابة الدعوى الجنائية فلها ان تطلب - استناداً إلى انها صاحبة الدعوى العمومية - من محكمة الجنج إلغاء قرار قاضي الحيلزة وتأييد امرها السابق ويكون هذا الحق ايضاً لكل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية (٦٥) .

(٦٣) الدكتور محمد شتا لبوسعد البحث السابق ص ٩٨ - ١٠٤ .

(٦٤) الأستاذ إبراهيم السحملي المرجع السابق ص ١١٤ .

(٦٥) المستشار عز الدين الدناصوري والأستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٩ .

٢٨ - هل يجوز للمحكمة الجنائية ان تصدر حكماً في نزاع الحيابة قبل إصدار حكمها الجنائي ؟

ذهب رأى إلى جواز ذلك وقرر بان حكم محكمة الجنج بتأييد القرار او إلغائه هو حكم صادر بصفة وقتية لأنه خاص بإجراء تحفظى لحماية الحيابة . ومن ثم إذا صدر قبل الحكم في موضوع الاتهام فإنه لا يقيد القاضى الذى أصدره عند الفصل في موضوع الاتهام كما لا يقيد القضاء المدنى إلا بالنسبة لثبوت الحيابة كواقعة مادية للمجنى عليه (٦٦) .

— وذهب رأى آخر إلى ان عبارة النص تبيح صدور الحكم في نزاع الحيابة قبل صدور الحكم الجنائي إلا ان حسن سير العدالة وحكمة النص يقتضيان إصدار الحكم في النزاع مع الحكم الجنائي . ومن ثم فإنه يجب أرجاء الحكم في النزاع ليصدر مع الحكم الجنائي حتى لا يفسح القاضى بقراره عن عقيدته في المسالة الجنائية (٦٧) .

— وذهب رأى ثالث إلى انه لا يجوز الفصل في قرار قاضى الحيابة استقلالاً قبل الحكم في الدعوى الجنائية إذ ان ذلك الفصل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما ستنتهى إليه المحكمة بشأن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية (٦٨) . وهذا الرأى الآخر هو الذى تسير عليه المحاكم .

٢٩ - الطعن في حكم المحكمة بالنسبة لحكمها في نزاع الحيابة :

بالنسبة للطعن في الحكم الصادر من المحكمة الجنائية في نزاع الحيابة فإنه يخضع للطرق المقررة للطعن في الأحكام بوجه عام ، ومن ثم فإنه يجوز للنيلبة والمتهم استئناف الحكم الصادر في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير دون قيد وكل ذلك وفقاً للقواعد العامة ، وبلاستئناف الجنائي يثار تلقائياً النزاع المدنى الخاص بتأييد او إلغاء قرار القاضى المدنى المسبب حسب القواعد العامة أيضاً . وكذلك فإن المجنى عليه إذا أراد الفصل في امر الحيابة الفعلية لصالحه فعليه ان يدعى بالحقوق المدنية ، وبهذا الادعاء تصبح له صفة في الاستئناف المتعلق بالنزاع (٦٩) .

— ويلاحظ في ذلك ان الحكم الصادر في الشق الجنائي لا يحوز اية حجية امام المحكمة التى تنظر الطعن في الشق المدنى ، وبالتالي يكون لها ان تبحث من جديد عناصر الجريمة

(٦٦) المستشار الدناصورى والاستاذ حلمد عكلز المرجع السابق ص ٩٧

(٦٧) الدكتور محمد شتا ابوسعد البحث السابق ص ١٠٣

(٦٨) الاستاذ إبراهيم السحملى الرجى السابق ص ١١٤

(٦٩) الدكتور محمد شتا ابوسعد المرجع السابق ص ١٠٤

من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بالقضاء السابق في الشق الجنائي حتى ولو كان قد حاز حجية الشيء المحكوم فيه . وذلك بمعنى أن الطعن في الشق المدني من الحكم يعيد النزاع من جديد أمام المحكمة التي تنظر الطعن ويكون للطاعن - طبقاً للقانون - كامل الحق في مناقشة عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وإسنادها إلى المتهم والقول بغير ذلك يؤدي إلى جعل حق الطعن في الحكم المدني عقيباً بلا جدوى (٧٠) .

٣٠ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني :

الحكم الذي يصدر في الدعوى الجنائية بالإدانة أو البراءة يلزم المحكمة المدنية بالنسبة لما فصل فيه في منطوقه وأسبابه إن كان ما ورد بالأسباب متصلاً بالمنطوق ولازماً للفصل في الدعوى الجنائية وعلى ذلك إذا قضت محكمة الجناح بإدانة المتهم بتهمة انتهاك حرمة ملك الغير فإن هذا القضاء يكون قاطعاً في أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه وأن المتهم سلبها منه بالقوة أو بدا منه ما يدل على استعمال القوة في سلبها ولكن هذا الحكم لا تكون له حجية بالنسبة لحق المتهم في الحيازة ذلك أنه قد يكون للمتهم الحق في الحيازة لكن الحيازة الفعلية لغيره وحلول المتهم سلبها بالقوة ومن ثم تكتمل أركان الجريمة إلا أن ذلك لا ينفي أن للمتهم الحق في الحيازة المستوفية لشروطها وفقاً للقانون المدني - وإذا تناول الحكم الجنائي أمر الحيازة وشروطها الغير لازمة للفصل في الجريمة كان يتحدث عن سبب الحيازة ومدتها واستمرارها وظهورها ويثبت الحيازة أو ينفيها لأي من طرفي الخصومة قبل وقوع الجريمة بمدة فإن هذا يعدّ تزييداً منه غير متعلق بالجريمة وليس ركناً من أركانها ، وبالتالي لا يلزم القاضي المدني ، ومثل ذلك أن يستطرد الحكم الجنائي إلى بحث مدة الحيازة وسببها لورفع المتهم الدعوى بأن الحيازة كانت له قبل حيازة المجنى عليه لها حيازة فعلية وادعى المتهم أنه كان يحوز العين لمدة سنة فأكثر سابقة على حيازة المجنى عليه حيازة هادئة وظاهرة ومستمرة ، وكان ذلك بسبب صحيح ونية التملك فإن هذا لا يعدّ دفعاً للدعوى الجنائية إذ تكفي لقيام الجريمة أن تكون الحيازة الفعلية للمجنى عليه وأن تكون قد سلبت منه بالقوة بغض النظر عن حق المتهم في الحيازة ، وقد استقر على ذلك قضاء النقض وتأسيساً على ذلك إذا حكم بإدانة المتهم في إحدى الجرائم سالفه الذكر فإن هذا لا يمنعه من رفع إحدى الدعاوى الثلاث المنصوص عليها في القانون المدني أمام المحكمة المدنية وعليه أن يثبت أن المجنى عليه في واقعة سلب الحيازة كان قد حصل على هذه

(٧٠) الدكتور ابوار غالي الذهبي في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني الطبعة الثانية ١٩٨١ ص ٢٠٨ ومبعضها

الحيالة بطريقة معيبة (مادة ٩٦٣ مدنى) ، وان يثبت انه كان يحوز العين حيالة ظاهرة ومستمر لمدة سنة وبنية التملك ورفع دعواه قبل مضى سنة من تاريخ حيالة المجنى عليه للعين ، وفي هذه الحالة تكون دعواه مقبولة ويقضى له بطلباته .
وتقدير استقرار الحيالة مسألة تقديرية متروكة لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الجنح .

والحكم الصادر في الدعوى الجنائية بالإدانة لا يمنع المحكمة المدنية من القضاء للمتهم الذى ادانته المحكمة الجنائية بطلباته لأن مجال الدعوتين سيكون في هذه الحالة مختلف فالدعوى الجنائية تحمى الحيالة الفعلية الظاهرة من العدوان عليها بالقوة ، اما الدعوى المدنية فتحمى الحيالة القانونية المستوفية لشروطها وهى الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك سواء اكلن سلبها او التعرض القانونى يكون اسساً لدعوى منه التعرض (٧١) .

ومعنى ذلك ان ثبوت الحيالة الفعلية امام المحكمة الجنائية وتقريرها نسبة الحيالة الفعلية إلى شخص بعينه في حكمها الجنائى يستلزم تمتع هذا الحكم بالحجية امام القاضى المدنى بالنسبة لشق ثبوت الحيالة الفعلية ، ومن ثم لا يجوز طرح فكرة الحيالة العرضية او الفعلية من جديد امام القاضى المدنى . ولكن إذا كان الذى اثير امام المحكمة المدنية بعد صدور الحكم الجنائى هو الحيالة القانونية فإن الحكم الجنائى الذى اثبت الحيالة الفعلية لا تكون له ادنى حجية امام القاضى المدنى الذى يبحث في موضوع جديد تملأ عن ذلك الذى تعرض له الحكم الجنائى (٧٢) .

— ولكن ما الحل فيما لو لم تطلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم من المحكمة الجنائية الفصل في النزاع المدنى وصدر الحكم في الشق الجنائى دون إشارة منه إلى النزاع المدنى فهل يمكن ان يقال هنا ان الحكم الجنائى قد قضى ضمناً في شق النزاع المدنى ؟

وفي ذلك قيل بانه إذا اقيمت الدعوى الجنائية ولم يطلب اى من الطرفين او النيابة العامة الفصل في النزاع الخاص بالحيالة واصدر قاضى الجنح حكماً بإدانة المتهم ولم يفصل في الحيالة واصبح هذا الحكم نهائياً فإن مؤدى ذلك ان يصبح قرار قاضى الحيالة نهائياً ولا يجوز الالتجاء للقاضى الامور المستعجلة بدعوى استرداد حيالة لأن حجية الحكم الجنائى في هذه الحالة تقيد قاضى الامور المستعجلة .

(٧١) المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز المرجع السابق ص ٩٩ وما بعدها .

(٧٢) الدكتور محمد شتا ابوسعد المرجع السابق ص ١٠٦ .

أما إذا حكم بالبراءة ولم يفصل في الحيازة ففي هذه الحالة يتعين التفرقة بين امرين أولهما أن يؤسس حكم البراءة على أن المتهم هو الحائز القانوني لعين النزاع وفي هذه الحالة يفيد هذا الحكم القضاء المدني لأن أسبابه مرتبطة بالمنطوق ولثانيهما أن يستند حكم البراءة على أن المتهم لم يكن حائزاً ولم يلق بسلب الحيازة وفي هذه الحالة يجوز لمن سلبت حيازته رفع دعوى رد حيازة أمام القضاء المستعجل ضد الشخص الذي سلب الحيازة بالفعل وليس له أن يرفعها ضد المتهم الذي برأته المحكمة وإذا كان حكم البراءة قد أسس على أن المتهم سلب الحيازة بغير استعمال القوة فإن هذا القضاء لا يمنع من الالتجاء للقاضي الأمور المستعجلة لرد الحيازة كما لو كان سلب الحيازة قد تم بطريق الغش أو الخديعة أو بتنفيذ حكم لم يكن الحائز طرفاً فيه (٧٣).

— والرأي عندنا أن المحكمة الجنائية لا تتصل بالنزاع المدني المثار في شأن الحيازة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ولما صريح نص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات . ومن ثم فإن القاضي الجنائي لا يستطيع التصدي لنظر نزاع الحيازة إلا إذا طلب أحد هؤلاء الفصل في النزاع فإذا لم يطلب أحدهم ذلك فلا تستطيع المحكمة الجنائية التصدي لهذا النزاع ويكون لذلك الحكم قد صدر في الشق الجنائي فقط . ولا يقال في ذلك أن مجرد تقديم النيابة الدعوى للمحكمة الجنائية بطلب تطبيق مواد الاتهام ما يتضمن بالتبعية طلبها الفصل في نزاع الحيازة ولو لم تصرح بذلك . إذ أن ذلك القول لا يتسق مع نص المادة سالف الذكر كما وأن طلب الفصل في النزاع لا يفترض بل يتعين أن يكون صريحاً وجازماً وفي هذه الحالة يتحصن قرار قاضي الحيازة مؤقتاً إلى حين الفصل في أصل الحق من القضاء المدني أو بإجراء وقتي يصدر بحكم من القضاء المستعجل . ومن جهة أخرى فلا يمكن أن يقال بأن الحكم الجنائي قد قضى ضمناً في نزاع الحيازة إذ أنه لا يوجد حكم أصلاً في هذا النزاع لتخلف طلب أحد هؤلاء الثلاثة النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم الفصل في هذا النزاع وعلى ذلك فإنه إذا طرح نزاع لحيازة أمام القضاء المستعجل مثلاً فلا يجوز التحدي يسبق صدور حكم جنائي إلا إذا كان ذلك الحكم قد تصدى فعلاً لنزاع الحيازة المدني بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ولما لنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات أما إذا لم يكن الحكم الجنائي قد تصدى لنزاع الحيازة بالمفهوم سالف الذكر . وقضى فقط في الشق الجنائي . فإن القاضي المدني عموماً أو المستعجل بحسبانه فرعاً منه لا يرتبط إلا بمنطوق الحكم الجنائي وأسبابه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطوق الحكم وتحدد معناه أو تكمله بحيث

(٧٣) المستشار عز الدين الدناصوري والاستاذ حامد عكاز في القضاء المستعجل والقضاء التنفيذي في ضوء الفقه والقضاء ص ٣٩٧ .

لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب .. وبشرط ان يكون هذا الحكم الجنائى وفقا للقواعد العامة بلتا . مع ملاحظة ان القضاء الجنائى لا يبحث سوى الحيابة الفعلية بينما القضا المدنى يبحث الحيابة القانونية بشروطها المقررة فى القانون المدنى .

٣١ - هل الاحكام الصادرة وفقا للمادة ٣٧٣ مكررا عقوبات فى شان الحيابة تمنع اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحيابة المستعجلة :

إذا صدر حكم وفقا للمادة ٣٧٣ مكررا عقوبات فى شان الإجراء الوقتى الخاص بالحيابة واضحى نهائيا فتكون له حجية وبالتالي لا يحق للقضاء المستعجل ان يفصل فى ذات النزاع إذا اتحد فى الخصوم والموضوع والسبب إما إذا حصل خلاف فى الموضوع او فى الخصوم لو فى السبب فإن هذا لا يمنع من نظر الدعوى المستعجلة امام القضاء المستعجل وكثيرا ما يحدث مثل هذا الخلاف فى الموضوع او الخصوم او السبب خصوصا ان اركان الحيابة كما تتطلبها المادة ٣٧٣ مكررا تختلف فى كثير من الاحيان عن شروط الحيابة المدنية المطلوبة فى دعوى الحيابة التى ينظرها القاضى المستعجل^(٧٤) .

٣٢ - الحكم بإلغاء قرار قاضى الحيابة واثره :

اثير التساؤل ما الحل فيما لو قضت المحكمة الجنائية فى الدعوى الجنائية وبإلغاء قرار قاضى الحيابة فى الشق الخاص به وصار هذا الحكم نهائيا وبلتا . والحل فيما نرى انه يتعين على النيابة وهى المختصة وفقا للقانون الإجراءات الجنائية بتنفيذ الاحكام الجنائية ان تبادر إلى تنفيذ الحكم سالف الذكر ويكون تنفيذ الحكم فى الشق الخاص بالحيابة على صورة إصدار امر من النيابة تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ وبإعادة الحل إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ قرار قاضى الحيابة دون حاجة إلى إصدار امر جديد او لإقامة دعوى حيابة مع الاحتفاظ دائما بحق الخصوم فى الإلتجاء إلى القضاء الموضوعى المختص للفصل فى اصل الحق والحكم الأخير هو الواجب التنفيذ فى النهاية .

(٧٤) المستشارين محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب فى قضاء الامور المستعجلة الطبعة السابعة - الكتاب الاول - ص ٢٧٩

مكتب النائب العام
النيلبة العامة
المكتب الفني

كتاب دورى رقم (٨) لسنة ١٩٨٢

لما كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادرة بالقانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٥٠ المعمول به من ٢٣ ابريل سنة ١٩٨٢ قد اضاف إلى قانون العقوبات مادة جديدة
رقم ٣٧٣ مكررا نصها الآتى : « يجوز للنيلبة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام
فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب ان تامر بتأخذ إجراءات
تحفظى لحماية الحيلة على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى
المختص ، لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بإلغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ إصدار هذا القرار وعلى
المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفصل فى النزاع بناء على طلب النيلبة العامة او
المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد
القرار او إلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الامر او القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها . وكذلك إذا
صدر امر بالحفظ او بان لا وجه لإقامة الدعوى .

وكانت منازعات الحيلة على العقارات قد تناولتها ونظمتها التعليمات العامة للنيلبات
مجموعة التعليمات القضائية فى المسائل الجنائية الصادرة فى اكتوبر سنة ١٩٨٠ فى الفرع
الرابع من الباب السابق المعنون « منازعات الحيلة » فى المواد من ٨٢٧ حتى ٨٥٠ واعقبها
الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ بشأن رفع الدعوى
الجنائية فى جرائم منع الحيلة بالقوة او الاعتداء عليها فى ذات قرار النيلبة العامة الصادر
فى منازعة الحيلة ثم الكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤ مارس ١٩٨٢ بشأن
منازعات الحيلة فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

واخذا بحكمة الشارع من تقنين تدخل النيلبة العامة فى مجال منازعات الحيلة المدنية فى
العقارات فى المادة ٣٧٣ الذى عالج هذه المنازعات تشريعا لأول مرة .

لذلك ندعو السادة اعضاء النيابة العامة إلى وجوب اتباع ما يلى فى صدد منازعات الحيلزة المالية فى العقارات إذا انطوت الأوراق على جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

أولاً : إذا كانت منازعة الحيلزة المعروضة لا تشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير تآمر النيابة الجزئية بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وحفظها إدارياً دون إصدار أى قرار بشأن الحيلزة .

ثانياً : إذا كانت الواقعة تنطوى على جريمة مما ذكر ، وقامت دلائل كافية على جدية الاتهام بصدر رئيس النيابة الجزئية أو مديرها على حسب الأحوال أمراً مؤقتاً باتخاذ إجراء تحفظي لعملية الحيلزة - مع مراعاة ما تنص به المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ من عدم اشتراط توافر ركن القوة فى منازعة الحيلزة .

ثالثاً : ويراعى نص المادة ٧٩١ تعليمات قضائية التى نص على وجوب استطلاع رأى النيابة الكلية فى القضايا الهامة بمذكرة .
وفى هذه الحالة تصدر النيابة الكلية الأمر المشار إليه وتعرض الأوراق على القاضى الجزئى المنتدب بالمحكمة الكلية .

رابعاً : تعرض الأوراق بالأمر الصادر من النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره على القاضى الجزئى المختص ليصدر قراراً مسبباً خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييد أو بتعديل أو إلغاء أمر النيابة العامة .

خامساً : إذا كانت الواقعة ثابتة ترفع الدعوى الجنائية على المتهم خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار القاضى الجزئى ويجب على النيابة الجزئية أن تطلب من المحكمة أثناء نظر الدعوى الجنائية أن تفصل فى منازعة الحيلزة أما بتأييد القرار الصادر بعملية الحيلزة أو بإلغائه على حسب الأحوال .

سادساً : يجب مراعاة أن الأمر الصادر من النيابة العامة والقرار من القاضى فى منازعة الحيلزة يعتبر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك عند صدور أمر بحفظ الأوراق أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عند خروج النزاع عن دائرة التائيم أو لوهم الدليل .

سابعاً : يعمل بما تضمنته التعليمات العامة للنيابات المشار إليها فيما يثور من منازعات الحيلزة بشأن مسكن الزوجية ، ومنازعات الحيلزة الخاصة بالأموال العامة

والأوقاف الخيرة ، والمجتمعات العمرانية الجديدة المشار إليها بكتابنا الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ ، وكذلك المنازعات المتعلقة بمرافق الرى والصرف .

ثامنا : تلغى جميع التعليمات السابق صدورها على خلاف احكام هذا الكتاب وخصوصا المواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٣٣ و ٨٤٣ و ٨٤٩ و ١٦٨٥ (من مجموعة التعليمات القضائية فى المسائل الجنائية والكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

ثامسا : على النيابة الجزئية إنشاء دفتر خاص لتقيد اوامر النيابة الجزئية فى منازعات الحيازة المنصوص عليها فيما سبق ستقيد فيه تلك الأوامر والإجراءات التى تتم فى شأنها . صدر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٢ .

النائب العام المستشار
محمد صلاح الدين الرشيدى

بسم الله الرحمن الرحيم
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

كتاب دورى رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢

لما كان المكتب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٢ قد نظم كيفية التصرف فى منازعات الحيازة المادية فى العقارات على ضوء احكام المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية المعمول به من ٢٣ من ابريل سنة ١٩٨٢ .

وكانت المادة ٨٣٤ من التعليمات العامة للنيابات ، مجموعة التعليمات القضائية فى المسائل الجنائية ، الصادرة فى اكتوبر سنة ١٩٨٠ قد جمعت احكام الكتاب الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٩ - بشأن المنازعات بين الزوجين على حيازة مسكن الزوجية ونظمت كيفية التصرف فى هذه المنازعات التى يتصور ان تثور فى اربع حالات وهى حل قيام رابطة الزوجية ، وعند وقوع الطلاق رجعيا ، وحالة الطلاق البائن ولم يكن للزوجين اولاد يقيمون بمسكن الزوجية وحالة المطلقة طلاقا بائنا ولها صغير فى حضانتها .

ولما كانت روح تشريع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ فى استحداث نص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات مفهوما منها عدم اختصاص النيابة العامة بإصدار قرارات ولائية لحمالية الحيازة فى حالات الاعتداء على الحيازة التى لا تنطوى على جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات فإن المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الأحوال الشخصية قد رخصت للنائب العام او المحامى العام إصدار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المؤجر فى حالة وقوع الطلاق بين الزوجين وبينهما صغير محضونين وذلك حتى تفصل المحكمة الابتدائية نهائيا فى النزاع .

ووضعا للأمور فى نصابها الصحيح ودفعاً لآى لبس او اختلاف .

ندعو السادة اعضاء النيابة العامة إلى وجوب اتباع ما يلى فى صدد منازعات الحيازة بشأن مسكن الزوجية

اولا : إذا كانت المنازعة مما نص عليه في البنود الثلاثة الأولى من المادة ٨٣٤ من التعليمات القضائية يتعين أعمال الكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا - أما إذا كانت المنازعة خاصة بمسكن الحضنة فيعمل فيها البنود ٤ ، ٥ من المادة ٨٣٤ من التعليمات سالفه الذكر وعلى نحو ما تضمنه صدر هذه المادة .

النائب العام

المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب النائب العام
المكتب الفني

كتاب دورى رقم (١٣) لسنة ١٩٨٥

تناول الكتالين الدوريلن رقما ٨ ، ١٢ لسنة ١٩٨٢ التعليمات التى يتعين اتباعها عندما يعرض على النيابة إحدى انزعة الحيابة .

ولما كانت المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات تقضى بانه ، يجوز للنبيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب ان تامر باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيابة على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بإلغائه . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن بتأييد القرار او بإلغائه وذلك كله دون مساس باصل الحق .

ويعتبر الآن الامر او القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك إذا صدر امر بالحفظ او مان لا وجه لإقامة الدعوى .

ومقتضى هذا النص ان للنبيابة العامة بعد ان يصدر القاضى الجزئى المختص قراره المسبب بما يراه بتأييد الإجراء التحفظى لحماية الحيابة الصادر من النيابة العامة او بتعديله او بإلغائه - ان تستوفى ما يلزم استيفاءه من استدالات او تحقيقات ثم صدر قرارها بتقديم القضية إلى المحكمة الجزئية المختصة او بحفظ الاوراق او بالتقرير فيها بان لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية حسبما يقضى به واقع الحال .

وإذا كان للنبيابة ذلك الحق فمن الجائز من ثم لصاحب الشأن ان يتظلم من تصرف النيابة الجزئية ويكون التظلم إلى المحامى العام للنبيابة الكلية المختصة ثم إلى المحامى العام الاول لنبيابة الاستئناف المختصة .

لذلك

ندعو السادة اعضاء النيابة العامة إلى مراعاة اتباع هذه التعليمات بكل دقة

النائب العام

المستشار محمد عبد العزيز الجندى

تحريرا في ١٩/٨/١٩٨٥

ملحوظة : يلاحظ ان تظلم صاحب الشأن للمحامى العام ثم للمحامى العام الاول هو تظلم من تصرف النيابة الجزئية في الدعوى الجنائية وليس تظلما من قرار القاضى الجزئى (قاضى الحيابة) . كما يلاحظ ايضا ان تظلم صاحب الشأن لابد وان يكون قبل الإعلان بالجلسة . إذ انه بتملم الإعلان تخرج الدعوى من حوزة النيابة العامة كلية .

التنظيم الجديد لمنازعات الحيابة

معروض الآن على مجلس الشعب التعديلات الجديدة في قانون المرافعات ونص فيها على تنظيم جديد لمنازعات الحيابة وكم يسعدنا ان اللجنة التشريعية بمجلس الشورى قد اخذت برأينا الذي ابديناه في مؤلفنا الحيابة داخل وخارج دائرة التجريم في طبيعته المتتالية التي بدأت عام ١٩٨٢ من ان قرار قاضي الحيابة ان هو الاقرار مدنى بحت ليس له صلة بالشق الجنائى وان تلك قاعدة يجب اعمل ما ترتب عليها من اثر وجاء في تقرير اللجنة عن المشروع المقدم ان الواقع العمل يشهد تزايداً متتابعاً في منازعات الحيابة سواء تلك التي تتعلق باراض زراعية او مبان ضاعت من اهميتها حدة ازمة الإسكن وتبلغ هذه المنازعات درجة الجريمة الجنائية في بعض الاحيان وتتوقف عند حدود النزاع المدنى فقط في احيان اخرى . علاج المشروع الامر فوضع تنظيماً جديداً لمنازعات الحيابة يكون مجله قانون المرافعات المدنية والتجارية فنص في المادة الرابعة منه على إضافة مادة جديدة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فنص في المادة الرابعة منه على إضافة مادة جديدة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية برقم ٤٤ مكرراً اوجب فيها على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيابة ان تصدر فيها قراراً وقتياً واجب التنفيذ فوراً سواء كانت المنازعة مدنية بحتة او جنائية فشمّل ذلك كافة منازعات الحيابة المدنية والجنائية واوكل صدور هذا القرار إلى عضو من اعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على الاقل وذلك حتى يكون لمصدر القرار الخبرة والدراية اللازمة لما تقتسم به هذه المنازعات من اهمية خاصة ولا يمنع صدور هذا القرار المؤقت النيابة العامة من المبادرة إلى رفع الدعوى الجنائية . إذا شككت هذه المنازعة جريمة من الجرائم ويكون لدى الشان التظلم من القرار املم القاضي المختص بالامور المستعجلة بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه به بحسبان ان القرار ان صدر من النيابة العامة في شأن منازعة جنائية فهو يتصل بجريمة من الجرائم تدخل في اختصاص جهة القضاء العادى كما ان القرار إذا صدر من النيابة العامة في شأن المنازعة غير الجنائية فإن جهة القضاء العادى هي الاحق بنظر التظلم منه على اعتبار ان الحيابة متفرعة عن الملكية التي هي راس المنازعات المدنية .

الباب الخامس عشر

التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل

مادة ٣٧٤

يحظر على المستخدمين والإجراء الذين يقومون بخدمة عامة أو بالخدمة في المرافق العامة أو بعمل يسد حاجة عامة ولو لم يكن موضوعا لها نظام خاص ان يتركوا عملهم او يمتنعوا عنه عمداً .

وتجرى في شأن ذلك جميع الاحكام المبينة في المادتين ١٢٤ و ١٢٤ (١) .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها فيهما على هؤلاء المستخدمين والإجراء وعلى المحرضين والمشجعين والمجندين والمذيعين على حسب الأحوال .

ملحوظة : عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٢) وكان قد سبق تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤) .

مادة ٣٧٤ مكررا

يحظر على المتعهدين وعلى من يدير مرفقا أو عملا من الأعمال العامة المشار إليها في المادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها أداء الخدمة العامة وانتظامها .

وتطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين والمجندين والمذيعين

العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٤ (١) على حسب الأحوال .

ملحوظة : معدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٢) وكان قد سبق إضافتها بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤)

مادة ٣٧٥

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :
أولاً : حق الغير في العمل .

ثانياً : حق الغير في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص .

ثالثاً : حق الغير في أن يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الإرهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده وتعد من التدابير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص

أولاً : تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان أخريقطنه أو يشتغل فيه .

ثانياً : منعه من مزاوله عمله بإخفاء أدواته أو ملابسه أو أى شيء آخر مما يستعمله أو باية طريقة أخرى ويعاقب بنفس العقوبة السالف ذكرها

كل من يحرض الغير بآية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة .

ملحوظة : هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية فى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ - العدد ١٢) وكان قد سبق تعديلها بالمرسوم رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ (الوقائع المصرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ - العدد ٨٤) .

تعليقات

— نظرا إلى أهمية المرافق العامة وضرورتها فقد حظر المشرع على من يتولون أمور إدارتها وما شاكلها أن يعملوا على وقف العمل بها لأن المصلحة العامة تضارب ذلك كما لو كان الوقف حاصلًا من المستخدمين تماما وقد نص على ذلك فى المادة ٣٧٤ مكررا .

— وقد لخص المشرع المحرضين على الامتناع أو التوقف عن العمل وكذلك الأشخاص الذين يعتدون على حق الموظفين فى العمل باستعمال القوة أو التهديد أو غير ذلك من التدابير غير المشروعة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات بعقوبة أشد من التى توقع على الممتنعين فضلا عن الحكم بالعزل إذا كان مرتكبوا الجريمة من الموظفين .

— لا يشترط توافر ركن الضرر بالمصلحة بالفعل نتيجة لترك المستخدمين والإجراء عملهم أو الامتناع عنه عمدا حتى ولو كانوا يتقاضون أجورهم يوميا إذ أن هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعتا فى أى وقت بدون إخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل ولا كونهم لم يقصدوا الأضرار مباشرة بالمصلحة العامة . لذلك لا يهتم ماداموا قد توقفوا فجأة عن علم وإدارة وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تعطل .

الكتاب الرابع

المخالفات

- ١٥٣٧ -

ملحوظة :

استبدلت بنصوص المواد من ٣٧٦ إلى ٣٨٠ من قانون العقوبات النصوص التالية
والغيت المواد من ٣٨١ إلى ٣٩٥ من قانون العقوبات وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٤/١١/١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ٤ فبراير سنة ١٩٨١ -
العدد ٤٤ مكررا) .

مادة ٣٧٦

تلقى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص
ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر وفي هذه الأحوال تضاعف
عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة
جنيهات وبحد أقصى مقداره مئة جنية .

مادة ٣٧٧

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مئة جنية كل من ارتكب فعلا من الأفعال
الآتية :

- ١ - من القى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين أو
تلويثهم إذا سقت عليهم .
- ٢ - من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخل أو الأفران أو العامل التي
تستعمل فيها النار .
- ٣ - من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فاطلقه أو كان
موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فافلته .
- ٤ - من حرسن كلبا واثبا على مار أو مقتنيا اثره أو لم يرده عنه إذا كان
الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .
- ٥ - من ألهب بغير إذن صواريخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن
ينشا عن الهابها فيها اتلاف أو إخطار .

٦ - من اطلق في داخل المدن او القرى سلاحا ناريا او الهب فيها اعيرة نارية او مواد اخرى مفرقة .

٧ - من امتنع او اهمل في اداء اعمال مصلحة او بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث او هياج او غرق او فيضان او حريق او نحو ذلك . وكذلك في حالة قطع الطريق او النهب او التلبس بجريمة او في حالة تنفيذ امر او حكم قضائي .

٨ - من امتنع عن قبول عملة البلاد او مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

٩ - من وقعت منه مشاجرة او تعد او إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب او جرح .

مادة ٢٧٨

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الافعال الآتية :

١ - من رمى احجاراً او اشياء اخرى صلبة او قاذورات على عربلات او سيارات او بيوت او مبان او محوطات ملك غيره او على بساتين او حظائر .

٢ - من رمى في النيل او الترع او المصارف او مجارى المياه الاخرى ادوات او اشياء اخرى يمكن ان تعوق الملاحة او ترحم مجارى تلك المياه .

٣ - من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للمنفعة العامة او نزع الاتربة منها او الاحجار او مواد اخرى ولم يكن ماذونا بذلك .

٤ - من اتلف او خلع او نقل الصفائح او النمر او الألواح الموضوعة على الشوارع او الابنية .

- ٥ - من اطفأ نور الغاز او المصابيح او الفوانيس المعدة لإنارة الطرق وكذا من اتلف او خلع او نقل شيئاً منها او من ادواتها .
- ٦ - من تسبب بإهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير .
- ٧ - من تسبب في موت او جرح بهائم او دواب الغير بعدم تبصره او بإهماله او عدم مراعاته للوائح .
- ٨ - من ترك اولاده حديثي السن او مجانين موكولين لحفظه يهيئون وعرضهم بذلك للأخطار والإصابات .
- ٩ - من ابتدر إنسانا بسبب غير علنى .

مادة ٢٧٩

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيتها كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

- ١ - من ركض في الجهات المسكونة خيلاً او دواب اخرى او تركها تركض فيها .
- ٢ - من حصل منه في الليل لفظ او ضجيج مما يكدر راحة السكان .
- ٣ - من وضع في المدن على سطح او حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات او روث البهائم او غيرها مما يضر بالصحة العمومية .
- ٤ - من دخل في ارض مهياة للزراع او مبدور فيها زرع او محصول او مر فيها بمفرده او ببهائمه او دوابه المعدة للجر او الحمل او الركوب او ترك هذه البهائم او الدواب تمر فيها وترعى فيها بغير حق .

مادة ٢٨٠

من خالف احكام اللوائح العامة او المحلية الصادرة من جهات الإدارة

العلامة او المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط الا تزيد على خمسين جنيها فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إنزالها إليها .

لهذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها .

من الأحكام المتنوعة في المخالفات

١ - متى ثبت للمحكمة ان المتهم ارسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في اوضاع تنبىء بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريك مغلقة او سلمها بدا بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن يتحقق العلانية في شأنها بآية طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ لقانون اول من قانون العقوبات (قديم) .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦) .

٢ - يشترط للعقاب على السب المنصوص في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات (قبل إلغائها) أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المجنى عليه بالسب أي الا يكون قد ألجىء إلى السب رداً على سب موجه إليه مما يعتبر معه الاستفزاز عذراً مبرراً للسب في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٧) .

٣ - الرجل الذي يدخل في منزل ليلاً ويقص شعر امرأة انتقاماً منها لأنها رفضت الزواج بل لا يعد سارقاً بل يعد مرتكباً جريمة الإيذاء الخفيف المعاقب عليها بعقوبة المخالفة . (محكمة النقض والإبرام حكم ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ مجلة الاستقلال سنة رابعة ص ١٦٤) .

ويلاحظ هنا أن الإيذاء الخفيف هو ما لا يبلغ في جسامته حد الجرح او الضرب او يصعب وصفه بأنه جرح او ضرب مما تقتضيه المادة ٢٤٢ عقوبات . كجذب الشعر او الضغط على يد المجنى عليه او قدمه او إلقاء شيء عليه دون أن يصيبه كل هذه أمثلة لما اراده الشارع بعبارة الإيذاء الخفيف والذي اراد أن يخرج من حكم المادة ٢٤٢ ع وظاهر أن هذه الأفعال وما مثلها أخف من الضرب على كل حال . والفرق بين الحالتين مرده إلى وقائع الدعوى التي تدخل في تقدير قاضي الموضوع .

(المستشار محمود إبراهيم إسماعيل في شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ص ٩٢ وما بعدها) .

ملحق

قانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ فيما يختص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات (١)

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

فيما يختص تعديل بعض نصوص

قانون العقوبات (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

يقسم الباب الثاني من الكتب الثاني من قانون العقوبات الى قسمين الأول ويضم المواد من ٨٦ الى ٨٩ . والثاني يضم المواد ٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب .

(المادة الثانية)

يضاف الى قسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المواد التالية :

مادة ٨٦

يقصد بالإرهاب في تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام للقوة او العنف او التهديد او الترويع يلجاء اليه الجاني تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي بهدف الاخلال بالنظام العام او تعريض سلامة المجتمع و امانة للخطر اذا كان من شان ذلك اذاء الاشخاص او القاء الرعب بينهم او تعريض حياتهم او حرياتهم او امنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او الاتصالات او المواصلات او الاموال او بالمباني او بالاملاك

(١) صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية وانشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك والاسلحة والذخائر برئاسة الجمهورية في ١٧ المحرم سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١٨ يولية سنة ١٩٩٢ م . ونص في المادة الحادية عشرة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره - وقد نشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر في ١٨ يولية سنة ١٩٩٢

العامة والخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او منع او عرقلة ممارسة السلطات العامة او دور العبادة او معاهد العلم لاعمالها او تعطيل تطبيق الدستور او القوانين او اللوائح .

الشرح

- الحكمة من ادخال الاحكام الجديدة ضمن احكام قانون

العقوبات :

شهدت مصر في السنوات الاخيرة تلك الصور من العنف و الارهاب والتطرف تنفيذاً لمشروعات اجرامية جماعية او فردية لم تكن تعرفها من قبل و ان كان المجتمع الدولي قد عانى في العقود الاخيرة من ذات الظاهرة الارهابية التي هددت امن الافراد و استقرار الجماعة و نظام الدولة و اثرت بالسلب على حركة النمو و التطور فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا و اسبانيا و فرنسا و ألمانيا و المملكة المتحدة هذه الظاهرة واثارها المدمرة من خلال الاداة التشريعية المناسبة بما ادى الى الاسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف و الارهاب و حماية حقوق المواطنين و حرياتهم ذلك ان نبل الغاية لا يغني عن شرعية الوسيلة وكان منهج بعض الدول اصدار قوانين خاصة لمكافحة الارهاب و منهج البعض الاخر منها ادخال تعديلات في قوانين العقوبات و الاجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة و ذلك كله و وفقاً لاحكام دساتيرها .

واذ كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل التشريعي - لمراجعة هذه الظاهرة الاجرامية فقد أثر المشروع المرافق - تأسيساً بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى ادخال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية كأحد الادوات التي تسهم في مواجهة الارهاب من خلال عقوبات رادعة واجراءات سريعة حاسمة تلتزم باحترام الدستور وسيادة القانون (٢) .

كما جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى أن المشروع أثر أن يدخل الاحكام الجديدة ضمن احكام قانون العقوبات بدلا من اصدار قانون مستقل للارهاب وذلك على أساس أن قانون العقوبات هو القانون العام للتجريم والعقاب في مصر فضلا عن أنه يشتمل على القواعد العامة التي تسرى على جميع الجرائم (٣) .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

(٣) تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى .

المقصود بالارهاب :

كانت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى قد عرفت الارهاب بأنه كل وسيلة يلجأ اليها الجاني تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أو جماعى يهدف الى الاخلال بالنظام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر من خلال استخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما اذا كان من شأن ذلك اىذاء الاشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض أمنهم للخطر أو الحق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالمباني أو الاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لاعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح . وعندما عرض المشروع على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب رأت اللجنة تعديل تعريف الارهاب فى شقة الوارد فى صدد المادة بحيث يصبح على النحو الآتى : يقصد بالارهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد يلجأ اليه الجاني تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أو جماعى يهدف الى الاخلال بالنظام أو تعريض سلامة المجتمع أو أمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك ، وذلك انطلاقا من أن الارهاب فيه معنى الفعل المصحوب بالقوة أو العنف أو التهديد ، اى الاستخدام، أما تعريف الارهاب بأنه «وسيلة» فهو تعريف غير مقبول لأن الوسيلة لا تنتج بذاتها ودون تدخل فهل الجانب أى أثر (٤) .

المقصود بكلمة « الترويع » .

كان النص المعروض للمادة ٨٦ عقوبات على مجلس الشعب يقرر بأنه « يقصد بالارهاب» فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد ، وعند مناقشة المشروع فى صورته النهائية اقترح السيد المستشار وزير العدل بأن يضاف الى النص كلمة «الترويع» وشرح سيادته وجهة نظره بأن «المقصود بالترويع هو الترويع العام لأن صورة الامثلة التى تقع فى التطبيق بالنسبة لجرائم الارهاب بالذات أن يأتى الارهابى أو المجموعة الارهابية الى قرية من القرى ويقومون بتسميم مورد المياه . ففى هذه الصورة لا توجد قوة ولا عنف ولا عصابة مسلحة والناس تشرب وتموت والمقصود بها تنفيذ مشروع اجرامى يقصد كيت وكيت ليس فى هذا استعمال قوة لنفترض أن هذه المجموعة الارهابية قامت بفك أحد فلتكات السكة الحديد فانقلب القطار . ففى هذه الصورة لا توجد قوة ولا عنف ولا يوجد تهديد بها ولكنه ترويع . لنفترض أن أحد الارهابيين قام بفك جزء من احدى الطائرات وأدى ذلك الى انفجارها بعد اقلاعها فهذا

(٤) تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب .

عمل ليس فيه القوة ولا التهديد ولا العنف ولكنه الترويع ولهذا جاء القانون الفرنسى -
وبحق - وقال الترويع ، (٥) .

عناصر جريمة الارهاب :

لا بد لتكامل جريمة الارهاب من توافر عناصر أربعة - العنصر الاول هو استخدام
قوة أو عنف أو تهديد أو ترويع وهذا العنصر بمفرده ليس جريمة اطلاقا ولا بد من توافر
العنصر الثانى ويتكامل معه على أن يكون ذلك تنفيذا لمشروع اجرامى وهذا عنصران .
أما العنصر الثالث الهدف وهو الاخلال بأن يكون استخدام القوة والمشروع الاجرامى
يهدفان الى الاخلال بأن يكون استخدام القوة والمشروع الاجرامى يهدفان الى الاخلال
بالنظام العام أو تعريض سلامة وأمن الدولة للخطر ليس هذا فقط بل لا بد أن ينتج عن
هذه العناصر الثلاثة عنصر رابع وهو أن تكون العناصر الثلاثة وهى استخدام القوة
والمشروع الاجرامى والاخلال بالنظام العام وتعريض أمن وسلامة الدولة للخطر ينتج
عنها اذى للأشخاص والقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم للخطر هنا تكتمل
جريمة الارهاب (٦) .

وهنا يحسن أن نورد تعقيب السيدة العضو الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس لجنة
الشنون الدستورية والتشريعية فى ذات الجلسة لما له من أهمية فى تفسير النص اذ
قالت سيادتها ، اراد المشرع فى المشروع الجديد أن يضع تعريفا للارهاب من باب
التيسير على القضاء حتى لا تختلف الاحكام من قاض إلى آخر أو من محكمة الى أخرى
حتى يكون هناك توحيد فى معنى الارهاب .

ومعنى الارهاب كما ورد فى المشروع فى تصورى يتضمن شرطين أساسيين :

فهو يتكلم عن وسيلة معينة هى استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع
وهذه هى الوسيلة وأن يكون هناك هدف يقصد به فى دراسات القانون الجنائى ألا يكون
قصد الجانى من الجريمة التى يستعمل فيها لاقوة أو العنف أو التهديد الى آخره . لا يكون
قصده هو القصد العام الموجود فى الجريمة العادية وانما يكون هناك قصد خاص وغاية
أبعد هى ترويع المجتمع والاخلال بالنظام فيه والاخلال بالامن فى المجتمع أى يكون
ملحوظا ويثبت أمام القضاء فليس مجرد استعمال الجانى للقوة يعتبر ارهابيا . طبعاً لا .
فهناك جرائم كثيرة ترتكب بالقوة وتعتبر جرائم عادية . وانما لا بد أو يضاف الى هذا

(٥) السيد المستشار وزير العدل - مضبطة الجلسة الثانية بعد المئة ١٥ يولية سنة ١٩٩٢ ..

(٦) السيد العضو محمد محمد جويلى (المقرر) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة ١٥ يوليو ١٩٩٢ .

غرض آخر وهدف بعيد وغاية يتفياها الجانى وليس مجرد ارتكابه الجريمة لا . فلا بد أن يكون هناك شيء أبعد من هذا وهو ترويع المجتمع والاخلال بالامن فيه ... فمثلا شخص يرتكب جريمة قتل أو جريمة ضرب بالقوة فهذه جريمة عادية توقع بشأنها النصصرص العادية .

ولكن اذا كان يقصد من هذا تخويف الناس الموجودين واثارة الرعب بينهم هنا يكون القصد الخاص قد توافر ولذلك تشدد العقوبة . وهذا يذكرنى بامسيادة الرئيس بجريمة المراهة فى الشريعة الاسلاميه .

لان المراهة كما نفهم هى عبارة عن قطع الطريق بارتكاب جرائم سرقة أو اعتداء على الاشخاص أو الاموال طبعا فلو جاء شخص وارتكب جريمة سرقة داخل المدينة فهذه تعتبر جريمة عادية لكن لو ارتكب هذه الجريمة كقاطع طريق هنا يستهدف ليس فقط الحصول على المال وانما اثارة الرعب والذعر بين الناس أي ترويع الأمنين وهذا هو القصد الخاص فهذا هو المقصود من تعريف الأرباب عدم الاقتصار على الجريمة العادية وانما يكون هناك هدف أبعد هو الاخلال بالنظام فى المجتمع وزلزلة الطمأنينة واحداث الرعب بينهم .

مادة ٨٦ مكرر

يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع احدي مؤسسات الدولة أو احدي السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الأعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كلفها الدستور والقانون أو الأضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولي زعامة أو قيادة ما فيها أو أمدھا بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذي تدعوا اليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم الى احدي الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة فى الفقرة الاولى . وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو احرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن ترويجا أو

تجنيداً لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو الأطلاق الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

الشرح

- نص المشرع في المادة ٨٦ مكرر علي ثلاثة أنواع من الجرائم هي

الجريمة الأولى :

نصت الفقرة الاولى علي تجريم كل انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة وذلك علي خلاف أحكام القانون . يكون الغرض منها الدعوي بأية وسيلة الي تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع احدي مؤسسات الدولة أو إحدي السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء علي الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كلفها الدستور والقانون أو الأضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي باعتبار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة لأولي للعنف والأرهاب .

ويلاحظ أ المشرع هنا يريد أن يواجه الجماعات والتنظيمات السرية التي تنشأ غالباً في السر وعلي خلاف أحكام القانون . ومن ثم فإن الجمعيات والهيئات والمنظمات التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون أي المصرح بها من وزارة الشؤون الاجتماعية لا ينطبق عليها النص وتخرج عن نطاق دائرة التجريم هنا .

كان من الاوفق أن يكتفي في النص بعبارة : كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار علي خلاف أحكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة ، ويحذف من النص كلمة : أو عصابة ، إذ أن القانون لا يصرح بإنشاء العصابات . وكلمة : عصابة ، تعني أنها مخالفة لأحكام القانون .

واعمالاً للنص فإنه لا يكفي أن يكون انشاء الجهة أو الهيئة أو المنظمة علي خلاف أحكام القانون إذا أن مجرد قيام ذلك الفعل مجرم بنصوص أخرى . بل لابد أن يتحقق شرط آخر وأن يكون الغرض من هذا الفعل هو الدعوة بأية وسيلة الي تعطيل أحكام الدستور أو القوانين . . الي آخر ما جاء بالنص .

ويلاحظ هنا أن تعطيل أحكام الدستور غير تعديل أحكامه ذلك أن عبارة : تعطيل أحكام الدستور ، تعني أن الدستور قائم والمطلوب هو تعطيل أعماله . أما تعديل أحكامه

فيعني المطالبة بتعديل بعض موادہ فقط . ولما كان الدستور هو المنظم لمؤسسات الدولة والعلاقة بينها ومن ثم فان الدعوة الى تعطيله يصيب تلك المؤسسات ولا شك بالشلل التام ولا بد أن تكون تلك الدعوة صادرة عن تنظيم مخالف للقانون وقد أوضح السيد الدكتور رئيس المجلس تلك النقطة حيث قال سيادته :

« المشروع هنا لا يعاقب على مجرد الدعوة حتى الى التعطيل انما هذه جمعية أى تنظيم معين يهدف الى هذه الدعوة حتى الى التعطيل انم هذه جمعية أى تنظيم معين يهدف الى هذه الدعوة فلو انك غير منتم الى تنظيم معين ونشرت مقالا معيناً أو شيئاً من هذا القبيل فلا يتعرض لك أحد حتى لو طالبت بتغيير القانون لانك لا تطالب بتعطيل الدستور أو القانون خلافاً لما رسمه الدستور وبالتالي لا يجوز أن نعصر النصوص ونؤولها . هذا المشروع لا يعاقب على مجرد الدعوة وانما يعاقب الدعوة الى مناهضة الدستور والقانون فى اطار تنظيم مخالف للقانون . أى تنظيم سرى وبالتالي يكمن عنصر الخطر على المجتمع (١) »

وخلصه ذلك أن مجرد الدعوة الى أى فكر ليست محلاً للتجريم بذلك النص وانما محل التجريم هو الدعوة الى أمور غير مشروعة حددها النص فى اطار تنظيم سرى أو أنشأ على خلاف أحكام القانون .

العقوبة :

العقوبة هى السجن أى من ثلاثة سنوات الى خمسة عشر سنة .

ظرف مشدد :

نص المشرع فى نهاية الفقرة الاولى من المادة ٨٦ مكرر على ظرف مشدد وذلك نصه « ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة أو قيادة ما فيها أو أمدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه ، » .

وقد اعترض السيد العضو الدكتور أحمد هيكى على كلمة « قيادة ما ، واقتراح حذف كلمة « ما ، ذلك أن عبارة « قيادة ما فيها قد تعنى أن يكون المجرم هو الزعيم الكبير فقط . ومن ثم تكون هناك شبهة فى الاختلاف فى التطبيق أو فى الفهم .

ولكن السيد المستشار وزير العدل قد عقب على هذه النقطة وقال (بالنسبة للعبارة

(١) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ .

الخاصة بالقيادة والتي تنص على أن « كل من تولى زعامة أو قيادة ما فيها ، يعنى هذه القيادة قد تكون على مستويات فليس من الضروري أن يكون مثلا عضوا فى المكتب التنفيذى . الاقل من ذلك لكن أى قيادة يتولاها يعنى أن لانقصر هذا النص على الزعامة ولكن اى قيادة فيها مادام يتولى قيادة ما فيها (٢) .

ويلاحظ أن عبارة «مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه ، انما تعود على من أحد الجمعية أو الهيئة المشار اليها بالنص بالمعونات المادية أو المالية اما الزعيم أو القائد فيها فالمفترض على كل منهما بالغرض الذى تدعو اليه الجمعية أو الهيئة التى يتزعمها أو يتولى قيادة ما فيها .

وعند توافر الظرف المشدد سالف الذكر تشدد العقوبة لتصبح الاشغال الشاقة المؤقتة أى يعاقب الجانى فيها بالاشغال الشاقة لمدة حددا الادنى ثلاث سنوات وحددا الاقصى خمسة عشر سنة .

الجريمة الثانية :

الانضمام الى احدى الجمعيات المشار اليها بالفقرة الأولى :

عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٨٦ مكرر محل التعليق فان المشرع قد جرم الانضمام الى احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى أو شارك فيها بأية صورة وذلك مشروط بأن يكون الجانى عالما بأغراضها . أى أن اركان الجريمة هى الانضمام الى احدى الجمعيات سالفة الذكر أو المشاركة فى أعمالها مع العلم بالغرض الذى تدعو اليه . واستخلاص العلم من عدمه مسألة تقديرية لمحكمة الموضوع وذلك حتى لا يقع تحت طائلة العقاب الا من كان على بينة من حقيقة هذه الاغراض .

العقوبة :

السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أى من ثلاث سنوات الى خمس سنوات .

(٢) ذات المضبطة السابقة . وعلى ذلك فقد قرر الدكتور رئيس المجلس بأنه يكتفى بوضع فاصلة بين كلمة «ما، وكلمة «فيها، وهو مانبه اليه السيد العضو الدكتور أحمد الحفنى .

الجريمة الثالثة : الترويج أو الحيازة :

نص المشرع في الفقرة الثالثة من المادة محل التعليق على انه « ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الاولى - وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن ترويجا أو تجنيدا لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعه شيء مما ذكر ، .

وفي الحقيقة فان هذه الفقرة تحتوى على جريمة خاصة بالترويج وجرائم أخرى خاصة بالحيازة والاحراز .

فأما الحقيقة فان هذه الفقرة تحتوى على جريمة خاصة بالترويج وجرائم أخرى خاصة بالحيازة والاحراز .

فأما الجريمة الاولى الخاصة بالترويج فهي معاقبة كل من روج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الأولى - وقد انتقد السيد العضو حسن رضوان ذلك النص في نصه على عبارة « بأية طريقة أخرى ، وقال بأن كلمة بأية طريقة أخرى لا تصلح في قانون جنائي فهذه الكلمة تعد بابا مفتوحا للاجتهاد ولم أعرف من قبل قانونا أو مادة جنائية من المواد أطلقت الطرق فيجب أن تحدد فالإطلاق هنا ضار بالقانون أكثر من الضرر بالمجنى عليه وهل تقول روج بالإشارة أو نقول كان يروج بالإشارة بيده أو لوح بعينه هل تعد طريقة فكلمة طريقة أخرى لفظ مطاط ومفتوح وانتهى الى اقتراحه بحذف عبارة « بأى طريقة أخرى ، (٣) ولكن النص صدر متضمنا إياها . ومع بقاء تلك العبارة فانه يكون تقدير صلاحية احدى الطرق بخلاف القول أو الكتابة لانطباق النص عليها خاضعة في البداية لسلطات التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع التى لها فى النهاية تقدير مدى صلاحية تلك الطريقة لانطباق النص عليها من عدمه .

ويلاحظ أن النص هنا عام يعاقب كل من روج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة

(٣) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو ١٩٩٢ ولكن المقرر شرح في موضع آخر بأن المقصود بعبارة « بأى طريقة أخرى ، الكاستيت والسينما والفيديو والشرائط - وتلك فى الواقع أمثلة ليست حصر .

أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الأولى ومن ثم فهو ينطبق على شخص يأتي ذلك الفعل . ولم يشترط القانون في هذا الشخص أن يكون ممن ورد ذكرهم في الفقرتين الأولى والثانية من نص المادة ٨٦ مكرر . بمعنى أنه لا يشترط أن يكون مؤسساً أو منظماً لهيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف أحكام القانون أو منضماً لها . وفي الواقع فإن هذه الصورة تعتبر من صور التحريض المعاقب عليه والتحريض صورة من صور الاشتراك في الجريمة .

أما جرائم الحيازة والاحراز فهي :

١ - كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها تتضمن ترويجاً أو تجنيداً لشيء مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها . وقد أثار هذا النص مخاوف بعض أعضاء مجلس الشعب ولكن السيد المستشار وزير العدل قد أوضح المقصود منه بقوله « أما فيما يتعلق بمعدة للتوزيع فإني أود أن أوضح أمراً هاماً وهو أن هذا النص مطبق وموجود في المادة ٩٨ أ، وكذلك - وهذا في النص القائم - كل من حاز بالذات أو بالواسطة وأحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجاً أو تجنيداً لشيء مما ذكر إذا كانت معدة للتوزيع بمعنى من لديه كتاب واحد فلا . أما من لديه أكثر من كتاب ومعد للتوزيع هنا العقاب . وصل إليه منشور في صندوق البريد الخاص فلا يترتب على ذلك شيء لكن إذا كان حائزاً لمئات من المنشورات وضبطت لديه فهذه تكون معدة للتوزيع ، (٤) .

٢ - كل من حاز أو أحرز وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر . ومن ثم فإن تجريم حيازة أو احراز إحدى وسائل الطبع أو التسجيل مرتبط بكونها استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكره .

وخلاصة التعليق على نص المادة ٨٦ مكرر عقوبات أنها طوت ثلاث فقرات مختلفة كل فقرة تتكلم عن فعل مختلف عن الآخر ففي الفقرة الأولى تكلم المشرع عن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار . وفي الفقرة الثانية تحدث المشرع عن كل من انضم إلى إحدى الجمعيات المنشأة على خلاف أحكام القانون وفي الفقرة الأخيرة تحدث عن كل من روجة بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الأولى .

(٤) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو ١٩٩٢

مادة ٨٦ مكرر (أ)

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الاغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة مل من أمدها بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو ويوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الاغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة . أو اذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات اذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الارهاب لتحقيق الاغراض التي تدعو اليها . أو كان للترويج أو التجنيد داخل دور العبادة أو الاماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادها .

الشرح

شدد المشرع في المادة محل التعليق العقوبات بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالفقرات الثلاث من المادة ٨٦ مكرر وذلك اذا كان الارهاب بمفهومه المنصوص عليه بالمادة ٨٦ عقوبات من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الاغراض المشار اليها بالفقرات الثلاث سالفة الذكر .

ويلاحظ أن العقوبة في الفقرة الاولى هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة واعمالاً لنص المادة ٨٨ مكرراً (ج) والمضافة ايضاً بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ يجوز أن تنزل العقوبة الى عشر سنوات .

هذا ويلاحظ أن المادة ٨٦ مكرر (أ) تعتبر ظرف مشدداً للمادة ٨٦

كما يلاحظ أن المشرع قد أضاف بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة محل التعليق ظرفاً مشدداً في الفقرة الثانية وهو اذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة . وفي الفقرة الثالثة اذا كان للترويج أو التجنيد داخل الاماكن الخاصة بالقوات

المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادهما يستوى فى ذلك أن يكون الجانى عسكريا أو مدنيا .

مادة ٨٦ مكررا ب،

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل عضو احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة فى المادة ٨٦ مكررا استعمل الارهاب لاجبار شخص على الانضمام الى أى منها أو منعه من الانفصال عنها . وتكون العقوبة الاعدام اذا ترتب على فعل الجانى موت المجنى عليه .

الشرح

عاقب المشرع فى النص محل التعليق كل عضو باحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجامعات أو العصابات المذكورة فى المادة ٨٦ مكررا - وهى المنشأة على خلاف أحكام القانون ويكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة الى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين ... الى آخر ما جاء بالمادة ٨٦ مكررا - استعمل الارهاب بمفهومه المنصوص عليه بالمدة ٨٦ عقوبات وذلك لاجبار شخص على الانضمام الى أى منها أو منعه من الانفصال عنها وذلك بالاشغال الشاقة المؤبدة . والتى يمكن أن تنزل وفقا لنص المادة ٨٨ مكررا دج، الى الاشغال الشاقة المؤقتة التى لاتقل عن عشر سنوات .

أما اذا ترتب على فعل الارهاب الذى استخدمه الجانى موت المجنى عليه تكون العقوبة الاعدام ويجوز النزول بها الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة التى لاتقل عن عشر سنوات .

اما اذا ترتب على فعل الارهاب الذى استخدمه الجانى موت المجنى عليه تكون العقوبة الاعدام ويجوز النزول بها الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بنص المادة ٨٠٨ مكررا ج .

مادة ٨٦ مكررا جـ)

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد . أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها . وكذلك كل من تخاير معها أو معه للقيام بأى عمل من أعمال الارهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك فى ارتكاب شيء مما ذكر .

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو التخابر أو شرع فى ارتكابها .

الشرح

مدلول السعى والتخابر :

أولاً السعى :

السعى عبارة عن عمل مادي واضح المعالم فى الحيز اخرجى ويراد به كل عمل أو نشاط يصدر من الجانى يتجه به الى الدولة الاجنبية أو أى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصاية يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أي منها لاداء خدمة معينة لايهم تتمثل فى القيام بعمل من أعمال الارهاب داخل مصر مما عدده النص أو الاشتراك فى ارتكابه . والسعى هو مرحلة سابقة على التخابر الا أن القانون ساوى بين الاثنين نظرا الى الخطورة التى ينطوى عليها مسلك الجانى الذى يتوجه بنفسه الى الدول الاجنبية أو الجمعية أو الهيئة أو المنظمة التى يكون مقرها خارج البلاد ولكنها تعمل وتخطط ضد مصر .

ثانيا - التخابر :

أما التخابر فيراد به التفاهم غير المشروع بمختلف صورة بين الجانى نفسه وبين الدولة الاجنبية أو الجمعيات والهيئات الواردة بالنص أو من يمثلها يستوى فى ذلك أن يسعى الجانى لهم أو يسعوا هم له . ولذلك قيل بأن التخابر يفترض توافر الاتفاق الجنائى .

وقد جعل النص عقوبة السعى أو التخابر هى الاشغال الشاقة المؤبدة مع ملاحظة أن النص بشرط أن يكون هدف السعى أو التخابر هو القيام بعمل من أعمال الارهاب فى مصر أو الاشتراك فى ارتكاب أحد الافعال الواردة تحديدا بالنص .

كما جعل المشرع العقوبة هى الاعدام اذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو التخابر فعلا أو شرع فى ارتكابها .

وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة محل التعليق .

مادة ٨٦ مكررا (د)

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون أو لتحق بغير اذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة .. بالقوات المسلحة لدولة أجنبية - أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة ارهابية أيا كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الارهاب أو التدريب العسكرى وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة الى مصر .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجانى تدريبات عسكرية فيها أو شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر .

الشرح

تنص الفقرة الأولى على عبارة «بغير اذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة ، وبالتالي فإن الالتحاق بأعمال التطوع والذهاب لمساندة حركات التحرير كل هذا يتطلب اذنا كتابيا من الجهة الحكومية المختصة اذن هذا الامر ليس مجرما فى حد ذاته وإنما يشترط الاذن فاذا حدث بالفعل دون الحصول على الاذن وجب العقاب .

أثناء مناقشة المشروع فى مجلس الشعب تخوف بعض الاعضاء من تطبيق النص فرد السيد المستشار وزير العدل بأنه بداية هناك مبادئ حاكمة لهذا النص :

المبدأ الأول : أن هذا النص لاحظر فيه وإنما عليك أن تستأذن اذن كل كلام يقال أن النص قد منع أو لم يمنع غير وارد فى النص فالمطلوب هو استئذان الحكومة .

الامر الثانى : نحن مع الشرعية الدولية ونحن ضد الارهاب وهذا أمر لايجوز أن يحدث فيه خلط فنحن مع الشرعية الدولية فى كل موقع من المواقع وعلى هذا النحو كان توجه الجهات والمجتمعات والجمعيات والمنظمات الدولية وهيئة الأمم فهيئة الأمم المتحدة منذ يومين أو ثلاثة طلبت من الحكومة المصرية الاشتراك فى قوات الامم المتحدة منذ يومين أو ثلاثة طلبت من الحكومة المصرية الاشتراك فى قوات حفظ السلام «الطوارئ» المتراجدة فى البوسنة والهرسك تقديرا منهم بأن مصر ضد الارهاب من كل موقع من المواقع .

الامر الثالث : الحاكم فى هذه المسألة هو أنه لايجوز للمصرى أن يخرج وطنه فعليك أن تستأذن لايجوز لك أن تتورط فى عملية ثم بعد ذلك تورطنى فيها دون زن

تستأذن ولعل ماقالته المنصة وبحق أن الحادث الليبي والازمة الليبية الغربية سببها هذا الموضوع وهذه القواعد هي الحاكمة للنص لأكثر ولأقل . وليس هناك داع اطلاقا أن نمثل بأمثلة ونقول هذا وتذكر هذه المنظمة وتلك المنظمة ... الخ لكن هذه النصوص الحاكمة أنتم أحرص ماتكونون على سمعة مصر وعلاقتها الخارجية بالدول الاخرى سمعتها الدولية رفضها للارهاب وتأييدها للشرعية .

وقد يحسن هنا أن نورد تعقيب السيد الدكتور رئيس المجلس وذلك توضيحا للنص حيث عقب بالآتي : «بالإضافة الى ما قالته الحكومة أود أن اسجل بأن هذه المادة تجرم الانضمام للقوات المسلحة لدولة أجنبية وتجرم الانضمام للجمعيات الارهابية أما ما ينطبق عليه الحركات الوطنية والتي يعتبرها القانون الدولي تمارس دفاعا شرعيا فانها تعتبر جمعيات ارهابية فلايسرى عليها هذا النص ومن ثم فإن الذين يتخوفون من اسادة تأويل هذا النص في ظروف معينة أقول هناك حركات وطنية ومقاومة اعتبرتها الامم المتحدة دفاعا شرعيا ولاينطبق عليها وصف الجمعية الارهابية . هناك فرق بين الجمعية الارهابية والحركة الوطنية التي تستخدم حق الدفاع الشرعى . وبالتالي فلايجوز الخلط بين الاوراق واعتصار النصوص عصرا لهدم النصوص بل يجب على الاحرار أن يساعدونا في تحديد نطاق النص بما لايمس الشرعية .

ان اساءة تأويل النص يغلق الابواب وعلينا أن نغرق كيف نفتح الابواب أمام الشرعية (١)

العقوبة :

يلاحظ هنا ان عقوبة الجريمة المنصوص عليها بالفقره الاولى هي الاشغال الشاقة المؤقتة أى من ٣ سنوات الى ١٥ سنة ولا يجوز هنا استعمال المادة ١٧ عقوبات وفقا لما تنص عليه المادة ٨٨ مكررا (ج) بينما العقوبة في الفقره الثانيه هي الاشغال الشاقة المؤبدة في حاله ما اذا كان الجانى قد تلقى تدريبات عسكريه في الدوله الاجنبيه أو لدى الجمعيه أو الهيئه أو المنظمه أو الجماعه الارهابيه و التى يكون مقره خارج البلاد أو شارك في عملياتها غير الموجهه الى مصر .

و اعمالا لنص المادة ٨٨ مكررا (ج) يجوز النزول بعقوبه الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

(١) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو ١٩٩٢ .

ماده ٨٨ يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوى أو المائى معرضا سلامة من بها للخطر . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجانى الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها او اذا قاوم الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى استعادة الوسيلة من سيطرته وتكون العقوبة الاعدام اذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

الشرح

جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب أن اللجنة رأت ضم الفقرة الثانية الى الفقرة الاولى باعتبار أنه لا يوجد مبرر لافراد فقرة خاصة للحكم الذى ورد لاسيما وأن الفقرة الاولى تنص على عقوبة الجريمة ثم تشدد العقوبة اذا توافر بعض الظروف المشددة ولا تعدو الفقرة الاخيرة أن تكون تشديدا للعقوبة لتوافر ظرف مشدد .

عاقب المشرع بالنص محل التعليق كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضا سلامة من بها للخطر وشدد العقوبة اذا استخدم الجانى الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قاوم الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى استعادة الوسيلة من سيطرته . أما اذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها تكون العقوبة هى الاعدام .

يلاحظ أن النص لم يحدد جنسية وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى ومن ثم فهو يشمل وسائل النقل المحلية وكذلك وسائل النقل الاجنبية مع ملاحظة اعمال نص المادتين الثانية والثالثة من قانون العقوبات بالنسبة لوسائل النقل الاجنبية .

كما يلاحظ ضرورة توافر علاقة سببية بين الفعل المجرم بنص المادة محل التعليق وبين موت الشخص داخل الوسيلة أو خارجها . وفى توضيح ذلك السيد الدكتور رئيس المجلس أنه قد ورد فى النص وتكون العقوبة الاعدام اذا نشأ عن الفعل ... أى أن هناك علاقة سببية مترتبة على فعلة وعند التطبيق العملى يأتى المحامون يقولون أن العمل الصادر من الغير يقطع علاقة السببية وهذه المسألة تحكمها القواعد العامة (١) .

(١) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة فى ١٥ يوليو ١٩٩٢ .

مادة ٨٨ مكرراً

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أي شخص في غير الاحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الارهاب أو اتصف بصفة كاذبة أو تزى بدون وجه حق بزي موظفي الحكومة . أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره عنها . أو اذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو اذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في اخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه .

وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الفعل موت شخص .

تناول المشرع في المادتين ٨٨ مكرراً محل التعليق عقاب كل من قبض على أي شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع .

ويلاحظ أن الركن المادي في الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى يتمثل في القبض على أي شخص في غير الاحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجازه أو حبسه كرهينة . والقصد هنا من نوع القصد الخاص حيث اشترط المشرع أن يكون ذلك بهدف التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها .

وبالنسبة للفقرة الثانية فقب جرم المشرع كل من مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب ويلاحظ هنا أن المشرع قد سوى بين التمكين والشروع في التمكين أي البدء في تنفيذ الاعمال المؤدية الى هرب المقبوض عليه . كما وأن المشرع قد أكتفى بأن يكون المتهم الهارب مقبوضاً عليه فقط . أي بمجرد ضبطه والقبض عليه من مأموري الضبط القضائي المختصين . ومن باب أولى يعاقب الجاني اذا كان المتهم محبوساً ولكنه من الهرب أو شرع في تمكينه من ذلك .

كما يلاحظ أن العقوبة المشددة هنا وهى الاشغال الشاقة المؤقتة لاتوقع ولاتنطبق الا اذا كان المتهم الذى مكن من الهرب أو شرع فى تمكينه منه مقبوضا عليه فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم . أي القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

وفى الفقرة الثالثة تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجانى فى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين الاولى والثانية من المادة محل التعليق القوة أو العنف أو التهديد أو الارهاب بمعناه المقصود بالمادة ٨٦ عقوبات وكذا اذا اتصف بصفة كاذبة تساعده على تنفيذ هدفه . أو ترى بزي بدون وجه حق بزي موظفى الحكومة يستوى فى ذلك أن يكون هذا الزى خاص بالموظفين المدنيين أو العسكريين وعموما يتناول النص كساوى كل من يؤدى عملا يبيحه القانون طالما أن هذه كساوى مقررة قانونا لطائفة من موظفى الحكومة .

ويعاقب بات العقوبة أيضا كل من يستخدم فى ارتكاب الجرائم سائلة الذكر أمر مزورا مدعيا صدوره من احدى السلطات العامة . وكذلك اذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو اذا قاوم السلطات أثناء تأدية وظيفتها فى اخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه . وأخيرا نص المشرع على عقوبة الاعدام اذا نجم عن الفعل موت شخص

مادة ٨٨ مكرر (أ)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على احد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا نشأ عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة . او كان الجانى يحمل سلاحا أو قام بخطف أو احتجاز اى من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القم هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن التعدى أو المقاومة موت المجنى عليه .

الشرح

مفاد النص أن التهديد بالقول والكتابة لاينطبق عليه النص وانما يطبق فى شأنه أحكام أخرى .

والتعدى على احد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم مقصود به منعه من مباشرة عمله بالقوة أو العنف أو التهديد باستعمالها فهناك أولا توجد المقاومة وطالما جعل المشرع القوة والعنف والتهديد قسائم متساوية فهنا يصل التهديد الى حد المقاومة وليس مجرد التهديد هذا تهديد باستخدام القوة ما النص لم يقل أو هدده انما قال أو قاومه بالقوة أو بالعنف أو التهديد باستخدامها (١).

مادة ٨٨ مكررا (ب)

تسرى احكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٨ (هـ) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم .

ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية .

وتخصص الاشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التى قامت بالضبط . متى رأى الوزير المحتص أنها لازمة لمباشرة نشاطها فى مكافحة الارهاب .

الشرح

بموجب الفقرة الأولى من النص أنزل المشرع على صور التجريم المستحدثة تلك الاحكام المستقر تطبيقها فى قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم وهى الاحكام المتعلقة بالتحريض والاتفاق والمساعدة وتغليظ العقوبة على من يؤدى دورا قياديا فى هذه التنظيمات الارهابية وقواعد الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة فى حالات ابلاغ الجانى أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب الى الافعال التى تقع فى الخارج استهدافا لتنفيذ أغراض هذه التنظيمات داخل البلاد (٢) .

واعمالا لنص الفقرة الثانية فانه يراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية والمقصود بالغير حسن النية هو كل من كان أجنبيا عن الجريمة لادخل له فيها سواء بوصفه فاعلا أو شريكا فاذا كان لمثله على الاشياء المضبوطة المتعلقة بالجريمة حق عيني كحق الملكية أو الانتفاع أو الرهن فلايجوز أن تخل المصادرة بحقه فاذا استعار شخص من آخر سيارته ليستعملها فى أمر مباح فاستعملها فى نقل مخدر فان السيارة لاتصادر . وهذا النص ان هو الا ترديد لما تنص عليه المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات .

(١) الدكتور رئيس المجلس فى مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة فى ١٥ يولية سنة ١٩٩٢ .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

وبالنسبة للقرة الاخيرة والخاصة بالمصادرة فلا بد أولا أن يصدر حكم قضائي بالمصادرة . وثانيا لا بد وأن تكون هذه الاشياء لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الارهاب والذي يقرر ذلك هو الوزير المختص .

مادة ٨٨ مكررا (ج)

لايجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الاحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . فيجوز النزول بعقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة . والنزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات .

الشرح -

اعمالا للنص محل التعليق فقط حظر المشرع تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالادانة في هذه الجرائم عدا الاحوال التي ينص فيها القانون على الحكم بالاعدام فيجوز النزول بالعقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة . وكذلك الحالة التي ينص فيها القانون على الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة فيجوز النزول بالعقوبة الى الاشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات .

أثناء مناقشة القانون في مجلس الشعب اعترض السيد العضو رفعت بشير وطالب بحذف هذه المادة وضرورة تطبيق حكم المادة (١٧) للنزول بالعقوبة درجة واحدة حتى تكون هناك سلطة تقديرية للقاضي تتفق مع كل حالة على حدة . وأيده في ذلك السيد العضو محمد محمود العباسي والذي قال : لماذا لا تأخذ في الاعتبار ضمير القاضي ووجدانه ؟ وهل يمكن أن نخلق قاضيا الكترونيا أو آليا ؟ اننا نريد روح القانون وضمير القاضي ومن هنا فانتى أريد أن أعطي للمحكمة سلطة تقديرية وأنا مع تشديد العقوبة فالمشكلة هنا أننا بهذا النص ربما نهين القاضي عندما نغل يده والمفروض أن تعطى للقاضي سلطة تقديرية في الحكم في كل قضية والقاضي أساسا حريص - فعلا - على تطبيق التشريع ولديه حدود يتحرك فيها وبالتالي يجب أن نعطي له فرصة دون أن نقيده ونحرمه من استخدام السلطة التقديرية . الامر الذي ربما يجعله نادما بالنسبة لبعض الاحكام التي يصدرها أو أنه يحكم بالبراءة بسبب الضغط الواقع عليه من غل يده من أعمال حكم المادة (١٧) ولذلك فانتى أريد ألا يكون القاضي مقيدا وأريد أن يكون له حرية الحركة وأترك له ضميره معينا له في اصدار أحكامه (١) .

(١) مضبطة الجلسة الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ .

وقد عرض السيد الدكتور رئيس المجلس اقتراحهما الذي يقضى بحذف هذه اامادة ولم يوافق سوى أقلية فتم اقرار المادة كما هي .

وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب بالنسبة لهذه المادة أن اللجنة رأت بأن المادة (١٧) من قانون العقوبات قد وضعها المشرع لحكمة بالغة هي حسن توزيع العدالة حيث تجيز للمحكمة في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة رأفة القضاة أن تنزل بالعقوبة المقررة درجة أو درجتين وقد رأي المشروع عدم تطبيق احكام هذه المادة على جرائم القسم الاول من الباب الثالى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات لخطورتها الا فى حالة عقوبة الاعدام حيث أجاز النزول الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

وقد رأت اللجنة ضرورة أن يترك للقاضى قدراً من السلطة التقديرية يستطيع من خلالها أن يقضى على كل منهم بالعقوبة المناسب التى ترضى شغوره بالعدالة . ولما كان ذلك غير متحقق - ليس فى عقوبة الاعدام وحدها - وانما أيضا فى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فقد رأت اللجنة اعطاء المحكمة سلطة تخفيض عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لاتقل عن عشر سنوات .

مادة ٨٨ مكررا (د)

يجوز فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية :

- ١ - حظر الإقامة فى مكان معين أو فى منطقة محددة .
 - ٢ - الالتزام بالإقامة فى مكان معين .
 - ٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
- وفى جميع الاحوال لايجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات .
- ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر .

الشرح

لم يرد ثمة تعليق على هذا النص فى تقريرى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب والشورى . كما وأن المذكرة الايضاحية للقانون قد جاءت هى الاخرى خالية من تعليق عليه .

هذه العقوبة تعتبر من العقوبات التكميلية الجوازية وتقضى بها المحكمة الجنائية التى تقضى فى الدعوى الاصلية اذا قضت فيها بالادانة .

كما يلاحظ أن هذه العقوبة منقولة من قانون المخدرات اذا نصت بمثل هذه العقوبات المادة ٤٨ مكررا من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

يلاحظ أن لمحكمة الجنايات التى قضت بالعقوبة الاصلية السلطة الجوازية بالحكم فضلا عن العقوبة المقررة بتدبير أو أكثر من التدابير الواردة بالنص وهى :

١ - حظر الإقامة فى مكان معين أو فى منطقة محددة .

٢ - الالتزام بالإقامة فى مكان معين .

٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة . وهى توقع ذلك بالنظر الى مدى خطورة المتهم الاجرامية وعما اذا كان الحد من خطورته يستدعى توقع مثل هذا الجزاء من عدمه . وفى جميع الاحوال لايجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات .

أما بالنسبة لمخالفة التدبير والمنصوص بالفقرة الاخيرة للمادة عليه بأنه ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر فنرى أن هذه دعوى جديدة يتعين على النيابة العامة عند تحققها اقامتها على حدة . وتقديمها الى المحكمة الجزئية المختصة وليس أمام محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم الاصلى . اذا أن الدعوى فى هذه الحالة تكون قد خرجت من حوزتها . والعقوبة المقررة لمخالفة التدابير سائلة الذكر هى الحبس ومن ثم تكون المحكمة الجزئية هى المختصة بمثل هذه الدعوى . والحكم الجزئى الصادر بها يجوز للطبع استئنافه دائما .

مادة ٨٨ مكررا (هـ)

يعنى من العقوبات المقررة للجرائم المشار اليها فى هذا القسم كل من بادر من الجناه بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق . ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق .

ويجوز لها ذلك اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين . أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة .

الشرح

هذه المادة مجرد ترديد لنص المادة ٨٤ (أ) من قانون العقوبات .

الحكمة من النص :

الحكمة من وضع هذا النص هي تشجيع مرتكبي هذه الجرائم على التراجع عن غيهم وإبلاغ امرها الى السلطات العامة رغبة في التوصل الى معاقبة فاعليها ومكافحة لهذا النوع من الجرائم لان في ذلك مصلحة محققة للدولة ولان تبليغ المتهم بدل على توبته وعلى نزعته الطيبة ويلاحظ أن هذا السب يعتبر عذرا معفيا من العقاب وليس سببا لامتناع المسؤولية .

نوعا الاعفاء :

والاعفاء من العقاب هنا على نوعين أولهما يكون فيها الاعفاء وجوبيا وثانيهما يكون فيها الاعفاء جوازيا للمحكمة .

١ - الاعفاء الوجوبى :

عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٨٨ مكررا (هـ) فانه يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار اليها في هذا القسم كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ... وتفترض هذه الحالة أن الجانى قد أبلغ عن الجريمة قبل أن تكتشف فيكون للإبلاغ عنها فضل كشفها للسلطات . ويلاحظ هنا أن حكمة الاعفاء من سياق النص تفيد أن الجريمة قد ساهم فيها عدد من الجناة سواء فاعلية أو شركاء فجاء الإبلاغ عن الجريمة ابتداء من أحدهم بحيث يفتح ذلك الطريق أمام السلطات لملاحقة باقى الجناة ويستوى في نظر المشرع الباعث الذى دفع الجانى الى المبادرة الى الإبلاغ فقد يكون الخوف من العقاب أو يقظة الضمير أو الرغبة من الانتقام من باقى المساهمين . كذلك يستوى في نظر المشرع الجهة التى يقدم اليها البلاغ سواء كانت احدى السلطات الادارية أو القضائية فقد يقدم البلاغ الى الشرط أو الى النيابة العامة .

٢ - الاعفاء الجوازى

يكون الاعفاء جوازيا للمحكمة بصفة عامة اذا كان قد تم تنفيذ الجريمة وذلك فى احدى حالتين هما :

الحالة الأولى : اذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق .
والمقصود بالتحقيق هنا هو تحقيق السلطة القضائية أى تحقيق النيابة العامة عادة .

الحالة الثانية : اذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى
الجريمة الآخرين أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة .

ويلاحظ هنا أنه لايجوز الاعفاء من العقوبة الا اذا كان تبليغ الجانى هو السبب
فى القبض على الجناه .

كما يشترط أن يكون التبليغ عن الجناه الآخرين وعن الجريمة التى وقعت مستكملاً
عناصره من جهة بيان نوع الجريمة وزمان ومكان ارتكابها وأسماء مرتكبيها وعناوينهم
وما يعرفه المتهم عنهم لكى يأتى التبليغ بالنتيجة المرجوة منه أو بالهدف منه ومن ثم
يخرج عن نطاق الاعفاء التبليغ المبهم أو الغامض وتقدير مدى جدية البلاغ واتساقه
مع نص المادة ٨٨ مكرراً (هـ) وكذا مدى أحقية المبلغ فى استفادته من السبب المعفى
من العقاب المنصوص عليه بالمادة سالفه الذكر يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع تستخلصه من جماع أوراق الدعوى ومستنداتها .

والاعفاء الجوازى - بعد التحقيق - يكون للمحكمة أيضاً اذا مكن ابلاغ الجانى فى
التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة للجرائم المشار اليها فى
هذا القسم فى النوع والخطورة . ومن ثم فان المعيار هنا ليس قدر العقوبة وانما هو
محدد بالنص وينصب على نوع الجريمة وخطورتها .

(المادة الثالثة)

تكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات فى الجرائم
المنصوص عليها فى المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣
من قانون العقوبات اذا ارتكب اي منها تنفيذا لغرض ارهابي .

ويضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة فى المواد :

١/٩٠ و ١٦٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات كما يضاعف الحد الاقصى للعقوبات
المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات اذا ارتكب الجريمة تنفيذا لغرض ارهابي .

و تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٢٣٦ تنفيذا لغرض ارهابي فاذا كانت مسبقة باصرار او ترصد تكون

العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذا لغرض ارهابي .

الشرح

تشيد العقوبات الواردة بالمادة الثالثة بتناول بعض جرائم متصلة بالعملية الارهابية منها جرائم متعلقة بالاديان ومنها جرائم متعلقة بتزوير جوازات السفر و منها جرائم خاصة بتخريب المباني و اتلافها ومنها جرائم خاصة بالضرب و العاهة و الضرب المفضي الي الموت كل هذا رهين بأن تكون كل جريمة من هذه الجرائم تنفيذا لغرض ارهابي ومن ثم فان هذا التشريع يواجة فيه الارهاب جرائم عادية اذا ارتكبت بقصد تنفيذ غرض ارهابي .

ويلاحظ انه قد تم اختيار هذه المواد المنصوص عليها بالمادة محل التعليق لانها هي الجرائم الذي يكثر في العمل استعمالها في الجريمة الارهابية فمثلا جوازات السفر المزورة تتراوح عقوبتها في القانون ما بين حبس لا يتجاوز ستة اشهر او غرامة لا تزيد عن مائتي جنيه او احدي هاتين العقوبتين . هذا في الجريمة العادية لكن تزوير مثل الجوازات لغرض اجرامي ارهابي يجب تشديد العقوبة كما هي واردة بالنص الحالي .

اذن هذه النصوص التي عدتها المادة محل التعليق قائمة بالنسبة للجرائم العادية فمن زور تذكرة سفر رجل عادي يعاقب بالحبس او الغرامة الي اخره لكن في الجرائم الارهابية هناك ظرف مشدد هو الذي شدد العقوبة علي هذا النحو و من ثم فلا يجوز الخلط ما بين الجريمة العادية والجريمة الارهابية .

والامر الثاني كما جاء في شرح السيد المستشار وزير العدل للمادة محل التعليق في مناقشات مجلس الشعب انه حينما يرد في النص ان السجن الذي لا تزيد مدته علي خمس سنوات معناه السجن الذي يبداء من ثلاث سنوات و لا يتجاوز خمس سنوات اذن هذه العقوبة من ثلاث سنوات الي خمس سنوات و ايضا بالنسبة لجرائم اتلاف المباني و تخريبها و غير ذلك فان العقوبات العادية فيها الحبس و لكن العقوبات في الجرائم الارهابية تشدد . و بالنسبة لجرائم الضرب او العاهة و غيرها فالضابط في كل هذا هو ان ترتكب هذه الجرائم تنفيذا لغرض ارهابي . اما اذا ارتكبت في ظروف عادية فتحكمها النصوص تالعادية الواردة في مشروع هذا القانون . وايضا عن صاحب اللوكاندة فان كل صاحب لوكاندة اثبت في دفاترة الاشخاص الساكنين عنده باسماء مزورة و هو يعلم

بذلك و يضاف الي كل هذا انه ارهابي تنفيذاً لغرض ارهابي فيكون صاحب اللوكاندة الذي يعلم و يثبت في دفاترة اسما مزورا و هو يعلم ان هذا الشخص ارهابي لا يحكم عليه مثلا بماذتي جنیه غرامة و لكن يحكم عليه بالسجن من ثلاث الي خمس سنوات و هكذا في كل نص من النصوص .

والجرائم التي شددت فيها العقوبة و فقا للفقرة الاولى من المادة محل التعليق بحيث اصبحت السجن الذي لا تزيد مدته علي خمس سنوات هي الجرائم الاتية:

المادة ١٦٠ :

و هي الخاصة بالتشويش علي اقامة الشعائر الدينية و كذا تخريب او كسر او اتلاف مبان معدة لاقامة الشعائر .

المادة ٢١٦ :

و هي الخاصة بالتسمي باسم غير الاسم الحقيقي في تذكرة سفر.

المادة ٢١٧ :

و هي الخاصة بصناعة تذكرة مرور او تذكرة سفر مزورة.

المادة ٢١٨ :

و هي الخاصة بمن يستعمل تذكرة مرور او تذكرة ليست له.

المادة ٢١٩ :

و هي الخاصة باصحاب اللوكاندات و المحلات المفروشة و تقييدهم في دفاترهم اشخاص بأسماء مزورة

المادة ٢٢٠ :

و هي الخاصة بالموظف العمومي الذي يعطي تذكرة سفر او تذكرة مرو باسم مزور.

المادة ٢٤١ :

و هي الخاصة بالجرح او الضرب الذي ينشأ عنه مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد علي عشرين يوما .

المادة ٢٤٣ :

و هي الخاصة بكون الجرح او الضرب قد حدث باستعمال اسلحة او عصي او آلات اخري - و شرط تشديد العقاب في الجرائم سالفة الذكر هو ان ترتكب اي منها تنفيذا لغرض ارهابي . . و بالنسبة للفقرة الثانية فانه بضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة للجرائم الاتية :

المادة ١/٩٠ :

وهي الخاصة بالتخريب عمدا لمباني او املاك عامة او مخصصة لمصالح حكومية او للمرافق العامة او للمؤسسات العامة او للجمعيات المقيدة قانونا ذات نفع عام .

المادة ١٦٢ :

و هي الخاصة بكل من هدم او اتلف عمدا شيئا من المباني او الاملاك او المنشآت المعدة للنفع العام .

المادة ٣٦١ :

و هي الخاصة بتخريب او اتلاف اموالا ثابتة او منقولة لا يمتلكها الجاني عمدا او جعلها غير صالحة للاستعمال .

كما بضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات و هي الخاصة بالعامة المستديمة اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابي كما هو منصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة محل التعليق . .

واعمالا للفقرة الثالثة من نص المادة الثالثة محل التعليق تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة و السجن اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ و هي جريمة الضرب المضي الي الموت تنفيذا لغرض ارهابي فاذا كانت مسبقة باصرار او ترصد تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

كما و انه اعمالا للفقرة الاخيرة تكون العقوبة لاعدام - اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ و هي الخاصة بالقتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد و احوال الاقتران و الارتباط . تنفيذا لغرض ارهابي . و قد نص المشرع و كما سلف علي المقصود من الارهاب في المادة ٨٦ من قانون العقوبات .

نصوص المواد الباقية

في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات و الاجراءات الجنائية و انشاء محاكم امن الدولة - و سرية الحسابات بالبنوك و الاسلحة و الذخائر ملحوظة بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٩٢ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ متضمنا بالاضافة و التعديل خمسة من القوانين خص قانون العقوبات المواد الثلاثة الاولى و التي عرضنا لها فيما سبق . اما باقي المواد و هي تخص القوانين الاربعة فسوف نورد فيما يلي النصوص الجديدة دون تعليق عليها لخروج لك عن هدف هذا الملحق الذي خصص لشرح المواد المضافة الي قانون العقوبات .

(باقي المواد)

(المادة الرابعة)

تضاف الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الي الجرائم الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الاجراءات الجنائية .

(المادة الخامسة)

يضاف الي القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٨٠ بأنشاء محاكم امن الدولة فقرة ثانية الي المادة (٣) و مادة جديدة برقم ٧ مكررا نصاها الاتيان :

المادة ٣ (فقرة ثانية) :

و تختص محكمة امن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة - في دائرة اوكثر - بنظر الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما تختص ايضا بالفصل فيما يقع من هذه الجرائم من الاحداث الذين تزيد سنهم علي خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . و يطبق علي الحدث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤

بشان الاحداث عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٢ منه و يكون للنياية العامة جميع الاختصاصات المخولة للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

المادة ٧ مكررا:

استثناء من احكام المادة السابقة يكون للنياية العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بالاضافة الي الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضي التحقيق وسلطة محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

ولا تنفد النياية العامة في مباشرتها التحقيق و رفع الدعوي في الجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة بقيد الطلب المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية لقيم من العيب .

ويكون لمأمور الضبط القضائي اذا توافرت لديه دلائل كافية علي اتهام شخص بارتكاب احدي الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وان يطلب من النياية العامة خلال اربع و عشرين ساعة علي الاكثر ان تأذن له بالقبض علي المتهم . و للنياية العامة في هذه الخاله ولامر تستلزمة ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع أن تأذن بالقبض علي المتهم لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجب علي مأمور الضبط القضائي ان يسمع قوال المتهم المقبوض عليه ويرسله الي النياية العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار اليها في الفقرة السابقة .

ويجب علي النياية العامة ان تستجوبه في ظروف اثنين وسبعين ساعة من عرضة عليها . ثم تأمر بحبسة احتياطيا أو اطلاق سراحه .

(المادة السادسة)

تضاف الي المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك فقرة اخيرة نصها الاتي :

ويكون للنائب العام او لمن يفوضه من المحامين لعامين ان يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول علي أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الامانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين الاولى و الثانية من القانون المشار اليه أو المعاملات المتعلقة بها اذا اقتضي ذلك كشف الحقيقة في الجرائم المنصوص

عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون العقوبات .

(المادة السابعة)

يستبدل بنصوص المادة ٢٨ و الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسحة و الذخائر و البند الحادي عشر من الجدول رقم (١) . بيان الاسلحة البيضاء المرفق به النصوص الاتية :

المادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر و بغرامة لا تقل عن مائة جنية و لا تزيد على خمسمائة جنية كل من أتعز أو أستورد أو صنع بغير ترخيص الاسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) و يعاقب بالسجن و بغرامة لا تقل عن خمسمائة و لا تجاوز الف جنية كل من أتعز أو أستورد أو صنع أو اصلح بغير ترخيص سلاحا ناريا من الاسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) و تكون العقوبة الاشغال الشاقة الوقتة اذا كان السلاح مما نص عليه في البند (أ) من القسم الاول من الجدول رقم (٣) .

و تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الاول أوفي القسم الثاني من الجدول رقم (٣) .

مادة ٣٥ مكررا (فقرة اخيرة) :

يسري حكم الفقرة السابقة على حيازة او احراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق او كائنات أو مخفضات الصوت و التليسكروب التي تركيب على الاسلحة المذكورة.

البند الحادي عشر من الجدول رقم (١) ببيان الاسلحة البيضاء - البلط و السكاكين و الجنازير و السنج وأي اداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الاشخاص دون أن يوجد لاحرازها او حملها مسوغ من الضرورة الشخصية او الحرفية.

(المادة الثامنة)

يضاف الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه جدول جديد رقم (٤) نصه

الاتي

الجدول رقم (٤)

الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

اولا - بالنسبة للبنادق ذات الماسورة المصقولة من الداخل :

١- الجسم المعدني .

٢- الماسورة .

ثانيا - بالنسبة للبنادق المشخنة و النصف الية :

١- الجسم المعدني (الطرف) .

٢- الماسورة .

٣- الترياس و مجموعة

ثالثا - بالنسبة للمسدسات بكافة انواعها :

(أ) مسدس بخزنة :

١- الجسم المعدني .

٢- المنزلق .

٣- الماسورة .

(ب) مسدس بساقية :

١- الجسم المعدني .

٢- الاكزة (الساقية) .

رابعا : بالنسبة للمدافع و الرشاشات و البنادق الالية :

(ا) المدافع و الرشاشات :

١- الجسم المعدني .

٢- الماسورة .

٣- الترياس و مجموعة.

(المادة التاسعة)

مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواري و بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اي قانون اخر . يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

(المادة العاشرة)

لا تقام الدعوي الجنائية ضد من انتمى باية صفة كانت الي احدي الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات او العصابات المنصوص عليها في لمادة ٨٦ مكررا عقوبات اذا بادر خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بابلاغ النيابة العامة او سلطات الامن بانفصاله عن التنظيم وتوقفه عن ممارسة اي نشاط فيه . كذلك لا تقام الدعوي الجنائية الناشئة عن حيازة أو احرار اسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أوالات أو معدات أو وثائق أو اموال مما يرتبط بأنشطة التنظيم اذا بادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه بتسليمها الي النيابة العامة . أو سلطات الامن خلال المدة المشار اليها في الفقرة السابقة . ولا يسرى ما تقدم علي الحالات التي بدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوي الجنائية .

(المادة الحادية عشرة)

ينتشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشره .يبصم هذا القانون بخاتم الدولة و ينفذ كقانون من قوانينها .

(حسني مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية

في ١٧ المحرم سنة ١٤١٣هـ

الموافق ١٨ يولية سنة ١٩٩٢ م .

- وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية =العدد ٢٩ (مكرر) في ١٨ يولية سنة

. ١٩٩٢

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

لقد كانت قوة الخير و السماحة و اعلاء قيم المودة و التراحم و ايثار البناء و صنع الحضارة هو زاد مصر و قوتها عبر رحلتها الرائدة في تاريخنا الانساني العريق . و عندما انتاب العنف و الارهاب أرجاء شتى من المعمورة ظلت مصرواحة لامن و الامان حتى انها لم تكن بحاجة الى تجريم أفعال ليس لها وجود في الواقع المصرى .

على أنه وقد كادت مصر ان تفرغ من مشاكل شتى كانت تعرقل مسيرتها في البناء و توجهت بكل طاقتها في الحقبة الاخيرة تصنع مشروعها الحضارى القومى في بناء دولة عصرية لها مكانتها في عالم الرخاء والسلام و العلم . الا و قد خرج عليها من الظلام ارهاب اسود ليس له من راد يقتات به الا النيل من امن و استقرار البلاد و مسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها و ليس له من هدف الا الاخلال بالنظام العام و تعريض سلامة المجتمع و أمنة للخطر و قطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور لبناء الدولة المصرية العصرية فراح يبت نصيحة بين الشباب ليدفع به الى طريق العنف و التخريب و الارهاب ليحولة من دورة الطبيعى في ان يكون عدة مصر و قوتها في مشوارها الحضارى الى ان يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار..

و هكذا شهدت مصر في السنوات الاخيرة تلك الصور من العنف و الارهاب و التطرف تنفيذا لمشروعات اجرامية جماعية أو فردية لم ن نعرغها من قبل . و لم تكن تعرفها من قبل . و لم يكن ثمة يد من مواجعتها تشريعيا بكل الحسم و بسيف القانون و سلاح الشرعية الذى ما فتئت تواجه به مصر كل خروج على قيمها الاصلية و تقاليدها الخالدة وعزمها الاكيد على البناء و اللحاق بركب الانسانية الحضارى.

و اذا كان المجتمع الدولى قد عانى في العقدين الاخيرين من ذات الظاهرة الارهابية التى هددت أمن الافراد واستمرار الجماعة و نظام الدولة و اثرت بالسلب على حركة النمو و التطور فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا و اسبانيا و فرنسا و ألمانيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة و اثارها المدمرة . من خلال الاداة التشريعية المناسبة بما ادى الى الاسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف و الارهاب و حماية حقوق المواطنين و حرياتهم ذلك أن نبيل الغاية لا يغنى عن شرعية الوسيلة . و كان منهج بعض الدول اصدار قوانين خاصة لمكافحة الارهاب و منهج البعض الاخر منها ادخال تعديلات في قوانين العقوبات و الاجراءات

الجناية لمواجهة هذه الظاهرة و ذلك كله و وفقا لاحكام دساتيرها .

واذا كشف الواقع فى مصر عن وجوب التدخل التشريعى -لمواجهة هذه الظاهرة الاجرامية - فقد أثر المشروع المرافق تأسيسا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى ادخال بعض التعديلات على هذه القوانين فى مجال التجريم و العقاب و الاجراءات كأحد الادوات التى تسهم فى مواجهة الارهاب من خلال عقوبات رادعة و اجراءات سريعة و حاسمة تلتزم باحترام الدستور و سيادة القانون .

وعلى قاعدة من هذا النظر اعد مشرع القانون المرافق متناولا القوانين التالية :

اولا - قانون العقوبات :

و هكذا اورد التعديل فى الشق الموضوعى منه تعديلا بالاضافه على الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حيث قسم هذا الباب الى فصلين خصص الفصل الاول منه للجرائم الارهابية فاتجهت اولى موارد و هى المادة ٨٦ عقوبات الى تحديد مفهوم الارهاب و الوسائل التى يلجأ اليها و الغاية التى يسعى لبلوغها و الاثر المترتب عليه .

ثم نصت المواد التالية على تجريم انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل احكام الدستور أو القوانين أو منع احدى مؤسسات الدولة أو احدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات و الحقوق العامة التى كفلها الدستور و القانون أو بالاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى (م ٨٦ مكررا) باعتبار ان مثل هذه التنظيمات هى النواة الاولى للعنف والارهاب كما عاقبت كل من انضم اليها أو شارك فيها بأية صورة . وكل من روج للاغراض و المبادئ التى تدعو اليها و شدد العقوبات اذا كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أو تنفيذ اغراضها .

كذلك عاقب المشروع كل من اختطف . و سيلة من وسائل النقل الجوية او البرية او المائية معرضا سلامة من بها للخطر و شدد العقوبة اذا استخدم الجانى الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح لاي شخص كان داخل الوسيلة او خارجها واذا قاوم الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة اثناء تأدية وظيفتها فى استعادة الوسيلة من سيطرته .

كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على أى شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة و ذلك بغية التأثير على السلطات العامة فى ادائها لاعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع أو مكن أو شرع فى تمكين مقبوض عليه من الهرب و كذلك عالج المشروع حالة التعدى على احد القائمين على تنفيذ احكام الفصل الاول من الباب الثانى من قانون العقوبات .

هذا و قد انزل المشروع على صورة التجريم المستحدثة تلك الاحكام المستقر تطبيقها فى قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم . وهى الاحكام المتعلقة بالتحريض و الاتفاق و المساعدة و تغليب العقوبة على من يؤدى دورا قياديا فى هذه التنظيمات الارهابية وقواعد الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة فى حالات ابلاغ الجانى أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب الى الافعال التى تقع فى الخارج استهدافا لتنفيذ اغراض هذه التنظيمات داخل البلاد .

كما حظر تطبيق احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالادانة فى هذه الجرائم عدا الاحوال التى ينص فيها القانون على الحكم بالاعدام فيجوز النزول بالعقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة . و اجاز فضلا عن الحكم ببعض التدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكررا (ب) .

ثانيا - و فيما يتعلق بقانون الاجراءات الجنائية:

اخرج المشروع صور التجريم المستحدثة أو الجرائم التى ترتكب تنفيذا للاغراض الارهابية من نطاق تقادم الدعوى بحسبانها جرائم تقع على الحريات اعمالا للمادة ٥٧ من الدستور.

ثالثا - و فيما يتعلق بالاختصاص القضائى و الضبط و التحقيق:

ترتب على ايراد صور التجريم المستحدثة فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ان خضعت هذه الصور لما تخضع له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة فصار الاختصاص بنظرها معقودا لمحاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

كما نص المشروع على ان تختص احدى محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التقيد بقواعد الاختصاص المكانى المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بتقدير أن الترويع فيها لا يقتصر على المكان الذى وقعت فيه الجريمة و انما يعم الوطن بأكمله و هو ما نمت اليه

بعض التشريعات المقارنة في هذا الشأن .

كما نص المشروع أيضا على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضا فيما يقع من الاحداث من هذه الجرائم .

ولما كانت اجراءات التحريات و الاستدلالات و الضبط في مثل هذه الجرائم التي تتصف في الاغلب الاعم بالجماعية و التنظيم و تعدد الجناه . لها طبيعة خاصة تستلزم مزيدا من الوقت مختلفة في ذلك عن الجرائم العادية فقد اتجه المشروع الى تناول هذه الاجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحدثة مستهدفا توفير ما تستلزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع من صلاحيات ملتزما في ذلك احكام المادة ٤١ من الدستور.

رابعا - قانون سرية الحسابات :

لما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الارهابية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد ولا تستطيع السلطات العامة و القائمين على التحقيق - بالنظر الى القيود التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات - أن تقف علي وجه الحقيقة في الوقت المناسب بالاطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم و من تشير اليه أصابع الاتهام بتحويلها فقد خول المشروع للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين سلطة الامر بالكشف عن مثل هذه الحسابات.

خامسا - قانون الاسلحة و الذخائر

ولما كانت طبيعة النشاط الارهابي ترتبط ارتباطا وثيقا بحيازة واحراز المتفجرات و الاسلحة النارية و البيضاء و كانت العقوبات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم تعد رادعة في بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون . وكانت بعض الاسلحة و ما يتصل باستيرادها و صنعها أفعال تفلت من نطاق التجريم فقد اتجه المشروع الى تشديد العقوبات المقررة على الاتجار أو الصنع أو لاستيراد أو الاصلاح المتصلة بالاسلحة النارية والالية والبيضاء . كما اتجه الى تجريم حيازة الاسلحة الرئيسية و بعض أنواع الاسلحة البيضاء و الادوات التي اشتهر استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ اغراضها .

وهذا وقد اختتم المشروع احكامه بالنص على عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ أو بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو بأي قانون آخر . و ألغى لمشروع كل حكم يتعارض مع احكامه .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء رجاء
الموافقة عليه و استصدار القرار الجمهورى باحالته الى مجلس الشعب.

وزير العدل

تحريراً فى ١٩٩٢/٧/٧

المستشار / فاروق سيف النصر

تم بحمد الله

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٩	الكتاب الأول أحكام ابتدائية الباب الأول قواعد عمومية
١٢	مادة (١) — سريان أحكام القانون في القطر المصري
	■ تعليقات وأحكام
١٢	— مبدأ إقليمية النص الجنائي
١٤	— مبررات الإقليمية
١٤	— الأشخاص المعنوية
١٤	— المقصود بإقليم الدولة
	(الإقليم الأرضي — البحر الإقليمي — الفضاء الإقليمي — السفن — الطائرات) .
١٨	— مكان وقوع الجريمة
١٩	— هل توجد استثناءات ترد على مبدأ إقليمية النص الجنائي ؟
١٩	(أ) أعضاء مجلس الشعب
٢٠	(ب) رؤساء الدول الأجنبية
٢١	(جـ) رجال السلك السياسي
٢١	(د) رجال القوات العسكرية الأجنبية
٢١	— هل تعد تلك الحالات استثناء من مبدأ إقليمية النص الجنائي ؟
٢٢	— من أحكام النقض
٢٤	— من التعليمات العامة للنيابات
	مادة (٢) — سريان أحكام القانون على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خارج
٢٨	القطر
٢٨	■ تعليقات وأحكام
	— ارتكاب فعل في الخارج يجعل صاحبه فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت في القطر
٢٨	المصري

٢٩	— حالات عينية القاعدة الجنائية
٣١	— من احكام النقض
٣٢	مادة (٣) — ارتكاب المصرى جناية او جنحة فى الخارج ..
	■ تعليقات واحكام
٣٣	— شخصية القاعدة الجنائية
٣٣	— الحكمة من النص
٣٣	— شروط تطبيق قانون العقوبات المصرى
٣٥	— تعدد الفاعلين وجنسياتهم
٣٦	— من احكام النقض
	مادة (٤) — لا تقام الدعوى العمومية على مرتكبى جريمة او فعل فى الخارج إلا من
٣٨	النيابة العمومية
٣٨	■ تعليقات
٤١	مادة (٥) — القانون الاصلح للمتهم
	■ تعليقات واحكام
٤١	— تاريخ نفاذ القوانين بصفة عامة
٤١	— مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية
٤٢	— استثناء تطبيق القانون الاصلح للمتهم
	■ شرط الاستثناء
٤٣	الشرط الاول — ان يكون القانون اصلح للمتهم
٤٤	الشرط الثانى — ان يكون القانون الجديد قد صدر قبل الحكم فى الدعوى نهائيا
٤٥	— صدور القانون الاصلح بعد الحكم النهائى
٤٥	— هل ترد الغرامة التى نفذت فى هذه الحالة ؟
٤٦	— استثناء القوانين محدودة الفترة
٤٧	— تحديد المقصود بالقوانين الوقتية او محددة الفترة
٤٧	— حكم تعاقب القوانين محددة الفترة
٤٨	— شروط تطبيق النص
٤٨	— من احكام النقض
٦٠	مادة (٦) — الرد والتعويض
	■ تعليقات واحكام
٦٠	— المقصود بالرد
٦١	— المقصود بالتعويض
٦٢	— من احكام النقض

٦٤ مادة (٧) — عدم إخلال قانون العقوبات بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة

■ تعليقات واحكام

مادة (٨) — وجوب مراعاة احكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم

المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد نص

٦٥ يخالف ذلك

الباب الثاني أنواع الجرائم

٦٧ مادة (٩) — انواع الجرائم

■ تعليقات

٦٧ — تقسيم الجرائم

٦٨ — أهمية التقسيم

٦٩ مادة (١٠) — تعريف الجنايات

٧٠ مادة (١١) — تعريف الجنح

٧٠ مادة (١٢) — تعريف المخالفات

٧٠ ■ تعليقات واحكام

٧١ — من احكام محكمة النقض

الباب الثالث العقوبات

القسم الأول . العقوبات الأصلية

٧٢ مادة (١٣) — كل محكوم عليه بالإعدام يشنق

■ تعليقات واحكام

٧٢ — ماهية الإعدام

٧٢ — سلطة المحكمة

٧٢ — إجراءات صدور الحكم بالإعدام

٧٤ — ضرورة عرض النيابة على محكمة النقض

٧٥ — الإعدام بطريق الشنق

٧٥ — في تنفيذ عقوبة الإعدام

٧٦	— إرجاء تنفيذ حكم الإعدام
٧٦	— دفن الجثة
٧٧	— من أحكام النقض
٨٠	مادة (١٤) — ماهية عقوبة الأشغال الشاقة
	مادة (١٥) — كيفية تنفيذ الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم والنساء لعقوبة
٨١	الأشغال الشاقة
	■ تعليقات وأحكام
٨٢	مادة (١٦) — ماهية عقوبة السجن
٨٢	■ تعليقات وأحكام
٨٤	مادة (١٧) — تبديل العقوبة عند الرافة
	■ تعليقات وأحكام
٨٤	— تعريف الظروف المخففة
٨٥	— أسباب التخفيف
٨٦	— المناطق تحديد العقوبة إعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات
٨٧	— تأثير هذه الظروف على العقوبات التكميلية والتبعية
٨٨	— من أحكام محكمة النقض
٩٤	مادة (١٨) — ماهية عقوبة الحبس
٩٥	مادة (١٩) — عقوبة الحبس ونوعيتها
٩٥	مادة (٢٠) — الحبس مع الشغل الوجوبي
	■ تعليقات وأحكام
٩٥	— تعريف الحبس
٩٦	— مدة الحبس
٩٧	— حق اختيار الشغل بدل الحبس
٩٧	— نوعا الحبس
٩٨	— متى يجب الحبس مع الشغل
٩٨	— جواز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل
٩٩	— من أحكام النقض
١٠٠	مادة (٢١) — بدء سريان العقوبات المقيدة للحرية
	■ تعليقات
١٠٠	— طريقة تنفيذ الأحكام
١٠٠	— بدء سريان مدة العقوبة
١٠١	— كيفية حساب مدة العقوبة

١٠٢	— إذا كانت المحكوم عليها حامل
١٠٢	— إصابة المحكوم عليه بجنون قبل البدء في التنفيذ
١٠٢	— إصابة المحكوم عليه بمرض يهدد حياته قبل بدء التنفيذ
١٠٣	— صدور حكم على رجل وزوجته
١٠٤	— المتهم وحق الخباريين الحبس أو الشغل خارج السجن
١٠٤	— دفع الكفالة اللازمة لإيقاف الحكم بالحبس
١٠٤	مادة (٢٢) — عقوبة الغرامة
١٠٥	مادة (٢٣) — كيفية خصم الغرامة
	■ تعليقات واحكام
١٠٥	— تعريف الغرامة وخصائنها
١٠٦	— احكام الغرامة
١٠٦	(أ) الغرامة عقوبة أصلية
١٠٧	(ب) الغرامة كعقوبة تكميلية
١٠٧	— تقدير الغرامة
١٠٧	— الغرامة النسبية
١٠٨	— حدود تنفيذ الغرامة على الورثة
١٠٨	— خصم مدة الحبس الاحتياطي عن الغرامة
١٠٨	— واجب النيابة عند تنفيذ العقوبة
١٠٩	— طرق التنفيذ
١٠٩	— جواز تقسيط الغرامة
١١٠	— التنفيذ الجبرى عن طريق الإكراه البدنى
١١٠	— اثر الإكراه البدنى
١١١	— استبدال الإكراه البدنى
١١١	— من احكام النقض

القسم الثانى

العقوبات التبعية

١١٤	مادة (٢٤) — ماهية العقوبات التبعية
١١٤	مادة (٢٥) — ما يترتب على الحكم بعقوبة جنائية
١١٥	مادة (٢٦) — ماهية العزل من الوظيفة

١١٥	مادة (٢٧) — توقيت العزل إذ عومل المتهم في جنابة بالرافة وحكم عليه بالحبس
١١٥	مادة (٢٨) — الوضع تحت مراقبة البوليس
١١٦	مادة (٢٩) — ما يترتب على الوضع تحت مراقبة البوليس
١١٦	مادة (٣٠) — مصادرة الاشياء المضبوطة
١١٦	مادة (٣١) — جواز الحكم بالعقوبات السابقة في الاحوال المنصوص عليها قانونا

تعليقات وأحكام

في

العقوبات التبعية

المبحث الأول

الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات

١١٧	— نوع العقوبة
١١٨	— الحقوق والمزايا التي يتناولها الحرمان
١١٨	— القبول في أى خدمة في الحكومة
١١٨	— المراد بخدمة الحكومة
١١٩	— التحلي برتبة أونيشان
١١٩	— المنع من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة
١٢٠	— حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله
١٢١	— الحرمان من عضوية المجالس واللجان العامة

المبحث الثاني

العزل من الوظائف الأميرية

١٢٢	— تعريف العزل
١٢٣	— الأشخاص الذين يجوز الحكم عليهم بالعزل
١٢٤	— مجال العزل
١٢٤	— العزل في الجنايات
١٢٤	— العزل في الجنح

١٢٥	— مدة العزل
١٢٥	— من أحكام النقض في العزل

المبحث الثالث مراقبة البوليس

١٢٨	— تعريفها
١٢٨	— من يخضع لمراقبة البوليس
١٢٨	— المراقبة كعقوبة أصلية
١٢٩	— مراقبة البوليس كعقوبة تبعية
١٣٠	— مراقبة البوليس كعقوبة تكميلية
١٣٠	— مدة مراقبة البوليس
١٣١	— تنفيذ المراقبة
١٣١	— من أحكام النقض

المبحث الرابع المصادرة

١٣٣	— تعريف المصادرة
١٣٣	— أحكام المصادرة الخاصة
١٣٤	— شروط المصادرة
١٣٥	— المصادرة كعقوبة تكميلية
١٣٦	— المصادرة كتدبير وقائي
١٣٦	— المصادرة كتعويض
١٣٧	— من أحكام محكمة النقض

القسم الثالث تعدد العقوبات

١٤٣	— مادة (٣٢) — تكوين الفعل لعدة جرائم — والجرائم المرتبطة
-----	--

■ تعليقات واحكام

- ١٤٢ — المقصود بتعدد الجرائم
- ١٤٣ — التعدد الصوري والتعدد الحقيقي
- ١٤٤ — أولاً : حكم التعدد الصوري أو المعنوي
- ١٤٦ — من احكام النقض في التعدد الصوري
- ١٤٩ — ثانياً : حكم التعدد الحقيقي أو المادي
- ١٤٩ — المقصود بالتعدد الحقيقي أو المادي
- ١٥٠ — القاعدة والاستثناء في تعدد العقوبات
- ١٥٠ — وحدة الغرض
- ١٥١ — الارتباط الذي لا يقبل التجزئة
- ١٥١ — اثر التعدد بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية
- ١٥٢ — من احكام النقض في التعدد المادي
- مذكرة مكتب الحاكم العسكري في الجناية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٩ أمن دولة عليا طوارئ المنصورة (اختصاص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بجريمة القتل العمد المرتبط بسلاح ناري مششخن)
- ١٧٠ — حكم هام وحديث لمحكمة النقض في الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ (لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تتخلى عن ولايتها الاصلية حتى ولو كانت الدعوى هي جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص)
- ١٧٢ — مادة (٣٣) — تعدد العقوبات
- ١٧٦ — تنفيذ العقوبات عند تنوعها
- ١٧٦ — مادة (٣٤) — تنفيذ العقوبات عند تنوعها
- ١٧٦ — مادة (٣٥) — جب العقوبات
- ١٧٧ — مادة (٣٦) — ارتكاب شخص لجرائم متعددة قبل الحكم عليه في واحدة منها
- ١٧٧ — مادة (٣٧) — تعدد عقوبات الغرامة
- ١٧٧ — مادة (٣٨) — تعدد عقوبات مراقبة البوليس ومدتها

■ تعليقات واحكام

- ١٧٧ — القاعدة الاصلية : مبدأ تعدد العقوبات
- ١٧٨ — أولاً : نص المادة ٣٥ عقوبات (جب العقوبات)
- ١٨١ — ثانياً : نص المادة ٣٦ عقوبات
- ١٨٢ — ترتيب التنفيذ
- ١٨٢ — تعدد العقوبات بالغرامة دائماً
- ١٨٢ — تعدد عقوبات مراقبة البوليس
- ١٨٢ — من احكام محكمة النقض

الباب الرابع اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

١٨٥	مادة (٣٩) — من هو الفاعل للجريمة ؟
	■ تعليقات واحكام
١٨٥	— متى يعد الجاني فاعلا للجريمة ؟
١٨٨	— قصد التداخل في الجريمة
١٨٩	— عدم تأثر الفاعل بالظروف والاحوال الخاصة بأحد الفاعلين
١٩١	— الظروف المتصلة بالجريمة
١٩١	— من احكام النقض في تعريف الفاعل
٢٠٤	مادة (٤٠) — تعريف الشريك في الجريمة
	■ تعليقات واحكام
٢٠٤	— التعريف بالاشتراك في الجريمة او المساهمة التبعية
٢٠٥	— اركان الاشتراك
٢١٠	— طرق الاشتراك
	اولاً : التحريض
٢١٠	— تعريف التحريض
٢١٠	— وجوب ان يكون التحريض مباشراً
٢١١	— وسائل التحريض
٢١١	— اشكال التحريض
٢١١	— علاقة السببية
٢١٢	— انواع التحريض
٢١٢	— التحريض الخاص او الفردي
٢١٢	— التحريض العام
٢١٢	— التحريض بالامتناع
٢١٢	— التحريض كجريمة قائمة بذاتها
٢١٢	— إثبات التحريض
	ثانياً : الاتفاق
٢١٤	— تعريف الاتفاق
٢١٤	— الفرق بين التحريض والاتفاق

٢١٥	— الفرق بين الاتفاق وسبق الإصرار
٢١٥	— شرطاً توافق الاشتراك بالاتفاق
٢١٥	— جواز الاتفاق مع الشريك
٢١٥	— الفرق بين الاتفاق والتوافق
٢١٦	— إثبات الاتفاق
	ثالثاً : المساعدة
٢١٦	— تعريف المساعدة
٢١٧	— صور المساعدة
٢١٩	— الفاعل والشريك
٢١٩	— معيار محكمة النقض
٢٢٠	— هل يجوز أن تتم المساعدة بطريق الامتناع ؟
٢٢٠	— الاشتراك لا يكون بأفعال لاحقة للجريمة
٢٢١	— إثبات الاشتراك بطريق المساعدة
٢٢١	— ضرورة بيان وجه المساعدة في الحكم
٢٢١	— من أحكام محكمة النقض
٢٣٤	— مادة (٤١) — عقوبة الاشتراك
	● تعليقات وأحكام
٢٣٥	— القاعدة العامة والاستثناء
٢٣٦	— تأثير الظروف على عقوبة الشريك
٢٣٦	— الظروف التي تغير العقوبة
٢٣٩	— مادة (٤٢) — حالات معاقبة الشريك رغم عدم معاقبة الفاعل
	■ تعليقات وأحكام
٢٣٩	— الظروف الشخصية المعفية من العقاب
٢٤٠	— أثر النص
٢٤٠	— من أحكام محكمة النقض
٢٤٢	— مادة (٤٣) — عقوبة الاشتراك إذا كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة للفعل
	■ تعليقات وأحكام
٢٤٢	— تعليقات الحقانية
٢٤٢	— شروط انطباق المادة ٤٣ عقوبات
٢٤٥	— مسئولية الفاعل في حالة ارتكاب فاعل آخر جريمة محتملة
٢٤٥	— من أحكام محكمة النقض

٢٤٧ مادة (٤٤) — الحكم بالفراغات عند تعدد المتهمين في جريمة واحدة
	■ تعليقات واحكام
٢٤٩ مادة (٤٤) مكررا — إخفاء اشياء مسروقة او متحصلة من جناية او جنحة
	■ تعليقات واحكام
٢٥٠ — معنى الإخفاء
٢٥٠ — عناصر الجريمة
٢٥٢ — إذا كان الجاني يعلم بحقيقة الجناية او الجنحة
٢٥٣ — إخفاء الاشخاص
٢٥٣ — من احكام محكمة النقض

الباب الخامس الشروع

٢٦٣ مادة (٤٥) — تعريف الشروع
٢٦٣ مادة (٤٦) — عقوبة الشروع
٢٦٣ مادة (٤٧) — في الجنح لا عقاب على الشروع إلا إذا نص قانون على ذلك

أحكام الشروع وتطبيقاته

٢٦٤ — تعريف الشروع وأركانه
٢٦٤	١ — البدء في التنفيذ
٢٦٤ — المراحل التي لا عقاب عليها في الجريمة
٢٦٦ — المراحل التي يعاقب عليها القانون في الجريمة
٢٦٦ — المذهب المادى
٢٦٦ — المذهب الشخصى
٢٦٧ — مذهب القضاء المصرى
٢٦٧ — رقابة محكمة النقض
٢٦٧	٢ — قصد ارتكاب جناية او جنحة
٢٦٨ — سلطة القضاء في إثبات توافر القصد الجنائى
٢٦٩	٢ — وقف التنفيذ او خيبة اثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها
٢٦٩ — الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة

٢٦٩	— العدول الاختياري
٢٧١	— العدول في نوعي الشروع
٢٧١	— تقدير العدول موضوعي
٢٧١	— الجريمة المستحيلة
٢٧٢	— هل يجوز العقاب على الشروع في الجريمة المستحيلة ؟
٢٧٣	— موقف القضاء المصري
٢٧٤	— عقوبة الشروع
٢٧٦	— من أحكام النقض في الشروع

الباب السادس الاتفاقات الجنائية

٢٨٥	— مادة (٤٨) — الاتفاق الجنائي وحالاته
	■ تعليقات واحكام
٢٨٥	— اركان جريمة الاتفاق الجنائي
٢٨٦	— الاتفاق بين شخصين فاكثر
٢٨٧	— الاتفاق على ارتكاب جنائية او جنحة او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها
٢٨٩	— القصد الجنائي
٢٨٩	— عقوبة الاتفاق الجنائي
٢٨٩	— عقوبة التحريض على الاتفاق او التداخل في إدارة حركته
٢٩٠	— الإعفاء من العقوبة
٢٩١	— من أحكام النقض في الاتفاق الجنائي

الباب السابع العود

٢٩٩	— مادة (٤٩) — متى يعتبر المتهم عاندا
	■ تعليقات واحكام
٢٩٩	— تعريف العود واقسامه
٣٠٠	— شروط العود
٣٠٢	— من أحكام محكمة النقض

٣٠٧	مادة (٥٠) — العقوبة في حالة العود
٣٠٨	مادة (٥١) — حالة سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية
٣٠٩	مادة (٥٢) — سلطة المحكمة عند توافر شروط العود
٣٠٩	مادة (٥٣) — شروط إيداع العائد مؤسسات العمل
٣٠٩	مادة (٥٤) — سلطة القاضي بمقتضى نص المادة ٥١،
		■ تعليقات واحكام
٣٠٩	— العود المتكرر
٣١٠	— الاعتياد على الإجرام - المادة ٥٢ عقوبات
٣١١	— التدابير الاحترازية
٣١١	— إثبات حالة العود
٣١٢	— مدى خضوع العود لرقابة محكمة النقض
٣١٢	— من احكام محكمة النقض

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

		مادة (٥٥) — إيقاف تنفيذ العقوبة
		■ تعليقات واحكام
٣١٧	— الغرض من إيقاف التنفيذ
٣١٨	— شروط الأمر بوقف تنفيذ الحكم
٣١٨	أولاً : الشروط المتعلقة بالجريمة
٣١٨	ثانياً : الشروط المتعلقة بالعقوبة
٣١٩	ثالثاً : الشروط التي ترجع للجاني
٣٢٠	— أثر توافر الشروط السابقة
٣٢٠	— من احكام محكمة النقض
٣٢٥	مادة (٥٦) — مدة الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة
٣٢٥	مادة (٥٧) — إلغاء الأمر بإيقاف التنفيذ
٣٢٦	مادة (٥٨) — ما يترتب على إلغاء تنفيذ العقوبة
٣٢٦	مادة (٥٩) — انقضاء مدة الإيقاف
٣٢٦	■ تعليقات واحكام
٣٢٨	— من احكام محكمة النقض

الباب التاسع أسباب الإباحة وموانع العقاب

٢٢١	مادة (٦٠) — عدم سريان احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ..
	■ تعليقات واحكام
٢٢١	— ماهية أسباب الإباحة واثرها ..
٢٢١	— الفرق بين أسباب الإباحة وموانع العقاب ..
٢٢٢	— شروط تطبيق نص المادة ٦٠ عقوبات ..
	— بعض صور استعمال الحقوق
٢٢٤	١ - تأديب الزوجة ..
٢٢٥	٢ - تأديب الصغار ..
٢٢٦	٢ - حق الأطباء في علاج المرضى ..
٢٢٨	٤ - ممارسة الألعاب الرياضية ..
٢٢٩	— من احكام النقض في استعمال الحق ..
٢٤٤	مادة (٦١) — لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها حالة الضرورة ..
	■ تعليقات واحكام
٢٤٤	— موانع المسؤولية - ماهيتها واثرها ..
٢٤٤	— الإكراه المادي ..
٢٤٥	— الإكراه المعنوي ..
٢٤٦	— حالة الضرورة وشروطها ..
٢٤٩	— أثر الضرورة في المسؤولية ..
٢٥٠	— إثبات حالة الضرورة ..
٢٥٠	— من احكام محكمة النقض ..
٢٥٢	مادة (٦٢) — لا عقاب على فاقد الشعور او الاختيار ..
	■ تعليقات واحكام
٢٥٢	— الجنون والعامة العقلية ..
٢٥٤	— شروط انعدام المسؤولية الجنائية ..
٢٥٦	— الغيبوبة الناشئة عن العقاقير المخدرة ..
٢٥٧	— السكر او التخدير الاختياري ..
٢٥٨	— من احكام محكمة النقض ..

٣٦٢ مادة (٦٣) — أداء الواجب كسبب للإباحة
	■ تعليقات واحكام
٣٦٢ أداء الواجب سبب عام للإباحة
٣٦٤ المقصود بالموظف العام في نطاق المادة ٦٢ عقوبات
٣٦٥ صور تطبيق المادة ٦٢ عقوبات
٣٦٦ شروط التثبت والتحرى
٣٦٧ من احكام محكمة النقض

الباب العاشر المجرمون الأحداث

الباب الحادى عشر العفو عن العقوبة والعفو الشامل

٣٧١ مادة (٧٤) — مؤدى العفو عن العقوبة
٣٧١ مادة (٧٥) — حالات صدور العفو بإبدال العقوبة بأخف منها
٣٧٢ مادة (٧٦) — العفو الشامل
	■ تعليقات واحكام
٣٧٢ تعريف العفو عن العقوبة وأهميته
٣٧٢ ممن يصدر العفو عن العقوبة ومضمونه
٣٧٤ العفو الشامل
٣٧٤ من احكام محكمة النقض

الكتاب الثانى الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها

الباب الأول الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٣٧٩ مادة (٧٧) — الجرائم الماسة باستقلال البلاد
-----	--

- مادة (١٧٧) — الالتحاق بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر ٣٨٠
- تعليقات واحكام
- مادة (٧٧ ب) — التخابر مع دولة اجنبية وعقوبته ٣٨٢
- مادة (٧٧ ج) — السعى والتخابر لدى دولة اجنبية معادية ٣٨٢
- مادة (٧٧ د) — ارتكاب الجرائم السابقة في زمن سلم ٣٨٥
- مادة (٧٧ هـ) — التفاوض ضد مصلحة الدولة ٣٨٧
- مادة (٧٧ و) — جمع الجند بغير إذن من الحكومة ٣٨٨
- مادة (٧٨) — الرشوة من دولة اجنبية بقصد الإضرار بمصلحة قومية ٣٨٩
- مادة (١٧٨) — التدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة إخلاص القوات المسلحة- ٣٩٠
- مادة (٧٨ ب) — تحريض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة اجنبية ٣٩١
- مادة (٧٨ ج) — تسهيل دخول العدو للبلاد ٣٩٢
- مادة (٧٨ د) — إعانة عدو عمدا بآية طريقة أخرى ٣٩٢
- مادة (٧٨ هـ) — إتلاف منشآت أو وسائل مواصلات ٣٩٤
- مادة (٧٨ و) — وقوع الافعال السابقة بسبب إهمال أو تقصير ٣٩٥
- مادة (٧٩) — تصدير منتجات إلى بلد معاد أو استيراد شيء منها ٣٩٦
- مادة (١٧٩) — مباشرة أعمال تجارية مع بلد معاد في زمن حرب ٣٩٦
- مادة (٨٠) — إفشاء الاسرار لدولة اجنبية ٣٩٧
- مادة (١٨٠) — الحصول على سر من اسرار الدفاع بوسيلة غير مشروعة ٤٠١
- مادة (٨٠ ب) — إفشاء سر من اسرار الدفاع بمعرفة موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية ٤٠١
- مادة (٨٠ ج) — إذاعة شائعات كاذبة أو مغرضة ٤٠١
- مادة (٨٠ د) — إذاعة بيانات أو شائعات كاذبة في الخارج ٤٠٢
- مادة (٨٠ هـ) — الطيران فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص ٤٠٢
- مادة (٨٠ و) — تسليم اخبار أو معلومات لدولة اجنبية ٤٠٣
- مادة (٨١) — الإخلال في زمن الحرب بعقد توريد مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة ٤٠٤
- مادة (١٨١) — الإخلال بعقد التوريد سالف الذكر نتيجة إهمال أو تقصير ٤٠٤
- مادة (٨٢) — عقاب الشريك في جرائم هذا الباب ٤٠٤
- مادة (١٨٢) — التحريض على ارتكاب جريمة وعدم ترتب اثر عليها ٤٠٥
- مادة (٨٢ ب) — الاشتراك في اتفاق جنائي في هذه الجرائم ٤٠٦
- مادة (٨٢ ج) — التسهيل بإهمال أو تقصير في ارتكاب هذه الجرائم ٤٠٦

- مادة (٨٣) — يجوز أن تحكم المحكمة فضلاً عن العقوبات المقررة في المواد ٧٨ ،
٤٠٧ ٧٩ ، ١٧٩ بفرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه
مادة (١٨٣) — الجرائم الماسة باستقلال البلاد وعقوبتها ٤٠٧
مادة (٨٤) — من علم بإحدى الجرائم الواردة بهذا الباب ولم يسارع إلى إبلاغ
٤٠٨ السلطات
مادة (١٨٤) — حالات الإغفاء من العقوبة ٤٠٨
مادة (٨٥) — ما يعتبر سراً من أسرار الدفاع ٤٠٩
مادة (١٨٥) — المقصود بكل من « البلاد » - والموظف العام وحالة قطع العلاقات
٤١٠ السياسية - وحكم الجماعات السياسية

الباب الثاني الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

- مادة (٨٦) — الغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧
مادة (٨٧) — محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل
٤١٣ الحكومة بالقوة
مادة (٨٨) — الغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩
مادة (٨٩) — تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان ٤١٦
مادة (٨٩ مكرراً) — تخريب إحدى وسائل الإنتاج عمداً ٤١٧
مادة (٩٠) — تخريب مبان أو أملاك عامة مخصصة لمصالح حكومية ٤١٨
مادة (٩٠ مكرراً) — محاولة احتلال المباني العامة بالقوة ٤١٩
مادة (٩١) — قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة
حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة لغرض
٤٢٠ إجرامى بغير تكليف من الحكومة
مادة (٩٢) — شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو البوليس طلب
٤٢١ إليهم أو كلفهم بالعمل على تعطيل أوامر الحكومة
مادة (٩٣) — من قلد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو قيادة ما فيها وذلك
٤٢٢ بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال
مادة (٩٤) — إدارة حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو تنظيمها ٤٢٣
مادة (٩٥) — التحريض على ارتكاب بعض الجرائم وعقوبته ٤٢٤

- ٤٢٥ مادة (٩٦) — الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب بعض الجرائم
- مادة (٩٧) — الدعوة إلى الانضمام إلى ائتقان يكون الغرض منه ارتكاب إحدى
- ٤٢٧ الجرائم المنصوص عليها بالمادة
- مادة (٩٨) — العلم بوجود مشروع لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها
- ٤٢٨ بالمادة وعدم الإبلاغ عنه
- مادة (١٩٨) — إنشاء أو تأسيس نظم أو جمعيات أو هيئات أو منظمات ترمى إلى
- ٤٢٨ سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات
- مادة (١٩٨ مكرراً) — إنشاء أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة
- الغرض منها الدعوة إلى مناهضة المبادئ الأساسية للحكم
- ٤٣١
- مادة (٩٨ ب) — الترويج لتغيير مبادئ الدستور
- مادة (٩٨ ب مكرراً) — حيازة أو إحراز محررات أو مطبوعات لترويج شيء مما
- ٤٣٤ نص عليه في المادتين ٩٨ ب ١٧٢٠ -
- مادة (٩٨ جـ) — إنشاء أو تأسيس أو إدارة جمعيات أو هيئات أو أنظمة ذات
- ٤٣٥ صفة دولية أو مشروعاً لها
- مادة (٩٨ د) — استيلاء أو قبول أموال أو منافع في سبيل ارتكاب جريمة من
- ٤٣٧ الجرائم المنصوص عليها في المادة
- مادة (٩٨ هـ) — قضاء المحكمة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات وإغلاق
- ٤٣٨ أمكنتها ومصادرة أموالها ومنقولاتها
- مادة (٩٨ و) — استغلال الدين في الترويج أو التجنيد لأفكار متطرفة بقصد إثارة
- ٤٣٩ الفتنة
- مادة (٩٩) — اللجوء إلى العنف أو التهديد لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل
- ٤٤٠ من خصائصه
- مادة (١٠٠) — شروط إعفاء الخارج عن العصابة من العقاب
- ٤٤١
- مادة (١٠١) — شروط الإعفاء من العقاب عموماً
- ٤٤٢
- مادة (١٠٢) — الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن
- ٤٤٢
- مادة (١٠٢ مكرر) — إذاعة أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مفروضة من
- ٤٤٣ شأنها تكدير الأمن العام من أحكام النقض في الباب الثاني

الباب الثاني مكرراً

المفرقات

- مادة (١٠٢) — إحراز المفرقات أو حيازتها
- ٤٤٦

٤٤٦	مادة (١٠٢ ب) — استعمال المفرقات بغرض ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة
٤٤٧	مادة (١٠٢ جـ) — استعمال المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض حياة الناس للخطر
٤٤٧	مادة (١٠٢ د) — استعمال المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض أموال الغير للخطر
٤٤٧	مادة (١٠٢ هـ) — المادة ١٧ عقوبات ومدى استعمالها
٤٤٧	مادة (١٠٢ و) — عقوبة الحبس لمخالفة شروط الترخيص
٤٤٨	— تعليقات واحكام
٤٤٦	— تعريف المفرقات
٤٥٠	— قرار وزير الداخلية بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات
٤٥٠	— من احكام النقض في المفرقات

الباب الثالث

الرشوة

٤٥٥	مادة (١٠٣) — طلب أو قبول أو اخذ وعد أو عطية لاداء عمل من اعمال الوظيفة
٤٥٥	— تعليقات واحكام
٤٥٥	— تعريف الرشوة
٤٥٦	— اركان جريمة الرشوة
٤٥٦	— الركن المادى
٤٥٩	— الركن المعنوى
٤٦٠	— إثبات القصد الجنائى
٤٦٠	— عقوبة الرشوة
٤٦٠	— العقوبة التكميلية
٤٦١	— من احكام محكمة النقض
٤٦٨	مادة (١٠٣ مكرر) — الاعتقاد خطأ بأن العمل يدخل في وظيفته أو زعم الموظف ذلك
٤٦٨	— تعليقات واحكام :
٤٦٨	— الزعم بالاختصاص
٤٦٩	— الاعتقاد خطأ بالاختصاص
٤٧٠	— من احكام محكمة النقض

٤٧٣	مادة (١٠٤) — الرشوة للإخلال بواجبات الوظيفة أو للمكافأة على ما وقع من الموظف
٤٧٣	— تعليقات وأحكام
٤٧٤	— من أحكام محكمة النقض
٤٧٨	مادة (١٠٤ مكرر) — قصد عدم القيام بالعمل أو الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات الوظيفة وأثره في العقوبة
٤٧٨	— تعليقات وأحكام
٤٧٩	— من أحكام محكمة النقض
٤٧٨	مادة (١٠٥) — قبول مكافأة بغير اتفاق سابق
٤٨٣	مادة (١٠٥ مكرر) — الإخلال نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة
٤٨٥	مادة (١٠٦) — رشوة المستخدم في نطاق الأعمال الخاصة
٤٨٨	مادة (١٠٦ مكرر) — استعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم
٤٩٦	مادة (١٠٦ مكرر ١) — حكم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات
٤٩٨	مادة (١٠٧) — يستوى في الفائدة أن تكون مادية أو غير مادية
٥٠٠	مادة (١٠٧ مكرر) — شروط إعفاء الراشئ أو الوسيط من العقاب
٥٠٤	مادة (١٠٨) — الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه بعقوبة أشد
٥٠٥	مادة (١٠٨ مكرر) — حكم الوسيط المعين لأخذ العطية أو الفائدة
	مادة (١٠٩) — ألغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
٥٠٦	مادة (١٠٩ مكرر) — عرض رشوة لم تقبل
٥٠٨	مادة (١٠٩ مكرر ثانيا) — عرض أو قبول وساطة في رشوة
٥٠٩	مادة (١١٠) — مصادرة ما يدفعه الراشئ أو الوسيط
٥١٣	مادة (١١١) — من يعتبرون في حكم الموظف العام
٥٢٣	— من الأحكام الحديثة لمحاكم جنائيات أمن الدولة العليا في جريمة الرشوة

الباب الرابع

اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدير

٥٢٣	مادة (١١٢) — إختلاس الموظف الأموال أو الأوراق التي وجدت في حيازته
	مادة (١١٣) — الاستيلاء بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩
٥٦٠	

- مادة (١١٣ مكررا) — إختلاس من يعمل بإحدى الشركات المساهمة وحكمه ٥٦٩
- مادة (١١٤) — أخذ مال ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق ٥٧٣
- مادة (١١٥) — جريمة التربع من أعمال الوظيفة ٥٧٧
- مادة (١١٥ مكررا) — تعدى الموظف العام على الأراضى الزراعية أو الفضاء أو المباني المملوكة لوقف خيرى أو لإحدى الجهات الميينة فى
المادة ١١٩ ٥٨٢
- مادة (١١٦) — الإخلال بنظام توزيع السلع معن هو مسئول عن توزيعها ٥٨٤
- مادة (١١٦ مكررا) — اضرار الموظف عمدا بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل
بها ٥٨٦
- مادة (١١٦ مكررا ١) — التسبب خطأ فى الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح
الجهة التى يعمل بها الموظف ٥٨٨
- مادة (١١٦ مكررا «ب») — الإهمال فى صيانة مال عام أو استخدامه ٥٩٢
- مادة (١١٦ مكررا «ج») — الإخلال عمدا بتنفيذ عقد مقاوله أو فعل أو توريد أو
التزام أو اشغال عامة ٥٩٤
- مادة (١١٧) — استخدام موظف عام سخرة عمالا أو احتجازه بغير مبرر حقوقهم ٦٠٠
- مادة (١١٧ مكررا) — تخريب أو إتلاف أو وضع النار عمدا فى أموال ثابتة أو
منقولة للجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم
عمله ٦٠٢
- مادة (١١٨) — العقوبات التبعية عن الجرائم المشار إليها فى المواد السابقة ٦٠٤
- مادة (١١٨ مكررا) — جواز الحكم ببعض التدابير ٦٠٨
- مادة (١١٨ مكررا «أ») — يجوز للمحكمة توقيع عقوبة الحبس أو احد التدابير
السابقة إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر
الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه ٦٠٩
- مادة (١١٨ مكررا «ب») — شروط الإعفاء من العقوبة ٦١٠
- مادة (١١٩) — المقصود بالأموال العامة فى حكم هذا الباب ٦١٢
- مادة (١١٩ مكررا) — المقصود بالموظف العام فى حكم هذا الباب ٦١٣

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم

فى أداء الواجبات المتعلقة بها

- مادة (١٢٠) — توسط الموظف لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم ٦٢١

- مادة (١٢١) — امتناع قاض عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق ٦٢٤
- مادة (١٢٢) — العقوبة حالة امتناع أحد القضاة في غير الأحوال السابقة عن الحكم ٦٢٧
- مادة (١٢٣) — استعمال الموظف العمومي لسلطة في وقف تنفيذ الأوامر أو القوانين واللوائح - وكذلك امتناعه عمدا عن تنفيذ حكم ٦٢٨
- مادة (١٢٤) — ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ٦٢٢
- مادة (١٢٤ ، أ) — الاشتراك بطريق التحرض في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٦٢٣
- مادة (١٢٤ ، ب) — الاعتداء على حق الموظفين في العمل باستعمال القوة ٦٢٣
- مادة (١٢٤ ، ج) — من يعتبر في حكم الموظفين والمستخدمين ٦٢٣
- مادة (١٢٥) — السعى بطريق الغش في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات ٦٢٦

الباب السادس

الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

- مادة (١٢٦) — تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف ٦٢٩ X
- الحكمة من النص ٦٢٩
- أركان الجريمة (وقوع تعذيب مادي أو معنوي على متهم - وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم عام - القصد من التعذيب هو حمل المتهم على الاعتراف - العقوبة - عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - من أحكام النقض) ٦٤٨
- مادة (١٢٧) — موظف عام يأمر بعقاب المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه ٦٤٨
- مادة (١٢٨) — دخول أحد الموظفين اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أحد الناس بغير رضائه ٦٤٩
- مادة (١٢٩) — استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على الوظيف ٦٤٩
- مادة (١٣٠) — شراء موظف ملكا عقارا كان أو منقولا بناء على سطوة الوظيفة قهرا عن مالكه ٦٥٢
- مادة (١٣١) — موظف يوجب على الناس عملا في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك ٦٥٤
- مادة (١٣٢) — موظف أو مستخدم تعدى في حالة نزوله عند أحد الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته ٦٥٤

الباب السابع

مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

- مادة (١٣٣) — إهانة الموظف العمومي بالإشارة أو القول أو التهديد - وكذا وقوع الإهانة على محكمة ٦٥٥
- مادة (١٣٤) — توجيه الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم ٦٦١
- مادة (١٣٥) — إزعاج السلطات ٦٦٢
- مادة (١٣٦) — التعدي على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو مقاومتهم بالعنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ٦٦٣
- مادة (١٣٧) — إذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب نشأ عنهما جرح ٦٦٣
- مادة (١٣٧ مكررا) — الحد الأدنى للعقوبات المقررة في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧ ٦٦٣
- مادة (١٣٧ مكررا ١) — استعمال القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته ٦٦٤

الباب الثامن

هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

- مادة (١٣٨) — هروب مقبوض عليه ٦٧١
- مادة (١٣٩) — هروب مقبوض عليه من مكلف بحراسة أو بمرافقته أو بنقله ٦٧٤
- مادة (١٤٠) — مكلف بالحراسة ساعد مقبوضا عليه على الهرب أو سهل له ذلك أو تغافل عنه ٦٧٥
- مادة (١٤١) — موظف مكلف بالقبض على إنسان يهمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار ٦٧٦
- مادة (١٤٢) — تمكين مقبوض عليه من الهرب أو مساعدته على ذلك ٦٧٦
- مادة (١٤٣) — إعطاء أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب ٦٧٦
- مادة (١٤٤) — إخفاء شخص فربعد القبض عليه - وكذا بعد الحكم عليه ٦٧٦
- مادة (١٤٥) — إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء مع العلم بوقوع جناية أو جنحة منه ٦٧٩
- مادة (١٤٦) — إخفاء أحد الفارين من الخدمة العسكرية ٦٨٤

الباب التاسع

فك الأختام وسرقة المستندات والأوراق الرسمية والمودعة

- مادة (١٤٧) — فك ختم من الأختام الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء
٦٨٥ على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة
- مادة (١٤٨) — الأختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو لمحكوم
٦٨٥ عليه في جناية
- مادة (١٤٩) — فك ختم من الأختام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما
٦٨٥ ذكر في المادة السابقة
- مادة (١٥٠) — الأختام التي صار فكها موضوعا لأمر غير ما ذكر في المواد
٦٨٦ السابقة
- مادة (١٥١) — سرقة أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة
٦٨٩
- مادة (١٥٢) — سرقة أو اختلاس أو إتلاف شيء مما ذكر في المادة السابقة
٦٨٩
- مادة (١٥٣) — فك الأختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه
٦٩٥ الحافظين لها
- مادة (١٥٤) — إخفاء أو فتح مكتوب من المكاتب المسلمة للبوستة
٦٩٥

الباب العاشر

اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها دون حق

- مادة (١٥٥) — التدخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية
٦٩٩ من غير أن تكون له صفة رسمية
- مادة (١٥٦) — لبس كسوة رسمية أو حمل علامة مميزة علانية بدون حق
٧٠٢
- مادة (١٥٧) — كل من تقلد علانية نشانا لم يمنحه أو لقب نفسه بلقب من الألقاب
٧٠٤ الشرف أو برتبة أو بوظيفة من غير حق
- مادة (١٥٨) — تقلد نشان أجنبي بغير إذن
٧٠٥
- مادة (١٥٩) — نشر الحكم في الجرائد
٧٠٦

الباب الحادى عشر الجنح المتعلقة بالأديان

- مادة (١٦٠) — التشويش على إقامة الشعائر الدينية وكذا تخريب أو كسر أو
٧٠٧ إتلاف مبان معدة لإقامة الشعائر
مادة (١٦١) — التعدى على أحد الأديان بإحدى الطرق المنصوص عليها بالمادة
٧٠٧ ١٧١ عقوبات

الباب الثانى عشر إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء الممنوعة

- مادة (١٦٢) — كل من هدم أو أتلّف عمدا شيئا من المباني أو الأملاك أو المنشآت
٧١١ المعدة للنفع العام
مادة (١٦٢ مكررا) — التسبب عمدا في إتلاف خط من خطوط الكهرباء
٧١٢ مادة (١٦٢ مكررا أولا) — ارتكاب الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من
٧١٤ المادة السابقة في زمن هياج أو فتنة

الباب الثالث عشر تعطيل المواصلات

- مادة (١٦٣) — تعطيل المخابرات التلغرافية أو إتلاف آلاتها سواء بالإهمال أو
٧١٥ هدم الاكتراث
مادة (١٦٤) — التسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية
٧١٧ مادة (١٦٥) — إتلاف الخطوط التلغرافية في زمن هياج أو فتنة
٧١٨ مادة (١٦٦) — سريان الأحكام السابقة على الخطوط التليفونية
٧١٨ مادة (١٦٦ مكررا) — التسبب عمدا في إزعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة
٧١٨ المواصلات التليفونية
مادة (١٦٧) — التعرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العام البرية أو المائية
٧٢٠ أو الجوية

- ٧٢٠ مادة (١٦٨) — إذا نشأ من الفعل المذكور بالمادة السابقة جروح
- مادة (١٦٩) — التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة
- ٧٢١ البرية أو المائية أو الجوية
- مادة (١٧٠) — نقل أو الشروع في فعل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات
- ٧٢٢ السكك الحديدية أو في مركبات أخرى
- مادة (١٧٠ مكررا) — ركوب عربات السكك الحديدية والامتناع عن دفع
- ٧٢٤ الأجرة . وكذا الركوب في غير الأماكن المعدة للركوب

الباب الرابع عشر الجناح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

- ٧٢٧ مادة (١٧١) — الإغراء بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهريه علنا
- مادة (١٧٢) — التحريض على ارتكاب بعض الجنايات بواسطة إحدى الطرق
- ٧٣١ المنصوص عليها بالمادة السابقة
- مادة (١٧٣) — ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧
- ٧٣٣ مادة (١٧٤) — ارتكاب بعض الجرائم بإحدى الطرق المتقدم ذكرها
- ٧٣٨ مادة (١٧٥) — تحريض الجند
- ٧٤٠ مادة (١٧٦) — التحريض على بغض طائفة أو طوائف من الناس
- ٧٤١ مادة (١٧٧) — التحريض على عدم الانقياد للقوانين
- ٧٤٤ مادة (١٧٨) — صناعة أو حيازة مطبوعات أو محفوظات أو صوراً منافية للأداب
- ٧٥٠ مادة (١٧٨ مكررا) — مسئولية رؤساء التحرير
- ٧٥٣ مادة (١٧٨ مكررا ثانيا) — جيازة صور من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد
- ٧٥٤ مادة (١٧٩) — إهانة رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق السابقة
- مادة (١٨٠) — ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧
- ٧٥٥ مادة (١٨١) — العيب بإحدى الطرق المتقدمة في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية
- مادة (١٨٢) — العيب في حق ممثل لدولة أجنبية معتمدة في مصر بسبب أمور تتعلق
- ٧٥٦ بأداء وظيفته
- مادة (١٨٣) — ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧
- مادة (١٨٤) — إهانة أو سب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية بإحدى
- ٧٥٦ الطرق المتقدم ذكرها
- ٧٥٨ مادة (١٨٥) — سب موظف عام بسبب أداء الوظيفة

- مادة (١٨٦) — الإخلال بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدر دعوى بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ٧٥٩
- مادة (١٨٧) — نشر أمور من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة ٧٦٠
- مادة (١٨٨) — نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو منسوبة كذبا إلى الغير ٧٦٠
- مادة (١٨٨ مكررا) — ألغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠
- مادة (١٨٩) — نشر ماجرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ٧٦٢
- مادة (١٩٠) — حق المحاكم في التقرير بحظر نشر المرافعات القضائية أو الأحكام وجزاء مخالفة ذلك ٧٦٤
- مادة (١٩١) — نشر ماجرى في المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ماجرى في الجلسات العلنية للمجلس ٧٦٥
- مادة (١٩٢) — نشر المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ماجرى من الجلسات العلنية للمجلس ٧٦٦
- مادة (١٩٣) — حظر نشر أخبار معينة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ٧٦٧
- مادة (١٩٤) — فتح اكتتاب أو الإعلان عنه بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جنائية أو جنحة ٧٦٨
- مادة (١٩٥) — معاقبة رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن القسم وحالات إعفاء كل منهما من المسئولية الجنائية ٧٦٨
- مادة (١٩٦) — عقاب المستورد والطابع ثم البائع والموزع واللاصق ٧٧١
- مادة (١٩٧) — الادعاء بنقل الصور أو الرموز أو ترجمتها عن نشرات ٧٧٢
- مادة (١٩٨) — واجبات رجل الضبط القضائي ٧٧٤
- مادة (١٩٩) — الأحوال التي يجوز فيها تعطيل الجريدة والجهة المختصة ٧٧٦
- مادة (٢٠٠) — حالة الحكم على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة ٧٧٨
- مادة (٢٠١) — مسئولية رجال الدين عما يلقونه قدحا أو ذما في الحكومة ٧٧٩
- مادة (٢٠١ مكرر) — ألغيت بالرسوم بقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٢

الباب الخامس عشر

المسكوكات الزيف والمزورة

- مادة (٢٠٢) — معاقبة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ٧٨٢

- ٧٨٨ مادة (٢٠٢ مكرر) — تقليد أو تزيف أو تزوير عملة وطنية تذكارية
- ٧٨٩ مادة (٢٠٣) — إدخال عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة إلى مصر أو إخراجها منها
- مادة (٢٠٣ مكرر) — إذا ترتب على الجرائم سالفه الذكر هبوط سعر العملة
- ٧٩٢ المصرية أو إخراجها منها
- مادة (٢٠٤) — قبول يحسن فيه عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم التعامل بها بعد
- ٧٩٢ العلم بحقيقتها
- مادة (٢٠٤ مكرر أولا) — صناعة أو بيع أو توزيع أو حيازة قطعاً معدنية لأغراض
- ٧٩٤ ثقافية أو علمية
- مادة (٢٠٤ مكرر ب) — صناعة أو حيازة بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات
- ٧٩٧ مما تستعمل في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها
- مادة (٢٠٤ مكرر جـ) — حبس العملة عن التداول
- ٧٩٨
- مادة (٢٠٥) — الإغفاء من العقوبات
- ٧٩٩

الباب السادس عشر

التزوير

- ٨٠٥ مادة (٢٠٦) — تقليد أو تزوير الأشياء الوارد ذكرها بالمادة
- مادة (٢٠٦ مكرر) — محل الجريمة علامات أو اختتام لإحدى الشركات المساهمة
- ٨١٧ أو الجمعيات التعاونية
- مادة (٢٠٧) — الاستحصال بغير حق على اختتام أو دمغات أو علامات حقيقية
- ٨١٩ لإحدى المصالح الحكومية
- مادة (٢٠٨) — تقليد ختم أو دمغة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت
- ٨٢٢ مادة (٢٠٩) — الاستحصال بغير حق على الاختتام أو التمغات أو النياشين
- الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعمالها
- ٨٢٤ استعمالاً مضراً بأي مصلحة عمومية
- مادة (٢١٠) — شروط الإغفاء من العقاب
- ٨٢٥ مادة (٢١١) — موظف عمومي ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أحكام أو
- ٨٢٧ تقارير أو محاضر أو وثائق
- مادة (٢١٢) — شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً مما هو
- ٨٢٧ مبين في المادة السابقة
- مادة (٢١٣) — موظف غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حالة
- تحريضها المختص بوظيفته سواء كان ذلك في تغيير إقرار أولى
- ٨٢٨ الشأن ... الخ

- ٨٢٨ — تعليقات وأحكام على المواد (٢١١، ٢١٢، ٢١٣)
- ٨٧٠ مادة (٢١٤) — استعمال الأوراق المزورة مع العلم بتزويرها
- مادة (٢١٤ مكررا) — تزوير أو استعمال محرر لإحدى الشركات المساهمة أو
٨٧٣ إحدى الجمعيات التعاونية الخ
- ٨٧٦ مادة (٢١٥) — التزوير في محركات أحد الناس أو استعمالها مع العلم بتزويرها
- ٨٧٨ مادة (٢١٦) — التسمي باسم غير الاسم الحقيقي في تذكرة سفر
- ٨٧٨ مادة (٢١٧) — صناعة تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة
- ٨٧٨ مادة (٢١٨) — من يستعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له
- ٨٧٨ ■ تعليقات وأحكام بشأن تذاكر السفر
- مادة (٢١٩) — أصحاب اللوكاندات والمحلات المفروشة وتقييدهم في دفاترهم
٨٨١ أشخاص بأسماء مزورة
- ٨٨٢ مادة (٢٢٠) — موظف عمومي يعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور
- مادة (٢٢١) — شهادة مزورة تفيد ثبوت عاهة باسم طبيب بقصد التخلص من
٨٨٢ خدمة عمومية
- مادة (٢٢٢) — طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بيان
٨٨٢ مزورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة
- ٨٨٢ مادة (٢٢٣) — ذات العقوبة السابقة للشهادة المدة لتقديمها للمحاكم
- مادة (٢٢٤) — عدم سريان بعض المواد على أحوال التزوير المنصوص عليها في
٨٨٧ قوانين خاصة
- ٨٨٨ مادة (٢٢٥) — بصمة الأصبع كالإمضاء
- مادة (٢٢٦) — التقرير بأقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة
٨٩٠ والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة
- مادة (٢٢٧) — الإدلاء بأقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة بقصد إثبات
٨٩٤ بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا بضبط عقد الزواج

الباب السابع عشر

الاتجار في الأشياء الممنوعة

وتقليد علامات البوستة والتلغرافات

- ٨٩٩ مادة (٢٢٨) — إدخال بضائع ممنوع دخولها إلى مصر
- مادة (٢٢٩) — صناعة أو توزيع أو عرض للبيع مطبوعات أو نماذج تشابه
٨٨٩ علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغرافات المصرية الخ

مادة (٢٢٩ مكررا) — طبع أو نشر أو بيع أو عرض للبيع كتابا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية قبل الحصول على ترخيص بذلك
من الجهة المختصة ٩٠١

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تحصل لاحاد الناس

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

٩٠٥	مادة (٢٣٠) — القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد
٩٠٥	مادة (٢٣١) — الإصرار السابق
٩٠٥	مادة (٢٣٢) — التردد
٩٠٥	■ تعليقات واحكام ٩٠٥
٩٤٢	مادة (٢٣٣) — القتل بالسم
	مادة (٢٣٤) — القتل العمد من غير سبق إصرار ولا تردد واحوال الاقتران والارتباط ٩٤٨
٩٦٦	مادة (٢٣٥) — المشاركون في القتل وعقوبتهم
٩٦٨	مادة (٢٣٦) — الضرب المفضى إلى الموت
٩٨١	مادة (٢٣٧) — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا
٩٨٨	مادة (٢٣٨) — القتل الخطأ
١٠٠٦	مادة (٢٣٩) — إخفاء جثة القتل
١٠٠٨	مادة (٢٤٠) — العاهة المستديمة
	مادة (٢٤١) — الجرح أو الضرب الذى ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ١٠١٥
١٠١٥	مادة (٢٤٢) — الضرب أو الجرح البسيط
	مادة (٢٤٣) — إذا كان الجرح أو الضرب باستعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى ١٠١٦
	مادة (٢٤٣ مكررا) — تشديد العقوبة إذا المجنى عليه عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ١٠١٦
١٠١٦	■ تعليقات واحكام على المواد الخاصة بجنح الضرب أو الجرح
١٠٢٤	مادة (٢٤٤) — الإصابة الخطأ

- مادة (٢٤٥) — حق الدفاع الشرعى عن النفس أو المال ١٠٢٧
- مادة (٢٤٦) — ما يترتب على حق الدفاع الشرعى ١٠٢٧
- مادة (٢٤٧) — انتفاء حق الدفاع الشرعى ١٠٢٨
- مادة (٢٤٨) — حق الدفاع الشرعى لا يبيح مقاومة مأمورى الضبط بصفة عامة ١٠٢٨
- مادة (٢٤٩) — الدفاع الشرعى عن النفس وحالات جواز القتل ١٠٢٨
- مادة (٢٥٠) — الدفاع الشرعى عن المال وحالات جواز القتل ١٠٢٨
- مادة (٢٥١) — تعدى حق الدفاع الشرعى بنية سليمة ١٠٢٩
- تعليقات واحكام الدفاع الشرعى ١٠٢٩
- مادة (٢٥١ مكررا) — ارتكاب الجرائم أثناء الحرب على الجرحى ١٠٤٩

الباب الثانى

الحريق عمدا

- مادة (٢٥٢) — وضع النار عمدا فى مبان أو عمارات ... الخ ١٠٥١
- مادة (٢٥٢ مكررا) — وضع النار عمدا فى إحدى وسائل الإنتاج ١٠٥١
- مادة (٢٥٣) — وضع النار عمدا فى مبان أو سفن أو مخازن ليست مسكونة
ولامعدة للسكن ١٠٥٢
- مادة (٢٥٤) — إحداث ضرر للغير حال وضع النار ١٠٥٢
- مادة (٢٥٥) — وضع النار عمدا فى أخشاب معدة للبناء أو فى زرع محصول أو فى
أكوام من قش أو تبن ١٠٥٢
- مادة (٢٥٦) — وضع النار فى أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه ١٠٥٢
- مادة (٢٥٧) — إذا نشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر ١٠٥٣
- مادة (٢٥٨) — الغيت ١٠٥٣
- مادة (٢٥٩) — حالة ما إذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة
خمسة جنيهات ١٠٥٣
- تعليقات واحكام فى الحريق عمدا ١٠٥٣

الباب الثالث

إسقاط الحوامل وبيع الأشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة

- مادة (٢٦٠) — إسقاط امرأة حبل بضر أو نحوه ١٠٥٩

- مادة (٢٦١) — إسقاط امرأة حبل بإعطائها أدوية ١٠٥٩
- مادة (٢٦٢) — عقاب المرأة التي رضيت بالإسقاط ١٠٥٩
- مادة (٢٦٣) — إذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة ١٠٥٩
- مادة (٢٦٤) — لاعقاب على الشروع في الإسقاط ١٠٥٩
- مادة (٢٦٥) — إعطاء جواهر غير قاتلة لشخص نشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل ١٠٦٠
- مادة (٢٦٦) — الفيت
- تعليقات واحكام على الباب الثالث سالف الذكر ١٠٦٠

الباب الرابع هتك العرض وإفساد الأخلاق

- مادة (٢٦٧) — موقعة أنثى بغير رضاها ١٠٦٧
- مادة (٢٦٨) — هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد ١٠٧٧
- مادة (٢٦٩) — هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ١٠٨٤
- مادة (٢٦٩ مكررا) — تحريض المارة على الفسق ١٠٨٦
- مادة (٢٧٠) — الفيت المواد الثلاث بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
- مادة (٢٧١) — بشأن مكافحة الدعارة .
- مادة (٢٧٢)
- مادة (٢٧٣) — لاتجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها ١٠٨٨
- مادة (٢٧٤) — عقوبة المرأة المتزوجة التي ثبت زناها ١٠٨٨
- مادة (٢٧٥) — عقوبة الزانى ١٠٨٨
- مادة (٢٧٦) — أدلة الزنا ١٠٨٨
- مادة (٢٧٧) — زنا الزوج في منزل الزوجية ١٠٨٨
- تعليقات واحكام جريمة الزنا ١٠٨٩
- مادة (٢٧٨) — الفعل الفاضح العلنى ١١٠٠
- مادة (٢٧٩) — ارتكاب فعل مغل بالحياء مع امرأة ولو في غير علانية ١١٠٠
- تعليقات واحكام في الفعل الفاضح ١١٠١

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

- مادة (٢٨٠) — القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون وجه حق ١١٠٧
- مادة (٢٨١) — إغارة محل للحبس أو الحجز ١١٠٧
- مادة (٢٨٢) — وقوع القبض من شخص تزيا بدون وجه حق بزى مستخدمى
الحكومة أو اتصافه بصفة كاذبة أو إبرازه أمرا مزورا مدعيا
صدوره من الحكومة ١١٠٧
- تعليقات واحكام ١١٠٨
- أركان جريمة القبض أو الحبس أو الحجز بدون وجه حق ١١٠٨
- الظروف المشددة ١١٠٩
- من احكام محكمة النقض ١١١٠
- مادة (٢٨٣) — خطف طفل حديث العهد بالولادة ١١١٢
- تعليقات واحكام : (أركان جريمة خطف طفل وليد - خطف طفل وليد ميتا أو
مشكوكا فى حياته - من احكام النقض)
- مادة (٢٨٤) — امتناع المتكفل بطفل عن تسليمه لمن له الحق فى طلبه ١١١٥
- مادة (٢٨٥) — تعريض طفل لم يبلغ سنه سبع سنين للخطر ١١١٧
- مادة (٢٨٦) — إذا نشأ عن تعرض الطفل للخطر انفصال عضو من أعضائه أو
فقد منفعته ١١١٧
- مادة (٢٨٧) — تعريض حياة طفل لم يبلغ سنه سبع سنين بتركه فى محل معصور
بالأدميين ١١١٧
- تعليقات : (التعريض والترك - المقصود بعبارة محل خال من الأدميين -
الظرف المشدد) ١١١٨
- مادة (٢٨٨) — خطف طفل لم يبلغ سنه ست عشرة سنة بالتحويل أو الإكراه ١١١٩
- مادة (٢٨٩) — خطف طفل لم يبلغ سنه ست عشرة سنة من غير تحويل ولا إكراه ١١١٩
- مادة (٢٩٠) — خطف أنثى بالتحويل أو الإكراه - اقتران هذه الجريمة بجريمة
مواقعة المخطوفة بغير رضاها ١١٢٠
- مادة (٢٩١) — زواج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما ١١٢٠
- تعليقات واحكام : ١١٢٠
- (جريمة الخطف بالتحويل أو بالإكراه - صفة المجنى عليه - التحويل أو الإكراه -

- خطف الانثى المقترب بالاعتصاب - جريمة الخطف بغير التحايل أو الإكراه - زواج الخاطف بمن خطفها - من أحكام محكمة النقض في الخطف)
 مادة (٢٩٢) - عدم تسليم الوالدين أو الجدين للولد الصغير لمن له الحق في طلبه بناء على قرار صادر من جهة القضاء ١١٢٤
 مادة (٢٩٣) - امتناع عن دفع أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن ١١٢٦

الباب السادس شهادة الزور واليمين الكاذبة

- مادة (٢٩٤) - الشهادة الزور في جنائية ١١٢٩
 مادة (٢٩٥) - إذا ترتب على الشهادة الزور الحكم على المتهم - وكذلك إذا ترتب عليها الحكم بإعدام المتهم ونفذ الحكم فعلا فإنه في هذه الحالة يحكم بالإعدام أيضا مع من شهد عليه زورا ١١٢٩
 مادة (٢٩٦) - الشهادة الزور في جنحة أو مخالفة ١١٢٩
 مادة (٢٩٧) - الشهادة الزور في دعوى مدنية ١١٢٩
 مادة (٢٩٨) - قبول شاهد الزور رشوة ١١٣٠
 مادة (٢٩٩) - عقاب الخبراء والمترجمين ١١٣٠
 مادة (٣٠٠) - إكراه شاهد على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة الزور ١١٣٠
 مادة (٣٠١) - حلف اليمين كذبا في الدعاوى المدنية ١١٣٠
 ■ تعليقات وأحكام :

- تعريف الشهادة الزور ١١٣١
 - أركان جريمة الشهادة الزور ١١٣١
 الركن الأول - تغيير الحقيقة في شهادة يمين أمام القضاء ١١٣١
 الركن الثاني - الضرر ١١٣٤
 الركن الثالث - القصد الجنائي ١١٣٥
 - عقوبة الشهادة الزور ١١٣٥
 - الظروف المشددة للعقاب على الشهادة الزور ١١٣٦
 - الإكراه على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة الزور ١١٣٨
 - جريمة اليمين الكاذبة وأركانها ١١٣٨
 - المحاكمة على الشهادة الزور ١١٤٠
 - من أحكام محكمة النقض في الشهادة الزور ١١٤١

الباب السابع القذف والسب وإفشاء الأسرار

١١٤٧	مادة (٣٠٢) - القذف
١١٤٧	مادة (٣٠٣) - عقوبة القذف
		■ تعليقات واحكام :
١١٤٧	- تعريف القذف وأركانها
١١٥٠	- الطعن في أعمال موظف عام
١١٥١	- من أحكام محكمة النقض
١١٥٤	مادة (٣٠٤) - الإخبار بالصدق وعدم سوء القصد
١١٥٤	مادة (٣٠٥) - البلاغ الكاذب
		■ تعليقات واحكام في البلاغ الكاذب :
١١٥٤	- تعريف البلاغ الكاذب
١١٥٥	- الفرق بين جريمة القذف والبلاغ الكاذب
		- أركان جريمة البلاغ الكاذب (البلاغ أو الإخبار - الأمر المبلغ عنه - الجهة المقدم إليها البلاغ - كذب البلاغ القصد الجنائي)
١١٥٥	إليها البلاغ - كذب البلاغ القصد الجنائي)
١١٥٩	- العقوبة
١١٦٠	- من أحكام النقض في البلاغ الكاذب
١١٦٧	مادة (٣٠٦) - السب العلني
		■ تعليقات واحكام :
١١٦٧	- تمييز السب عن القذف
١١٦٨	- أركان جريمة السب العلني
١١٧٠	- من أحكام محكمة النقض
١١٧٤	مادة (٣٠٦ مكرر ١) - التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها
		- تعليقات : (الفرق بين جريمة الفعل الفاضح والتعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها - أركان جريمة التعرض لأنثى)
١١٧٤	مادة (٣٠٦ مكرر ب) - الحد الأدنى للعقوبة إذا كان المجنى عليه موظفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله
١١٧٦	عليه الاعتداء وقت أداء عمله
١١٧٧	مادة (٣٠٧) - ارتكاب الجريمة بطريق النشر
١١٧٧	مادة (٣٠٨) - الطعن في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات

- ١١٨٠ مادة (٣٠٨ مكرر) — القذف بطريق التليفون
- مادة (٣٠٩) — عدم سريان الاحكام السابقة على ما يسنده احد الاخصام
- ١١٨١ لخصمه في الدفاع امام المحاكم
- تعليقات واحكام : (محل تطبيق النص — شروط تطبيق النص — من احكام محكمة النقض)
- ١١٨١ مادة (٣٠٩ مكرر) — الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن
- ١١٨٥ مادة (٣٠٩ مكرر ١) — اذاعة تسجيل او مستند ولو في غير علانية
- ١١٨٦ تعليقات على انتهاك حرمة الحياة الخاصة :
- انتهاك حرمة المحادثات الشخصية
- ١١٨٦ النقاط او نقل الصورة
- ١١٨٨ اذاعة او استعمال التسجيل او المستند
- ١١٩٠ مادة (٣١٠) — جريمة إفشاء الاسرار
- ١١٩١ ■ تعليقات واحكام :
- تعريف جريمة إفشاء الاسرار
- ١١٩٢ أركان الجريمة (فعل الإفشاء — الأمر محل الإفشاء — صفة الامين — القصد الجنائي)
- ١١٩٢ من احكام محكمة النقض
- ١١٩٤

الباب الثامن

السرقه والاغتصاب

- ١١٩٥ مادة (٣١١) — كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق
- ■ تعليقات واحكام :
- تعريف السرقة
- ١١٩٥ أركان جريمة السرقة
- ١١٩٥ الركن الاول الاختلاس (الاستيلاء على الحيازة — لحظة تمام الاستيلاء — التسليم المانع من الاختلاس — عدم رضاء مالك الشيء او حائزه — شروط الرضاء النافي للاختلاس)
- ١١٩٥ الركن الثاني — شيء منقول
- ١١٩٩ الركن الثالث — مملوك للغير (المال المتروك — المال المباح — الاشياء المفقودة — الكنز المدفون)
- ١٢٠٠

- ١٢٠٣ الركن الرابع - القصد الجنائي
- ١٢٠٤ من احكام النقض في اركان جريمة السرقة
- ١٢٠٩ مادة (٣١٢) - السرقة بين الزوج وزوجته وبين الاصول والفروع
- تعليقات واحكام :
- مادة (٣١٣) - السرقة مع اجتماع شروط خمسة (الليل - شخصان فاكتر - سلاح - تسور - إكراه)
- ١٢١٢ تعليقات : (جريمة السطو على المساكن - ظرف الزمان والليل - ظرف التعدد - ظرف حمل السلاح - ظرف المكان وطريقة الدخول إليه - المقصود بالتسور - المقصود بالكسر - استعمال مفاتيح مصطنعة - التزيى بأزياء كاذبة أو إبراز أو امر مزورة - القصد الجنائي)
- ١٢١٢ مادة (٣١٤) - جريمة السرقة بإكراه
- ١٢١٧ تعليقات : (تعريف الإكراه - أنواع الإكراه)
- ١٢١٧ مادة (٣١٥) - السرقات التي ترتكب في الطرق العامة أو إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية
- ١٢١٩ تعليقات : (معنى الطريق العام - المقصود بوسائل النقل)
- ١٢١٩ مادة (٣١٦) - السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فاكتر أحدهم على الأقل يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ
- ١٢٢١ تعليقات : (شروط تطبيق النص)
- ١٢٢١ مادة (٣١٦ مكررا) - السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيره
- ١٢٢١ مادة (٣١٦ مكررا ثانيا) - السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في مرافق المواصلات السلوكية واللاسلكية
- ١٢٢٢ مادة (٣١٦ مكررا ثالثا) - السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية - وكذلك التي تحصل في مكان مسكون وأيضا السرقات التي تقع من شخص واحد يحمل سلاحا
- ١٢٢٣ تعليقات :
- ١٢٢٤ السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل
- ١٢٢٤ السرقات التي تحصل في مكان مسكون
- ١٢٢٥ السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ
- ١٢٢٥ مادة (٣١٦ مكررا رابعا) - السرقات التي تقع اثناء الغارات الجوية
- ١٢٢٦ مادة (٣١٧) - جنح السرقة

■ تعليقات :

- ١٢٢٧ كسر الاختام
- ١٢٢٨ السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة أو المستخدمين أو الصناع
- ١٢٢٩ السرقات التي تقع من متعهد النقل
- ١٢٢٩ السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى من الأعداء
- ١٢٣٠ مادة (٣١٨) - السرقات البسيطة
- مادة (٣١٩) - ألغيت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
- ١٢٣٢ مادة (٣٢٠) - العود في السرقة
- ١٢٣٢ مادة (٣٢١) - عقاب الشروع في السرقات
- ١٢٣٢ مادة (٣٢١ مكررا) - العثور على أشياء فاقدة
- مادة (٣٢٢) - ألغيت بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧
- مادة (٣٢٣) - اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة
- ١٢٣٣ مادة (٣٢٣ مكررا) - يعتبر في حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها
- ١٢٣٥ مادة (٣٢٣ مكررا أولا) - الاستيلاء بغير حق على سيارة مملوكة للغير
- ١٢٣٧ مادة (٣٢٤) - تقليد المفاتيح أو التغيير فيها أو صنع آلة يتوقع استعمالها في جريمة
- ١٢٣٩ مادة (٣٢٤ مكررا) - تناول طعام أو شراب في محل والامتناع عن دفع المستحق
- ١٢٤٠ مادة (٣٢٥) - اغتصاب سند مثبتا لدين موجد الدين بالقوة أو التهديد
- ١٢٤٢ مادة (٣٢٦) - الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود
- ١٢٤٥ مادة (٣٢٧) - تهديد الغير بالكتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال
- ١٢٤٧

■ تعليقات :

تعريف التهديد

- أركان جريمة التهديد (فعل التهديد - الكتابة - الطلب أو التكليف بأمر - طرق التهديد - القصد الجنائي
- ١٢٤٨ من أحكام محكمة النقض بالنسبة للمواد ٣١٢ ع وحتى ٣٢٧ ع
- ١٢٥٠

الباب التاسع

التفالس

- ١٢٦٢ مادة (٣٢٨) - تعريف التفالس بالتدليس

١٢٦٣	مادة (٣٢٩) - عقوبة التفالس بالتدليس
١٢٦٣	مادة (٣٣٠) - التفالس بالتقصير الوجوبي
١٢٦٤	مادة (٣٣١) - التفالس بالتقصير الجوازي
١٢٦٤	مادة (٣٣٢) - إفلاس الشركة المساهمة أو شركة الحصص
١٢٦٥	مادة (٣٣٣) - عقوبة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين
١٢٦٥	مادة (٣٣٤) - عقوبة المتفالس بالتقصير
١٢٦٥	مادة (٣٣٥) - عقوبة الغير
		■ تعليقات واحكام :
١٢٦٦	- تعريف التفالس
		- أركان التفالس الجوهرية (صفة التاجر - التفالس بالتدليس - التفالس بالتقصير)
١٢٦٩	- إفلاس الشركات
١٢٧٠	- من احكام النقض

الباب العاشر النصب وخيانة الأمانة

١٢٧٣	مادة (٣٣٦) - النصب
		■ تعليقات واحكام :
١٢٧٣	- تعريف النصب
١٢٧٤	- أركان جريمة النصب
		الركن الأول - استعمال طريقة من طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة
١٢٧٤	٣٣٦ ع -
		- طرق الاحتيال (الإيهام بوجود مشروع كاذب - الإيهام بوجود واقعة مزورة - إحداث الأمل بحصول ربح وهمي - إحداث الأمل بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال - الإيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور - اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة - التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف له حق التصرف فيه) الركن الثاني - الاستيلاء على مال الغير كله أو بعضه بدون وجه حق
١٢٧٩	الركن الثالث - رابطة السببية
١٢٨٠	الركن الرابع - القصد الجنائي
١٢٨١	

- ١٢٨١ عقوبة النصب —
- ١٩٨٢ من أحكام النقض في النصب —
- ١٣٠٧ مادة (٣٣٧) — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد
- تعليقات وأحكام :
- ١٣٠٨ أركان الجريمة —
- ١٣٠٨ الركن الأول - إعطاء شيك وأنواعه
- (تعريف الشيك - الشيكات البريدية - الشيكات السياحية)
- الشروط الشكلية للشيك (اشخاص الشيك - تدوين الشيك - المبلغ - تاريخ الاستحقاق - مكان السحب - الأمر بالدفع - تظهير الشيك - إثبات تاريخين للشيك - التظهير على بياض - مظهر الشيك - عدم وجود الشيك في أوراق الدعوى - ملابسات تحرير الشيك وأسبابه - تسليم الشيك)
- ١٣١٦ ١٣٢٦ الشروط الموضوعية للشيك —
- الركن الثاني - عدم وجود رصيد (إذا كان الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب - إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك - استرداد الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك - منع المسحوب عليه من الوفاء بقيمة الشيك
- ١٣٢٧ ١٣٣١ الركن الثالث - القصد الجنائي (المقصود به - اثباته)
- ١٣٣٢ من أحكام محكمة النقض في الشيك —
- مادة (٣٣٨) — من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين وتحصل منه على كتابة أو ختم أو سندات أو مخالصة مطلقة بإقراض أو اقتراض
- ١٣٦١ مادة (٣٣٩) — انتهاز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بفائدة تزيد على الحد الأقصى المقرر للقواعد
- ١٣٦٦ ■ تعليقات وأحكام :
- ١٣٦٦ صور التجريم في النص —
- الجريمة الأولى - الإقراض بربا فاحش انتهازا لضعف شخص أو هوى نفسه
- الجريمة الثانية - الاعتياذ على الإقراض بالربا الفاحش
- من أحكام النقض
- مادة (٣٤٠) — خيانة الأمانة في ورقة معضاة أو مختومة
- تعليقات وأحكام :
- أركان الجريمة (التسليم على وجه الأمانة - موضوع التسليم - الركن المادي - الضرر - القصد الجنائي)
- من أحكام النقض

١٣٨٠ مادة (٣٤١) - جريمة التبيد

١٣٨٠ مادة (٣٤٢) - معاقبة الحارس

■ تعليقات واحكام :

— اركان الجريمة (موضوع الجريمة - تسليم المال على وجه الامانة - الركن المادى

- الاختلاس او التبيد او الاستعمال القصد الجنائى - الضرر)

— الشروع فى الجريمة وتعامها

— من احكام محكمة النقض

١٤١٠ مادة (٣٤٣) - سرقة المستندات والاوراق من قضية بالمحكمة

■ تعليقات :

— اركان الجريمة (محل الجريمة - تقديم الورق للمحكمة - الفعل المادى

١٤١٠ - الاختلاس - القصد الجنائى)

الباب الحادى عشر

تعطيل المزادات والغش الذى يحصل

فى المعاملات التجارية

٢٤١٣ مادة (٣٤٤) - تعطيل المزادات بالتهديد او الإكراه

١٤١٣ مادة (٣٤٥) - التسبب فى علو او انحطاط الاسعار

مادة (٣٤٦) - ظرف مشدد حصول العلو او الانحطاط فى اسعار اللحوم او الخبز

١٤١٤ او حطب الوقود والفحم او نحو ذلك من الحاجات الضرورية

..... مادة (٣٤٧) - ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

..... مادة (٣٤٨) -

..... مادة (٣٤٩) -

..... مادة (٣٥٠) - ألغيت هذه المواد بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

..... مادة (٣٥١) -

■ تعليقات :

— اركان جريمة تعطيل المزاد (المزاد - الطرق التى يلجأ إليها لتعطيل المزاد - تعطيل

١٤١٥ المزاد - القصد الجنائى)

— اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٥ عقوبات

الباب الثاني عشر

ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى

- ١٤١٧ مادة (٣٥٢) — إعداد مكان لألعاب القمار
- ١٤١٧ مادة (٣٥٣) — عقاب كل من وضع للبيع شيئاً في النمرة المعروفة باللوتيرى
- تعليقات واحكام :
- ١٤١٧ المقصود بألعاب القمار
- أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٥٢ ع (إعداد مكان لألعاب القمار
- ١٤١٨ (الركن المادى - القصد الجنائى)
- ١٤١٩ الفارق بين نص المادة ٣٥٢ ع والمادة ١٩ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
- ١٤٢٠ الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٥٢ ع
- ١٤٢٠ من احكام محكمة النقض

الباب الثالث عشر

التخريب والتعيب والاتلاف

- ١٤٢٥ مادة (٣٥٤) — كسر أو تخريب آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء
- تعليقات :
- ١٤٢٥ أركان الجريمة (فعل الكسر أو التخريب - ملك الغير - القصد الجنائى)
- ١٤٢٦ مادة (٣٥٥) — قتل حيوان من دواب الركوب أو الجر أو الحمل عمداً بدون مقتضى . وكذلك سم تلك الحيوانات والأسماك
- ١٤٢٦ مادة (٣٥٦) — ارتكاب الجرائم السابقة ليلاً
- تعليقات :
- ١٤٢٧ (الفعل المادى - نوع الحيوان - ملك الغير - عدم المقتضى العقوبة)
- ١٤٢٩ مادة (٣٥٧) — كل من قتل عمداً بدون مقتضى أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة
- ١٤٢٩ مادة (٣٥٨) — إتلاف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك أو نقل أو أزال حداً أو علاماتاً مجعولة جداً بين أملاك مختلفة

■ تعليقات :

- ١٤٣٠ — الجريمة الأولى - إتلاف المحيطات
- ١٤٣١ الجريمة الثانية - نقل أو إزالة الحدود
- مادة (٣٥٩) — التسبب عمدا في قطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق ١٤٣٢
- مادة (٣٦٠) — الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى ١٤٣٢
- مادة (٣٦١) — تخريب أو إتلاف أموال ثابتة أو منقولة لا يملكها الجاني عمدا أو جعلها غير صالحة للاستعمال ١٤٣٤
- مادة (٣٦١) مكررا — تخريب المنشآت الثابتة أو الوحدات الصحية المتنقلة للقسم الطبي في الجيش ١٤٣٦
- مادة (٣٦١) مكررا (١) — التعطيل عمدا لوسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو لوسيلة من وسائل الإنتاج ١٤٣٧
- مادة (٣٦٢) — هدم أو إتلاف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتار وحدود أو طودات ميزانية ١٤٣٧
- مادة (٣٦٣) — ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩
- مادة (٣٦٤) — التعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب أو نحوه لمنع ما رأت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال العمومية ١٤٣٨
- مادة (٣٦٥) — الإحراق أو الإتلاف عمدا للدفاتر والمضابط والسجلات الخاصة بالمصالح الأميرية ١٤٣٩
- مادة (٣٦٦) — نهب أو إتلاف البضائع أو الأمتعة أو المحصولات الواقع من عصابة بالقوة الإجبارية ١٤٤٠
- مادة (٣٦٧) — قطع أو إتلاف الزراعة غير المحصودة . وكذا إتلاف الغيط المبدور واقتلاع الأشجار والنباتات ١٤٤١
- مادة (٣٦٨) — ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالمادة السابقة ليلا من ثلاثة اشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين واحد منهما حاملا لسلاح ١٤٤٣
- من أحكام النقض في التخريب والتعيب والإتلاف ١٤٤٣

الباب الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

- مادة (٣٦٩) — دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ١٤٥١

تعليقات واحكام

- أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٩ عقوبات
- الركن الأول - الدخول أو البقاء في عقار :
- معنى العقار
- معنى الدخول أو البقاء المقصود في المادة ٢٦٩ عقوبات
- الشروع في جريمة الدخول
- الركن الثاني - أن يكون ذلك العقار في حيازة شخص آخر
- المقصود بالحيازة كأصل عام
- المقصود بالحيازة في نطاق تطبيق نص المادة ٢٦٩ عقوبات
- الحيازة ومحاضر التسليم
- الركن الثالث توافر القصد الجنائي
- من احكام النقض
- ١٤٦٨ مادة (٣٧٠) — دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة
تعليقات واحكام : أركان الجريمة - تأثيم الفعل سواء تعينت الجريمة المستهدفة من الدخول أم لم تتعين . وجوب بيان القصد الجنائي (
- ١٤٧٥ مادة (٣٧١) — كل من وجد في أحد المحلات المنصوص عليها بالمادة السابقة .
مختبئا عن أعين من لهم الحق في إخراجه

■ تعليقات واحكام :

- أركان الجريمة (وجود الشخص في مكان مما نص عليه في المادة ٢٧٠ عقوبات - الاختفاء - القصد من الاختفاء وهو الحجب عن له الحق في إخراجه)
- ١٤٧٩ مادة (٣٧٢) — ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ ليلا -
وكذلك إذا ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق

■ تعليقات واحكام :

- المقصود بالليل
- المقصود بالكسر
- المقصود بالتسلق
- ١٤٨٢ مادة (٣٧٢ مكررا) — التعدي على أرض زراعية أو فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى
- ١٤٨٦ مادة (٣٧٣) — الدخول في أرض زراعية أو فضاء وعدم الخروج بناء على تكليف من له الحق في ذلك
- تعليقات واحكام :

مادة (٣٧٣ مكررا) — والمضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . امر النيابة العامة باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة وعرضه على

١٤٨٨ قاضى الحيازة

■ تعليقات واحكام :

- ١٤٨٩ المقصود بالحيازة المستهدفة بالحماية الجنائية
- ١٤٨٩ شروط تدخل النيابة العامة بالامر بإجراء تحفظى
- ١٤٩٠ أولا - قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام
- ١٤٩١ ثانيا - أن يكون الامر الصادر من النيابة بإجراء تحفظى
- ١٤٩٢ الامر باتخاذ الإجراء التحفظى جوازى للنيابة العامة
- ١٤٩٣ وجوب تسبيب امر النيابة
- ١٤٩٤ هل يوجد جزاء مترتب على عدم تسبيب امر النيابة ؟
- ١٤٩٦ عضو النيابة الذى يجوز له إصدار الامر
- ١٤٩٧ قضايا استطلاع الراى
- ١٤٩٧ امر النيابة بالحفظ أو بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وهل يجوز التظلم منه ؟
- ١٤٩٨ هل يجوز التظلم من امر النيابة باتخاذ إجراء تحفظى ؟
- ١٤٩٩ هل يجوز التظلم من تصرف النيابة بعد قرار قاضى الحيازة ؟
- ١٥٠٠ هل يجوز تنفيذ امر النيابة بالإجراء التحفظى فور صدوره ؟
- ١٥٠١ طبيعة امر النيابة العامة بشأن الحيازة
- ١٥٠٢ عرض الامر على القاضى الجزئى المختص وميعاده
- ١٥٠٣ عدم عرض النيابة الامر فى الميعاد واثرك
- ١٥٠٤ هل يجوز للنيابة إصدار امر جديد بعد اعتبار الامر الأول كأن لم يكن ؟
- ١٥٠٤ هل يجوز التمسك باعتبار امر النيابة كأن لم يكن أمام محكمة الجنح ؟
- ١٥٠٥ تراخى النيابة فى عرض الامر
- ١٥٠٦ سلطة قاضى الحيازة
- ١٥٠٨ طبيعة قرار قاضى الحيازة وحدوده
- ١٥١١ ضرورة تسبيب قرار القاضى الجزئى
- ١٥١٢ ميعاد صدور قرار القاضى الجزئى المختص
- ١٥١٣ اعتبار امر النيابة كأن لم يكن
- ١٥١٤ اعتبار قرار القاضى كأن لم يكن
- ١٥١٥ من هو القاضى الجزئى المختص (قاضى الحيازة) ؟
- ١٥١٦ حجية قرار قاضى الحيازة
- ١٥١٦ اختصاص المحكمة الجنائية بنظر النزاع

- هل يجوز للمحكمة الجنائية أن تصدر حكما في نزاع الحيابة قبل إصدار حكمها الجنائي ؟ ١٥٢٠
- الطعن في حكم المحكمة الجنائية بالنسبة لحكمها في نزاع الحيابة ١٥٢٠
- حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ١٥٢١
- الحكم بإلغاء قرار قاضي الحيابة وأثره ١٥٢٤
- كتاب دوري رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ ١٥٢٥
- كتاب دوري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ ١٥٢٨
- كتاب دوري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ ١٥٣٠
- التنظيم الجديد لمنازعات الحيابة ١٥٣٢

الباب الخامس عشر

التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل

- مادة (٣٧٤) — ترك العمل عمدا ١٥٣٣
- مادة (٣٧٤ مكررا) — يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير مرفقا أو عملا من الأعمال المشار إليها في المادة ٣٧٤ ع أن يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها أداء الخدمة العامة وانتظامها . وكذلك عقاب المحرضين والمشجعين ١٥٣٣
- مادة (٣٧٥) — استعمال القوة أو العنف في الاعتداء على حق الغير في العمل وفي استخدامه أي شخص وكذلك في اشتراكه في جمعية من الجمعيات ١٥٣٤

الكتاب الرابع

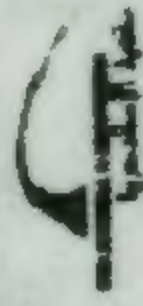
المخالفات

- مادة (٣٧٦) — إلغاء عقوبة الحبس في المخالفات واستبدالها بعقوبة الغرامة ١٥٣٩
- مادة (٣٧٧) — مخالفات عقوبة كل منهما الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه ١٥٣٩
- مادة (٣٧٨) — مخالفات عقوبة كل منها الغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ١٥٤٠

- مادة (٣٧٩) — مخالفات عقوبة منها الغرامة التي لا تتجاوز خمسة وعشرين
جنيها ١٥٤١
- مادة (٣٨٠) — مخالفة أحكام اللوائح العامة او المحلية ١٥٤١
- من الأحكام المتنوعة في المخالفات ١٥٤٢

ملحق قانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ فيما يختص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات (١)
١٥٤٣

رقم الايداع	٩١/٧٨٧١
رقم دولي	٣ - ٠١٤ - ٢٠١ - ٩٧٧



Bibliotheca Alexandrina



0647923